



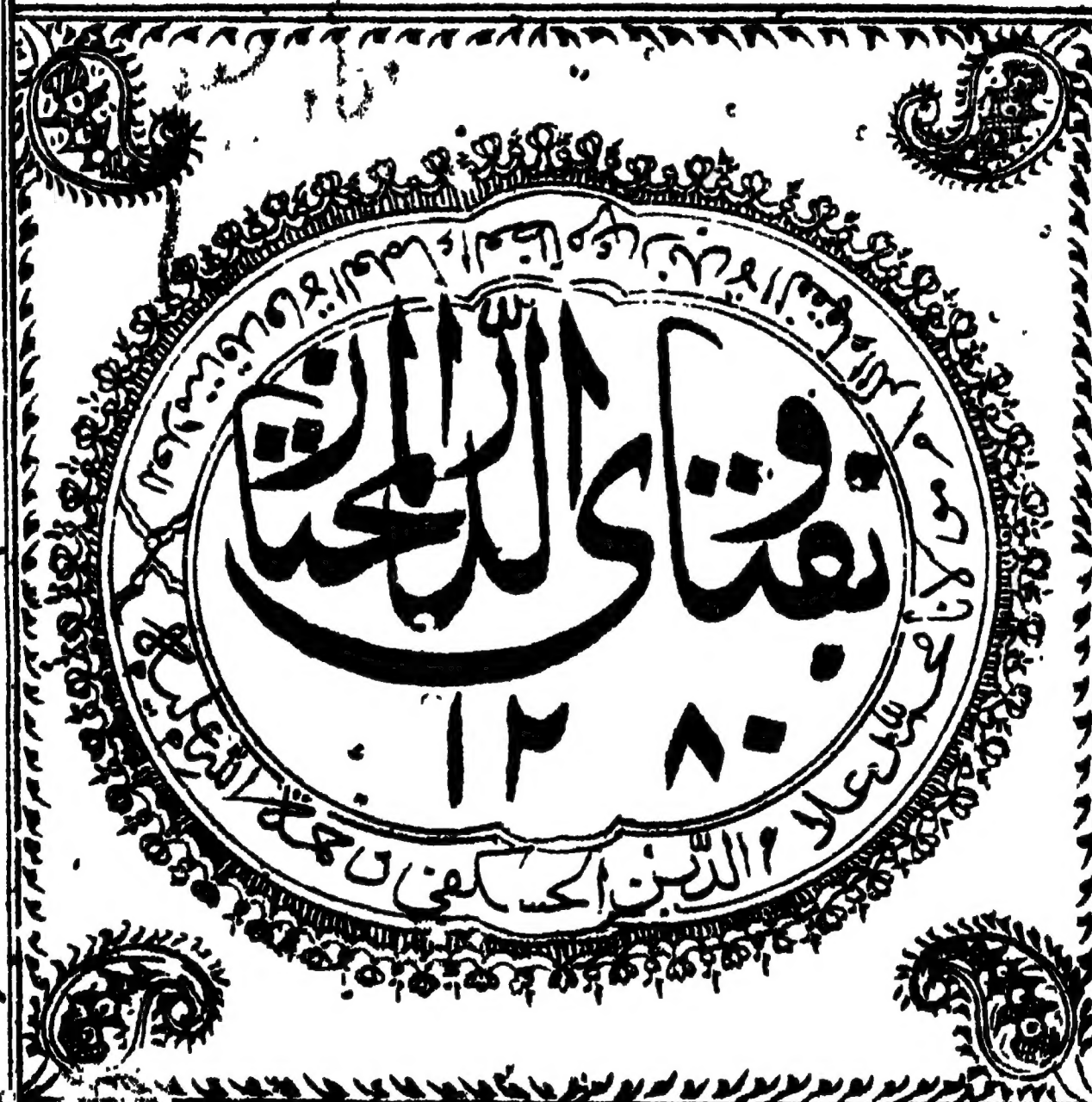
هذا کتاب فتاوی در الممنا از مدح  
سرکار کدشته قاری ۱۲ رجب ۱۳۱۲  
واعلی کنایه نمند





وَيُنِزُّ إِلَيْهِ خَيْرَاتِهِ فِي الدِّينِ

الحمد لله الذي وفقنا لطبع هذا الكتاب المستطاب المشترا



مكتبة الجمهورية الإسلامية

وَالطَّبْعُ وَالنَّصْبُ وَالنَّصْبُ





بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الكتاب من شرح تصدي ربنا بأنواع الهدى بمسابقاء ونورت بصائرنا بتنوير الابصار لاحقا  
 وافضيت علينا من اشعة شريقتك المطرقة بحر انقاها واعدت لنا من بيار منحنى الموفة عرافا  
 وابتسمت بفتك علينا حيث ليسرت ابدا بتييض هذا الشرح المختصر بتجاه وجه منبع الشريعة والدرر والجميع  
 الجليلين البكر وعمر بعد الاذن منه صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الذين حازوا من منحه فتح كشف فطر  
 فضلك الوافي حقايق بعد فائق الفقار ربحي لطف ربي الخفي محمد علماء الدين الحسنة بن الشيخ علي الامام الجامع  
 بن امية ثم المفتي شوق المحبة الخفي لما ينصت لجزء الاول من خزائن الاسرار بدائع الافكار في شرح تنوير الابصار  
 وجامع البحار قد رتبته في عشر مجلدات كبارا وفطرتنا بالعناية نحو الاختصار وسميته بالدر المختار في شرح  
 الابصار الذي فاق كتب هذا الفن في الضبط والتصحيح الاختصار ولعمري لقد اوضحت بوضوح هذا العلم بفتح  
 الارزاهار مسند الاسفار من عجائبه ثمرات التحقيق تحف من غرائب له خاير تدقيق تحير الافكار لشيخ  
 شيخنا شيخ الاسلام بن عبد الله الترمذي المجتهد المقرئ عمدة المتأخرين الاجلاء فاني اروي عن شيخنا الشيخ عبد  
 الحليم عن المصنف عن ابن بجليه المصنف بسند الصالح المذهب الحنفية رحمه الله بسند كافي الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 انصطط المختار عن جبرئيل عن الله الموح القهار كما هو بسوط في اجازاتنا بطرق عديدة عن المشايخ المتبحرين الكبار  
 وما كان الدرر والغوول اعز الاماندر وما زاد عن تلاميذهم تلاميذهم وما لا اختصار وما هو من الناطق فيه  
 ان يظهر بين الرضا والاستبصار وان يتلافى تلافيه وينقد الامكان ويصنع ليصنع عنه عالم الاسرار الاضمار  
 بلعمري ان السداد من هذا الخطر المزعزع على البشر ولا غرو فان النسب ما من هذا الا انسانة والخطا من البرزخ شعائر

الادمية، واستغفر الله مستعيناً به من جعل ليسد باب الاضاف، ويرد على جميع الاوصاف الاوان  
الحسن حلت من تلقى به حلت، وكفى الحاسد ما في اخسوة الفلق، في اضطراره بالفاق بالله والحمد لله  
بصاحبه فقتله ما انما من كيد الحسود باقن ولاجل يزرع لا يتدبر والله ذالقاتل لثمن من يحسدون وشركائهم  
كلهم هم عائل في الناس يؤاخذهم حسود، اذ لا يسود سبيلهم دون دود عيدهم وحسود يقدر، لان في رزق الاحق  
حد الحق في اللثيم يفتح، والكرير يصلح لكن يا اخي بعد الوفا على حقيقة الحال والاطلاع على حوله المتأخر من  
كصاحب البحر والنهر الفيض المصنف وجد المرحوم عن في زاده وآخي زاده وسعد الله في واولاده والاول  
والكمال وابن الكمال مع تحقيقات سفر بها البال، وتلقية ما عن فحول الرجال، وبإي الله العظمة لكتاب غير  
كتابه والمنصف من اختفر قليل خطاء المزمع في كثير صوابه مع هذا فمن اتقن كتابي هذا فهو الفقيه الماهر  
ومن ظفر عافيه فيسوق بلاء فيه كمر ترك الاول للآخر ومن حصله فقد حصل له الحظ الوافر الاله الجليل  
بلا حول، ووابل القطر خير منه متواصل بحسن عبارات ورفق اشارات وتفهيم معاً وكريم ما يوليس الخبر كالبيان  
وستقر به بعد التامل العيان فخذ ما نظرت من حسن وضرة الاسماء ودم ما سمعت عن الحسن في شعر  
خذ ما نظرت ودم شيئاً سمعت به في طلعة الشمس يغنيك عن رخن هذا وقد اصبحت اغراض المصنفين  
اغراض سهام السنة الحشاء ونفايس تضام نفهم معضتها بايدهم تنتهي ايدها ثم ترحمها يا لكساد شعر  
لا تجل بعين مصنف، ولم تتيقن لاله منه تعرف، فكم افسد الراوي كلاماً يعقله وكما خرف الاقوال قوم وصحفاً  
وكما سخر خيالهم في مغيراه وجاءت شي لم يرده المصنف فكان قصداً كان ذكرى بين المحررين من المصنفين  
والمولفين بل القصد لياضة القرينة وحفظ الفروع الصحيحة مع رجاء الفزان ووجه العلم الانوار على باعها  
الحاسدين عنه حال جاني فيستلحق به بالقبول ان شاء الله تعالى في كتابي **تفسير** ترى الفوق نيكو فضل الحق  
لوما وخيتافا اذ اذهب له بحسن على نكتة ويكتبها عنه بلاء الذاهب في المؤلفات وهذا الفن  
مظهر الدقائق استعملت الفكر فيها اذ اضاء الدليل جن منجراً ارجح الاقوال واجز اجابة متعمداً في دفع الابرار با  
الاشارة فرما خالفت في حكم او دليل فحسب لا اطلاع له ولا فهم عن لاجل السيل ورجاء يرتد اما شعر  
المصنف مع كلمة او حرفاً او ما ذكر ان ذلك لثبته تدقيق عن نظر، وتحقق وقد امتد في شئني الخبر الشاهي و  
الطافى احد زمانه وحسنه اذ انما شعر الامام الشيرازي والدين الجلي لبطال الله بقاءه آمين **تفسير** قلن  
البري المعاصرين، ويرى للاوائل التقديما، لان الله القديم كان حونا وسبقه هذا الحديث قد عاين على



ان المراحمة الشريعة شجرة راس المحققين والنقاد لهم افندي الحاسني وقد اجاد **لشعر** لكل بني الدنيا  
 مراد ومقصد ان مرادى صحة وفراغ لا يبلغ في علم الشريعة مبلغا يكون به في الجنان بلاغ فومثل هذا فينبغي  
 اوله الثاني حبس من الدنيا الغرور بلاغ فما الفول الا في فهم مؤيد به العيش رغد الشرايع **مقالة**  
 حق على من حاول العلم ان يتصور بجد او رسمه يعرف موضوعه واستمداده فالفقه لغة العلم بالشئ ثم مطع علم  
 الشريعة وفقه بالكسر فقها علم وفقه بالضم فقاهة صرافيتها واصطلاحا عند الاصحاب لبيان العلم بالاحكام  
 الشريعة الفرعية من دلالتها التفصيلية عند الفقهاء حفظ الفروع واقل ثلث مسائل عند اهل الحقيقة  
 الجمع بين العلم والعمل لقول الحسن البصري ثم انما الفقيه المبرز عن الفهم الزاهد في الاخرة البصير بعبود نفسه  
 وموضوعه فعل المكلف ثبوتا او سلبا واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وغايته الفوز بسعادة  
 الدارين واما افضل فكتير شهير ومنه ما في الخلاصة وغيرها النظر في كتب اصحابنا من غيرهم افضل من قيا  
 التليل وتعلم الفقه افضل من تعلم ما في القرآن وجميع الفقه لا يد منه وفي الملتقط وغيره من محمد ولا ينبغي للرجل  
 ان يعرف بالشعر النحول احرامه الى المسئلة فيعلم الصبيبا ولا بالحس لان خرابه الى مساحة الارضين ولا في التفسير لا  
 احرامه الى التذكار والقصاص بل يكون علمه في الحلال والحرام وما لا بد منه من الاحكام كما قيل **لشعر** اذا ما اعتزذو علم  
 بعلم فعلم الفقه اولى باعتزازه فكم طيب يفوح ولا كم سلت وكم طير يطير ولا كم باره وقد مدحه الله تعالى  
 بتسميته خيرا بقوله من يولي الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا وقد فسر الحكمة زعم ارباب التفسير بعلم الفروع والذ  
 هو علم الفقه ومن مناقيل **لشعر** وخير علوم علم فقه لانه يكون الى كل العلوم تسلا فان فقه او احد متورعا على  
 ذي زهد تقصير واعتلى وعلما خردان مما قيل للامام محمد ثم تقفه فان الفقه افضل فائد الى الدرو والتقوى اعدل اقصد  
 ولكن مستفيد كل يوم زيادة من الفقه واسج في الحجج القوائد فان فقيها واحدا متقيا عاشد على الشيطان من الغائب  
 ومن كلام علي رضي الله عنه **لشعر** ما الفضل الا اهل العلم انهم على الحد لمن اسند ادلاء ووزن كل امر ما كان بحسنة  
 والجاهل لا عمل العلم اعداء فمن علم لا يتجمل به ابد الناس موتى واهل العلم احياء وقد قيل العلم وسيده الى كل فضيلة  
 العلم يديم المملوك الى مجانس المملوك لولا العلماء هلك الامم فانما العلم لا يابيه ولا ية ليه لما غلب ان الامير هو الذي  
 يرضي امير عند عزله ان زال سلطان الولاية كان في سلطان فضله واعلم ان تعلم العلم يكون فرض عين وهو تقدر  
 ما يجتهد للدينه وفرض كفاية وهو ما زاد عليه بقية غيره ومنه ما هو الفخر في الفقه علم القلب وحراما وهو علم الفلسفة  
 والشعبية والتجمل والروى علوم الطبايعين **لشعر** لكهانة ودخل في الفلسفة المنطق ومن هذا القسم

علم الحرف والموسيقا ومكر وما هو اشتغال المولدين من الغزاة البطالة ومباحاها شعارهم التي لا يستغنى فيها كذا في  
فوائد شتى من الاشياء والنظائر فنفق في مسألة الرباعيات ومحصلها ان الفقه هو ثمرة الحديث وليس  
ثواب الفقيه اقل من ثواب الحديث وفيها كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله تعالى به لان ارادته  
تعالى غيب لا يفقهها فانهم علموا ارادته تعالى بهم حديث الصادق المصدوق من يريد الله به خيرا يفقهه  
في الدين وفيها كل شيء يسأل عنه العبد من القيمة لا العلم لانه طلب من يديه ان يطلب الزيادة منه فقال  
تعالى وقل رب زدني علما فكيف يسأل عنه وفيها اذا سألنا من مذهبنا ومذهبنا فقلنا وجوباً مذهبنا  
صواباً يحتمل الخطأ ومذهبنا خطأ يحتمل الصواب واذا سألنا عن معتقداً ومعتقد خصوصاً منا فقلنا وجوباً  
الحق ما نحن عليه والباطل ما عنيه خصوصاً وفيها العلوم ثلاثة علم نظري وما خرق وهو علم النحو الاصول وعلم  
ولا خرق وهو علم البيان والتفسير وعلم نظري وما خرق وهو علم الحديث والفقه وقد قالوا الفقه زرعة عبد الله  
مسعود رضي الله عنه وسقاه غلقة وحصد ابراهيم النخعي وداسه حماد وطحنه ابو حنيفة وعجنه ابو يوسف  
وحبزه محمد بن وسائر الناس يكونون من خبزة وقد نظم بعضهم فقال **نظم** الفقه زرعة ابن مسعود وعلقه  
حصاة ثم ابراهيم ذو الشتر فممن طاحنه يعقوب عاجنه محمد خبزة والاكل الناس قد ظفر علمه بتصانيفه  
كالجامعين والمبسوط والزيادات والمواد حتى قيل انه صنف في العلوم الدينية تسعة وتسعون وستعين  
كتاباً ومن تلامذته الشافعي ثم وتزوج بامر الشافعي فوض اليه كتيبه وماله فبنيته صدار الشافعي فقيهاً ولقد  
انصف الشافعي ع حيث قال من اراد الفقه فليأمر اصحاب ابو حنيفة فان المعاهد تيسر لهم والله  
ما صرت فقيها الا بكتب محمد بن الحسن وقال اسمعيل بن ابي رجا ايت محمد امرو في المنام فقلت له عافك الله  
قال عفر لي ثم قال لو اردت ان اعديت ما جعلت هذا العلم فيك فقلت له فابن ابو يوسف **نظم** الفقه زرعة ابن مسعود  
بدر جبين قلت فابو حنيفة قال هيهات ذاك في اعلى عليين لي في قد صلي الفجر بوضوء **نظم** الفقه زرعة ابن  
سنة وجر خمساً وخمسين حجة ورأى ابيه في المنام مائة مرة ولها قصته مشهورة في حجة الاخرة استأجر  
حجبة الكعبة بالدخول ليلا فقام بين العمودين على رجله اليمنى ووضع اليسرى على ظهرها حتى سجدت في القبا  
ثم ركع وسجد ثم قام على رجله اليسرى ووضع اليمنى على ظهرها حتى ختم القرآن فلما سلم بكى وناجى ربه  
الحى ما عبدك هذا العبد الضعيف حتى عبادتك لكن عرفت حق معرفتك فهب تقصان خلعتك لكما  
معرفته فهتف هاتق من جانب البيت يا ابا حنيفة قد عرفنا حق المعرفة وقد ضمنتنا فاحسن الحق وقد عرفنا



ولمن اتبعك من كان على مذهبك الى يوم القيمة وقيل ان حنيفة لم يبلغ ما بلغت ولا وجدت بلا فاقة  
وما استنكفت من الاستفاضة وقال فسانين كرام جعل اباحنيفة دينه وبين الله رجوت ان لا يخاف  
وقال فيه **شعر** حسي من الخيرات ما عده يوم القيمة في رضى الرحمن دين النبي محمد خير العدي فيه  
اعتقادي مذهب النعمان عنه عليه الصلوة والسلام ان آدم اقترأني وانا اقترأ بوجع من ابقى اسمي  
نعمان وكنيته ابوحنيفة هو راجح امق وعنه عليه السلام ان سائر الانبياء يوم القيمة يقيمون في وانا  
اقترأ باني حنيفة من احبه فقد اجنى من بغضه فقد بغضني كذا في المقدمة شرح مقدمة الباليث  
قال في الضياء المعنوي قول ابن الجوزي انه موضوع فانه تعصيف لانه روى بطرق مختلفة وروى الجرجاني  
في مناقبه بسنده لسهل بن عبد الله التستري انه قال لو كان في امية موسى وعيسى مثل ابوحنيفة علمنا  
تهتقوا واولما انتصر او مناقبه اكثر من ان تحصر صنف فيها سبط ابن الجوزي مجلدان كبيرين وسماه  
الانتصار لامام ائمة الامصار وصنف غيره اكثر من ذلك والحاصل ان اباحنيفة النعمان من اعظم  
معجزات المصطفى صلى الله عليه وسلم بعد القرآن وحديث من مناقبه اشتهر ارمذ مذهب ما قال قولا  
الا اخذ به امام من الائمة الاعلام وقد جعل الله الحكم لاصحابه واتباعه من زمانه الى هذه الايام  
الى ان يحكم عبد هبة عيسى عليه السلام وهو الصادق رضي الله عنه له اجر واجم من دون الفقه الفد  
وفرع احكامه على اصول العظام الى يوم الحشر والقيام وهذا يدل على امر عظيم مختص من بين سائر  
العلماء العظام كيف لا وقد اتبعه على مذهبه كثير من الاولياء الكرام ممن نصف بقبائل المجاهدة  
واكس في ميدان المشاهدة كابراهيم بن ادم وشقيق البلخي ومعرف الكرخي والي يزيد البسطامي  
وطهيب بن عياض وداود الطائي والي خامد اللفاق وخلف بن ايوب وعبد الله بن المبارك  
وكيع بن ليحاح والي بكر الوراق وغيرهم ممن لا يحصى لهم على ان يستقضي قلوب وجد واقب  
شبهه ما اتبعوه ولا اقتدوا به ولا وافقوه وقد قال الاستاذ ابو القاسم القشيري في رسالته **مختلطة**  
في مذهبه وتقدم في هذه الطريقة سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق يقول ابا اخذت هذه الطريقة  
من ابى القاسم البصري باوى وكايل ابو القاسم انا اخذتها من المشيلة وهو اخذها من الشيخ البسطامي  
وهو من معروف الكرخي وهو من داود الطائي وهو اخذ العلم والطريقة من ابى حنيفة ووكيل منهم اتق  
عليه واقر بفضل فحيا التي يا اخي البركين الشافعية حسنة في هؤلاء السادة الكبار اكانوا في

هذا الاقرار والافتخار ومثله هذه الطريقة وارباب الفريجة والحقيقة ومن بعدهم في هذا الامر  
 فلوهم بقوم وكلها خالف ما اعتدوه ومنه وود ومثله وبالحجبة فليس ابو حنيفة سوي في هذه  
 وورعه وعبادته وعلمه وفهمه بمشاركته وما قال فيه ابن المبارك **شعر** القذران  
 البلاد ومن عليها امام المسلمين ابو حنيفة باحكام واثار وفقه كايات الزبور على الصحيفة  
 فما في المشرقين له نظيره ولا في المغربين ولا بكوفة ثلثت مشر اسر الليالي قصار نهاره لله خيفة  
 من كابي حنيفة في علاه امام الخليفة والخليفة رأيت العائدين لسفاه حلاف الحق مع حجر ضيفة  
 وكيف يحل ان يودي فقيه له في الارض اثار شريفة وقد قال ابن ادريس مقالاً صحيح النقل في حكمة  
 بان الناس في عبادته على فقه الامام ابو حنيفة فلعنه ربنا اعداد ومضى على كذا قول ابو حنيفة قد ثبت  
 ان ثابته والدا الامام ادرك الامام علي بن ابي طالب فدعاه لذي ربه بالبركة وصح ان ابو حنيفة سماع  
 الحديث من سبعة من الصحابة كما بسط في اخبرنيته المفق وادركت بالسنة عشرين صحابياً  
 كما بسط في وائل الضياء وقد ذكر العلامة شمس الدين محمد ابو النضر بن عرب شاه الانصاري الحنفي  
 في منظومته الالفية المسمومة بنحوه الخفاء در القلائد ثمانية من الصحابة ممن روى عنهم الامام  
 الاعظم ابو حنيفة رضى الله عليه عليهم اجمعين حيث قال **شعر** معتقداً من عظيم الشان ابو حنيفة  
 وفق النعمان التابعي سابق الائمة بالعلم والدين سراج الامة جمعاً من اصحاب النبي اذ كان اثرهم قد افق  
 وسكان طريفة واضحة منها خرج سالم بن الصديق الداجي وقد روى عن اسر جابر بن ابي اوفى  
 كذا عن عامر بن ابي الطفيل بن ابن واذا ابن اسر الفقي وواذا عن ابن جبر قد روى الامام ومثله  
 عجرة هي التمام رضى الله الكريم دائماً عنهم وعن كل اصحاب العظام وتوفي بمعدا وقيل في السجن  
 القضاء وله سبعون سنة بتاريخ خمسين مائة وقيل يوم توفي له الامام الشافعي فعلم من مناقبه  
 وقد قيل الحكمة في مخالفة تلاميذه انه رأى صيماً يلعب في الطين فخذ به من السقوط فاجابه خذ  
 انت السقوط فان في سقوط العالم سقوط العالم فحيث قال اصحابه ان توجه الجود ليس فخلق الواب  
 فكان يكن خذ برواية عنه ويرجعها وهذا من غاية اجتنابه وورعه وعلمه بان الاختلاف من آثار  
 الرحمة فهو كما ان الكثر كانت الرحمة او كما قالوا رسم المفق اعلم ان ما اشق عليه صحابته في الروايات  
 الظاهر مفيق بها قطعاً واختلف فيما اختلفوا فيه والاشهر كما في السراجية وغيرها ان مفيق يقول الامام علي



الاصطلاح تقريقول الثاني تقريقول الثالث تقريقول زفروا الحسن بن زياد وصح في الحاوي القاسمي قوة للذكر  
 وفي وقف البحر وغيره متى كان في المسئلة قولان صحيحان جاز القضاء والافتاء باسدهما وفي اول المضمرات  
 اما العلامة الافتاء فقول عليه الفتوى وبقي وبنيخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه عمل الائمة وهو الصحيح  
 والاصح والاضاهر الاشبه والاوج والمختار ونحوها مما ذكر في حاشيته البزدوي انتهى قال شيخنا الرضائي  
 في فتاواه وبعض الالفاظ اكد من بعض فلفظ الفتوى اكد من لفظ الصحيح والاصح والاشبه وغيرها ولفظ  
 يفتي اكد من عليه الفتوى والاصح اكد من الصحيح والاحوط اكد من الاحتياط انتهى قلت لكن في شرح المنية  
 للحلي عند قوله لا يجوز من المصحف الا بغلافه اذ تعارض امان معتبران عبر احدهما بالصحيح والاخر بالاصح  
 فالأخذ بالصحيح اولى لانها اتفقا على انه صحيح والاحد بالمتفق او وفق فيحفظ تقرائت في رساله اذ المفتين اذا  
 زلت رواية في كتاب معتد بالاصح او الاولى او الا وفق ونحوها فله ان يفتي بها ويحالفها ايضا باي شاء واذا  
 زلت بالصحيح او المأخوذه اوبه يفتي او عليه الفتوى لم يفت بمخالفة الا اذا كان في الهداية مثلاً هو الصحيح وفي الكفا  
 بمخالفة هو الصحيح فيخير ويختار الا قوي عنده والايق والاصح انتهى فليحفظ وصح ما ذكره الشيخ قاسم رضي الله  
 عنه لافراق بين المفتي والقاضي الا ان المفتي مخير عن الحكم والقاضي لزم به وان الحكم الفتيان بالقول المبرج جهل في  
 الاجماع وان الحكم الملق بطل بالاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل بالعمل باطل اتقا وهو المختار في المذا  
 بان الخلاف خاص بالقاضي المحرم واما المقلد فلا ينفذ قضاؤه بخلاف مذهبه اطلاقاً في القينة قلت ولا سيما  
 في زماننا فان السلطان بيض في مشوره على غيبه عن القضاء بالا قول الضعيفة فكيف بخلاف مذهبه  
 فيكون مغرولاً بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه فلا ينفذ قضاؤه فيه وينقض كما بسط في قضاء الفتح والبحر  
 البحر وغيرها قال في البرهان هذا صريح الحق الذي يعرض عليه بالتواجد نعم امر الامير متى صادف فضلاً  
 فيه نقد اثره كما في سير النارات ارجائه وشرح الهيدر الكيدر فليحفظ وقد ذكر ان المجتهد المطلق قد فقد  
 اما المقتد فعلى سبع مراتب مشهورة واما نحن فعلى اربعة مراتب مرجحة وما صحح كما الفتوا في حيوتهم فان قلت  
 قد يكون اقوالهم لا ترجح وقد يختلفون في التصحيح قلت يعمل عمل ما عملوا من اعتبار تغير العرف واحوال الناس  
 وما هو الا وفق وما ظهر عليه التمايل ما قوي جهده ولا يخلو الوجود عن عييز هذا حقيقة لا طعن على من لم يميز  
 ان يرجع لمن يميل لبراءة ذمته فبما لا الله التوفيق والقبول بحجة الرسول كيف لا وقد سير الله تعالى ابتداء تبسيطه  
 في الروضة المحرسة والبقعة المأهولة نجاة وحيد صاحب الرسالة وحائز الكمال والبسالة وخليفة الجليلين

الذين غامبن الكاملين رضوان الله عنهما ومن سائر الصلوات اجمعين ووالدنيا ومقاربهيم بأحسن الى يوم الدين ثم  
 تجاه الكعبة الشرقية تحت الميزاب في الحطيم والمقام والله الميسر التمام **كتاب الطهارة** قدمت العبادات  
 على غيرها اختتاماً بشانها والصلوة تالية للآتيان والطهارة مفتاحها بالنص وشرطها مختص لازم لها في كل  
 الأركان وما قبل قد متكررها شهراً لا يسقط أصلاً ولا فائدة الطهورين بغير الصلوة وما أورد من ان النية  
 كذلك صرح ودخل ذلك أما النية ففي النية وغيرها من تواتر عليها الهوى تكفيه النية بلسانه ولما الطهارة  
 ففي الطهارة وغيرها من قطعت يده ورجله وبوجهه جراحة يصلح بلا ومتى ولا يعم ولا يعيد في الأصل  
 ولما أفاض الطهورين ففي الفيض وغيره الله يتشبه جندهما واليه صرح رجوع الامام وعليه الفروع  
 قلت وفيه ظهران تعبد الصلوة ولا طهر غيره ككفر كصلوته لغير القبلة أو مع ثوب نجس هو ظاهر المذهب  
 كما في الحطية وفي سائر الوهابية وفي كفر من صلى بغير طهارة مع العلم بخلاف الروايات ليطرح هو مكره  
 اضاني مبدلاً أو حذر أو مفعول لفعل محذوف فان ارد به انعقاد بني على سكونه وكثير خلاص من  
 الساكنين واضافته كاصية لاصمية وهي لا يتوقف على لقباً على معرفة مقروء به الجمع نعم فالكتاب مصدر  
 بمعنى الجمع لغة جعل شرعاً عنواناً المسائل مستقبلة بمعنى المكتوب والطهارة مصدر طهر بالفتح وبالضم  
 بمعنى النظافة لغة ولذا افرجها وشرعاً النظافة من حدث او حث ومن جمع نظراً لغاتها وهي كثيرة وحكمها  
 شبيهة وحكمها الانبعاثة لا يحل لها وفي اوسبها اي سبب جعلها لا يحل فعله فرضاً كل او غير كالصلوة  
 ومن المصحف لا بها اي بالطهارة صاحب الحجر قال بعد شراها قولاً ولعل كالم الكمال الطاهران السلب  
 الارادة في القرص والنقل لكن بترك ارادة النقل ليقط الوجوب ذكره الزيلعي في الطهارة وقال العلامة قاسم  
 في تكملة الصحيح ان سبب وجوب الطهارة وجوب الصلوة او ارادة ما لا يحل الا بها وقبل سببها المحذوف في  
 الحكمة وهو وصف شرعي يحل في الاعضاء يزيل الطهارة وما قبل انها مانعة شرعية قائمة بالاعضاء  
 يزيل الطهارة وما قبل انها مانعة شرعية قائمة بالاعضاء الى غاية استعمال المنيل فتعرف بالسلم والتخت  
 في الحقيقة وهو عين مستقلة شرعاً وقبل سببها القيام الى الصلوة وليس بها الى اصل الطاهر وفسادها  
 ظاهر واعلم ان اثر الخلاء انما يظهر في نحو القالين بخان وجب عليك طهارة فانت طاهر دون الخلاء  
 على عدمه بالتأخير عن الحدث ذكره في التبيين وبه اندفع ما في السراج من اثبات التيمم من جهة الاثر بل  
 وجوبها يسع بدخول الوقت كالصلوة فاذا اضاء الوقت صار الوجوب بينهما مضيقاً وشرطها الله عشرة

ما في الأشياء شرط وجوبها تسعة وشرائط محتملها أربعة ونظمها شيخنا العلامة العلي المقدسي في نظم  
 نظم الكتب فقال **شعر** شرط الوجوب العقل والاسلام وقدمه الماء والاختلاص وحدث ونفي حيض  
 وعدم نفاسها وضيق وقت قدحهم وشرط محتملها عموم الشرع وبهاية الطهور ثم في المروءة فقد نفاسها  
 وحيضها وان يزول كل مانع عذ البدن وجعلها بعضهم أربعة شرطا وجعلها الحسي وجود المنزل  
 والمنزل عنه والقدرة على الزالة وشرط وجودها الشرعي كون المنزل مشروع الاستعمال في مثله وشرط وجوب  
 التكليف والحادث وشرط محتملها صدور المظهر من اهله في محله مع فقد ما مانعه ونظمها فقال **شعر** نظم شرط  
 للوضوء مهمة مقسمة في اربع فئات + قسط وجود الحسن منها ثلاثة + سلامة اعضاء وقدمه امكان المستعمل  
 الماء القراح وهو معاش وشرط وجود المشرع خذها بامعان + فطلق ماء مع طهارته ومع + طهوريته ايضا فز  
 ببيان + وشرط وجوب وهو اسلام بالغ + مع الحداث التميز العقل بالايان + وشرط لمصلحة الوجوه زوال  
 ما يعبد الاصل المياكة من ادوات + كشمع ورمض شمس لم يتخلل + وصفه غيابة يا عظيم الشأن + وزيد على  
 هذين ايضا نقاط مع الغسلات ليس هذا الذي الثاني + وصفها فيهن للصلوة دو واجب للطواف قبل ومس  
 المصحف للقول بان المطهرين الملائكة وسنة للنوم عند وفي نيف وثلاثين موضع اذ كرها في الخرائن  
 منها بعد كذب وغيبية وقهقهة وشعر اكل جرد وبعد كل خطيئة وللخروج متخلف العلماء و  
 لثما غسل ومسح وزوال الجنس والتقاء ماء وترايب نحوها ودليلها آية اذا قمتم الى الصلوة وهي مينة  
 لجماعا وجميع اهل السيرات الصوة والغسل فرضائكة مع فرض الصلوة بتعليم جبريل عليه السلام وانه  
 عليه الصلوة والسلام لم يصل قط الا بوضوء بل هو شرعية من قبلنا بدليل هذا وضوء وضوء الانبياء  
 من قبله وقد تقر في الاصل ان شرعهم قبلنا شرع لنا اذ قصده الله تعالى ورواه من غير الحار ولم يظهر  
 نسخه فائدة نزول الآية تقرير الحكم الثابت وتالي لمخلاف العلماء الذي هو رجة كيف قد اشتملت  
 على نيف وسبعين حكما مبسوطة في يتم الصيائ عن فوائد الهداية وعلى ثمانية امور كلها مشي طهارتن  
 الوضوء والغسل ومطهرين الماء والصعيد وحكمين الغسل والمسح وموجبين الحدث والجناية  
 ومبطلين المرق والسفرة ليلين التفصيل في الوضوء ولا تجالي في الغسل وكما بينت في القاطط والملازمة  
 وكما بينت في تظهير الذوق وانما النعمة اي بمونة شهيد الحديث من دلم على الوضوء مات شهيد اذكر في كل  
 وانما قال آملوا بالغيبه دون بآمنتكم ليعلم كل من آمن الى يوم القيمة قال في الغيبه وكانه مبني على ان في الآية



التفاتوا والتحقيق خلافه وأتى في الوضوء بهذا التحقيق في النجاسة بأن الشبكة للإشارة إلى أن الصلوة من  
 الأمور اللازمة والنجاسة من الأمور العارضة وصرح بذكر الحدث في الغسل واليتم دون الوضوء يعلم  
 أن الوضوء سنة وفرض والحدث شرط للثاني لا الأول فيكون الغسل على الغسل واليتم على اليتم عتبا والوضوء  
 على الوضوء نورا على نور إن كان الوضوء أربعة أركان كان كونه أيد مع سلامته عما يقال إن أريد بالقرص  
 القطعي به تقدير المسح بالربع وإن أريد العملي به المغسول وإن لجبته بما لحضته في شرح الملتقى ثم لو  
 ما يكون وضوء داخل الماهية وأما الشرط فما يكون خارجها فالفرق أهم منها وهو ما قطع بضرورة حتى يكفر بها  
 كصلى مسح الرأس وقد يطلق على العملي وهو ما نقوت الصحة بقواته كالمقدار الاجتهادي في الفروض فلا  
 يكفر بأحد غسل الوجه أي أسالة الماء مع التقاط ولو قطرة وفي الفيض أقله قطران في الأصح مرة لأن  
 لا يقتضي التكرار وهو مشتق من الموجبة واشتقاق الثلاثة من المزيد إذا كان أشهر في المعنى شائع كاشتقاق  
 الرعد من الراد لا تعاد وأليم من أليم من صلب جبهته أي المتقضى بقرينة المقام إلى أسفل ذقنه  
 منبت أسنانه السفل طوك كان عليه شعرا ولا عدل عن قولهم من قصاص شعر الجار على الغالب أي الشعر  
 ليعم الأعم والأضلع والأذن وما بين شحني الأذنين عرضا وحيد فيجب غسل الماء في ما يظهر من الشفة  
 عند انضمامها ما بين العذار والأذن لدخوله في الحدود فيفق لا يغسل باطن العينين والأذن والرقم  
 وأصول شعر الحنابين والحية والشارب ونيم ذباب الحرج وغسل اليدين أسقط لفظ قرادى علم  
 تعيين الفرض بالأفراد والركل الباديتين السليمتين فأنه المجر ومحتين والمستويين بالتحف وظيفته  
 المسح مرة لما مر مع المرفقين والكعبين على المذهب وما ذكرنا من أن الثابت بعبارة النص غسل يدا  
 والآخرى بدلالة ومن البحث في إلى وفي القراءتين في أرجل كما قال في البحر لا طائل حثه بعد انعقاد الإجماع  
 على ذلك ومسح ربيع الرأس مرة فوق الأذنين ولو بلصاية مطر أو بل باق بعد غسل على المشهور لا بعد مسح  
 لأن يتقاطر ولو لم لا يصعب لم يحجز لأن يكون مع الكف أو بالأيام والسيابة مع ما بينهما أو مياها  
 ولو أدخل يده الأناة أو خفيه أو جبهته وهو محدث أجزاء ولم يصير الماء مستعملا وان نفى اتفاقا على الصحيح  
 كما في البحر عن البدائع وغسل جميع الحية فمن يعق عليها أيضا على المذهب الصحيح الحق به المجمع إليه وما  
 عدا هذه الرواية يرجع عنه كما في البدائع ثم لا خلاف أن مسترسل لا يجب غسله ولا مسح بل يبين  
 وإن الحقيقة التي ترى بشرتها لم يغسل ما تحتها لأن في النهز في البرهان يجب غسل بشرته لم يسترها الشعر

كحاجب وشارب وعنفقة في المختار ولا يعاد الوضوء بل دلائل المحل يخلق رأسه ومحتنه كما لا يعاد الغسل للمحل  
 ولا الوضوء لمحل شاربه وحليبه وقلم ظفره وكشط جلده وكذا الوكان على أعضاء وضوءه قرحة كالدمل  
 وعليه جلة رقيقة فتوضأ وامر الماء عليها ثم ترعى لا يلزمه إعادة الغسل على ما تحتها وان قالم بالفرع  
 على الاشبه لعدم البدلية بخلاف نوع الخف فصار كما لو مسح خفه ثم حته او قشر **فروع** في اعضائه شقا  
 غسله ان قد دلا منحه والاشبه ولا يبدل ولا يقدر على الماء يتيم ولو قطع من المرفق غسل محل القطع ولو  
 خلق له يدان ورجلان فلي يطش بهما غسلها ولو باحد يدهما في الاصلية فيغسلها وكذا الزاوية ان نبئت  
 في محل الفهر كاصبع وكف نايتين والا فاحادي منهما محل الفهر غسله وما فلا لكن يندب محبته وسنته  
 اقادانه لا واجب للوضوء ولا للغسل والا فقدمه وجمعها بين كل سنة مستقلة بدليل دعم وحكمها بين  
 على فعله ويدم على تركه وكثير ما يعزى به لانه محط مواقع اقطار هجر وعرفها الشئ في ثبت بقوله عليه  
 السلام او بفعله وليس لعرج ولا مستحب لكنه تعريف لمطلقها والشرط في الموكدة موافقته مع ترتيب ولو حكما  
 لكن نشان الشروط ان لا تذكر في التعريف واورد عليه في البحر المباح بناء على ما هو المتصور ان الاصل في الاشياء  
 الوقف الا ان الفقهاء كثيرا ما يلحون بان الاصل الا بالحة والتعريف بناء عليه البدلية بالنية اي بنية عبادة  
 لا بغيرها بالطهارة كوضوء او رفع حدث او امتثال امر وصبر حوائبه بدونها ليس بعبادة وياتر تبكها وبانها  
 فرض في الوضوء المأمور به وفي التوضي بسورة حمد ونبيذ من كالتيمن ويأت وقتها عند غسل الوجه وفي الاشياء  
 ينبغي ان تكون عند غسل اليدين للرسولين لينال ثواب السنن قلت لكن في القهستانى ومحلها قبل سائر  
 السنن كما في التحفة فلا تشن عندنا قبل غسل الوجه كما تفرض عند الشافعي رح انتهى وفيها سبع سواك  
 مشهورة فظهرها العراقي فقال **فصل** في سواك من لذي القهيم انت تحكي لكل عالم في البنية حقيقة  
 حكم محل وزمن + وشرها والقصد والكيفية + والبدلية والتسمية فولا يحصل بكل ذكر لكن الوارد  
 عنه عليه الصلوة والسلام بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام قبل الاستنجاء وبعده الاحال كشفا  
 وفي محل نجاسة فيسبغ عليه ولطيم باسمه **فصل** في السنن المتدبر وما الاصل في السنن في اقية لا ينافي **فصل**  
 في سواك اوله وآخره والبدلية لغسل اليدين الطاهرتين بلا ثا قبل الاستنجاء وبعده وقد الاستيقاد انما في ذلك الم  
 قبل ادخالها الاناء لئلا يتوهم اختصاص السنن بوقت الحاجة لان مفاهيم الكتب حجة بطلان اكثر  
 مفاهيم المصنفين كما اني التهم وفيه من الجمع المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا ومنه اقوال الصحابة ومن

الله عنه قال لا يفتق تقبيله باليسر بالركام يدركه انتفى في القسطنطينية من جهة النهاية المفهوم معتبر في بعض العقوبة كما  
 في قوله تمكلا لغيرهم يؤمنه لمجربون ولما اعتدوا في الرواية فأكثروا كل إلى الرسخين بالضم مفصل الكف بهذا الكوم  
 والكرويع داما البوع فقي الرجل قال عدهم وعظم لي الأيمان كوع وما يليه من خفض الكرويع والرسع ما وسط  
 وعظم لي الأيمان رجل ملقب بوع فخذ بالعلم واحذر من العلط ثم ان لم يكن رفع الأذن ادخل اصابع يديه  
 معنومة وصعب لي اليمنى كجعل التيامن ولو ادخل الكف ان اراد الغسل صار الماء مستعلا وان اراد الاغتسال  
 بشيء ويدها نجستان يتم وصله ولم يعد فهو سنة كما ان الفاتحة واجبة يتوب على القرض وليس غسلا  
 ايضا مع الذراعين والسواك سنة مؤكدة كما في الجوهرة عند المضمضة وقيل قبلها وهو للوضوء  
 عندنا الا اذا سنيه فيندب للصلوة كما يتدب لا صفار رسن وتغير لثته وقراءة قرآن واقوله  
 ثلاث في الاعلى وثلاث في الاسفل بمياه ثلاثة وتدب امساكه بمناة وكونه ليما مستويا بلا حدة في  
 غلط خصر طول شير وشينك عرضا لطولا ولا مضطجعا فانه يورث كبر الطحال ولا يقبضه  
 فانه يورث اليا سورا ولا يمسه فانه يورث العري ثم يغسله ولا يقبضه الشيطان به ولا يزداد على  
 الشير والا فالشيطان يركب عليه ولا يضعه بل ينصه والا فخطر الجنون فمستانى ويكره بمودو  
 يحرم يذني سم ومن منافعها انه شفاء لما دون الموت ومذكر للشهادة عنده وعند فقهه او فقه  
 اسنانه تقوم خرقة الخشنه او الاصبع مقامه كما يقوم العلك مقامه للمرأة مع القدره عليه  
 وغسل القدم اي استيعابه ولذا صبر بالغسل ولا تخضار بمياه ثلاثة والا فلقب بيلوع الماء المثلث  
 بمياه وهما سنتان موكدتان مشتملتان على ستين غسل الترتيب والتثليث وتجديد الماء وفعلها  
 باليمنى والمبالغة فيهما بالغرخرة وبجيازة المارن بغير انصام لاحتمال الفساد وسن تقديمها  
 اعتبارا باوصاف الماء لان لونه يدرك بالعصر طعمه بالغم وريحه بالانف ولوحده ماء يلقى  
 للغسل مرة معها وثلاثا بدوها غسل مرة ولولا خد ماء تضرر ببعضه واستنشوق ببقية اجزاءه  
 عكسه لا وهل يدخل اصبعه في فيه وافته الاولى بنم فمستانى وتحليل الحجية لغز المحرم بعد  
 التثليث ويجعل ظهر كفه الى عنقه وتحليل الاصابع اليدين بالتشبيك والرجلين بخصر  
 يده اليسرى باديا بخصر رجلاه اليمنى وسن بعد دخول الماء خلعها فلو منضمة فرض وتثليث  
 الغسل المستوعب لا عبث للغرفات ولو اتقى بحرقه اذا اعتاده الشمر والا لا لوزاد لطاينة



القلب ولقصدا الوضوء على الوضوء لا بأس به ويجزئ فقد تعدى <sup>على الاعتقاد</sup> وأهل كراهتهم  
تكرهه في مجلس تنزيهية بل في القهستاني مغربا الجواهر لا سرف في الماء الجارح جان لأنه غير مضيع  
فما مل مسح كل رأسه مرة مستوعبة فلو تركه ودوام عليه أكثر وأذنيه معاوون بآله لكن لو مسح  
عمامته فلا بد من ماء جديد والترتيب المذكور في النضر وعند الشافعي ربح فرض وهو مطالب  
بالدليل والوكلاء بكسر الواو غسل المتأخر ومسحه قبل جفاف الأول بل عذر حتى لو فني ماؤه فغوى  
لطلبه لا بأس به ومثله الغسل والتيمم وعند مالك ربح فرض ومن السلف الدالك وترك الأمل  
وترك لطم الوجه بالماء وغسل فرجها الخارج واستحبه وليس مندوبا وأدباً وفضيلة وهو ما  
فعله عليه السلام مرة وتركه أخرى وما أحبه السلف التيامن في اليدين بالرحلين ولو مسح <sup>تثني</sup> الأذنين  
والتخدين فيلغزاي عضوين لا يستحب التيامن فيهما ومسح الرقية بظهر يديه لا الحلقوم لأنه بدعة ومن أدبه  
عين عن كان له إذا باخر أو صلها في الفتح إلى نيف وعشرين وأوصلها في الخنثان إلى نيف وستين  
استقبال القبلة وذلك أعضائه في المرة الأولى وأدخال خنصر المبلولة صماخ أذنه عند مسحها  
وتقديمه على الوقت لغیر المعدور وهذه أحد المسائل الثلاث المستثناة من قاعدة الفرض أفضل من <sup>النقل</sup>  
لأن الوضوء قبل الوقت مندوب بعده فرض الثانية إبراء المعسر مندوب أفضل من انظاره الواجب <sup>ثلاثة</sup> الثالثة  
بالسلام سنة أفضل من رده وهو فرض ونظم من قال لشعر الغرض أفضل من تقوع عابد حتى لو  
قد جاء منه بأكثر لا يظهر قبل وقت وإبتداء السلام كذلك إبراء معسر وتخراب خاتمة الواسع مثله  
القرط وكذا الضيق إن علم وصلى الماء والأرض وعدم الاستعانة بغيره كالأعرج ولما استعانة <sup>الصلوة</sup> عليه  
والسلام بالمغيرة فلتعليم الجواز وعدم التكلم بكلام الناس <sup>الحاجة</sup> تقوته والجلوس في مكان مرتفع تحزنا  
عن الماء المستعمل وعبرة الكمال وحفظ ثيابه من التقاطره هي أشمل وأجمع بين نية القلب وفعل اللسان  
هذه رتبة وسطى بين من سن التلغظ بالنية ومن كرهه لعدم نقله عن السلف والتسمية كما مر عند غسل  
كل عضو ملكة المسيح والبقاء بالارد عنه أي عند كل عضو قدر واه ابن حبان وغيره عنه عليه <sup>الصلوة</sup>  
والسلام من طرق قال يحقن الشافعية الرمي فجعل به في فضائل الأعمال وإن أنكر المزوي **قاعدة شرط**  
العمل بالحديث الضعيف عكس شدة ضعفه وإن يبدل تحت أصل عام وإن لا يعتقد سنية  
ذلك الحديث وأما الموضوع فلا يجوز العمل به لحال ولا روايته إلا إذا قرن ببيان ضعفه والصلوة

والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد اى بعد الوضوء لكن في الزيلعي اى بعد كل وضوء وان يقول بغيره  
 اى بعد الوضوء اللهم صل على من التوابيت واجعلني من المتطهرين وان يشرب بعده من فضل وضوئه  
 كما نفع مستقبل القبلة قائما او قاعدا وفيما عداها يكون قائما تنجيا وعن ابن عمر رضي الله عنه كنا  
 ناكل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونحرم شئ ونشرب ونحرم قيام ورخص للمساقر شره ما نثنا  
 ومن آداب تعاهد موقيه وكعبيه وعرق بيه واخصيه واطالة غزله وتجيده وغسل جلبيه  
 بيسارم وبلهها عند ابتداء الوضوء في الشتاء والقمع عند بل وعدم نقص يده وقراءة سورة القدر ووضوء  
 ركعتين في غير وقت كراهة ومكرهه لبطم الوجه او غيره بالماء تنجيا والتقدير والآساف ومنه  
 الزيادة على الثلاث فيه تحريما لوجاء الهزم المملوك له اما الموقوف على من يظهر به ومنه ماء المدارس  
 فحرام وتليت المسح بما وجد اياها ماء واحدا فندوبك مسنون ومن منهيته التوضؤ بفضل ماء الملاء  
 او في موضع يحترق لان ماء الوضوء حرمة او في المسجد الا في آباء او موضع احد لذلك والقاء الخفامة  
 والاحتياط في الماء وينقضه خرج كل خارج نجس بالفتح ويكسر منه اى من المتوضؤ الحي معتادا ولا  
 من السيلان اولا الى ما يطهر بالبناء للمفعول اى يلحقه حكم التطهير ثم المراد بالخروج من السيلان  
 مخرج الظهور وفي غيرها عين السيلان ولو بالقوة لما قالوا الوضوء الدم كلما يخرج ولو تركه لسا لنعقولا  
 لانما لو سال في باطن عين او جرح او ذكر ولم يخرج وكذا مع وعرق الاعرق من من يخرجنا بفضن على ما سبنا  
 المصنف ولنا فيه كلام وخروج غير نجس مثل ريح او دودة او حصة من دبر لا يخرج ذلك من جرح  
 ولا خروج ريح من قبل غير مفضاة اياها فيندسها الوضوء وقيل يجب وقيل لو مشتة ونكر  
 لانه اختلاج حتى لو خرج ريح من الدب وهو يعلم انه لم يكن من الاعلا بهنوا خارج فلا يتقضى  
 وانما قيد بالريح لان خروج الدودة والحصة منها ناهض اجماعا كما في البوهرية ولا يخرج دودة  
 من جرح او لدن او قفا ونسب وكذا السم سقط منه لطهارتها وعدم السيلان فيما عليها وهو مناط  
 النقض والخروج بعصره والخارج بنفسه سيان في حكم النقض على الخنزير كما في البرزنية نقلا  
 لان في الاختلاج خروج مجا وقصار كالفصد وفي الفتح عن الكافي انه لا يخرج واحتمل القيسستاني وفي  
 وجامع الفتاوى انه الاشبه ومعناه انه الاشبه بالنص من روايته والراجح دراية وقيلون  
 الفتوى عليه وينقضه في ملاء فاه بل يضبط بشكك من مرة بالاسراء بغير او خلق اى سودا واما



العلق النازل من الرأس فغير ناقض او طعاما او ماء اذا وصل الى معدته وان لم يستقر هو نجس مغلظ  
 ولو من صبي ساعة ارتضاعه هو الصحيح لخاطلة النجاسة ذكره الحلبي وهو في المرنى فلا تنقض  
 اتفاقا كقبحية اود وذكثير لطهارته في نفسه كماء ثم النائم فانه ظاهر طاهر مطلقا وبه يفتي بخلاف ماء  
 ثم لميت فانه نجس كقبي عين خمر او بول وان لم ينقض لقلته لنجاسته بأكصاله كالمجاوهر لا ينقضه  
 في من يلغم على المعتمد أصلا ألا لخلوط الطعام في غير الغالب لو استويا فكل على حدة وينقضه دم مائع  
 من جوف او دم غليظ على زقاق حكم الغالب او ساواه احتياط لا ينقضه المغلوب بالزاق والقيح كالدمل  
 واختلاط بالخلوط كالزراق وقد ينقضه علقه مصت عضوا او ملتصقا من الدم ومثلها الفراد  
 ان كان كبيرا لانه حيثما يخرج منه دم مقسوح سائل والاكثر العلقه والفراد كذلك لا ينقض كبعوض  
 وذباب كحافى النجاسة لعدم الدم المسفوح وفي القهسيات لا ينقض ما لم يتجاوز الورم ولو شدة بالزاق  
 ان فخذ البسل الخارج نقض ويجمع متفرقة القبي ويجعل كقبي واحد لا تجد السبب وهو الغشيان عند فخذ  
 وهو الاصح كان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها الا لما منع كما بطل في الكافي وكل ما ليس بجذات اصلا  
 بقرينة زيادة البلاء كقبي قليل ودم لو ترك لم يبل ليس نجس عند الثاني وهو الصحيح فقا بلصا القبي  
 خلة فالجرح في الجوف يفتي بقول محمد بن ابي حمزة لو المصنعا ناعا او ينقضه حكما نوم ينيل مسكه  
 بحيث تنزل مقعدته من الارض وهو النوم على احد جنبيه او وركيه او قفاه او وجهه والا  
 ينزل مسكه لا ينقض ان تعمده في الصلوة او غير هذا على المختار كالنوم قاعدا ولو مستندا الى مال او ازار  
 اسقط على المذهب وساجدا على الهيئة المسنونة ولو في غير الصلوة على المعتمد ذكره الحلبي وقصود  
 احتسبا وراسه على ركبتيه او سببه القليد في محمل او سرج او اكان ولو الآلة عرايا فان حلت  
 الهبط ينقض الا لا ولو نام قاعدا يتمايل فسقط ان انتهيه حين سقط فلا تنقضه يفتي  
 كخاص يقيم اكثر ما قيل عندنا والعتة لا ينقض كنوم الابتياء عليهم الصلوة والسلام وهل ينقض  
 اغماؤهم وغشيهم ظاهر كلام الملبوط نعم وينقضه اغماؤه ومنه الغشي وجنون وسكر خيل  
 في مشيه تامل ولو باكل الخشيشة وقهقهة هي ما يسمع مجازاته بالغ ولو لمرة سهوا تقطعات  
 فلا يبطل وضوء صبي ونام بلا صلوة قها به يفتي بصلوة ولو حكم كالبالي بطهارة صفري ولو تيمنا  
 مستقلة فلا يبطل وضوء في ضمن الغسل كزجج في النجاسة والفقع والهنر النقص عقوبة له

عليه الجمهور كما في الذخائر الا شرفية صلوة كاملة ولو عند السلام عمدا فافها تبطل الوضوء لا الصلوة  
خلا فالزفر ح كما حره في الشريعة ولو قبحه امامه او اخذت عمدا ثم قبحه الموقر ولو سبق  
فلا ينقض بخلافها بعد كلامه عمدا في الاصح ومن مسائل الامتحان لو نسي الباقي المصح فقهه قبل قاي  
الصلوة تنقضه بعد لبطاها بالقيام اليها ومباشرة فاحشة بتماس الفرجين ولو بين المراتين ولو اطار  
مع انتشار المجانين المباشرة والمباشرة ولو بلا بل على المعتمد لا ينقضه مس ذكر لكن يغسل ياندا و  
امرأة وامرؤ لكن ينوب للخروج من الخلاء لا سيما للامام لكن بشرط عدم لزوم ارتكابه مكره مذهبها كما  
لا ينقض لو خرج من اذنه ونحوها كعينة وتثدييه قيح ونحوه كصيد يد وماء سرة وعين لا يوجب وان خرج  
به اي يوجب نقض لانه دليل الجرح قد تمع من بعينه رمد او غمش فافقن فان استمر صارا عذر محتمل  
والناس عنه فاقولون كما ينقض لو خشي احليله بقطنة وابتل الطرف الظاهر هذا والقضية لينة  
او محاذية لراس الاحليل وان مستقلة عنه لا ينقض كذا الحكم في اللب والفرج الدخول وان ابتل  
الطرف الدخول لا ينقض ولو سقطت فان رطوبة انتقض والا كذا وكذا الوخل اصبعه في دوة ولم  
يعقبها فان غيبها او اخطأها عند الاستنجاء بطل وضوءه وصومه **فروع** يستحب للرجل  
ان يحلشي ان رابه الشيطان ويجب ان كان لا ينقطع الا به قدر ما يضيى باسوري خرج ديرة ان اذ  
بيده انتقض وضوءه وان دخل بنفسه لا وكذا لو خرج بعض الدودة فدخلت عن ذكره راسا  
فلاذى لا يخرج منه البول المغناد بمنزلة جرح النخني غير المشكل فرجه الاخر كما يخرج المسك ينقض  
وضوءه بكل منكرو الوضوء هل كغيره ان انكر الوضوء للصلوة نعم ولغيرها لا شك في بعض وضوءه  
اعاد ما شك فيه لو في خلافه ولم يكن الشك عادة له والا كذا ولو علم انه لم يغسل عضوا وشك في تعينه  
غسل رجله اليسرى لانه آخر العمل ولو ايقن بالطهارة وشك بالكلث او بالعكر اخذ باليقين ولو شكهما  
وشك في السابق فهو مستطير ومثله المتيمم ولو شك في نجاسة ماء او ثوب او طلاق او عتق فحججه  
وتامه في الاشباه وفقرها الغسل اراد به ما يعم العبد سحار بالغسل المفروض كما في السحرة وظاهرة  
عدم شرطية غسل قدمه وانقه في المسنون كذا في البحر يعني عدم فرضيته ثمانية والا فله شرط في غسل  
السنة غسل كل قدمه ويكفي الشرب عبدا لان الج ليس بشرط في الاصح وانقه حتى ما تحت المارن  
و باقى بدنه لكن في المغرب وغيره المبلون من المنكب الى الالية وخيشته فالراس والعنق واليد

والرجل خارجة لغة داخلية تبعا لشرعها لانه متمم فيكون مستحبا لا شرطا خلافا لما لا يحسب ويجب  
اي يفرض غسل كل ما يمكن من البدن بلا حرج مرة كاذن وسرة وشارب وحلب وانشاء لحية وشعر  
راس ولو متليدا لما في فاطمه من المبالغة وفتح خارج لانه كالقلم لا داخل لانه باطن ولا تدخل  
اصبعها في قبلها به يفق لا يجب غسل ما فيه حرج كعين وان اكحل بجمل نجس وثقت انضم وعك  
قلعة بل ينذب هو الاصح قاله الكمال وعلاه بالحرج فسقط الاستحباب وفي المسعودي ان امكن فتح  
القلعة بلا مشقة يجزى لانه وكفى بل اصل غفيرة اي شعر المرأة المظفورة للرجل اما المنقورة  
فيفرض غسل كل اتفاقا ولو لم يتبل اهلها يجب نقضها مطلقا هو الصحيح لو ضرها غسل راسها تركه  
وقيل تمسحه ولا تمنع نقضها نذ وجها وسجى في التيمم لا يكفي بل غفيرة فينقضها وجوبا ولو عجلوا  
او تركوا لا مكان حلقه ولا يمنع الدهاء ونيم اي خرق ذبابا في غوث لم يصل الماء تحتها وحنا  
ولو جرمه به يفق ودرن ووسخ عطف غفيرة وكذا ادهن ودسوة وتراب وطين ولو في ظفر مطلقا  
اي قريبا او مدنيا في الاصح نجاسة نجس عجين ولا يمنع على ظفر صباغ ولا طلاء بين اسنانه او في  
سنه المجوف به يفق وقل ان صلبا منع وهو الاصح ولو كان خاتمه ضيقا نزع او حركه وجوبا كقر  
ولو لم يكن بثقب اذنه فم يدخل الماء فيه اي الثقب عند مروره على اذنه اجزاء كسرة واذن دخلها الماء  
ولا يدخل اذنه ولو باصبعه ولا يتكلف نجاسة نجوة والمعتبر غلبة طنه بالوصل **فروع** شى  
المضمضة او جزء من بنية نصلي ثم تذكر فلو تفلا لم يعد لعدم صحة شروعه عليه غسل وانه حال  
لا يدعه وان راوه والمرأة يزيح الجال او رجال ونساء توخره كالبين نساء فقط واختلف في الرجل  
رجال ونساء او نساء فقط كما يسطه ابن السخنة وينبغي لها ان تقيم وتصل الحججها شرعا عن  
الماء واما الاستنجاء فيترك مطلقا والفرق لا يخفى وسنته كسنة الوضوء سوى الترتيب آدابه كاذن  
يستحب استقبال القبلة لانه يكون غالبا مع كشف عورة وقالوا لو مكث في ماء مجاريا وحوضر كبير او  
قدر الوضوء او الغسل فقد اكمل السنة البداءة بغسل يديه وفرجه وان لم يكن به حبت ابتاعا  
للحدوث وخشيت يدينه ان كان عليه خبث فلا يشيع ثم يتوضأ اطافه فانصرف الى الكمال فلا يخرج منه  
ولو في مجمع الماء لما ان المعتمد طهارة الماء المستعمل على انه لا يوصف بالاستعمال الا بعد اتصاله عن كل  
البدن لانه في الغسل كغسل واحد فحينئذ لا حرج في استعماله الا اذا كان بيده خبث وتعل



القائلين بتأخير غسلهما إنما استحبوا ليكون البدأ والختم باعضاء الوضوء وقالوا الوضوء اولا ثم  
 يأتي به ثانيا لانه لا يستحب وضوء ان للغسل اتفاقا اما لو توفها بعد الغسل واختلفت المجلس على  
 مذهبا او فصل بينهما بصلوة كقول الشافعية فيستحب ثم يفيض الماء على كل بدنه ثلاثا عند  
 من الماء المعه في الشرع للوضوء والغسل وهو ثمانية ارجال وقيل المقصود عدم الاسراف في  
 الجواهر لا اسراف في الماء الجار كانه غير مضيع وقد قدمناه عن القهستانى بادىا بمكة  
 الايمن ثم لا يشر شربا سه ثم على بقية بدنه مع ذلك ندبا وقل شي بالراس وقل يبدأ بالراس  
 وهو الاصح وظاهر الرواية والاحاديث قال في البحر فيه يضعف تصحيح الدور ومع ثقل بله غرض  
 الى عضو آخر فيه بشرط التقاطع لا في الوضوء لما مر ان البدن كله كعضو واحد وقرر الغسل عند  
 خروج ماني من العضو والا فلا يفرق اتفاقا لانه في حكم الباطن متفصل من مقرة هو اليد  
 الرجل وثرائب المرأة ومنيه ابيض ومنيها اصفر فلو اغتسلت فخرج منها ماني ان مينيها اعدت الغسل  
 لا الصلوة والاكلا يشهوة اى لذته ولو حكما الختام ولم يذكر الدفق ليشتمل ماني المرأة لان الله في  
 فيه غير ظاهر اما استناده اليه + ايضا في قوله تعالى خلق من ماء دافق الآية فيتحمل التغليب  
 فالمستدل بها كالفهستيانا بتعجلا في جلي غير مصيب تامل ولانه ليس بشرط عند هؤلاء  
 للثاني ولذا قال وان لم يخرج من راس الذكرا بها وشرطه ابو يوسف رح في قوله يفتي في  
 خاف رية او استحيى كما في المنتصف وفي القهستانى والتاخر خانية مغريا للتوازن وتقول  
 ابى يوسف رح ناخذ لانه اليسر على المسلمين قلت ولا سيما في الشتاء والسفر وفي الخانية  
 خرج متى بعد البول وذكره منتشر لزمه الغسل وقال في البحر فحله ان وجد الشهوة وهو  
 تقيد قوله بعدم الغسل بخروجه بعد البول وعند ايلاج حشفة هي ما فوق الختان  
 آدمى احتراز عن البخي يعني اذا لم تنزل واذا لم يظهرها في صورة الا لادمى كما في البحر لو اولا  
 قدرها من مقطوعها ولو لم يتبين منه قدرها قال في الاشياء ان يتعلق به حكم ولم ادر في  
 احديهما ادمى حيي يجمع مثله سبجي محترق عليه ما اى الفاعل والمفعول لو كانا مكلفا  
 ولو احدهما مكلفا فعليه فقط دون المراهق لكن يمنع من الصلوة حتى يغتسل ويؤمر به اب  
 عشر اديا وان وصلية لم ينزل مغيا بالاجماع يعني لو في دير غيره اما في دير بفسنة فخرج

في النهر عدم الوجوب الا بالانزال ولا يرد استثنى المشكل فانه لا غسل عليه بايلجه في قبل اودير  
 ولا على من جامعته الا بالانزال لان الكلام في حشفة وسبيلين محققين وعند <sup>مستيقظ</sup> روية  
 خرج السكران والمغني عليه متيناً او مذياً وان لم يتذكر كراهية الا اذا علم انه مذى او شك  
 انه مذى او وكد او كان ذكره منتشر قبل النوم فلا غسل عليه اتفاقاً كالقبح لكن في الجواهر  
 الا اذا نام مضطجاً او يتقن انه متين او قد ذكر طمأ فعلية الغسل والناس عنه غافلون كما يفر  
 ان تذكر ولو مع اللذة وكذا نراي ولم يرد على راس الذكر الا بالجماع والبراءة مثل الرجل على  
 انه ذهب لو وجد بين الزوجين ماء ولا ممان ولا تذكره كذا م فليها غيرها اغتسلا او ربح  
 حشفة او قدرها مرفوعة بخروجها ان وجد لذة الجماع وجب الغسل والاكراه على الاصح والاحوط الوجه  
 وعند انقطاع حيض نفاس هذا وما يفعله من اضافة الحكم الى الشرط اي يجب عنده لا به بل  
 بوجوب الصلوة او ارادة ما لا يحل كما مر عند مذى وروى بل الوضوء منه ومن البول  
 جميعاً على الظاهر لا عند ادخال اصبع ويحوى كذا يادى يوذ كذا خشي وميت وصير كذا  
 لينتهي وما يصنع من نحو خشب الدبر والقيل على المختار ولا عند وطئ بهيمة او مستنة و  
 صغيرة غير مشبهة بان يصير مقضاة بالوطئ وان غابت الحشفة ولا ينتقض الوضوء فلا يلزم  
 الا غسل المذكرة مستثنى عن النظم وسبب ان رطوبة الفرج ظاهرة عند تشبهه بلا انزال القصر  
 الشهوة اما به في حال عليه كما لا يغسل وان عذرا ولم يزل عندتها يضم فكون البكارة قاطعاً منع القاء  
 الختالين الا اذا احلقت لازالها وتقيده ما صلت قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان خروج منيهما من جماع  
 الا ان شرط الوجوب الغسل على المفق به ولم يوجد قاله الحلبي يجب اي يفرض على الاحياء المسلمين  
 كفاية اجماعاً ان يغسلوا بالخفيف الميت المسلم الا استثنى المشكل فيتم كما يجب على من اسلم جنبا او ثوبا  
 او نفسا لم يعد الانقطاع على الاصح كما في الشبهة لية عن البرهان وعلى ان الكمال ببقاء الحدث  
 الحكم اوبلغ لا يسئل بالانزال او حيض او وكد ولم يرد ماء او اصاب كل بائنه نجاسة او بعضه و  
 مكافاة في الاصح رجع للصحيح في التارخانية مغرباً للفتاوية والمختار وجوبه على من جنح افاقان  
 قلت وهو بخالفها بان متناً الا ان يحمل انه رأى منيا وصل السكران والمغني عليه كذا في رجع  
 والا بان اسلم طاهراً اوبلغ نبالين فمندوب ومن لصلوة الجمعة وصلوة عيده هو الصحيح كما في غير

الأذكار وغيره وفي الثانية لو اغتسل بغير صلوة الجمعة لا يستبرأ بها ويتيمم غسل بعد العبد وجمعه  
 اجتماع مع حنابلة كما لفرق حنابلة وحضرة لا يصل أحرام وفي سائر عرفه بعد الزوال وتلدس بجنون أو في  
 ذلك المضي عليه كما في غير ذلك كان وهل لسكران كذلك ثم أورد وعنده حنابلة وفي ليل برادة  
 وعرفة وفلا إذا راما وعند الوقوف يتردد لغة غلاة في منحر الموقوف وعند دخول  
 من يوم النحر إلى الجمعة وكذا البقية الرعي وعند دخول مكة لطواف الزمارة والتبليوة كسوف ونحو  
 واستسقاء وفرع وظلمة ويرجع شديدا وكذا الدخول المدينة والحضور معهم الناس ولكن ليس نوبا  
 جديدا أو ضل ميتا أو يراد قلبه ولتأنيب من ذنب ولما لم من سفره لشحنه انقطع دمها من  
 ماء اغتسلها ووضوءها عليه أي الزوج ولو غدا في الفتح لانه لا يد لها منه فصار <sup>لشبه</sup>  
 فاجرة الحمام عليه ولو كان الاغتسال لا من حنابلة وحضرة بل كان آلة الشعث والتفت قال <sup>شبه</sup>  
 الظاهر انه لا يلزمه ويحرم بالحدوث الأكبر دخول <sup>شبه</sup> لا يصل عيد وجنارة ورياطة ومدة  
 ذكر المصنف وغيره في الحيض وقبيل البوتر لكن في وقف القنية المدرسة اذ لم يمنع أهلها  
 الناس من الصلوة فيها فهي مسجد ولو للعبور خلا للشافعي روح الا لضرورة بحيث لا يمكنه <sup>ظنه</sup>  
 ولو احتلم فيه ان خرج مسرعاً يتيم ندبا وان مكث نحوف فوجبا ولا يصل ولا يقرأ ويحرم به  
 تلاوة قرآن ولودون آية على المختار بقصده فلو قصد الدعاء أو التثناء أو افتتاح مر أو التعليم  
 ولقن كلمة كلمة حل في الأحكام حتى لو قصد بالقلبية الثناء في الجنارة لم يكره الا اذا أقرأ المصلي  
 قاصد الثناء فانها تجزئه لاهلها في محلها فلا يتغير حكمها بقصده وبمس مصنف مستدرك  
 بما بعده وهو ما قبله ساقط من نسخ الشرح وكأنه سقط لانه ذكره في الحيض ويحرم به طواف  
 لوجوب الطهارة فيه ويحرم به أي بالأكبر وبالأصغر مس مصنف أي ما فيه آية كدوهم <sup>حاجب</sup>  
 وهل من نحو التوداة كذلك ظاهر كلامهم لا لا بغلاف فتحات غير مشر أو بصرة <sup>بشيء</sup>  
 وحل قلبه بعود واختلوا في مسه بغير أعضاء الطهارة وبما غسل منها وفي القراءات  
 والمنع اصح ولا يكره المظالمية أي القرآن لجنبه حائض ونفساء لانه الجنابة لا تلحق العبد  
 كما لا يكره ادعية أي تحريما والا فالوضوء المطلق الذكر عند تركه بخلافه الأول وهو مرجع  
 كراهة التنزيهية ولا يكره مس صبي لمصنف لوجوب فلا بأس بدفعه اليه وحذره منه للضرورة



في النهر عدم الوجوب الا بالانزال ولا يرد الشك في المسألة فانه لا غسل عليه بايلججه في قبل او دين  
 ولا على من جامعته الا بالانزال لان الوكلاء في حشفة وسبيلين محققين وعند <sup>مستيقظ</sup> روية  
 خرج السكران والمغني عليه منياً او مذياً وان لم يتذكر كراهة الا اذا علم انه مذى او شك  
 انه مذى او وكد او كان ذكره منتشر قبل النوم فلا غسل عليه اتفاقاً والى كركن في الجواهر  
 الا اذا نام مضطجاً او تيقن انه عتي او قد كره طمأفغليه الغسل والناس عنه غافلون كما يفر  
 ان تذكره لومع اللذة والامثال ولم يرد على راس الذكر الا بالجماع والامثلة مثل الرجل على  
 المذهب لو وجد بين الزوجين ماء ولا ضمائر ولا تذكره كذا في قبلها غيرهما اعتسلا ارجح  
 حشفة او قد علم فوفية تحريمه ان وجد ولده الجماع وجب الغسل والامثلة على الاصح والاحوط الا  
 وعند انقطاع حيض نفاس هذا وما قبله من اضافة الحكم الى الشرط اي يجب عند لابه بل  
 بوجوب الصلوة او ارادة ما لا يحل كحاشية عند مدي ودي من الوضوء عند ومن البول  
 جميعاً على الظاهر كما عند ابن خال اصبح ويحوى كذا في يادى وذكركم حتى وميت وصبر لا  
 يشترى وما يصنع من نحو خشب في الدير والقبل على المختار ولا عند وطى بهيمة او مستنة و  
 صغيرة غير مشبهة بان يصير مقضاة بالوطى وان غابت الحشفة ولا ينتقض الوضوء فلا يلزم  
 الا غسل للذكر فاستأني عن النظم وسببى ان رطوبة الفرج ظاهرة عند قسبه بلا انزال القضي  
 الشهوة اما به فحال عليه كما لا يغسل وان عذر او لم يزل عند قضاها فيمكون البكارة فاتها منع النقاء  
 المختارين الا اذا اصبحت لا تزالها وتعيد ما صلت قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان خروج منيهما من  
 الاغسل شرط الوجوب الغسل على المفق به ولم يوجد قاله الحلبي ويجب اي يفرض على الاحياء المسلمين  
 كفاية اجماعاً ان يغسلوا بالتحفيف الميت المسلم الا المختار فيتم كما يجب على من اسلم جنبا او ثفا  
 او نفيساً لو بعد الانقطاع على الاصح كما في الشريعة عن البرهان وعلى ابن الكمال ببقاء الحدث  
 الحكمي او بلغ لا يسئل بالانزال او حيض او كذا ولم يرد ماء او اصاب كل بائنه نجاسة او بعضه و  
 مكافاة في الاصح راجع للصحيح في التارخانية مغزياً للفتاوية والمختار وجوبه على منجنون افاق فان  
 قلت وهو بخالف ما بانى متناً الا ان يحمل انه رأى منياً او مل السكران والمغني عليه كذا في راجع  
 والا بان اسلم ظاهراً او بلغ نابلس فمندوب ومن لصلوة جمعة وصلوة عية هو الصحيح كما في غير

الأذكار وغيره وفي الثانية لو اغتسل بعد صلوة الجمعة لاعتد بها اجزاء ويتكفى غسل يده بعد وجعة  
 اجتماع خباية كالحرقى خباية وحضرة لا يصل احرام وفي سائر عرفه بعد الزوال وتلدس لمجنون اذاني  
 ذلك المغمى عليه كما في غرار الاذكار وهل لسكران كذلك انه اراه وعند جوامعة وفي ليل براءة  
 وعرفة وقلا اذا راها وعند الوقوف يتردد لفه غلظة يوم الحج المبرور وقت وعند دخول  
 من يوم الحج المبرور وكذا البقية الرمي وعند دخول مكة لطواف الزياره وتبيلوة كسوف وحشو  
 واستسقاء وفرع وظلمة ويرجع شديدا وكذا الدخول المدينة والحضور معهم اناس ولكن ليس فيها  
 جديدا او ضل ميتا او يرا قتلها وثابت من ذنب ولقاء من سخر المستحانة انقطع دمها من  
 ماء اغتسالها وضوء ما عليه اي الزوج ولو غلبت كفاي الفتح لانه لا يد لها منه فصارت كالميتة  
 فاجرة الحمام عليه ولو كان الاغتسال لامر خباية وحضرة لان الله الشعث والتفت قال شيخنا  
 الظاهر انه لا يلزمه ويحرم بالحدوث الا كبر دخول مسجد لا يصل على عيد وجنازة ورياطة ومدا  
 ذكره المصنف وغيره في الحيض وقبيل البوتر لكن في وقف القنية المدرسة اذا لم يمنع اهلها  
 الناس من الصلوة فيها فهي مسجد ولو للعبور خلا للشافعي روح الا لضرورة بحيث لا يمكنه  
 ولو احتلم فيه ان خرج مسرعاً يتيم ندبا وان مكث نحو فوجوا ولا يصل ولا يقرأ ويحرم به  
 تلاوة قرآن ولودون آية على المختار بقصده فلو قصد الدعاء او الثناء او افتتاح مراء التعليم  
 ولقن كلمة حل في الاحج حتى لو قصد بالقلية الثناء في الجنازة لم يكره الا اذا قرأ المصل  
 قاصد الثناء فانها تجزئه لاهنا في محلها فلا يتغير حكمها بقصده ومن مصحف مستدرك  
 بما بعد وهو ما قبله ساقط من نسخ الشرح وكأنه سقط لانه ذكره في الحيض ويحرم به طوائف  
 لوجوب الطهارة فيه ويحرم به اي بالاكبر وبالا صغر من مصحف اي ما فيه آية كدوهم حيا  
 وهل من تحت التوراة كذلك ظاهر كلامهم لا الا بفلاف فتحات غير مشرق او بصرة يديه  
 وحل قلبه بعود واختلوا في مسه بغير اعضاء الطهارة وبما غسل منها في القراءة  
 والمنع اصح ولا يكره النظر اليه في القرآن لجنبه حائض ونفسه لانه الجنازة لا تصل العباد  
 كما لا يكره اذعية اي تحريما والا فالوضوء لخلق الذكر فبندوب تركه بخلافه الاولى وهو مرجع  
 كراهة التنزيهية ولا يكره من صبي لمصحف روح فلا بأس بدفعه له رخصه منه للضرورة



اذا لحظ في الصغر كلف في الجهر ولا كذا كتابه قرآن الصحيفة او اللوح على الارض عند الثاني خلاصا  
 رح ويتبع ان يقال ان وضع على الصحيفة ما يحول بينها وبين يديه يؤخذ بقوله الثاني والافقوله الثالث  
 قاله الحلي ويكره له قراءة قرآنه بغير ويزور لان الكل كلام الله تعالى وما يدله غير معين وجزم العيون  
 في شرح الجمع بالحركة ونحوها في المتن بام يبدل لا قراءة قنوت ولا آكله وشربه بعد غسل يده ولم  
 ولا معاودة اهله قبل اغتساله الا اذا احتلم لم يات اهله قال الحلي فاهل الاسناد انما يقيد التذنب  
 لان في الجواز المفاد من كلامه والتفسير كصحف الكتب الشرعية فانه رخص مسها باليد لا بالتفسير كما  
 في الدرر عن جمع الفتوى وفي اسراج المستحب ان يأخذ كتب الشرعية بالكم ايضا تعظيما لكر في الامشاة من  
 قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام رجع الحرام فاجوز اصحابنا من كتب التفسير للحدوث ولم يفصلوا بين  
 كون الاكثر تفسير او قرآنا ولو قيل به اعتبارا للغالب كان حسنا قلت لكنه مخالف لما مر من دفع  
 المصحف اذا صار بحال لا يقرأ فيه يدفن كالمسلم ويمنع الكافر من مسه وجوزة محمد ربح اذا اغتسل ولا  
 بأس بتعليقه القرآن والفقهاء عسى ان يفتدي ويكره وضع المصحف تحت راسه الا للحفظ والمقلد  
 على الكتاب الا للكتابة ويوضع تحت شرفه التبريد ثم الكلام ثم الفقه ثم الاخبار والمواظمة  
 التفسير كره اذ اية درهم عليه آية الا اذا كسر رقية في غلاف متخاف لم يكره دخول الغلاء به  
 والاخذ افضل يجوز برمي براءة القلم الجديد ولا يرضى براءة القلم المستعمل لا احترامه كتحشيش المجد  
 وكاسته لا يلحق في موضع نحل بالتعظيم ولا يجوز لفت شيء في كاهن فيه فقه وفي كتب الطب يجوز ولو  
 قد اسم الله تعالى والرسول صلى الله عليه وسلم فيجوز محو ليلق فيه شيء وهو بعض الكتابة بالبرق يجوز  
 ورد النبي في محو اسم الله تعالى بالزرق وبعثه عليه الصلوة والسلام القرآن احب الى الله تعالى من السموات و  
 الارض ومن قمين يجوز قرآن المراءة في بيت فيه مصحف مستودع بساطا وغيره كتب عليه الملك لله بكرة  
 لسطه واستعماله لا تعليقه للزينة ويتبع ان لا يكره كلام الناس مطلقا قيل بكرة مجرد الحروف والاد  
 اوسع وتماه في الجهر وكرهية القنية قلت وظاهرة انتقال الكراهة بمجرد تعظيمه وحفظه علق  
 او لا زين به او لا وهل يكتب على المرواح وجدر الجوامع كذلك يجوز **باب المياح** ماء باليد  
 ويقتصر اصله من قلوب الغا والفا والماء هرق وهو جسم لطيف سيال باسجوة كل نام يرفع الحدث مطلقا  
 بماء مطلق هو ما يشبهه عند الاطلاق كماء ساء في اودية وعيون وابار وبحار وتبع مذاب بحيث

ويرى وجد هذا التقسيم باعتبار ما يشاهد والا فالكل من السماء لقوله تعالى ان الله انزل  
 من السماء ماء آتية والنكرة ولو مشيت في مقام الامتنان يتم وماء ترزهم بلا كراهة وغر حبيبه  
 وبما قصد تشميسه بلا كراهة وكرهه عند الشافعية طيبته وكرة احمد المسخى بالنجاسة ويرفع  
 بتعديده لماء حار وبما لم يتقاول على طبيعته الاصلية وانقلنا الى الطبيعة الحية ولا يصير نبات اي معتمرا  
 من شجر او شمر لانه مفيد بخلاف ما يقطر من الكرم او الفواكه بنفسه فانه يرفع للحديث وقيل لا  
 وهو لا يظهر كافي الشرب لانية عن البرهان واعتمده القميسا فقال ولا اعتصارا بعم التحقيق  
 الحكم كما الكرم فكله امامه ابو غنم والبطيخ بلا استخراج وكذا انبيد القمح ولا ماء مغلوب يشي  
 طاهرا الغلبة الاجمال لا متراج يشرب نبات او بطيخ بما لا يقصده التنظيف واما بغلبة النجاسة  
 فلو جامدا فتشجانه ما لم يزل الاسم كمنبيد ثم ولو ما ناعا فلو صلبا كما وصافه فيعتبر اكثرها او  
 موافقا لكلين فلهذا ما اوجما لا تستعمل في الاجزاء فان المطلق اكثر من النصف حار التطهير بالكل  
 والا ولا وهذا يعم الملقى والملاقي ففي الفسياني يجوز التوضي ما لم يعلم بتساوي المستعمل على حقيقة  
 في البحر والنهر المنع قلت لكن الشرب في شراحيها بانية فرق بينهما فراجع فتأمل ويجوز رفع  
 الخشما ذكر وان مات فيه اي الماء ولو قليلا غير موي كزنبور وعقرب وبق اي موضع يتل  
 بق الخشب في المجتبى الاصح في علق مصر الدم اليه يفسد ومنه يعلم حكم بق وقراد وعلق في الوهبانية  
 دود القرماء لا وبذرة وخرم طاهر كدودة يتولد من نجاسة وما يئ مولد ولو كلب الماء او خنزيرة  
 لسماك وشرطان وصدع الابرئاله دم سائل وهو ما لا شرة بين اصابعه فتفسد في الاصح كحبة  
 برة ان طامد والا وكذا الحكم لومات ما ذكر خارجة والبق فيه في الاصح فلو تفتت فيه نحو  
 صدع حاز الوضوء به لا شربه لحمة لحمه ويخسر الماء القليل بموت ما يئ معاش يرى مولد  
 في الاصح كبط واوز وحكم سائر المائعات كالماء في الاصح حتى لو وقع بوله في عصاين عشري عشرا  
 يفسد ولو سال دم رجله مع العصير لا يخسر خلا والمجدح ذكر الشبهة وفيه احد او صا  
 لون او طعم او ريح يخسر الكثير لو جاربيا اجاعا اما القليل فيخسر وان لم يتغير خلا فالمالك لا  
 لو تغير بطول مكث فلو علم نمته بنجاسة لم يجز لو شك فالاصل للطهارة والنهي من الحوض  
 افضل من النهر غا للقرلة وكذا الحي بماء خالطه طاهر جامد مطلقا كاشنان وزعفران

لكن في البحر عن الفينة ان امكن الصنيع به لم يخرج كسند ثم وقاكة وورق شجر وان غير كل اوصافه في العلم  
 ان بقيت بقية اي واسعه لما مر ويجوز بجار وقعت فيه نجاسة والبحر هو ما بعد جارا عرافا قبل  
 ما يذهب بتبينة والاول الهرم الثاني انيس وان وصلية لم يكن جريانه بلاء في الاصح فلو قلنا  
 من فوق فتوضا حل يا بحري بلامه جاز فكذا الوصف لهرم من حوض صغير وصنب رفيقه الماء  
 في طرف ميزاب وتوضا فيه وعند طرفة الاختراة المجمع الماء جاز توضيه به ثانيا وثم وثم فقامه في  
 البحر ان لم يراى لم يعلم اثره فلو فيه جيفة او بال فيه حل فتوضا آخر من اسفله جاز ما لم يزل  
 اثره وهو اما طعم او لون او ريح ظاهره يعم الجيفة وغيرها وهو ما رجحه الكمال وقال قلبي  
 قاسم انه المختار وقواه في النهر واقرب المصنف وفي القهستاني عن المضمرات عن النصاب عليه  
 الفتوى وقيل ان جري عليها نصفه فالأثر لم يخرج وهو حوط والحقوا بالبحر جاز في حوض الحمام لو الماء  
 ما زال وانغرف متدارك كحوض صغير يدخله الماء من جانب ويخرج من آخر يجوز التوضي من كل النواحي  
 مطلقا به يفتى وكعين هي خمس في خمس ينبع الماء منه به يفتى قهستاني في غير التمية ولا يجوز برآه  
 كثير كذا لك اي وقع فيه نجس لم يراثره ولو في موضع وقوع المريبة به يفتى بحر والمعتبر في مقدار  
 الزائد الكبرى المتعار به فيه فان غلب على ظنه عدم خلوص اي وصول النجاسة الى الجانب الاخر  
 جاز والا فلا هذا ظاهر الرواية عن الامام واليه يرجع محله وهو الاصح كما في الغاية وغير  
 وحقق في البحر انه المذهب به يعمل وان التقدير بعشر في عشر لا يرجع الى اصل يعتمد عليه و  
 ما اوجب صدور الشريعة لكن في النهر وان خيرا ان اعتبار العشر اضبط ولا سيما في حق من لا  
 رأى له من العوام فلذا اتفق به لامة اخرون الاعلام اي في المربع باربعين وفي المدور ستة و  
 ثلاثين وفي المثلث من كل جانب خمسة عشر ذراعا والكرا باس طول ولا عرض  
 بكنه يبلغ عشر في عشر حار تيسيرا ولو اعلاه عشر واسفله اقل جاز حتى يبلغ الاقل ولو بكنه  
 فوقع في البحر حتى يبلغ العشر لو وجد ماء فبقيا للماء من فصلا عن البحر جاز لانه كالمسقط  
 وان متصل لانه كالتصبة حتى لو وقع فيه كلب نجس لا يوقع فيه فوات لتسفله ثم المختار طهارة  
 المتنجس جريانه وكذا اليدين وحوض الحمام هذا وفي القهستاني والمختار ذراع الكرا باس وهو  
 قبضات فقط فيكون ثانيا في ثمان ذراعا ثمان قبضات وثلاث اصابع على القول المقتضى



به بالعشرى ولي تكمل يعم ماله طول بلا عرض في الاصل كذا ايد عمقها عشرة في الاصل وحينئذ فلو ماؤها  
 بقدر العشر لم يجز كما في المينة وحينئذ فعمق خمس اصابع تقريبا ثلثة الآت وثلثمائة واثنى عشرها من  
 الماء الصافي ويسعه غدِير كل ضلع منه طولا وعرضا وعمقا ذراعاً وثلاثة ارباع ذراع ونصف أصبع  
 تقريبا كل ذراع اربع وعشرون اصبعاً انتهى قلت وفي كلام اذا المعتمد عدم اعتبار العمق وحده فتبصر ولا  
 يجوز بقاء بامد زال طبعه وهو السيلان والارواؤ والاينات بسبب كثر وباء باقلا الا بما قصد به  
 التنظيف كاشتان وصابون فيجوز ان بقي رفته او بقاء استعمال لأجل قرينة اي ثواب ولو مع رفع حذاء  
 او من ملبس أو حائض لعادة عبادة او غسل ميت او يد لأكل او منه بنية السنة أو لأجل رفع حذاء  
 ونوم قرينة كوضوء محدث ولو للتبرج فلو توضع مقتضى لبتد أو تعليل أو لطيف بيده لم  
 يصح مستعملاً اتفاقاً كزيادة على الثلث بلامية قرينة وكغسل نحو فخذ أو ثوب طاهر أو دابة أو  
 أو لأجل إسقاط فرض هو الأصل في الاستعمال كما فيه الكمال بان يغسل بعض أعضائه أو يد  
 يده أو رجله في جيب غفرت وحقه فانه يصير مستعملاً لسقوط الفرض اتفاقاً وان لم يزل  
 تحت عضوه أو بخاتمه ما لم يتم لعظم تحمها زوالاً وثبوتاً على المعتمد قلت وينبغي ان يزداد أو منه ليعم  
 المضمضة والاستسقاء فامل اذا انفصل من عضو وان لم يستقر في شيء على المذهب قيل اذا  
 استقر رجح المجرع ورد بان ما يعيد منديل المتوقفي وثيابه عوضاً اتفاقاً وان كثر وهو  
 ولو من حنبل على الظاهر لكن يكرهه والرجل به تنزيهاً للاستقذار وعلى رواية نجاسته نجس  
 وحكمه انه لا يطهر بحدوث بل بحدوث على الرابع **فروع** اختلفت في محدث الغسل بغيره لو ابتد  
 مستنجباً بالماء ولا يجز عليه ولم يفرغ لم يتد لك والاصح انه طاهر والماء مستعمل **فصل**  
 للاستعمال والمراد ان ما اتصل بأعضائه وانفصل عنه باستعمال كل الماء على ما ذكره في كتاب  
 ومثله المنة والكثرة قال القسطيني فالأولى وما دنع ولو لم يمسح بها طهر فيصير به  
 منه وما لا يحتملها فلا وعليه الفتوى فلا يطهر بجلادة صغيرة ذكراً الزبني اما قبيح  
 وفارة كما انه لا يطهر بذكاة لتقيد ما لا يحتملها بجلادة خنزيرية فلا يطهر بجلده لان المقام  
 للاهانة وآدمي فلا يدنع لكرامته وبتديع ظهوره ان حرم استعماله حتى لو طعن عظمه في بطن  
 لم يوجب كل في الاصل احتراماً وافاد كلامه طهارة جلده قبل وهو المعتمد وما اى اهاب طهر به بزيادة

طهر يدكاه على المذهب لا يظهر لجه على قول الاكثان كان غير ما كوله هذا اصح ما يفتى به وان قال في  
 الفيز الفتوى على طهارته وهل يشترط لطهارة جلده كون الذكاة شرعية بان تكون على اهل في الحل  
 بالسمية قيل نعم وقيل لا والاول اظهر لان ذبح الجوسي وتارك السمية عند كل ذبح وان صح التثنية  
 صحه الزاهد في الفينة والمجتهد واقره في البحر **فروع** ما يخرج من دار الحرب كسجناب ان علم  
 دبعه بطاهر فطاهر او نجس فنجس وان شك فغسله افضل وشعر الميتة غير المحزير على المذهب  
 وعظمها وعصبها على المشهور وحافرها وقرنها الخالية عن اللسوة وكذا كلها لا تحله الحيوق حتى  
 الانفحة واللبن على الراجح وشعر الانسان غير المنتوف وعظمه وسنه مطلقا على المذهب واختلف  
 في اذنه ففي البدائع نجاسة وفي الخانية لا وفي الاشياء المنفصل من الحي كهيئة الا في حوصليه  
 فطاهر وان كثرت ويغسل الماء بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالظفر ودم سمك طاهر اعلم  
 انه ليس الكلب نجس العين عند الامام وعليه الفتوى وان رجع بعضهم بالنجاسة كما بسطه ابن  
 الشحنة فيباع ويخرج ويضمن ويتخذ جلده مصل ودنوا ولو اخرج جوارم يصب فيه الماء لا يغسل  
 ماء البير ولا الثوب بانقاصه ولا بعبه مالم يرقه ولا صلوة حاملة ولو كبر او شرط الحلو  
 سد فيه ولا خلاف في نجاسة لحمه وطهارة شعره والمسك طاهر جلال يوكل بكل حال وكذا  
 نافعنه طاهرة مطلقا على الاصح فتح وكذا الزباد اشباهه لاستحالة الى الطيب بولد ما كوله اللحم  
 نجس نجاسة مخففة وطهارة محمداح ولا يثبت بوله اصلا لا المعتد ولا غير عن ابي حنيفة **فروع**  
 اختلف في التداوي بالمحرم وظاهر المذهب المنع كما في رضاع البحر لكن نقل المصنف عنه ومناظر  
 الحماوي وقيل يخصص اذا علم فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما رخص النخ للعطشان وعليه  
 الفتوى **فصل في البير** اذا وقعت نجاسة ليستنجحوات ولو مخففة او قطرة او  
 اودم او ذنب فارة لم يستمع فلو شمع فغسله ما في الفارة في بريدون وقد الكثر على ما مر ولا عذر  
 للعموم على المعتد او مات فيها او خارجها والفق فيها ولو فارة يابسة على المعتد الا الشهيد لنظيف  
 او المسلم الغسل اما الكافر فينجسها مطلقا كسقط حيوان دموي غير مائي لما وانفتح او تعط  
 او تنفخ ولو تنفخ خارجا نفروقه فيها ذكره الواقي يتفح كل ما لها الذي كان فيها وقت الروق  
 ذكره ابن الكمال بعد اخراجه الا اذا تعدد خشبة او خرقة متنجسة فيترج الماء الى احد

لا يلا لصفاته لو يظهر الكل يتبعاً ولو نزع بعضه ثم زاد في الغد نزع قدر الباقي في الصحيح  
 قيد بالموت لانه لو اخرج حياً وليس نجس العين ولا به حث او خبت لم ينزع شئ الا ان يزل  
 فيه الماء فيغير لسوره فأننجس نزع الكل والاهل هو الصحيح نعم يندب نزع عشرة في المستوك  
 لاجل اليهودية كما في الحائنة زاد في التاتارخانية وحشيت في الفارة واربعين في سلوة  
 ودجاجة فخلة كادي محذرت ثم هذا اذا لم تكن الفارة هاربة من هرة ولا هرة من كلب  
 ولا شاة من سبع فان كان نزع كله مطلقاً كما في الجوهرة لكن في النهر عن المختار الفتوى  
 على خلافه لان في بولها سكا وان تعذر نزع كلها لكونها معينا فيقدر رافقها وقت ابتداء  
 النزع قاله الحلبي يخذ ذلك بقدر جلين عشرين لها بصارة بالماء به يفتى وقيل يفتى بما بين  
 الى ثلاثمائة وهذا اليس وذلك احوط فاذا خرج الحيوان غير متفتح ولا متفتح لا تمتنع  
 فان كان كادي وكذا سقط وسخلة وجدك واو كبير نزع كله وان كان كجامة وهرة نزع اربعين  
 من الدلاء وجوبا الى ستين نذبا وان كعصفور وفارة فعشرون الى ثلثين كما مر هذا يعم المعين  
 وغيرها نجلا في نحو صهرج وجب حيث يهراق الماء كله لتخصيصه لا بآ بالاناء يخرج هرة قال المصنف  
 في حواشيه على الكثر ونحوه في النطف وتقل عن القنية ان حاكم الركية كالبيرو عن الفوائد  
 ان الجب المطور اكثر في الارض كالبيرو عليه فالضجر التزك الكبير يخرج منه كالبيرو فغنتهم  
 هذا الخبر انتهى بدلو وسط وهو بدلو تلك البيرو فان لم يكن فما يسع صاعا وغيره يحتسب به ويكفي  
 ملاء اكثر اللو نزع ما وجد وان قل وجريان بعضه وغولان قدر الواجب وما يبق حمامة  
 وفارة في الجنة كفارة في الحكم كما انه ما بين دجاجة وشاة كدجاجة فالحق بطريق الدلالة  
 بالاصغر كما ادخل الاقل في الاكثر كفارة مع هرة ونحو الهرة كشاة اتفاقا ونحو الفارة كقار  
 والثلاث الى الخمس هرة فالتست كشاة على الظاهر بحكم بنجاستها بمغلظة من وقت الوضوء  
 ان علم والا فز يوم وليلة ان لم ينتفع في حق الوضوء والغسل وما يحسن به فيطعم للكل  
 يباع من شافعي اما في حق غيره كغسل ثوب فيحكم بنجاسته في الحال وهذا لو ظهر من حدث او غسل  
 من خبث والالم يلزم شئ اجماعا جوهرة ومند ثلاثة ايام بليا ليهل ان افتتح او تفتتح استخسنا  
 وقال من وقت العلم فلا يلزم مهم شئ قبله قيل فله يفتى **فروع** وجد في ثوبه مينا او



لا اود ما اعاد من اخر نوم وبول ورعاق وتو وجد في جيبه فارة سبية فان لاقت فيها اعداء من  
 القطن والافئلة ايام لو منتفحة او ناشقة والافقوم وليلة ولا ترح في بول فارة في الاصح فيقر  
 ولا يخز حامة وعصفور وكذا اشباع طير في الاصح لتذروها عنه ولا يقاتر بول كثر ساربه  
 وعباد نجس المعقون عنها ويعرق ابل وزعم كما يعق لود قننا في محلبه قت الحلب فرمينا نودا قبل  
 وتلون والتعبير بالبرتين اتقاني فافوق ذلك كذلك ذكره في الفيض وغيره ولذا قال قيل القليل  
 المعقون عنه ما يستقله الناظر الكثير بعكسه وعليه الاعتماد كما في الهداية وغيرها لان ابا حنيفة  
 لا يقدر شيئا بالرى **فروع** البعد بين البير والبالوعة بقوله لا يظهر المنحسر ان يعتبر سور عيسى ام  
 فاعل من اساري انقى لا تخلطه بلعابه فيورادي مطلقا ولو جبا او كافرا وامرأة نعم بكثرة  
 سورها الرجل بعكسه للاستلزام واستعمال ريق الغيرة وهو لا يجوز في محلبه وما كان لحمه ومثله  
 في الاصح ومثله ما لادم له طاهر اضم فيه لكل طاهر طهورا كراهية وسور خنزير وكل سباع  
 لها ثم ومنه الهرة البدية وشارب بخر فوشربا ولو شربه طويلا لا يستحق منه اللسان فحس ولو بعدد  
 وهرقة نودا كل فارة نجس مغلظ وسود هرة وحجاجة مخلاة وابل وبقر وجلالة فالاحترق  
 وحجاجة ليم الا بل والبقر قهستانى وسباع طير لم يعلم رجا طهارة منقارها وسواكن يبيت  
 طاهر للبصر ورة مكروه تنزها في الاصح ان وجد غيره والكم كره اصد كاكله لفقير وسو  
 حمار ابل ولو ذكر في الاصح وبغل امه حماره فلو فرها وبقرة فطاهر كمنقار من حماره حتى ينفق  
 ولا عبرة لعلية الشبهة لتصريحهم بجل كل ذبب له شاة اختيار اللحم وجواز اكل يستلزم  
 طهارة السور كما لا يخفى فمناقله المصنف عن الاشباه من يصحح عدم الحل قال شيخنا غريب  
 خشك في طهوره بته لا في طهارته حتى لو وقع في ماء قليل اعتبر بالاجزاء وهل يطهر النجس لو كان يوقا  
 به او يغسل ويقيم اي يجمع بينهما احتياطا في صلوة واحدة ان قلنا ماء مطلقا وصح تقديم ايهما شاء  
 في ايصروا ويقيم وصلى ثم اراقة لزمه اعادة التيمم والصلوة لاحتمال طهوره بته وقدم التيمم على  
 منية التيمم على المذهب المصحح للمفتى به لان المختار اذا رجع عن قول لا يجوز الاخذ به وحكم  
 العرق كسود فخر الحمار اذا وقع في الماء صار مشكوكا على المذهب كما في المصنف وفي المحيط عرق الحمار  
 عوفي الثوب والبدن وفي النجاسة انه طاهر على الظاهر **باب التيمم**

به بأسباب الكتاب هو من خصائص هذه الأمانة بلا ارتياب هو لغة القصد وشرها مقصد صحيح  
 شرط القصد كانه النية مطهر يخرج الأرض المتنجسة اذا جفت فانها كالماء المستعمل واستعماله  
 حقيقة او حكما ليعم التيمم بالحجر الامس بصفة مخصوصة هذا يقيدان الضربين ركن وهو الاصح  
 الاصل لاجل اقامة القرينة خرج التيمم للتعليم فانه لا يصلح به ذكره شيان الضربان والاستيناف  
 وشرطه ستة النية والسبح وكونه بثلاثة اصابع فالكرو والصعيد وكونه مطهرا وفقد الماء وسنته  
 ثمانية الضربا لمن كفيه واقبالها وادبارها ونفضها وتقرير اصابعه وتسمية وترتيب ودلالة  
 وزاد ابن وهبان في الشروط الاسلام فخرجته وضممت الى سنته الثمانية في بيت آخر غير شرطية  
 الاول فقلت للشعر الاسلام شرط عند ضرب ونية \* ومنع وتيمم صحيح مطهر \* وسنته معى بغير  
 وفرجن \* ونقض ورتب بال قبل وتدين من حجر صيدا خيرة تيمم عن استعمال الماء المطلق الكافي لها  
 لصلواتها بقوت لا الى خلف البعد ولو مقيما في المصم مائة اربعة آلاف ذراع وهو اربع وعشرون مائة  
 وهي ستة شعيرات ظهر البطن وهي ست شعرات بقل او لمن يشد او ميتة بغلبة ظن او قول طبيب  
 حاذق مسلم ولو تحرك او لم يجد من يرضيه فان وجد ولو بالجر مثل ذلك لا يقيم في ظاهر المذهب كما  
 في البحر وفيه لا يجب على احد الزوجين توفى صاحبه او تعمد \* وفي مملوك يجب اربعة لملك الحب  
 او يهرنه ولو في المصراخ المتيقن له اجرة حمام وكاماد فيه وما قيل انه في زماننا يتحمل بالعدة  
 فيما لم ياذن به الشرع نعم ان كان له مال غائب يلزمه الشراء بنسيئة والا لا او خوف عدو كنية  
 او نار على نفسه ولو من فاسق او جالس غريم او ماله ولو امانة ثمان نشأ الخوف بسبب وعيد  
 عيب اعاد الصلوة والا لا لانه سماوي او عطش ولو لكليته او زفير القافلة سالا او ماله وكذا  
 العجين او ازالة نجس كما يبيح وقيد ابن الكمال عطش وادبه يتعذر حفظ الغسالة لعدم  
 وفي السراج للمضطر لغيره فمن اوقاله فان قتل رب الماء فهدر وان للمضطر من يفرق  
 اودية او عدم الة طاهرة يستخرج لها الماء ولو شامتا وان نقص ياد لانه او شقه نظايب  
 قد بقيت الماء كما لو وجد من يتل اليه يحن تيمم لهذه الاعذار كلها حتى لو تيمم لعدم الماء ثم من  
 مرضا يبع التيمم لم يصل بذلك التيمم لان اختلاف اسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالاحتساب الاول  
 ونقص الاول كان لم يكن جامع الفصولين فيحفظ مستوعبا وجهه حتى لو ترك شعرة او وثرة



فخر لم يجز ويديه فيمنع الحاتم والسوار أو يحرك به يفتي مع مرفقيه فيمسحه لا قطع بضربتين  
 ولو من غيره أو ما يقوم مقامهما كالحذاء وغيره أو حرك رأسه أو أدخله في موضع الغاربية <sup>يتم</sup>  
 جاز والشرط وجوب الفعل منه ولو جنباً أيضاً ظهرت لعادتها أو نساء عبطهن من جلوس  
 الأرض وإن لم يكن عليه تقع أي غبار فلولم يدخل بين أصابعه لم يحتج إلى ضربة ثالثة للتخلل وعن  
 محمد رح يحتاج إليها نعم لو يتم غيره يضرب ثلثاً للوجه واليمنى واليسرى فاستناني وبه مطلقاً  
 عن التراب كالأثر تراب قيق فلا يجزى بلؤلؤ ولو مسحوا التوال من حيوان البحر كالمهرج  
 أيضاً لشبهها بالنبات لكونه أشجاراً نابتة في فخر البحر على ملحه المصنف ولا ينطبع كفضة  
 وزجاج ومتن مد بالاحتراق الأمداد البحر فيجوز كبحر مدقوق أو مغسول أو حائط مطين أو  
 أو اوان من طين غير مدهونة وطين غير مغلوب بماء لكن لا ينفع التيمم به قبل جوفت وقت  
 وقت لا يصيد مثله بالضرورة ومعادن في محالها فيجوز بتراب عليها وقيد الأسيجاوي  
 بأن ليستين أثر التراب على يده عليه وإن لم يستين لم يجز وكذا أكل ما لا يجزى التيمم عليه كخطة  
 وجوخة فليحفظ والحكم للغائب لو اختلط تراب بغيره كذهب فضة ولو سبوا كين وأرضه  
 فلو الغلبة لتراب جاز ولا خافية ومنه علم حكم المساوي وجاز قبل الوقت ولا كثر من فرضه جاز بغيره  
 كالنقل لأنه بدل مطلق عندنا لا ضروري وجاز لخوف فوت صلوة ببناء أي كل تكبيرها ولو جنباً  
 أو حائضاً أو حتى بأخره إن أمكنه التوضي بينهما ثم زال تمكنه إعاد التيمم والألا به مفتوح  
 فوت عبدة بطراغ امام أوزوال شمس لو كان يبنى بناء بعد شروعه متوضياً وسبق حدثه بالفرق بين  
 كونه إماماً أو لا في الأصح لأن المناط خوف الفوت لا إلى بدل فجاز لكسوف وسنن روايت ولو سئله  
 فجر خافه فوطها وحدها ولنوم وسلام ورده وإن لم يجز الصلوة به قال في البحر وكذا أكل ما لا يشترط  
 لها طهارة كما في المبتغى وجاز لدخوله مسجد مع وجود الماء والنوم فيه وأقره المصنف لكن في التيمم  
 الظاهر أن مراد المبتغى اللجيب فقط الدليل قلت وفي المنية وشرحها بيتيم لدخوله مسجد ومسح  
 مع وجود الماء ليس بشيء بل هو عدم لأنه ليس بعبادة يباح فوتها لكن في القهستاني عن المختار  
 المختار جاز مع الماء ليعبد التلاوة لكن سيحیی تعبيدة بالسفر لا الخضرة رأيت في الشرح  
 وشرحها ما يؤيد كلام البحر قال وظاهر الرواية جواز التسع مع وجود الماء وإن لم يجز الصلوة

به قلت بل عشر بل لا كذا من الضابطة التي كل ما لا يشترط الطهارة له ولو مع وجوب الماء أما  
 ما يشترط له فيشترط فقد الماء كتيمة لم يصحف فليحيز لواجد الماء وأما للقراءة فان محدثا فكا  
 كاول او جنبافكا الثاني وقال الوتيم له خول مسجد او لقراءة و لو مصحف او مسه او كتابه او عليه  
 او زيادة قنوا او عيادة مريض او دفن ميت او اذان او اقامة او سلام او ركعة لم يتجز الصلوة به  
 عند العلامة بخلاف صلوة جنازة او سجدة تلاوة فتاوى شيخنا خير الدين الوملي قلت والظاهر انه  
 يجوز له فعل ذلك فامل لا يتيم لفوت جمعة او وقت او وقت وتر لقواتها الى بدل وقبل يتيم  
 لفوات الوقت قال لفوات الوقت قال الجلي فاحوط انه يتيم ويصل ثم يعيد ويجب ان يفتر  
 طلبه ولو بسو له قدر علوة بثلاثة ذراع من كل جانب ذكره الجلي وفي البدائع الاصل طلبه  
 قلد ما لا يضر نفسه ويرفقته بالانظار ان ظن ظنا قويا قرابة دون ميل بامارة او اخباره  
 ولا اي وان لم يغلب على ظنه قرابة لا يجب بل يندب ان ترجا والا لا وصل يتيم وانه من  
 يساله ثم اخبره بما عاود الا وشترط له اي التيم في خروج الصلوة به نية عبادة و  
 لو صلوة جنازة او سجدة تلاوة لا شكر في الاصل مقصودة خرج خول مسجد ومن مصحف كلف  
 اي لا تغل ليتم قراءة القرآن للحيث يدون طهارة خير السلام وردة فلغني تيم كافر او ضو  
 لانه ليس باهل للنية فما يقتقر اليها لا يصح منه وصح تيم حبيب بنية الوضوء به ليقى  
 ونادى ليرجيه رجاء قويا آخر الوقت المستحب وتولم يوجرو تيم وصل على جاز ان كان يديه وبين  
 الماء ميل والا لا يصل من ليس في العمران بالتيم ولسي الماء في رحله وهو ما يئسى عادة  
 لا اعادة عليه ولو ظن قاء الماء اعاد اتفاقا كما لو شبيه في عنقه او ظهره او مقدمه راكيا  
 او موخرا سائقا او نسي ثوبه وصلى عريانا او في ثوب نجس او مع نجس معه ما يتيمه او  
 نوضا بما نجس او صلى المحل ثم ذكر اعاد اجا ما وبطله وجوبا على الظاهر بارتفاعه  
 من هو معه وان متعه ولو دلالة بان استملكه تيم لم يتحقق ان لم يعطه الا بمن تيمه او  
 ليس وله ذلك فاضلا عن حاجته لا يتيم ولو اعطاه بالاكثر فيو يغني فاحش وهو ضعف  
 قيمته في ذلك المكان او ليس له ثمن ذلك يتيم واما للعشر فيجب على القادر شرعا باضعا  
 قيمته احياء لنفسه واما يعتبر المثل في شعة عشر موصفا مذكرة في الاشياء وقبل طلبه





فكان أولى وصح في الفيض وغيره التيمم كما يتيمم لو أخرج يديه وإن وجد من يديه غلاهما ولا يلزم  
 أي تيمم وغسل كما لا يلزم بين حيض ومحل أو استحاضة أو نفاس ولا بين نفاس واستحاضة أو حيض  
 ولا زكوة وعشاء وخارج أو فطرة ولا عشر مع خراج ولا فدية وصوم أو فضايلة ولا ضمان وقطع  
 أو اجتر لا جلد مع رجم أو نفي ولا مهر ومتعة أو صل أو زمان انضائها أو موته أو رجاءه ولا مهر  
 وتسمية ولا وصية وميراث وغيرها ما سيجي في محله إن شاء الله تعالى من به وجع راس لا يستلزم  
 معه مسحه فحسنا ولا غسله جنباً ففي الفيض عن غريب الرواية يتيمم وأفتى قاري الهداية أنه يسقط  
 عنه فرض مسحه ولو عليه جيرة ففي مسماق لأن ذلك يسقط غسله فيمسحه ولو عليه جيرة إن  
 لم يضره ولا سقط أصلاً وجعل عاد ما لذلك العوض حكماً كما في المعدوم حقيقة **باب**  
**المسح على الخفين** أخره لثبوتها بالسنة وهو لغة امرأ اليد على الشيء وشراً ما أصابه البلية تخف  
 مخصوص في زمن مخصوص والتخف شرعاً الساتر للكعبين فأكثر من جلد ونحوه شرط مسحه ثلاثة أمور  
 الأول كونه ساتراً محل فرض الغسل الإقدام مع الكعب أو يكون نقصانه أقل من التحرق المانع فيجوز على الرأى  
 ولو مشدود إلا أن يظهر ثلاث أصابع ويجوز مشايخ سمرقند سائر الكعبين باللفافة والثاني كونه  
 مشغولاً بالرجل يمنع سريته بحيث فلو أسعافسح على الزائد ولم يقدم قدمه إليه لم يجز ولا يضر  
 روية رجله من أعلاه والثالث كونه ما يمكن متابعة الشيء المتعاقبة فرمها فأكثراً لم يجز على المشقة  
 من زجاج أو خشب أو حديد وهو جائز بالغسل أصلاً لا تهمه في فضل بل ينبغي جوبه على من ليس معه إلا ما  
 أو خاف فوت وقت أو فوف عرفة بحرق في القهستان أنه رخصة مستقطعة للضرورة ولهذا الوصف الماء  
 في خفيه بنية الغسل ينبغي أن يصير آتياً بسنة مشهورة فتكره مبتدع وعلى رأى الثاني كما في الحقة  
 بثوته بالاجماع بل بالتواتر رواية الأكثر من ثمانين منهم الغشة برشته وقيل بالكتاب ردابة غير معناه  
 بالكعبين إجماعاً فالجواب بالحدوث ظاهر عدم جوازه لمجد الوضوء إلا أن يقال للمحصل له القدر  
 صار كأنه حدث لا يجنب وحاشي والمنفى لا يلزم تصويره وفيه إن التفتي الشرعي يقتصر إلى ابتداء غسل  
 ثم ظاهر جواز مسحه مغتسل جمعة ونحوه وليس كذلك على ما في الميسر ولا يبعد أن يجعل في حكمه فأكبر  
 لم يتوضأ لا لغتسل والسنة أن يخطأ بخطأ أصابع يده مفرجة قليلاً يبدأ من قبل أصابع رجله وهو  
 إلى أصل الساق ومحلّه على ظاهر خفيه من رؤس أصابعه إلى معقلا الشراك وليس يجب الجمع بين ظاهر



لو سقط الدواء أو برء موضعها ولم يسقط مجتبى ويتبقي تقيد به بما إذا لم يضربا التبرأ فان ضربه فلا يجزى والرجل  
 والمرأة والمحرث والمجنب في السج عليها وعلى بقايعها سواء اتفاقا ولا يشترط في مسجها استيعاب تكرار  
 في الأصح فكيف مع كثرة ما يقع في ذلك لا يشترط فيها أية اتفاقا بخلاف الجفنة في قول وما في نسخ  
 المتن رجع عنه المصنف في شرحه **باب الحيض** عنوانه كثرته وأصالته وألفه في ثلثة  
 حيض ونفاس استحاضة مولغة السيل من وشرعا على القول بأنه من الأحداث ما بغيته <sup>عنه</sup>  
 بسبب إدم المذكور وعلى القول بأنه من الجناس من ثم خرج الاستحاضة ومنه ما تركه صغيرة  
 وآية ومشكل لا لولادة خرج النفاس سببه ابتداء ابتلاء الله سبحانه كل الشجرة وكنه بوزن  
 الدم من الرحم وشرطه تقدم نضاب الظهر وحكما وعدم نقصه عن أقله وأوانه بعد التسع ووقت  
 ثبوته بالبرز ترك الصلوة ولو مبتدأة في الأصح لأن الأصل الصحة والحيض دم صبيحة شمني  
 وأقله ثلثة أيام بلياليها الثلث فالأضافة لبيان العدد المقدر بالليالي القليلة لا الاختصاص  
 فلا يلزم كونها ليالي تلك الأيام وكذا قوله وأكثر عشرة بعشر ليالي كذا رواه الدارقطني وغيره والناقص  
 عن أقله والزيادة على أكثره أو أكثر النفاس أو على العادة وجاوز أكثرها وعاراه صغيرة دون  
 تسع على المعتمد وآية على ظاهر المذهب وحامل ولو قبل خروج أكثر الولد استحاضة وأقل الظهر  
 بين الحيضتين أو النفاس الحيض خمسة عشر يوما ولياليها أجماعا ولا حدا أكثره وإن استغرق  
 الجماد لا حين الاحتياج إلى نضاب عاده لها إذا استمر لها الدم فيجد لكل العدة بشهرين به يفتى وعم  
 كثره المسندة والعتادة ومن نسيت غلظتها وهي الحجرة والمضلة وأصلها أما بعدد أو بمكان أو  
 بما يحيط في البحر والهاوى وحاصله الهاجري ومتى ترددت بين حيض ومخول فيه وطهرت  
 كل صلاة وإن طهرت بالخروج منه تغسل لكل صلاة وتلك غير موكلة ومسجدا وجماعا وتصوم رمضان  
 ثم تقضى عشر يومها إن علمت بدائته ليلا وألا شين وعشرين وتطوف لركن ثم تعبد بعد عشرة وتصعد  
 ولا تعبد وتعد نطلا في سبعة أشهر على المفتي به وما رآه من لون كدرة وتربية في مدته  
 المعتادة سوى يلغز فالصقل هو شيء يشبه الخيط الأبيض ولو المرئي لظهر احتمال بقاء الدمين فيها فيحفر  
 لأن العبرة بالأول والآخر وعليه المتن فيلحظ ثم ذكر أحكامه ببقائه يمنع صلوة مطلقا ولو سجد  
 شكر وصوما وجماعا وتقضيه لزوما ودونها المحرم ولو شرعت تطوعا فيها فحاضت قضتها خلافا

لما زعمه صد الشريعة بحرف في القيصر لو تأمت طاهر وقامت حائضاً حكم بحيضها مذقأمت وبعبارة مدنا  
 احتياطاً ويمنع حل دخول مسجد وحل الطواف ولو بعد دخولها المسجد وشروعها فيه وقربانها من ذلك  
 يعني ما بين سرية وركبة ولو بلا شهوة وحل ما عداه مطلقاً وهل يحل النظر ومباشرتها له فيه تردد  
 قرأه قرآن بقصد ومسه ولو مكتوباً بالفارسية في الأصح لا يغلقه المنفصل كما مر ولا يمنع حمله  
 كلوح وورق فيه آية ولا بأس بحجب حائض بقراءة ادعية ومسها وتلميحاً وذكر الله وتبج  
 وزيارة فتود ودخول مصل عبيد واكل وشرب بعد مضمضة وغسل يدي وأما تلبسها فيكره  
 بحجب الحائض ما لم تخاطب بغسل ذكره الحلي ولا يكره تحريم من قرآن بكم عند الجمهور وتيسيراً  
 وصح في الهداية الكراهة وهو لوح ويحل وطؤها انما ينقطع حيضها لا كثرة بل غسل  
 وجواً بل ندباً وان انقطع له دون اقله تنقضاً وتبطل في آخر الوقت وان لا قلبه فان له وزناً  
 لم يحل وتغسل وتضلى وتقوم احتياطاً وان عادتها فان كتابية حل في الحال والا لا يحل حتى  
 تغسل او تيمم بشرطه او يمضي عليها من يسع الغسل ولبس الثياب والتحريمية يعني من اخر وقت  
 الصلوة لتغليها لم يوجبها في ذمتها حتى لو طهرت في وقت العبد لا بد ان يمضي وقت الظهر كما  
 في السراج وهل تعتبر التحريمية في الصوم الاصح لا وهي من الطهر مطلقاً ولا الغسل لو كان كونه والا  
 فمن الحيض فمقتضى مطلقاً ان يبقى قدر الغسل والتحريمية ولو عشرة فقد التحريمية فقط لا يزيد اياً  
 على عشرة فيلحفظ ووطئها يكفر مستحله كما جزم به غير واحد وكذا استحل وطئها له بعد الجماع  
 محبتى وقيل لا يكفر في المستلئين وهو الصحيح خلاصة وعليه المعول لانه حرام لعيناً و  
 لما يحثي في المرأة انه لا يفيق بتكفير مسلم كان في كفر خلاف ولوداثة ضعيفة ثم هي كبيت  
 لو عاملاً مختاراً عالماً بالحكمة لا جاهلاً او مكرهاً او ناسياً فتلزمه التوبة ويتدب بصدقة بدليل او  
 نصفه مصرفه كزكاة وهل على المرأة تصدق قال في الضياء الظاهر لا ودم استواء له  
 دائم وقتاً كاملاً لا يمنع صوماً وصلوة ولو بعد وجاعاً كحديث توفى وصل وان قطر الدم  
 على الحصى والنفاس لغة ولادة المرأة وشراً دم فلو لم تره هل يكون نقساء اما لا يخرج  
 من رحم ولو ولدته من برتها ان سال الدم من الرحم فقصاء والا فذلت جرم وان ثبت  
 له احكام الولد عقب له او اكثره ولو متقطعتا عضو عضو الا اقله فتتوضأ ان قدرت او

تيم وتوفي بصلوة ولا تخرفا هذا الصريح القادر وحكمه ولا يخفى في كل نقى آلا في سبعة  
ذكرها في الخرائق وشرحي للملتقى منها انه لا حد لآله الا اذا اخرج اليه لعدة كقوله اذا  
وتك فانت طالق فقالت مضت على فقدره الامم خمسة وعشرين يوما مع تلك حيض  
والثاني باحد عشر الثالث يساعة والآلة اربعين يوما كذا رواه الترمذي وغيره وكان اكثر  
اربعة امثال اكثر الحيض والرائد على اكثر استحاضة لو مبتدأة اما المعتاد فتد لعادتها  
وكذا الخرافات انقطع على اكثرها او قبله فالكل نفاس وكذا الحيضات وليه ظهر تام وكذا  
فعادتها وهي تثبت وتنقل بمرور به يفتى وتامه فيما علقناه على الملتقى والنقاس لأم التوا<sup>مين</sup>  
من الاول هما ولدان بينهما دون نصف حول وكذا الثلثة ولوين الاول والثالث اكثر منه  
الاصح وانقضاء العدة من الاخير فاقا لعلقه بالمرأع وسقط مثلنا السين اي مستحق  
ظهر بعض خلقه كيد او رجل ابوا صبع او ظفر او شعر ولا يستين خلقه الا بعد سنة وعشرين يوما  
وكذا حكما فتصبر المرأة به نساء وائمة ام ولد ويجتنب به في تعليقه وتفرض به العدة فان  
لم يظهر له شيء فليس شيء والكرى حيضان دام ثلثا وتقدمه طهر تام وكذا استحاضة ولو لم يدركا  
ولا عدد ايام حملها ودام الدم تدع الصلوة ايام حيضها بيقين ثم تغتسل ثم تصلي كمعدور ولا يجد  
اياس مائة بل هو ان تبلغ من السن ما لا تجب مثلها فيه فاذا بلغت و انقطع دمها حكم بايسها فإرادة بعد  
الا نقطاع حيض يبطل الاعتداد بالاشهر وتفسد الآية وقيل يجد بخسين سنة وعليه المعول  
والفتوى في زماننا لعجبتى وغيره ليسر حده في العدة بخسين قال في الضياء وعليه الاعتداد  
ومارائه بعدها اي بعد المدة المذكورة فليس بحيض في ظاهر المذهب الا اذا كان دما خالصا<sup>فيحضر</sup>  
حتى يبطل به الاعتداد بالاشهر لكن قبل ما لا بعدة لا تفسد الآية وهو المختار للفتوى جوهرة  
وقد هار مستحقه في العدة وصاحب حذر من به سلس بول لا يمكنه امساكه او استطلاق بطن  
او انغلاق رشح او استحاضة او عينه رمد او عشرين فغيره وكذا اكل ما يفسد بوجع ولو من اذن او ثد  
وسرقة ان استوعب عذرة تمام وقت صلوة مفروضة بان لا يجد في جيبه وقتها زنا يتوضأ ويصلي فيه  
خاليا عن الحدث ولو حكما لان الانقطاع اليسير ملحق بالعدم وهذا شرط العذر في حق الاستبراء  
حق البقاء كفى وجع وفي جزء من الوقت ولو مرة وفي حق الزوال يشترط استيعاب الانقطاع تمام



الوقت حقيقة لانه الانقطاع الكامل وحكمه الوقت لا غسل ثوبه ونحوه لكل فرض اللام للوقت كما  
 في ليل لوك الشمس ثم يصل فيه فرضه ونفلا فدخل الواجب بالاولى فاذا خرج الوقت بطل اي ظهوره  
 السابق حتى لو توضع على الانقطاع ودام الى خروجه لم يبطل بالخروج مالم يطرح حدث اخر او كسيلة  
 مسح خفه فاذا داته لو توضع بعد الطلوع ولو لعيد او نحي لم يبطل الا بخروج وقت الظهر وان سال  
 على ثوبه فوق درهم حازه ان لا يغسله ان كان لو غسله تجتنب ل الفراغ منها اي الصلوة ولا  
 تجتنب بل فراغه فلا يجز ترك غسله هو المختار للفتوى وكذا امرين لا يسيط ثوبا الا لتجس في الثوب  
 والمعدة اما تبقى طهارته في الوقت بشرطين اذا توضع لعذره ولم يطرح عليه حدث آخر اما اذا  
 توضع لحدث آخر وعذره منقطع ثم سال او توضع لعذره ثم طرأ عليه حدث آخر ان سال احد  
 منخرجه او جرحيه او قرحتيه ولو من جديد ثم سال الاخر فلا تبقى طهارته **فروع** يجب  
 عذره او تقليله بقدر قدرته ولو بصلوته موميا ويرده كما يبقى ذاعذب بخلاق الحائض  
 يصل من به انقلا ينج خلف من به سلس بول لانه معه حدث ونجس **باب الانحاش**  
 جمع نجس بفتحين وهو لغة يعم الحقيقي والحكمي وعرفا يختص بالاول يجوز رفع نجاسة حقيقة  
 عن محلها ولو انا ما كوكا عالم محلها او لاء ماء ولو مستعمل به يفتى بوجوب كل مانع طاهر قالم للنجاسة  
 ينعصر بالعصر كحل وماء ورد حتى الرقيق فظهر صبيح وقد نجس ثلثا بخلاف تحويلين كزيت كانه  
 غير قالم وما قيل ان اللبن وبول ما يוכל من ايل فحالات المختار ويظهر خف ونحوه كغسل نجس يدي  
 جرم هو كل ما يركب بعد الجفاف ولو من غيرها كخمر بول اصابه قاب به يفتى بذلك يزول به اثرها  
 ولا جرم لها فيغسل ويظهر صقيل لا مسام له كماء وظفر وعظم وزجاج وآنية مذهونة او خراطة  
 وصفائح فضة غير منقرشة بمسح يزول به اثرها مطلقا به يفتى وتظهر ارض بخلاف  
 سلبها اي جفافها ولو ينجس وذهاب اثرها ككون ورق لا يجعل صلوة عليها لانه لا ينجس  
 المشروط لها الطهارة وله الطهونة وحكم اجر ونحوه كل من مفروض يختص بالنجاء تحجيرة بطل  
 نجس وكلا قائمين في ارض ذلك اي كارضين فيظهر نجف بول اكل الحار ثابا فيها كالحديد بحكمها بانقلا  
 بها فالمنفصل يغسل لا غير الا لجر خشا كرها فكار من ويظهر متى اي محله بالبر بغيره ولا يضربا  
 اثره ان ظهر بالرس حشفة كان كان مستنجيا ماء وفي المجتبى اوجب فتره فارتد لم يطهر لا يغسله لتلوثه



بالنفس متى اى برطوبة الفرج فيكون متفرغا على قولها بنجاستها اما عنده ففى طاهرة كسائر وطوبى  
 لبدن جوهره ولا يكن يابسا ولا راسما طاهرا فيغسل كسائر الخجاسات ولو ما عبيط طاهرا المشهور  
 بالفرق بين منيه ولو رقيقا لم يضر به وميته او لا بين متى آدمي وغيره كما يخففه الباقي ولا بين ثوب ولو  
 جليل او مبطن اى الاصح ويدن على الظاهر من المذهب ثم هل يعود بنجاسا ببلله بعد فركه المعتد  
 لا وكذا اكل ملح بلمارته بغير مانع وقد اهلنت فى الخزان المطهرات الى نيف وثلاثين وصيرت  
 نظم ابن وهبان فقلت لشعر غسل ومسح بالجفاف مطهر ونحت وقلب العين والحفر يدكره و  
 دبع وتخليل ذكاة تحلل وفرك وذلك والدخول التقوى وتصرقه فى البعض تدف وترحمها وتارو على  
 غسل بعض تغوب به وبطهر زيت تجس يجعله صابونا به يفتى بالميلوي كتور رش بما يجسر كبا س  
 بالحن فيه كطين تجس فجل منه كذا بعد جعله فى النار يطهر ان لم يظهر فيه اثر الجسر بعد الطبخ  
 ذكره الحلى وعفا الشارع عن قدر زهر وان كره تحريمه فيجب غسله وما دونه تانها يغسل وقته  
 مبطل فيقصر العبرة لوقت السلو لا الاصابة على الاثر فهو مشغال وزنه عشرون قيراطا فى  
 لجسر كثيف له جرم وعرض مقعر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع فى رقيقه من مغلظة لقد  
 آدمي وكذا اكلها خرج منه موجبا للصوء او غسل مغلظا وبول غير مأكول ولو من صغير لم يطعم الا  
 بول الخفاش وخرقه فطاهر وكذا بول الفارة لتعد التحريم عنه وعليه الفتوى كما فى التاتارخانية و  
 سيجئ فى آخر الكتاب ان خرافها لا تفسد ما لم يظهر اثره وفى الاشياء بول السور فى غير اواني الماء عقود  
 عليه القتل ودم مسفوح من سائر الحيوانات كدم شريد مادام عليه وما بقى فى لحم مهزول و  
 عروق وكبد وطحال وقلب بالم ليل ودم سمك وقمل وبرغوث وبق زاد فى السراج وكان وهى كما  
 فى القائموس كرهان وهى وبيته خمر الساعة والمستثنى اثنا عشر خمر وفى باقى الاشارة روايات  
 التغليب والتخفيف والطهارة رجع فى البحر الاول وفى النهر الاوسط وخرقه كل طير لا يرزق فى الهواء  
 ليط اهل ودجاج اما ما يزرقيه فان ما كولا فطاهر والا فمخفف وروث وختى اراد بها نجاسته خمر  
 كل حيوان غير الطيور وقالا فمخففة وفى السربلية فلهما ولهمها خمر اللبى وبه قال مالك  
 ودم ولو اصابه نجاسة مغلظة ونجاسة مخففة جعلت الخفيفة تبعا للغلظة احتياطاً كما فى الطهارة  
 ثم حيث اطلقوا النجاسة فطاهره التغليب وعفى دون ربع جميع بلدان وتوبى لو كبرها هو المخار

وذكره الحنفى رحمه الله في التمر على التقدير ببيع المصاب كيد ولم وان قال في الحنفى وعليه الفتوى من بيا  
 مخففة كبول ماكون ومنه القرس وطهره محمد راج وخبره طهر من السباع او غيرها غير ماكون  
 وقبل طاهر وصح ثم الخفة انما تظهر في غير الماء فيلحظ وعفى عن دم سمك ولعاب بيل وسحر  
 والمذهب طاهرها ببول انتفع كرس ابن قتيبة اجابها الاكثر وان كثر باصالة الماء للضرورة لكن ان  
 وقع في ماء قليل نجسه في الاصح لان طهارة الماء اكدهم وفي القينة لو اتصل وانسطر  
 زاد على قدر الدرهم ينبغي ان يكون كالدهن الخبيث اذا انبسط وطهر شارع وبخار نجس  
 غير سرقين ومحل داب وانتضاح غسالة لا يطهر موانع قطرها في الاناء عقوق ماء بالمد ورد  
 اءجرى على نجس نجس اذا ورد كله او اكثره ولو اقله لا يجففة في الفراغ خاصة على سطح لكن قد  
 ان العبرة لا شرع كسسه اى اذا وردت النجاسة على الماء تنجس الماء اجماعا لكن لا يحكم  
 بنجاسته اذ لا في المتنجس ما لم ينفصل فيلحظ لا يمكن نجس ما قد زود الا لغير نجاسة نجس  
 في سائر الامصار ولا ملح كان حارا او غريبا ولا قدر وقع في بيا قصار طينا لا يفلج العين بيا  
 وضل طرف ثوب او بدلت اصابت نجاسته علامته ونسب الحل الغسل مطهره وان وقع الغسل  
 بغير شجر هو الخمار ثم لو طهر الماء في طرف آخر هل يعيد في الخلاصة نعم وفي الظهيرة للنجاسة  
 لا يعيد الا الصلوة التي هو فيها كما لو بال حجر خصبه بالتعليظ بها اتفاقا على نحو حنابلة تدومها  
 فقسم او غسل بعضه اذهب لهية او اكل اوسع كما خرجت طهر الباقي وكذا لا اذهب احتمال وقوع  
 النجس في كل طرف كمسألة التوب وكذا اي طهر محل نجاسة ابعينها فلا تقبل الطهارة مرة  
 بعد حفات كدم بقلعها اى بزدل عينها واثرها ولو عرجا او بما فوق ثلث في الاصح ولم يقل يغسلها كدم  
 نحو ذلك وفركه ولا يضر بقاء ان يكون ويح كاذر فلا يكلف في ازالته الى ماء حارا وصارون  
 ونحو بل يطهر ما صبت او خصب نجس بغيره ثلثا والاول غسله الى ان يصفو الماء ولا يركب  
 دهن الا دهن وذلك ميتة لانه عين النجاسة حق لا يدبغ به جلد بل يستصبع به في غير سجدة  
 يطهر محل غيرها اى غير ميتة بخلية ظن عاقل لو مكلفا ولا تستعمل طهارة محلها  
 بلا عذر به يوفق وقد ثبت ذلك لموسى بن قيس وعمر بن الخطاب وسبعا فيما يتعصر من الماء لا يقطروا  
 كان لو عصر غير قطر طهر بالنسبة اليه دون ذلك الغير ولو لم يبالغ لرقته هل يطهر

الاظهر نعم للصروية وقد بثلت جفاف اى انقطاع تقاطع في غيره اى غير منصرفها يكثر بالنجاسة  
 والافضلها حكمها وهذا كله اذا غسل في اجبانه اما لو غسل في غديا وصب عليه  
 ماء كثيرا وجري عليه الماء طهر مطلقا بلا شرط عصر وتجهيف وتكرار غسول هو المختار ويظهر لبن وعلو  
 دهن ودهن يغلى ثلثا ولحم طبع بجمر يغلى وتبريد ثلثا وكذا اذا جاجة ملقاة حاله على للشف قبل شقها فتح  
 وفي التجهيز خطئة طخت في خمر لا تطهر ابداه يفتى ولو انتفتحت من بول نفعت وجففت ثلثا ولو عجن  
 خبز بتمر صب فيه خل حتى يذهب ثلثها فتطهر **فصل في الاستنجاء ازالة نجس**  
 عن سبيل فلا يس من ريح وحصاة وبقع وفصد وهو سنة مؤكدة مطلقا وما قيل من ان افل  
 لخن جيز ومجاورة مخرج فتساع واركانه اربعة شخص مستنجي وشئ مستنجي به كماء وحجر ونجس  
 خارج من احد السبيلين وكذا الواضاه من خارج وان قام من موضع على المعتمد وصحبه دبر  
 وقبل بنحو حجر ما هو عين ظاهرة قاعة لا قيمة لها كمد لهنق لانه المقصود فيختار بالابغ والا  
 من غير التلوين ولا يقيد باقبال ولا بارشاة وصيفا ولين لعد ثلثا بمسنون فيه بل مستحب  
 والغسل بالماء الى ان يقع في قلبه انه طهر ما لم يكن موسوسا فيقدر ثلث كما مر بعد اى الحجر بلا كشف  
 عودة عند احد ما معه فيتركه كما مر فلو كشف له صار فاسقا لا لو كشف فلا خصال او تقوط كما نجه  
 ابن السكنة سنة مطلقا به يبقى سراج ويجب اى يفر من غسله ان جاوز المخرج بجنس مانع يعتبر  
 المقدار المانع لصلوة فيما وراء موضع الاستنجاء لان ما على المخرج ساقط شرعا وان كثر ولهذا لا تكره  
 الصلوة معه وكره التحريم بعظم وطعام وروت يابس كعندة يابسة وحجر استنجي به الا بالبحر ونحوه  
 واجر فخذت وزجاج وشئ مخمر كخرقة ديباج ويمن ولا عذريسة فلو مشولة ولم يجد ماء جاد  
 ولا صابون الماء ولو شلتا سقط اصلا كمرض ومريضة لم يجد من يحل جماعه وفهم ولف جواد  
 وحوى في كمالا ينتفع به فلو فعل اجزاء مع الكراهة لحصول الانقاء وفيه نظر لما مر انه سنة لا غير  
 فينبغي ان لا يكون مقيما لها بالنهي عنه كما كره تحريما استقبال قبلة واستبدالها لاجل بول  
 او غائط فلو للاستنجاء لم يكره ولو في بيان لاطلاق النهي فلو جلس مستقبلا لها غافلا ثم ذكره انحر  
 ند بالحديث الطبراني من جلس ببول قبالة القبلة فذكرها فاستخرج عنها الجلا لا لها لم يغم من  
 مجلسه حتى يغفر له ان امكنه والا فلا بأس وكذا ايكره هذه نعم التحريمية والترهية للمراعاة



صغير لبول او غائط نحو القبلة وكذا امد رجله اليها واستقبال شمس قمرهما اي كاجل بول او غائط وبول  
 وغائط في ماء ولو جاريا في الاصح وفي البحر الها في الالكاء تنجسية وفي الجارية تنجسية وعلى طرف هر  
 اوبلا وحوض او عين او تحت شجرة مثمرة او في زرع او في ظل تشفع بالحلوس فيه ويجنب مسجد ومصط  
 عيد وفي مقابر وبنين واب في طريق الناس وفي مهب ريح وجرفاة او حية او نمل وفتبين  
 زاد العيني وفي موضع يعبر عليه احد او يقعد عليه ويجنب طريق او قافلة او خيمة وفي اسفل الك  
 الى اعلاها والتكلم عليها وان يبول قائما او مضطجعا او متجريا من ثوبه بلا عذر او يبول في موضع  
 يتوضأ هو او يغتسل هو فيه لحديث لا يبولن احدا في مستحمه فان عامة السواس منه  
**فروع** يجب الاستبراء بمشي وتغسل وتوم على شقه الايسر ويختلف بطباع الناس ومع طهارة  
 المعسوب تظهر اليد ويشترط ازالة الرائحة عنها وعن الخيش اذا اعجز والناس عنه غافلون  
 المتوضئ ان على وجهه الستة بان ارجى انتفضر والا لاقام او مشى على نجاسة ان ظهر عينها  
 تجسروا الا لا ولو وقعت في هرة فاصاب ثوبه فطهر اثارها بتجسس الا لا فطهر في نجس مثل بقاء ان  
 بحيث لو عصر قطر تجسروا الا لا ولو لفت في مثل بخوبول ان ظهر نداوته او اثرة تجسروا الا لا فارة  
 وحديث في تمر فرميت فتخلل ان متفسيحة فينجس الا لا وقع خمر في خل ان قطرة لم يحل الا بعد سعة  
 وان كوزا حل في الحال ان لم بطهر اثرة فارة وجدت في قمعة ولم يدر هل ماتت فيها ام في جرة ام  
 في بين يحل على القمعة ثلث قرب من سمن وعسل ودليل خذ من كل حصة واخلط فيعبد فيه فارة  
 يضعها في الشمس فان خرج منها الدهن فسمن والا فان بقي بال الجمل فالعسل او قاططها فالدبس يعمل  
 بنجر الحزمة في النجاسة ويجعل محل في ماء او طعام يتجرى في ثياب اقلها طاهرا وان اكثرها طاهرا  
 لا اقلها بل يحكم بالاغلب لا لضرورة شرب بحجر مكل لحم انتن لا ينحى سمن ولبن وشعير في ربه او  
 روث صلب يوكل بعد غسله وفي خشى لامرأة كل حيوان كبوله فجرة كتر بله حتم  
 حكم الماء رطوبة الفرج طاهرة خلاها العيرة للطاهر من تراب ماء اخلط به يفتق شئ في طعام  
 لا يضر عالم يعلم انه غسله نجس لا ينبغي اخذ الماء من الا يتوبه بلالة يصير الماء بالاكثار الكبير الهام للسير  
 من المروءة لان فيه اظهر مقلوب الكناية ثياب الضيقة واهل النمة طاهرة ديباج اهل قار  
 نجس لجلهم فيه البول ليرقيه راي في ثوب غيره نجاسة مانعة ان تغلب على ظنه انه لو اخذ

ازها واجب كالا فالامر بالمعروف على هذا حمل السجدة في زماننا اول احتياطا لما ورد اول ما يسأل عنه  
 في القبر الطهارة وفي الموقف الصلوة **كتاب الصلوة** شروع في المقصود بعد بيان سبيله  
 ولم يخل عنها شرعية رسول ولما صارت قرية بواسطة الكعبة كانت دون الايمان لامنه بل من  
 فروعها وهي لغة الدعاء فنقلت شوا الى الافعال للعلومية وهو الظاهر لوجوبها بدون اللزوم  
 في الاصح والآخر وهي فرض عين على كل مكلف بالاجماع فرضت في الاسراء ليلة السبت سابع  
 عشر رمضان قبل الهجرة بسنة ونصف وكانت قبله صلواتين قبل طلوع الشمس وقبل غروبها  
 شمئني وان وجب ضرب ابن عشر عليها بيد كخشبة محدث مرد الوكاظم بالصلوة وهما اثنان  
 سبع والضربون هم وهم اثنان عشر قلت والصوم كالصلوة على الصحيح كما في صوم القهستان في  
 معزيا للزاهد وفي خطر الاحتياط اياه يوم بالصوم والصلوة وينتهي عن شرب الخمر ليلتها  
 الحذر بترك الشر ويكفر بها لها بذليل قطع في تأنيها عما يجانه اي تكاسلا  
 فاستحق حتى يصلي لانه يحبس حتى العبد حتى الحق الحق لو قيل يضرب حتى يسبل منه  
 الدم وعند الشافعي يحرق بصلوة واحد حلا وقيل كفر ويحكم باسلام فاعلمها بشرط  
 اربعة ان يصلي في الوقت مع جماعة موتا متمما وكذا الواذن في الوقت او مسجد للتلاوة  
 او في الساعة صار مسلما لا توصل في غير الوقت او منقرا او اماما او امتداها وصل بغيره  
 والعبادات لانها لا تختص بشيئينا ونظمها صاحبها فقال **للشعر** كاذب في الوقت صلا  
 باقضاء متمما صلوة لا مقسدا او اذن ايضا معلنا او ذكرا سوطا كان يسجد تركه فمسلم  
 بالصلوة متفرد ولا الصيام والتكوة والنجس وهي عبادات بدنية محضة فلا ينافي فيها  
 اي لا بالنفس كما صحت النجس ولا بالمال كما صحت الصوم بالفدية للفاني لانها انما تجوز باذن  
 الشرع ولم يوجد سببها تراو التعميم ثم الخطيب ثم الوقت اي الجهر منه ان اتصل به الاداء  
 والا فاما اي جز من الوقت يتصل به الاداء والا يتصل الاداء بنجس فالسبب النجس والنجس  
 ولو تافها حتى تجتلي في محنتي رمعي عليه افا قاما نضرت فضاء طهرتا وصبي بلغ ومردا سلم  
 وان صليتا في اول الوقت وبعد خروجه يضاق السبيل في جملة ليلته لينت الوجب بصفة الكمال  
 وانه الاصل حتى يلزمهم القضاء في كامل هو الصحيح وقت صلوة الفجر قد علمه لانه لا خلاف في طرفه

وأول من صلاه آدم عليه السلام وأول الخمر من جونا وقدم على الطهر كانه أول ظهور رايها ولا يخفى  
 توقف وجوب الأداء على العلم بالكيفية فذا لم يقض نيا عليه الصلوة والسلام الفجر صحيحة ليله السلام  
 ثم هل كان قبل البعثة متعبدا بغير أحد المختار عندنا لا بل كان يعمل بما ظهر له بالكشف الصادق  
 من شريعة إبراهيم عليه السلام وغيره ومع تعبده في حراء يخرج من أول طلوع الفجر الثاني وهو  
 البياض المنتشر المستطيل إلى قبيل طلوع ذكاء بالضم غير متصرف اسم الشمس وقت  
 الظهر من زوالها أي ميل ذكاء عن كبد السماء إلى بلوغ الظل مثليه وعنه مثله وهو قولها ونظر  
 والائمة الثالثة قال الامام الطحاوي وبها أخذ وفي غير الأذكار وهو المأخوذ به وفي البرهان وهو  
 أظهر لبيان جبريل عليه السلام وهو نص في الباب وفي القيض وعليه عمل الناس اليوم وبه  
 سوغ في يكون للأشياء قبيل الزوال ويختلف باختلاف الزمان والمكان ولعمري ما يغتر اعتبر  
 بقامته وهي ستة أقدام ونصف مقدمه من طرفها الجاهية ووقت العصر منه إلى قبيل الغروب  
 فلو غربت الشمس عادت هل يعود الوقت الظاهر ثم وهي الوسطى على المذهب ووقت المغرب  
 منه إلى غروب الشفق وهو الحجة عندنا وبه قالت الثالثة وآية رجع الامام كما في شرح الجمع  
 وغيرها مكان هو المذهب ووقت العشاء والوقت منه إلى الصبح ولكن لا يصح ان يقدم عليه  
 الوقت الاناسيا لوجوب الترتيب لهما فضاء عند الامام وفاقد وقتها ليغار فان فيه بطلان الفجر  
 قبل غروب الشفق في اربعينية الشتاء مكلف لهما فيعذر لهما ولا ينافي القضاء لفقد وقت  
 الأداء به افعى البرهان الكبير واختار الكمال وتبعه ابن المشقة في الفاقة فضحه فترجم المصنف  
 انه المذهب قبل لا يكلف لهما لعدم مسبقها وبه جزم في الكثر والذرية الملتقى فيه افعى  
 المقال ووافقه الحلواني والمرعيني في ربحه الشربلاني والحلي وأوسعاني المقال ونعا  
 ما ذكره الكمال قلت فلا يسأله حديث البعثة لانه وان وجب الكثر من ثمانية طهر فلا مثل  
 الزوال ليس كسئلنا لان المفقوح به العلامة لا الزمان واما فيما فقد فقد الامان والتمس  
 للرجل الابتداء في الفجر كالأسفار والختم به هو المختار بحيث يرتل اربعين آية ثم يصلي  
 بطهارة لو قدر وقبل بوجوه الإلزام وهو المأخوذ من الحاج بمرة لفة والتعليق افضل ثمرة  
 مطلقا وفي غير الفجر لا فضل لها انظار فراغ الجماعة فاخذ ظهر الصيف بحيث يمشي في الظل



مطلقا كذا في الجمع وغيره اي بلا اشتراط شدة حر حرارة بلاد وقصد جماعة وما في الجملة وغيرها  
من اشتراط ذلك منظوره فيه وجعله كظواهر اصلا واستحبابا في الزمانين كلاهما خلفه وتأخير عصر  
صيفا وشتاء توسعة للنوافل بما لم يتغير كماء بان لا تحار العين فيما الاصح وتأخير عشاء الى ثلث  
الليل فيده في الحائنة وغيرها بالشتاء اما في الصيف فيندب تعجيلها فان اخرها الى ما زاد على نصف  
كرة لتقليل الجماعة اما اليه فصباح و آخر العصر كاصفاد ذكاء فلو شرع فيه قبل التعجيل  
اليه لا يكره و آخر المغرب الى اشتباك النجوم اي لكثرة ظاهرها اي التأخير لا الفعل لانه مأمور به تحريما  
الا بعدد كسفر وكون على كل وتأخير الوقت الى آخر الليل لواتق بالامتناء والاعتدال النوم فانه  
افاق فانه الافضل والمستحب تعجيل ظهر شتاء يلحق به الربيع وبالصيف الحريف وتعجيل عصره عشاء  
يوم غيلم وتعجيل مغرب مطلقا وتأخيرها قدر ركعتين بكرة تنزيها وتأخير غيرها فيه هذا في  
ديار يكثر شتاؤها وتقل رعايتها او قالها اما في ديار تافيرا عى الحكم الاول وحكم الاذان كالصلوة  
تعجلا وتأخيرا وكره تحريما وكل ما لا يجوز مكره صلوة مطلقا ولو قضاء او واجبة او نافلة او  
على جنازة وسجدة تلاوة وسهوا لا شكرية مع شروق الا العوام فلا يمنعون من فعلها لانهم  
يترونها والاداء الجائ عند البعض اولى من ذلك اصلا كما في القنية وغيرها واستواء الافضل  
يوم الجمعة على قول الثاني المصحح المعتمد كذا في الاشياء وتقل الحلي عن الحارثي ان عليه  
الفتوى وغروب الا عصر يومه فلا يكره فعله لادائه كما وجب بخلاف الفجر والاحاديث تعارضت  
فتساقطت بحسبها صدر الشرعية وينعقد بغير شروع فيها بمرأاة التحريم لا ينعقد الفجر  
وما هو ملحق به كواجب عينه كوتر وسجدة تلاوة و صلوة جنازة تليت الآية في كامل وحضرت  
الجماعة قبل الوجوب كاملا فلا يتأدى ناقضا فلو وجبنا فيها لم يكره فعلها اي تحريما وفي التحفة <sup>فضل</sup> الا  
ان لا يخرج الجنازة وصح مع الكراهة نظوع بدأ به فيها ونذر اذ فيها وقد نذره فيها وقضاء  
نظوع بدأ به فيها فانه لو وجبه ناقصا ثم ظاهر الرواية وجوبه القطع والقضاء في كامل  
كما في البحر وفيه عن البغية الصلوة فيها على النبي صلى الله عليه وسلم من امرأة القرائ وكانت لاها  
من اركان الصلوة فاولى تركها ما كان كذلك فلو كان يكره بغير نقصا او لو حجة مسجد وكلما كان وجبا  
لا عينه بل لغيره وهو ما يتوقف وجوبه على فعله كمنذور وركعتي طواف وسجدة سهو الذي

شرع فيه في وقت مستحب مكره ثم انسلخ ولو سنة فجر بعد صلاة فجر صلاة عصر ولو  
 الجمعة بعرفة لا يكره قضاء فائنة ولو دنا ولا سجدة تلاوة وصلاة جنانة وكذا الحكم  
 من كراهة نفل واجب غيره لا فرض واجب لعينه بعد طلوع فجر سنة لشغل الوقت  
 به تقديرا حتى لو تولى تطوعا كان سنة الفجر بلا تعيين وقبل صلاة مغرب كراهة تأخير  
 الا يسيرا وعند خروج امام من الحجرة اوقيامه للصعود ان لم يكن له حجة كخطبة ما يحرر  
 الها عشر الى تمام صلواته بخلاف فائنة فالحال انكره وفيدها المصنف في الجمعة بوجبة  
 الترتيب الا فيكره وبه يحصل التوفيق بين كلامي النهاية والصدور كذا فيكرة تطوع عند اقامة  
 صلاة مكتوبة اي اقامة امام مذهب الحديث اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة  
 الا سنة فجر ان لم يخف فوت جماعة عنها ولو بادراك تشهد باق ان خاف تركها اصلا وما ذكره  
 من الجمل مردود وكذا فيكرة غير المكتوبة عند ضيق الوقت وقبل صلاة العيدين مطلقا  
 وبعدها بمسجد لا بيت في الاصلح وبين صلواتي الجمع بعرفة ومردفة وكذا بعدها كما مردود عند  
 مدافعة الاختين او احدهما او الرجوع ووقت حضور طعام وقت نفسه اليه كذا اكل ما يشغل  
 باله عن افعالها ويخل بخشوعها كما في ما كان فهداه نيف وثلاثون وقتا وكذا تكرر في اماكن  
 كغرف كعبة وفي طريق ومزبلة ومقبرة ومغسل وحمام وتبطن واد ومعاطن ابل  
 وغتم وبقر زاد في الكافي ومرابط دواب واصطبل وطاحون وكنيف وسطوحها ومسل  
 واد وارض معصوبة او للغير وندوة او مكروبة وصحاء بلا ستره لما روي في هذه ثلاث  
 ويكره النوم قبل العشاء والكلام المباح بعدها وبعد طلوع الفجر الى ادائه ثم لا بأس  
 بمشيئه لحاجته وقبل يكره الى طلوع ذكاء وقيل الى ارتفاعها فيض ولا جمع بين فرضين  
 في وقت يعذر سفره مطر خلا للشافعي روح وما رواه في الجمع فعلا كذا وان جمع  
 فقد اوقدم الفرض على وقته وحرم لو عكس اي اخره عنه وان منع بطريق الفقه  
 بعرفة ومردفة كما سيجي ولا بأس بالتقليد عند الضرورة لكن يشترط ان يلبس مبيع  
 ما يوجب ذلك الاحكام لما قدمنا ان الحكم للمنفق باطل بالاجماع **باب الاذان**  
 هو لغة الاحكام وشرعا اعلام مخصوص من ثم يقل بدخوله الوقت ليعم القائمه وبيان يدي الخطيب

على وجه مخصوص من الأوقات سببه ابتداء اذان الجبل عليه السلام ليلة الأسماء  
واقامته حين اقامته عليه السلام ثم رؤيا عبد الله بن زيد اذان الملك النازل من السماء  
السنة الاولى من الهجرة وهل هو جبريل عليه السلام قتل وقيل وسببه بقاء دخول الوقت و  
هو سنة للرجال مكان عال موكدة هي كالواجب في الحوق الاثم للفرائض الخمس في وقتها ولو ضا  
لانه سنة للصلوة حتى يرد به لا للوقت لا بين غيرهما كعيد فيعاد اذان وقع بعضه قبله  
كالاقامة خلافا للثاني في الفجر يتبع تكبير في ابتداءه وعن الثاني ثنتين وبفتح راء الهمزة  
والعوام يضمونها روضة لكن في الطلبة معوقه فانه عليه السلام اذا انجز ما يقطع  
المد فلا يقول الله لانه استغفار وانما نحن شرعي او مطلق حركته الاخر الوقت فلا يقف  
بالرفع فانه لمن لغوى فتاوى صوفية من الباب ولا ترجيع فانه مكروه ملتقى ولا يجوز  
فيه اي تغن بغير كلامه فانه لا يحل فعله وسماعه كاللغنى بالقرآن ولا تغدير حن وقيل  
لا بأس به في الجملةتين ويترسل فيه بسكتة بين كل كلمتين وبكرة تركه وتذبا عاداته و  
يلتفت فيه وكذا فيها مطلقا وقيل ان أهل متسعا يمينا ويسارا فقط لثلاثين <sup>المقبل</sup> يستدبر  
لصلوة وفلاح ولو وحده او لم يولد لانه سنة اذان مطلقا ويستدبر في المنارة  
لومشعة ويخرج راسه منها ويقول تدا بعد فلاح اذان الفجر الصلوة خير من النوم  
مرتين لانه وقت نوم ويجعل تدا اصبعيه في صماخ اذنيه فاذا انه يدونه حن وبه حن  
والاقامة كالاذان فيما مر لكن هي اي الاقامة وكذا الامامة افضل منه فتح ولا يضع  
المقيم اصبعيه في اذنيه لانها اخفض من الجهد بضم الهمزة اي يسرع فيها فلو تسلم لم يعد  
في الاخرة ويرتفع اقامت الصلوة بعد فلاحها مرتين وعند المكنة هي فرادى ويستقبل  
عن الراكب القبلة لهما وبكرة تركه تنزيها ولو تكلم فيهما مؤخر الاحاد ما قدم فقط ولا يكتم  
فيهما اذ لا يورد سلام فان تكلم استأنفه ويتوب بين اذان والاقامة في الكل للكل بما  
تعارفه ويجلس بينهما بقدر ما يحضر الملائكة من اذان الوقت الذب الا في المغرب فيسكت  
قاما قد رثلت آيات فصار وبكرة الوصل اجما **فائدة** السيد بعد اذان خذ في روع  
الاخرة ستة سبعمائة واحكام وتمايز في حشاه ليلة الاثنين ثم الجمعة ثم بعد عشرين



أحدث في كل الأعراب ترفها مرتين وهو بدعه حسنة وين أن يقرأ ويقيم لقائه صوته  
 ولو جماعة أو محلاً أو بنته منفرداً أو كذا يستأن لا ولي القوائت كالفاسدة ويخير فيه للباقي  
 لو في مجلس أو غيره أو يقيم لكل ولا يثن ذلك فيما فضليه النساء أداً وقضاء ولو جماعة بجماعة  
 صبيان وعبيد ولا يستأن أيضاً في ظهر يوم الجمعة في مصر لا فيما يقص من القوائت في مصر لأن  
 فيه تشويشاً وتغيظاً وبكرة قضاءها فيه لأن التأخير معصية فلا يظهرها بزيادة ويجوز بلا  
 كراهة إذا نوى صبي مراهق وعبد ولا يحل إلا بالاذن كالجبر خاص وأعمى وولد زناً وأعرابي وأما  
 يستحق ثواب الموتين إذا كانت عالماً بالسنة والأوقات ولو قبل محسباً بكرة إذا نوى جنب  
 وأقامته وأقامته محدثاً إذا نوى على المذهب إذا نوى امرأة وخنثى وفاسق ولو عالماً لكنه أو  
 بأمامة وإذا نوى من جاهل تقى ولو مباح كعتوه وصبي لا يعقل وقاعد لا إذا نوى لنفسه وراكب لا إذا  
 ويعاد إذا نوى جنباً أو قتل أو جرحاً بالآلة أو أقامته لمصلحة تكراره في الجملة دون تكرارها وكذا يعاد  
 إذا نوى امرأة ومجنون ومعتوه وسكران وصبي لا يعقل لا أقامته بل أمره يجب استقبالهما الموت  
 مؤذن وغشيه وخرسه وحصره ولا ملقن وذهابه للوصو لسبق حدث خلاصه لكن عبث السراج  
 بيندب وجزم المصنف بعدم صحة إذا نوى مجنون ومعتوه وصبي لا يعقل قلت وكافر فاسق لعدم قبول  
 قوله في الملبات وكركت كما مع المسافر ولو منفرداً أو كذا أنكرها لا تركه لمخبر البرقة بخلاف مصر  
 ولو جماعة في بيته بمصر أو قرية لها مسجد فلا يكره تركها إذا نوى الحج بغيره أو وصل في مسجد بعد صلوة  
 جماعة فيه بل يكره فعلها وتكرار الجماعة إلا في مسجد على طريق فلا بأس بذلك جوهره أقام غير من اذن  
 بغيبته أي المؤذن لا يكره مطلقاً وإن بحضور كراهة الحق وحشة مما كرهه مشبهة في أقامته ويجب  
 وجوباً وقال الحلواني نداء الواجب الإجابة بالقدم من سماع الأذن ولو جنباً أو نساء ونساء وسامع  
 خطبة وفي صلوة وجنابة وجماع ومستراح وأكل وتعليم علم وتعلمه بخلاف قرآن بأن يقول بسأله  
 كقائله أسمع المسنون منه وهو ما كان عربياً لا نحن فيه ولو تكرار الجواب الأول إلا في الجميع  
 وفي الصلوة خير من النوم فيقول صدقت وبذبت ويندب القيام عند سماع الأذن بزيادة ولم يذكر فعل  
 ليتم إلى قراعه أو يجلس ولو لم يجبه خي من غير إرادته وينبغي تداركه أن قصر الفصل ويدعو عند قراعه  
 بالوسيلة لرسوله صلى الله عليه وسلم ولو كان في المسجد جنباً سمعه ليس عليه الإجابة ولو كان خارجاً لم

بالمشي اليه بالقدم ولو اجاب باللسان لانه لا يكون محبياً وهذا بناء على ان الاجابة المطلوبة مقدمة لا يستلزم  
 كما هو قول المحلوات وعليه الفتوى فيقطع قراءته القرآن ان كان يقرأ لمؤنثه ويجيب ولو عسجد لانه اجاب بما  
 وهذا متفرع على قول المحلوات والظاهر وجوبها بلسانه لظاهر كلامه في حديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل  
 ما يقول كما يسطر في البحر واقره المصنف وقوله في التمر ناقل عن المحيط وغيره بانه على الاول لا يرد السلام  
 ولا يسلم ولا يقرأ بل يقطعها ويجيب لا يشتغل بغير الاجابة قل وينبغي ان لا يجيب بلسانه اتفاقاً في كل  
 من يدي الخطيب وان يجيبه اتفاقاً في الاذان الاول يوم الجمعة لوجوب السجدة بالنسبة وفي التمارخانية  
 انما يجيب ان يسجد وسئل ظهير الدين عن يمينه في ان من جرات ما دلي عليه قال بعبادة اذان مسجد الفجر  
 يجيب الاقامة تدبها اجماعاً كالاذان ويقول عند قدامت الصلوة اقامها لله تعالى وادامها وقيل لا يجيب  
 وبه جزم الشافعي **فروع** صلة السنة بعد الاقامة وحضر الامام بعدها لا يعيد هابز ازية وينبغي ان  
 طال الفصل او وجد ما يعذر فاطعاً ككل ان تعاد دخل المسجد والمؤمن يقيم قعداً لقيام الامام في  
 مصلاه رئيس الجملة لا ينظر ما لم يكن شريكاً الوقت متسع بكرة له ان يؤذن في مسجد ولا ية الاذان  
 والاقامة لبيان السجدة مطلقاً وكذا الامامة لو عدل الا فضل كون الامام هو المؤمن وفي الضياء  
 انه عليه السلام اذن في سفر بنفسه واقام وصل الطهر قد حققناه في الخرائن **باب**  
**شروط الصلوة** هي ثلثة انواع شرط انعقاد كنية وخبرية ووقت وخطبة وشرط  
 دوام كطهارة وسائر عوذة واستقبال قبلة وشرط بقاء فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنة بابتداء  
 الصلوة وهما القراءة فانه ركن في نفسه شرط في غيره لوجوده في كل الاركان تقديراً ولذا لم يخرج  
 استخلاف الامم ثم الشرط لغة العلاقة اللازمة وشرعاً ما يتوقف عليه الشيء ولا يدخل فيه هي ستة  
 طهارة يرنه اي جسده لا يخلو الاطراف في الجسد ون اليدين فيلحفظ من حدث بنوعيه وقد  
 لانه غلط وخيب مانع كذا لك وثوبه وكذا اما يتحرك بحركته او يعيد حامله كصبي عليه مجلس  
 ان لم يمسك بنفسه منع والا لا يجنب وكذا ان شذقه في الاصح ومكانه ان موضع قدميه او  
 ان نفع الاخرى وموضع سجوده اتفاقاً في الاصح لا موضع يديه ركبتيه على الظاهر الا اذا  
 سجد على رقبته وثوبه كما سيجي من الثاني اي الخشب لقوة ثوابك فطرس بدنه ومكانه بالاولى  
 لانها النمرة الرابع شذوذ تكرر وجوبه عام ولو في الخلق على الصحيح الا لغرض صحيح وله لسبب

الخس في غير صلوة وهي للرجل ملتحقة ستره الى ما تحت ركبته وشرط احد ستره ان يتكبيه ايضا وعن  
 مالك في القبل والدين فقط وما هو عورة منه عورة من الامة ولو خشي او مديرة او مكاتبة او ام  
 ولد مع طهرها وبطنها واما جنيها فتبع لها ولو اعتقها مصلية ان استترت كما قدرت حتى ولو  
 الا لا علمت بعقده او لا على المذهب قال ان صليت صلوة صحيحة فانت حرة قبلها فقلت بلا  
 قتاع ينبغي الغاء القبلية ووقع الفتوى كما رجح في الطلاق الدور الحر فلو خشي جميع بدنها  
 حتى شعرها النازل في الاصح خلا الوجه والكفين فظهر الكف عورة على المذهب والقدرين  
 على المعتمد وصوتها على الرابع وذراعيها على المرحوم وتمنع المرأة الشابة من كشف الوجه  
 بين رجال لانه عورة بل تخوف الفتنة منه وان امن الشهوة لانه اغلظ ولذا ثبت به حرمة  
 المصاهرة كما يأتي في الخبر ولا يجوز النظر اليه بشهوة كوجه امرء فانه يحرم النظر الى وجهها ووجه  
 الامرء ان اشك في الشهوة اما بدنها فيباح ولو جيلاد كما اعتقد الكمال قال فان حل النظر  
 منوط بعدم خشية الشقاق مع عدم العورة وفي السراج لا عورة للصغير جدا ثم مادام لم يشته  
 فقبل ودين ثم يتعلط الى عشر سنين ثم يكالغ وفي الاشباة يدخل على النساء الى خمسة عشر سنة  
 حسب يمنع حتى انعقادها كسفت ربع عضو قد اداء ركن بلا صنعة من عورة غليظة او خفيفة  
 على المعتمد والغليظة قبل ودين ما حولها والتحقيقة ما عدا ذلك من الرجل والمرأة وجميع بالاجزاء  
 لو في عضو واحد والا فالفقد فان بلغ ربع ادناها كما ذن متبع والشرط سترها عن غيره ولو حكما  
 لمكان مظلم لا يسترها عن نفسه به يفتي فلوراها من زيقه لم تفسد وان كره وعاد ثم سات لا يصف  
 ما تحته ولا يضر المصاوة وتشكله ولو حريا او طينا تبقى الى تمام صلوته او ماء كدر الاصابا  
 ان وجد عين وهل تكفيه الظلمة في جميع الاخر بخلاف نعم في الاضطراب والاختيار يصلح قائل  
 كما في الصلوة وقيل مادام جلبيه موميا ركوع وسجود وهو افضل من صلوته قائما ركوع وسجود  
 وقائما امام او ركوع وسجود لان السجود من اداء الاركان ولا يجوز له ثوب ولو باطله ثبتت  
 قدرته هو الاصح ولو عد به ينتظر ما لم يخف فويت الوقت هو الاظهر كما في ماء وثوب  
 طهارة مكان وهل يلزمه الشراء بخمن مثله ينبغي ذلك ولو وجد ما ي ساتر كله بخبر  
 ليس يصلح لجلد ميتة لم يدفع فانه لا يستتر به فيها اتفاقا بل خارجها ذكر المحلواني



او اقل من ربعة طاهر يلبس صلوة فيه وجاز لا ياء كما مر محتم محم اليه واستحسنه في الاسرار وبه  
 قامت الشبهة ولو كان ربعة طاهر صلى به ختم اذ الربيع ككل وهذا المجد ما يزيل النجاسة  
 او يقللها فيجزم بسراقل ثوبه بنجاسة والضابط اى من ابتلى بلبنتين فان تساوى اخيرا وان  
 اختلفا اختلفا لا يخفى ولو وجدت الحرة البالغة سائر البشائر بقاع ربيع راسها يجب سترها فلو  
 ستر راسها عادت بخلاف المراهقة لانه لما سقط بعد الرقعة الصبا اولى ولو كان يشترى اقل من  
 ربيع الراس لا يجب بل ينكر لكن قوله ولو وجد المكلف ما يشترى بعض العودة وجب  
 استعماله ذكره الكمال اذ الجلي وان قل يقضى وجوبه مطلقا فتأمل وليستر القبل والى  
 اولافان وجد ما يستباحها قبل يشترى اذ لا بد منه الفحش في الركوع والسجود وقيل القبل  
 حكما مهما في الجرب لا ترجيح وفي النهر الظاهر ان الخلاف في اولوية والتعليل يفيد انه لو  
 بالاياء تعين ستر القبل ثم فخذة ثم بطن المرأة وظاهرها ثم الركبة ثم الباقي على السواء  
 واذ لم يجد المكلف المسافر ما يزيل به النجاسة او يقللها لبعده ميلا او لعظم صلواتها  
 او عاريا ولا اعاد عليه وينبغي لزومها الى العجز عن قتريل وسائر افضل العباد كما مر في التيمم  
 ثم هذا للمصافرة لان المقيم يشترط الساتر وان لم يملكه فمستأنز والخامس النية بالاحصى  
 وهي الارادة المرجحة لاحد المتساويين اى ارادة الصلوة لله تعالى على الخلو صلا مطلق  
 العلم في الاصح الا ترى ان من علم الاكثر لا يكفر ولو نواه يكفر والمعتبر فيها عمل القلب لا الزم  
 للارادة فلا عبرة للذكر باللسان وان خالف القلب لا به كلام لا يتبدل الا اذا عجز عن لخصا  
 لموم اصابعه فيلفيه اللسان محتج بهوى عمل القلب ان يعلم عند الارادة بداهة بلا  
 لمن اى صلوة يصل فلوم يعلم الا بتأمل لم يخرج والتلفظ عند الارادة بها مستحب هو المصطفى  
 وتكون بلفظ الماضي ولو فارسيا لانه الاغلب في الانشاءات وتضع بالحال فمستأنز وقيل شنه  
 يعني احياه السلفا وسنة علمي انا اذ لم ينقل عن المصطفى صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة  
 ولا التابعين بل قيل بدعة وفي المحيط انه يقول اللهم اني اريد صلوة كذا فيسري حالها وقبلها  
 منى ويستجيب في الحج وجاز تقديمها على التكبيرة ولو قبل الوقت وفي البدائع خرج من  
 يريد النجاسة فلما انتهى الى الامام كبر ولم تحضر النية جاز ومفاده جاز تقديم نية الاكل

ايضا فليحفظ ما لم يوجد بينهما قاطع من عمل غير لا تقبل صلوة وهو كل ما يمنع البناء بشرط الشاقى ربح  
 قرأها فتدب عندنا ولا علة بنية متأخرة عنها على المذهب وجوزته الكرخى الى المكي وكيفية مطابق  
 بنية الصلوة وان لم يقل الله تعالى لنقل سنة راتبة وتراوىح على المعتمد اذ تعيينها بوقوعها وقت الشروع  
 والتعيين احوط ولا بد من التعيين عند البنية فلو جهل الفرضية لم يجز ولو علم ولم يميز الفرض  
 من غيره ان نوى الفرض في الكل جاز وكذا الوام غيره فيما لا سنة قبلها الفرض انه ظهر وعصى  
 باليوم والوقت او لا هو الاصح ولو الفرض قضاء لكنه يعين ظهر يوم كذا على المعتمد الاسهل بنية اول  
 ظهر عليه او آخر ظهره في القهستان عن المنية لا يشترط ذلك في الاصح وسيجيئ في آخر الكتاب  
 ولجب انه وتراوذا وسجود تلاوة وكذا اشكر بخلاف سجدون تعيين عدد ركعاته لخصوا  
 ضمنا ولا يضر الخطأ في عدد هاء ونوى المقدي المتابعة لم يقل ايضا لانه لو نوى الاقتداء بلام  
 او الشروع في صلوة الامام ولم يعين الصلوة صح في الاصح وان لم يعلم بها الجلاء نفسه بتمام الصلوة  
 الامام بخلاف ما لو نوى صلوة الامام وان انظر تكبيره في الاصح لعدم بنية الاقتداء الا في جمعة  
 وجازة وعيد على المختار باختصاصها بالجماعة ولو نوى فرض الوقت مع بقائه جاز الا في الجمعة  
 لانها بدل الا ان يكون عنده في اعتقاده انها فرض الوقت كما هو رأي البعض فصح ولو نوى ظهر الوقت  
 فلو مع بقائه اي الوقت جاز ولو في الجمعة ولو مع عدمه بان كان قد خرج وهو لا يعلم لا يصح  
 الاصح ومثله فرض الوقت فالاولى بنية ظهر اليوم بجوازه مطلقا لصحة القضاء بنية الاداء  
 كعكسه هو المختار ومصل الجحازة ينوي الصلوة لله تعالى وينوي ايضا الدعاء للميت لانه الواجب  
 عليه فيقول الله تعالى داعيا للميت وان اشبهه عليه للميت ذكرا من انشئ يقول نويت  
 اصلي مع الامام علي من يصلي عليه الامام وافاد في الاستبانه بخلاف ان ينوي الميت كبري فان انه  
 انشئ او عكسه لم يجز وانه لا يضر تعيين عدد المني الا اذا بان انهم اكثر لعدم بنية الزائد والامام  
 ينوي صلواته فقط ولا يشترط لصحة الاقتداء بنية امامة المقتدي بل بالنيل الثواب  
 به لا قبله كما يجتهد في الاستبانه لوام رجلا فلا يجتهد في لا يوم اطعمه لم يتو بالامامة وان ام بناء  
 فلان اقتدت به المرأة محاذية لاجل في غير صلواته بخانه فاجد لصحة صلواتها من بنية امامتها فلا  
 يلزم الصناد بالحاذاة بالاتفاق وان لم تقدر محاذية باختلافه ففيل يشترط وقيل لا بجحازة

وليجوز عياد على الأصح بخاصة واشباهه وعلية أن لم يتخذ أحد من صلواتها وأكالا وسنة  
 استقبال القبلة ليست بشرط مطلقا على الراجح فاقبل لو توى بناء الكعبة والمقام أو حجاب سجد  
 لم يجز مصرع على المرجوح كنية تعيين الإمام في جهة الاقتداء فانها ليست بشرط فلو أيتيم به بظنه <sup>يد</sup>  
 فاذا هو بكر صحيح اذا عينه باسمه فإن غير ذلك اذا عرفه بمكانه كالقائم في الحجاب وإشارة هذا  
 الإمام الذي هو زيد إذا أشار بصفة مخصوصة هذا الشاب إذا هو شيخ فلا يصح وبعبارة يصح  
 لأن الشاب يدعى شيخا لعله وفي الجنب قوى أن لا يصلح الاختلف من هو على مذهبه فاذا هو على  
 غير **الميجز فأنه** لا يمكن إلا اعتبار التسمية عند تألم يجتنب ثواب الصلوة في مسجد عليه  
 الصلوة والسلام بما كان في زمنه فليحفظ والسادس استقبال القبلة حقيقة أو حكما كعاجز والشرا  
 حصوله لأطلبه وهو شرط إذا لا ابتلاء يسقط للعجز حتى لو سجد للكعبة نفسها كفر فلا تكرار  
 كذا المدعى لثبوت قبلتها بالوحي إصابة عينها بعم المعان وغيره لكن في الجرحه ضعيف  
 والأصح أن من بينه وبينها حائل كالغائب وأقره المصنف قائلا فالمراد بكونه على بعين الكعبة  
 وغيره أي غير معانيها إصابة جسمها بأن يبقى شيء من سطح الوجه مسامتا للكعبة أو هو لها بان  
 يفرض من لقاء وجهه مستقبلا حقيقة في بعض البلاد خط على زاوية قائمة إلى الأفق مارا على  
 الكعبة وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين بمئة وبسرة منع قلت فهذا معنى التيامر  
 والنياسة عبارة الدرر منتظر تعرف بالبلبل وهو في القرى والأمصارع حاربي الصحابة و  
 التابعين وفي المفاز والبحار الخيم كالقطب الأيمن أهل العالم يأمرون لوصاح به سمعه  
 والمعتبر في القبلة العرصة لا التمام من الأرض السابعة إلى العرش وقبلة العلي عزه المصنف  
 وإن وجد موجه أحد الإمام أو خوف مال وكذا أهل من سقط عنه الأركان جهة قدز  
 ولو مضطجعا بأيمان الخوف روية عدو ولم يعد لأن الطاعة بحسب الطاقة ويتجرى هوذا  
 المحقق لنيل المقصود طبعه عن معرفة القبلة بما رفات ظهر خطأ لم يعد لما مر وإن علم به  
 في صلواته أو تحول دابته ولو في سجد سهوا استدركه حتى لو صلى كل ركعة بجهة جاز ولو  
 بمكة أو مسجد مظلم ولا يلزمه قرع أبواب مسجده ولو أتى فناء من فناء لم يقبل إلا لو لا يجوز تحول  
 ولو أيتيم بمختر بلا مختر لم يجز أن أخطأ الإمام ولو سلم فتخل راي مسبق ولا حق استدراك المسبق



واستأنف الآخر ومن لم يقع تحريمه على شيء صلى لكل جهة مرة احتياطاً ومن تحول رايه لجهة  
 الأولى استدار ومن تذكر تركه بجهة من الأولى استأنف ولو شرع بلا تحريم يخرج وان اصاب لتركه  
 فرض التحريم الا اذا علم اصابته بعد فراقه فلا يعيد اتفاقاً بخلاف مخالف جهة تحريمه فانه يستأنف  
 مطلقاً أصلي على انه محدث او ثوبه بخس الوقت لم يدخل فيان بخلافه لم يخرج صلى جماعة عند  
 اشتباه القبلة فلم تشبه ان اصاب جاز بالتحريم مع امام وتبين انهم صلوا الى جهات مختلفة  
 فمن يتيقن منهم مخالفة امامه في الجهة او تقدمه عليه حالة الاداء اما بعده فلا يضر لم يخرج  
 صلواته لا اعتقاده خطأ امامه ولتركه فرض المقام ومن لم يعلم ذلك فصلوته صحيحة كما لو  
 يتعين الامام بان راي رجلين يصليان فانتم بواحد لا بعينه **فروع** البنية عندنا شرط مطلق  
 ولو عقبي بامشية قلوبهما يتعلق باقوال كطلاق وعناق بطل والا لا ليس لنا من ينوي خلاف  
 ما يؤدى الا على قول محمد روى في الجهة وهو ضعيف والمغفلان بالعبادة ذات الافعال تنسحب بينهما  
 على كلهما افتتح خالصاً ثم خالطه الرأى اعتبر السابق والرأى انه لو خالط عن الناسك لا يصلي فلو معهم  
 بحسبها او وحده لا قبله ثواب اصل الصلوة ولا يترك الخوف دخول الرأى لانه امر موصوم ولا رأى في القرار  
 في حق سقوط الواجب ليشخص في الظهر لك دينار فصل هذه البنية ينبغي ان يحرك ولا يستحق  
 الدينار الصلوة لا رضاء الخصوم لا تقيد بل يصلي لله تعالى فان لم يعف خصمه اخذ من حسنة الله  
 جاء انه يخذله انق ثواب سبعمائة صلوة بالجماعة ولو ادرك للقوم في الصلوة ولم يدرك اخر  
 ام تراوح ينوي الفرض فاهم فيه صحح ولا تقع نفاد ولو نوى فرضين مكتوبة وجازة فالمكتوبة  
 ولو مكتوبتين فاشنة ووقية فالوقية ولو فائتين فلا حولي لو من اهل الترتيب لا لغا  
 وليحفظ ولو فائنة ووقية فالفائنة لو الوقت متسعاً ولو فرضاً دفلاً فالفرض ولو فائتين فحسنة  
 فخرجتة مسجد فعتما ولو فائلة وجازة فائلة ولا تبطل بنية القطع ما لم يكن بنية مغارة ولو نوى  
 في صلواته الصوم **باب صفة الصلوة** شروع في المشرط طبع بيان الشرط  
 هي لغة مصدر وعرفا كيفية مشتملة على فرض واجب سنة ومندوب من فرائضها التي لا تقع  
 بدونها الحرية قائما وهي شرط في غير جازية على القادر به بفقر فيجوز بناء النفل على النفل و  
 على الفرض وان كره لا فرض على فرض افضل على الظاهر ولا تضاهها بالان كان وعيها الشرط

وقدمناه الزيلعي ثم رجع اليه بقوله ولئن سلم نعم في التلويح تقديم المنع على التسليم اولى لكن  
نقول انه احتياط خلافه وعبارة البرهان وانما اشترطها ما اشترط للصلاة كاعتبار ركنين بل باعتبار  
انضامها بالقيام الذي صور كنهها ومنها القيام بحيث لو مد يدك الى نال ركبتيه ومقروضه وولجبه  
ومسوقه ومدوده بقدر القراءة فيه فلو كبر قائما فركع ولم يقف صحيح كان ما اتى به من القيام الى ان  
يلغ الركوع بكفيه قبلة في قرآن وملحق به كذا وسنة فخر في الاصل لقاد رعليه وعلى السجود فلو  
عليه دون السجود ندب اياؤه فاعل ذلك امن بسبل جرحه لو سجد وقد تجدد القعود كن سبل  
جرحه اذا قام او سلس جرحه او يبدل ويرجع عودته او يضعف عن القراءة اصلا او عن صوم رمضان  
ولو اضعفه عن القيام الخروج لجماعة يصل في بيته قائما به يعني خلافا للاشياء ومنها القراءة لقاد  
عليها كما سيجي في ركن زائد على ذلك لا تسقطه بالامتناء بل اختلف ومنها الركوع بحيث لو مد يد  
نال ركبتيه ومنها السجود بجهته وقدميه وصنع اصبع ولحية منها شرط وتكرار بقية  
بالسنة كعدد الركعات ومنها القعود الاخير الذي يظهر انه شرط لانه شرع للخروج كالخروج  
للشروع وصح في ابدان انه ذكر نال بحيث من حلف لا يصل بالرفع من السجود وفي السجدة لا يكفر  
منكره قد دلت في قراءة التشهد الى عيده ورسوله بلا شرط مولاة وعدم فاصل لما في الوالدية صلة  
اربعاً وجلس لخطبة فظننا بلنا فقام ثم ذكر فجلس ثم تكلم فان كلا المجلسين قد ورد التشهد  
والا لا ومنها الخروج بضعفه كفعله المنا في لما بعد تمامها وان كره تخريفا والصحيح انه ليس  
بغير من اتفاقا قاله الزيلعي وعبره واقرة المصنف وفي المجتبى عليه المحققون وبقي من الفروع  
تخير المفروض وترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود والقعود الاخير على ما قبله واتمام  
الصلاة والانتقال من ركن الى آخر ومبايعته امامه في الفروض وصحة صلاة امامه في رآه وعدم  
تقدمه عليه وعدم مخالفة في الجهة وعدم ذكر فاشنة وعدم محاذاة امرأة بشرطها وتعديل  
الاركان عند النار والائمة الثلاثة قال العيني وهو المختار واقرة المصنف وسبطناه في الخرائز  
وشرط في ادائها اي هذه الفرائض قلت وبه بلغت ثيفا وعشرين وقد نظم الشرنبلالي في شرح الصلاة  
للخرجة عشرين شرطا وبغيرها ثلثة عشر فقال شمس شرطا التحريم خطبت بجميعها وهذه  
حسنا مدامه ثم دخل الوقت واعتقد دخوله وشرط طهر والقيام المحرم ونية اتباع الامام

ونطقة وتعيين قرصا ووجوب فيل كتر الجملة ذكر خالص من مرادة وبسطة عرياء ان هو بقدره عن  
 تركها واولها جلالة وعن مد مرات وباء بالكبر وعن فاصل فعل كالم مباشر وعن سبق تكبير  
 ومثلك يعذر قد وفك هذي مستقيما لنبلة لعلك تحط يا لقبول وتسكرفجملتها العشر وبل زيل  
 غيرها وناظريها في الجواد فيغفر والحقهما من بعد ذلك بعينها ثلثة عشر للمصلين تطهر  
 قيامك في الموضع مقدارا آية وتقرأ في مشيت منه ثم تحث في ركعات النقل والوقت فرضها  
 ومن كان موقفا فعن ذلك ينحصر وبعد قيام فالركع فسجدة وثانية قبل صبح عنها ثورا وشروطي  
 فالقرآن بسجدة وقرب من فضل مقرر على ظهر ركعت او على فضل ثوبه اذا نظهر الارض السجوانه  
 ادائك افعال الصلوة بيقظة وتميز مفر وض عليك مقرر بسجودك في حال فظهر مشارك  
 لسجدتها عند ازدحامك يغفر ويحلم افعال الصلوة تعود وفي صنعه عند الخروج  
 محرك واختيار اي الاسقاط اما للركع او سجدة اها لكل للذم الى اجزاء فان اتى بها او بلحدها  
 بان قام او قرأ او ركع او سجد او قعد الاخير نائما لا يعتد بما الى به بل يعيده ولو القراءة  
 او الفعل على الاصح وان لم يعده تقصد لصدورة لا عن اختيار كان وجوه كعدمه والناس  
 عنه غافلون فلو الى التام ركعة تامة تقصد صلوة له زاد ركعة وهي لا تقبل الرقص في  
 ركع او سجد فنام فيه اجزاء لحصول الرقع منه والوضع بالاختيار ولها ولجبات لا تقصد بتركها  
 وتعاد وجوب في العمل والسهون لم يسجد له وان لم يعدها يكون فاسقا اما ذلك اكل صلوة اديت مع  
 كراهة التحريم بختيا عاقلها والمختار انه جابر الاول لان الفرض لا يتكرر وهي على ما ذكره اربعة  
 عشر قراءة فالنسخة الكتاب فيسجد للسهو بترك اكثرها لا اقلها لكن في المحبتي يسجد بترك آية  
 منها وهو اولى قلت وعليه فكل آية واجب ككل بكثرة عيد وتعديل كن وايتان كل وتلك  
 كل بما ياتي فيلحفظ وضم قصر سورة كالكوث او ما قام مقامها وهو ثلث آيات قصار بخم  
 نظر دشم عيسر يسرشم ادين واستكبر وكذا الوكيات الآية او الايتان تعدل ثلثا قصارا فكم  
 الحلي في الاولين من الفرض وهل يكره في الاخيرين المختار لا وفي جمع ركعات النقل كان كل  
 متقع منه صلوة وكل الوقت احتياط وتعيين القراءة في الاولين من الفرض على المذهب  
 وتقديم الفالحة على كل السورة وكذا اترك تكررها قبل سورة الاولين ورعاية الترتيب



بين القراءة والركوع وفيما ذكر ما فيها لا يتكرر ففرض كما في كل ركعة كالسجدة او في كل الصلوة كركعة  
 ركعتها حتى لو شئ سجدة من الاولى قضاهما ولو بعد السلام قبل الكلام لكنه يشهد ثم يسجد السهم  
 ثم يشهد لانه يبطل بالعود الى الصلابة واللاوية اما السهوية فترفع الشبهة لا العقد حتى لو سلم  
 يسجد رفعه منها لم تقصد بخلاف تلك السجدين وتعديل الادكان اي سكين الجوارح قد لا يستباحة  
 في الركوع والسجود وكذا في رفع منها على ما اختاره الكمال لكن المشهور ان مكمل الفرض واجب ومكمل  
 الواجب سنة وعند الثاني الاربعة فرض والقعود الاول ولو في نقل في الاصح فكذا ترك الزيادة فيه على التشهد  
 واراد بالاول غير الاخير لكن يد عليه لو استخلفت مسافر سبقه للحرف ميقما فان القعود الاول فرض عليه  
 وقد يجاب بانه مارض والتشهادان وليجد للسهم بترك بعضه ككراهة وكذا في كل فعدة في الاصح انه  
 يتكرر عشر لكن ادرك الامام في التشهد بالمغرب وعليه سهو فسجد معه وتشهد ثم تذكر سجدة تارة  
 فسجد معه وتشهد ثم يسجد للسهم وتشهد معه ثم قضى الركعتين بتشهادين ووقع له كذا قلت فمثل  
 اللاوية تذكر الصلابة فلو فرضنا بذكرها ايضا لما زيد اربع اخرها مردلو فرضنا تعدد اللاوية والصلابة  
 لما زيدت ايضا ولو فرضنا ادراكه للامام ساجدا ولم يسجد هاتما معه فيقتضي القواعد انه يقضيها كافيلا  
 اربع آخر فتدب ولم ارم نبه عليه والله اعلم ولفظ السلام مرتين والثاني واجب على الاصح بهان دون  
 عليكم وتنقضي قدوة بالاول قبل عليكم على المشهور عندنا وعليه الشافعية خلافا للتكملة فلو انتم  
 به بعد قبل قوله عليكم لم يخرج من قطع الحركة بالاول ام بالثاني خرم في السجدة والبرهان وغير  
 بالاول وصح شارح التكملة الثاني وعليه فيصح لا قتلاء قبله والمعتد عند الشافعية انه لو اشد  
 بعد شروعه في السلام وقبل عليكم لم يصح القدوة ذكره الرمي الشافعي في باب جود السهم وقراءة قوت  
 الوقت وهي مطلق الدعاء وكذا التسمية وتكبيرة ركوع الثالثة ذلي وتبديرات العيدين كلها او بعضها  
 ولا التكبير ركوع الركعة الثانية كلفظ التكبير اقتضاها لكن الاشبه وجوبه في كل صلوة  
 يحذف ويحذف ويحذف للامام والاسرار لكل فيما يحذف فيه ويسر ويقي من الواجبات ايتان كل واجب ومن  
 صحله فيوأم القراءة فقلت متفكر سهو ثم ركع فتذكر السجدة ركعتها فقاما اياد الركوع وسجد السهم وتكبير ركوع  
 ثلث سجود ترك قعود قبل ثابته اربعة وكل زيادة تتخلل بين فرضين وانصاف للمقتدى ومناجاة  
 الامام يعني في المجتهدين فيه لا في المقتضى بنسخة او بعدم سنيته كفتوت فخر وانما تقصد بخلافه

المفروض من حكم أسطوانة في الخرائق قلت فبلغت أصولها يتفاوتان بين وبين البسط أكثر من مائة ألفا  
 أخذها ينتج ٢٩ من ضرب خمسة فعدة المضروب تشبهها وترك تفقر منه وزيادة فيها و  
 عليه في ٤٨ كما مر التبع ينبغي الحصر فيصرف في لغزاي واجب يستوجب ٣٩ وأخبارا وسننما ترك السنة  
 لا يوجب فسادا ولا سهوا بل إساءة لوعا مدافير مستحقة قالوا إساءة أدون من الكراهة ثم مر  
 على ما ذكره ثلثة وعشرون رفع اليدين للتحفة في الخلاصة ان اعتد تركه اثم ونشر الأصابع  
 تركها بجانها وان لا يطأ رأسه عند التكبير فإنه بدعة وجهل الامام بالتكبير فقد ساجده إلا  
 بالدخول والاشتغال فكذلك بالسمع والسلام واما الموتر والمفرد فيسمع نفسه والثناء والتعظيم والتسمية  
 طائعين وكون من سار ووضع يمينه على يساره وكونه تحت السرة للرجال يقول على رضى الله من السنة  
 وضعه تحت السرة ونحو اجتماع الدم في روس الأصابع وتكبير الركوع فكذلك الرفع منه بحيث يستوي  
 قائما والسمع فيه ثلثا والصدق كعبية ولخذركبتيه بيديه في الركوع وتفرج أصابعه للرجال  
 ولا يندب التفرج الا هنا ولا الضم الا في السجود وتكبير السجود وكذا انقصر الرفع منه بحيث يستوي جالسا  
 وكذا التكبير والسمع فيه ثلثا ووضع يديه وركبتيه في السجود فلا يلزم طهارة مكانها عند تجميع  
 الا اذا سجد على بقة كما مر وافتراش رجله اليسرى في تشبه الرجل والجلوس بين السجدين ووضع  
 يديه على فخذييه كالتشبه للتوارث وهذا مما اغفله اهل المنون والشرح كما في امداد الفتاوى  
 للشرنبلي قلت ويأتى مغربا للمنية فاقسم والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام في القعدة الأخيرة  
 وقرض الشافعي رح قول اللهم صل على محمد صلى الله عليه وسلم ونسوق الى الشذوذ ومخالفة الاجماع اذا  
 بما يستحيل سؤاله من العباد وبقي بقية تكبير الانتقال حتى تكبير القنوت على قول والسمع للعلم والتجديد  
 لغيره وتحويل الوجه يمينه ويساره للسلام ولها آداب تنكح لا يوجب إساءة ولا عيبا أكثر من سند الزيادة  
 لكن فعله افضل نظره الى موضع سجود حال قيامه والى ظهر قدميه حال ركوعه والى ارجله حال  
 سجوده والى حجره حال قعوده الى متكيه الايمن واليسار عند التسليم الاولى والثانية لتجسيل الخشوع  
 وأما كونه عند التثاوب لو ليخذ شفته يساره فان لم يقدر بظاه بظن يده اليمنى وقيل باليمنى  
 وقائما والافينى عجبته او كنه لان التقضية بلا ضرورة مكرهة واخرج كعبه من كعبه عند  
 التكبير للرجل الا لضرورة كبر ودفع السعال ما استطاع لانه يلازم مقصد فيتجنبه والفتاوى

للإمام وموت حين قتل حتى على الفلاح خلافا للزجاج فعنده عند حى على الصلوة ابن كمال ان كان الامام  
 يقرب المحارب والافيقوم كل صفت ينتمى اليه الامام على الاظهر ان دخل من قدام قاموا حين  
 يقع يصبرهم عليه الا اذا قام الامام بنفسه في مسجد فليقفوا حتى يتم اقامته ظهيرة وشرع  
 الامام في الصلوة من قال قد قامت الصلوة ولو اخرج حتى اتمها لا بأس به اجماعا وهو قول الثوري والثوري  
 وهو اعدل المذاهب في شرح الجمع المصنف في الفقه في مغربا للخلاصة انه الاصح **فروع**  
 لم يعلم ما في الصلوة من فرائض وسنن بخلافه قينة والله اعلم **فصل** واذا اراد الشرع فيها  
 كبر ولو قادرا للافتتاح اى قال وجوب الله اكبر ولا يصير شارعا بالابتداء فقط كالله ولا بالاكبر فقط  
 المختار فلو قال الله مع الامام والاكبر قبله او ادرك الامام راكعا فقال الله قائما والاكبر راكعا لم يصح في الاصل  
 كما لو فرغ من الله قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عند الامام خلافا للمحدثين بالحدوث  
 اذ مد احد المهرتين مفسدا وتعملا كقوله الباء في الاصح ويشترط كونه قائما فلو وجد الامام راكعا  
 فكبر مخفيا ان الى القيام اقرب صح ولغتيبة تكبير الركوع **فروع** كبر غير عالم بتكبير امامه ان  
 اكبر رايه انه اكبر قبله لم يجز والاجاز محبط ولو اراد تكبيرة التعجب متابعة المؤذن لم يصح شارعا  
 ويجزى الرأى لقوله عليه السلام اذا انجزم والاقامة جزم والتكبير خرم مع وقدر في الاذان  
 واما يصير شارعا بالنية عند التكبير لا به وحده ولا بها وحدها بل بهما ولا يلزم العجز عن النطق  
 كالخس وامى تحريك لسانه واذا في حق القراءة هو الصحيح لتعذر الواجب فلا يلزم غيره الا بدليل  
 فتكفي النية ككيفية ان يشترط فيها القيام وعدم تقديمها لقيامها مقام التحرية ولم اره  
 ثم في الاشباه قاعدة التابع تابع للمفوق به لزومه في تكبيرة وتلبية لقراءة ورفع يدين قبل التكبير  
 وقيل معه ما ساءا بها فيه شتمني اذنيه هو المخرج بالحاذة لاها لا يتيقن الا بذلك وليست تقبل  
 بكفيه القبلة وقيل حذيه والمرأة ولوامة كما في البحر لكن في السمع عن السراج انها كالرجل  
 وفي غيره كالسحرة تقع بحيث يكون راسا يصاحبها حذاء متكسها وقيل كالرجل وضع شروحه ايضا مع  
 كراهة التخريم بتسبيح وتقليل وتحميد وسائر تكريم العظمى الخلاصة له تعالى ولو مشتركة كرجيم وكريم  
 في الاصح وخصه الثاني بالاكبر وكبير متكررا ومعرفا زادا في الخلاصة والاكبر متقلا ومخففا كما صح  
 لو شرع بغير عربية اى لسان كان وخصه بالردى بالفارسية لمزنيها بالحديث لسان اصل



الجنة العربية والفارسية الدرية بتشديد الراي فمستل في شرطها عجزه وعلى هذا الخلاف الخطبة  
 وجميع اذكار الصلوة اما ما ذكر بقوله او امن اولى اذ كبر وسلم او سمي عند ذلك او سمي  
 حاكم او رد سلاما ولم ار لو شئت عاطسا او قرأها على جرائها اجماعا فقيدها القراءة بالبحر  
 لان الاصح رجوعه الى قولها وعليه الفتوى قلت وجعل العيني الشروع كالقراءة لا  
 سلف له فيه ولا سند يقويه بل جعله في التاخر خانية كالتليفة يجوز اتفاقا فظاهرا  
 كالمثلن رجوعهما اليه لا هو اليهما فاحفظه فقد اشتبه على كثير من القاصدين حتى  
 الشبهة لا في كتيبه فتنبه لا يصح ان اذن لها على الاصح وان علم انه اذا ذكره المحل  
 واعتبر الزمعي المتعارف **فروع** قرأ بالفارسية او البقرية او الانجيل ان قصة نقسه  
 وان ذكر الا والآتي به في البحر الشاذ لكن في النهر الا وجه انه لا يفسد ولا ينجس  
 كالتي ويجوز كتابة آية او آيتين بالفارسية لا اكثر وتكره كتب تفسير تحتها ولو شرع  
 بمشوب بحاجته كمنع فبمسألة وجوهة والهم اغفر لي او ذكرها عند الذبح لم يجر  
 بخلاف اللهم فقط فانه يجوز فيها على الاصح كما الله ووضع الرجل عينية على يساره تحت  
 ستره اخذ ارسنها تحضره والهامه هو المختار وتضع المرأة والنحو الكف على الكف تحت  
 ثديها كما فرغ من التكبير بلا ارسال في الاصح وهو سنة قيام ظاهره ان القاع لا يصح  
 ولم اره ثمر رايت في مجمع الامم المراد من القيام ما هو الاعم لان القاعد يفعل كذلك  
 له قرار فيه ذكر مسنون فيضع حالة الشاء وفي القنوت وتبني الجنازة لا يش في قيامه  
 متخلل بين ركوع وسجود لعدم القرار ولا بين تكبيرات العيد بعدم الذكر ما لم يطل  
 القيام فيضع سراج وقرأ كما كبر سبحانك اللهم تاركا وجل ثناء ذلك الا في الجنازة مقتضرا  
 عليه فلا يضم وجهت وجهي الا في المنافاة ولا نقصد بقوله وانا اول المسلمين في الاصح  
 الا اذا شرع الامام في القراءة سواء كان مسبقا او مدركا وسواء كان امامه يجر  
 بالقراءة او لا فانه لا ياتي به لما في النهر عن الصبر ادرك الامام في القيام يثني ما لم يبدأ  
 بالقراءة وقيل في المخافة يثني ولو لم يذكره راعيا او ساجدا ان البوابه انه يدركه الى  
 وكما استفتح تغوى بلفظ اعود على المذهب سرقيد للاستفتاح ايضا ففي التنزيل

فلو تذكر بعد الفاتحة تركه ولو قبل اكتمالها تعوز وينبغي ان يستأنفها ذكره الحلي ولا  
يتعوز التلميذ اذا قرأ على استاذة دخيلة اي لا يسر فلحفظ فيأتي به المسبق عند قيامه  
لقضاء ما فاته لقراءة لا المقتدى لعدمها ويخرج الامام التعوز عن تكبيرات العبد لقراءتها  
بعدها وكما تعوز سمي غير الموقوف بلفظ البسلة لا مطلق الذكر كما في ذبيحة ووضوء في اول  
كل ركعة ولو جهل لا تسن بين الفاتحة والسورة مطلقا ولو سرية ولا تكره اتفاقا وما  
صححه الزاهد من وجوها ضعفه في الجهر هي آية واحدة من القرآن كله انزلت للفصل  
بين السور فما في النمل بعض آية اجماعا وليست من الفاتحة ولا من كل سورة في الاصحح  
على الجنب ولا يخرج الصلوة بها احتياطا ولم يكفر بجأهدها لشيء من اختلاف مال رحمه فيها و  
كما سمى قراء المصل لو اقامها او منقرضا الفاتحة وقراءتها وجوبا سورة او ثلث آيات ولو  
كانت آية او آيتين تعدل ثلث آيات قضايا تنقذ كراهة الترخيم ذكره الحلي ولا  
تنتفع التزهية الا بالمستوفى وآمن يد او قصص وامالة ولا تقصد يد مع شد يد او  
حذف ياء بل يقصر مع احدها او يد معهما وهذا ما تقررت بتحريم الامام سرهما مع  
ومنقرذ ولو في السرية اذا سمعه ولو من مثله في مجموعة وعبد واملحدا اذا من  
الامام قاموا فممن التفتيح معلوم الوجود فلا يتوقف على سماعه منه بل يحصل بتمام الفاتحة  
بدليل اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين ثم كما فرغ يكبر مع الانخفاض للركوع  
ولا يكبر وصل القراءة بتكبيره ولو بقي حرف او كلمة فانه حالة الانحناء لا بأس به عند  
البعض منية المصل ويضع يديه معتمدا لهما على ركبتيه ويقرب اصابعه للثمن ولكن  
ان يلمس ركبتيه وينصب فيه ويسيطر ظهره ويسوق راسه بجذعه غير واقع ولا منكس  
راسه ليس فيه واقفه بلنا فلو تركه او نقصه كره تنزيها وكره تخزيا اطالة ركوع او قراءة  
لا ذلك الجائز اي ان يعرفه والا فلا بأس به ولو اراد التقرب الى الله لم يكبر اتفاقا لكنه نادر  
ولشبه مشكلة الرأي فينبغي التحري عنها واعلم ان مما ينبغي على لزوم المتابعة في الاركان انه لو  
رفع الامام راسه من الركوع او السجود قبل ان يتم المداوم الشبيخ الثالث وجب متابعتها ولو  
عكسه فيعود ولا يصح ذلك ركوعين بخلاف سلامه او قيامه لثالثة قبل اتمام المداوم

فانه لا يتابعه بل يتبعه ولو لم يتبعه جاز ولو سلم والموافق في الادعية التسمية تابعة لها سنة و  
 الناس عنه فافلون ثم يرفع راسه من ركوعه مسجعا في الوالوجية لو ابدل النون كما نقصد  
 وهل يقيق بخبره او تحريك قولان ويكتفي به الامام وقال يضم التحيد سرا ويكتفي بالتحيد الموقر  
 وافضله اللهم ربنا ولك الحمد ثم حذف الواو ثم حذف اللهم فقط ويجمع بينهما لو منفردا على  
 المعتاد فيسمع رافعا ويحمل مستويا ويقوم مستويا لما مرانه سنة واجب او فرض ثم يكبر مع الانخفاض  
 ويسجد واضعا ركبتيه او لقرنها عن الارض ثم يديه الا تعذر ثم وجهه مقدما انقه لما مر به  
 كفيه اعتبار الركعة بالواو لها ضامنا اصابع يديه لتتوجه للقبلة وتنعكس نحوه وسجدا انقه على  
 ما صلب منه وجهه ثم حدها طولا من الصديق الى الصديق وعرضا من اسفل الحاجبين الى الخف  
 ووضع الكفها ولحجتي قبل قرص كيعضها وان قل وكره اقتصاره في السجود على احداهما ومنعا الاكثاف  
 بالانف بلا عذر واليه مع وجوبه وعليه الفتوى كما حرمنا في شرح الملتقى وفيه يفترض  
 وضع اصابع القدم ولو واحدة نحو القبلة ولا لم يتجزأ الناس عنه فافلون كما يكره تزيينها بكون عمامة  
 الا تعذر وان صعدنا بشرط كونه على جهته كلها او بعضها كما مر اما اذا كان الكور على راسه  
 وسجد عليه مقتضرا اي ولم تضرب الارض جهته ولا انقه على القول به لا يصح لعدم السجود  
 على محله ويشترط طهارة المكان وان يجرد حجم الارض والناس عنه غفلون ولو سجد على كمره  
 او فاضل ثوبه صح لو كان المكان الملبس عليه ذلك طاهرا والا لم يبعد موقوف على  
 طاهر فيصح اتفاقا وكذا حكم كل متصل ولو بعضه كفته في الاصح وفحذه ولو بعد ذلك  
 لا ركبته لكن صح الحلي لها كفته فكره بسط ذلك ان لم يكن غمرا واثاب وحصاة احرام  
 لانه ترفع والا يكن ترفعا فان لم يثف اذا كاس به فيكره تنهيا وان خافه كان مباحا وفي الترييح  
 اذا رفع التراب عن وجهه كره وعن عامته لا وصح الحلي عدم كراهية بسط الخرقه ولو بسط  
 القباء جعل كفته تحت قدميه وسجد على ذيله لانه اقرب للنقاض وان سجد للنعام على ظهره  
 هو قيد احترازي لم آره فصل صلواته التي هو فيها جاز للصلاة وان لم يصلها بل صلى غيرها  
 او لم يصل اصلا او كان فرجة لا يصح وشرط في الكفاية كون ركبتي الساجد على الارض  
 وشرط في المحل السجود عليه على الارض فالشرط خمسة لكن نقل القمستان في السجود



ولو التفت على الثالث وعلى غير ظهر المصل بل على ظهر كل ما كوى بل على غير الظهر كالتخزين للعزود لو  
 كان موضع سجوده ارفع من موضع القدمين بمقدار لينتين منصوبتين جاز سجوده وان اكد  
 لا لانه كما مر والمراد لبنة بخاري وهي ربع ذراع عرض ستة اصابع فمقدار ارتفاعها نصف  
 ذراع ثقب عشرين اصبعاً كالحلي ويظهر عضديه في غير زحمة ويباعد بطنه عن فخذه ليعبر كل عضو  
 بنفسه بخلاف الصفوف فان المقصود الاتحاد هو حتى كاتفهم جسده واحد وليست قبل باطراف اصابع  
 رجله القبلة ويكره ان لم يفعل ذلك كما يكره لو وضع قدماً ورفع اخرى بلا عزود ليسج ثلثاً كما مر  
 والمرأة تتخفف فلا تبدي عضديها وتلتصق بطنها بفخذها لانه اسن وحررتا في الخزانها  
 مخالف للرجل في خمسة وعشرين ثوب مع راسه مكابراً ويلقى فيه مع الكراهة اني ما يطلق عليه اسم  
 الرفع كما هو في المحيط لتعلق الركبة بالاولى كسائر الاركان بل لو وجد على لوح فرفع عن فمها  
 بل ارفع اصابعه وفتح في الهداية انه ان كان الى القعود اقرب جمع والا فلا ورجه في اليمن  
 بنونية ثم السجدة الصلوتية تتم بالرفع عند سجود سجود وعليه الفتوى كالتلاوة اتفاقاً جامع  
 يجلس بين السجدين مطمئناً لما مر يضع يديه على فخذه كالشهادة مينة للصلاة وليس بينهما ذكر مشقة  
 وكذا ليس بعد دفعه من الركوع دعاء وكذا الايات في ذكره وسجوده بغير التسليم على المذهب  
 وما ورد في عمل على التلويح ويكون يسجد ثانية مطمئناً ويكبر للهوض على صدور قلبه بلا اعتماد وقعود  
 استراحة ولو فعل لا بأس بغير تقديم احدي رجله عند الهنوء والركعة الثانية كالاولى فيما  
 مر غير انه لا ياتي بثناء وتغوي فيها اذ لم يشعراً الا مرة واحدة ولا يسجد موكدة رفع يديه الا في سبع مواطن  
 كما ورد بناء على ان الصفا والمروة واحد نظر السعي ثلثة في الصلوة بكثرة افتتاح وقوت وعباد  
 خمسة في الجمع استلام الحجر والصفا والمروة وعرفات والحجرت ويجعلها على هذا التي لا يشترط قصر  
 جميع وبالنظم لابن الصبيح قوله شفع قوت عباد استلم الصفا مع مروة عرفات الحجرات والرفع  
 سجاء اذ يتبعه كالغزيرة في الثلث الاول اما في الاستلام والهي عند الحجرتين الاولى الوسطى فانه يرفع  
 سجاء متكبیه ويجعل باطنه الى الحجر والكعبة واما عند الصفا والمروة وعرفات فيرفعها كالادعاء  
 والرفع فيه في الاستسقاء فيسبط يديه سجاء صدره نحو السماء لانها قبله الادعاء ويكون بينهما ذكر  
 والاشارة بمسحة بعد ذكر يدك في المسح بعد على وجهه سنة في الاصح شرباً لينة وفي وتر الحج

اربعة دعاء رقية يفعل كما وردت فيه يجعل فيه لوجهه كالمستغني من الشيء ودعاء يضرع بعقد يضر  
 والبصر لخلق ويشين بمسبحته ودعاء الخفية ما يفعله من نفسه وبعد فراقه من سجد في الركعة الثانية  
 فيترش الرجل رجلاه اليسرى فيجعلها بين يديه ويجلس عليها ويصلي عليه اليمنى ويوجه اصابعه في المنى  
 نحو القبلة هو السنة في الفرض والنفل ويضع يمينه على فخذه اليمنى ويسمى على اليسرى ويسبأ اصابعه  
 مفرجة قليلا عجل اطرافها عند ركبتيه والمرأة تجلس متوركة ولا يأخذ الركبة هو الاصح لتوجه  
 للقبلة ولا يشير لحياته عند الشهادة وعليه الفتوى كما في الواجبية والتجسب عمدة المفتي وعامة  
 الفتاوى لكن لتعمد ما صحح الشرح ولا يها المتأخرون كالتمال والحلي والبهنسي والباقلاني وشيخ  
 الاسلام الجدي وغيرهم انه يشير لفعله عليه السلام ونسبوه بحمل والامام رح بل في متن درر البحار  
 وشرحه غرر الاذكار المفتي به عندنا انه يشير باصابعه كلها وفي الشرحية عن البرهان  
 الصحيح انه يشير بمسبحته وحدها ويرفعها عند التقى ويضعها عند الاثبات واحترازنا بالصحيح عما  
 لا يشير لانه خلاف الدراية والرواية ويقولنا بالمبسطة عما قيل يعقد عند الاشارة انتهى وفي الغنى  
 عن نسخة الاصح انها مستحبة وفي المحيط سنة ويقرأ تشمدا ابن مسعود رض وجوابا عما تجده في البحر كن  
 غيره يفيد نديه وجوه شيخ الاسلام الحديان الخلاف في الافضلية ونحوه في مجمع الاخر ويقصد  
 بالفاظ التثنية معانيها مدة ثم على وجه الانتشاء كأنه يحيى لله تعالى ويسلم على نبيه صلى الله عليه وسلم  
 نفسه واوليائه لا الاخبار عن ذلك ذكره في المجتبى وظاهر ان ضمير علينا للحاضر لا حكايه سلام  
 الله وكان عليه السلام يقول فيه اني رسول الله ولا يزيد في الفرض على التثنية في القعدة الاولى اجماعا  
 فان زاد عامدا اكره فيجب الاعادة او ساهيا وجب عليه سجود السهو اذا قال اللهم صل على محمد حفظ على المنة  
 للمفتي به لا خصوص الصلوة بل تاخير القيام ولو فرغ الترتيب قبل امامه سكنت اتفاقا واما التسبوق  
 فيرسل يرفع يده سلام امامه وقيل يتم وقيل يكبر كلمة الشهادة واكتفى بالمقترضة فيما بعد الاولين بالفتنة  
 فانها سنة على الظاهر ولو زاد لا بأس به وهو مختار بين قراءة الفاتحة وصح العيني وجوبها وتسبيح ثلثا  
 وسكوت قدرها وفي النهاية قدر تسبيحة فلا يكون مسيا بالسكوت على المذهب لثبوت التحيز عن  
 على وابن مسعود رض وهو الصارف للواجبية عن الوجوب ويفعل في القعود الثاني الا فتراش  
 كالاول وتشمدا ايضا وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وصح زيادة في العالمين وتكرار الحمد مجيد

كرامة التزم ولو ابتداءً وتدابير السيادة لأن زيادة الأخبار بالواقع عيز سلوك الأدب فافضل من تركه  
 ذكر المولى الشافعي وغيره وما نقل لا تسبق رتي في الصلوة فلدب قوهم لا تسيد وبالياء لحن الضياء والظواهر  
 بالواو وضرب ابراهيم سلامه علينا اولا لانه سمانا المسلمين اولا ان المطلوب صلوة يتخذ بها خيلادو على  
 الاخير والتشبيه ظاهر ارجع لآل محمد صلى الله عليه وسلم المشبه به قد يكون ادنى مثل مثل فورة كشوة  
 وهي فرض عملا بالاصرف شعبان ثاني الهجرة مرة واحدة اتفاقا في العمر فلو بلغ في صلواته فابت عن  
 الفرض من مجتأ وفي المجتبى لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم ان يصل على نفسه واختلف الطحاوي  
 والكرخي في وجوبها على السامع والذاكر كما ذكر صلى الله عليه وسلم والمختار عند الطحاوي تكراره اى الوجوب  
 كلما ذكر ولو انما المجلس الاصح كانه لا ينفى التكرار بل لانه تعلق وجوبها بسبب متكرر وهو  
 الذكر فيتكرر بتكرره وتصديريا بالترك فنقضى لا فاعترى عيد كالشميت نجلا ذكره والمذهب استحبابه  
 اى التكرار وعليه الفتوى والمعتد من المذهب قول الطحاوي كذا ذكره الباقي في بقا الماصح الحلي وعلاوة رجه  
 في البحر باحاديث الوعيد كرم و ابعاد وشفاء ونجى وشفاء ثم قال فتكون فرضا في العمر ولجبنا كذا ذكره  
 على الصحيح وحراما عند فتح البحر متاعه ونحوه وسنة في الصلوة ومستحبة في كل اوقات الامكان <sup>مكره</sup>  
 في صلوة غير تشبه اخير فلذا استثنى في التمر من قول الطحاوي ما في تشبه اول ضمن صلوة عليه  
 يتسلسل بل خصه في درر البحار بغير المذاكر لحيث من ذكرت عده فليحفظ وازعاج الاعضا  
 برفع الصوت بمهل وانما دعاء له والدعاء يكون بين البحر والخافة كذا اعتدله التاجي في كذا العفاف  
 وحرر لها وقد ترك كلمة التوحيد مع انها اعظم منها وافضل لحديث الاصمعياني وغيره عن ابي  
 رح قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على مرة واحدة فقبلت منه محي الله عنه ذنوب  
 ثمانين حسنة فقيد المأمول بالقنوت ودعاء بالعروة وحرر بغيرها لله لنفسه وابويه واستاذ  
 والمؤمنين ويحرم سوال العافية مالا لله وخير الدارين ودفع شرها والمستحبات العادية  
 لترول المائدة قبل والشرعية والحنجرة الدعاء بالمغفرة لكافة لاكل المؤمنين كل ذنوبهم بحسب  
 بالادعية المذكورة في القرأت والسنة كالبما يشبه كلام الناس اضطرب فيه كلامهم ولا سيما  
 المصنف والخلاف كقوله الحلي انه هو في القرأت وفي الحديث لا يفسد ما ليس في احد ما ان استحال طلبة  
 من الخلق لا يفسد ولا يفسد ولو قيل قد رالشبهة والا تتم به ما لم يتذكر سجدة فلا تفسد بسوا



المعصرة مطلقا ولو لم ير كذا الرزق مالم يقيد به مال ونحوه لاستعماله في العباد حجازا ثم يسلم  
 عن يمينه ويساره حتى يرى بياض خده ولو عكس يسلم عن يمينه فقط ولو تلقاء وجهه يسلم عن  
 يساره أخرى ولو نسي اليسار أتى به مالم يستدب القبلة في الأصح وتقطع الخرجة بتسليمه  
 واحدة يرهان وفي النادر خاتمه ما شرع في الصلوة مشى فللواحد حكم المشى فيحصل التحليل  
 بسلام واحد كما يحصل بالمشى وتقيد الركعة بسجدة واحدة كما تقتضي السجدة مع الإمام أن  
 أتم التشهد كما مر وكيفية الخروج الموعود نحو سلام الإمام بل بقرعته وحده عند الانتقاء حرمة ما قبله  
 يسلم ولواته قبل إمامه فتكلم جاز فقرة قل وعرض منافي تفضل صلوة الإمام فقط كالخرجة مع  
 الإمام قالا لا أفضل فيما بعده قالا السلام عليكم ورحمة الله هو السنة وصرح الحلال  
 بكرامة عليكم السلام وأنه لا يقول هنا وبركاته وجعله النوفى بدعة وردة الحلبي في  
 الحواكي أنه حسن وسن جعل الثاني أخفض من الأول خصه في المنية بالإمام واقرة المصنف  
 شيئا الإمام بخطابه السلام على من في يمينه ويساره ممن معه في صلوته ولو جئنا أو النساء أما سلام  
 التشهد فيعم لعدم الخطاب والحفظة فيما بلائيه عدد كالأيمان بالأنبياء عليهم السلام وتد  
 القوم لأن المختار أن خاص بني آدم وهم الأنبياء أفضل من كل الملائكة وعوام بني آدم وهم  
 الأتقياء أفضل من عوام الملائكة والمراد بالأتقياء من اتقى الشك فقط كالفسقة كما في  
 البحر عن الروضة واقرة المصنف قلت وفي الجمع الأهر بفتح القسطنطين خواص البشر  
 وأوساطه أفضل من خواص الملائكة وأوساطه عند أكثر المشايخ  
 وهل تتغير الحفظة فكلان ويفارقه كاتب السيئات عند جماع وجلاء وصلوة والمختاران  
 بصفية الكتابة والمكتوب فيه مما أثار الله بعلمه نعم في حاشية الأشباه تكتب في رقبته بلحرف  
 كتبوها في العقل وهو أحد ما قيل في قوله تعالى والطور وكتاب مسطور في رق منشور وفتح  
 النيشان في تفسيرهما يكتبان كل شيء حتى آتونه قلت وفي تفسير الديباج يكتب المباح  
 كاتب السيئات ويحى يوم القيمة وفي تفسير الكازير في المعروف بالآية حيث الأصح أن الكافر  
 أيضا تكتب أعماله إلا أن كاتب اليمين كاشاهد على كاتب اليسار وفي الأبرص أن ملائكة الليل  
 غير ملائكة النهار وإن البليغ مع ابن آدم بالنهار وولده بالليل وفي صحيح مسلم ما منكم من أحد

الا وقد كل الله به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة قالوا واياك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال واياي ولكن الله اعانى عليه فاسلم روي في الميم ومضما ويتيد الميم السلام على امامه  
 في التسليمة الاولى ان كان الامام فيها والاخر الثانية ونهاه فيها لو محاذيا ونهيا المنفرد  
 الحفظه فقط لم يقل الكنية ليتم الميزان لا كنية معه ولعمري لقد صار هذا كالتسوية المنسوبة  
 لايجاد بنوي احدي شيئا الا الفقهاء وفيهم نظرون كبره تأخير السنة لا يقدر الله عز وجل  
 الخ وقال الحق لا بأس بالفصل بالادوارد ولخارته الكمال قال الحلبي ان اريد بالكرامة  
 التنزيهية ارتفع الخلاف قلت في حفظ حلاله على القليل ويستحب ان يستغفر ثلثا وبقراءة  
 الكرسي والمعوذات ويسبح بحمد ويكبر ثلثا وثلثين وليل تمام المائة ويدعو او يختم بسجدة  
 لا يكفي في كبره كبره للامام الشغل في مكانه لا للمؤمن وقيل يستحب كسر الصيق وفي الخاتمة يستحب  
 للامام التحول ليمين القبلة يعني ليل المصل لتقل او ورد وخبره في المنية بين تحياله يمينا  
 وشمالا واماما وخلفا وذهابه لبيته واستقباله الناس بوجهه ولودون حشرة ما لم يكن بجلائر  
 مصل ولو بعيدا على المذهب **فصل** في شهر الامام وجوب الجسدية جماعة فان زاد عليه اساء  
 فلو ايتهم به بعد الفاتحة او بعضها ساء اعادها جهر الخ كذا في آخر شرح المنية ايتهم به بعد الفاتحة  
 يحسن بالسوة ان قصد الامامة والا فلا يلزمه الجهر في الفجر والى العشائين اداء وقضاء  
 وجمعة وعيدين وتراويح ووتر عيدها اي في رمضان فقط للتوارث قلت في تقييده بعيدا  
 نظر الجهر فيه وان لم يصل التراويح على الصحيح كما في مجمع الاخر نعم في القهر ستاتي بتعالقها  
 لا سمى بالخافقة في غير الفرائض بعيد ووتر نعم الجهر افضل ويسير غيرها وكان عليه السلام  
 يجهر في اسكلم ثم تركه في الظهر والعصر بدق اذى الكفار كما في كمشغل بالنهار فانه يسير بخير المنفرد  
 في الجهر وهو افضل ويكتفى باذناه ان اذى في السرية يخاف من غلبة المذهب كتنقل بالليل  
 منفردا فلو اجمهر لتعجب الغل للقهر بلع ونجاست المنفرد ختم اي وجوبا ان قضى الجهر في  
 وقت الخافقة كان يصل العشاء بعد طلوع الشمس كذا ذكره المصنف بعد هذا الواجبات قلت  
 ذكره ابن الكمال في شرح المنار من بحث القضاء على الاصح كما في الهداية لكن تعقبه غير واحد وحججه  
 التحية كن سبق ركعة من الجمعة فقام يقضيها ينجبر اذى الجهر اسما غيره وادنى الخافقة

اسماع نفسه ومن يقر به فلو سمع رجل او رجلان قليب الجهر والجهنم يسمع الكل خلاصة ويجوز ذلك  
 المذكور في كل ما يتعلق بنطق كشمسية على ذبجة وجوب سجدة تدوة وعناق وطلاوة <sup>شأنها</sup>  
 وغيرها فلو طلق واستثنى ولم يسمع نفسه لم يسمع في الاصح وقيل في نحو البيع يشترط سماع المشرع  
 ولو ترك سنة اولى العشاء مثلا ولو عمدا قرأها وجوبا وقيل ندبا مع الفاتحة جهرا في الاخيرين  
 لان الجمع بين جهرا وخفية في ركعة شنيع ولو تركها في ركوعه قرأها واعد الركوع ولو ترك  
 الفاتحة في الاولين لا يقضيها في الاخيرين للزوم تكرارها ولو تركها قبل ركوعه قرأها  
 واعد السجدة وقرض القراءة آية على المذهب هي لغة العلامة وعرفا طائفة من القراءات  
 مترجمة اقلها ستة احرف ولو تقدير كالم يلد الا اذا كانت بكلمة فالاصح عدم الصحة وان كان  
 مرادا الا اذا حكم حاكم فيجوز ذكره القهستاني ولو قرأ آية طويلة في الركعتين فالاصح الصحة  
 اتفاقا لانه يريد على قدر ثلثة قضا قاله الحلبي مسقطها فصرع عين متعين على كل مكلف  
 وحفظ جميع القرأت قرص كفاية وستة عين افضل من النقل وتعلم الفقه افضل منها  
 وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم ويكره تقصير شيء من الواجب ويسر السقر مطلقا  
 اى حالة قرار وقرار كذا اطلق في الجامع الصغير ورجحه في البحر ورواه في الهداية وغيرهما من  
 المفضيل ورواه في التمهيد وحران ما في الهداية هو المحرر الفاتحة وجوبا وادى سورة شاء وفي الضرر  
 بقدر الحال وتيسر في الحضر كمام ومنع ذكره الحلبي والناس عنه غافلون طول الفصل من البحر  
 الى آخر الارجح في الحج والطهر ومنها الى آخره يكن واوساطه في العصر والعشاء وباقيه قصار في  
 المغرب اى في كل ركعة سورة مما ذكره الحلبي واختار في البداية عدم التقدير انه يجتلف في الوقت  
 والقوم والامام وفي الجهة يقرأ في القرص بالتسلسل حرفا حرفا في التراويح بين يمينه في المنفل يلا  
 له ان يسرع بعد ان يقرأ كما يفهم ويجوز بالروايات السبع لكن الاولى ان لا يقرأ بالعربية عند الغوم  
 صيانة له بينهم وتطل اولى العجر على ما يتما بقدر الثلث وقيل النصف ندبا فلو فحش لا بأس به فقط وادى  
 محله اولى الكل حتى التراويح قبل وعليه الفتوى وطالة الثانية على الاولى بكرة تنزيها لاجل ما قبل  
 آيات ان تقارب طول وقصر الا اعتبر الحروف والكلمات واعتبر الحلبي فحش الطول لا عدد  
 الآيات واستثنى في البحر ورواه السنة واستظهر في النقل علم الكرامة مطلقا وان اقل لا



يكره لانه صلى الله عليه وسلم صلى بالمعنى دين ولا يتعين شئ من القرآن لصلاة على طريق الفرض بل تعيين  
 الفاتحة على وجه الوجوب ويكره التعيين كالسجدة وهل ان يخرج كل جمعة بل يندي بقرائها لها ايماناً و  
 الموم لا يقرأ مطلقاً ولا الفاتحة في السرية اتفاقاً وما استنبط للمحمد من ضعف كما بسطه الكمال فان  
 قرأه مخراً ونصح في الاصح وفي درر البحار عن بسوط خواهر زاده انها تقصد ويكون فاسقاً وهو  
 عن عدة من الصحابة قال منع الحوط بل يستمع اذا اجهر وينصت اذا اسر القول الى ههنا رضى الله تعالى عنه كما  
 نقلت خلف الامام فتزل واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وان وصيلة قرأ الامام آية ترغيباً وترهيباً  
 وكذا الامام لا يشتغل بغير القرآن وما ورد حمل على النقل منفرداً كما مر في الخطبة فلا ياتي بما يفوت  
 الاستماع وكذا آية اورد سلام واذ صلى الخطيب النبي صلى الله عليه وسلم اذا قرأ آية صلوا عليه بل  
 المستمع سار في نفسه وينصت بلسانه عما يامر صلوا وانصتوا والبعد عن الخطيب المقرب بيان  
 في اقتراض الانصات **فروع** يجب الاستماع للقراءة مطلقاً لان العبرة لعموم اللفظ لا بأمران  
 يقرأ سورة ويعيدها في الثانية وان يقرأ في الاولى من محل وفي الثانية من آخر ولو من سورة ان بينهما  
 ايتان فالكثرة بكرة الفصل سورة قصيرة وان يقرأ منكوحاً الا اذا ختم فيقرأ من البقرة وفي الثانية قرأ  
 في الاولى الكافرون وفي الثانية ألم تر وثبتتم ذكر يلم وقيل يقطع ويبداً ولا يكره في النقل شئ من ذلك  
 وثلاث تبلغ قدر اقصر سورة افضل من آية طويلة وفي سورة وبعض سورة العبرة الاكثر وبسطاً  
 في الخرائن **باب امامة** هي صغرى وكبرى فالكبر استحقاق نصف عام على الامام وتحقيقه  
 في علم الكلام ونصبه اهم الوجوه فلذا قدموه على دفن صاحب المعجزات ويشترط كونه مسلماً لم يذكرنا علماء  
 بالغاء احداً قرشياً لا هاشمياً علواً بمعصوماً ويكره تقليد الفاسق وبغيره به الا الفتنة وتحيين يدعى  
 له بالصالح وتقع سلطنة متغلب للضرورة وكذا اصبي يتبع ان يفوض امور التقليد على وال تابع له و  
 السلطان في الرسم هو والى في الحقيقة هو والى لعدم صحة اذنه بقضاء جمعة كما في الاشياء عن  
 النزائية وفيها لو بلغ السلطان والى يحتاج الى تقليد جديد والصغرى ربط صلاة الموم بالامام  
 بشرط عشرة بنية الموم الاقضاء والاتحاد مكانها وصلواتها وصحة صلاة امامه وعدم مخالفة  
 امره وعدم تقدمه عليه بعقبيه وعلمه بانقالاته بحاله من اقامته وسفره مشاركة في الامور  
 وكونه مثله او دونه فيما وفي الشرائط كما بسطه في البحر قبل ونبوتها باركوع مع الراعيين ومن حكمتها

نظام اللغة وتعلم الجاهل من العالم هي افضل من الاذان عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وقول  
عمر بن الخطاب لا خلافة لا تنافي مع الامامة اذ الجمع افضل وقال بعضهم اخاف ان تركت الفاتحة ان يترو  
الشافعي رحمه الله او قرأها يعاقبتني ابو حنيفة رحمه الله فاخترت الامامة والجماعة سنة مؤكدة للرجال قال  
الزاهد اراد بالتاكيد الوجوب الا في جمعة وعيد فشرط وفي التراويح سنة كفاية وفي وتر مفطرا  
مستحبة على قول وفي وتر غيره وتطوع على سبيل النداء مكرهة وسخيفة ويكره تكرار الجماعة اذا  
واقامة في مسجد محلة كاتي مسجد طريق او مسجد امام له ولا مؤذن واقامها اثنان واحد مع الامام  
ولو هم اثنان او ملكا او جنبا في مسجد او غيره ونقص امامة الخشي اشياء وقيل ولجبة وعليه العلامة  
اي عامة متشايختا وفيه جزم في التحفة وغيرها قال في البحر هو الرجوع عند اهل المذهب فتن  
او تجتنب ثمرة تظهر في الامم بتركها مرة على الرجال العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الصلوة بالجماعة  
من غير جرح ولو فاتته نذر ظلمها في مسجد اخر الا المسجد الحرام ونحوه فلا تجب على مريض ومقعور  
وزمن ومقطوع يدور حل من خلاف ادخل فقط ذكره المحلل ومفلوج وشيخ كبير اخر راعى  
وان وجد قاعا او على من حال بيته وبينها مطر وطير وبر شد يد وظلمة ذلك وريح ليل  
لا فارقا وخوف على ماله او من عزيز او ظالم او مداة احد الاخشين وارادة سفر وفيما به  
مريض وحضور طعام تنوقه نفسه ذكر الحد وكذا اشتغاله بالفقه لا يعين كذا جزم به  
الباقي تبعاً للبهنسي اي الا اذا اظن تكاسلا فلا يعذر ويغفر ولو باخذ المال يعني بجلبه  
عنه مدة ولا تقبل شهادته الا بتاويل بدعة الامام او عدم مراعاته والحق بالامامة تقديمها  
بل نصبا جميع الاخر لا علم باحكام الصلوة فقط صحة وفساد بشرط اجتناب الفلأخضر الطاهرة  
وحفظه قدر فرض وقيل واجب وقيل سنة ثم الا حسن تلاوة وتجويد للقراءة ثم الا وزع  
الاكثر اتقاء للشبهات والنقوى اتقاء المحرمات ثم الاسن اي الا قدم اسلاما فيقدم شاب على  
شيخ اسلم وقالوا يقدم الا قدم ورعا وفي النهر عن الراد وعليه يقاس سائر الخصايل فيقال فيقدم  
اقدامهم علما ونحوه وجبئنا فقل ما يحتاج للقراءة ثم الا حسن خلقا بالضم الفة بالناس ثم  
الا حسن وجهها اكثرهم ثم الا زاد في الزاد ثم الا صحيحهم اي اسلمهم وجهها ثم الا اكثرهم حسنا ثم الا  
سببا زاد في البرهان ثم الا حسن صوتا وفي الاشياء قيل فمن المثل ثم الا حسن زوجة ثم الا

ما لا ثم الاكثر جاهاً ثم الاقل فثبت بانهم الاكثر راساً والاصغر عقوباتاً للمقيم على المسافر ثم المحر  
 الاصل على العتيق ثم المتيمم عن حدث على متيمم عن جناية **قائل** لا يقدم احد في التنازل  
 يرجع ومنه السبق الى الدرس والامانة والدعوة فان استوفوا في الحج اقرح عليهم انتهى كلام الاشباه  
 وفي الفصل الثاني والثلاثين من حظر التنازل خاتمة وفي طلب العلم يقدم السابق فان اختلفوا  
 بنية فيها والا اقرح كجبيهم معاً كما في الحرقي والغزالي اذ لم يعرف الاول يجعل كانهم ما توامعاً  
 انتهى وفي محاسن القراء لابن وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم جازان يقدم من شاء والاكثر  
 مشايخنا على تقديم السابق واول من سنده ابن كثير فان استوفوا يقرع بين المستوفين او انجما  
 الى القوم فلو اختلفوا اعتبر اكثرهم ولو قدموا غير الاولى اساءوا ابلا اثم واعلم ان صاحب البيت ومثله  
 امام المسجد الراتب اولى بالامامة من غير مطلق الا ان يكون معه سلطان او قاض فيقدم عليه  
 لعموم ولايتهما وصح الحداد بتقديم الوالي على الراتب المستعير والمستاجر احق من المالك لما مر ولو  
 ام قوما وهم له كارهون الكراهة لفساد فيه او لانهم احق بالامامة منه كره له ذلك تخريفاً للحديث  
 ابي داود لا يقبل الله صلوة من تقدم قوما وهم له كارهون وان هو احق لا والكراهة عليهم  
 بكرة تنهيا امامة عبداً ولو معتقاً فمستأني غرض الخلاصة والعلة ما قدمناه من تقديم المحرك  
 اذ الكراهة تنهيته قينة واعرابي ومثله تركان والكراد وعامي وفاضل وعيسى ونحوه الا خمس  
 لهم الا ان يكون اى خيرا الفاسق اعلم القوم فمن اولى ومبتدع اى صاحب بدعة وهي اعتقاد  
 خلف المعروف عن الرسول صلى الله عليه وسلم لا بمعاندة بل بوقوع شبهة وكل من كان  
 من قبلتنا لا يكفر بها حتى يخرج الدين يستحلون دماءنا واموالنا وسبابنا صلى الله عليه  
 وسلم ويتكفرون صفاته تعالى ويؤاندينه لكونه عن تاويل وشبهة بدليل بقول شهادتهم الا الخطا  
 ومما من كفرهم وان انكر بعض ما علم من الدين ضرورة كفرها كقوله ان الله تعالى جسم كاجسام  
 وانكاره صفة الصديق رضي الله عنه فلا يصح الاقتداء به اصلاً فيلحظ وولد الزنا هذا ان  
 وجد غيرهم والا فلا كراهة مجتنباً وفي النهي عن المحيط صلى خلف فاسق او مبتدع نال فضل  
 الجماعة وكذا انكر خلف امر وسعيه ومفلوج وابصر شاع برصه وشارب خمر واكل دجاجاً وام  
 ومارئى ومتصنع ومن ام يابرة فمستأزاد ابن مالك ومخالف كشافه لكن في وتر البحار يتقن



المراعاة لم يكره او عدمها لم يصح وان شك كره ويكره تحريما تطويل الصلوة على القوم زائداً على قدر السنة  
 في قراءة واذا كان رضى القوم ولا خلاف الا بالتحفيف لفرق في الشريعة ظاهرة حيث  
 معاذاته لا ينبد على صلوة اضعفهم مطلقاً ولا اقل الكمال الا لضرورة وصحاحه عليه السلام  
 قرأ بالمعنى تين في الفجر حين سمع بكاء صبي ويكره تحريماً جماعة النساء ولو في التراخي في غير صلوة  
 جنازة لاها لم تنزع مكرية فلو انقرضت تقوى من يفرغ احد من ولوات فيهم بأرجاء لا تعاد لسقوط  
 الفرض بصلواتها الا اذا استخلفها الامام وخلفه رجال ونساء بنفسه صلوة الكل فان فعل  
 تقف الامام وسطهم فلو تقدمت اثمت الا للحنث فيتقدم من كالعراة فينقسطهم الامام و  
 تكبر جماعة ثم تحريماً ففتح ويكره حضور من الجماعة ولو للجمعة وعيد ووعظ مطلقاً ولو  
 عجز اليلاج على المذهب المقتضى به لفساد الزمان واستثنى الكمال بحث الجماعة المتقانية كما ذكره  
 امامة الرجل لمن في بيت ليس معهم رجل غيره ولا منى منه كاخذه او زوجته او امته  
 اما اذا كان معهم واحد ممن ذكر او امه من في المسجد لا يكره بحر ويقف الواحد لو صيا  
 اما الواحد فنته اخر محاذيا اي صا وباليمن امامه على المذهب لا عبرة بالراسل بل بتقديم  
 صغيرا فالاصح ما لم يتقدم اكثر قدم الموقوم لا تقصد فلو وقف عن يساره كره اتفاقا كما  
 يكره خلفه على الاصح مخالفة السنة والزائد يقف خلفه فلو توسط اثنين كره تنزهها و  
 تحريماً لو اكثر ولو قام واحد بجنب الامام وخلفه صف كره اجماعاً ويصف ان يصفهم الامام  
 بان يامرهم بذلك قال الشمني ويليغي ان يامرهم بان يتراموا ويسدوا التحلل ويمسوا منابهم  
 ويقف وسطا وخير صفوف الرجال اولها في غير جنازة ثم يوترى ولو صلى على رفر المسجد  
 ان وجد صفه مكانا كره كقيامه في صف خلف صف فيه فرجة قلت وبالكراهة  
 ايضا صرح الشافعية وقال السبي في سبط الكف في تمام الصف وهذا الفعل مفوت  
 لفضيحة الجماعة الذي هو الضعيف كما حصل بركة الجماعة فيضعفها غير كتمان  
 بركتها هي عود بركة الكامل منهم على الناقص انتهى ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني له  
 خرق الثاني لتقصيرهم في الحديث من سبب فرجة غفر له وصح جوارهم اليك مناب في  
 الصلوة وهذا يعلم من سببك عند دخول داخل بحينه في الصف وتقبل الله ربا

كما يسط في البحر لكن نقل المصنف وغيره عن القينة وغيرها ما يناقضه ثم نقل تصحيح علم الفساد في  
مسألة من جذب من الصف فتأخر قبل ثمة فرق فلحق الرجال ظهروا بيم العبيد ثم الصبيان ظاهراً  
تعدّمهم فلو دخلوا في الصف ثم الخناني ثم النساء قالوا الصغى الممكنة اثنا عشر لكن لا يلزم <sup>صفحة</sup>  
كلها معاملة الخناني بالاضرة وادعائه ولو بعضوا واحداً فخصه الربيع بالساق والكعب  
امراً ولوامة مشتمة حالاً كينت تسع مطلقاً وثان وسبع لوضحة او ما ضياء الجوز ولا حلاً  
بينهما اقله قد رذراع في غلظ اصبع او قرحة تسع جلا في صلوة وان لم تحذركم تأطرها يصير  
عصر على الصبح سراج قايه يصح نقلاً على المذهب مجر وسيجي مطلقاً خرم الجمارة مشر  
فخاذاة المصلحة اصل للشيء صلواتها مكرهه لا مفسد فتخرج تحريمية وان سبقت ببعضها وادع  
ولو تحالماً كالحقير بعد قراع الامام بخلاف المسنون والمخاذاة في الطريق والتحدث بالجمعة  
فلو خلت كما في خوف الكعبة ولبيلة مظلمة فلا قتاد فسدت صلواته لو مكلفوا والا ان توى  
الامام وقت شروعه لا يعدل امامتها وان لم تترك حاضراً على الظاهر لو توى امرأه معيته  
او النساء الا هذه عملت نيتته والا يتوها فسدت صلواتها كما لو اشار اليها بالناخير فلم تنأخر  
لتركها ففرض المقام اقمه وشروطها عاقله وكوفها في مكان واحد في ذلك كامل فالشرط  
عشرة ومخاذاة الا حرمه الصبح المشتمى لا يفسدها على المذهب بقنعيف لما في جامع المحبوب  
ودر الجار من الفساد لانه في المرأة غير معلوم بالشبهة بل يترك فرض القيام بحقيقته  
الهام ولا يصح اقتداء رجل وامرأة وسختي وصبي مطلقاً ولو في جنازة ونقل على الاصح وكذا  
لا يصح الاقتداء بمجنون مطبق او منقطع في غير حالة افاقته او سكران او معتوه ذكره المحقق  
وكذا غير مجذور هذا ان قاون الوضوء الحديث اوطرأ عليه بعده وضع لو تفضا على الام  
وصلى كذلك كاقداء بمقتصد من جميع الامم وكاقداء امرأة بمثلها او صبي بمثله ومعد  
بمثله ردى عذرين ايدي عند لا عكسه كذا في الفلاحين بل سلسلان مع الامام حدث ونجاسة  
وساق المجتبي الاقتداء بالمماثل صحيح الا ثلثة الخنثى المشكل والضالة والمستحاضة  
اي لا احتمال للحيزر قلوا تنقي صح ولا حافظاً آية من القرآن بغير حافظ لها وهو الامي ولا  
اي يخرس لقدرة الامي على التحريم فجمع عكسه ولا مستور عورة يعار قلوب العاري غيرها

ولا بسبب ضلوة الإمام ومما نله جارة اتفاقا وكذا اذ وجب بمثله ويصح ولا فاذ على ركوع وسجود  
عنه لبقاء الفوى على الضعيف ولا مفترق بمنقل ومفترق فرضا اخر لان اتحاد الصلوات  
شرط عندنا وصح ان معاذ ارض كان يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم فقل وبقومه فرضا وكذا اذ  
بمنقل ولا بمفترق ولا بتأذ لان كل منهما مفترق فرضا آخر الا اذا اذرا احدهما عين  
الاخر للاتحاد ولا ناذ بجالت لان المذور اقوى فصحه عكسه ويجالف بمنقل ومصليا  
ركعتي طواف كذا دين ولو اشتراك في نافلة فافسداها صح لاقتداء الا ان افسداها متفردين  
ولو صليا الظهر ونوى كل امامة الاخر صحت لان نويها لاقتداء والفرق لا يخرج ولا  
لاحق ولا ملبوق بينهما لما تقررت ان الاقتداء في موضع الاتحاد مقسد لعكسه ولا مسافرا  
بمقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر كالظهر سواء احرم المقيم بعد الوقت او فيه فخرج فاقضى المسافر  
لان احرم في الوقت فخرج صرحوا ثم تعال امامه اما بعد الوقت فلا يتغير فرضه فيكون اقتداء بمنقل في  
خرفة او قراءة اقتدائه في شفع اول او ثان ولا نازل يركب ولا ركب اكسابة اخر فلو معه  
مع ولا خير الشئ به اى بالغ على الكعب كما في البحر من المجتبى وهو الحلبي وابن الشحنة انه بعد نذر  
جهل داما حمله لاى فلا يوم الامتلاء ولا يقع صلواته ان امكنه الاقتداء بمنحسبه او ترك جهده  
او وجد قدر الفرض مما لا تنفع فيه هذا هو الصحيح المختار في حكم الاقتداء وكذا لا يقدر على التلفظ  
بحرف من الحروف او لا يقدر على اخراج الباء الا بشكرا واعلم انه اذا اقتدا اقتداء باى وجه كان  
لا يصح شروعه في صلوة نفسه لانه قصد المشاركة وهي غير صلوة الاقتداء على الصحيح صحت وادع  
في البحار انه المذهب قال المصنف رح كثر كلام الخلاصة بغير بيان هذا قول محمد بن خناسة قلت قد اد  
فيما مر بعد تصحيح السراج بخلافه ان المذهب انقلبا نفل فثامل وحينئذ لا يشبهه فالا يشبهه ملقى التليعي  
انه متى قصد لفقد شرط كظاهر معذور لم تتعدا صلاح وان لا خلاف في الصلواتين فتعقد نفل  
غير صحت وثمرته لا ينقص بالعمية ويمنع من الاقتداء صاف من النساء بلا حظا في قدره راج  
او ارتفاعه بقدرة رقامة الرجل مفتاح السعادة او طريقه برفيه عجلة الاله يجربها النور او غير مجرب فيه  
السفر ولو زور فادنى المسجد او خلاى اى قضاء في الصحاء او في مسجد كبير لا مسجد القدر ليس  
صغائر فالكثير الا اذا انضمت الصلوات فيصير مطلقا كان قام في الطريق ثلثة وكذا اثبات عند الثاني كذا



اتفاقاً لانه كراهة صلواته صار وجوده كعدمه في حق من خلفه والحال لا يمنع الاقتداء ان لم يشته  
 حال لعمامة بسماع اوردية ولو من باب شبهك يمنع الوصول في الاصح ولم يختلف المكان حقيقة كسجدتين  
 في الاصح قينة وكالحال عند اتصال صفو ولو اقلدى من سطح داره المصلاة بالمسجد لم يخرج لاختلاف  
 المكان درر ويجوز غيرها واقره المصنف لكن تعقبه في الشراعية ونقل عن البرهات وغيره ان  
 الصحيح اعتبار الاشتباه فقط قلت وفي الاشباه وزواهر الجواهر ومفتاح السعادة وجمع الفتاوى  
 والنصاب والخانية انه الاصح وفي التمر عن الزاد انه اختيار جماعة من المتأخرين وصح اقتداء من  
 الاماء معه بمقتضى ولو مع توفى يسور خارجي وفاسل بما سمع ولو على جبهة وقائم بقاعدتين  
 ويسجد لانه عليه السلام صلى آخر صلواته قاعدا وهم قيام وابو بكر رضي الله عنه يبلغهم كثيراً  
 وبه علم جاز رفع الموقنين اصواتهم في جمعة وغيرها يعني اصل الركوع اماماً ما تبارقوه في زماننا فلا يصح  
 انه مفسد اذا صلى طمى بالكلام فتح وقال ثم يا حـ وان بلغ حربه الركوع على المضمد وكذا يابحج وغيره  
 اولى وموم بمثل الا ان يوصى الامام مضطجعا والمؤمن قاعدا او قائما هو المختار ومتنقل بمقتضى غير  
 التزويج في الصحيح خاتمة وكأنه لاها سنة على هيئة مخصوصة فيراعى وصفها التماس الخرج عز  
 العدة **فروع** مع اقتداء متنقل متنقل ومن يركب الوتر ولجبا بمن يركب سنة ومن اقتدى في العصر  
 وهو مقيم بعد الغروب بمن احرم قبله للاتحاد واذا ظهر حديث ائمه وكذا كل مفسد في رأى  
 مقتد بطلت قيل لم اعادة لتضمها صلوة التواتر صحة وفساد انما يلزم الامام اخبار القوم  
 اذا اثم وهو محدث اجنب او فاشط او ركن وهل عليهم اعادة ان عدا لا نعم والاذن بتقبل  
 لا لفسقه باعترافه ولو زعم انه كافر لم يقبل منه لان الصلوة دليل الاسلام ولجبر عليه  
 بالقدح الممكن بلسانه او بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلزمه بحج عن المعراج ومحر  
 في مجمع الفتاوى عدمه مطلقا لكونه عن خطأ معصوا عنه لكن الشرح مرجحة على الفتاوى  
 واذا اقتدى احمى وقارنى يامى بقصد صلوة الكل المقدرة على القراءة بالاقتداء بالقارئ  
 سواء علم به او لا نواه او لا على المذاهب استخلف الامام اميانى الاخيرين ولو في التمشيد اما بعده فصح  
 لمخروجه بجمعه بقصد صلواتهم لان كل ركعة صابغة فلا تخلو عن القراءة ولو بقدر او صحت لو صلى كل  
 من احمى والقارئ وحده في الصحيح بخلاف حضور الامم بعد افتتاح القارئ اذا لم يقبده وصلى منفردا فانها

نقصد في كونه لما مر وأعلم ان المالك من صلاحها كاملة مع الامام واللاحق من فائده الركان كلها وبعضها  
 لكن بعد اقتدائه بعد كعقله وزجه وسبوت حدث وصالوة خوف ومقيم ايتيم يسافر وكذا لا  
 عذر بان سبق امامه في ركوع وسبح وقائه يقضي ركعة وحكمة كوتتم فلا يات بقراءة  
 ولا سهو ولا يتغير فرضه بنية اقامة ويبدأ بقضاء ما قاده عكس المسبوق ثم يتابع امامه  
 ان امكنه ادراكه والا تابعه ثم صلى ما امام فيه بلا قراءة ثم ما سبق به بها ان كان مسبوقا  
 ايضا ولو عكس صح وان لم يترك الترتيب المسبوق من سبقه الامام بها او بعضها وهو منفر  
 حتى شئ ويتعذر ويقرأ وان قرأ مع الامام لعدم الاعتداد بها لكانت مفتاح السعادة فيما  
 يقضيه اي بعد متابعتة لامامه فلو قبلها فالظاهر الفساد ويقضي اول صلوته في حق  
 قراءة واخرها في قول شئ فهدى الركعة من غير فخر ياتي بركتين بغلظة وسوء تشبه  
 بينهما واربعة الرابعية بغلظة فقط ولا يقعد قبلها الا في اربع تكمة قد احدثها لا يجوز  
 لاقتداعه وان صح استطلاقه في حلة آتية لا حالة القضاء فلا استثناء اصلا كما زعم  
 في الاشتباه نعم لو سى احد المسبوقين نقضى ملاحظا للاخر بلا اقتداء صح وثانيتها  
 ياتي بتكبيرات التشرع اجماعا وثالثها لو كبر بنوى استيناف صلوته وقطعها يصير مستانفا  
 وقاطعا للاولى بخلاف المنفرد كما سيحكي واربعتها لو قام الى قضاء ما سبقه وعلى الامام  
 سجدة تاسي ولو قبل اقتدائه فعليه ان يعود وينبغي ان يصبر حتى يفهم انه لا سهو على الامام  
 ولو قام قبل السلام هل يعتد باذائه ان قبل فتعد الامام قلدا للشبهة لا وان يعود نعم  
 وكراهة تركه الا بعد خوف حدث وخروج وقت فجر وجعة وعيد ومعدور وقيام مله  
 مسح ومرار بين يديه فان فرغ قبل سلام امامه ثم تابعة فيه صحت ولو لم يعد كان عليه  
 بسجدة للسهو في آخر صلوته استحسانا فبذلك بالسهو لان الامام لو تذكر سجدة صليبة او تلاوة  
 فرضت للتابعة وهذا كله قبل تقيد ما قام اليه بسجدة اما بعده فتفسد في صليبة مطلقا  
 وكذا في تلاوة وسموان تابع والا ولو سلم ساهيا ان يعد امامه لزمه السهو والا ولو قام  
 الامام الخامسة فتابعه ان بعد القعود بفساد والا حتى الخامسة بسجدة ولوطن الامام السهو  
 فيجعله فتابعه فبان ان لا سهو في كونه الفساد لاقتدائه في موضع الاقتداء والله اعلم

**باب الاستلاف** اعلم ان لجواز البناء ثلاثة عشر شرطاً كون الحد سواء من بيته  
غير موجب لغسل ولا نادر وجود ولم يؤدركنا مع حدث او مشي لم يفعل منافياً او فعلاً منه  
بدون يتراخ بلا حد كرامة ولم يظهر حدثه السابق كخضعة ملة مسية ولم يذكر فائتة وهو  
تتلي لم يتم الموت في غير مكانه ولم يستخلف الامام غير صالح لها استواء الامام حدث سماع  
لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه كسفر حلة من شجرة وتحدثه من نحو عطاس على الصبح  
غير مانع للبناء كما قد مضاه ولو بعد التثنية ليليا بالسلام استخلف اي جاز له ذلك ولو في  
جنازة بإشارة او جرحاً في الواسق ويشير باصبع لبقاء ركعة وباصبعين لركعتين ويضع يده  
على ركبته لثلاث ركوع وعلى جنبه ليجوز وعلى فمه لقرأة وعلى جبهته ولسانه ليجوز تلاوة او صدق  
لسمو مالم يحاوز الصفوف لوفى الصلوات مالم يتقدم فحده الساترة او موضع السجود على المغمدة كالمسجد  
وعالم يخرج من المسجد والعبادة او الدار لو كان يصل فيه لانه على امامته مالم يحاوز هذه  
ولم يتقدم احد لنفسه مقامهنا وبالإمامة وان لم يجز ذلك حتى لو ذكر فائتة او تكلم بنفسه صلى القوم لا يصح  
مقتدياً ولو كان الماء في المسجد لم يجز للاستحالة واستينافه افضل من تحزاً عن الخلاف ويتعين الاستيناف مالم يكن تشبه  
لجبن او حدثاً عن دخره من سبيل بطن حدثاً او لحلام بنوم او تفكر او نظر او من سببه او انما او فقهه  
لندرها ولا يجوز له ان يستخلف انما عن قراءة قد المضر من حديث ابى بكر الصديق رضي الله عنه فانه  
لما احسن بالنبى صلى الله عليه وسلم جهر عن القراءة فآخر فقدم النبي صلى الله عليه وسلم واتم الصلوة  
فلو لم يكن جائز لما فعله بدائع وقال لا تقصد بعكس الخلاف لو جهر في او غا طار ولو عجز عن ركوع  
وسجود هل يستخلف كالقراءة لم اره ليجل الى لاجل وجل وخوف اعتراه لا يستخلف لجماعاً  
لو شئ القراء الا اصلاً لانه صار امياً او اصابه عطف على المنفى بول كثر اي يجسر مانع من  
غير سبق حدثه فلو منه فقط بئى او كشف عورتة في الاستحشاء او المرأة ذراعها للوضوء اذا  
لم يضطر له فلو اضطر لم تقصد او قرأ في حالة الذهاب والرجوع كإدائه ركناً مع حدثاً او  
مشي بجلات تشبه في الاصح او طلي الماء بالاشارة او شاره بالمعاطاة للبناء لجواز ما عا  
آخر الا قد رصفين او لسيان او زجعة او كونه نثر لان الاستقاء يمنع البناء على الخمار  
او مكث قد اداء ذلك وان لم يبق الا اداء بعد سبق الحدث لا بعد كتم ودعاء اذا سافر



له البناء قضاؤه في كل سنة وبنى على ما مضى بلا كراهة ويتم صلواته فيه وهو اولى بتقبله للمشي  
 او يعود الى مكانه ليخضع مكانها كمنفرد فانه صحيح وهذا ان فرغ خليفته والاعاد الى مكانه كما  
 لو بينهما ما يمنع الاقتران كما لم يشك اذا سبقه الحديث واعلم انه ان تعامل عجميا فيه بالعدل جلت  
 قدر الشبهة ولو بعد سبوت حدثه تمت لتمام قرائنها نعم تعادلتك ولجب السلام ولو وجد المتنا  
 بلا صفة قبل القعود بطلت اتفاقا ولو بعد بطلت في المسائل الاثنى عشرية عنده وقالا صحت  
 ورجحه الكمال وفي الشريعة والظاهر قائلها بالصحة في الاثنى عشرية وهي ذكره بقوله كما  
 يتصل بوضع ياقا في الدرر كان اولى بقدرة المتيتم على الماء واما مسألة رؤية المتوضو  
 الموتر بمتيتم الماء ففيها خلاف في فروع فقط وتقلب نقلا ومضوية مسحة ان وجد ماء ولم  
 يخف تلف رجله من برد الا فيمض على الاصح كما مر في بابيه ونعلم اى آية اى تذكره او حفظه  
 بلا صنع ولو كان الاى مقديا بقرائى على ما عليه الاكثر لكن في الظاهرية صح الصحة قال  
 الفقيه وبه نأخذ ووجود العار كما نأخذ نصح الصلوة به ومثله لو صلى بنجاسة فوجد ما ينيلها  
 او اعتقت الامة ولم تقنع فورا وترع الماسح خلفه الواحد بعمل يسير فلو كثيرا ثم اتفاقا وقدرة  
 موم على الكرات وتذكر فائته عليه او على امامه وهو صاحب ترتيب والوقت ملتمس وتقديم  
 القارئ اميا مطلقا وقيل لا فساد لو كان استخلافه بعد التشهد بالاجماع وهو الاصح كما  
 الكافي لانه عمل كثير وطلع الشمس في الفجر وزوالها في العبد ودخول وقت من الثلثة على مصل  
 القضاء ودخول وقت العصر بان بقي في قدرته الى ان صار الظل قبليه في الجمعة بخلاف  
 الظهر فانها لا تبطل وزوال عذر المعذور بان لم يعب في الوقت الثاني وكذا اخرج وقته وسقوط  
 جبر عن برء واعلم انه لا تنقلب الصلوة في هذه المواضع العشرة نقلا اذا بطلت الا في ثلث فيما  
 اذا تذكر فائته او طلعت الشمس وخرج وقت الظهر في الجمعة كما في الجوهره زاد في الحاشية  
 والموى اذا قل على الكرات ويناد مسألة الموم بمتيتم كما قلنا وانظروا في زوالها في العبد و  
 دخول الاوقات المكرهه في القضاء كذلك ولم اره ولو استخلفت الايام صليها او لا حقا  
 او مقيما وهو ما فرغ والمدرك اولى بهل الكمية فتدق كل ركعة اجتنابا ولو قبلها  
 بركتين قرئتا القعدتين ولو اشار له انه لم يقرأ في الاولين قرئت القراءة في الرابع فلو

فلو تم المسبوق صلوة الامام قدم مدركا للسلام فلو ان بايا فيها كضحك تقصد صلوة دون القيام المذرك  
لتقام اركانها وكذا تقصد صلوة من حاله كحالته لا تتلف خلاها وكذا تقصد صلوة الامام الاول المحدث  
ان لم يضرع فان فرغ بان توفاء ولم يفته شئ لا تقصد في الاصح لما مر انه كونه تقصد صلوة مسبقا عندك  
بقهقهة امامه وحالته العمد في اي بعد فعوده قدر الشبهة الا اذا قبل ركعته بسجدة لتلكه انفراد  
ولو تكلم امامه اخرج من مسجد لا تقصد اتفاقا لهما من بيان لا مقصدات ولا ايلز المذركين السلام  
ويقومون في القهقهة بلا سلام بخلاف المذرك فانه كالامام اتفاقا ولا حقا في فساد صلوةه <sup>بطلان</sup>  
صح في السراج الفساد وفي الظهيرة عدمه وظاهر البحر والتميز تأييد الاول ولو احدث الامام كحصىته  
له في هذا المقام في ركوعه او سجوده توفاء وبني واعادها في البناء على سبيل الفرض ما لم يرفع راسه منها  
مريد الاداء اما اذا رفع راسه مريدا به اداء ركن فلا ينبغي ان تقصد ولو لم يرد الاداء فربما يتحقق الكافي  
وفي الجنبى ويتأخر سجود با ولا يرفع مستويا فنقده لو تذكر المصلي في ركوعه او سجوده انه ترك سجود  
صلبية او تلاوية فانحط من ركوعه بلا رفع او رفع من سجوده فسجد فاعقب التذكرا عا دها اي الركوع في  
السجود نداء بالسقوطه بالنسيان وسجد السهم ولو اخرها اخر صلوةه فصلاها فقط ولو ام واحد  
فقط فاحدث الامام اي اخرج من المسجد والافهق على امامته كما مر تعيين المأموم للامامة ولو صلح لها  
اي لامامة الامام لا يثبت لعدم المراجع والاصح كصبي فسد صلوة المقتد اتفاقا دون الامام على الاصح  
لبقاء الامام ثما موثوقا بامام هذا الم يكن يستخلفه فان استخلفه فصوله الامام والمستخلف كليهما  
باطلة اتفاقا ولو ام رجل رجلا واحدا واخرهما من المسجد تمت صلوة الامام وبني على صلوةه وقصد  
صلوة المقتد لما مر اخذه رعا فتمكنت الى انقطاعه ثم يتوفى وبيتي لما مر والله اعلم **باب ما**  
**يفسد الصلوة وما يكره فيها** عقب العار من اضطراري بالاختيار يفسد ما التكل هو النطق  
بحرفين او حرف معهم ركن وركن امر او لو استعطف كلبا او هرة او ساق حمار لا تقصد له شئ لا يجاء  
له عمله وسهمه قبل فعوده قدر الشبهة سيان وسواء كان ناصيا او ناعما او جاهلا او مخليا او مكرها  
هو الخنا وحديث رفق الخطأ محمول على رفع الامم في شدة ذي اليدين منسوخ بحديث مسلم ان صلواتنا لا  
يصلح فيها شئ من كلام الناس الا السلام ساجدا للتخيل اي للخروج من الصلوة قبل اتمامها على من  
انكسرها فلا تقصد بخلاف السلام على انسان لتخصيصه او على من اهانك ونجس ثيابه

او سلم قائما في غير جارة قاه يفسدها مطلقا وان لم يقل عليكم ولو ساهيا فسلام النجدة مفسد مطلقا و سلام الخيل  
 ان عمدا ورد السلام ولو ساهيا لا يبدى بل يكره على المعتد ثم يوصاف بنية السلام والواقف لا يلهى  
 كثير وفي التمر عن صدر الدين الغري فقال **شعر سلامك مكررة على سبيل جمع** ومن بعد ما ابدى **شعر**  
 مصل وتالي ذا كره **شعر** خطيبين **يمنع اليهم وليهم** مكررة فقه جالس لقضائه ومن يجتري في  
 الفقه دعمه ليقعوا مؤذات ايضا ومقيم مد **شركة الاجنياب الفتيات امنع** ولعلاب شطرنج وشبهه بخلافهم  
 ومن هو مع اهل له يتجمع **ودع كافر ايضا** وكثرت على **ومن هو في حال النعوط اشنع** ودع اكلا الا اذا  
 كنت جائعا وتعلم منه انه ليس بمنع وقد زدت عليه المتفقة **استاذة** كما في القنية والمغني ومطير الحام  
 والحقة فقلت **كذلك استاذ مغن** بطير فهذا ختام والزيادة تنفع **وصرح في الضياء** بوجوب الرح  
 في بعضها وبعده في قوله سلام عليك **بجزم الميم** والتخفيف بحرفين بلا عذر اما به بان تشاء طبعه  
 فلا او غرض **صحيح** فلو التحسين صوته او لم يتبدل امامه فلا علام انه في الصلوة فلا فساد على الصحيح  
 والدعاء بما يشبه كلامه **اخلاقا** للشاعر **ولا بين قوله** **بالقصر والتاوه** قوله **اه بللدا والتايف** **ا**  
**او تف** والبقاء **يصل** به حروف **لوجع** ومصيبة **قيد** للاربعة **الا لمريض** لا يملك نفسه عن اذن  
 وناوكة لانه حينئذ كعطاس وسعال وجشاء وثاوب ان حصل حروف للضرورة لا لذكر الجنة والنار فلو  
 احتجته قراءة الامام ففعل بيكي ويقول **بلى** او نعم او آرم **لا تقصد** سراجية **لذلك** الله على التحشوع **وكيشها**  
 تسميت عاطر لغري **يسرحك** الله ولو من العاطر **نفسه** لا وبعبكسه **الثامن** بعد التسميت **مجر** **اب** **خ**  
 سوء **بالاسترجاع** على المذهب لانه يفسد الجواب صار كلام الناس **كذلك** يفسد **كلما** فصيحة **البحر** **كان**  
 قيل **مع الله** **الله** فقال **لا اله الا الله** او ما لك فقال **لخيل** **والبغال** **والبحير** **ومن اين** **جئت** فقال  
 ويثر معطلة وقصر مشيدا **والخطاب** **بقوله** **من اسمه** **يحيى** **وموسى** **يا يحيى** **خذا الكتاب** **بقوة** **ابو** **وما لك**  
**بمينك** **يا موسى** **خطبا** **من اسمه** **ذلك** **اول** **من** **الباب** **من** **دخله** **كان** **آمنا** **فروح** **سمع** **اسم** **الله** **فقال**  
**جل** **جلاله** **او النبي** **صلى** **عليه** **وآله** **وسلم** **او قر** **الامام** **فقال** **صدا** **ابه** **وسوله** **تفسدان** **قصد**  
**جوابه** **ولو** **سمع** **ذكر** **الشيطان** **فلعنه** **تفسد** **وقيل** **لا** **ولو** **قول** **بلا** **دفع** **الوسوسة** **ان** **لاموس** **الدينا**  
**تفسد** **لا** **لاموس** **لا** **خرة** **ولو** **سقط** **شي** **من** **السطح** **فيسهل** **او** **دعا** **احدا** **وعليه** **فقال** **ما** **يت** **تفسد** **ولا**  
**تفسد** **في** **الكل** **عند** **النار** **والصحيح** **قوله** **لا** **تفسد** **المتكلم** **حتى** **لو** **امثل** **امر** **غيره** **فقتل** **له** **تقدم**



فقدم او دخل فرجة الصف احد فوسع له فسدت بل يمكث ساعة ثم يقدم برأيه ثم يستأنز مغزيا للزاهد  
 ومرويات قينة وقد يقصد الجواب لانه لو لم ير جوابه بل اراد اعلامة بانها صلوة لا تقصد اتفاقا ابن ملك  
 وملتقى وفتحه على غير امامه الا اذا اراد التلاوة وكذلك الاخذ الا اذا تذكر قلائل تمام الفتح بخلاف  
 فتحه على امامه فانه لا يقصد مطلقا لفتح واخذ بكل حال الا اذا سمعه الموم من غير مصل ففتح  
 به تبطل صلوة الكل ويتوى الفتح لا قراءة ولو جرح على سانه نعم او ارى ان كان يعتادها في كلامه  
 تقصد + لانه من كلامه واكالا لانه قرآن واكله وشربه مطلقا ولو سمعته ناسيا الا اذا كان  
 بين اسنانه ما كول دون الحصة كما في الصوم هو الصحيح قاله الياقاني فابتلعه اما المصنع فمفسد  
 كسكر في فيه يتبع ذوبه ويفسد انتقاله من صلوة الى غيرها ولو من وجه حتى لو كان منظر  
 فكل من يتوى الاقراء او عكسه صار مستأنفا بخلاف نية الظهر بعد ركعة الظهر الا اذا تلفظ بالنية  
 فيصير مستأنفا مطلقا وقرأته من مصحف اي ما فيه قرآن مطلقا لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما  
 قرأه وقراءه بلا حمل وقيل لا تقصد الا بآية واستظهره الحلي وجوزه الشافعي رح بذكر اهية  
 وهما بها للتشبه باهل الكتاب اي ان قصده فان التشبه بهم لا يكره في كل شيء بل في المذموم  
 وفيما يقصد به التشبه كما في الجور يفسد ما كل عمل كثير ليس من اعمالها ولا صلاحها  
 وفيه اقوال خمسة اصحها ما لا يشك بسببه الناظر من بعيد في فاعله انه ليس فيها وان شك  
 انه فيها ام لا فقليل لكثرة يشك بالمس والتفصيل فتأمل فالتقصد برفع يديه في تكبيرات الزوايد  
 على المذمومة ما روى من الفساد فشاذ ويفسدها سجوده على الجسر وان اعاده على ظاهره في الاصح بخلاف  
 يديه ركبتيه على الظاهر ويفسدها اداء ركن حقيقة اتفاقا او ممكنه منه بسنة وهو قد رثك  
 لبيحات مع كشف عورة او نجاسة مانعة او وقوع لرجلة في صف نساء او امام امام عند التلوة  
 وهو المختار في الكل لانه اسوط قاله الحلي وصلوته على مصل مضر بخبر البطانة بخلاف غير  
 مضر ومبسط على الجسر ان لم يظهر لون اوريح وتحويل صدره عن القبلة اتفاقا بغير  
 عذر فلو ظن حاله واستدبر القبلة ثم علم علمه ان قبل خروجه من المسجد لا تقصد وبعد  
 فسدت **فروع** شي من قبل القبلة هل تقصد ان قد رصف ثم وقف قدر ركن ثم مشى  
 ووقف **فروع** ذلك وهكذا لا تقصد وان كثر ما لم يختلف المكان وقيل لا تقصد حالة

العذر ما لم يستدبر القبله استحسانا ذكره القيسكا وهل يشترط في المفسد الاختيار في الجمارية  
 نعم وقال الحلبي فان من دفع او جذبه الآلة خطوات ووضع عليها او اخرج من مكان الصلوة ومعه  
 ثلثا او مرة ونزل لبنا او مسها بيشوة او قبلها يد لها فسدت كالوقبله ولم يشتمها او القرضا في تقبيله  
 معني الجماع معه جحر فرمى به طائر لم تقسد ولو انسا ناقسد كضرب ولو مرة لانه فحاصلة اوقاد  
 او ملاعبة وهو عمل يشتركه الحلبي بقي من المفسد ارتداد بقلبه ومثو وجوب واغناء وكل موجب  
 وغسل وترك ركن بلا قضاء وشرط بلا عذر ومسايقه الموقم يكن لم يشاركه فيه امامه كان ركن ورفع راسه  
 قبل امامه ولم يعده معه او بعده وسلم مع الامام ومتابعة المسبق امامه في سجود السهو بعد تكاثرها  
 اما قبله فوجب متابعتها وعدم اعادة المجلس الاخير بعد اداء سجدة صلبية او تلاوية تذكرها  
 بعد المجلس وعدم اعادة ركن اذا انما وفهمه امام المسبق بعد المجلس الاخير ومنها ما دللهم  
 في التكبير كما رسمتها القراءه بالاحكام ان غير المعنى والا الا في حرف مدولين ان فحش والاكثريه  
 ومنها زلة القارئ ولو في اعراب او تحريف مشدد او حكمه او زيادة حرف فاكثر نحو صراط الذين او  
 بصل حرف بكلمة نحو اياك نعبد او لا يقف وابتداء لم تقسد وان غير المعنى به يعني بزايه الا  
 تشديد رب العالمين واياك نعبد فتركه تقسد ولو زاد كلمة او نقص كلمة او نقص حرفا او قد  
 او بدله باخر نحو من ثمه اذا اتم واستحصل تعايد بنا انفجرت بدل ان فحش اياك بدل اواب  
 لم تقسد ما لم يتغير المعنى الا ما يشق تميزه كالضاد والطاء فاكثر هم لم يسهها وبذا لو كرر كلمة  
 وصحح الباقي الفساد ان غير المعنى نحو رب العالمين للاضافه كما لو بدله بكلمة بكلمة وغير المعنى نحو  
 الفجار نفى جنات وتامه في المطويات ولا يقسد ما نظره الى مكتوب فقهه ولو مستفهما وان كره مرو  
 ما في الصحراء او مسجد كبير موضع سجود في الاصح او مرره بين يديه الى حائط القبلة في بيت  
 مسجد صغير فانه كبقة واحدة مطلقا ولو امرأة او كلبا او مرره اسفل من الدكان امام المصل  
 لو كان يصل على اى الدكان بشرط محاذات بعض اعضاء المار بعض اعضائه وكذا اسطح وسرير  
 مرتفع دون قامة المار قيل دون السترة كما في غرب الاذكار وان اتم المار لم يحدت البزار لو يعلم  
 المار ماذا عليه من الوزر لو وقف اربعين خريفا في ذلك المور ولو بلا حائل ولو ستارة ترتفع اذا سجد  
 وتعود اذا قام ولو كان فرجة فلا دخل ان يمر على رقية من لم يسدها لانه استقط حرمه نفسه

ويغترن يد باديح الامام وكلم المتفرق في الصلوة ونحوها ستة قد ذراع طولا وغلظ اصبع لبتد  
للمناظر بقربه دون ثلثة اذرع على حذاء احد حاجبيه لابين عينيه والايمين افضل ولا يرفع الوضوء  
ولا الخط وقيل يكفي فيخط طولا وقيل كالحراي يدفعه هو رخصة فتركه افضل باديح قال البابا  
فلو ضرب به فمات لا متي عليه عند الشافعي ربح خلافتنا على ما يفهم من كتبنا بتيسيع او جهر فخره  
او اشارة ولا يزداد عليها عندنا فمستأنى لابلها فانه يكره والمرأة تصفق لابطن على البطن ولو صفق  
او سجت لم اره وقد تركنا السنة بما ارضانية وكفت سنة الامام لكل ولو عدم المرو والطريق جاز تركها  
وفعلها اولى وكره هذه نعم التنزيهية التي مرجعها خلاف الاولى فالغارق الليل فان هياطني  
الثبوت ولا صار في قسرية والافتنان هية سدا لئلا ينتهي ثوبه اي ارساله بلا لبس معتاد  
وكذا القياكم الى ذاء ذكره الحلي كشاد ومنديل يرسله من كتفيه فلو من احدهما لم يكره ثلثة  
عذرو خارج صلوة في الاصح وفي الخلاصة اذا لم يدخل اليه ثم الفرجية الختارانه لا يكره وهل يكره  
الكم او عيك خلاف والاحوط الثاني فمستان وكره كفته اي رفعه ولو التراب كشمركم او ذيل و  
عنه به اي ثوبه ويجسده للنهي الاحتاجه ولا بأس به خارج الصلوة وصلوته في ثياب  
بذلة يلبسها في بيته ومهنة اي خدمة ان له غيره والا كلا واخذ درهم ونحوه في فيه لم يجز  
من القراءة فلو لم يتبعه نقسند وصلوته حاسرا اي كاشفا راسه نلتكاسل ولا بأس به للتدلل  
ولما لا هانة بها فكفر ولو سقطت قلنوة فاعادها افضل الا اذا احتاجت لتكوير او عمل كبر  
وصلوته مع مداغة المحتنين او احدهما او الرج للنهي وعقص شعره للنهي عن كفته ولو  
يجعه او ادخال لظرفه في اصبولة قبل الصلوة اما فيما ففسد وقلب الحصى للنهي الا ليجوه  
النام فيه حصة وتركها اولى وفرقة الاصابع وتشبيكها ولو منتظر للصلوة وما شيا اليها للنهي  
ولا يكره خارجا الحاجة والتضرع اليه الخاصة للنهي ويكره خارجا تنجها والاتفات  
بوجهه كله او بعضه للنهي وبصر يكره تنجها وبصره نقسند كما مر قيل قائله قاضي خازن نقسند  
يتجن يله والمعتد كذا وقبولة كالكلب للنهي واقتراش الرجل ذراعيه للنهي وصلوته على وجه  
انسان ككرامة استقباله فلا استقبال لو من المصلين ككرامة عليه ولا فعل المستقبل ولو  
بعيد او حائل ورد السلام بيده او براسه كما مر **فروع** لا بأس بتكلم المصل واجانبه براسه





من صلوة الشيخ **فرع** لا بأس باتخاذ مسجحة لغرياء كما لسط في البحر لا يكره قلحية أو عقر  
 انخاف الاذى اذا الامر لا يباحه لانه منفعة لنا فاولى ترك الحجة البيضاء لنحو الاذى مطلقا  
 ولو جعل كثر على الاظهر لكن صح الحلي الفساد ولا يكره صلوة الى ظهر قاعد او قائم ولو تجددت الا  
 اذ اخيف الغلط بحدته ولا الى مصحف او سيف مطلقا او شمع او سراج او نار قاعد لان الجو  
 انما لعيد البحر لا النار الموقدة فنية او على بساط فيه تماثيل لم يسجد عليها لما مر **فرع** يكره  
 اشتغال الصماء والاعتجار والثلثم والتحكم وكل عمل قليل بلا عذر كغرض لقلة قبل الاذى وترك  
 كل سنة او مستحب حل المفضل وما ورد نسخ بحدوث ان في الصلوة لشغل وبيع قطعها بالبحر  
 حية ونلابة وفوقه وضباع ما قيمته درهم له او لغيرة وليست بمدافعة الاختصاص للحرم  
 من الخلاف ان لم يخف فوق وقت او جماعة ويجب لا غانة ملهف وعرق وحرق لا لمداء احد  
 ابويه بلا استغانة الا في النفل فان علم ان يصلح لا بأس ان لا يجيبه وان لم يعلم لجابه ويكره تحريا  
 استقبال القبلة بالفرج ولو في الخلاء بالمديت النعوط وكذا الاستدبارها في الاصح كما كرم لبالغ  
 امساك صبي ليتوكلها كرامة مدرجليه في نوم او غير اليها اي عمدا لانه اساءة ادب قاله ملا يكر  
 اوالى مصحف او شي من الكتب الشرعية الا ان تكون على موضع مرتفع عن المحاذاة فلا يكره قاله الكما  
 وكما كره غلوت باب المسجدة لا لنحو على قناعه به يغني وكره تحريا الوطى فوقه والبول والتغوط  
 مسجدا الى عنان السماء واتخاذ طرقات بغير عذر وصرح في القنية بفسقه باعتياده وادخال النجا  
 فيه وعليه فلا يجوز الاستصباح يدهن يجس فيه ولا تطينه بخشب ولا البو والفصل فيه ولو كان في انا  
 ونعيم <sup>القبلة</sup> والقبلة ويجوز ان حيث غلبت تجسيمه ولا يكره وينبغي له لخله تعاقد نعله ونخفه وصلوة  
 فيما اذ نزل لا يكره مائة كرفوق بيت جعل فيه مسجدا بل ولا يكره لانه ليس بمسجد شرعا واما اتخاذ صلوة  
 جنازة او عيد فهو مسجد في حق جواز الامتداء وان انفصل الصفوف فقا بالناس لا في حق غيره بغير  
 لهاية فحل دخوله كجنت وماتق قناء مسجد ورباط ومدرسة ومسجد حياض واسواق لا قوارع  
 ولا بأس بنفسه خادما به فانه يكره لانه يلحق المصلحة ويكره التكلف بدقائق النقوش ونحوها خصوصا في عقد  
 القبلة قاله الحلي وفي خطر الجنبى وقيل يكره في المخراب ومن السقف والمؤخراتى وظاهر ان الم  
 بالمخراب جدار القبلة فليحفظ الجنبى وما ذهب لوجاله الحلال كما من مال الوقف فانه حرام وضمن

متولىه لو فعل المنقش والبياض الا اذا خيف طمع الظلة فلا يباس به كافي ولا اذا كان يحكم البناء او الو  
 فعل مثله لقوله هامة يعمر الوقت كما كان وتامة في البحر **فروع** افضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس  
 ثم ما ثم الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب مسجد استاذة لدرسه اول سماع الاخبار افضل اتفاقا ومسجدا  
 افضل من الجامع والصحيح ان ما الحى بمسجد المدينة ملحق به في الفضيلة نعم تحري الاول اولى وهو  
 مائة في مائة ذراع ذكره ملاحظ في شرح باب المناسك وتحريم فيه السؤال وبكره الاعطاء قيل  
 ان خطأ وانتاد ضالة وشعر لا مافية ذكره ورفع صوت يذكرا لا للمتفقه والوضوء الا قريبا اعد لذلك  
 وغرس الاشجار الا لنفع كتحليل زو يكون للمسجد وكل ونوم المعتكف وغريب ودخول الشاة في نوم ومن  
 منه وكذا اكل موز ولو لبسانه وكل عقد المعتكف بشرطه والكلام المباح وقت الصلاة في بيان  
 يجلس لجل طكن في الميز لا طلاق اوجه وتخصيص مكان لنفسه وليس له ازعاج غيره منه ولو مدار  
 واذا ضاق قلم المصل ان عاج القاعد لو مشغلا بقراءة او در بل ولاهل المحلة منع من ليس منهم  
 عن الصلوة فيه وظهر نصب منول وجعل المسجدين ولحد او عكسه لصلوة لادرس او ذكر في المسجد  
 عظة وقران فاستماع العظة او لا ينبغي الكتابة على جدرانها ولا يأس برمي عرش خفاش وحمام لتفثته  
**باب الوتر والتوفل** كل سنة نافلة ولا عكس هو فرض علا ولجب اعتقاد او سنة  
 شوتأجد او فتقابين الروايات وعليه فلا يكفر بضم فسكون اى لا ينسب الي الكفر جلعلا وتذكره  
 في الفجر مقسدا له كعكسه بشرطه خلافا لهما ولكنه يفيض ولا يصح قاعدا ولا ركبا اتفاقا وهو ثلث ركعات  
 بتسليمه كالمغرب حتى لو تسى القعود لا يسود ولو عاد ينبغي الفساد كما سيحكي ولكنه يقرأ في كل ركعة  
 منه فاتحة الكتاب وسورة اجنبا طوا الستة السور الثلث وزيادة المعنى ثلث لم يحدوها الجمهور وكبد  
 قبل ركوع ثلثة رافعا يديه كما مر ثم عثم وقيل كالداعي وقت فيه وليس الدعاء المشهور ويصل على النبي  
 صلى الله عليه وسلم به يفتي وصح الجحد بالكسر بمعنى الحق وملحق بمغيب لا تنوي بغيره بدل مهلة شترع ما  
 قرأ بمجته فسدت خانية لانه كلمة مهلة فخافة على الاصح مطلقا لو اما ما حكيت خبر الدعاء الخفة  
 وصح الاقتداء فيه نفى غيره او ان ما يتحقق منه ما يفسدها في اعتقاد من الاصح كما بسبب في البحر  
 بشا فني مثلام يفصله بسلام لان فضله على الاصح فيها للاتحاد وان اختلفت الاعتقاد وكذا ينوي  
 الوتر كالوتر الواجب كما في العيب للاختلاف وباني الماموم بقنوت الوتر ولو يشافني بقيت بعد الركوع كما



مجتهد فيه لا يجوز له منسوخ بل يقف ما كان على الاظهر من سلايديه ولو سميته اي الفتوى ثم تدكر في الركوع  
 لا يقنت فيه لقوات محله ولا يحو الى القيام في الاصح لان فيه فرض الفرض الواجب فان عاد اليه وقت  
 لم يعد الركوع لم تقصدا صلواته لكون ركوعه بعد قراءة آتامة وبعد السهو وقت او لا لزواله عن محله  
 ركع الامام قبل فراغ المقتد من الفتوى قطعه وتابعه ولو لم يقرأ منه شيئا تركه ان خاف فوت الركوع  
 معه بخلاف قراءة التسمية لان المخالفة فيما هو من الاركان او الشرائط مفصلة لا في غير هذا وقت  
 في اولى الوراثة انية سهوا لم يقنت في الثالثة اما لو شك انه في ثاثيرته الثالثة كراه مع الفتوى في الاصح والعرف  
 ان السامى قنت على انه موضع الفتوى فلا يتكرر بخلاف الشاك ويصح الجلي تكرارها واما  
 المسبوق فبقنت مع امامه فقط ويصير مدكا بادراك ركوع الثالثة ولا يقنت بعده الا لئلا  
 يقنت الامام في الجملة وقيل في الكل **قاعدة** يتبع فيها الامام قنوت وقوات كبرى وكبرى  
 وسجدة تلاوة وسهوا واربعة لا يتبع زيادة تكبيره وسجدة وقنوت وقيام خامسة وثمانية تسعة  
 مطلقا في سجدة وانشاء وتكبير انقال وتسميع وتيسيع وقراءة تشهد وسلام وتكبير تشريع وسن مؤكدا  
 اربع قبل الظهر واربع قبل الجمعة واربع بعدها بتسليمة فلو بتسليمتين لم تنب عن تسنيد وكذا التوبة  
 لا يخرج عنه بتسليمتين وبعبارة يخرج وركتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشاء <sup>البعدية</sup> شاعت  
 لغير التقصير والقبليّة لقطع طم الشيطان ويسجد اربع قبل العصر وقبل العشاء وبعد التسليمة وان  
 شاء ركعتين وكذا بعد الظهر لحديث الترمذي من حافظ على اربع قبل الظهر واربع بعد حرمه الله  
 على النار وستبعد المغرب ليكتب من الاوابين بتسليمة اربعين او ثلث وكا لاول ادم واشق  
 وهل تحسب التوبة من المستحب تؤدي الكل بتسليمة واحدة اخذنا الكمال نعم وحرر الباحة  
 ركعتين خفيفتين قبل المغرب اقره في البحر والمصنف السنن كذا سنة الفجر اتفاقا ثم اقر  
 قبل الظهر الاصح لحديث من تركها لم تنله شفاعتي ثم الكل سواء وقيل بوجوبها فلا يجوز تركها  
 فاعدا ولا ذكيا اتفاقا بلا عذر على الاصح ولا يجزئ تركها لعالم صار مرجعا في الفتاوى بخلاف باقي  
 السنن فله تركها للحاجة الناس الى فتواه ويجتنب الكفر على متكررها وتقضى اذا فاتت مع <sup>تكررها</sup>  
 الباقي ويوصل ركعتين تطوعا مع ظن ان الفجر لم يطعم فاذا هرب طالع او صلى اربعين ركعتين  
 بعد طلوعه لا يخبر به عن كعبتها على الاصح بخير لان السنة وما اطلع عليها لسواءه صلى الله عليه

وسلم تجزئ بمبتدأ متفكر الزيادة على أربع في نفل النهار وعلى ثمان ليلا بتسليمة كانه لم يزد ولا فصل  
فيهما الرباع بتسليمة وفا لا في الليل المشي افضل قيل وبه يفتي ولا يصل على النبي صلى الله عليه  
وسلم في القعدة الاولى في الاربع قبل الظهر والجمعة وبعدها ولو صلى ناسبا فعليه السهو وقيل لا كما  
قال السهمي ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة منها لانها التاكيد ما اشبهت القرية وفي البراق  
من ذوات الاربع يصل على النبي يستفتح ويتعوذ ولونذر لان كل شفع صلوة وقيل لا  
ياتي في الكل وصحة في القنية وكذا الركوع والسجود اجب من طول القيام كما في المجتبى ووجه  
في البحر كن نظره في التمر من ثلثة اوجه ونقل عن المعراج ان هذا قول محمد رح وان هذا الكلام  
افضلية القيام وصحة في البدايع قلت وهكذا رايته ينسخ المجتبى مغريا لمحمد رح فقط فتسبهو  
طول الاجرس افضل كالتقار لم اره وليس تحية رب المسجد وهي ركعتان واداء الفضا وغيره  
وكذا ادخوله بنية فرض او ابتداء يتوب عنها بلائنة وتكفيه كل يوم مرة ولا تسقط بالجلوس  
عندنا بحر قلت وفي الضياء عن القوت من لم يتمكن منها الحديث او غيبه يقولها بكلمات  
التسبيح الاربع اربعاً ولو تكلم بين السنة والفرص لا يسقطها ولكن ينقص ثوابها وقيل تسقط  
وكذا كل عمل يتأني التعميم على الاصح قنية وفي الخلاصة لو اشتغل ببيع او شراء او اكل اعداء بلغة  
او شربة لا تبطل ولو جئ بطعام ان خاف ذهاب جلاوته او بعضها تناوله ثم ستن الا اذا خاف في  
الوقت ولو اخرها اخر الوقت لا تكون سنة وقيل تكون **فروع** الاسفار سنة الفجر افضل  
وقيل لا تند السن واتى بالمتدور فيها السنة وقيل لا اراد التوافل فيذرها ثم يصليها قبل الا  
ترك السن ان راها خفا ثم والاكثر افضل في التوافل غير التراجع المنزل الا نجت شغلها  
والاصح افضلية ما كان اخضع واخصر ندب كعتان بعد الوضوء يعني قبل الجفان كما في الشريعة  
عن المواهب ندب اربع فصاعدا في الصبح من بعد الطلوع الى الروال ووقتها المختار بعد ربيع  
النهار وفي المنية افلها ركعتان واكثر ما اثني عشر واسطها ثمان وهو افضلها كما في الزخا  
الاشرفية لثبوته بفعله وقوله عليه السلام ولما اكثر ما تنقله فقط وهذا الوجه لا  
بسلام واحد لو فصل فكما اذا فصل كما انما ابن حجر في شرح البخاري ومن المندوبان ركعتا  
السفر والقدر منه وصلوة الليل واولها على ما في الجوهرة ثمان ولو جعله اثنا عشرة

افضل ولو انصافا والاخير افضل واحياء ليلتي العيد والصف من شعبان العشرة الاخير من رمضان  
 والاول من ذي الحجة ويكون لكل عبادة تعم الليل واكثر وقتها ركعتا الاستخارة واربع صلوة التسبيح  
 بثلاثمائة تسبيحة وفضلها عظيم واربع صلوة الحاجة وقيل ركعتان وفي الحاوي انها  
 اثني عشر ليلة واحد وبسطناه في الخرائن ونقص القراءة عمارة في ركعتي الفرض مطلقا  
 ما تعين الا ولين فواجب المشهور وكل الفضل للمنفر لان كل شفيع صلوة لكنه لا يعم الرباعية  
 الموكدة فتأمل وكل التواخيلا ونقل شرع فيه بتكثير الاحرام او قيام لثالثة شرعا صحيحا نقصد  
 الا اذا شرع متفلا خلف مقتضى شرع قطعه واقعد ناويا ذلك الفرض بعد تذكره او طوعا اخر  
 او في صلوة طان او اوى او امرأة او محدث يعني وافسده في الحال اما لو اخذ المضي ثم افسده لزمه  
 القضاء ولو عند غروب طلع واستواء على الظاهر فان افسده حرم لئلا له تعالى ولا يطلوا  
 اعمالكم الا بعدد وجب قضاءه ولو فساد به غير فعله كتبتم راي قلمه ومصليها وصايدة حاضنة  
 واعلم ان ما يجب على العبد بالالتزامه نوعان ما يجب بالقول وهو النذر وسيجوز ما يجب بالفعل  
 وهو الشرع في التوافق ويجمعها قوله من التوافق سبع تلزم الشارع اخذ ذلك مما قاله الشارع محرم  
 صلوة طواف حجه رابع عكوفه عمرة احرامه السابع وقضى كعتين لو نوى اربعا غير موكدة  
 على اختيار الحلي وغيره ونقص في خلال التسبيح الاول والثاني اي من بينهما الاول والا بفسد الكل  
 اتفاقا والاصل ان كل شفيع صلوة الا بعارض اقتداء او نذر او ترك فمؤد اول كما يقض ركعتين  
 لو ترك القراءة في شفيعه او تركهما في الاول فقط او الثاني او احدى ركعتي الثاني او احدى ركعتي الاول  
 او اسدى الثاني لا غير لان الاول لما بطل لم يصح بناء الثاني عليه فلهذا ستم صور للزوم ركعتين  
 وقضى اربعاً في ست صور لو ترك القراءة في احدى كل شفيع او الثاني ولحد  
 الاول وبصورة القراءة في الكل تبلغ ستة عشر لكن بقي ما اذا لم يقعد او قعد ولم  
 يقم لثالثة او قام ولم يقيد ما بسجدة او قيدا فتنبيه وميز المتدخل وحكم  
 مؤتم ولو في تشهد كما ما م ولا قضاء لو نوى اربعا وقعد قبل التشهد ثم نقص  
 لانه لم يشرع في الثاني او شرع في فرص طان انه عليه فذكر اداء الانتقال نقلا  
 غير مضمون لانه شرع مسقطا لا ملقوما او صلى اربعا فاكثر ولم يقعد بينهما



استحسبنا لأنه بقيامه جعلها صلوّة واحدة تبتقى واجبة والخاتمة هي المفريضة وفي التشرع  
 صلوّة الفدكة ولم يقعد الا في آخرها صرح خلافا لمحمد رح ولسجد للسموات لا يثنى ولا يتعزى فليحفظ  
 ويتنقل مع قدرته على القيام قاعدا لا مضطجعا الا بعد ابتداء اوكلة ابناء بعد الشروع بذكر  
 في الاصح لعكسه بحرقه ابراهيم النبي صلى الله عليه وسلم على النصف الا بعد ولا يصل  
 بعد صلوّة مفروضة مثلها في القراءة او الجماعة او تعاد عند توهم الفساد للمتم في ما نقل  
 ان الامام قضى صلوّة عمره فان صرح نقول كان يصل المغرب والوتر اربعا بثلث قعدا  
 وميقعد في كل بقعه كما في التشهد على المختار ويتنقل المقيم راكبا خارج المصلى محل القصر  
 مؤميا ولو سجد اعتبارا بما لاها انما شرعت بالاياء الى اى جهة توجهت دابته ولو ان  
 عندنا او على سرجه بخس كثير عند الاكثر ولو سجد بها بعمل قليل لا بأس به ولو افتتح النفل  
 ثم تركه وفي عكسه لان الاول اكمل مما وجب الثاني بعكسه ولو افتتحها خارج المصلى ثم دخل المصلى  
 على الدابة بايما وقيل لا بل ينزل وعليه الاكثر قاله الحلبي وقيل يتم راكبا ما لم يبلغ منزله فمستأنا  
 ويبني قائما الى القبلة او قاعدا لو ركب نفسا لانه على كثير بخلاف التزول ولو صلى على دابة في  
 شق محل وهو يقدر على التزول بنفسه لا تجزى الصلوّة عليها اذا كانت واقفة الا ان تكون  
 المحل على الارض بان ركنه تحت خشبة واما الصلوّة على الدابة ان كان طرف الرحلة على الدابة  
 تسير ولا تسير فهي صلوّة على الدابة فيجوز في الحالة العذبة المذكور في اليتيم لا في غيرها ومن العذر المطر  
 يغيب فيه الوجه وذهاب الرفقاء ودابة لا تركب الا بقاء او بيع او محرما لان قدبة الغير تعسر لو كان  
 امه مثلا في شق محمل واذا نزل لم تقدر تركب معها جاز له ايضا كما افادته في المحل فليحفظ وان لم يكن طرف  
 الرحلة على الدابة جان لو واقفة لتغليهم بانها كاليسر هذا كله في الفرض والواجب بانواعه وسنة  
 الفجر بشرط اتفاقها للقبلة ان امكنه ولا يفقد الامكان لئلا يختلف بعيرها المكان امامه النفل  
 فيجوز على المحمل والجملة مطلقا ولا يجامع الا على دابة واحدة ولو جمع بين نية فرض ونفل  
 تحته رجع فرضا فلو انه سجد واكملها ثلثة ولو قد ركعتين بعير ظهر له ما به عنده  
 الى يومئذ سجد كما لو نذر بعيره ثمة او عريا او ركعة وكذا انصف ركعة عند يوسف سجد وهو الخا  
 واصله الثالث اي سجد او نذر عبادة في مكان كذا اذا اها اقل من شرفه جاز لان العصور

انظره خلافا لفرده والتلثة ولونذرت عبادة تصوم وصلوة في غدت خاصت فيه يلزمها قضاء  
 لانه يمنع الاداء لا الوجوب. ولونذرتها يوم حيضها لانه نذر بمعيصته والتراويح سنة موكلة <sup>بطلب</sup> لوقتها  
 الخلفاء الراشدين للرجال والنساء اجماعا ووقتها بعد صلوة العشاء الى الفجر قبل الوقت وبعده في  
 الاصح فلو فاته بعد ها وقام الامام للوقت او ترعه ثم صلى ما فاته وليستجبتا حترها الى ثلث الليل  
 او نصفه ولا تكرر بعد في الاصح ولا تقضى اذا فاتت اصلا ولا وحده في الاصح فان قضاهما كان بقدر  
 مستحبا وليس بواجب كسنة مغرب وعشاء والجماعة فيها سنة على الكفاية في الاصح فلو تركها اهل  
 مسجد اثموا لا لترك بعضهم وكلها شرع بجماعة فالمسجد فيه افضل قاله الحلبي وهي عشرون ركعة  
 حكمه مساواة المكمل للمكمل بعشر تسليمات فلو فعلها بتسليمات فان قعد لكل شفع صححت بكرامة  
 والا نابت عن شفع واحد به يفتي بحسين ناديا بين كل اربعة بقدرها وكذا بين الخامسة والوتر  
 ويجزى بين تسبيح وقراءة وسكوت وصلوة فرائد فتم تكريم صلوة ركعتين بعد كل ركعتين والختام  
 مرة سنة ومرتين فضيله وثلاثا افضل ولا يترك الختم لكسل القوم لكن في الاختيار افضل  
 في زماننا قدما لا يتقيل عليهم واداره المصنف وغيره في الاحتجج عن الامام لو قرأ ثلثا قصارا او آية  
 طويلة في القصر فقد احسن ولم يسي فاطنك بالتراويح وفي ضايل رمضان للزاهد افتى ابو الفضل للكر  
 والوبرى انه اذا قرأ في التراويح الفاتحة وآية او آيتين لا يكره ومن لم يكن عالما باهل زمانه فهو جاهل  
 وباني الامام والقوم بالتأمر في كل شفع وينبأ الامام على التشبه الا ان يعمل القوم نيابة بالصلوة فيكتف  
 باللهم صل على محمد صلى الله عليه وسلم لانه الفرض عند الشافعي حر ويترك الدعوات ويجتنب المنكرات  
 وهادئة القراءة وتزلة تعوذ وتسمية وطهانية وتسبيح واستراحة وتكرار قاعدا لزيادة تذكيرها  
 حتى قبل لا تضع مع القدرة على القيام كما ذكرنا خيرا القيام الى ركوع الامام للتشبه بالمنافقين  
 ولو تركوا الجماعة في الغرض لم يصلوا التراويح بجماعة لانها تتبع تمصليه وحده يصليها معه  
 لم يصلها اي التراويح بالامام او صلاحها مع غيره له ان يصل الوقت معه بغير لوترها الكل هل له  
 الوتر بجماعة فلا يرجع ولا يصل الوقت ولا القطوع بجماعة خارج رمضان اي يكره ذلك على سبيل المدة  
 ان تصلي اربعة بواحد كما في الدرد في خلاف في صحة الاقتداء اذا كان مع غيره في الاشتباه  
 البرانية يكره الاقتداء في صلوة رغائب وراعة وقد راها اذا قال نذرت كذا ركعة لهذا الكمال

بالجماعة انتهى فقلت وتتم عبارة البرازية من الاقامة ولا يستعان بتكليف كل هذا المكلف لأم  
 مكروه وفي النأارخانية لولم يتكلم الامامة لا كراهية على الامام فليحفظ وفيه اي رمضان يصل  
 الترت وقيامه بها وهل لا فضل في الترت بالجماعة ام المنزل يصححان لكن نقل شراح الوهابية  
 ما يقتضي ان المذهب الثاوي واقم المصنف وغيره **باب اداء الفريضة**  
 شرع فيها اداء خرج النافلة والتمتدونة والقضاء فانه لا يقطعها منفردا ثم اقيمت اي شرع  
 في الفريضة في صلاة لا اقامة المؤذن ولا الشروع في مكان وهو في غيره يقطعها لعذر لحرار  
 الجماعة كما لو نلت دابة او فار قد رها او خاف ضياع درهم من مال او كان في النقل فجئ  
 بجبارة وخاف فوقها قطعه لا مكان قضائه ويجيب التمسح لحواليها غريب وجري ولو  
 دعاه احد ابويه في الفرض لا يجيبه الا ان يستغيب به وفي النقل ان علم انه في الصلوة  
 فدعاه لا يجيبه والا يجابه قاعا لان التقوى مشروطة للتخلل وهذا قطع لا تحلل ويكتفي بتسليمة  
 واحدة هو الاضع غاية ويقتدى بالامام وهذا ان لم يقيد الركعة الاولى بسجدة او  
 قيد هاتين في غير باعية او فيها ولكن ضم اليها ركعة اخرى وجوب انتميا ثم احراز  
 للنفل والجماعة وان صلى لثامتها اي الراعية اتم منفردا ثم اقتدى بالامام متفلا وبذلك  
 بان لك فضيلة الجماعة هاوي الا في العصر فلا يقتد كراهية النقل بعده والشارع في نقل  
 لا يقطع مطلقا وبنه ركعتين وكذا سنة الظهر سنة الجمعة اذا اقيمت او خطب امام يتهما  
 اربعاً على القول الرابع لاها صلوة واحدة وليس القطع للاكمال بل للابطال خلافا لما رجحه  
 وكرهه متحريا للتمني خروج من لم يصل من مسجد اذن فيه جري على الغالب المراد دخول الوقت  
 اذن فيه او لا الا لمن ينظم به الجماعة اخره او كان الخروج لمسجد حية ولم يصلوا فيه او لا  
 لدرسه او لسماء الوعظ او للحاجة ومن غممه ان يعز منس والاه لمن صلى الظهر العشاء وحده  
 مرة فلا يكره خروجه بل تركه للجماعة لا عند الشروع في الاقامة فيكره مخالفته الجماعة فلا  
 بل بقي اي متفلا لما مر الا لمن صلى الفجر والعصر والمغرب مرة فيخرج مطلقا وان اقيمت  
 لكرامة النقل بعد الاولين وفي المغرب لحد المحظورين بالتبديل مخالفة الامام بالامام وفي  
 التمرين ينبغي ان يخرج من وجهه لان كراهية مكته بلا صلوة اشد قلت افاد القمستان ان كراهية



انفرجه خلافا لفرده والثلثة ولونذرت عبادة كصوم وصلوة في غدت خاصت فيه يلزمها قضاء  
 لانه يمنع الاداء لا الوجوب. ولونذرها يوم حيصها لانه نذر بمعيصته والتراخي سنة موكلة <sup>طهارة</sup> لوقته  
 الخلفاء الراشدين للرجال والنساء اجماعا ووقتها بعد صلوة العشاء الى الفجر قبل الوتر وبعده في  
 الاصح فلو فاته بعد ها و قام الامام للوتر او تر معه ثم صلى ما فاته وليست تأخيرها الى ثلث الليل  
 او نصفه ولا تكراه بعد في الاصح ولا تقضي اوقات اصلا ولا وحدا في الاصح فان قضاها كما نقلت  
 مستحبا وليس بترايح كسنة مغرب وعشاء والجماعة فيها سنة على الكفاية في الاصح فلو تركها اهل  
 مسجد اثموا لا لوترك بعضهم وكلها شرع بجماعة فالمسجد فيه افضل قاله الحلي وهي عشرة ركعة  
 حكمه مساواة المكمل للمكمل بعشر تسليمات فلو فعلها بتسليمه فان قعد لكل شفع صحته بركعة  
 والا نابت عن شفع واحد به يفتي بحسين ناديا بين كل اربعة بقدرها وكذا بين الخامسة والوتر  
 ويجزى بين تسبيح وقراءة وسكوت وصلوة فارد فتم تكريم صلوة ركعتين بعد كل ركعتين والختام  
 مرة سنة ومرتين فضيله وثلاثا افضل ولا يترك الختم لكسل القوم لكن في الاختيار افضل  
 في زماننا قد لا يتحمل عليهم واقره المصنف وغيره في الحديث عن الامام لو قرأ ثلثا قصارا او آية  
 طويلة في القصر فقد احسن ولم يسي فاطنك بالتراخي وفي ضايل رمضان للزاهد افتى ابو الفضل للكر  
 والوبرى انه اذا قرأ في التراخي الفاتحة وآية او آيتين لا يكره ومن لم يكن عالما باهل زمانه فهو جاهل  
 وياتي الامام والقوم بالتنام في كل شفع ويزيد الامام على التشبيه الا ان يعمل القوم نيابة بالصلوة فيسكت  
 باللهم صل على محمد صلى الله عليه وسلم لانه الفرض عند الشافعي رح ويزيد الدعوات ويحسب المنكر  
 وهدية القراء وتركة تعوذ وتسمية وطمأنينة وتسبيح واستراحة وتكره قاعدا لزيادة تاركها  
 حتى قيل لا تضع مع القدرة على القيام كما ذكره تاج الدين القيام الى ركوع الامام للتشبيه بالمنافقين  
 ولو تركوا الجماعة في الفرض لم يصلوا التراخي بجماعة لانها تبع فمصلية وحده يصليها معه  
 لم يصليها اى التراخي بالامام او صلاحها مع غيره له ان يصلي الوتر معه بقى لو تركها الكل هل يصلي  
 الوتر بجماعة فلا يراجع ولا يصلي الوتر ولا القطوع بجماعة خارجة عن اى كره ذلك على سبيل المذا  
 ان تصلي اربعة بواحد كما في الدرد فله خلاف في صحة الاقتداء اذا كان مانع عن وفي الاشياء عن  
 البرازية يكره الاقتداء في صلوة رغائب وراعاة وقد ركا اذا قال نذرت كذا ركعة لهذا الامام

بالجماعة انتهى فقلت وثمة عبارة الترازية من الامامة ولا ينبغي ان يتكلف كل هذا التكليف لامر  
 مكروه وفي الآخرة رخصة لوم يتكلم الامامة لا كراهة على الامام فليحفظ وفيه اي رمضان يصلي  
 الترتي وقيامه بها وهل لا فضل في الترتي بالجماعة ام المنزل يصححان لكن نقل شراح الوهاب  
 ما يقتضي ان المذهب الثار واقم المصنف وغيره **باب اداء الفريضة**  
 شرع فيها اداء خرج النافلة والمندورة والقضاء فانه لا يقطعها من غير ان اقيمت اي شرع  
 في الفريضة في صلاة لا اقامة المودن ولا الشروع في مكان وهو غير يقطعها لعذر لعراز  
 الجماعة كما لو نلت دابته او فارقد رها او خاف ضياع درهم من مال او كان في النقل فجئ  
 بجبانة وخاف فوقها قطعه لا مكان قضائه وتجب التقطع لحواله غرض حرز ولو  
 دعا احد ابويه في الفريضة لا يجيبه الا ان يستغيبه وفي النقل ان علم انه في الصلوة  
 فدعا لا يجيبه والاجابة قائما لان التقوى مشروط للتحلل وهذا قطع لا تحلل ويكفي بتسليمه  
 واحدة هو الاصح غاية ويقتدى بالامام وهذا ان لم يقيد الركعة الاولى بسجدة او  
 قيد هاتين في غير باعية او فيها ولكن ضم اليها ركعة اخرى وجوباً بشيئاً ثم احراز  
 للنفل والجماعة وان صلى لثامتها اي الرابعة اتم متفرد اتم اقتدى بالامام متفرداً ويطأ  
 بان لك فضيلة الجماعة هاتين الا في العصى فلا يقتد لكراهة النفل بعده والشارع في نفل  
 لا يقطع مطلقاً وبه ركعتين وكذا سنة الظهر ستة الجمعة اذا اقيمت او خطب امام يجمعها  
 اربعاً على القول الرابع لاها صلوة واحدة وليس القطع للاكمال بل لا يبال خلافا لما روجه الحكم  
 وكرهه مخيراً للتمني خروج من لم يصل من مسجد اذن فيه جري على الغالب المراد دخول الوقت  
 اذن فيه او لا الا لمن ينظم به الجماعة اخرى او كان الخروج لمساجدية ولم يصلوا فيه او لا  
 لدومه او لساء الوعظ او الحجة ومن غرمه ان يعود منس والاه لمن صلى الظهر العشاء وحده  
 مرة فلا يكره خروجه بل تركه الجماعة لا عند الشروع في الاقامة فيكره مخالفته الجماعة فلا  
 بل بقي اي متفرداً لما في الاصل على الفجر والعصر والمغرب مرة فيخرج مطلقاً وان اقيمت  
 لكراهة النفل بعد الاوليين وفي المغرب لمحض التبريد مخالفة الامام بالامام وفي  
 النهي ينبغي ان يخرج روجه لان كراهة مكة بلا صلوة اشد قلت فاد القهستان ان كراهة

النفل بالثلاث تنزيهه وفي المصنوع لو اتمد فيه لاساء واذا خاف فوت ركعتي الفجر لا اشتغالاً بها  
 تركها لكون الجماعة اكمل والا بان حادراك رعدة في ظاهر المذهب وقيل للتشديد واعتناء المصنف  
 والشرع بلا طبعه لكن ضعفه في التمسك لا يتركها بل يصلحها عند باب المسجد وجعله مكاناً والا  
 تركها لان ترك المكره مقدم على فعل السنة ثم ما قيل لشرع فيها ثم يكر للفرضية او ثم يقطعها  
 ويقضيها مردود بان دراء المفسدة مقدم على جلب المصلحة ولا يقضيها الا بطريق الطبيعية  
 اقتضاء فرضها قبل الزوال لا بعد وفي الاصح لو ردد التحريم بقضائها في الوقت للمحمل بخلاف  
 القياس فغير عليه لا يقاس بخلاف سنة الظهر ولذا الجملة فانه ان اخاف فوت ركعة  
 يتركها ويقتصر بما ياتي بها على انه سنة في وقته اي الظاهر قبل شفعه عند مسجد حرمه وبه يفتي  
 جوهرة واما قبل العشاء فنجدون لا يقضي اصلاً ولا يكون مصلياً بجماعة اتفاقاً من ترك  
 ركعة من ذوات الاربع لانه منفرد ببعضها لكن ادرك فضلياً ولو بادراك التشديد اتفاقاً  
 لكن قواه دون المدرك لفواة التكبيرة الاولى والاخر كما مدرك لكونه مؤتمراً كما وكذا امدك  
 التلت لا يكون مصلياً بجماعة على الاظهر وقال الشيخ سي لاكثر حكم الكل وضعفه في البحر  
 واذا امن فوت الوقت نطوع ما شاء قبل الفرض ولا يجوز الطوع لنقوبة الفرض وبالسنة مطلقاً  
 صلي منفرد اعلى الاصح لكونها مكملات واما في حقه عليه الصلوة والسلام فلزيادة الدرجات ثم قوله الله  
 وان فاتت الجماعة فمكمل بما ذكر ولو اتمد في امام ركع فوقف حتى رفع الامام راسه لم يدرك المولى  
 الركعة لان المشاركة في جزء من الركع شرط ولم توجد فيكون مسبوقاً فيا ياتي بها بعد فراغ الامام بخلاف  
 ما لو ادركه في القيام ولم يركع معه فاته يصير مدركاً لها فيكون لاحقاً فيا ياتي بها قبل الفراغ متى  
 لم يدرك الركوع منه تجب المتابعة في السجدين وان لم يجلس اليه ولا نفدت يتركها فلم يدرك  
 الركعة ولم يتابعه لكنه لما سلم الامام وانى بركعة وضوئه تامة قد ترك ولجأه عن التجسس ولو  
 ركع الامام فلحقه امامه فيه صح ركوعه وكما يحتمل ان الامام قد لا يفرض ولا لا يجزئه ولو وجد  
 الموتر من بين الامام في الاولى لم يجزئه سجدة عن الثانية وقامه في الخلاصة **واقضاء**  
**الفرائض** لم يقل المتركات ظناً بالمسلم خيراً انما التخيير لا بدليله لا يتناول بالقضاء  
 بل بالتوبة او الحج من العذر العلة وخوفه القابلة مؤ الولد لانه عليه السلام تحريم التخذ وشعر



الاداء فعل الواجب وقته وبالتحرية فقط بالوقت يكون اداء عندنا وبركة عند الخائف من الله  
فعل مثله في وقته لخلل غير الفساد لقولهم كل صلاة اديت مع كراهة التحريم تعادى وجوباً  
الوقت واما بعد فندبا والقضاء فعل الواجب وبعد وقته واطلاقه على غير الواجب التي قبلها  
مجازاً الترتيب بين الفرق الخمسة والوتر اداء وقضاء لازم يعقوب الجواز بقوله للخبير المشهور  
من نام عن صلواته وبه ثبتت الفرض العملي وقضاء الفرض والواجب والسنة فرض واجب  
وسنة لف نش مرتب وجميع اوقات العزمت للقضاء الا الثلاثة المنهية تماماً فلا يجوز تقريعه  
على اللزوم فجر من تذكر انه لم يؤد لوجوبه عنده الا استثناء من اللزوم فلا يلزم الترتيب اذا  
ضيق الوقت المستحب حقيقة اذ ليس من الحكمة تقويت الوقتية لتدارك الفائتة ولو لم يسع  
الوقت كل الفوائت فالاصح جواز الوقتية بحيثى فيه ضمن عليه العشاء ضمير وقت الفجر  
فضلاها وفيه سعة يكرها الى الطلوع وفرضه الاختيار ونسبت الفائتة لانه عذرا  
اوقات ست اعتقادية لدخولها في حد التكرار المقتضى للرجوع بمخرج وقت السادسة  
على الاصح ولو متفرقة اوقدية على المعتمد لانه متى اختلف الترجيع رجع اطلاق المتقوت  
بحر او ظرفاً معتبراً لا يسقط لزوم الترتيب بقيا بالظن المعتبر من صلى الظهر اكر التزك  
الفجر فسد ظهره فاذا قضى الفجر ثم صلى العصر اكر الظهر جاز العصر فائتة عليه في  
ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر لانه فحتمه فيه وفي المحتجى من جعل فرضية الترتيب  
يلحق بالناس واختاره جماعة من آية تجارى وعليه يخرج ما في القينة صبي بلغ وقت الفجر وصلى الظهر مع تذكر  
جاز ولا يلزم الترتيب بهذا القد ولا يعوزهم الترتيب بعد سقوطه بكثرها اي الفوائت يعقوب الفوائت الى الفقه  
القضاء لبعضها على المعتمد لان الساقط لا يعوز وكذا لا يعوز الترتيب بعد سقوطه بياق المسقط السابق من  
والضيق لكن في التمر والسراج عن الداراية لو سقط للنسيان والضيقة تذكر اواسع الوقت يعقوب اتفاقاً ولو نحو  
الاشباه في بيان الساقط لا يعوز فليخرج حتى لو خرج الوقت في خلال الوقتية لا يفسد وهو هو الاصح محض في فساد  
اصل الصلوة بترك الترتيب معوق عند ابجينة رح سواء طر وحب الترتيب لانه ان كثرت وصارت الفوائت  
مع الفائتة ستاظهر صحتها في وقت الخامسة التي هي سادسة الفوائت كان دخول وقت السابعة ثم ظهر  
لو ترك فريم فاد باقى صلواته انقلب صحيحة بعد طلوع الشمس ولا بان لم تصر سنا لا يظهر صحتها

بنضير تقلا وفيها يقال صلوة لصحيح خسا ولحقه تقصد خسا ولو مات وعليه صلوات فائتة وأو  
 بالكفارة يعطى لكل صلوة نصف صاع من بر كالفطرة وكذلك الحكم الوقت والصوم وأما يعطى من ثلث ماله  
 ولو لم يترك مالا يستقر ذارته نصف صاع مثلا وفيه لفقير ثم لفقير ثم يدفعه الفقير للوارث  
 ونعم حق يتم ولو قضى ورثته بامر لم يجز لأنها عبادة بدنية بخلاف الحج لأنه يقبل النيابة ولو  
 أدى الفقير أقل من نصف صاع لم يجز ولو أخطأ الكل جان ولو قد غفر صلواته في مرضه لا يصح بخلاف الصلوة  
 ويجوز تلخير الفوائت وإن وجبت على الفور بعدنا بسبع على العيال وفي الحوائج على الأصح ومجدة  
 التلاوة والنداء المطلق وقضاء رمضان وسبع وصية المحلوك إذا في الحبي وبغيره بالجهل بحج اسم  
 منه مكث مدة فلا قضاء عليه لأن الخطأ إنما يلزم بالعلم أو بدليله ولم يوجد كما لا يقضى بقد ما فاته  
 زمنها ولا ما قبلها إلا الحج لأنه بالردة يصير كافرا كصلو ولذا يلزم بأعادة فرض إذا أتم ارتد عقبه  
 وتاب أي أسلم في الوقت لأنه جبط بالردة قال الله تعالى ومن يكفر بالآيات فقد جبط عمله وخالف السلف  
 رح بدليل قيمته وهو كافر قلنا قادت عمالين وجرأين اجلسا العمل والتحول في النار فلا جبط بالرقعة  
 التحول بالموت عليها فليحفظ **فروع** صبي ختم بعد صلوة العشاء واستيقظ بعد الفجر لزمه قضاءها  
 صلت في مرضه بالتميم والإيماء ما فاته في صحته صح ولا يعيد لو صح كثرة الفوائت نوى أول ظهر عليه  
 آخره وكذا الصوم لو من رمضان هو كالمصحح وينبغي أن لا يطلع غيره على قضاها لأن التأخير معيقه  
 فلا يظهر ما **باب سجود الشهر** من إضافة الحكم إلى سببه وأوله بالفوائت لأنه لا صلاح  
 ما فات وهو الشك والسنين واحد عند الفقهاء والظن الطوف الرابع والوهم الطرف الرابع يجب  
 له بعد سلام واحد غيمية فقط لأنه المعهق وبه يحصل التحليل وهو كالمصحح بحج عن المحبة وعليه لو  
 بنسليمين سقط عنه السجود ولو مجد قبل السلام جاز ذكره تنزيها وغدا مالا كرحمته في النقض  
 وبعده في الزيادة في غير القاف بالقاف والبال بالذال سجدة تارة ويجوز أيضا شهادة وسلام لأن **السجود**  
 يرفع الشهادة دون الفعدة لقوله بخلاف الصليبية فلما تفرغ ما وكذا التلاوة في المختار وباتفاق  
 على النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت في الفتوى إلا حديث المختار قيل فيها احتياط إذا كان الوقت مائلا  
 فلو طلعت الشمس في الفجر والحررت في القضاء أو وجدته ما يقطع البناء والسلام سقط عنه  
 قطع وفي القينة لو نسي الخل على فرض ستمافيه لم يسجد بترك متعلو يجب واجب من صفة الصلوة

سهوا فلا سجود في العمد قبل الا في اربع تركه القعدة الاولى وصلوته فيه على النبي صلى الله عليه وسلم وتفكره  
 عمدا حتى يستغله من ركن وتأخير اركانه في الركعة الاولى الى آخر الصلوة لغير ان تكره ان تكراره غير  
 مشروع كركوع متعلق بركعة واجبة قبل قراءة الواجب لوجوب تقديمها ثم انما يتحقق الترتيب بالسجود  
 لتو تذكر ولو بعد الرقع من الركوع عاد ثم اعاد الركوع الا انه في تذكر الفاتحة يعيد السورة  
 ايضا وتأخير قيام الى الثالثة بن زيادة على التسمية بقدر ركن وقيل بحرف وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 وجوبه بالهم على محمد صلى الله عليه وسلم والجميع فيما يجانفت امامه وعكسه لكل مصل في الاصح  
 والاصح تقديم بقدر ما يجوز به الصلوة في الفصلين وقيل قائله قاضيا في سجود السهو لها  
 اي بالجميع والخافعة مطلقا اي قبل او لثروها هو ظاهر الرواية واعتقد الحلواني على منفرده متعلق  
 بسجود مقتبه بسو ما ماله ان سجدا ماله لوجوب المتابعة لا يسهر اصله والمسلم في سجده مع  
 امامه مطلقا سواء كان السهو قبل الاقتران او بعده ثم يقضي ما فات ولو سهوا فيه سجدا نائيا  
 وكذا الاخر لكنه يسجد في اخر صلوته ولو سجدا مع امامه اعاده والمقيم خلف المسافر  
 كما يستوي وقيل كاللحق سهوا عن القعود الاول من الفرض ولو عمليا اما النفل فيعود ما لم يقيد  
 بالسنة ثم تذكره عاد اليه وتشهد ولا سهو عليه في الاصح مالم يستقم قائما في طاهر المدة  
 وهو الاصح فتح والا اي وان استقام قائما لا يجزئ لاستغاله بفرض القيام فسجد للسهو لذلك  
 الواجب فلو عاد الى القعود بعد ذلك نقض صلوته لرفض الفرض مما ليس بفرض وصحة الزيلعي  
 وقيل لا نقض لكنه يكون مسيئا وسجدا لتأخير الواجب وهو الاشبه كما حققه الكمال وهو  
 المحتج في هذا في غير الموت ما الموت فيعصى حتما وان خاف فوت الركعة لان القعود فحظت  
 بحكم المتابعة سراج وظاهره انه لو لم يعد بطلت بحرف قلت وفيه كلام وظاهرها واجبة في الواجب  
 فرض في الفرض لغيره ولتأنيها رسالة حافلة فراجعها ولو سهوا عن القعود الاخير كله او بعضه عاد ويكفي  
 كون كلا الجلستين قد التزمته ما لم يقيد بها بسجدة لان ما دون الركعة محل للرصد وسجد للسهو  
 لتأخير القعود وان قيد بها بسجدة عامدا او ناسيا لم تجز فترته فلا يرفعها الجبهة عند سجده  
 رحمه يفتي لان تمام الشيء باخيه فلو شبقه الحديث قبل رفعه تضاء ونحوه لا يبيد  
 حتى قال حر صلوة فسدت اصلها الحش والعبرة للامام حتى لو عاد ولم يعلم به القوم



حتى يسجد ولم تقصد صلواتهم ما لم يتعملوا السجود ولما بلغوا مصل ترك الحق والآخر وقد كان  
 بسجدة ولم يبطل فرضه وضم سادسة ولو في العصر والفجر ان شاء لاختصاص الكراهة ولا  
 بالقصد ولا يسجد للسهو على الأصح لان النقصان بالفساد لا يجزئ ان قصد في الرابعة مثلا  
 قدر المشقة ثم قام عادوكم ولو سلم قائما صح ثم أصبح ان المقوم ينتظر منه فان عاد تبعوا وان  
 سجدا الخامسة سبى كانه تم فرضه اذ لم يتوكل عليه الا السلام وضم اليها سادسة ولو في العصر  
 وخامسة في المغرب رابعة في الفجر يفيق لتصير الركعتان له نفلا والضم هنا اكد ولا عهد  
 لوقوع ولا بأس باتمامه في وقت كراهة على المعتمد وسجد للسهو في الصلوتين لنقصان فرضه ثانيا  
 السلام في الاولى وتركه في الثانية والركعتان لا يثبتان عن السنة الرابعة في الأصح لان الموقوفة  
 عليهما انما كانت تحريمية مبتدأة ولو امتد إلى بينهما صلاحها ايضا وان قصد قضاها به  
 نفاية ولو ترك الحق الاول في النقل سجد ولم تفصل استحقاقا لانه كما شرع ركعتين  
 شرع اربعاً ايضا وقد قدمنا انه يعنى ما لم يقيد الثالثة بسجدة وقيل لا واذا صلى ركعتين  
 فرضا ونفلا وسما بينهما سجد له بعد السلام ثم اراد بناء شفع عليه لم يكن له ذلك البناء اي كراهة  
 تحريم لا يبطل سجوده بالضرورة بخلاف المسافر اذ انوى الإقامة لانه لو لم يبين بطلت  
 لو فعل ما ليس له من البناء صح بناء ولا بقاء التحريم ويعيد هو المسافر بسجود السهو على المخا  
 لبطلانه يوقعه في خلال الصلوة سلام من عليه سجود السهو يخرج من الصلوة خرجا  
 موقفا ان سجد عاد اليها والا لا وعلى هذا فيصع الاقتداء به ويبطل وضوءه بالقهقهة  
 ويصير فرضه اربعاً بنية الإقامة ان سجد للسهو في المسائل الثلاث ولا يبيح لانتفاء الحكم  
 المذكورة كذا في غاية البيان وهو غلط في الأخيرتين والصلوب انه لا يبطل وضوءه ولا يتغير  
 فرضه سجدا ولا لسقط السجود بالعققة وكذا بالنية لئلا يقع في خلال الصلوة وعلمه  
 في الجهر المنه وسجد للسهو بوضع سلاحه ناويا للقطع لان فيه تغير المشرع لعن ما لم يتحول  
 عن القبلة او يتكلم لبطان التحريم ولو نسي السهو وسجدة صلبية او تلاوة يلزمه ذلك  
 مادام في المسجد فتح سلم مصل الظهر مثلا على راس الركعتين قوما اتامها اربعاً وسجد  
 للسهو لان السلام ساهيا لا يبطل لانه دعاء من وجه بخلاف ما لو سلم على ظن ان فرض الظهر

ركعتان بان قن أنه مساقرا وانها الجمعة او كان قريب عهد بالاسلام ففطران فرض الظهور <sup>كقن</sup>  
 او كان في صلاة العشاء ففطرانه التزويج بقسم او سلم ذكر ان عليه ركنا حيث تبطل لانه سلام عد  
 وقيل لا تبطل حق يقصد به خطاب آدمي والسهو في صلاة العيد والجمعة والمكتوبة والنطوع  
 سواء والمختار عند المتأخرين علمه في الاوليين للبع الفتنه كجمعة البحر واقراء المصنف  
 وبه جزم في الادرواذا شك في صلوته من لم يكن ذلك اى الشك عادة له وقيل من لم  
 يشك في صلاة قط بعد بلوغه وعليه اكثر المشايخ بحر عن الخلاصة كم صلى استافني بعمل  
 مناف وبالسلم قاعدا لانه المحلل وان كثر شكه عمل بغالظنه ان كان له ظن للبحر والاخذ به  
 لنتيقنه وقعد في كل موضع توهمه موضع تعوزه ولو واجبا للادب يصير تارك فرض القعود او وجبه  
 واعلم انه اذا شغله ذلك الشك فتفكر قد راداء ركن ولم يشغل حاله الشك بقراءة ولا  
 تبسيع ذكره في التخيير وجب عليه سجود السهو جميع متواتر الشك سواء عمل بالبحر او بنى على  
 الاقل فتحلتاخير الركن لكن في السراج انه يسجد للسهو في احدم الاقل مطلقا وفي غلبه الظن  
 ان تفكر قد ركن **فروع** اخبره عدل بانه ما صلى الظهر اربعا وشك في صدقه وكذا  
 اعد احتياطا ولا تختلف الامام والقوم فلو الامام عذيقين لم يبعد والا اما بقوله شك انها ثمانية  
 الى ثلثمائة فنتد فقد تمصل اخبري وقت ايضا في ادهع شك هل كبر لا فتاح او لا او حدث  
 او لا او اصابه نجاسة او لا او مسح رأسه او لا فتقبل ان كان اول حرة والا لا واختلفت لو شك  
 ان كان الحج وظاهر الرواية البناء على الاقل عليك بالاشباه في قاعدة اليقين لاينزل بالشك <sup>عليه</sup>  
**باب صلاة المريض** من اضافة الفعل لفاعله او محله ومناسبته كونه عارضا  
 سماويا فخر بهجوم التلاوة ضرورة من تعذر عليه القيام اى بكمه لمرض حقيقي وحله ان يلحقه  
 بالقيام ضرب به يفتق قبلها او قبلها اى المرضية او حكمه بان خاف زيادته او يطوق بره بقيامه  
 او دوران داسه او وجد لقيامه الماشدرا او كان لو صلى قائما سليما به او تعذر عليه للصوم  
 كما لم صلى قاعدا ولو مستثناه الى وسادة او انسان فانه يلزمه ذلك على المختار كيف شاء على المذنب  
 لان المرض اسقط عنه الاكس فانها هيات اول او قال زفرج كالشبهة قيل به يفتق بكونه وبهجوم  
 وان قد نزل على بعض القيام ولو شك على عصى او حائط قام لزوما بقدر ما يقدر ولو قد آية أو كبر

على المذهب لان البعض معتبر بالكل وان تعدل ليس تعذرهما شرطا بل تعذر السجود كما لا يقا  
اوماء بالهنة قاعدا وهو افضل من الايمان قائما اقربه للارض ويجعل سجوده اخفض من ر  
لزو ما ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه فانه يكره تحريما فان فعل بالنسبة للمجهول ذكره العين  
وهو اخفض راسه لسجوده اكثر من ركوعه مع على انه ايمان لا يسجد الا ان يجتمع قوة الارض  
يخفضه لا يصح لعدم الايمان وان تعذر القعود ولو حكما او ما مستلقيا على ظهره ودحا حتى القبلة  
غير انه ينصب كتيه لكرامة مدا للرجل الى القبلة ويرفع راسه ليد المصير وجهه اليها او على  
جنبه الايمن او الايسر وجهه اليها والاول افضل على المعتدل ان تعذر الايمان براسه وثلاث  
المقومات بان زادت على يوم وليلة سقط القضاء عنه وان كان يغفم في طاهر الرواية عليه  
الفقوى كما في الطهريه لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب فاذا تسقط الا ان كان سقوطا  
الشرايط عند المعجز بالاولى ولا يجيد في طاهر الرواية بدايح ولو اشبهته على بعض اعداء الركعات  
والسجرات لنعاس يلحقه لا يلزم الاداء لو اداها بتلقين غيره يثبوت تحريمه كذا في القبية ولم  
يؤثر بعينه وقليه وحاجبه خلافا للفرق حر ولو عرض له مرض في صلواته يتم بما قدر على المعتدل  
لو صلى قاعدا بركوع وسجود فصح بخ لو كان يصلي بالايمان فصح لا يبيح الا اذا صح قبل ان يؤمى  
بالركوع والسجود كما لو كان يؤمى مضطجعا ثم قدر على القعود ولم يقدر على الركوع والسجود فانه يستأنف  
على المختار لان حالة القعود اقوى فلم يجز بناؤه على الضعيف والمتطوع الا انما على من كسبه وجدا  
مع الايمان اي التيق بالكرامة وبدونه يكره وله القعود بلاكراهة مطلقا هو الاصح كره الكمال  
صل الفرض في ذلك جاز قاعدا لا عدل مع لغلبة الخجاساء وقالا لا يصح الا بعدد وهو الاظهر بها والمطابق  
كالشط والاصح والربطة بلجة البحر ان كانا البحر بحر كما شديدا فكالسائر والافعال الواقعة ويلزم استئصال القبلة  
عند الافتتاح وكلما دارت ولو ام قوما في فلكين مربوطين صح والا لا ومن جزا او اغنى عليه ولو بفرع  
من سبع اودي يوم وليلة قضى التحنن ان زاد وقت صلوة سابعة لا يحل فلو قار في المدة فان قاتله ومعلو  
فرضي والا لا ان غفلة بين او خمر او دواء لزمه القضاء وان طال لانه يضع العباد كالنوم ولو قطعت بدلة در  
من اللين والكعبين وجهه لوجه صلوة في طهارة ولا يتيمم ولا يصح قدامه فيتم وقيل لا صلوة عليه وتل يلفه ملو  
القطع **فروع** امكن الغريق الصلوة بالايمان بلا عمل كثير منها الاداء والا لا امر الطبيب بالاستلقاء



لنزع الماء من عينيه صلى بالأيام لأن حرمة الأعضاء كحرمة النفس من تحت ثياب نجسة وكل ما يط

نوا تجن من ساعته صلى على حاله ولا ولم يتجسس إلا أنه يلحقه مشقة بتخرجه بالسجود

## التلاوة

عن إضافة الحكم إلى سببه بجنب سبب تلاوة آية أي ألزها مع حرف السجدة من

أربع عشرة آية أربع في النصف الأول وعشر في الثاني منها أول الحج أما ثانيته فصلوتية لا قترانها

بالركوع وصح خلافا للشافعي ولحمل حر ونفي مالك رح سجود المفصل بشرط سماعها والسبب التلاوة

وإن لم يوجد السماع كتلاوة الأصم والسمع شرط في حق غير التلاوة ولو بالفارسية إذا المخبر

أو بشرط الإتيان أي لا قتران بمن تلاها فإنه سبب لوجوبها أيضا وإن لم يسمعها ولم يحضرها

للمتابعة ولو تلا المومئ لم يسجد المصل أصلا لاقى الصلوة ولا بعدها بخلاف الخارج كان

الحج ثبت لعينين فلا بعد وهم حتى لو دخل معهم سقطت لا تجب على من تلا في ركوعه

أو يسجده أو تشهدا للحي فيباع القراءة بشرط الصلوة المتقدمة خلا التسمية ونية

المتعينين ويفسدها ما يفسدها أو ركنها السجود أو بدله كركوع مصل أو أيام يضرب ركب

وهي سجدة بين تكبيرين مسنونتين جهر أو بين قيامين مستحبين بلا رفع يدين وتشهدا وسلام

وفيها تبسيع السجود في الأصح على من كان متعلق بتجهاهلا لوجوب الصلوة لأنها من أجزائها أداء

كالصم إذا تلاها أو قضاء كالمجنون والسكران والنائم فلا تجب على كافر وجب ومجنون وحاضر وكذا

فرق أو سمعوا لا هم ليسوا أهلا لها وتجبت تلاوتهم يعني المذكورين خلا للمجنون المطبق فلا تجب تلاوته

لعدم أهليته ولو قصر حقنه فكان يوما وليلة أو أقل تلزمه تلاوة سبع وأن كثر لا تلزمه بل

تلزم من سمعه على ما حره خبره ولكن جزم الشنبلالي باختلاف الرواية ونقل الوجوب باستماع من المجنون

عن الفتاوى الصغرى والجوهر قلت وبه جزم القهستاني لا تجب لسماعة من الصداق أو الطير أو من كل قال

حرفا ولا بالتمجي شبهة ولا من المومئ لو كان السامع في صلوته أي صلوة المومئ بخلاف الخارج كما مر

وهي على الترخي على المختار ويكره تأخيرها تأخرها وكيفيه إن يسجد عدة من أجله بلا تعيين تكون

موجبا أو يسقط بالحيف والرجة أن لم تكن صلوتية فعلى الفور لصيرورتها لخبرائها فإثم تأخيرها

ويقضيها مادام في حرمة الصلوة ولو بعد السلام فتجثم هذه النسبة هي الصلوة في قولهم

صلوتية خطأ قاله المصنف لكن في العناية أنه خطأ مستعمل وهو

عند الفقهاء خير من ثواب نادر من سمعها من امام ولو باقتدائه به قايم به قبل ان يسجد اكمام  
 لها يسجد معه ولو ايتى بعد لا يسجد اصلا كذا اطلق في الكتب تبعاً للاصل فان لم يقتد به اصلا  
 سجدها وكذا الاقتداء به في ركعة اخرى على ما اختاره المذنب وغيره وهو ظاهر الهداية ولو تلاها  
 في الصلوة سجدها فيها لا خارجا لما روي في البدايع واذا لم يسجد ثم قلزمه التوبة الا اذا فسدت  
 الصلوة بغير الجبض فلو به تسقط عنها السجدة ذكره في الخلاصة فيسجد خارجا لاها  
 لما فسدت لم يتوالا سجدة تلاوة فلم تكن صلوتية ولو بعد ما سجدها لم يعد لها ذكره في  
 القنية ويتألفه ما في الخاتمة تلاها في نفل فافسد قضاء دون السجدة الا ان يجعل على ما اذا  
 كان بعد سجدها وتوعدى بركعة وسجد غير ركوع الصلوة وسجد لها في الصلوة وكذا في خارجا  
 ينوب عنها الركوع في ظاهر المروي بزان به لها اي للتلاوة وتؤدي بركوع صلوة اذا كان الركوع  
 على القوم من قراءة آية او آيتين وكذا التلث على الظاهر كما في الحيوان ثوابه اي يكون الركوع بسجدة  
 التلاوة على الرابع وتوعدى بسجدها كذا اي على القوم وان لم ينزه بالاجماع ولو تلاها في  
 ركوعه ولم يتوعدى الموت لم يحجزه ويسجد اذا سلم الا امام ويعيد القعدة ولو تلاها فسدت صلوة  
 كذا في القنية وينبغي حمله على الجهر نعم لو ركع وسجد لها في باب بلائيه ولو بعد لها نظر  
 القوم انه ركع فمن ركع رفضه وسجد لها ومن ركع وسجد بسجدة اجزائه عنها ومن ركع  
 وسجد بسجدة فسدت صلوته كانه انقضى ركعة تامة ولو سمع المصل السجدة من غيره لم  
 يسجد فيها الاها غير صلوتية بل يسجد بعدها سماعا من غير محجور ولو سجدها لم يحجزه لاها  
 ناقضة للتمتع فلا ينادى بها التامل واعاده اي السجود لما ذكرنا اذا تلاها المصل غير الموتر  
 بعد سماعها سراج ودعا اي الصلوة لان زيادة ما دون الركعة لا تفسد الا اذا تابع المصل  
 التالي ففسدها لما يقتضيه غير ما له ولا تجزئه عما سمع تحبير وغيره وان تلاها في غير الصلوة  
 تسجد لها ثم دخل في الصلوة فتلاها فيها بسجدة اخرى ولو لم يسجد او لا كفته واحدة لان الصلوتية  
 اقوى لتستتبع غيرها وان اختلف المجلس ولو لم يسجد في الصلوة سقطت الاصل ثم كما روي لو كررها في  
 مجلسين تكررت وفي مجلس واحد لا تتكرر بل كفته واحدة وفعلها بعد الاو اولى قنية في الجهر التلا  
 احق واكمل ان مبناها على التداخل دفعا للخبر بشرط اتحاد الآية والمجلس هو التداخل في السجدة يجعل

لكل ثلاثة واحدة فكانت الواحدة سبباً واليا بتعالها وهو القرب بالعبادة كان تركها مع سببها يمنع  
 لا تداخل في الحكم بان يجعل كل تلاوة سبباً للعبادة فتدخلت السجلات فالتقي بواحدة لانه يتوابع  
 لاتها المنجز وهو يندرج بواحدة فيحصل المقصود والكريم يعفو مع قيام سبب العقوبة به وافاد الفرق  
 بقوله فتتوابع الواحدة في تداخل السبب عما قبلها وعما بعدها ولا تنوب في تداخل الحكم الا عما قبلها  
 حتى لو تولى فحدث في المجلس حدثاً ثانياً واسدأ التوابع ائباً وانقاله من عرض شجرة الى عرض اخرى  
 وسجده في غير موضع تبدل المجلس اولاية فتجب سجدة او سجدة اخرى بخلاف زوايا مسجد وبليت  
 وسفينة سائرة وفعل قليل ككل لقمتين وقيام ورد سلام وكذا اداة يصلي عليها كان الصلوة  
 تجتمع اماكن ولوم يصلي تتكرر كما تتكرر وتبدل مجلس مع دون تال حتى لو كررها ركبا يصلي  
 وعلامه يعيش يتكرر على الغلام لا الركبة تتكرر في عكسه وهو تبدل مجلس التالى دون المساء  
 على المفتي به وهذا ايضاً يرجع بسببية السماع واما الصلوة على الرسول صلى الله عليه  
 وسلم فذلك عند المتقدمين وقال المتأخرون تكراراً لا تداخل في حقوق العباد واما الحكم  
 فالاصح انه ان زاد على الثلث لا يشتمه خلاصة وكرم ترك آية سجدة وقراءة باقى السورة  
 لان فيه قطع نظم القرآن وتغيير تاليفه واتباع النظم والتاليف مأمور به بدائع ومفاد  
 الكراهة مخبرية لا يكره عكسه ولكن نذب ضم آية او ايتين اليها قبلها او بعداً لدفع وهم  
 التفضيل اذا الكل من حيث انه كلام الله في رتبة وان كان لبعضها زيادة فضيلة باسقاطها  
 على صفاته تعالى واستحسن اخفاؤها عن سامع غير مستهي للسجود واختلف التصحيح في بعضها  
 على منشاغل يعمل ولا يسمعها والراجح الوجوب زجره عن تشاغله عن كلام الله ففعل  
 لانه بعرضية ان يسمع ولو سمع آية سجدة من قوم من كل واحد منهم حرفاً لم يسجد كما يسمعون  
 من تال خائبة فقد افاد ان اتحاد التالى شرط مهمته لكل مهمة في الكافي قبل من قرأ السجدة في مجلس  
 لكل منها كفاه الله تعالى ما اهمه وظاهره ان يقرأها او لا ثم يسجد فيحمل ان يسجد كل بعد قراءتها  
 وهو غير مكروه كما مر وسجدة الشكر مستحبة به يغني لكثرته بعد الصلوة لان السجدة يعقلها  
 سنة او واجبة وكل مباح يودى اليه فتكرره ويكره للامام ان يقرأها في مخافتة ونحو جهنم  
 وعيد الا ان تكون بحيث تودى بركوع الصلوة او يسجد ولو تال على المنبر يسجد ويسجد السامعون



**باب صلاة المسافر** من اضافة السنن الى الشرائع وحمله ولا يخفى ان التلاوة عارضة عبادة  
والسفر عارض مباح الا بعارض فلا اخر يسمى به لانه ليس بعارض اخلاق الرجال من خرج من عمارة مؤمن  
اقامته من جانب خروجه وان لم يجز ومن الجانب الآخر وفي النجاسة ان كان بين القضاء والمصرا  
اقل من غلوة وليس بينهما خروعة يشترط مجاوزته والا فلا قاصدا ولو كافرا ومن طاف الدنيا بالقتل  
لم يقصر مسيرة ثلثة ايام ولياليها من اقصا ايام السنة ولا يشترط سفر كل يوم الى الليل بل الى الزوال  
ولا يعتبر الفراع على المذهب بالسير الواسع مع الاستراحات المعتادة حتى لو اسرع فوصل في يومين قصر  
ولو وقع طريقان احدهما مدة السفر والاخر اقل قصر في الاول لا الثاني صلى الفجر الرباعي ركعتين  
وجوب القول ابن عباس رضي الله عنهما في صلاة الفجر ركعتين ركعتين والمساكن ركعتين ركعتين والناقل  
المصنف عز قومه قصر كان الركعتين ليستا قضا حقيقة عندنا بل هما تمام فرضه والا كما ليس يقصر  
في حقه بل اساءة قلنت في شرح البخاري ان الصلوة فرضت ليلية الاساء ركعتين ركعتين سفر  
وحضر الا المغرب فلما جاز عليه الصلوة والسلام واطمان بالمدينة زيدت الا الفجر بطول القراءة فيها والمغرب  
لانها وتر النهار فلما استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند زوال قواه تعالى فليس عليكم جبار  
ان تقصر وامن الصلوة وكان قصها في السنة الرابعة من الهجرة وهذا التجمع اكد لانه انتهى كلامهم  
فليحفظ ولو كان عاصيا بسفره لان الفجر المجاور لا يعدم بشرعيته حتى يدخل من موضع مما  
ان سار مدة السفر والاقية بمجر العود لعدم استحكام السفر او ينوي ولو في الصلوة اذ لم يخرج وقتها  
ولم يك لاحقا اقامة نصف شهر حقيقة او حاكما لما في البرازية وغيرها لو دخل الحلي الشام وعلم  
لا يخرج وعلم انه لو خرج الامع للقافلة في نصف شوال اتم لانه كناوى الاقامة بموضع واحد  
صالح لها من مصر او قرية او جوار دارنا وهو من اهل الاخبية فيقصر ان نوى الاقامة في اقل  
اي من نصف شهر نوى فيه لكن في غير صالح كجزيرة او نوى فيه لكن بموضعين مستقبلين ككنة  
ومنى فلو دخل الحاج مكة ايام العشر لم يقص بيته لا يفسر الى متى وعرفة ضار كنية الاقامة في غير مواضعها  
ويعد عود من منى قصر كما لو نوى بيته باحد ما اذ كان احدهما تبعا للآخر بحيث يجب التجمع على سائرهما  
لا تخاصهما اولم يكن مستقرا جواربه كعبدة وامارة او دخل بلدة لم ينو بها اي مدة الاقامة بل تر  
السفر علة وبعده وولقي على ذلك سنين الا ان يعلم آخر القافلة نصف شهر كما مر في اصل ركعتين

دخل أرض حرب أو حاصر حصناً فيها بخلاف من دخلها بأمان فإنه يتم وأصحابه البغي في أزمان  
 غير مصر مع نيّة الإقامة مدتها للتردد بين القرار والفرار بخلاف أهل أجنبية كعرب وتركمان ونحوها في  
 المكان فإنها تصح في الأصح وبه يفتى إذا كان عندهم من الماء والكلام ما يكفيهم مدتها لأن الإقامة أصل  
 إلا إذا قصدوا موضعاً بينهم ملة السفر فيقصرون أن نورا سفراً أو أكلوا ولو نوى غيرهم الإقامة  
 معهم لم يصح في الأصح والحاصل أن شرط الاتمام ستة النية والمدة واستقلال الرأي وترك  
 السير واتحاد الموضع وملاحقته فمستأنز فلو اتهم مسافران قعدا في القعدة الأولى ثم فرضه ولكنه  
 أساء لو عاد التأخير السلام وترك واجب القصر واجبة تكبيراً افتتاح النقل وخط النقل بالقرض  
 وهذا لا يحل كما حرره القهستاني بعد أن فسّر أساء ياتم واستحجر النازح ما زاد نقل كمصلي الفجر  
 أربعاً وإن لم يقعد بطل فرضه وصار الكل نفلاً لترك القعدة المفروضة إذا ادّعى نوى الإقامة قبل  
 أن يقيد الثالثة بسجدة لكنه يجيد القيام والمركوع لوقوعه نقلاً فلا يجوز عن الفرض ولو نوى  
 في السجدة صار نقلاً وصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعد إذا أقام المقيم إلى الاتمام لا يقرأ  
 يسجد للسهو في الأصح لأنه كاللاحق والقعدان فرض عليه وقيل لا قنية وتدلّ للإمام هذا الخلف  
 الخائنة وغيرها أن العلم بحال الإمام شرط لكن في حاشية الهداية لهذا الشرط العلم بحال المصلي  
 لا في حال الابتداء وفي شرح الإرشاد ينبغي أن يخبرهم قبل شروعه ولا يفعد سلامه أن يقول  
 بعد التسليمين في الأصح اتواصلوا بكم فإني مسافر لدفع توهم أنه سواه ولو نوى الإقامة لا لتحقيقها  
 بل يتم صلوة المقيمين لم يصح مقياً وأما اقتداء المسافر بالمقيم فيصيح في الوقت ويتم لا يفعد فيما يتغير  
 لأنه اقتداء المقصر بالمتفعل في حق القعدة لواقعة في الأوليين أو القراءة لوني إلا خيراً تبين  
 ويأتي المسافر بالسنة إن كان في حال أمن وقرار ولا بان كان في خوف وفرار لا يأتي بها هو المختار  
 لأنه ترك لعذر تجنيس قبل الاستسنة الفجر والمعتبر في تعيين الفجر آخر الوقت وهو قدر ما يسع  
 الحرية فإن كان المكلف في آخره مسافراً وجب كعتان وإلا فإربع لأنه المعتبر في السببية عند عدم  
 الأداء قبله الوطن الأصل وهو موطن ولادته أو أهله أو توطنه يبطل بمثله إذا لم يتوكله بالكلية  
 أهل قلوبه لم يبطل بل يتم فيها لا غير ويبطل وطناً الإقامة بمثله وبالوطن الأصل وبإثناء  
 السفر والأصل أن الشيء يبطل بمثله وبما فرقه كإجماده ونه ولم يذكر وطن الساكن وهو ما نوى فيه

أقل من نصف شهر لعدم فائدته وما صورته الزيلعي في البحر والمعتبر فيه المبتوع لأنه الأصل في التبع  
 كأمرة وفاهامها المعجل وعبد غير مكاتب ومحمد يرتق من الأمير أدبنا المال وأجير وأسير وغير  
 وتلميذ مع زوج ومو وأمير ومستاجر ف ونشر مرتب قلت فقيد المعية ملاحظ في تحقيق السبعية  
 مع ملاحظة شرط آخر يحقق ذلك وهو الارتفاق في مسألة الجحد وفاء المهر للمرأة وعدم كتابة العبد  
 وبه بان جواب جاذبة جزية كريد سنة ثمانين والف ولا يمن علم التابع بنية المبتوع فلو نوى المبتوع  
 الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم على الأصح كافي المحيط وغيره دفعا للضرر عنه كما في الخلاصة  
 عبد مسافر موكلة فتوى الموكلة الإقامة إن أم صحت صلواتها ولا يمتنع على غير الأصح والقضاء يحل  
 أي يشابه الأداء سفر أو حضر لأنه بعد تقرير لا يتغير غير أن المهر يقضى فاشنة الصفة في ماله  
 بما قد فرغ سافر السلطان نصرته وج المسافر ببلادها مقيما على الأوجه ظهرت الحاشية وبقي  
 لمقصد ما يؤمن تتم في الصحيح كصبي بلغ بخلاف كافرا سلم عبد مشرك بين مقيم ومساقران لها  
 قصر في نوبة المسافر ولا يفر من عليه القعود الأول ويتم احتياطاً ولا ياتم بمقيم أصلاً وهو ما يلغز  
 قال للنسائي من لم يدر منكم كم ركعة فرض يوم وليلة فمضى طالق فقالت أحد من عشرون والثانية  
 سبعة عشر والثالثة خمسة عشر والرابعة أحد عشر لم يطلق لأن الأول ضمن الوتر والثانية ترك  
 والثالثة ليوم الجمعة والرابعة للمسافر والله أعلم **باب الجمعة** بتثنية الميم وسكونها  
 هي فرض عين يكفر جاحداً لها بثبوتها بالدليل القطعي كما حققه الكمال وهي فرض مستقل الكمال  
 الظهور وليست بدلالة كما سحره الباقي مغرباً لسرى الدين بن الشيخة وفي البحر وقد افقت مراراً بعد  
 صلوة الأربع عليها بنية أحد ظهور أن اعتقاد عدم فرضية الجمعة وهو احتياط في زماننا  
 وإيمان كيناف عليه مفسدة متناهية فلو أن تكون في بيته خفية ويشترط لصحتها سبعة  
 أشياء الأول المصرو هو ما لا يسع إلا مساجد أهله المكلفين لها وعليه قول أكثر الفقهاء  
 رح مجتبي لظهور التواني في الأحكام وظاهر المذهب أنه كل موضع له أمير وقاض يقبل على إقامة  
 الحدود كما حررتها فيما علقناه على الملتقى وفي القهسباني أذن الحاكم ببناء الجامع والرسنق  
 أذن بالجمعة اتفاقاً على ما قاله السرخسي وأذا انقضى به الحكم صار صحيحاً عليه فيحفظ  
 أو قناؤه بكسر الفاء وهو ما حوله الفصل به أولاً كما حرره ابن الكمال وغيره كاجل مصله



كدفن الموتى وركض الخيل و الخمار للفقير نقدية بقرص ذكره الولوالحي والناظر السلطان ولو متغلبا  
 او امرأة فيجوز امرها باقامتها الا اقامتها او ما موده باقامتها ولو حيد اولى عمل باحية وان لم يجز اليك  
 واقضيته وانحلت في خطيب المقر من جهة الامام الاعظم او من جهة نائبه هل يملك الالة  
 في الخطبة فتقبل مطلقا اي لصورة او لا الا ان يفوض اليه ذلك وقيل ان لصورة حاز  
 والاله وقيل نعم يجزى مع ما لا ضرورة لانه على رتب الفوات لتوقته فكان الامر به اذا باه اشتبا  
 دلاله فلا تملك القضاء وهو الظاهر من عبارتهم ففي البدائع كل من ملك الجمعة ملك  
 اقامة غيره وفي التحفة في تعداد الجمعة كاي جربا بشر انما يشترط الاذن لاقامتها عند بناء  
 المسجد ثم لا يشترط بعد ذلك بل الاذن مستصحب لكل خطيب وقامه في البحر وما قبله  
 الزيلعي كدليل له وما ذكره ملاحظه وغيره ابن الكمال في رسالة خاصة برهن فيها على الجواز  
 بلا شرط واطنب فيها وايدع ولكثير من الفوائد اودع وفي جميع الاقرانه جانب مطلبنا في رنا  
 لاله وقع في تاريخ حسن واربعون وتسعمائة اذن عام وعليه الفتوى السراجية لو صلى  
 احد بغير اذن الخطيب لا يجوز الا اذا اقتدا به من له ولاية الجمعة <sup>ب</sup> الله يلم  
 ادعاء النقل بمجاعة واقوم شيخ الاسلام مات والى مصر فجمع حليفته او صاحب الشرط بفتح  
 حاكم السياسة او الفاضل الماذون له في ذلك جاز لان تفويض امر العامة اليهم اذن بذلك  
 دلاله فلقاضي القضاء بالشام ان يقيمها وان يكون الخطباء بلا اذن صريح ولا تقدر  
 الباشا وقالوا يقيمها امير البلاد ثم الشطبي ثم القاضي ثم من ولاه في القضاء ونصب  
 العامة الخطيب غير معتبر مع وجود من ذكر امامهم فميجوز للضرورة وحازت الجمعة  
 بمبنى في الموسم فقط لوجود الخلقة وامير البحار والعراق او ملكة ووجود الاسواق و  
 السك وكذا كل ابنية تنل لها الخليفة وعدم التعيين بمبنى للتخفيف <sup>ب</sup> لا امير الموسم  
 تقصود ولايته على امور الحج حتى لو اذن له جاز ولا يعرفات لانهما مفازة وتودد في متصل  
 واحد بمواضع كثيرة مطلقا على المذهب عليه الفتوى شرح الجمع للعيني <sup>ب</sup> اذمة فتح القدر  
 د فعلا للرح وعلى المرح فاجمعة لمن سبق تحريمه وتفسد بالمعية ولا سببا <sup>ب</sup> في جعل  
 بعدها اخر ظهر وكذا ذلك خلاف المذهب لا يعول عليه كما حره في البحر وفي مجمع لا

مغربا للمطالب الاصولية التي ظهر ادركت وقته لان وجوبه عليه باخر الوقت فقبله والثالث وقت  
 الظهر فتبطل الجمعة بخروجها مطلقا ولو لاحقا بعد يوم اوزحمة على المذهب كان الوقت شرطا لا  
 كاشرا للافتتاح والرابع الخطبة فيه ولو خطب قبله وصلى فيه لم تصح والخامس كونها قبلها لان شرط  
 الشيء سابق عليه بحجرة جماعة تنعقد بهم ولو كانوا صما او نياما فلو خطب وحده لم يخرج على الاصح  
 كما في البحر عن الظاهرية لان الامر بالسعي للذكر ليس الا لاستماعه والمأمور بجمع وخبر في الخلاصة  
 بانه يكفي حضور واحد كعتبة او هليله او تسبيحة للخطبة المقرضة مع الكراهة وقال الايدون  
 ذكر طويل واقله قدر التسمية الواجب بغيرها ولو حمله عطاسه او تعجبا لم ينبغ عنها على المذهب كما في  
 التسمية على الذبحة لكن ذكر في الذبايح انه ينوب فامل وليس خطبتان خفيفتان ونكره زيادتهما  
 على قدر سورة من طوال المفصل فجليسة بينهما بقدر ثلث آيات على المذهب وقيل ركها مسيء على  
 الاصح كتركه قراءة قدر ثلث آيات ويحبر بالثانية لا الاولى ويبدأ بالتغويذ سرا ويندب ذكر  
 الخلفاء الراشدين والعين لا الدعاء للسلطان وجوز القهستان ويكره تحريكه وصفه بما ليس  
 فيه ويكره تكلمه فيها الا بالامر معروف لانه منها ومن السنة جلوسه في محله عن يمين المني  
 وليس السواد وترك السلام من خروجه الى دخوله في الصلوة وقال الشافعي رحا اذا استوى على  
 المشرع سلم مجتبي وطهارة وسرعة قائما وهل هي قائمة مقام ركعتين الاصح لا ذكره الزبلي بل كسرها  
 في الثواب لو خطب حنبلا ثم اغتسل وصلى جاز ولو فضل باجنبي فان طال بان رجع لبيته فتعذى اوجبا  
 واغتسل استقبال خلاصة اي لزوما لبطان الخطبة سراج لكن ينبغي انه لا يشترط اتحاد الامام والخطيب  
 والسادس الجماعة طوقها ثلثة رجال ولو غير الثلثة الذي حضر والخطبة سوا الامام  
 بالنظر لانه لا بد من الذكر وهو الخطيب وثلثة سواه ينصرفوا الى ذكر الله فان فغروا قبل  
 سجودهم وقال قبل التحريم بطلت فان بقي ثلثة رجال ولا تاتي بالتاء او نفر بعد سجود  
 او عادوا وادركوه راكعا او نفروا بعد الخطبة وصلى باخرين لا تبطل وانما الجمعة والسابع  
 الاذن العام من الاجام وهو يحصل بفتح ابواب الجامع للواردين كافي فلا يضر خلق باب القاعة  
 بعدوا ولعادة قديمة لان الاذن العام مقر لاهله وخلقهم لمنع العدو لا المصلحة نعم لو لم يغلق الباب  
 احسن كما في مجمع الاخر مغربا لشرح عبود المذاهب قال وهذا اول مما في البحر والمنع فيلحفظ فلو دخل

امير حسنا وقصير واغلق بابيه وصلى بامواجه لم تتعقد ولو فتحه واذن للناس بالدخول حجاز وكره  
 فالامام في دينه ودنياه الى العامة محتاج فسيحان من تنزه عن الاحتياج وشرط لا فتر اضما للستة  
 تحض لها اقامته بمصر واما المنفصل عنه فان كان لسمع التداء ينحب عليه عند محمد رحمه الله بقي كذا  
 الملتقى وقد مناعن الوالوجية تقديره بقرع ورجح في البحر اعتبار عو له ليلته بالكلقة وصحة و  
 الحق بالمرضى للمرضى الشيخ الفاضل وحرية والاصح وجوبها على مكاتب واجير وشيعين ويسقط من  
 بحسابه ليعيدا والا لا ولو اذن له موكلا وجبت قبل بخير جوهر ورجح في البحر التحجير وذكر  
 محققه وبلوغ وعقل ذكرها الزبلي وغيره وليسا خاصين بوجود بصرف تحجب على الاعو وقد  
 على المشي جزم في البحر بان سلامة احدهما كان للوجوب لكن قال الشمني وغيره لا يجب على مفلج  
 الرجل ولا مقطوعها وعدم حليس وعدم خوف وعدم مطر شديد وحمل ثبلج ونحوها وفاقدها  
 هذه الشروط او بعضها ان اختيار العظيمة وصلاها وهو مكلف بالغ عاقل وفقت فرضا عن الوقت  
 لا يعود على موضوعه بالنقض وفي البحر افضل للمرأة ويصلح للامامة فيها من صلح اماما لغيرها  
 فجازت لمسافر وعبد ومرض وتتعد الجمعة لهم اي يجوز لهم بالطريق الطريق الاولي وحرام  
 لمن لا عدله صلوة الظهر قبلها اما بعدها فلا يكره غاية في يومها بمصر لكونه سببا لقنوت الجمعة  
 وهو حرام فان فعل ثم ندم وسعى عير به اتباعا للآية ولو كان في المسجد لم تبطل الا بالشرع قبل  
 بقوله اليها لانه لو خرج لحاجة او مع فراغ الامام او لم يقمها اصلا لم تبطل في الاصح فالبطالان  
 مقيد بامكان ادراكها بان انفصل عن باب داره والامام فيها واو لم يدركها بعد المسافة فالاصح  
 انه لا يبطل سراج بطلان ظهره لا اصل الصلوة ولا ظهر من اقتدى به ولم يسمع ادراكها الا بالافرق  
 بين معذور وغيره على المذهب وكره تحريم المعذور ومسجون ومسافر اذ اعظم الحاجة في مصر  
 قبل الجمعة وبعدها لتقليل الجماعة وصورة المعارضة واقاد ان المساجد تتعلق بجمعة الجماعة لا الجماعة  
 وكذا اهل مصر فانتم الجماعة فانهم يصلون الظهر بغير اذان ولا اقامة ولا جماعة ولا يجب للمريض  
 تاخيرها الى فراغ الامام وكره ان لم يؤخر هو الصحيح ومن ادركها في تشهد او سجود سمع على  
 القول به فيما يتم بجمعة خلافا لحد راجح كما يتم في العيد اتفاقا كما في عيد الفتح لكن في السراج انه  
 عند محمد رحمه الله لم يصح له ذلك له وينوي جمعة لا ظهر اتفاقا فلو نوى الظهر يصح اقتداءه ثم



الطهارة لا فرق بين المسافر وغيره يخرجوا إذا خرج الإمام من الحجرة أن كان ولا فقيامه للصعود  
 شرح الجمع فلا صلوة ولا كلام إلى تمامها وإن كان فيها ذكر الظلمة في الأصح خلاصا فأنته لم يسقط  
 الترتيب بينهما وبين الوقتية قالها لا تكرر سراج وغيره لضرة صحة الجمعة والاكلا ولو خرج وهو  
 نسي أو عيده لثالثة النقل يتم في الأصح ويجوز القراءة وكلام حرم في الصلوة حرم  
 فيها أي في الخطبة خلاصة وغيرها في حرم كل شرب وكلام ولو لبسها أو رد سلام أو أمر بها  
 بل يجب عليه أن يستمع وليست بلا فرق بين قريب وبعيد في الأصح محيط ولا ينجلي  
 من خيف هلاكه لأنه يجب الحراة وهو محتاج إليه والاضطراب حتى الله تعالى ومبناه على  
 المسامحة وكانت أبو يوسف ربح ينظر في كتابه ويصحح والأصح أنه لا بأس بأن يشرب أسه أو  
 يله عند روية متكررة الأصواب أنه يصل على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع اسمه في نفسه  
 ولا يجب التسميت ولا رد سلام به يفتى بذلك الحيل لاستماع لسان الخطيب كخطبة تكاح وختم  
 وعبد على المعاملات لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعدها وإذا جلس عند الثاني والخلاف في  
 كلام يتعلق بالآخرة أما غير فيكره لعمامة وعلى هذا الترقية المتعارفة في زماننا تكرر عنده لا عند  
 وأما ما يفعله المؤذنون حال الخطبة من الترضي ونحوه فمكره اتفاقا وتامه في البحر والحج من  
 المرقى ينهى عن الأمر بالمعروف بمقتضى حديثه ثم يقول انصتوا بحكم الله قلت ألا أن يحل  
 على قولها فتنبه ووجب سعي إليها وترك بيع ولوم السعي في المسجد اعظم ذرا بالاذان الأول في  
 الأصح وإن لم يكن في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم بل في زمن عثمان رضي الله عنه وأقاد في البحر  
 صحة الطلاق الشرعية على المكره من غير أن يؤخذ ثانيا بين يديه أي الخطيب فاجبة بوحدة العقل أن  
 المؤذن أن كان الثمن ولماذا نوح واحد بعد واحد ولا يجتمعون كما في الجلال والتمتاسي  
 ذكرهم التمسنا إذا جلس على المنبر فإذا أتم اقيمت ويكره الفصل بامر الدنيا ذكر العبي لا ينبغي أن  
 يصل بالمقوم غير الخطيب لهما كسوى واحد فان فعل بان خطب صبي بامر السلطان وصل بالبعثا  
 هو المخار لا بأس باله مريما إذا خرج من عمران المصير بل خرج وقت الظهر كذا في الحاشية  
 لكن عبارة الظهرية وءرها لفظا دخولا بدل خروج وقال في شرح المنية والصحح أنه يكره السفر  
 بعد الزوال قبل أن يصلي ما ولا يكره قبل الزوال القروي إذا دخل المصري بها أن نوى المكتمة

ذلك اليوم لزمته الجمعة وان نوى الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها او بعدة لا يلزمه لكن في اليوم  
 نوى الخروج بعد لزمته والا لا وفي شرح المنية ان نوى الملك الى وقتها لزمته وقيل لا كما لا يتم  
 لو قدم مسافر يومها على غرضه ان لا يخرج يومها ولم ينو الاقامة نصف شهر يجتنب الامام سيف  
 بلدة فتجب له كلفة والا كما لمدينة وفي حاوي القدسي اذا فرغ المؤذن قام الامام والسيف  
 ببيساره وهو متكى عليه في الخلاصة ويكره ان يتكى على قوس وعصى **فروع** <sup>وهو</sup> **سمع النداء**  
 يا كل تركه ان خاف فوت الجمعة او مكتوبة لاجتماعه رستاقى سعى يريد الجمعة وحوائجه  
 ان معظم مقصوده الجمعة نال ثواب السعي اليها ولهذا يعلم ان من شغل في عبادته فاعرف  
 للاغلب افضل حلق الشعر قلم الظفر بعد ما لا بأس بالخطى ما لم ياتخذ الامام في الخطبة  
 ولم يورد احدا الا ان لا يجرد الا فرجة امامه فيتخطى اليها للضرورة ويكره التخطى للسوا  
 بكل حال وسئل عليه السلام عن ساعة الاجابة فقال ما بين جلوس الامام الى ان يتم الصلوة  
 وهو الصحيح وقيل وقت العصر واليه ذهب المشايخ كما في التاثير خاتمة وفيها سئل بعض  
 المشايخ ليلة الجمعة افضل ام يومها فقال يومها وذكر في احكام الاشياء ما اختصر  
 به يومها قراءة الكهف فيه ومن فهم عطفه على قوله ويكره افراده بالصوم واقره ليلته  
 بالقيام فقد وهم وفيه تجمع الارواح وتزار القبور ويامن الميت من عذاب القبر ومن مات  
 فيه اول ليلة من من عذاب القبر ولا يستخرج فيه جفم وفيه يزور أهل الجنة ربه سبحانه وتعالى  
**باب العيدين** سمي به لان الله فيه عويدة لخصان ولعوده بالسر غالبا او  
 تفاولا وليستعمل في كل يوم فيه مشروعة اقبل عيد وعيد وعيد صرحت بحجته وحجة الحبيب  
 ويوم العيد والجمعة فلو اجتمع لم يلزم الا صلوة احدهما وقيل الاولى صلوة الجمعة وقيل  
 صلوة العيد كذا في التمهيد اني عن التمر تاشي قلت قد رجعت التمر تاشي فرائده حكاية  
 عن الغير وبصيغة المرض فتيه وشرع في الاولى من الهجرة تجتنب صلواتها في الاصح على  
 من يجتنب عليه الجمعة بسرايطها المتقدمة سوى الخطبة فانها سنة بعدها وفي القصة  
 صلوة العيد القرى تكرر محرم اي لانه اشتغال بما لا يصح ان المصير شرط الصحة وقد  
 صلواتها على صلوة الجنازة اذا اجتمعتا لانه واجب عينا والجنازة كفارة ونفذة

الجحانة على الخطبة وعلى سنة المغرب وغيرها والعيد على الكسوف لكن في الجحافل لاذان عن  
 الحلبي الفتوى على تأخير الجحانة عن السنة واقره المصنف رحمه الله تعالى لها بالصلوة لكن  
 في آخر الأحكام دين الاستباه ينبغي تقديم الجحانة والكسوف حتى على الفرض ما لم يضيق  
 وقته فامل وندب يوم الفطر اكله حلوا وترا ولو قرأ قبل خروجه الى صلواتها واستياكه  
 واغتساله وتطيبه بماله ريح لا لون ولبسه احسن ثيابه ولو غير ابيض واداء فطرته صح  
 عطفه على اكله لان الكلام كله قبل الخروج ومن ثم اني بكلمة ثم خروجه ليفيد تراخيه  
 عن جميع ما مر ما شيا الى الجحانة وهي المصلحة العام والواجب مطلق التوجه والخروج اليها  
 اي الجحانة لصلوة العيد سنة وان وسعهم المسجد الجامع هو الصحيح ولا بأس باخراج منسب اليها  
 لكن في الخلاصة لا بأس ببناءه دون اخراجه ولا بأس بعبده راكبا وندب كونه من طريق آخر وانها  
 المشاشة واكثر الصدقة والتختم والتمنية بتقبل الله منا ومعلم لا ينكر ولا يكفر في طريقها  
 ولا يتقل قبلها مطلقا يتعلق بالتيكس والتقل كذا حرره المصنف بتعاليل لكن تعقبه في الزهر  
 ورجح تقييده بالجمهر زاد في البرهان وقال لا جهرية سنة كالأضحية وهو رواية ووجهها ظاهر  
 قوله تعالى وتكملوا العدة وتذكروا الله على ما هديكم ووجه الاول ان رفع الصوت بالذكر بدعة  
 فيقتصر على مورد الشرع انتهى وكذا لا يتقل بعدها في مصلحتها فانه مكروه عند العامة وان  
 تنقل بعدها في البيت جاز بل ينبغي تنقل بازيج وهذا الخاص اما العوام فلا يمنعون من تكميلها  
 ولا تنقل اصلا لقلة رغبهم في الخيرات لجروقيتها شيئا بخطثة وكذا اصوله رغائب وبراءة  
 وقد ركان عليا رضي الله عنه راى رجلا يصل بعد العيد فقتل اما تمتعه يا امير المؤمنين  
 فقال الخاف ان ادخل تحت الوعيد قال الله تعالى ارايت الذي يبي عبدا اذا صل ووقتها من الارثقا  
 قد رجع فلا تضع قبله بل تكون نقلا هم ما الى الزوال باسقاط الغاية فلوزالت الشمس وهو  
 انماها قسدت كما في الجملة كذا في السليح وقد مضاه في آثني عشرة ويصل هي الامام كعتبت  
 متينا قبل الزوايد وهي ثلث تكيات في كل ركعة ولو زاد تابعه الى ستة عشر كانه مانورا كان  
 يسمع من المكبرين فياتي بالكل ويوالي ندبا بين القراءتين ويفر كما للجمعة ولو ادرك الموتر  
 الامام في القيام بعد ما كبر في الحال يراى نفسه لانه مسبق ولو سبق بركعة يقرا



ثم يكبر لما يتولى التكبيرات فلزم يكبر حتى يكبر الامام قبل ان يكبر المومنين لا يكبر في القيام ولكن يكبر  
ويكبر في الركوع على الصحيح لان الركوع حكم القيام فالايمان بالواجب على من المستوفى كما لو ركع الامام  
قبل ان يكبر فان الامام يكبر في الركوع ولا يعود الى القيام ليكبر في ظاهر الرواية فلو عاد ينبغي الفساد  
ويرفع يديه في الزوائد وان لم ير امامه ذلك الا اذا اكبرها كما مر فلا يرفع يده على المختار لان اخذ  
الركبتين سنة في محله وليس بين تكبيراته ذكر مسنون ولذا يرسل يديه وليست بين كل تكبيرتين مقفلة  
ثلاث تسجعات هذا يختلف بكثرة الرحام وقلة ويخطب بعد الخطبتين وهما سنة فلو خطب قبلها صح  
واساء لترك السنة وما بين في الجمعة ويكره بينهما ويكره والخطبتان بل عشرة ويدان في التحديق  
ثلاث خطبة جمعة واستسقاء ونكاح وينبغي ان تكون خطبة الكسوف وختم القرآن كذلك ولم ار  
ويبدأ بالتكبير خمس خطبة العيدين وثلاث خطبة الحج الا ان التي بمكة وعرفة يبدأ فيها بالتكبير ثم بالتسبيح  
ثم بالخطبة كذا في خزانة ابن الليث ويستحب ان يستفتح الاولى بتسعة تكبيرات تلاها اي متتابعات والثانية  
بسبع هو السنة وان يكبر قبل نزوله من المنبر اربع حشر واذا اصعد عليه لا يجلس عندنا من  
ويعلم الناس فيها احكام صدقة العطرة ليقولها من لم يؤدها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها  
ليخرجوها في صالحها ولم اره وهكذا كل حكم ايجع اليه لان الخطبة شرعت للتعليم لا ليجليها بوجدان  
ما تتجمع الامام ولو بالامانة اتفاقا في الامم كما في قيم البحر وفيها يلغى رجل فسد صلوة واجبة عليه  
ولا قضاء عليه ولو امكنه الذهاب الى امام آخر ففضل لاها تودي بمصر واسد ما منع كثرة اتفاقا  
فان عجز على اربعة كلفوا من غير بعد سطر الى الزوال من العذر فقط فوقتها من الثاني كالأول وتكون  
قضاء الامام كما ينبغي في الاممية وحل الفهستائي قولين واحكامها احكام الاضحية لكن هذا يجب بلغيها  
الى ثالث ايام النحر بلا عذر مع الكراهة وبه اى بالعذر بدعفا فالعذر هنا التقى الكراهة وفي الفطر  
ويكبر جدا اتفاقا في الطريق قبل وفي المصلي وعليه عمل الناس اليوم لا في البيت ويندب تاخير الصلاة عنها  
وان لم يصح في الامم ولو اكل لم يكره اى تحريما ويعلم الاضحية وتكبير التشرية في الخطبة ووقوف  
الناس بعيم عرفة في غير ما تشبهها بالواقعة ليس بشيء وهو نكرة في موضع النفي فتتم انواع العبادة  
فرض واجب مستوفى فبغير الاشارة وقيل كتحجب ذلك كذا في مسكين وقال الباقر اني لو اجتمعوا لم يشر ذلك  
اليوم لسماع الوضوء وكشف راسه بلا كراهة اتفاقا ويجب تكبير التشرية في الامم

به مرة وان زاد عليها يكون فضلا قاله العيني مقتده الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر  
 والله الحمد هو المأثور عن الخليل والخياران الذي سماه جيل وفي القاموس انه الاصح قال ومغناه يطعم  
 الله عقب كل فرض عيني بلا فضل يمنع البناء ادى بحجامة او قضى فيها منها من عامه لقيام وقته  
 كالاضحية مستحبة خرج جماعة النساء والعراة لا البعيد في الاصح جوهرة اوله من فجر عرفة  
 وآخره الى عصر العيد بادخال الغاية فهي ثمان صلوات ومجوبه على امام مقيم بمصر وعلى مقتد  
 مسافر او قري او امرأة بالتبعية لكن المرأة تخاف ويجب على مقيم اقتدى بمسافر وقال ابو جوبه في  
 كل فرض مطلقا ولو منفردا او مسافرا او امرأة لانه تبع للكتيبة الى عصر اليوم الخامس اخر ايام التوبة  
 وعليه الاحتداد والعمل بالفتوى في عامة الامصار وكافة الاعصار ولا يشر به عقب العيد لان  
 المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه البلخيون ولا يمنع العامة من التكبير في الاسواق في ايام  
 العشر به فاخذ بجر ومحتج غيث ويأتي المؤتفريه ويجري وان تركه امامه لادائه بعد الصلوة  
 قال ابو يوسف رح صليت لهم المغرب يوم عرفة فسميت ان اكبر فكل يوم البوحيفة رح  
 المسبوق يكبر وجوبا كما لا يخفى لكن عقب القضا لما فاته ولولا مع الامام لا تقصد ولولاني فست وبيد  
 الامام بسجود السهو لوجوبها في تحريمها ثم بالتكبير لوجوبه في حرمتها ثم بالتلبية ولو لم يقرأها  
 خلاصة وفي الولاية كبد بالتلبية سقط السجود والتكبير **باب التسوية**  
 مناسبتة امام من حيث الاتحاد والتضاد ثم الجهو على انه بالكاف والخاء للشمس في الصلاة بالناس  
 من يملك اقامة الجمعة بيان للتحجب وما في السباح لا بد من شرايط الجمعة الا الخطبة ودعوة الجهر  
 عند الكسوف ركعتين بيان لاقلها وان شاء اربع او اكثر كل ركعتين بتسليمة او كل اربع ركعات  
 وصفتها كالنفل اي ركعة واحدة وقت غير مكره بلا اذان ولا اقامة ولا جهر ولا خطبة وبادء  
 الصلوة جامعة ليجتمعوا ويصل فيها الركوع والسجود والقراءة والادعية والاذكار الذي هو من  
 خصائص المناقلة ثم يدعو بعدها جالس مستقبل القبلة او قائما مستقبل الناس والقوم يوسون نحو  
 تجلي الشمس كلها وان لم يحضر الامام الجمعة صلى الناس فرادى في منازلهم تحترق من الفتنة كالخسوف  
 للقر والريح الشديدة والظلمة العتية لها زوال والضوء القوي ليلا والقرع الغالب ونحو ذلك من الايات  
 الحقة كالزلازل والصواعق والتلج والمطر الدائم وعموم الامراض ومنه الداء برفع الطاعون

وقول ابن حجر بدعة أي حسنة وكل دواء طاعون ولا حكر وقامه في الاشتباه وفي العتيق صلوة المكسفة  
سنة ولخلاف في الأسرار وجوبها وصلوة التحنن حسنة وكذا البقية وفي الفتح واختلف في استئذان  
صلوة الاستسقاء فلذا آخر **باب الاستسقاء** هو دعاء واستغفار فانه السبيل إلى  
الأمطار بلا جماعة مستنونة بل هي جائزة وبلا خطبة وقلا يفعل كالعباد وهل يكبر الزوايد خلقت  
وبلا قلب داء خلافا للمخرج وبلا حضور دعي وإن كان الراجح أن دعاء الكافر قد يستجاب استدراكا  
وأما قوله تعالى وما دعاء الكافرين إلا في ضلال ففي آخره شرح مجمع وإن صلوا فرادى جاز فهي مشروعة  
لمنفرد وقول التحفة وفيها ظاهر الرواية لا صلوة أي بجماعة ويخرجون ثلثة أيام لأنه لم ينقل الكثر  
منها متابعات وليست للامام أن يأمرهم بصيام ثلثة أيام قبل الخروج وبالتوبة ثم يخرج بهم في الرابع  
مشتات في ثياب غسيلة أو مرفقة متدللين متواضعين خاشعين لله ناكسي رؤسهم ويقدمون  
الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويحذرون التوبة وليستغفرون للمسلمين وليستغفون بالضعف  
والسبوح والنجاة والبيان ويبعدون الأطفال عن أمهاتهم وليستخرج الدواب الأولى خروج الكا  
معهم وإن خرجوا بأذنه أو بعير أذنه جاز وليجتمعون في المساجد بمكة وبيت المقدس ولم يذكر المدينة  
كانه لضيقه وإن دام المطر حتى آخر فلا بأس بالدعاء بحسبه وصرفه حيث ينفع وإن سقوا قبل خرو  
جهم **باب صلاة الخوف** من إضافة الشيء إلى شمله في جاز  
بعد عليه السلام عندهما أي عند البجينة ومجمل آخر خلافا للنزاع بشرط صلو عدهم بغير صلوا  
علظنه فبان خلوه أعادوا وسبع أوحية عظيمة وسخوها وخاف خروج الوقت فكان في مجمع الكه  
ولم اره لغيره فليحفظ قلت ثم رأيت في شرح البخاري للعيني أنه ليس بشرط إلا عند البعض حال الختام  
الحرب فيجعل الإمام طائفة بأزاء العدا رها باله ويصل باخرى ركعة في الثنائي ومنها الجمعة والعيد  
وركنين في غيره لزوما وذهب إليه وجاءت الأخرى فصل بهم ما بقى وسلم وحده وذهب إليه فلا  
وجاءت الطائفة الأولى امتواصلوا بغير قراءة لأنهم لا حقون ومكوا بمجاءت الطائفة الأخرى و  
امتواصلوا بهم بقراءة لأنهم مبلوقون هذا إن تبارزوا في الصلوة خلف واحد أو لا فضل  
أن يصل لكل طائفة امام وإن اشتد خوفهم وعجزوا عن النزول صلوا ركبا فرادى إذا كان  
رديفا للامام فيصعد الأمام إلى الجبل قد ركبهم للضرورة وفصلت بمشي بغير صلوا



وسبق حدث وركوب مطلقا وتقال كثيرا لا يقلل كرمية سهم السابح في الحزان امكنه ان يرسل عنها  
ساعة صلاته بالاجاء والا لا تضع كصلوة الناس والسائق وهو يضرب بالسيف **فروع** الرابان كان  
مطلوبا بوضع صلاته وان كان طالبا لا لعدم خوفه شرعوا ثم ذهب العدل ولم يخرجوا منهم وبعبثه  
جاز لا تشع صلوة الخوف للعا في سفره كما في الظهارية وعليه فلا تضع من البغاة مع انه عليه الصلوة  
والسلام صلاتها في اربع ذات الرقاع وبطن نخل وعشقان وذى قرد **باب صلوة**  
**الجنائز** من اضافة الشئ الى سببه وهي بالفتح الميت وبالكسر يد وقيل لقنار الموت  
صفة وجودية خلقت ضد الحيوة وقيل عدمية يوجه المختصر علامته استرخاء قدميه وعن  
منخره والخساف صدغيه القبلة على عينية هو السنة وجاز الاستلقاء على ظهره وقدماه  
اليها وهو المعتاد في زماننا ولكن يرفع راسه قليلا ليتوجه للقبلة وقيل يوضع كما تيسر على  
الارض صحبه في المبتغى وان شئ عليه ترك على حاله والمرحوم لا يوجه معراج ويلقن نذرا **مثلا**  
وجوبا يذكر الشهادتين لان الاولى لا تقبل بدون الثانية عند قتل الغرزة واختلفت  
قبول توبة اليا من المختار قبول توبته لا ايمانه والفرق في اليزانية وغيرها من غيرهما  
مثلا يصح اذا اقالها مرة كفاه ولا يكره عليه ما لم يتكلم ليكون آخر كلامه لا اله الا الله ويتدب  
قراءة ليس والرد ولا يلقن بعد التوحيد وان فعل لا ينهي عنه وفي الجوهرة انه مشروع عند  
اهل السنة ويكتفى قول يا فلان يا ابن فلان اذكر ما كنت عليه وقل رضيت بالله ربا وبالا سلا  
دينا ويجعل مثل الله عليه ورسوله فيا رسل الله وان لم يعرف اسمه قال يئسب الى حوا ومن  
يسال يئسب ان لا يلقن ولا يصح ان الانبياء عليهم السلام لا يسالون ولا الخصال المؤمنين  
توقف اكلها من الخصال المشككين وقيل هم خدام اهل الجنة ويكره تمخى الموت وقامه في  
التميز وسيجيئ في الخطر وما ظهر منه من كلمات كثرية ليستغفر في حقه ويعامل معاملة  
مو المسلمين حلالا على انه في حال زوال عقله ولذا انصار بعضهم زوال عقله قبل موته  
ذكره الكمال واذا امانت تشد الحياه وتعجز علينا تحسنا له ويقول مغضبه بسم الله وعلى طه  
رسوله اللهم ليس عليه امر وسهل عليه ما بعد واسعه ببقائك واجعل ما خرج اليه خيرا  
ما خرج عنه ثم يمد اعضاءه ويوضع على بطنه سيف او حديد لئلا ينفخ ويحضر عنده

الطيب يخرج من عنده الحانقود النقساء والحجبت يعلم به جيرانه واقرباءه وليس في جهازه ويقرأ عند القران الى ان  
 يرفع الى الغسل كما في القمستان من الملتفت قلت وليس للشفق الى الغسل بل الى ان يرفع فقط وفسر في البحر برفع الروح  
 وجهاز الزيلعي غير تلك القراءة ضد حتى يغسل وعلله الشهابي في ملاد القلاح تروها للقراء عن نجاسته المنتهية بالمو  
 قبل نجاسته خبت قبل غسله عليه فينبغي جواز ما لقراءة المحدث ويوضع كتابات كما يتصرف في المص  
 على سري مجرؤنا الى سبع فقط فتح كلفه وعنه مؤه فمؤثلت لا خلفه ولا في القبر وكرم قراءة  
 القران عنده الى ما مر غسله عبارة الزيلعي حتى يغسل وعبارة النهر قبل غسله ولست عورته الغليظة  
 فقط على الظاهر من الرواية وقيل مطلقا الغليظة والخفيفة ومع صحه الزيلعي وغيره ويعنيها  
 تحت خرقة السترة بعد ان خرقة مثلها على يديه لحمة المنظر كالمظهر من ثيابه كما  
 وغسله عليه السلام في قميصه من خواصه ويوصى من يوم بالصلوة بالامضية و  
 استنشاق للحجيم وقيل يغسلان بخرقة وعليه العمل اليوم ولو كان حنيا او حايضا ونفساء  
 اتفاقا تنقيما للطهارة كما في امداد القلاح مستل من شرح المقدسي ويبدأ بوجهه ويمسح راسه  
 ويغيب مائه مغل يد ورق النبق او حرق يغمس في سكوت الاستنار ان يتيسر والا فماء  
 مغل ويغسل راسه ولحيته بالخلط يبت بالعراق ان وجد والا فبالصاين ونحو هذا لو بها شعر  
 لو كان امرا واحدا لا يفعل ويضع على يديه يمينه فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي الخ  
 منه ثم على يمينه كذلك ثم يجلس مستل بالبناء للمفعول اليه ويجمع بطنه رقيقا ويخرج منه  
 يغسله ثم بعد افعاده يضعه على شقه الايسر يغسله وهذا غسلة ثالثة ليحصل السنون  
 عليه الماء عند كل اضعاء ثلث مرات لما مر ان زاد عليها او نقص جازا الواجب ولا يهاد غسله  
 ولا وضوءه بالخارج منه لانه غسله ما وجب لمع الحد لبقائه بالثوب المتنجسه بالثوب كسائر الحيوانات التي  
 الا ان المسلم يطهر بالغسل كرامة له وقد حصل بحج وشرح مجمع وينشف في ثوب ويجعل الحق  
 وهو بفتح الحاء العطر الكريم من الاشياء الطيبة غير عفران وورس لكرامتهما للرجال وجعلها  
 في الكفن جعل على راسه ولحيته ندبا والكافور على مساجده كرامة لها ولا يسرج شعره اي  
 ذلك تحريم ولا يقص ظفرو الا المكسور ولا شعره ولا يجتن ولا باس يجعل القطر على وجهه  
 فخارقه كبد قبل واذن وفم ويضع يداه في جانيه لا على صدره لانه من عمل الكفار ابن طائ

ويمنع زوجها من غسلها ومسها لأن النظر إليها على الأصح منية وقالت الأئمة الثلاثة يحرم  
 لأن علياً رضى الله عنه غسل قاطمة رضى الله عنها قلنا هذا محمول على بقاء الزوجية لقوله عليه  
 السلام كل سبب ينقطع بالموت أو السبب ليس من منع أن بعض الصحابة رضى الله عنه أنكر عليه  
 شرح الجمع للعتي وهو لا يمنع من ذلك ولو ذميمة بشرط بقاء الزوجية بخلاف أم الولد والمأثرة  
 والمكاتب فلا يغسلنه ولا يغسلهن على المشهور مجتبي والمعتبر في الزوجية صلاحيتها للغسل  
 حالة الغسل لا حالة الموت فتمنع من غسله لو بانت قبل موته أو ألدت بعده ثم أسلمت أو  
 آتته بتموة لنوال النكاح وجاز لها غسله لو أسلم نوح المجوسية فمات فأسلمت بعده يحل  
 مسها حينئذ اعتبار بحالة النجاسة وجدوار أسادى أو أحد شفيعه لا يغسل ولا يصل  
 عليه بل يدفن إلا أن يوجد أكثر من نصفه ولو بالراس أو الفضل أن يغسل الميت فحاناً قال  
 ابغى الغاسل لأجر جاز أن كان ثمة غيره وألا لتعينه عليه وينبغي أن يكتم حكم الحال <sup>للمنفق</sup>  
 كذلك سلاح ولو غسل الميت بغير نية أجزأ أى لطهارته لا إسقاط القرص من ذمة <sup>الميت</sup>  
 وكذا قالوا وجعلت في الماء فلا بد من غسله ثلاثاً إذا أمرنا بالغسل فيجركه في الماء بنية الغسل  
 ثلاثاً فغسله يغسله لصلو عليه بلا إعادة غسله مع وان لم يسقط وجوبه عنهم فتدبر  
 وفي الاختيار الأصل فيه تغسيل الملائكة لادم عليه السلام وقالوا الولد هذه سنة موتاكم  
**فروع** <sup>لو لم يدر</sup> - أسلم أم كافرة ولا علاماً فإن دار غسل وصلى عليه وألا اختلطاً موتاً بالبكاء  
 ولا علامة اعتباره أكثر فإن استقر واعتلوا واختلفت في الصلوة عليهم وحل الدفن دفنه  
 حبل من مسلم قالوا والأحوط دفنها على حدة ويجعل ظهرها إلى القبلة لأن وجه الولد لظهرها ما  
 بين رجال وهويين نساء يميمة الحرم فإن لم يكن فالأجنبي بخرة ويميم الخنثى المسكول لومراً وألا  
 فكغيره فيغسله الرجال والنساء يميم لفقداء يميم لوجه غسله وصلواتها وقيل لا  
 ويعن في الكفن له أزار وقيص وقفاة وتكره العمامة للميت الأصح مجتبي واستحسنها المتأخرون  
 للعلماء ولا شراف ولا لباس بالزيادة على الثلاثة ويجوز الكفن بحديث حسن الكفن التوفي فاهم يترأى  
 فيما بينهم ويتفاخرون بحجر أكفاهم ظهيرة وطاردع أى قميص أزار وخار ولفافة ومخرقة تربط  
 بها ثيابها ووطنها وكفاية له أزار ولفافة في الأصح ولها ثوبان وخمار ويكره أقل من ذلك وكفن الضرورة



لها ما يوجد وقله ما يعم البدن وعند الشافعي ما يستز العورة كالحج تبسط اللقافة او لا ثم تبسط الازار  
عنها ويقصر ويقصع على الازار ويلف يساراً ثم يمينه ثم اللقافة كذلك يكون الايمن على اليسرى  
تلبس الدرع ويجعل شعرها ظفيرتين على صدرها فوقه اى الدرع والخارج فوقه اى الشعر تحت اللقافة  
ثم يفعل كما مر يقعد الكفن ان خيف انتشاره وخنق مثل امرأة فيه اى الكفن والحرم كالجلال والمرافق  
كالبالغ ومن لم يراه ان كفن في واحد جاز والسقط يلف ولا يكفن كالعضو من الميت قادم من متواتر  
طريق لم يتفصح بكفن كاذى لم يدفن مرة بعد اخرى وان تفصح كفن في ثوب واحد والى هنا صار المكفون  
احد عشر والثاني عشر الشهيد ذكرها في المجتبى ولا بأس في الكفن برب وثمان وثمان مخرجها  
ومعصفر يحوزه بكل ما يجوز ليسه حال الحيثي ولحيه البياض لو كان يصل فيه وكفن من لا  
مال له على من تجب عليه نفقته فان تعدد وافعل قلـ مبرأهم واختلف في الزوج والفتوى  
على وجوب كفتها عليه عند الثمن وان تركت ما له خائنه وترجعه في الجربانه الظاهر لانه كسوفها  
وان لم يكن ثمة من تجب عليه نفقته فعقب المال فان لم يكن بيت المال معتمداً او مستظافاً  
المسلمين تكفيه فان لم يقدر واسألو الناس له ثوباً فان فصل شيء رد للمصدق ان علم والا كفن  
به مثله والا فصدق به محجتي وظاهرة انه لا يجب عليهم الا سأل كفن الضرورة لا الكفاية ولو  
كان في مكان ليس فيه الا واحد وذلك الواحد ليس له الا ثوب يلزمه تكفيه به ولا يخرج الكفر  
عن ملك المتبرع والصلوة عليه صحتها فضر كفاية بالاجماع فيكفر منكراً لانه انكر الاجماع  
قنية كدفنه وغسله وتجهيزه فانها فرض كفاية وشرطها سببه اسلام الميت وطهارته مالم  
هيل عليه التراب فيصل على قبره بلا غسل وان صلى عليه او لا استحساناً وفي القنية الطهارة من  
النجاسة في ثوب وبدن ومكان وسائر العورة شرط في خور الميت والامام جميعاً فلو لم يلبسها او  
لها اعتد وبعبكسه لا محال لو امت امرأة ولو امة لسقوط فرضها بولحد وبقي من الشروط بلوغ الاما  
تأمل وشرطها ايضاً خضوع وضعه وكونه هو والذكر امام المصلي وكونه للقبلة فلا يصح على غير  
وصحى على نحوه اية وموضع خلفه كانه كالامام من وجهه دون وجه لصفتها على الصدر وخلق  
النبي صلى الله عليه وسلم على الخاشي لقوته او خضوعه وصحت لو وضعوا في موضع الرجلين واسأوا  
ان تغدوا ولو اخطأ القبلة صححت ان تخروا والا لم يفتح السعادة وركنهما شيان التكبير الا ان

فأكوثر كن أيضا لا شرط فلا الم يخرج بناءا على غيرها والقيام فلم يخرج قاعدة بلاحد واستثنى ثلثة التوحيد  
 والثناء والدعاء فيها ذكر الزايد وغيره وما فهمه الكمال من ان الدعاء ركن والتكبير الاول  
 شرط رده في البحر لتصرحهم بخلافه وهي فمن على كل مسلم ماتت خلا ريع بقاة وقطاع طريق فلا يغسل  
 ولا يصل عليهم اذا قتلوا في الحرب ولو بعد صل عليهم لا غسل وقصاص ولا اهل عصبة ومكار  
 في مصر لا سلاح وخفاق خنق عينه مرة فحكمهم كالبلغاة من قتل نفسه ولو بعد الغسل ويصل عليه  
 به يفتي وان كان اعظم وزرا من قاتل غيره ورجح الكمال قوله الثاني بما في مسلم انه عليه السلام اتى رجل  
 قتل نفسه فلم يصل عليه لا يصل على قاتل احد ابويه اهانة له والحقة في النهي بالبلغاة وهي اربع  
 تكبيرات كل تكبيرة قائمة مقام ركعة يرفع يديه في الاولى فقط وقال ائمة بلخ في كلها وينتفى بها  
 وهو سبحانه اللهم بجزلك وتبارك اسمك الخ ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم كما في التسمية  
 الثانية لان تقديمها سنة الدعاء ويد على اليد الثالثة باموال اخره والمائت او قدم فيه السلام  
 مع انه الايمان لانه منقوع لا فيقيد فكانه دعاء في حال الحيوة بالايمان والافتقار واما في حال الوفا فلا فيقيد هو العمل  
 غير موجود ويسلم بلا دعاء بعد الرابعة بتسليمتين ناويا الميت مع القوم وليس لكل الا التكبير في يلحى  
 وغيره لكن في البدايع العمل في زمانه على الجهر بالتسليم وفي جوامع الفتاوى يجهر بواحد قوله  
 قراءة ولا تشبه فيها وعين السافح رح الفاتحة في الاولى وعندنا يجوز بنية الدعاء ويكره بنية  
 القراءة لعدم ثبوتها فيها عنده عليه السلام افضل صفة فيها اخرها اظهار للتواضع ولو كبر لما  
 فحسالم يتبع لانه منسوخ فيمكن الموت حتى يسلم معه اذا سلم به يفتي هذا اذا سمع من الامام  
 ولو من المبلغ تايعة ويؤى الافتتاح بكل تكبيرة فكذلك في العيد ولا يستغفر فيها لصبي ومجنون  
 ومعتوه لعدم تخليفهم بل يفتي بعد دعاء اليا لعين اللهم اجعله لنا قرا بفتحين اي سببا  
 الى الحق فليمنى الماء وهو دعاء له ايضا بقدومه في الخير لا سيما وقد قالوا لحسان الصبي له  
 لا لا يؤد بل لهما ثواب التعليم واجعله ذخرا يضم الذا الى المبحرة ذخيرة وشافعا مستغفرا مقبول  
 الشفاعة ويقوم الامام تدبيرا بجزاء العبد مطلقا للرجل والمرأة لانه محل الايمان والشفاعة  
 لا جله والمسبوق ببعض التكبيرات كما يكبر في الحال بل ينتظر تكبيرا مام ليكبر معه للافتتاح لما مر ان  
 كل تكبيرة كركعة والمسبوق لا يبدأ باناءه وقال ابو يوسف لا ينتظر كما لا ينتظر الحاضر في

على التحريم بل يكبر اتفاقا للتحريم لانه كالمدركة ثم يكبر نوافها بعد الفراغ نطقا بلا دعاء ان خشيانه  
 الميت على الاضاق وما في المجتبي من ان المدرك يكبر لكل الحال شاذ فلهذا جاء المسبوق بعد تكبيرة  
 الامام الرابعة فانه الصلوة لتعذر النجس في تكبيرة الامام وعند آبي يوسف رح يدخل ببقاء النجس  
 فاذا سلم الامام كبر ثلثا كما في الحاضر وعليه الفتوى ذكر السجدي وغيره اذا اجتمعت الجناين فافرد  
 الصلوة على كل واحدة اولى من الجمع وتقديم الافضل افضل وان جمع جاز ثم ان شاء جعل الجناين  
 صفا واحدا وقام عند افضلهم وان شاء جعلها صفا مما يلي القبلة واحدا خلف واحدا بحيث  
 يكون صلا كل جنات مما يلي الامام ليقوم بهذا عهد الكل وان جعلها درجا فحضر لخص  
 المفصلي ورأى الترتيب المعمول خلقه حال الحق فيقرب منه الافضل فالأفضل الرجل مما يليه  
 فالصبي فالنخشي فالبالغة فالمرهقة والصبي الحري يقدم على العبد والعبد على المرأة واما ترتيبهم  
 في قبر واحد لضرورة فيعكس هذا فيجعل الافضل مما يلي القبلة فتح ويقدم في الصلوة عليه السلطان  
 ان حضر اونايته وهو امير المصطفى القاهر ثم صاحب الشرط ثم خليفته ثم خليفة القاهر ثم  
 الحى فيه اليهام وذلك ان تقديم الولاة واجب تقديم امام الحى مندوب فقط بشرط ان يكون افضل  
 من الولي والا فالولى اولى كما في المجتبي وشرح الجمع لمصنفه وفي الديرية امام المسجد الجامع اولى  
 امام الحى اى مسجد محله فخر ثم الولي بترتيب عصوبة الانكاح الا لا يقدم على الاين اتفاقا  
 الا ان يكون عالما والاب جاهلا وان لم يكن دلي فالزوج ثم السكبان ومولى العبد اولى من ابنه اى  
 لبقاء ملكه والفقير على بطلان الوصية بعقله والصلوة عليه وله اى المولى ومثله كل من تقدم  
 عليه من باب اولى الاذن لغيره فيما لا يملكه فيملك ابطاله الا انه ان كان هناك من يساويه فله  
 اى ذلك المساوي ولو اضررنا المنع لمشاركته في الحق اما البعيد فليس له المنع فان صلى  
 غيره اى الولى من ليس له التقديم على الولي ولم يتابعه الولي  
 افاذا صلى ولو على قبره ان شاء كجمل حقه لا اسقاط الفرض ولذا اقلنا ليس صلى عليها ان  
 يعبد مع الله لان تكرارها غير مشروع والاى وان صلى من له حق التقديم كقاص او نائيه او لا  
 حى او من ليس له حق التقديم قبا به الله لا يعبد لاهم اولى بالصلوة منه وان صلى هو اى الله الحق بان  
 لم يحضر من يقدم عليه لا يصلى غيره بعده وان حضر من له التقديم لكونها بحق اما الولى الذى يحضر



السلطان مثلاً أعاد السلطان كافي الجنبى وغيره وفيه حكم صلوة من كولاية له كعدم الصلوة أفلا  
يصل على قبره ما لم يتم قتره وان دفن واجبل عليه التراب بغير صلوة أو لها بلا صلوة ومن كولاية  
له صل على قبره استحساناً ما لم يغلب على الظن بفساده من غير تقدير من الأصح فظاهر أنه لو شك في تقصير  
صل عليه لكن في النهر عن محمد ربح كإفادته تقديماً للمانع ولم يتجز الصلوة عليها راكباً ولا فاعلاً بغير صل  
استحساناً وكرهت تخرجها وقيل تنزيهاً في مسجد جماعة هو أى الميت فيه وحد أو مع القوم واختلف  
في الخارج عن المسجد وحد أو مع بعض القوم والمختار الكرامة مطلقاً لأخراجه بأنه على أن المسجد  
بني للمكتوبة وتابعها كما قلناه وذكر وتدريس عالم وهو المرفق لاطلاق حديث إلى أود من صل على  
ميت في المسجد فلا صلوة له ومن ولدت فات يغسل ويصل عليه ويث ويورث وليس إن استعمل بالبناء  
للفاعل أى وجده منه ما يدل على حياته بعد خروج الكرامة حتى أخرج رأسه فقط وهو أصبح فقد يجاز حل  
فعل فيه العرق وان قطع أذنه فخرج حياً فمات فعل فيه الدية وأكا أى أن لم يستعمل غسل وسمى عند الثاني  
وهو الأصح فيفق به على خلاف ظاهر الرواية أكرام البني آدم كافي ملحق البهار وفي النهر عن الطهيري وأن  
استيان بعض خالقه غسل وحد هو المختار وأدرج في فرقة ودفن ولم يصل عليه وكذا أجرت إذا  
الفصل بنفسه كصبي مع أحد أبيه لا يصل عليه لأنه تبع له في أحكام الدينا لا العقبي لما لم يخدم  
أهل الجنة ولو سبى بدونه فهو مسلم تبعاً لأولاد أو للأب أبيه فاسلم هو أو اسلم العبي هو عاقل  
أى ابن سبع صلى عليه تصير مسلم قالوا ولا ينبغي أن يسأل العلماء عن السلام بل يدرك عنده حقيقته  
وما يجب إيمان به ثم يقال له هل انت مصدق في هذا فإذا قال نعم أكتفى به ولا يضرك فقه فمن  
ما الإيمان ما السلام فتح ويغسل للمسلم ويكفن ويدفن قريبه كحال الكافر والصل أما المسلم فيلق  
في حفرة كما تكتب عند الحياج فلوله قريب فالأولى أنه له من غير مراعاة السنة فيغسله غسل  
الثوب النجس يلقى في فرقة ويلقى في حفرة وليس للكافر غسل قريبه للمسلم فإذا أهل المجازة وضع  
لها مقدمها بكر المال وتفقد فك المؤخر على ميتته عشر خطوات لحديث من حمل خيار أربعين  
خطوة كفرت عنه أربعين كبيرة ثم وضع مؤخرها على ميتته كذلك ثم مقدمها عليها ثم مؤخرها  
كذلك فيتقع الفرع خلع المجازة فيمشي خلقها وضع أنه عليه السلام حمل جنازة سعد بن معاذ  
وبكم عندنا أحمله بن عموي السير بن يرفع كل رجل قائمة باليد على العنق كالاستعانة

كرم حمله على ظهر ودابة والصبي الرضيع أو العليل أو فوق ذلك قليلا يحمله الواحد على يديه ولو  
 راكبا وإن كان كبير يحمل على الجحازة ويسرع بها بالخصب أي عدو سريع ولوله كرم وكرم تأخذ صلواته  
 ودفعه لمصل عليه جمع عظام بعد صلوة الجمعة ألا إذا خيف فوقها بسبب دفعه فيه ككرم لمستمها  
 جلوس قبل وضعها وقيام بعد ولا يقوم من في المصل لها إذا راهأ قبل وضعها ولا من مرّت عليه  
 هو المختار وما ورد فيه مسنوخ زيلعي ونائب المشي خلفها لأنها متبوعة إلا أن يكون خلفها نساء  
 فالمشي أمامها أحسن اختيار ويكره خروجهن تحريما وتجر التلعة ولا يترك اتباعها لأجلها ولا  
 يمشی عن يمينها ويسارها ولو مشى أمامها لجاز وفيه فضيلة أيضا ولكن أن تباعد عنها أو تقل  
 الكل أو ركب أمامها ككرم فيها رفع صوت بذكر أو قراءة فتح وحفر قبل في فئدة دار مقدار نصف  
 قامة فإن زاد فحسن ونجد ولا يشق إلا في أرض رخوة ولا يجوز أن يوضع فيه مضربة ومخلاة وما  
 روى عن علي رضي الله عنه تغيب مشهود ولا يأخذ به طهيرة ولا بأس بالتخاذه بالوت ولو من حجر أو حبل  
 له عند الحاجة كرهاوة الأرض ويزان يقرش فيه التراب مات في سفينة ضل وكفن وصلى  
 عليه والقي في البحر إن لم يكن قريبا من البر ففخ ولا ينبغي أن يدفن الميت في الدار ولو كان صغيرا  
 اختصار هذه السنة بالأنبياء عليهم السلام وأوقات يستحب أن يدخل من قبله القبلة بأن يؤمن  
 من جهتها ثم يحل فليجد وأن يقول واضعه بسم الله وبالله على طهر من الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ويوجه إليها وجها يليق  
 كونه على شقه الأيمن ولا يشترط توجيه إليها قبل العقد للاستغناء أو يسوي الله بين القصر والكبر الطبع والخصب لو حل  
 الميت أما من دفن يكره ابن مالك **قوله** لبنات لحدا النبي عليه السلام تقع بهنشي سباج ذلك  
 حوله بأرض رخوة كالتابوت ليسعى أي يعطي قبرها ولو خشي لا قبره ألا كعدو كطهر ويحال التراب عليه  
 فذكر الزيادة على ما أخرج منه من التراب كانه بمنزلة البناء وليست به شي من قبل رأسه ثلثا جلوس  
 ساعة بعد دفنه له عام وقراءة بقدر ما ينجز الجور ويترك كعبه ولا بأس برش الماء عليه حفظ التراب  
 من أن تدراس ولا يرعى للميت منه وليس من ندبا وفي الطهيرة وجوب قلد شبر ولا يحصر <sup>للميت</sup> منه  
 ولا طين ولا يرفع عليه بناء وقيل لا بأس به وهو المختار كافي كراهة السرجية وفي جنازته كراهة  
 بالكتابة أن يخرج إليها حتى لا يذهب كثر ولا يمتنع ولا يخرج منه بعد أهالة التراب إلى آخره آدمي كالت  
 تكون الأرض مخصصة إذا خلت بشبهة ويجوز للمالك أن يخرجها بمساواة بالأرض كالجواز

زوجه والبناء عليه اذ ابلى وصار ترابا زليعي حامل ماتت وولدها حي يضطرب شوق بطنها من ابيه  
 وينجح ولدها ولو بالعكس فحق على الام قطع ولخرج لو ميتا والا لا يحق في كراهة الاختيار ولو اتبع ما كان عليه  
 ومات هل يشق فيه قولان والاولى نعم **فروع** اتباع افضل من التوافق ولو قرابة او جوار وفيه  
 صلاح معرفت يتدب دفنه في جهة موته وتجهله وشر موضع غسله فلا جراه الا فاسله ومن يعينه  
 واراء ما يكره لم يخذله الحديث اذكر واحسان موتاكم وكفوا عن مساويلهم لا بأس بنقله قبل  
 دفنه وبالا حلام موته وبارأه بشعر او غيره لكن بكم الا فرط في مدحه ولا سيما عند جنازته الحديث من غرس  
 نخل الجاهلية وبتغرية اهله وترغيبهم في الصبر باتخاذ طعام لهم وبالحلوس لها في غير مسجد ثلثة ايام واولها  
 افضل وتكره بعدها الا لغائب وتكرم التغرية ثانيا وعند القبر وعند باب الدار ويقول عظم الله اجره  
 عزك وغفر لبيك بزيارة القبر ولو للنساء الحديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فرددوها وبقول  
 السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله لكم لاحقون ويقرا تسبيح وفي الحديث من قرأ الاخلاص  
 احد عشرة ثم وهب اجرها لادموات اعطى من الاجر بعد الاموات ويحفر قبر النفسه وقيل بكونه في  
 نحر الكفن بخلاف القبر بكرة المشي في طريقه انما صححت حتى اذا لم يصل الى قبره الا بوطى قبر تركه  
 لا يكره الدفن ليد ولا احد من القاري عند القبر وهو المختار عظم الذي محترم اما بعد الميت بكاء اهله  
 اذا اوصى بذلك كتبت على جهة الميت او عاقبته وكفنه عهدا يري ان يعفوا الله للميت او مريض ان يكتب  
 جهته وصدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم راي في المنام فيسئل فقال لما وضعت القبر جاءني ملائكة  
 العذاب فلما راوا مكتوبا على جسدي بسم الله قالوا انت من عذاب الله تعالى **باب التشديد**  
 بمعنى مفعول لانه مشهود له بالجنة او فاعل لا يحد حتى عند ربه فهو شاهد هو كل مكلف مسلم طاهر  
 فالحائض ان رات ثلثة ايام غسلت والا لعدم كونه حائضا ولم يعد عليه الصلوة والسلام  
 غسل خنطلة لحصوله بفعل الملائكة بدليل قصة ادم عليه السلام قل ظلمت انفسا فخرجت من الجنة  
 بما وجب القصاص ولم يجز ثقب القتل مال بل قصاص حتى لو وجب المال بعارضه كاصلاح او قتل كلاب ابنه  
 لا تنقطع الشهادة ولم يرتب فلوات غسل كما سيحيي وكذا يكون تشييدا لو قتله باغ او حرب او قاطع طريق  
 ولو تشييدا او بجناية جلد حية فان مقتضى تشييد باي آفة قتل لان الاصل فيه تشييد اء لمحد ولم يكن  
 كلهم قتل سلاح او جرح يجر ميتا في معركتهم المرد بالجر لجهة علامة القتل كخروج الدم من عينه او



اذنه او حلقه صاقيا لا من انفه او ذكره او دبره او حلقه جامدا فيخرج عنه ما لا يصلح للكفن ويرى  
 ان نقص ما عليه عن كفن السنة ويتقصن زاد لا حل ان يتم كفته السنون ويصل عليه بلا  
 ويدفن بدمه وتبايه لحديث زملوهم بكمومهم يغسل من وجدا في مصر وقرية فيما اى موضع  
 تجب فيه الدية ولو في بيت المال كما مقتوا في جامع وشارع ولم يعلم قائله او علم ولم يجلب قصاص فان  
 وجبت شهيد لم يكن قتله الا الصوري ليل في الصرافة لا قسامة ولا دية فيه للعلم بانه قائله الا  
 غاية الامران عينه لم تعلم فليحفظ فان الناس عنه غافلون او قتل بجدا وقصاصا يغسل  
 وكذا يغترب او افترا سبيع او جرح وارث وذلك بان ياكل او يشرب فينام او تداءى ولو قتل  
 او اوى خيمة او مضى عليه وقت صلوة وهو يعقل ويقفه على ارجلها او نقل من المعركة وهو  
 يعقل سواء وصل جيا او مات على الكيد وكذا الوقام من مكانه الى مكان اخر يدافع لاي خوف وعلى  
 التحمل او اوصى بامواله الدينار ان يامر الاخرة لا يصير مراثيا عند محمد ربح وهو لا يصح جوهرة كانه  
 من احكام الاموات او باع او اشترى او تكلم بكلام كثير ولا قل وهذا كله اذا كان بعد انقضاء الحرب  
 ولو فيها اى في الحرب لا يصير مراثيا بشئ مما ذكر وكل ذلك في التسمية الكامل وكذا المراثي شهيد  
 الاخرة وكذا الجنب ونحوه ومن قصده العدو فاصاب نفسه والغريق والحرق والغريق والمجروح  
 عليه والمبطون والمطعون والنفساء والميت ليله الجمعة وصايات الجنب من مائة  
 يهلك العلم وقد علم السيطر في التلبين **باب الصلوة في الكعبة في الباء**  
 زيادة على التوجه وهو حيز يصغر فترى فيها وقتها ولو بلا سترة لان القبلة عند ذلك  
 العروة والهواء الى عناد السماء وان كرم النار للنبي وترك التعظيم منفردا في جماعة وان  
 وصيلة اختلفت جوههم في التوجه الى الكعبة الا اذا جعل قفاه الى وجبة امامه  
 فلا يصح اقتداؤه لتقديمه عليه ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل ولو لجنبه لم يكره  
 فمى اربع وتضع لو تحلقوا حولها ولو كان بعضهم اقرب اليها من امامه لم يكن في جنا  
 لآخر مستويا ولو وقف مستامتا لو كن في جانب الامام وكان اقرب لم يره ويتبعى الغناد لاعتباط التميز  
 جهة الامام وهذه صفة <sup>مقتضى</sup> فكذا الوقتى من خارجها امام فيها والباب مفتوح صحيح لا  
 كقيامه في الحرب **كتاب الزكاة** قرأها بالصلوة في اثني عشر يوما في التزويل دليل

على كمال الاتصال بينهما وفرقت السنة الثانية قيل فمن رخصان ولا تجب على الانبياء اجماعا  
 لغة الطهارة والنماء وشرا نملك نخرج الا باحة فلو اطعمنا ويا الزكاة لا تجزئه الا اذا دفع  
 الطعام كالكساء بشرط ان يعقل القبض لا يحكم عليه بنفقة هم مضمرات خلافا للثاني  
 بزازية جزاء مال خرج المنفعة فلو اسكن فقيرا ادارة سنة ناويا لا يجزئه عينه الشارع هو  
 ربع عشر مضارب في خرج النافلة والفقرة من مسلم فقير ولو معقها غيرها شتى ولا مولا  
 اى معتقه وهذا معنى قوله المكثر تملك المال اى المعقوا فخر اجه شرعا مع قطع المنفعة عن  
 الملك من كل جهة فلا يدفع لاصله وفرقه لله تعالى ان لا اشتراط النية وشرطا افتراضيا  
 عقل وبلغ وسلام وصحة والعلم به ولو حكما لكونه في دارنا وسيمها اى سبب افتراضيا ملك نصبا  
 نحو نسبة للمولى لانه عليه تمام بالرفع صفة ملك خرج مال المكاتب اقول لانه خرج <sup>شرا</sup>  
 الحرة على ان المطلق ينصرف الى الحامل ودخلها ملك بسبب خيليت كعصوب بخلطه  
 اذا كان له غير منفصل عنه يوفى دينه فارغ عن دين له مطالب من جهة العباد سواء كان  
 لله كزكاة وخراج او للعبد ولو كفاية او موجلا ولو صلا في ربحه المولى للفرق او نفقة لزمته  
 بقضاء او رضاء بخلاف دين نذر وكفارة وحج لعدم المطالب ولا جميع الدين وجوب عشر وخراج  
 وكفارة وقارغ عن حاجته الاصلية كان المشغول بها كالمعذور وقدر ابن ملك بايدفع  
 الهلاك تحقيقا كتنبيه او تقديرا كدينه تام ولو تقديرا بالقدرة على الاستمتاع ولو بناء عليه  
 ثم فرغ على سببه بقوله فلا زكاة على مكاتب لعدم الملك التام وكفى كسبا فدون ولا في غير  
 بعد قبضه ولا فيما استواه لتجارة قبل قبضه ومديون للعبد بقدر دينه فيزكى الزائدات  
 بلغ نصبا او عرضا الدين كالملاك عند محاسن ورجحه في البحر ولوله نصيب صرف الله  
 لا يسرها قضاء ولو اجناسا صرف لافلها زكاة فان استويا كاربين شاة وخسب بل خير ولا  
 في ثياب البعد المحتاج اليها لرفع الحر البرد ابن ملك واما المترل ودار السكنى ونحوها وكذا الكتب  
 وان لم تكن لاهلها اذ المبنى التجارة غير ان اهل له اخذ الزكاة وان ساوت نصبا الا  
 ان تكون خيرة وقدرت وتفسيره ان يرفع على تسخير منهما هو المختار وكذلك الا تلتحق  
 الا ما يبقى اثر عينه كالعقصر لدفع الجمل ففيه الزكاة بخلاف ما لا يقع كصايد ويساوي نصبا وان

مال الحول وفي الاستيلاء الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فيباع له ولا  
 في مال منفق وجده بعد سنين وساقط في محاسن حبه بعدا ومنعصن لا بينة عليه فلول  
 بينة تجب لما مضى الا في غصب السائمة فلا تجزى ان كان العاصب مقررا كما في الخانية ومدفون بئر  
 لشيء مكانه ثم تذكره وكذا الوديعة عند غير معارفه بخلاف المدفون في حرم واختلف في  
 المدفون في كرم وارض ملكه ودين كان محمد المديون سنين ولا بينة عليه ثم صارت له بما  
 اقر بعد ما اعتد قوم وقيده في مصر الخانية بما اذا حلف عليه عند القاضي اما بقوله فنجب  
 لما مضى وما اخذ مصادرة اى ظلمات وصل اليه بعد سنين لعدم النسيء والاصل فيه حد  
 على رضاه الله عنه لا زكاة في مال الضار وهو كالا يملك الانتفاع به مع بقاء الملك ولو كان  
 الدين على مقر على او على مقر معسر ومفسر اى يحكم باقلا يسه او على جاحد عليه بينه وعن محمد  
 رح لا زكاة وهو الصحيح كراهة ابن ملك وغيره لان البينة قد لا تقبل او علم به فاضر فحل  
 الى ملكه سيجي ان المفتي به عدم القضاء بعلم القاضى لزم زكاة ما مضى وسنقصل الذي  
 في زكاة المال وسبب نعم ادائها توجه الخطا يعنى قوله تعالى اتوا الزكاة وشرطه اى شرط  
 اقتراض ادائها لان الحول وهو في ملكه وغنية المال كالدراهم والذنانير لتعينها للتجارة بال  
 الخلقه قبله الزكاة كيفما استكملوا للنفقة او السوائم بقيدها الا ان اوتية التجارة في  
 العرض اما صريحا ولا بد من مقارنتها بعقد التجارة كما سيجي لو دلالة بان يشتري عينا  
 بعرض التجارة او يجرده التي للتجارة بعرض فضير للتجارة بلانية صريحا واستثنى من اشتراط النية  
 ما يشتره المضارب فانه يكون للتجارة مطلقا لانه لا يملك بالها غيرها ولا تصح نية التجارة فيما  
 خرج من ارضه العشرة والخراجية او المستاجر او المستعار فلا يجمع الحقل وشرطه اى  
 نية مقارنة له اى للاداء ولو كانت المقارنة حكما كما لو دفع الوكيل بلانية ثم نوى والمال قائم في يد  
 الفقير ونوى عند الدفع للكيل ثم دفع الوكيل بلانية او دفعها للذي ليدفعها للفقير جاز كان  
 المعبر نية الامر والذوالوقال هذا يقطع او عن كفارتى ثم نواه عن الزكاة قبل دفع الوكيل صحيح واختلف  
 زكاة موكلية ضمن وكان متبرعا الا اذا وكلة الفقراء والوكيل ان يدفع لولده الفقير وزكاة  
 لنفسه الا اذا قال رها صرعا حيث شئت لو تصدق بدراهم نفسه اجزا ان كان على نية



الربح وكانت دراهم المول قائمة او مقارنة بفعل ما وجب كله او بعضه ولا يخرج عن العهدة بالغرم  
 بل بالاداء للفقراء او تصدق بكله الا اذا نوى نذرا او لمجا آخر فيصح ويضمن الزكاة ولو تصدق  
 ببعضه لا شق طحته عند التار خلا للثالث والطلاق نعم العين والدين حتى لو ابرأ الفقير عن  
 صم وتصدق عنه واعلم ان اداء الدين عن الدين والعين عن العين وعن الدين يجوز واداء الدين عن العين  
 وعن دين سيقصر لا يجوز وحيلة الحيوان ان يعطى مديونه الفقير زكوة ثم يأخذها عن دينه  
 ولو امتنع المديون مديده ولأخذها لكونه خسر بجنب حقه فان مانعه رفعه للقاضي وحيلة الكفار  
 بها النص <sup>هنا</sup> وعلى فقيرهم هو كيف يكون الثواب لها وكذا في تعمير المسجد تعامه في كل الاشياء وافتر  
 حمري اى على الترتيب صحة الباقيات وغيره وقيل فوضى وعليه الفتوى كما في شرح الوهبانية قيام  
 بتأخيرها بلا عذر ونز شهادته لان الامر بالصرف الى الفقير معه قرينة القود وهي انه لا دفع <sup>حين</sup>  
 وهي مجعلة تنقضي على الفور لم يحصل المقصود من الايجاب عليه وجه التمام وتامه في الفقه لا يبقى للتجارة ما  
 اى عبد مثلا اشتراه لها فنوى بعد ذلك خدمته ثم مانوا له الخدمة لا يصير للتجارة وان نواه لها لم يبعه  
 بجنب ما فيه الزكاة والفرق ان التجارة عمل فلا يتم بمجرد النية بخلاف الاول فانه ترك العمل فيتم بها وما  
 اشتراها اى للتجارة كان لها مقارنة النية لعقد التجارة كما وزنه ونواه لها لعدم العقد الا اذا اشترى  
 فيه اى ناهيا فتجب الزكاة لاقتان النية بالعمل الا لذهب والفضة والسائمة لما في الخانية لو رثت  
 لزمته زكوة ما بعد حوله نوى اوله وما ملكه يصنع له اى وصية او نكاح او خلع او صلح عن فرد  
 قيد بالفرد لان العبد للتجارة اذا قبله عيب خطاء ودفع به كان المدفوع للتجارة خانية وكذا اكلها  
 عوضا به مال التجارة فانه يكون لها بلا نية ونواه لها كان لها عند الثاني ولا يصح انه لا يكون لها بمجرد  
 البدايع وفي اول الاشياء ولو قلنت النية ما ليس بالمال بالانقضاء على الصبح لان زكاة في اللات  
 والجواهر وان ساوت الفا اتفاقا الا ان تكون للتجارة والاصل ان ماله البحر والسوق انما يترك بنية  
 التجارة بشرط عدم الدائم المسمى الى الشئ وشرط مقارنتها بعقد التجارة وهو كسب المال بعقد  
 شراء او لجارة او استقراض فلو نوى التجارة بعد العقد او اشترى شيئا لنفسه ناهيا انه ان وجد <sup>لها</sup>  
 بامه لان زكاة عليه كما لو نوى التجارة فيما خرج من ارضه بغيره وكذا لو اشترى ارضه بغيره ناهيا  
 او عشرة ووزعها او بذر للتجارة وزرعها لا يكون للتجارة لقيام المانع **باب السائمة** <sup>عنه</sup>

مشعرا المكفية بالبيع كره الشئ في أكثر العلم لقصد الله التسلحهم الزلي و زاد الحيط والراية والسمن ليعلم الذكور  
 فقط لكن في البدائع واسامها للحم لا زكاة فيها كاسامها للحم والركوب وللتجارة ففيها زكاة التجارة ولعلمهم كذا ذلك  
 بالحسين فلو علمها نصفه لا تكون سائمة فلو زكاة فيها الشئ لو حب يبطل حتى زكاة التجارة يجعلها للسوم كن زكاة السوائم  
 وزكاة التجارة مختلفان قدرا وسياسا فلا يبيح حول احدهما على الاخر فلو اشتراها لها اي للتجارة ثم  
 جعلها سائمة اعتبر اول الحول من وقت الجعل للسوم كالحول في سائمة في وسط الحول او قبله يوم  
 بغيرها او بغير حبسها او بنقله لا نقد حمله اي بعرضه ونوى بها التجارة فانه ليستقبل حول آخرها  
 وفيها ليس سوائم الوقف والخيل المسبلة زكاة لعدم المالك ولا في الواثق العبي ولا مقطوعة القوائم  
 لانها ليست بسائمة **باب نضار الابل** بكسر الباء وتشديد نونها لا واحد لها من افعالها  
 النسبة اليها ابل يفتح الباء سميت به لانها قبل على اخذها هو خمس فيخذ من كل خمس منها الى خمس  
 عشر بنخت جمع بنخت وهو ماله سنامان منسوب الى بنخت نصر لانه اول من جمع بين العنق والجمي  
 فولد منها ولد فسمى بنختا او عرب سامة وما بين النضارين حقوقيها اي الخمس والعشرين بنت مخاض  
 وهي التي طعنت في السنة الثانية سميت به لان امها غالبا تكون مخاضا اي حاملا باخرى وفي سنة  
 وثلاثين الى خمس واربعين بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة لان امها تكون ذات لبن لاخرى غالبا  
 وفي سنة واربعين الى ستين حقة بالكسر وهي التي طعنت في الرابعة وحق ركوها وفي احد وستين  
 الى خمس سبعين جذوة بفتح الذال المجتزعة وهي التي طعنت في الخامسة لانها تجتمع اي تقلع استار اللب  
 وفي ست وسبعين الى تسعين بنتا لبون وفي احد وستين حقتان الى مائة وعشرين كذا كتب النبي  
 عليه السلام الى ابي بكر رضي الله عنه ثم تستأنف الفريضة عندها فينخذ في كل شاة مع الحقتين  
 ثم في كل مائة وخمس واربعين بنت مخاض حقتان ثم في كل مائة وخمسين ثلث حقات ثم تستأنف  
 الفريضة بعد المائة والخمسين ففي كل خمس شاة مع ثلث حقات ثم في كل خمس وعشرين بنت مخاض مع  
 الحقات ثم في ست وثلاثين بنت لبون معهن ثم في مائة وست تسعين اربع حقات الى مائتين ثم تستأنف  
 الفريضة بعد المائتين ايدا كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين حتى يجتمع كل خمسين حقة  
 ولا يجزي ذكر الابل الا بالقيمة لانها بخلاف البقر والغنم فان المالك يجزى **باب زكاة البقر**  
 من البقر بالسكون وهو الشئ سمى به لانه يشترك في زكاة النواكس لانه يشترك في زكاة البقر والغنم

للوحدة نصاب البقر والجاموس ولحوت المان وحشو واهلية بخلاف فكه ودره بقر غنم وغيرها فانه  
لا يعد النصاب ثلثون سائمة غير مشتركة وفيها يتبع لانه يتبع ايامه وسنة كاملة او تبعية اشاء وفيها  
ممن ذوسنتين او مسنة وفيما زاد على اربعين بحسابه في طاهر الرماية من الامام وعنه لاشي فيما زاد على  
ستين فيها منعت ما في ثلثين وهو قولها والثلثة وعليه الفتوى بغير عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم في  
كل ثلثين يتبع وفي كل اربعين مسنة الا اذا خلا كجاءة وعشرين فيخبر بين اربعة اشعة وثلاث مسنا  
فقد ا**بازكاة الغنم** مشتق من الغنم ليس له اله الدفوع فكانت غنمة لكل طالب نصاب  
الغنم ضانا او مغرلا منها سواء في تكيل النصاب ولا خجعة والريال في اداء الواجب ولا يات اربعون و  
فيها شاة فمما ذكره الا في وفي جائة واحد وعشرين شاتان وفي عاتين وواحدة ثلث شاة وفي  
اربعة اربع شاة وما بينهما عفو ثم بعد بلوغها اربعاة في كل مائة شاة الى غير نهاية ويؤخذ في  
زكاتها اي الغنم المتى من الضان والمغر وهو ما تمت له سنة لا يجزع الا بالقيمة وهو ما اتى عليه  
الكثر ما على الظاهر وعنه جواز الجزع من الضان وهو قولها والدليل رجحه ذكر الكلال والنق  
من البقر اربع سنين ومن الابل ابن خمس الجزع من البقر اربع سنه ومن الابل ابن اربع ولا شئ من  
سائمة عندها وعليه الفتوى خائفة وغيرها ثم عند الامام حل لها نصاب مقدر الا مع كعدم النقل  
بالمقاييس ولا يقال ومير سائمة اجماعا ليست للتجارة فلو لها فلا كلام لانه من العرف ولا في  
عوامل وطوفة ما لم تكن العلوفة للتجارة ولا في حمل تبغيتين ولد الشاة وفصيل ولا لفاة  
وعجول بوزن سنود ولد البقرة وصورته ان يموت كل الكبار ويتم الحول على اولادها الضان  
الا تبعا للكبير ولو ولجدا ويحيى لك الواحد ما لم يكن جديا فيلزم الوسط وهذا لا يسقطها  
ونوعد الواجب على الكبار فقط ولا يكمل من الصغار خلا للملأه ولا في عفو هو ما بين النصب  
في كل الاموال وخصاه بالسوائم ولا في هالك بعد وجوبها ومنع السام في الاصح لتعلقها بالعين  
لا بالذمة وان هلك بخصه مقطظه ويصرف الهالك الى العفو او لا ثم الى نصاب يليه  
ثم وثم بخلاف المستهلك بعد الحول لو خرج التعبد ومنه ما لو جسيها عن العلف او الماتحة  
هككت في ضمن بدايع والتوى بعد القرن ولا مارة واستبدال مال التجارة بال التجارة بعد  
هلاكا وبغير مال التجارة والسائمة بالسائمة استملاكها وجاز دفع القيمة في زكاة وعشرها



وقطرة ونذر وكفارة غير لا اعتناق وتغير القيمة يوم الوجوب وقال يوم الاداء وفي السنون يوم  
 الاداء اجماعا هو لا صح ويقوم في البلد الذي فيه المال ولو في مغارة ففي قرب المصار الى  
 فتح والمصدق لا يأخذ الا الوسط وهو على الادنى وادنى الاعلى ولو كله جيد ان لم يكن  
 المصدق وكذا ان وجدنا لقيد اتعاق ما وجبت ذوات ست دفع المالك الادنى مع الفضل  
 جبر على السامح لانه دفع بالقيمة او دفع الاعلى ورد الفضل باجبر لانه شراء فيشترط الرضاء  
 هو الصحيح سلاح او دفع القيمة ولو دفع ثلث شياء سمان عن اربع وسط جاز والمستفاد ولو  
 هبة او ادرت وسط المحل يضم الى نصاب من جلته فيزكيه بحول الاصل ولو ادركت زكاة فغده ثم  
 اشترى به سائمة لا يضم ولو له نصابان مما لم يضم احدهما كمن معائة منكات والف درهم ودار  
 القاضمت الى اقربها كالحول يح كل يقيم الى اصله لخذ البغاة والسلاحين الجارة زكاة الاموال الظاهر  
 كالسوائم والعشر المخرج لا اعادة على اربابها ان صرف الماخوذ في محله الا في ذكره ولا يصرف فيه فعليه  
 فيما بينهم وبين الله اعادة غير المخرج لانهم مصارفه واختلفت في الاموال الباطنة ففي الاول  
 وشرح الوهبانية المفتي به عدم الاجراء وفي الميسوق اصح العصة اذا نوى بالدفع نظلة زكاة  
 الصدقة عليهم لانهم بما عليهم من التبعات فقراء حتى افق امير الحج بالصيام لكفارة عن عينه  
 ولو اخذها السامح جبر لم تقع زكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجبر بالحس ليعجز بنفسه لان الحكم  
 لا ينافي الاختيار لكن في التجديد المفتي به سقوطها في الاموال الظاهرة لا الباطنة ولو خلط  
 السلطان المال المنصوب ياله ملكة فتجب الزكاة فيه ويورث عنه لان الخلط استملاك اذا  
 لم يمكن تمييزه عند ان حبيفة روح وقوله ارفق اذا قلما يخلو مال عن غصب هذا اذا كان له مال  
 غير ما استملكه بالخلط منفصل عنه كودينه والا فلا زكاة كما لو كان الخلط خبيثا كما في  
 التمر عن الحواشي السعدية وفي شرح الوهبانية عن البرازية انما يكفر اذا صدق بالحرام  
 القطعي اما اذا اذن من انسان مائة ومن آخر مائة وخالطها ثم صدق لا يكفر لانه ليس  
 بحرام لعينه بالقطع لاستملاكه بالخلط ولو خلط ونصاب زكاته لسنين او لضعف صحيح  
 السلب وكذا الوعجل عشر زبده او ثمر بعد الحرج قبل الادراك واختلف فيه قبل النباتات و  
 طلوع الثمرة والاطهر الجواز وكذا الوعجل خراج راسه وتامه في النهر فان وصيلة اليسر القليل

تمام الحول أو مات أو ارتد وذلك لأن للمقبولة مصرفا وقت الصمت اليه لا بعده ولو غرس في دار من  
الخراج كرها فالمرشيد الكرم كان عليه خراج الزرع مجمع القناو ولا شئ في مال صبي وتغلبى بفتح اللام  
ونكسر نسبة لبنى تغلب كسر ما قوم من نضاري العرب وعلى المرأة ما على الرجل منهم لأن الصلح وقع  
منهم لذلك ويؤخذ في زكاة السائمة الوسط لا الغرم ولا الكرائم ولا تأخذ من تركته بغير وصية  
لنقله شرطا وهو المنية وإن أوصى لها اعتبرت من الثلث إلا أن تجزئ الزكاة وحولها أي الزكاة  
تقري بحرف عن القنية لا تسمى وسيجيئ الفرق في العنين شك أنه أد الزكاة أولا يؤيدها كان وقتها  
المراسية **باب زكاة المال** أي فيه للعلماء حديث ما تواربع عشر أموالكم فإن المراد  
به غير السائمة لأن زكاتها غير مقدرة به نضار الذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم  
كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والدينار عشرون قيراطا والدرهم أربعة عشر قيراطا و  
القيراط خمس شعيرة فيكون الدرهم الشرعي سبعين شعيرة والمثقال مائة شعيرة فهو درهم  
وثلاثة أسباع درهم وقيل يفتى في كل بلد بوزنهم والمعتبرون فيها أداؤه ووجوب القيمة بها واللازم  
منه في مضروب كل منهما ومعموله ولو تبرأ أو حليا مطلقا مباح الاستعمال أو لا ولو للبخيل  
والمنفقة لا فهو خلقا تاما فيزكيا كما كيف كانا وفي عرض تجارة قيمته نضار الحيلة صفة عرض  
وهو هنا ما ليس ينقد وإما عدم صحة النية في نحو الأرض الخراجية فلقبام المانع كما قدمنا  
لأن الأرض ليست من العروض فنية من ذهب ورق أي فضة مصروية فأفاد أن التقويم  
أنما يكون بالمشكوك عملا بالعرف بمقتضى ما يلحقها أن استقيا فلولا ذلك ما أروج تعين تقويم به  
ولو بلغ بأحد ما نضار يادون الآخر تعين ما يبلغ ولو بلغ بأحد ما نضار يا وحسا وبآخر أقل منهما  
بالانقاع للقبيل سراج ربع عشر خير قوله اللازم وفي كل خمس يضم الخاء بحسابه ففي كل أربعين  
درهما درهم وفي كل أربعة مثاقيل قيراطان وما بين الخمس إلى الخمس عرضا لا ما زاد بحسب  
وهي مسألة الكسور وقال بالفضة والذهب فضة وذهب ما علب غشه منهما يقوم كالعرض ويشترط  
فيه النية ألا فما كان ليخلص منه ما يبلغ نضار أو أقل وعنده ما يتم به أو كانت انما نارائجة وبلغت نضار  
من أد نقل بحسب نكوته فتجزأ الأقال واختلقت في الغش المساوي والخيار لزومها احتياطا لخافية ولذا  
لا تباع إلا وزنا وإما الذهب المخلوط بفضة فإن غلب الذهب فلا فإن بلغ الذهب والفضة نضار أو

وشرط كمال النصاب لو سائمة في طرفي الحول في الابتداء لا انعقاد وفي الانتفاء للوجوب فلا يصرف قضائه  
 بينهما فلو هلك كله بطل الحول واما الدين فلا يقطع الحول ولو مستغرقا بقيمة العرض للتجارة تضم الى  
 الثمنين لان الكل للتجارة وضعا وجلا ويضم الذهب الى الفضة وحكسه يحجامع الثمنية فبها  
 وقالا بالاجزاء فلولاه مائة درهم وعشرة ذنانير قيمتها مائة واربعون بخمسة عشرة عنده وخمسة  
 عندهما فافهم لا تجب الزكاة عندنا في نصاب مشترك من سائمة ومال تجارة ان صحت الخلط فيه  
 بالتحاد اسبابا لا سائمة التسعة التي يجتمعها او من يشق وبإيانه في شرح الجمع وان تعدد  
 تجلجا غاويتر اجناس بالحصص وبإيانه في الحول فان بلغ نصاب واحد هما نصابان زكاة دون الآخر ولو  
 بيته وبين ثمانين رجلا ثمانون شاة لاشئ عليه لانه ما لا يقسم خلا للثان سراج واعلم ان الله  
 عند الامام ثلثة قوى ومتوسط وضعيف فتجب زكاتها اذا تم نصابا وحال الحول لكن لا فور ابل عند  
 قبض اربعين درهما من الدين القوي كقرض وبدل مال تجارة فكلما قبض اربعين درهما يلزم  
 درهم وعند قبض مائتين غيرها اي من بدل ماله لغير تجارة وهو المتوسط كمن سائمة وعبد  
 خدمة فسخها فاما هو مشغول بحوائجه لاصدية كطعام وشراب ملاك ويعتبر ما مضى من الحول قبل  
 القبض في الاصح مثله مال وورث دينا على رجل وعند قبض ما يترى مع حول الحول بعد اي بعد القبض  
 من دين ضعيف هو بدل غير مال كبردية وبدل كتابة وخلع الا اذا كان حوله ما يضم الى <sup>الضعيف</sup>  
 كما مر ولو اراد بدين المدبوت بعد الحول فلا زكاة سواء كان الدين قويا او خائفا وقيد في المحيط  
 بالمعسر اما الميسر فهو استهلاك فلا يحفظ بحر قال في النهر هذا ظاهر في انه تقييد للاطلاق وهو  
 غير صحيح في الضعيف كما لا يخفى ولحق عليهما اي المرأة زكاة نصف مهر من تقدم ود بعد مضي الحول  
 من الف كانت قبضته مهر ثم رددت النصف لطلاق قبل الحول فتركي الكل لما مضى التقى  
 لا تعين في الفسوخ والعقود وتسقط الزكاة عن موهوب في نصاب مرجوع فيه مطلقا سواء رجع  
 بقضاء او غير بعد الحول لورود الاستحقاق على عين الموهوب بولائه لا بجمع بعد هلاكه قديما لانه  
 لا زكاة على الواهب اتفاقا لعدم الملك وهي من الجمل ومتممان عليه لطفه قبل التمام بيوم يايت  
**العاشرون** في هذا من تسمية الشيء باسم بعض احواله ولا حاجة اليه بل العشر علم لما يات



العاشر مطلقا ذكره سعداى علم جنس هو حر مسلم بهذا يعلم حرمة تولية يديه على الاعمال فيدها ثم  
 لما فيه من شبهة الزكاة قادر على الحياطة من اللصون والقطع لان الجباية بالحياطة نصبه الامام  
 على الطريق للمسافرين خرج الساعي فانه الذي يسعى القبايل ليأخذ صدقة المواسي في مآكلها بالبا  
 الصدقات تغليباً للعبادة على غيرها من التجارة بوزن فجار الماريت باموالهم الظاهرة والباطنة  
 عليه وما ورد من ذم العشارين محمول على الاخذ ظلاماً من انكر تمام الحول او قال لم انو التجارة او  
 على دين محبط او منقصر للنصاب كان ما يأخذ زكاة معراج وهو النحر بحره ولذا اطلقه للمصنف  
 او قال ادبت الى عاشر اخر وكان عاشر اخر محققا او قال ادبت انا الى الفقراء في المصير لا بعد الخروج  
 لما ياتي وحلف صدق في الكل لا يخرج براءة في الاصح لا شبهة الخط حتى لو اتى بها على خلاف  
 اسم ذلك العاشر وحلف صدق وعدت علماء ولو ظهر كذبه بعد ثبت اخذت منه الا في السوام  
 والاموال الباطنة بعد اخرجها من البلاد لانها بالخراج التحقت بالاموال الظاهرة فكان الاخذ  
 فيها للاهم فيكون هو الزكاة والاول بغيره فلا يأخذها منه بقوله للفقير عرضي الله  
 لا تنبشوا على الناس متابعهم لكنه يحلفه اذا اشتهر كمال صدق فيه مسلم مما صدق فيه ذمى كان  
 لهم مالنا الا في قوله ادبت انا الى الفقير لعدم ولاية ذلك لا يصدق حربي في شئ الا في امواله و  
 قوله لعماد بولده مثله مثله هذا لولاى فقد المالىة فان لم يولد عتق عليه وعشر لانه اقربا لصق  
 فلا يصدق في خروجه واذا ادبت الى عاشر اخر وثمة عاشر اخر فلا يودي الى استيصال المال ختم  
 به لا ما خسر ذكره الزلمي تبعاً للسري بلفظين في كذا افعله المصنف من البحر لكن جرم في الخليفة والفا  
 بعدم تصديقه وفي حجه في النهر يأخذ من اربع عشر ومن الذي ضعفه ومن السحري عشر بذلك امر  
 عرضي الله تعالى بشرط كون المال كواحد نصاً لان مادونه عقود بشرط جملتنا بقدر ما اخذوا  
 علم اخذ مثله مجازاة الا اذا اخذوا الكل فلا تأخذ بل نترك له ما يبلغه مأمنه ابقاء للامان ولا  
 ناخذ منهم شيئاً اذ لم يبلغ ما لهم نصاً وان اخذوا من اقل ما في الكسح لانه ظلم ولا متابعة عليه او لم يأخذوا  
 من اقل مستمر عليه ولا نأخذ المكارم ولا يوجب اخذ العشر من مال صبي حربي الا ان يكونوا يأخذون من اموال  
 صبياتاً شبا كمانى الحكم اخذ من الصبي مرة لا يوجب منه ثانياً في تلك السنة الا اذا عاد الى دار

الحرب عدم جواز اخذ بلا تجدد حول او عهد ولو من الحرب لجأ ثم لم يعلم به العاشر حتى دخل دار الحرب  
 ثم خرج ثانيا لم يعيش لما مضى لسقطه بانقطاع الكاية بخلاف السلم والذي لعدم المسقط ذكره الزبي  
 ويؤخذ نصف عشر من قيمة ثمره وجلود ميتة كافر لانه اقرب المصنف في شرحه للفتاوى وبلغ نصا  
 ويؤخذ عشر الفية من حربي بلاينة تجارة ولا يؤخذ من المسلم شئ اتفاقا لا يؤخذ من خنزيرة  
 مطلقا لانه يتي فاخذ قيمته كعينه بخلاف السفعة لانه لو لم ياخذ الشفع بقيته الخنزير يبطل  
 حقه اصلا فيضه مواضع الضرورة مستثناة ذكر سعد ولا يؤخذ ايضا من مال في بئيه مطلقا  
 ولا من مال بضاعة الا ان تكون لحربي ولا من مال مضاربة الا ان يبيع المضارب في عشر نصيبه  
 ان بلغ نصا باق لا من كسب ما دون مديون بدين محيط به او رقبته او ما دون غير مديون لكن  
 ليس معه مولاة على الصحيح الثلاثة لعدم ملكهم ولذا لا يؤخذ العشر من الوصي اذا قال مال اليتيم ولا  
 من عهد ومكاتب مر على هاشم الخراج فغشروهم مر على عاشر اهل العدل اخذ منه ثانيا لتقصيرهم  
 بهم بخلاف مالو غلبوا على بلاد **فرع** من نصيب طاب للفتاوى بطبيع ونحوه لا يعيش عند الاما  
 الا اذا كان عند العاشر قفلا فياخذ ليدفع لهم **من تحت باب الركا** السخرة بالزكاة لكونه  
 من الوظائف المالية هو دعة من الركاى الا ثبات بمعنى للركوز وشرا مال ركوز تحت  
 ارض اعم من كون راكفة الخالق والمخلوق فلذا قال معدن خلق خلقه الله تعالى ومن كثر اى مال  
 مدفون دفنه الكفار لانه الذي يجسر جلد مسلم او ذمى ولو قنا صغيرا او انثى مغفلت فقد وجب  
 حديد وهو كل جامد ينطبع بالنار منه الزئبق فخرج المائع كقطر وقار وقير المنطبع لمعادن **الجار**  
 في ارض خراجية وحشر به خراج الدار كما المفاضة لها ولها بالاولى خمس مخففا او اخذ خمسة لحد  
 وفي الركاى الخمس هو يم للعدن كما مر باقية لما لكها ان ملكت ولا تجبل ومفاضة فاللجنة والمعدن  
 لا مؤق فيها وان وجد في داره وحاقوته وارضته في رواية الاصل واختارها في الكثر ولا شئ في ياقوت  
 وزمزم وفير ونج ونحوها وجدت في جبل اى في معادنها ولو وجد ذفين الجاهلية اى كثر الخمس  
 لكونه غنية والحاصل ان الكثرة الخمس كانت للعدن ان كان ينطبع ولا في لؤلؤ هو مظهر  
 وعشر حشيش في البحر ونحو ذابة ولا يجمع ما يخرج من البحر من حلية ولو فيها كان كثر في قصر  
 البحر لا يرد عليه القهر فلم يكن غنية وما عليه بسمه الاسلام من الكثرة نقدا او غيره فلقطة

سيجب حكمها وما عليه سمة الكفر فمع باقيه للمالك اول الفتح ولوارثه لحياءه والا فليبت المال على الكفر  
 وهذا ان ملكك ارضه والا فلا يوجد ولو في مياقدا صغيرا اني لا خيم من اهل الغنيمة فخالج مستامن  
 فانه ليست منه ما اخذ الا اذا عمل في المفاوز باذن الامام على شرطه فله المشرط ولو عمل جبار في طلب  
 الركا في الوليد وان كان اجير فهو للمستاجر وان خلا عنها اي العلامة او اشتبهه الضرب  
 فهو جاهل على ظاهره للمذهب فذكره الربيع لانه الغالب قليل كاللقطة ولا ينجس كانه معدن كما  
 او كذا وجد في حفر دار الحرب بل كله للواجد ولو مستامنا لانه كالمقتصر ولا يخرج حيازة  
 ذومنة وطهر والبشر من كونهم ومعدنهم خمس لكونه غنيمة وان وجد اي الركا مستام  
 في ارض مملوكة لبعضهم ردها الى مالكه تحريرا عن العذر فان لم يردك فاخرجه منها ملكا ملكا  
 خيما فببيله التصدي به فلو باعه صح لقيام ملكه لكن لا يطيب للبشرى ولو وجد اي الركا غيره  
 اي غير مستامن فيما اي في ارض مملوكة لهم حل له فلا يجد ولا ينجس لما مر بلا فرق بين متاع وغيره  
 وما في النقاية من ان ركا متاع ارض لم تملك ينجس سمي ان يحل على متاعهم الموجود في ارضنا فخرج  
 للواجد من الخمس لنفسه واصله وفرعه واجنبى بشرط فقرهم **باب العشر في العشر في**  
 عسل وان قل ارض غير الخراج ولو غير عشر في كيل ومقارة بخلاف الخراجية لئلا يجتمع العشر والخراج  
 وكذا يجب العشر في ثمره جبل ومقارة ان حملا الامام لانه مال مقصود كان لم يحجر لانه كالصيد ويجب  
 في مستقى سماء ومطر وسبع كمنه بلا شرط بضا بجمع لكل وبلا شرط بقاء وحولان حول كان فيه  
 معنى المونة وله ان كان للامام ليجز جيرا ويؤخذ من التركة ويجب مع الدين وفي ارض صغير  
 ومجنون ومكاتب وما ذون ووقف ولسمية زكاة حيازا لاني ما لا يقصد به استغلال الكافر  
 نحو خطب وقصب فارسي وحشيش وتبن وسعف وصمغ وقطران وخطم واشنان وشجر قطن  
 وباذنجان وبند بلنج وقلندر وادوية كخلبة وشونيز حتى لو شغل ارضه بها يجب العشر ويجب نصفه  
 مستقر عرب اي لو كبره اليه اي ولا يكثر المونة وفي كتب الشافعية او سقاها بقاء اشتراكه و  
 قواعد نالاباه ولو سقى سجا وبالة اخذ الغالب لو استقر بالنصفه وثلثه اربعة بلا  
 رفع مومن اي كلف المزدع وبلا اخرج اليه لخص بمهم العشر في كل خارج ويجب نصفه في ارض  
 عشرة يتغلب مطلقا وان كان طفلا او اني او اسلم او اتباعها من مسلم او اتباعها من مسلم او ذي



لان التصنيف كالتخراج فلا يتبدل واخذ الخراج من ذي غير تغلبى شترى ارضا عشرة هو مسلم  
 وقضها منه للثاني واخذ العشر من مسلم اخذها منه من الذي يستفوع لتحويل الصفقة اليه اورد  
 عليه بفساد البيع او بخيار الشرط او الرؤية مطلقا او عيبا بفساد او بغيره بقيت خراجية لانه اقاله  
 لا فسخ واخذ خراج من دار جعلت بسترانا او مزرعة ان كانت لذي مطلقا او اسلم وقد سقاها بما  
 لرضا وبه واخذ عشران سقاها المسلم بآية او لهما لانه ابقى به ولا شئ في دار ومقبر ولو  
 لذي ولا في عين قيراي زفت ونقط دهن يغلو الماء مطلقا اي في ارض عشر خراج ولكن  
 في حرمها الصالح للزراعة من ارض الخراج خراج لا فيها التعلق الخراج بالتكلم من الزراعة واما  
 العشر فيجب في حرمها العشري ان زرعه والا لا تعلقه بالخراج ويؤخذ العشر عند الامام عند ظهور  
 الثمرة وبدو صلاحها برهان وشروط في النهر من فسادها ولا يحل لصاحب ارض خراجية اكل ثمرها قبل او  
 خراجها ولا ياكل من طعام العشر حتى يؤتى بالعشر ان اكل ضمن عشر جمع الفتاوى وللامام جبر  
 الخراج للخراج ومن منع الخراج سنين لا يؤخذ لما مضى عند الحقيقة ربح خانية وفيها من  
 عليه عشر او خراج اذا مات اخذ من تركته وفي رواية لا بل يسقط بالموت والاول ظاهر الرواية  
**فروع** يمكن ولم يزرع وجب الخراج دون العشر ويسقطان بهلاك الخراج والخراج على الغائب  
 ان زرعهما وكان جاحدا ولا بينة لولها والخراج في بيع الوفاء على البايع ان بقي في يده ولو باع  
 الزرع ان قبل دراهمه فالعشر على المشتري ولو بعد فعلى البايع والعشر على المجرى كخراج موط  
 وقالا على المستاجر كاستعير مسلم وفي المزارعة ان كان البذر من ربك فرض عليه ولو من العالم  
 فعليه بالحصة ومن له خط في بيت المال وظرفها هو موجه له اخذه ديانة وللمشروع حصة  
 ودیعة ماتد لها ولا وارث لنفسه او غير من المصارف دفع النابذة والظلم عن نفسه او  
 الا اذا تحمل الحصة باقيمهم وتصح الكفالة لها ويؤجر من قام بتزيعها بالحد وان كان اخذ  
 باطلا وهذا بعشر ولا بعشر كفا لمائة الظلم بخير ترك الخراج للمالك لا العشر وسيجني ثامه  
 مع بيان بيتي المال ومصارفها في الجهاد ونظمها ابن الشحنة فقال بيتي المال اربعة لكل  
 مصارف بيتيها العالمون فاولها العتائم والكوثن كازبعدها المتصدقون وثالثها الخراج من  
 عشور وچالية يليها العاملون ورابعها الصوائع مثل ما لا يكون له اناس وثالث فنصر

الاولين ان ينفقوا الثماحواه مقابلون واربعا نصفه جهات تساوي النفع فيها المسلمون **باب**  
**المصروف** اي مصروف الزكاة والعشر وما خسر المحدث نصفه كالغنائم هو فقير من له او  
 شيء اي دون نصاب قدر نصاب غني تام مستغرق في الحاجة ومكين من لا شيء له على المذهب بقوله  
 تعالى او مسكنا اذ امرت به وآية السفينة للترحم وعامل نعيم الساعي والعاشق فيعطى ولو غنيا كما هي  
 لانه فرغ نفسه لهذا العمل فيحتاج الى الكفاية والغنى لا يمنع من تناولها عند الحاجة كاي السبيل  
 يخرج عن البدايع وهذا التعليل بقوى منسوبة للوقاات من ان طالب العلم يجوز له اخذ الزكاة ولو غنيا اذ  
 فرغ نفسه لا فادة العلم واستفادته بحجة عن الكسب والحاجة داعية الى ما لا بد منه كذا ذكره المصنف  
 بقدر عمله ما يكفيه واعوانه بالوسط لكن لا يناد على نصف ما يقبضه ومكاتب غير هاشمي ولا حجر  
 حل لولاة ولو غنيا فقير استغنى وابن سبيل وصل ما له سكت عن المؤيقة قلوبهم لسقوط نفقهم  
 اما بزوال العلة او تسخ بقوله عليه السلام بعد في آخر الامر خلاهم من اغنياءهم وردوا الى  
 فقرهم ومديون لا يملك نصابا فاضلا عن دينه وفي الظهيرية الدفع للمديون الى من الفقير  
 وفي سبيل الله وهو منقطع القراءة وقيل الحاج وقيل طلبة العلم وقيل في البدايع بجميع القرب ثم  
 الخلاف في الحوا لا وقاف وابن السبيل وهو كل من له مال لا معه ومنه ما لو كان ماله مؤجلا  
 او على غائب ومعه وجاهد ولوله بنية في الاصل يصير الميراث الى كلهم او الى بعضهم ولو واحد  
 اي صنف كان لان الجماعة تبطل الجمعية بشرط الشافعية رحم ثلاثة من كل صنف وليشترط  
 ان يكون الصنف غليظا لا اباحة كما لا يصير الى بناء نحو مسجد لا الى كفن ميت وقضاء دينه اما  
 دين الحي الفقير فيجوز لولاه ولو اذن مات فاطلاق الكتاب يفيد عدم الجواز وهو الاوجه  
 ولا الى غير ما اي قن يعتق لعدم التمليك وهو المرن بوقتنا ان الحلية ان يتصدق على الفقير ثم يات  
 بفعل هذه الاشياء وهل له ان يخالق افره ولم اره والظاهر نعم ولا الى من بينهما ولا ولو لم يملك الحق  
 او بينهما فوجبة ولو مباحة لا تدفع هي لزوجها ولا الى مملوك الميراث ولو مكاتب او مدبر ولا الى عبد  
 اعتق الميراث بعضه سواء كان كله له او بنيه وبين ابنة فاعتق الاب خطه معسر لا يدافع له لانه مكاتب  
 او مكاتب ابنة واما المشترك بينه وبين اجنبي فتحكمه علم ما كونه لما مكاتب نفسه او غيره وقال  
 يجوز مطلقا لانه حر كله او حر مديون فافهم ولا الى غني يملك قدر نصاب فارغ عن حاجته كالحلية  
 من اي مال كان مكن له نصاب سائمة لا تساوي ما شي درهم كاجز منه في البحر والنهر

واقره المصنف قال لا وبه يظهر ضعف ما في الوهبانية وشحها من انه تحل له الزكاة وتزوجه  
 الزكاة انتهى لكن اعتمد في الشرح بلاية ما في الوهبانية وحرم وجرم بان ما في البحرهم ولا الى  
 مملوكه اى الحق ولو مديرا لخدمته ليس عيال مولا غائبا على المذهبين المانع وقوع المالك  
 لمولا غير المكاتب والمأذون والملايين بحيث فيجوز ولا الى طفله بخلاف ولده الكبير ابيه وامرأته الفقيرة  
 او طفل الغنية فيجوز لانقاع المانع ولا الى بنى هاشم الا من ابطال الضر قرابته فممن لم يتحل من اسلم  
 منهم كما تحل بنى المطلبين ظاهر المذهب اطلاق المنع وقول العيني والمهاشمي يجوز له دفع زكوة  
 لمثله ثوابه لا يجوز له ولا الى مواليتهم اى عتقائهم فاقاربهم اولى بحديث مولانا القوم منهم وهل  
 كانت محل لسان الا نبينا بخلاف واعتمد في المنع خلاف اقربائهم لانهم معارفت النطوعات  
 من الصدقات غلة الاوقاف لهم اى بنى هاشم سواء ساهم الواقف او لا على ما هو الحق كما حققه  
 في الفتح لكن في السراج وهايت ان ساهم جاز ولا لا قلت وجعله محسنا لا شيئا كتحصيل القولين  
 ثم نقل عن البحر عن الملبس وهل تحل الصدقة لسائر الانبياء قيل نعم وهذه خصوصية لنبينا  
 صلى الله عليه وسلم وقيل لا بل تحل لا قربائهم فهي خصوصية لقراءة نبينا صلى الله عليه وسلم الكرام  
 اطهار الفضيلة صلى الله عليه وسلم فليحفظ ولا تدفع الى منى كحديث معاذ وجاء دفع غيرها  
 وغير العشر والخراج اليه اى بالذم ولو لجبا كذرو وكفارة وفطره خلافا للثاني ويقوله يفتى حاكم  
 القدس واما البحرى ولو مستأثرا فجميع الصدقات لا يجوز له اتقا والبحر عن الغاية وغيرها لكن خبر  
 التليعى يجوز ان يطرح له دفع يتجر من يظنه مصرفا بيان انه عليه او مكاتبه او حره ولو مستأثرا  
 اعادها لاسر وان يان غنا او كونه ذميا او انه ابوه او ابنته او امرأته او هاشمي لا يفيد لانه الى بما  
 في وسعه حتى لو دفع بلا تخلف يجزى ان اخطأ وكره اعطاه فقير بضائنا او اكثر الا اذا كان المذفع  
 اليه مديونا او كان صاحب عيال بحيث لو قرره عليهم لا يجوز ولا يفضل بعد دينه نصاب  
 فلا يكره دفع وكره نقلها الا الى قرابته بل في الظاهرية لا تقبل صدقة الرجل وقرابته مما يوجب حتى يملك  
 لهم فليس حاجتهم او اخرج او اصيل او ابيع او انفع للمسلمين او من دار الحرب الى دار الاسلام  
 او الى طالب علم وفى المعراج المصدق على العالم الفقير افضل او الى الزهاد اذ كانت معجزة قبل عام  
 الحول فلا يكره خلاصة ولا يجوز دفعها لاهل البدع كالكرامية لانهم مشبهة في ذنوب الله تعالى



وكذا المصيبة في الصفات في المختارات مقوت المعرفة من جهة الصفات يلحق بمقوت المعرفة من جهة الذات جمع الفتاوى كما لا يجوز دفع زكاة الزاني لولده منه أي من الزنى وكذا الكفارة احتياطاً إلا إذا كان الولد من ذات زوج معروف فصولين والكل في الاستبالة ولا يحل أن يسأل شيئا من الحق من له قوت يومه بالفعل والقوة كما يصح المكشوف بأنتم معطيه أن علم بحاله لا عانته على الحر مولد سأل الكسوة أو اشتغاله عن الكسب بالجد أو طلب العلم جاز لو ضلجا **فروع** يندب دفع ما يغنيه يومه عن السؤال واعتبار حاله من حاجة وعيال والمعتق في الزكاة فقراء مكان المال وفي الزكاة مكان الموصى وفي الفطرة مكان الموصى عند محاربه وهو الأصح لأن رؤسهم تبع لوائه دفع الزكاة إلى صبيان أقرباءه برسم عيد أو إلى صبيته أو مهدي الباكورة جاز لا إذا نضر على التغيير ولو دعيها لأخته ولها زوجه مهر يبلغ نصاباً وهو على مقدر لو طلبت لم يمنع عن الأداء كما لا يجوز أن جاز ولود فقرا المعلم لخليفته أن كان بحيث يجعل له لولم يعطيه صاعاً وكلاً ولو وضعها على كفة فأنتم بها الفقير جاز ولو سقط مال فرعه فقير فرضي به جاز أن كان يعرفه والمال قائم خلاصة **باصدقة** **الفطر** من إضافة التحاكم لشطه والفطر لفظ إسلامي والفطرة مولد بل قبل الحن وأمر بها في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليه السلام يخطب قبل الفطر يومين يأمر بأخيهما ذكره الشنمى بحديث فرض رسول الله صلى الله عليه وآله زكاة الفطرة معناه قدر للجوع على من منكرها لا يكفر من سعا في العمر عند أصحابنا وهو الصحيح يخرج عن البدايع معلل بأن الأمر بإدائها مطلق كزكاة على قول كما مرد لومات فادها وأدته جاز وقيل مضيقاً في يوم الفطر عينا فيعده يكون قضاء واختار الكمال في تحريره على كل حر مسلم ولو صغيراً أو مجنوناً حتى لو لم يخرجها وليها وجب الأداء بعد البلوغ ذي نصاب فاضل عن حاجته الأصلية كدينه وحوائج عياله وإن لم يتم كما مر فيه أي هذا النصاب تحرم الصدقة كما مر تحت الأصحية ولعقة المحارم وإنما لم يشترط النولان وجوبها بقدر تمكنه ما يجب جرح المعلن من الضل فلا يشترط بقاؤها ببقاء الوجوب لأنها من جنس لا تقدر مباشرة ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فغيره من العسر إلى اليسر فيشترط بقاؤها لأنها مشروط في معنى العلة وقد حرزناه في ما علقناه على المنار ثم فرغ عليه فلا تسقط الفطرة وكذا الحج جهل المال بطلان الوجوب كما لا يبطل النكاح بموت الشهود بخلاف الزكاة والغنم يخرج لا يشترط بقاها لم يسره عن نفسه

متعين بحجته ان لم يعم لعدو طفله الفقير والكبير المحزون ولو تعدد ابناءه فكل فطرة ولو ربح طفلة  
 الصالحة لخدمته الزوج فلا فطرة والجد كالأب عند نقلة او فقر كما اختاره في الاختيار وعبد لخدمته  
 ولو عبد ابناً او مستاجراً او مهنياً اذا كان عنده وفاء بالدين واما المولى بخبر ماله نواحد ويقتضيه  
 لا فطرة على مالك رقيقه كالعبد العارية والوديعة والحائز وقوله الزيلعي لا يجب سبق فم فتح ومدة  
 وام ولده ولو كان عبداً كافراً لحق السب وهو اس مميته وبلى عليه لا غرض رقيقه وولده الكبير  
 العاقل ولو ادى عنها بلا اذن لجرأ استخسار اللادن عادة اى لو فى عياله والا لا تمسنانى و  
 عبده الابن والماسى والمغصوب المحجى وان لم يكن عليه بينة خلاصة الا بعد عتقه فيجب لما مقو  
 لا عن مكانته ولا يجب عليه لان ما فى يده لولاه وعبد مشترك الا اذا كان عبيدتين اثنتين وثلاثاً  
 ووحيد الوقت فى نوبة احدهما فتجب قولا وتوقف الوجوب لو كان المملوك مبيعاً بغير فادام  
 الفطر والخيار باق تلتزم من يضره نصف صاع فاحل بحجبت من براود دقيقة او سوقية او زبيب  
 وسجولة كالتمر وهو رواية عن الامام وصحها البيهقي وغيره وفى التحاقيق والشرى لاية عن البرهان  
 وهما يفتى اوصاع من تمر او شعير ولو ردياً ما لم ينص عليه كذرة وخبر يعتبر فيه القيمة وهو اى الصاع  
 المعتبر ما يسع الفا واربعين درهماً من ماش او علس انما قد بهما لتساوئهما كيداً ووزناً ودفع القبعة  
 اى الدراهم افضل من دفع العين على المذهب المفتى به جوهرة وبخبر عن الظهيرية وهذا فى السعة  
 واما فى الشدة فلدفع العين افضل كما لا يخفى بطلوع فجر الفطر متعلق بحجته فمالت قبله اى الفجر  
 او لادبعه او سلمه لا يجب عليه ولا يستخرج لهما قبل الخروج الى المصلى بطلوع فجر الفطر خارجاً من غلته  
 عليه الصلوة والسلام وصح اذا لها اذ اقدمه على يوم الفطر واخره اعتباراً بالزكاة والسبب من وجوده  
 الراس بشرط دخوله رمضان فى الاول اى مسألة التقديم هو الصحيح وبه يفتى جوهرة وبخبر عن الظهير  
 لكن عامة المتن والشرح على صحة التقديم مطلقاً وصحى به غير واحد ورجحه فى التمر ونقل عن  
 الولوالجية انه ظاهر الرواية قلت فكان هو المذهب جازدفع كل شخص فطرته الى مسكين او مساكين  
 على ما عليه الاكثر وبه جزم فى الولوالجية والخانية والبدائع والمجسط وتبعهم الزيلعي الظهار من غير  
 ذكر خلاف وصححه فى البرهان فكان هو المذهب كفقهاء الزكاة والام فى حديث اغنى  
 للندب فيفيد الاول قوله قال فى الظهيرية لا يكره التأخير حتى يخرجوا كل واحد دفعه من جماعة الى

مسكين ولابد بالخلق يتعد به خلط امرأة امرأته فطرته فخطته بختها بغير إذ  
 الزوج ودعت الى فقير جازعتها لاعتنه لما امران الاختلاط عند الامام استهلاك يقطع خصوصاً  
 وعندهما لا يقطع فيجوز ان اجاز الزوج ظهيرة ولو بالعلس قال في التهرام ارة ومقتضى امر جاز  
 عنها بلا اجازتها ولا يثبت الامام على صدقة الفطرة سائياً لانه عليه السلام لم يفعل به يدافع وصدقة  
 الفطرة كالزكاة في المصارف في كل حال الا في جرد الدق الى ذي وطم سقوتها لاجل ذلك المالا وقدم  
 ولو دفع صدقة فطره الى زوجة عبد جاز وان كانت تعفتها عليه حملة الفتاوى للشبهة

**خاتمة** وبيان على سلام سبعة الفطرة ونفقة ذي رحم ووتر واصحية وعمرة وخدمة

ابويه والمرأة لزوجهما حد **كتاب الصوم** قبل لوقام الصيام لكان اولى بالمائة  
 الظهيرة وتقال لله على صوم لفته يوم ولوقال صيام لفته ثلثة ايام كل يوم ثلثة ايام من صيام  
 بان الصوم له انواع على ان ال يتبطل معنى الجمع اجمع انه لا يدره قوله رمضان وفرضه

القبلة الى الكعبة لعشر في شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف هو لغة امساك مطلقا وشرعا امساك  
 عن المفطرات الاثنية حقيقة او حكما لمن اكل ناسيا فانه ممسك حكما في وقت مخصوص وهو الصوم

من شخص مخصوص مسلم كائن في دارنا او عالم بالوجوب طاهر عن خيصر ونفاس مع النية المعروفة  
 واما البلوغ الاقامة فلا يسا من شرط الصحة لصحة صوم الصبي ومن جن او اغنى عليه بعد النية

وانما لم يصح صومه في اليوم التاسع من النية وحكمه ينل الثواب لو نسيها عنه كما في الصلوة  
 في ارض معصوية وسبب صوم السنذور المندور وله الوعين شهر اوصام شهر اقبلاه عنه اجراه

لوجود السبب بالغوا المتعين والكفارات الحث والعتل رمضان شهر دخول من الشهر من ليل او  
 هار على المختار كما في البخازية واختار فخر الاسلام وغيره انه الجهر الذي يمكن انشاء الصوم من كل

يوم حتى لو افاق المحتون في ليلة او في آخر ايامه بعد الزوال لا قضاء عليه وعليه الفتاوى كما في  
 الجبتي والنهر عن البداية وصحة غير واحد وهو الحق كما في الغاية وهو اقسام ثمانية فرض وهو

نوعان معين كصوم رمضان اداء وغير معين كصومه قضاء وصوم الكفارات لكنه فرض  
 عملاً لا اعتقاد اوله الا يكفره جاحدة قاله البهمنسي تبعاً لابن الكمال واجب هو نوعان معين

كالنذر المعين وغير معين كالنذر المطلق اما قوله تعالى وليوفى الله بهم نعمهم قد دخله المحض



كالنذر بعصية فلم يتوقطعياً وقيل قائله الأكمل وغيره واعتدل الشنبلالي وتعقبه السعد بالفرق  
 فان المندوزة لا توجد بعد صلوة العصر بخلاف الهاشمية فرض على الأظهر الكفارات يعني على  
 لأن مطلق الإجماع لا يفيد الفرض القطعي كما بسطه خسرو ونقل كغيرهما يوم السنة تصوم عاشوراً  
 مع التاسع والمندوب كأيام البيض من كل شهر يوم الجمعة ولو منفرداً وعرفة ولو للحاج لم  
 يضعفه والمكروه تخريماً كالعيدلين وتاريخاً كعاشوراء وحده وسبب صحته ونيز وزم  
 شأن أن تصوم وصوم دهر وصوم صمت ووصال وإن افطر أيام الخمسة وهذا عند أبي يوسف  
 كما في المحيط في خمسة عشر أنواعاً ثلثة عشر سبعة متتابعة رمضان وكفارة ظهار وقتل و  
 يمين وافطار رمضان ونذر معين واعتكاف واجبة متتابعة فيما نقل وقضاء رمضان وصوم  
 متعة وقضية حلف وجزاء صيد ونذر مطلق إذا انقرض هذا فيصعد أداء صوم رمضان والنذر  
 المعين والنقل بنية من الليل فلا يصح قبل الغروب ولا عند الكبرى لا بعد ها ولا هذا  
 اعتدلاً لأكثر اليوم وبمطلق النية أي به الصوم وقال دليل عن المضاف إليه ونية نقل أحد  
 المترجم بخطه في وصف كنية واجبة في أداء رمضان فقط لتعيينه بتعيين الشارع  
 ألا إذا وقعت النية من غير أن يكون حيث يحتاج إلى التعيين لعدم تعيينه في حقيقة فلا يقع  
 عن رمضان بل يقع عما فوق من نفل أو واجبة على ما عليه ألا أن يجوز هو الأصح سراج وقيل  
 بأنه ظاهر الرواية فلما اختاره المصنف تبعاً للدرر في أوائل الاستباه الصحيح وقوع الكل عن  
 رمضان سوى مسافريه واجبة آخره واختاره ابن الكمال وفي الشنبلالية عن البرهان أنه الأصح  
 والنذر للمعين لا يصح بنية واجبة قبل يقع عن واجبة إطلاقاً فربما بين تعيين الشارع والعد  
 ولصام مقيم عن غير رمضان ولو لم يجز له به أي رمضان فهو عنه لا عما فوق كحديثه إذا لم يفت  
 فاصوم الدهر رمضان ويحتاج لكل يوم من رمضان إلى نية ولو صححنا مقابلة تمييز العبادة عن العا  
 وقال زعفران مالك رح تكفي نية واحدة كالصلوة فلما فسد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف  
 الصلوة والشرط للباقي من الصيام فإن النية للفرق ولو حكاه وهو تبليغ النية للضرورة  
 وتعيينها لعدم تعيين الوقت والشرط فيها أن يعلم بقلبه أي صوم يعني ملة قال الحداد في السنة  
 أن يتلفظ بها ولا تبطل بالمشيئة بل بالحرع هتما بأن يغرم لبلا على الفطر ونية الصائم

الفطر لغزوية الصوم الصلوة صحيحة ولا تقصد بها تلفظ وتوى القضا فها صار فلتقتضيه  
 لو قد كان الحمل في دارنا غير معتبر فلم يكن كالمظنون بحرق ولا يصام يوم الشك هو يوم التلبس  
 من شعبان وان لم يكن علة اى القوي بعد اختلاف المطالع يجوز لحق الرتبة في بلادة اخرى  
 واما على مقابلته فليس بشك ولا يصام اصلا شرح الجمع للعتق عن الزاهد الا تطوعا ويكره غيره  
 ولو صامه لو اجاب ذكره تنزيها ولو جزم ان يكون عن رمضان كره تحريما ويقع عنه في الاصح  
 ان لم تظهر مضائته والايات ظهرت فعنه لو مقيما والتفعل فيه احب اى افضل اتفاقات وافق  
 صوما يعتاده او صام من اخر شعبان ثلثة فاكثرا اقل لحديث لا تقدر موا رمضان بصوم يوم او  
 يومين واما حديث من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم لا اصل له ولا يصح له الخاص  
 ويفطر غيرهم بعد الزوال به بغتة بغيا لتمام النهي وكل من علم كيفية صوم الشك فهو من  
 الخاص والافقن العوام والنية المغترة هنا ان ينوي التطوع على سبيل الجزم من يعتاد صوم ذلك  
 اليوم اما المعتاد فمكروه ولا يحظر بآله انه ان كان من رمضان فعنه ذكره اخى زاده وليس بصائم  
 لو رد في اصل النية كان نوى ان يصوم غدا ان كان من رمضان والا فلا صوم لعدم الجزم كما انه  
 ليس بصائم لو نوى انه ان لم يجد غدا فهو صائم لو نوى انه ان لم يجد غدا فهو صائم ولا يفطر ويصير صائما  
 الكراهة لو رد في وصفيها بان نوى ان كان من رمضان فعنه والافقن واجب اخذوا كذا اكرم لو قال

انا صائم ان كان رمضان والافقن نقل للثقة بين مكروهين او مكروه وغير مكروه فان ظهر مضائته  
 ولا تقبل فيهما اى الواجب النقل غير مضى بالقضا لعدم التفعل فضلا اكل المتلوم فسيما قبل النية كما  
 بعدها هو الصحيح شرح وبيانته رآى مكلف هلال رمضان والقطر رد قوله بدليل شرعي صام  
 مطلقا وجوبا وقيل نداء فان افطر فهو فقط فيها شبهة الرد واختلف المشايخ لعدم الرواية عن المتقدمين  
 فيما اذا افطر قبل الرد لشهادته والراجح عدم الكفارة وصحة غيره لاحد ان ما رآه يحتمل ان يكون خيلا  
 لا هلا واما بعد قوله فوجب الكفارة ولو فاسقا في الاصح وقيل بالدعوى وبلا لفظا شبهه وبالحكم  
 مجلس قضاء لانه خبرا شهادة لا عموم مع علة كقيم وغبار خبر علة او مستور على ما صححه البراءة  
 على خلاف ظاهر الرواية كما استقر اتفاقا وهل له ان يشهد مع علمه بفسقه قال البرازي نعم لان  
 القاضي بما قبله ولو كان بعد قنا او انى او صدر داني قد ثبت تاب بين كيفية الرواية او كما على المذ

وقيل شهادة واحد على آخر كعبدا وانى ولو على مثلها ويجب على التجارية المحذرة ان تخرج في بلدتها  
 بلاذن مولها وتشهد كما في الحافطية وشرط للقطر مع العلة والعدالة نصاب الشهادة ولقطر  
 اسمه وعدم المحذرة فقلت لتعلق تقع العبد لكن لا تشترط الدعوى كما لا تشترط في حق  
 الامة وطلاق المحذرة ولو كانتا بيدة كحكم فيها صاموا بقول ثقة واقطروا بالخيار عاين  
 مع العلة للضرورة ولوراه الحاكم وحده خير في السوم ان تصيب هديهم امرهم بالصوم  
 بخلاف العبد كما في البهيمية ولا عبرة بقول الموقنين ولو عادوا على المذهب قال في الوضوء  
 وقول اولى التوقيت ليس بموجب فيل نعم والبعض ان كان يكثر وقيل لا علة جمع عظيم يقع لم  
 الشرع وهو علة الظن بخبرهم وهو موقوف الى رأى الامام من غير تقدير عبده على المذهب وعن  
 الامام انه يلتقي بشاهد ولخاتره في البحر وصح في الاقضية الا كفاؤه بولادة جاء من خارج  
 البلد او كان على مكان مرتفع ولخاتره ظهير بالدين وقالوا وطريق اثبات رمضان والعبد ان يد  
 وكالة معلقة بدخوله بقضدين على الحاضر فيقر بالدين والوكالة وينكر الدخول فيشهد  
 الشهود بروية الهلال فيقضي عليه به ويثبت دخوله الشهر ضمنا لعدم دخوله تحت الحكم  
 شهيدا وانه شهيد عند قاضي مصر كذا اشاهد ان بروية الهلال في ليلة كذا وقضى القا  
 به ووجد استتباع شريط الدعوى قضى اي جار لهذا القاضي ان يحكم بشهادتهما لان قضا  
 القاضي حجة وقد شهدوا به لا لو شهدوا ابرو به خيرهم لانه حكاية نعم واستفاد الخبر في البلد  
 الاخر لمهمهم على الصحيح من المذهب بحيث يغيره وبعد صوم ثلاثين بقول عدلين محل القطر  
 الباء متعلقة بصوم وبعد متعلقة بحل لوجوب نصاب الشهادة ولو صاموا يقولون عدا  
 حيث يجوز وغم هلال القطر لا يحل على المذهب خلافا لمحمد ربح كذا ذكر المصنف كذا يقول ابن  
 كمال عن الاخيرة انه ان غم هلال القطر حل اتفاقا وفي الزيلعي الاشبه ان غم حل ولا  
 لا هلال الاصح وبقيته الا شهر التسعة كلقطر المذهب وبنه بالنهار ليلة الائمة مطلقا  
 على المذهب كذا الحادي والخالق المانع غير معتبر على ظاهر المذهب عليه اكثر المشايخ وعليه الفتوى  
 بحر عن الخاصة فيلزم اهل المشقة روية اهل المغرب اذا ثبت عندهم روية او ليك بطريق صحيح  
 كما قال الزيلعي الاشبه انه يعين كذا قال الكمال لاخذ بظاهر الرواية احوط فرح اذا رأى الهلال كذا



اليه لانه من عمل الجاهلية كما في السراجية وكراهة الذازية **باب ما يفسد الصوم**  
**وما يفسد** الفساد والبطان في العبادات سيان اذا اكل الصائم او شرب  
جامع حال كونه ناسيا في الغرض والنقل قبل النية او بعد على الصحيح <sup>بحر القنية</sup> الا ان  
فلم يتذكر ويذكره لوقيا والا فلا وليس عذرا في حقوق العباد او دخل حلقه غبا او ذبا بذهاب  
ولو ذكره استحسننا لعدم امكان التخرج عنه ومعاده انه لو ادخل حلقه الدخان افطرى ذمما  
كان ولو عودا وعبر الودا كما كان التخرج عنه فليتنبه له كما ليط الشرب لابل او ادهن او  
الخل او اجتم وان وجد طعمه في حلقه او قبل ولم ينزل او احتلم او انزل بنظر ولو الى فرجها  
مرارا او تفكرا وان طال مجمع او بقي بل في فيه بعد المضمضة وابتلعه مع الرين لطعم اذوية و  
مص اهيلج بخلاف نحو سكر او دخل الماء في اذنه وان كان يفعله على المختار كما لو حث اذنه  
يعنى ثم اخبر به وعليه درت ثم ادخله ولو مرارا او ابتلع ما بين اسنانه وهو ون الحصة  
لانه يبع لريقه ولو قلدها افطر كما سيحكي وخبر الدم من بين اسنانه ودخل حلقه يغفر لم  
يصل الى جوفه اما اذا وصل فان غلب الدم او تساوى فسد ولا كالا اذا وجد طعمه بزازية و  
استحسنه المصنف هو ما عليه الاكثر وسيحكي او طعن برمح فوصل الى جوفه وان بقي في جوفه  
كما لو لقي جوفه الجائفة او تغذ السهم من الجانب الاخر ولو بقي التصل في جوفه فسدت او دخل عثا  
او نحو في مقعدته وطرفه خارج وان غيبه فسدت كما لو ابتلع خشبة او خيطا ولو فيه لقمة  
مربوطة الا ان ينفصل منه شيء ومفاده ان استقرار الداخل في الجوف شرط للفساد بدواع  
او ادخل اصبعه اليابسة فيه اى ذرة او فرجها ولو مبتلة فسدت ولو اخل قطنه ان غلبت فسدت  
وان بقي طوفها في فرجها الخارج لا ولو بالغ في الاستنجاء حتى بلغ موضع الحقنة فسدت وهذا  
قلما يكون ولو كان فيودث داء عظيم او نزاع الحجام حال كونه ناسيا في الحال عند ذكره وكذا  
طلوع الفجر وان امنى بعد النزاع لانه كالاحتلام ولو مكث حتى امنى ولم يتحرك قضى فقط وان  
حرك نفسه قضى وكفر كما لو نزاع ثم اوج اوبى اللقمة من فيه عند ذكره او طلوع الفجر ولو ا  
ان قبل اخراجها كفر وبعده لا او جامع فيما دون العروج ولم ينزل يعنى في غير السبيلين  
كسرة وغذاء وكذا الاستنجاء بالكف وان كره تخشا الحديث نالح اليه ملعون ولو خان الزنا وجرا

ان لا وبال عليه او ادخل في هيمته او ميتة من غير انزل او من فرج هيمته او قبلها فاقبل او  
 افطر في اهليه ماء او دهن او ان وصل الى المائدة على المذهب ما في قبلها ففسد لهما ما كان  
 كالحقنة او اصبح جتبا وان بقي كل اليوم او اغتاف من الغيبة ودخل انفه فخطا واستشتمت  
 حلقه وان نزل لرأس انفه كما لو تطب شفاة بالزراق عند الكلام ونحوه فابتلعه او سال  
 ريقه الى ذقنه كالخيط ولم ينقطع واستنشقه ولو عمل اخلاقا للشافعي ربح في القادر على  
 صح الحقامة فينبغي الاحتياط او ذاق شيئا فيه وان كرم لم يفطر جواب الشرط وكذا لو قتل  
 الخيط ينزق مراراً وان بقي فيه عقد الزراق الا ان يكون مصبوغاً ولطهر لونه في ريقه وابتلعه  
 ذاكرا ونظم ابن الشحنة فقال مكر بل الخيط بالريق فالأباد خاله في فيه لا يتضرر وعن بعضهم  
 ان يبلغ الريق بعد ابيض كصبغ لونه فيه يظهر وان افطر خطاء كان يمتنع من شربه الماء او  
 وشرب نائماً او سحر او جامع على ظن عدم الفجر او اجر مكرها او نائماً او ما حيد رفع الخطأ  
 فالمراد رفع الاسم في التحريم المأخوذ بالخطأ جائزة عندنا خلافاً للمعتزلة او اكل او جامع  
 ناسياً او احتلم او انزل بنظر او ذرعه القى فظن انه افطر فاكل عمداً للشبهة ولو علم عدم فطر  
 لوقته الكفارة الا في مسئلة المتن فلا كفارة مطلقاً على المذهب لشبهة خلاف مالك رحمه الله  
 لها كما في الجمع وشرحه فقيه الظن انما هو لبيان الاتفاق ولحقن او استعطي في انفه شيئاً  
 او اقتر في اذنه دهن او دوى جائفة او امة ان وصل الداء حقيقة في جوفه ونماغه او  
 ابتلع حصاة ونحوها مما لا ياكله الانسان او يعانه او يستقدره ونظم ابن الشحنة فقال  
 ومستقدر مع غير ما كمل مثلنا ففي اكله التكفير يلغى ويحجب اوله في رمضان كله ولو  
 ولا فطر مع الامساك لشبهة خلاف زفرج او اصبح غدياً وللصوم فاكل عمداً ولو بعد النية  
 قبل الزوال لشبهة خلاف الشافعي ربح ومفاده ان الصوم بمطلق النية كذلك او دخل  
 حلقه مطراً لم يجز بنفسه لا مكان الخبز عنه بضم فله خلاف نحو الغبار القطرين من دموعه  
 او عرقه واما في الاكثر فان وجد الملوحة في جميع فمه واجتمع شيء كثير فابتلعه افطر ولا خلاف  
 او وطى امرأة ميتة او صغيرة لا تستثنى ههنا وههنا او فحذا او بطنا او قبل ولو قبله فاقتر  
 بان يدغدغ او يعصر شفيتها او لسر ولو بجائل لا يمنع الحرارة او استمنى بكفه او عيا شرفاً

ولو بين المراتين واتل قيد الكل حتى لو لم ينزل لم يفطر كما مر وافسد غير صوم رمضان <sup>تخصيص</sup> اداء  
 هتك رمضان او وطئت ناعمة او محققة بان اصبحت صائمة فحنت او تسحر او فطر <sup>البوق</sup> نظير  
 اي الوقت الذي اكل فيه ليلا والحال ان الفجر طالع والشمس لم تغرب لغو ونشر في الشك  
 في الاول دون الثاني عملا بالاصل فيها ولو لم يتبين الحال لم يقض في ظاهر الرواية والمسئلة  
 تنقزع الى ستة وثلاثين حلها المطويات <sup>ب</sup> قصر في الصوم كلها فقط كما لو شهد على الغزو  
 واخر ان على علمه فافطر فظهر عدمه ولو كان ذلك في طلوع الفجر قصود كغيره ان  
 شهادة النفقة لا تعارض شهادة الاثبات واعلم ان كل ما اتقى فيه الكفارة محله ما اذا لم  
 يقع منه ذلك مرة بعد اخرى لاجل قصر المعصية فان فعله وجبت تجزأه لذلك اتقى <sup>ب</sup> ائمة الا  
 وعليه الفتوى <sup>قضية</sup> وهذا الحشر في اختياره يسكن ببقية يومها وجوبا على الاصح لان الفطر <sup>قضية</sup>  
 وترك الفقيه شرعا واجب كسافر اقام وحضر نفساء <sup>ب</sup> طهرتا ومحتونا فارقا وصريحا ففطر ولو  
 مكرها او خطا وصبي بلغ وكافر اسلم وكلهم يقضون ما فاتهم الاخير وان افطر لعدم <sup>هلستما</sup>  
 في الحشر الاول من اليوم وهو السبب في الصوم لكن لو تويا قبل الزوال كان تقاضا <sup>ب</sup> فيقضى بالاشهاد  
 كما في الشربلاية عن الخائنة ولو نكح المسافر والمجنون والرضيقيل الزوال الصبح عن الفرض ولو نكح <sup>بعض</sup>  
 والنفساء لم يصح اصلا للضنا في اول الوقت وهو لا يجزئ ويؤثر الصبي بالصوم اذا طاعة <sup>بعض</sup>  
 عليه ابن عثمة الصلوة في الاصح ان جامع المكلف ادبيا مشتمى في رمضان اذ لم امر بجمع  
 وتواتر الحشمة في احد البيتين اتل او اكل او شرب غداء بكسر العين وبالدال المعجمين  
 الملهاء بتعلل به او دواء ما يتداوى به والضابط وصول ما فيه صلاح به ليجزئ منه <sup>ب</sup>  
 حليته في كبر لوجود معنى صلاح البدنية دراية وغيرها وانفقه الشربلاية في غير الحشر <sup>ب</sup> وفي النهر  
 عمدا رجع لكل واجتمع اي فعل ما لا يظن الفطر به كقصد وكل <sup>ب</sup> ولمس جوارحه بجملة بلا انزال او ادخال <sup>ب</sup>  
 في دبر ولو لحق ذلك فطر فطره به فاكل عمدا قصر في الصوم كلها وكفر لانه ظن في غير محله حتى لو افاه  
 مفت يعقل عليه او سمع حديثا ولم يعلم تاويله لم يكفر للشبهة وان لخطا المفت ولم يثبت الانزال  
 في الكاهن وكذا الغيبة عمدا العامة زلعي لكن جعلها في المطلق كالحي ورجه في البحر للشبهة  
 كفارة تظاهر الثابتة بالكتاب اما هذه فبالسنة ومن ثم سميها <sup>ب</sup> انما يكفر ان تو ليلا ولم



يكن مكرها ولم يطرأ مستظلم من وجيز واختلاف فيما لو من نحر نفسه او سوف به مكرها والمقتضى  
 لزومها وفي المعتاد محي وحيز والمتيقن قتال عدو لو افطر ولم يحصل العذر والمغنى <sup>طريقا</sup> سق  
 ولو تكر فطرة ولم يكفر الاول تكفيه واحدة ولو في رمضان عند محله وعليه الاعتماد  
 بنانية ومجتنى وغيرها واختار بعضهم للفتوى ان الفطر بغير الجماع تدل على الاكل ولو اكل  
 عمدا شهرة بلا عذر يقتل وتامه في شرح الوهبانية ولو ذرعه القى وخرج ولم يعبد لا يقضي  
 مطلقا ملاء او لا فان عاد بلا صفة ولو هو ملاء القم مع تذكر الصوم لا يفسد خلا والثلثا  
 وان عادة او قدر حصه منه فاكتر حد افطر لجماعا ولا كفارة ان ملاء القم والا هو محتمل  
 وان استقاء اى طلب القى عامدا اى متذكر الصوم ان كان ملاء القم فسد بالجماع مطلقا وان  
 قل لا عند الثاني وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية كقول بجماع حر انه يفسد كما في الفتح عن الكافي  
 فان عاد بنفسه لم يفطر ان عاد به فقيه روايتان اصحهما لا يفسد محيط وهذا كله في طعام او  
 ماء او مرة او دم فان كان بلغا صغيرا فسد مطلقا خلا للثاني واستحسنه الكمال وغيره ولو  
 اكل ليما بين اسنانه ان مثل حصه فاكتر فتى فقط وفي اقل منها لا يفطر الا اذا اخرج من  
 فاكله ولا كفارة لان التفسير تعاقبه واكل مثل سمسة من خارج يفطر ويكفر في الاصح الا اذا  
 مضغ بحيث لا شئت في قه الا ان يجد الطعم في حلقه كما مر استحسنته الكمال قايلا وهو  
 في كل شئ مضغه وكره ذوق شئ وكذا مضغه بلا عذر قيد فيها قاله العيني تكون زوجا  
 او سيدا شئ الخلق فذاقت وفي كراهة الذوق عند الشرا فقولان ووفق في التبرايه ان وجد  
 بدا ولم يخف غيبا كره والا وهذا في الفرض لا المنفل كذا قالوا وفيه كلام لحكمة النظر فيه بلا عذر  
 على المذهب فتبقى الكراهة وكره مقنع عليك ابصر بمضغ ملتئم ولا يفطر ويكره للمفطر الا  
 في الخلوة بعذر وقيل يباح ويبيح للنساء لانه سواهن فقع وكبر قبلة ومس ومعانقة ومباشرة  
 فاحشة ان لم يامن المقتصد وان امن لا بأس لا يكره دهن شارب لا يحل اذا لم يقصد الزينة او يطول  
 الحية اذا كانت يقدر المستون وهو القبضة وصح في النهاية لو جنى قطع ما زاد على القبضة  
 بالضم ومقتضاه الاثم بتركه الا ان يحل الوجوب على الثبوت واما الاخذ  
 منها وهي دون ذلك كما يفعل بعض المغاربة ومحنة الرجال فلم يحسب احدا واخذ كل واحد

فعل اليهود والنصارى ومجوس الاقليم فتح وتجد التسعة على العيال يوم عاشوراء صحيح ولما  
الاحتلال فيه ضعيفة لا موضوعة كما زعم ابن عبد الغزي ولا سواك ولو عشيًا او طيبًا بالماء  
على المذهب كرهه الشافعي رحمه الله تعالى والكل لا يكره حجامه وتلفف بثوب مبتل ومضمضة  
واستنشاق او اغتسال بالترج عند التارز وبه يفتى شريفة لينة عن البرهان ويستحب السجود  
تأخيرهُ وتجيل الفطر بحديث ثلث من افلاق المرسلين تجيل الاطار وتأخير السجود والسواك  
**فروع** لا يجوز ان يعمل عملاً يصل به الى الضعف فيحجز نصف النهار وليستريح الباقي فان قال  
لا يليق كذب بقضاء يوم الشتاء فان اجهد الحرك نفسه بالعمل حتى مرض فافطر في كفايته قوله  
قنية وفي البرازية لو صام عجز عن القيام صام وصلى قاصداً جمعاً بين العبادتين **فصل**  
**العوارض** المبيحة لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها خمسة وتبقى الاكراه وخوف هلاك  
او نقصان عقل ولو ببطش او وجع شديد او لسعة حية لسافر مفسراً شرعياً ولو بمصيبة  
او حامل او مرضع اما كانت او طرأ على الظاهر خافت بغلبة الظن على نفسها او ولاءها وقية  
البلهتس يتعذر الكمال با اذا تعينت للارضاع او مرضت خاف الزيادة لمرضه وصحح خاف المرض  
وخادمه خافت الضعف بغلبة الظن بامارة او تجربة او اخبار طبيب جاذق مسلم مستقر  
واذا في التهن جازاً للتطبيب الكافر فيما ليس فيه ابطال عبادة قلت وفيه كلام لان عندهم  
نقص المسلم كره فاني تطيبهم وفي البحر عن الظهيرية للامامة ان تمتنع من امتثال ما ملوك  
اذا كان يعجزها عن اقامة الفطر ايضاً لها منقاة على اصل الحرية في الفرائض لاها بمقتضى  
اصل الحرية في الفرائض القطريوم العذر اذ السفر كما ينبغي وقضوا لزوماً ما قدروا بلا فدية  
ولا ولا على التراخي ولذا اجاز المقطوع قبله بخلاف قضاء الصلوة ولو جاء رمضان الثاني  
قد ما كاداء على القضاء ولا فدية لما مر خلافه الشافعي رحمه الله يسافر الصوم لاية وان  
تصوموا خير لكم والتخير يعني البراءة افضل تفضيل ان لم يضره فان شق عليه او على رفيقه  
فالفطر افضل لو افقعه الجفاف ما توافقه اي في ذلك العذر فلا يجزى عليهم الوصية بالفدية  
لعدم اهدر لهم عدة من ايام اخذوا ما توافقه ذوال العذر وجبت الوصية بقدر ادراكهم عدة  
من ايام اخر فاما من افطر عدداً فوجب بها عليه بالاولى وفدى لزوماً عنه اي عن الميت وليه الا

يتصرف في ماله كالفطرة قدر ابعده قدرته عليه اى على قضاء الصوم وقوته اى فوت القضاء  
 بالموت فلو فاته عشرة ايام فقد على خمسة فداها فقط بوجوبه من التلك متعلق بقضاء  
 وان لم يصر وتبرع وليه به جاز ان شاء الله تعالى ويكون الثواب للولى وان صام او صلى عنه  
 الولي لا لحديث النسائي كاي يوم احل ولا يصلي احد عن احد ولكن يطعم كذا يجوز لتبرع عنه  
 عليه بكفارة يمين او قتل باطعام او كسوة بغير اعتناق لما فيه من الزام الولاء للميت بلا رضا  
 وقداية كل صلوة ولو تراكمها في قضاء الفاتت كصوم يوم على المذهب وكذا الفطرة والاعتكاف  
 الواجب طعم عنه لكل يوم كالفطرة والولجية والحاصل ان ما كان عبادة بدنية فان الوصى يطعم  
 عنه بعد موته عن كل واجب كالفطرة والمالية كالزكاة يخرج عند القدر الواجب بالملك  
 كما يخرج عنه ربحا عن مال الميت للشيخ الفاضل العايز عن الصوم الفطر ويقضى وجوبا  
 ولو في اول الشهر ولا تغادر فقير كالفطرة لو مواسر ولا فيستغفر الله هذا اذا كان الصوم صلا  
 بنفسه وخوطب بالحق حتى لو لزمه الصوم لكفارة يمين او قتل ثم عجز لم تجز القداية لان العمل  
 هنا بدل عن غيره ولو كان مسافرا فمات قبل الاقامة لم يجب الايضاء ومتى قدر فقتى كان  
 استمرار العجز شرطا للخليفة وهل تكفى الاباحة في القداية قولان المشهور نعم واعتباره الكمال  
 ولزم نفل شرع فيه قضاء كما مر في الصلوة فلو شرع ظنا فاقطع قورا فلا قضاء اما لو مضى  
 ساعة لزمه القضاء لانه بمضيها صار كانه نوى المصير عليه في هذه الساعة تجنيسا  
 اداء وقضاء اى يجب انما له فان قسد ولو بعرض عرض في الاصح وجب القضاء الا في العيب  
 واما التشريق فلا يلزم لصيرورته صائما بنفسه الشرع فيصير بكماله لله لما للصلوة فلا  
 يكون مصليا ما لم يسجد بدليل مسألة اليماني ولا يفطر الشارع في نقل بلا عذر في رواية  
 وهو الصحيح وفي اخرى يجبل بشرط ان يكون من نية القضاء واختارها الكمالى وتاج  
 الشريعة وصدرها في الوقاية وشرحها والضيافة عذر للضيف المضيف ان كان صائما  
 ممن لا يرضى بجوده خصومه ويتأذى بترك الاططار فيفطره الا هو الصحيح من المذهب  
 ولو حلفت رجل على الصائم بطلاق امرأته ان لم يفطر افطره لو كان صائما فاقضى ولا يحنثه على  
 المعتمد بزازية وفي الشهر عن الذخيرة هذا اذا كان قبل الزوال اما بعده فلا الا لحد ابويه

في نسخة هذا الولي وادنى ولا في كل



الى العصر لا بعده وفي الاشياء دعاء احد اخوانه لا يكرم فطره لو صائما غير قضاء رمضان ولا تقوى  
 المرأة تقلا الا باذن الزوج الا عند علم الضرر به ولو فطرها وجب القضاء باذنه او بعد <sup>السنين</sup>  
 ولو صام العبد وما في حكمه بلا اذن المولى لم يجز فان فطره قضى باذنه او بعد العتق ولو  
 نوى ساقرا الفطر او لم ينو فاقام ونوى الصوم وقتما قبل الزوال صح مطلقا ويجب عليه الصوم  
 لو كان في رمضان لزوال المرض كما يجب على مقيم اتمام صوم يوم منه اى رمضان ساقرا  
 فيه اى ذلك اليوم ولكن لا كفارة لو افطره فيها <sup>لشئ</sup> للشبهة في اوله واخره الا اذا دخل مصره  
 نسبه فافطره فانه يكفر ولو نوى الصائم الفطر لم يكن مفطرا احكاما كما لو نوى التكلم في صلوته ولم يكلم  
 شرح الوهبانية قال وفيه خلاف الشافعي رح وقضى ايام اعماله ولو كان الاعضاء مستغفرا <sup>لشئ</sup> للشئ  
 لندرة امتداده سو يوم حلت الاعضاء فيه او في ليلة فلا يقضيه الا اذا علم انه لم ينو وفي  
 الجحون ان لم يستوعب الشهر قضى ماضى وان استوعب لجميع ما يمكنه المتأخر الصوم  
 فيه على ما مر لا يقضى مطلقا للخرج ولو نذر الصوم في الايام المنهية او صوم هذه السنة  
 صح مطلقا على المختار وقرئوا بين النذر والشرع فيها بان نفس الشرع معصية وتفسر  
 المنذر طاعة فصح ولكن افطر الايام المنهية وجوبا تحاميا عن المعصية وقضاها استفا  
 للواجب ان صامها كخرج على الجملة مع الكراهة وهذا اذا نذر قبل الايام المنهية فلو بعد  
 لم يقض شيئا وانما يلزمه باقى السنة على ما هو الصواب وكذا الحكم لو نذر السنة وشترها التام  
 في فطرها لكنه يقضى بها متتابعة ويعيد لو افطر يوم الخلف المعينة ولم يشترط  
 التسامع يقضى خمسة وثلاثين ولا يجزى به صوم الخمسة في هذه الصلوة واعلم ان <sup>الندرة</sup> الندرة  
 فقط اذا لم يمتل اليمين فلا كانت ست صور ذكرها بقوله فان لم ينو نذر الصوم شيئا او نوى  
 فقط اذا لم يمتل اليمين او نوى النذر ونوى ان لا يكون يمينا كان في هذه الثلث الصلوات فقط اجماعا عملا  
 بالصيغة وان تو اليمين وان لا يكون نذرا كان في هذه الصلوات يمينا فقط اجماعا عملا بتعنيه وعليه كفارة  
 بين ان افطر خمسة وان توها او نوى اليمين ولا تنفى النذر كان في الصلوات نذرا يمينا حتى لو افطر بحج  
 القضاء للنذر في الكفارة اليمين عملا بمعى الحجاز خلا للثلاثين ونذر تو صوم الست شوال ولا يكفى  
 التسامع على المختار خلا للثلاثين والاتباع للمكره ان يصوم الفطر خمسة بعد فلو افطر الفطر لم يكفر به <sup>لشئ</sup> لستحب ان لا

ولو نذر صوم شهر غير معين متتابعاً فافطرو يوماً ولوا من الايام المنهية استقبال لانه اخل بالوصف مع خلو  
 شهر عن الايام المنهية فخرجت السبحة لا يستقبل في نذر شهر معين لئلا يقع كله في غير الوقت  
 والنذر من اعتكاف او حج او صلوة او غيرها غير المعلق لا يقتصر بمان ومكان ودرهم وفقير فلو  
 نذر المصدق يوم الجمعة بمكة لهذا الدرهم على فلتان فخالف جاز وكذا الوجه على قبل فلو عين شهرها  
 للاعتكاف او للصوم فجعل قبله عنده صح وكذا الوذران يسبع سنة كذا في سنة قبلها صح او صلوة  
 في يوم كذا فضلاً قبله لانه تعجيل بعد وجوب السبب وهو النذر فيلحق التعيين شراباً لانه فيلحق  
 بخلاف النذر المعلق فانه لا يجوز تعجيله قبل وجوب الشرط كما سيحكي في الايمان ولو قال مرضي الله  
 على ان اصوم شهر فمات قبل ان يصح لاشئ عليه وان صح ولو يؤم ما ولم يصمه لزمه الوصية بجميعها  
 على الصحيح كالصحيح اذا نذر ذلك ومات قبل تمام الشهر لزمه الوصية للجميع بالاجماع كما في النكاح  
 يخلق القضاء فان سببه ادراك العدة **فروع** قال والله اصوم لاصوم عليه بل ان  
 صام حنت كما سيحكي في الايمان نذر صوم رجب فدخل وهو مريض افطر وقضى كرمضان  
 او صوم الايد فضعف للاشتغال بالمعيشة افطر وكفر كما مر او يوم يقدم فلان يقدم بعد الاكل  
 او الزوال او حضماً فضعف عند الثاني خلافاً للثالث ولو قدم في رمضان فلا قضاء اتفاقاً ولو غشي  
 اليمين كفر فقط الا اذا قدم قبل نية فواته بربى بالنية ووقع من رمضان ولو نذر شهر الزهراء  
 كاملاً او الشهر فبقية او جمعة فالاسبوع الا ان يبقى اليوم ولو نذر يوم السبت ثمانية ايام  
 صام سبتين ولو قال سبعة فسبعة اسببت الفرقا ان السبت لا يتكرر في السبعة فحل على  
 العدة بخلاف الاول واعلم ان النذر الذي يقع للتموت من اكثر العوام وما يخذ من الدراهم والشمع  
 والزيت ونحوها الى ضريح الاولياء الكرام تقر باليوم فهو باكلها باطل وحرام مالم يقصد  
 صرفها الفقراء الا انهم وقد ابتلى الناس بتلك ولا سيما في هذه الاعصار وقد بسطة العلامة قاسم  
 في شرح در البحار ولذا قال الامام محمد لو كان العوام عبيد لا عتقتهم واسقطت ولاي قيد  
 لاهم لا يحدون فاكلهم يتغيرون **باب الاعتكاف** وجه المناسبة له والتأني  
 اشتراط الصوم في بعضه والطلب الاكث في الغسل الاخير هو لغة الملبث وشرعاً بفتح ملام وتضم  
 المكث ذكر ولو ممازاني مسجد جماعة هو ماله امام ومؤذن اديت فيه الخسار ولا وعى الامام

اشتراط اداء التحسين فيه وصحة بعضهم وقال لا يصح في كل مسجد وصحة السري وأما الجامع فصح فيه مطلقا اتفاقا أوليت امرأة في مسجد بيتيها ويكره في المسجد ولا يصح في غير موضع صلواتها من بيتيها كما إذا لم يكن فيه مسجد ولا يخرج من بيتيها إذا اعتكفت فيه وهل يصح من الخنثى في بيتيه لم أره والظاهر كاحتمال ذكره بنية فالبيت هو الركن والكون في المسجد والنية من مسلم عاقل طاهر عن جنابة وحضرة نفاس شيطان وهن ثلثة أقسام وإحداها المذنب لبياساته وبالشرع وبالغلبتين ذكره ابن الكمال وسنة مؤكدة في العشر الأخير من رمضان أي سنة كفاية كما في البرهان وغيره لا قدراتها لعدم الاتجار على من لم يفعلها من الصحابة ومستحب في غيره من الأئمة هو غير المؤكدة وشرط صوم بصفة الأول اتفاقا فقط على المذهب فلنذكر اعتكاف ليلة لم يصح وإن توى معها اليوم بعدم محليتها بالصوم أما الوتوى لها اليوم صح والفرق لا يخفى بخلافه ما لا في تدره ليلة وفارافانه يصح وإن لم يكن الليل محلا للصوم لأنه يدخل بتعاوان العلم أن الشرط في الصوم مراعاة وجوده لا يجادده للفساد فقلنا قلنا اعتكاف شهر رمضان لزمه وجزءه من آخره صوم رمضان عن صوم الاعتكاف لكن قالوا الصوم تطوعا ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لا اعتكافه من أوله تطوعا فقط بجله وليما فإن لم يعتكف رمضان المعين قضى شهر غير يومه مقصودا على شرط الكمال كما صرح في غير ذلك من وجوب قضاء رمضان الأول وتحقيقه في الأصول في بحث الأمر وأقله فلا ساعة من ليل ونهار عند محمد رحم وهو ظاهر الرواية عن الأمام لبناء النقل على المسامحة وبه يفتى والساعة في عرف الفقهاء جزء من الزمان لا جزء من أربع وعشرين كما يقول المنجمون كذا في غير الأذكار وغيره فلو شرع في نقله ثم قطعه لا يلزمه قضاءه لأنه لا يشترط له الصوم على الظاهر من المذهب وما في بعض المختبرات أنه يلزم بالشرع مفرغ على الضعيف فإله المصنف رحم وغيره وحرم عليه على المصنف اعتكافا واجبا إما النقل فله الخروج لأنه مفقود لا يبطل كما هو المخرج كالحاجة إلى طبعية كبول وغائط وغسل ولا يمكن

الاعتكاف في مسجد كذا في التمهيد شرعية كعبه وإدان لموت زيارتها خارج المسجد أو الجمعة من وقت الزوال ومن بعد منزله أي مفقود خرج وقت يدرجها مع



متما يحكم في ذلك رأيه وليس بعد ما اربعا وستا على الخلاف ولو قلت ان لم يفسد لانه محل له  
 وكره تنزيها لخالفه ما التزمه بلا ضرورة فان خرج ولو ناسيا ساعة زمانية لا دملية تمام  
 بلا غدر فسد فيقضية لا اذا افسده بالو<sup>دة</sup> واعتبر الثر النهار قالوا وهو لا استحسان ونجته فيه  
 الكمال وان خرج بعذر يغلب قرعه وهو ما مر لا غير لا يفسد ما لا يغلب كنجاء غريق والهدام  
 مسجد فسقط للاثم لا للبطالان والا لكان النسيان اولى لعدم الفساد كما حققه الكمال خلافا لما  
 فصله الزيلعي وغيره لكن في التمر وغيره جعل عدم الفساد كاهدامه وبطلان جماعته واخراجها  
 استحسانا وفي التا<sup>نا</sup> ر خانية عن الحجة لشرط وقت الند<sup>ا</sup> يخرج لعيادة مريض وصلوة جنازة وخطبة  
 مجلس علم جاز ذلك فليحفظ وخص المعتكف باكل ونوم وشرب وعقد احتاج اليه لنفسه او<sup>عبادة</sup>  
 فلو تجارة كره بيع وتكاح ورجعة فلو خرج لاجلها فسد لعدم الضرورة وكره اى متحرما لا لها اصل  
 اطلاقهم بجر خضار مبيع فيه كما كرم فيه مباحة فسد المعتكف مطلقا للنهي وكذا اكله ونومه الا لغريب  
 استباه وقد سناه قبيل الوتر لكن قال ابن الكمال لا يكره الاكل والشرب النوم فيه مطلقا وخوف  
 المحبى بكره متحرما صحت ان اعتقده قرية والا لا حديث من صحت بغاويحيى الصمت كما  
 غر<sup>ا</sup> الا ذكر عن شرح حديث رحم الله امر<sup>ا</sup> تكلم فغتم او سكت فسلم وتكلم الا بغيره هو ما لا اثم فيه  
 ومنه المباح عند الحاجة اليه لا عند عدمها وهو محل ما في الفتاوى مذكورة في المسجد ياكل  
 المحسنات كما اكل للنار الحطب كما حققه في التمر كرامة قرآن وحديث وعلم وتذليل في سبب  
 الرسول صلى الله عليه وسلم وقصص الانبياء عم وحكايات الصالحين رضي الله عنهم وكتابة امور  
 الدين وبطل يومئذ في فرج انزل ام لا ولو كان وطئه خارج المسجد ليلا او نهارا عمدا او ناسيا  
 في الاصح لان حاله مذكورة وبطل بانزال بقبلة اولس او تفجيد ولو لم يتزل لم يبطل فان حرم  
 اكل لعدم الخرج ولا يبطل بانزال بذكر او نظره لا بسكره ليلا ولا باكل ناسيا لبقاء الصوم بخلاف اكله  
 عمدا او رقة وكذا الغاية وجنونه ان داما ايا ما فان دام جنونه سنة فصناه استحسانا ولزمه  
 الي<sup>ا</sup> بتذليل سبباته احتكف ليام ولا اى متتابعة وان لم يشترط المتابع كعكسه لان ذكر احد العتبات  
 بلقظ الجمع وكذا التثنية يتناول الاخر فلونوى في نذر الايام النهار خاصة او نوى عكسه اى الليل خار<sup>صة</sup>  
 فانه لا يضر نية لان الشهر اسم المقدر يشتمل الايام والليالي فلا يحتمل ما دونه الا ان يستثنى الليالي

فيخص بالنهار ولو استثنى أيام ص ولا شيء عليه لما مر وأعلم ان الليالي تابعة للإيام لا ليلة حرة  
 وليالي الحر فتتبع للنهار الماضية رفقا بالناس كما في اضحية الولولجية هذا وليلة دائرة في رمضان  
 اتفاقا إلا انها تقدم وتخرج خلافها ونهزم فيه من قال بعد ليلة منه انت حرا وانت طالق ليلة القدر  
 فعنده لا يقع حتى يسلم شهر رمضان إلا في نحو كوفها في الأول في الأول وفي الآتي في الأخيرة وقالا  
 يقع اذا مضى مثل تلك الليلة في الآتي واختلف انه لو قال قبل دخول رمضان وقع بمضيه قال في المحيط  
 والفتوى على قول الأمام لكن قده يكون الخالف فقيها يعني اختلفت والآخرى ليلة السابع والعشرين  
**كتاب الحج** هو فتح الحاء وكسرها لغة القصد الى منظم لا مطلق القصد كما ظنه بعضهم  
 وسرها زيارة أي طواف ودخول مكان مخصوص أي الكعبة وعرفة في زمن مخصوص في الطواف من طلوع  
 فجر النحر الى آخر العمر في الوقت من زوال شمس عرفة الى فجر النحر بفعل مخصوص بان يكون محرما بنية  
 الحج سابقا كما سيحكي لم يقل لاداء ركز من اركان الحج ليعم حج النفل فمن سنته شفع واما ائمه عليه  
 الصلوة والسلام لعشر بعد مع علمه ببقاء حياته ليكمل التبليغ مرة لان سببه البيت وهو واحد  
 الزيادة تطوع وقد يجب كما اذا جاوز الميقات بلا حرام فانه كما يجب عليه احد المسلمين فان اضر الحج  
 انصف بالوجوب قد يتصف بالحرة كالحج بالحرام وبالكراهة كالحج بلا إذن من يجب استيذانه وفي التواتر  
 لو كان الاثن مبيحا فله منع حتى يلتحق على الفور في العام الأول عند الثاني واضح الروايتين عن الإمام  
 ومالك ولهم فيسترون شهادته بتأخير اي سئل ان تأخير صغيرة وباركاهم كما يستحق  
 الا بالامرار بحج وجهه ان العودية ظنية لان دليل الاحتياط ظني ولذا اجمعوا انه لو ترك الحجة  
 اداء وان لم يسمي به قبله وقالوا لو لم يحج حتى تلف ماله وسعه ان يستقرض ويحج ولو غير قادر  
 على وفائه ويرجى ان لا يؤخذ الله بذلك اي لو نادى وفاءه اذا قدر كما يفيد في الظهيرة على  
 مسلم لان الكافر غير مخاطب بفروع الايمان في حرج الاداء وقد حققناه فيما علقناه على المنار حرم مكلف  
 عالم بفرضيته اما بالكون بدان او بلخيار عدل او مستوفين صحيح البدن بصبر غير مجنون وخائف من سلطان  
 يمنع منه ذي زاد يصح به بلذاته فالمستاء للتم ونحوه اذا قدر على خبز وجبن لا يعد قادرا ودلالة محققه  
 هو المسير بالمقتنين قد رد لا في شطر القدرة على الحارة لا في لا يملك يستطيع المشي لشبهه بالسعي  
 للجمعة واقادانه لو قدر على غير الحارة من غير ابرم يوقال في السير لم اره صريحا وانما حوا

بالكراهة وفي السرية الحج راكبا افضل منه ماشيا به يفتي والمقتب افضل من الحارة وفي اجارة المخلصة حر  
 الجمل مائتان واربعون مناد والحار مائة وخمسون وظاهر ان البغل كالحمار ووهب كالبكة منه ما لا يبيع به  
 لم يجبي فتى له لان شرائط الجوب كيجب تحصيلها وهذا مستحب باتفاق الفقهاء خلافا للاصوليين فقتلها  
 بدمه كغير الزكوة ومنه المسكن ومنه ولو كيدا يمكنه الاستغناء ببعضه والحج بالفاضل فانه يلزمه  
 بيع الزائد نعم هو الافضل وعلم به عدم لزوم بيع الكل والاكفاء يسكنى الاجارة بالاولى وذلك ان كان عنده ما  
 لو اشترى به مسكنا او خادما كما يبقى بعد ما يكفي للحج لا يلزمه خلاصة وحري في التمرانه يشترط بقاء  
 مال كحرفه ان احتاجت لذلك والا فلا وفي الاشياء معه الف وخاف العروبة ان كان قبل خروج اهل  
 بلدة فلا التزوج ولو قتل من الحج فضلا عن نفقة عياله ممن تله نفقته لتقدم حق العبد  
 حين عودته وقيل بعده يوم وقيل بشهر مع امن الطريق بغلبة السلامة ولو بالثقة على ملحقه الكمال  
 وسيجيء اذ الكتاب ان قتل بعض الحاج عذروهل ما يؤخذ في الطريق من المكس والحجارة عذروهل  
 والمعتد لا كما في القين والاحتج وعليه الفتوى فيجب في الفاضل عملا بدمه القدرة على المكس ونحوه كما  
 مناسك المطر البسوي ومع زوج او محرم ولو عبدا او ذميا او برضاع بالغ قيد لها في الترخيضا عاقل والمهر  
 كالبالغ جوهره غير مجوهي ولا فاسق لعدم حفظها مع وجوب النفقة لحررها عليها ولا فاسقين عليها كما  
 حرة ولو مجوهي في سفر وهل يلزمها التزوج فكان وليس عيها بحرم لها وليس لزومها منها عن  
 حجة الاسلام ولو حجة بلا حرم مع الكراهة ومع عدم عدل عليها مطلقا اية عدة كانت ابن مالك  
 والعبد لو جوبها اي للعدة المانعة من سفرها وقت خروج اهل بلدها وكذا اسائر الشدة طوطا  
 صبي عاقل او احرم عنه ابوة صار محرما وينبغي ان يجرد قتلها ويلبسه ازارا ورواء ملبس وظاهر ان  
 احرامه عنه مع عقله صحيح فمع علامه اولى فبلغ او عبدا فعققت قبل الوقت فمضى كل على احرامه لم  
 يسقط فرضها لانفقوا فلا فلو وجد الصبي الاحرام قبل دق فنه بعرفة ونوى حجة الاسلام اجزاء ولو  
 قتل العبد المعتق في ذلك التجديدا المذكور لم يجزه لان عقاده لان بخلاف الصبي والحافر المجنون و  
 الحج فرضه ثلثة احرام وهو شرط ابتداء حكم الركن انتهاء حتى لم يتجزئ فانت الحج استدامته  
 ليقتضيه من قابل والحق في بعرفة في ابوة سميت بها لان آدم حر عليهما السلام تعارف فيها  
 ومعظم طواف الزيارة وهما ركنان ودلعية نفث وعشيت وقت جميع وهو المزدلفة سميت بذلك



لان ادم عليه السلام اجتمع بحوا وانزلت اليها اى دنائتها والسعي وعند الايمة الثلاثة هو ركن  
 بين الصفا سعى به كانه جلس عليه ادم صفوة الله والمرور لانه جلس عليها امرأته وهي حوا ولذا  
 انت ورمى الجمار لكل من حج وطواف الصلوات والوداع للافاقي غير الحايض والحلق والتقصير انشا  
 الاحرام من الميقات ومد الوقت بعرفة الى الغروب اى وقف لها والبداء بالطواف من الجمرات  
 على الاشبه لمرايطه عليه السلام وقبل فرض وقيل سنة والتيمان فيه اى فى الطواف فى الاصح  
 والمشى فيه لمن ليس له علة يمنع منه ولو نذر طوافا زحفا لزمه ما شيا ولو شرع مستقلا  
 زحفا فشيء افضل والطهارة فيه من النجاسة الحكمية على المذهبين والحقيقة من ثوب  
 ويدن ومكان طواف والاكثر على انه سنة مؤكدة كما فى شرح لباب المناسك وسر العود فيه  
 وتكثفت ربع العصور اكثر كما فى الصلوة يحل الدم وبداية السعى بين الصفا والمرور من الصفا  
 ولو بدأ بالمرور لا يعتد بالشوط الاول فى الاصح والمشى فيه فى السعى لمن ليس له علة كما مر  
 وذبح الشاة للقارن او المتمتع وصلوة ركعتين لكل اسبوع من اى طواف كان فلو تركها هل عليه  
 دم قيل نعم فيوصى به والترتيب الاتى بياته بين الرمي والحلق والذبح يوم النحر واما الترتيب بين  
 الطواف وبين الرمي والحلق فسنة فلو طاف قبل الرمي والحلق لاشئ عليه ويكره لباب سجى  
 ان المقصد لا ذبح عليه وسحقه وقيل طواف الافاصة اى الزيارة فى يوم من ايام النحر ومن  
 الوجبات كون الطواف وراء الحيط وكون السعى بعد طواف معتديه وتوقيت الحلق بالمحكمة  
 والزمان وترك المخطوكة كالجاء بعد الوقوف وليس المخطط وقنينة الرأس والعجوة والضابط  
 ان كلما يجب تركه جم فهو واجب صريح به والمصلحة ويستصحب فى الجنائيات وغير سنن واداب كان  
 يتوسع فى المنفعة ويجازى على الشهادة وعلى صوت نساؤه ويستأذن ابيه ودائمه وكفيله ويؤم  
 المسجد بركعتين ومعارفه ويستقيم ويلتمس دعاءهم ويتصدق بشئ عند خروجه ويخرج يوم الخميس  
 فضيه حرج عليه السلام فى حجة الوداع او الاثنين او الجمعة بعد النوبة والاستخارة اى فى اية  
 هل يثتدى او يكتدى وهل يسافر بها او يجزى وهل يرافق فلانا او لا لان الاستخارة فى الواجب والمكروه  
 لا عمل لها وتامة فى النهر واشهره مثل البود والقعدة يفتح العاف وتكسر وعشرون بالحجة بكسر الحاء  
 واستفتح عند الفناء زحرا ليس منها يوم النحر وغدا بالكرب ذوالحجة كله عملا بالآية قلنا اسم الجمع يشتر

فيه واثر الواحد وفائدة التافيت انه لو فعل شيئا من افعال الحج خارجها لا يجزيه وانه يكره الاحرام  
له قبلها وان امن على نفسه من الخطى لشيء به بالركن كما مر واطلاقها يفيد التحريم والعرف في  
الحج مرة سنة مؤكدة على المذهب وصح في الجوهرة وجوها قلنا المأمور به في آية الاتمام وذلك  
بعد الشروع وبه نقول هي احرام وطواف وسعي وحلق او تقصير فلاحرام شرعا ومعظم الطواف  
ركن وغيرها واجبة المختار ويفعل فيها كالفعل الحج وجازت في كل السنة وقد ثبت في رمضان  
وكرهت تحريما يوم عرفة واربعة بعدها اي كره انشاؤها بالاحرام حتى يلزمه دم وان فضها  
لادائها فيها باحرام سابق كقارت فاته الحج فاعتمر فيها لم يكره سبوح وعليه فاستثناء التحا  
القارن منقطع فلا يخص يوم عرفة كما توهمه في البحر والمواقيت اي الموضع التي كليا وزهايا  
مكة الاحرام خمسة دوالخليفة يضم ففع مكان على ستة ايام من المدينة وحسب مراحل  
من مكة لتسميها العوام <sup>عليه السلام</sup> ينسب اليه انه قال الجح في بعضها وهو كذب فذات عرفت  
يكسرون على مرحلتين من مكة وحقة على ثلث مراحل بقرب وابع وقرن على مرحلتين وفتح  
الرا عطلا ونسبه اولى اليه خطا آخر ويلزم جيل على مرحلتين ايضا للملك والعراقي والشافعي  
الغير المار بالمدينة بقرينة ما ياتي واليحيى واليمني لف وتشر مرتب ويجعلها قوله غير العرا  
يلزم اليمني ويدل خليفة يحرم الملك للشام حقة ابن هاروت لها ولاهل نجد قرن فاستبين  
وكذا اهل من مرها من غير اهلها كما للشام بميتقات اهل المدينة فهو متقاته قاله النووي الشافعي  
وقيره وقالوا لو لم يتقاتين فاحرامه من لا يعد افضل ولو اخره الى الثاني كاشي عليه على المدة  
ولو لم يمر بها تحري واحرم اذا حاد احداهما وابتعدا افضل فان لم يكن بحيث يجازي على من  
وحرم تاخير الاحرام عنها كلها من اي لافاق قصد دخول مكة يعني الحرم ولو الحاجة غير الحج  
اما الوقف من صنع من الحل كخليص وجدة حل له مجاوزته بلا احرام فاذا حل به التحريم باهله  
فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لمن يريد ذلك الا المأمور بالحج لخالفه كالحرم التقيم  
لاحرام عليها بل هو افضل ان في اشهر الحج وامن على نفسه وحل لاهل داخلها يعني لكل  
من وجد داخل المواقيت دخول مكة غير محرم مالم يرد نسكا للحج كما لو جاوز خطا بواحدة  
فهذا ميقاته الحل بين المواقيت والحرم لميتقات لمن بمكة يعني من بداخل الحرم للحج المحرم

والعمرة الحبل ليتحقق نفع سفر والتعظيم افضل ونظم حدود الحجاز ابن الملقن فقال وللحرم القديين  
 ارض صبية ثلثة اميال اذ امت اتقانه وسبعة اميال عراق وطائف وحلث عشر ثم تسع جعراثة  
**فصل في الاحرام** وصفة المفرد بالبحر ومن شاء الاجرام وهو شرط صحة النسك كتكبيره  
 الا فتتح للصلوة فالصلوة والبحر لها تحريم وتحليل بخلاف الصوم والزكاة ثم البحر اقوى امن  
 وجهين الاول يقضى مطلقا ولو مطلقا بخلاف الصلوة الثاني انه اذا اتم الاحرام للبحر او عمرة كغيره  
 عنه الا يعمل ما احرم به وان افسده الا في الفوات فيعمل العمرة والا حصار فيلزم الهدن تقاضا  
 وغسله احب وهو للظافة لا للطهارة فيجب مجامعة في حواطين ونقضاء وصبي واليتم  
 له عند العجر عن الماء ليس بمسروع لانه ملوث بخلاف جمعة وعيد ذكر النذير وغيره لكن سوا  
 في الكافي بنينا وبين الاحرام ودرجته في التهم وشرطه لنيل السنة ان يحرم وهو على طهارة  
 وكذا يستحب لم يدا الاحرام ان الة طرفة وشاربه وعائنه وحلوا راسه ان اعتاده والا فليحبه  
 وجماع زوجته او جاريته لو معه ولا مانع منه كحضر ولبس ازار من السق للركبة ورداء على  
 ظهره وليس ان يدخله تحت عييته ويلقيه على كتفه الا يفران ذرعا او خلاه او عقده اساء  
 ولا دم عليه جديدين او غسيلين طاهرين ابيضين كفن الكفاية وهذا بيان السنة  
 والا فستر العورة كاف وطيب لثته ان كان خدعة لا ثوبه بما يتقى عينه هو الاصح وصلى ندبا  
 بعد ذلك سقعا يغني كعتين في غير وقت مكروه وتجزيه الملك بة وقال مفرد بالبحر بلسانه  
 مطايق الجحانه اللهم اريد البحر فيسري لمشقته وطول مدته وتقبله مني لقول ابراهيم  
 واسماعيل عليهما السلام ولذا المغنم والقارن بخلاف الصلوة لان مدتها يسيرة كذا في الهداية  
 وقيل يقول كذلك في الصلوة وعمه الزليعي في كل عبادة وما في الهداية اولى بغيري وب  
 صلوته ناويا بها بالتلبية البحر بيان للاكمل والا فيصح البحر بمطلق النبوة ولو قبله كن  
 بشرط مقارنتها بذكر يقصده به العظيم كشييع وخلييل ولو بالفارسية وان احسن العربية  
 والتلبية على المذهب لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والكبر للبحر  
 وتنع والمنة لك بالفتح او مبتدا او خبر الملك لا شريك له وزاد ندبا فيها اي عليها كذا في خلا  
 ولا يقتصر منها فانه مكروه اي تحريم القول بها من شرط الزيادة سنة ويكون عسبا بترها



وبترك رفع الصوت بها واذا بالي ناويا سكا او ساق الهدى او قلادى رباط قلادة على عنق بدنه نفل او  
 جزء صيد قتله في الحرم او في الحرم سابق ونحوه بحماية ونذر وصنعة وقران ونحوه مع ما هو الحال انه  
 يبدل الحج وهل العمرة كذلك ينبغي نعم او يعينها ثم توجهه وتحققها قبل الميقات فلو بعد له من هذه الاحرام  
 بالتلبية من الميقات او بعينها لمتعة او قران وكان التقليد والتوجه في اشهره والام يصحح ما كان  
 يلحقها وتوجه بنية الاحرام وان لم يلحقها استحسانا فقد احرم لان الاجابة كما تكون بكل ذكر تعظيم  
 تكون بكل فعل مختص بالاحرام ثم صحة الاحرام لا تنقضي على نية النسيك لانه لو اجهل الاحرام  
 حتى طاف شوطا واحدا من العمرة ولو اطلق بنية الحج صرف للقرض ولو عين نفلان فقل وان لم يكن  
 حج القرض شريلا لية عن الفتح ولو اشعرها بغير سنامها الا ليسا وطلها بوضع الجمل او بعينها  
 لا لمتعة وقران ولم يلحقها كما مر وقله شاة لا يكون محرما لعدم اختصاصه بالنسيك وبعدها الى الاحرام  
 بلا ملة يتقوى الرقت اى جماع النساء او ذكره بحضرة النساء او ذكره بحضرة النساء والقسوى اى الخروج عن  
 طاعة الله تعالى والجدال فانه من المحرم اشنع وقتل صيد البر والبحر والاشارة اليه في الحاضر والبالاه  
 عليه في الغائب فحل محرمها ما اذا لم يعلم المحرم اما اذا علم فلا يصح الاصح والتطبيقات ان لم يقصده و  
 يكرهه وقلم الظفر وستر الوجه كله او بعضه كفه وذقنه نعم في الحائضه لا بأس بوضع يده على  
 انفه والراس بخلاف الميت ببقية البدن ولو حمل على راسه ثيابا كان قطعة كاجل عدل وطبق ما لم  
 يمتد يوما و ليلة فله صدقة وقالوا لو دخل تحت ستر الكعبة فاصاب راسه او وجهه كره والافلا  
 بأس به وغسل راسه ولحيته بخرطه لانه طيب او بقتل الحوام بخلاف صابون ودلوك واشنان اتقاوا  
 في الجوهرة او صده وهو مشكل وتصيبها اى اللحية وحلق راسه ازالة شعر بدنه الا الشعر النابت في  
 العين فلا تنقصه عندنا وليس فيصير سراويل اى كل مملو على قدر بدنه او بعضه كره في ردية ورس  
 وقباء ولولم يدغل يديه في كيه جازا لان يزره او يخلله ويحزنه يرتدى قميصا وجبة ونحوه  
 به في نوم وغيره اتقاوا وعمامة وقلنسوة وخفين الا ان يجد نخلين فيقطعهما أسفل من الكعبين  
 عند معقد الشراك فيجوز لبس الزمزمة كالبجوريين وثوب صبيح بماله طيب كورس وهو الكرم  
 وعصفر وهو زهر القمرهم الا بعد زواله بحيث لا يفتح في الاصح لا يتبع الاستحرام لحدوث  
 البهيق انه عليه الصلوة والسلام دخل الحرم في الحجفة والاستطال ببيت وفحل لم يصيب

رأسه أو وجهه فلو صاب أحد فمكه حمار وشده ميان بكسر الهاء في وسطه ومنطقة وسيف وسلاح  
 وتختام زيلعي لعدم التعظية واللبس والتخال بغير مطيب فلو التحل بمطيب مائة أو مرتين فعليه صدقة  
 ولو كثرت فعليه دم سرجية ولا يقع تحتنا وقصد أو جامة وقطع ضرسه ويجوز كسر حك رأسه وبذنه  
 لكن يفرق أن خاف سقوط شعرة أو قملة فإن الواحدة يقصدق بشئ وفي الثلث كف من طعام عزه  
 الأذكار والأكثر المحرم التلبية متى صلى ولو نفلا أو على شرف أو هبط وأديا أو القى ركباجع ركب أو جمعا  
 مشاة وكذا الوقوف بعضهم بعضا أو استحصى دخل في السجدة التلبية في الأحرام كالتركيب في الصلوة  
 رافعا استنانا صوتها بها بلاجه كما يفعله العوام وإذا دخل مكة بدأ بالمسح المحرم بعد ما يأتى  
 على امتنعه داخل من باب السلام لها راندا بالمياه متوضعا خاشعا ملاحظا لآلة البقعة وليست  
 الغسل لا خولها وهو المنطقة فيجب الحايض ونفساء وحين شاهد البليت تكبر ثلاثا ومعناه الله أكبر  
 من الكعبة وهل ثلاث يقع نوع شرك ثم ابتداء بالطواف لأنه تحية البيت مالم يخف فوت مكنته  
 أو جماعتها أو التلاوة سنة رابطة فاستقبل الحجر مكبرا مهلا رافعا يديه كالصلوة وأستلمه  
 بكفيه وقبله بلا صوت وهل يسجد عليه قتل ثم بلا يذاء لأنه سنة وترك الأذى واجب فان لم  
 يقدر يضعهما ثم يقبلهما أو أحدهما ولا يكف ذلك بمس بالبحر شيئا في يده ولو عطف شحرا عليه  
 أي الشئ وإن عجز عنهما أي الاستلام والامساك استقبله مشيرا إليه بياض كفيه كأنه واضعها عليه  
 وكبر وهل وحده الله تعالى وصل النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقبل كفيه وبقية الرقع في الحج يجبل كفيه  
 للسماء الأخذ الحجرتين فللكعبة وطاف بالبيت طواف القدوم وليس هذا الطواف للأفان لأنه  
 القادم وأخذ الطائف عن عيينه فمأني إلى الباب فقصر الكعبة عن يساره لأن الطائف كالمتفرج لها و  
 الواحد يقف عن يمين الإمام ولو عكس عاد ما دام بمكة فلو رجع فعليه دم وكذا الوابلا من غير الحجر  
 الاستوق كما قالوا ويعبر بجميع بلدته على جميع الحجر جاعلا قبل شرعه رداءة تحت البطة اليمن ملقيا  
 طرفة على كفه لا يسر استننا ناوراء الحطيم وجوابه لأن منه سنة أذرع من البيت فلو طاف  
 من الفرقة لم يخرج كما استقبأ له احتياطا وبه قبح اسمعيل وهاجر سبعة أشواق فقط فلو طاف ناضرا  
 مع صله به فالصحيح أنه يلزمه إتمام الأسبوع للشرح أي كانه شرع فيه ملقيا بخلاف ما لو طاف  
 أنه سابع لشرعه مستقلا كملت ما بخلاف الحج وأعلم أن مكان الطواف داخل المسجد ولو وراء

زمر من خارجة لصبر ورته طائفا بالمسجد لا بالبیت ولما خرج منه او من السعي الى جازة او مكتوبة  
 او يتجدد يد وضوء ثم عاد بنى وجاز فيها اكل وبيع واقفاء وقراءة لكن الذكر افضل منها وفي منسك  
 النوعي الذكر المأثور افضل وامان غير المأثور فالفرق ان افضل فلا يرجع رمل اى مشى بسبعة مع تقارب الخطا  
 وهو كفيه في الثلاثة الاول استثنانا فقط فلو تركه او نسيه ولو في الثلاثة لم يرمل في الباقي ولو تركه  
 الناس وقف حتى يجد فرجة فيرمل بخلاف الاستلام لان له بدلا من الحج الى الجوف في كل شوط وكلما مر  
 بالحجر فعل ما ذكره من الاستلام واستلم الركن اليماني وهو مندوب لكن لا يقبل وقال محمد بن هوشب  
 ويقبله والدلائل تؤيده ويكره استلام غيرهما وختم الطواف بالحج استثنانا ثم صلى شفعان في وقت  
 مباح يجيب بالحج على الصحيح بعد كل اسبوع عند المقام حجارة طهر فيها اثر قدمي الخليل او غيره من  
 المسجد وهل يتعين المسجد فلو كان ثم التزم الملائمة وشرب من زمزم فاعاد ان اراد السعي واستلم  
 الحجر وكبر وهل يخرج من باب الصفا ليدافع الصفا حيث يرى الكعبة من الباب واستقبل البيت  
 وكبر وهل صلى على النبي صلى الله عليه وسلم بصوت مرتفع خائفة ورفعه يديه نحو السماء ودعا للحفا  
 العباد بما شاء لان محمدا لم يعين شيئا لانه يذهب رقة القلب ان يترك بالمأثور فحضر ثم مشى  
 نحو المرأة ساعيا بين الميادين الاخصر من الخوتين في جدار المسجد وصعد عليها وفعل ما فعله على الصفا  
 يفعل هكذا سباعيا بالصفا ويختم الشوط السابع بالمرّة فلو بدأ بالمرّة لم يعتد بالاول هو الاصح وندب  
 ختمه بركتين في المسجد كختم الطواف ثم سكن بمكة محمدا بالحج ولا يجوز فتح الحج بالمرّة حداثا وطاف  
 بالبیت فلاما شاء بلا رمل وسعى وهو افضل من الصلوة نافلة للافاق وقبلة للملك وفي الحج ينبغي تيقنه  
 بمن الموسم والا في الطواف افضل من الصلوة مطلقا وخطب الامام اولى خطب الحج اثلث سبع  
 ذي الحجة بعد الزوال وبعد صلوة الظهر وكره قبله وعلم فيها المناسك فاذا صلى بمكة فالحج نومه  
 التروية ثامن الشهر خرج الى منى قريتين الحرم على فراخ من مكة ومكث بها الى فجر عرفة ثم بعد  
 طلوع الشمس راح الى عرفات على طريق صنب وعرفات كلها موقف لا يظن عرفة بفتح الراء وضمتها  
 فاد من الحرم غربي مسجد عرفة بعد الزوال قبل صلوة الظهر خطب الامام في المسجد خطبتين  
 ما جمعة وعلم فيها المناسك وبعد الخطبة صلى بهم الظهر والعصر اذان واقامتين وقراءة سرية  
 ولم يصل بينهما شيئا على المذهب شرط لصحة هذا الجمع الامام الاعظم او نائبه والا صلوا وحده



والاحرام بالحج فيها اي الصلواتين فلا يجوز العصر للمنفرد في احدهما فلو صلى الظهر وحده لم يصل العصر  
مع الامام ولا يجوز العصر لمن صلى الظهر جماعة قبل احرام الحج ثم احرامه الا في وقته وقا لا يثبت  
لصحة العصر الا احراما وبه قالت الثلاثة وهو لا يلزم شذوذا لية عن البرهان ثم ذهب الى ان  
يغتسل سن ووقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة عند الصغرات الكبار مستقبلا القبلة والقبلة  
والنية فيه اي الوقوف ليست بشرط ولا واجب فلو كان جالساً جاز حجه وذلك لان الشرط للنيّة  
فيه وضع وقوف مجاز وهارب طالب عزيمونا ثم ومجنون وسكران ودعا لهم راي حجه وعلم الناس  
ووقف الناس خلفه بقربه مستقبلي القبلة سامعين لقوله خاشعين باكيين وهو من موضع  
الاجابة وهي جملة خمسة عشر نظماً صاحب البيت فقال دعاء الدير ايا ليتجانب بكعبة فملا ثم والمؤ  
لة الخ طواف وسعي مرتين وزيارة مقام وميزاب جادك تعثر زاد في الباب عند روية الكعبة و  
السدة وركن اليماني وفي الحجر وفي منى في نصف ليلة الدير واذا غربت الشمس في على طريق الماز  
من دلفة وحل من مازمي عرفة الى مازمي محسرة ان ياتيها ما شيا وان يكون لجمال ويجود يلي  
ساعة فساعة والمزدلفة كلها موقفاً واذا محسرة هو واديين منى ومزدلفة فلو وقف به او سطر عا  
لم يحجر على المشهور ونزل عند جبل قراح بعزم ففتح لا ينصرف للعلية والعد من قانح عمنى مر قنم والا  
انه المستعصر الحرام وعليه ميقدة قبل كانون ادم وصلى العشاين باذان واقامة لان العشاء من وقتها  
فلم يخرج للعلام كما احتياج هنا للامام ولو صلى المغرب في الطريق او في عرفة اعاده لحديث  
الصلوة امامك فتوقنا بالزمان والمكان والوقت فالزمان ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت  
وقت العشاء حتى لو وصل الى مزدلفة قبل العشاء لم يصل المغرب حتى يدخل وقت العشاء  
فيصلح لغزاً من وجهه ما لم يطلع الفجر فيعود الى الجواز وهذا اذا لم يجف طلوع الفجر في الطريق  
فان خافه صلاهما ولو صلى العشاء قبل المغرب بمزدلفة صلى المغرب ثم اعاد العشاء فان لم  
يعدها حتى ظهر الفجر فاد العشاء الى الجواز ويعني المغرب اداء ويترك سنتها ويحرمها قالها  
اشرف من ليلة القدر كما افتي به صاحب التبر وغيره وجزء شرح البخاري سيما القسطلان  
عشر في الحجة افضل من العشر الاخير من رمضان ولو صلى الفجر بغسل لاجل الوقت ثم وقف  
بمزدلفة ووقته من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو مارا كما في عرفة لكن لو تركه بعد ركعة

لا شئ عليه فكلوه هل يبي وصلي على المصطفى صلى الله عليه وسلم ودعا واذا اسفر جدا في متى امهل الحصى  
 فاذا بلغ بطن محسرا سرع قد دمية حجر لانه موقف النصارى ورمي حجر العقبة من بطن الواد وبكره  
 تنهيا من فوق سباعا فاما مجتدين اي يروى الاصابع ويكون بينهما خسة اذرع ولو وقعت على  
 ظهر رجل او رجل ان وقعت بنفسها بقرب الحجرة جاز والا لا وثمة اذرع بعيد وما دونه قريب جوارها  
 واكثر لكل اي مع كل منها وقطع تلبسته با ولها قود هي بالكثر منها اي السبع جاز لا لوزي بالقل والقبيد  
 بالسبع لمنع الغص لا الزيادة وجاز الرمي بكل مكان من جلس الارض كالبحر والمد والطين المغرة و  
 كل ما يجوز التيم به ولو كفى من تراب فيقوم مقام حصاة واحدة لا يجوز خشب وعين ولو لم يكن  
 وجوه لانه اذن زلا اهانة وقيل يجوز وذهب فضة لانه سمي نارا الاريا وبكره طين من حشر  
 الارض وما في فرق الاشياء من جوازه بالبعر كالمغص المنقشة لانه يغفر بقلون<sup>ان</sup> بالبعرة اجزاء  
 لان المقصود اهانة الشيطان وهو بالبعر يحصل ولست اقول به منعه بذكره لانه من عند الحجرة تنهيا  
 لا يحصى من لم يقبل حجة فان قبلت خلا المذهب كره اخذ حافة الحجرة كاهام ردة لست من قبلت حجة وقسمته  
 ويكره ان يلقط حجر او لحد اقبلك سبعين حجرا صغيرا وان يرمى متنجسة في وقت من الفجر الى الفجر وليس من طلق  
 ذكاء ولزوالها ويباح لغروها ويكره للفجر ثم بعد الرديج ان شاء لانه مضى ثم يضربان ياخذ  
 كل شعر قد الامالة وجوبا وتقصير الكل مندوب والربع واجب ويجوز اجزاء الموشى على الاقرع ان امكن  
 (ن) ومتى تعذر احدهما بعارض تعين الآخر فلو لبدة بصنيع بحيث تعذر التقصير تعين الحلق وحلقه  
 اكل افضل ولو اناله بخي تورة جاز وحل له كل شئ الا النساء قتل والطيب المصيد ثم طاف للز  
 يوم من ايام النحر الثلاثة بيان لوقته الواجب سبعة بيان ملاكل والا فالركن اربعة بالارمل لا  
 سعى ان كان سعى قبل هذا الطواف والافعالها لان تكرارها لم يشرع وطواف الزيارة اول  
 وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر وهو فيه اي الطواف في يوم النحر الاول افضل ويمتد وقته الى  
 آخر العمر وحل له النساء بالحلق السابق حتى لو طاف قبل الحلق لم يحل له شئ فلو قلم ظفرك مثلا  
 كان بخاية لانه لا يخرج من الاجزاء الا بالحلق فان آخره عنها اي ايام النحر وليا اليها منها كره  
 تحريمه ووجب ترك الواجب هذا اعنه الامكان فلو طهرت الحائض ان قدرت على اربعة اش  
 ولم تفعل لزم دم والا لانه انى قبيحت لها للذي وبعده والى ثاني النحر روى البخار المثلث

يبدأ استئنا نايالي مسجد الخيف ثم يائليه الوسط ثم بالعقبة سبعا سبعا ووقف ما ماله لا مكيلا  
 مصليا قدر قراءة البقرة بعد تمام كل رمى بعده رمى فلا يقف بعد الثالث ولا بعد رمى يوم النحر  
 لانه ليس بعده رمى ودعا لنفسه وغيره رافعا كفيه نحو السماء والقبلة ثم رمى غدا مكة لا ثم بعده  
 ان مكث وهو لم يأن قدم الرمي فيه اى في اليوم الرابع على الزوال جاز فان وقت الرمي فيه من العصر  
 الى الغروب واما في الثاني والثالث فمن الزوال الى طلوع ذكاء وله النفر من موقبل طلوع فجر الرابع  
 لا بعده للنحو وقت الرمي وجاز الرمي كله واكباد مكة في الاولين الاولى والوسطى ما شئت افضل لانه  
 يقف في الاخرة اى بالعقبة لانه يضرب والواكب اقدر عليه واطلق افضلية المشي في الطهيرية  
 ورجحه الكمال وغيره ولو قدم ينقله بفحنتين متاعه وخدمته الى مكة واقام بمبنى او ذهب لعرفة  
 كره ان لم يامن لان امن وكذا ايكبره للبصلة جعل نحو نعله خلفه لشغل قلبه واذنظر الحجا  
 الى مكة نزل استئنا تا ولو ساعة بالمحصب تضم ففحنتين الا يجمع وليست المقبرة منه ثم اراد  
 السفر طاف للصدد اى للوداع سبعة اشواط بلا رمل وسعى وهو واجب على اهل مكة  
 ومن في حكمهم فلا يجزى بل يندب لمن مكث بعده ثم النية للطواف شرا ولو طاف هاربا او  
 طالبا لم يجز لكن يكفي اصلها ولو طاف بعد ارادة السفر ونوى التقطع اخرا عن الصدر كما لو  
 طاف بنية التقطع في ايام النحر وقع عن الفرض ثم بعد ركعتيه شرب من ماء زمزم وقبل  
 البعثة تعظيما للكعبة ووضع صدره ووجهه على الملائم وتثبت بالاستار ساعة كالمستشف  
 لها ولولم ينلها يضع يديه على راسه مبسوطين على الجدار قائمتين والنظر بالجدار وعاجتها  
 وبكى او يتبأى ويرجع القهقري الى خلف حتى يخرج من المسجد وبصره ملاحظ للبيت و  
 سقط طواف العود من ومن وقف بعرفة ساعة عرفة وهو الليالي من الزمن وهو الحمل  
 عند اطلاق الفقهاء وقبل دخول مكة ولا شئ عليه بتركه ومن وقف بعرفة ساعة من زوال  
 يومها اى عرفة الى طلوع فجر يوم النحر واجاز سريانا او نائما او معي عليه وكذا الواهل عنه  
 وكذا غير دقيقه فتح به اى بالجمع مع احرامه عن نفسه فلا ابنته او افاق والى بافعال الجمع جاز ولو  
 في الاغناء ان الاغناء بعد احرامه طيف به المناسك وان لم يحرم مواعنه كمنعها شرا ولم ار ما لو  
 جن فاحرم مواعنه وطافوا به المناسك وكلام الفقح يفيد الجواز او جهل انها عرفة مع حجة لان



الشيطان الكبيزة لا النية ومن لم يقف فيها فاتجه لحدث الحج عرفة فطاف وسعى وتحلل أي  
 بأفعال العمرة وقضى ولوجه نذرا وتطوعا من قابل وكلام عليه والمرأة فيما ذكر الرجل عموم الخطاب  
 ما لم يقيم دليل الخصوم لكنها اكتشف وجهها لأسماها ولو سالت شيئا عليه وجأفته عنه جازيل  
 نذرب ولا تلبى جبريل تسمع نفسها دفعا للفتنة وما قيل أنه عورة ضعيف لا تزل ولا تضبط  
 ولا يسعي بين الميادين ولا تخلق بل تقصر من يد شعرها حمام وتلبس المخيط والخفين والحلي ولا  
 تقرب الحج في الزحام لئلا يضرها من مأساة الرجال والخنى المسك كالمرة فيما ذكر احتياطا وحفظا  
 لا يمنع نسكا لا الطواف وهو بعد حصول ركبته لسقط طواف الصدر ومثله النفاس والبدن  
 جمع بدنة من ابل ويقرب الهدى منها ومن الغنم كما يسعي **باب القرن** هو فصل الحديث  
 أنا أني أت من ربي وأنا بالعقير فقال يا آل محمد اهلوا الحج وعمره معا ولأنه استق والصلوات عليه الصلاة  
 والسلام اخرج ثم ادخل عليه العمرة لبيان الجواز فصار قارنا ثم التمتع ثم الافراد والقران  
 لغة الجمع بين شيئين وشرعا أن يهل أي يرفع صوته بالتلبية للحجة وعمره معا حقيقة أو حكما بأن  
 يحرم بالعمره أو لا ثم بالحج قبل أن يطوف لها أربعة اشواط أو عكسه بأن يدخل إحرام العمرة على الحج  
 قبل أن يطوف للقعود وان أساء أو بعده وان لزمه دم من الميقات إذا القارن لا يكون إلا  
 أفاقيا أو قبله في أشهر الحج أو قبلها ويقول أما بالنصب والمراد به النية أو مشتاقا والمراد به  
 بيان السنة إذ النية بقلبه تكفي كالصلوة مجتبي بعد الصلوة اللهم اربدا الحج والعمره فبها  
 لي وتقبلها مني وليتجرب تقديم العمرة في الذكر لتقديمها في الفعل وطاف للعمره أو لا حتى لو نواه الحج  
 لا يقع إلا لها سبعة اشواط يصل في الثلاثة الأولى ويسعى بلا حلق فلو حلق لم يحل من عمرته ولو  
 دمان ثم الحج كما مر فطوف للقعود ويسعى بعده انشاء فان أتى بطوافين متواليين ثم شعيتين  
 لهما جاز وأساء وكلام عليه وذليح للقران وهو دم للشكر فيأكل منه بعد ذلك يوم النحر وجوب  
 الترتيب أن يحرم صام ثلاثة أيام ولو متفرقة آخرها يوم عرفة نذرا بقاء القعدة على الأصل وسبعة  
 بعد تمام حجة فضا أو وليا وهو بعض أيام التشريق ان شاء لكن أيام التشريق لا يجزئها لصلوات  
 تعالى وسبعة إذا رجعت أي متى فان فانت الثلاثة تعين الدم فلو لم يقدر تحلل وعليه دما  
 ولو قدر عليه في أيام النحر قبل الحلق بطل صومه فان وقف القارن بعرفة قبل أن يطوف

العمرة بطلت عمرته فلوانى باربعة اشواط ولو بقصد القدم او القطوع لم تبطل ويتمها يوم الحز ولا  
 ان الملقى به من جنسها هو متلبس به في وقت يصلح له ينصرف للمتلبس به وقضيت لشروعه فيها وجب  
 دم الرض للعمرة وسقط دم القران لانه لم يوفى للسكينة انتهى **باب التمتع** هو لغة من  
 المتاع او المتعة ويشترط ان يفعل العمرة او اكثر اشواطها في اشهر الحج فلو طاف اقل في رمضان  
 مثلا ثم طاف الباقي شوال ثم حج من عامه كان متمتعاً فتح قال المصنف فليغير التمتع الى هذا  
 التعريف ويطوف ويسعى كما ويحلق او يقصر ان شاء ويقطع التلبية في اول طوافه للعمرة واقام بمكة مثلاً  
 ثم يحرم بالحج في سفره لصحة حقيقة او حكماً بان يعلم باهله المأماً غير صحيح يوم التروية وقبله فضل  
 والحج كما مضى لكنه يصل في طواف الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قد مضى بعد الاحرام وذبح كالقارن  
 ولم تنب الا حقيقته عنه فان عجز عن دم صام كالقران وجاز صوم الثلاثة بعد احرامها اي العمرة لكن  
 في اشهر الحج لا قبله اي الاحرام فتاخيره افضل رجاء وجود الهدى كما مر وان اراد المتمتع السوق للملك  
 وهو افضل احرم ثم ساق هديه معه وهو اولى من قذاة الا اذا كانت لا تساق فيبقىها وتلد بئراً  
 وهو اولى من التحليل ذكره الاشعار وهو شق سنامها الايسر والايمين كان كل واحد لا يحسنه فاما  
 من احسنه فان قطع الجلد فقط فلا بأس به واعتبر ولا يتحلى منها حتى يخرج ثم احرم للحج كما مر فمن لم  
 يستقر وحلق يوم النحر فاذا حلق حل من احراميه على الظاهر بالملك ومن في حكمه لم يفرق فقط ولو قرن  
 او تمتع جاز واساء وعليه دم مجبر ولا يجزى به الصوم ولو مضى ومن اعتبر بالاساق هداً ثم بعد  
 عمرته عاد الى بلده وحلق فقد لم المأماً صحيحاً فبطل تمتعه ومع سوقه تمتع كالقارن وان طاف  
 لها اقل من اربعة قبل اشهر الحج وانما فيها وجب فقد تمتع ولو طاف اربعة قبلها لا اعتبار الاكثر  
 كفى اي افاقى حل من عمرته فيما اي الاشهر وسكن بمكة اي داخل الموقيت او بصره غير بلده وحج  
 من عامه متمتع لبقاء سفره ولو افسدها رجع من البصر الى مكة وقضاهما وحج لا يكون  
 متمتعاً لانه كالملك الا اذا لم ياهله ثم رجع واتى بها لانه سفره ولا يضر كون العمرة قضاء عماله  
 واي السكينة افسده المتمتع اتم بالدم للتمتع بل الفساد والله اعلم **باب الجنايات** التي  
 هنا ما تكون حرمة بسبب الاحرام او الحرم وقد يحجبها حمان او دم او صوم او صدقة نفصلاً  
 بقوله الواجب على محرم بالغ فلا شيء على الصبي خلافاً للشافعية رح ولوناسياً او جاهلاً او

مكرها فيجب على نائم غطي رأسه ان طيب عضو كاملا ولو فاما بكل طيب كثيرا وما يبلغ عضو الوجه والبدن كله  
 كعضو واحد ان اتخذ المجلس والا فكل طيب كفاية ولو ذبح ولم ين له لزمه دم آخر لتركه واما التوق  
 المصيب الكثر فيشترط لزوم الدم دوام لبسه يوما او خضيبا سه يتجاء رقيقا اما التلبس فففيه ما  
 او ادهن بزيت او حل بفتح الميم شيرج ولو كانا خالصين لانهما اصل الطيب بخلاف بقية الادهان  
 فلو اكله او استعطه او دأوى به جراحة او شقوق عليه او اقطر اذنه لا يجب دم ولا صدقة اتفاقا  
 بخلاف المسك والعنبر والمغالية والكافور ونحوها مما هو طيب بنفسه فانه يلزم من الجراح ما لا يستعمل ولو  
 على وجه التداوي ولو جعله في طعام قد لم ينجح فلا تنقضه وان لم يطبخ وكان مغلوا كركه اكله كشم طيب  
 وتغاسق او ليس بمخطا لبسا معتادا فلوا ترتبه او وضعه على كفيه لا تنقض عليه او ستره به معتادا  
 ولو يحمل اجانة او عدل فلا شئ عليه يوما كاملا او ليلة كاملة وفي الأقل صدقة والزائد على اليوم  
 كما يوم وان ترعه ليلا واعداده فهارا ولو جميع ما يلبس مالم يعزم على التترك لبسه عند الترفع وان  
 عزم عليه اى التترك ثم لبس تعدد الجزاء كفر الاول او لا وكذا يتعد الجزاء لو لبس يوما فارقا للبسه  
 ثم دام على لبسه يوما آخر فعليه الجزاء ايضا لانه مخطى فكان له دوامه حكم الابتداء ودوام اللبس بعد  
 ما حرره وهو كلبسه كانشائه بعد ولو مكها اوفانما ولو تعدد بسبب اللبس تعدد الجزاء ولو اضطر الى  
 قميص فلبس قميصين او الى قلنسوة فلبسها مع حمامة لزمه دم وان لم يثقن زوال الضرورة فاستمر  
 كفر اخرى وتغطية ريع الرأس والوجه كاكل ولا بأس بتغطية اذنيه وقفا ووضع يديه على  
 الفه بلا ثوب او حلق او ازال ريع رأسه او ريع لحيته او حلق محاسنه يعني واحتجم والاصدقة كما  
 في البحر من الفتح او حلق احد ابطيه او عانة او رقبته كلها او قصر اظفار يديه او رجليه او اكل في  
 مجلس واحد فلو تعدد المجلس تعدد الدم الا اذا اتخذ المحل كحلق ابطيه في مجلسين او رأسه في اربعة  
 او بدا ورجل اذا لم يبع كاكل او طاف المقدم لوجوبه بالشرع او للصدح رجبا او حائضا  
 للفرص محلا ولو جنباً فبدنة ان لم يعده ولا صح وجوبها في الجنابة وتندبها في التحذوان المتبر  
 الاول والثاني جابر له فلا يجب إعادة السعي وجهه وفي الفتح لو طاف للعرس جنباً او محلاً فاعليه  
 دم فلكذا التزك من طوافها شوطا لانه كما دخل للصدقة في العرة او افاض من عرفة لو نبد  
 بعينه قبل اكلام والغروب يسقط الدم بالعود ولو بعد في الاصح غاية اترك اقل من سبع  
 الففر



يعني ولم يطف فغيره حتى لو طاف للصدر انقل للقرن ما يكمله ثم ان بقي اقل الصدر فصدقة والا  
قدم ويترك اكثره بقي محرما ابدا في حق النساء حتى يطوفه فكلما جامع لوقته دم اذا تعدد المجلس  
الا ان يقصد الرض فتح او ترك طواف الصدر او اربعة منه ولا يتحقق الترك الا بالخروج من  
مكة او ترك السعة او اكثره او ترك فيه بلا عذر او الوقوف بجمع يعني من لفه او الرمي كله او في يوم  
واحد او الرمي الاول او اكثره اي اكثر من يوم او حلق في كل حج في ايام التخريل وبعدها فذمان او عمره  
لاختصاص الحلق بالحرم لا دم في معتبر خرج ثم رجع من حل الى الحرم ثم قصره كذا الحاج ان رجع  
في ايام التخريل او قدم للتأخير او قبل عطف على حلق او لمس بشفرة انزل او لا في الاصح واستمى  
تلفه او جامع بهيمة وانزل او اخر الحاج الحلق او طواف القرص عن ايام التخريل وقتها لم يقدم  
نسكا على اخر فيجب يوم التخريل اربعة اشياء الرمي ثم الذبح لغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لا شيء على  
من طاف قبل الرمي والحلق تعمر بركه لباري قد تقدم كما لا شيء على الطوفه والا اذا حلق قبل الرمي لان الحج  
لا يجب ويجوز ان على قارن حلق قبل خبوه دم للتأخير ودعم للقران على المذهب كما حره المصنف قال  
وبه اندفع ما تقدمه بعضهم من جعل الدين للحياية وان طيب جوابه قوله الا في تصدق اقل من  
عضو او ستر راسه وليس اقل من يوم في الخرافة في الساعة نصف صاع وفيها دولها قبضة  
وظاهر ان الساعة فلكية او حلق شاربه او اقل من يد راسه او لحيته او بعض بقية او قص  
اقل من خمسة اطاير او خمسة الى ستة عشر متفرقة من كل عضو اربعة وقد استقر ان لكل طرف  
نصف صاع الا ان يبلغ دما فينقص ما شاء او طاف للقادم او للصدر محلا او ترك ثلثة من  
من سبع الصدر ويجب لكل شوط منه ومن السعي نصف صاع او احد الحجار الثلث ويجب  
لكل حصاة صدقة الا ان يبلغ دما فكامله افاد الحلال انه ينقص نصف صاع او حلق راس  
محرما او حلال غيره او رقبته او قدام ظهره بخلاف ما لو طيب عضو غيره او اليسر في طاقاته  
لا شيء عليه اجماعا فخير به تصدق نصف صاع من يركا لقطر فان طيب حلق او ليس عليه  
خير ان شاء دمج في الحرم او تصدق بثلثة اصوع على ستة مساكين ان شاء او صام ثلثة  
ايام ولو متفرقة ووطئ في احد السبيلين من آدمي ولو ناسيا او مكرها او نائمة او صبيبا او مجنونا  
ذكره الحلال لكن لا دم عليه قبل وقت فرض يضاهيه ولا الاستدخال فذكره الحلال وذكره

مقطوعا قسدها اجماعا ويمضي حيواني فاسده كجائزه ويدبح ويقضى ولو تفلأ ولو افسد القضاء  
 هل يحيقضناؤه لم اره والذي يظهر ان المراد بالقضاء الاعادة ولم يتفرقا وجوبا بل نديان ان خاف  
 القناع وطوره بعدد قوفه لم يفسده وتجيب بانه وبعد الحلق قبل الطواف شاة تحفة الجنابة  
 وطوره في عمرته قبل طوافه اربعة مفسد لها فيمنع وذبح وقضى وجوبا وطوره بعد اربعة  
 ذبح ولم تفسد خلافا للسائق رح فان قتل محرم صيدا او حيوانا بريامتنو حشا باصل خلقته او د  
 عليه قاتله مصدق له غير عالم وانقل القتل بالدلالة او الاشارة والدال والمشير باق على  
 احرامه واخذه قبل ان يتقلب عن مكانه بلا اوعى او سهوا او عمدا مباحا او مملوكا فعليه جزاه  
 ولو سبعا غير صائل او مستناسا او حماما ولو مشركا بقتلوا او ما من رجله ريش كالسروريل  
 او هو مضطر الى اكله كما يلزمه القصاص لو قتل انسانا او اكل لحمه ويقدم الميتة على الصيد  
 والصيد على ما لا يغير حكمه لا انسان قيل والنخزير ولو الميت بديا لم يحل بحال كما لا ياكل طعام مضطر  
 آخر وفي النزازية الصيد المذبح اولى اتفاقا اشباهه وانجزاء هو ما قومه على ان وقيل الواحد  
 ولو القاتل يكتفي في مقتله او في اقرب مكان منه ان لم يكن في مقتله قيمة فاللتنويج لا للغير  
 وانجزاء في سبع اى حيوان لا يوكل ولو خنزيرا وفيدا لا يزداد على قيمة شاة وان كان السبع اكبر  
 منها لان الفساد في غيرهما كويل ليس الا باراقة الدم فلا يحجب فيه الا دم وكذا القتل مع ما ضمنه  
 الحق الله تعالى غير معلم ولما كنه معلما ثم له اى للقاتل ان يشتري به هديا ويدبجه بمكة او طعاما  
 ويتصدق اين شاء على مسكين ولو ذميا نصف صاع من به او صاعا من تمر او شعير كالفطرة لا  
 يجزاه اقل او اكثر منه بل يكون تطوعا او صام عن طعام كل مسكين يوما وان فضل من طعام مسكين  
 او كان الواجب ابتداء اقل منه تصدق به او صام ليوم ايداه ولا يجوز ان يفرق نصف صاع  
 على مساكين قال المصنف تنجيا للبحر هكذا ذكره هنا وقدم في الفطرة الجواز فينبغي كذا هنا  
 فيلحق الاباحة من دفع القيمة ولا ان يرفع كل الطعام الى مسكين واحد هنا بخلاف الفطرة  
 لان العدة مضمرة عليه كما لا يجزى دفعه اى انجزاء الى من لا تقبل شهادته له كما صله وان  
 علا وفرعه وان سقل وزوجته وزوجها وهذا هو الحكم في كل صدقة واجبة كما جزم المصنف  
 ووجهه بجره ونقت شعره وقطع عظمه ما مضى ان لم يقصد الاصلاح فان قصد التحصيل

حرام من سلبه أو تسببه فلا شيء عليه وإن ماتت وجب ينتق ريشه وقطع قوائم حتى يخرج من  
 حين الامتناع وكسر بضيئه غير المذر وخروج فرخ ميت به أي بالكسر ونجح حلال صيدها  
 وحليه لينه وقطع حشيشته ويحرم حال كونه غير ملوك يعني النابت بنفسه سواء كان ملوكا  
 أو لا حتى قالوا لو نبت في ملكه أم غبار فقطعها إنسان فعليه قيمته لما لكها ولآخر الحق الشرع  
 بناء على قولها المقتضى به من تلك أرض الحرم ولا منبت أي ليس من جلت ما يئبته الناس ولو  
 من جنبه فلا شيء عليه كقطوع وورق لم يضر باليضر ولذا حل قطع الشجر المتمركن آثاره أقيم مقام  
 الأبنات قيمته في كل ما ذكره كما يجب أو انكسر لعدم النماء أو ذهب بحجره كان أو ضرب بسطا  
 لعدم إمكان الاحتراز عنه لأنه تبع والعبرة للأصل لا لعرضه وبعضه أي الأصل هو  
 ترجيحاً للحرمه والعبرة لمكان الطير فإن كان على غصن بحيث لو وقع الصيد وقع في الحرم  
 فهو صيد الحرم وأكالا ولو كان قوائم الصيد القائم في الحرم وداسه في الحل فالعبرة لقائمة وجبها  
 كحلها لا لرأسه وهذا في القائم فلو نأما فالعبرة لرأسه لسقوط اعتبار قائمة حينئذ فاجتمع بين  
 والحرم والعبرة لحالة الرمي إذا دار ما من الحل ومن السهم في الحرم يجب الجزاء استحصانا بدارع  
 ولو شئنا أيضاً أوجز أو حلف بالصيد فضمنه لم يحرم أكلاه وجاز بيعه ويكره ويجعل غنمه في  
 القداء إن شاء لعدم الزكوة بخلاف ذبح الحرم أو صيد الحرم فإنه ميتة ولا يرضى حشيشه بل  
 ولا يقطع بمخل إلا إذا خرمه بأمر بلغه كماءة كالحا كالحان ويقتل قملة من يده أو القمل أو  
 القاء ثوبه في الشمس ليموت تصديق بأشياء كجراحة ويجب الجزاء فيها أي القملة بالدلالة كما في الصيد  
 ويجب الكثير منه نصف صاع والكثير هو الزائد على ثلثة والجراح كالقمل كجرحه لا شيء يقتل العرب  
 إلا العقق على الظاهر ظهيرية وتعليم الجرح في النهر وصداء بكسر فقتلين وجون  
 الجندى فتح الحاء وذئب حية وعقرب وفارة بالهزة وجونا البرجند السهميل مكاب عقود أي  
 وجش أما غيره فليس بصيد أصلاً وبعضه وتل لكن لا يجل قتل ما لا يؤذي ولذا قالوا لم يجل قتل  
 الأهل إذا لم يرخ وأما يقتل الكلاب مستوخ كما في الفخ أي إذا لم تقرب غوث وقوادح لحفاة بضم  
 فسكون وفراش وذباب ووزغ وذئب ورتقند وصرصر وصيالح ليل وابن عرس وأم حنين وأم  
 أربعة وأربعين وكذا جميع هوام الأرض لا يجل قتلها ولا يمتق لداء من البلد وسبع  
 كلاب



حيوات ما صائل لا يمكن دفعه الا بالقتل فلو امكن بغيره فقتله لزمه الجزاء كما تلزمه قيمته لو مملوكا وله ذبح  
شاه ولو ابوها طبيعا لان الام هي الاصل وبقره بعير وجاج وبطا اهل واكل ما صاد محلال ولو لم يحرم ذبحه  
في الحل بلا دلاله محرم ولا امر به ولا نهي فلو وجد احد ما حل للحلال لا للحرم على المختار وتجب قيمته  
بذبح حلل صيد الحرم ونصدق بها ولا يخرج به الصوم لانها غرامة لا كفارة حتى لو كان الذبح محرما  
بجراه الصوم وقيد بالذبح لانه لا شيء في دلالته الا انهم ومن دخل الحرم ولو حلا لا او احرم  
ولو في الحل وفي يده حقيقة يعني المجارحة صيد وجب ارساله (اي اطارته او ارساله للحل وديعة  
فمستأنة) على وجه غير مضيع لانه تسبيل اية حرام محرقة في كراهية جامع الفتاوى شري عصافير  
من الصياد واعتقها اجاز ان قال من اخذها فمضى له ولا يخرج عن ملكه باعتاقه وقال لا دلاله تصيب  
للمال انتهى قلت وحينه فقيد الاطارة بالأمه قائل وكراهية مختارات النوازل سيدي اية فلو اخذها  
واصلحها فلا تسبيل لتلك عليها من قال عند صيدها من اخذها وان قال لا حاجة لي بها فله اخذها  
والقول له بعينه انتهى كحديث ان كان الصيد في بيته ليجريان العادة الفاشية بذلك وهو من احد المحرمين  
او قفصه ولو القفص في يده بدل ايل اخذ المصنف بغلافه للمحرم ولا يخرج الصيد من ملكه لهذا <sup>سالك</sup> الامر  
فله امساكه في الحل وله اخذه من انسان اخذته لانه لم يرسله عن اختياره فلو كان جارحا كما كان فقتل  
حرام الحرم فلا تنفع عليه افعله ما وجب عليه فلو باعه رد المبيع ان بقي والا فعليه الجزاء لان حرمه الحرم  
والاحرام تمنع بيع الصيد ولو اخذ حلل صيد احرم ممن يرسله من يده التحكيم اتفاقا ومن  
المحققين عند اختلافها وقولها استحسان كافي الا ارجاز ولو اخذه محرم لا يضمن مرسله انفاقا لان  
الحرم ملكه وحيد لا يأخذه من اخذه والصيد لا يملكه الحرم بسبب اختياري كسائر هبة بل  
بسبب جبري والسبب الجبري في احد عشر مسألة مبسطة في الاشياء فلا قال تبعا للحرم عن المحيط <sup>بالشئ</sup> كما  
وجعله في الاشياء بالانفاق لكن في النهر من السيلح انه لا يملكه بالميراث وهو الظاهر فان قبله محرم  
آخر بالغ مسلم فتمت الجرائين الاخذ بالاخذ والقتال بالقتل ورجع اخذه على قائله لانه قرر عليه ما  
كان معبر من السقوط وهذا ان كثر بال وان يصوم فلا على ما اختاره الكمال لانه لم يغير شيئا ولو كان  
القتال جبهة لم يرجع على رعا ولو جيبا او نصرانيا فاجزاء عليه لله تعالى ولكن رجع الاخذ عليه  
بالقيمة لانه يلزمه حقوق العباد دون حقوق الله تعالى وكل ما على المخرج به دم بسبب جنائنه على الحرم

يعني بفعل شيء من مخطراته لا مطلقا اذ لو ترك ولجأ من لحيات الحج او قطع نبات الحرم لم يتعد الجزاء  
 لانه ليس بخيانة على الاحرام فعلى القدر ومثله متمتع ساق الهدد مان وكذا في الصدقة فتنتهي ايضا  
 لخبايته على احرامه الا تجاوزة الميقات غير محرم استثناء منقطع فعليه دم واحد لانه غير متناول ليس يقبل  
 ولو قتل محرمان صيد لتعد الجزاء لتعد الفعل ولو حلال صيد الحرم لا يملك المحل وبطل بيع محرم  
 صيد ولا اكل يضرب وشروطه ان اصطادة وهو محرم والا فالببيع فاسدا فلو قبض المشتري فغضب  
 في يده فعليه وعلى البائع الجزاء وفي الفاسد ايضا قيمته ايضا كما مر في طلبة بعدما اخرجت من الحرم  
 وما نأخرها وان ادى جزارها اي الاثم ثم ولدت لم يجز اي الولد لعدم سرية اكل من حينئذ وهل  
 رد ما بعد اداء الجزاء الظاهر نعم اياها وسلم بالغ يريد الحج ولو تفلت او العرة فلو لم يرد واحد منها لا  
 يجب عليه دم مجاوزة الميقات وان وجب حج او عمرة ان اراد دخوله مكة او الحرم على ما سيأتي في التمر  
 قريبا وجاوز وقته طاهر ما في النهر عن النهل ان اعتبر اذ ارادة عند المجاوزة ثم احرم لزمه دم كما اذا لم  
 يحرم فان عاد الى ميقات ثم احرم او عاد اليه حال كونه محرما لم يشرع في تسكه منة محرما كطواف ولو  
 شرطا وانما قال ولي فان الشوط عند الامام تجديد التلبية عند الميقات بعد العنق اليه خلافا لما  
 دمه ولا فضل عوده الا اذا انحلت فوات الحج والاى وان لم يعد او عاد بعد شروطه لا يسقط  
 الدم مكي يريد الحج ويمتنع فرغ من عمرته وصار مكي وخارجا من الحرم والحرم بالحج من المحل فان عليهما  
 دم المجاوزة ميقات المكي بلا الحرم وكذا الوجه ما بجمرة من الحرم وبالعنق كما مر بسقوط الدم دخل  
 كوفي اي افاق البستان اي مكانا من المحل داخل الميقات لحاجة قصدها ولو عند المجاوزة على  
 ما مرونية مدة الإقامة ليست بشرط على المذهب المدخول مكة فغير محرم وقته البستان ولا  
 شيء عليه لانه التحنن باهله كما مر هذه حيلة كفاقي يريد دخوله مكة بلا احرام ويجب لمن دخل مكة بلا احرام  
 كل مرة حجة او عمره فلو عاد فاحرم بلباسه الجزار عن آخر دخوله وقامه في القمع وضع منه او اجزله على  
 بالاحول لولحرم عماله من حجة الاسلام او نذر او عمره مندورة لكن في عامه ذلك نذر الله للذو  
 في وقته لا بعد لصيرورته دينيا يتحول السنة جاوز الميقات بلا احرام فاحرم بعمرة ثم افسدها  
 مضي وقضى ولا دم عليه لترك الوقت تجبره بالاحرام منه في القضاء مكي ومن في حكمه طائف عمرته ولو  
 شوطا فاحرم بالحج رفضه وجوبا بالحق انتهى المكي عن الجمع بينهما وعليه دم لاجل الرض وجع وعمره

لأنه كفاية الحج حتى لو حج في سنته سقطت العمرة ولو رضى بقضائها فقط ولو أتى بها صاعاً وساء وخرج  
 وهو دم جبر وفي الأفاق دم شكر ومن أصر بحج وجح ثم أصر يوم النحر بخبره فان كان قد حلق للأول  
 لزمه الآخر في العام القابل بلام لا انتهاء الأول والأخير للأول فمع دم قصر عليه ليعم المرة أولاً  
 لجنايته على الحرامه بالتقصير والتأخير ومن أتى بعمرته إلا التحلق وأصر بأخرى فبج الأصل أن الحج  
 بين إحرار من عمرتين مكروه مستحباً فيلزم الدم لا يحجبت في ظاهر الرواية فلا يلزمه أفاقاً في حرم الحج ثم حج  
 بعمرته أو وصار قارناً مستحباً كما مر ولا يبطلت عمرته بالوقوف قبل أفعالها لأنها لم تشرع مرتبة  
 على الحج كالتوجه إلى عرفة فإن طاف له طواف القدام ثم أصر فيها فبج عليها ذبح وهو دم جبر  
 ونذير فبها التاكيد بطوافه فإن رفض رضى لصحة الشرع فيها بإباق دماً لرفضها حج فاهل بعمرته  
 يوم النحر وفي ثلثة أيام بعده لزمته بالشرع لكن مع كراهة التخيير ورفضت وجوباً مختصاً من  
 الأثم وقضيت مع دم للرفض وإن مضى عليها صاع وعليه دم لا ركن الكراهة فهو دم جبر  
 فأتى الحج إذا أصر به أو وجب الرفض لأن الحج إحرار من الحجائز أو عمرتين غير مشروع ولما فاته  
 الحج بقي في إحراره فيلزمه أن يتحلل عن إحرار الحج بأفعال العمرة ثم بعده يقضيه ما لم يصر به لصلته  
 الشرع ويلزم التحلل قبل أو أنه بالرفض **باب الإحصار** هو لغة المنع و  
 شرعاً منع غير كذا إذا الحصص بعد أو مرض أو موت ثم حرماً أو ملاً نفقة حل له التحلل فحينئذ  
 بعث المضر دماً أو قيمته فإن لم يجد بقي محرماً حتى يجد أو يتحلل بطواف وعن الثاني أنه يقوم له  
 بالطعام ويتصدق به فإن لم يجد صام عن كل نصف صاع يوماً والقارن دمين فلو بعث واحد  
 لم يتحلل عنه وعين يوم النحر ليحل متى يتحلل ويلزمه في الحرم ولو قبل يوم النحر خلاها ولم  
 يفعل ورجع إلى أهله يغير تحلل أو صبر محرماً حتى زال النحر جازاً فإن أدرك الحج فيها ونعمت بها  
 تحلل بالعمرة لأن التحلل بالذبح أتم هو للضرورة حتى لا يمتد إحراره فليشق عليه ذليعي وإن يجاهد  
 ولو بلا حلق وتقصير هذا قاعدة التغيين فلا يزدح به ففعل كل حال فطهرانه لم يلزم أو فحج  
 في حل لزمه جراً ما لم يخف ويحب عليه أن حل من حجه ولو فلا حجة بالشرع وعمره التحلل أن لم يحج من  
 عامه وعلى المعتمر عمره وعلى القارن حجة ومهران أحدهما للتحلل فإن بعث ثم زال الإحصار  
 وقدر على أدراك الهدى والحج معانقجه وجباً ولا يقدر عليه فلا يلزمه التوجه وهي رابعة



لا يصار بعد ما وقف بعينه للامن من الفتور والمنوع ولو بمكة الركبتين محضاً على الاصح والقليل  
 على احدهما اما على الوقوف فلتعلم حجه به واما على الطواف فلتعلم به كذا **باب**  
**عن الغير** اصل ان كل من اتى بعبادة مالية جعل ثوابها لغيره وان نواها عند الغير  
 لنفسه لظاهر الآية واما قوله تعالى وان ليس للانسان الا اذاه عليه بما حققه  
 الكمال او اللام بمعنى على كما في قوله تعالى ولهم اللعنة ولقد افصح الزاهد عن اعتزاله هذا  
 والله الموفق العبادات المالية كزكاة وكفارة تقبل النية عن المكلف مطلقاً عند الله  
 والعجز ولو النائي فيما لان العبرة لنية الموكل ولو عند دفع الوكيل في البدنية تصلوة  
 وصوم لا تقبلها مطلقاً والمكسبة منها كحج الفرض يقبل النية عند العجز فقط لكن  
 بشرط دوام العجز الى الموت لانه فرض العزم حتى تلزم الاعادة بزوال العذر وبشرط نية العجز  
 اي عن الامر فنقول لميت عن فلان ولبيت عن فلان ولو نسى اسماء فتوى عن الامر صح و  
 تكفي نية قل هذا اي اشتراط دوام العجز الى الموت اذا كان العجز كالحبس والمريض الذي يرجى  
 زواله وان لم يكن كذلك كالعمى والزمانة سقط الفرض بحج الغير عنه فلا اعادة مطلقاً  
 استمر ذلك العذر به ام لا ولو لحج وهو صحيح ثم عجز واستمر لم يخرج لفقد شرطه وبشرط ان  
 به اي بالحج عنه فلا يخرج من الفرع بخلافه الا اذا حج واجب الوارد عن موته لوجود الامر  
 دلالته وبقي من الشرائط النفقة من مال الامر كلها او اكثرها وحج المأمور بنفسه وتعيينه ان  
 عينه فلو قال حج عني فلان لا غير لم يخرج غيره ولو لم يقل لا غيره جاز واسلمها في الباب الى  
 عشرين شرطاً منها عدم اشتراط الاجرة فلو استأجر رجلاً بان قال استأجر لي على ان تجعني  
 بكذا لم يخرججه وانما يقبل امره ان تجعني بلا ذكر اجارة ولو اتفق من مال نفسه او خلط  
 النفقة بماله وجع وانفق **كله** او اكثره جاز وبشأن الضمان بشرط العجز المذكور  
 للحج الفرض لا النفل لا تنسأ بانه يقع بالحج المفروض عن الامر على الظاهر من المذهب قبل عن المأمور  
 نفلاً ولا امر ثواب النفقة كحج النفل لكنه تشترط لصحة النيابة اهلية المأمور بصحة الاقفا  
 ثم فزع عليه او لا بقوله فجاز في الضرورة بمسئلة من لم يحج والمرأة ولوامة والعبودية  
 كالمراحم وغيرهم ادلى لعدم الخلاف ولو امر ذمياً او مجنوناً لا يصح اذا امر المأمور بالحج

الطريق ليس دفع المال الى غيره ليصح ذلك العير عن الميت الا اذا اذن له بذلك بان قيل له وقت  
الدفع اصنع ما شئت فيجزله ذلك مرضا ولا كانه صار ذكيا مطلقا يخرج المكاثر الى الحج نعمان  
في الطريق واوصى بالحج عنه اما تجب الوصية به اذا اخره بعد وجوبه اما لو حج من عامه فلا فان  
المال او المكان فاعلم عليه اي على نفسه ولا يفتح عنه من بلده قياسا لا استحسانا فيلخص  
فلو اوصى الوصي من غيره لم يصح ان وفي به اي بالحج من بلده ثلثة وان لم يف به فمن  
حيث يبلغ استحسانا ولو وصى الميت اوارثه ان يسترد المال من المأمور ما لم يحرم ثم  
ان رده نجاة منه نفقة الرجوع في ماله والا فمالم الميت اوصى بالحج فتطوع عنه  
لعل لم يحرم وان امر الميت لانه لم يحصل مقصودة وهو ثواب الانفاق لكن لو حج عنه  
ابنه ليرجع في التركة جاز ان لم يقل من مالي وكذا الواجب كالا يجمع كالدين اذا قضاه من  
مال نفسه ومن حج عن كل من امر به وقع عنه ضمن ماله لانه خالفها ولا يقدر على  
عن احدها لعدم الاولوية وينبغي صحة التصفين لا اطلاق الاحرام ولو اجهله فان عين له  
قبل الطوف والوقوف فجاز بخلاف مالواهل الحج عن ابويه او غيرها من الاجانب حال كونه  
متبرعا فحين بعد ذلك جاز لانه متبرع بالتواب لله جعله لاحدهما او لهما وفي الحديث من حج  
عن ابويه فقد قضى عنه حجتهم وكان به فضل عشرين وبعث من الارباب ودم الاجساد  
لا غير على الامر في ماله ولو ميتا قتل من الثلث وقيل من الكل ثمان فاة لتقصيده من  
وان باقة سماوية لا ودم القران والتمتع والنجائيات على الحج ان اذن له الامر بالقران  
والتمتع والا فيصير مخالفا فيضمن وضمن النفقة ان جامع قبل وقوفه فيعيد بماله نفسه  
وان بعد فلا يخص المقصود وان مات المأمور او سرت نفقته في الطريق قبل وقوفه حج  
من منزل امره بثلث ما بقي من ماله فان لم يف فمن حيث يبلغ فان مات او سرت ثانيا  
حج من ثلث الباقي بعدها هكذا مرة بعد اخرى الى ان لا يبقى من ثلثة ما يبلغ الحج فينقل  
الوصية قلت وظاهرا انه لا رجوع في تركة المأمور فليراجع لامر حيث مات خلافا  
لما وقولها استحسانا **فروع** يصير مخالفا بالقران او بالتمتع كما ذكر بالتأخير عن السنة  
الاولى وان حلت لانه للاستحسان لا للتقييد ولا فضل ان يعنى اليه وعليه رحما

فضل من النفقة وان شرط له فالشرط باطل الا ان يوكفه بهية الفضل من نفسه او يوجب  
 الميت به لمعين لو ارته ان ليسترد المال من المامق ما لم يحرم وكذا ان احرم وقد  
 دفع اليه ليح عنه وصية فاحرم ثم مات الامر للموصي ان يبيع بنفسه الا ان يامر  
 بالادفع او يكون وارثا ولم يخز البقية ولو قال متعت وكذب لم يصدق الا ان يكون  
 امرطاهرا ولو قال حجت وكذب صدق بيمينه الا اذا كان مديون الميت وقدم  
 بالانفاق ولا تقبل بيمينهم انه كان يوم النحر بالبلد الا اذا برهنوا على اقراره انه لم يبيع  
**باب الهدى** هو اللغة والشرع ما يهدى الى الحرم من النعم ليتقرب به  
 فيه ادناه شاة وهو ابل ابن حسنين ويقر ابن سنتين وعثم ابن سبعة ولا يجز  
 تعريفه بل يندب في دم الشكر ولا يجز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا كما سيحكي فيص  
 اشتراك ستة في بلدة شريت لقربة وان اضممت اجناسها وجوز الشاة في الحج في  
 كل شئ الا في طواف الركن جنبا او حائضا ووطى بعد الوقوف قبل الحلق كما روي في  
 اكله بل يندب كما في الاضحية من هذا القطوع اذا بلغ الحرم والمتعة والقران فقط  
 ولو اكل من غيرها ضمن ما اكل ويتعين يوم النحر اي وقته وهو الايام الثلاثة للذبح المتعة  
 والقران فقط فلم يجز قبله بل بعده وعليه دم ويتعين الحرم لا منى لكل ولا فقير  
 لكنه افضل ويتصدق بجلاله وخطامه اي زمامه ولم يعط اجر الجزاى الذابح  
 دمه فان اعطاه ضمنه اما لو صدق عليه جاز ولا يركبه مطلقا بلا ضرورة فان اضطر  
 الى الركوب ضمن ما فقير ركوبه وحمل متاعه وتصدق به على الفقير او شربا لية فان  
 اطعم منه ثوبا من ثيابه ميسر ولا يجلبه وينضح ضرعها بالماء البارد والذبح في  
 والاحليه وتصدق به ويقيم بالهدى واجبة عطية وتغيب عما يمنع الاضحية ومنع  
 بالمعيب ما شاء ولو كان المعيب نظوفا حرة وصبيغ فلا دمه بدمه وضرب به صفقة  
 سنامه ليعلم انه هذا للفقراء ولا يطعم منه غنيا لعدم بلوغه محله ويقال ندبا بدنة  
 القطوع ومنه الذبد والمتعة والقران فقط لان الاشتهار بالعبادة اليق والستريغها  
 احق شهدا وابعد الوقوف بوقوفهم بعد وقته لا تقبل شهادتهم والوقوف صحيح استحسانا



حتى الشهود للبحر الشديد دقبله اى قبل دقته قبلتان امكن التدارك ليلام مع اكثرهم ولا  
 رعى في اليوم الثاني او الثالث او الرابع الوسطى وثلاثة ولم يرها لاولى فعند القضاء ان رعى الكل  
 بالترتيب حسن وان قضى الاول جاز لسنية الترتيب انما المكلف جاز ما شئ من منزله وجوابه  
 الاصح حتى يطف الفرض لا انتهاء الاركان ولو ركب في كاه او اكثر لزمه دم وفي اقله لحسابه و  
 لو نذر الماشي الى المسجد الحرام او مسجد المدينة او غيرها لا شئ عليه اشترى محرمة ولو بالاذن  
 له ان يحلها بلا كراهة لعدم خلف وعده بقصر شعرها او بقلم ظفرها او بمس طيب ثم يجامع  
 وهو اولى من التحليل لجماع وكذا النكاح محرمة بنقل بخلاف الفرض ان لها محرمة ولا  
 فهي محرمة فلا تحلل الا بالهدى ولو اذن لامرأته بنقل ليس له الرجوع فيه لملكها منافعتها وكذا  
 المكاتب بخلاف الامة الا اذا اذن لامته فليس لزوجهما منعها **فروع** حج الغنى افضل من  
 حج الفقير حج الفرض اولى من طاعة الوالد بنحو خلاف النقل ببناء الرباط افضل من حج النقل و  
 اختلفت في الصدقة ورجح البرازية افضلية الحج لمشتقيه في المال والبدن جميعا قال وبه  
 افق ابو حنيفة رحم حين حج وعرف المشتقة لوقفة الجمعة من يد سبعين حجة ويعقر فيها  
 لكل درهم بلا واسطة ضاق وقت العشاء والوقت يدع الصلوة ويذهب لعرفة للحج  
 يكفر الكبار فيل تم كحرب اسلم وقيل غير المتعلقة بالادى كذى اسلم وقال عياض اجمع اهل السنة الكبار لا  
 يكفرها الا التوبة ولا تأمل بسقوط الدين ولو حقه الله تعالى كدين صلوة وزكاة نعم انتم المطل وتأخير  
 الصلوة ونحوها ليقط وهذا معنى التكفير على القول به وحديث ابن علية انه عليه الصلوة و  
 السلام استجيب له حتى في الدماء والمظالم ضعيف بنحو البيت اذا لم يشتمل على ايد انفسه  
 او غيره وما يقوله العوام من العروة الوثقى والمسلم الذي في وسطه انه سكر الدنيا لا اصل له ولا يجوز  
 اشراء الكسوة من غير شبهة بل من الامام او نائبه وله ليسها ولو جبا او حائضا لا يقتل في الحرم الا اذا قتل  
 فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه بكمه الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال بالحرم للمدينة عندنا و  
 مكة افضل منها على الراجح الاما ضم صاوة الشريعة صلى الله عليه وسلم فانه افضل مطلقا حتى من  
 كعبته والعرش والكهوى وزايرة قنبر الشريف مندوبة بل قيل بلجنة لمن له سعة ويبدأ بالحج لو ضار  
 بخير لو فلا مال يمر به عليه الصلوة والسلام فيبدأ بزيارته صلى الله عليه وسلم لا محالة ولا ينوي

معه زيارة مسجده الشريف فقد اخبر ان الصلوة فيه خير من الف في غيره الا المسجد الحرام مكة ايضاً الهرب  
ولا تكفه الجاوزه بالمدينة وكذا اجماعه لم يشتر بنفسه **كتاب النكاح** ليس لنا عبادة شرعت

من عهد آدم عليه السلام الى الان ثم كسرت في الجملة الا النكاح والايمان هو عند الفقهاء عقد يفيد ملك  
المنفعة اى حل استمتاع الرجل من امراة لم يملغ من نكاحها مانع شرعى فخرج الذكر والنخنى المسكلى يجوز ذكر  
والمحارم والجنية وانسان الماء لا خلاص للجنس ولما جاز الحسن نكاح الجنية بشهره قنيه تصد اخرج ما  
لحل فمنا كثر امة للنسب وعند اهل الاصل واللغة هو حقيقة في الوطى فجاز في العقد فثبت جاء  
الكتاب والسنة مجرد عن اقران يراد به الوطى مكران ولا يشك ما نكح اباؤكم فخر منية الاب على ان  
فيما تحت نكح زوجا لا سنادا اليها والمقصود منها العقد لا الوطى الايجاز يكون ولجبا عند التوثيق  
فان يبين الزنا الابه فرض لهاية وهذا اذا ملك المهر والنفقة والا فلا ثم بتركه بدائع ويكون سنة  
مؤكدة في الاصح فبان ثم بتركه وثبات نوى تخميناً ولما حال الاحتلال اى القدرة على وطى ومهر  
ونفقة وبيع في التهرجويه للمواطبة عليه والاختار على من رغب عنه ومكرها نحو الجور فاد  
يقنه حرره فندب اعلانه وتقديم خطبته وكونه في مسجد يوم الجمعة بعاد شيد وشهود عدل و  
استدانة له والنظر اليها قبله وكونها دونه مينا وحسبا وغرا ملا ووقته اديا وخلقاً وورعا  
جلا وهل بكرة الزنا فاختار الا اذا لم يشتمل على فساد دينية ويتعقد ملتبساً باليجاب من احدهما و  
من الآخر مضى للمضى لان الماضى ادى الى التحقيق كزوجت نفسي او بنتى او مولاتى منك ويقول الآخر  
تزوجتني فقد ايضا ما اى بلفظين وضع احدهما له للمضى الآخر للاستقبال او الحال فالاول الامر كزوجت  
او زوجتني نفسك او كوني امرتي فانه ليس باليجاب بل هو توكيد ضموني فاذا اقل في المجلس وجبت او قبلت  
او بالسمع والطاعة بزانية قام مقام الطرفين وقيل هو ايجاب ورجحه في البحر التازي المضارع المبدئ بغير  
او نون او تاء كزوجتني نفسك اذا لم يبق الاستقبال وكذا انا ما تزوجت او جئتك فاعلم بعدم جريان  
المساومة في النكاح او هل اعطيتها ان المجلس للنكاح ان للوعد في حد ولو قال لها يا عرسى فقالت  
لبسك انتقد على المذهب فلا يتعقد بقبول الفعل كقبض مع ولا بتعاط ولا بكتابة حاضر بالغياب  
اعلم التمسك كافي الكتاب ما لم يكن بلفظ الامر فتولى الطرفين فنع ولا بالقرار على المختار خلاصة تفوه  
هو امرتي لان الاقرار اظهر لما هو ثابت وليس بالشاء وقيل ان كان بحضور من الشهود كما يصح بلفظ

الحول وجعل الاقرار انشاء هو الاصح وخيرة ولا ينبغي بتزويج نصفك في الاصح احتياطاً لئلا يبدل  
 بضيفه الى كلها او ما يعبر به عن الحول ومنه الظاهر الميطر على الاشبه بخيرة ورجوع في الطلاق وتنتقل  
 فتحتاج للفرق واذا وصل الایجاب بالتسمية للمهر كان من تمامه اي الايجاب فلو قبل الاقرار قبله لم  
 يصح لتوقف اول الكلام على آخره لوفيه ما يغير له ومن شرايط الايجاب والقبول اتحاد المجلس  
 والحاضر وان طال الخيرة وان لا يخالف الايجاب للقبول كقبول الشرايط لا المهر نعم يصح الخط  
 كزيادة قبلها في المجلس ان لا يكون مضافاً ولا متعلقاً كما سيحیی لا المتكسرة بمجسولة ولا  
 بشرط العلم بمعنى الايجاب والقبول فيما ليس فيه الجدل والمهر اذ الم يمتنع لنية وبه يفتى وانما  
 يصح بلفظ تزويج ونكاح لاها صريح وما عداها كتابة وهو كل لفظ وضع لتمليك عين كاملة  
 فلا يصح بالشكر في الحال خرج الوصية غير المقيدة بالحال كدية وتملك وصقة ومن صرح وصية وسلم <sup>شكراً</sup>  
 وكل ما تملك به الرقاب بشرط نية او قرينة وفيه السهم المقصود لا يصح بلفظ اجارة براء او زارة  
 واعارة ووصية ودهن ووديعة ونحوها ما لا يقبل الملك لكن تثبت به التهمة فلا يحل لها  
 الاكل من المسمر ومهر المثل ولا تثبت لكل لفظ لا ينبغي به النكاح فليحفظ والفاظ مصحفة  
 لتفجرت لصدورة لا عن قصد صحيح بل عن تحريف وتضعيف فلم يكن حقيقة ولا مجازاً لعدم  
 العلاقة بل غلطاً فلا اعتبار به اصلاً تلويح نعم لو اتفق قوم على المظن لهذه الغلظة وصدرت عن قصد  
 كان ذلك وصفاً جديداً فيصح به ائق المرحوم ابو السعد واما الطلاق فيقع بها قضاء كما في اهل الاثنية  
 ولا يتعاطى احتراماً للفرج وشرط سماع كل من العاقلين لفظاً الاخر لا يتحقق رضاها وشرط حضور  
 شاهدين حريين او حرين حريين مكلفين سامعين معاقولهما على الاصح فاهمين انه نكاح على المذهب  
 بحر مسلمين لنكاح مسلمة ولو فاسقين او محاردين في قذف او احميين او ابني الزوجين او ابني احدهما  
 وان لم يثبت النكاح لهما اي بالاثبات ان ادعى القريب كصاح نكاح مسلم ذمية عند مسيين ولو فاسقين  
 لانيهما وان لم يثبت النكاح لهما مع انكاره الاصل عندنا ان كل من ملك بقوله النكاح بولاية نفسه <sup>نقد</sup>  
 بخبرته امر الارب رجال ان يزوج صغيرته فزوجها عند رجل وامرأتين والحال ان الارب حاضر مع كونه  
 يجعل عاقلها حكماً ولا اولاداً لزوج ابنته البالغة العاقلة بحضور شاهد واحد جازان كانت ابنته  
 لاها تحلل عاقلة والا الاصل انه لا امر حتى حضر رجل مبشر ثم انما قبل شهادة المأمور اذ الم يذكر انه



عقد لا يشهد على فعل نفسه ولو زوج المولى عبده البالغ بخصه ولو لم يجز على الظاهر ولو اذن له  
فقد يحضرة المولى ورجل صم والفرق لا يخفى ولو قال رجل لا خير  
فجئت ابنتك فقال الا حرة زوجت اوقال نعم صحيحا له لم يكن  
نكاحا لم يقل المحجب بعد قلت لان زوجتي استجار وليس بعقد بخلاف زوجتي لانه توكل غلط  
ويكلمها بالنكاح في اسم ابها بغير حضرة هالم يصح لجهالة وكذا الوطء في ابنته الا اذا كانت حاضرة وانما  
اليها فيصح وتلكه يستأن اراد تزويج الكبر في غلط فسمها باسم الصغر فيصح للصغر مخفية ولو عت  
مر يد النكاح اقام للخطبة فزوجها لاب او الولي بخصه ثم صح فيجعل النكاح فقط خطبا والباقي  
شهود ايه يفتي فتح **فرع** قال زوجتي ابنتك على ان امرها بيدك لم يكن له لامر لانه تقوى قبل  
النكاح وكله بان يزوج فلا تة بلذا افزاد الوكيل في المهر لم يفقد فلو لم يعلم حتى دخل في الخبرين اجاز  
وفسخه ولها الاقل من المهر ومهر المثل لان الموقوف كالفاسد تزوج بشهادة الله ورسوله صلى الله  
عليه وسلم لم يجز بل قيل يكفر **فصل** في المحرمات اسباب التحريم انواع قرابة مصاهرة رضاع  
جمع ملك شرك ادخال امه على حرة فهي سبعة ذكرها المصنف بهذا الترتيب في التظليوت ثلثا  
وتعلق في الغير بنكاح اوعدة ذكرها في الوجعة حرم على المتروج ذكر كان او انثى نكاح صليبه  
وفرعه علا او نزل وبنت خيه ولخته وبناتها ولوم زنا وعمته وخالته فهذا السبعة مذ  
في آية حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم اجدد وجدانه وخالتهما الاشقاء وغيرهن وامامة  
عمته امه وخالة خالة ابيه فحلل كينت عمه وعمته وخاله وخالته لقوله تعالى واحل لكم  
ما وراء ذلكم وحرم بالمصاهرة بنت زوجته الموطوءة وام زوجته وجداتها مطلقا **فصل**  
الصحيح وان لم تطاء الزوجة لما تقران وطأ الامهات يحرم البنات ونكاح البنات يحرم  
الامهات ويدخل بنات الربيبة والربيبة في الكشاف والمسرح كالبخول عند ابن حنيفة  
رح واقرة المصنف زوجة اصله وفرعه مطلقا ولو بعيد ادخل بها او لا واما بنت زوجة  
ابيه او ابنته فحلل وحرم الكل تمام تحريمه نسباً ومصاهرة رضاعاً الا ما استثني في بابيه  
**فرع** يقع مغلظة فيقال طلق امرأته طلقين ولها منه لين فاعتدت فكلت صغيرا  
فانصعته فحرمت عليه فكلت آخر فدخل بها فالحاقها فكلت فكلت الاول بواحدة ام ثلثت بالثاني

لا تنقض اليه ابد الصيرورته حليلة ابنته رضا عاشر امة ابيه لا تحل له ان تعلم انه ولطما تزوج  
 بكرافون جدها ثانيا وقالت ابوك فضني ان صدقها بانت بلامه والاشتماء وحرم ايضا بالصهر  
 اصل من نيتته اراد بالزنا الوطأ الحرام واصل منسوبة لشموة ولو لشعر على الرأس  
 بحائل لا يمنع الحرارة واصل منسوبة وناظرة الى ذكره والمنطوق الى فرجها المدور والداخل  
 ولو نظره من زجاج او ماء هي فيه وفرع من مطلقا والعبر للشموة عند اللبس والنظر بها  
 وحدها فيها تحريك الله او زيادته به يفتي وفي امرأة ونحو شيخ ترك قلبه او زيادته وفي الحي  
 لا يشترط في النظر للفرج تحريك الله به يفتي هذا اذا لم ياتل فلواترك مع مس ونظر فاشترط  
 به يفتي ابن كمال وغيره وفي الخلاصة وطواخت امرأته لا تحرم عليه امرأته لا تحرم المنظر  
 الى فرجها الداخل اذا رآه من امرأة او ماء لان المرئ مثاله بالانعكاس لا هذا اذا كانت حية  
 مشتماة ولو ما ظهريا اما غيرها يعني الميتة وصغيرة لم تشته ولا تثبت الحرمة بها اصلا كوط  
 دبر ومطلقا وكما لو افضلكما لعدم تنقز كونه في الفرج مالم تحل منه بلا فرق بين زنا ونكاح فلو  
 تزوج صغيرة لا تشتهى فدخل بها فطلقها وانقضت علقها وتزوجت باخر جاز للاول والثاني  
 يدينها لعدم الاشتباه وكذا اشترط الشموة في الذكر فلو جامع غير زوجته فحقة ابيه لم تحرم  
 فح ولا فرق فيما ذكر بين اللبس والنظر بشموة بين عمد وسريان ومخطأ وكره فلو ايقظت  
 او ايقظته هي لجاعها فمست يده يثمتا المشتماة او يدها ابنته حرمت اثم ابدت فح قيل ام .  
 امرأته في اي موضع كان على الصحيح جوهر حرمت عليه امرأته مالم يظهر عدم الشموة  
 ولو على الفم كما فهمه في النخيرة وفي المس لا تحرم مالم تعلم الشموة لان الاصل في التقبيل  
 الشموة بخلاف اللبس المعانقة كالتقبيل وكذا القصر والعرض لشموة ولو لا جنسية و  
 تنقض الشموة من احدهما وهو وجنون وسكران كبالع بزازية وفي القنية قبل السكران بنته  
 محرم وبجريمة المصاهرة لا ترفع النكاح حتى لا يحل لها التزوج باخر لا بعد المشاركة وانقضا  
 العدة والوطء بها لا يكون ثاوي في الخيانة ان النظر بفرج ابنته بشموة يوجب جريمة امرأته  
 وكذا الوفرة فدخلت فراش ابيها عريانة فانتشر بها ابوها محرم عليه امها وبنت منهادون  
 تسع ليست بمشتماة به يفتي وان ادعت الشموة في تقبيله او تقبيلها ابنته وانكرها الرجل

فهو مصدق لاهي الا ان يقوم اليها منتسلا الله فيعانقها بقرينة كذبه او يأخذ نديها ويركب  
 معها او عسيها على الفرج ويقبلها على الفم قاله الحدا وفي الفقه يترأى الحاف الخدين بالفم  
 وفي الخلاصة قيل له ما فعلت بام امرتك فقال جامعها ثبت الحرمة ولا يصدق انه كذب  
 ولو هازلا وتقبل الشهادة على الاقرار بالمسئيل عن شهوة وكذا تقبل على نفس  
 المسئيل والتقبل والنظر الى ذكره او فرجها عن شهوة في المختار تجنيس لان الشهوة بما يوقف عليها  
 في الجملة بانتشار اثاره وحرم الجمع بين المحارم نكاحا اى عقدا صحيحا وعدة ولو من طلاق  
 بان وحرم الجمع وطأ بملك بين بين امرأتين ايتما فرضت ذكر الم تحل له الاخرى ابدلت  
 مسلم لا تنكح المرأة على عمتها وهو مشهور ويصلح مخصصا للكتاب هو قوله تعالى وحل لكم  
 ما وراء ذلكم فجاز الجمع بين امرأة وبنت زوجها وامرأة ابنتها وامه ثم سبقتها لانه لو فرضت  
 امرأة الابن او السيدة ذكر الم يحرم بخلاف عكسه وان تزوج بنكاح صحيح اختامه قد وطئها  
 صحيح النكاح لكن لا يطأ واحدة منهما حتى يحرم حل استمتاع احدهما عليه بسبب ما كان  
 للعقد حكم الوطئ حتى لو نكح مشركا في مغربة ثبتت نسب اولادهما منه لثبوت الوطئ حكما ولو لم يكن  
 وطأ اقامة لهوطأ المتكوجة ودوا الوطئ كالوطئ ابن كمال وان تزوجها معا اى لا خيتر  
 او من معناتها او يعقد بين اثنين النكاح الاول فرق القاضي بينه وبينها ما يكون طلاقا و  
 لها نصف المهر يعني مشكلة النسيان اذ الحكم في تزوجها معا ليطأ من وعدم وجوب  
 المهر الا بالوطئ كما في عامة الكتب فيه وهذا ان كان مهرها مائتيا وبين قدر او جسا وهو  
 المستعمل للعقد وكانت الفرقة قبل النكاح وادعى كل منهما انها الاولى ولا بدية لها فان اختلف  
 مهرها فان علما فكل ربع مهرها والا ف نصف اقل المسميين لها وان لم يكن مسمى فالواجب  
 متعة واحدة لها بدل نصف المهر ان كانت الفرقة بعد الدخول وجب لكل واحدة مهر كامل  
 لتقرر بالدخول ومنه يعلم حكم دخوله بواحدة وكذا الحكم فيما جمعها من المحارم في نكاح وحرم  
 نكاح المولى امته والعبد سيده لان المملوكية تنافي المالكية نعم لو فعله المولى احتياطا  
 حسنا وفيه انه لا احتياط في عدم عدلها خلسته ونحوه تامل وحرم نكاح الوتنية بالاجماع  
 في نكاح كتابية وان كره تزويجا مؤمنة بنى من قبل مقربة بكتاب ينزل وان اعتقد واج



عليه السلام الهاوكذا حل في جميع المذاهب في النهر لحياز من الحجة المعتزلة لانها لا تكفر احد من حل  
القبلة وان وقع الزمان في المباح لا يصح نكاح عابدة كل كتابها ولا وطؤها بملك يمين والمجسية  
والوثنية هذا ساقط من نسخ الشرح ثابت في نسخ الماتن وهو عطف على عابدة كل كتاب وقوله والمحرمة  
بج او عمرة ولو عجز عطف على كتابية قنية والامة ولو كانت كتابية او مع طول الحرة الاصل  
عندنا ان كل وطئ يحل عليك يمين يحل بنكاح وما فلا وان كره تحريمها في محرمة وتبينها في الامة  
وحرة على امة لا يصح عكسه ولو ام ولد في عدة حرة ولو من بائن وصح لو اجعها اى الامة على حرة  
لبقاء الملك ولو تزوج اربعاً من اهل ماء وخمساً من الحرائر في عقد واحد صح نكاح الامة لبطان  
الحسن وصح نكاح اربع من الحرائر والامة فقط لا اكثر وله التسريح بانشاء من الامة فلوله اربع  
والف سريته واراد شراء احدها فله رجل خيف عليه الكفر ولو اراد التسريح فقالت له امرته  
اقبل نفسي لا يمنع لانه مشروع لكن لو ترك لثلاثيها يوجب حديث من رقتي قال الله له ناز  
ونصفها للعبدة ولو ما بدا ويمنع عليه فذلك فلا يحل له التسريح اصلاً لانه لا يملك الا المطلق  
وصح نكاح جلي من ثا لا جلي من غيره اى الزنا لثبوت نسبه ولو من حراً او سيدها المقربه وان  
حرم وطئها ودواعيه حتى تضع متصل المسئلة الاولى لثلاثيها ماء لا زرع غيره اذا المتعينة  
منه **فروع** لو نكحها الزنا حل له وطؤها اتفاقاً والولد له ولزومه النفقة ولو زوج  
امته او ام ولده الحامل بعد علمه قبل اقراره به جاز وكان نفياً نزع عن التثنية وصح نكاح  
الموطوءة بملك يمين ولا يستبرأ فان زوجها بل سيدها وجباً على الصحيح خيرة او الموطوءة  
بزنا اى جاز نكاح الزانية وان رأتها تنى وله وطؤها بلا استبراء واما قوله تعالى الزنا  
لا ينكحها الا زان فممنوع باية فانكحها ما تاب لكم وفي آخره خطر المجتبى لا يجب على الزوج تطلق  
الفاجرة ولا عليها استباح الفاجر الا اذا اخافا ان لا يقيم جدود الله فلا بأس ان يتفرقا  
فما في الهيانية ضعيف تماميطة المصنف وصح نكاح المضمومة الى محرمة والمسبي  
كلها لها ولو دخل بالمحرمة فلها مهر المثل وبطل نكاح متعة وموقت وان جهلت المدة او  
طالت في الاصح وليس منه ما لو نكحها على ان يطلقها بعد شهر او نحو ما ملكه معها مدة  
معينة ولا بأس بتزوج التماريات عتيق ويجوز له وطؤها امرأة ادعت عليه عند قاضيه

انه تزوجها بنكاح صحيح وهي آي والحال انها محل للانشاء اي لا نشاء النكاح عليها ليقع عن  
الموانع وقضى القاض بنكاحها بمبينة اقامتها ولم يكن في نفسكم تزوجها وكذا الحال له  
ولو ادعى نكاحها خلتها في الشرع لية عن المذهب ويقولها يفتي ولو قضى بطلانها  
بشهادة الزور مع علمها بذلك نفذ وحل لها التزوج باخر بعد العدة وحل للشاهد نورا  
تزوجها وحرمت على الاول وعند الثاني لا تحل لها وعند محمد ححل للاول مالم يدخل الثاني  
وهو من فرع القضاء بشهادة الزور كما سيحكي والنكاح لا يصح تعليقه بالشروط كزوجتك  
ان رضى الي لم ينعقد النكاح لتعليقه بالخطر كما في العمادية وغيرها وما في الدرر فيه نظر  
ولا اضافته الى المستقبل كزوجتك غدا او بعد غدا لم يصح ولكن لا يبطل النكاح بالشروط  
وانما يبطل الشرط منه يعني لو عقد مع شرط فاسد لم يبطل النكاح بل الشرط بخلاف ما لو علقه  
بالشرط الا ان يعلقه بشرط ماض كان لا محالة فيكون خقيقا فيتعقد للحال كان خطبتا  
لاينه فقال ابوها زوجها قبلك من فلان فكذبه فقال ان لم اكن زوجتها لفلان فقد  
زوجتها لا ينكح قبيل ثم علم كذبه انعقد لتعليقه بموجود وكذا اذا وجد المعلق  
عليه في الجاهل كمرعوى زاده وعمه المصنف بخلاف في النهي قبل كتاب البصير في مسئلة  
التعليق بغيره ابي الخليل لا يملك المقتي **باب الولي** موافقة خلاف العبد  
وعرفا العارف بالله تعالى شرعا البالغ العاقل الوارث ولو فاسقا على المذهب لم يكن متصفا  
وخرج نحو صبي ووصي مطلقا على المذهب والولاية تنفيذ القول على الغير ثبت باربع قرابة  
وملك وولاء وامامة شام او ابي وهي هنا نوعان ولاية نذب على المكلفة ولو بكر او ولاية  
اجبار على الصغيرة ولو ثيبا ومعقولة ومرفقة كما افاده يقوله وهو اى الولي شرط صحة نكاح  
منغير ومجنون ورقيق لا مكلفة نفذ نكاح حرة مكلفة بلا رضى ولي والاصل ان كل من تصرف  
وماله تصرف في نفسه وماله فلا ولاية اى الولي اذا كان عصبية ولو غير محرم  
كابن عم في الاصحائية وخرج ذوالا لحم وآلام والقاص الاعراض في غير الكفو فيفسخه الله  
ويتجدد يتجدد النكاح مالم يسكت حتى تلام منه لئلا يضيع الولد ويلتقي الحاق الجبل الظاهر  
وليفتي في غير الكفو بعد مجازة اصلا وهو المختار للفتوى لفساد الزمان فلا تحل مطلقة ثلثا

في  
هذا  
مادة

تحت غير كفو بلا رضى ولا بعد معرفة اياها فيحفظ و بناء على الاول وهو ظاهر الرواية ففى  
 البعض من الاولياء قبل العقد او بعده كالكمل لثبوتها لكل كمال كولاية امان وقد وسنحققه  
 فى الوقف ولو استوفى الدرجة والافلا قرب منهم حق الفسخ وان لم يكن لها ولي فهو اى  
 صحيح نافذ مطلقا اتفاقا وقبضه لى ولي له خولا عتراض المهر ونحوه مما يدل على الرضى بضادها  
 ان كان عدم الكفاية ثابتا عند القاضى قبل صحته والام يكن رضا كمالا يكون سكونه رضا  
 ما لم تلد واما تصديقه بانه كفو فلا يسقط حق الباقين ميسر ولا تجبر البالغة اليك على  
 النكاح لاقطاع الولاية بالبلوغ فان استاذها هو اى الولي هو السنة او وكيله ابن سوله او ذو  
 وليها واخبرها رسولها او مضوى عدل فسكتت عن رده فحاشا او ضحكك غير مستهزئة او لمست  
 او كتبت بلا مسمى ولو يثبت لم يكن اذا ولد لختى لو رضيت بعده انعقد معبرج وغيره فان الوقاية والملتقى  
 فيه نظر فلو اخذت اى توكيل فى الاول ان اتخذ الولي ولو تعدد المزوج لم يكن سكونها اذا ناولها  
 فى الثانى ان بقى النكاح لا يطل بموته ولو قالت بعد موته ندو جنى ابى بامرى وانكرت الورثة  
 فالقول لها فترث ولقد ولو قالت بغير امرى لكنه بلغنى فرضيت فالقول لهما وقولها خبره  
 اولى منه رد قبل العقد لا بعده ولو زوجها لنفسه فسكونها رد بعد العقد لا قبله ولو اذ  
 فى معين فترث ثم زوجها منه فسكتت صح فى الاصح بخلاف ما لو بلغها فترث ثم قالت  
 لم يحجر لطلانه بالمرء ولذا استحسنوا التجديد عند الزفاف لان الغالب اظهار الثقة عند فحاشا  
 السماء ولو استاذها فسكتت فكل من يزوجهما ممن سماه جازان عرف المزوج والمهر كما فى القنية  
 واستشكله فى الجربانه ليس للتوكيل ان يוכל بلا اذن فمقتضاها عدم الجواز وانما مستثناة  
 ان علمت بالزوج انه من هو لتظهر الرغبة فيه او عنه ولو فى ضمن العام كجيرانى او بنى  
 لو يحصون واكالا ما لم تقض الامر العلم بالمهر وقيل بشرط وهو قول المتأخرين يحجر من ذلك  
 واقربه المصنف وما صحه فى الدرر من الكفاية رده الكمال وكذا اذا زوجها الولي عندها اى يحضر  
 فسكتت صح فى الاصح ان علمته بكامر السكوت كالنطق فى سيع وثلاثين مسألة مذكورة فى الا  
 فان استاذها غير اقرب كجنى او ولي بعيد فلا عبرة لسكونها بل لا بد من القول كالنبي  
 البالغة لا فرق بينهما الا فى السكوت لان رضاها يكون بالدلالة كما ذكره بقوله او ما هو معنا



من فعل يدل على الرضا كطلب مهرها ونفقتها وتمكينها من الوطى ودخوله بها برضاها طهرية وقبول  
 التمسنية والصحك شرعا ونحو ذلك بخلاف خدمته او قبول هدايته من الت بكارها بوثبة اي نطفة او  
 دبره حيض او حصول جراحة او تعيس اي كبر بكر حقيقة كقريب يجرع عنه او طلاق او موت بعد  
 خلوة قبل وطى او زنا وهذه فقط يكره كما ان لم يتكرر ولم يتجدد ولا خيب كوطوءة بيشهنة او  
 نكاح فاسد قال الزوج للبكر البالغة يبلغك النكاح فسكتت وقال بل رددت النكاح ولا بينة لها  
 على ذلك ولم يكن دخل بها طوعا في الاصح فالقول قولها يمينها على المفتى به وتقبل ببنيتها على  
 سكوتها لانه وجود بضم الشقين ولو برهننا فينتهي اولى الا ان يبرهن على رضاها او اولا  
 كما لو رويها ابوها مثلا ذاعما عدم بلوغها فقالت انا بالغة والنكاح لم يصح وهي من حققة وقال  
 اكذب او الزوج بل هي صغيرة فان القول لها ان يثبت ان بنتها تسع وكذا ادعى المراهق بلوغه  
 ولو رهننا فينية البلوغ اولى على الاصح بخلاف قول الصغيرة رددت حين بلغت وكذبها  
 للزوج فالقول له لا تخاره زوال ملكه لو اختلفا بعد زمان البلوغ ولو حاله البلوغ فالقول  
 لها شرح وصيانية فليحفظ وللولى الاتى بيبانه نكاح الصغير والصغيرة جيزا ولو  
 تبيا لمعتوه ومجنون شمر او لزم النكاح ولو بعين فاحسن ينقص مهرها وزيادة مهر  
 او زوجها بعين كفو ان كان الولي المزوج بنفسه بعين ابا او جدا وكذا المولى وابن المجنونة  
 لم يعرف منهما سوا كاختيار رجالة وقسقا وان عرف لا يصح النكاح اتفاقا وكذا لو كان  
 سكران فزوجهما من فاسق او شرير او فقير او ذي حرفة دينية لظهور سوء اختياره فلا  
 يعارض شقيقته المظنونة بحجر وان كان للزوج غيرها اي غير الاب وابيه ولو الام والقاضي  
 او وكيل الاب لكن في التبرع بالولي لو كيله القدر صح لا يصح النكاح من غير كفوا وبغير فاحشر  
 اصلا وما في صد الشرعية صح ولها منعه وهم وان كان من كفو وبغير المثل صح لكن لها اي  
 لصغير وصغيرة ملحق بها اختيار الفسخ ولو بعد الدخول بالبلوغ او العلم بالنكاح بعده لقصور  
 الشفقة ويعفى عنه خيار العتق ولو بلغت وهو صغير فرق بالحضرة ابيه ووصيه بشرط القضاء  
 للفسخ فيتوانى فيه ويلزم كل المهر ثم الفرقة ان تبقيا فافسخ لا يقتصر على الطلاق ولا يلحقها  
 طلاق الا في الردة وان من قبله فطلاق الاكمال او رددة او خيار عتق وليس لنا مرقعة منه ولا مهر

عليه الا اذا اختار نفسه بختيار عتق وشرط لكل القضاء الا بما نية ونظمه صاحب المهر  
 فقال في النكاح انك جمعنا ناعا فنتج طلاق وهذا الذي يحكيه بتاين الدار مع نقصان مهر  
 لانه انفساد عقد دفقة الكهوى يستقيم باقتيل سبي واسلم الخواب او ارضاع صغارها بعد  
 فيها خيار عتق بلوغ ردة وكذلك املك لبعض تلك الفسخ بحصرها اما الطلاق فيجب عنه وكذا الايلا  
 ولعان ذلك يتلوهما قاضيا بشرط السمع خلا عتق ومالك واسلم في فيها تقتيل سبي  
 مع الايلاء ايا امل بتاين مع فساد العقد بينهما وبطل خيار اليكرا بالسكوت لو مخارة عامة بال  
 النكاح ولو سالت عن قود المهر قبل الخلوة او عن الزوج او سلمت على الشهود لم يبطل خيارها  
 لمن يجناوه يمتد الى آخر المجلس لانه كالشفعة ولو اجتمعت معه تقول اطلب الحقيقت ثم تبدل الخيا  
 البلوغ لانه ديني وتشهد قائلة بلغت لان ضرورة احياء الحق وان جهلت به لتفرغها للعلم  
 بخلاف خيار المعتقة فانه يمتد لسجلها بالموت وخيار الصغير والشيخ ايلغا لا يبطل بالموت  
 بل يصح رضاء او دلائله عليه كقبلة ولسر دفع مهر لا يبطل بقيامها عن المجلس لان وقته العمر  
 فيبقى حتى يوجد الرضاء ولو ادعت التمكين كرها صدقت ومناداه ان القول لم ادعى الاكراه  
 ولو في جسر الى فيلحفظ الولي في النكاح لا المال العصبية بنفسه وهو من يتصل بالميت  
 حتى المعتقة بلا توسط اني بيان لما قبله على ترتيب الارث والحج فبقدم ابن المجنونة على  
 ابيها لانه يحبه محبة نقصان بشرط حرية وتكليف واسلام في جرمه تربية الزوج وولد  
 مسلم عدم الولاية وكذلك الولاية في نكاح ولا مال مسلم على كافر الا بالسبب العام بان يكون  
 المسلم سيدا له كافر او سلطانا او نائبا او شاهدا ولكافر ولاية على كافر مثله اتفاقا  
 لم يكن عصبية فالولاية للام ثم لام الاب وفي القنية عصبية ثم البنات ثم البنات ثم البنات  
 ثم لبنات ابن الابن ثم لبنات بنت البنات وهكذا اتمر للحج الفاسد ثم اخت الاب وام ثم  
 الاخت كذا ثم لولد الام الذكور والافق سواء ثم لا و كذا هم ثم لذوي الارحام العات ثم  
 الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام وهذا الترتيب اولادهم ثم منى ثم مولى المولات  
 ثم للسلطان ثم لقاضيه له عليه في منشوره ثم لنوابه ان فوض له ذلك ولا ولا  
 للموصي من حيث هو وصي ان يزوج اليتيم مطلقا ان اوصى اليه الاب بذلك على المذهب

فهم لو كان قريبا او حاكما يملكه بالولاية كما لا يخفى **فروع** ليس للقاضي تزويج الصغير من نفسه  
 ولا من لا تقبل شهادته له كما في معين للحكام واقره المصنف وبه علم ان فعله حكم وان عمر  
 عن الدعوى صغيرة زوجت نفسها وكلا ولي ولا حاكم ثم توقف ونفذ بإجازتها بعد بلوغها  
 لان له مجيزا وهو السلطان ولو زوجها وليا من مستويان قدم السابق فان لم يدر او وقع معا  
 بطلا ولسولى الا بعد التزويج بغيبه الاقرب فلو زوج الا بعد حال قيام الاقرب توقف على  
 ايجازته ولو تحولت الولاية اليه لم يجز الا بإجازته بعد التحول فمستأنى وظهيرية مسافة  
 القصر واختار في الملتقى ما لم ينظر الكفو الخاطب حيا به واعتمدا للباقي ونقل ابن كمال ان  
 الفتوى عليه وثمة الخلف فيمن اجتمع في المدينة هل تكون غيبة متقطعة ولو زوجها الا  
 حيث هو جاز النكاح على الظاهر ظهيرية وثبت للابعد من اولياء النسيح وهبانية  
 لكن في القهستان عن الغيات لو لم يزوج الاقرب زوج القاضي عند فوت الكفو الزوج  
 بفض الاقرب اى بامتناعه عن التزويج اجماعا خلاصه ولا يبطل تزويجه السابق بعين  
 الاقرب بحصوله بولاية تامة وولى المحبونة والمحبون ولو عارضوا في النكاح اما التصرف في المال  
 فلا بد اتفقا بينهما وان سفل دون ابيهما كأمراء الاول ان بالمراب به ليصح اتفاقا ولو اقرا  
 ولي صغيرا وصغيرة او اقرا وكيل رجل او امرأة او مولى العبد بالنكاح لم ينفذ لانه اقر  
 على الغير بخلاف مولى الامه حيث ينفذ اجماعا لان منافع يستعملها ملكه الا ان يشهد الشهود  
 على النكاح بان ينصب القاضي خصما عن الصغير حتى ينكر فقيام البينة عليه او يدرك الصغير  
 او الصغير فبصدقه اى الولي المقر او يصدا الموكل او العبد عند ابي حنيفة روح وقا لا يصد  
 في ذلك وهذه المسئلة مخرجة من قولهم من ملك الانتشاء ملك الاقرار به ولها نظائر  
**فروع** هل لولي المحبون ومعتوه تزويجه اكثر من واحدة لم اره ومنعه الشافعي روح وجوز  
 في الصبي الحاجة **باب الكفاية** من كافاه اذا ساواه والمزدها مساواة محض  
 او كونه امرأة احدى الكفاءة معتبرة في ابتداء النكاح للزومه او محضه من جانبته او الرجل  
 لان الشبهة تأني ان تكون فراشا للذي ولذا لا تعبر من جانبها لان الزوج مستقر شرفه  
 يغنيه حناعة الفراش وهذا عند الكل في الصحيح كما في البخارية لكن في الظهيرية وغيرها



هذا عنده وعندهما تعتبر في جانبها ايضا والكفاءة هي خلوها من الاختصاص فلا تختص بجلد  
 ولم تعلم حاله فاذا هو عبد لا خيار لها بل للاولياء ولو زوجها برضاها ولم يعلموا بعد  
 الكفاءة ثم علموا الاختيار لا حدا اذا اشترطوا الكفاءة او اخبرهم بها وقت العقد فوجب  
 على ذلك ثم ظهر انه غير كفوء كان لهم الخيار ولو بالبيعة فيلحفظ وتعتبر الكفاءة للزوم  
 النكاح خلاف المالك رحمه نسبيا فقرش بعضهم اكفاء بعض وبقية العرب بعضهم اكفاء  
 بعض واستثنى في الملتقى تبعا للهداية بنى باهله نخستم وكلم الاطلاق قاله المصنف  
 كالبحر والتميم والفتح والشرنيالية ويعتقد ان الاطلاق المصنف كالكثر والدرد وهذا في  
 العرب واما في العجم فتعتبر حرية واسلاما فمسلم بنفسه او معتق غير كفوء لمن ابوها  
 مسلم او حرا ومعتق وامه حرة الاصل ومن ابوه مسلم او حرا غير كفوء لذات ابوين ابوان فيهما  
 كالا بالتمام النسب بالجد وفي الفتح ولا يبعد مكافاة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه واما معتق  
 الوضيع فلا يكتفى بمعتقه الشريف واما مرتد اسلم فكفوء لمن لم يرتد واما الكفاءة بين  
 الذميين فلا تعتبر الا لفنته وتعتبر في العرب والعجم ديانته اي تقوى قلبه فاستوكفوا  
 لصالحه او فاسقه بنت صالح معلنا كان او لا على الظاهر طهر وما لا بان يقدر على المجهل  
 ونفقة شهر ولو غير محترف والا فان يكسب كل يوم كفايتها ولو تطيق الجماع وحرقة فمثل  
 حاله غير كفوء مثل خياط ولا خياط ليزان ولا حرا ولا هما لعالم وقاصر واما اتباع الظلمة فاحسن  
 من الكل واما الوظائف فمن الحرف فصاحبها كفوء للتاجر ولو غير دينية كبوابة ودون<sup>رئيس</sup>  
 او نظر كفوء لبنت الامير بصريح الكفاءة اعتبارها عند ابتداء العقد فلا يضر زوالها  
 بعد فلو كان وقته كفوا ثم فخر لم يفسخ واما لو كان دبا غائما صار تاجرا فان بقى عاريا لم  
 يكن كفوءا والا فلا يضر بخا العجم لا يكون كفوءا للعربية ولو كان العجم عالما او سلطانا وهو  
 الاصغر فتح عن الينا بيع وادعى في البحر انه ظاهر الرواية واقرب المصنف لكون في التمهيد فشر  
 الحسين بن النسيب الجاه فغير كفوءا للعلوية يبايع وان بالعالم فكفوءا لغيره شرف العلم  
 شرف النسب والمال كما جزم به البرازيلية وارتضاء الكمال وغيره والوجه فيه ظاهر فلا  
 قيل ان عائشة رضي الله عنها افضل من فاطمة رضي الله عنها فمستأنز والخنف كفوء

لبست الشافعي ومتى لبسنا عن مذهبه اجبتا مذهبنا كما بسطه المصنف مغربا ليحيى  
 الفتاوى القروى كقولهم في فلا عيرة بالبلد كما لا عيرة بالبحال خاتمة ولا بالعقل ولا يعين  
 يفسخ بها البيع فالشافعي رحل عن النحر عن المرغيبا في المحرم ليس بكفو للعاقلة ولذا  
 الصلح كفو يعتاد ابيه او امه او جد له عن المحيط بالنسبة الى المهر يعني المجل كما مر  
 بالنسبة الى النفقة لان العادة ان الالباء يتحملون عن الالباء المهر لا النفقة فخير ولو  
 كتم باقل من مهرها فلو في العصبية لا يحترق حتى يتم مهرها او يفرق القاضي  
 بينهما ما دفعوا للعار ولو طلقها الزوج قبل تقريظ العولي قبل الدخول فلها نصف المهر ولو فرق  
 العولي بينهما قبل الدخول فلا مهر لها وان بعده فلها المهر وكذا الوهات احدهما قبل التقريظ فليس  
 للولي المطالبة بالامام لانها في النكاح بالموت جواهر الفتاوى امره بتزويج امرأة فزوجه امة تجاز  
 وقالا يصح هو استحسان ملتقى تبع الهداية وفي شرح الطحاوي قولها احسن للفتوى واختاره  
 ابو الليث واقره اصنف واجمع انه لو زوجه بنته الصغيرة او موليته لم يحز كما امره بمعيضة  
 او حرة او امة فخالف او امره بتزويجها ولم تعين فزوجه غير كفو لم يحز اتفاقا ولو زوجه المأ  
 بنكاح امرأة امرأتين في عقد واحد لا ينعقد للتحالف وله ان يجزئها او لحدها ولو في عقد  
 واحد ولو في عقد واحد في عقد فر في جرحه او شتان في عقدين جازا لا اذا قال لا تزوجني الا امرأتين  
 او عقدين لم يحز للتحالف ولا يتوقى كذا في غائب عن المجلس سائر العقود من نكاح وبيع وغيرها بل يبطل الايجاب  
 ولا يلحقه اجارة اتفاقا ويتوهم في النكاح واحد بايجاب يقوم مقام القبول في خمس وكان ليا او كيد من الجانبين او صيد  
 جانب ووكيل من احرا ووليا من اخر او وليا من جانب ووكيل من اخر كزوجت بنتي من موكل ليس  
 بذلك الواحد يقصو ولو من جانب وان تكلم بكلامين على الزوج اذ قبول غير معتبر شرعا لما تقر به  
 الايجاب لا يتوقف على قبول غائب وكذا عبد وامة بغير اذن السيد موقوف على الاجارة  
 كسكاح القصود وسيجئ في البيوع توقف عقودها ان لها محيزا حال العقد ولا ينظر ولا  
 العلم ان زوج بنت عمه الصغيرة فلو كبر فلا بد من الاستئذان حتى لو تزوجها بالا استئذان فيسكت  
 او افضحت بالرضا لا يجوز عتدها وقال ابو يوسف حر يحزوك كذا المهر المصنوع والحكم والسلطان  
 حوهم يعني بخلاف الصغيرة كما مر في غير من نفسه فيكون اصيلا من جانب وليا من اخر كما لو كبر

الذي وكلته أن يزوجهما من نفسه فإن له ذلك فيكون أصيلا من جانب وليهما من آخر بخلاف ما  
لو وكلته بزوجيهما من رجل فزوجهما من نفسه لا فأنصبته فزوجا لا متزوجا أو وكلته أن يتصرف فيهما  
أو قالت له زوج نفسي ممن تشئت لم يصح تزويجهما من نفسه كما في الخائنة والأصل أن الوكيل معرفة  
بالخطاب فلا يدخل تحت النكحة ولو أجاز من له الإجازة نكاح الفصول بعد موته صح لأن الشرط  
قيام المعقود له واحد العاقلين فقط بخلاف إجازة بيعه فإن يشترط قيام أربعة أشياء كما ينبغي  
**فروع** الفصول قبل الإجازة لا يملك نقض النكاح بخلاف البيع لشرط لزوم عقد  
الوكيل موافقة في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل **باب المهر** ومن أسماه الصداق  
والصدقة والحلة والعطية والعقرو في استيلاء الجوهرة العقري الحر المثل في  
الأماء عشرة قيمة البكر ونصف عشرة قيمة الثيب أقله عشرة دراهم لحديث البيهقي وغيره  
لأمهر أقل من عشرة دراهم ورواية الأقل تحمل على المعجل فضة وزن سبعة مثاقيل كما في  
الزكاة مضروبة كانت أولا ولودينا أو عرضا قيمته عشرة وقت العقد أما في ضماها فلا  
قبل وطئ فيوم القبض ويجب العشرة إن سماها أو دونه أو يحجب أكثر منها إن سمى الأكثر ويتأكد  
عند وطئ أو خلوة صحت من الزوج وموت أحدهما أو تزوج ثانيا في العدة أو إزالة بكارها بنحو  
جرح بخلاف إزالة بدنه فإنه يجب النصف بطلاق قبل وطئ ولو الأربع من اجنبي فعلى الاجنبي أيضا نصف  
مهر مثلها إن طلقت قبل الدخول والأفكله مهر نكحها ويجب نصفه بطلاق قبل وطئ أو خلوة ولو كان  
نكحها على ما قيمته خمسة كان لها نصفه أو دونهما ونصف وعاد النصف إلى ملك الزوج بمجرد  
الطلاق إذا لم يكن مسلما لها وإن كان مسلما لها لم يبطل ملكها منه بل توقف عودته إلى ملكه على إفضاء  
أو الرضاء فلهذا لا تقاد لعقده أي الزوج عبد المهر بعد طلاقها قبله أي قبل القضاء ولحقه مهر  
ملكه قبله ونفذ نصف المرأة قبله في الكل لبقاء ملكها وعليه نصف قيمة الأصل يوم <sup>لنقض</sup>  
لأن زيادة المهر المنفضلة تنصف قبل لقضائه بعده ووجب مهر المثل في الشغار وهو أن يزوجه  
بنته أو اخته على أن يزوجه الأخيرة أو اخته مثلا معاوضة بالعقدين وهو منتهى عنه كحلوه عن  
المهر فأوجبنا فيه مهر المثل فلم يتوشغارا وفي خدمة زوج حرسنة للامهار كحرة أو لمة لأن  
فيه قلب الموضوع كذا قالوا ومقاده صحة تزويجها على أن يخدم سبيها أو وليها لقصة شعيب



مع موسى عليه السلام كصحته على خدمة عبده او امته او عبد الغير برضاء مولا او حرا  
 برضاه وفي تعليم القران للضر لا ابتغاء بالمال وباعز وجتك بامعك من القران للسببية او  
 للتعليل لكن في التبرينغ ان يصح على قول المتأخرين بها خدمته لو كان الزوج عبدا ما ذونا في ذلك  
 اما الحر فخدمته لها حرام لما فيه من الاهانة والاذلال وكذا الاستخدامه غير عن البدايع وكذا  
 مهر المثل فيما اذا المليم مهورا ونفى او وطى الزوج او مات احدهما اذا لم يترضا على شئ يصح مهرها  
 والا فلا والشئ هو الواجب سمي خيرا وخيرا او هذا النخل وهو خمر وهذا العبد وهو حر بقوله  
 التسليم او داية او ثوبا او دارا ولم يبين جلسها الفخس الجمالة ويجب متعة لمفوضة من زوج  
 بلا مهر طلقت قبل الوطى وهي دية وخمار وملحقة لا تزيد على نصفه اي نصف مهر المثل لو الزوج  
 اغنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فقيرا وتعتبر المتعة بحالها كالنفقة به يفتى وتشتبه بالمتعة  
 لمن سواها اي المفوضة اي من سمى لها مهر وطلقت قبل وطى فلا تستحب بل للموطأ سمى لها مهر او  
 فالمطلقات اربع وما فرض بتراضيهما او بفرض قاصر مهر المثل بعد العقد الخالي عن المهر او بد  
 على ما سميها تترمه بشرط قبولها في المجلس وقبول ولي الصغيرة ومعرفة قدرها وبقاء  
 الرزقية على الظاهر ضروري الكافي جدد النكاح بزيادة الف لترمه اهلان على الظاهر من  
 وفي الثانية لو وهبته مهرها ثم اتركها من المهر وقبلت منه ويجعل على الزيادة وفي  
 الزانية الاشبه ان لا يصح بلا قصد الزيادة لا ينصف لا خصاص التضييف بالمفوض  
 في العقد بالنظر بل بحجب المتعة في الاول ونصف الاصل في الثاني وصح حطبها لاكله او بعضه  
 عنه قبل لو يتد بالرد يجر والخلوة مبتدأ خبر قوله الا انه لو طى بالجماع حسبه كمن  
 لاحدهما يمنع الوطى وطبعي كوجوه ثالث عاقل ذكره ابن الكمال وجعله في الاسرار من الحسي  
 وغليه فليس للطبع مثال مستقل شرعي كالحرام لغرض او نقل ومن الحسي ثوب بفتحيتين  
 الثلاثم وقرن بالسكون عظم وعقل بفتحيتين حلة وصغر ولو بزواج لا يطاق معرجاع وبلا  
 وجه ثالث معها ولو نائما او اعمى الا ان يكون الثالث صغيرا لا يعقل بان لا يعبر عما يكون بينهما  
 او محبونا او معي عليه لكن في الزانية ان الليل صحت كذا النهار وكذا الاصح او  
 جارية احدهما فلا تمنع به يفتى مستقرا والكلي يمنع ان كان عقورا مطلقا وفي الفقه وعنده

ان كليه لا يمنع مطلقا او كان للزوجة والا يكن عقورا او كان له لا يمنع ولقي عدم حيله  
 المكان كسجود وطريق وصحاء ويطع وبني بابه مفتوح وما اذا لم يعرفها وصوم النحر  
 والمندور والكفارات والقضاء غير مانع لخصها في الامع اذ الكفارة بلافساد وود  
 انه لو اكل ناسيا فامسك فحلى لها ان تضع وكذا كلها اسقط الكفارة لغير بل المانع صوم  
 رمضان اداء وصلوة الفرض فقط كالوطي فيما يجي ولو كان الزوج عجوبا او عينا  
 او خضيا او خشي ان ظهر حاله والا فتكاحه موقوف وما في البحر والاشياء ليس  
 على ظاهرة كالسيطة في المهر وفيه عن شرح الوهبانية ان الغنة قد تكون لمض  
 او ضعف خلقه او كبر سن في ثبوت النسب لو من المجنون وفي تأكيد المهر المسعى ومهر  
 المثل بلا تسمية والثقة والسكنى والعدة وحرمة نكاح اختها واربع سواها في علقها  
 وحرمة نكاح الامة ومراعاة وقت الصلوة في حقها وكذا في وقوع طلاق بان اخر على  
 المختار لا يكون كالوطي في حرقية الاحكام كالغسل والاحصان وحرمة البنات وحملها  
 للاول والراجعة والميراث وتنويحها كالبكار على المختار وغيره ذلك كما نظمه صاحب  
 التمر فقال وخلوة الزوج مثل الوطي في صوره وغيره ولهذا العقد تحصيل تكميل ومهر واد  
 كذا السنت اتفاق سكنى ومنع الاخت مقبولة واربع وكذا قالوا الاما وقد اعوانمان  
 فراق فيه ترجيل وادعوا فيه تطليقا اذ الحقا وقيل لا والصبوب الاول القتل اما المغان  
 فالاحصان يا املي رجعة وكذا التوريث معقوب سقوب وحلي واخلاقها ولنا في  
 بنت نكاح البكر مبدون ذلك الف والتكفير ما فسدت عبادة وكذا بالاعتقال تكميل  
 ولو افرقا فقلت بعد الدخول قال الزوج قبل الدخول فالفق لها لا تبارها سقوب  
 نصف المهر وان انكرت الوطأ ولو لم تملكه في الخلوة فان بكر اصحت والا لان البكر  
 انما نوطاء كرها كما يحته الطوطوسى واقره المصنف ولو قال ان خلوت بك فانت  
 طالق فحلا بها طلقت باثنا لوجود الشهادتين ويصفت المهر ولا عدة عليها بزازية و  
 تجب العدة في الكل اي كل انواع الخلوة ولو فاسدة احتياطا اي استحسانا التوهم الشغل  
 وقيل فائله القدور ولتخاره التمر تاشي وقاضى خان ان كان المانع شرعيا لم يصحم تجب

العدة وأن كان حقيقياً لصغر ومن مدق لا تجب المذهب الأول لأنه نص محمد رح  
 قاله المصنف وفي المجتبى الموت أيضاً كالوطى في قوله العدة والمهر فقط حتى لو ماتت الأم  
 قبل دخوله بها حلت بنتها قبضت الف المهر فوهبت له وطلقت قبل وطئ رجع عليها <sup>بنصفه</sup>  
 لعدم تعيين النكاح في العقود وإن لم تقبضه أو قبضت نصفه فوهبت الكل في  
 الصورة الأولى أو ما يقع وهو النصف في الثانية أو وهبت عرض المهر كتوب معين  
 أو في الذمة قبل القبض أو بعده لا يرجع لحصول المقصود نكحاً بالفت على أن لا يخرجها  
 من البلد أو لا يتزوج عليها أو نكحها على الفاتن أقام لها وعلى الفاتن أن يخرجها  
 فإن وفي بأمر طه في الصورة الأولى وأقام لها في الثانية فلها الألف لرضاها بها فمنا  
 صورتيان الأولى كمية المهر مع ذكر شرط يقعها والثانية تشبيهة المهر على تقدير وغيره  
 على تقدير الآيوت ولم يعم فمهر المثل لفقد رضاها بقوت النفع لكن لا يتراد المهر في الصورة  
 الثانية ذات التقديرين على الفاتن ولا ينقص عن الف اتفاقها على ذلك ولو طلقها  
 قبل الدخول تنصف المسمى في المسئلتين لسقوط الشرط وقال الشرحان صحيحان فجلا  
 ما إذا تزوجها على الف أن كانت قتيحة وعلى الفاتن أن كانت جميلة فانه يصح الشرط  
 اتفاقاً في الأصح لقلة الجمالة بخلاف ما لو رد في المهرين القلة والكثرة للثبوت والبقاء  
 فلهان شيئا لزمه الأقل والأكثر المثل لا يناد على الأكثر ولا ينقص عن الأقل فتح ولو  
 شرط البكارة فوجد شيئا لزمه الكل ودر وجهه في البرازية ولو تزوجها على هذا العبد  
 أو على هذا الألف أو الألفين أو على هذا العبد أو على هذا العبد أو على أحد هذين  
 وأحدهما أو كس حكم القاضي مهران مثل فان مثل الأرفع أو فوقه فلها الأرفع أو مثل الأول  
 أو دونته فلها الأول أو كس والأكثر المثل وفي الطلاق قبل الدخول تحاكم متعة المثل لأهلها <sup>أو</sup>  
 حتى لو كان نصف الأول أو كس أقل من المتعة وجبت المتعة فتح ولو تزوجها على فريز أو عبد  
 أو ثوب هر أو قرأ شربيت أو عدد معلوم من بحر ابل قالوا يجب في كل جنس له وسط الوسط  
 أو قيمته وكل ما لم يحز السلم فيه فالتخييار للزوج والأقل المهرأة وكذا الحكم وهو لزوم الوسط  
 في كل حيوان ذكر جيشه هو عند الفقهاء المقول على كثيرين متفقين فيها بخلاف مجبول



الحسن كذب ودابة لانه لا وسط له ووسط العيب في زماننا الحبش ان امهر العبد  
 الحال ان احدهما حرفهها العبد عند الامام ان ساو اقله اى عشرة دراهم والاكمل لها  
 العشرة لان وجوب المهر وان قل يمنع مهر المثل وعند الثاثة لها قيمة المهر لو عيبه ووجه  
 الكمال كما لو استحق احدهما ويجب مهر المثل في نكاح فاسد وهو الذى فقد شرطاً من شرائط  
 الصحة كشيء بالوطى في الفيل لا بغيره كالخلوة لحمة وطئها ولم يزد مهر المثل على المهر  
 لرضائها بالخط ولو كان دون المسمى لم يزد مهر المثل لفساد التسمية بفساد العقد ولم  
 يسم او جهل لم يزد بالغاما بلغ ويثبت لكل واحد منهما نفقة ولو بغير محضر من صاحبه  
 دخل بها او لا في الاصح خرجا من المعصية فلا ينافى وجوبه بل يجب على القاضى التفرق  
 بينهما ويجب العدة بعد الوطى لا الخلوة للطلاق لا للموت من وقت التفريق او تاركه  
 الزوج وان لم تغتسل المراة بالمتاركة في الاصح ويثبت  
النسب احتياطاً بلا دعوة وتعتبر مدته وهي ستة اشهر من الوطى فان كانت منه الى  
 الوضع اقل مدة الحمل يعني ستة اشهر فاكثر يثبت النسب الا بان ولادته لاقبل من ستة  
 اشهر لا يثبت وهذا قول محمد رحم وبه يفتى وقالوا ابتداء المدة من وقت العقد كما يصح  
 في التبرانه احوط وذكر من التصرفات الفاسدة احدى وعشرين ونظم منها العشرة التي  
 في الخلاصة فقال وفاسد من العقود عشرة اجارة وحكم هذا المأجر وجوب مهر المثل او مسمى  
 او كله مع فذلك المسمى والواجب الاكثر في الكتابة من الذى سماه او من قيمة وفي النكاح  
 المثل ان يكن دخل وخارج البذل للمالك اجل الصلح والقرض لكل نفقة امانة او كما يصح  
 حكمة ثم الهبة مصنونة يوم قبض وصح بيعه لعبد اقترض مضاربة وحكمها امانة وبال  
 في البيع والا الفقة والحرة مهر مثلها الشرعى مهر مثلها اللغو اى مهر امرأة تأملها من  
 قوم ابها لا امها ان لم تكن من قومها كبنت عمه وفي الخلاصة وبغير اخائها وعماها فان لم  
 تكن فبنت الشقيقة وبنت العم انتمى ومفاده اعتبار الترتيب في حفظ وتعتبر المماثلة في كل  
 وقت العقد سناً وجمالاً وما لا ولد او عسراً وعقلاً وديناً وبكارة وشيوبة وعفة وعلماً و  
 ادباً وكمال خلق وعدم ولد ويعتبر حال الزوج ايضاً ذكره الكمال قال ومهر الامه بقدر

الرغبة فيها ويشترط فيه اى في ثبوت مهر المثل بما ذكر اخبار رجلين او رجل وامرأتين ولفظ الشبهة  
 فان لم توجد شهود عدل فالقول للزوج بميمينه ومما في المحيط من ان للقاضي فرض المهر  
 حملة في المهر على ما اذا رضى بذلك فان لم يوجد من قبيلة ابيها فمن الا جانبى اخر  
 قبيلة تامل قبيلة ابيها فان لم يوجد فالقول له اى للزوج في ذلك بميمينه كما مر وصحها  
 الولي مهرها ولو المرأة صغيرة ولو عاقدا لانه سقيم لكن بشرط صحتها فلو في مرض موته وهو  
 وارثه لم يصح والا صح من الثلث وقبول المرأة او غيرها في مجلس الزمان وتطالب بالاساءات  
 من زوجها البالغ او الولي الضامن وان ادى رجع على الزوج ان امرهما هو حكم الكفالة ولا  
 يطالب الاب بمهر ابنته الصغير الفقير اما الغنى فيطالب ابوه بالدفع من مال ابنه لا من مال  
 نفسه اذا زوجه امرأة الا اذا ضمنه على المعتمد كما في النفقة فانه لا يؤخذ بها الا اذا ضمن  
 ولا رجوع للاب الا اذا اشهد على الرجوع عند الاداء لها منعه من الوطى ودواعيه شرح مجمع  
 والسفر بها ولو بعد وطى او خلوة زفتها ما كان كل وطاة معقود عليها فتسليم البعض لا  
 يجب تسليم الباقي لاخذ ما بيت بنجمله من المهر كلا او بعضا واخذ قدر ما يجعل لمثلها غير  
 به يفتى لان المعروف كالمشروط ان لم يوكل او يجعل كله فكلما شرط لان الصريح يفوق الدلالة  
 الا اذا جعل لكل جهالة قاضية فيجب حلا غاية الا التجيل لطلاق او موت فيصح  
 للعرف بزانية وعن الناز لها منعه ان اجل كله وبه يفتى استحسانا ولو الجدة وفي النهر  
 لو تزوجها على مائة على حكم الحل على ان يجعل اربعين لها منعه حتى تقبضه ولها  
 النفقة بعد المنع ولها السفر والخروج من بيت زوجها للحاجة ولها زيارة اهله ابلا  
 اذته ما لم يقبضه اى المحجل فلا تخرج الا التحل لها او عليها او لزيارة ابوها كل جمعة  
 مرة او الحارم كل سنة او لكونها قابلة او قاسلة لا فيما عدا ذلك وان اذن كانا عاصيين  
 والمعتمد جواز الحارم بلا تزويج اشياء وسيجي في النفقة وليسا فربها بعد اداء كله مؤجلا  
 او مجلا اذا كان ما مونا عليها والا يود كله او لم يكن مامونا لا يسافر بها وبه يفتى كما في  
 شروح الجمع واختاره في ملتقى الا بجمع الفتاوى واعتمله المصنف وبه افتى شيخنا الزميل  
 لكن في التخيير الذي عليه العمل في ديارنا انه لا يسافر بها جبرا عليها وخبر به البرزنجي وغيره

وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصول يفتى بما يقع عنده من المصلحة وينقلها فيما دون مدته  
 أي السفر من المص إلى القرية وبالعكس فمن قرية لقربه لأنه ليس بقرية وقيد في التاخير<sup>نق</sup>  
 بقرية يمكنه الرجوع قبل الليل إلى وطنه وأطلقه في الكافي قالوا وعليه الفتوى لم يمتد اختلاف  
 في المهر ففي أصله حلف منكر التسمية فإن نكل ثبت وإن حلف بجيمهر المثل وفي المهر لحلف  
 إجماعاً أن اختلافه في قدر مطلق قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بجيمينه وإي أقام<sup>بينة</sup>  
 قبلت سواء شهد له مهر المثل أو لها أو لا وإن أقام البينة فببينة ما مقدمة أن شهد له مهر  
 المثل وببينة مقدمة أن شهد مهر المثل لها لأن البينات لا تثبت خلاف الظاهر وإن كان  
 مهر المثل ببينة ما تحالفان حلقاً أو برهناً فببينة به وإن برهن أحدهما قبل برهانه لأنه لو<sup>هو</sup>  
 وفي الصلح قبل الوطى حكم متعة المثل لو المسمى ديناً وإن عينا كمسألة العبد والجارية فلهما  
 المتعة بلا تحكيم إلا أن يرضى الزوج بنصف الجارية وإي أقام ببينة قبلت فإن أقام ببينة ما  
 أولى أن شهدت له المتعة وببينة أن شهدت لها وإن كانت المتعة بينهما تحالفان حلقاً  
 وجب متعة المثل وموت أحدهما تحلفان في الحكم أصلاً وقد راعى العلم سقوطه بموت أحدهما  
 وبعد موتهما ففي القدر القول لورثته وفي الاختلاف في أصله القول لمنكر التسمية لم يقض  
 بشيء ما لم يبرهن على التسمية وقال لا يقضى لمهر المثل كحال الحيوة وبه يفتى وهذا كله إذا لم تسلم  
 نفسها فإن سلمت ووقع الاختلاف في الحالين الحيوة وبعد ما لا يحكم بمهر المثل لأنها لا تسلم نفسها  
 إلا بعد تعجيل شيء عادة بل يقال لها لا بد أن تقر بما تجلت ولا قضيت عليك بالمعارف تعجيله  
 ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا وهذا إذا ادعى الزوج إيصال نفق إليها يجر ولو بعثت إلى امرأته شيئاً  
 ولم يذكر حجة عند الدفع فإرجية المهر فلو ذكر حجة كقوله تسع أوصياء ثم قال إنه من المهر  
 لم يقبل قتيبه لوقوعه هدية فلا ينقلب مهر فألت هو أي المبعوث هدية وقال هو من المهر وإن  
 الكسوة أو عارية فالقول له بجيمينه والبينة لها فإن حلف والمبعوث قائم فلها أن ترضه وتجمع بباقي  
 المهر ذكره ابن الكمال ولو عوفضته ثم ادعاه عارية فلها أن تسترد العوض من جنسه زيلعي في غير المهر  
 لكل كتاب وشاة حية وسمز وعسل وما يقع في مهر ذكره أخى زادة والقول لها ببينة ما في المهر<sup>له</sup>  
 كخبري ولم يشق لأن الظاهر يكذب به ولذا قال الفقيه المختار أنه يصدق فيما لا يجب عليه



كحفظ ماله لا فيما يحب بخار ودرع يعقو المبيع انه كسوة كان الظاهر معه خطبت رجل وبعث  
 اليها اشياء ولم يتزوجها ابوها فابعت للمهر ليسترد عينه قائما فقط وان تغير بلا استعمال او قيمته  
 حالها لانه معاوضة ولم تتم فجاز الاسترداد ولا يسترد ما بعث هدية وهو قائم دون  
 الهالك المستهلك لان فيه معنى الهبة ولو ادعت انه اى المبعوث من المهر وقال هو وديعة فاما  
 كان من جنس المهر فالقول لها وان كان من خلافه فالقول له بشهادة الظاهر انفق رجل  
 على معتدة الغير بشرط ان يتزوجها بعد عدتها ان تزوجته لا يرجع مطلقا وان ابتغى فلا الرجوع  
 ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا مطلقا يخرج عن العارية وفيه عن المبتغى جهرا ابنته  
 بجهاز وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها ولا ورثته بعده ان سلمها ذلك في حصته بل يخص  
 به دية يفق ذلك الا اشتراه لها في صغرها ولو البجعة والحيلة ان يشهد عند التسليم  
 اليها انه انما سلمه عارية والا حوط ان يشترى منها ثم يرد لا درر اخذ اهل المرافعة  
 عند التسليم فللزوج ان ليسترده لانه رشوة جهرا ابنته ثم ادعى ان مادفعه اليها عارية  
 فقالت هو تملك او قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منها وقال الاب او ورثته بعد  
 موته عارية والمعتدان القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع مثله جهرا  
 لا عارية واما ان كان مشتركا كمصر الشافر فالقول للاب كما لو كان اكثر مما يجزى به مثلها  
 والام كالا بفتح يمينها وكذا ابلى الصغيرة شرح وحياتية واستحسن في التمتع بالقاضي خان  
 ان الاب ان كان من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية ولو دفعت في تيمينها لابتها اشياء  
 من امته الا ببحرته وعلمه وكان ساكتا وزفت الى الزوج فليس له ان يسترد ذلك  
 من ابنته بخراين العرف به وكذا لو انقضت الام في جهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن  
 الام وهو من المسائل السبع والثلاثين بل التماز واربعين على ما في زواهر الجواهر التي السكوت  
 فيها كالنظر **فرع** لو زفت اليه بلا جهاز يلقب به فله مطالبة الاب بالنقد قسنة زاد في البحر  
 عن المبتغى الا اذا سكنت هو بلا خصوصية له لكن في التمتع عن البراز به الصحيح لا يرجع  
 على الاب بشئ لان المال في النكاح غير مقصود فكيف في او مستان من ذمية او حرة جارية ثمة  
 بمينة او بلا مهر بان سكتا عنه او نفيها له الحال اذا جاز عند هم فوطت او طلفت قبله او ما

عنها فلا مهر لها وان استلم وترافعا اليها لانا امرنا بتركهم وما يدعون وتثبت ببقية احكام النكاح  
 في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ودفع الطلاق ونحوها كعدة ونسب  
 وخيار بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وحرمة مطلقة ثلثا ونكاح محارم وان نكحها بغير او  
 خنزير عيناى مشار اليه ثم اسلم او اسلم احدهما قبل القبض فلها ذلك فحلل الخمر وشرب  
 الخنزير ولو طلقها قبل الدخول فلها نصفه ولها في غير عين قيمة الخمر ومهر المثل في  
 الخنزير اذ اخذ قيمة الفصحى كاخذه عينه **فروع** الوطء في دار الاسلام لا يجزى <sup>جود</sup>  
 ومهر الا في سئلتين صبي يتكح بلا اذن وطاوعته وبالع امة وطئها بتل تسليم وليسقط  
 من المثل ما قابل البكارة والا فلا تذاغت جارية مع اخري فازالت بكارتها لزمها مهر  
 المثل كالبصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان سئمت الرجل قال  
 البراز ولا يعتبر السر فلا سلمها فزنت لم يترمه طليها خذ امرأه واخذها طليها الى  
 ان ياتي بها او يعلم موتها المهر مهر السر قبل العلانية المثل الى الطلاق ويتجمل بالزنى  
 ولا يتاجل بمراجعتها ولو وهبته للمهر على ان يتزوجها فاني فالمهر باق نكحها او لا ولو  
 المهر كالحل وكلمة يقبضه صح ولو احوالت به اسانا ثم وهبته للزوج لم يصح وهذه جملة  
 من يريد ان يبيع **باب نكاح الرقيق** هو المملوك كالا او بعضا القرق  
 المملوك كالا توقف نكاح قن وامة ومكاتب وما يبرء وام ولد على اجازة الحاكم فان اجاز  
 نقد وان رد بطل فلا مهر مالم يدخل نيطالب بمهر المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى من  
 له ولاية تزويج الامة كاب جد وقاض وصى ومكاتب ومفاوض ومولى وامام العبد  
 فلا عليك تزويجه الا من عليك احتاؤه ودر فاق نكح ابلاذن فالمهر والنفقة عليهم  
 اى على القرق وغيره لوجود سبب الوجوب منه ويستطاع بمولتهم لغوات محل الاستيقاء  
 وبيع قن فيما لا يغير كمد ببل لبيع ولومات مكاه لزمه جملة ان قدره عن القنية  
 لكنه يباع في النفقة مرارا ان تجردت وفي المهر مرة ونيطالب بالباقي بعد عتقه الا اذا باع  
 منها خانية ولو زوج المولى اتمته من عبده لا يجب المهر في الاصح ولو الحجة قال البراز  
 بل يسقط ومحل الخلاف اذ الم تكن الامة ما ذونة جديونية فان كانت يبيع ايضا فله مثل

لها تم ينقل للموكل فلو باعه سيده بعد ما زوجه امرأة فالمهر بقتله يلد ومعه إيمان دار كليم  
 الاستملاء لكن للموكل لا ينفع البيع لو المهر عليه لأنه دين فكانت كالقراض منع وقوله بعد  
 طلقها رجعية إجازة للنكاح الموقوف لا طلقها أو فارقها لأنه يستعمل للتأخر لا تحق لو  
 إجازة بعد ذلك لا يتخذ بخلاف الفسخ وأذنه لعبد في النكاح ينظم جائزه وفاسده  
 فيبيع العبد لمن تكاها فاسدا بعد أذنه في طهرها خلافا لها ولو نوى المولى الصحيح فقط  
 تعقيد به كما لو نذر عليه ولو نذر على الفاسد صحيح الصحيح أيضا ولو تكاها ثانيا صحيحا  
 أو تكاها آخر بعد ما صحيحا توقف على الإجازة لا انتهاء الأذن بمرة وإن نوى مرارا ولو  
 مرتين صحيح لهما كل نكاح العبد وكذا التوكيل بالنكاح بخلاف التوكيل به فإنه لا يتناول  
 الفاسد فلا يختم به به يفتق والوكيل بنكاح فاسد لا يملك إلا الصحيح بخلاف البيع  
 ابن مالك وفي الأشياء في قاعدا الأصل في كل دم الحقيقة الأذن في النكاح وبيع و  
 التوكيل بالبيع يتناول الفاسد والنكاح لا يمين على نكاح وصلة وصوم وحج  
 وبيع إن كانت على الماضي تناوله وإن على المستقبل لا ولو زوج عبدا له ما ذونا  
 مديونا صح وسأوت المرأة عزماء في مهر منلها والأقل والزائد عليه نطالب به  
 بعد استيفاء العزماء كدين الصحة مع دين المرض إذا باعه منها كما ولو زوج  
 مكاتبه ثم مات لا يفسد النكاح لأنها لم تملك المكاتب بموت أبيها إلا إذا عجز فرج  
 في الرق فحينئذ يفسد للتنازع زوج أمته أو أم ولده لا يجب عليه توبتها وإن شرط في  
 العقد ما لو شرط الحر حرية أو لادها فيه صح وعق كل من ولده في هذا النكاح لأن  
 يقول المولى الشرط والتزويج على اعتباره وهو معنى تعليق الحرية بالولادة فيصح فتح  
 ومفاده أنه لو باعها أو مات عنها قبل الوصع فلا حرية ولو ادعى الزوج الشرط ولا يثبت  
 له حلف المولى لكن لا نفقة ولا سكنى لها إلا بها بان يدفعها إليه ولا يستخدمها  
 وتخدم المولى ويطأ الزوج إن ظفر لها فارقة عن خدمة المولى ويكفي في تسليمها  
 قول له متى ظفرت بها وطنتها فرفان بواها ثم رجع عنها صح رجوعه بقاء حقه و  
 سقطت النفقة ولو خلدته أي السيد بعد التوبة بلا استخدام أو استخدام



لها واو اءادها لبنت الزوج ليدلا لا تسقط لبقاء التبوية وله اى المولى السفر بها  
 اى بامته وان اى الزوج ظهيرة وله اجبارقة وامته ولوام ولد ولا يلزمه الاستل  
 بل يندوب فلوله لاقل من نصف جولى فقول من المولى والنكاح فاسد محرمن الاستيلا  
 وثبوت النسب على النكاح وان لم يضيلا مكاتبه ومكاتبته بل يتوقف على اجازتها ولو  
 صغيرين الحاقا بالبالغ فلو اديا فتقاعاد موقفا على اجازة المولى لا على اجازتها لعد  
 احليتهما ان لم يكن عصية فيه واوحجز الوقت نكاح المكاتب على رضى المولى ثانيا  
 مؤث النكاح عليه وبطل نكاح المكاتبه لانه طهر حل باث على موقوف فابطله و  
 الدليل يعمل العجائب ونجت الكمال مهنا غير صائب ولو قبل المولى امته قبل الوطى  
 ولو خطا فتح وهو مكلف فلو صبيا لم يسقط على الرجح ذكره المصنف سقط المهر لمنعه  
 المبدل كحرة ارتدت ولو صغيرة لا لو فعلت ذلك القتل امرأة ولوامة على الصحيح  
 خانية بنفسها او قتلها وارثها او ارتدت الامامة او قبلت ابن زوجها كما رجحه في النهر  
 اذ لا تقويت من المولى او فعله بعده اى الوطى لتقريبه ولو فعله بعبد او مكاتبته او  
 ماذونته المديونة لم يسقط اتفاقا والاذن في الغزل وهو الاثر الخارج الفرج كمو  
 الامامة لاحلها لان الولد حقه وهو يفيد التقيد بالبالغة وكذا الحرة فمرد يغزل عن الحرة  
 وكذا المكاتبه فخرجنا باذنها لكن في الخانية انه يباح في زماننا لفسادة قال الكمال فليعتبر  
 عند راسقط لادنها او قالوا يباح اسقاط الولد قبل اربعة اشهر ولو بلا اذن زوج و  
 امته بغير اذنها بالاكرامة فان ظهر لها صل حل نفقه ان لم يعزل قبل بوله وخيرت امه  
 ولوام ولد ومكاتبته ولو حكما كعتقة بعض عتقت تحت حرا وعبد ولو كان النكاح بضابها  
 دفعا لزيادة الملك عليها بطلقة ثالثة فان اختارت نفسها فلا مهر لها او زوجها والمهر  
 لسيدا ولو صغيرة تاخر بلوغها وليس لها خيار بلوغ في الاصح او كانت الامامة عند النكاح  
 حرة ثم صارت امه بان ارتدت او لحقا بدار الحرب ثم صبيا معا فاعتقت خبرت عند المأ  
 خلا فاللثالث مبعوط والجمل هذا الخيار خيار العتق عند فلوله بقلم به حتى ارتدا ولحقا  
 فعلت ففست صلا اذا قضى بالحاق وليس هذا يحكم بل فتوى كافي ولا يتوقف على

القضاء ولا يبطل بسكون ولا يثبت بغير علم ويقتصر على مجلس تجارة بحرية بخلاف جوار البلوغ والكل  
 خاتمة نكح عبد بلا اذن فعتر او بعه فاجاز المشتري نفذ لزوال الموانع وكذا حكم الامة ولا يحل  
 لها كون النفوذ بعد العتق ولم تحقق زيادة الملك وكذا الواقتان زوجها فصولا وعقوبات  
 فضولي واجازها المولى وكذا اميرة عتقت بموته وكذا ام الولد ان دخل بها الزوج ولا  
 لم ينفذ لان علقها من المولى تمنع نفاذ النكاح فلو وطئ الزوج الامة قبله اى العتق  
 فالمهر المسمى له اى للمولى او بعده فلها المقابلة بمنفعة ملكها ومن وطئ قنة ابنه فوله  
 فلو لم تلد لزم عقرها وارثك صحرا ولا يجرد فاذقه فادعاه الاب وهو حر مسلم عاقل ثبت  
 نسبه بشرط بقاء ملك ابنه من وقت الوطئ الى الدعوة وبيعها كخيه مثلا لا يضر  
 لغيره بخلاف وصارت ام ولده لاستناد الملك لوقت العلوق وعليه قيمتها ولو فقير الفهر  
 حجة بقاء نسبه عن بقاء نفسه ولذا يحل له عند الحاجة الطعام لا الوطء ويحارب على  
 نفقة ابيه لا على دفع جارية للتشرك لا عقرها وقيمة ولدها ما لم تكن مشتركة فنتج حصة  
 الشريك وهذا اذا ادعاه وحده فلو مع الابن فان شريك قدام الاب والابن ولو ادعاه  
 ولده ام ولده المنفى او مديونة او مكاتبه شرط تصديق الابن وجد صحيح كاب بعد زوال  
 ولايته بموت وكفر وجنون ورقفيه اى فى الحكم المذكور لا يكون كالأب قبله اى قبل  
 الزوال المذكور ويشترط ثبوت ولايته من حين الوطئ الى الدعوة ولو تزوجها ولو فاسدا  
 ابوه ولو بالولاية فلو لم حرام ولده لتولده من نكاح ويحب للمير للقيمة وللحكم الملك  
 اخيه ومن الحمل ان يملك امته لطفله ثم يتزوجها ولو وطئ جارية امرأته او والله او  
 فلو ادعاه لا يثبت النسب الا بقصد ترقى المولى فلو كان به ثم ملك الجارية وقتا ما ثبت  
 النسب صحيحا فى الاستيلاء حرة متزوجة برقيقا قالت لى زوجها الحر المملوك اعتقه  
 بالعت او رادت ورطل من جراد الفاسد هناك لصحيح ففعل فسد النكاح لتقديم الملك  
 اقتضاء كانه قال بقتله منك واعتقه عنك لكن لو قال كذا ان وقع العتق غير المامور  
 لعدم القول كما فى السواشي السعدية ومقاده انه لو قال قبت وقع غير الامر والولاء لها  
 ولزمها بالالف وسقط المهر ووقع العتق عن كفارتها ان نوته عنها ولو لم تقل بالالف لا

فيسند لعدم المالك والولاية له المقترية **باب نكاح الكافر** لينهل المشتك و  
 الكتابي وههنا ثلثة أصوال أول ان كل نكاح صحيح <sup>للمسلمين</sup> فهو صحيح بين اهل الكفر  
 خلافا لما لك رج ويدور قوله تعالى وامرأته حالة الخطبة فله عليه الصلوة والسلام ولله  
 من نكاح كافر سفاح والنكاح كل نكاح حرم بين المسلمين لفقد شرطه كعدم شهود يجوز في  
 حقهم اذا اعتقدوه عند الامام ويقرت عليه بعد الاسلام والثالث ان كل نكاح حرم  
 لحرمة المحل كحرم يقع جائزا ووال مشايخ العراقي بل فاسدا والاصح وعليه فتجب  
 النفقة ويجوز اذفه اجمعوا انه لا يثبوت لان اكرت ثبت بالنقض على خلاف القياس  
 في النكاح الصحيح مطلقا فيقتصر عليه ابن ملب اسلم المتزوجان بلا اسمع شهم او  
 عدة كافرين مقتدين بالسافر عليه لانا امرنا بتركهم وما يعتقدون ولو كانا الى المتزوجان  
 للذان اسلما حرمين او اسلم احد المهرمين او ترافعا اليها وهما على الكفر فرق القاض والدة  
 حكماء بينهما لعدم المحللة ومراعاة احدهما يفرق ببقاء حق الآخر بخلاف اسلامه لان  
 الاسلام يعلو ولا يعلى الا اذا اطلقها لنا وطلبت التفرقة فانه يفرق بينهما اجماعا كما لو خالعهما  
 ثم اقام معهما من غير عقد او تزوج كتابية في عدة مسلم او تزوجها قبل زوج آخر قد طلقها  
 ثلثا فانه في هذه الثلثة يفرق من غير مراعاة بجزع عن المحيط خلافا للزليعي والحاكمي اشترا  
 المرافعة واذا اسلم احد الزوجين للمسلمين او امرأة الكتابي غرض اسلامه على كثر فان اسلم  
 فبها والآبان الى او سكت فرق بينهما ولو كان الزوج مسيحيًا ميثا اتفاقا على الاصح والصبية  
 كالصبي فيما ذكر واكمل ان كل من مع منه الاسلام اذا اتى به صح منه اكيا اذا عزم  
 عليه وينظر عقله بمسيره المميز ولو كان مجنون لا ينتظر لعدم هأيته بل يعرضوا كسلا  
 على ابويه فاليها اسلم تبعه فيبقى النكاح فان لم يكن له اب نصب القاض عنه وصيا ينقض  
 عليه بالفرقة باقاني عن اليميني عن روضة العلماء للزاهد ولو اسلم الزوج وهو مسيحي  
 فمتهود او منصرف يبقى نكاحها كما لو كانت في الكنية عكذلك لانها كتابية مالا والتفرقة  
 بينهما طلاق ينقض العدة لو اني لا لو انت لان الطلاق لا يكون من النساء واباء المميز واحد  
 ابو المجنون طلاق في الاصح وهي من اعرب المسائل حيث يقع الطلاق من معتبرين فبحسب



زيلبي وفيه نظراً إذا الطلاق من القاضيه هو عليه ما لا منه ما فليس باهل للايقاع بل للوقع  
 كما لو دث قريبه ولو قال ان جنت فانت طالق فجن لم يقع بخلاف ما اذا قال ان دخلت  
 الدار قد دخلها فجن واقع ولو اسلم احدهما اي احد المحمسين او امرأة الكتابه اي في حارب  
 الحرب ملحق بها كالحجر الملح لم تدخ حتى يحضر ثلثا او ثمرة ثلثة اشهر قبل اسلم الاخر اقامه  
 لشرط الفرقة مقام السبب ليست بعدة لدخول غير المدخول بها ولو اسلم زوج الكتابية ولو ما  
 كما مر في له والمرأة تبين بتيار الدارين حقيقة وحكما لا بالسبب فلو خرج احدهما التنا  
 مسلما او ذميا او اسلم او صار ذمته في دارنا او اخرج مسبيا وادخل دارنا بانت بتيار  
 الدار اذا هل حرب كالموت ولا تخرج بين حي وميت وان سبيا او اخرجها اليها معاد فغير  
 او مسلمين او ثم اسلم او صار ذميين لا تبين لعدم التبان حتى لو كانت المسبية منكو  
 مسلم او ذمي لم تبين ولو تخيمها ثم خرج قبلها بانت وان خرجت قبله لا وفاق الفقه عن  
 المحيط تحريفه من هاجر اليها مسلمة او ذمية حاملا بانت بلا عدة فيخل تزوجها اما  
 الحامل فتنتقض على الاظهر لا للعدة بل لشغل الرحم بحق الغير وارتداد احدهما اي  
 الزوجين فسق فلا ينقص عدد الطلاق عاجل بلا قضاء فللموت طهارة ولو حكم كل مهرها  
 لتاكدها به وتغيرها النصف لو مسمى والمتعة لو ارتد وعليه نفقة العدة ولا شيء من  
 المهر والنفقة سوى السكينة يفتى الوارثت لمحي الفرقة منها قبل تاكدها ولو ما  
 في العدة ورثها زوجها المسلم استحسننا وصحوا بتعريضها خمسة وسبعين ويحارب على  
 الاسلام وعلى تجليد النكاح زجرها بمهر يسير كدينار وعليه الفتوى ولو لحيية وافق مشيخ  
 يلح بغيره الفرقة برد لها زجرا وتيسير الاسماء التي تقع في المكفر ثم تنكر قال في المهر والافناء  
 لهذا اولى من الافناء بما في النوادر لكن قال المصنف من تقع احوال نساء زجانا وما يقع  
 فيهن من موجبات الرد فمكررا في كل يوم ولم يتوقف في الافناء برواية النوادر اقول وقد بسطت  
 في الفتية والمختبى والفقه والبحر وحاصلها انها بالردة تسترق وتكون قينا للمسلمين عند اني  
 رحر وليشترها الزوج من الامام او يصرفها اليه لو مصرفا ولو استولى عليها الزوج بعد الرد  
 ملكها وله بيعها ما لم تكن ولدت منه فتكون كام الولد ونقل عن المصنف في تكرار الغصب

عمر بن الخطاب رضي الله عنه بهم على نائحة فصرها بالدارة حتى سقط خمارها فقتل له يا امير المؤمنين قد سقط  
 خمارها فقال انها لا حرمه لها ومن هنا قال الفقيه ابو بكر البجلي حين مر بنساء على شطآنهم كاستفا  
 الرود والذراع فقتل كيف تقرر فقال لا حرمه لمن انما الشك في ايمانهم كان خرج بيات وبقي التنازع  
 ارتدا معا بان لم يعلم السابق فيجعل كالخزعة ثم اسلم كذلك استخسانا وفسدان اسلم احدهما قبل  
 الآخر ولا مهر قبل الدخول والتمت اخره ولو هو فقصفه او قتله والولد يتبع خير الابوين دينيا  
 ان الخدات الدار ولو حكما بان كان الصغير في دارنا والاب ثمه بخلاف العكس والجوسى ومثله  
 كوشى وسائر اهل الشرك شر من الكفار والنصارى شر من اليهود في المارين لانه لا نجية  
 له بل ينجى كجوسى وفي الاخرة اسعد عذابا وفي جامع الفصولين لوقال المضاربة خير من اليهودية  
 او من الجوسية كقوله ثبابة الحمد ما قبح بالقطع لكن ورد في السنة ان الجوسى اسعد حاله  
 من المعتزلة لا ثبات الجوسى خالفين فقط وهو لا يدخل الا عدا له بزازية ولو تقرر  
 ابو صغيرة نصرانية تحت مسلم بابت بلامه ولو كان قد ماتت الام نصرانية مثلا وكذا  
 لم تبين لتنازع التبعية بموت احدهما ذميا او مسلمانا او مرتدا فلم تبطل بغيره الاخر وفي المحيط الو  
 ارتد الم تبين ما لم يلحقا ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم جنت فارتد الم تبين مطلقا مسلمة تحت نصرانية  
 فتحجسا او نصرانية بابت ولا يصح ان يتكلم مرتدا او مرتدة احدا من الناس مطلقا اسلم الكافرة  
 تحت حرس نسوة فصاعدا او لقتان او ام وبنتها بطل الخلع من ان تزوجهن بعقد واحد فاك  
 وتب فالاخر باطل وخيرة محمد والشافعي رحم بحدِيث فيرو زقلنا كان تحديره في التزوج بعد  
 الفرة بلغت المسلمة المتكوفة ولم تصف كاسلم بابت ولا مهر قبل الدخول ويتبع بان  
 يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها وتقر بذلك كما في الكافي **باب القسم** بفتح القاف  
 القسم وبالكسر التصيب يجب فظاهر الآية انه من هزان يعدل اى ان لا يجزى فيه اى في القسم  
 بالتسوية في البيوت وفي الملبوس والمأكول والصعبة لاقى الجامعة كالحجة بل يستحب ويسقط  
 حقها مرة ويجب ديانته احيانا ولا يبلغ مدة الايام الا رضاهما ويؤمر المتعبد بحجتها احيانا  
 وقدره الطاهر والجموم وليلة من كل اربع لحرة وسبع الامة ولو نصرت من كثرة جماعة لم  
 تنجز الزيادة على قدر طاقتها والرائى في تعيين المقدار للقاصر فقطع ما يظن طاقته القاصر

بمقتضى بلاغ بين فحل وصحى عيدين ونحوه وصحى دخل بمرأته وبالغ لم يدخل بها  
 بحثا واقره المصنف ومريضه ومحبة وحالض وذات نفاس ومجنونة لا تخاف ورتقا ومزنا  
 وصغيره يكر وطؤها وعممة ومظاهر ومثول منها ومقابلا هن وكذا مطلقة رجعية ان قصد  
 رجعتها والا لا يحرم لو اقام عند واحدة شربا في غير سفر ثم خالصته الاخرى في ذلك  
 يوم بالعلاب بينهما في المستقبل وهدر ما مضى وان اثم به لان الفسقة تكون بعد الطهر وان  
 عاد الى البحر بعد طهر القاضى عنه بغير حليج حرمه تنقوته الحق وهذا اذا لم يقل انما فعلت  
 ذلك لان خيار الدور في حيث يقضى لقاض بقدره هجر مجتبا والبكر والنبت والحليلة  
 والقديمة والمسلمة والكتابية سواء لاطلاق الآية وللأمة وللمكاتبه ودام الولد والملازمة  
 والمبعضة نصف ما للحر اى من البيوتية والسكنى معها اما النفقة فيحاطها ولا تتم في السفر  
 دفعا للحر فله السفر بمن شاء منه والقرعة اى تطبيقا لقلوبهن ولو تركت فمعتها بالكر  
 اى نوبتها لضرها صرح بها الرجوع في ذلك في المستقبل لانه ما وجب فتناسق ولو جعله  
 لمعينة هل له جعله لغيرها ذكر الشافعي رحمه الله لا وفي البحر مجتبا ونارعه في النهر ويقوم  
 كل واحدة منهم يوما وليلة لكن انما تلزمه التسوية في الليل حتى لو جاء للاولى بعد الفجر  
 وللثانية بعد الغشاء فقد ترك القسم ولا يجامعها في غير نوبتها وكذا لا يجمل عليها بالليل  
 الا لعبادتها ولو اشند في الجوهرة لا يمان ان يقبل عندها حتى تشفى او تمت انتهى يعني اذا لم يكن  
 عندها من نوبتها وتومض هو في بيته دعى كاحد نوبتها ان لو كان صحيحا او اراد ذلك بغير  
 ان يقبل منه هجره ان شاملتا اى ثلثة ايام ولياليها ولا يقبل عند احدهما اكثر الا باذن الاخر  
 خلاصة زاد في الخاتمة والراى في اليد اى في القسم اليه وكذا في مقدار الدور هداية وتبين  
 وقيد في الفقه بمقتضى الايلاء او جمعة وعممة في البحر فظرفه في النهر قال المصنف وظاهر  
 بجهتها انها لم يطلماعا على ما في الخلاصة من التقيد بثلثة ايام كما عولنا عليه في المختصر والله  
 اعلم **و** لو كان عمله ليلا كما كان ذكر الشافعية انه يقسم لها وهو حرم وحقه  
 عليها ان تقبضه في كل مبلع يامر ما به وله منها من الغزل ومن كل ما يتأذى  
 من الخبز ومن الحناء والفتش انتأذى من رائحة هجره وتامه فيما علقته على الملتقى



## باب الرضاع

هو لغة بفتح وكسر مصر التدي وشرا من ثدا مية ولجك اومية او مية  
والحق بالمصر الوجود والسقوط في وقت مخصوص هو حلال ونصف عنه وهو كان فقط عند  
وهو الاصح فتح وبه يفتى كما في تصحيح القدر عن العيون لكن في الجوهرة انه في الحولين  
ونصف ولو بعد الفطام محرم وعليه الفتوى واستدلوا القول امام بقوله تعالى  
وحمله ونضالة ثلثون شهرا اى مدة كل منهما ثلثون غير ان النقص في الاول قام  
بقول عائشة رض لا ينعى الولد اكثر من سنتين ومثله لا يعرف الاسماعا والآية ما ولة  
لتوزيعهم الاجل على الاقل والاكثر فلم تكن دلالتها قطعية على ان الواجب على المقلد العمل  
بقول المجتهد وان لم يظهر دليله كما افاده في رسم المفتي لكن في آخر الحاشية فان خاف  
فيل يجبر المفتي والاصح ان العبرة لفقة الدليل ثم اختلف في التحريم اما الزوم لحرمان الرضا  
للمطلقة فمقلد بحولين بالاجماع ويثبت التحريم في المدة فقط ولو بعد الفطام والاستسقاء  
بالطعام على ظاهر المذهب وعليه الفتوى فتح وغيره قال المصنف كالبحر في الزيلعي  
خالف المعتمد لان الفتوى متى اختلف رجح ظاهر الرواية ولم يجز الا رضاع بعد مدته  
لانه خبر آدى والانتفاع به لغرض ورة حرام على الصحيح شرح الوهبانية وفي  
البحر لا يجوز التداوى بالمحرم في ظاهر المذهب اصله بول الماكول كما مر ولاب اجبار  
امته على فطام ولدا ما منه قبل الحولين ان لم يرضه اى الولد الفطام كماله ايضا اجبارها  
اى امته على الارضاع وليس له ذلك يعنى الاجبار بنوعية مع زوجته الحرة ولو قبلها  
لان حق التربية لها جوهرة وثبت به ولو بغير الحريتين بانه وان قل ان علم وصوله  
بحرفه من فمه او انفه لا غير فلو التقم الحبة ولم يدر اذ دخل اللبن في حلقه ام لا لم يحرم  
في المانع شك ولو بالجمية ولو ارضعها اكثر اهل قرية ثم لم يدر اذ ارضعها من تردها ان لم  
يظهر علامة ولم يشهد بانك جاز خانية امومية المرضعة للرضيع ثبتت اية زوج  
مرضعة اذا كان بينهما منه له والا لا كما يجئ فيحرم منه اى بسببه ما يحرم من النسب  
الشيخان واستثنى بعضهم احاد وعشرين صورة وجمعها في قوله بفارق النسب الارضاع  
في صور كام نافلة او حدة الولد ام اخت او اخت ابن وام اخ وام خال وعمة ابن اخت

أخيه وأخته استثناء منقطع لأن حرمة من ذكر بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن الحديث مقننا  
 لما استثناء الفقهاء من تخصيص العقل بما قيل فإن حرمة أم لأخته أخيه نسباً لكونها أمه  
 أو موطوءة أبيه وهذا المعنى مفقود في الرضاع وقس عليه اختتامه وبنه وبنه أخته و  
 بنته وأم عمه وعمته وأم خاله وخالته وكذا أعمه وأمه وبنات عمته وبنات خالته  
 وأم أوكاد أوكاد فهو كماء من الرضاع حلال للرجل وكذلك الخواجات للمرأة لها هذا عشر  
 صور يفضل باعتبار الذكورة والذكورة إلى عشر نيزب باعتبار ما يحل له أو لها إلى أربعين مثلاً  
 يجوز تزوجه بأم أخيه وتزويجها بابن أخيه وكل منهما يجوز أن يتعاقبا بحار والمهروداعى  
 من الرضاع تغلقا معنوياً بالمضاف كما كان تكون له أخت نسبية لها أم رضاعية  
 أو بالمضاف إليه كما كان يكون أخ نسبي له أم رضاعية أو لهما كان يجتمع مع آخر  
 على ثلثي النسبية وكذا أخيه رضاعاً أم أخرى رضاعية فهي مائة وعشرون وهذا من  
 خواص كتابنا وتحل أخت أخيه رضاعاً ربيع اتصاله بالمضاف كان يكون له أخ نسبي له  
 أخت رضاعية وبالمضاف إليه كان تكون لأخيه رضاعاً أخت نسباً أو لهما وهو ظاهر وكذا  
 نسبان يكون لأخيه لأبيه اختتام فهو متصل لهما كمالاً للزوم التكرار كما لا يخفى وكما لا يـ  
 رضى امرأه لكونها حرة وإن اختلفت الزمن والاب ولا حل بين الرضعية والرضعتهما  
 التي أرضعتها أو ولد لولدها لأنه ولد لأخ ولبن بكر ثبت تسع سنين فالذكر محرم والـ  
 أنجورة وكذا البحر مائة مائة ولو سلبوا فيصيرنا كالحصاة للميتة فيمحصا ويلدونها  
 بخلاف طهرها وقرى بوجوه التمسك باللذة وفحلو طباء أو دواء أولبن أخرى أولبن شأ  
 إذا غلبت المرأة وكذا استنوايا إجماعاً لعدم الأولوية بغيره وطول محله من الحرمة بالمرأيتين  
 مطلقاً قبل وهو كالمصحح لا يجرى للمخلوط بطعام مطلقاً وإن حساه حسواً لأنه الوجبة لأن  
 اسم الرضاع لا يقع عليه بحر ولا الاحتقان فلا يظن في أدن وأحليل وجاففة وأمة و  
 أولبن أحل ومثل أن قال النساء أنه لا يكون على غزارته إلا للمرأة وأكلاً لجهرة ولا يكون الله عز وجل  
 لعدم الكرامة ولو أرضعت الكبيرة ولو مائة ضررها الصغيرة وكذا الوجه رجل في فمها حراً ابداً أن خل  
 بالأم أو اللاب منه ولا يجوز تزويج الصغيرة ثانياً ولا مهر للكبير إن لم تؤطاء لحي الفقرة منها والمفيد

نصفه لعدم الدخول ورجع الزوج به على الكيفية وكذا على المتوجران تعذر الفساد بان تكون عاقلة طاهرة  
مستيقظة طاهرة بالكلية وبافساد الرضاع لم تقصد دفع جميع اوهلاك والاكالان النسب لشيء  
فيه التعدي والقول لها ان لم يظهر منها تعذر الفساد معراج طلق ذات لين فاعتدت وتزوجت  
بغير فحبلت وارضعت فحكمه من الاول لانه منه بقيت فلا يزول بالنكاح ويكون ربيعا للثاني  
تلك فيكون اللابن من الناز والوطء بشبهة كالحلال قبل وكذا الزنا واوجهه لا قطع قال لزوجته  
هذه رضيعتي ثم رجع عن قوله صدق لان الرضاع مما يحجب فلا يمنع التناقص فيه ولو ثبت عليه ما  
قال بعده هو حرم كما قلت ونحو هذه افسر الثبات في الهداية وغيرها فرق بينهما وان اقرت المرأة  
بتلك ثم اكدت نفسها وقالت خطايت وتزوجها جاز كما لو تزوجها قبل ان تكذب نفسها وان  
اقرت عليه لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتى في جميع النجوة بزازية وفقاده انها اقرت  
بالتك من رجل حل لها تزوجه اواقر بذلك جميعا ثم كذبا نفسها وقال خطايت ثم تزوجها جاز  
وكذا الاقرار في النسب ليس بينهما اكما ثبت عليه ولو قال هذه اختي او امي وليس نسبهما معروفا  
ثم قال دهمت صدق وان ثبت عليه فرق بينهما والرضاع حجته حجة المال وهو شهادة عليا  
او عدل وعللتين لكن لا يقع الفرقة الا بتفريق القاضي لضمتهما من العبد وهل يتوقف ثبوت  
على دعوى المرأة الظاهرة لضمتهما حرمة الفرج وهو من حقوقه تعالى كما في الشهادة بطلا  
ولو شهد عندها وكان على الرضاع بينهما او طلقا ثلثا وهو يحسد ثم ما انا او غايا  
قبل الشهادة عند القاضي لا يسعها المقام معه ولا قبله به يفتى بولا الزوج  
بغيره قيل لها الزوج ديانة شرح وبيان في **فروع** قضى القاضي  
بالتفريق برضاع بشهادة امرأة لم يفقد من رجل ثلثي زوجته لم يحرّم تزوج  
صغيرتين فارضعت كلا امرأة ولينهما من رجل لم تضمنتا وان تعذرنا  
الفساد لعروضه بالاختية قبل الابن زوجة ابيه وقال تعذر الفساد  
عزم المهر وتوطئها وقال ذلك لا لزوم له اذ لم يلزم المهر \*  
**كتاب الطلاق** هو لغة رفع القيد لكن جعلوه في المرأة طلاقا  
وفي غيرها اطلاقا فلا اكان انت مطلقة بالسكون كناية وشرعا رفع قيد النكاح كالحال



أو المال بالرجعي يلفظ مخصوص هو ما استقل على الطلاق فخير الصنوخ كيجار عتق وبلوغ وردة فانه  
 لا طلاق ولهذا علم ان عبارة الكثرة والملق منقوضة طرأ وعكس البحر وإيقاعه مباح عند العامة  
 لا طلاق كليات أكمل وقيل قائله الكمال الأصح حظه أي منعه إلا الحجة كرية وكبر المذهب  
 الأول كما في البحر وقوله الأصل فيه الخطر معناه ان الشارع ترك هذا الأصل فإباحة بل يجب  
 لوؤدية اقراره فصوله غاية ومفاده ان لا اثم معاشرته من لا تصلح ويحب لوفاء الامساك  
 بالمعروف ويحرم لو بدعيًا ومن محاسنه التخلص به من المكاره وبه يعلم ان طلاق الدورخي  
 ان طلقته فانت طالق قبله ثلثا واقع لجماع المحرمه المصنف مغرب البحر الفتاوى حق الحكم  
 بصفة الدور حكم لا يتقدنا اصلا واقسامه ثلثة حسن وبيدعي ياتر به والفاظه صحيح  
 ولحق به وكناية ومحله المنكوجة وامه له زوج عاقل بالغ مستيقظ وبركته لفظ مخصوص حال  
 عن الاستثناء مطلقه رجعية فقط في طهر لا وطي فيه وتكاهن مضي عليها احسن بالنسبة طالي  
 البعض الآخر وطلقة لغير موطوءة ولو في حيض ولو طوءة تقرن التلث في ثلثة اطهار ولا وطي  
 فيها ولا في حيض قبلها ولا طلاق فيه فيمن تحيض ثلثة اشهر في حرم غيرها حسن سنة فعلم ان الاو  
 سنى بالاول وحل طلاقه في الايسة والصغيرة والحامل عقيب طهر لان الكراهة فيمن تحيض  
 لتوهم الحمل وهو مفقود هذا والبدعي ثلث متفرقة او شتان بمرة او مرتين في طهر واحد لرجعة  
 فيه او واحدة في طهر وطئت فيه او واحدة في حيض موطوءة لوقال والبدعي ما خالفهما كان او  
 جزوا فورد وجب جعنا على الأصح فيه أي في المحض دفعاً للمعصية فاذا طهرت طلقها ان شاء نكحها  
 او امسكها قيد بالطلاق لان المختير والاختيار والطلع في الحيض لا يكره بحسب النفاست كل حيض طهر  
 جوهره قال لموطوءته وهي حال كونها من تحيض انت طالق ثلثا او شتان للسنة وقع عند كل  
 طهر لا وطأ فيه فلو غير موطوءة او لا تحيض تقع واحدة للحال ثم كررها نكحها او مضى شهر يقع  
 وان نوى ان تقع الثلث السابعة او ان تقع عند راس كل شهر واحدة صحت نيته لانه محتمل  
 كلامه ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو تعذرا بدعي ليدخل السكران ولو عيدا او مكرها قالة  
 طلاقه صحيح لا قراره بالطلاق وقبل نظم في التبر ما يصح مع الكراهة فقال طلاق طهر وطها  
 ورجعة نكاح مع استيلاء عقود العمد رضاع وايمان وفي انذاره قبول لا يداع كذا الأصل

عن عدم طلاق على جبل عيين به أنت كذا العتق والاسلام تدبر للعبد واليجاب احسان وعتق هذه  
تضع مع الاكراه عشر في اربعة اوهاز لا يقصد حقيقة كلامه اوسقي بحقيق العقل  
اوسكران ولو بنسب او حشيش او افون او بنج نجرابه يفتي بصحيح القدرك واختلف  
المصحيح فتمين سكر مكرها او مضطرا نعم لو ذل عقله بالصداع او مبلح لم يقع وفي  
القهيستين معر يا للزاهد انه لو لم يميز ما يقوم به الخطا كان تصرفه باطلا انتهى واشتتن  
في الاشباه من تصرفات السكران سبع مسائل منها الوكيل بالطلاق صاحب الكنفيد  
البرازي يكونه على مال والا وقع مطلقا ولم يقع الشافعي طلاق السكران واختاره الطحاوي  
والكشي وفي التاتارخانية عزالتفريق والفتوى عليه او اخر لو طاربان دام للموت به  
يفتي ويتفرع عليه تصرفاته موقوفة واستحسن الكمال اشتراط كتابته باشارته المعهودة  
فانها يكون كجارية الناطق استحسانا او مخطئا بان اراد انكلم فخرى على لسانه الطلاق  
او تلفظ به غير عالم بمعناه او غافلا او ساهيا او بالفاظ مصحفة يقع قضاء فقط بخلاف  
الهازل واللاعيب ان يقع قضاء وديانة لان الشارع جعل هزله به جديا فتح او مريضا او كافرا  
لوجود التكليف واما طلاق الفضول والجازرة فولا وفلا فكالنكاح بزانية وبناء على  
الزوج المذكور لا يقع طلاق المولى على امرأة عبده لحديث ابن ماجة الطلاق لمن اخذ بالاسماء  
الا اذا شرط في العقد فقال زوجتها منك على ان امرها بيكا اطلقها كلها يشئت فقال  
قبلت قلنا اذا قال العبد خذني فامره بيد ابيك كذا ذلك خائنة والمجنون الا اذا علوقا قلاخ  
جز فوجد الشرط او كان عينا او محبيا او اسلمت هو كافر والى ابو الاسلام وقع الطلاق  
اشباه والصبي ولو مراهقا او اجازة بعد البلوغ اما لو قال او قعته وقع لانه ابتداء يقع  
وجوزه الامام احمد والمعتق من العتق وهو اختلافي العقل والمبرم من البرسام بالكس  
علة كالمجنون والمعتق عليه هو لغة المعتق والمد هو شرف في القاموس دهش تجر  
ودهش نينا للمفعول فهو مد هو شر وادهشه الله والنام لا تنقاء الارادة ولذا لا يصف  
بصدق ولا كتب ولا خبر ولا انشاء ولو قال اجزته او اوقعته لا يقع لانه اعاد الضمير الى غير  
جوهره ولو قال اوقعته ذلك الطلاق او جعلته طلاقا وقع بجر اذا ملك احدهما الاخر كله

او بضمنه بطل النكاح ولو قال حرته حين ملكته فطلقها في العدة اخرجت للحرية بالناسية  
 ثم خرج زوجها كذا في ذلك مسما فطلقها في العدة الغاء الثاني في المستملتين واوقفه الثالث فيها  
 واعتبار عدده بالنساء وعند الشافعي حر بالرجال فطلاق حرة ثلاث وطلاق امه ثقات  
 مطلقا ويقع الطلاق بلفظ العتق بنية او دلالته حال كونه كالعسك كانه ازالة الملك اقوى من ازالة  
 القيد **فروع** كتب الطلاق ان مستبيناً على الخواص وقع ان نوى وقيل مطلقاً ولو على نحو  
 الماء فلا مطلقاً ولو كتب على وجه الرسالة والخطا كان يكتب يا فلانة اذا اياك وكذا في هذا  
 فانت طالق طلقت بوصول الكتاب جوهرة وفي البحر كتب لامرأته كل امرأة لي غيرك وعند  
 فلانة طالق صحى اسم الاخيرة وبقيته لم تطلق وهذه محيلة بحجية وسيجي مالو  
 والله اعلم **باب الصريح** صريحه ما لم يستعمل الاقوية ولو بالفارسية كطلقتك  
 وانت طالق ومطلقة بالتشديد قيد بخط لانه لو قال ان خرجت يقع الطلاق ولا يخرج  
 الا باذني فاني حلقت بالطلاق فخرجت لم يقع لتركه الاضافة اليها ويقع بها اي بهذه  
 الالفاظ وما بمعناها من الصريح وخير نحو طلاغ وتلاخ وطلاك او طلق او طلاق باش  
 بلا فرق بين غالم وجاهل وان قال تعالته نحو فيقال يصدر قضاء الا اذا شهد عليه  
 قبله به يفتى ولو قيل له طلقت امرأتك فقال نعم او بلا بالجهاء طلقت بجر واحدة وجعية  
 وان نوى خلافتها من البائن او اكثر خلافا للشافعي حر او لم ينشئ ولو نوى به الطلاق  
 عن قناقدين ان لم يقتره بعد ولو ملكها صدق قضاء ايضا كما لو صرح بالوثاق او القيد  
 وكذا الوتوى طلاقها من زوجها الاول على الصريح خائبة ولو نوى عن العمل لم يصدر  
 ولو صرح به دين فقط وفي انت الطلاق او طلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق  
 يقع **فصل في رجعية** ان لم ينشئ او نوى يعني بالمصدر لانه لو نوى بطالق واحدة وبالطلاق  
 اخرى وقع تار جعيتان لو ما خلا لها الحق له انت طالق انت طالق زيلعي بولمة او تنتين لانه  
 صريح مصدره **فصل في العدة** فان نوى ثلاثاً مثل لانه فصرح ولذا كان الشان في الامة  
 وكذا في حرة فقدمها واحدة جوهرة لكن جزم في البحر انه سهو بل لانه الثلث في الحرة ومن اطلقها  
 المستعملة الطلاق يلزم مني والحرام يلزم مني وعلى الطلاق وعلى الحر امر فيقع بالنية للحر ولو لم يكن



أمثلة يكون ميمنا فيكم بالحنت تصحيح القدور وكذا على الطلاق من ذراعي حجر ولو قال طلاقك  
 على لم يقع ولو زاد وجبة كذا من أو ثابت أو فرض هل يقع قال البرازي المختار كذا قال طلاقك الله  
 هل يفتقر لنية قال الكمال الحق نعم ولو قال لها كوني طالقاً أو اطلقى أو يا مطلقه بالتشديد وقع  
 كذا بإبطال بكسر اللام وضمها لأنه ترخيم أو انت طال بالكسر ولا توقف على النية كما لو لم يجرى أو العتق وفي  
 النهر عن تصحيح القدوري الصحيح عدم الوقوع بوجهتك طلاقك ونحوه وإذا أضاف الطلاق  
 إليها كانت طالق أو إلى ما يعبر به عنها كالرقبة والعتق والروح والبدن والجسد كان كل طرف  
 داخل في الجسد دون البدن والفرج والوجه والراس وكذا الاستدراك دون البضع واليد والـ  
 على المختار خلاصة أو إضافة إلى جزء شايح منها كضفها وثلاثها وقع لعدم تجزئته ولو قال نصفك  
 أو على طالق واحدة ونصفك أو أسفل شتان وتعت تجاري فافتي بعضهم بطلقة وبعضهم  
 بثلاث عملاً بما أضافت خلاصة وإذا قال الرقبة منك أو الوجه أو وضع يده على الراس  
 أو العتق أو الوجه وقال هذا العضو طالق لم يقع في الأصح لأنه لم يجعله عبارة عن الكل بل  
 البعض حتى لو لم يضع يده بل قال هذا الراس طالق وأشار إلى رأسها وقع في الأصح ولو نوى  
 تخصيص العضو ينبغي أن يبين فتح كما لا يقع لو إضافة إلى اليد أو البنية المجاز والرجل واليد  
 والشعر أو الكتف والساق والفخذ والظهر والبطن واللسان والأذن والعم والصلابة والذق والـ  
 والريق والعرق وكذا الشرى والدم جوهرة لأنه لا يعبر به عن الجملة فلو عابر قدم به عنها وقع وكذا  
 كل ما كان من أسباب الحرمة كالحمل اتفاقاً وخبر الطلقة ولو من الفجر تطلقة تعدل الخبر  
 ولو زادت كخبر أو وقع أخرى وهذا ما لم يقل بصف طلقة وسدس طلقة فيقع الثلث  
 ولو زاد أو فواحدة ولو قال طلقت ونصفها فشتان على المختار جوهرة وكذا لو كان مكان السدس  
 ربعاً فشتان على المختار وقيل واحدة فشتان وتيسر أن استثناء بعض المطلقين  
 عن الخلاف إيقاعه ويقع بقوله من واحدة إلى شتان أو ما بين واحدة إلى شتان  
 وقيل من واحدة أو ما بين واحدة إلى ثلث شتان الأصل فيما أصابه الخطر دخول الغاية الأولى  
 فقط عنه الإتمام وفيها مرجح الأول كخلف من مائة إلى ألف الغائتين اتفاقاً أو يقع  
 بثلاثة أنصاف طلقتين ثلاثة وقيل ثمان وبثلاثة أنصاف طلقة أو نصفين طلقتين

طلقان وقيل يقع ثلث والاول اصح وبواحدة في سنتين واحدة ان لم ينو ونوى الضرب لانه يسكن  
 الا افراد وان نوى واحدة وسنتين فثلث لو مدحها وفي غير الموطأ واحدة كقوله لها واحدة  
 وسنتين لانه لم ينو للثنتين محل وان نوى مع السنتين فثلث مطلقا ويقع بشنيتين في سنتين  
 ولو بنية الضرب ثلثان لما مر ولو نوى مع الواو مع فكما مر بقوله من هنا الى الشام واحدة  
 رجعية ما لم يصفا بطول او كبر فبائة وانت طالق بمكة او في مكة او في الدار والظل او في  
 او ثوب كذا تجزئ يقع للحال كقوله انت طالق مضية او مصلية او انت مضية او انت مصلية  
 وبصدق في الكل ديانة لا قضاء لو قال عنيت اذا دخلت النار او اذا البست او اذا امرت ونحو  
 ذلك فيتعلق به كقوله الى سنة او الى رأس الشهر او الى الشتاء واذا دخلت مكة تغلقت وكذا  
 في دخولك الدار وليسك ثوبك او في صلواتك ونحو ذلك لان الظرف يشبه الشرط ولو قال  
 لدخولك او لحضك تجزئ لو بالياء نعلت وفي حيفك وهي حايض فحتى تحيض اخرى وفي  
 حيضتك فحتى تطهر وفي ثلثة ايام تجزئ وفي محيى ثلثة ايام تعلق بمحيى الثالث سو يوم  
 حلقه لان الشرط تعتبر المستقبل ويوم القيمة لغو وقوله تجزئ وفي طالق تطلقه حسنة في  
 دخولك الدار ان رفع حسنة تجزئ وان نضبها تعلق وسأل الكسائي عن محمد بن عمار قال كذا  
 شعرا فان ترفق يا هذا لفرقت ايمث وان تحرق يا هذا فاحرق اشام فان تطلق والطلاق  
 عزية ثبات ومن يخرق اعقوا ظلم كمي يقع فقال ان دفع ثلثا واحدة وان نضبها فثلث  
 وتامه في المفتي وفيما علقناه على الملتع ويقول انت طالق عدا او في غد يقع عند طلوع الصبح  
 وصح في التلخيصية العصري آخر النهار قضاء وصدق فيها ديانة ومثله انت طالق سبعا  
 وفي شعبان وفانت طالق اليوم عدا او غدا اليوم اعتبر اللفظ الاول ولو عطف بالواو  
 يقع في الاول واحدة وفي الثاني ثنتان كقوله انت طالق بالليل والنهار او والنهار والنهار  
 وعكسه او اليوم ورأس الشهر والاصل انه متى اضاف الطلاق لوقتين كثر ومستقبل الحرف عطف  
 بدأ بالحرف المتصل او بالمستقبل فقد وفي انت طالق اليوم واذا جاء عدا وانت طالق كابل عدا  
 طلق واحدة للحال ولحق في العدا انت طالق واحدة او لا او مع مو او مع موتك لغوا ما كان  
 غلحرف الشك واما التلخيص فبأنه حاله بتأنيده لا يقع او بالواقع كذا انت طالق قبل

ان تزوجك او امس في قدامكما اليوم ولو تكهما قبل امس فقم الآن لان كائناتهما في الماضى غشوا في الحال ولو  
 قال امس باليوم تعدو بعكسه اتحادا قبل بعكسه اولت طالق قبل ان اخلق او قبل ان تخلق او طلقك  
 وانما يصير او نام او محض وكان معهودا كان لغوا بخلاف قوله انت حر قبل ان اشتريك او انت حر امس  
 قد اشتراه اليوم فانه يعتق كما يعتق لو اقر بعبد ثم اشتراه لا قراره بحريته انت طالق قبل مو  
 بشهرين او اكثر ومات قبل مضي شهرين لم تطلق لا تنقضاء الشرط وان مات بعده طلقت مستند  
 لاول المدة لا عند الموت وفلذلك انه لا ميراث لها لان العدة قد تنقضه شهرين ثلث  
 قال لها انت طالق كل يوم او كل جمعة او راس كل شهر ولا يثبت له تقع واحدة فان نواه  
 كل يوم او قال في كل يوم او مع او عند او كل ما مضى يوم يقع ثلث في ايام ثلث والاصل انه متى  
 ترك كلمته الطرف اتحد والاعتد في الخامسة انت طالق مع كل يوم تطليقة وقع ثلث للحال  
 قال هو لك امر طالق الآن لا تطلق حتى تموت احدهما فطلق الاخرى بوجود شرطه حينئذ قل  
 انت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم بعد شهر وقع الطلاق مقتضيا اعلم ان طرقت ثبوت كالحكم  
 اربعة الاحكام في الاقتضاء والاستناد والتبيين فالأخذي صيرورة ما ليس بعلة علة كالاعتيق <sup>فصار</sup>  
 ثبوت الحكم في الحال والاستناد بثبوته في الحال مستند الى ما قبله بسبب بقاء الحل كل المدة كل يوم  
 الزكاة حين الحل مستند الى وجوب النصاب والتبيين ان يظهر في الحال تقدم الحكم كقوله ان كان  
 زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فيها فطلق من حين القول فتقدم به انت طالق  
 اطلقك او طلقك او طلقك او طلقك وسكت طلقت للحال بسكوته وفي ان لم اطلقك لا تطلق بالسكوت  
 بل بمعية النكاح حتى يموت احدهما قبله اى قبل تطبيقه فطلق قبل الموت لتحقيق الشرط ويكون فارا  
 واذا ما واذا ابلا يثبت مثل ان عنده ومثل متى عندكما وقد مر حكمها وان توى الوقت او الشرط  
 اعتبرت نيته انقلا ما لم تقم قرينة القور فعلى القور وفي قوله انت طالق ما لم اطلقك انت  
 طالق مع القول بقوله ما لم اطلقك طلقت بالمخبرة الاخيرة فقط مستحسانا **وع** قال  
 لم اطلقك اليوم ثلثا فانت طالق ثلثا فحيث ان يطلقها على الميت فكذلك قبل المرأة فان مضى اليوم  
 لا تطلق به يقين خائفة لان التطبيق المقيّد يدخل تحت المطلق انت طالق يوم اترجك فمكها ليل  
 حنت بخلاف كلامه بالبداء اى امرك ببداءك يوم يقدم زيد فقدم ليل لم تتخير ولو ابق بالعرف **ب** كحل



ان اليوم متى قوت يفعل يستوجب المدة براديه النهار كلامه باليد فانه يصح جعله بيدها او غيرها  
 ومتى قوت يفعل لا يستلزم غير ما يراد به مطلق الوقت كإيقاع الطلاق فانه لو قال طلقك مئمر  
 كان ذكر المدة لغوا وتعلق الحال انما منك طلق او بئى ليس ولو نوى به الطلاق وتبين في البائن  
 والحكم اي انما لبث بائن او انا عليك حرمان نوى لان الابانة لازالة الوصلة والتحريم لازالة  
 السبل وهما مشتركان فصح الاضافة اليه حتى لو لم يقل منك او عليك لم يقع بخلاف انت بائن او حرمان  
 حيث يقع اذا نوى وان لم يقل مؤنعم وجعل امرها بيد هاشم طوقها يائسة وتقع ببراءك عن الزوجة  
 بلائنه انت طالق شتين مع عتومولا اياك فاعتق سيدا طلقت شتين وله الرجعة لو جازد <sup>المتعلق</sup>  
 بعد اعتنا ولا به شرط وتقل ان الكمال ان كلمة مع اذا اقم بين جنسين مختلفين محل الشط ولو  
 علق بالبناء للمجهول عتقها او طلقها بجحى الغدي فجاء الغدي الرجعة له لتعلقهما بنسب واحد وهذا  
 في المسئلتين نلت حيصرا جينا طاولو كان الزوج مرضيا لا نلت منه وقوعه وهي امة فلا توثق  
 ميسر طاولو هكذا امشير الاصابع المنشورة وقع بعد ما انحلت مثل هذا فانه ان نوى ثلثا  
 والا فاحدة لان الكاف للتشبيه في الذات ومثل التشبيه في الصفات ولا اقل البهينة ثم  
 اياها كايان خيريل كمثل ايمان خيريل بحمد تعتبر المنشورة لا المضمومة الا ديانة تكف والعتد في كسارة  
 في الكف نشر كل الاصابع ونقل القهستانى انه يصدر قضاء بنية الاشارة بالكف واحدة ولو لم يقل  
 هكذا يقع واحدة لفقد التشبيه ولو قال انت هكذا امشير او لم يقل طالق لمراره ولو اشار بظهورها فالضم  
 للغير ولو كان رسمها نحو المحاط فان نشر غرضه فالعق للنشر وان ضم ان نشر فالضم من محال  
 وتقع بقوله انت طالق بائن او البتة وقال الشافعي رحمه يقع رجعا لو موطوءة او فحش الطلاق او طلاق  
 الشيطان او لبة او شر الطلق او كالجبل او كالف او ملا البيت او تطلقه شديدة او عرضة  
 او طويلة او اسوة او أشدة او اختبة او خسنه او ألبه او عرضة او طوله او غلظه او عظمه  
 واحدة بائنة في الكل لا يوصف الطلاق بما يحمله ان لم ينو ثلثا في الحرة وثلاث في الامه فيصح ما مر  
 لو نوى طالق واحدة ونحو بائن اخرج فيقع ثلثان بائنان ولو عطف فقال بائن او ثم بائن ولم ينو شيئا  
 فرجعية ولو بالقاء فبائنة خيرة كما يقع البائن لو قال انت طالق طلاقه تملك لها نفسك كذا لا تملك  
 نفسها الا بالبائن ولو قال انت طالق على ان لا رجعة ل عليك له الرجعة وقيل لا رجعة ورج

البعثة في خط من فتي بالرحم في التعاليق وقول الموثقت تكون طاعة طاعة تملأ بها نفس بالبحر كذا  
 البرانية وغيرها لو قال لا يدخلون طلاقك ولعدة ذرية بانه او ثلث ثم طلقها يقع رجوعها الوصف  
 لا يستحق الموصوف وكذا لو قال ان دخلت الدار فكذا اتم قبل دخولها الدار قال جعلته بائنا او ثلثا لا يصح  
 وقوع الطلاق عليها انتهى ومفاده وقوع الطلاق الرحي في متى تزوجت عليك فانت طالق طلاقه  
 تملأ بها نفسك اذ غايته مساواته لا انت بائن والوصف لا يستحق الموصوف كذا حرك المصنف هنا  
 وفي الكنايات بخلاف انت طالق اكثر اى الطلاق بالثلاث المنة من فوق فانه يقع به الثلث ولا يلزم في  
 ارادة الواحدة كما لو قال اكثر الطلاق او انت طالق مرارا او لو قال او لا قليل ولا كثير فثلث هو المختار  
 كما في الجوهرة ولو قال اقل الطلاق فواحدة او قال عامة الطلاق او اجماله او لو بين منه او اكثر  
 الثلث او كبر الطلاق فثلاثان وكذا الاكثر ولا قليل على الاشبه مضمرة وفي القنية طلاقك  
 آخر الثلث او كبر الطلاق فثلاثان وكذا الاكثر ولا قليل على الاشبه مضمرة وفي القنية  
 طلاقك آخر الثلث تطليقات فثلث وطالو آخر ثلث تطليقات فواحدة والفرق في حصر  
**فروع** يقع بان طالق كل التطليقة واحدة وكل تطليقة ثلث عدد الترابيع  
 وعدد الرمل ثلث وعدد شعر البشير عدد شعر بطن كفي واحدة وعدد شعر ظهر كفي او ساقي  
 او ساقك او فرجك او عدد ما في هذا الحوض من السمك يقع بعدده ان وجدوا الا لا  
 لك بزوج او لست يا امرأة او قالت له لست بزوج فقال ثلث طلاق وانما خلاها لها  
 الله بالقسم سأل لك امرأة فقال لا تطلق اتفاقا وانما كان اليمين والسؤال قريب اذ  
 النفي فيها وفي الخلاصة قيل له الست طلقها تطلق سبيل لا ينعم وفي الفتح ينبغي عدم الفرق  
 للفرق وفي البرازية قالت له انا امرأتك فقال لها انت طالق كان اقرارا بالتمسك وتطلق لا مقننا  
 الطلاق التمسك وصنع علم انه حلف ولم يدرب طلاق او غيره لغا كما لو شك اطلق امرأه او  
 شك اطلق واحدة او اكثر نحو اعلى الاول في الجوهرة طلق المنكوجة فاسد لثلاثه تزوجها بال  
 محل ولم يحك خلافا والله لم **باب طلاق غير المدخول بها** قال  
 لزوجه غير مدخول بها انت طالق بائنا ثلثا فاحدها كان وقوع الثلث عليها بوجوه مجتمعة  
 بان بعدد وكذا انت طالق ثلثا بائنا ان شاء الله تعالى تعلق الاستثناء بالوصف بزيادة وقهر

لما تقر به متى ذكر العدد كان الوقوع به وما قيل انه لا يقع لتزول الآية في الموطوءة باطل  
فخص منشأ الغفلة عما تقر بان العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب حمله في غير اكد كما  
على كونها متفرقة فلا يقع الاكراه فقط وان فرق بعصف او خيرا او جمل بعطف او غيره  
بانت بالاكراه الى عدة ولذا لم يقع الثانية بخلاف الموطوءة حيث يقع الكل دعم المتفرقة  
وكذا لانت طالق ثلثا متفرقات او ثنتين مع طلقة اياك فطلقها واحدة يقع واحدة كما لو  
قال بضعها واحدة على الصحيح جوهرة ولو قال واحدة ونصفان فتان اتفاقا لانه جله  
واحدة ولو قال واحدة وعشرين او ثنتين فثلث لما مر والطلاق يقع بعد قرن به لانه نفسه  
عند ذكر العدد وعند علمه الوقوع بالصيغة فلم ماتت بيم الموطوءة وغيرها بعد الا  
قبل تمام العدد لغا لما تقر ولو ماتت الزوج او اخذ احد فمعه قبل ذكر العدد وقع واحدة عمل  
بالصيغة لان الوقوع بلفظه لا يقصد ولو قال لعير الموطوءة انت طالق واحدة <sup>بالعلم</sup> واحدة  
او قبل واحدة او بعدها واحدة يقع واحدة باثنية ولا تلحقها الثانية لعدم العدة وفي انتظام  
واحدة بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة او معها واحدة ثنتان الاصل انه متى وقع  
بالاول لغا الثاني او بالثاني اقترنا لان الاتفاق في الماضى يقع في الحال ويقع بانت طالق  
واحدة وواحدة ان دخلت الدار ثنتان لو دخلت لتعلقها بالشروط دفعة ويقع واحدة  
ان قدم الشرط لان المعلق كالمنجز ويقع في الموطوءة ثنتان في كل حال لوجود العدة ومسائل  
قبل وبعد ما قيل وما يقول الفقيه ابد الله وكان ال عنده الاحسار في متى علق الطلاق  
بشئ قبل ما بعد قبله رمضان شيد على ثمانية اوجه فيقع بحضرت قبل في نوى الحجة ويحضر بعد في  
جمادى الآخرة وقبل اولا او وسطا او اخر في شوال وسعد كذا في شعبان لاغلاء الطرفين  
فيبقى قبله او بعده رمضان ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان او ثلث تطلق واحدة منهن وله  
خيار المتعين اتفاقا واما فيصح الزيلعي فاذا هو في غير الصحيح كما مر في حرام كاحره المصنف في  
في اكلاء قال لغسانه الاربع يبتكر تطلق فطلقت كل واحدة تطلقه وكذا لو قال يبتكر تطلقنا  
او ثلث او اربع الان يبنى قسمة كل واحدة بينهما فتطلق كل واحدة ثلثا ولو قال يبتكر تطلق  
يقع على كل واحدة طلاقان هكذا الى غاي تطلقات فان زاد عليها طلق كل واحدة ثلثا



ومثله قوله أشركتني في تطليقة خاينه وفيها قال لا رأيته لم يخل بوحدة منطلق طالق  
 طالق ثم قال أردت واحدة منها لا يصدق ولو مدخولتين فلا يقع الطلاق على أحدهما  
 تقرير الطلاق على المدخولة لا على غيرها قال أمثله طالق ولم يسم له امرأة معروفة طلقت  
 امرأة استخصنا قال إلى امرأة أخرى وأياها عنيت لا يقبل قوله إلا يبينه ولو كان له  
 امرأتان كلتاها معروفة له مقرر إلى أيتهما شاء خاينة ولم يجز خلافا **فروع** كلف  
 الطلاق وقع الكل فإن نوى التاكيد دين كان اسمها طالق واحدة فتأهلت نوى الطلاق أو القضا  
 وقعا أو لا قال لا طية هذه الكلمة طالق طلقت وبعد هذا الجرح عتق قال أنت طالق  
 أو أنت حرة حتى به الأخبار كنبأ وقع قضاء إلا إذا شهد على ذلك وكذا المعلوم إذا شهد  
 عند استحلال الظالم بالطلاق التلث أنه يحلف كاذبا بصدق قضاء وديانة شرح ومباينة  
 وفي التمس قال فلامه طالق واسمها كذلك وقال عنيت غير هادين ولو غير مصدق  
 قضاء وعلى هذا لو حلف للدين بطلاق امرأته فلامه واسمها غيره لم تطلق وذلك  
 في زماننا قول الرجل أنت طالق على أربعة مدا هي قال المصنف وينبغي الحزم بوقوعه  
 قضاء وديانة ولو قال أنت طالق في قول القمها أو فلان القاض أو المفتي دين قال نسأ  
 الدنيا ونساء العالم طواق لم تطلق أمثله بخلاف نساء للحلة والدار والبيت في نساء  
 القرية والبلدة خلاف التاروكه انعمت قالت لزوجهما طلقني فقال فعلت طلقت فاذ  
 قالت زدني فقال فعلت طلقت آخر ولو قالت طلقني طلقني فقال طلقت فوا  
 ان لم يبق الثلث ولو عطقت بالواد وفلت ولو قالت طلقت نفسي فاجاز طلقت اعتبارا  
 بالانشاء كذا البت بنفسه ذنوب ولو نسا بخلاف الأول وفي اخترت لا يقع لأنه لم يضع إلا  
 جوابا وفي النزاهة قال ابن أصحابه من كانت امرأة عليه حراما فليفعل هذا الأمر ففعل  
 واحد منهم ففواقرار منه بجرمتها وقيل لا انتهى وسئل أبو المليث عن قال الجماعة كل  
 من له امرأة مطلقة فليصفق بيده فصفقوا فقال طلقني وقيل ليس هو بأقرار جماعة  
 يتحدون في مجلس فقال جل منهم من تكلم بعد هذا فامرأة طالق ثم تكلم الجالف طلقت امرأة  
 لأن كلمة من للتعميم والجالف لا يخرج نفسه عن العيان فيجوز **باب الكنايا**

كناية عند الفقهاء ما لم يوضع أي الطلاق واحتمله وغيره والكنايات لا تطلق بما قضاء لا بنية  
 أو دلالة الحال وهي حالة مذاكرة الطلاق أو الغضب في الحالات ثلث رضا وغضب ومذاكرة والكنايات  
 ثلث ما يحتمل الرد أو يصح السب أو لا يفتح أخرجه إذا ذهبى وتوفى تقضى تحريم استبدى انقل  
 انطلق اعزلي اعزلي من الغربة أو العزوبة لا يحتمل رد أو نحو خلية بنية حرام بأن و مراد فيها  
 كنية بطله يصح سباً ونحو اعتدك واستبدى رجلك أنت واحدة انتحرة اختيارك امرك  
 بيدك فارتك لا يحتمل الرد والسب في حالة الرضا أي غير الغضب والمذاكرة تتوقف لأقسام الثلاثة  
 تأثيراً على بنية الاحتمال والقول له يمينه في عدم النية ويكفي تحليفه له في قتله فإن أرفقته  
 المحاكم فإن كل من بينهما صحيح في الغضب توقف الأول أن نوى وقع والا لا في مذاكرة  
 الطلاق يتوقف الأول فقط ويقع بالخير وإن لم ينو لأن مع الدلالة لا يصيد قضاء في نية  
 لأنها أقوى لكونها ظاهرة والنية باطنة ولذا القيل ينبغي على الدلالة كمال النية إلا أن يقام على  
 افتراء بها عمادية تتر في كل موضع يشترط النية فلو السؤال هل يقع بقول نعم إن نوى ولو لم يقع  
 بقول واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية بزيادة فيلحظ وتقع رجعية بقوله اعتدك واستبدى رجلك  
 وانت واحدة وإن نوى أكثر من واحدة بأمر واحدة في الأصح ويقع بباقيها أي باقي ألفاظ الكنايات  
 المذكورة فلا يرد في وقع الرجعي ببعض الكنايات أيضاً نحو أنا برئ من طاعتك وحليت سبيل طاعتك  
 وانت مطاعة بالتحقيق وانت اطلق من امرأة فلاز هي مطلقة وانت طالق وغير ذلك  
 مما صرحوا به خلا اختاري طلقها واحدة فجعلها ثلثاً ونوى بالاول طلاقاً والباقي ضماناً وان  
 ينو شيئاً فثلث فإن نية الثلث لا تقع فيه أيضاً ولا يقع به ولا يملك بثلث ما لم تطلق المرأة نفسها  
 كما يأتي البائنات نواها أو الشنتين لما قرآن الطلاق مصدر لا يحتمل محضر العدد ثلثان نواها أو  
 الجسسية ولذا أصح في الأمانة نية الشتين قال اعتدى ثلثاً ونوى بالاول طلاقاً والباقي ضماناً  
 قضاء لنية حقيقة كلامه وإن لم يتوبه أي بالباقي شيئاً فثلث لدلالة الحال بنية الأول حتى لو نوى  
 بالثاني فقط فثنتان أو بالثالث فواحدة ولو لم ينو بالكل لم يقع واقسامها أربعة وعشرون ذكرها  
 الكمال وزاد نوى بالكل واحدة فواحدة ديانة وثلث قضاء وتوقف أنت طالق اعتدك أو عطف  
 بواو تاء فإن نوى واحدة فواحدة أو شتين وقعنا وإن لم ينو ففي الواو ثنتان وفي الفاء واحدة

وقيل تنان طلقها واحدة بعد الدخول فجعلها ثلثا صح كما لو طلقها رجعيًا فجعله قبل الرجعة بآثما  
 أو ثلثا وكذا لو قال في العدة الزمت امرأته ثلث تطبيقات بثلاث التطبيقات والزمت بالتطبيق  
 بتلك التطبيقات فهو كما قال ولو قال ان طلقتك فهي بآن أو ثلث ثم طلقها يقع رجعيًا لأن  
 الوصف لا يستلزم الموصوف كما مر فتذكر الصريح يلحق الصريح ويخرج البائن بشرط العدة والباء  
 يلحق الصريح الصريح ما لا يحتاج الى نية بآثما كان الواقع به رجعيًا فتح هذه الطلاق الثلث فيحتمل  
 وكذا الطلاق على مال فيلحق الرجعي ويخرج المال والباء يقع ولا يلزم المال كلمة الخاصة فالمعبر  
 فيه اللفظ لا المعنى على الشهادة لا يلحق البائن للباء اذا امكن جعله اخبار عن اول كانت بآن أو ابتك  
 بتطبيقه فلا يقع لأنه اخبار فلا ضرورة في جعله انشاء بخلاف ابتك ياخر أو انت طالق بآن أو قال نويت  
 البينونة الكبرى لتعذر حمله على الاخبار فيجعل انشاء ولذا وقع المعلق كما قلنا الا اذا كان البائن معلقا  
 بشرط أو مضافا قبل ايجاد المخبر البائن كقوله ان دخلت الدار فانت بائن ناويا الطلاق ثم ابانها ثم دخلت  
 بآن ياخرى لأنه لا يصلح الاخبار او مثله المضاف كانت بآن غدا ثم ابانها ثم جاء الغد يقع ياخرى وفي البحر لو  
 انت بائن كناية معلق كان أو مخبرا فيفتقر الى النية ولو قال دخلت الدار فانت بائن ثم قال ان كلمت  
 زيدافانت بائن ثم دخلت الدار فبانت ثم كلمت يقع ياخرى دخيره وفي البرازية ان فعلت كذا فبالله  
 على حرام ثم قال كذا لا مخر ففعل لهما بآن وكذا الوعد الثاني على الاستشبهه فيلحفظ قيد بالقبيلة  
 لأنه لو ابانها أو لا ثم اضاف البائن أو طلقه لم يصح كتحسينه بدائع وليست تنافي البرازية قال كل امرأة له  
 طالق لم يقع على المختلعة ولو قال بان فعلت كذا فامرأته كذا لم يقع على معتد البائن ويضبط الكل  
 ما قيل بحق آخره بآثما مع مثله الا اذا علقته من قبلة الا بكل امرأة وقد خلع ولحق الصريح بعد لم يقع  
 كل فرقة هي نسخ من كل وجهه كاسلام وردة مع لحاق خيار بلوغ وعنف لا يقع الطلاق في علقها  
 مطلقا وكل فرقة هي طلاق يقع الطلاق في علقها على ما بينا **فروع** انما يلحق الطلاق المعتدة بالله  
 اما المعتدة للوطى فلا يلحقها خلاصة وفي القنية زوج امرأة من غيره لم يكن طلاقا ثم رقم ان نوى طلق  
 اذ هي وتزوجي تقع واحدة بلا خية اذ هي الى جهنم يقع ان نوى خلاصة وكذا اذ هي عنى واقلح ونفخت  
 النكاح وانت على كالميتة وكل من تخزير أو حرام كالماء لأنه تشبيهه بالسرعة ولا يقع بأربعة طرق عليك  
 مفتوحة وان نوى ما لم يقل خذي أي طوي شئت والله سبحانه وتعالى اعلم **باب نفوذ**



**الطلاق** لما ذكر نفسه بغيره ما يوقفه بلوغه والنزاع ثلثة تفويض وتوكيل ورسالة والفاظ المقوضات  
تخير وامر بيد ومشيئة قالها الخار و امر بك بيدك يعني تفويض الطلاق لاها كناية فلا يهلل يدينه  
او طلق نفسك فاما ان تطلق في مجلس علمها به مشافهة او اخبارا وان طال يوما او اكثر ما لم يوقفه و  
عجنا الوقت قبل علمها ما لم تقم لتبدل مجلسها حقيقة او حكما بان تعزل ما يقطعها مما يدل على ان  
لانه عليك فيتوقف على قبولها في المجلس التوكيل فلم يصح رجوعه حتى لو خيرها ثم حلفت ان لا يطلقها  
فطلقت لم يحث في الاصح لا تطلق بعد اى المجلس الا اذا زاد على قوله طلق نفسك ولو انك  
سئت او موقها سئت واذا سئت او اذا ما سئت فلا يقيده بالمجلس ولم يصح رجوعه لما في طلق  
خبرك او قوله لا جنبي طلق امرأتى فيصح رجوعه عنه ولم يقيده بالمجلس لانه توكيل محض وفي طلق  
نفسك وخبرك كان تعليقك في حقها توكيدا في خوضها لوجهة الا اذا اطلقه بالمشيئة فيصير  
تليكها كحق كيدا والفرق بينهما في خمسة احكام ففي التليك لا يرجع ولا يعزل ولا يبطل تجب الزوج  
وتيقيد مجلسك بعقل فيصح بقويضه لمجنون وصبي لا يعقل بخلاف التوكيل بحر نكح لو جن بعد العقل  
لم يقع فهنا استصح ابتدا ولا يقاء عكس القامدة فليحفظ وجوب القامدة وانكاه القامدة وقعود  
المسكدة ودعاء الاب وغيره للمشهوره تخرج تضم المشاورة ودعاء الشهود للاشهاد على اختيارها  
الطلاق اذا لم يكن عندها من يدعوهن سواء تحولت عن مكانها او لا في الاصح خلاصة وايضا حابة  
هي ركنها لا يقطع المجلس ولو قامها او جامعها مكرها بطل التكنها من الاختيار والفك طامعا  
وسيرة انما يسيرها حتى لا يتبدل المجلس في انكاح ويتبدل بالسيرانية لا ضافة اليها الا ان يجتمع  
سكوته او يكونا في محل يقودهما الجمال فانه كالسقينة وفي اختار نفسك لا تضع نية التلث لعدم  
الاختيار بخلاف انت ياش او امر بك بيدك بل تبين بوحدة ان قالت اخترت نفسي او انا اختار نفسي  
استحسننا بخلاف قوله طلق نفسك فقلت لنا طلق او انا اطلق نفسي لم يقع لانه وعده ما لم  
يتعارف او تنوع الاشياء وذكر النفس واختار في احد كلاميها شرط صحة الوقوع بالاجماع وليست  
ذكرها متصلا فان كان منفصلا فان في المجلس مع لانها ملك فيه الاشياء والا الا ان يتصل قطع  
بختيار النفس فيصح وان خلا كلاهما عن ذكر النفس درر فلاحية واقدم اليه ينسحب الباقي لكرهه  
الكامل ونقله الاكمل يقبل فالخوض عفاه فلو قال اختار اختيارة او طلقه او امك وقع لوقا

اخترت فان ذكر الاختيار ذكر النفس اذ الباء فيها لوجه واحد اذكر التظليقة وتكرار لفظة الاختيار و  
 قولها اخترت الى وامي واهلي واولادي واج يقول مقام ذكر النفس والشيء ذكر لذلك في كلامهم لعمري  
 مثلاً فانهم يختارون بكلام الزوج كقولها قالت اخترت نفسي وزوجي او نفسي بآل زوجي وقع وما  
 في الاختيار من عدم الوقوع سبب نعم وعكست لم يقع اعتبار التقدم وبطل امرها كما لو عطفته باو  
 او اشارها لاختارها واختارته او قالت تحت نفسي باهل ولو كررها اي لفظة اختيار ثلثاً يعطف  
 او غيره فعالت اخترت واخترت لاختياره او اخترت لاول والوسط والاخيرة يقع ثلثاً بانية  
 من الزوج لانه التكرار ثلثاً ولا يقع في اخترت الاولى الخ واحدة بانية واختاره الطحطاوي  
 اقره المقلدي وفي المحاكم القدسي وبه نأخذ انتهى فقد افادت قولها هو المفق به لان قولهم وبه  
 نأخذ من الالفاظ المعمل على الاتقاء كذا يخط الشئ العربي محشواً الاشياء ولو قالت في جواب  
 الاختيار المذكور طلقت نفسي او اخترت نفسي بطلقة او اخترت الطلقة الاولى بانت بواحدة  
 في الاصح لتفويضه بالباشر فاحتملك غيره امرك بيدك في طليقة او اختار في طليقة واختار  
 نفسي ما طلقت رجعية لتفويضه اليها بالصرح والمفيد للبيونة اذا قرئ بالصرح صار رجعياً  
 كعكسه قيد في ومثلها الباء بخلاف لطلقة نفسك او حتى تطلق فهي بآية مما جعل امرها بين  
 ولم تضل نفقتي اليك فطلقة نفسك متى شئت فلم تضل فطلقت كان بآية في لفظة الطلقة  
 لم تكن في نفس الامر **فروع** قال ابن خلدون في الاختيارها ما لم يخيرها بخلاف لاختارها بالخير والشر  
 به قال طالت طالق ان شئت واختار في طالت شئت واخترت وقع ثلثان قال اختار اليوم وعذا  
 لحد ولو قال واختار عدا اتعد قال الاختار في اليوم واما امرك بيدك هذا الشئ خرجت في يفتيها وان  
 قال يوماً او شهر او سنة تكلم الى مثلها من العدا الى تمام ثلثين يوماً ولو جله لكان الشئ  
 خیرت في اللبابة الاولى ويومها ولا يبطل الموقت بالاعراض بل بمعنى الوقت علمت **اول باب**  
**الامر باليد** هو كالاختيار الا في بنية التلذذ لا في اذا قال لها ولو صغيرة لانه كالتعليق  
 بآية امرك بيدك او بشئك او فاك او لسانك ميؤى ثلثاً اي من تفويضها فعالت مجلسها  
 اخترت نفسي بواحدة او قبلت نفسي واخرت امرى او انت علي حرام او مني بائن او انا منك بائن  
 او طالق وقع وكذا الوقال بوجها قبلتها خاصة وينبغي ان يقيد بالصغيرة واعرفك طلاقاً

فامر به الله وبيده وامر به على المختار خلاصه كما مر في بيده وذكر اسم الله تعالى للتبرك وان لم ينو  
 ثلثا في واحدة ولو طلقت ثلثا في واحدة ولو طلقت ثلثا في ثلث نوى واحدة ولا خلاف ان حلفه يقتل  
 بيده تعالى الله عما يشركون وتجاوز المجلس وعلمها وذكر النفس وما يقيم مقامها شرطا فلو جعل امرها  
 بيده ولم تعلم بذلك وطلقت نفسها لم تطلق لعدم شرطه خائفة وكل لفظ يصلح للايقاع  
 منه يصلح للحياب ومنها وما لا يصلح للايقاع منه فلا يصلح للحياب منها فلو قالت يا طالق او  
 طلقت نفسي وقع بخلاف نحو طلقك لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اختيارا لا لفظ  
 الاختيار خاصة فانه ليس اللفظ الطلاق يصلح جوابا منها بدافع لكن يريد عليه محققا  
 وقبول ابيها كما مر فتدبر في قولها في جوابه طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطبيقه بانث بولادة  
 لما مر من التعريض بالزوج لا ينعى ولا يدخل البيل في قوله امر به يدك اليوم وبعد ذلك لا ينعى ولا يدخل في ذلك  
 في يومه لا ينعى في ذلك اليوم فكان امرها بيد بعدد ولو طلقها لم ينعى كمن طلق في اليوم الثاني في اليوم  
 الثالث في يومها لم ينعى في العدة لا تقوى وحلوق الامر بيد اليوم والملا يتخذها امر الخائفة ولم يذكر  
 خلافا ولا يدخل البيل كما لا يخفى بينه طاهر فامره يتدبر ما كان في العادة انه يرتد قبل قوله  
 لا بعده كالبراء وانه في المختار كمن في العدة كمن في الوالدية امر به يدك الى راس السبر فقالت  
 اخترت زوجي بطل خيارها في اليوم ولها ان تختار نفسها في العدة كمن في الوالدية امر به يدك الى راس السبر فقالت  
 متى ذكر الوقت اعتبر تعليقا والافتميك ببقى لو طلقها يا ثاملا بطل امرها ان كان القويض متحدا  
 نعم وان كان معلقا كان دخلت الدار او موقفا لا عمادية لكن في البحر عن القينة طاهر الراية ان  
 المعلق كالمخبر **فصل** في ما عظمها على ان امرها بيد صر ولو ادعت جعله امرها بيد ما لم ينعى الا اذا  
 طلقت نفسها بحكم الامر ثم ادعته فتسمع فقالت طلقت في المجلس لا تبديل وانكره فاقول لها  
 جعل امرها بيد ما ان ضربها بغير جنابة فضرها ثم اختلفا فالقول له لانه منك وتقبل بيدها  
 على الشرط المنقح كما سيجي طلبا وليا وها طلاقها فقال الزوج لا يميها ما تريد من افعول ما تريد  
 متى افعول ما تريد وخرج فطلقها ابوها لم يطلق ان لم يرد الزوج القويض والقول له فيه خلاصه  
 لا يدخل في كمال القضي ما لم يقل ان دخلت امرأة في فاحش جعل امرها بيد من خيلين وطلقها بالحد  
 لم يقع **فصل في المشبهة** قالها طلق نفسك ولم ينو او نوى واحدة او ثلثا



في الحرة فطلقت وقت رجعية وان طلقت ثلثا ونواه وقت قيد بخطابها لانه لو قال طلق اي  
 نسائي شئت لم تدخل تحت عموم خطابه ويقولها في جوابه اذنت نفسي طلقت رجعية ان اجازة  
 لانه كناية لا باخرت نفسي وان اجازة لان الاختيار ليس يصحح ولا كناية ولا يملك الزوج  
 الرجوع عنه اي عن التقويض بانواعه الثلاثة لما فيه من معنى التعليق وتقييد بالمجلس لانه عليك  
 الا اذا زاد متى شئت ونحو مما يفيد عموم الوقت فطلق مطلقا ولو قال لمرجل ذلك او قال لها  
 طلق فترتك لم يتقيد بالمجلس لانه توكيل فله الرجوع الا اذا زاد وكلما غرنتك فانت كويل  
 الا اذا زاد ان شئت فيتقيد به ولا يرجع لصيغة تعليقك وفي الخاتمة طلقها ان شاء لم يضر  
 ما لم تشاء فاذا شاءت في مجلس علمها طلقها في مجلسه لا غير الولاء عنه غافلون قال لها طلق  
 نفسك ثلثا او شتان وطلقت واحدة وقعت لهما بعض ما فرضه وكذا الوكيل ما لم يقل بالف  
 لا يقع شيء في عكسه فكذا لا واحد يطلق نفسه ثلثا ان شئت فطلقت واحدة وكذا عكسه لا يقع  
 فيها لا شرائط الموافقة لفظا لما في تعليق الخاتمة امرها بعشر فطلقت ثلثا او بواحدة فطلقت نصفها  
 لم يقع امرها بباي ورجعي تعسست في السجابت وقع ما امر الزوج به وبلغوا وصفها واكمل ان الخاتمة  
 في الوصف لا تبطل بخلاف الاصل بهذا اذا لم يكن معلقا بمشيئتها فان علقه بمشيئتها فخطبت  
 لم يقع شيء لهما ما انت بمشيئته ما فرض اليها خاتمة بخبر قال لها انت طالق ان شئت فقالت  
 شئت ان شئت انت فقال شئت بغير الطلاق او قالت شئت ان تلك المعلوم ان لم يوجد  
 بعد لان شاء ان جاء الليل وهي في النهار بطل الامر بفقد الشرط وان قالت شئت ان كان  
 الامر قد مضى اراد بالماضي المحقق وحده كان كان الى في الدار وهو فيها اولن كان هذا يلا وهي فيه  
 مثلا طلقت لانه بخبر قال لها انت طالق متى شئت او متى ما شئت او اذا شئت او اذا شئت  
 فرضه الامر لا يرتد ولا يتقيد بالمجلس لا تطلق نفسها الا واحدة لانه نعم الا زمان الا ان قال  
 فذلك التعليق في كل زمان لا تطلق بعد تطلق ولها تقرير الثلث في كل ما شئت ولا تنجز ولا تنجز  
 لهما عموم الافراد ولو طلقت بعد زوج آخر لا يقع ان كانت طلقت نفسها ثلثا متفرقة والا فلا  
 تقريرها بعد زوج آخر وهي مشكلة الهدم الآتية انت طالق حيث شئت ان شئت لا تطلق الا اذا شاءت  
 في المجلس ان قامت من مجلسها قبل مشيئتها لا مشيئتها لهما لانه لا تعلق بالطلاق في مجلسها



كانت طالق مع نكاحه ويصح مع تزويجها بالتمام الكلام فيها عليه ومفعوله أو ذواله مع موافقته وموتك  
**قاعدة** في المجتبى عن محارم في المضافة لا يقع به اقضى آئمة خوارزمية في حق وهو قول الشافعي  
 رخصته تقليده بفسخ قاض شافعي بل يحكم بل افتاء علماء يفتون بين في حاشيتي هذا العلم ولا يفتي  
 به نزاهة ويطل بتجيز الثلث للحرة وشتيت للامة تعليقه للثالث ومادونها الا المضافة  
 الى الملك كما مر كتجيز مادونها اعلم ان التعليق يبطل بزوال المحل لا بزال الملك فلو حلقت  
 الثلث او مادونها بدخول الدار ثم نجز الثلث ثم نكحها بعد التحليل يبطل التعليق فلا يقع به  
 شيء لو كان نجز مادونها يبطل فيقع المعلق كله ووقع محمد بقرينة الاول وهي مشقة للملك  
 الآية وشرته فيمن علق واحدة ثم بنجز ثنتين ثم نكحها بعد زوج آخر فدخلت له رجعتا خلا  
 لمحمد ص وكذا يبطل بلحاظه مرتين بالدار المحرقة خلاها ويفوت محل البركان كانت فلان او دخلت  
 هذه الدار فماتت او جعلت بيتا ناكحا بسطن او في معلقته على الملتقى وسيجئ مسأله الكوز بقر  
**فرع** قال الزوج انه امة ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فمقت فدخلت له رجعتا بقرينة  
 فانك اذا الشرط اي علامات وجود النجاء ان المسودة ولو فتحها وقع للحال ما لم ينزل التعليق  
 فيدري وكنه الوحدات الفاء من الجح في نحو طلبية واسمية ويحتمل ما قد يدلن وبالتفسير  
 كما خصناه في شرح الملتقى واذا اذا ما وكل ولم يسمع كلها الا منصوبة ولو مبتدأ كاضافتها  
 لمعنى ومتى ومثما ونحو ذلك كلوا كانت طالق لو دخلت الدار تعلق بنحوها ونحو من دخل منكر  
 الدار فهو طالق ولو دخلت واحدة مرارا طلقت بكل مرة لان الدخول اضعف اجماعة فازداد نحو  
 كذا في الغاية وهي غريبة وجعل في البحر احد القولين وفيها كلها تحمل اي تبطل اليمين بطلان  
 التعليق اذا وجد الشرط مرة واحدة كلها فانه يحل بعد الثلث لاقتضاها عموم الافعال كاقضاء كل  
 عموم كاسماء فلا يقع ان نكحها بعد زوج آخر الا اذا دخلت كلها على التزوج بنحو كلها تزوجت  
 فانك اذا الدخول على سبب الملك وهو غير مشناه ومن بطيف مسأله لو قال بلوطه كلها <sup>طلقتك</sup>  
 كانت طالق قطعتها واحدا تقع ثنتان وفي كلها وقع عليك طلاق يقع ثلث لتكرر الوقوع لكنه لا  
 يريد على الثلث وذوال الملك من نكح او يدين لا يبطل اليمين على بائنها او باعه ثم نكحها او اشتراه  
 فنجد الشرط طلقت وحق لبقاء التعليق ببقاء محله وتخل اليمين بعد زوج الشرط مطلقا



لكنه ان وجد في الملك طلقت وعققت والا فحيلة من غلق الثلث بدخول الدار ان يطلقها واحدة ثم بعد  
 العدة تدخل فتخل اليها فينكحها فان اختلفا في وجوب الشرط اي بوجبه بيم العدم والقول له مع الغير  
 لا نكاح الطلاق ومفاده انه لو طلق ظاهريا بعد موت نفقته بآيام افاد عي الوصو وانكحتنا لقول  
 له وبه جزم في القضية كرجوع في الخلاصة والبرازية ان القول لها ولو في البحر والنهر وهو يقتضيه  
 تخصيص المتن لكن قال المصنف وجزم شيخنا في فتواه بما يقيد المتن والشرع كانه المنع  
 لنقل المذهب كما لا يخفى الا اذا برهنت فان البينة تقبل على الشرط وان كان فيها كذب لم يجز  
 صحتها البينة فامرائي كذا اشهد الهام تجتبه قبلت وطلقت فتح وفي التبديد ان لم اجامعك في  
 حيضك فانت طالق للمسئنة ثم قال جامعتك ان حاضا فالقول له لانه يملك الانشاء والا  
 لا اتمى قلت فالمسئلة السابقة والامية ليست على الخلاف وما لا يعلم وجوده الا منها صدقت في  
 خصوصيات خاصة استحسانا بل لا يمين لغير محنا ومراعاة كماله واختلاف المحقق في كونه ان حضت  
 فانت طالق وفلانته او ان كنت تحبين عذاب الله فانت كذا او عبده حرر فلو قالت حضت في المحضر  
 قائم فان انقطع لم يقبل قولها زليبي بحدادي او اصب طلقت هي فقط ان كذبها الروح فان حاض وعلم  
 وجود الحيض منها طلقا جميعا حاض وفي ان حضت لا يقع بروية الدم كاختلافنا واستمر ثلثا وقع  
 من حين رات وكان بدعي فلو غير مدخوله تنزهت باخر في ثلثة ايام صح فلو ما استيفها فارقها للزوج  
 الاول دون الثانی ونقد في حقها دون ضررها وفي ان حضت بيضة او نصفها او ثلثها  
 او بحدسها لعدم تجريبي لا يقع حتى تظهر مني لان الحيضة اسم للحامل ثم انما يقبل قولها ما لم  
 تحيضه اخر جوهري وفي ان حمت يوما فانت طالق تطلق حين غروب الشمس من يوم صومها  
 بخلاف ان حمت فانه يصح دساعة قال لها ان ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت ثنتين  
 فانت طالق ثنتين قوله فها ولم يرد الاول تلقاه طلقه واحدة قضاء وثنتين تنزهها اي احتيال  
 لاحتمال تقدم الحارثية ومضت واحدة بالثاني فلا الم يقع به شيء لان الطلاق المختار لا يفضل العدة كما  
 فان علم الاول فلا كلام وان اختلفا فالقول للمزوج لانه منكر وان تحقق ولا حضا معا وقع الثلث وتعد  
 بالافراس وان ولدت غلاما وجاريتين ولا يدرى كقول بقية ثنتين قضاء وثلث تنزهها وان ولدت غلاما  
 وجارية فواحدة قضاء وثلث تنزهها وهذا بخلاف ما لو قال ان كل حملك غلاما فانت طالق

واحدة وان كان جارية فثنتين فولات غلاما وجارية لم تطلق لان الحمل اسم لكل فلام يكن  
 لكل غلاما وجارية لم تطلق فلكة الوقال ان كان ما في بطنك غلاما والمسئلة تجالها العموم ما  
 تجلت فان كان في بطنك والمسئلة تجالها فانه يقع الثلث لعدم اللفظ العام **فروع**  
 علق طلاقها بجعلها لم تطلق حتى تملكه لاكثر من سنتين من وقت اليقين قال ان ولدت ولدا  
 فاستطاعت ان تفرق ولدت ولدا ميتا طلقت وعققت قال لام ولده ان ولدت فانت حرة تنقصه لعل  
 جوهر علق العتاق والطلاق بالثبوت بشيئين حقيقة بتكرار الشرط او لا كان جلد زيد وبكر  
 فانت كذا يقع المعلق ان وجد الشرط القار في الملك والا لا يشترط الملك حالة الحنت والمسئلة  
 رابعة علق الثلث والعتق لامته بالوجه حيث باللقاء الخاتمة ولم يجب عليه العتق في المسئلة  
 بالثبوت بعد الاجماع لان الثبوت ليس بوطي واذ لم يصبره مراجع في الطلاق الرجعي كما اذا خرج ثم ارجع  
 ثانيا حقيقة لو حكم بان حرك نفسه فيصير رجعا بالحركة الثانية ويحب العتق لا المحل ولا المحل  
 لا تطلق الجدي في قوله للعدي ان نكحتها اي فلاة عليك فهو طالق اذ انك فلاة عليها في عدة  
 البائن لا في الشرط مشاوتها في القسم ولم يوجد ولو نكح في عدة الرجعي ولم يقل عليك طلقت  
 الجدي ذكره مسكين وقيدة في النهر نجما اذا اراد رجعتها والا فلا قسم لها كما مر قال طه انت  
 طالق ان شاء الله متصلا الا لتفسر وسعال او حبساء او عطار او ثقل لسان او امساك  
 فم او فاصل مفيد لتأكيد او تكميل او نداء كانت طالق بازانية او باطالق ان شاء الله مع الاستثناء  
 خاتمة بخلاف الفاصل اللغو كانت طالق رجعا ان شاء الله وقع وباشا لا يقع ولو قال رجعا  
 او باشا يقع بنية البائن لا الرجعي فنية وقواه في النهر مسمى ما لجيت لو قرب شخص اذنه الى فمه  
 يسمع ففصح استثناء في الاصح الخاتمة لا يقع للشك وان ماتت قبل قوله ان شاء الله فان  
 مات يقع ولا يشترط فيه المقصد ولا اللفظها فلو تلفظ بالطلاق وكنت الاستثناء موقفا  
 او عكس وانزل الاستثناء بعد الكتابة لم يقع عمادية ولا العلم بمضاه حتى لو اتى بالمسئلة  
 من غير قصد جاهلا لم يقع خلافا للشافعي رح واتفق الشيخ الرملي الشافعي فيمن حلف على  
 بالطلاق فاستثنى له العيز طانا صحته بعدم الوقوع انتهى قلت ولم اره لاحد من علمائنا  
 والله اعلم ولو شهد بها وهو لا يذكرها ان كان حاله ما لم يدر على لسانه لتعذيبها

له الاعتماد عليها ولا يلزم فيه قول ان ادعاءه وانكرته في ظاهر امره عن صاحب المذهب قيل  
 لا يقبل الا ببيته وعليه الاعتماد والفتوى احتياط الغلبة الفساد خائنه وقيل ان عرف  
 بالصلاح والقول له وحكم من لم يوقف على مشيئة فيما ذكر كالتسريح والرجوع والملازمة والحداد  
 والحجارة لك ولو شتر كان شامداه وشاء زيد لم يقع اصلا ومثل ان كان لم واذا ما ومالم  
 من الاستثناء انت طالق ولا اولا ولا احسنك او لا الى احبك فلا يقع خائنه ومنه  
 سبحان الله ذكره ابن الهمام في فتاواه قال انت طالق تلقا او تلقا ان شاء الله او انت حر  
 ان شاء الله طلقت تلقا وعتق العبد عند الامام لان اللفظ الثابت لغو ولا وجه لكونه توكيدا  
 للفصل بالواو بخلاف قوله خيرا وحر عتق كانه توكيد وعطف تفسير فيصح الاستثناء وكذا  
 يقع الطلاق بقوله ان شاء الله انت طالق فانه تطلق عندهما تعليق عند ابي يوسف  
 لانصال المبطل بالايها في لا يقع كما لو آخر وصحة النزاع في النجاسة على قول ابي يوسف  
 الفتوى وقيل بخلاف بالعكس وعلى كل فالمفتي به عدم الوقوع اذا قدم المشيئة ولم يأت بالفاء  
 فان اتى بها لم يقع انفاقا كما في البحر والشرعية والفتوى مستان وغيرها ومثله فيمن حلف كحلف  
 بالطلاق وقال حسنت على التعلين لا ابطال وبانت طالق بمشيئة الله او بارادته او بحجته  
 او برضاه لا تطلق لان الياء للاتصاف فكان كالصاق الجراء بالشرط وان اضافته الى المذكور  
 من المشيئة وغيرها الى العبد كان ذلك عليك فيقتصر على المجلس حكمه وان قال بامره او  
 بحكمه او بقضائه او بآذنه او بعلمه او بقدره يقع في الحال اضيف اليه تعالى او الى العبد او ذرا  
 مثله التخيير عرفا لقوله انت طالق بحكم القاض وان قال ذلك باللام يقع في الوجود كلها لانه  
 للتعليل وان كان ذلك بحرف في ان اضافته الى الله تعالى لا يقع في الوجود كلها لان في بعض  
 الشطر الا في العلم فانه يقع في الحال وكذا القدرة ان قوى بها عند العجز لوجود قدرة الله تعالى  
 قطعا كالعلم وان اضاف الى العبد كان يملك في الاربع الاول وما بعدها كالهوى والروية تعليفا  
 في غيرها وهي ستة ثم العشرة اما ان تصاف الى العبد والعشرة اما ان تكون بيا او كام  
 او في فهي ستون وفي النزاعية كتب الطلاق واستثنى بالكتابة صح وعلى ما مر عن العمادية في  
 ما تروى ثمانون وفي كيف شاء الله تطلق رجعية انت طالق تلقا او واحدة يقع شتان في الاثنين



يقع واحدة وفي الأثنا يقع ثلث لأن استثناء الكل باطل إن كان بلفظ الصدا ومساوية وإن غير  
 ما كسائي طالق الأهو كلاء أو الأزينة وعمة وهند وعبيد الأحرار الأهو كلاء أو الأسماء وما  
 وراشد وهو الكل مع كما سيحكي في الأقرار ويعتبر في المستثنى كونه كلاً أو بعضاً من جملة  
 الكلام الذي يحكم بصحته وهو الثلث ففي أنت طالق عشرة الاستعا يقع واحدة والأثمانية يقع  
 ثنتان والأسبعا يقع ثلث ومتى تعد الاستثناء بلا فاء وكان كله اسقاطاً جازمياً يقع ثلث  
 بانت طالق عشرة الاستعا الأثمانية الأسبعية ويلزمه خمسة بأنه على عشرة الأهل والأ  
 ٧ الأهل ٥ الأهل ٤ الأهل ٣ الأهل ٢ الأهل واحدة وتقريبه أن تلخذ العدد الأول بمينك والثاني بيسار  
 والثالث بمينك والرابع بيسارك وهكذا ثم تسقط ما يسارك بما بمينك فما بقي هو الوهم  
 أخرج بعض التلويح بتعويله في إيقاعه فلو قال أنت طالق ثلثاً الألف نصف تطلقة وقع الثلث  
 في المختار وعن الثانی ثلثان فتح في السرجية أنت طالق الألف يقع ثلثان انتهى فكانه  
 استثنى من ثلث مقلد سالت المرأة الطلاق فقال أنت طالق خمسين طلقة فقالت للمرأة  
 ثلث تكفي فقال ثلث لك والبواقي لصواحبك وله ثلث نسوة غيرها تطلق الخاطبة  
 ثلثاً لا غيرها أصلاً هو المختار لصيرة الباقي لعواف لم يقع بصره صواحبها شئ **فروع** في  
 إيمان الفسخ ما لفظه وقد عرف في الطلاق أنه لو قال إن دخلت الدار فانت طالق إن دخلت  
 الدار فانت طالق وقع الثلث وأقره المصنف أنه إن سكنت هذه البلدة فامرأته طالق خرج  
 لوذا فجمع امرأته ثم سكنها قبل العدة لم تطلق بخلاف فانت طالق فليحفظ أن تزوجك  
 وإن تزوجك فانت كذا لم يقع حتى يتردسها مرتين بخلاف ما لو آخر الجراء فليحفظ أن غبت  
 عنك أربعة أشهر فامرأتك بيلدك ثم طلقها فاعتدت فتزوجت ثم عادت للأول ثم غاب  
 أربعة أشهر فلو أن تطلق نفسها ولو اختلعت لانه تحيز الأول يغلب دعاها للوقوع  
 فابت فقال متى يكون فقالت هذا فقال إن لم تفعل هذا المراد غدا فانت كذا ثم نسيها حتى مضى  
 العدة لا يقع حلف لا ياتها فاستلحق فحائت فجامعت إن مستيقظت حنت إن لم استمعك من الجماع  
 فغلان لها إن لم اجامعك الفمرة فكذلك المبالغة لا العدد وإن وطئت فغلان جماع  
 الفرج وإن نوى الدوسر بالمقدم حنت به أيضاً له امرأة جنت فاحضر نفسها فقال

اجتمعن طالق طلقت النفساء وفي المحسن فعلى الحاضر قال لي انيك حاجنة فقال امره طالق  
 ان لم اقضها فقال هي ان تطلق امرالك فله ان لا يصدقها قال لا صحابه ان لم اذهب بكم الليلة  
 الى منزلي فامرته كذا فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم الغنسر فحبسواهم لا يجت ان خرجت  
 من الدار الا باذني فخرجت كحربها لا يجت حلف لا يرجع ثم رجع شئ نسيه لا يجت حلف  
 ليخرج ساكن داره اليوم والسكن ظالم فان لم يمكنه اخراجه فاليمين على المتلفظ باللسان ان لم  
 يغفل ان اول لم تدرى ثوب الساحة فانت طالق فجاء فلان من جانب آخر بنفسه واخذ الثوب  
 قبل دفعها لا يجت كذا ان لم ادفع اليك الديتار الذي على الى راس الشهد فكذا اقراره قبل  
 الشهر بطل اليمين بقي ما ليكت في التعاليق متى نقلها او تزوج عليها واراها من كذا او من  
 باقى صداقها فلو دفع لها الكل هل تبطل الظاهر لا تنصرح بهم بصحة براءة الاسقاط فلو  
 بما دفعه حلف بالله انه لا يدخل هذه الدار اليوم ثم قاضيه خزان لم يكن دخل لا كفارة  
 ولا يعتق عبده اما لصدقه او لانها غنم من ولا مدخل للقضاء في اليمين بالله حتى لو كانت  
 يمينه الاول يعتق او طلق حنت في اليمين لا حولها في القضاء اخذت من ماله درهما فاشترت به  
 لحما وخلطه اللحم بداهه وقال ذومها ان لم تدرى اليوم فانت كذا فحيلته ان تأخذ كيس اللحم و  
 تسلمه للزوج ولو ضاع من اللحم فدا لم يعلم انه اذيك سقط في البحر لا يجت حلف ان لم اكن اليوم  
 في العالم لو في هذا الدنيا فكذا الجحيم لو في بيت خرم في اليوم ولو حلف ان لم يخرج بيت فلان غدا فقيد  
 ومنع حق مضى الغد حنت كذا ان لم اخرج من هذا المنزل فكذا فقيد وان لم اذهب بك الى منزلي فكذا  
 هزمت عنه او ان لم تحضر الليلة منزلي فكذا امتنعها ابوها حنت الحما وحلف لا سكن فاعلق الدار  
 او قيد لا يجت في المختار قلت قال ابن السخنة والاصل انه متى عجز عن شرط الحنت حنت في العدة كذا ابو  
 قال في المنزلة مفاده الحنت فيمن حلف لليهودين اليوم دينه فخرج لفقره وفقد من يقضه خلا ما  
 حنته في البحر فتدب والله سبحانه علم **باب طلاق المريض** عنون به كصالحته ويقا  
 له الفار لقراره من ارهاق عليه قصده الى تمام عدتها وقد يكون الفرار منها كما سيح

من اجله الهلاك بضر او غيرون بان اضناه مرض عجزه عن اقامة مصالحه خارج البلدة  
 هو كمنع كبحر الفقيه عز الدين الى المسجد وعجز السق عن الاتيان الى مكانه وفي حقها ان يحجر

عن مصالحهم وأخلاه كما في البرازية ومقاده أنها لو قدرت على الخ الطبع دون صعود السطح لم تكن مريضة <sup>بالموت</sup>  
في النهر وهو الظاهر قلت وفي آخر وصايا الحجة المهر المعبر للمرضى المصح لصلوته قاعدا والمقعد والمفوض  
والمسلول إذا تناول ولم يقعد في الفراش كالصحيح ثم رخص شح المطاول سنة انتهى وفي القنية  
المفلوج والمسلول والمقعد ما دام يزاد كما للمريض أو بارز رجلا أقوى منه أو قدم ليقتل من قضاة ورحم  
أو بقي على لوح من السفينة أو أفرسه سبع وبقي في فيه فأر بالطلاق بخبر من ولا يصح تبرعه <sup>الميت</sup> إلا من الميت  
فلو بانها وهي من أهل المديرات علم بأهليتها أم لا كان أسلمت واعتقت ولم يعلم طائعا بالرضاها فلو أكرم  
أو رضيت لم ترث ولو أكرهت على رضاها أو جامعها ابنه مكرهة ورثت وهو كذا لك بذلك الحال <sup>نما</sup>  
فيه فلو صح ثم مات في علقها لم ترث بذلك السبب موعنه أو غيره كان يقتل المريض أو يموت بجمه آخر  
في العدة للمخولة ورثت هي منه كاهومتها لرضاها باستفاضة حقه وخد لمدح ترث بعد العدة ما لم يتر  
بآخره كذا ترث طالبة رجعية أو طلاق فقط طلقت بائنا أو ثلثا لأن الرجعي لا ينيل النكاح حتى حل وطول  
ويتوارثان في العدة مطلقا وتكفي أهليتهما للارث وقت الموت بخلاف البائن وكذا ترث مبائنة قبلت  
أو طاعت ابن زوجها لمحي الحرة ببينتونه ومن لا عنها في مرضه أو إلى منها مريضا كذا أي ترث  
كما مر فإن آلى في صحته وبأنتبه بالابلاء في مرضه أو بانها في مرضه فماتت أو ابانها فماتت فأسلمت فما  
لا ترث لأنه لا بد أن يكون المرض الذي طلقها فيه مرض الموت فلا يصح تبين أنه لم يكن مرض الموت  
لا بد في البائن أن استمر أهليتهما للارث من وقت الطلاق إلى وقت الموت حتى لو كانت كتابية أو  
ملوكة وقت الطلاق ثم أسلمت أو اعتقت لم ترث كما لا ترث لو طلقها رجعا أو لم يطلقها فطأ  
أو قبلت ابنه لمحي الفرة منها أو ابانها بأمرها مقيدة لأنها لو ابانت نفسها فأجاز ورثت عملها بجان  
قنية أو اختلعت منه أو اختلعت نفسها ولو ببلوغ وعق وجب عنه لم ترث لرضاها ولو كان  
الزوج محصوا الجبر أو في صف القتل ومثله حال فشر الطاهون أشباهه أو قائم مصلحه خارج <sup>الميت</sup>  
مشكيا من ألم أو محموا أو محجوا بما بقصا ورحم لا ترث لغبلة السلامه والحامل لا تكون فارة إلا  
بتلبسها بالخاص وهو الطلاق <sup>بأنها</sup> حينئذ كالمريضة وعند مالك رحم إذا غمها ستة أشهر أو  
المريض طلقها البائن بفعل إجنبي أو غيره وجب ولو ولد هامة أو محجي الوقت والحالات  
الغليق والشرط في مرضه وعلق طلقها بفعل نفسه وهما في المرض أو شرط فقط فيه أو علق



يفعلها ولا يلزمها منه طبعاً او شرعاً ككل وكلام ابوين وهما في المرض والشرط فيه فقط ودشت لفرق  
 ومنه ما في المذاهب ان لم اطلقك وان لم اتزوج عليك فانت طالق ثلاثاً لم يفعل خواتم ودشت كولو  
 ماتت هي لم ير بها وفي غيرها لا تثر وهو ما اذا كان في الصحة او التعليق فقط او بفعلها وطعامه  
 يد وحاصلها سنة عشرت التعليق اما بجي وقت او بفعل اجنبي او بفعله او بفعلها وكل  
 وجه على اربعة كان التعليق والشرط اما في الصحة او المرض او احدهما وقد علم حكمها قال لها  
 في صحته ان شئت انا و فلان فانت طالق ثلاثاً ثم مرض فشاء الزوج والا جنبي الطلاق مع او شاء الزوج  
 ثم الا جنبي ثم مات الزوج لا تثر وان شاء الا جنبي ولا ثم الزوج ودشت كذا في الحائنة والفرق  
 لا ينفذ بمشيئة الا جنبي ولا صار الطلاق معلقاً على فعله فقط تصادق اي المريض من الموت  
 والزوجة على ثلاثة في الصحة وعلى مضى العدة ثم اقرها يدي او عين او وصي لها بنيت فلها الاكل  
 منه اي ما اقر او وصي ومن الميراث للتممة وتعد من وقت اقراره به يفوق ولو مات بعد مضى  
 فلها جميع ما اقر او وصي عمادية ولو لم يكن بمضى موته صح اقراره ووصيته ولو كانت لم يصح اقراره  
 شرح مجمع وفي الفضولين ادعت عليه مرضاً انه اياها انفجذ وحلقه القاض فحلفت ثم صدقته ومات  
 تزله لو صدقته قبل موته لا لو بعده من طلق ثلاثاً بارها في مرضه ثم اوصى لها او اقرها فانها الاكل قل  
 صحيح لامرأته احداً كما طلق ثم بين الطلاق في مرضه الذي مات فيه في احدهما صار فلها بالبيان فتدثر  
 منه كافي ومفاد انه لو حلف صحيحاً وحنت مرضاً فبينه في احدهما صار فلها ولم يفرق كاشي  
 حله اي الزوج باهليلتها اي المرأة بالميراث فلها طلقها باثبات في مرضه وقل كان سببها اعتقها قبله  
 او كانت كتابية فاسلمت ولم يعلم به كان غاراً فتزله ظهيرة بخلاف ما لو قال لامته انت حرة غداً  
 قال الزوج انت طالق ثلاثاً بعد غداً علم بكلام المولى كان غاراً او لا يعلم لا تثر خائنة ولو علقه في  
 او مرضه او طلقه به وهو صحيح فوقعه حال مرضه قادر على عزله كان غاراً ولو اشدت المرأة بسبب الفقر  
 وهي اي والحال انها مرضية صومات قبل انقضائه عدتها ورثها الزوج كما اذا قعت الفرقة بينهما بالخبث  
 نفسها في خيار البلوغ والعتق وتقبيلها او مطاوعتها ابن زوجها وهي مرضية لا لها من قبلها ولذا  
 لم يكن لها ما بخلاف وقع الفرقة بينهما بالحب والعنة واللعان فانه لا يرها على ما في الخائنة والفتح عن  
 الجامع وبخرم به في الكافة قال في البحر كان هو المذهب كما طلق فكانت مضافة اليه وقيل قاله

الرعي هو كالأول في رها ولوارثات ثم ماتت ولحقته بدار الحرب فان كانت الورثة في المشرق وبعها زوجها استثنى  
 والا بان ارتدت في الصوة غير ثلث لولا ردة فله في معنى مرض موته ورثته مطلقا ولوارثاته بعد ان ارتدت  
 هي ورثته والا خاينة قال آخر امرأة ان زوجها طلق ثلثا ففك امرأة ثم اخرجت مات الزوج طلقته  
 عند التزوج ولا يصير فارخا لهما لان الموت معرق والتصاوه بالآخرية من وقت الشرط فيثبت مسندا  
 في ربيع ابانها في مرضه ثم قال لها اذ ان رجعت فانت طالق ثلثا فزوجها في العدة وماتت في مرضه  
 لم ترث لانها في عدة مستقبلة وقد حصل التزوج بعلمها فلم يكن فارخا لهما لرح خاينة لانها  
 الورثة بعد موته في الطلاق في مرضه فالقول لها كقولها طلقني وهو نائم وقالوا في اليقظة والولوية  
 طلقها في المشرق ومات بعد العدة فالمشكك من منع البيت لو ادت الزوج لصاير ورثها اجنبية بخلاف  
 في العدة جامع الفضولين **باب الرجعة** بالفتح وتكسر غي وي ولا يتعدى هي استدامة الملك  
 القائم بلا عوض ما دامت في العدة اي عدة للدخول بها حقيقة اذ لا رجعة في عدة النخوة لان الكمال  
 وفي البرائة ادعى الوطأ بعد الدخول وانكرت فله الرجعة كافي عكسه وتقص مع كراهه وهزل لعب  
 وخطأ بخمسة غلوا لاستدامة راجعتك ورد ذلك ومسلك بلانية كانه صريح وبالفعل مع  
 الكراهة بكل ما يوجب حرمة المصاهرة ثم ولو منها اختلاعا او اثاما او مكرها او عجنيا او معتوها  
 ان صدقها هو او ورثته بعد موته صهره ورجعة المختن بالفعل بزيادة وتصح بتزوجها  
 في العدة به يفتي جوهرة ومطوؤها في الابر على المعتمد لانه لا يختل عن مسنة ان لم يطلو باثاما  
 فان ابانها فلا وان ايت او قال ابطلت رجعتي او لا رجعتي فله الرجعة بلا عوض ولو سحى  
 ليحل زيادة في المهر قولان ويحل للرجل بالرجعة <sup>فكنا</sup> جل برجعتي بالخلصة وفي الصيرة لا يكون حالا  
 حتى تنقضي العدة وتداب اعلامها بما لا تشك فيه بعد العدة فان تكلمت فربما وان دخل  
 ثم وقع نكاح الاشهاد لعدلين ولو بعد الرجعة بالفعل ونكح علم دخوله بالاخطا عليها لاشتمال  
 وان قصد رجعتها لكراهتها بالفعل كما مرادها بعد العدة فيها بان قال كنت لرجعتك في  
 عدتك صدقته صح بالمصادقة والا لا يصح ولذا اقام بنية بعد العدة انه قال في عدتها قد  
 راجعتني او انه قال قد جامعتهما وتقدم فتوها على نفس المسكين القليل فيحفظ كان حجة لان الثابت  
 بالبينة كالنكاح بالمعاشة وهذا من الحجج المسائل حيث لا يثبت اقراءه باقراره بل بالبينة كما

لو قال فيما كنت راجعتك لمن فلها نصيب وان كذبته لملاكه الانشاء في الحال بخلاف قوله لها راجعتك  
 يريد الانشاء فقال حيته له قد مضت عدل فلها لا نصيب عند الامام لمقارنتها لانقضاء العدة حتى  
 لو سكنت ثم اجابت صحت اتفاقا كما لو نكلت عن اليمين عن مضى العدة قال الزوج الامة بعد اى المدة  
 راجعتا فيها فصدقه السيد وكنيته الامة ولا بنية او قالت مضت عدتي وانكر الزوج والمولى  
 قالوا لها عند الامام كلها امينة فلو كذب المولى صدقه الامة فالقول له اى المولى على الصحيح  
 لظهور ملكه في البضع فلا يمكنها ابطاله قالت انقضت عدتي ثم قالت يتفقز كان له الرجعة كما  
 بكتبه في حقها فمنع ثم انما تقبل المدة ولو بالحيز كالسقط وله تخليفها انه مستبذ الخلق  
 ولو بالولد لم تقبل الامة ولو حرة فتقطع العدة اذا ظهرت من الحيض لا خير يعم الامة  
 عشرة ايام مطلقا وان لم تغسل او بمضى وقت صلو ولا قل لا يتقطع حتى تغسل ولو بسور حمار  
 مع وجود الماء المطلق لكن لا تصل ولا تزوج احتياطا او بمضى جميع وقت صلو فتصير شافي  
 ذمتها ولو حادها ولم يجاوز العشرة فله الرجعة او حتى يتيمم عند عدم الماء وتصل ولو تفلا  
 صلو تامة في الاصح وفي الكتابية يجرى الانقطاع ملتقى لعدا خطاها قلت ومفاد لان الحيض  
 والمعتقة كذا لو اغسلت ونسيت قل من عضو يتقطع لتسارع الجفاف فلو تيقنت عدم  
 الوصول او تركته عمدا لا تقطع ولو نسيت عضوا لا تقطع وكل واحد من المضمضة والاق  
 كالاقل لانها حضروا احد على الصحيح طرحتا منكر او طاءها فراجعها قبل الوضع فجاءت بولد  
 الاقل من ستة اشهر فصاعد من وقت النكاح صحت رجعته السابقة وتوقف ظهور صحته على  
 الوضع لا ينافي صحته قبله فلا مساس في كلام الوقاية كما صحت لو طلق من ولدت قبل الطلاق  
 فلو ولدت بعده فلا رجعة لمضى العدة منكروطا ها لان الشرع كذبه بجعل الولد للقر اش قبل  
 زوجه حيث لم يتعلق باقره من الغير ولو خلاها ثم انكره اى الوطا ثم طلقها لا يملك الرجعة  
 لان الشرع لم يكذبه ولو اقر به وانكره فله الرجعة ولو لم يخل بها فلا رجعة له لان الظاهر شاهد لها  
 ولو الحجة فان طلقها فراجعها والمسئلة بجلها فجاءت بولد الاقل من حواين مرجين الطلاق صحت  
 رجعته السابقة لصيرورته ملكا كما لو قال ان ولدت فانت طالق فولدت فطلقت فاعتدت  
 ثم ولدت اخر مبطنين يعنى بعد ستة اشهر ولو لا اكثر من عشر سنين ما لم نهر بانقضاء العدة لان



امتداد الطهر لا غاية له الا الاياس فنوئ الولد الثاني رجعة ان يجعل العلق بوجع حدث في العلق  
 ما لو كان بطريق واحد في كل ما ولدت فانت طالق فولدت ثلثة بطون تقع المثلث والولد الثاني رجعة  
 في الطلاق الاول كما مر وتطلق به ثانيا كالولد الثالث فانه رجعة في الثاني وتطلق به ثلثا عملا بها  
 وتعتد بالطلاق الثالث بالحيض كما من ذوات الاقراء ما لم تدخل من بين الاياس فبالاشهر  
 ولو كانتا بطن يقع شتان بالاولين لا بالثالث لان قضاء العدة به فتح والمطلقة الرجعية تنزيه  
 ويحرم ذلك في البائن والوفات لزوجها الحاضرة الغائب لفقد العلة اذا كانت الرجعة مرسوخة  
 الا فلا تفعل ذكره مسكين ولا يخرجها من بيتها ولو ما دون سفر للنهي المطلق ما لم يشهد على  
 رجعتها فبطل العدة وهذا اذا صرح بعدم رجعتها فلو لم يصحح كان السفر رجعة دلاله فتح  
 يحتمل واقعه المصنف في الطلاق الرجعي لا يحرم الوطأ خلافا للشافعي رحمه الله ولا حتى لا عقر عليه كانه  
 مباح لكن تكرم الخلوة بها تنزيها ان لم يكن من مقصد الرجعة والا لا يكره وتثبت القسم لها ان  
 من قصد الرجعة والا لا قسم لها يخرج عن البدائع قال وصرح بان له ضربا من ترك  
 الزينة وهو شامل للمطلقة رجعيًا وينكح مباشرة بما دون الثلث في العدة وبعدها بالاكتمال  
 ومنع غيره فيها كاشتباه النسب لا يتكح مطلقا من نكاح صحيح نافذ كما استحققه بها اي بالملك  
 لحره وسنتين لوامة ولو قبل الدخول وما في المسئلة من باطل او ما دل كما في حق يطأها غيره  
 الغير ارقا يجامع مثله وقوله شمس الاسلام بعشر سنين او حصبيا او عجبيا او ذميا النسية  
 ينكح نافذ خرج الفاسد والوقت فلو تكلم عده بلا اذن سيده ووطئها قبل الكفاءة لا  
 تحلها حتى يطأها بعدها ومن لطيف الحيل ان تزوج لملوك مصر هدية فاذا اراد الرجوع اليه  
 لها فيبطل النكاح ثم تبعته لبلد آخر فلا يظهر امرها لكن على روية الحسن المفتي لها به لا يراها  
 لعدم الكفاءة ان طأولي ولا يفتلها اتفاقا كما مر غرض عدله اي الثاني لا يملك حين لا شترط  
 الزوج بالنقل لاجلها وطأ المولى ولا ملك امة بعد تطليقتين او حره بعد ثلث واردة في  
 نظيره من فرق بينهما بظهار او لكان ثم ازلت وسببت ثم ملكها لم تحل له ايدا والشرع المتقرر بوقوع  
 الوطئ في المحل المتيقن به ولو كانت صغيرة لا يوطأ مثلها لم تحل للاول ولا حلت ولنا فضاها  
 بزازية فلو مفضاة لا تحل الا اذا حبست ليعلم ان الوطأ كان فيها كالزوجت بحجب مباحا

لا محل حتى تحيل لوجود الدخول حكم حتى يثبت التسبب فلا يقتصر على الوطئ فتصور الان يعبر  
 بالحقيقة والحكمي ولا يلازم في محل البكارة يجليها والموت عنها لا يحكم في القنية واستشكلا <sup>لمقتضى</sup> ان  
 وفي التهم وكانه ضعيفا لما في التبيين يشترط ان يكون الايلاج موجبا للعقل وهو النكاح  
 بلا حائل يمنع الحرارة وكونه عزقة نفسه فلا يجليها من لا يقدر عليه الا بمساعدة اليد لا  
 اذا انتعش وعمل ولو في حيف ونفاس وحرام وان كان حراما ولم ينزل لان الشرط الذوق  
 لا السبغ قلت ولحق في الصواب حل بل هو الحشفة مطلقا لكن في شرح الشارح لا ين ملك  
 لو طمئنا وهي نائمة لا يجليها للاول لعدم ذوق العسيلة وينبغي ان يكون الوطئ في حاله الا في  
 كذلك وكرم التزوج للثاني تحريما لمحدث لغز الله المحلل والحلل له بشرط التحليل كزوجتك على  
 ان احلك وان حلت للاول بصحة النكاح وبطلان الشرط فلا يجبر على الطلاق كما حققه  
 الكمال خلافا لما رعه البراءة ومن لطيف التحيل قوله ان تزوجتك وجامعتك او مسكتك  
 فقلت مثلثا فانت بائن ولو خافت ان لا يطلقها تقول زوجتك نفسي على ان امر في بيدي  
 زليجي وغامه في العمادية اما اذا صم ذلك لا يكره وكان الرجل ما جرد القصد الاصلاح  
 وتاويل اللعن اذا شرط الاجرة كرم البراري ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول حتى  
 لو كان بلا ولي بل بعبارة المرأة او بلفظ هبة او بخرقة فاسقين ثم طلقها ثلثا واراد عليها  
 بلا زوج يرفع الامر شافعي فيفضيه وبطلان النكاح اى القائم والاثبات لا في المقضي بزازية  
 وفيه لعل الزوج الثاني كان النكاح فاسدا ولم ادخل بها وكذبته فالقول لها ولو قال الزوج  
 الاول ذلك فالقول له والزوج الثاني يهدم بالخل فلم يدخل لم يهدم اتفاقا فقيته ما في  
 الثلث ايضا كما يهدم الثلث اجماعا لانه اذا هدم الثلث فمادها اولي خلافا للحمد رح من  
 طلقته وها وعات اليه بعد اخر عادت بثلاث حرة وبنتين او امة وعند محمد رح وبقي  
 الائمة بآلقة وهو الحق فتع واقره المصنف وغيره ولو اجبرت مطلقة الثلث بمضى عتته وحدة  
 الزوج الثاني بعد دخوله والمدة تحمله له اى للاول ان يصيد قويا ان غلب على طه صدقها واقل  
 مدة عدة عند الجحش شهرين وكلامه اربعين يوما لم يتبع السقط كما مر ولو تزوجت بعد مدة  
 محتملة ثم قالت لم تنقض علي او ماتت زوجا آخر لم تنقض لان اولها على الزوج ليل الحل

وعن المخرشي لا يحل تزوجها حتى يستفسرها في البرازية قالت طلقني ثلثا ثم ارادت تزوج نفسها منه ليس  
لهذا ذلك اصتر عليه ام كذبت نفسها سمعت من زوجها انه طلقها ولا تقدر على متعه من نفسها  
الا يقتله لها قتله بدنا وخوف القصاص لا تقتل نفسها وقال الا وزجده ترفع الامر للعامة فان حلف  
بنيه فلا ثم عليه وانقله فلا شئ عليها والباين كالثلث برازيه وفيها شهدا انه طلقها ثلثا لها  
التزوج باخر للتخليل ولو غابا انتهى قلت يعني ديانة والصحيح علم الجواز قنية وفيها لو لم يقدر  
هو ان يتخلص عنها ولو غاب سخرها وردته اليها لا يحل له قتلها ويبعد عنها جهده وقيل لا  
تقتله قاله الاسيبجاني وبه يفتي كما في التاتارخانية وشرح الوهبانية عن الملقط والام  
عليه كما قال بعدة اي بعد طلاقه ثلثا كان قبلها طلقت واحدة وانقضت عدتها فصل  
المرأة في ذلك لا يصيد فان على المذهب المفقى به كما لو لم بضدقه هي قيل يصيد فان ولو طلقها  
ثنتين قبل الدخول ثم قال كنت طلقتهما قبلها واحدة اخذ بالثلث والله اعلم **باب**  
**الايلاء** مناسبة البيونة مالا هو لغه اليمين وشرا الحلف على ترك قرأها مدة ولو  
ذميا والمولى هو الذي لا يمكنه قربان امرأته الابن شق بطنه الا لما منع كره وركبها الحلف  
وشروطه محلية المرأة بكونها متكوحة وقت تجيز الايلاء ومنه ان تن وجك قوله لا اقربك  
ولو زاد وانت طالق ثم تزوجها الزمة كفارة بالقران ووقع بائن بتركه واهلية الزوج للطلاق  
وعندهما للكفارة فضح ايلاء الذي بغير ما هو قرية وقائدته وقوع الطلاق ومن شرط علمه  
التقصر عن المدة وحكمه وقوع طلاقه بانه ان يرغم بيا والكفارة والجزاء المعلق ان حثت  
بالقران والمدة اقلها الحرة اربعة اشهر والامة شهرات ولا حد لاكثرها فلا ايلاء بحلفه على  
اقل من الاقلين وسببه كالسبب في الرجعي والفاطحة صريح وكناية فخر الصريح لوقال والله وكلها  
ينعقد به اليمين لا اقربك لغيرها يضر ذكره سعد لعدم صافاة الصع الى اليمين والله  
لا اقربك لا اجامعك لا اطارك لا اغتسل منك من جناية اربعة اشهر فلو كان يضر لتعين للمدة وان  
قرنتك فعلى حج او نحو ما يشق بخلاف فعلى صلوة ركعتين فلا يسجد لعدم مشقتها بخلاف فعل  
مائة ركعة وقياسه ان يكون مولى بما لا يثمة او اتباع مائة جنازة ولم اره او فانت طالق او  
عبد محر من الكناية لا امسك لا اتك ولا اغشاك لا اقرب فراشك لا ادخل عليك ومن



المولى حتى يخرج الدابة او الدجال او تطلع الشمس من مغربها فان قرأها في المدة ولو عجزوا ناحت  
 وحسبوا في الحلف بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجلاء وسقط الايلاء لانتهاء اليمين والا  
 يفرها بآنت واحدة بمضيها ولو ادعاه بعد مضيها لم يقبل قوله الا بنية وسقط الحلف لو  
 كان موقفا ولو يأتين اذ مضى الثانية تبين بآنية وسقط الايلاء لا لو كان موقفا وكذا  
 طاهره كما مر وفرغ عليه فليكنها ثانيا وثالثا ومضت للمدائن بالتي اى قرآن بآنت باخرين  
 والمدة من وقت التزوج فان تكلمها بعد زوج اخر لم تطلق لانتهاء هذا الملك ونجاست ما لو  
 بآنت بالايلاء دون ثلث وابانها بتخير الطلاق ثم عادت بثلث يقع بالايلاء خلا للمحل  
 كما مر في مسألة المدد موان وطئها بعد زوج اخر كفر ببقاء اليمين للحنف والله لا اقربك  
 شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ايلاء لتحق المدة ولو مكث يوما اراد به مطلق الزمان  
 اذا الساعة كذلك يخرج ثم قال والله لا اقربك شهرين لم يكن موقفا لا بعد الشهرين الاولين ولا انقضى المدة لكن  
 قاله المحدثات للكفارة الاستدراك او قال والله لا اقربك سنة الا يوم لم يكن موقفا لئلا يفتقر من سنته اربعة  
 اشهر فالتصاريح الاول واحد سنة لم يكن موقفا بقوله فيصير موقفا ولذا لا يكون اقرب منه لم يكن موقفا لان  
 استثنى كل يوم فلهذا لم يصح منه ابدال قال وهو بالبعرة والله لا ادخل مكة وهي لها لا يكون موقفا  
 لانه يمكنه ان يخرجها منها فيطأها الى من المطلقة رجعا مع اتمام الزوجية وبطل بعض العقد  
 ولولا من مبانة او من اجنبية نكاحا بعد اى بعد الايلاء لم يصفه للمالك كما مر لا يصح نفق  
 محله ولو وطئها كفر بقاء اليمين ولو اى فابانها ان مضت مدته وهي في المدة بآنت باخرى  
 والا لكانت عجزا حقيقيا لا حكما بحرام لكونه باختيار عن وطئها لمرض لحدها او ضعفها  
 او زقتها او جبة او عنة او عسانة لا يقد على قطعها في مدة الايلاء او حبسه اذ لم يقدر على وطئها  
 في البعث كما في الجبر عن الغاية وفق للمالك الحق لم يره لغيره فلا يرجع وكان حبسه هو شؤره فحقه  
 بحق له بلسانه فنت اليمين او رجعت او بطلت الايلاء او رجعت عما قلت ونحوه لانه اذا هب المانع  
 فبرضيمها بالوعد فان قدر على الجماع في المدة فقبضه الطوق في الفرج لانه احصل فان وطئ في غير  
 كد بلا يكون فينا ومفاده اشتراط دوام الجماع من وقت الايلاء الى مضمودته وبه صح في المتن  
 وفي الجواب اى وهو صحيح ثم مر من لم يكن فيق الا الجماع وبقي شها ثالث ذكره في البدر اربع وهو قيام

النكاح وقت الفتي باللسان فلو ابانها ثم فاء بلسانه بغير الايلاء قال لامرأه أنت على حرام ولو  
 ذلك كانت معي في الحرام ايلاء ان نوى التحريم او لم ينو شيئا وظها ران نواه وهذا ان نوى  
 الكذب وذا دياية واما قضاء ايلاء فمستثنى ونظليقة بانه ان نوى الطلاق وتليت ان  
 نواه ويقضى بانه طلاق ما بين وان لم ينو لغلبة العرف ولذا لا يحلف به الا الرجال ولم يكن  
 له امرأة او حلفت به المرأة كان يمينا كما لو ماتت او باتت كالا الى عدة ثم وجد الشرط لم  
 تطلق امرأته المتزوجة به يغني لصيرتها يمينا فلا يتقلب طلاقا ومثله انت معي في الحرام  
 والحرام يلزمي محرماتك على وانت محرمه او حرام على او لم يقل على واما عليك حرام  
 او محرم او حرمت نفسي عليك او انت على كل شيء او التحريم بنائية ولو كان له اربعة  
 نسوة والمسئلة بجاليها وقع على كل واحد منهن طلاقا واحدة بانه وقيل تطلق واحدة  
 منهن واليه البيان كما في الصحيح وهو الاظهر الاشبه ذكر الزلعي والبرازي  
 وغيرهما وقالوا انك لا الاشبه عندى الاول وبه جزم صاحب البحر في فتاواه وصححه  
 في جواهر الفتاوى وقره المصنف في شرحه لكن في التحريم يجب ان يكون معقولا الزلعي  
 والمسئلة بجاليها يعنى التحريم لا يقيد انت على جرم مخاطبها لحد كافي المات بل يجب  
 فيه ان لا يقع الا على مخاطبة انتهى قلت يغني عن حلال الله او حلال المسلمين فانه يعم وبه  
 يحصل التوقيف فليحفظ **فروع** انت على حرام الفمرة يقع واحدة طلقتها واحدة  
 ثم قال لها انت حرام فلها اثنتان وقع واحدة كرهه مرتين ونوى بالكل طلاقا بالثاني  
 عينا صح قال تلت مرات حلال الله على حرام ان فعلت كذا او وجد الشرط وقع التلت  
 قال لهما اثنا على حرام ونوى في احدهما ثلثا وفي الاخرى واحدة فكما نوى به يغني وتعلمه  
 في البرازية قال اثنا على حرام خت بوطي كل ولو قال والله لا اقربكما لم ينجت الا بى طشه  
 بالفرق لا ينجى وفي البهرة كره والله لا اقربك ثلثا في مجلس نوى التكرار التحريم ولا  
 فالايلاء واحد واليمين تلت وان تعد المجلس تعد الايلاء واليمين والله اعلم **باب**  
**الخلع** هو لغة الازالة واستعمل في ازالة الزوجية بالضم وفي غيره بالفتح وشرعا  
 كمان الازالة ملك النكاح خرج به الخلع في النكاح الفاسد بغير البطلونة والشر

فانه لعق كما في الفصول المتوقعة على قبولها خرج ما لو قال خلعتك ناويا الطلاق فانه يقع بانما  
غير مسقط للحق لعدم توافقه عليه بخلاف خالعتك بلفظ المفاعلة او اختلعي بالامر ولم يسم  
شيئا فقبلت فانه خلعت مسقط حتى لو كانت تبضت البذل رذته خانية بلفظ الخلع يخرج <sup>الطلاق</sup>  
على مال فانه غير مسقط فتح و زاد قوله او ما في معناه ليدخل لفظ المبالاة فانه مسقط كما  
يجي ولفظ البيع والشراء فانه كذلك كما صح في الصنع خلافا للخانية وافاد التعريف <sup>صحته</sup>  
خلع المطلقة رجعا ولا بأس به عند الحاجة للشقاق لعدم الوفاق بما يصلح للمهر بتغير  
عكس كل لصحة الخلع بدون العشرة بما في يدها وبطن غنمها ووجن العيون انعكاسها و  
شرطه كما الطلاق وصغته ما ذكره بقوله هو عين في جانبته لانه تعليل الطلاق بقبول  
المال فلا يصح رجوعه عنه قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس  
اي مجلسه ويقتصر قبولها على مجلس علمها وفي جانبها معاوضة بمال فصع رجوعها قبل قبوله  
وصع شرط الخيار لها ولو اكثر من ثلاثة ايام محرم يقتصر على المجلس كالبين **قائل لا يشترط**  
في قبولها علمها بمعناه لانه معاوضة بخلاف طلاق وغناق وتديل لانه استقاط والاستفا  
يصح مع الجهل وطرف العبد في الاعتناق على مال كطرفها في الطلاق والخلع يكون بلفظ  
البيع والشراء والطلاق والمبالاة كبعت نفسك او طلقتك على كذا او باراك  
اي فارقتك وقبلت المرأة وحكمه ان الواقع ولو بلا مال ولو بالطلاق الصريح على ما  
طلاق بان وثمته فيما لو بطل البذل كما سيجي والخلع هو من الكليات فيغير فيه ما يعتبر  
فيها من قراب الطلاق لكر لو قضى بكونه فسحا فقد لانه محتمل فيه قيل لا خلعا ثم  
قال لم انويه الطلاق فان ذكر باللام يصدق قضاء في الصور الاربع والا صدق فيما اذا وقع  
بلفظ الخلع والمبالاة لانها كائتان ولا قرينة بخلاف لفظ بيع وطلاق وفيه اشارة الى  
اشتراط النية وهو ظاهر الرواية الا ان المشايخ قالوا لا يشترط النية هناك لانه يحكم  
بنية الاستعمال صار كالصريح كما في التمسك عن متغيرات طلاق المحيط وكره له نكاح  
اخذ مشي ويلحق به ابراء عما لها عليه ان شتر وان شترت لا ولومنه شتر ايضا ولو اكثر  
ما اعطاها على الاوجه فتح وصح الشبهة كراهية الزيادة وتغير الملقى لا بأس به في هذا



تنهية وبه يحصل التوفيق ألزها الزوج عليه تطلق بلا مال لان الرضا شرط للزوم المال  
 وسقوطه ولو هلك بدله في يدها قبل الدفع واستحق فغلبها قيمته ولو البطل قيميا ومثله  
 لو مثليا لان الخلع لا يقبل الفسخ خلعا او طلقا بغير او خيرا وميتة او نحوها مما ليس على  
 وقع الطلاق باثر في الخلع رجعي في غيره وقوعا محانا بينهما البطلان البدل وهو المرة كما  
 مرد لو سمت حلا كما هذا الخلع فاذا هو خمر رجعي بالمهر ان لم يعلم ولا شيء له كخالفته على ما  
 في يدك اي الحسية ولا شيء في يدها لعدم التسمية وكذا عكسه لكن لو كان في يده جوهر  
 لها فقبلت فهي له علمت ولا ضرارها نفسها بقبولها وان زادت من مال او درهم  
 ردت عليه في الاولى مهرها ان قبضته والا لا شيء عليها جوهر او ثلثة دراهم  
 في الثانية ولو في يدها اقل مملتها ولو سمت دراهم فباتت ذنا يرم اره والبيت واولا  
 وبطز التجارية اذ الم تله لاقل المدة وبطز الغنم وثمر الشجر كما ليد فذكر اليد مثال كما في  
 البحر قال وقيد في الخلاصة وغيرها بعدم العلم فقال لو علم انه لا متاع في البيت او  
 كاهرها عليه في خلعيها بمهرها لا يلزمها شيء كاهلالم تطعمه فلم يصير مغرورا ولو طر ان عليه  
 المهر ثم تذكر علمه ردت المهر خالعت على عبد ابوق لها على براءتها مرضيانه لم تبرأ وعليها  
 نسليعه ان قدرت والافقيته لانه لا يبطل بالشرط الفاسد كالنكاح فالت طلقو ثلثا بالف  
 او على الف فطلقها واحدة وقع في الاول بانته بتلته اي يثلك الالفان طلقها في مجلسه  
 والا فجاتا فصح وفي الخاينة لو كان طلقها شتين فله كل الالف وفي الثانية رجعية محانا  
 لان على الشرط وقال كالبراء قال لها طلق نفسك ثلثا بالف او على الف فطلقت نفسها  
 واحدة لم يقع شيء لانه لم يرهن بالبينونة الا بكل الالف بخلاف ما مر رضاها بالف  
 فبعضها اولى وقوله لها انت طالق بالف او على الف فقبلت في مجلسها الزمان لم تكن  
 مكرهه كما مر ولا سفينة ولا مرضية كما يحكي الالف لانه تقوى يض او تعليق وفي البحر  
 عن التا تاريخاينة قال لا مرايته احد لكما طالق بالف درهم والاخرى عانة دينار فقبلتا  
 طلقتا بغير شيء انت طالق عليك الف او انت حر عليك الف طلق وعتق محانا  
 وان لم يقبل لان قوله عليك الف جملة تامة وقال ان قبلا صح ونسب المال العمل

بان الواو للمال وفي النكاح ويقولها يفتي قال طلقك على الف فلم تقبل فقالت قبلت فالقول  
 له بميمته بخلاف قوله بعثك طلاقك امس على الف فلم تقبل وقال قبلت فالقول لها ولا  
 لو قال لعبدك كذا كقوله بعث منك هذا العبد بالف امس فلم تقبل وقال المشتري قبلت  
 فان القول للمشتري والفرق ان الطلاق باليمين في جانبه وهي تدعى حنثه وهي نكاح  
 اما البيع فاقراره به اقرار بالقول فانكاره رجوع فلا يسمع ولو برهنا اخذ بيمينته كالماتنية  
 ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكر يقع الطلاق باقراره والادعى في المال بجائها فيكون  
 القول لها لانها تنكر وعكسه لا كيف ما كان بزازية **فرع** انكر الخلع او ادعى شرطاً  
 او استثنى او ان ما قبضه من دينه او اختلفا في الطبع والكره فالقول له ولو قال  
 كان بغير بدل فالقول لها ادعت المهر ونفقة العدة وانه طلقها او ادعى الخلع ولا بينة  
 فالقول لها في المهر وله في النفقة خلع امرأته على عبد قسمت قيمته على سبعين هذا خالفه  
 على عبدك وقف على فتولها ولم يجب شي يسجد ويسقط الخلع في نكاح صحيح ولو بلفظ بيع وشراء  
 كما اعتمدوا العماد وغيره والمباراة اي الاراء من الجانبين كل حق ثابت وقتها لكل منهما على الاثر  
 مما يتقرر ذلك النكاح حتى لو اياهما ثم كتمها ما نيا بمهر آخر فاختلعت منه طهر ما يرى عن النار الا الاول  
 ومثله المتعة بزازية وفيها اختلفت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى ان له كذا من المظن  
 صحيح لا خصام البراءة بحقوق الخلع لا نفقة العدة وسكنها فلا يسقطان الا اذا اقر على ما  
 فنسقط النفقة لا السكنى لانها حق الشرع الا اذا ابرأته عز مؤنة السكنى فيصح فتح وهو مستغنى  
 عنه ما ذكرنا اذا النفقة والسكنى لم يجبا وقتها بل بعدها وقيل الطلاق على مال مسقط للمهر  
 كالخلع والمعتد لا ذكره النازي ولا يبرأ بالركاء الله ذكره البهمنسي شرط البراءة من نفقة الولدان  
 وقتنا وقتا كسنة صح ولزم والا لا يجزئ بغيره غير الملقه وغيره لو كان الولد رضيعا صح وان لم يرقط  
 نرضعه حولين بخلاف العظير ولو تزوجها اوهرمت او ماتت او مات الولد رجع ببقية نفقة الولد  
 والعقد الا اذا طهرت رثا ولها مطالبة بكسوة للصبي اذا اختلفت عليها ايضا ولو طهرت فصح كالمظن ولو كانت نفقة ولد متبرعا  
 وهي معصرة فطالبت بالنفقة بحجبه عليها وعليه الاعتماد فتح وفيه لو اختلفت على ان تمسكه في  
 المبلوغ صح في الاثني لا الفلام ولو تزوجت فمات زوج اخذ الولد ان اتفقا على تركه لانه حر الولد وغير





五

عليه ودواعيه للتمتع عن التماس الشامل لكل ذكرا يحرم عليها تمكينه ولا يحرم النظر عن محمد  
رحم لو قدم من سفره تقييدها بالشفقة حتى يكفر وان عادت اليه عليك عين او بعد زوج آخر  
لتفاد حكم الطهار وكذا اللعان فان وطئ قبله تاب واستغفر وكفر للطهار فقط وقيل عليه آخر  
ولا ينعى لو وطئها ثانيا قبلها قبل الكفارة وعقوبة المذكور في الآية غرمه غرمها موكد افلوعزم  
ثم بدل الكفارة عليه على استباحة وطئها اي يرجو عما قالوا فيرون الوطأ كاللغو العفو  
الرجوع واللام بمعنى عن والمرأة ان تطالبه بالوطئ لتعلق حقها به وعليها ان تمنعه من الاستمتاع  
حتى يكفر وعلى القاضي الزم به التكفير دفعا للضرر عنها يجلس وضرب على ان يكفر او يطلق فان قال كفر  
صدقه ما لم يعرف بالكذب لو قئده بوقت سقط بضميه وتعليقه بمشيئة الله تعالى تطله بغير  
مسيئة فلان نوى بانه على مثل امي او كامي وكذا لو حذر على خائيه با او ظهار او طلاقا  
صحت نيته ووقع ما نواه لانه كناية ولا يتبين شيئا او حذر الكا لغا وتعين الا على اي البريع  
الكرامة ويكره قوله انت امي ويا بنتي ويا اختي ونحوه وبانت على حرام كامي صح ما نواه من طهار او  
وتمتع ارادة الكرامة لزيادة لفظ التحريم ان لم يثبت الا في وهو انطها في الاصح وبانت  
على حرام كطهر امي ثبت الطهار لا غير لانه صحيح ولا طهار صحيح من امنه ولا من تلحقها لا امرها  
ثم ظاهر انها اجازت لعدم زوجية انت على كطهر امي طهار منهن اجماعا وكفر لكل و  
مالك رحم ولحمل بكفيه كفارة واحدة كالاباء طاهر عن امراته مراد في مجلس او محال عليه كل  
طهار كفارة فان غنى التكرار والتاكيد فان مجلس صدق قضاء والا لا على المعتمد وكذا لو  
بناحها كما مر عن التاخرانية **فروع** انت على كطهر امي كل يوم اتحد ولو اتى بقى تجلد وله  
قربا نهائلا ولو قال كطهر امي اليوم كلها جاء يوم فكلها جاء يوم صار اظهار طهار اخر مع بقاء الا  
ومتى علق بشرط متكرر تكرره ولو قال كطهر امي رمضان كله وجب كله لانه استحسانا ويصح تكفير  
في رجب في شعبان لمن ظاهر استثنى يوم الجمعة مثلا ان كفر في يوم الا يستثناء لم يحز  
واجازت بان ضانية بحر **باب الكفارة** اختلف في سببها والجمهور على انه الطهار  
والعوى هي لغة من كفر الله عنه الذنب محاه وشرع كتحريم رقية قبل الوطئ اي اعتاقها بنية  
الكفارة فلو دبر اباه نأوا الكفارة لم يخرج ولو صغيرا رضيعا او كافرا او مباح الدم لم يهرق

او بعد بيعنا او ابقا على حيايه او مرقده وفي المرقه وحرى بخله بسليله خلاص او اصرم ان يصح به ليع  
 والا لا او خضيا او محجوبا او رتقا او قرنا او مقطوع الاذنين او ذاهبا لاجل جدي او شعر لحيته  
 وراس او مقطوع اذنا او شفتين ان قدر على الكل والا لا او اعور او اعرج او مقطوع احد  
 يديه ولحد رجله من خلاف او مكاتبا يود شيئا واعتقه مولا لا الوارث وكذا يقع عنها  
 شراء قريبه بنية الكفارة لانه يصنع بخلاف الارث واعتاق نصف عبده ثم باقته عنها شيئا  
 بخلاف المشترك كما لا يخفى فاشت جسر المنفعة لانه هالك حكما كالاعمى والمجنون الذي لا  
 يعقل فمن يبيع بحوزة خاله افاقته ومريض لا يرجي برؤيه وساقط الاسنان والمقطوع يده  
 او اجهامه او ثلث اصابع من كل يد او رجلاه او يد ورجل من جانب ومعتوه ومغلوب كافي ولا  
 يخرج ما يدبر ام ولد وشكاتب ادى بغير بدل له ولم يخرج نفسه فان عجز فحوزه جاز وهي حيلة الجور  
 بعد ادائه شيئا واعتاق نصف عبد مشترك ثم باقيه بعد ضمانه لتمكّل التقصير نصف عبده  
 عن كفارة ثم باقيه ثم بعد وطئ من ظاهر منها للحر به قبل التماس فان لم يجد المظاهر ما يعتق وان  
 احتاجه لخدمته او لقضاء دينه لانه واحد حقيقة بلا بيع شيئا في الجوهرة لانه عند الخدمة  
 لم يخرج الصوم الا ان يكون زنا انتهى يعني العبد ليؤخر كلهم ويجعل رجوعه للمولى كمن لا يخرج  
 الى ثقل ولا يعتبر مسكنه ولوله مال وعليه دين مثله اى ادى الدين اخذ الصوم ولا يفتى  
 وارثه مال غائب انظر ولو عليه كفارتان وفي ملكه رقبة فصار عن ايمدها ثم اعتق عن الآخر  
 لم يخرج رجلا بحد حرام شهرين ولو ثمانية وخمسين يوما بالليل والافستين يوما ولو  
 ادى بغيره في الشهرين اخذ الاخير له الصلوات والتمتع يومه نديا ولا قضاء لو افطر وان صار نفلا  
 متدبرا بعد قبل الميسر اليه في رمضان وايام لم يحن عن صومها وكذا اكل صوم شرط فيه التابع  
 فان افطر بعد ركعتين ونفاس بخلاف حيض لا اذا نسيت او بغيره او وطئها اى المظاهر منها اما  
 له وطئ غيرها ولو ثمانية ايام ففطر لم يخرج اتفاقا كالوطئ في كفارة القتل شيئا اى الشهرين مطلقا  
 فيكون انما انما انما او ناء يداقما في الختان يمين شقيدتين بملك الليل بالعد غلط لكن  
 فمستثنا من الجفوة فثبته استئناف الصلوات الا ان وطئها في خلاه لا طلاق والنظر  
 في الاطعام وتقييده في تحرير وصيا والعبد ولو مكاتبا او متسعا او كذا السير المحجى عليه بالفسخ



على المقام لا يجزى به الا الصوم المذكور ولم يتصرف لما فيها من معنى العبادة وليس للسيد منه  
ولو وصيلة اعتق سيده عنه او اطعم ولو بامر له لم اهلية التملك الا في الاصدار فيطعم عنه المولى  
قل ندبا وقل بجوابا فان عجز عن الصوم لم يجرى بوجه او كبر اطعم اى ملك ستين مسكينا ولو  
حكما ولا يجزى غير المراهق بل بائع كالفطرة قدرا ومصرفا وقيمة ذلك من غير المنصوص اذا العطف  
للمعاقرة وان اراد الاباحة عداهم وعشام او غداهم واعطاهم قيمة العشاء وعكسه او اطعمهم  
عذائين او عشائين او عشاء ومحررا واستبعمهم جاز بشرط ادم في خبر شعير وزرة لا بركا  
جاز لو اطعم واحدا ستين يوما لتجد الحاجة ولو اباحه كل الطعام في يوم واحد جزاء عن يده  
ذلك فقط وكذا اذا ملكه الطعام بدفعات في يوم واحد على الاصح ذكره الزيلعي لفقد التعداد  
حقيقة وحكما امر غيره ان يطعم عنه عن ظهاره ففعل ذلك الغير صح وهل يرجع ان قال على  
ان ترجع يرجع وان سكنت ففي الدين يرجع اتفاقا وفي الكفارة والزكاة لا يرجع على المذهب كما  
صحح لا باحة بشرط الشبع في طعام الكفارات سواء القتل وفي القدية لصوم وجباية جرح وحوادث  
الجمع بين اباحة وتملك دون الصدقات والعشرة والضابط ما شرع بل فقط اطعام وطعام حيا  
فيه الاباحة وما شرع بلفظ ايتاء واداء شرط فيه التملك حرر عبيد بن عطاء بن من امة او  
امرأتين ولم يبين واحد صح عنها ومثله في الصيام اربعة اشهر والاطعام مائة وعشرين ذوقا  
لا اتحاد الجسد بخلاف اخلاقه الا ان ينوى بكل كلا فيصح وان حرر عنها رتبة واحدة او صام صفا  
شهرين صح عن واحد بيمينه واهوطا القوم كثر عبادون الاخرى وعن ظهاره وقل لا يصح الا امر  
المخير بكاشفة فتصح بالظهار استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل اطعم ستين مسكينا ولا  
صاوا بدينه واحدة عن ظهارين كما مر صح عن واحد كذا في نسخ الشرح ونسخ المتن لم يصح ان  
عنه ما لا خلاف في روجه الكمال وعن ائمة وظهاره صح عنها اتفاقا والاصل ان نية التحيان  
في السيد في المخذ سببه لغو وفي المخذ سببه مفيد شرح المبتصر في الفسار والاصار  
التمكن اطعم مائة وعشرين في يوم لم يجز الا عن نصف الاطعام فيعيد على ستين منهم عداو عشا  
ولو في يوم كذا للزوم العاد مع المقدار ولم يجز اطعام فطيم ولا شعبان **باب اللعنة**  
هو لعنة مصداق كقائل من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لا بالنصب لللعنة

نفسه قبلها والسبق من اسباب الترجيح وشرعاً شهادات اربع كشموع الزنا موكلات يلايمان مقرة  
شهاداته باللعن وشهادتها بالعصب لا هن يكرن اللعن فكان الغضب يدع لها قامة شهادته  
مقام القذف فحقه وشهادتها مقام حد الزنا في حقها اي اذا اتاحت اسقط عنه الحد  
وعنه الحد الزنا لا يستشهد بالله مهلك كالحمد بل استدركه قيام الزوجة كون النكاح  
صححاً لا فاسداً ونسبته قد فارق الرجل زوجته قد فارق الحد في الاجنبية خصت بذلك  
لاهاه المقذوفة فتم لها شروط الاحصان وركبته شهادات موكلات باليمين واللعن  
حكمه حرمة الوطى ولا استمتاع بعد العن ولو قيل المقرق بينهما حديث الملاحضات لا يجنبها  
ايدوا اهلها من هو اهل للشهادة على المسلم فمن قذف بصرح الزنا في دار الاسلام فوجبه آثم  
بنكاح صحيح ولو في عدة الرحي العقيقة عن فعل الزنا ولهية بان لم توطأ امرأها ولو مرة بشبهة  
ولا بنكاح فاسد ولا لها ولد بلا يوطأ لاداء الشهادة على المسلم فخرج بحق وصغير و دخل  
الاعى والفاستقلاهما من اهل الاداء او من نفى نسب العارضة او من غيره وطالبته او طالبه  
الولد المنقبة اي بموجب القذف وهو الحد عند القذف ولو بعد العن والتقدم فان تقدم الزنا  
لا يبطل الحق في قذف وقصاص وحقوق عباد جوهره والفضل لها السر والحاكم ان يامرها بالعت  
خبر لمن اي ان امر بقذفه او ثبت قذفه بالبينة فلو انكره لا يبيته لها لم يستحق سقط اللعان  
فان ابي جلس حتى يلاعز او يكذب نفسه فيجد للقذف فان لا عن لا حنت بعد لانه المدعى  
فلو بدا بلعانها اعادت ولو فرق قبل الاعادة صح لصاحب المفضوح ولا حبست حتى يلاعز او  
تصدقه فيندفع به اللعان ولا تحاد وان صدقه ارباعاً لانه ليس باقرار قصد او لا ينفي النسب لا ينفق  
الولد ولا يصد في ابطاله فلو امتنع جليسا وحمله في البحر على ما اذا لم تغف للمرأة واستشكل  
في التمر جليسا بعد امتناعه بعدم وجوبه عليه كحينئذ واذا لم يصلح الزوج شاهد الزوجه  
او كفره وكان اهلا للقذف اي بالغا عاقلاً ناطقاً حداً الاصل ان اللعان اذا اسقط لمعنى  
جنه فلو القاذف صحيحاً حداً ولا فاحداً ولا لعان وان صلح شاهداً والحال انها لم تصح او  
من لا يحد قاذفها فاحداً عليه كما لو قذفها اجنبياً ولا لعان لانه خلفه لكنه يغير حكمها هذا  
البلد هذا يصير بما فهم ويعتبر احصان عند القذف فلو قذفها وهي امه او كافرة ثم اسلمت او

عتقت فلاحاً ولا عات زليعي وليسقط اللعان بعد وجوبه بالطلاق البائن ثم لا يعنى خروجها بعده  
 لان الساقط لا يعنى وكذا ليسقط تزاها ووطئها ينهيها ويرد لها ولا يعنى لو اسلمت بعده و  
 ليسقط بموت شاهد القذف وغيبته لا يسقط لو عني الشاهد او فسق او ارتد ولو قال لزوجته  
 زينت وانت صبية او محبوبة وهوى الحنون مع موقف اللعان لا سنده لغير محله بخلاف  
 زينت وانت ذمية او مائة او منذ اربعين سنة وعمرها اقل حيث يتلحظان كقضية فسخ و  
 صفته ما نظر النص الشرعي به من كتاب سنة فان التعاد لو اكثرت بان تفرق الحاكم  
 فيتوانان قبل تفرقها الذي وقع اللعان عنده ويفرق وان لم يرصيا بالفرقة شمني ولو زالت  
 اهلية اللعان فان ما يرجح في الله كحنون فرق والا لا ولو تلاخذا فغاب احدهما وكل بالتفريق  
 فرق تاما رجاية ومفاده انه اذا لم يוכל ينسقط فلم يفرق الحاكم حتى غلب او مات استقبلها  
 التام خلافا للمحمد في اختياره فلو اخطأ الحاكم ففرق بينهما بعد وجود الاكثر من كل منهما صحيح ولو  
 بعد اقل اى مرة او مرتين لا ولو فرق بعد لعانه قبل لعانها فدلالة مجتهده فيه تاما رجاية  
 وفيداه في البحر غير القاضى الجتمع اما هو فلا تنفذ وحرم وطئها بعد اللعان قبل التفريق  
 لما مر وكما نفقة العدة وان قذف الزوج بوالده نفي الحكم لنسبه عن ابيه ولحقه بامه  
 بشرط صحة النكاح وكون العلوق في حال حيي فيه اللعان حتى لو علوق وهي امة او كتابية  
 او اسلمت لا ينتفى لعدم التلاعن واما شروط النفع فستة ملبس طه مذكورة في البدائع وسيجي  
 وان اكتب نفسه ولود لانه يان مات الولد المتنفى من مال فادعى نسبه حاد للقذف وله بعد ما  
 كذب نفسه ان يتكلم بحد ولا وكذا ان قذف غيرها فحد او صدقته او زنت وان لم يجد انزال لعنه  
 والحاصل ان له تزوجها اذا خرجا او احدهما عن اهلية اللعان ولا لعان x x x لو كانا خريسين  
 او احدهما وكذا لو طرأ ذلك الخرى بعد اى اللعان قبل التفريق ولا تفرق ولا حد له بالشبهة  
 مع فقد الركن وهو لفظ اشهد وكذا لا تلعن بالكتابية كالا لعان بنفى الحمل لعدم بينة عند القذف  
 ولو بيقينها بولا دقها اقل للدة يصير كانه قال ان كنت حاملا فكذا او القذف لا يصح تعليقها  
 وتلاعنها بقوله زينت وهذا الحمل منه القذف الصريح ولم ينفك الحمل لعدم الحكم عليه  
 قبل وكذا نه ونفيه عليه الصلوة والسلام ولله هلال لعنه بالوحي نفي الولد الخى عند التوقيف



وملأ سبعة أيام عادة وعند اتباع آله الكادة صم وبعد كالأقاربه دلاله ولوغا ثانيا وله  
 عليه كحالة ولا حقا ولا غفر فيها اذ اصح او لا وجب القذف فقد تحقق اللعان بقى الولد  
 ولم ينتف النسب له فيامرو نفى نسب له ليس على الملاحه نفى اول التوأمين واقر بالتأ  
 حدان لم يرجع لتكذيبه نفسه وان عكس لا عن

ان لم يرجع لقذفها بنفيه والنسب ثابت بينهما لانها من ماء واحد ولو جاءت بثلاثة ونظر واحد  
 ففقه التناز واقر بالاول والثالث لا عن وهم بنوه ولو نفى الاول والثالث واقر بالتالي بحدهم بنوه كمو

احدهم شتمني مات ولدا للعان وله ولد فادعاه الملاحون ولدا للعان ذكر ايثبت نسب  
 اجماعا وان كان انثى لا اشتغلها بنسب يخلها ابن ملك **فروع** الاقرار بالولد  
 الذي ليس منه حرام كالسكوت لاستلحاق نسب من ليس منه يحرف فيه متى سقط اللعان بوجوه  
 ما وثبت النسب بالاقرار او بطريق الحكم لم ينتف نسب له ابد اقلو نفاه ولم يلا عن حقه  
 قد فيها اجنبى بالولد فحدا فقد ثبت نسب العله ولا ينتف بعد ذلك نفى نسب التوأمين  
 ثم مات احدهما عن نومه وامه واح كأم فاكارت الاثنا فضاورد الامم السك  
 والاخرى الثلث والباقي يريد عليهم وبه علم ان نفقه يخرج عن كونه عصبه قال وصرحا  
 ببقاء نسبه بعد القطع في كل الاحكام لقيام فراشها الا في حكاين الارث والنفقة فقط  
 بحته لا تضع عوة غير التناز وان صدقه الولد انتمى قلت قال البيهقي ان يكون من

يواد مثله امثله او ادعاه بعد موت الملاحين فليحفظ **باب العنين**  
**بغير** مو لغة من لا يقدر على الجماع فيلغى مفعول وجعه عنن وشرعا من لا يقدر  
 على جماع زوجته يعنى لما منع منه ككبر سن او سحر اذ الرققاء لا خيار لها للمانع منها خاينه  
 اذا وجدت المرأة زوجها محبوا او مقطوع الذكر فقط او صغيرة جدا كالذر ولو  
 قضير لا يمكنه ادخاله داخل الفرج فليس لها الفرقة بحد في بعض النسخ وفيه نظر وفيه  
 للمحب كالعينين الا في مسئلتين التاجيل وصحى الولد فرق الحاكم بطلبها لو حرة بالغة غير  
 رتقاء وقرناء وغير المنة بحاله قبل النكاح وغير راضية به بعد بنيتها في الحال والمحقق  
 صغير العدم فائدة التأخير فلوجب بعد وصوله اليها او صار عينا بعده اى الوصل لا يفرق

الحصول حقا بالوطي مرة جاءت امرأة المحبوب بوالد ولم تعلم بحجبه فادعاه ثبت نسبه ثم علمت فلما  
الفرقة تارة خانية ولو ولدت بعد التفرق الى سنتين ثبت نسبه لانزاله بالسحق والتفريق  
باق حاله لبقاء حبه ولو كان عينا بطل التفرق لزوال عنه بثبوت نسبه كما يبطل التفرق بالنسبة  
على اقرارها بالوصول قبل التفرق لا بعده للتممة فسقط نظر الزلعي ولو دخلته عينا ضمن لا  
يصل الى النساء لمضرا وكبر وسعي المعقود وهبانية او خصيا لا ينتشر ذكره فان انتشر  
تخير بحر وعليه فهو من عطف الخاص على العام لحفائه وان كان باولان الفقهاء يتسامحون  
ذلك لفراجل سنة لا شأنا على الفصل الاربعة ولا غير تنجبل غير قاضي البلاد فترتب له  
على المذهب وهي ثلثا اربعة وخمسون يوما وبعض يوم وقيل تسعة بالايام وهي ازيد با  
عشر يوما قبل وبه يفتى ولو اجل في اشاء الشهر في ايام اجماعا ورمضان وايام حضيها  
منها وكذا اجمعه وثبته لامة حجبها وغلبته بمرضه ومرضها مطلقا به يفتى ولو الحجة  
ويوجب من وقت الخصومة ما لم يكن مريضا او مريضا او محمرا فيعد بلوغه وصحته ولو لمه  
ولو مظاهرا لا يقدر على العتق اجل سنة وشهرين فان وطئ مرة فيها والايات بالتفريق  
من القاضين الى طلاقها بطلبها يتعلق بالجميع فيم امر المحبوب كما مرد لو محبوبة بطلب وليها او  
من نضبه القاض ولو امة فالحيار لمولاها لان الولد له وهو اى الخيارات على التراضي لا القوي  
فلو وجد عينا او محبوا ولم تخاصم زمانا لم يبطل حقا وكذا الوخاصته ثم تركته مدة  
عليها المطالبة ولو ضا حقه تلك الايام خانية كما لو رفعته الى قاض فاجله سنة ومضت  
السنة ولم تخاصم زمانا زلعي ولو ادعى الوطاء والكرية فان قالت امرأة ثقة والشتان احط  
ه بكر بان تنول على حدار او يدل في فرجها فح بيضة خيرت في مجلسها وان قالت في  
تلب او كانت شيئا صدق بحلفه فان نكل في الاستداء اجل وفي الاستماء خيرت كما هي  
لو وجد ثوبا وزعمت زوال عذتها يسدب آخر غير وطئه كاصبعه مثلا لا ظاهر  
علم اسينا آخر معرج وان اختارت ولو حلاله بطل حقا كما لو وجد منها دليل امره بان  
قامت من مجلسها او اقامها اعوان القاضى او اقام القاضى قبل ان تختار شيئا به يفتى بان  
لا مكانه مع القيام فان اخذت طلق او فرق القاضى تزوج الاول وامرأة اخرى علما له

كخيارها على المذهب المقتضى به بحسب المحيط خلافاً للصحيح الخائفة ولا يتخير أحد الزوجين بعيب  
 أكثر ولو فاحشاً كجنون وجذام وبرص ورتق وقرن وخالف الأئمة الثلاثة في الخمسة لو بالزواج  
 ولو قضى بالرد صح فتح ولو تزانياً أي العنين وزوجه على النكاح نأياً بعد التفرق صح فيه  
 شق رتق أمته وكذا زوجه وهل تجبر الظاهر نعم لأن التسليم الواجب عليها لا يمكن بدونه  
 طهر قلت وإفادته ينسب إليها لو تزوجه على أنه حر أو سني أو قادي على المهر والتفقة بيان  
 أو على أنه فلان بن فلان فإذا هو لقيط أو ابن ذنا كان لها الخيار فيلحفظ **باب العدة**  
 هي لغة بالكسر الإحصاء وبالضم الاستعداد للأمر شرعاً تزجر به المرأة أو الرجل عند  
 وقوع سببه ومواقع تبيده خمسة وعشرون مدة كودة في الحراية حاصلها يرجع إلى أن  
 من امتنع نكاحها عليه لما منع لا يلد من زواله كمنكح اختها وأربع سواها وأصطلاحاً تزجر  
 يلزم للمرأة أو ولي الصغيرة عند زوال النكاح فلا عدة لزنا أو شبهة كمنكح فاسد ومرفقة  
 تغير زوجها وينبغي زيادة أو شبهة ليستعمل عدة أم الولد وسبب جوبها عقد النكاح لما لا بد  
 بالتسليم وما جرى مجراه من موت أو حلق أو مجبحة فلا عدة بخلاف الرقاء وشرطها الفراق  
 وركن آخر ثابت لها كحرمة تزوج وخروج وصحة الطلاق فبها أي في العدة وحكمها  
 نكاح اختها وانواعها حيض واسمه ووضع حمل كما أفاده بقوله وهي في حرجة ولو كتابية  
 تحت مسلم تحيض لطلاق ولو رجعي أو فسخ لجميع أسبابه ومنه الفرقة بتفصيل ابن الزوج  
 فهو بعد الرخو حقيقة أو حكماً إسقطه في الشرح وجزم بأن قوله الآتي أن وطئت يلزم  
 للجميع ثلاث حيضات أو حمل لعدم نخري الحيضة فالأولى لتعريف براءة الرحم والثانية لحرمة  
 النكاح والثالثة لفصيلة الحرمة كذا عدة أم ولدمات مولها أو اغتفها لأن لها فاشاكاً  
 ما لم تكن حاملاً أو أنيسة أو محجمة عليه ولدمات مولها وزوجها ولم يذللها ولا تعتد  
 بأربعة أشهر وعشر أبداً لجلين بحر ولا ترث من زوجها لعدم تحقق حرمتها يوم موته  
 ولا عدة على أمه ومدة بركة كان يطأها لعدم الفراش جهرية وكذا أم طوءة لشبهة كزفوفة  
 تغير عليها أو نكاح فاسد لموقت في الموت والفرقة شعلق بالصورتين معاً والعدة في  
 حق من لم يخرج من أمه أو ولد لصغير بان لم تبلغ تسعاً أو أكبر بان بلغت سن الكلياس



او بلغت بالسن وخرج بقوله ولم تحضر الشابة الممتدة الطهر بان حاضت ثم امتد طهرها فتعد بالحض  
 الى ان تبلغ حد الايسر مرة وغيرها وما في شرح الوهبانية من انقضائها بتسعة اشهر <sup>نفس</sup> غير  
 لجميع الروايات فلا يفتى به كيف وفي نكاح الخلاصة لوقيل يخفى ما مذهب الامام الشافعي رحمه  
 الله اوجب ان يقول قال ابو حنيفة رحمه الله انتم لو قضى ما لى بذلك تفذك كما في البحر النهر <sup>نظمه</sup> وقد  
 شيخنا الحبر الرومي سلمنا من النقص فقال لمتدة طهر بتسعة اشهر وقاعدة ان ما لى يقر من  
 بعده لا وجه للنقص هكذا يقال بل انقضى عليه يتطرا اما تمتد الحيض فالمفتى به كما في حيز الفتح  
 تقدير طهرها تسعين فستة اشهر للاطهار وثلاث حيض تسعين احتياطا لثلاثة اشهر بالاهلة لوفى  
 الغرة والا قبل الايام بخمسة ان دطئت في الكمل ولو حكما كالخلق ولو فاسدة كما مر ولو صغيرا  
 تجب العدة لا المهرقنية والعدة للموت اربعة اشهر بالاهلة لوفى الغرة كما مر وعشر  
 الايام بشرط بقاء النكاح صحيحا الى الموت مطلقا وطئت او لا ولو صغيرة او كتابية  
 مسلم ولو عيدا فلم يخرج عنها الا الحامل قلت وعم كلامه ممتدة الطهر كما مر وضع وهي  
 الفتوى ولم ارها الا ان قراجه وفي حقاومة تحيض لطلاق او فسخ حيضان لعدم الحيض  
 في امة لم تحض لطلاق او فسخ او مات عنها زوجها نصف ما للحره لعقوله التفسير في  
 الحامل مطلقا ولو امة او كتابية او من زنا بان تزوج حبل من زنا فدخل بها ثبوت امة  
 نعتة بالوضع جواهر الفتاوى وضع جميع حملها لان الحمل اسم لجميع ما في البطن وفي الجبهة  
 اكثر الولد كالكل في كل الاحكام الا في حملها للزواج احتياطا ولا عبرة بخروج المني ولو مع  
 الاقل فلا قصاص يقطع ولا يثبت نسب من الميابة كولا قل من سنتين ثم باقية لاكثر  
 ولو كان زوجها الميت صغيرا غير مراهق وولدت لاقل من نصف حمل من موته في الاصح  
 لعموم آية واولات الاحمال وفيمن جبلت بعد موت الهبي بان ولدت لنصف حمل فالكثرة  
 الميت اجماعا لعدم الحمل حين الموت ولا نسب حاله اذ لا ماء للصبي نعم ينبغي شوقه من <sup>المراهق</sup>  
 احتياطا فتح ولو مات في بطنها ينبغي بقاء عدتها الى ان ينزل او تبلغ حد الايسر ثم وفي  
 حق امرأة الفار من الطلاق البائن ان مات وهي في العدة ابعدا الاجلين من عدة الوفاة و  
 الطلاق احتياطا بان تنوي اربعة اشهر وعشرا من وقت الميت منها ثلث حيض من وقت

إطلاق شهر في مقتضى ذلك ولو لم يكن فيها أيضا مقتضى بدوها بثلاث حيض حتى لو امتد طهرها بتقوى  
 عدتها حتى يبلغ أيا من شهرين وقيل بالبيان لأن المصلحة التي يرجى ما للموت إجمالا والعدة فيمن  
 اعتقت في عدة ربيعية كعدة الياسمين ولا الموت من شهر كعدة حرة ولو اعتقت في أحدهما أي الياسمين  
 أو الموت فكعدة الأكمة لبقاء النكاح في الربيعي دون الأخرين وقد تنقل العدة سنًا كاملة صغيرة  
 منكروحة طلقت ربيعية فتعد بشهر ونصف فصاحب نصير حيضتين فاعتقت نصير ثلثًا <sup>فقد</sup>  
 طهرها بالرياس نصير كاشهر فنادى زوجها نصير بالحض فأتى بها نصير أربعة أشهر <sup>عند</sup>  
 أبيه اعتدت بالاشهر ثم عاد معها على حب عادتها أو جلت من زوج آخر بطلت عدتها و  
 نكاحها واستأنفت بالحض كاشهر الخليفة لحق الأياسمين عن الأصل وذلك بالجزء الثاني من  
 وهو ظاهر البراية كما في الغاية واختاره في الهداية فتعين المصير إليه قال في البحر بعد حكاية سنة أو  
 محبة وافر المصنف ثم لكن اختار إلياسمين اختاره الشهيدان رأته قبل تمام الأشهر <sup>نفت</sup>  
 لا بعد ما قلته هو المختار صدق الشريعة وماتحضر والباقي وافر المصنف باب الحيض <sup>عليه</sup>  
 فالنكاح جائز وقتئذ المستقبل بالحيض كما صح في الخلاصة وغيرها وفي البهجة والمختار <sup>الصح</sup>  
 المختار وعليه الفتوى في صحيح الفقه وروى هذا القطع من تصحيح الهداية وفي النزهة <sup>أما</sup>  
 الروايات وقامه في ما علق على اللطيفة والصغيرة لحاضت بعد تمام الأشهر لا تستأنف <sup>لا</sup>  
 إذا حاضت أثناء فتستأنف بالحيض كما تستأنف العدة بالشهر من حاضت حيضة أو ثنتين  
 ثم آتت تحترق عن الجمع بين الأصل والبدل لو كالاياسمين سنة الرومية وغيرها حتى <sup>تحت</sup>  
 عند الجمهور وعليه الفتوى على خبيثات <sup>فقد</sup> فتبين في البحر عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة  
 ولم تحض حكم بإياسمين وعدة المنكوحة نكاحا فاسدا فلا عدة في بطل وكذا موقف قبل الكفارة  
 اختيار لكن الأصل في العدة والنسب صحيح والوطء شبهة ومنه تزوج امرأة غير عالم بها  
 كما سيأتي والوطء شبهة أن يقيم مع زوجها الأول ويخرج بآذنه في العدة لقيام النكاح بينهما  
 انما هو في الطول حتى تلزمه نفقة ولو كسوها بغيره يعني إذا لم تكن عالمة راضية كما سيأتي وأم الولد  
 فلا عدة على مديرة ومعتقة غير الأيسة والحامل فإن عدتها كالأيسة والوضع الحيض للموت  
 أي موت الواطئ وبغيره كفرقة أو مشاركة لأن جنة هو كالأيسة براءة النكاح وهو الحيض

ولم يكن بجيضة احتياطاً ولا اعتداداً ليحيز طلق فيه إجماعاً وإذا وطئت المعتدة بشبهة  
ولو من المطلق وعجبة أخرى لتجدد انسداداً اختلافاً والمرى من الحيض منها وعليها أن  
تتم العدة الثانية أن تمت الأولى وكذا الويل لا شهرين أو بها لو معتدة وفات فلو صدق له وللمرء  
منها العموم وعم الحامل لو جلت فوالتها إلى وضع الأمانة العدة الوذات فلا تغتفر بالحمل كما  
صح في المدايح ومبدأ العدة بعد الطلاق وبعد الموت على القولين فتقصر العدة وأنه  
جهلت المرأة بها أي بالطلاق والموت كذا في الحمل فلا يشترط العلم بجيضة سواء اعترف  
بالطلاق أو إنكر فلو طلق امرأته ثم إنكره وأقيمت عليه بينة وقضى القاضي بالفرضه كان ادعائه  
عليه في شوال وقضى به في المحرم فالعدة من وقت الطلاق لا من القضاء بزيادة وفي المدة  
المبهم من وقت البيان وتعمد الطلاقها ثم بعد أيام على فقصر بالقرينة والعدة من وقت  
الشهادة لا القضاء بخلاف ما لو اقر بطلاقها منذ نكاح ما ضربان الفتوى الهامر وجبت الأمانة  
مطلقاً نفياً للنهضة المراضعة لكن إن كذبت في الاستناد أو قالت لا أدرك وجبت المدة من وقت  
الأمانة لها النفقة والسكنى وإن صدقته فذلك غير له إن وطئ الزمة مفتران إنكره  
لا نفقة ولا كسوة ولا سكنى لها القبول قولها على نفسها خائفة وفيها إيهام بما لا بد  
مقاربتاً لها تنقضي عندها لأن منكر في أول طلاق جواهر الفتاوى إيهاماً وإيهاماً  
فإن اشتمل طلاقها فيما بين الناس تنقضي وإلا لا وكذا الخالعة فإن بين الناس ما شدد على ذلك  
تنقضي وإلا لا هو الصحيح وكذا لو كتم طلاقها لم تنقضي نكاح النكاح وجيشل فبندوها من وقت  
النكاح والظهور مندوبها في الشكح الفاسد بعد التفرق من القاضي بينهما ثم لو وطئها  
حد حرمه وغيره فبند في البحر يجاب عنه بعد العدة لعدم الحول للمعتدة أو إشارته إلى  
الجهل بالفرق من الزوج على ترك وطئها بأن يقول بلسانه تركك ونحوه ومنه الطلاق إنكار النكاح  
لو حضرتها أو أكله لا يخرج الغرم لو مدخوله ولا فيكم تفرق الأبدان والخلوة في النكاح  
لا في العدة والطلاق فيه لا تنقضي إلا بالطلاق لا في نكاح جوهرة ولا تنقضي نكاح الزوج بزيادة  
فالتعصت عدولاً للمدة تحمله وكذا في الزوج قبل قولها مع حلقها ولا تحمله المدة كذا  
الأمين إنما يصل في كذا الفقه الطاهر لعموم الشبهة فالقصد المذكور ولو بالحيض فاقولوا الحرة



يوم ولادة أربعين ما لم تدع السقط كما في الرجعة وما لم يكن طلاقها معلقا بولادتها فيضم له ذلك  
 خمسة وعشرين للتقاسم كما في الحيض كما في نكاحا صحيحا معتدته ولو من فاسد وطلقها قبل الوطئ  
 ولو حكما وجب عليه مهر تام وعليها عدة مبتدأة لأنها مقبوضة في يده بالوطئ الأول لبقاؤه  
 وهو العدة وهذه إحدى المسائل العشرة المبينة على أن الدخول في النكاح لأول دخول في الثاني  
 وقوله في نكاح لا عدة عليها فحل للأزواج أبطله المصنف رحمه الله تعالى بان القاطع المقتل إذا كان  
 مشهورا مذهبه لا ينفذ حكمه في الأصح كما لو ارتشى إلا أن يقصر السلطان على العمل بغير المشهور فيفسخ  
 فيصير خفيان قريبا وهذا لم يقع بل الواقع خلافه فيحفظ ذمية غير حامل طلقها ذمي أو مات عنها  
 لم تعتد عند أبي حنيفة روح إذا اعتقد ذلك كذا ما رآه يتركهم وما يعتقدون ولو كانت الذمية ملكا  
 منه بوضعه اتفاقا وقيل ولو ألبس بما إذا اعتقدوها والذمية لو طلقها مسلم أو مات عنها فاعتقد اتفاقا  
 مطلقا لأن المسلم يعتقده وكذا لا تعتد مسيحية أفترقت بلباس الناري لأن العدة حيث وجبت حقا  
 للعباد والحري ملحق بالجماد كالحامل فلا يصح تزويجها لأنها معتدة بل لأن في بطونها ولد ثابت  
 النسب كمن يبيح خرجت اليأس مسلمة أو ذمية أو مستأمنة ثم أسلمت أو صارت ذمية لما رآه طحا  
 بالجماد كالحامل لما روى كذا عدة لو تزوج امرأة الغير ووطئها عالم بذلك وفي نسخ المتن  
 ودخل بها ولا يضمنه وبه يفتي وهذا يجذب بالحرة مع العلم لأنه زنا والمرئي بها لا يحرر على زوجها  
 وفي شرح الوهبانية لو زنت المرأة لا يقر لها زوجها حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يستحق ماؤ  
 زرع غيره فيحفظ لغريمه بخلاف ما إذا لم يعلم حيث تحرر على الأول إلى أن تنقضي العدة ولا نفقة لعدتها  
 على الأول لأنها صارت ناشئة خائفة فلت يسهل لو علمه راضية كما مر قد بروج إذا خلت منية  
 في فريستها هل تعتد في البحر بخلافه لا يختارها لتعرف براءة الرحم وفي المتن بخلافه ان ظهر حملها ثم ولا  
 لا وفي القنية ولدت ثم طلقها ومضى سبعة أشهر فنكح الحريم صح إذا لم تحض فيها ثلث حيض  
 وإن لم تكن حاضت قبل الولادة لأن من لا تحيض لا تحبل وفيها طلقها ثلثا ويقولون كنت حلقتهما  
 ولحده ومضت عدتها فلو مضىها معلوما عند الناس لم تقبل الثلث ولا تقع ولو حكم عليه بوجوب  
 التمسك بالبينة بعد النكاح فلو برهن أنه طلقها قبل ذلك عدة طلقته لم يقبل بحججه من  
 الجوهرة بخبرها ثقة أن زوجها الغائب مات أو طلقها ثلثا أو اثنا منه كتاب على يد ثقة بالطلاق

ان اكبر لها انه حق فلا باس ان تعتد وتزوج وكذا لو قالت امرأة لرجل طلقني ندمي وانقضت عدتها  
 لا باس ان يتكهما وفيه عن الحاكم لو سكنت في وقت موته تعتد من وقت تستيقظ به احتيلا وفيه  
 عن المحيط كذبته في مائة تحمله لم تسقط نفقته وأوله نكاح اختها عملا يجرها بقدر الامكان  
 ولو ولدت لاكثر من نصف حوا ثبت نسبها ولم يفسد نكاح اختها في الاصح فترته لو مات دون  
 المعتدة **فصل في الكلاد** جاء من باب اعد ومدة وفرو قد روي بالجمهور وهو لغة كما  
 في القاموس ترك الزينة للعدة وشرا ترك الزينة ونحوها المعتدة بآين او موت تحت تضم الحاء  
 وكما كسر مكلفة مسلمة ولوامة منكوبة بنكاح صحيح ودخل لها بدليل قوله اذا كانت معتدة  
 او موت وان امرها المطلق او الميت بتركه لانه حق الشرع الظاهر والتاسف على فوات نعمة النكاح  
 بترك الزينة بحلي او حري او امتشاط بضيق الاسنان والطبيب ان لم يكن لها نسبي فيه والدم من ولو  
 بلا طيب كتب خالص والكحل والنجاء وليس للعصفور والمرعفر ومصبوغ مبعرة او ورس الا بعدد  
 راجع للجميع اذا الضرورات تبيح المحضرات ولا باس باسود وانرق ومعصفر خلق لا راحة له ولا  
 حداد على سبعة كافرة وصغيرة ومجنونة ومعتدة عتق كونه عن امولاه ومعتدة نكاح فاسد  
 او طي لشيء او طلاق رجعي ويابس الحداد على قرابة ثلثة ايام فقط وللزوج منعها لان الزينة  
 حقه فتح وينبغي حل الزيادة على الثلث اذا رضى الزوج ولم تكن فريضة هز في التلا وحتمه و  
 لا حداد في لبس السواد وهي ائمة الا الزوجة في حق زوجها فتعذر الى ثلثة ايام قال في البحر وظاهر  
 منعها من السواد تسفعا على موت زوجها فوق الثلث وفي المنز لو بلغت في العدة لزمه الحداد فيها  
 بقي والمعتدة اى معتدة كانت عليهن فتم معتدة عتق ونكاح فاسد واما النكاح فخطيب اذا لم  
 يخطبها عتق ونكاحه فاسد ولو سكنت فقولا ان تحت خطبتها بالكسر وتضم وصح التعريض كأيدي المتزوج  
 ولو معتدة الوفاة لا المطلقة اجماعا كفضائه الى عداوة المطلق ومفاد مجازة لمعتدة  
 عتق ونكاح فاسد ووطي لشيء كمن في القهستانى عن المضمرات ان بناء التعريض على الخروج  
 ولا تعريض رجعي وبارن باى فرقة كانت على ما في الظهيرة ولو مغلعة على نفقة عدتها في  
 الاصح اختيارا او على السكن فيلزمها ان تكادى بيت الزوج معراج لوحدة اوامة او مبوة ولو فاسد  
 مكلفة من بيتها اصلا لا ليل ولا لها او لا الى احد جار فيها منازلي لغيره ولو باذنه لا يجره

تعالى بخلاف حواصة لمقدم حق العبد ومعتدة موت يخرج في المحل يدين وببيت أكثر الليل في  
 منزلهما كان نفقتها عليها فتحتاج للخروج حتى لو كان عندها كفايتها صارت كال المطلقة فلا يحمل  
 الخروج فتح وجوز في الفتية خروجها لأصلاح ما لا بد لها منه كز راعة وكذا وكيلها طلقته و  
 مات وهي زائرة في غير مسكنها عادت إليه فبها الوجه عليها وتعدان أي معتدة طلاق وموت  
 في بيت وجبت فيه ولا يخرج منه إلا أن يخرج أو يتهدم المنزل أو تخاف الهدامة أو تلف  
 مالها أو لا تجد أو لا كراء البيت رخص ذلك من الضرورات فتخرج لأقرب موضع إليه وفي المطلق  
 إلى حيث شاء الزوج ولو لم يكن لها نصيب من المال استترت من الجانب المحتجب بظهوره وجوز المشاء ولو  
 قلادة أو الكراء بغيره وأجوز للمصنف قلت لكن الذرائع بنسخة الحق استترت من الأثر  
 فليجوز وكلاهما من سنة بينهما في البائن لا يجزى بالاجبية ومفادها أن الحال يمنع الخلوة المحرمة  
 وإن ضاق المنزل عليهما أو كان الزوج فاسقا فخرج منه أو إلى أن مكنتها ولو لم يكن مكنته ومفادها وجوب الحكم  
 به ذكر الكمال وحسن أن يجعل للقاضي بينهما امرأة ثقة ترزق من بيت المال يخرج عن تخصيص الحاكم قلادة  
 على الحيلولة بينهما وفي الحبس لا فضل للحيلولة لبدنة ولو فاسقا فبأمرأة قالوا هما أن يسكنوا بعد الثلث  
 في بيت واحد إذ لم يلتقيا التقاء الزوج ولم يكن فيه خوف فتنة انتهى وسئل شيخ الإسلام عن زوجين  
 افتراقا وكل منهما سبوت سنة وبينهما أواد تنعذر عليهما مفارقة ثم فليسكنان في بيتهم ولا يجتمعان  
 في فراش ولا يتقيا التقاء الزوج هل هذا قال نعم وأقره المصنف بأنها أوامات عنها في سفر  
 ولو في مصر وليس بينهما وبين مهرهما مدة سفر رجعت ولو بين مصرها وبين مقصد ما أتت مضت ما  
 كانت تلك أي مدة السفر من كل جانب منها ولا يعتبر ما في ميمنة وميسرة وإن كانت في مفارقة حيز  
 بين بيع ومضى معها إلى أكل في الصورتين والعوض أحدها لتعده في منزل الزوج ولكن إن حرت  
 بالصلح للأوامه كما في البحر وغيره زاد في التزويج وبين مقصد ما سفرها وكانت في مفارقة تصلح  
 للأوامه تعده أنه إن لم تجد غيرها اتفاقا وكذا أو جدد عند أهلهام سفر يخرج بحجره إن كان وتنقل  
 المعتدة المطلقة بالبادية فتع مع أهل الكلاء في محفة أو خيمة مع زوجها إن نصرت بالمكث في  
 المسكن الذي طلقها به فله أن يتنقل بها أو لا ولا يسرى تزويج المسافرة بالمعتدة ولو عن رضى بجر ومطلقة  
 الرضى كالتبائن فيما رغبوا عنها من مفارقة زوجها في مدة سفر لقيام الزوجية بخلاف البائنة كما مر  
**فروع** طلبت من القاضي أن يسكنها في الجوار لا يجيبه وإنما تعده في مسكن للمفارقة



فلهذا قبلت ابن زوجها فلها السنة لا النقصاناً بأرضانية لا تمنع معتدة فكل واحد من الزوجين  
 محمد قلت من غير التنازل بخلافه لكن في البدايع له منعها التحسين ما به كتابية ومجنونة ولم

## اعتمدها فليحفظ **فصل في بَيِّنَات النِّسَابِ ثَمَّةُ الْحَمْلِ سِتَّةً**

لحزب عائشة رضي الله عنها كما مر في الرضاع وعند الأئمة الثلث أربع سنين أقلها سنة أشهر

إجماعاً فثبتت لشبهة معتدة الرحي ولو بالاشهر لا بأسها بدرايع وناسد التنازع في ذلك كصحة

فهيستأز فان ولد لاكثر من سنتين ولو بغير سنة فأكثر احتمال امتداد طهرها وعلوقها

في العدة مالم تقر بمضيق العدة والمدة محتملة وكانت الولادة رجعة لوفى لاكثر منهما أو لتامها

لعلوقها في العدة لا في الأقل للنسك وان ثبت نسبه كما ثبت بلاحق احتياطاً في ميتة تصدق

به لاقل منهما من وقت الطلاق لحجاز وجود موقته ولم تقر بمضيها كما مر وان لتامها لا يثبت النسب

وقبل يثبت لظن العلوق في حال الطلاق ونعم في الحيض مرة انه الصواب لا بدعوى لانه التز

وهي شبهة عقد ايضاً والا اذا اولدت توأمين احدهما لاقل من سنتين واكثر لاكثر الا اذا

ملكها فثبت ان ولداً لاقل من ستة اشهر من يوم المشاء ولو لاكثر من سنتين من وقت الطلاق

وكالطلاق سائر اسباب الفارقة بدرايع لكن في الفهستأز عن شرح الطحاوي ان الدعوى مشروطة

في الولادة لاكثر منهما وان لم تصدق المرأة في رواية وهي الاوجه فتح ويثبت نسبها لما اطلعت

ولورجياً للمراهقة المدخول بها ولا غير المدخولة ان ولداً لاقل من الأقل غير المقر بانقضاء عدتها

وكذا المقر ان ولدت كذلك من وقت اقرار المدة حياً فلها عدته فكذلك لاقل من تسعة

اشهر مطلقها الكون العلوق في العدة والا لاكثر منه بعد لانها لصحتها يحسب سكونها كما مر

بعض عدتها فلما دعت حياً فهي كغيرها في بعض الاحكام لا حرافها بالبلوغ يثبت نسبها

مقصدة الموت لاقل منهما من وقته اي الموت اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها اما الصغيرة

فان ولداً لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام ثبت والا ولو اقرت بمضيها بعد اربعة اشهر ونشر

فولادته لستة اشهر لم يثبت واما الايسة فكما يضر لان عدة الموت بالاشهر لكل الحمل

زيلي وان ولداً لاكثر منهما من وقته لا يثبت بدرايع ولو لمها فكا لاكثر من ثمانية اشهر وكذا المقر

بعضهما لاقل مدته من وقت الاقرار ولاقل من اكثرهما من وقت البت للتيقن بكونها والا لا

يثبت لاحتمال حدوثه بعد الاقرار ويثبت نسب ولد المعتدة بموت او طلاق ان جحدت وكذا هل يحجبه تامة  
واكتفيا بالقابلة قبل ويحل لعجل ظاهر و هل تكفي الشهادة لا يكونه ظاهر في البحر بخلافه او اقره الزو  
به اي بالبحر ولو اكرهت فيه تكفي شهادة القابلة اجماعا كما تكفي في مقعد رجعية و ايت لاكثر من  
سنتين لاقل او تصديق بعض الورثة فيثبت في حق المقرين وانما يثبت النسب في حق  
غيرهم حتى الناس كانه ان تم نضاي الشهادة لهم بان شتم مع المقر رجل اخر وكذا الوعد  
المقر عليه الورثة وهم من اهل التصديق فيثبت النسب لا يرفع الرجوع ولا يتم نضايها  
ولا يشارك المالكين وهل يشترط لفظ الشهادة ومجلس الحكم الاصح لانظر البثمة الا  
و شرطوا العدد نظر المشيئة الشهادة ونقل للصف عن الزيلعي ما يفيد اشتراط العدالة ثم  
قال فقول شيخنا وينبغي ان لا يشترط العدالة مما لا ينبغي قلت وفيه انه كيف تشترط العد  
في المقر اللهم الا ان يقال لاجل المسرة فيامل ويلجج ولو ايت فاختلغا في المدة فقالت  
المرأة تكفي منذ نصف حول واد الاقل فالقول لها يلا يمين وقالا تخلف به يفتي كما سيجي  
في الدعوى وهو ان الولد ابنه لشهادة الظاهر لها بالولادة من نكاح حلالها على الصلاح قال  
ان يحكمها فمطابق فحكم باقرار ايت لنصف حول منذ نكحها لزمه نسبه احتياطاً للضرورة  
الوطى بحالة العقد ولو ولدته لاقل منه لم يثبت وكذا الاكثر ولو يمي لكن يجب فيه في الفتح  
واقره في البحر ولزمه مهرها يجعله واطئاً حكماً ولا يكون به صحته لانه على طلاقها بولدها  
لم تطلق لبثه امة امرأة بل تحجبه تامة خلافاً لما اجمروا و اقره المعلق مع ذلك بالبحر او كان  
ظاهر اطلقت بالولادة بلا شهادة لاقرار بذلك واما النسب لانه كما مومية الولد فلا يثبت  
بدون شهادة القابلة اتفاقاً بحجج قاله انكاره في طعنك ولان كان بالبحر وهو موقوف فثبت امره  
ظاهر يعم غير القابلة بالولادة ففي ام ولده اجماعاً ان جاءت به لاقل من نصف حول فثبتت فقالت  
وان لا كرمه لاحتمال علوقه بعد مقالة قيد بالتعلق لانه لو قال هذا حامل موقوف ثبت نسبه  
الى سنتين حتى ينفيه فاية قال الغلام هو ابني ومات المقر فقالت امة المعروفة بحرية الاصل  
الاسلام وباتها ام الغلام انا امراته وهو ابنه يرتانده استحسنانا فان حملت حريتها او اموميته  
لم ترت او قوله فقال وارثه انت ام ولدك فيد اتفاقاً اذ الحكم كذلك لو لم يقل شيئاً او كان صغيراً كما

البحر او كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلامها وقتها او قال دارنه كانت زوجة له ومحملة لا ترث  
 الصور المذكورة وهل لهما مهر المتبر قبل نكاح زوج امته من عبدة فجاءت بولد فادعاه للمهر فثبت  
 نسبه للزوج فصح النكاح ولا يقبل الفسخ وعنت الولد ونصير الامه ام ولده لا قراره بدينه وامر من  
 ولدت امته الموطوءة له ولد اتوقت ثبوت نسبه على دعوته لصعفت فرائضها كامة مشتركة بين  
 اثنين استقلا لها ولطخ عبارة الدرداس قولها ما ثم جاءت بولد لا يثبت النسب لها وهذا الحرمه  
 وطئها كام ولد كانت مولاها وسيح في الاستيلاء ان الفرائض على اربع مرات وقد اتفق اعيان الفرائض  
 لا يدخل كزوج المتبر بثبوت نسبه بينهما سنة فولي نسبه شهر من تزوجها بالنصوه كرامة وامتناعا ما لم يخ  
 لكن في النكاح لا قصار على الثاني اولى لا رطب المسافة ليس الكرامة عند ناقلة لكن في عقايد الفقهاء  
 جزم بالاول تبعاً لمقتضى التقاليد النسخ على سئل عما يحكم ان الكعبة كانت تزور واحد من الاولياء  
 هل يجوز القول به فقال خرف العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية عاجز عند اهل السنة ولكن  
 ليس بالمعجزة لانها ان دعوى الرسالة وبادعائها يكفر فوراً فلا كرامة وعلمه في شرح الوهبانية من السير  
 عند قوله ومن لولي حال طي مسافة يجوز جهول ثم بعض يكفر واشتاقا في كل ما كان خافاً  
 عن النسب البحر روي وينصر اي ينصر هذا القول بنصر محمد بن ابراهيم بن ابي ابيات الاولياء غاب عن  
 امرأة فتزوجت باخر وولدت اولاداً ثم جاء الزوج الاول فالاولاد للثاني على المذهب الذي يسمع  
 اليه الامام عليه الفتوى كما في الخانية والحجهره والكافي وغيرها وفي حاشية شرح المنار لا يثبت  
 وعليه الفتوى ان احتماله الحال لكن في آخره في الجمع على اربعة اقوال ثم ائق بما اعتمد المصنف  
 عليه ابن ملك بانه مستغفر حقيقة فالولد للفراش حقيقة وان كانت فاسداً فقامه فيه فراجع  
**ووقع** نكاح امته فطلقها فشرها فولدت لاقل من نصف من شرها لزمه والا لا المطلقة  
 قبل الدخول واللبانة يثنيتين فمطلقها لكن في الثانية لستين فاقبل وفي الرجعي لاكثر مطلقا  
 ان يكون لاقل من نصف حولها في المشلين وكذا الواعقها بعد الشراء ولو باعها فولدت لاكثر  
 من اقل من باعها فادعاهل يقتصر بقصد المشرع في ان مات عزام ولده او اعقها فولدت لاكثر  
 سنتين لزمه والا لاكثر الا ان يدعيه ولو تزوجت في العدة فولدت لستين من عتقه او موته  
 ونصف حولها لاكثر من تزوجت فادعاهل معان لليل اتفاقا لكونها معتدة فحلفت بالو تزوجت



أم الولد بلا إذهنه فإنه للزوج اتفاقاً ولو تزوجت معتدة بأن فولدت لأقل من سنتين مذ بانته ولا قبل  
 من الأقل مذ تزوجت فالولد للأول لفساد نكاح الآخر ولو لا أكثر منهما مذ بانته ولم يصفحو مذ تزو  
 جت  
 فالولد للثاني ولو لأقل من نصفه لم يلزم الأول والثاني والنكاح صحيح ولو لأقل منهما ونصفه ففي  
 عدة البحر نجما أنه للأول لكنه نقل هنا من البدع أنه للثاني معللاً بأن أقدامها على الزوج دليل <sup>فقها</sup>  
 عدتها حتى لو علم بالعدة فالنكاح فاسد وولدها للأول إن أمكن إثباته منه بأن ثلاثة لأقل من سنتين  
 مذ طلق أو مات ولو نكح امرأة فجاءت بسقط مستبين الخلق فإن لأربعة أشهر فنسبه للثاني وإن كان  
 الأيوما فنسبه للأول وفسد النكاح الكل من البحر قلت وفي مجمع الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت منه <sup>ثلاث</sup>  
 النسب <sup>ثلاث</sup> ولا تجب العدة لأنه نكاح باطل والله تعالى أعلم **باب الحضانة** بفتح الحاء وكسر  
 تربية الولد تثبت للام النسبية ولو كتابية أو محسية ولو بعد الفقرة إلا أن تكون متحلة فحتى تسلم  
 لها التحس أو فجرة فحوزا يصير الولد به كزنا وغنا وشر ونيابة كما في البحر نجما لا المصنف ولا يظهر  
 العمل بإطلاقهم كما هو مذهب الشافعي رحمه الله إن الفاسقة بترك الصلوة لا حضنة لها وفي القنية الأم  
 آخر بالولد ولو سبية البيرة معروفة بالبحر ما لم يعقل ذلك أو غير مأمونة ذكره في المحجبين بأن يخرج  
 كل وقت وتترك بالولد ضامناً أو تكون أمة أو أم ولد أو مدبرة أو مكاتبة ولدت ذلك الولد قبل الكتابة  
 لا اشتغالها بخدمة المولى لكن إن كان الولد رقيقاً كان لغيره لا أنه للمولى محتجباً ومتفرجة بغير محرم  
 للصغيرة أو أيتان تربيته بحالة أو الحال إن آلت مع امرأة قبل ذلك أي تربيته بحالاً ولا تمتعه عن  
 الأم قبل اللام أما أن تمسكه بحالاً أو ترفع له للعمة على المذهب وهل يرجع العم أو العمة على الأب إذا تيسر  
 نعم محتجب بالعمة ليست يعقدها يظهر وفي المنية تزوجت أم صغير في يوم وأرادت تربيته <sup>بنفقة</sup>  
 مقدرة وأوصية تربية لها دفع إليها إليه إبقاء طاله في الحاء تزوجت يا حبي تربيته بنفقة والثمة إن <sup>وحيثما</sup>  
 حاضنة له فله ذلك ولا تجبر من له الحضانة عليها إلا إذا اعتينت لها بأن لم يلحق ندي غيرها أو لم  
 يكن للاب ولا الصغير مال به يفتي خائفة وسيجي في النفقة وإذا سقطت الأم حقها صارت كمنته أو  
 متزوجة فتسقط الحضانة بحرها ولا تقدر الحاضنة على إبطال حق الصغير فيها حتى لو خلعت على ترك  
 ولها عند الزوج صح النكاح وبطل الشرط لأنه حق الولد فليبر لها أن تبطله بالشرط وإن لم يبرها غير  
 اجبرت بالخلع ففتح وهذا يعم ما لو وجد وامتنع من القبول بحر حينئذ فلا اجرة لها جوفرة

ولستحق الحاضنة اجرة الحضانة اذ لم تكن متكوجة ولا معتدة لابه وهي غير اجرة ارضا  
وفتقته كما في البحر عن السراجية خلا لما نقله المصنف عن جواهر الفتاوى وفي شرح النقاية  
لللباق عن البحر المحيط اسئل ابو حفص عن لها امساك الولد وليس لها مسكن مع الولد فقال على  
الاب سكنها جميعا وقال نجم الأئمة المختاران عليه السلام في الحضانة وكذا الاحتياج الصغير الى  
خادم يلزمه الاب وكتب الشافعية رحمونة الحضانة في مال المحض ولو له مال والا فمجلس  
من تلزمه نفقة قال شيخنا وقواعدنا تقتضيه فيقرب به ثم حرران الحضانة كالرضاع  
والله تعالى اعلم ثم أي بعد الام بان ماتت او لم تقبل او اسقطت حقها او تزوجت باجنبي  
ام الام وان علت عند عدم اهلية القرابي ثم ام الاب وان علت بالشرط المذكور واما ام اب  
الام فتخرج عن ام الاب بل عز الخالة ايضا يخرج ثم الاخت لاب ام ثم الام لان هذا الحق  
لقراءة الام ثم الاخت لاب ثم بنت الاخت لا بوز ثم الام ثم الاب ثم الخالات كذلك  
اي لا بوز ثم الام ثم الاب ثم بنت الاخت لا بوز ثم بنت الاخ هكذا اتم العمام كذلك ثم خاله  
الام كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عمات الامهات والاباء بهذا الترتيب ثم عصبات  
بترتيب الكلا ثم يقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم لا يعمى بذلك ثم العم ثم بنو واذا اجتمعوا فافلاهم  
الاسر اختيارا سوا فاستوفى معتوه وابن علم لشمهاة وهو غير مامون ثم اذ لم تترك عصبة فلا  
الارحام فتدفع للاخ لام ثم لابنه ثم للعم لام ثم للخالة لا بوز ثم لام برهان وعينه ونحو  
فان تساوا فاصليهم ثم اورعهم ثم اكبرهم ولا حق لولد عم وعمه وخال وخالة لعدم المحرمية  
والحاضنة الذمية ولو هي سبية كشدة مالم يعقل دينيا ينبغي تقديره بسبع سنين لصحة اسلامه  
حينئذ فوالى ان يجاف ان يالف الكفر فيزع منها وان لم يعقل دينيا لم يجز والحاضنة ليستقط  
حقها بنكاح غير محرمة اي الصغير وكذا السكنا ما عند البعض له لما في القنية لو تزوجت الام باخر  
فامسكة ام الام في بيت الراب فلا يلزمه وفي البحر قد ترددت فيما لو امسكته الخالة ونحوها في بيت  
عارية والطاهر السقوط قياسا على ما مر في النهر والطاهر علمه للفرق بين بين زوج الام والا  
قال والرحم فقط كابن العم لا يجزى وتبقى الحضانة بالفرقة البائنة لزوال المانع والقول لها في  
الزوج وكذا في تطليقه ان اهتمه لان عينته والحاضنة اما او غيرها احق به بالغلام حتى





او كان لها عصية مفسدة فالنظر فيها الى الحكم فان كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى واكواضها عند  
 امرأة امينة قادرة على الحفظ بلا فرق في ذلك بين بكر وثيب لانه جعلناظر المسلمين ذكره العيني  
 وغيره واذا بلغ الذكور حد الكسب يلزمهم الابل على ان يكتبوا او يوجروهم وينفقوا عليهم من اهلهم  
 بخلاف الاثبات ولو ابل مبدرا ايدفع كسب الابن الى امين كما في سائر الاملاك مؤيد زاده مغربا للخلاصة  
 ليس للمطلقة بائنا بعد علقها الخروج بالولد من بلدة الى اخرى بل بينهما تفاوت فلو بينهما تفاوت  
 بحيث يمكنه ان يصير ولده ثم يرجع في تهاوله لم يمنع مطلقا لانه كما ان تنقل من محلة الى اخرى  
 شتمه الا اذا انتقلت من القرية الى المصر في عكسه لا تصرف الولد بتعلقه باخلاق اهل البلد  
 الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها وقد نكحها ثم اى عقد عليها في وطنها ولو قرية في الامم  
 دار الحرب الا ان يكون مستامدين وهذا الحكم في الامم المطلقة فقط اما غيرها كحجة  
 وام ولدا اعتقت فلا تنقد على حله لعدم العقد بينهما الا باذنه كما يمنع الاب من اخراجه من بلد  
 امه بلا رضاها ما بقيت حضانتها فلو اخذ المطلق ولده منها لزوجها جاز له ان يسافر به  
 الى ان يعثر خوامه كما مر في السراجية وقيد المصنف في شرحه بما اذا لم يكن له من ينقل الخو  
 اليه بعد وهو ظاهر في الحواشي له اخراجه الى مكان يمكنها ان تبصر ولدها كل يوم كما في  
 جانبها فيلحفظ قلت وفي السراجية اذا سقطت حضانة الام ولذا لا يجب على اب  
 يرسله لها بل هي اذا ارادت ان تراه لا تمنع من ذلك وافق شيخنا الرملي بانه يسافر بعد تمام  
 حضانتها وبان غير الاب من العصيات كالاب عراه للخلاصة والناظر خاتمة **شرح**  
 بالولد ثم طلقها فطالبت به بده ان اخراجه باذنها لا يلزمه رده وان يغير اذنها لزمه كما لو  
 خرج به مع امه ثم ردها ثم طلقها فعليه رده بحجج والله تعالى اعلم **باب النفقة**  
 هي لغة ما ينفقه الانسان على عياله وشرعا هي الطعام والكسوة والسكنى وعرفا هي الطعام و  
 نفقة الغير تجب على الغير باسباب ثلثة زوجية وقراية وملاى بدلا بالاول لمناسبة ما في  
 لهما اصل الولد فتجب الزوجة بنكاح صحيح فلو بان فساده او بطلانه رجع بالمخذلة من النفقة  
 بحجج على زوجها لانه جازا الاحتياض فكل صحيح لمنفعة غيره تلزمه نفقة كقت وقاض  
 زوجتي زلمي وعامل ومقاتلة قاموا بدفع العدو ومضارب سافرا بال مضاربة ولا يردان

لحبسها لمنفعةها ولو صغيرا جدا في ماله لا على أبيه الا اذا كان ضمنها كحمار المهر لا نقد على الوطى  
 لان المانع من قبله او فقيرا او كانت مسلمة او كافرة او كبيرة او صغيرة نظمت الوطى او تشبه  
 للوطى فيما دون الفرج حتى لو لم تكن كذلك كان المانع منها فلا نفقة كما لو كان صغيرا بفقيرة  
 او غنية موطوءة او لا كان كان الزوج صغيرا او كانت رتقاء او قرناء او معتقة او كبيرة  
 لا تقطع وكذا صغيرة تصلح للخدمة او للاستيناس ان امسكها في بيته عند الثارة وانحاز  
 في النفقة ولو منعت نفسها للمهر دخل بها او لا ولو كان موطوءا عند النكاح عليه الفتى كما في البحر  
 والنهر وارتضاه محشي الاشياء لانه منع بجن فتنحى النفقة بقدر حالها به يفتى ويحاط به بقدر  
 وسعه والبادي بملبسة ولو موطوءا وهي فقيرة لا يلزمه ان يطعمها ما ياكل بل يندب لو هي  
 ببيت ابيها اذ لم يطالبها الزوج بالنفقة به يفتى وكذا اذا اطلبها ولم تمتنع وامتنعت للمهر او منعت  
 في بيت الزوج فان لها النفقة استحسانا لقيام الاحتباس وكذا الوصية ثم اليه نقلت او في منزلها  
 بقيت ولنفسها ما صنعت وعليه الفتى كما حره في الفتح وفي الحاشية مرضت عند الزوج فان نقلت  
 لدار ابيها ان لم يكن نقلها بحجة ونحوها فلها النفقة والا فلا كما لا يلزمه مداؤها لان نفقة لا  
 عشر مرتدة ومقيلة ابنه ومعتدة موت ومنكحة فاسدا عدته وامه لم يتزوج صغيرة لا روطا  
 والخارجة من بيته بغير حر وهي الناشئة حتى تغرب ولو بعد سفر خلافا للشافعية والقول لها في  
 علم النشوز بيمينها وتسقط به المفروضة لا المستدانة في الاصح كالنكاح قيد بالخروج لانها  
 لو ما نعت من الوطى لم تكن ناشئة وشمل الخروج الحكم كان كان المنزل لها فمعتدة من الدخول عليها  
 فهي كالخارجة ما لم تكن سالتة النفقة ولو كان شبهة كبيت السلطان فامتنعت منه فهي ناشئة  
 لعدم اعتبار الشهادة في زماننا بخلاف ما اخرجت من بيت العصبية ابنت النكاح اليه او السفر معه  
 او مع اجنبي بعته لينقلها فلها النفقة وكذا الواجرت نفسها لارضاع صبي زوجها شريف ولم  
 تخرج وقيل تكون ناشئة ولو سلمت نفسها بالليل دون النهار او فلكسه فلا نفقة لنقص التسليم  
 قال في المحبتى وبه عرفت جوابا لفقهاء في زماننا بانه لو تزوج من المحترقات التي تكون بالنهار في مصا  
 وبالليل عنده فلا نفقة لها انتهى قال في التفرقة نظروا في حبيته ولو ظلم الا اذا حبسها هو بغير  
 له فلها النفقة في الاصح جوهرة وكذا الوطء على الوطى اليها في الحبس بغيره كحبسه مطلقا لكن

في نصح القدر لو حشر في سجن السلطان أصبح سقوطها وفي البحر عن مال الفتاوى لو خيف عليها  
 الفساد تجلس معه عند المتأخرين ومريض لم تزناى لا يمكنها الانتقال معه أصلا فلا نفقة لها وإن  
 لم تمنع نفسها لعدم التسليم تقدير الجبر ومعصية كرها وحاجة ولو نفلا كما معه ولو جبر لغوات  
 الاحتباس ولو معه فعليه نفقة الحضر خاصة لا نفقة السفر ولا الكراء امتعت المرأة من  
 الطبخ والحيزان كانت ممن لا تخدم أو كان لها علة فعليه أن يأتيها بطعام مهيا والابان كانت  
 ممن تخدم نفسها وتقدر على ذلك لا يجب عليه ولا يجوز لها أخذ الأجرة على ذلك لو جبر عليها  
 ديانة ولو شرفية لانه عليه الصلوة والسلام قسم الأعمال بيزيل وفاطمة رضي الله عنهما  
 فجعل أعمال الخارج على رضي الله عنه والداخل على فاطمة رضي الله عنهما مع الهاسيل نسأ  
 العالين بحر ويجب عليه الله طهر وآية شرب وطبخ كونه حرة وقد وعظومة وكذا أسرار دول  
 البيت كحصى ولله وطنقة وما تنظف به وتبيل الوسخ كسط واشنان وما يمنع الصنان وما  
 رجلها وتامه في الحجرة والبحر وفيه أجرة القابلة على من استأجر من زوج أو زوجة لو جاءت  
 بلا استئجار قيل عليه وقيل عليها وتفرض لها الكسوف في كل نصف حولة لتجد الحاجة حرا  
 ويرد الزوج الاتفاق عليها بنفسه ولو بعد فرض القاض خلاصة إلا أن يظهر لنفاضة عدم اتفاق  
 فيفرض أي يقدر لها بطلبها مع عضرته ويأمره ببيعها أن تسكت مطاله ولم يكن خصا بمأذنة لأن  
 لها أن تاكل من طعامه وتتخذ ثوبا من كرايمه بلا إذنه فإن لم يعط حليسه ولا تسقط عنه  
 خلاصة وغيرها وقوله في كل شئ رأي كل مدة تناسبه كيوم للتحرف وسنة للدهقار وله الدخ  
 كل يوم كما لها الطلب كل يوم عند المساء لليوم الاتي ولها أخذ كفيل بنفقة شرفا أكثر خواف من غيبته  
 عند التار وبه يفتي فتح وفسر عليه سائر الديون وبه يفتي بعضهم جواهر الفتاوى من كفا له البنا  
 الأول ولو كفل له كل شهر كذا الأبد وقع على الأبد وكذا الو لم يقل أبدا عند الثاني وبه يفتي بحر وفيه  
 عليها دين لزوجها لم يلتقي أقتضاها الأبرضا لا سقوطه بالموت بخلاف سائر الديون وفيه أجرة  
 دار من زوجها وهما يسكنان فيه لا أجرة عليه ولو دخل لها في منزل كانت فيه باجر فطوبى له بعد  
 سنة فقالت له اخذت لك بان المنزل بالكراء عليك الأجر فهو عليها لأنها العاقلة بزيادة و  
 مفهومه أنها لو سكنت بغير إجازة في وقف أو مال يقيم أو مع الاستقلال فالأجرة عليه فيحفظ



وتقدرها بقدر الغلاء والرخس ولا تقدر ببلد اهر وذا ينكر كما في الاختيار وعراه المصنف لشرح المحرر  
 لكن المصنف في البحر المحيط ثم المحرر ان شاء الله تعالى عرضها اصنافا او قومها بالادراهم ثم تقدير  
 بالدرهم وفيه لو فترت على نفسها فله ان يرفعها للقاضي لتاكل بما فرض لها حقها عليها من المهر  
 فانه يضره كما له ان يرفعها للقاضي للبس الثوب لان الزينة حقه وتزاد في الشتاء جبة  
 وسروا وما يدفع به اذ خرج يرد ولحافا وقراشا وحدها لا هار بما تغزل عنه ايام حيضها ومرا  
 ان طلبته ويختلف ذلك يسارا واعسادا وحالا وبلدا الاختيار وليس عليه حقها بل خواتمها  
 محبو في البحر قد استفيد من هذا انه لو كان لها امتعة من فرش ونحوها لا يسقط عن الزوج ذلك  
 بل يحجب عليه وقد اينا من يامرها بفرض امتعتها له ولا صيانة جبر عليها وذلك حرم منع  
 كسوها انتهى لكن قد منافي المهر عنه عن المتعق لو زفت اليه بلاجهما زيلتوبه فله مطالبة  
 الا بالنفقة الا اذا سكنت انتهى وعليه فلوزفت به اليه لا يجرم عليه الانتفاع به وعرفنا بالمتزوج  
 كثرة المهر لكثرة الجهار وقلته لقلته ولا شك ان المعروف كالمشروط فينبغي العمل بما مر كذا  
 في التهر وفيه عن قضاء البحر هل تقدير القاضي للنفقة حكم منه قلت نعم لان طلب التقدير  
 شرط دعوى ولا تسقط بمضي المدة ولو فرض لها كل يوم او كل شهر هل يكون قضاء مادام النكاح قلت  
 نعم الا لما منع ولذا قالوا الا براء قبل الفرض باطل وبعده يصح بما مضى ومن شهر مستقبل حتى لو  
 شرط في العقد ان النفقة تموت من غير تقدير وكسوة كسوة الشتاء والصيف لم يلزم قلها فذلك  
 طلب التقدير فيهما ولو حكم بموجب العقد ما لكي يري ذلك فالحنفية تقدرها لعدم الدعوى والحاذية بقول  
 حكم الحنفية زوج يفرضها داراهل للشافعي رحمه بعد ان يحكم بالتموين قال الشيخ قاسم في موجبات الاحكام  
 لا وعليه فلو حكم الشافعي رحمه بالتموين ليس للحنفية الحكم بخلافه فليحفظ نعم لو اتفقا بعد الفرض على ان تأكل  
 معه ثم نيا بطل الفرض السابق لرضاها بذلك وفي الشريعة قلد كسوتها ادرام ورضيت وقضو  
 به هل لها ان ترجع وتطلب كسوة قاتنا اجاب نعم وقالوا ما بقى من النفقة لها فيقضيه بالحرى بلا  
 اسرة وسرة وهلاك ونفقة صوم وكسوة الا اذا اخرجت بالاستعمال المعتاد او استعملت معها اخر  
 فيفرض اخرى ويجب لحادها المملوك لها على الظاهر ملكا تاما ولا شغل له غير خدمتها بالفعل ولو  
 يكن في ملكها اولم يخدمها لا نفقة له لان نفقة الخادم بازاء الخدمة ولو جاهد في اخدم لم يقبل

منه الا برضاها فلا يلزم اخرج خادما بل ما زاد عليه بحسبنا الوحة لا امة جوهرة لعدم ملكها  
 موثلا كعسافر الاصح القول له في العسار ولو برضا فبنتها اولى خلية ولوله او كذا لا يفيده خاد  
 واحد فمن عليه الخدامين او كثر اتفاقا فصح ومن التاز غنية زفت اليه يجرم كثيرا المستحق نفقة  
 الجمع ذكره المصنف ثم قال وفي البحر عن الغاية وبناخذ قال وفي الشريعة ويفرض عليه نفقة  
 خادما وان كانت من الاشرف فرض نفقة خادما من عليه الفتوى ولا يفرق بينهما بالبحر عنهما  
 بالواعية الثلاثة ولا يهدم ابقا ولو خافا باحقها ولو موثرا وجوزد الشافعي رحمه الله عسار الزوج و  
 يتضررها بغيبته ولو قضى به حتى لم يتفقد نعم لو امر شافعي ففرض به نفقة اذ لم يرتفع الامر  
 والمأمور بحر وبعد الفرض بامر القاض بالاستدانة لتحيل عليه وان ابى الزوج اما بدون  
 الامر فيرجع عليها وهي عليه ان صرح بها عليه او نوت ولو انكرت بما قاله القول له محجب بحسب  
 الادلة على من يجب عليه نفقة او نفقة الصغار وكذا الزوج كاخ وعم وبسبب الخ ووجه اذا  
 امتنع لان هذا من المعروف زيلعي واختيار وسيتم نفقة الاعسار ثم ليسر فخاصته  
 ثم نفقة يسارة في المستقبل او بالعكس وجب الوسط كلما صاحت زوجا على نفقة كل شهر  
 على درهم ثم قالت لا تكفي في يدت ولو قال الزوج لا اتيك ذلك فهو لازم فلا التفات الى اقسا  
 بكل حال الا ان تغير سعر الطعام وعلم القاض ان مادون ذلك المصالح عليه يكفيها فحشد  
 يفرض كفايتها فله المصنف من الخانية وفي البحر عن الذخيرة اكلان يعرف القاض حاله بالسؤال  
 من الناس فيوجب بقدر طاقته وفي الظهيرية صلحها عن نفقة كل شهر على مائة درهم والزوج  
 محتاج لم يلزمه الا نفقة من لها النفقة لا نصير دينا الا بالقضاء او الرضا او اصطلاحها  
 قد روي عن اصناف او درهم فقبل ذلك لا يلزمه شئ وبعد ترجع بالنفقة ولو من مال نفسها  
 بلا امر قاض ولو اختلفا في المدة القول له والبينة لها ولو انكرت انفاقه فالقول لها بيمينها  
 ذخيره وموت احدهما او طلاقها ولو رجعا كما في الظهيرية والخانية واعتد في البحر بحل من شغل  
 باطلاق لكن اعتمد المصنف ما في جواهر الفتاوى والفتاوى على عدم سقوطها بالرجعي كيتخذ الناس ذلك  
 حيلة واستحسنه محشي الاشباه وبالأول افتى شيخنا لكن مع الشربلا في شرحه للوحيانية  
 ما يجتبه في البحر من عدم سقوطها ما قال وهو الاصح ورد ما ذكره ابن القصة فامل عند

الفسق سقط المفروض لانه صلة الا اذا استندت بامراق فلا تسقط بموت او طلاق في الصحيح  
 انها استندت بنفسه وعبرة ابن الكمال الا اذا استندت بعد فراق ولو بلا امر فليخرج من كونه النفقة  
 والكسوة المحالة بموت او طلاق عجلها الزوج او ابوه ولو قامة به يفتى ببيع القن ويسعى ملاب ومثما  
 لم يخرج الماذون بالتكاح وبدونه يطالب بعد عتقه في نفقة زوجته المفروضة اذا اجتمع عليه قضاة  
 عن ادائه ولم يفكه فخير ولو بنت للمولى لأمته ولا نفقة ولده ولو زوجته حرة بل نفقة على  
 امه ولو مكاتبة لتعينه للام ولو مكاتبتين سعى لأمه ونفقة على ابنة حرة مرة بعد اخرى او ام  
 عليه نفقة اخرى بعد اشتراك من علم به او لم يعلم ثم علم فرضي سبع ثانيا وكذا المشتك الثالث وفك  
 لانه دين عادت قاله الكمال وابن الكمال فما في الدرر بتعال الصد رسه وتسقط بموته وقلة في كمال  
 ويبيع في دين غير هامة لعدم التجدد وسيجي في الماذون ان للغيراء استسعاؤه ومفاده ان لها  
 استسعاؤه ولو نفقة كل يوم يحرق قال وهل يباع في كفنها ينبغي علقه في التار المفتة به نعم كما يباع  
 في كسوتها ونفقة الامة المنكوجة ولو مدبرة او ام ولد اما المكاتبة كالحره فانما تجب على الزوج ولو  
 عبد بالتبوية بان يدفعها اليه ولا يستخدمها فلا يستخدمها المولى او اهله بعدها او بواها  
 بعد الطلاق لاجل انقضاء العدة لا قبله اي ولم يكن بواها قبل الطلاق سقطت بخلاف حرم بشر  
 فطلقت فعادت وفي البحر مجتازا فرضها قبل التوبة باطل ونفقات الزوجات المختلفة مختلفة بحالها  
 بحيث لا يسكن في بيت خل عن اهله سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وامته وام ولده وامها ولو  
 ولها من غيره بقدر حالها كطعام وكسوت وبيت منفرد من دار له غلق في ادنى الاختيار والعين  
 ومرافق ومفاده لزوم كيف ومطبخ وينبغي الاقناء به بحيث كفي لها الحصول المقصود هداية وفي البحر  
 يشترط ان لا يكون في الدار احد من اعماء الزوج يؤذيها ونقل المصنف عن الملتقط كفايته مع ائاما  
 لامع الضرائر فكل من زوجته مطالبته ببيت من دار على حدة ولا يلزمه اتيانها بموسسة وياها بها  
 بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش سراجية ومفاده ان البيت بالاجير ان ليس مسكنا شرعيا  
 بحر في النهر وظاهره وجوبها لو البيت خاليا عن الجيران لا سيما اذا احتشيت عقالها من سقته قلت  
 لكن نظريه المشتهر لا يباشر ما لا جيران له غير سكن بشره فتنبيه ولا يمنعها من الخروج الى اللواتي  
 في كل جمعة ان لم يقدر على اتيانها على ما اختاره في الاختيار ولو ابوها من امثلا واختيارها



فعليها تعاهده ولو كافرا وان ابي الزوج فتح ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها  
 من الحارة في كل سنة لها الخروج ولهم الدخول زيلعي ويعتبر من الكينونة وفي نسخة من المتيقن  
 لكن عبارة ملامسكين من القرار عند ما به يفتي خاينة ويمنعها من زيارة الاجانب وحيادتهم  
 والولاية وان اذن كانا طاصيين كما في باب المهر وفي البحر له منعها من العزل وكل عمل ولو تدار  
 لا يخفى ولو قباله او مغسلة لتقدم حقه على فرض الكفاية ومن مجلس العلم الا لانه اشتهر زوجهها  
 من سواها ومن الحمام الا لنفساء وان جاز لا تزين وكشف عورة عند احد قال الباقر عليه  
 الفتوى فلا خلاف في منع من العلم بكشف بعضهم وكذا في الشرع لاجلية مغرب الكمال ونظر  
 النفقة بانواعها للزوجة الغائب مدة سفره يدوية واستحسنة للبحر ولو منفق او طفله  
 ومثله كبير من واتى مطلقا وابوية فقط فلا تفرق لم لو له واخيه ولا تقصر عنه دية  
 قضاء على الغائب في مال له من عيش حقه من كبر وطعام واملاخلقه فيقتصر للبيع ولا يباع ما  
 الغائب اتفاقا عندهم وعلى من يقربه عند امانته وعلى المدعي بتويد بالاول ولو انفق ابدا  
 فرض ضمنا لا رجوع ويقبل قول المودع في الدفع للنفقة كالدبوت الابينية او اقرارها  
 بحر وسبب وبالزوجة وبقرابة الوالد كذا الحكم ثابت اذا علم قاض ذلك اي بال زوجية ونسب  
 ولو علم باحدما اجمع للاقرار بالآخر ولا يمين ولا بينة هناك من الخصم وكفلها او اخذتها  
 كفلا باخذته وجوبا في الاصح ويحلفها معه اي مع الكفيل احتياطا وكذا اكل اخذ نفقة فلو  
 المضيق كان الكمال لكان اولى ان الغائب لم يعطها النفقة وكانت ناشرة ولا مطلقة مضت عليها  
 فان حضر الزوج وبرهن انه اوفاها النفقة طولبت هو او كفله طرد ما اخذت وكذا الوهم يبر  
 وتكلم ولو حلفت طولبت فقط لا تقصر على غائب اقامة الزوجية بينة على النكاح او الشب  
 ولا تقصر ايضا ان لم يحلف ما اقامت بينة ليفرض عليه ويأمرها بالاستدانة ولا يقصر به لانه قضا  
 على الغائب وقال نذره يقضي لها اي بالنفقة لانه اي بالنكاح وعمل القضاة اليوم على هذا الوجه فيمنع  
 وهذا من الست التي يفتي بها بقول زفرح وعليه فلو غاب له زوجة وصغار تقبل بيتها على النكاح  
 وان لم يكن عالما به ثم يفرض لهم ويأمرها بالانفاق والاستدانة لترجع بحر وتجب لمطلقة الزوج بالبيت  
 والمفرقة بلا معصية كخياره وتوابع وتقرير لعدم كفاءة النفقة والسكنى والكسوة اخطأ

ولا تسقط النفقة المقرضة بمضو العدة على المختار بزيادة ولو ادعت امتداد الطهر فلهما النفقة ما  
يحكم بانقضائها ما لم تدع الحمل فلهما النفقة الى سنتين من طلقها ولو مضنا ثم تبين ان الحمل  
رجوع عليها وان شرطه لانه شرط باطل بحرج ولو صلحها من نفقة العدة ان بكلا شرط صحيح وان لم يحضر  
لا يلزم له لا تجب النفقة بانواعها المعتدة موت مطلقا ولو حاملا الا ان كانت تام ولد وهي حامل  
من مولها فلهما النفقة من كل المال جوهره ونحوه السكنى فقط لمعتدة ورفقة بمحضيتها الا اذا خسر  
من يتنفذ سكنه لها في هذه الفرقة فمستأن وكفاية كعدة وتقبيل ابنه لا غيرها من طعام وكسوة  
والفرق ان السكنى حر الله تعالى فلا تسقط بحال والنفقة حقها فتسقط بالفرقة بمحضيتها  
وتسقط النفقة بردها بعد البت اي ان حرجت من بيتها واكافأه فمستأن لا يتكفل ابنه لعدله  
حسبها بخلاف المردة حق لولم يحبس فلهما النفقة الا اذا اسقطت بدار الحرب عادت وتابت لستر  
العدة بالحاق لانه كالموت بحرج وهو يشير الى انه قد حكم بالحاقها والافتقار نفقتها بغيرها فيلحقها  
تجب النفقة بانواعها على الحر لطفه بيم الا نفي الجمع الفقير لحره فان نفقة المملوك على مالكة والغنى  
في مال الصالحين فلو غائبوا لكانت رجع ان اسمه لا ان نوى اديانته ولو كانا فقيرين فالكسب  
او تكفؤ ويتفرق عليهم ولو لم يتفرق عليهم القريب ورجع على الابن اليسير ولو خاف منه  
الام في نفقتهم وقصها القاض واره بدفعها للام مالم تثبت خيانتها فيدفع لها صلبا ومساو  
يا من ينفق عليهم وصح ضلحها عن نفقتهم ولو بزيادة لسيارة تدخل تحت التقدير وان لم  
تدخل طرحت ولو على مالا يكفيهم زيد بنحوه ولو ضاعت رحبت بنفقتهم دون حصتها بحرج  
في المنيعة اب معسر وام مومنة تفر الام بالاتفاق ويكون دينا على الاب وهي اولى من الجدا اليسير  
وفيها لا نفقة على الحر ولا ولاة من الامة ولا على العبد ولا ولاة ولو من حرم وعلى الكاف  
ولا للمسلم كما سيحكي بحرج وكذا التجب لولاء الكبير العاجز من الكسب كاتى مطلقا وزمى من يلحقه  
العاجز بالتكسب طالب علم لا يتفرغ لذلك كذا في الزليعي والعيني وافق ابو حامد بعد مها  
بطلبة العلم في زماننا كما سيطر في القينة وكذا افياد في الخلاصة بدنى رفعة لا يشاركه  
الاب ولو فقير احد ذلك كنفقة ابويه وعرسه به يفتى عالم يكن معسرا فيلحق بالمت  
على غيره بل يرجع عليه على الصحيح من انه ذهاب الام مومنة بحرج قال وعليه فلا بد من اصلاح المختار

**جوهرة** لم يندكلا على نفقة احد ابويه فلام اخذ ولوله اب طفل فالطفل الحق قبل  
 يقسم بينهما وعليه نفقة زوجة ابيه وام ولده بل وتزويجه وشتره ولوله زوجات فعلية  
 نفقة واحدة يدفعها لابي ليضعها عليهن وفي المختار والميلق ونفقة زوجة الابن على ابيه  
 ان كان صغيرا فقيرا وزمنا وفي واقعات المفتين لقد وري افتدى ويجبر الاب على نفقة  
 امرأة ابنه الغائب ولدها وكذا لام على نفقة الولد لترجع لها على الاب كذا الابن على نفقة  
 لام ليرجع على نوح امه وكذا الاخ على نفقة اولاد اخيه ليرجع لها على الاب كذا الا بعد  
 اذا غاب الاقرب انتهى وفي الفصلين من الرابع والثلاثين اجنبى انفق على بعض الورثة  
 فقال اتفقت بامر الوصو واقرب الوصى ولا يعلم ذلك الا بقول الوصى بعد ما انفق يقبل قول  
 الوصى او المنفق عليه صغير انتهى وفيه قال انفق على او على اولاد او عيال ففعل قيل يرجع  
 شرطه وقيل لا ولو قضى دينه بامره رجع بلا شرطه وكذا اكل ما كان مطالب اياه من جهة العيا  
 كجناية وموئن ماله ثم ذكر ان الاسير ومن اخذه السلطان ليصادره لو قال ارجع  
 فادفع المامو ما لا فخلصه قيل يرجع وقيل لا في الصحيح به يفتى وليس على امه ارضاعه  
 قضاء بل ديانة الا اذا تعينت فتجبر كما في الحضانة وكذا الطير تجبر على ابقاء الاجارة تراث  
 ويستاجر الاب من ترضعه عندها لان الحضانة لها والنفقة عليه ولا يلزم الطير المكث عنه  
 الا امام عالم يشترط في العقد لا يستاجر الاب امه لو منكوبة ولو من مال الصغير خلافا  
 للذخيرة والمجتهى او معتدة حتى وجاز في البائن في الاصح هو كاستيجار منكوبة لولده  
 من غيرها وهي احرى بارضاع ولدها بعد العدة اذا لم تطلب زيادة على ما تلخذه كاجنيبه ولو  
 اجرل بالاجنية المتدعة اتحنها زيلعي في الارضاع مالجر الحضانة فلام كما في الضيع نفقة والكسوة والام جرد  
 لا تغفل اجارة حكم الصلح كالا ستيجار وفي كل موضع جاز الاستيجار وجبت النفقة لا تسقط بمراؤن تكون اسوة  
 للغير ما لاها اجرة لا نفقة وتجوز على مودة ولو صغيرا يسار الفطر على الاربع ورجح الزيلعي  
 والكمال اتفاق فاضل كسبه والخلاصة المختار ان الكسوة يدخل الويل في نفقة وفي المتيغ  
 للفقير ان يسر من ابنه للمهر ما يقيه ان ابى ولا فاضته ولا اتم النفقة لا صوله ولولب  
 امه ذخيرة النفقة ولو قادرن على الكسوة والقول لمنكر اليسار والبينة لادعيه بالسوية بين



بينا ابن وابنت وقيل كالأرت وبه قال الشافعي رحمه والمعتبر فيه القرب والخيرية فلوله بنت وابن  
 ابن وابنت بنت ولح النفقة على البنت وابنتها لأنه لا يعتبر الأرت إلا إذا استولى على الزوجان ابن  
 فكانت لها الألتزج كوالد وولد فعلى ولده لترجحه بامتد مال كالبنت وفي الخاتمة له أم وأب  
 فكانت لها وفي القنية له أم وأب وأم فعلى الأم ولوله ثم أب ثم فعلى الأب وأم واستشكل في البحر بقوله  
 له أم وعم فكانت لها قال ولوله أم وعم وأب أم هل تلزم للأم فقط أم كالأرت لمحال وتجب أيضا  
 لكل ذرهم محرم صغيرا أو أنتى مطلقا ولو كانت أنثى بالغة صحيحة أو كان الذكر بالغاً لكن  
 على ما عمن الكسب نحو زمالة كهي وحنة وبيع زاد في الملتقى والمختار ولا يجعل الكسب حجة أو لكونه  
 من ذوي البيت أو طالع علم فقيرا حال من الجميع بحيث تحل له الصدقة ولوله منزل وضام  
 على الصواب بدائع بقدر الأرت لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك ولذا يجبر عليه ثم فرع على  
 اعتبار الأرت بقوله نفقة من أي فقير له أقول متفرقات من سرت عليه من أخماسا ولو نحو  
 متفرقين فسدلها على الكسب والباقي على الشقيق كآية وكذا لو كان معين أو معهم ابن محرم  
 لأنه يجعل كالميت ليصير وارثا ولو كان مكانه بنت نفقة الأب على الاشتقاء فقط لا رهم  
 معها وفيه البعد يعتبر المعسر من أحياء فيما يلزم الموصرين ثم يلزمهم الكل كذا وأم وأختا ما  
 والأم والثقيقة موصرتان فالنفقة عليهما أرباعا والمغيرة أي الرهم المحرم أهلية الأرت  
 لا حقيقة إذا لا يتحقق إلا بعد الموت فنفقة من له خال وابن عم على الحال لأنه محرم ولو استولى في  
 المحرمية كم وخال رجع الوارث لخال ما لم يكن معسرا فيحصل كالميت وفي القنية يجبر كالبعد إذا  
 الأقرب وفي البسج معسر له زوجته ولزوجته أخ موصرا جبرا خوها على نفقتها ويرجع به على الزوجة  
 إذا البسج وفيه النفقة أغاها على من له رجة كامل ولذا قال القهستاني قولهم وابن الغم  
 نظر لأنه ليس محرم والكلام في ذي الرهم المحرم فافهم ولا نفقة بواجبة مع الاختلاف دينا  
 إلا للزوجة والأصول والأقرب علوا وأسفلوا الذميين لا المحرمين ولو مستامين لا نفقة  
 الأرت يبيع الأب كان له ولاية النصف لا الأم ولا بقية أقاربه ولا القاضى إجماعا عرفا أنه الكبير  
 الغائب لا الحاضر إجماعا لا عقاره فيبيع عقار صغير بمحض اتفاقا للنفقة له ولزوجته والمقال  
 كما في التمر يحتاج بقد صالحة لا فرقها ولا في دين له سواها المخالفة دين النفقة لسائر الورث

ضمن قضاء لادبانية مودع الابن كد يونه لو انفق الوديعة على ابويه وزوجته واطفاله بغير ما  
 مالك اقل من ان كان والا فلا ضمان استحقاقا كما لا يرجع ولو انفق المودع على ابويه  
 وصل اليه لانه عين حقه والابوان ولو انفق ما عدهما للغائب من ماله على انفسهما  
 وهو حبسه اى حبس النفقة لا ضمانا لوجوب نفقة الوالد والزوجة قبل القضاء حتى لو  
 ظفر بحبس حقه فله اخذه ولذا اقرضت في مال الغائب بخلاف بقية الاقارب لو قال الابن نفقت  
 وانت موثر وكذبه الاب حكم الحال ايم المحض ولو برهنا فبينة الابن خلاصة قضى بنفقة غير  
 زوجة زاد الزليعي والصغير ومضت مدة شهر اى شهر فالكثير سقطت الحق لا استغناء فيما مضى  
 فاما ما دون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فيصير دينا بالقضاء الا ان يستدين غير الزوجة  
 بامر قاض فلم يستند بالفصل فلا يرجع بل في النخبة لو اكل اطفاله من مشاة الناس فلا يرجع  
 لامهم ولو اعطوا شيئا واستندت شيئا وانفقت من ماله ارجعت بما زادت خانية ويتقوت منها  
 عزاء في البحر للمبسط لكن نظريه في النهر بانه لا اثر لانفاقه ما استدلته حتى لو استندت وانفق  
 من غيره ووقى ما استدان لم يسقط ايضا انتهى فلو مات الاب او من عليه النفقة بعد اى  
 الاستدانة المذكورة متى اى النفقة دين ثابت في تركته في الصحيح يخرج من نقل عن الزانية  
 نصيب ما خلفه ونقله المصنف عن الخلاصة قالوا لو لم ترجع حق مات لم تلحقها من تركته  
 هو الصحيح انتهى لمخصا فامل وفي البداية المصنف من نفقة القريب المحرم يضرب ولا يحبس  
 لغواتها مضى الزمن فيستدرك بالضرب قتيبة في النهر بخلاف ما فوق الشهر لعدم سقوط  
 مادونه كما لا يبيع الا بالاستدانة ليرجع عليه بعد بلوغه فتجب النفقة باتواعها للملك  
 منفعة وان لم يملك رقية كمنى لخدمته وفي القنية نفقة المبيع على البائع مادام في يده  
 الصحيح استشكل في الجارية لملك رقية ولا منفعة فينبغي ان تلزم المشتري فان اقتنع في  
 في كسبه ان قد بان كان صحيحا ولو غير عارق بصناعة فيجوز نفسه لمعين البناء بغيره ولا لغيره  
 زنا او جارية لا يجر مثلها ابر القاض ببيعة وقال لا يبيعه القاض وبه يفتى ان محلا له ولا  
 كد يروا والباقي لا ينفق الا في عيبه عليه مولاة اكل او اخذ من مال مولاة قدر كفايته  
 بلا رضاه ان عاجز عن الكسب لم ياذن له فيه والا لا ياكل مما لو قدر عليه مولاة لا ياكل منه

بل يكسب ان قد سيجتبي وفيه تنازع في عيدا او داية في ايديهما يجوز على نفقته نفقة لغيره العقب  
 على الغصب الى ان يرد له الى مالكه فان طلب الغاصب من القاضى الامر بالنفقة او البيع لا يجبه  
 لانه مضمون عليه ولكن ان خاف القاضى على العبد الضياع باعها القاضى الغاصب فامسك اقا  
 ثمة لما لكه طلب الموع او اخذ الا بى او احد شركى عيدا غايلا حدهما من القاضى الامر بالنفقة على عبد  
 او دية ونحوها لا يجبه لئلا تاكله النفقة بل يوجبه وينفق منه او يبيعه ويحفظ ثمة لمولاة  
 وفعلا للضر والنفقة على الاجر الراهر والمستعير واما كسوته فعلى المعير وتسقط بعقده ولو زنا  
 وتلمس بيت المال خلاصة داية مشتركة بين اثنين اشترى احدهما من الاخر القاضى لا يقتصر  
 شركهما جهر وفيها ويومر اما بالبيع واما بالانفاق عليها ثمة ديانة لا قضاء على ظاهر المنصب  
 لاني عن تعذيب الحيوان واضامة المال وعن التاخير في رجح الطحاري والكلاب وية والتالمة التلثة  
 ولا يجبر في غير الحيوان وان كره قضيع المال مالم يكن له شريك كما قلت وفي البحيرة فان كان العبد  
 مشترك فاشترى احدهما انفق ورجع عليه ونقل المصنف رحمه الله عن التالمة انفق  
 الشريك على العبد في غيبة شريكه بلا اخذ الشريك او القاضى فهو متطوع وكذا الخيل والاربع  
 والديعة واللقطة والدار المشتركة استرمت والله اعلم **كتاب العتق** ميزت  
 الاستقلالات باسماء اختصارا فاستقاط الحق عن القضا صر عتق وعتاق الائمة اراء وعن البيع  
 طلاق وعن الرق وعنون بكذا لا اعتناق لمعنى استيلاء ومالك قريب هو لغة الخرج عن المملوكية  
 من بارضه بمصدره عتق وعتاق وشرا عبارة عن استقاط المولى لحقه عن مملوك لوجه محصور  
 بغير المملوكية اى بالاستقاط المذكور من الاحرار وركته اللفظ الال عليه او ما يقوم مقامه  
 لملك شري ودفن لحر اشترى مسلما دار الحرب بمقتضى واجب كفارة ومباح بلاتبة لانه ليس  
 بعبادة حتى صرح من الكافر مندوب لوجه الله تعالى حديث عتق الاعضاء وهل يحصل ذلك بتدبير  
 وشراء قريب الظاهر نعم ومكرهة لغلاز وحرام بل كسر للشيطان ويصح من جرم كلف ولو سكر  
 او مكرها او خطيا او مرضيا او لا يعلم بانه مملوكه كقوله الغاصب المالك او البائع لشترى اعتق عبيدى  
 هذا اشار الى البيع عتق لا مبيع ومعتوه ومد هوش وبارسم ومعنى عليه ومجنون ونام كما  
 لا يصح طلاقهم ولو اسند له كحالة مائة كره قال واما سرق في ارضه فله علم ذلك فالقول له في



في ملكه ونورقة ككتاب وخرج عتق الحمل اذا ولده لستة اشهر فاكثر ولو لا قل مع ولو باضافته اليه  
 كان ملكك والى سبيه كان اشتريتك فانت حر بخلاف ان مات مورك فانت حر لا يصح لان الموت  
 ليس سببا للملك ومن لطائف العقول قوله لا منه ان ماتت ابنتك فانت حر فباعي لابيها ثم نكحها  
 فقال ان مات ابنتك فانت طالق تشنين فانت الاب لم تطلق ولم تقطع طهرية وكانه كان للملك بنت  
 مقارنا لها بالموت فتأمل بصريحه بلائيه سواء وصفه به كانت حر او عتق او عتق او عتق او عتق  
 ولو ذكر كراخي فقط كان كناية او اخبر نحو حررتك او اعتقتك او اعتقتك لله في الاصح فطهرية  
 او هذا مولاى او نادى بنحو يا مولاى او يامولى لاني بخلاف انما عبدك في الاصح او ياحرا او يا عتق ولو  
 قال اردت الكذب او حرية من العمل دين الا اذا ساء به واشهد وقت شيمته خائنة فلا يمتنع  
 عالم بحد الانشاء وكذا في الطلاق ثم بعد تسميته بالحر اذا اداه بمادفه بالعجبة ايا اذا او عكس بان  
 ساءه يا زاد فاداه بالعربية بياحر عتق لعدم العلية وكذا ارأسك حر وبجمل حر ونحوها مما يعبر  
 به عن البدين كما مر في الطلاق ولو اضاف به مجر وشائع كئلته عتق ذلك القدر لغيره عند الامام  
 كما سيجي ومن الصريح قوله لعبدك انت حر ولا منه انت حر خائنة ومنه وهيتك او بعثك  
 فيعتق مطلقا ولو زاد بكلة اوقفت على القبول فتح ومنه المصدر نحو العتاق عليك وعتقتك على  
 فيعتق بلائيه ولو زاد واجب لم يعتق لغيره ولو جره لكفارة طهرية وفي اليد اربع قيل له اعتقت عبدا  
 فاونى برأسه ان نعم يعتق ولو زاد من هذا العمل عتق قضاء ولو قال ايا سالم فلجابه فاعترف فقال  
 حر ولائيه له عتق المجيب ولو قال عتيت سالما عتقا قضاء وفي المجزى فقال ان لا يحسن العربية قل  
 لعبدك انت حر فقال له عتق قضاء ولو قال راسك راس حر بلاضافة لا يعتق وبالتشوير عتق كانه  
 وصفه لا تشبيه وبكنايته ان نوى الاحتمال كلامك لي عليك ولا سبيل او لا وق وخرجت من  
 ملكي او خلعت سبيلك وكقوله لا منه قد اطلقك وانت اعتق اول زوجة انت اطلق من فلاته  
 وهي مطلقة تعتق وتطلق ان نوى كتمجيسها وفي الخلاصة قال لعبدك انت غير ملك لا يعتق  
 بل تشبه له احكام الامرار خوفا بانه مملوكه ويصدق فيملكه وكذا اليس هذا عبدا لا يعتق وقاس عليه  
 في الجرم ملكك عليك لكن نازعه في التبر ويصح ايضا هذا البني او بنتي للاصغر منها من المالك  
 كالا كبر كذا هذا الى او حكا او هذه ابي وان لم يعلم بذلك او لم يبق العتق لاهلها صريح كناية

ولذا اجاء بالباء واخوها لتفصيلها فان صلح او جمل بينهم في مولدهم وليس للقاتل اب معروف  
ثبت النسب ايضا ما لم يقل ابي من الزنا فيعتق فقط وهل يشترط قصد يقه فيما سبق دعوة البتة  
قولان ولا نصير امه ام ولد قال لعبد هذه بنتي ولامته هذا ابني افتقر للنسبة وهي هذا خالي او  
عتق وانحى لا ما لم يبق من النسب لا يعتق بيا ابني ويا اخي ويا ابني ويا اخي ولا سلطان عليك ولا بالفا  
الطلاق صريحة وكناية بخلاف عكسه كما مر وان توى قيد الاخيرة لتوقفه في الداء على النسبة كما  
نقله ابن الكمال ككتابي السلطان كما رجحه الكمال واقره في البحر وكذا انت مثل الحر يعتق بالنسبة ذكره

ابن الكمال وغيره الا في قوله اطلقك ولو لعبده فتح امر بك بيلك او لختياري فله عتق مع النسبة  
فهو من كنايات العتق ايضا ولا بدع بدائع ويتوقف على القبول في المجلس وكذا الخبز العتق او امر عتقك  
ليك وان لم يلح للنسبة لانه عليك كالاطلاق ولا عتق بخانت على حرام وان توى لكن يقر بوطئها  
ويصح ايضا بقوله عبد او حمار او جمل حر ما اوجع بين امرأته وبهيته او حمار وقال احد كما  
طالق طقت امرأته لا اوجع امير<sup>٢</sup> اقامته الحجة والميتة جوهرية وزيلعي ويصح ايضا بملك ذي  
رحم محرر اي قريب جرم كاحه ابد او لو شقصا فيعتق بقدر سنده او حمار وكشاة زوجة ابيه الحمار

منه ولو المالك صبي او محبوا او كافرا في دار راحتي لو اعتق المسلم او الحر في عبده في دار الحرب لا  
يعتق بعينه بل بالتخلية فلا دلاء له خلا ولا للثأر ولو عبده مسلما او ذميا عتق بالاتفاق عدم عطية  
لاسترقاق زيلعي ويصح ايضا بتحرير لوجه الله تعالى الشيطان والضم وان اثم وكفر به اي بالاعمال  
للضم المسلم عند قصد التعظيم لان تعظيم الضم كفر وعبارة الجوهرة لوقال للشيطان ولو للضم  
كفر ويصح ايضا بكره اي كراه ولو غير ملجئ وسكر بسبب خطي سيحشي ان كل مسكر حرام فلا  
يخرج الا شبه المضطرب انه كالانماء ويصح ايضا مع هرل هو عدم قصد حقيقة ولا

مجاز وان علق العتق بشرط كدخول دار فتح وعتق اذ ادخل والتعليق بامر كائن بخير فلو قال  
لعبد وهو ملكه ان ملكك فانت حر عتق لخال بخلاف قوله لكانته ان انت عبدك فانت حر  
يعتق لقصوره اضافة طهيرية وفيها القبح حرا تعليق وتقوم حرا وتقع حرا بتجيز قال ان  
حر<sup>٣</sup> فذهب للباء ولم يشترط عتق لان المار عرض الماء عليه قال عبدك الذي هو قديم الصحبة حر  
من محبة سنة هو المختار ولو قال انت عتق وتوى في الملك دين ولو زاد في السن لا يعتق وعتق بامانت

الا حركات الا مثل الحروان نوى ولا بكل مال حرك ولا بكل عبد الارض او كل عبد الدنيا او اصل  
 يلج حرك عند النسخ وبه يفنى بخلاف هذه السكة او الدار بحرك حرك مالا عتقا امالة وقصدا  
 اذا اولدته بعد عتقها لا قل من نصف حول ولو لا كثر عتق بتعا وثمرته انجبار ولا به ولو حرك  
 ولو يلفظ علة او مضغة او ان حملت بولد فهو حرك عتق فقط ولم يجز بيع الام وجز هبتها  
 ولو بوجه لم يجز هبتها في الاصح لانه كشاع وبطل شرط المال عليه وكذا اعلى امه لكن يشترط  
 فتولها للعتق وفي الظهيرية قال ما في بطنك متى ادى الى الفاتعلتق وفيها اوصى به ومات فاعتقه  
 الورثة جاز وضمنوه يوم الولادة ولو قال ابد لذي بطنك حرك فلدت ولدين فلهما حركا  
 والولد مادام جنينا يتبع الام ولو بهيمة فيكون لصاحب الاخر ويوكل ويصحب به لو امه كذلك  
 في المملوك بسائر انسابه والرق الاول للمعه وروضة الرق بلا ملك كالقمار في دار الحرب  
 فان كلهم ارقاع غير مملوكين لاحد فالاول ما يولد الاسير يوصف بالرق لا للملكية  
 حتى يخرج منها انما اذا اخذت ومعهما ولد يتبعها في الرق فيستأز والحرية والعتق وفروعه ككتاب  
 وتدير مطلق واستيلاد واذا لم يسلط الزوج حرية الولد كما مر في رهن ودين وحق افضية  
 واسترداد بيع سرايت ملك وفي اثنا عشر ولا يتبعها في كفالة ولجارة وجناية وحدوق  
 زكوة وسامة ورجوع هبة وايضاء بخدمتها ولا يتلكى بزكوة امه فهي تسع كما يسطه في  
 بيع الاشياء وزاد في البحر ولا في نسج في النكح هاشم امه فولد لها هاشم كايه رقيق  
 كايه ولا يتبعها بعد الولادة الا في المستلئين اذا استحققت الام ببلدية واذا بيعت اليه  
 ولها قوته ولدا لامة من زوجها ملكا وسيدا بعلها وولدها من مولاها حرك ولا حرك من يقصر بل لا يركن كايه  
 ابيه فولد حركا له ولد للمو لم يهرية وعليه فولد لها من سيدها او ابنه اولى به حرك من حملت امه كافر كافر  
 من كافر فاسلم هل يؤمرها كلها الكافر ببيعها لاسلامه يتعا قال في الاشياء لم اره قلت للظاهرة  
 لا يجز لانه قبل الوضع موهوم وبه لا يسقط حق المالك والله سبحانه علم **باب عتق**  
**البعض** اعتق بعض عبده ولو بهيمة ماصح ولزمه بيانه وسعي فيما بقي وان شاء حرك  
 وهو اي معتق البعض كما تب حتى يولد الا في ثلث بلاد الى الرق لم يجز ولو جمع بينه وبين  
 قن في البيع بطل فيهما ولو قتل ولم يترك ذواته فلا حق في خلاف المكاتب وقال من اعتق بعضه



عن كماله والصحيح قول الامام قسطنطين المضمرة والخلاف مبنى على ان الاعتاق يوجب وال  
 الملك عنده وهو معتق وعندهما زال الرق وهو غير معتق وعلى هذا الخلاف التدبير والاستيلاء  
 ولا خلاف في عدم تجزئ الغنم والرق من الغريب ما في البدايع من تجزئها عند الامام لان الامام  
 لو ظهر على جماعة من الكفرة وضرب الرق على انصافهم ومن على الانصاف جاز ويكون حكمهم  
 بقاء كما لم يتغير ولو اعتق نصيبه فله شركته ست خيرات بل مع امان يجر نصيبه معتقا او  
 مضافا مدة مدة الاستسعاء فتح او يباع او يكاتب على اكثر من قيمته لو من النقادين ولو عجز  
 استسعاء فان امتنع اجبر لا جبرا او يدبر وتلزمه السعاية للحال فلو مات المولى فلا سعاية  
 ان خرج من التلت او استنحى العبد تكامر والولاء لها لانها المعتقان او يضمن المعتق  
 لو موثر وقد اعتق بانه اذنه فلو به استسعاء على المذهب يرجع بما ضمن على العبد والولاء كله له  
 لصدر الغنم كله من قيمته حيث ملكه بال ضمان وهل يحوي الجمع بين السعاية والزمان ان  
 تعدد الشركاء نعم والاكراه متى اختار امرأتين الا السعاية فله الاحتاق ولو باعه او وهبه  
 نصيبه لم يجر كما ان مكاتبه يبار بكونه مالكا فله قيمة نصيبه اخر يوم الاحتاق ولو يملك  
 وقت يومه في الاصح محبة ولو اختلفا في قيمته ان قائم قوم الحال والا فالقول للمعتق لا يكاو  
 الزيادة ولا الوافق في سياره واعساره ولو شهد اى اخبر بعدم قبولها وان تعدد والجرم  
 مغنا يدايم كل من الشريكين يعتق الاخر خطه فانكر كل سعى كما لم يحلفها الا فافضلت  
 ليسترق او يسعى في خطهما ولو يكل احدهما صار معتقا فلا سعاية ولو مات قبل ان يتفقا فليت  
 المال بجر مطلقا ولو موثر او مختلفين والولاء لهما وقال يسعى للعيسر لا للموثر ولو تخالفا  
 يسار اسعى للموثر لا لصده وهو المعسر والولاء موقوف في الكل حتى يتصاذا فاذا اذى الجبر والملتقى  
 وعامة الكتب قلت ففي المان خلط لا ينجى فتيده ثم رايث شيئا الرابح على ذلك  
 فله الجمل **شرح** قال احد الشريكين للاخر بعيت منك نصيبى وان لم يكن بعته منك فهو جرم  
 وقال الاخر ما اشتريته منك وان كنت اشتريته منك فهو جرم فاقول لشكر الشراء بمبيته فان  
 حلف ولا يبيته للبايع عتق بلا سعاية مدعى البيع بل لا يجر في خطه بكل حال فله اعادهما والبايع  
 معسره ولو موثر لم يسع لاحد في الاصح فلو علق بها عتقه يفعل هذا مثلا كان رجل فلان الدار خلا

فانتحر عكس الشريك الآخر فقال ان لم يدخل فمضى العبد و جعل شرطه ان يدخل ام لا عتق نفسه لحدث  
 احدهما بيقين وسعى نصفه لهما مطلقا والاولاهما لا عتق والمثلة يجالها لو حلفت على عيبين  
 كل واحد منهما لادهاما لتفاضل بينهما حتى لو اتفقا للمالك كان اشتراهما من علم بحلفهما عتق  
 عليه احدهما وامر بالبيان فصح والكالف بان قال عبيد حران لم يكن فلان فحل هذه الدار اليوم  
 ثم قال امر بطانوان كان دخل اليوم عتق وطلقت لانه بكل عين زعم الحدث الاخرى بخلاف الوكا  
 الاولى بالله اذ العزم لا يدخل تحت الحكم ليلكذب به في الاخر ومن ملك قربه بسبب ما مع رجل اخر  
 عتق خطيبا ضمان علم الشريك بفراقه او لا على الظاهر لان الحكم يدان على السبب بشركه ان  
 يعتق او يستعصى اما لو ملك مستقلا له بالخروج مع الاخر فيضمن خطيبه لكونه ضمانا تملك ان  
 اشترى نصفه اجنبي ثم القرب باقية فله ان يضمن المشتري مولا او يستعصى للعبد هذه  
 ساقطة من نسخ الشرح وان اشترى نصف قربه ممن يملكه كله لا يضمن لباثنه مطلقا المشا  
 في العلة وقيد بتملكه لانه لو اشتراه من احد الشريكين لزعم الضمان اجماعا للشريك الذي لم  
 يبيع لو المشتري مولا عبيدين ثلثة دبره ولحد وبعده اعتقه آخرهما مولا من ضمن الساكن  
 الذي لم يدبر ولم يدبر مدبره ان شاء ثلث قيمته قنا ورجع لها على العبد لا معتقه لان المدبر  
 ضمان معاوضة وهو الاصل وضمن المدبر معتقه ثلثه مدبرا اذا ضمنه المدبر من ثلث  
 ثلثه لقيمة المدبر ثلثا قيمته قنا والوكلاء بين المعتق والمدبر ثلثا ثلثا لمد  
 وما بقى للمعتق معتقه هكذا على ملكها ولو قال هي ام ولد شري وانكر شريكه ولا بينة تحرمه بيا  
 وثوقه بالخدمة يومها عملا باقراره وثقتها في كسبها ولا فعل المنكر وجنايتها موقوفة ولا  
 قيمته لام ولد الا لضرورة اسلام ام ولد النصر وثوقها بثلث قيمته ثلثة فلا يضر غير اعتقها  
 مشتركة بان ولد فادعيها وصارت ام ولدها واعتقها احدهما لم يضمن وكذا لو ادت فادعاه احدهما  
 لسبه ولا ضمان ولا سعاية خلافا لهما وانما تضمن بالجناية اجماعا فلو قربهها الى سبع فافتسها ضمن  
 لانه ضمان جناية لا غضب ولا يضمن الصبي لعمته زيلعي ولو قال لعبد عنده من ثلثة عبد له احد  
 حر فخرج واحد وحل آخر فاعاد قوله احد كما حر ادا م حيا يحر بالبيان وان مات بالبيان  
 عتق من ثبت ثلثة اربعة نصفه بالاول ونصف نصفه بالثاني وصق من كل من غيره نصفه

لبقية بطريق التوزيع والضريبة فلم يتعد وان صدر ذلك المذكور منه في مرضه وضاق بالثلاث عنهم  
 ولم يجزه الوثنة وقيمتهم سواء قسم الثلث بينهم كما مر بان كل عبد سبعة اسهم كسهم ام العتق  
 لا احتيل بها الى مخرج له نصف دبر واوله اربعة فنقول لسبعة هي ثلث المال وعتق من ثبت  
 ثلثة من سبعة وسعي في اربعة وعتق من كل من قبله سهمان وسعي في خمسة فبلغ سهام السعائير اربعة  
 عشر وسهام الوصايا سبعة لنفاذها من الثلث وان طلق نسوة الثلث كذلك ومهرهن سواء قبل وطئ  
 ليفيد البيوت سقط ربع مهر خجسته وثلاثة اثمان من ثبتت ومثل من دخلت لان بالايجاب الاول  
 سقط نصف مهر الواحدة منصف ابين الخارجية والثابتة فسقط ربع كل ثمر بالايجاب الثاني سقط  
 الربع منصف ابين الثابتة والداخلية واطال الميراث هن من ربع او ثمن قللا الداخلية نصفه لانه لا ينالها  
 الا الثابتة والنصف الآخر بين الخارجية والثابتة نصفان لعدم المخرج وعلى كل منه ربع على الوفاة  
 احتياطا لا الطلاق لعدم الدخول والوطء والموت بيان في طلاق بائن مبهم كقوله لا امرئيه احدا كما  
 بائن فوطئ احدهما او ماتت كان بيانا للآخر وقيل وكذا التقبيل لا الطلاق وهل التهديد بالطلاق  
 كالطلاق والعرض على البيع كالبيع لم اره كبيع ولو فاسدا وموت ولو قبض العبد نفسه وتحرر ولو موطئا  
 وتدين ولو مقيدا واستيلا وكذا كل تصرف لا يصح الا في الملك ككتابة ولجارة وايضا وتوزيع  
 وهبة وصدقة ولو غير مسلمتين ابن الكمال لان المساومة بيان فهداه اولى بلاقتض بلع  
 في حق عتق مبهم كقوله احدا كما مر فعمل ما ذكر تعين الآخر ولو قيل له ايها توب فقال لم اعن هذا  
 عتق الآخر ثم ان قال لم اعن هذا عتق الاول ايضا وكذا الطلاق بخلاف الاقرار واختيار ولو جنى امها  
 تعين الجاني وعليه الدية فضلا للضرر وللجيرة لا يكون الوطء وكما عيه بيانية وقلا هو بيان  
 حبلى او لا وطئها الحق لعدم حله الا في الملك وكذا الموت لا يكون بيانا في الاختيار اقلها فلو لا اعتبار  
 احدا كما اتي اقول للحاريتين احدا كما ام ولد فمات احدهما لا يتعين الباقي للعتق والاستيلاء لان  
 الاختيار يصح في الحي والليت بخلاف الانشاء قال لامته ان كان اول ولده نكاحه ذكر او انثى فماتت فماتت  
 ذكرا وانثى ولم يدار الاول رق الذكرا بكن حال وعتق نصف الام والانثى لعتقهما بتقديم الذكر ورقتها  
 بعكسه فيعتق نصفهما او يسعيان نصف قيمتهما شهدا بعتق احد مملوكيه ولو امته لعتق عند  
 ابي حنيفة ربح كونه على عتق مبهم الا ان يكون شاهدا فيا وصية ومنها الذي يدري الصحة والعتق



المضراوطلا ومقتل الجماعة والاصل ان المظلة للبيوع المخرج اجماعا فلا يشترط فيه الكسب بخلاف العتق الذي لا يشترط فيه  
لم يخرج ان يبقى به فليحفظ كما يقتل ولو شهد بعد موته انه اى الموتى قال في حقه لعقبيه احد كما حرر على الاخر

ليشوع العتق فيها بالموت فصار كل خصام متعينا وصحبه ابن الكمال وغيره **فروع** شهدا بعتقه  
سالموا ولا يعزونه قتل ولوله عبد ان كل اسمه سالم ويجوز فلا عتق كسماذها بعتقه لمعينة سماها

ففسيا اسمها او بطلاق احد زوجتيه وسماها ففسيا ما لم تقبل للجمالة فتح والله **باب**  
**الحلف بالعتق** قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ عتق من له حين دخوله

ولو ليل سواء ملكه بعد حلفه او قبله لان المعنى يوم اذ دخلت فاعتبر ملكه وقت دخوله ولا الوالم  
يقول يومئذ عتق من له وقت حلفه فقط كقول كل عبد لي او املكه حر بعد غدا او بعد شهر اعتبر

وقت حلفه لان لي او املكه للحال فلا يتناول الاستقبال حتى لو لم يملك شيئا يوم حلفه لماعينه و

دبر لكل عبد او املكه حر بعد موت من كان له مملوك يوم قال هذا القول لا يكون مديرا مطلقا بل مقيدا

من ملكه بعد ولكن ان مات عتق من التثنية لعتقه بالموت فيصير وصية المملوك لا يتناول الحمل  
لانه مع كاهه فلا يقتضيه جارية من قال كل مملوك لي ذكره في حرد ولم يقل ذكر الدخول المحمل فيعتق

الحمل تجاوزا لفظ المملوك والعبد لا يتناول المكاتب والمشارك ويتناول المديون والمهوز والمأذون

على الصواب ولو نوى الذكور ولم ينو المديون وفي ماله كلهم لحرار لم يدين لرفع احتمال التخصيص

بالتاكيد **فروع** حلف لا يعتق عبدا فكايت واشترى قريبا واشترى العبد نفسه حنتان بعتك  
فانت حر فباعه فاسد اعتق وصحها لان دخلت دار فلان فانت حر فشتها فلان واخر انه دخل عتق

وفي ان كلمته كالا فاعلى فعل نفسه ولو شهد اينا فلا يشترط فيه كالم اياها جازتان حجة وكذا ان ادعاه

عند محمد حر وابطلها التنازع **باب العتق** جعل بالضم ويفتح الما

اعتقه عبده على مال صحيح معلوم الجنس والقد فقبل العبد كل المال في المجلس عتق محلي عليه

غائبا عتق وان لم يؤد لانه معارف القبول لا الاداء حق لوردا واعرض بطل بامال وعلقه باجابه

كان اديت فانت حر صا وماذوناه دلاله وهل يصح حجره ترد فيه في البحر كما يتا لانه صحيح في

تعليق العتق بالاداء وهو يخالف المكاتب في شرب مثله ذكره في الاستعانة فقال فلا يتحقق عتقه

على قوله ولا يبطل بده والموت بيبه قبل وجود شرطه وهو الاداء لو باعه ثم اشتراه هل يجب بطل



في وجهه فم عني وتركه وما اصاب قيمتها في الاول هدر وفي الثانية لو كانها باعتبار نقص الشراء  
 وعدمه اعتق المولى امته على ان تزوجا نفسها تزوجه فلها مهر مثلها وجزء الثاني اثم اذ فعله  
 عليه الصلوة والسلام في صفة قتل كان عليه الصلوة والسلام مخصوصا بالنكاح بلا مهر فان  
 ابت فعلها السعاية في قيمتها اتفاقا وكذا الواعقت المرأة عبدا على ان يتكلمها فان فعل فلها مهر  
 وان ابى فعله قيمته ولو كانت المعتقة على ذلك ام ولده فقبلت عتقت فان ابت نكاحه فلا  
 عليها خاينة لعدم تقوم ام الولد **فروع** قال اعتق عني عبدا او انت حر فاعتق عبد لبيد لا  
 يعتق وفي ادالي يعتق لانه ادخال في ملكه فيكون راضيا بالزيادة واما العتق لغيره لان كسبه  
 ملك للمولى **باب التدبير** هو لغة الاعتاق عن دبر وهو ما بعد الموت  
 وشرعا تغلق العتق بمطلق موته ولو معنى كان مت الى مائة سنة وخرج بقيد الاطلاق  
 التدبير المقيد كما سيجي وموته تغلقه بموت غيره فانه ليس بتدبير اصل بل تغلق بشرط كذا  
 او متى او ان مت او هلك او حدث في حادث فانت حر او عتق او معتق او انت حر عن دبر  
 متى او انت صديق او دبرك زاد بعد موته او لا او انت حر يوم اموت اريد به مطلق الوقت لقراءة  
 بالامتنان فان نوى النكاح وكان مقيدا او ان مت الى مائة سنة مثلا وطلب موته قبلها هو  
 المختار لانه كالكائن لا محالة واذا بالكاف عدم الحصر نحو لو اوصى بعبده بسهم من ماله عتق عني  
 ولو بجزء لا والفرق لا يخفى وذكرناه في شرح الملتقى دبر عبدة ثم ذهب عقله والتدبير على حاله  
 لما مر انه تغلق وهو لا يبطل بجنون ولا رجوع بخلاف الوصية برقبته لانسان ثم خرجت مما  
 بطلت ولا تقبل التدبير الرجوع عنه ويصح مع الاكراه بخلافها والتدبير كوصية الاقي  
 هذه الثلاثة اشباه ويزاد مدبر السفينة ومدبر قتل سبه فلا يباع المدبر المطلق فلا والله  
 رحم فلو قصص بوجهه نقد وهل يبطل التدبير قتل نعم لو قصص بطلان بيعه صار كالحركة  
 يوجب كبره من شرط واقف الكتب الرهن باطل لان الوقت في يد مستعير امانة ولا جاتی  
 الايفاء والاستيفاء بالرهن بل لا يخرج من الملك الا بالاعتاق والكتابة تعجيل الخ  
 وسيوضح في بابيه والحيلة لمز يد التدبير على وجه ملك بوجه ان يدبر مقيدا كان مت وانت  
 في ملكي وان بقيت بعد موتك فانت حر ليخدم المدبر وليستاجر وينكح والامة تو طاد تنكح جديا



والمولى الحق مكسبه وارثه ومهر المديرة لبقاء ملكه في الجملة وموته ولو حلما كالأمة من ذراعتين  
 في آخر جزء من حق المولى من ثلثة اى ثلث ماله يوم موته الا اذا قال في صحته انت حر بمدبري  
 صحه لا فيعتق نصفه من الكل ونصفه من الثلث حاو وسعى بحسابه ان لم يخرج من الثلث وفي ثلثه  
 لان عتقه من الثلث ان لم يترك غيره وله وارث لم يخرج اى المديرة فان لم يكن وارث او كان  
 واجازه عتق كله لانه وصية ولذا اوقل سيده سعى في قيمته كمدير السفيه ولو قلده ام الولد  
 لا شئ عليها كما بسط في الجوهرة وسعى في كله اى كل قيمته مديرا محتجى وهو حيث ذكرنا  
 حرمد يون لو المولى مديرا محيطا ولو ديرا حاد الشككين فلا يخرج ارات العتق فان ضمن شركه فما  
 سعى في نصفه مختار وولد المديرة تدبر اطلقا مديرا اما المقيدة فلا يجتمعها وذكر المصنف  
 في البيع الفاسدان ولد المديرة كايه فقال اما تدبر الحبل فكعتقه ولو ولدت المديرة من  
 سيد هافى ام ولده وبطل التدبير لانه من الثلث والاستيلاء من الكل فكان اقوى وسع  
 وهو يد من المدير المقيد كان قال له ان مت من سفرى او مرضى هذا او الى عشرين سنة  
 مثلا مما يقع غالبا وان مت وعسلت او كفت اذ ان مت او قتلت خلا للزوجه ورجله الكا  
 او انت حر بعد موتى وموت فلان مالم يميت فلان قبله فيصير مطلقا وانت حر بعد موتى فلان  
 كما في الدرر والكنز ورده في البحر باقى الميسر وغيره من انه ليس تدبير ابل تعليق لوقا  
 فلان والمولى حتى عتق من كل المال ولومات المولى او لا بطل التعليق ويعتق المقيد ان وجد الشر  
 بان مات من سفر او مرضه ذلك كعتق المدير من الثلث لوجود الاضافة للموت قال ان مت من  
 مرضى هذا هو حر فقتل لا يعتق بخلاف ما لو قال فى مرضى ففرق بين من وفى له حتى يقتل او  
 او يعكسه قال محمد هو مريض واحد محتجى قيمة المدير المطلق ثلثا قيمته فبانه يفتى بالمدير  
 المقيد يقوم قتاد ر عن الحائنة وفيها عنها صحيح قال لعبد انت حر قبل موتى تشهر عتق من كل  
 ماله زاد فى الحقيقى لمولاك بيه فى الامم **شرح** قال مريض اعتقوا غلامى بعد موتى ان شاء الله  
 صح الايضاء وهو حر بعد موتى ان شاء الله لم يصح لان الاول امر والاستثناء فيه باطل والثاني  
 الجائز صح الاستثناء **باب الاستيلاء** هو لغة طلب الولد من بيعة  
 او امة وخصه الفقهاء بالتأثر اذا ولدت ولو سقطت امة ولو مديرة من سيد ولو باسند خا

منبه فرجها باقراره وينبغي ان يشهد لئلا يسرق ولده بعد موته ولو حاملا كقولها حملها او ما في  
 بطنها متى كمال في ثبوت النسب وهذا قضاء اما ديانة فيثبت بلا دعوى كاستيلاء معنوة ومجنون <sup>سنة</sup>  
 او ولدت من زوج ولو فاسدا كوطى بشبهة فولدت فاستراها الزوج اى ملكها كلا او بعضا  
 فهي ام ولده من حين الملك فلو ملك ولدها من غيره فله بيعه وكذا الواسطي <sup>سقطت</sup> ها يملك ثم استحققت  
 او لحقت ثم ملكها فان عتق ام الولد شيكرا يتكسر الملك كالحرام بخلاف المديرة والمستولدة  
 كالمديرة وقد مر الا في ثلثة عشر المذكورة في فروق الاشياء والبيع الفاسد من البحر منها ان تسمى  
 بموته من كل ماله والمديرة من ثلثه من خير سعيه والمديرة تسعى ولو قضى الجحيزان بغيرها <sup>التميز</sup>  
 بل يتوقف على قضاء قاض اخر امضاء عا بطا لا دخيرة وينفذ في المديرة كما مر ان ولد بعده ولد  
 اثبت نسبه بلا دعوى اذ الم تحرم عليه حتى النكاح او كتابة او وطئ ابنة المولى امه فحينئذ لو ولد  
 لآخر من ستة اشهر لا يثبت الا بدعوى الا في المروجة فلا يثبت بل يعتق عليه بدعوى ولولا <sup>قل</sup>  
 من ستة اشهر ثبت بلا دعوى وهذا النكاح لذى الاستبراء لها قبله بحرقه وقد مر انه في نكاح الرقيق  
 وثبوت النسب <sup>لكنه ينتفى</sup> من غير توقف على لعان لان الفرائض اربعة ضعيف للامة ومتوسط  
 لام الولد وعلم حكمها وقوى للنكاح فلا ينتفى الا بالعان واقوى للمعتدة فلا ينتفى اصلا لعدم  
 اللعان الا اذا قصوبه قاض غير خفي يرى ذلك فيلزمه بالقضاء او تطاول الزمان وهو سالك كما  
 مر في اللعان انه دليل الرضاء بحرقه فلا ينتفى بتفغيه في هاتين الصورتين اذا اسلمت ام ولدا الذي  
 يعنى الكافر او مديرة مسكين عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي له ولا سعت نظر الحائنين لانهم  
 حضومة الذي والداية يوم القيمة اشده من حضومة المسلم في ثلث قيمتها فنة وعققت بعداد  
 اى القيمة التي قلدها القاضى وهي مكاتبة في حال سعايتها الا في صورتين بلارد الى الرق ولو  
 هجرت اذ لو ردت لا عينة ولو مات قبل سعايتها ولها ولد ولذنه في سعايتها يسعى فيها عليها  
 ولا اعتقت مجانا لانها ام ولدها ولذا حكم المديرة فليسعى في ثلث قيمته ولو اسلم من الذى عرض الاسلام  
 عليه فان اسلم فيها والا امره ببيعها تخلصا من يد الكافر ذكره مسكين فان ادعى لامة مشتركة  
 ولو سعى ابده ثبت نسبه منه ولو كافرا او مريضا او مكاتبا لكنه ان عجز فله بيعها او هب ام ولده  
 وضمن ايام العلوق نصف قيمتها ونصف عقرها ولو معسر لا قيمة ولدها لانه علق حرام الاصل فان

فان ادعاه معا او جهل السابق وقد استويا وقت الدعوة لا العلوق في الاوصاف هو انهما فلم يستويا  
 قدم من العلوق في ملكه ولو بكتاب جواب مسلم وحرود في كتابي علي بن ودي وعبد ومرتد ومجوسي نعم كاشيت  
 لنسب لانهان بلا دعوة لحرمة الوطى كما مر في ام ولد هما ان جلت في ملكها لا لو اشترى باحدا لهما  
 دعوة عتق فلاء لهما وادعاء احدهما يضمن نصف قيمة الولد لا العقر وعلى كل نصف عقها وتقالما  
 الا اذا كان نصيب احدهما اكثر في اخذ منه الزيادة لان المهر تقبل للمالك بخلاف المنيق والارث والولاء  
 فان ذلك لهما سوية وان كان احدهما اكثر نصيبا من الآخر لعدم تجزئ النسب فيكون سوية لعدم <sup>الولاء</sup>  
 وينتفع الارث والولاء وورث من كل ارث اثنان كامل وورثا منه ارث اب واحد وكذا الحكم عند الامام ولو كانا  
 ولونساء وتامة في الحر وفيه لومات احدهما او اعتقها غقت بلا مقي طلت فالعتق انما تجزئ في القسمة  
 لا في ام الولد بل يعتق بعضها يعتق كلها اتفاقا فحجت في حفظ جارية بين رجلين ولدت فادعاء  
 احدهما واعتقه الآخر وخرج الكلامان منها معا فالدعوة اولى لاستئذنها للعلوق خانية  
 ادعى ولدا مة مكاتبه وصدقه المكاتب لزم النسب بتصادقها لدعوته واجارية الا جنى  
 اما ولد مكاتبته فلا يشترط تصديقها كما سيحكي ولزم المدعى العقر بقيمة الولد يوم ولد و <sup>سقط</sup>  
 الحد عنه للشبهة ولم يضرم ولده لعدم ملكه وان كذبه المكاتب لم يثبت النسب بحجره على  
 نفسه بالعقد ولدت منه جارية غيره وقال لهما الى موكلها والولد لادى فضده المولى في الاطلاق  
 وكذبه في الولد لم يثبت نسبه فان صدقه فيها جميعا يثبت والا فلا فالزليعي ولو صدقه في الو  
 يثبت كمع تصديقه في الاحلال فلا مخالفة كما لا يخفى ولو ملكها او ملكه بعد تكذيبه اى المولى  
 ولو مكاتبه يوما من الدهر ثبت النسب وتصير ام ولده اذا ملكها لبقاء اقراره ولو استنزل الجارية  
 احد ابويه او احده او امراته وقال طنت حلها الى واحد للشبهة ولا نسب الا ان يصدقه فيها  
 وان ملكه يوما عتق عليه وان ملك امه لا تصير ام الولد لعدم ثبوت نسبه كذا ذكره المصنف <sup>بقا</sup>  
 للزليعي لكنه نقل هنا في نكاح الرقيق غير الدردو الخانية انه لو ملكها بعد تكذيبه يوما ثبت  
 النسب لبقاء الاقرار فتدبر نعم في الخانية نكاحا مة فولدت فملكها لم تضرم ولده وان ملك  
 الولد عتق وفي الاشياء لو ملك اخيه لامة من الزنا عتقت ولو اخيه لا <sup>بشرع</sup> لا طرد  
 وطأ عتبه ولا تصير ام ولده بملكها لطفه ثم يتزوجها اقرارا موثقا في مرضه ان هناك ولدا وحل عتقه



من الكل ولا فمن التمس ما في يدها للمعنى الا اذا اوجبه له في المحل يستحسن محله ان ترك  
 لها ملحفة وتبين مقنعة ولا تنفي للمعنى والله سبحانه **كتاب الايمان** <sup>تبيين</sup>

عدم تأثير الهل والاكراه وقدم الاعتناق لمشاركتة الطلاق في الاستقاط والسرية اليمين  
 لغة الحق وشرعا عبارة عن عقد قوى به عزم الحالف على الفعل او الترك فدخل التعليق  
 عين شرعا الا في خمسين مذكورة في الاشياء فلو حلف لا يجلف تحت بطلان وعناق وشرطها  
 الاسلام والتكليف وامكان الابد وحكمها الابد والكفارة وركنها اللفظ المستعمل فيها وهل يكره  
 الحلف بغير الله تعالى قبل نعم الله وعامته كادبه انما لا سيما في زماننا وحملوا الله على الحلف  
 بغير الله لا على وجه الوثيقة كقولهم يا بئس ولعمرك ولخوذ الشريعة وهما اليمين بالله بعد  
 تصور الغموس واللغو في غيره تعالى فيقع بها الطلاق ونحوه عيني فليحفظوا ولا يرد نحو هو يهود  
 كانه كناية عن اليمين بالله وان لم يعقل وجه الكناية بدائع غموس يغمره في انهم ثم في النار  
 كبيرة مطلقا لكن انهم الكبار متفاوتا ههنا حلف على كذب عمدا ولو غير فعل او ترك كوالله انه  
 حرام لان في ماض كوالله ما فعلت كذا علما بفعله او حال كوالله ماله على الف عالمنا بخلافه وولاه  
 انه بكر عالمنا به غيره وتقييدهم بالفعل والماضي اتفاقا واكثرى وياثم بها فتلزمه التوبة  
 وثانيتها لغو لا يواخذ فيها الا في ثلث طلاق وعناق ونذر اشباه فيقع الطلاق على غالب الظن  
 اذا تبين خلافه وقد اشتهر عن الشافعية ربح خلافه ان حلف كاذبا بظنه صادقا  
 في ماض او حال فالغارق بين الغموس واللغو نعم الكذب واما في المستقبل فالمنعقدة وخصة  
 الشافعي رحبا يجري على السائر فلا يقصد مثل لا والله وبلى والله ولو كانت فلا اقال ويحرم  
 او تواضعا او تادبا وكاللعن حلفه على ماض صادقا كوالله اني لقاتم الا ان حال قيامه وثالثها ان  
 وهي حلفه على مستقبل آت يمكنه فتح والله كالموت ولا تطلع الشمس من الغرب وهذا القسم  
 فيه الكفارة كناية بالحفظ ايمانكم ولا يقصو بسخطه الا في مستقبل فقط وعند الشافعي ربح  
 في الغموس ايضا ان حثت وهي اى الكفارة تنفع الاثم وان لم توجد منه التوبة عنها مسهاى  
 مع الكفارة سراجية ولو الحالف مكرها او فخطئا او ذاهلا او ساهيا او ناسيا بان حلف ان  
 لا يحلف ثم نسي فحلف فيكفر مرتين بخلافه واخرى اذا فعل المحلوف عليه عيني بخلاف ثلث

ضرب من جدها اليمين في اليمين او في النجاسة فيجنت بفعل المحلوف عليه مكرها خلتا للشافعية  
 وكذا الجنت لوفاء وهو مخرج عليه او مجنون فيكفر بالنجاسة كيف كان والقسم بالله تعالى ولو رفع اليمين  
 او ضمها او حذفها كما يستعمله الكثر والاذوا اسم الله كحلف المضار وكذا البسم الله عند محمد  
 ويحذف في البحر بخلاف يله بكسر اللام الا اذا كسر الهاء وصعد اليمين او باسم آخر من اسمائه ولو مشتركا  
 فتعريف الحلف به او على المذهب كالرحمن الرحيم والحليم والعليم ومالك يوم الدين والطلب  
 الغالب الحق معروفا لا منكرا سيجيء وفي الحديث لو نوى لغيا بالله غير اليمين دين او بصفة يحلف  
 فاعرف من صفاته تعالى صفة ذات لا يوصف بضدها كغرة الله وجلاله وكبريائه وملكوته  
 وعظمته وقدرته او صفة فعل يوصف بها وبضدها كالغضب والرضا فان كان  
 صنية على العرف فما عرفت الحلف به فيمين وما لا فلا لا يقسم بغيا لله تعالى كالنبي والقرآن  
 الكعبة قال الكمال ولا يخفى ان الحلف بالقرآن ان متعارف فيكون يمينيا واما الحلف بكلام الله فيه  
 مع العرف وقال العيني وعندي ان المصحف عين كاسما في زماننا وعند الثلاثة المصحف والقرآن  
 كلام الله يمين زاحمة والبقيا لوتبرأ من احدهما فيمين اجاميا الا من المصحف الا ان يبرأ  
 فيه بل لوتبرأ من دفتر فيه بسملة كان يمينيا ولوتبرأ من كل آية فيه او من الكتب الاربعة فيمين حارة  
 ولو كثر البراءة ايمان بعددها ويرى من الله ويرى من رسوله يمينان ولو زاد والله ورسوله  
 برتيان منه فاربع ويرى من الله الف مرة يمين واحدة ويرى من الاسلام او صوم رمضان او الصلوة  
 او من المؤمنين او اعداء الصليبيات كانه كفر وتغليظ الكفر بالشرطي يمين وسيجيئ انه ان اعتقد  
 الكفر به يكفر والا لا يكفر وفي الخبر عن الخلاصة والتجريد وتعدد الكفارة لتعدد اليمين والمجلس  
 والمجالس سواء ولو قال عنيث بالنار الاول ففي حلفه بالله لا يقبل وبالحجة او عمرة يقبل وفيه  
 مغر بالاصل هو يهود هو نصراني يمينان وكذا اواله والله او والله والرحمن الاصح وانفقوا  
 ان والله والرحمن يمينان ولا عطف لاحد وفيه مغر بالفتح قال الرازي اخاف على من قال يمينيا  
 وحياتك وحيات راسك انه يكفر وان اعتقد وجوب الرقية يكفر وكذا ان العامة يقولون  
 ولا يعملونه لقلت انه مشرك وعن ابن مسعود رضي الله عنه لان احلف بالله كاذبا محالي من  
 ان احلف بخير صادق او لا يقسم ايضا بصفة لم يتعارف الحلف بها من صفاته تعالى كرحمته

وعلمه ورضاه ورضاه وسخطه وعذابه ولعنه وشره ودينه وحلده وصفته وسبيله  
الله ولحق ذلك لعدم العرف والقسم ايضا بقوله لعمر الله اي بقاءه وايم الله اي بين الله و  
عهده الله ووجه الله وسلطان الله ان نوى قدرته وميثاقه وذمته والقسم ايضا بقوله <sup>فهم</sup>  
او اخلعت او اعمر او اشهد بلفظ المضارع وكذا الماضي بالاولى كاقسمت وحلفت وعزمت واليت  
وشهدت وان لم تقبل بالله اذا علقه بشرط وعلى هذا فان نوى بلفظ الدار قرابة لزومه  
واللزومه الكفارة وسيتفصح على ما بين او عهد وان لم يصفه الى الله اذا علقه بشرط  
محتمل والقسم ايضا بقوله ان فعل كذا فهو يهود او نصراني او فاشهد واعل بالنصرة اية او  
شريك للكفار او كافر فيكفر بحجته وفي المستقبل اما الماضي عالم بالخلق فمحمود واختلف  
كفره والاصح ان الحالف لم يكفر سواء علقه بما ضاوت ان كان عنده في اعتقاده <sup>ان</sup> <sup>ان</sup> <sup>ان</sup>  
وان كان جاهلا وعنده انه يكفر في الحلف بالعمى او بما شرط في المستقبل يكفر شيئا  
لرضاه بالكفر بخلاف الكافر فلا يصير مسلما بالتقليد لانه ترك كما سطره المصنف  
في فتاواه وهل يكفر بقوله الله يعلم او يعلم الله انه فعل كذا او لم يفعل كذا كاذبا قالوا هذا  
الاكثر نعم وقال الشنفرى لا يوجب الكذب من الكفر وكذا الوطى <sup>تاتلا</sup> المصحف  
ذلك لانه لا يوجب كذبه لا امانة المصحف محتمل وفيه اشهد الله لا افعل يستغفر الله ولا نقا  
وكذا اشهد لك واشهد ملائكتك لعدم العرف وفي النخبة ان فعلت كذا فلا اله في السموات  
يكون يمينا ولا يكفر وفي فانا برئ من الشفاعة ليس يمينا لان منكرها مبتدع لا كافر وكذا افسو  
وصيامي لهذا الكافر اما صنوه للهد فيمين ان اراد به القرية لان اراد به الثوب  
قوله مبتدأ خبر قوله الاتي لا وحقا الا اذا اراد به اسم الله تعالى وحق الله واختار في الاحتيا  
انه يمين للعز ولو بالباء فيمين اتفاقا لجر وجرمة شتم الله وجرمة لا اله الا الله  
ولحق رسول الله صلى الله عليه وسلم والايمان والصلوة وعذابه وثوابه ورضاه ولعنه <sup>الله</sup>  
وامانة لكن في الخاتمة امانة الله ايمان وفي النهران نوى العبادات فليبين يمين وان فعله  
فعلية غضبه او سخطه او لعنه الله او هو زان او سارق او شارب خمر او كل ربي لا  
يكون قسما لعدم التعارف فلو عرفت هل يكون يمينا ظاهر كلامهم نعم وظاهر كلام الكمال



لا تمامه في النحر في البحر ما يباح بضرورة لا يكفر مستحله كدم خنزير الا اذا اراد الحالف بقوله حق  
 اسم الله تعالى فيمين على المذهب كما صححه في الخانية ومن حرقه الواو والباء والتاء وكلام القسم  
 وحرف التثنية وهمزة الاستفهام وقطع الف الوصل والياء المكسوة والمضمومة كقوله لله و  
 الله وم الله وقد تشيد حروفه ايجاز فيخص اسم الله بالحركات الثلاث وغيره بغير البحر والتم  
 رفع ايمن ولعمري كقوله الله بنصبه بترج اعاضن وجره الكوفين مسكين لا فعل كذا  
 افاد ان افاد حرف التاكيد في المقسم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله الحلف بالعربية في الاثبات  
 لا يكون الا بحرف التاكيد وهو اللام والنون كقوله والله لا فعلن كذا او والله فقد فعلت كذا  
 مقرونا بكلمة التوكيد وفي النفي حرف النفي حتى لو قال الله افعل كذا اليوم كانت عينه على النفي وتكون  
 لا مضمر كانه قال لا افعل كذا الاشباع حذف حرف التوكيد في الاثبات لا ضمير العرب في الكلام  
 الكلمة لا بعض الكلمة من البحر عن المحيط واعارته هذه اضافة للشرط لان السبب عندنا ان  
 تحرير رقة او اطعام عشرة مساكين كما مر في الظهار او كسوا ثوبا يصلح للاداساط وينتفع به فوق  
 ثلثة اشهر وليست عامة البدن فلم يجز السراويل الا باعتبار رقة الاطعام ولو ادى الكل جملة او ثوبا  
 ولم ين الا بعد تمامها للزوم النية لصحة التكفير وقع عنها واحد هو اعلها فتمه وترك الكل  
 عوقب بواحد هو اداها فتمه لسقوط الفرض بالادنى وان عجز عنها كلها وقت الاداء عندنا كمن  
 لو وهب له سلمه ثم صام ثم رجع له بته اجزاء الصوم فحسب قلة وهذا يستثنى من قولهم المرجع  
 في الهبة مع من الاصل صام ثلثة ايام ولا يبطل بالحيف فجاء كفارة الفطر وجوز الشافعي روح  
 القريب اعتبر البحر عند الحنث مسكين والشرط استمرار البحر الى الفراغ من الصوم فلو صام المعسر يومين  
 ثم قتل فراغه ولو بساعة السير ولو يموت مودنه من سر لا يجزئه الصوم ويستأنف بالمال خائبة  
 ولو صام ناسيا للمال لم يجز على الصحيح فحسبى ولو نسى كيف حلف بالله او بطلاق او بصوم لا نسي عليه  
 الا ان يتذكر خائبة ولم يجز التكفير ولو بالمال خلا للشافعي روح قبل حنث ولا يسترد من الفقير ولو  
 صدقة ومصرفها مصرف الزكاة فلا فلا قيل الا لذي خلا للشافعي روح ويقول به يفتو كما مر في بابها  
 وكفارة يمين كافر ان حث سلبا بآية ايهام لا ايمان ظهر ولما وان تنكث ايمانهم فيقولون  
 كتحليف الحاكم وهو اى الكفر بطلانها اذا عجز بعد ما حلف مسلم ثم ارتد والعياذ بالله ثم اعلم

ثم حنت فلا كفارة أصلا لما تقررت الأوصاف الرجعة إلى المحل يستلزم فيها الابتداء والبقاء كالمصية  
 في النكاح وكذا الوعد الكافر بما هو قربة لا يلزمه شيء ومن حلف على معصية لعدم الكلام مع  
 أبويه أو قتل فلان وإنما قال اليوم لأن وجوب الحنث لا يتأتى إلا في اليقين الموقفة أما المطلقة  
 فحنثه في آخر حياته فيؤتى بالكفارة بموت الحالف ويكفر عن يمينه لهلاك المحلوف عليه غاية  
 وجوب الحنث والتكفير لأنه أهون الأمرين وحاصله أن المحلوف عليه إما فعل أو ترك وكل منهما إما  
 معصية وهي مشاة المأثم أو واجب كحلقه ليصليان الظهر اليوم وبر فرض أو هو أولى من غيره  
 أو غيره أولى منه كحلقه على ترك زوجته شبرا ونحوه وحنثه أولى أو مستوآن كحلقه كإكمال  
 هذا الخبز مثلا وبره أولى أية واحفظوا أيمانكم تقيد وجوبه فقع فهي عشرة ومن حرم ما على  
 نفسه لأنه لو قال إن أكلت هذا الطعام فهو على حرام فأكله لا كفارة خلاصة واستشكله  
 المصنف رحمه الله لو حراما أو ملك غيره كقوله الخمر أو مال فلان على حرام فيمين مالم  
 لاخبار خانيه ثم فعله بأك أو نفقة ولو صدق أو ذهب لم يحنث بحكم العرف بل يبعى بكفر يمينه  
 لما تقررت أن تحريم الحلال يمين ومنه قولها الزوج ما أنت على حرام أو حرمتك على نفسك فلو  
 طاعة في الجماع أو أكرهها كفت محبة وفيه قال لقوم كلامكم على حرام أو كلام الفقراء  
 أو أامل بغداد أو أكل هذا الرغيف على حرام حنث بالبعث وفي والله لا كلامكم أو لا أكله لا  
 يحنث إلا بالكل زاد في الأنباء إلا إذا لم يكن أكله في مجلس واحد أو حلف لا يكلم فلان فلا يؤذي أحدا  
 أو لا يكلم أخوة فلان وله أخ واحد وتامه فيها قلت وبه عرف فوجب حادثة حلف بالطلاق  
 أن أولاد زوجته لا يطلعون بيقه فطلع واحد منهم لا يحنث كل حل أو حلال الله أو حلال المسلمين  
 على حرام زاد الكمال أو الحرام يلزم من ونحوه فهو على الطعام والشراب ولكن الفتوى في زنا ما على أنه  
 تبين امرأته بتطليقه ولوله الذي جميعا بلائمة وإن نوى ثلاثا قلت وانت قال لم يؤهلها قال لم يصب  
 قضاء لغلبة الاستعمال ولذا لا يحلف به إلا الرجال ظهيرة وإن لم يكن له امرأة وقت الإيمان  
 سوانك بعدة كالأيمان فيكفر بأكله أو شره لو عينه على آت ولو بالله على ما من فتمنوا ولعن ولوله  
 امرأة وقتها فبانت بلا علة فاكل فلا كفارة لها نضر فيها المطلاق وقيل في الإلاء ومن لم يذكر مطلقا  
 أو معلقا بشرط وكان من جنسه واجب فزنا كما سيجر به بتعال لغير الدر وهو عبادة مقصود

خرج الرهن وتلفين الميت ووجد الشرط المعلق بيلزم الناذر لحد من نذر وسعي فعليه الوفاء

وصلوة وصدقة ووقف واعتكاف واعتناق رقية وحج وما شياؤها عبادات مقصود ومجلس  
واجب نحو العتق في الكفارة والمشي للبحر على القاد من اهل مكة والقعدة الاخيرة في الصلوة  
وهي ليست كالاعتكاف ووقف مسجد للمسلمين واجب على اهل ادم من بيت المال ولا يفعل المسلمون

فتح ولم يلزم الناذر ما ليس من جلسته فرض كعبادة مريض وتشييع جنازة ودخول مسجد ولو كان

الرسول صلى الله عليه وسلم او الاقر له ليس من جلستها فرض مقصود وهذا هو الضابط كما في الدرر

وفي البحر شريطة خسران ان لا يكون معصية لذاته فصع نذر صوم يوم النحر لانه لغيرة وان

لا يكون واجبا عليه بل النذر فلو نذر حجة او اسلام لم يلزمه شيء غير ذلك وان لا يكون ما التزمه

الذم ما يملكه او ملكا لغيرة فلو نذر الصدقة بالالف ولا يملك الا ما يترجمه المائة فقط

خلاصة انتهى قلت ويزاد ما في نواهي البحر وان لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم امر او

اعتكافه لم يصح نذره وفي القنية نذر التصديق على الاغنياء لم يصح ما لم يتو ابناء السبيل

ولو نذر التستحبات في الصلوة لم يلزمه ولو نذر ان يصل على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم

لانه الزم وقيل لا ثم ان المعلق فيه تفصيل فان علقه بشرط يريه كان قد مر غايي او شرط

مريض يوتي وجوبا ان وجد الشرط وان علقه بما لم يريه كان زنت بفلاة مثل فحنت و

بنذره او كفر ليمينه على المذهب لانه نذر بظاهره عين بمعناه فيخير ضرورة نذر مكلف يعق

رقية في ملكه وفيه والاى ان لم يف اتم بالترك ولا يدخل تحت الحكم فلا يخير القاض نذر ان

يذبح ولده فعليه شاة لقصة التحليل على نيتا وعليه الصلوة والسلام والغاة النازر والشاة

رح كئلده يقتله ولغا لو كان يذبح نفسه او عبده وواجب بحمل حشر الشاة ولو يذبح ابيه

او عبده او امه لغا لهما ما لا هم ليسوا كسبه ولو قال ان برئت من امرى هذا الذبح شاة لوعلى شاة الا

لا يلزمه نفي لان الذبح ليس من جلسته فرض بل واجب كالاخيرة فلا يلزم اذا زاد واتصدق بها فيلزمه لان

الصلة من جلستها فرض وهي الزكاة فتحجر فهو من الدرر تناقض مع ولو قال لله على ان اذبح خروا  
وتصدق لي في مكانه سبع شياه جاز ان في مجموع النوازل ووجوبه لا يخفى في القنية



ان ذهبت هذه العلة فعلى كذا اذ ذهبت ثم عادت كذا لزمه شيء نذر فقراء مكة جاز للصوم في شهر  
غيرهما تقر في كتاب الصوم ان النذر غير المعلق لا يختص بشيء نذر ان تصد بعشرة دراهم من الخبز  
فتصد بغيره جاز ان ساوا العشرة كصدقة بثمنه نذر صوم شهر معين لزمه متتابعاً لكن ان افطر  
فيه يوماً قضاء وحده وان قال متتابعاً بلا لزوم استقبال لانه معين ولو نذر صوم الايام  
فاكل نذر فدى نذر ان تصد بالف من ماله وهو يملك وهو لزمه ما يملك منها فقط  
هو المختار لانه فيما لم يملك لم يجز النذر في المالك ولا مضافاً الى سببه لا يصح كما لو قال مالي  
في المسألة صدقة ولا مال له لم يصح اتفاقاً نذر البصدق هذه المائة يوم كذا على زيد فتصد وقام  
اخرى قبله اى قبل ذلك اليوم على فقير آخر جاز لما تقر فيما قرأ على نذر ولم يزد عليه ولا يثله  
فعليه كفارة يمين ولو نوى صياماً بلا عدد لزمه ثلثة ايام ولو صدق فاطعم عشرة مساكين <sup>بفطر</sup>  
ولو نذر ثلثين حجة لزمه بقدر عمره وصل بحلفه ان شاء الله بطل يمينه وكذا ايطل به اى بال  
المتصل كلما تعلق بالقول عبادة او معاملة او بصيغة الاخبار ولو بالامر والنهي كاعتقوا  
عبدك بعد مو ان شاء الله لم يصح ويصح عيذك هذا ان شاء الله تعالى يصح الاستثناء بخلاف  
المتعلق بالقلب كانية تمام في الصوم والله اعلم **باب الحنث** في الدخول والخروج  
والسكنى والايان والركوب وغير ذلك الاصل ان الايمان مبني على الشافية على الحقيقة للغير  
وعند مالك حر على الاستعمال القراني وعند احمد المنية وعندنا على العرف ما لم يؤول اليه <sup>اللفظ</sup>  
فلا حنث في لا يهدم بنيابيت العنكبوت الا بالمنية فتح الايمان مبني على اللفظ لا على <sup>غرض</sup>  
فلو افترض على غيره وحلف ان لا يشتري له شيئاً ففلس يشتري له بدهم او اكثر شيئاً لم يحنث  
لمن حلف لا يخرج من الباب ولا يضربه اسواط او ليغذيته اليوم بالفتحة من السطح <sup>بعضها</sup>  
وغداى برعيف امثله بالف اشباه لم يحنث لان العبرة لعموم اللفظ الا في مسائل حلف كنية ربه  
عشرة حنث بلح عشرة خلاف البيوع اشباه لا يحنث بدخول الكعبة والمسجد السبعة للتصاغر والكنية  
للبيوع والاهلي والطلالة التي على الباني لم يصلح للبيوع بحرف في حلقه لا يصلح لتبليها لم ينفذ  
للسكنى وكذا الحنث في الصفة والايان على المذهب كنيات فيه صيغاً وان لم يكن مستقفاً في  
وفي لا يدخل ايراً لم يحنث بدخولها طرفة لا بناء فيها اصلاً وفي هذه الدار حنث وان صلات

حواء او بيتد اراخرى بعد الاهدام لان الدار اسم للعروة والبناء وصف الصفة انما تعتبر في المنكر  
 لا للمعين الا اذا كانت شرطا وداعية للمعين كحلقه على هذا الرطب فتقيد بالوصف وان جعلت  
 بعد الاهدام بيتانا او مسجدا او حماما او بيتا او غلب عليها الماء فصارت لها لا ينجت نوات  
 دار بعد ذلك كهذا البيت وكذا بيتنا بالاولى فهدم اوتى بيتا آخر ولو بنقض الاول لنزال اسم  
 البيت لو هدم السقف دون الحيطان فدخله حنت في المعين لانه كالصفة لا في المنكر  
 تعتبر فيه كحمار وغراه في البحر للبدائع لكن نظريه في التهربانه لا فرق حيث صلح بالبيتونة  
 قبل هذه الدار لانه لو اشار ولم يسم بان قال هدم حنت بل غلب على اى صفة كانت  
 كذا السطح فرب يلقا به مسجد الى يوم القيامة به يفتى ولو زيد فيه حصه فلا  
 لم ينجت عالم يقل مسجدا فلان فيجنت وكذلك الدار لانه عقد بمينه على الاضافة وذلك  
 موجود في الزيادة بدائع وبحر ولو حلف لا يجلس الى هذه الاسطوانة او الى هذا الحائط فهل  
 ثم بنينا ولو بنقضهما او لا يركب هذا السفينة ففقت ثم اعيدت نجشها لم ينجت كالحلف لا  
 يكتب هذا القلم فكثر ثم راء فكتبه كان غير الميرى لا يسمى قلم بل ابنو فاذا كثر فقد زال اسم  
 ومتى زال بطلت اليمين والواقف على السطح داخل عند المتقدمين خلافا للتأخير ووافق الحكماء  
 بجعل الحنت على سطح له ساتر وعده على مقابله وقال ابن الكمال ان الحالف من بلاد العجم لا ينجت  
 قال مسكين وعليه الفتوى وفي البحر وافادته لو ارتقى شجرة او حائط احدث وقوله المتأخرين لا  
 والظاهر قوله المتأخرين في الكل لانه لا يستلزم اخل او حفر شيئا او قنائة لا ينتفع بها احد  
 الدار قال عم حلاله المسجد فلو فقه مسكن فدخله لم ينجت لانه ليس بمسجد بدائع ولو قيد بالدار  
 بالباب حنت بالحدوث لو نقبا الا اذا عينه بالاسارة بدائع والواقف بقدميه في طاق الباب اى عتبة  
 التي ينجت لو اعلق الباب كان خارجا لا ينجت وان كان يعكسه ينجت لو اعلق كان اخل حنت في  
 حلقه لا يدخل ولو كان الحلق عليه لغير انعكس الحكم لكن في الحيط حلف لا ينسهر فترق شجرة  
 وضار رجال لو سقط سقط في الطريق لم ينجت لان الشجرة كبناء الدار وهذا الحكم المذكور اذا  
 كان الحالف واقفا بقدميه في طاق الباب فلو وقف بعد رجليه على عتبة داخل الاخرى فان  
 استوى الجانبان او كان الجانب الخارج اسفل لم ينجت وان كان الجانب الداخل اسفل حنت في يمين

وقيل لا يثبت مطلقا هو الصحيح ظهيرة لان الانفصال التام لا يكون الا بالقديمين ودوام الركوب  
والليس السكنى كالانشاء فيثبت بكمية ساعة لا دوام الدخول والخروج والتزوج والتطهير والضيافة  
ان ما يمتد فلا دوام محكم الا ابتداء والا فلا وهذا هو اليقين حال الدوام وما قبله فلا فلو كان كل ما ركب  
فانت طالق او فعلى درهم ثم ركب ولم يزمه طلاقه ودرهم لو كان ركب الزمته في كل ساعة يمكنه  
الدخول طلاقه ودرهم قلت في عرفنا لا يثبت الا ابتداء الفعل في الفصول كلها وان لم ينو اليه ما  
استاذنا محبتي حلف لا يسكن هذه الدار والبيت او للحلة يعني الجارية فخرج وبقي متاعه وامه  
حتى لو بقي وتحدث واعتبر محل رفق ما يقوم به السكنى وهو رفق وعليه الفتوى قاله العرف  
ولو الى سكة او مسجد على الاوجه قاله الكمال واقرب في النهر وهذا الوعيتة بالعربية ولو بالفارسية  
برج حرجه بنفسه فما لو كان سكناه تبعا وكما لو ابت المرأة النقلة وغلبته او لم يمكنه الخروج  
ولو بدخول ليل او غلق باب واشتغل بطلب دار اخرى او دابة وان بقي اياما او كان له امتعة  
كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه وان امكنه ان يستكرى دابة لم يثبت ولو نوى الصلابة بدين  
وعند الشافعي رخص في خروجه بنية الانتقال بخلاف للمصنف والبلد والقرية فانه يثبت بنفسه فقط  
**فروع** حلف لا يسكن فلانا فساكنه في عرسه دارا وهذا في حجره وهذا في حجره حنت كما  
تكون دار كثيرة ولو تقاسما بها بياطينها ما ان عين الدار في عينه حنت وان كرها لا ولو دخلها فلا  
عصبا ان اقام معه حنت علم اولاد ان انتقل فورا كما لو نزل ضعيفا وكذا الوساقر والحالف  
فكن فلان مع اهله به يفتى لانهم يسكنه حقيقة ولو قيد المسكنة بشهر حنت لساعة لعدم  
امتدادها بخلاف الإقامة بحر في خزانة الفتاوى حلف لا يضرها فضرها من غير قصد لا يثبت  
وحنت في لا يخرج من المسجد ان حمل واخرج مختارا بامر وبلدونه بان حمل مكرها لا يثبت ولو اضيا  
بالخروج الاصح ومثله لا يدخل اقساما واحكاما واما لم يثبت بلوغه بلامر لو نزلت او عثرا وحبس  
رجل او جمع دابة على الصحيح ظهيرة لا تخل عينه لعدم فعله على المذهب الصحيح فتح وغيره وفي البحر  
عن الظهيرة به يفتى لكنه خالف في فتاونه فافتى بانحلالها اخذا بقول ابي شجاع لانه ارفق ككذلك  
علمت المتقدم لا يثبت قوله لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها فاصدا عند انفصاله من باب اراه  
معها ام لا بما في البدائع ان خرجت الا الى المسجد فانت طالق فخرجت تريد المسجد ثم بدلتها فذهبت



لغير المسجد لم تطلق ثم ان الى المراسم كان الشرط في الخروج والذهاب والروح والعبادة والزراعة  
 عند الانفصال لا الوصول الا في اتيان فلو حلف لا يخرج ولا يذهب او كبروح يخرجنا الى مكة فخرج  
 يريد هاتم رجع عنها فقد عيرها ام لا هل حنت اذا جاوز عمان مصره على قصد ان ينيه وبنها  
 مدة سفره لا حنت يخرج انفضاله فتح يجره لوفيه حلف يخرج من فلان العلم الى مكة فخرج معه حتى جاوز البيت بروفي لا  
 يخرج من بغداد فخرج مع جنازة والمقابر خارج بغداد حنت وفي لا ياتيها لا يحنت الا بالوصو  
 كما مر والفرق لا يخفى كما لا يحنت لو حلف ان لا تاتي امرأته عرفت ان قد هبت قبل العرس كما  
 ثم حتى مضى العرس لا طما ابت العرس بل العرس اناها ذخيرة حلف ليا تنيه مهون ياتي منزله و  
 طائفة لقيه ام لا ولو لم يات به حتى مات احدهما حنت في ترحيله وكذا كل بين مطلقة املو  
 فيعيد آخره فان مات قبل مضيه فلا حنت وقوله حنت يقيدانه لو ارتد ولو لا حنت لبطان  
 عييه بالله بحمد الله كما مر فلو حلف ليا تنيه فلا ان استطاع فهي استطاعة الصحة  
 لانه النكارف فتقع على رفع الموانع كمرض وسلمان وكذا اخو او لسيان بحسبنا وان نوى  
 لها القعدة الحقيقة المقارنة للفعل صدق ديانة لا قضاء على الاوجه فتح لانه خلاص الظاهر  
 وقد اظهر المراهق اعترافه هناه للخصم كما اظهر في القينة في موضعين من الفاظ التكفير  
 لا تخزي بغيره في او الا باذني او بامري او بعلي او برضا شرط المبر كل خروج اذن لا  
 لغزو او حرق او فراقه ولو نوى اذن مرة ديز وتخل عييه بخروجها مرة بلا اذن ولو اكلها  
 خرجت فقد اذنت الى سقط اذنه ولو طهاها بعد ذلك صح عند محمد بن عمر وعليه الفتوى  
 ولو البحية وفي الصيرفية حلف بالطلاق لا تنقل اهله ليله كذا ارفع الا لالحاكم فبعت حله  
 باذنه فقتل اهله لا يحنت بخلاف قوله الا ان اوصى اذن ان كان له للغاية ولو نوى العقد  
 حلف لا يدخل دار فلان يراد به نسبة السكنى اليه عرفا ولو بيعا او باعارة باعتبار عموم المجاوز  
 ومعناه كون محل الحقيقة فردا من افراد الجواز او حلف لا يضع قدمه في دار فلان حنت بكونها  
 مطلقا ولو حافيا او راكبا لما تقررت الحقيقة متى كانت متعددا او مهيوة صير الى الجواز  
 حتى لو اضطرر ووضع قدميه لم يحنت وشروط الحنت في قوله ان خرجت مثلا فان طالق او  
 ان ضربت عبداك فعبدي حر لم يرد الخروج والضرب فعلاه فورا لان قصده المنع عن ذلك

الفعل عرفا ومدارا لايمان عليه وهذه لتسمي عين القود وتفرح ابو حنيفة رح باظهارها  
 ولم يخاطب احدا وكذا في حلقه ان تعذبت فلذا بعد قول الطالب تعذبت معي من الحنث تعذبت  
 معه ذلك الطعام المدعو اليه وان ضم الى ان تعذبت اليوم او معك فغيبه حنث بمطلق  
 التعذبت لزيادة على الجواب قبل مبتدأ يا وفي طالع الاشباه ان للترشيح الا بقرينة القود  
 ومنه طلب جامعها فابت فقال ان لم تدخل معي البيت فدخلت بكونه شقوة حنث  
 في البحر عن المحيط طولا التشايع لا يقطع القود وكذا لو خافت فوثب الصلوة فغسلت او استعذت  
 بالوضوء للصلوة المكتوبة او استعذت بالصلوة المكتوبة لانه عذر شرعا واذا عرف فركب العبد  
 الماذون والمكاتب ليس بملوك في حق العبيد الا بشرطين اذ لم يكن دينه مستغسقا وقد نواه  
 فحشد يحنث حلقه لا يركب فاليمن على ما يركبه الناس عرفا من فرس وحصان وركب ظهر انسان او  
 بعيرا او بقرة او فيلا لا يحنث استحسانا الا بالنية ظهيرة قلت وينبغي حنثه بالبيعان  
 مصر والشام وبالفيل في الهند للتضاريف قاله المصنف رحمه الله وحمل على الدابة مكرها لا يحنث  
 لحلقه لا يركب فرسا وركب برذونا او يعكسه لان الفرس اسم للعرابة والبرذون اسم للبعير  
 يعم هذا الوعينة بالعربية ولو بالفارسية حنث بكل حال ولو حلف لا يركب او لا يركب فرسا يحنث  
 بكل مركب سفينة او محمل او دابة سوى الكدوس وجميع ما لو حلف لا يركب حيوانا او دابة انتهى والله  
 اعلم **باب الحنث في الاكل والشرب واللبس والكلام** ثم اكل ايصال ما لا يحتمل المضغ بفيه حال  
 الحيوت كخنزير وناقة ومضغ ولا وای فان ابتلعه من غير مضغ والشرب ايصال ما لا يحتمل المضغ  
 من الماسات الى الحيوت كماء وعسل ففي حلقه لا ياكل بفضية حنث ببلعها وفي لا ياكل عينا مثلا  
 لا يحنث بمصه لان المص رفع ثالث ولو عصروا كل قشرة حنث بدائع لكن في هذا القائل حلف  
 ياكل سكر لا يحنث بمصه وفي عرفنا يحنث واما الذوق فنعمل الفم لجر معرفة الطعم وصل الى الجوف  
 ام لا وكل اكل وشرب ذوق ولا عكس ولو تغمض للصلوة لا يحنث ولو غشي بالذوق اكل لم يحنث  
 الا لدليل حلف لا ياكل من هذه الخلقة او الكرمه بقبيل حنثه باكله من ثمرها بالمثلثة اي ما  
 يخرج منها بلا تعذيب صناعته حذيرة فيحنث بالعضير لا باللبس المطبوخ ولا بصل غصن من الاشجار  
 اخرى وان لم يكن للشجرة ثمرة متصرف يمينه الى ثمنها فيحنث اذا اشترى به ما كواه اكله ولو اكل من

النحلة لا ينجس وان نواها لان الحقيقة مهيبة ولو الحية وفي المحيط لو نوى اكل عينها لم ينجس  
 باكل ما يخرج منها لانه نوى حقيقة كلامه قال المصنف رحمه الله تعالى في قوله ويبلغني ان لا يصيد  
 قضاء لتعين المجاز زاد في التمر فان قلت وذلك الحرام ما ياكل عرفا فينجس صر اليمين بعينه قلت  
 اصل العرف انما ياكلونه مطبوخا وفي الشاة ينجس بالجمع خاصة لا باللين لانها مأكولة فتعقد اليمين  
 عليها ولا ينجس في حلقه لا ياكل من هذا اليسر او الرطب او اللين باكل رطبه وثمره وشبيرانه  
 لان هذه صفات داعية الى اليمين فتعقد به بخلاف كلام هذا الصديق وهذا الشايف فكله  
 يطبخ او ياكل هذا الحمل فيجوز ان ياكله بعد ما صار كشيء فانه ينجس لانها  
 خير داعية والاصل ان المحلوف عليه اذا كان بصفة داعية الى اليمين تقيد به في المعرف  
 والمتكر فاذا زالت زالت اليمين وما لا يصلح حلية اعتبر في المتكردون المعرف وفي الجحري  
 حلف بكلام هذا الجحري قبل او هذا الحافر فاسلم لا ينجس لانها صفة داعية الى اليمين  
 وفي كلامه بجلال صبيحت وقل لا ياكل من صبيبا وكلها بالغا لانه بعد البلوغ يدعي  
 شايئا وفيه الى ثلثين فكل الى خمسين فينجس او ياكل هذا الغنيض صار زيبا هذا وما بعده معطوف  
 على قوله من هذا اليسر لا ينجس به او ياكل هذا اللين ضار حنيا او لا ياكل هذه البيضة  
 فاكل فرائضها كذا في نسخ الشرح وفي نسخ المتن فرجها او لا يذوق من هذا الحمر فصار خلا  
 او من زهر هذه الشجر فاكل بعد ما صار لوزا او مستشام ينجس بخلاف حلقه لا ياكل غرافا فاكل  
 حليسا فانه ينجس لانه تمر مفتت وان ضم اليه شيء من الثمن او غيره ليجر وفيه الاصل فيما اذا حلق  
 لا ياكل معينيا فاكل بعضه ان كل شيء ياكله الرجل في مجلس يشربه في شربة فالحلف على كله والا فاكل  
 بعضه فكذا لا ينجس لو حلف لا ياكل يسرا فاكل رطبا او لا ياكل حنيا فاكل زيبا بخلاف نحو جوز  
 فان الاسم يتناول الرطب ايضا ولو حلف لا ياكل رطبا او يسرا او لا ياكل رطبا ولا يسرا احت  
 باكل المذهب بكسر النون لاكله المحلوف عليه وزيادة ولاحت بشرا بكسرة الكاف اي عرجون  
 ويقال عنقود يسرا رطب حلقه لا يشترى رطبا لان الشاة يقع على الجملة والمغلوب تابع  
 بخلاف حلقه على الاكل لوقوعه شيئا فشيئا ولاحت في اكله لا ياكل الحما ياكل مرقاة اوسك  
 اذا نواها ولا في لا يركب اية فركب كافرا ولا ينجس على وتد فجلس على جبل مع تسبيحتها في الغرابة



لحما و دابة و اوتاد العرش و ما في البتيين من حنثه في لا يركب حيوانا يركوب الانسان رده في الهتر  
بان العرف العمل مخصوص عندنا كالعرف القولي و حكم الانسان والكبد والكبر والريه و الفلس  
و الادراج و الخنازير و هذا في عرف اهل الكوفة اما في عرفنا فلا كما في البحر من الخنازير و غيرها و ما  
علم ان العجم يعتبر عرفه قطعا و في الخنازير و الارب و الكار و الحمر في عيين الاكل لا في عين البشر  
و في لا ياكل من هذا الحمار يقع على كراهته و من هذا الكلب يقع على صيده و لا يعم البقر الجامع  
و لا يحنث باكل التي هو الاصح و لا يحنث بسم الطير و هو اللحم السمين في حلقه لا ياكل شيئا خلاها  
بل شحم البطن و الامعاء اتفاقا لا بما في العظم اتفاقا فتح و اليه على شراء الشحم و بيعه كهي على اكله  
كما و خلاها زيلعي و لا يحنث بالية في حلقه لا ياكل او لا يشتري شيئا او لحما الا فانوع ثالث و لا  
يحنث بخبز او دقيق او سويق في حلقه لا ياكل هذا البر لا بالقضم من عينيها او مقبلة كما  
في عرفنا اما لو قضمها بنية فلا حنث الا بالنية فقم و في التمر عن الكشف المسئلة على ثلاثة  
اوجه احدها ان يقبل هذه الحطة و يشير لصيق و هي مسئلة المختصر الثانية ان يقبل هذا  
بالدكر حطة فحنث بأكلا كيف كان ولونه او خيرا الثالثة ان يقبل حطة فحنث بأكلا ولونه كحنث الخنزير و لو خبز  
و في هذا الذي خبز بما يتخلفه كالحنث فهو كصيدة و لا يحنث و لا يحنث بأكلا غير الخنزير و لا يحنث بأكلا غير الخنزير  
بالبر و اليمى بالذرة و الطير بخبز الارز و بعض اهل القرى بالشعير فلو دخل بلاد البر و  
لا ياكل الا الشعير لم يحنث الا بالشعير لان العرف الخاص معتبر فتح حلف لا ياكل من خبز  
فلا تلتصق الى الخانزة التي تضرب في التثوب كما لم يحنث و هي شبه للضرب ظهيرة و شبه  
الرقا و لا الفطار و الزيد او بعد مادته او نته لانه لا يحنث خبز او خنث في لا ياكل طعاما  
من طعام فلان ياكل خاله او زنته او ملحه و لو طعام نفسه لا لو اخذ من نبيانه او ما  
ماكل به خبز او في لا ياكل سمنا فاكل سويقا و لا نية له ان يحنث و عصر لسال السمن حنث  
و الا كجوهرة و في البدايع لا ياكل طعاما فاضطر لميتة فاكل لم يحنث و السواء و الطبخ يقا  
على اللحم المشوي و المطبوخ بالماء هذا في عرفهم اما في عرفنا فاسم الطبخ يقع على كل مطبوخ  
بالماء و لو بودك او زيت او شمن كما نقله المصنف عن الحنث و في الهتر الطعام يعم ما  
يوكل على وجه الطعام كخبز و فاكهة لكن في عرفنا لا و الراس ما يباع في مصر اي مصر

اذا ارادت الرجوع دونه بجوار الرية وفي حلقه والله ليصعد الى السماء اوليقلين هذا الجرح  
 ذهباً حنت الحال لا مكان البر حقيقة ثم يجنت للبحر عادة ولو وقت اليمين لم يجنت عالم  
 بمض ذلك الوقت وفي حيرة الفقهاء قال كراهته ان لم اعرج الى السماء في هذه الليلة فانت  
 كذا انصبت سماً ثم يعرج الى سماء البيت لقوله تعالى فليمد يدك الى السماء اي سماء البيت قال  
 الباقر: الظاهر خرجها عن قاعدة مبنى الازمان وكذا الحكم لو حلف ليقترق فلانها لما يمونه  
 اذ يمكن قتله بعد اجاء الله تعالى فيجنت وان لم يكن عالم بموتيه فلا يجنت لانه عقد بمينه على  
 حيوة كانت فيه ولا يتصور مسألة الكون وكقوله ان تركت من السماء فبعد حركته ان التركة لا يتصور  
 في غير المقدور حلف لا يكلمه فناداه وهو نام فاقطعه فلم يبق قطعه لم يجنت هو المختار  
 ولو مستيقظ لحنث لو يجنت ليعبر بشرط انفصاله عن اليمين فلو قال موصلي ان كلمتك فانت  
 طالق فاذ هو اذ هي لا تطلق ما لم يرد الاستيناف ولو قال اذ هي طلقت لانه مستأنف ولو قال  
 يا حايط اسمع او اصنع كذا او كذا وقصد اسماع المحلوف عليه لم يجنت زيلعي وفي السجدة  
 سال محمد رح حال صغره ابو حنيفة رح فيمين قال لا خير والله لا اكلمك قلت مرات فقال  
 ابو حنيفة رح ثم ماذا فنبسم محمد رح وقال انظر حسناً يا شيخ فتكسر ابو حنيفة رح ثم قال حنت  
 فترين فقال رح اجسنت فقال ابو حنيفة رح لا ادرك اي الكلمتين اوجع لي قوله حسناً او حسنت  
 او حلفت لا يكلمه الا باذنه فاذن له ولم يعلم باذن فكلما حنت كاستتقاق الاذن من  
 الاذن فيشترط العلم بخلافه لا يكلمه الا برضاة فرعي ولم يعلم لان رضاه من اعمال القلب فيتم  
 به الكلام والتحدث لا يكون الا باللسان فلا يجنت باشارة وكتابة تخاف النقص وفي الخاتمة  
 لا اقول له كذا افكيت اليه حنت ففرق بين القول والكلام لكن نقل المصنف رح بعد مسألة ثم  
 الرجاء عن الجامع انه كالكلام خلا ما لابن سماعه والاخبار والاقمار والبشارة تكون بالكتابة  
 بالاشارة والاياء والاطهار والانشاء والاعلام يكون بالكتابة وبالاشارة ايضا ولو قال لم انوكل  
 دين وفي لا يدعو او لا يشرع يجنت بالكتابة ان اخبرني او اعلمتني ان فلاناً مدم ونحوه يجنت  
 بالصدا والكذب ولو تقدمه ونحوه فعل الصدا خاصة لا فادها الصداق الحين بتفسير  
 القدم كالحققتاه في لحنث الباء في الاصل وكذا ان كتبت بقدم فلان كحاشيتي في

الباراني وسال الرشيد محمد ارح عن حلف لا يكت الى فلان فاوحى بالكتابة هل يحنت فقال نعم يا  
 امير المؤمنين ان كان من ذلك لا يكلمه شرا فمن حيث حلفه ولو عرفه فعلى ما فيه بخلاف لا عكس  
 او لا صحت شهر فان التعليل اليه والفرق ان ذكر الوقت فيما يتناول الايدى لاخراج ما وراه وفيما  
 لا يتناول له للمدا اليه زيلحى حلف لا يكتل فقرات القران اوسبح في الصلوة لا يحنت اتفاقا وان  
 ذلك خارجا حنت على الظاهر كما رجحه في البحر ورجح في الفتح عدمه مطلقا للعرش وعليه الدرر  
 والمتقيل في البحر عز التذليل انه لا يحنت بقراءة الكتب عرفنا انتهى وقواه في الشريانية قال  
 ولا عليك من الكثرة التصحيح له مع مخالفة العرف ويقاس عليه القاء در ما لكر بعينه عليه ما  
 الفتح واما الشعر فحنت به لانه كلام منظوم انتهى فغير المنظوم اولى فتأمل حلف لا يقرأ القران  
 اليوم يحنت بالقرأة في الصلوة او خارجا ولو قرأ البسملة فان نوى ما في التمام حنت والا فلا هم  
 لا يريدون به القران ولو حلفت لا يقرأ سورة كذا او كتاب فلان لا يحنت بالنظر فيه وفيه به يعني  
 واقعات حلفت يكلم فلانا اليوم فعلى الجديد ينظر فيه اليوم فهذا لا بد فعم فان نوى الفارصدا  
 لانه الحقيقة ولو قال ليلة اكلم فلانا فلو على الليل خاصة لعدم استعماله مفردا في مطلق الوقت  
 قال ان كلمته اي عمر والا ان يقدم زيدا وحتى اذا كان ياذن او حتى ياذن فكذا انكلمه قبل قدومه او  
 قبل اذنه حنت ولو بعدهما لا يحنت لجعل القدم والاذن غاية لعدم الكلام وان عاقب زيد قبلهما  
 سقط الحلف قيده اخيرا لبراء لانه لو قدمه فقال امرأته طالق الا ان يقدم فيلزم تكن للغاية  
 بل للشرط لان الملاحق مما لا يحتمل التاميت قد تطلق تقديمه بل عوقبه كما لو قال لعينه والله  
 لا اكلمك حتى ياذن لي فلان او قال لعينه والله لا افارقك حتى تفصيتني حتى او حالف يوفيه  
 اليوم فانت فلان قبل اذن او من الدين فاليمين ساقطة والاصل ان الحالف اذا جعل اليمين  
 غاية وفات الغاية بطل اليمين خلافا للباري كلمة ما زال وما دام وما كان غاية تنتمي اليه  
 بها فلو حلف لا يفصل كذا اما دام بخلاف محض منتهى رجع ففعل لا يحنت لانتهاء اليمين وكذا  
 لا ياكل الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحنت باكل باقيه لانتهاء اليمين  
 ببيع البعض وكذا لا افارقك حتى تعطيني حتى اليوم او حتى اقدمك الى السلطان اليوم لا  
 يحنت بمضي المدة بل بفارقه بعد ولو قدم اليوم لا يحنت ولو فارقه بعد لم يجر وكذا لو حلف



ان يجزى الى باب القاضى ويجلفه فاعترف الخصم او ظهر شئ سقط اليه بقتيد لا من جهة العين  
 بحال الذم كما سيحكي في باب اليمين في الضرب وفي حلقه كما يكلم عبده اى عبد فلان او عرسه او صديق  
 او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا ياكل طعامه او لا يركب ابنته ان زالت اضافة ببيع او كذا  
 او صداقة وكلمه لم يجزى في العبد ونحوه مما يملك كالدار اشار اليه بهذا او لا على المذهب كان العبد  
 سابقا لا اعتبار عند الحكم ان كان كالنوب والدار وفي غيره اى في تكلم غير العبد من العرس او  
 الصديق لا الا اذا كان لا تكلم فقلون الدار مسكونا عنها للعلم بانها كالعبد بالطريق الاولى فتنبه  
 ان اشار هذا او عين حنت لان الحر لانه لا يشترط ان يعين لا يجزى حنت بالمتخذ  
 بان اشترى عبد او ترفع بعد اليمين كما يكلم صاحبه هذا الطيلسان مثلا فكلمه بعد  
 بابه حنت لان الاضافة للتعريف ولذا لو كالم المشتري لم يجزى الزمان والحين ومثلهما  
 ستة اشهر من حين حلقه لانه الوسط ولها اى بالنية ما نوى في سماع الصريح لا ايع  
 وغرة الشهر ورأس الشهر اول ليلة منه ويومها واوله الى ما دون النصف واخره اذا ما مضى  
 خمسة عشر يوما فلو حلق ان يصوم اول يوم من شهر الشهر واخر يوم من اول الشهر صام الخامس  
 عشر والسادس عشر الصيف من حين اللقاء الحسن الى لبسه ضد الشتاء بلا يع وفي حلقه لا  
 الدهر ولا بد هو العمر اى مدة حتى الحالف عند علم النية ودهر منكم لم يدر وقالوا كالحين  
 وغيره ان اذ لم يرد عن الامام شئ في مسألة وجب الاقتاء بقولها ظهر في السراج وقفت  
 الامام في اربعة عشر مسألة ونقل لا ادر عن الامامة اربعة بل غلظت على الله عليه  
 وعن جابر ايضا الايام وايام كثيرة والشهور واسلوت والجمع والارمنة والاحاطين و  
 الدهر عشر من كل صنف لانه اكثر ما يذكر بلفظ الجمع ففى لا يكلمه الا زمنا خمس سنين  
 ومثلهما بلثة لانه اقل الجمع مالم توصف بالكثرة كما مر حلف كما يكلم عبدا او عبد فلان او  
 لا يركب وابه او لا بل شابه ففعل ثبته منها حنت وان كان له اى لفان اكثر من ثلثة  
 من كل صنف والا بان كل اقل من ثلثة لا يجزى وتصح نية الكل ولو كانت عينية على زوجها  
 او اصدقائه او اخوته لا يجزى مالم يكلم الكل مما سوى كان المنع ملعنى في هو لا فتعلقت اليه  
 باعبه لم يكن له الا شخ ولط فان كان يعلم به حنت والا كما في الواقعات والحق في التبر

لأصدقاء والزوجات قلت وهي من المسائل الأربع التي يكون فيها الجمع لواحد كما في الاستبراء ولما  
 الأطعمة والثياب النساء فيقع على الواحد إجماعاً لأن صفات المعتر للعهد إن أمكن والأقل الجنس ولو  
 نوى الكل صح والله أعلم **باب الميراث في الطلاق والعتاق**  
 الأصل فيه أن الولد الميراث ولد في حق غيره لا في حق نفسه وإن الأول اسم لفرع سابق  
 والآخر لفرع لاحق والوسط لفرع بين العددين المتساويين وإن المتصف بأحدهما لا يتصف  
 بالآخرى للتنازع وإلا كذلك الفعل لعدمه لأن الفعل للثاني غير الأول فلو قال آخر تزوج تزوج  
 فالتواضع وجهها طالق طلقت المتزوجة مرتين لأنه جعل الآخر وصفاً للفعل وهو العقد و  
 عقدها هو الآخر أول عبيد اشترى حر فاشترى عبداً اعتق للمهرات الأول اسم لفرع سابق  
 وقد وجدوا لو اشترى عبيدين معاً ثم أحرق أحدهما اعتق أصلاً لعدم الفردية فإن زاد كلمة وحده  
 أو أسود أو بالذات يترتب عتق الثالث عملاً بالوصف ولو قال أول عبداً اشترى واحداً فاشترى عبداً  
 ثم اشترى واحداً لا يعتق الثالث وأشار إلى الفرق بقوله للاختصاص أي لأن قوله واحداً يحتمل  
 أن يكون حالاً من لعباء أو المولى فلا يعتق بالشك وجوز في البحر صفة للعبد فهو كواحدة  
 وجوز في النهر الرفع خبر المتبادر محذوف فهو كواحد ولو قال أول عبداً ملكه فهو حر فملك  
 أو نصف عبداً عتق الكامل وكذلك الثياب بخلاف الميكات والمونونات للمرجحة زيلعي قال آخر عبداً  
 ملكه فهو حر فملك عبداً فمات الحالف لم يعتق إذا كان الآخر من الأول بخلاف العكس كما بعد  
 له من قبل بخلاف القتل فلو اشترى الحالف المذكور عبداً ثم مات الحالف عتق الثاني مستند  
 إلى وقت الشراء فيعتبر من كل المال لو اشترى في الصحة والأقرب أن الملك وعليه فلا يميز فاراد  
 لو علم البائت بالآخر خلاهما وأما الوسط ففي البداية أنه لا يكون إلا في ورقتين أو الثلاثة وسط  
 وكذا إن كانت الخمسة وهكذا إن ولدت فانت كذا خنت بالميراث ولو سقطا مستبين الخلق  
 وألا بخلاف فهو حر فمات ميتاً ثم أخرجياً عتق له وحده لبطان البر بالموث بخلاف الولد  
 أو الولادة البشارة عرفاً اسم لخبر سار خرج الفداء فليس بشارة عرفاً بل لغة ومنه فبشرهم  
 بعد ذاب اليم صديق خرج الكذب فلا يقتصر للبشر بالبشارة علم فيكون من الأول دون الباقين  
 فلو قال كل عبداً بشرت بكذا فهو حر فبشره بثلاثة متفرقون عتق الأول فقط كما قلنا وتكون بكثافتها

ورسالة صالم بن المشافهة فيكون كالحديث ولو ارسل بعض عبده آخر ان ذكر الرسالة  
 غتو المرسى والا الرمي وان يشرو معا عتقوا التحققها من الكل بدليل فتشرو بعلام  
 عليهم والبشارة لا فرق فيها بين ذكر الباء وعدمها بخلاف الخبر فانه يختص بالصدق مع الباء  
 كما مر في الباب قبله والكتابة كالتجربة فيما ذكره فالاعلام لا بد فيه من الصد ولو بلا باء كالبشارة  
 لان الاعلام انبات العلم والكتب لا يفيد به يدعي **قاعدة** النية اذا قامت علة العتق  
 الاختيارية كالشراء مثلا عجلت لا بد منه جبر والحال ان رق المعتق كامل صحت التكفير  
 والا بان لم تقارن العلة او قارنتها والرق غير كامل الولا لا يصح التكفير ثم فرأ عليها بقوله  
 فصع شراء ابية للكفارة للتقارنة كالشراء من حلف بعينه لعدمها ولا شيء على نفسه  
 علق عتقها عن كفارة لشراؤها نقصان رقبها بخلاف ما اذا قال لقنة ان اشتريتك فانت  
 عن كفارة يميني فاشترى ما حنت تجزئه عنها للمفارقة كاتهاب وصية ناويا عند العتق بخلاف  
 ادت لما مر به يبي وعتق يقي ان اشتريت امه فهي حرة من شراها وهي ملكه ايضا حينئذ  
 اي حين حلقه لمصادفها الملك لا يعتق من اشترى ما فسر لها ويثبت المشر بالتجديد ولو  
 وشرط الثاني عدم الغرل فصح ولو قال ان تبت امه فانت طالق او عتقك فنتسرك بمن في ملكه او من اشترى  
 بعد التعليق طلقته وعتق واذا العرف بقوله لو جنى الشرط بلا مانع لصحة التعليق فلا  
 المنكوحية باي شرط كان فيلحق كل ملوك في حرمتهم عبدا ومادروا ويدين في نية الذكور لا  
 الاناث وامهات اولاده ملوكهم يداورقبة ومعتق البعض كالمكاتبة لعدم الملك يداور في الفسخ  
 يعني في كل من حررت يعتق المكاتب كالمالك الا بالنية هذه طالق او هذه وهذه طلقت  
 الاخيرة وخبر في الاولين وكذا العتق قاله اركان اولاد احد المذكورين وقد اختلفوا بين الاولين  
 وعطف الثلث على الواقع منها فكان كالمالك طالق وهذه لا يصح عطف هذه على هذه الثانية  
 للفردم الاخبار عن النبي بالفرق وهذا اذا لم يذكر للثالث والثالث خبر فان ذكر بات قال هذه طالق او  
 هذه طالق ان او قال هذا حر وهذا حر فانه لا يصح احد ولا تطول في خبر ان  
 اختار الا بيا الاصل عتق الاول فعده وطلقت الاولى فاما ان اختار الا بيا الثاني عتق الا  
 وطلقت الاخرى ان حلف لا يباين فلا يفسد الحالف فسكن مع اهل الحالف حنت عنه لا عند



الثاني به يفتى قال لعله ان لم تأت الليلة حتى اضرب فان لم يضرب جنت عند التأخير الثاني  
 به يفتى اختلف في لحاق الشرط باليمين المعقود بعد السكوت وصحة النذر وابطاله الثالث  
 به يفتى فلا حنت في ان كان كذا اقلنا وسكت ثم قال ولا كذا ان ظهر انه كان كذا اذ ائتمنت بالله

## اعلم يا العبد في البيع والشراء والصلوة والصلاة

وغيرها الاصل فيه ان كل فعل يتعلق بحقوقه بالمباشرة ببيع ولجارة لا حنت بفعل  
 مأموره وكل ما يتعلق بحقوقه بالامر كمنع وصلة وما لا حقوق له كالعارة وبراءة يحنت بفعل وكيله

ايضا لانه سفير ومعيه يحنت بالمباشرة بنفسه لا بالامر اذا كان ممن يباشر بنفسه في البيع ومنه  
 الهبة بعض ظهيرة والشراء ومنه السلم والاقالة قبل والتعاطي شرح وهبانية والجارة والاستحباب  
 فلو حلف كما يجوز له مستعذرات لجرها امراته واعطته الجارة لم يحنت لانه في ايها الساكنين  
 وكذا الجارة شهيرة سكنوا فيه فحلف شتم لم يسكنوا فيه فحلف والصالح عن مال وقيد به فحلف  
 مع الاقرار لانه مع الاقرار سفير والقسمة والخصومة وقضوا الوالد اي الكبير لان الصغير لا  
 صرية فيما لا التقويض فحنت بوكيله كالفاسد وان كان الحالف ذا سلطان كعاصم فحلف

لا يباشر هذه الاشياء بنفسه حنت بالمباشرة وبالاخر ايضا لتقييد اليمين بالعرف ومقتضى  
 الحالف وان كان يباشر مرة ويقضي اخر اعتبر لا غل وقيل يعتبر المصلحة فلو ما يباشر  
 بنفسه لسرقها لا يحنت بوكيله فالاحتمال يحنت بفعله وعمل مأموره لم يقبل وكيله لان

من هذا النوع الاستقراض والتوكيل به غير صحيح في النكاح والطلاق والعقار  
 الواقعين بكلام وجد بعد اليمين لا قبل كعقيل بخلاف دار بلع والخلع والكتابة والصالح عن دم

عدا وانما دكر والهبة ولو فاسدة او بعض والصدقة والقرض والاستقراض وان لم يقبل  
 وضرب العبد قبل الزوجة والبناء والنجاة وان لم يحسن ذلك خائفة والذبح والاستيلاء

ولا يبايع وكذا العارة والاستقارة ان اخرج الوكيل الكلام فخرج الرسالة والا فلا حنت

تلك الخاية وقضاء الدين وقضه والكسوة وليس منها التكفين الا اذا اراد الاستردون  
 التملك سلجية والحمل وذكر منها في الحر نفا واربعين وفي النهر عن شارح الوهبانية  
 نظم والذي ما لا حنت فيه بفعل الوكيل لانه الاقل مشير لحيثه فيما بقي فقال بفعل

وكيل ليس بجنت عاقل ببيع شراء صلح مال خصومة أجرة استجار الضرب لا ينه كذا اقسمة  
ولجنت في غيرها اثبت ولام دخل مبتدا وخبره اقتضى الاتي على فعل اراد بدخولها عليها  
قوله منه اين كمال تجرى فيه النيابة للغير كبيع وشراء ولجارة وخطاة وصباغة وبناء اقتضى  
اي اللام امر اي توكيله ليخصه به اي بالمحلوف عليه اذا اللام للاختصاص ولا يتحقق الا بامر  
المفيد للتوكيل فلم يجز في ان يبت لك ثوبا ان يباعه بلا امر لا تنفع التوكيل سواء ملكه اي  
المخاطب لك الثوب او لا بخلاف ما لو قال ثوبالك فانه يقتضى كونه ملكا له كما صيغني فان دخل  
اللام على عين اي ذات او على فعل لا يقع ذلك الفعل عن غيره اي لا يقبل النيابة كاكل وسبا  
ودخول وضرب الولد بخلاف العبد فانه يقبل النيابة اقتضى دخوله اللام ملكه اي ملك المخاطب  
للمحلوف عليه لانه كمال الاختصاص فجنت في يبت ثوبالك ان يباع ثوبه بلا امر هذا نظير لدخوله  
على العين وهو الثوب كذا قد يريه ان يبت ثوبا هو مملوك لك واما نظير دخوله على فعل  
لا يقع عن غيره فذكره بقوله وكذا اي مثل ما مر من اشتراط كون المحلوف عليه ملك المخاطب قوله  
ان اكلت لك طعاما او شربت لك شرا باقتضى ان يكون الطعام والشراب ملك المخاطب كما  
في اكلت طعاما لك لان اللام هنا اقرب الاسم من الفعل والقريب من اسباب الترجيح واما ضرب  
الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل يراد الاختصاص وان نوى غيره اي ما مر صدق فيما فيه  
تشديد عليه قضاء وديانة ودين فماله ثم الفرق بين الديانة والقضاء لا يتأتى في البيت بالله  
لان الكفارة لا مطالب لها كما مر قال ان يعينه او ابتغته فهو حر فعقد عليه ببيع بالخيار لنفسه  
جنت لوجود الشرط ولو بالخيار لغيره كذا وان اجيز بعد ذلك في الاصح كما لو قال ان ملكته فهو حر  
لعدم ملكه عند الامام قيد بالخيار لانه لو قال ان يعينه فهو حر فباعه ببيع صحيحا بلا خيار لا يعتق  
لزوال ملكه وتخل اليدين لتحقيق الشرط يلبي ويجزى كالحلف في المسئلتين بالبيع والشراء  
الفاسد والموقوف لا بالبطل لعدم الملك وان قبضه ولو اشتريه فكذا او مكاتب لم يجز كذا  
باجازة قاصر ومكاتب **فروع** قال كرامة ان يبت منك شيئا فان حره فباع نصفها من زوج  
ولكنه او من ابها لم يقع حقق المولى ولو من اجني على قع والقر في الظاهرية وانما قيد بالبيع  
لانه فحلفه لا يتزوج امرأة او هذا المراد فهو على الصحيح دون الفاسد في الصحيح كذا الوحلف

لا يصلح أو لا يصوم أو لا يحج لأن المقصود منها الثواب من النجاسات الحل ولا يثبت بالفاسد فلا  
 تدخل به اليقين بخلاف البيع لأن المقصود منه الملاك وانه يثبت بالفاسد والهيبة والكمالات  
 كبيع ولو كان ذلك كله في الماضي كان تزوجت أو صمت فهو عليهما أي الصحيح والفاسد كانه  
 اخبار فان عني به الصحيح صدق كانه النجاسات المعنى بدائع وان لم يبع هذا الرقيق فكذلك أفا  
 المولى أو دبر رقيقه تدبيراً مطلقاً فلا يجتنب بالمقيد فتح أو استولد ألامه حث لتحقيق الشرط  
 بقوات محلبة البيع حتى لو قال ان لم ابعك فانت حر فدا أو استولد عتق ولا يعتبر تكرار الرق  
 بالردة لأنه موهوم قالت له امرأته تزوجت على فقال كل امرأة لي طالوت طلقت الحلفاء بكلام  
 الثاني لا وصحبه الشري رح وفي جامع قاضي خان وبه اخذ مشايخنا وفي الذخيرة ان في حال  
 خضبت طلقت والا فلا ولو قيل له الك امرأة خير هذه المرأة فقال كل امرأة لي فهي كذا لا يطلرها  
 المرأة كان قوله خير هذه المرأة لا يحتمل هذه المرأة فلم تدخل تحت كل بخلاف قول  
 يتصرع على التحريم لقوات الحل بخوان لم تصبر هذا في هذا المصحف فانت كذا فكتبر وان لم تدبر  
 فتاتي هذا الحام فانت كذا افطار الحام طلقت قال الحرمه ان تزوجتك فبكرت فزوجها خنت كان عينيها نصراً الى  
 ما يتصور حلف لا يزوج بالكوفة عقد خارجي لأن المعبر كان العقدان تزوجتني يا فتي كذا فطلق المرأة ثم تزوجها ثانية  
 تطلق اعتبار العزم وتل طلق حلف لا يزوج من بنات فلان ليس بطلاق لا يثبت ولا يثبت له بحر النكحة تدخل  
 تحت النكحة والمعرفة لا تدخل تحت النكحة فلو قال ان دخل هذه الدار اخذت كذا والدار له او لغيره قد  
 الحالف تحت لتكثير ولو قال ادراكك لا تحت بالحالف لتعريفه وكذا الوقال ان من هذا المالك  
 احد وأشار الى داسه لا يجتنب الحالف بمسه لأنه متصل به خلقه فكان معرفة اقوى من معرفة  
 بالاضافة بحرف وذكره المصنف رحمه الله في البين في الطلاق مغيراً للاشياء الآبائية وفي العلم  
 كان كالم غلام محمد بن احمد اذ قال ادخل الحالف لو هو كذا الذي يجوز استعمال العلم في موضع النكحة  
 فلم يخرج الحالف من عموم النكحة بحرف قلت وفي الاشياء المعرفة لا تدخل تحت النكحة الا المعرفة  
 في الجراء أي قد دخل في النكحة التي هي في موضع الشرط كان دخل دار هذه احد فانت طالق قد دخلت  
 هي طلقت ولو دخلها هو لم يجتنب لان المعرفة لا تدخل تحت النكحة وتامه في القسم الثالث  
 من ايمان الطهرانية ويحجب حجر او عمرة ما شيا من بدله في قوله على المشي الى بيت الله ما والكيفية



اوراق دما ان ركب داخله النقص لو اراد بيت بعض المساجد لم يلزمه شيء ولا شيء على الحرم  
 او الذهاب الى بيت الله او المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام او باب الكعبة او ميذابها او الصفا  
 المرة او من لفه او عرفة لعدم العز لا يعتد بعد قيل له ان لم الحج العام فانت حرم قال حجبت وانكر  
 العيلاء بشاهد من قسمة ابركة لا ضحية بكوفة لم تقبل لقيامها على نفج الحج اذا الضحية لا دخل  
 تحت القضاء وقال محمد بن يعقوب ورجحه الكمال حلف لا يصوم حنت يصوم ساعة بنية وان  
 افطر لوجوب شرطه ولو قال لا اصوم صوما او يوما حنت يوم لانه مطلق فحسب للكامل حلف  
 ليضوت هذا اليوم وكان بعد اكله او بعد الزوال صحت اليمين وحنت للحال لان اليمين لا يعتد  
 المحنة بل التصور كتصوره في الناس كما لو قال لا طرفة ان لم تضل اليوم فانت كذا فحاضت  
 من ساعتها او بعد ما صلت ركعة فلان اليمين تصح وتطلق في الحال لان مراد الله لا يمنع كافي الاستحسان  
 بخلاف مسألة الكون لان محل الفعل وهو الماء غير قائم صلا فلا يتصور لوجه وحنت في  
 يصلي ركعة بنفسه السجود بخلاف ان صليت ركعة فانت حرك لا يعتد الا باول شفع لتحقيق الركعة  
 وفي لا يصلي صلاة بشفع وان لم يقعد بخلاف لا يصلي الظهر مثلا فانه يشترط الشهادتين  
 حنت في لا يؤم احدا باقدا قوم به بعد شروعه وان وصليته قضان لا يؤم احدا لانه  
 وصليته ديانة فقط ان نواه اي لا يؤم احدا وان اشهد قبل شروعه انه لا يؤم احدا لا يجنب مطلقا  
 لا ديانة ولا قضاء وصح لا قدا ولو في الجمعة استحسانا كما لا حنت لو امهم في صلوات الجماعة  
 او سجدة التلاوة لعدم كمالها بخلاف النافلة فانه يجنب وان كانت امامة في النوافل  
 منها عنها **وضع** ان صليت فانت حرك قال صليت وانكر المولى لم يعتد لا مكان الوقت  
 عليها لا حرج قال ان تركت الصلوة فطال ففضلتها قضاء طلقت على الاظهر ظاهر يتصلف  
 ما احضر صلوة عن وقتها وقد نام فقضاها استظهر الباقان عدم حنثه لحديث فان ذلك  
 وقتها اجتمع حدثان والطهارة منها حلف ليصليان هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة ويجمع  
 امراته ولا يغتسل بصل الفجر والظهر والعصر بجماعة ثم يجامعها ثم يغتسل كما غرت الشمس  
 ويصل المغرب والعشاء بجماعة فلا يجنب حلف لا يفعل الصبح منه فلا يجنب بالفاسد ولا  
 حنث يفت بعرفة عن الثالث اي محمد بن اوحى يطوف ثلاث الطواف المفروض من النار وبه جزم في المنهاج

للعلامة عمر بن محمد العنبري الاضاري كان من كبار فقهاء تجاري ومات بها سنة سبعين و  
 خمسمائة ولا يثبت في العمة حتى يطوف اكثرها ان ثبتت من متروك فوهدي ائصد  
 به بمكة فلك الزوج قطنا بعد الحلف فترته وبيع وليس في هذا عند الامام وله النصف  
 بقيته بمكة لا غير شرط ملكه يوم حلف ويقضي بقولها في ديارها انما تعزل من مكان نفسها  
 او قطنها وبقوله في الديار الرومية لعزلها من مكان الزوج فله حلف لا يلبي من غيرها فليس منه  
 لا يثبت عند الثاني وبه يفتي كونه لا يسي لا يسمع ولا يلبي لقول من يسمع فلان فليس من يسمع  
 علامه لا يثبت اذا كان فلان يعمل بده ولا يثبت لتعيين الجواز كما تحت بلبيس خاتمة ذهب  
 ولو رجلا بلا مضى او عقد او لواء او زبرجد او نمر او غير مصرع عندها وبه يفتي في حلفه لا  
 لا يلبي حليا العرف لا يثبت بخاتم فضة بدليل حلية الرجال الا اذا كان مصبغاً على حياته تمام النساء  
 بان كان له قصر فيجوز هو الصحيح زلي و لو كان ممسوحاً بذهب في حنثه به فله حلف حال وسو  
 حلفه لا يجلس على الارض فجلس على حائل منفصل كحنت او جلد او بساط او صير او حلفه لا  
 ينام على هذا الفرض فجعل فوقه آخر فنام عليه او لا يجلس على هذا السر فجعل فوقه آخر لا  
 يثبت في الصور الثلاثة كما اوضح المحققون من الفرائض للعرف ولو انكر الاخيرة حنت مطلقا اليوم  
 وما في القدوري من تكثير السري حله في البحر ثم على المعروف بخلاف ما لو حلف كيانا على  
 الواح هذه السري او الواح هذه السفينة ففرش على ذلك فرائض لا يثبت لانه لم يتم على الواح  
 بحركة في نسخ الشرح لكن ينبغي التبجيل اداة التشبيه نحو كما لو اتى اخر الكلام او اخيره عن مقاله  
 الغرام ليصبح المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام وكما هو الموجود في غالب نسخ المذاهب بدار ناد مشو  
 الشام فتليه ولو جعل على الفرائض قرام بالكسر الملازمة او جعل على السري بساط او مصباح  
 لانه يعد نائما وجالسا عليه بالخلاف ما من بخلاف ما لو حلف كيانا على الواح هذه السفينة ولو  
 الواح هذه السري ففرش على ذلك فرائض فانه لا يثبت لانه لم يتم على الواح حلفه لا يثبت  
 على الارض فمشى عليها ففعل او حلف او مشى على الجار حنت وان مشى على بساط لا يثبت  
 فرسع انعت على ثوبك او فراشك فلكه اعتبارا لثوبه والله اعلم **باب اليمين**  
**في الضرب والقتل غير ذلك ما يناسب ان يتوهم بمسائل**

من الغسل الكسوة الاصل هذان ما شارك الميت فيه الحي يقع اليمين فيه على الحالتين الموت والحيوة  
 ما يختص بحالة الحيوة وهو كل فعل يلد ويؤام ويغم ويسر كسند وتقبيل تقيد بها ثم فرع عليه فلو قلنا  
 ان ضربك او كسوتك او كلفتك او دخلت عليك او قبلتك تقيد كل منها بالحيوة حتى لو  
 علو بها اطلاقا واعتقا لم يجز بقولها في ميت بخلاف الغسل والحمل والمس الباسر الثوب تحلفه لا  
 يعسله او لا يجمله كما يقيد بالحيوة تحنث في حلقه ولو بالفارسية لا يضرب زوجته قبل سحرها  
 او خنثها او عضها او قرصها ولو كان خادما لما صح في الخلاصة والقضاي ليس بشرط فيه اي  
 الضرب قبل شرط على الاظهر والاشبه بحروبه جرم في الخانية والسراجية واما الايلام فشرطية <sup>هذه</sup>  
 ويكفي جمعها بشرط اصابة كل سوط واما قوله تعالى اخذ بيديك ضعفتا اي خربت رجلك فحضر <sup>هذه</sup>  
 لرحمة زوجة ابي عليه الصلوة والسلام فتح حلف ليضرب او يقتل فلانا الف مرة فهو على الاكثر  
 والمبالغة كحلفه ليضربني حتى يموت او حتى يقتله او حتى لا يتركه لاحيا ولا ميتا ولو قال خنث  
 يغشى عليه او حتى يستغيث او حتى يملي على الحقيقة ان لم اقل زيدا قلنا او هو اي زيد ميت ان  
 علم الحالف بموته حنث والا لا وقد قدمها عند ليصعدن السماء حلفنا لا يقتل فلانا بالكوفة  
 فصره بالسود ومات بها حنث كحلفه لا يقتله يوم الجمعة فجره يوم الخميس مات يوم الجمعة حنث  
 بعكسه اي ضربه بكوفة وموته بالسود لا يحنث لان المقتر زمان الموت ومكانه بشرط كون الضرب  
 المخرج بعد اليمين ظهيرية وفيها ان لم يات حتى اضربك فهو على ايتان ضربه او لا ان رايته كاشفا  
 فعل التلخي مالم يبق العودان رايته فلم يضربك فراه الحالف وهو من جنس لا يقدر على الضرب حنث  
 ان لقيتك فلم يضربك فراه من قدر ميل لم يحنث بجر الشتر وما فوقه ولو الى الموت بعيد ومادونه  
 وقربا فيعتبر ذلك في ليقضين دينه او لا يكلمه الى بعيد والى قريب ولفظ العاجل والسرير كالقريب <sup>هذه</sup>  
 كالبعيد وهذا ابلانية وان نوى بقريب او بعيد ملة معينة فيهما فعلى ما نوى ويدين فيما فيه  
 تخفيف بجر حلفه لا يكلمه ميلا او طويلا ان نوى شيئا فذلك ولا فعلا شهر ويوم كذا في البحر  
 عن الظهير وفي البهر عن السراج على شهر كذا اية او ما احدى عشر او اربعة عشر او بضعة عشر  
 ثلاثة عشر ياتي في حلفه ليقضين دينه اليوم نوقضي بنهر جة ما يرد به التجار او زيوفا ما يرد به بيت المال  
 او مستحقه للغير ويعتق المكاتب يدقها لا يدبر لقضاء رصا او سلقا وسطحا عش كاهن اليسا



من جلس الداهم ولذا لو تجوز بها في صرف وسلم لم يجز ونقل مسكين ان البهجة اذا غلب  
 غشها لم تأخذ واما المستوفة فاخذها حرام لانها تحاسر حتى وهذه احدى المسائل الخمس التي  
 جعلوا الزيوت فيها كالجيا ديار المديون في حلقه لرب الدين لا قضين مالك اليوم فجاه  
 فلم يجزه ودفع للقاضي ولو في موضع لا قاضي له حنت به يفتي منه المفتي وكذا ايدى لو  
 وجد قساعطا فلم يقبل قوضعه نجت ثاله يد لو اراد قبضه والا يكن كذلك لا يثبت  
 وفيها حلف ليجها في قضاها عليه فلان باع ما للقاضي بعه لورفع الامر اليه وكذا ايدى بالبيع  
 ونحو ما يحصل المقاصة فيه به اي بالدين لان الدين تقضى بامثاله او حبة الدائن لادين منه  
 اي من المديون ليس بقضاء لان الهبة اسقاط لا مقاصة وحينئذ فلا يثبت لو كانت اليدين  
 موقوفة لعدم امكان البيع مع هبة الدين وامكان البيع شرط البقاء كما هو شرط البقاء كما في مثله  
 الكوز وعليه لو حلف ليقضين دينه غدا فقضاه اليوم او حلف ليقضين فلانا غدا فأتى اليوم او  
 حلف لياكلن هذا الرغيب غدا فاكله اليوم لم يثبت زيلعي حلف ليقضين دين فلان فامر  
 غيره بالاداء او حاله فقبض بروان قضى عنه متابع لا يبر طهيريته وفيه حلف لا يفا  
 غريمه حتى يستوفي فقد يثبت براه او يحفظه فلا يبر بفارق ولو نام او غفل <sup>شغله</sup> او  
 انسان بالكلام او منعه عن الملازمة حتى هرب غريمه لم يثبت ولو حلف بطلافا  
 ان يعطيه كل يوم درهما فمر بما يدرع اليها عند الغروب وعند العشاء قال اذا لم يخل  
 يوما وليلة عن دفع درهم لم يثبت حلف لا يقض دينه من غريمه درهم دون درهم  
 فقضى بعضه لا يثبت حتى يقضى كله قبضا متفرقا لوجود شرط الحنت وهو قبض  
 الكل بصفة التفرق لا يثبت اذا اقتضه بتفرق ضروري كان يقضه كله بوزن  
 لانه لا يعد تفرقا عما دام في عمل الوزن لا ياخذ ماله على فلان الاجمالة او ان يجام  
 فترك منه درهما ثم اخذ الباقي كيف شاء لا يثبت طهيريته وهو الجملة في علمه  
 حنته في المسئلة الاولى كما لا يثبت من قال ان كان في الامانة او غيرا وسوى مائة فلا  
 يملكها اي المائة او بعضها لان غرضه نفي الزيادة على المائة صحت بالزيادة لو ما فيه الزيادة  
 والا لا حتى لو قال امراته كذا ان كان له مال وله عروس وضياع ودور لغيب التجارة لم يثبت

خراة اكمل حلفه يفعل كذا اتركه على الايد لان الفعل يقتضي منكرا والنكرة في اللفظ نعم فلو فعل  
 المحلف عليه مرة حنت ولحلت عيینه وما في شرح الجمع من عدمه سهل فلو فعله مرة اخرى لا  
 يحنت الا في كل ما ولو قيدها بوقت كوا الله لا افعل اليوم فمضي اليوم قبل الفعل بل يوجد  
 ترك الفعل في اليوم كله وكذا ان هلك المحلف والمحلوف عليه بالتحقق العلم ولو جن  
 المحلف في يومه حنت عندنا خلافا لاحد فتح ولو حلف ليفعلن بربرة لان النكرة  
 في الآيات تخص الواحد هو المتيقن ولو قيدها بوقت فنقض قبل الفعل حنت ان بقي  
 الامكان والايمان وقع الياس بموته او بقوت المحل بطلت عيینه كما مر في مسئلة الكون  
 زيلعي حلفه وال ليعلمنه كل داعر عيملتين اي مفسد دخل البلاد تقيد حلفه قيا  
 ولايته بيان لكون اليمين المطلقة تضير مقيدة بدلالة الحال وليتعي تقيد عيینه  
 بقوله علمه واذا سقطت لا تنقض ولو ترقى بالاعزل الى المنصب على فاليمين باقية لزيادة  
 تمكنه فتح ومن هذا الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله كما لو حلف رب البيت غريمه او  
 الكفيل بامر المكفول عنه ان لا يخرج من البلد الا باذنه تقيد بالخروج حال قيام الدين  
 بالكفالة لان الاذن انما يصح من له ولاية المنع حال قيامه ومنها لو حلف لا يخرج امرأته  
 الا باذنه تقيد بحال قيام الزوجة بخلاف لا يخرج امرأته من الدار لعدم دلاله التقيد بيلغي  
 حلف ليمين فلا تاو هبه له فلم يقبل بركه اكل عقد تبرع كعارية وصية واقارب بلا  
 البيع وشو حيث لا يدرب لا يقول وكذا في طرف النقر والاهل ان عقود المتبرعات بلازاء  
 الايجاب فقط والمعاوضات بلازاء الايجاب القبول معا وخضر الموهوب في شوطي الحنت  
 نلو وهي الحالف لغائب لم يحنت اتفاقا ابن مالك فليحفظ لا يحنت في حلفه لا يشتم ربحا  
 لشم ورد ويا سيميت والمعول عليه العرف فتح وياين الشم يقع على الشم المقصود ولا يحنت  
 لو حلف لا يشتم طيبا فوجده ربحا وان دخلت الرابحة الى دمانه فتح ويحنت في حلفه لا يشتم  
 بنقسيما او ورد ابشاء وزقه ما لادهنها للشر حلف لا يتزوج فزوجه قصي فالحال بالقر  
 حنت وبالفعل منه الكتابة بخلافه لان سماعه لا يحنت به يفتي خاينه ولو زوجته قصي  
 ثم حلف لا يتزوج لا يحنت بالقول ايضا اتفاقا لاستنادها لوقت العقد كل امرأة تدخل في كالح

او يضيح لادى فكذا افا جاز نكاح فضو بالفعل لا يثبت بخلاف كل عبدا يدخل في ملكي فهو حر  
 فجاز به بالفعل تحت اتفاق الكثرة اسباب الملك العمادية وفيها حلفت لا يطلق فجاز طلاق  
 فضو فوكا او فعلا فهو كالنكاح غير ان سبق للمهر ليس بجازة لوجوبه قبل الطلاق قال لا طرة  
 الغيران دخلت دار فلان فانت طالق فجاز الزوج قد دخلت طلقت ومثله في عدم خنثه  
 باجازه فعلا ما يكتبه الموثقون في التعاليق من نحو قوله ان تزوجت امرأة بنفسى بوكيل  
 او فضو او دخلت في نكاحي بوجه ما تكون زوجته طالق لان قوله او فضو في الخ عطف  
 على قوله بنفسى وعمله تزوجت وهو خاص بالقول وانما ينسد باب الفضو لوزاد او خبر  
 نكاح فضو ولو بالفعل فلا محصل له الا اذا كان المعلق طلاق المتروجة فيرفع الامر الى شاغري  
 لتقضي البهيمت للضافة وقها في التعليق ان الافتاء كان في ذلك يحجر حلف لا يدخل دار  
 فلان انتظم المملكة المستأجرة والمستعار لان المراد به المسكن عرفا ولا بد ان تكون سكا  
 لا يطرز التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلانة فادخل دارها وزوجها ساكن بها لم يثبت  
 لان الدار انما تنسب الى الساكن وهو الزوج لغيره عن الواقعات لا يثبت في حلفه انه لا مال له  
 وله دين على مفسر تبشيد باللام اى محكوم بافلاسه او على ملى غنى لان الدين ليس بال  
 بل وصف في الذمة لا يتصور قبضه حقيقة **فروع** قال بغيره والله لتفعلن كذا فهو  
 حالف فان لم يفعل له الخطاب حث مالم يبق الاستحلاف قال بغيره اقميت عليك بالله او  
 بقل عليك لتفعلن كذا اطلاق هو المبتدأ مالم يبق الاستفهام ولو قال عليك تعمال الله  
 ان فعلت كذا فقال نعم فالخالف الجيب لا يدخل فلان داره فيمته على النوى ان لم يكالى سعة  
 ولا فعل المني بالمتع جميعا اخرج ان ثم حلف انه لا يتركه فيها ببقوله اخرج لا بدع  
 اليوم على غريه مقدمه للقافى حلفه بقتل له ان كنت فعلت كذا فاما انا طالق فقال  
 نعم وقل كان فعل طلقت وفي الاشباه القاعدة الحادية عشر السوال معاد في الجواب قال امر  
 زيد طالق او عبدا حر او عليه المني ببيت الله ان فعل كذا او قال زيد نعم كان حالفا الخ  
 عليه فحلف بالطلاق ماله عليه شيء فبهرن بالمال حث به يفوق حلف ان فلانا ثقيلا  
 هو عند الناس غير ثقيلا لم يثبت الا ان ينوى ما عند الناس لا يعمل معه في القصاره مثلا



فعل مع شركه حنت مع عبده الماذون كالا يندع ارض فلان فزرع ارضا بينه وبين غيره  
 حنت كان نصف الارض يسمى ارضا بخلافه اذا دخل دار فلان فدخل المشتركة اذا لم يكن ساكنا  
 والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب الحدود** هو لغة المنع وشرعا عقوبة مقدرة وجبت  
 حقا لله تعالى نجر افلا تجوز الشفاعة فيه بعد الوصل الحاكم وليس مطهرا عندنا بل المطهر  
 التوبة واجمعها لا تسقط الحد في الدنيا فلا تغير حد لعدم تقريره ولا قصاص حد لانه غير  
 الي والى والزنا الموجب للحد وطى وهو اذ حال قدر حشفة من ذكر قوله مكلف خرج الصبي  
 والمعتوه فلو طى الصبي المعتوه امرأة عاقلة بالغة لم تحل المرأة ايضا لان هذا لم يسم زنا  
 يوجب الحد وصرح هذه المسئلة في آخر الباب كذا في كتابه مكلف خرج الصبي المعتوه  
 ناطق خرج وطى الاخرى فلا حد عليه مطلقا للشيء انما هو الاصح فيجد الزنا بالانثى لا  
 بالبرهان شرح وهبانية طائع في قبل مشتملة حالا او ما ضا خرج المكلف الدبر ونحو الصغير  
 خال عن ملكه اى ملك الواطى وشبهته اى في الحل لا في الفعل ذكره ابن الكمال وزاد الكمال  
 في دار الاسلام انه لا حد بالزنا في دار حرب او عينته من ذلك بان استأنف ففعل على  
 ذكره فانها يجازى لوجود التماثل او عينته فان فعلها ليس طى بل تماثل فتم التعريف  
 وزاد في المحيط العلم بالتحريم فلو لم يعلم لم يجد للمشبهة ورده في الفتح بحرمة في كل ملة  
 وثبتت لشهادة اربعة رجال في مجلس واحد فلو تفرقت حدوا بلفظ الزنا لا بمجرد اللفظ  
 الوطى او الجماع وظاهره ردان ما يفيد معنى الزنا يقوم مقامه ولو كان المزوج احدهم اذا  
 لم يكن الزوج قد فها ولو شهد برأها بولده للتممة لانه يدفع اللعان عن نفسه في الاول  
 ويسقط نصف المهر لو قبل الدخول او نفقة العدة لو بعده بالثانية طهيرية فسا لهم الامام  
 عنه ما هو اى عن ذاته وهو الايلاج جيني وكيف هو اين هو ومتى نتي ومن زنى الجوز  
 كونه مكرها وبدار الحرب او في صباه او بامه ابنة فيستقصى القاض احتيا لا للبراء فان  
 بيننا وقالوا رايها وطئها في فرجها كالميل في المكحلة هو زيادة بيان احتيا لا للبراء ولو  
 سر وعلتا اذا لم يعلم بالهم حكم به وجوبا وترك الشهادة به اولى ما لم يثبتك فالشهادة اولى  
 بغير وثبتت ايضا باقراره صريحا صليحا ولم يكن به الاخر والاظهر كذا به يحبه اورثها ولا اثر زنا

بخبره او هي باخر سرحي از ايد ما يسقط الحد ولو اقر به او بسرقه في حال سكره لاحد ولو سرق  
 اوزني حد لان الانشاء لا يجتنب التكذيب والاقرار يجتنبه هزار بجاني بحالسه اي المقر اذا  
 كلما اقرده بحيث لا يراه وساله كما مر حتى عن المرتبة الجوات بيانه بامنية ابنه هزار فان بينه  
 كما يجوز حد فلا يثبت بعلم القاض ولا بالبينة على الاقرار ولو قضى بالبينة فاقترعه لم يجز  
 عند الناز وهو الاصح ولو اقر را بعا بطلت الشهادة اجماعا سراج ويجزئ سبيله ان رجوع  
 عن اقراره قبل الحد او في وسطه ولو رجوعه بالفعل فهو به بخلاف الشهادة وانما  
 الاقرار رجوع كما انكار الرخوة توبة كما سيحكي وكذا يصح الرجوع عن الاقرار بالحصول كانه  
 لما صدر شرطا للحد صار حقا لله كما دفع الرجوع عنه لعدم الكذب بحرق كذا عرسا للحد  
 الخاصة لله كحد شرب وسرقه وان ضمن وتدريب تلقينه الرجوع ببلعك قبلت ولمست او  
 وطئت بشبهة لحديث ما عرذ على الزاني لغاز زوجته سقط الحد عنه وان كانت زوجة  
 للغيب بلا بينة ولو تزوجها بعد اى بعد زناه او اشتراها لا يسقط في الاصح لعدم الشبهة  
 وقت الفعل بحرق ورجم محض في قضاء حتى يموت ويصطفون كصفوف الصلوة لرجله كلما  
 رجم قوم يتخاو ورجم اخرون فلو قتله شخص او قاعينه بعد العشاء به فهدر وينبغي ان يغرب  
 لا قتياله على الامام فهو ولو قبله اى قبل القضاء به يجب القضاء العمل والدية في الخطاء لان  
 الشهادة قبل الحكم بها الحكم لها والشرط بلاءة الشهود ولو بحصة صغيرة الا لعذر كمرض  
 في رجم القاضى بخبره فان ابوا او ماتوا او غابوا او قطعوا بعد الشهادة او بعضهم سقط اجمع  
 لهم اشرط ولا يجدون في الاصح كما لو خرج بعضهم عن الاهلية للشهادة بفسق او عجز او  
 خمر او قدف ولو بعد القضاء لان الامضاء من القضاء في الحدود وهو لو حصنا اما غيبه  
 فيجوز في الموت والغيبه كما في الكلام ثم الامام هذا ليس بتمليك ومضيق ليس بلازم قاله ابن الكا  
 وماله المصنف عن الكمال تعقبه في التمر ثم الناس اوافى التمر ان حضورهم ليس بشرط ف  
 كذلك فلو استغلام يسقط ويبدل الامام لو مقر مقتضاه انه لو امتنع لم يحل للقوم رجعة ان ائتم  
 لفوت به ففتح لكن سمي ان لو قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجم وسعك رجعه وان  
 لم تباين لجة ويكره للرجم من الرجوع وان فعل كجرم المديان وحسن وكفن وصلى عليه وصعق انه

عليه الصلوة والسلام على الغامدية وغير المحصن بجلا مائة جلدة ان حرا ونصفا للعبد  
 بدلالة المقوم المراد بالمحصنات في الآية الحرائر ذكرا البضاوي وغيره وذكر الزيلعي انه غلب  
 الاثبات على الذكور لكنه عكس القاعدة والعبد لا يجزى سيده بغير اذن الامام ولو فعله  
 يكره الظاهر لقوم ركنه اقامة الامام فله سب لا عقلة له في الصلح ثم المبدأ عقد  
 اطرافه متوسطا بين الجارح وغير المولود ونزع ثيابه خلا ازار لسان عودته وقرق جلده على  
 بدنه خلا راسه ووجهه وقيل وصدرة وبطنه ولو جلده في يوم خمس من الميلة و  
 ومثلها في اليوم الثاني لجزاه على الاصح جوهرة وقال على رضي الله عنه يضرب بالرجل قائما والمرأة  
 قاعلة في الحدود والتعازير غير مودة على الارض كما يفعل في زماننا فانه لا يجوز ضربها  
 لا يلد السوط لان المشترك في النفي يعين الكمال ولا يمنع ثيابها الا الفرو والحشون تضرب  
 جالسة لما روينا ويجزى لها الى صدرها في ارجم وجاز تركه لستها بثيابها ولا يجوز الحفر  
 له ذكر الشئ ولا يربط ولا يمسك ولو هرب فان مقرا لا يتبع ولا يتبع حتى يموت كما مر  
 ولا يجمع بين جلد ورجم في المحصن ولا يجلد ونفى اي تعريب في البكر فسر في النهاية بالحبس  
 وهو حسن واسكن للقينة من التعريب لانه يعوق على موضعه بالنقص لا سياسة وتعزيرا  
 فيغوزر الاحام وكذا في كل جنابة فسر ورجم مريض في ولا يجلد حتى يبرأ الا ان يقع الياس من  
 بثره فيقام عليه بحرم ويقام على الحامل بعد وضعها لا قبله اصلا بل يحبس لو ثابها ببينة  
 فان كان ثابها الرجم رجحت حين وضعت الا اذا لم يكن المولود من يريه فحق استغنى ولو  
 ادعت الحبل يريها النساء فان قلن نعم حسب ما سنتين ثم رجما اختيارا وان كان الحبل بعد النقا  
 لانه موهن شرايط احصان الرجيم سبعة الحرية والتكليف عقل وبلغ والاسلام والوطى وكونه نكاحا  
 صحيح حال النكاح وكونها نصفه احصان المذكورة وقت الوطى فاحصان كل منهما شرط لصحة  
 الاخر به محصنات قلن امة او حرة عيدا فلا احصان الا ان يطأها بعد العتق فيحصل احصان به لا  
 بما قبله حتى لو زنى ذى بمسلة ثم اسلم لا يجرى بل يجلد وبقي شرط آخر ذكره ابن خمال وهو ان لا يطل  
 احصانها بالان تدا فلواتدا ثم اسلم لم يعد الا بال دخول يده ولو بطل يحقن او عنة عاد بالافاقة  
 ويقتل بالوطى بعد واقاعلم انه لا يجب بقاء النكاح لبقائه اي احصان فلونكح في عمر مرة ثم طلق



وبقي مجرد اوزني يريج ونظم بعضهم الشروط فقال شروط الاحصان انت ستة فخذها من القر  
 مستفها بلوغ وحقل وجريته ورا بعاكونه مسلما وحقا صحيح ووطى مباح متى اختلف شرط فلا ير جا باب  
**الوطى** الذي يوجب الحد والذي لا يوجب له نقيض الشبهة لحديث ادرا والحد وبالشبهات ما  
 استطاعت الشبهة ما يشبهه الشيء الثابت وليس ثابت في نفس الامر ثلاثة انواع شبهة حكمية في  
 المحل وشبهة في اشتباه الفعل وشبهة في العقد والتحقيق دخل هذه في الاولات ومحققا فان ادعاها  
 اي الشبهة وبرهن قبل برهانها وسقط الحد وكذا يسقط ايضا يجرى دعواها الا في دعوى الاكراه خاصة  
 فلا بد من البرهان لانه دعوى بفعل الغير فيلزم ثبوته بجرى الحد بل ازم بشبهة المحل اي الملك ولست في  
 شبهة حكمية اي الثابت حكم الشرع بحله وان ظن حرمة كوطى امة ولده وولد ولده وان سفا  
 ولو ولده حيا فتح الحديث انت عمالك لا برك ومعتدة الكنايات ولو خلعك خلع من مال وان نوى  
 بغيره لم يفسد كفاية الويلع والبايع امة البيعة الزوج امة للمهر قبل تسليم المستور  
 واما الفاسد ووطى الشريك اي احد الزوجين الجارية المشتركة ووطى جارية مكاتبه وعبد المالكه وعليه دين  
 ولقبته زوايا جارية من الغني بعد الاحراز بدارنا او قبله ووطى جاريته قبل الاستبراء التي في خيار  
 للمشتري والتي هي اخته رضا عا وزوجة حرمت بردها ومطاو غنما لابنه او جماعة كاهها او بنتها  
 لان من امة من لم يحرم به وهو غير ذلك كما لا يخفى على المتبع فله دعوى الحصر في ستة مواضع  
 ولا حد ايضا بشبهة الفعل وسعى شبهة اشتباه اي شبهة في حق من حصل له اشتباه ان  
 حله العبرة لدعوى الظن وان لم يحصل له الظن ولو ادعاه احدهما فقط لم يجد الحق في جميعا  
 بعلمها بالحكمة فله كوطى امة ابويه وان عليها ثمنى ومعتدة التلك ولو جملة وامة امراته  
 وامة سيده ووطى المهرن امة المرهونة في رواية كتاب الحد ودوهي المختار زلي في الهد  
 المستعير للمهرن كالمهرن وسيجي حكم المستأجرة والمعضوبة وينبغي ان الموقوفة عليه كالمهرن  
 فله ومعتدة الطلاق على مال وكذا المختلعة على الصيغ باياع ومعتدة الاعتاق والحال انها  
 هي ام ولد والوطى ان ادعى النسب ثبت في الاولى شبهة المحل لا في الثانية اي شبهة الفعل  
 لنسبه زنا الا في المطلقة لكنها بشرطه بان تلاك اقل من سنتين كالاكثر لا يدعوى كما مر  
 في بابه وكذا المختلعة والمطلقة بعون بالاولى نهاية والا في ووطى امرأة زفت اليه وقال

وقال النساء هي زوجتك ولم تكن كذلك معتدا بخبرهن فيثبت نسبه بالدعوة بغير وكلاء  
 ايضا بشبهة العقد عقد النكاح عند اى عند الامام كوطي محرم نكاحها وقال ان علم بالحرمة  
 حد وعليه الفتوى بخلافه لكن المرجح في جميع الشروح قول الامام فكان الفتوى عليه  
 قاله قاسم تصحيحه لكن في القهستاني عن المصنف الفتوى على قولها في المتن وحرك  
 الفتح انها من شبهة المحل وفيها يثبت النسب كالمرو ووطي في نكاح بغير شهود لا  
 فيه لبس في العقد وفي المحل تزوج بجمرة او منكوحة الغير ومعتدته ووطيها  
 ظانا المحل لا يحد ويغزر وانظروا الحرمة فذلك عند خلافها فظهرت تقسيمها لثلاثة اقسام  
 قول الامام وحد بوطي امة اجيه وعمه وسائر محارمه سوى الولاد لعدم اليسطة ووطي امه  
 ويحد على قرابته نظريا زوجته ولو هو اعني للتمييز بالسؤال الا اذا ادعاهما فاجابته قائلة  
 انا زوجتك وانا فلاة باسم زوجته فواقعها لان الاخبار دليل شرعي حتى لو اجابته باللفظ  
 او بنعم حد وذميمة عطف على ضمير حد وجاز للفضل زنى بها حرى مستامن وحد  
 ذى زنى بحرية مستامنة لا يحد الحرى في الاولى والحرية في الثانية والاصل عند الامام  
 ان الحد وكلها لا تقام على مستامن الا حد القذف ولا يحد بوطي بهيمة بل يغزر وتذبح  
 ثم تحرق ويكره الانتفاع بها حية وميتة صحيحة وفي النهر الظاهر انه يطالب يد بالقولهم  
 تضمن بالقيمة ولا يحد بوطي اجنبية زنت اليه وقيل خبر الواحد كاف في كلها يعمل فيه  
 بقول النساء بجره عرسك وعليه مهرها بذلك قضى عمر رضي الله تعالى عنه وبالعامة او  
 بوطي دير وقال ان فعل في الكفاية حدان في عياله او امته او زوجته فلا يحد لهما عا بل  
 يغزر فقال في الدرر المحرق بالنار او هدم الجدار والتكليس من محذور تقع باتباع الحجر  
 وفي الحاوى والجلد اصع وفي الفتح يغزر وليس حتى يموت او يتوب ولو اعتاد اللواطه قلد  
 الامام سياسة قلت في النهر مغزا للبحر المقييد بالامام يفهم ان المقصود بسريه الحكم  
 بالسياسة **فرع** وفي الجوهرة الاستثناء حرله وفيه المقر فيمكن امراته او امته  
 ممن البعث بذكره فانزل كره ولا شئ عليه ولا يكون اللواطه في لجنة على الصحيح  
 لانه تعالى استقيحها وسماها خبيثة ولجنة مترفة عنها فمنه في الاشياء حرة فيها

تفلية فلا وجود لاني الجنة وقيل سمعية فتوجد وقيل يخلق الله تعالى طائفة تضعهم  
 الاعلى كالذكور والاسفل كالاناث والصحيح الاول وفي البحر منهن اشدهم الزنا <sup>منها</sup>  
 عقل وشرا وطبعاً والزنا ليس بحرام طبعاً وتزول حرمة بتزوج وشرا بخلها و  
 عدم الحدا عند هذه الخفة ما بل للتغليظ لانه مطهر على قول وفي المجتبى يكفر مستحلباً  
 عند الجمهور اوزني في دار الحرب او البغي الا اذا زني في عسكر لا ميره ولا ية اقامة  
 هداية ولا حد بنها غير مكلف بمكلفه مطلقاً اعليه ولا عليها وفي عكسه حد فقط  
 حد بالزنا بالمستأجرة له اي الزنا والخروج بالحد كالمستأجرة للخدمة فتح ولا بالزنا  
 باكره ولا باقرار ان انكره الاخر للشبهة وكذا الوقال اشتريتها ولو حرة مجتبى وفي قتل امه  
 زناها الحد بالزنا والقيمة بالقتل ولو اذهب عينيها الزمه قيمتها ويسقط الحد لتملكه الجنة  
 العمياء فاورث شبهة هداية وتقصيل ما لو اخضاها في الشرح ولو غصبها ثم زني بها ثم ضمن  
 قيمتها فلا حد عليه اتفاقاً بخلاف ما لو زني بها ثم غصبها ثم ضمن قيمتها كما لو زني بخبر  
 ثم نكحها لا يسقط الحد اتفاقاً فتح والتخليفة الذي لا والى فوته يؤخذ بالقصاص والاموال  
 لاها من حقوق العباد فيستوفيه ولو الحق اما يمكنه او عبعة المسلمين وبه علم ان القضا  
 ليس بشرط لاستيفاء القصاص والاموال بل للمتاكين فتح ولا يحد ولو لقتل لغلبة حق  
 الله تعالى واقامته اليه ولا ولاية لاحد عليه بخلاف امير البلد فانه يحد بامر امام  
 والله سبحانه وتعالى اعلم **باب الشهادة على الزنا والرجوع**  
 عنها شهيد واحد متقدم بلا عدد كمرضاو بعد مسافة او خوف طريق لم تقبل بثلاثة  
 الا في حد القذف اذ فيه حق العبد وضمن المال انشرت لانه حق العبد فلا يسقط بالتقادم  
 ولو اقرب به اي بالحد مع التقادم حد لا تنقضاء للثمة الا في الشرب كما سيأتي وتقادمه بزوج  
 الرجوع وغيره بعض شهر هو الاصح ولو شهدوا بزنا متقدم حد الشهوة عند البعض  
 كذا في الخيانة شهيد واحد على زناه بغائبة حد ولو على شربة من غائب لا لشبهة بل في  
 المشقة دون الزنا اقرب بالزنا بغيره لانه حد وان شهدوا عليه بذنا لا احتمال اقامته و  
 امته كما خلت فيهم في طوعها او في انبلاء ولو كان على كل زنا اربعة لا كذب احدا افرقية يعني



ان ذكره اوقا واحد او ثلثة المكانات والا قيلت فتح ولو اختلفوا في رواية بيت ولقد  
 صغير جدا أي الرجل والمرأة مستحسانا كما كان التوفيق ولو شهدوا على زناها ولكن  
 بكر او ذقنا او قرناء او هم فسقة او شهدوا على شهادة اربعة وان وصيلة شهد<sup>ص</sup> الا  
 بعد ذلك لم يجز احد وكذا لو شهدوا على زناه فوجد محبوا ولو شهدوا بالزنا ولكن  
 هم عريان او محلودون في قلوب او ثلثة او واحد هم محلودوا وعبد او وجد احد  
 كذلك بعد اقامة الحد والنفذ ان طلبه المقتدوف وارث جلداه وان مات  
 منه احد بخلافها اودية رجعة في بيت المال اتفاقا ويجوز رجوع من الاربعة بعد  
 البرم فقط لا نفذ بشهادته بالرجوع قدا وغرم ربع الدية ان رجع قبله كى البرم عدوا  
 للقلب ولا يرجع لان الامضاء من القضاء في باب الحدود ولا شيء على خامس<sup>الرجع</sup> ربع  
 فان رجع آخر حد او غرم اربع الدية ولو رجع الثالث ضمن الربع ولو رجع الخمسة ضمنها<sup>الرجع</sup> اتم  
 حاوى ضمن الزانية المبرم ان ظهر واعيد اهل الشهادة عبدا او كفلا وهذا اذا اخبر<sup>الرجع</sup> المبرم  
 بحرية الشهود واسلامهم ثم رجع فالتأخير الكذب والدية في بيت المال اتفاقا  
 ولا يجزىون بالنفذ لانه لا يورث بجرم القتل من امر رجعه بعد التكية فظهر<sup>الرجع</sup> ان  
 غير اهل فان القاتل ضمن الدية استحقاقا لشبهة صحة القضاء فلو قتله قبل الامراء  
 بعد قبل التكية اقصر منه كما يقتصر قبل للقضى بقتله قصاصا لظهر الشبهة عبدا او  
 لان الاستيفاء للولى زيلعي من الردة وان رجم ولم تزاد المشهور فوجدوا عبدا فله<sup>الرجع</sup>  
 في بيت المال لا مثاله اكراما فقتل فعله اليه وان قال المشهور للزنا تعديا النظر قبل  
 لا يستعمل الشهادة الا اذا قالوا اتعدناه للتلاذ فلا تقبل بفسقهم فتح وان انكر<sup>الرجع</sup>  
 فشهدا عليه رجل وامراة او ولدت زوجته منه قبل الزنا لم يبرم ولو خلاهما ثم طلقها  
 وقال وطئتها وانكرت فهي محصن باقراره وقلها ما تقران الا قرارة حجة قاصرة كما لو قالت  
 بعد الطلاق كنت نصرانية وقال كانت مسلمة فيجزم المحصن ويحمله غيره وبه استغنى عما وجد  
 في بعض نسخ المتن من قوله اذا كان احد الزانين محصنا يجزى كل منهما الحد فتأمل في رفع يلا  
 فلاجلها لا يكون محصنا عند الثاني لشبهة الخلاف فلهذا علم **باب حد الشرب**

للحرم بجيد مسلم قلواته فسكنها سلم لا يجد لانه لا يقيم على الكفا ظهيرية لكن في منية المفقو سكر  
 الذي من الحرم حلفي الاصح حرمة السكر في كل ملة ناطق فلا يجد لآخر الشبهة مكلف طائع غير  
 مضطر لشرب الخمر ولو قطرة بلا قيد سكر او سكر من نبيذ ما به يفتي طوعا عالما بالحرمة  
 حقيقة او حكما بكونه في دارنا لما قالوا لو دخل حربي دارنا فاسلم فشرب الخمر جاهلا بالحرمة  
 لا يجد بخلاف الزنا حرمة في كل ملة قلت يد عليه حرمة السكر ايضا في كل ملة قائل  
 بعد الاقامة فلو حلف قبلها فظاهر انه يعاد عليني اذا اخذ الشارب ويريج ما شرب من خمر  
 او نبيذ فتح فمن قصر الراحته على الخمر فقد قصر موجوده خبر الريح وهو من شئ سماعي غاية  
 الا ان تنقطع الراحته لبعده المسافة وحينئذ فلا بد ان يشربه بالشرب طائعا ويقول اخذنا  
 ورجعنا موجوده ولا يثبت الشرب بها بالراحته ولا يثبتها بل بشهادة رجلين يسألها  
 الامام عن ماهيتها وكيف شرب لاحتمال الاكراه ومتى شرب لاحتمال التقادم واين شرب  
 لاحتمال شربه في دار الحرب فاذا ابدى نواذك حليسه حتى يسأل عن عدم التام ولا يقضي  
 بظاهرها في حد ما خائفة ولو اختلفا في الزمان او شهدا احدهما سكره من الخمر والاخر  
 من السكر لم يجد ظهيرية او يثبت باقراره مرة صالحا ثانياين سوطا متعلق بجيد الحرم  
 نصفها للعبد ورفق على بلده كحد الزنا كما مر فلو اقر سكران او شهدا فابعد زوال ريجها  
 لا يبعد مسافة او اقر كذا لك او رجع عن قراره لا يجد لانه خالص حق الله تعالى فيعمل الرجوع  
 فيه ثم يتوكل به باجماع الصحابة ولا يجمع الا برأي عمر بن مسعود رضي الله تعالى عنهم جميعين  
 وهما شرط اقيام الراحته والسكران من لا يفرق بين الرجل والمرأة والسماء والارض وقالا من يخطئ  
 كلامه غالبا فلو نصفه مستقيما فليس بسكران يجر ويجوز للفتوى لضعف دليل الكلام ففتح ولواتد  
 السكران لم يصح فلا حرمه حرمه وهذه احد المسائل السبع المستثناة من انه كالصالح كما يطره  
 المصنف مغربا للاشياء وغيرها ونقل في الاشربة عن الجوهر حرمة اكل نجس وحشيشة واقون  
 لكن دون حرمة الخمر ولو سكرها كلها لا يجد بل غير سكرته وفي التمهيد الحقيقي ما في العناية ان الخمر  
 مباح لانه حشيشة اما السكر منه فحرام اقيم عليه بعض الجدل فربما يتم اخذ بعد المقام لا يجد  
 لما مر ان الامضاء من القضاء في باب الحدود ولو يثبت اولي ثانيا يستأنف الحد لانه داخل الحد

كما ينبغي **فرع** سكران او صالح جمع به فسه فسد انشأنا فوات ان قادر اعلى منعه فمن و  
 الاكلا تليس بمسير له فلا يضاف سيرة اليه فلا يضمن مصنف عمادية والله سبحانه اعلم  
**باب القذف** معناه الكوشة بالزنا وهون الكبار بالجماع فتح لكن في النهر قذف  
 غير الحصن كصغرة وملوكة وحررة ومتهتكة من الصغار وكذا الشربكية وثوبان ثبتت  
 بجلائن يسألها الامام عن ماهيته وكيفية الا اذا شهدا بقوله يا زاني ثم يجلسه ليسال عنهما  
 يجلسه لشهيق يمكن احضارهم في ثلثة ايام والاظهارية ولا يكفله خلافا للثاني فخرج المحرم  
 والعبد ولو ذميا او امرأة فاذا قال المسلم المحرم لثابتة حرته ولا فية التعزير البالغ العاقل العفيف  
 عن فعل الزنا فينقص عن احصان الرحم بشيئين النكاح والدخول وبقي من الشروط ان  
 يكون ولده او ولده اخر او خريفا او محجوبا او خفيا او وطى بنكاح او ملك فاسدا او هي  
 رقيقا او قراء وان يوجب احصان وقت الحد حتى لو ارتد سقط حد القذف ولو اسلم  
 بعد ذلك فتح بصرح الزنا ومنه انت اترني من نولان او منى على ما في الظهيرية ومنه  
 التيك كما نقله المصنف في شرح المنار ولو قال يا زاني بالهرة لم يجز شرح تكلمه او بقوله  
 زنا في الجبل بالهرة فانه مشترك بين الفاحشة والصعود وحالة الغضب تعين الفاحشة  
 او لست لابيك ولو زاد ولست لملك او قال لست لابوك فليحد او لست ببن فلان  
 لا يبه المعروف به والحال بان امه محصنة لانها المقدوفة في الصوتين اذ للعتيد احصان  
 المقدوف كالمطالب سمي في غصبتين بالصوت الثالث بطلب المقدوف المحصن لانه قد  
 ولو المقدوف غائبا عن مجلس القاذف طال القذف وان لم يسمعه احد هربل وان امره  
 المقدوف بذلك شرح تكلمه ونزع القرو الحشفي فقط اظهارا للتخفيف باحتمال صفة  
 بخلاف حد شرب وهذا لا يحد بلبست ببن فلان حده لصدقه وبشبهة اليه او  
 الى خاله او عمه او رايه بتشد يليا للباء مربية ولو غير زوج امه زليجي كاهم رايه  
 عازا ولا يقوله يا ابن ماء السماء فيه نظر ابن الكمال ولا يقوله يا بنطي لعربي في النهر  
 متى نسبته لغير قبيلته او نفاه حتى عازرو فيه يافرخ الزنا يا بضر المزنا يا سحر الزنا  
 يا سحر الزنا قد يخلو بالكثير الزنا او يحرار زادة فنية وفيها لوحد ابوة



نسبة فلاحه ولا حد بقوله كاهراية زنت بغيره وبنور وبنجار وبنفس كانه ليس بزنا  
 شرعا بخلاف زنت ببقرة او شاة او بناقة او بجارية او بنوب او بدارهم فانه يحل لها  
 لا تصلح للابلاج فيراد زنت ولبخلد البذل ولو قبل هذا الرجل فلا حد لعدم العرف  
 باخذه للمال وانما يطلبه بقذف الميت من يقع القذف في نسبة ليسب قذفه  
 الميت وهم الاصق والقروع وان علوا وسفلوا ولو كان الطالب مجنونا او محروما  
 عن الميراث يقتل او رقا او كفرا او ولد بنت ولو مع وجود الاقرب او عفو او تضيقه  
 للمخوفهم العار بسبب الخزية قيد بالميت لعدم مطالبتهم في الغائب ليجوز تضيقه  
 اذ احضر قال يا ابن الزانيين وقدمت ابواه فعليه حد واحد للتدخل الا ان يتم  
 موت ابويه ليس يقيد بل فائدته في المطالبة ذكر في آخر الميسر ان معنوهة  
 لو حل بها ابن الزانيين فجاء بها الى ابن ابي ليلى فاعترفت فحد لها حد في المسجل ايا  
 حنيفة رحر فقال لخطا في سبع موضع في الحكم على اقرار المعنوهة والرقمها الحد  
 وحدها حدين واقامهما معا في المسجد وقائمة وبالحضرة وليها قال في المدة  
 ولم يتعرف ان ابويه حيان فتكون الحضور لهما او ميتان فتكون الا بن اجتمعت عليه  
 اجناس مختلفة بان قذف وشرب وسرق وزنى غير محصن بقيام عليه الكل بخلاف المختد  
 لا يولى بينها خيفة الهلاك بل يحبس حتى يبرأ ويبدأ بجحد القذف حتى العبد ثم هو اى الامام  
 يخير ان شاء بدأ بجحد الزنا ولو شاء بالقطع لنبوئها بالكتاب ويؤخر هذا الشرب لنبوئها باجتهاد  
 الصحابة رضوا لو فقاء ايضا بدأ بالفقاء ثم بالقذف ثم يرمى لو محصنا ولغا غير المحصن  
 الحواى القدامى ولو قتل ضرب للقذف وضمن للسرقة ثم قتل وترك ما بقى ويعخذ  
 ما سرقه من تركته لعدم قطعه لفر ولا يطالب الا اى فرع وان سفل وعبد اياه اى  
 اصله وان علا وسيداه لفر نشر مرتب بقذف امه الحرة المسلمة المحصنة ولو كان لها ابن  
 من غيره او اب او بنت ملك الطلب النهر واذا اسقط عنه الحد عزى بل يشتم ولله نفي  
 ولا ارف فيه خذوا للشايع رحمة ولا جمع بعد اقرار ولا اعتياض اى اخذ عوفى ولا صلح  
 عوفيه وعنده نعم لو عفا المقلوف فلا حد له لصحة العفو بل لا ترك الطلقة لو عاد

ولم يجد شئني ولذا لا يتم الحد الا بحضرة قال كثر يازاني فقال الاكثر كما بل انت محد  
لعلته حق الله تعالى فيه بخلاف ما لو قال له متلا يا خيث فقال بل انت لم غير الله خفيها  
وقد تساوى انكافيا بخلاف ما سيحى لو تسامتا بين يدى القاضى وتضارب بالمتكافيا هتك  
محلب الشرع ولتفاوت الضرب ولو قال له عرسه وهو من اهل الشهادة فحدث به  
حدث ولا لعان الاصل ان الحدين اذا اجتماعا وفي تقديم احدهما اسقاط الآخر وجب  
تقديمه احتياكا للدرع واللعان في معنى الحد ولذا قالوا لو قال لها يازانية بنت المراتبة  
يد بالحد لينتفى للعان ولو قالت في جوابه زنت بك او معك هذا راي الحد والعان  
للسك قيد بالخطا لهما ولو اجابته بانت اذنى منى حد واحد خائبة ولو كان ذلك  
مع اجنبية حدد دونه لتضديفها اقر بولد ثم نفاه يادعوى ان عكس الحد للقد ولوله  
فيهما لا قراره ولو قال ليس بابني ولا بانيك فهذا كانه انكر الولادة قال لامرأة يازاني  
حد اتفاقا كان الهاء تحذف للتزخيم ولرجل يازانية لا وقال محمد بن محمد بن محمد بن  
للبالغة علامة قلنا الاصل في الكلام التذكير ولا حد يقذف من لها ولدا له معروفة  
في بلد القذف ومن لا عنت بولده كانه اماراة الزنا او يقذف رجل وطئ في غير ملكه بكل وجه  
كامنة ابنه او بوجه كامنة مشتركة او في ملكا محرما بل كامنه هي اخته رضاعا في كل  
لفوات العفة او يقذف من زنت في كفرها لسقوط الاحتضان او يقذف مكاتبات عز  
وفاء لا خلاص العصاية في حرته فاو رت شبهة صحت فاذن من وطئ عرسه حايضا او  
عجوبة ومكاتبته ومسلم تلح محرمية في كفره لثبوت ملكه فيمن وفي الاخيرة خلاصهما  
حد مستامن قذف مسلماته التقرىفاء محقق العباد بخلاف حد الزنا والسرقة لهما  
من حد ود الله تعالى المحضنة كحد الخمر واما الذي في الكل الا الخمر غاية لكن قد مضى  
المنية يصح حله بالسكرا ايضا وفي السرقة اذا اعتقد واحرمية الخمر كانوا مسلمين وفيها  
لو شر الذي اوزنى فاسلم ان ثبت باقراره او شهادة المسلمين حله وان بشهادة اهل  
الذمة لا اقر القاذف بالقذف فان اقام اربعة على تناء ولو في كفره لسقوط احصائه كما  
من اقرار الزنا اربعة كما مر عبارة الدرر باقراره بالزنا فيكون معناه او اقام بنية على اقراره

بالزنا وقد حررت في البحران البينة على ذلك لا تقبل أصلا ولا يعول عليها لأنه إن كان منكرا فقد  
 رجع فلعنوا البينة وإن كان مقرا لا تسمع مع الإقرار إلا في سبع مذكورة في الأشياء ليست هذا  
 منها قلت أغبر المصنف العبارة فتدبره هذا المقدوف يعني إذا لم تكن الشهادة بحد متقادم  
 كما لا يخفى وإن عجز عن البينة للحال واستأجل لأحضار سمعوه في المصير فحول إلى قيام  
 المجلس فان عجز حد ولا يكفل ليذهب لطلبهم بل يحسن ويقال أبعث الميهم من يحضرهم  
 لو أقام أربعة فساقا أنه كما قال د رالحمد عن القاذف والمقدوف والشهيد ملحق بكي في  
 يحد واحد بخبايات التحديستين بخلاف ما اختلف حبسهما كما بيناه وعم الطلاق ما إذا التحل للطلاق  
 أم تعدد بكلمته أم كلمات في يوم أم أيام طلب كلهم أم بعضهم وما إذا اختلفت الأصول طام  
 قذفت آخر في المجلس فإنه يتم الأول ولا شيء للثاني للتداخل وما إذا اختلفت فعتق فقد أخرج حد  
 العبد فان أخذه الثاني كمل له ثمانون لوقوع الإربعين لها فتح وفي سرقة الزيلعي قذفه فحرم ثم قذفه  
 لم يجد ثانيا كان المقصود وهو ظاهر كذا به ودفع العار حصل بالإكوال انتهى ومفاده أنه لو قال له يا أ  
 الزانية وأمه ميتة فخاصمه حد ثانيا كما لا يخفى وأما دقتي به بالحدان المقر بغيره الفاطمة لأنه  
 حق العبد **فرع** ما إن القاضي رجلا زني أو شرب لم يجز له استحضار أو من محله سر بخله <sup>قباسا</sup>  
 على حد القذف والقول قلنا الاستيفاء للقاضي هو مندوب الملك بالخيار فلحقته التهمة <sup>حاشا</sup>  
 السعدية **باب التعزير** هو لغة التأديب لقا وقول القاموس إنه يطلق على ضرب  
 دون الحد غلط ثم وشرعا تأديب من الحد الكثرة تسعة وثلاثون سوطا وأقله ثلاثة لوب بالضرب <sup>ويجوز</sup>  
 في الدرر على أربع مرات وكله مبني على عدم تفويضه للحاكم مع أنها ليست على إطلاقها فان من كان  
 من أشراف الأشراف أو ضرب غيب نادما لا يكفي تعزيره بالأعلام وأما أنه بالضرب بطون فلهذا  
 يفرق الضرب فيه وقيل يفرق ووقوتاً به إن بلغ أفضاه يفرق ولا لا شرح وبهانية ويكون به وبأكثر  
 وبالصفع على العنق وفرك الأذن وبالكلام العنيف وينظر القاضي له بوجه عيوس ويستمر خدر  
 القذف مجتبي وفيه عن الشرع لا يباح بالصفع لأنه من أعلى ما يكون من الاستحضار فيضان عنه  
 أهل القبلة لا بالخذل مال في المذهب بحرف في رواية عن النزاهة وقيل يجوز بمعناه إن عيسر كماله  
 لينحر ثم يعيد له فان ليس من توبته صرفه إلى ما يرى وفي المجتبى أنه كان في ابتداء الإسلام ثم نسخ



والتعزير ليس فيه تقدير بل هو مقرر الى راي القاضى وعليه مشايخنا زيلجى لان المقصود منه  
 الزجر وحوال الناس فيه مختلفة يجوز ان يكون التعزير بالقتل من وجد رجلا مع امرأة لا تحل له ولو  
 اكرهها قتلها ودمه هالكة الغلام وهبانية ان كان يعلم انه لا ينزجر بضياع ضربها ولو  
 السلاح واذا بان علم ان ينزجر بما ذكره لا يكون بالقتل وان كانت المرأة مطاوعة قتلها بالذ  
 غراه الزيلجى للهند وانى ثم قال في منية المفتى لو كان مع امراته فهو يتركها او مع محرمه  
 وهما مطاوعان قتلها جميعا انتهى اقره في الدرر قال في البحر ومفاده الفرق بين الاجنبية  
 والرفقة والمحرم فمع الاجنبية لا يحل القتل الا بالشرط المذكور من عدم الاتجار بالملك  
 وفي غيرها يحل مطلقا انتهى ورده في التمهيد في النزاهة وغيرها من التسوية بين الاجنبية  
 وغيرها وليد عليه تنكير الهند وانى للمرأة نعم ما في المنية مطلق فيحل على المقيد ليتفق  
 كلامهم فلا تجزى في الوهبانية بالشرط المذكور مطلقا وهو الحق بلا شرط احصان كانه ليس  
 من الحد بل من الامر بالمعروف وفي المجتبى الاصل ان كل شخص راي مسلمان يترك يحل له قتله  
 وانما يمنع خوفا من ان لا يصدر عنه زنى وعلى هذا القياس المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب  
 المكر وجميع الظلمة يادى شئ له قيمة وجميع الكبار والاعوانة والسعاة يساح قتل الكل ونياب  
 قاتلهم انتهى وافق الناصح بوجوب قتل كل مؤذ في شرح الوهبانية ويكون بالنفع عن البلاد  
 وبالحجوم على بيت المفسدين وبالاخراج من الدار ويهدمها وكذا في الخمر وان ملحقها  
 ينقل احراق بيته وبقية كل مسلم حال مباشرة العصية قنية واما بعدها فلا يشك  
 لغير الحاكم والزوج والمولى كما سيحى **وسم** من عليه التعزير لو قتل لم يلزم اقم على التعزير  
 نفعه ثم رفع للحاكم فانه يجتسب به قنية واقره المصنف ومثله في دعوى الخانية لكن  
 الفتح مليح خالف العبد لا يقيم الا لامام لتوقفه على الدعوى اكان يحكام فيه فليحفظ  
 غيره في غير حرق وضرب المضروب ايضا غير ان كما لو قتل اثنين يترك القاضى ولم يتكافأ كما  
 من يدعى اقامة التعزير بالبادى منهم لانه اظلم قنية وفي جمع الفتاوى جاز المجازاة  
 بمثله في غير موجب حد الاذن به ولمن انتصر بعد ظلم فاولئك ما عليهم من سبيل الغفر  
 افضل فمن عفى واصح فاجرة على الله وصحح بئس ولو في بيته بان يمنع من الخروج منه

ظهر مع ضربه اذا احتيج لزيادة التاديب ضربه اشد لانه خفت حدة اقل يخفف وصفا  
 ثم حد الزنا لثبوته بالكاتب ثم حد الشرب لثبوته باجماع الصحابة لا بالقياس لانه لا يجر  
 في الحدود ثم القذات لصعفت سببه باحتمال صدق القاذف وعز كل مرتكب منكر او موثقه  
 مسلم بغير خنثي او قتل الا اذا كان الكذب ظاهرا لا باطلا يجر ولو بغير العيت او اشارة اليه لا  
 غيبة عما يجيء في الخطر فتركبه مرتكب محرم وكل مرتكب معصية لا حد فيها التعزير اشياء  
 فيعزير بستم ولده وقذفه ويقتل مملوك ولو ام ولده وكذا انقذت كافر وكل من ليس بمجسّم  
 بتاويله به غايته كالوصايا من اجنبية محرما غيما لا يجمع لولاخذ السارق بعد حمله للمحتاج  
 قبل اخراجه وفيما عليها لا يبلغ غاية وقد نفي اي شتم مسلم ما ييا فاسق لا ان يكون معلوم  
 الفسق كما سرفه او علم القاض بفتقه لان الثبوت قد لحقه هو بنفسه قبل قوله القائل  
 فتح فان اراد القاذف اثباته بالبينة مجرد ابلان سببه لا يسمع ولو قال يا زاني واراذني  
 سمع لثبوت الحد بخلافه الاول حتى لو سبق افضقه بما فيه خواله تعالى والحد قبلت وكذا  
 في جرح الشاهد وينبغي ان يسأل القاضي عن سبب فتقه فان بين شيئا شرعيا كقبيل  
 اجنبية وكذا اعتاقها وخلوته بها طلب بنية ليغزوه ولو قال هو ترك واجبال بالقاض <sup>المشتم</sup>  
 عما يجيب عليه فعله من الفرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في الجنب من ترك الاشتغال <sup>بالحقوق</sup>  
 لا تقبل شهادته والمراد ما يجيب عليه فعله منه وهو غير الشاتم بيا كافر وهل يكفران اعتقدا  
 المسلم كافر انعم والا لا به يفتي شرح وهبانية ولو اجابه بلبيا كافر خاصة وفي التام  
 قيل لا يغزى ما لم يقل يا كافر بالله لانه كافر بالطاعة فيكون محملا يا خيث يا سارق يا فاجر  
 يا محنت يا خاثر يا سفيه يا بليد يا احمق يا مباحي يا عوا يا لوطي وقيل يسأل فان عني انه من  
 قوم لوط عليه الصلوة والسلام لا يغزوه ان اراد به ان يعمل عملهم عزه عند وجد عند  
 والصحيح تقريره لوقتي غضب وخرق فتح يان نديق يا منافق يا رافضي يا مبتدع يا يهودي يا نصراني  
 يا ابن النصراني هو بالحق الا ان يكون لصا لصدوق القائل كما هو البداء ليس يقيد اذا اخرج  
 كانت او فلان فاستق او فحوقه كذا في ما لم يخرج فيخرج الدعوى كقينة ياد يوت هو من لا  
 يغار على امرائه او محرمه يا قريظان مراد من ديوت بمعنى معز يا شارب الخمر يا اكل الربوا

يا ابن الحقبة فيه ايماء الى انه اذا ستم اصله غر بطلب العدا كيا ابن قاسم يا ابن الكاثر وانه يغرب  
 بقوله يا حقبة لا يقال الحقبة عرفا فحتم من الزانية لكونها تجاهر به بالاجرة لا نأقول لذلك  
 للمعنى لم يجد فان الزنا بالاجرة يسقط الحد عند مطلقها ابن الكمال لكن صرح المصنف  
 بوجوب الحد فيه قال المصنف وهو ظاهر يا ابن الفاجرة انت ماوى للصبي انت ماوى الزوا  
 يا من يلعب بالصبيان يا حرام زاده مغناه المتولد من وطى الحرام فيم حالة الحيض لا يقال في العرف  
 لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لا نأقول كثيرا ما يراد به التحريم اللئيم فانه لا يجد **فرع** اقر على نفسه  
 بالديانة او عرف بها لا تقتل والمسيحل ويبالغ في تغريه او يلاع عن جوارحه فتاوى، وفيها فاستقر تاب بها  
 ان رجعت الى ذلك فاستمد واعليه انه رافض فرج كما يكون رافضيا بل عاصيا ولوقال ان رجعت  
 كافر فرجع نلزمه كفارة يمين لا يغرب يلاحر ويلخنزير ويكلب يا تير يا قرد يا تورا يا قريحية لظهور  
 كذبه واستحسن في الهداية التعزير لولا الخطيب من الاشراف وتبعه الزليعي وغيره يا حرام يا الله يا  
 الحجام وابوه ليس كذلك وواجب التعزير يا ابن الحجام يا مجرلا نه عرفا بمعنى المجرم يا غيا هو  
 المايون بالفارسية وفي الملقط في عرفنا يغرب فيها وفي ولا الحرام فهو والضابط انه متى نسبته الى  
 اختياره محرم شرعا ويعد عار عارفا يغربوا كالا ابن كمال يا حكمة تسكون الحاء من يضحك عليه  
 الناس ما هجتها من يضحك على الناس قلنا يا عخرة ولختيار في الغاية التعزير فيها وفي يا ساحر  
 يا مقام في الملقط واستحسن التعزير لولا الموت له ففيها او علويا ادعى سرقة على شخص وعجى  
 عن اثباتها لا يغرب كما لو ادعى على اخيه يدعى توجب كفيره وعجز للدعى عن اثبات ما ادعاه فانه  
 لا تنشئ عليه اذا صدر الكلام على وجه الادعى عند الحكم شرعى اما اذا صدر على وجه السب  
 والامتناع فانه يغرب فتاوى قارى الهداية بخلاف دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت بحد لما مر وهو  
 اى التعزير يخرج العبد غالبا فيه فيجوز فيه الابراء والعفو والتكفيل زليعي واليمين ويجلف بالله ماله  
 عليك هذا الحق الذي يدعى لا بالله ما قلت خلاصة والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وكا  
 كما في حقيق العباد ويكون ايضا حقا لله تعالى لا عفو فيه الا اذا علم الامام ان جارا القاعل ولا يبار  
 كما لو ادعى عليه انه قبل لخته مثلا ويحجز اثباته بدع شمه به فيكون مدعىا شاهدا الوعد  
 آخر وما في الفنية وغيرها لو كانت المدعى عليه دائمة وكان اول ما فعل بوجعنا استحسنانا ولا يغرب



يحب ان يكون في حقوق الله تعالى فان حقوق العباد ليس للقاضي استقاطها فتح وما في كراهة الظهيرة جل  
يصار ويضر الناس ببلده ولسانه فلا بأس باعلام السلطان به لئلا يخرج بفيد انه من باطل اخبار وان اعلم  
القاضي بذلك فيكفي لتعزيره لمفرقت وفيه من الكفاية مغزى بالبحر وغيره للقاضي تعزير المتهم وان لم تثبت  
عليه وكل تعزيره تعالى يكفي فيه خبر العدل لانه في حقوقه تعالى يقضي فيها بعلمه اتفاقا وقيل  
فيها الجرح البحر دكا موعده فما يكتب من المحاضر في حق الناس يعمل به في حقوق الله تعالى ونافعي  
بتعزير الكاتب فقد اخطا انتهى ملخصا وفي كفاية العيني عن الثاني من يجمع البحر ويشربه ويترادى الصلوة  
اجسده وادبه ثم اخرج به ومن يجمع بالقتل والسرقه وضرب الناس حبسه ونفاده في السجن  
يقرب كان شر هذا اهل الناس وشر الاول على نفسه شتم مسلم ذميا غير لانه ارتكب معصية فقتيل  
مسائل المستقر بالمسلم اتفاق وقع وفي القنية قال لم يجر او مجوسي ياكل فرايا ثم ان شوق عليه ومقتضا  
انه يعزير لا ارتكاب لا لم يجز وانه المصنف لكن نظريه في المهر قلت ولعل وجهه ما مر يا فتى  
فما مل يعزير المولى عبده والزوجه زوجته ولو صغيرة كما ينبغي على تركها الزينة الشرعية مع قدر  
عليها وترها غسل الجباية وعلى الخروج من المنزل لو بغير حق وترك الاجابة الى الفرائض لو طاهر من  
لحم خيض ولو بذلك ما لو ضربت والها صغيرة عند كانه او ضربت جارية غيره ولا تغضب عظمه  
او شتمته ولو بجرحي باسما او اذعت عليه او فرقت ثيابه او كلمته ليسعها اجنبي او كسفت جميعها لغير  
شتمه او كلمته او شتمته او اعطت مالم ينجر العادة به بلاذته والضابط كل مخيبة لاحرفها  
فللزوجه والمولى التعزير وليس منه ما لو طليت نفقتها او كسفتها او لحت كان لصاحب الحق عقابا  
بحر ولا على ترك الصلوة لان المنفعة لا تنقضي اليه بل اليها لانه اعطاه المصنف بتعالله على خلاف  
ما في الذمة والمقتضى واستظهره في الخط المجتبى ولا بد تعزير لانه عليه وقدمنا ان المولى ضرب  
ابن سبع على الصلوة ويلحق به الزوج فهو في القنية له اكرامه لطفه على تعلم قران وادب علم القنية  
على الوالدين وله ضرب الميت لم فيما يضرب ولله الصغيرة لا يمنع وجوب التعزير فيجزي بين الصبا  
وهذا الوجه عيب اما لو كان حق الله تعالى بان ركنه او سرق من الصغيرة منه مجتبى من حد  
او غير فذلك قدومه هار الا امراته عزها زوجها بمثل ما مر فانت لان تاديبه مباح فقتله  
لشرط الساجدة قال المصنف وهذا ظهرا لانه لا يجب على الزوج ضرب زوجته اصلا اذ عت

على زوجها ضرباً فاحشاً وبت ذلك عليه غير كما لو ضرب للمعلم الصبي ضرباً فاحشاً فإنه يغربو  
 لومات شتمى وعزل النار وزاد القاض على مائة قيات فضفت الآية في بيت المال لقتله بفعل ما  
 فيه وغداً دون قيتصف ذيلعي **شرح** اتتلت لتفارق في جملتها على السلام وتعر خمسة  
 وسبعين سوطاً ولا تخرج بغيره به يفتي ملتقطاً محل المذهب الشافعي بغير سرية قد  
 بالتعريض غير حائى زنى بامراة مينة بغير اختيار ادعى على خزانة وطى امته فجدد فيفقت  
 فان برهن قلة قيمة النقصان وان حلفت خصمه قلة تعريض المدعى منية وفي الاستبانه قد  
 امراة انسان واخرجها وزوجها بحبس حتى يتوب او يموت لسعيه في الارض بالفساد من الله  
 على آخر فلم يجده فامسك امله للظلمة فحبسهم وعزهم غير ويغزو على الورع البار وكثير من  
 غرة التعريض لا يسقط بالتوبة كالحديث قال واستثنى الشافعي رحر ذوى الهيات قلت قد قدمته  
 كاصحابنا عن القية وغيرها وزاد الناطق في اجناسه ما لم يتكرر فيضرب التعريض في الحديث  
 تجاقوا عن عقوبة ذوى المرأة الا في الحد وفي شرح الجامع الصغير للمناوى الشافعي في حديث  
 اتق الله لاني يوم القيمة معير تحمله على رقبتيك له رفاء او بقرة لها خوار او شاة لها نواج قال  
 ليخذ منه يخرج من السارق ونحوه فيلخص **كتاب السرقة** هي لغة اخذ الشيء من الغير  
 خفية ولسمية السرقة سرقة مجازاً وشراً باعتبار الرحمة اخذه كذلك بغير حق رضا بالكانام  
 لا وباعتبار القطع اخذت مكلف ولو انى او عيدا او كافراً او مجنوناً حال افاقته ناطق بصير فلا  
 يقطع اخر لا احتمال لنطقه بشبهة ولا اعمى لجماله مال غيره عشرة دراهم لم يقل مضروبة لما في  
 المغرب الدراهم اسم للمضروب ويجوز ادا ومقدارها فلا قطع بنقرة ونها عشرة كذا وعشرة مضرو  
 ولا يدينار قيمته دون عشرة ولتغير القيمة وقت السرقة ووقت القطع ومكانه بتقويم عدلين  
 لها معرفة بالقيمة ولا قطع عند الخلاف للمقامين طهيري مقصودة بالاختلاف قطع بنقرة  
 دون عشرة وفيه دينار او دراهم مضروبة كما اذا كان وعاء لها عادة بتجديد ظاهرة الاخر ليجزى  
 ابتلع ديناراً في الحرز وخرج لم يقطع ولا ينتظر بقوطه بل يضمن مثله لانه استملكه وهو سبب  
 الضمان للحال بخفية ابتداء وانتهاء لو اخذها راء ومنه ما بين العشاءين وابتداء فقط لوليل  
 وهل العبرة لزعم السارق ام لزعم احد من الخلق من صاحب اليد محصة فلا يقطع السارق من السارق

فتح ما لا يسارع اليه الفساد كحكم وقاله مجتبى ولا بد من كون السرقة متقومًا مطلقاً لا  
 بسرقته خسر مسلم سيما كان السارق اودنياً وكذلك اذا سرق من في خمار او خنزير وميتة لم يقطع  
 لعدم تقويمها عند اذكاره الباقي ولو عبد اشترط حضوره موكلة ولا تقبل على اقراره ولو جتر  
 في دار العدل فلا يقطع بسوقه في دار الحرب او بنى بدائع من حذر بكرة واحدة الخدم المالك لم  
 تعدد لاشبهة ولا ماويل فيه وثبت ذلك عند الامام كما سيوضح فيقطع ان اقراره بائنة واليه رجع  
 الثاني طاعة اقراره بما كرها باطل ومن المتأخرين من افتى بصحة ظهورية زاد الفهستاني مغرباً  
 لخيانة المقتين ويجل ضرره ليقره وسمعه او شهد رجلاً وسألها الامام كيف هي واين  
 وكم هي زاد في الدرر وما هي ومتى هي ومن سرق وبينها احتيالاً للدرر او يجسه حتى يسأل  
 عن الشهادة لعدم الكفالة في الحدود وليسأل المقر عن اكل الزمان وما في الفتح الا المكان  
 تحريف لموضع رجوعه عن اقراره بها وان ضمن المال وكذا الرجوع احدهم او قال هو على او  
 شهد اعلى اقراره بها وهو يحل او سكت فلا قطع بشرح وهبانية فان اقراره بانه هرب فان  
 في قوة لا يتبع بخلاف الشهادة كذا نقله المصنف عن الظهيرية ونقله شارح الوهبانية بلا فيه  
 القورية ولا قطع يتكول واقراره مولى على عبدان فان لزم المال لاقراره على نفسه بها والسارق  
 لا يفتى بعقوبته لانه جوب تجليس وغناه القهستان للوقائع معللاً بانه خلاف الشرع ومثله  
 في السجبة ونقل عن التجليين عن عصام انه مثل عن سارق منكر فقال عليه السلام فقال لا  
 سارق ومثلهما ثوب السوط فاضربوه عشق حتى اقراره بالسرقة فقال سبحان الله ما رايت جولا<sup>سبه</sup>  
 بالعدل من هذا وفي اكرام البرازية من المشايخ من افتى بصحة اقراره بها مكرها وعن الحسن  
 بجل ضرره حتى يقره ما لم يظهر العظم ونقل المصنف عن ابن الغزالي كخفيف صحراؤه عليه الصلو  
 والسلام امر الزبير بن العوام بتعذيب بعض المعاهد بن حين كتم كتم حتى ابن لخطب ففعل فلم  
 على المال قال وهو الذي يبيع الناس وعليه العمل والا والشهادة على المقرات انما لا مودع  
 نقل عن الزليعي في آخرا باب قطع الطريق حجاز ذلك سياسة واقرة المصنف بتعاليج ابن الكا  
 زاد في النهروين في التعويل عليه في زمان الغلبة الفساد ويجل ما في التجليس على زمانهم  
 نقل المصنف قبله عن القتيبة لو كمر سنة اديبه ضمن الشاكي ارشه كالمال لا لو حصل ذلك



بسودة الجدار ومات بالضرب لذوره وغر الخيزرة لوصعد السطح ليقرخوت التعذيب فيسقط  
فمات ثم ظهرت الشقة على يد آخر كان للورثة اخذ الشاة بدية ابيهم وبما غرمه للسلطان  
لتعديبه في هذا السب وسجني في العصب قصى بالقطع بينه اوراق فقال المشرق منه هذا  
متاعه لم يسرقه متى وانما كنت اودعته اوقال شهيد شهيدى يزور اقراره هو باطل او ما  
اشبه ذلك فلا قطع وندب تلقينه كيلا يقر بالبسرة كما لا يقطع لوشه كافر ان على كافر مسلم  
لها في حقها اى الكافر والمسلم ظهيرية تشارك جمع واصاب كلا قدر نصاب قطعوا وان اخذ  
المال بعضهم استحسن اسد الباب الفساد ولو قيمهم صغير ومجنون او معتوه او محرم لم يقطع احد  
وشط للقطع حضور شاهديا وقتة وقت القطع كحضور المدعى بنفسه حتى لو غابا او ماتا لا قطع  
وهذا في كل حد سوى رجم وقود يحرق تكلن نقل المصنف في الباب اللاتى يصحح خلافه فتنبه و  
يقطع بساج وقاوا بنوس بفتح الباء وعود ومسك وادهان وورس وعقار وصندل وعنب  
ونصوم خضراى زمرد وياقوت وزبرجد ولؤلؤ ولعل وفير وزج وانهاء وباب غير مركب  
لومخازين من خشب فلك اكل ماهون من اغر الاموال وانفسها ولا يوجب في دار العلاء مباح الا  
غير مرغوب فيه هذا هو الاصل لا يقطع بنافة اى حقير يوجب مباحا في دار الخشب لا يجر زنا  
وحشيش ونصب سمك ولومليح وطير ولوبطا او دجاجة في الاصح غاية وصيد وزنج ومغرة ولوزة  
داد في الحبشي واشتان وقمح وملح خذف وزجاج كسرة كسرة ولا يابسار ع فسادة كلان وكح ولوقد  
وكل مهيا لا كل كخنز وفي ايام محظ لا قطع بطعام مطلقا شتى فاكهة رطبة وثمر على شجر ويطبخ و  
كل ما لا يقوى وزرع لم يجسد لعدم الاخراج واشربة مطربة ولوا لاء ذهبا والاق لهور ولطبل  
الخراة في الاصح لان صلاحية الهومات شبيهة غاية وصليب ذهب فضة وسنطرنج وزدلتا ويل  
الكسرة لهما عن المنكر وباب مسجد دار لانه حر لا حرز ومصحف وصبي حرز ولومحليين لا الحيلة  
يتع وعبد كبير يعبر عن نفسه ولوانا او مجنون او اعمى لانه اما غضب وخذاع ودفاتر غير الحساب لهما  
لومرعية لكن في تفسير حديث وقله فكصحف والا فكظنير لخلات العبد الصغير ودفاتر الحساب  
اما في حسابها لان المقصود ورقها فيقطع ان بلغ نصابا اما المعمول بها والمقصود علم ملوكها وهو  
ليس بالمال فلا قطع بل وقت بين دفاتر تجار وديوان واوقات طر وكرك وفند ولو عليه طوق من ذهب

علم السارق به أولا كانه تبع ولا نجية في ودیعة ولحقها واخذ فها واختلاص اي لعتاف لانتقا  
الركن نبش لمقبور ولو كان القبر في بيت مقفل في الاصح او كان الثوب غير الكفن وكذا الوتر  
من بيت فيه قبر او ميت لتاولة زيارة القبر او التجهيز والاذن بدخوله عادة ولو اقتاده  
قطع سياسة ومال عامة او مشترك وحصير مسجد واستار كعبة ومال وقف لعدم المالك  
بحر ومثل دينه ولو دينه مؤجلا او زيد عليه او ايجد لصيرته شريفا اذا كان من جنسه  
ولو حكما بان كان له درهم فشره دنانير وتلكه هو الاصح لان النفدين من جنس واحد  
العرض ومنه الحلي فيقطع به ما لم يقل اخذته رهنا او قضاء واطلق الشافعي رحمه الله اخذ خلاف  
للحنابلة في المالية قال في المجتبى وهو اوسع فيعمل به عند الضرورة بخلاف سرقته من  
غير ابيه او غير ولد الكبار او غير مكاتبه او غير عبده الماذون المليون فانه يقطع  
لان حق الاخ ان يعيره ولو سرق من غير ابيه الصغير لا كسرقه شئ قطع فيه ولم يتغير مال الوالد  
العين او الكسب كالبيع قطع على ما في المجتبى او من ذى رحم محرر لا رضاع فلو محرر ميتة برضاع  
قطع كابن عم او اخ رضاعا فانه رحم نسبيا محرر رضاعا عيني فسقط كلام الزبلي ولو للمسرقة مال  
غيره اي غير ذى الرحم بخلاف ماله اذا سرق من بيت غيره فانه يقطع اعتبارا للحرز وعدمه و  
بخلاف مرضعته هو ايه مرضعه بلاتاء ابن كمال مطلقا سواء سرق من بيتها او بيت غيرها فانه  
يقطع لما امر لا بسرقته مزروعة وان تزوجها بعد القضاء بالقطع جوهرا وفيها ولو كان المسرق  
من حرز خاص له ولا عبدا من سيده او عرسه او زوج سيده لا اذن بالدخول عادة وكما من  
مكاتبه وخشده وصهره ومن مغلته وان لم يكن له خوف فيه لانه مباح الاصل فصار شبهة غاية  
يختار وحما في وقت جرت العادة بدخوله كذا حوايت التجار والخانات مجتبى وبيت اذن في دخوله  
ولو اذن المحصى قد دخل غيرهم شرينغي ان يقطع او علم انه لا يقبض الحرز بالحفاظ مع وجود الحرز  
المكان لانه اقوى فلا يقبض الحرز في الحمام لانه حرز ويعتبر في المسجد لانه ليس لحرز به يفتي شيني  
وكما كان حرز النوع فهو حرز الانواع كلها فيقطع بسرقته لو لم يكن مطبل على المذهب قيل حرز كل شئ  
معتبر لحرز مثله والاول هو المذهب عنه المجتبى لكن جزء المستأجران النار هو المذهب فتنبه  
ولا يقطع قفاف هو ان ليس الا لاهم بين اصابعه ونشأ بالقاء وهو من هي لغلق الباب ما يفتح

اذا اقترب حائط او باب او طار او خلا البيت من احد فلو فيه احد وهو لا يعلم قطع شتمى ويقطع لو شتم من السطح  
 نصابا لانه حرز شرح وهبانية او من للسجد اذ اذ به كل مكان ليس يخرج من الطريق والصحاء اوردت المتاع  
 عنده اى بحيث يراه ولو كان فظنا ما فى الاصح لا يقطع لو سرق ضعيف من اضافة ولو من بعض  
 بيوت الدار او من صندوق مقفل لا يقطع لخلل الحرز او سرق شيئا ولم يخرج من الدار لشيء عدم الا  
 بخلاف العصب ان اخراجه من حجرة الدار المتعة جدا الى صحنها او اعار من اصل الحجرة على حجرة اخرى  
 لان كل حجرة حرز او نقب فليخل والفق كذا رايته فى نسخ المتن والشرح باو وصوابه بالواو كما فى الكفر  
 شيئا فى الطريق يبلغ نصابا ثم اخذه قطع لان الرمي حيلة يعتاده السارق فاعتبر الكل فعلا واحدا لم  
 ياخذ واخذ غيره فهو خبيث لا سارق او حمله على اداة فساقه واخرجه او علو رسنه فى عنق كلب  
 وزجره لان سيره يضاف اليه او القاءه فى الماء فاخرجه بتحرك السارق لما رواه لا يخرج له بل  
 اخراجه قوة جريته على الاصح لانه اخراجه بسببه زيلعى قطع قطع فى الكل لما ذكرنا ويسهل على  
 الاحتير ما قالوا الوعلقه على طائر فطار الى منزل السارق لم يقطع فكذا والله المجرم لجلاد  
 وغيره بعدم القطع وان هب شتم ناوله آخر من خارج الدار او ادخل يده فى بيت واخذ وسعى  
 اللص الظريف ولو وضعه فى النقب شتم خرج واخذ لم يقطع فى الصحيح شتمى او طراى شتم صورة  
 خراجة من نقب لكم لا فلو دخله قطع وفى الحل بعكسه او سرق من مرعى او من قطار يقع  
 القاف اكل على لسو واحد بعيد او حمله عليه لا يقطع لان السائق والقائد والراعى لم يقصد  
 الحفظ وان كان معها حافظ او شتم الحل فسرق منه او سرق جوال القابض الجدير فيه متاع وره  
 يحفظ او نائم عليه او يقر به او ادخل يده فى صندوق الغيار او فى جيبه او كفه فلهذا المال  
 فى الكل ولا حصل ان الحرز ان امكن دخوله فقتله يخلو ولا يباذ خاله اليد فيه ولا يخلو  
**فروع** فقسطاط منصوب لم يقطع ولو ملغى فاعند من يحفظه او فى قسطاط آخر قطع فتخرج من حرز شاهه  
 تبلغ نصابا فتبعتها آخر لم يقطع شتم من ز فتمحل الحرز على السارق يقطع قطع الحجة قطع شرح قال الناساوق هذا الترتيب  
 قطع ان اضاف لكونه اقاربه بالسرقة وان نوته ونصب النوب لا يقطع لكونه علة لا قرار درر  
 وتوضيحه اذا قيل هذا قاتل زيد معناه انه قتلوه واذا قيل قاتل زيد معناه انه يقتله وللضار  
 يحتمل الحال والاستقبال فلا يقطع بالشك قلت وفى شرح الوهبانية ينبغي الفرق بين العالم



والمجاهل لان العوام لا يفرقون الا ان يقال يجعل شبهة لدرء الخط وفيه بعليل ما مرقط  
 السارق سياسة لتسعيه في الارض بالفساد يدور هذا ان عادوا ما قتله ابتداء فليس من  
 السياسة في شئ ههنا قلت وقد مناعته مغزياً للبحر في باب الوطى الموجب للحد ١٠ ان التقيد  
 بالامام يفهم انه للقاضي الحكم بالسياسة فيلجئ **باب كيفية القطع** واذا  
 تقطع يمين السارق من زنده هو مفصل المرسع وتحسب وجوباً وعند الشافعي ندباً ففتح الا في  
 ويرد شديدين فلا يقطع لان الحد لا يجر كمتلف ويجلس ليتوسط الامر ثم يمين زنده وموثقه  
 كجعة حداد وكلفة جسم على السارق عندنا لتسببه بخلاف جرة الحد المخصوص فقي بت المال  
 وقيل على المتمر شرح وهبانية قلت وفي قضاء الثانية هو الصحيح لكن في قضاء البرازية قيل  
 المثل وهو كالحص كلسارق ورجله اليسرى من الكعبان عاذان عادنا لثالثا وحسب غير ايضا  
 بالضرب حتى يتقربا يظهر امارات التوبة شرح وهبانية ومارك يقطع ثالثا ورابعا ان صح  
 حمل على السياسة او نسخ كمن سرق واهامه اليسرى مقطوعة او شلا او اصبعان منها سوا  
 سوى الالهام او رجلاه اليمنى مقطوعة او شلا لم يقطع لان اهلاك بل يجلس ليتوب ولا  
 يضمن قاطع اليد اليسرى ولو عمل في الصحيح ههنا الامر بخلافه لانه آلف واخلف من جلسته ما  
 هو خير منه وكذا لو قطعه غير الحد في الاصح ولو قطعه احد قبل الامر وجب القصاص  
 في العمد والدية في الخطاء وسقط القطع عن السارق سواء قطع يمينه او يساره وقضاء الفاق  
 بالقطع كالامر على الصحيح فلا ضمان كافي وفي السراج سرق فلم يخذل يمينه قطعت يمينه قصا  
 قطعت رجلاه اليسرى وطلب المشرقة منه للمال لا يقطع على الظاهر بمرشط القطع مطلقا في اقرار  
 وشهادة على المذنب لان الخصومة شرط لظهور السرقة وكذا حضوره او المشرق منه عند  
 الاداء للشهادة وعند القطع لاحتمال ان يقول له بالملك فيسقط القطع كالحضور الشهود على  
 الصحيح شرح للمنظومة واقره المصنف قلت لكنه مخالف لما قدمه متناشرا في خبره وقبحه  
 في الشريعة بما يفيد جميع الاولي فامل بفرع على قوله وطلب المشرق الخ فقال فلو  
 اقرانه سرق مال الغائب يوقف القطع على حضوره وخصامته وكذا لو قال سرق هذه اليد اثم  
 ولا ادري لمن هي او لا اخبرك من صاحبها لا قطع لانه يلزم من جهالة عدم طلبه وكل

من له يد صحيحة ملك الخصومة ثم فرغ عليه بقوله كودع وغاصب ومهر ومتول وابو  
وقابض على سوم شراء وصاحبو ابان باع درهما بدرهمين وقبضهما فسر قامته لان الشراء فاسد  
بمنزلة المغصنة بخلاف معطي الربو لانه بالتسليم لم يتول له ملك ولا يد شئ ولا قطع لشيء  
اللقطة خانية ومن لا يد له صحيحة فلا يملك الخصومة كسارق سرق منه بعد القطع لم  
تقطع لخصومة اخذ ولو مالكا لان يده غير صحيحة كما ياتي اتفاقا ويقطع بطلب المالك ايضا  
لو سرق منهم اى من الثلاثة وكذا يطلب المهر مع غيبة المهر على الظاهر لانه هو المالك لا  
يطلب المالك للعين المسروقة او يطلب السارق لو سرق من سارق بعد القطع لسقوط عصمته  
بخلاف ما اذا سرق الثاني من السارق الاول قبل القطع او بعد ما ذكره بشبهة فان له ولرب  
المال القطع لان سقوط التقوم ضرورة للقطع ولم يجد مضاركا لغاصب ثم بعد القطع هل  
للاول استرداده روايتان واختار الكمال رده للمالك سرق شيئا ورده قبل الخصومة عند اتفاق  
الى مالكة ولو حكما كاصوله ولو في غير عياله او ملكه اى المسروق بعد القضاء بالقطع ولو  
لهية مع قبض او ادعى انه ملكه وان لم يبرهن للشبهة او نقصت قيمته من المضاب بنقصان  
السعر ياد الخصومة لم يقطع في المسائل الاربع اقرا السابقة بضاب ثم ادعى احد هما بشبهة مسقط  
للقطع لم يقطعا قيد باقرارهما لانه لو اقر انه سرق فلاز وانكر فلاز قطع المفكر كقوله قلت انا و  
فلاز ولو سرقا وغاب احدهما وشهد اى شهيد اثنان على سرقتهما قطع للحاضر لان شبهة لشبهة  
لا تعتبر ولو اقر عيلا مكلف لسرقه قطع ورد السرقة الى المسروق منه لو قامته كما لو قامت عليه  
ببينة بذلك لكن بشرط حضرة مولاة عند اقامتها بخلاف الثاني لا عند اقراره يجد اتفاقا ولا  
عزم على السارق بعد ما قطعت يمينه هذا اللفظ الحديث درر وميزها ورواه الكمال بعد  
قطع يمينه وتحالعين لو قامته وان باعها او وهبها لبقائها على ملك مالكيها ولا فرق في عي  
الضمان بين هلاك العين واستهلاكها في الظاهر من الرواية لكنه يبقى باءا وقيمتها ديارا  
سواء كان الاستهلاك قبل القطع او بعد مجتبى وفيه لو استهلكه المشتري منه او المهر  
له فلما لاك تضمينه ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن شيئا فلا يضمن مالم يقطع فيه سرق  
ثريا فشة نصفين ثم اخرج به قطع ان بلغت قيمته ضايا بعد شقه ما لم يكن الا باقان

التزم نصف القيمة فله قضين القيمة فيملكه مستنداً إلى وقت الاختلاف ثم يبيع ويملك النصف  
 نقصان السبق مع القطع صحيح الجبازي لا و قال الكمال الحق نعم ومتى اختار تقنين القيمة  
 ليسقط القطع لما مر ولو سرق شاة فلجها فأخرجها لا لما مر به لا قطع في الحكم وإن بلغ جها  
 نصاً يابل يضمن قيمتها ولو فعل ما سرق من البحرين وهو قد ربحاً وقت أخذ  
 دراهم أو دنائير أو أنية قطع وردت قال لا يرد لتقوم الصناعة عندهم بخلافه وأما  
 حتى الخامس لو جعله أو اتى فإن كان يباع وزناً فذلك وإن عدل فهو للسارق اتفلاً اختياً  
 ولو صبغه أجزأه من الحنطة أولت للسارق قطع لا رد ولا ضمان وكذا لو صبغه  
 بعد القطع لمجر خلاً فالما في اختياره ولو صبغه أسود رده لأن السواد نقصاً خلاً فاللنا  
 وهو اختلاف ضمان لا يبرهان سرق في ولاية سلطان لخر قطعه إذا لا ولاية على من ليس  
 تحت يده فليحفظ هذا الأصل إذا كان السارق كفاز في معصوم واحد قتل بقطعات قتل  
 إن تميزت الأصلية وأمكن الاقتصار على قطعها لم يقطع الزائد لأنه غير مستحق للقطع  
 ولا كثر متبينة قطعاً هو المختار لأنه لا يتمكن من إقامة الواجب إلا بذل إلى سراج والله سبحانه  
 وتعالى علم **باب قطع الطريق** وهو السرقة الكبرى من قضاة ولو في المصالح  
 به يفتى وهو معصوم على شخص معصوم ولو دينا فلو على المستأمنين لحد فخذ قبل أخذ  
 شيء قتل فخر جين وهذا المراد بالنفي الآية وظاهر أن المراد توزيع الجزية على أهل الجاهلية  
 في الأهل بعد التعزير لما شرطه منكر التخييف حتى يتوب لا بالقول بل بظهره سيما الصلح  
 أو يموت وإن أخذ ما لا معصية بأن يكون لمسلم أو دمي كما مر وأما كلاً نصاً قطع بلا حمله  
 من خلقتان كان صحيحاً لاطراف ثلاث فقتل نفسه وهذا حالة ثانية وإن قتل معصوماً ولم يأخذ ما  
 قتل هذه حالة ثالثة حد لا قصاصاً فلا لا يعفو ولا لا يشترط أن يكون القتل موجبا للقتل  
 لوجوبه جزاء لمخارطة الله تعالى بخلافه أمر وهذا الحل يستغنى عن تقدير مضاعف كما لا يخفى  
 والحالة الرابعة أن قتل ولأخذ المال خيراً لا ما بين ستة لحال إن شاء قطع من خلقتان  
 قتل أو قطع ثم جلد أو قتل أو قتل أو قتل فقط أو صلب فقط كذا اضطرار إلى  
 ويصلح في الأصل كفضيته في الجوهرة ويبيع بطنه ويبيع تشهيراً لله ويخضعه فيه حتى يتوب ويتوب



من موته ثم يخلفه وبين أهله ليدفنوه لا أكثر منها على الظاهر وعن النازي يترك مقتول  
ينقطع وبعد إقامة الحد عليه لا يضمن ما فعل من أخذ مال وقطع وجرح زيلعي فيجزي كما  
المذكورة على الكل عياشة بعضهم أخذوا القتل وكلاخافة وجرحه عصم لهم كسيف والحالة  
الخامسة ان انضم الى الجرح أخذ قطع من خلاف وهذا جرحه لعدم اجتماع قطع وضمان  
وان جرح فقط أي لم يقتل ولم يلحق ضابا قال الزيلعي ولو كان مع هذا الأخذ قتل فلا  
حد أيضا لان المقصود هنا اللال وهي من الغرائب وقل عمدا وأخذ المال فتأبى قتل مسكه و  
تمام توثيقه رد المال ولو لم يرد قيل كحد امكن منهم غير مكلف او لخرس او كان دارهم  
محرم من احد المارة او شريك مفاوض او قطع بعض المارة على بعض او قطع شخص الطريق  
ليلا او نهارا في مصر او بين مصرين وعن النازي ان قصده ليل مطلقا او نهارا يصلح  
فهو قاطع وعليه الفتوى بحرم ودر رواية المصنف فلاح جواب للسائل الستة ولو  
القتل في العمد والارث في غيره او العفو فيهما العبد حكم قطع الطريق كغيره وكذا المدة  
في ظاهر الرواية فتح كذا لا تصلح مجتبى في السراجية والدر فيهم امرأة مباشرة كالأخذ و  
قتل الرجال وها هو المختار عشرة شوة قطع ولأخذ وقتل قتل وصمن المال يجوز  
ان يقال دون ماله وان لم يبلغ ضابا يقتل من يقال له عليه لاهلاك الحديث من قتل  
دون ماله فهو شهيد ففتح ومن تكرر الحق بكسر اللين منه في المصرى خنق على اذكرة  
مسكين قتل به سياسة لسعيه بالفساد وكل من كان كذلك يرفع شدة بالقتل ولا يمان  
خنق مرة كالكثرة كالقتل بالمتقل فيه القوم عند غيلاب خيفة ربه الله تعالى **كتاب**  
**الجهاد** اورد بعد الحد وكذا للمقصود وجه الشرقي غير خفي وهو لغة مصد  
جاهد في سبيل الله وشرعا للدعاء الى الدين الحق وقاتل من لم يقبله شتمى وعوف ابن الكمال انه  
بذل الوسع في القتال في سبيل الله في مباشرة او معاونة بال اوراق او تكثر سود وغير ذلك  
انتمى ومن تابعه الرباط وهو الإقامة في مكان ليس وراءه اسلام هو المختار وصح ان صلو الله  
بخمسائة ودرهمه بسبع مائة وان مات فيه اجرى عليه عمله ودرقه من القتال و  
شهادته من القرض الا كبر وقامه في الفتح هو من كفاية كل ما فرض لغيره فهو من

كفاية كل ما فرض غيره فهو فرض كفاية اذا حصل المقصود باليعرض ولا يفرض له مقدم الكفاية  
 لكثرة ابتداء وان لم يبدؤا فاما قوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم وتحريره في الاكثر  
 الحرام فمسنوخ بالعمومات كاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم ان قاتلوه باليعرض ولو  
 عبيدا او نساء سقط عن الكل ولا يقيم به احد في زمن ما اقيم بتركه ايا ثم الكل من  
 المختلفين وايا ان تتوهم ان فرضيته تسقط عن اهل الهند بقيام اهل الروم مثلا  
 بل يفرض على الاقرب فالاقرب من العدو لان يقع الكفاية فلو لم تقع الا بكل الثبات  
 فرض علينا صلوة وصوم ومثله الجحازة والتجهيز وتامه في الدر لا يفرض على صبي  
 وبالغ له اركان اولها لان طاعتهما فرضين وقال صلى الله عليه وسلم للعباس بن مرتضى  
 لما اراد الجهاد الزم ملك فان الجنة عند جل امك سراج وفيه لا يحل سفر فيه خطرا  
 باذنها وما لا خطر فيه لا يحل بلا اذن ومنه السفر في طلب العلم وعبدوا امرأة لخر المولى الزبير  
 ومفاده وجوب لوازمها الزوج به فتح وعلى غير المراجعة لم تقل تحليل الشتم لضعف  
 بنيتها يفيد خلافة وفي الجحازة يلزمها امر فيما يرجع الى التسلح وتوابعه واعى ومقعد  
 اى اعرج فتح واقطع لغيرهم ومديون بخيار اذن غرضه بل وكفيله ايضا لو بامر تجليل  
 ولو بالنفس لخر وهذا في المكان اما المولى فله الخروج ان علم برجوعه قبل حلوله بخيره  
 وعالم ليس في البلدة افقه منه فليسر له الغزو وخوف ضياعهم وعلم في النزاهة المسفوكا  
 يخفى ان المقيد يفيد غيره بالاولى وفرض عين اذا هم العدو فيخرج الكل ولو بلا اذن  
 وبانتم الزوج نحو بالمتع ذخيره ولا يدلفرضيته من قبيل الخ وهو الاستطاعة فلا يخرج  
 المريض المدنف اما من يقدر على الخروج دون الدفع ينبغي ان يخرج لتكثير السواد عارفا  
 فتح وفي السراج وشرط لوجه القدرة على السلاح لا امر الطريق فان علم انه اذا حاز  
 قتل وان لم يجارب اسلم بليته القتال ويقبل خيرا المستقر ومنادى السلطان ولو  
 كان كل منهما فاسقا ولا لانه خير ليشتم في الحال ذخيره كره الحاصل اى اخذ المال  
 من الناس لا حبل الجهاد مع الفئ اى مع وجود شئ في بيت المال درر وصدد الشريعة ووفاء  
 ان الفئ هنا يعم الغنيمة فيلحظ والا لا دفع الضرر الا على بالادنى فان حاصرناهم فمقتلهم

الى الاسلام فان اسلموا فيها والا فالى الجزية لو حلالها كما ينبغي فان قتلوا ذلك فليس مالنا  
 من الانصاف وعليهم ما علينا من الانصاف فخرج العبادات اذ لا ينحاطون فيها عدا  
 يثيده قول رضي الله عنه انما بدلو الجزية ليكون دماؤهم كدمائنا واما الهم كما هو التنا  
 ولا يحل لنا ان نقاتل من لا تبلغه الدعوة بفتح الال الى الاسلام وهو وان اشهد  
 في زماننا شرقا وغربا لكن لا شك ان في بلاد الله من لا شعور له بان لك بقى لو بلغه  
 الاسلام لا الجزية ففي التاتار خانية لا ينبغي قتلهم حتى يدعوه الى الجزية لغير خلافا  
 لما نقله المصنف وندعو ابدى من بلغه الا اذا تضمن ذلك ضررا ولو بغلبته الطريق  
 يستعادون او يتحصنون فلا يفعل فتح ولا يقبلوا الجزية نستعين بالله ونجاء  
 بنصيب الناجي وعرقهم وشجرهم وقطع اشجارهم ولو مثرة وافساد ذروهم الا اذا  
 غلب على الظن طغى فافكره فتح وريهم ببذل ونحو وان تترسوا ببعضنا ولو تترسوا  
 بنبي مثل ذلك البند وفصلهم الى الكفار وما اصابكم اي من المسلمين كاذبة  
 فيه ولا كفارة لان الفروض لا تفرق بالغرامات ولو فتح الامام بلادا وفيها مسلم او ذمي  
 لا يحل قتل واحد منهم اصلا ولو لخرج واحد ما حل جند قتل الباقي ليجوز كون  
 المخرج وهو الذي فتح وهيننا غرض اخرج مليح لعظيمه ويحرم استخفاف به لمصنف  
 وكتبته وحديث وامارة ولو عجز المداواة ولاصح ذخيرة واذا بالهني ما في مسلم  
 لا تسافر وابالقران في عرض العدو الا في جليش يفتح عليه فلا كراهة لخراج العجائز  
 اولي اذا دخل مسلم اليهم بامن جاز حمل المصحف معه اذا كانوا يوفون بالعهد لان الظاهر عدم  
 نصرهم هداية وهيننا عن عدو غلب وعنه مثله بعد الطرح لهم ما قبله فلا بأس بالاختيار وقتل  
 امرؤ وغيره مكلف وشيخ حرقان لان لا صياح ولا نسل له فلا تقتل ولا اذا ارتد وامرؤ مقعد ومن  
 ومعتق وله اهل كذا ليس لميخاطو الناس لان يكون احدهم ملكا او مقادلا او ذرا او مال في الحر  
 ولو قتل من لا يحل قتله ممن كفر عليه التوبة والاستغفار فقط كسائر المعاصي من دم الكافر لا يقيم  
 الا بالامان ولم يجرى عليهم في الحرب يجلوهم تكثر القوي فامة السج ويحيى **والاول**  
 لا بأس بحمل داس المشك لو فيه غنيمه او فروع قلنا وقد حمل ابن مسعود بدمه من الجبل



والقاهدين يديه عليه الصلوة والسلام فقال بالنبي صلى الله عليه وسلم الله اكبر هذا  
فرعون وفرعون امتي كان شره على ولى امتي اعظم من شر فرعون على موسى وامته طه  
المثالي لا باس بنشوتهم طلبا لئلا تارخانية وعبادة الخانية فبذل الكثرة نعمت الذي  
ولا يحل للضرم ان يبدل اصله المستقر تقبل كما لا يبدل قربه الباغي ويمتنع الفرع عن قتله  
بل يشغله كاجل ان يقتله غيره فان فقد قتله ولو قتله فهذا لعدم العام ولو قصد  
قتله يمكن دقعه الا يقتله قتله بسوى الذفع مطلقا ويجوز الصلح على ترك الجهاد معهم ما  
منهم او متا لو خيل الحق له تعاوان جنحى المسلم فاجح لها تبتدأ اي تعلمهم بنقض الصلح  
عن العذر المحرم لو خيل الفعله عليه الصلوة والسلام باهل مكة ونفائهم بلائيد  
مع خيانة سذكور ولو يقتال ذى منعة باذنه ولو بدله انتقض حقهم فقط وضاح  
المزايين اذ اغلبوا على بلدة وصارت ادهم دار حرب لو خيل لئلا ولا يغلبوا على بلدة  
لا ان فيه تقرب المزايين على الردة وذلك لا يجوز فتح ولن اخذ ائمال منهم لم يرجع لاله  
غير معصوم بخلافه لانه من بغاة فانه يرد بعد وضع الحرب اوزارها فتح ولم يبيع في الز  
يحم ان يبيع منهم ما فيه تقويتهم على الحرب كحديد وعبيد وخيل ولا تخله اليهم ولو  
صلح لانه عليه الصلوة والسلام حتى عن ذلك وامر بالميرة وهي الطعام والقماش لحجاز سينا  
ولا يقتل من امنه حرا وحرقة ولو فاسقا واعى وفانيا او صبيا او عبدا اذن لها في القتال باي  
لغة كان الا مان دان كان لا يبر فرها بعد معرفة المسلمين ذلك بشرط سماعهم ذلك من  
المسلمين فلا امان لو كان بالبعد منهم ويصح بالصريح كامنات او لا باس عليكم ولو بالكتابة  
كقال اذا ظنته امانا او بالاشارة بالاصبع الى السماء ولو نادى المشرك بالامان مع لو مشعرا وصرح  
طلبه لذراريه لا اهل بلدة ويدخل في الاولاد اولاد الابناء لا اولاد البنات ولو علم  
عسكر اخر شتم بعد القسمة علموا بالامان ضل القاتل للدية وعلى الواحى للهدى والواحى  
مسلم تبعه لا يبيد وترج النساء والامال الى اهلها يعني بعد ثلث حيض ونقص  
الامام الا بابت نوبتة شرا او ميا شربة بلا مصلحة يؤد بها ولو  
امان ذى الا اى الامر به ما لم يمتنى واسير وما جرح صبي وصبي يحجب بين القتال

القتال ومع صلاح امان العبد وفي الخائفة خدمة المسلم مولاة الحرب امان له ومجنون ومجنون  
اسلمته ولم يهاجر النيا لا فخر لا يكون القتال والله اعلم **باب المغنم وقسمتها**  
في المغرب الغنمة ما نيل من الكفار عنوة والحرب بقاءة فتقسم وباقيتها للغنائم والفقى ما نيل منهم  
بعد خراج وهو الخافاة المسلمين اذا فتح الامام بلدة صلى الله عليه وسلم على موحيه وكذا امن بعده  
من الامراء وارضياتهم ملوكه لهم ولو فتحها عنوة بالفتح اي فخر قسمها بين الجيوش ان شاءوا واذا  
عليه الجزية على رؤسهم خراج على ارضيتهم والاول اول عند حاجة الغنائم او اخرجهم منها  
واتل لها قوما غيرهم ووضع عليهم الخراج والجزية لو كانوا كفارا فلو مسلمين وضع العشر  
لا غير وقتل لا ساري ان شاء ان لم يسلموا او استرقوهم او تركهم حرا اذ ملنا الامنة الغنم  
والتراب كما ينبغي وحرم من غيرهم اي اطلاق قهرهم عيانا ولو بعد اسلامهم ان كمال التعاقب  
الغنائم وجوز الشاة فلو شاة فاما ما بعد ما فداء قلنا نفع بقوله تعالى اقلواهم حيث وجدوهم ثم شرح في تمام  
بعد تمام الحرب لما قبله فيجوز بالمال لا بالاسير المسلم درر صدر الشريعة وقال لا يجوز  
هو اظهر الروايات عن الامام شمعني واقفقوا اليه لا يفادي بتساء وصبيان وخيل وصلاح  
الا ضرورية ولا يأسير عيسلا الا اذا امن على اسلامه وحرم ردهم الى دارهم ايت في نسخ  
الشرح تبعا للدرر دون المتن يتعابنا كمال العلم به من وضع المن بالاولى وحرم عقر  
دابة شتر قتلها الى دارنا فندبح وخرق بعد اذ لا يعذب بالنار ولا يهاكم لخرق السحرة وامتنعته تعد  
نقلها وما لا يجوز منها كتحديد يد في موضع خفي وتكرار انهم وترفادها لهم مغايطة لهم وترك  
تساء وصبيان منهم شتر اخرجها بارض خربة حتى يموتوا جوعا وعطشا لانهم قتلهم ولا  
وجه الا بقتالهم وجدا للمسلمين حية او عقر في رجلهم ثمه اي في دار الحرب ينزع عن ذنب المعقب  
وايناب الحية قطع الضرر عنها لا قتل ابقاء باللسل تا انا خانية وفيها ماتت نساء ماتت ثمه  
واهل الحرب يبيعون الاموات متحرقة بالنار ولا تقسم غنمة ثمه الا اذا قسم عن اجتهاد او  
لحاجة الغزاة فقص او لا يبيع فقتل اذا لم يكن للامام حيلة فان اهل الجبل يبيعونهم بله البتلان  
فاذا تعد فان الحال وقتها قد وكل على حيلة قسم بينهم ولا فهو ما شوقه وسبقه ولم  
يبيع الغنمة قبلها لا الامام ولا غيره يعني المتمول اهل البوارج شيئا بطعام حاجتهم وبيع السبع

لو وقع دفعا للفساد فان لم يكن رد ثمنه للغنيمة خاينة ومدة لحقهم ثمة لمقاتلة السوقي وحز  
ومرتدا سلم ثمة بلا قتال فان قاتلوا اشار كوههم ولا من مات ثمة قبل قسمة اوبيع ولو مات بعد  
احدهما ثمة اوبقمة اوبعدا لحراز بدارنا يورث نصيبه لتألف ملكه تانا رخاينة فيها اد  
رجل شهيد الواقعة وبرهن وقد قسمت لم تنقص استخسانا ويعوض بقدر خطه من بيت  
المال وما في البحر من قياس الوقف على الغنيمة رده في التهر حرنه في الوقف وهو اي الغلة  
لا غير الاشغال فيها اي في دار الحرب بعلف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمة اطلق  
الكل تبعا للكثر وقيد في الوقاية الساح بالحيطة وهو الحق وقيد الكل في الظهيرية بعدم  
فه الامام عن اكله فان لم يبيع فينبغي تعييد المتون به وبلا بيع وتملك قلوبا ع ردمه  
فان قسمت تضيق به لو غير فقير ومن وجد ملاي ملكه اهل الحرب تصيد وعسل فحق  
مشارك في توقف بيعه على الجازة الا ما يروى فان هلك والتمن انفع لجازة والا رده للغنيمة  
بحر وبعد الخرج منها لا ارضاهم ومن اسلم منهم قبل مسكه عصم نفسه وطفله و  
كل ما معه فان كانوا اتخذوا الحرز نفسه او اودعوه معصوما ولو ذميا قتلوا عند الحرز فحق كماله  
اسلم ثم خرج الينام ظهرنا على الدار فالة ثمة في سوق طفله لبتعيته لاوله كبيره وخيله  
حمله وعقاره وعبيده المقاتل وامته المقاتلة وحملها لانه جزء الامم حر في دخل جازا  
بغير امان فاحذه احدنا فهو معه في كل مسلمين سواء اخذ قبل الاسلام او بعده وقا  
لاخذ خاصة وفي الحرز ايتان قنية وفيها استاجرته لخدمته سفره فغرا بفسر  
المستاجر وسلاحه قسمة بينهما الا اذا شرط في العقد انه للمستاجر **فصل في**  
**كيفية القسمة** المعيرة في الاستحقاق لسهم فارس ورجل وقت المجاوزة اي  
الافضل في دارنا وعند الثاني وقت القتال فلو دخل دار الحرب فارسان فحق اي مات

فرسه اسحق سهمين ومن دخل راجلا فشرى فرسا اسحق سهمين ولا سهم لغير فرس واحد  
صحيح كبير صالح لقتال فلو يريان صحيح قبل الغنيمة استحققه استخسانا لا لومهر فكبير  
تانا رخاينة وكن الفرق حصول الارهاب بكبير يعني كالبهر ولو غضب فرسه قبل دخوله  
اوركبه اخر او تفر دخل راجلا ثم اخذه فله سهمان لا لوطاعه ولو بعد تمام القتال فانه



يسقط في الاصلح لانه ظهر ان قصد التجارة فتح واقعه المصنف نقل في الشريعة عن الجهر  
 والتبيين ما يخالفه وفي الفهستاني لوباعه في وقت القتال فربما على الاصلح بعد القتال فليس  
 بالاتفاق انتهى فتنبه ولتحفظ هذه الفيض خوف الخطاء في الاقواء والقضاء ولا يسهم بعد  
 وصبي وامرأة وذمي ومجنون ومعتوم ومكاتب وضع لهم قبل الخرج الخسر عندنا اذا باشر القتال  
 او كانت المرأة تقوم بمصالح للرئيس او تدوى الجهاد او دل الذمي على الطريق ومفاده جواز الاستعانة  
 بالكافر عند الحاجة وقد استعان عليه الصلوة والسلام باليهود واليهود باليهود وارضع لهم  
 ولا يبلغ به السهم الا في الذمي اذا دل فيزداد على السهم لانه كالجيرة والبراديين خيل العجم والغلمان  
 بكسر العين جمع عتيق كرام خيل العرب والجهين الذي ابودعري وامة عجمية والمقر في عكاه  
 قاموا سواء لا يسهم للرحالة والبغل والسكارا عدم الارهاب والخسر الباقي يقسم املا عندنا  
 لليتامى والسكينة وابن السبيل وجاز صرفه بصنف واحد فتح وفي المنية ولو مرفه للفا  
 حاجتهم جاز وقد حققته في شرح الملتقى وقدم فقراء ذوى القربى من بني هاشم منهم  
 اى من الاصناف الثلاثة عليهم يحوز الصدقات لغيرهم ولا لهم ولا حوز غنياتهم  
 عندنا وما نقله المصنف عن البحر من ان الحاوى يفيد ترجيح الصنف لا غنياتهم عندنا وما  
 نقله للمصنف عن البحر من ان الحاوى يفيد ترجيح الصنف لا غنياتهم نظريه في انه وفكره  
 تعالى للبارك باسمه في ابتداء الكلام اذ الكل لله وسماه عليه الصلوة والسلام سقط بموته لانه  
 حكم علق ومشتق وهو المراهلة كالصنف كان عليه الصلوة والسلام يصطيفه لنفسه ومن  
 دخل دارهم باذن الامام او منعة او قوة فاخذوا من الخبز والاه غنيمة والا لانه اختلا  
 وفي المنية لو دخل اربعة خمس ولو ثلثة لا قال الامام ما يصير لخصه فلو لم يمنع لم يخرجوا فجازوا  
 للامام ان ينفل وقت القتال حيا ويصا فيقول من قتل فتيل فله سلبه سبعة اقره منه او يقول  
 من اخذ شتا ففوله وقد يكون بدفع مال او تبرع بمال فالخبر يصير نفسه واجبة له ولغيره  
 لا مقصود منه ولا يكتفي بغيره فيقول لا بأس لانه ليس مطر الماتكة اولى بل يستعمل في المندوب ايضا  
 قاله المصنف ولا يعرف المبسوط بالاستحياب ويستحق الامام لو قال من قتل فتيل فله سلبه  
 اذا قتل هو استحبابا لانه لا مال لو قال من قتل من قتلته انا نلي سلبه فلا يصدق الا اذا اعم بعد

طهريه وليستحقه مستحقينهم اودفع قيم الذي وعيده وذا اي التفتيل انما يكون في مباح القتل لا  
 يستحقه بقتل امرأة ومحتون ونحوها عن لم يقال وسمع القاتل مقالة الامام ليس شرط في  
 استحقاقه ما فعله اذ ليس في الوسع اسماء لكل ويعمل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا وان مات  
 الوالي او غلب ما لم يمنع الثاني فزكده ايعمل قتل لانه نكرة في سياق الشرط وهو من غير  
 ان قلت قتيلا لو قال ان قتلته ذلك الفارس فلك كذا لم يصح وان قطعت راس اولئك  
 القتلى فلك كذا صح ولو نقل السرية هي قطعة من الخيل من اربعة الى اربعة مائة مأخوذة  
 من السرية وهو الشويلا در الربع وسمع العسكري وثنا فلهم النقل استحسانا طهريه تريجا  
 التفتيل بالكل او بقدر منه لسرية لا لعسكر والفرق في الدية لا يفضل بعد الاخر انما اي بداء  
 الا من الخسران لصف واحد كما من سلبه مائة من مركبه وثيابه وسلاحه فلك الماط  
 مركبه كما على اية اخرى والتفتيل حكمه قطع حق الباقي لا الملك قبل الاخر ان يدار السلام  
 قلو قال الامام من اصاب جارية ففيه فاصابها مسلم فاستبرأها لم يحل له وطؤها وكسبها  
 كما لو اخذها المملوك منه واستبرأها لم يحل له اجماعا والسلب للكل ان لم يفضل بحديث ليس لك من  
 سلب قبيلك الا ما طلبت به نفس امامك فحلتا حديث السلب على التفتيل قلت وفي معروضات المفتي  
 الى السعد هل يحل وطء الامام المشتراة من الغزاة الا ان حيث وقع الاشتباه في شتمهم قالو  
 المشروع فلجاب لا توجد في زماننا فتنة شرعية لكن في سنة ٩٢٨ وقع التفتيل الكلي فبعد  
 اعطاء الخسران بيق شبهة ابد انتي فليحفظ والله اعلم **باب استيلاء الكفار**  
**بعضهم بعضا وعلى موالنا** اذ ابسى كافر كافر آخر بدار الحرب فاخذ  
 ماله يملكه لا استيلاءه على مباح ولو ابسى اهل الحرب اهل الذمة من دارنا لا يملكونها لهم  
 احرار وملكنا ما نملكه من ذلك السبي للكافر ان غلبنا عليهم اعتبارا ببارا ملائمتهم وان غلبوا  
 على موالنا ولو عبد مؤمنا وحرزوها بدارهم ملكوها للاستيلاء على مباح لما ان الصيغ  
 من مذهب اهل السنة ان الاصل في الاستيلاء التوقف والاباحة راي معتزلة بل لان العصاة من جمل  
 الاحكام المشروعة وهم لم يناطوا بها فبقى في حقهم مالا غير معصوم فيمكنه كالحققة صاحب  
 الجمع في شرحه ويقدر من غلبنا اتباعهم فان اسلموا فملاكهم وان غلبنا عليهم اي بعدما احرزوها

بأمرهم أم قبله فهي لما لكها مجازاً مطلقاً فمن وجد ملكه قبل القسمة بين المسلمين لا بين  
الكفار كما حققه في الدرر فهو له مجازاً بلا شيء وإن وجد بعد ما فقوله بالقيمة جوازاً للبر  
بالقدر المكن ولو كان ملكه مثلياً فلا سبيل له عليه بعد ما إذا لو أخذ <sup>أخذه</sup> بمثله فلا يفيد  
ولو قبلها أخذه مجازاً كما هو بالتمن الذي اشتراه به لو اشتراه متمم تلجأ من العدو و  
أخرجه إلى دارنا وبقيمة العسر لو اشتراه به وبالقيمة لو أهبطه متمم زاد في الدرر أو  
ملكه بعقد فاسد لكن في البحر شراء بنجر أو خنزير ليس لما لكه أخذه باتفاق المرويات  
وكذا الوشاة بمثله نسبة أو بمثله قدر أو وصفاً بعقد صحيح أو فاسد لعدم الفائدة فلو  
ياقل قدر أو ارد أو وصفاً له أخذه لأنه يفتقد وليس بوعا لانه فداء وإن وصليته فقا  
عليته أو قطع يده ولقد مشريه أرشاه أو فقاها المشتري قبل أخذه بكل الثمن إن شاء  
أو وصاف لا يفتايلها شيء منه والقول للمشتري في مقداره أي الثمن بميثه عند عدم  
البرهان لأن التينة مبيته ولو نزلها فبيته المالك أيضاً خلافاً للثاني هروان تكر  
الاسرع الشراء بأن اسرنا بيا وشراء آخر أخذ المشتري الأول من الثاني بتمته جابر الورد  
الاسرع على ملكه فكان أخذه ثم يخذ المالك القديم بالتمين إن شاء لقيامه عليه لها  
وقيل الأخذ الأول لا يأخذ القديم كيلا يضيع الثمن ولا يملك حرنا ومدبرنا وام ولدنا و  
ومكاتبنا خريتهم من وجه فيأخذ ما لك مجازاً بعد القسمة تؤدى قيمته من بيت المالك  
وتملك عليه جميع ذلك بالعلة لعدم العصية ولو نزل اليهم دابة ملكوها التحقوا بالاستيلاء  
إذا كيد للعجماء وإن اتوا اليهم من مسلم فأخذه فهو لأخلافها الظهور بيده على نفسه  
بالخروج من دارنا فلم يتصل للمالك بخلاف ما إذا اتوا اليهم بعد ارتداده فأخذه ملكه  
اتفاقاً ولو اتوا معه فسر أو فناع فاستري رجل ذلك كله منهم لخذ المالك العبد مجازاً لما  
أهمل لا يكون له وأخذ غيره بالتمن لا هو ملكه وعقود عبد مسلم أو ذمي لأنه يجبر على بيعه أيضاً  
يلجى شراء مستامن ههنا وأدخله دارهم أقامت لتبائن الدارين مقام الاعتاق كما  
لو استقر لواعيه وأدخله دارهم فابت التباينة بالمستامن لأنه لو شراء حرلي لا يعتق عليه  
اتفاقاً لما منع من استرقاده ههنا كعبد لهم أسلم ثم مجازاً إلى دارنا وإلى عسكرنا ثم أو اشتراهم



او ذمى او حرثه او اعرضه على البيع ان لم يقبل الشئ ليجزى وظهرنا عليهم في هذه التسع  
 الصور يعنى العبد بلا اعتاق ولا ولا احد عليه لان هذا اعتق حكمه رد وفي الزيلعي لو قال الحر  
 لعبد اخذ ايده انت حر لا يعق عند الجنيحة لانه معتق بيانه مشرق بيانه **باب المستأمن**  
 اى الطالب للامان هو من يدخل دار غيره بامان مسلما كان او حربا يدخل مسلم دار الحرب بامان حر  
 تعرضه لشئ من دم ومال وفرج منهم اذا المسلمون عند شئ طمهم فلو خرج اليها شيئا ملكه وكما  
 حرها للعدو فيضدق به وجوبا قيد بالخراج لانه لو غضب منهم شيئا رده عليهم وجوبا  
 بخلاف الاسير فيباح تعرضه وان اطلقه طوعا لانه غير مستامن فهو كالمقتلص  
 فانه يجوز له اخذ المال وقتل النفس دون استباحة الفرج لانه لا يباح الا بالملك  
 الا اذا وجد امراته الماسورة او ام ولد او مدبرة كالفهم ما لكونه بخلاف الامة ولم يظاهر  
 اهل الحرب اذ لو وطئهم بخب العدة للشيعة فان ادانته حربا دينيا بيع او قرض او بعكسه  
 او غضب احدهما صاحبه وخرجا اليها لم تقض لاحد الشئ لانه ما التفرع حكم الاسلام فيما  
 مضى بل فيما يستقبل ويعنى المسلم برد المعضوب ربيع زاده الكمال ويرد الدين ايضا  
 ديانته لا قضاء لانه عذر وكذا الحكم يجري في حربين فعلا ذلك اى الادانة والغصب  
 ثم استأمننا لما بيناه خرج حربا مع مسلم الى العسكر فادعى المسلم انه اسيره وقال الحربى كنت  
 مستامنا فالقول للحربى الا اذا قامت قرينة كونه مملوكا او مغلولاعلا بالظاهر بخلاف  
 خراجاى الحربى بان مسلمين وتحاما قضى بينهما بالدين لو قوعه صحيحا للترامى واما الغصب  
 فلا طرائقه مكرهه قتل احد المسلمين المستأمنين صاحبه عملا او خطاء بخلاف الدية لسقوط  
 الفسخ ثمه كالحذر في ماله فيها لتعذر الصيانة على العاقل مع تباين المارين والكفارة ايضا  
 في الخطاء لا طلاق الضرر في قتل احد الاسيرين الا تخريف كفر فقط لما مر بالدية في الخطاء  
 ولا شئ في العدا اصل لانه لا سر صار تبعا لهم فسقطت عصمته المقومة بالمشقة فاني  
 يكفر في الخطاء كقتل مسلم اسيرا ومن اسلم ثمه ولو ورثه مسلمون ثمه فيكفر في الخطاء فقط  
 لعدم الاضرار بدارت الله سبحانه اعلم **فصل** في استيمان الكافر لايمان حرب مستامن  
 فينا سنة لئلا يصير علينا هم وعقبا علينا وقيل له من قبل الامام ان اقمتم سنة قتل اتقوا

لجواز توقيت ما دونهما شهر وشهرين در لکن ينبغي ان لا يحقه ضرر بتقصير المدة جذا فتح  
وضعتا عليك الجزية فان مكثت سنة بعد فله ففوق في ظاهر المتن ان قول الامام له  
ذلك شرط لكونه ذميا فلو اقام سنة او سنتين قبل القول فلم يبدى في وجه صريح القضا  
وقيل نعم به جزه في الدار قال في الفتح والاول اوجه ولاجزية عليه في قول المكث الاشر  
اخذه امنه فيه واذا صار ذميا يجري القضا عليه وبين المسلم ويضمن المسلم قيمة ثمره  
وخزيره اذا تلفه ويحكي الاذي عنه وتحم غيبته كالمسلم فتح وفيه لومات المسلمين  
في دارنا ورثته ثمة وقف ماله لهم وياخذونه بدينه ولو من اهل الذمة فتقبل ولا يقبل كتابا  
ملكهم اذا اراد الرجوع الى دار الحرب بعد الحول ولو لتجارة او قضاء حاجة كما يفيد الاطلاق  
له من منع لان عقد الذمة لا ينقض بمفاد منعه الذي ايضا كما يمنع لو وضع عليه الخراج بان  
الزهر به واخذ منه عند حلول وقته لان خراج الارض كخراج الراس وصار لها اي المتأمنة  
الكتابية زوج مسلم اذ هي لتبعية ماله وان لم يدخل لها لا عكسه كما كان طلاقها ولو تكلم بها هنا  
فطالبته بمهرها فلها منعه من الرجوع تارة خانية فلم يفه حتى مضى حول ينبغي صيرون  
ذميا على ما مر عن الادرومنة علم حكم الدين الخاد في دارنا فان رجع المستامن اليهم ولو  
داره حاله لطلان امانه فان ترك ودية عند معصوم مسلم اذ هي اوديا عليهم ما فاسر  
او ظهر بالبناء على معنى غلب عليهم فخلدوا او قتلوه سقط دينه وتسليمه وما غضب  
منه واجرة عين اجرها يسوي به وصار ماله كوديعة وما عند شريكه ومدار به وما في بيته  
في دارنا فاء واختلف في الرهن ورجع في الهراة للمهرق بدينه وفي السراج لو بعث منه ياخذ  
الوديعة في القرض وجب التسليم اليه انتهى وعليه فيوفى منه دينه هنا ولو صارت وديعته ثيابا  
وان قتل او مات فقط بالاغلبة عليهم فدينه وديعته وقضه لورثته لان نفسه لم تصر مغنومة  
فلا امانه كالوظهر عليه فماله له حرب ماله ثمة عسر او كاد ووديعة مع معصوم وغيره فاسلم هنا  
او صا وذنبا ثم ظهرنا عليهم فكل في اعدام يده ودينه ولو سبي طفله اليها فهو من مسلم وان اسلم ثمة  
فجاء هنا فظهر عليهم فطفله حرم مسلم لا تحال دار ودية مع معصوم له لان يديده محترمة وغيره  
ولو عينا غصبها مسلم اعدم النبالة فتح والامام حق اخذ دية مسلم لا ولي له اطلاق دية مستامن

من أسلم همام عاقلة قاذفة خطأ لقتله نفسا معصومة وفي العملة القتل مضافا أو البنية صلح  
 العفو نظر المحر العامة حرب أو مرتدا أو من جيبه قد التجأ بالحرم لا يقتل بل يجلس عنه العذاب  
 فيقتل لأن من دخله فهو من النصر وسجى في التجنات لا تقيد دار الإسلام دار الحرب إلا بامور ثلاثة  
 بأجراء أحكام أهل الشرك وباتصالها بدار الحرب وبأن لا يبقى فيها مسلم أو في أمنا بالامان الأول على  
 نفسه ودار الحرب يقيد دار الإسلام بأجراء أحكام أهل الإسلام فيها كجمعة وعيد وان بقي فيها كافرا  
 صله وان لم تقبل بدار الإسلام درر وهذا ثابت في نسخ الملتق ساقط من نسخ الشرح فكانه تركه عجي  
 بعضه ووضوح باقية انتهى **باب العشر والخارج والخبرية** **باب العشر والخارج**  
 هم من حد الشام والكوفة إلى أقصى اليمن وما أسلم أهل طوعا أو فتح عنوة وقسم بين جيشنا و  
 البصرة أيضا بإجماع الصحابة رضي الله عنهم عشيرة لانه اليق بالمسلم وكذا البستان مسلم أو كرمه  
 كان في داره درر في باب العاشري من هذا وحرناه في شرح الملتقى وسواد قري العرق وحده القذ  
 يضم فتح قرية من قري الكوفة إلى عقبه حلوان بن عمر ان يضم قريه يزيغادوهما أعضاء العلت بفتح  
 فتألفه قرية شقي دجله موقرة على العلوية وأقبل من البغلة بفتح فسكون فط المصنف عن الغيب إلى عباد الله بالثلاث <sup>سكون</sup>  
 البحر في المثل ليس وراء عبادان قرية مستصفا طولا وبالايام اثنا وعشرون يوما ونصف <sup>ضد</sup>  
 عشرايام بيلج وما فتح عنوة لم يقسم بين جيشنا إلى مكة سواء أقرأه عليه أو نقل إليه كفا  
 اخر أوقع صلحا خراجية لانه اليق بالكافر وارض السواد مملوكة لأهلها يجوز بيعهم لها وقصر <sup>فهم</sup>  
 فيها هداية وعند الأئمة الثلاثة هي موقرة على المسلمين فلم يجز بيعهم فتح ويجب الخراج في  
 ارض الوقف إلا المشتراة من بيت المال اذا وقفها مشترها فلا عشر فيها ولا خراج <sup>ثلاثة</sup>  
 معزيا للبحر وكذا الولم يوفقها كما ذكرته في شرح الملتقى <sup>البحر</sup> <sup>البحر</sup> وكانت خراجية <sup>البحر</sup>  
 درر من الزكاة وقالوا ارض الشام ومصر خراجية وفي الفتح لما ذكرنا من ارض مصر خراجية <sup>مملوكة</sup>  
 للزراع كانه لموت المالكين شيئا فبلا وارت فصارت لبيت المال وعلى هذا فلا يصح بيعها  
 ولا شراؤه من وكيل بيت المال بشئ منها لانه كولي اليتيم فلا يحوز الا ضرورة والبياد بالله زاد  
 البحر ورغب العقار بضعف قيمته على قول المتأخرين المفتي به قلت وسيجي في باب الوصع  
 بيع عقار البص في سبع مسائل وافق مفتي دمشق فضل الله الرضوي بان غالب ارضينا سلطانا



لا تقراضها لهما قالت لبيت المال فتكون في يدي زراعتها كالعاريه انتهى وفي النسخ عن الوقفات  
 لو اراد السلطان شراءها لنفسه يامره ببيعها ثم ليلتها منه لنفسه انتهى واذا لم يعرف  
 الحال في الشراء من بيت المال فالاصل الصحة وبه عرف صحة وقف المشتراة من بيت المال و  
 ان شروط الواقفين صحيحة وانه لاخراج على اراضي او موات لحياء ذمي باذن الامام او  
 وضع له كحمار خراجي ولو لحياء مسلم اغتفر به ما قارب الشئ يعطى حكمه وكل منها اى العشرة والخمسة  
 ان سقى بماء العشر اخذ منه العشر الا ان سقى بماء العشر اذا كان كافرا لا يبدأ بالعشر وان سقى  
 بماء الخراج اخذ منه الخراج لان التمام بالماء وهو اى الخراج نوعان خراج مقاسمة ان كان المالك  
 بعض الخراج كالحبس ونحوه وخراج وظيفة ان كان الواجب شيئا في الدمة يتعلق بالتملك من الاستفا  
 بالارض كما وضع عمر رضي الله تعالى عنه على السواد لكل جريب هو ستون ذراعا في ستين بذراع  
 كسرى سبع قبضات وقيل المعتبر في كل بلدة عشرة وعشرون مصرا يقدر بالفدان فتح وعلى الاول  
 المولى بحر يبلغه الماء صاعا من برد شعير ودرهما عطف على صاع من لحد النقع زيلعي ولجرب  
 الرطوبة خمسة دراهم ولجرب الكرم والنخل متصلة قيد فيها ضعفها ولما سواه ما ليس فيه  
 توظيف عمر رضي الله عنه كزعفران وبستان هو كل ارض يحوطها حائط فيها اشجار متفرقة ويمكن  
 البزغ تحتها فلو ملقة اى متصلة لا يمكن ذراعة او ثمانية فكم مرطاقة ونمايط الطارقة نصف  
 الخراج لان التخصيص عين الانصاف فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة ولا في الموظيف على مقدار  
 ما وظفه عمر رضي الله تعالى عنه وان طالت على الصحيح كافي وينقص بما وظف عليها ان  
 تظن بان لم يبلغ الخراج عن نصف الخراج الموظيف فينقص الى نصف الخراج وجوبا وجوارا  
 عنه الاطاقة وينبغي ان لا يزداد على النصف ولا ينقص من الخصال ادى وفيه لو غرس  
 بارض الخراج كرم او شجر فعليه خراج الارض الى ان يطعم وكذا الوقع الكرم وزرع الحب  
 فعليه خراج الكرم واذا اطعم فعليه قدر ما يطعم ولا يزيد على عشرة دراهم ولا يفرض على كل  
 يمكن البزغ تحت شجرة فبستان وما لا يمكن فكم واما الاشجار التي على المساة فلا شئ فيها  
 وفي زكاة الخاينة قوم شر واصيغة فيما كرم وارض فشرى احدهما الكرم ياخر الكرم وارض  
 واقسم الخراج فلو معلوما فكما كان قبل الشراء والا كان جملة فان لم تعرف الكرم اهلا كرم ما قسم

بقدر الحصاص قرية خرجهم متفاوت فطلبوا السوية ان لم يعلم قدره ابتداء ترك على  
 ما كان ولا خراج ان غلب الماء على أرضه او انقطع الماء او اصاب الزرع افة سماوية كغرق  
 وحرق وسدة برد الا اذا ابقى من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانيا اما اذا كانت افة غير متكررة  
 ويمكن الاحتراز عنها ككل قرية وسباع ولحقها كانعام وفارودودة لبحر او هلك الخراج  
 الحصاد لا يسقط قبله ليسقط ولو هلك بعضه ان فضل عما انفق شيء اخذ منه مقدار ما  
 بينا مصنف سراج وقامه في الشريعة مغربا للبحر قال وكذا حكم الجارية في الارض المستأجرة  
 فان عطلها صاحبها وكان خرجها موظفا او اسلم صاحبها او اشترى مسلم من ذمى ار  
 خراج يجب الخراج لو متعه انسان من الزراعة او كان الخراج خراج مقاسمة لا يجب شيء سراج  
 وقد علمت ان المأخوذ من ارض مصر جرة لا خراج فما يفعل الآن من اخذ من الفلاح وان لم يزرع  
 ويسمى ذلك فلاحة واجباره على السكنى في بلدة متعينة يعمر داره ويزرع الاراضى حرام  
 بلا شبهة تصرف في الشريعة مغربا للبحر حيث قال تقدم ان مصر الآن ليست خراجية  
 بل بالاجرة فلا شيء على من لم يزرع ولم يكن مستأجرا ولا جبر عليه بسببها فما يفعلها الظلمة من  
 الاضرار به حرام خصوصا اذا اراد الاشتغال بالعلم وقالوا الوزير اخشى قارعا على الاعلى  
 كزعفران فعليه خراج الاعلى وهذا يعلم ولا يفتى به كذا يجزئ الظلمة باع ارض خراجية ان  
 بقي من السنة مقدار ما يتمكن المشتري من الزراعة فعليه الخراج والافعل النابيع عناية ولا يؤخذ  
 العشر من الخراج من ارض الخراج لهما لا يجتمعان خلافا للشافعي ولا يتكرر الخراج بتكرار  
 في سنة لو موظفا والا بان كان خراج مقاسمة تكرر لتعلقه بالخارج حقيقة كالعشر فانه يتكرر  
 ترك السلطان او نائبه الخراج ارب الارض او وهبه له ولو شفاعا جاز عند الثأر وحله  
 لو مصرفا والا تصدق به يفتى بما في الحاوى من ترجيح حله لغير المصنف خلافا للشهد ولو ترك العشر كغيره  
 اجماعا ونحوه بنفسه للفقراء سراج خلافا لما في قاعدة تصرف الامام منوطا بالمصلحة من استباه مغربا  
 للبرائة فتنبه وفي التمهيد يعلم من قول الثاني حكم الاقطاعات من ايام بني المال اذ حله لها ان القيمة  
 لبني المال الخراج له وحيث لا يصح بيعه ولا هبته ولا وقفه نعم له اجارته ونحوها على الجارية  
 المستأجرة من السواد لو اقطعها السلطان له ولا ولادة ونسبه وعقبه على مات منهم من قبل

نصبه الى خيه ثم مات السلطان وانتقل من اقطع له في زمان سلطان آخر هل يكون له ولاده لم اره  
 ومقتضى قواعدهم الخاء التعليق بموت المعلق فزيد ولو اقطع السلطان ارضا ميا او ملكا  
 السلطان ثم اقطعها له جاز وقفه لها والا صاد من السلطان ليس بايقاف البتة وفي الاستدلال  
 القوي في الدين اتي بالعلامة واسم صحة اجارة المقطع وان الامام ان يخرج منه متي شاء وقيد ابن  
 بغير الموت اما الموت فليس للامام اخراجه عنه لانه ملكه بالاحياء فليحفظ **فصل**  
**في الجزية** هي لغة الجزاء لانها خرجت عن القتل بالجمع جزى كل حية وهي نوعان للوضع  
 من الجزية يصلح لا يملك ولا يعير تجزأ عن العذر عما وضع بعدما قهروا او اقروا على املاكهم  
 يقدر في كل سنة على فقير معتمل يقدر على تحصيل التقدين باى وجه كان يتابع وتلك صحته  
 في اكثر السنة هداية اثنا عشر شهرا في كل شهر درهم وعلى وسط الحال ضعفه في كل شهر درهما  
 وعلى المكثر ضعفه في كل شهر اربعة دراهم وهذا للتسهيل لا لبيان الوجوب لانه باول الجزى  
 بناية ومن ملك عشرة الاف درهم فصاعدا غنى ومن ملك مائة مائتي درهم فصاعدا متوسط  
 ومن ملك مائة مائتين ولا يملك شيئا فقير قاله الكرخي وهو احسن الاقوال وعليه <sup>عماد</sup> الاستدلال  
 بجزا اعتبر بعض المعرفه هو الاصح تاريخا تاريخا ويعتبر وجود هذه الصفات في آخر السنة فتح  
 لانه وقت وجوب الاهل اهله وتوضع على كتابي يدخل في اليه السامق لاهم يلبثون بشرعيه  
 عليه السلام وفي المضار القريح والادمن واما الصايبه ففالحاينه تؤخذ منهم عند هذا  
 لها وجوب ولو عربيا لوضع عليه الصلوة والسلام على مجوس مجوس وثني عجمي ليجاز استرقاقه  
 فجاز ضرب الجزية عليه لا على وثني عربي لان المعجزة في خفه اظهر فلم يعذب مرة فلا يقبل  
 الاسلام او السيف لو ظهر عليهم فلنسأؤهم وصييا لهم في وصبي وامرأة وعيد ومكاتب ومدبرين  
 ام لادور من زمن ين من زمانة نفق بعض اعضائه او تعطل قواه فدخل المفلوج الشيعة  
 واعى فقير غير معتمل وراهب لا يتا لاط لانه لا يقتل الجزية لاستقاطه وخرم الحلاوى بوجوبها  
 وتقل ان الكمال انه القيان مفاده ان الاستحسان نجلا فقامل العبرة في الاهلية للجزية وحدها  
 وقت الوضع فمن اقل او عتق او بلغ او براء بعد وضع الامام لم تضع عليه نجلا الفقير اذا ايسر  
 الوضع حيث توضع عليه لان سقوطها الجزية وقد كان اختيارا وهي الجزية ليست خصامنا



بكرمهم كما طعن المحلة بل انما هي عقوبة لهم على اقامتهم على الكفر فاذا جاز امها لهم للاستدعاء  
الى الايمان بدورها فيها اولى وقال الله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون واخذها عليه  
الصلوة والسلام من محيى من حجر ونصارى فخران واقهرهم على دينهم ثم فرغ عليه بقوله فسقط  
بالاسلام ولو بعد تمام السنة وليسقط المجل السنة لاسنتين فيرد عليه سنة خلاصة و  
الموت والتكرار للتدخل كما سيحى والعى والزمانه وصيرته فقيرا او مقعدا او شيخا كبيرا لا يستطيع  
العمل ثم بين التكرار فقال واذا اجتمع عليه حركات تلذخت والاصح سقوط خبره في السنة الاولى  
يدخل السنة الثانية زيلعى لان الوجوب باول الحول بعكس خارج الارض وليسقط الخراج بالموت  
في الاصح حاو وبالتدخل بالخبرة وقيل لا يسقط كالعشر وينبغي ترجيح الاول لان الخراج عقوبة  
بخلاف العشر بخر قال المصنف وعرفه في الثانية لصاحب المذهب كان هو المذهب فيها لا يحا  
اكل الغلة حتى يودى الخراج ولا تقبل من الذى لو بغت ما على يدنا بته في الاصح بل يكلف ان  
ياتى بنفسه فيعطيهما قائما والقابض منه قاعدا هداية ويقول اعطيا على الله ويصفعه في  
عنقه لا ياكفر ديا ثم القائل ان اذا اذاه به فلتنبه ولا يجوز ان يحلوا اربعة ولا كنيسة ولا صو  
ولا بيت نار ولا مقبرة ولا صنما حاو في دار الاسلام ولو قرية في المختار فتح ويعاد المنه لم  
اى ماله دمه اى امام كما اهدم اشباهه في آخر الداء برفع الطاعون من غير زيادة على البناء الكو  
ولا يبدل عن النقص الاول ان كفى وتامه في شرح الوهبانية واما القديمة فتترك مسكنا في الفخمة  
ومعبدا في الصلحية بخلاف الماتى الفهستى فتنبه ويميز الذى عنان زيه بالكسرة واسه و  
ومركبه وشركه وسلا فلا يركب خيلا الا اذا استعان به الامام لمحاربة ودب عنان خيرة وجاز بغل ركاب  
نارا رخانية وفي القح هذا عند المتقدمين واختار المتأخرون انه لا يركب اصلا الا لضرورة وفيه اشباه  
والمعتكبات لا يركبوا مطلقا ولا يلبسوا العمام وان دكب الحمار ضرورة تزل في الجامع يركب سراجا  
كالأكت كالبردة في مقدمه شبه الزمانه ولا يعمل بصلاح ويظهر الكسبيج فارسي معرب الوكر من  
دشوا وشعر وهل يلزم قبيحهم بكل العلامات خلق اشباهه والصحيح ان فتحها عنوة فله ذلك ولا  
فعله الشرط نارا رخانية ويمنع عن لبس العمامة ولوزرقا او صفرا على الصوب خرد ونحوه في البحر  
اعتملاه في الاشباه كما قلدها واما تكون طوباة سواء آو من زنا را لا يرسم والبيان القلخه و

والمختصة بأهل العلم والشرع تصون مريخ وجوخ رفيع ويراد رقيقه ومن استكناهه ومباشرة يكون  
لجامعها عند المسلمين وتامه في القمع وفي الحلو ينبغي أن يلازم الصغار فيما يكون بينهم وبين المسلمين  
في كل شيء وعليه فيمنع من القمع حال قيام المسلم عنده يحرم تعظيمه وتكرمه مصالحة ولا يبدأ  
بسلام ولا حاجة ولا زاد في الجواب على عليك وضيق عليه في المرو ويجعل على داره علامة وتما  
في الاستباه من احكام الذمي وفي شرح الوهبانية لا ينبغي لابي يعقوب من استيطان مكة والمدينة لانها  
من ارض العرب قال عليه الصلوة والسلام لا يجتمع في ارض العرب دينان ولو دخل للتجارة جاز ولا  
يهيل ولما دخله المسجد الحرام فذكر في السير الكبير المنع في الجامع الصغير عدله والسير الكبير  
آخر تصنيف محمد رحمه الله تعالى فالظاهر انه اورد فيه ما استقر عليه الحال انتهى وفي الثانية تميز  
لناسهم لا يجلد هم بالكسيتيج والذمي اذا استدى دارا اي اراد شراها في المصرك ينبغي ان يباع منه فلو اى  
يجبر على بيعها من المسلم وقيل لا يجبر الا اذا كثر رد قلته في معروضات المفتي لابي السعدي من كتاب  
الصلوة سئل عن مسجد لم يتوق اطرافه ببيت احد من المسلمين ولما طبه الكفرة فكان الامام والمؤمن  
فقط لاجل وظيفة ما يدهلن اليه فيؤخذان ويصليان به فتمل فخر لهما الوظيفة فاجاب تلك البيت  
ياخذها المسلمون بغيرها جبرا على الفور وقد ورد الامر الشريف السلطاني بذلك ايضا الحاكم لا يخرج  
هذا فضلا انتهى فليحفظ وفيها من الجهاد وبعدها ورد الامر الشريف السلطاني بعدم استخدام الذميين  
للعبيد والبحاري لو استخدم ذمي عبدا او جارية ماذا يلزمه فلجواب يلزمه التقرب الشديد بالسير  
ففي الثانية ويومرون بما كان استخفافا لهم وكذا امتيز دورهم عن دورنا انتهى فليحفظ ذلك  
واذا تكارى اهل الامة دورا فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها في المصرك ليعود نفعه اليها ولا يوانا  
فيسهل عليهم شرط تقليل الجماعات يسكنهم شرطه الامام الحلو اني فان لزم ذلك من سكنهم امرها  
بالاعتزال عنهم والسكنى ببلدية ليس فيها مسلمون وهو محفوظ عن ابي يونس سيف رحمة عن الاخيرة وفي  
الاستباه واختلفت في سكنهم بلتينا في المصرو المعتمد الجوز في محلة خاصة انتهى باقره المصنف عله  
لكن رده شيخ الاسلام خاخر زاده وجرميانه فهم خطأ فكانه فهم من الناحية المحلة وليس كذلك  
فقد مرح التمر تان في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي في المصنف يوم مروت يبيع دورهم  
في امصار المسلمين والخروج عنهم وبالسكنى خارجها لئلا يكون لهم محلة خاصة نقلا عن التفسير

والمراعى بالمنع المذكور من الامصار ان يكون لهم المصير خاصة يسكونها ولهم فيها حصة حاشا  
 كنفة المسلمين فاما سكنهم بينهم وهم مقهورون فلا كذلك كذا في فتاوى الاسكوتى فيلحفظ و  
 ينتقض عملهم بالغلبة على موضع الحرب بالحق والتدارك الحرب زاد في القتل بالامتناع من قبل الجزية  
 ادخل نفسه طليعة للمشركتين بان بيعت ليلطع على الجبل العاد فلم يسعوا لذلك لم ينتقض  
 عهدهم وعليه يحمل كلام المحيط وصلا الذي في هذه الامور الصور كالمرة في كل احكامه الا انه لو ايسر  
 لسيروا والموت يقتل ولا يجبر على قبول الذمة والموت يجبر على الاسلام لا ينتقض عهد مقتله <sup>نقضت</sup>  
 العهد زلجي بخلاف امان الحرب فانه ينتقض بالقول بحركة بالاباء عن اداء الجزية بل عن قبولها  
 كما روى فقل الغني عن الواقعات قتله بالاباء عن اداء قتال وهو قتال النبالة لكن منعته في الجيرة  
 بالتراب مسلمة وقتل مسلم واقتل مسلم غنيته وقطع الطريق والسب في مسلم الله عليه ولم لان كفر المقاتل  
 له لا يمتعه فالطاري كايروعه فلو من مسلم قتل كما ينبغي ويوجب بالذم ويعاقب على سببه الاسلام والقرآن  
 او النبي صلى الله عليه وسلم حاوي وغيره قال العيني واختيار في السب ان يقتل انتهى وابتغى ابن المهام  
 قلت وبه افاق شيخنا الخليل الرهلي وهو قول الشافعي رحمه الله في معروضات المفتي بابي السجود  
 ورد امر سلطان بالعمل بقول ائمتنا القائلين بقتله اذا ظهر انه معتاده وبه افاق ثم افاق في بكر البيهقي  
 قال للبشر النصراني نبيكم عيسى له زنا يانه يقتل بسببه الانبياء عليه الصلوة والسلام انتهى قلت  
 ويؤيد ان ابن كمال باسناد في احاديثه الاربعينية في الحديث الرابع والثلاثون يا عائشة لا تكو  
 فاحشة مالهة والحق يانه يقتل عندنا اذا اعلن بشمة عليه الصلوة والسلام صرح به في سائر  
 الذخيرة حيث قال واستدل محمد بن ابيان قتل المرأة اذا اعلنت بشتها الرسول صلى الله عليه  
 وسلم بما روى عن عمر بن عبد الله لما سمع عاصم بنت مروان تؤذي الرسول فقتلها بالامارة صلى الله  
 عليه وسلم على ذلك انتهى فيلحفظ ويؤخذ مال بالغ تغلي وتغليبه لا من طفلهم <sup>الخراج</sup> اضعف  
 زكوتا باحكامها بما تجب فيه الزكاة المبهودة بيننا لان الصلح وقع كذلك ويؤخذ من مولاة اي مقتبة  
 التغلي في الجزية والخراج كولي القرشي وحديث مولى القوم منهم مخصوص بالاجماع ومصر  
 الجزية والخراج ومال التغلي وحديثهم للامام انما يقبلها اذا وقع عندهم ان قتالنا للدين لا الدنيا  
 جوهرة وما اخذ منهم بلا حرب ومنه تركه في ما اخذنا حاشا منهم ظهيرة مصلحتنا خيرة



كسند تغزنا وبناء قنطرة وجسر كفاية العلماء والمتعلمين بتجسيره يدخل طلبه العلم فتح \*  
 والقضاة والعمال ككتبه قضاة وشهود وقسمه ورقباء سواحل وشرق المقابلة وزيراهم  
 اي وزيراي كل من ذكر مسكين واعتمده في البحر قالوا هل يعطون مديون ابائهم حالة  
 الصغر لم اره والى هنا تمت مصارف بيت المال ثلثه فهذا مصرف خربة وخراج ومصرف  
 زكوة وعشر مر في الزكوة ومصرف خمس ور كاز مر في السائر وبقي رابع وهو لقطه وتركه بلا  
 وارث ودية مقتول بلا ولي ومصرفها لقط فقير وفقر لولي وعلى الامام ان يجعل لكل  
 نوع بيتا يخصه وله ان يستقر من احداهما ليصرفها للاخر ويعطي بقدر الحاجة و  
 الفقه والفضل فان قصر كان الله عليه حسيا زيلعي وفي الحاوي المراد بالحافظ في حد  
 لحافظ القرآن ما تاد دينار هو المفتي اليوم ولا شئ لذي في بيت المال الا ان يهلك ويضعف  
 فيعطيه ما يسد جوعته ومن مات من ذكر في نصف الحول حرم من العطاء لانه حلة  
 فلا تملك الا بالقبض اهل العطاء في زماننا القاضي والمفتي والمدارس صدر الشريعة  
 لومات في اخره او بعد تمامه كما صححه اخي زاده يستحب الصرف الى قرية كانه اوقى تعبته  
 قينه ب الوفاء له ومن تجله ثم مات او غلب قبل الحول قيل يحجب حلقه وقيل لا بالنفقة  
 المعجزة زيلعي والمؤمن والامام اذا كان لها وقف ولم يستوفها حتى ماتا فانه ليسقط لانه  
 كالصلة وكذلك القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة وهذا ثابت في نسخ الشرح ساقط  
 من نسخ المتن هنا تمامه في الدرر وقد خصناه في الوقف **باب الميراث** هو لغة الرا  
 مطلقا وشرعا الرابع عن دين الاسلام وركتها اجزاء كلمة الكفر على اللسان بعد الايمان  
 وهو في الدين محلي صلى الله عليه وسلم في جميع ملجاء به عن الله تعالى ما علم بحجته ضرورة  
 هو فقط او هو مع الاقرار قولان واكثر الخفية على الناس والمحققون على الاول والاقرار شرط لا  
 الاحكام الدينية بعد الاتفاق على انه يعتقد متى طوبى به انى به فان طوبى به فلم يقرب فهو كفر  
 عندنا قال المصنف في الفتح من هرب بلفظ كفر ارتبه وان لم يعتقد الاستخفاف فهو كفر  
 العناد والكفر لغة السد وشرعا تكذيبه صلى الله عليه وسلم في شئ مما جاء به من الدين  
 ضرورة والفاظه لغز في الفتاوى بل افرحت بالالف مع انه لا يفتى بالكفر لئلا يفتى فيها

الايمان اتفق المشايخ عليه كما ينبغي قال في البحر قد اختلفت لغويان لا اختلفت في منها وقرأت في  
 العقل والحق والطوع فلا تضع ردة محض ومعتوم وموسوع وصي لا يعقل وسكران ومكر  
 عليها واما البلوغ والذكورة فليس ينبغي بلوغ وفي الاستبالة لا تضع ردة سكران الا الردة بسبب  
 طهر عليه لم فانه يقتل ولا يبيع عنه من ارتد عن الحرام عليه الاسلام استقصانا على المذنب  
 لبلوغه الدعوة وتكشف شبهته بيان لثمة العذر ويجبر وجوب قتل نذبا لثمة ايام يعرض عليه  
 الاسلام في كل يوم منها خانية ان استعمل اي طلب المصلحة واقتله من ساعته الا اذا رجي اسلامه بذكر  
 وكذا الوارد ثانيا لكنه يضرب وفي الثالثة يجبر ايضا حتى يظهر عليه التوبة فان حاد فذلك  
 تارة خانية قلت لكن نقل في الزواهد عن آخره وذلك خانية مغر بالبلوغ ما يفيد قتله بلا توبة تينة  
 فان اسلم فيها واكمل الحديث من بدل دينه فاقتلوه واسلامه ان يتبرأ عن الايمان سوى الاسلام او من  
 ما انتقل اليه بعد فطقة بالشهادتين وتامه في الفتح ولولا ان لها على وجه العادة لم ينفعه ما لم يتبرأ بزيارة  
 وكرم من هيا لما مر قتله قبل العذر بلا ضمان لان الكفر مبيع الدماء قيد باسلام المذنب لان الكفار اصناف  
 من ينكر الواحدانية كالشنيعة ومن يقرها لكن ينكر رتبة الرسل كالغلاسة ومن ينكر الكل كالوثنية ومن  
 يقر لكل لكن ينكر عموم رسالة المصطفى صلى الله عليه وسلم كالعيسوية فيكتفي في الاولين بقول لا اله  
 الا الله وفي الثالث بقول محمد رسول الله وفي الرابع بالحد لها وفي الخامس بها مع البري عن كل دين يخالف  
 عن دين الاسلام بدائع وآثر كراهية المدر وحسب فيستفسر من جهل حاله بل عم في الدرر اشتراط  
 البري في كل يهودي ونصراني ومثله في فتاوى المصنف وابن نجيم وغيرهما وفي رهن قارئ الجلالية كذا  
 افتى علما وانا الذي افتى به صحته بالشهادتين بلا تبري لان التلفظ بها صار علامة على الاسلام  
 فيقتل ان رجع عالم بعد و اعلم انه لا يفتى بتكفير مسلم امكن حمل كلامه على محل حسن او كان في كفره خلا  
 ولو كان ذلك رواية ضعيفة كما حرم في البحر وغزاه في الاستبالة الى الصغرى وفي الدرر وغيرها اذا كان  
 في المسئلة وجوه توجب الكفر واحد ينفعه فعل المفتي الميل لما يمنع لونيته ذلك فتسلم والام ينفعه  
 عمل المفتي خلافه ويبنى التوبة لانه اذا عاصبا حارما ناسبب العصية من الكفر بوجوه الصا  
 الامين على الله عليه وسلم اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفر لك لما  
 الا اعلم انك انت علام الغيوب وتوبة الباسر معتوقة دون ايمان الباسر در وكل مسلم ارتد فقتلته

مقبولة الجماعة من تكررت وتعلم ما من الكافر بسبب من الانبياء في ان يقاتل حده او لا يقتل  
توبته مطلقا ولو سب الله تعالى قبلت لانه عز الله تعالى والاول حق العبد لا يزول بالتوبة ومن شك  
في عذابه وكفره كفر وتكافيه في الدرر في فضل الجحيم معز بالبرازية وكنا لوجبه بالقلب فتح اشيا  
وفي فتاوى المصنف ويحيى الحق الاستنزاء والاستغفار به لتعلق حقه ايضا وفيما سئل عن قال  
لشريفين عن الله والديك ووالد الذين خلفوا فاجاب الجمع المضاف يعم ما لم يتحقق عهد خلافا لا  
هاشم وامام الحرمين كما في جمع الجوامع وحيد فيم حضرة الرسالة فيبلغ القول بكفره واذا كفا  
بسببه لا توبة له على ما ذكر البرازي وتوارد الشارحون نعم ولا حظ قول هاشم وامام الحرمين  
يا احتمال العزم فلا كفر وهو الا يتوكل علينا لنصريحهم بالميل الى ما يكفر وفيها من نقص مقام  
الرسالة بقوله بان يسبى صلى الله عليه وسلم او يفعله بان يبغضه بقلبه قل حده انما امره  
به لكن صرح في آخر الشفاء بان حكمه كالمرة ومفاده قبول التوبة كما لا يخفى زاد المانع في  
مشرحه وقد سمعت من مفتي الحنفية بمصر شيخ الاسلام ابن عبد العال ان الكمال وخرجه  
البرازية والبرازي تبع صاحب السيف السلوة وغراه اليه ولم يغيره لاحد من اهل الحنفية  
وقد صرح في المنتقى ومعين الحكم وشرح الطحاوي وحاو الزاهد وغيرها بان حكمه كالمرة لفظ  
المنتقى من سبب الرسول صلى الله عليه وسلم فانه قتلها وحكمه حكم المرة ويفعل به ما يفعل للمرة  
انتمى وهو ظاهر في قبول توبته كما مر عن الشفاء انتهى فيلحظ قلت وظاهر الشفاء ان قوله يا ابن الف  
خزير يا ابن مائة كلين قوله لهاها من لعن الله بنى هاشم كذلك وان شتم الملا آية كالا نبياء  
عم ومن حوادث الفتوى ما لو حكم خنق بكفره بسبب هل السافع رح ان يحكم بقبول توبته الظاهر  
نعم كانه عايدة اخرى وان حكم بموجبه لم يقل ثم رايت في معروضات المفتي ابي السعدي سؤ  
لا ملخصه ان طالب لم يذكر عنه حديث من احاديث النبي صلى الله عليه وسلم فقال كل الجاد  
النبي صلى الله عليه وسلم صدق يعمل بها فاجاب بانه يكفر ولا بسبب استغفاره الا بخاري وثانيا  
بالحاو السبب النبي صلى الله عليه وسلم ففي كفره الاول عن اعتقاد يؤمر تجليدا لا يمان فلا يقتل  
والثاني فيقيد الزندقة فيعلا خلة لا يقتل توبته اتفاقا فيقتل وقبله اختلف في قبول توبته فعند  
الحنيفة يقتل فلا يقتل وعند بقية الامم لا يقتل ويقتل جدا فاذ لك ورد امر سله لانه



سنة ٩٨٨ لقضاة الممالك المحمية برعاية راي الجانبين بانه ان ظهر صلاحه وحسن توقيته  
 واسلامه لا يقتل ويكتفى بتعزيره وجسده عملا بقول الامام الاعظم وان لم يكن من اناس  
 يقيم خبرهم يقتل عملا بقول الامة ثم في سنة ٩٥٥ تقر هذا الامر بما تقرر فينظر  
 القاتل من اى الفريقين هو فيعمل بمقتضاها انتهى فليحفظ وليكن التوفيق اقا القضاة  
 الشيخين وليستحبهما في البحر عن جوهر مغربا للشيخين من الشيخين او طعن فيهما  
 كثر ولا يقبل توثيقه وبه اخذ الدبوي وابوالديت وهو المختار للفقهاء انتهى خبره في  
 الاشياء واقرة المصنف قائل وهذا يقوى القول بعدم قبول توثيقه من سائر سوا صل  
 الله عليه وسلم وهذا هو الذي يلزم التعويل عليه في الافتاء والقضاء عايتما بجانب خفر  
 المصطفى صلى الله عليه وسلم انتهى لكن في المهر هذه لا وجه له في اصل الجوهر وانما وجه  
 على هامش بعض النسخ والحق بالاصل مع انه لا ارتباط له بما قبله انتهى قلت وكيفينا  
 ما من من الاخر فندبر في المغر وضات المزورية ما معناها ان من قال عن قصص الحكم الشيخ  
 محي الدين العزلة انه خارج عن الشريعة وقد صنفه لاصلاح الخلق ومن طالعاه ولما  
 ماذا يلزمه اجاب بحرفيه كلمات تبين الشريعة وتكلف بعض المحققين لارجاعها الى  
 الشريعة لكن يتقنا ان بعض اليماني اقترأها على الشيخ قدس سره فيجب الاجتناب ابتداء مطالبة  
 تلك الكلمات وقد صدر امر سلطان النهر فيجب الاجتناب من كل وجه انتهى فليحفظ وقد  
 صاحب القاموس عليه فكتب اليهم انطقنا بما فيه رضاك الذي اعتقله وادينا الله به  
 كان رضوانه تعالى عنه شيخ الطريقة حاكما وعلماء وامام الحقيقة حقيقة ورساوي  
 رسم المعارف قلا واسما واذا اتقلقل فكر المرء في طرف من علمه عرفت فيه خواطره عينا  
 لا قلدر الدلاء وسحاب تقاصا عنه الا اذا كانت دعوتهم تحرق السبع الطباقي تفرق بركة  
 فتلاء الافاق والى اين اصقه وهو يقينا فرق ما وصفته وناظر بما كتبه وغالب ظني ان  
 ما انصفته وما عاذا ما قلت معتقد في الجهل بظن الجمل عدوانا والله والله والله اعظم  
 ومن قامه حجة الله برهاننا ان الذي قلت بعضا من مناقبه ما زدت الا على زدت نقضا  
 الى ان قال ومن خواص كتبه ان من واطع على مطالعتها الشرح صدره لفك المضللا

وحل المشكلات وقد انتفى عليه العارون عينا الوهاب الشعراني سيما في كتابه تنبيه الاعيان على فطرة  
من بحر علوم الاولياء فعليك به وبالله التوفيق والكافر بسبب اعتقاده السحر لا توبة له ولو لمرة  
في الاصح لسعيها في الارض بالفساد ذكره الزليعي ثم قال وكذا الكافر بسبب التداوة لا توبة له  
وجعله في الفتح ظاهر المذهب لكن في خطر الخانية الفتوى على انه اذا اخذ الساحر الزنديق  
المعروف الداعي قبل توبته ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل ولو اخذ بعدها قبلت واذا في الامر  
ان الخناق كان سحر لا توبة له وفي الشمن الكافر قيل كالسحر وفي حاشية البيضاوي لما احتسب  
الداعي الى الاكل والحد والباسي كالزنديق وفي الفتح المنافع الذي يطر الكفر ويظهر الاسلام كالزنديق  
الذي لا يتدين بدين ولا من علم انه يتكفر في الباطن بعض الضروريات كحجامة الخمر ويظهر اعتقاده  
حقيقته وتعامه فيه وفيه يكفر الساحر بتعليمه وفعله اعتقد كحجامة الخمر او لا يقتل انتهى لكن في  
حظر الخانية لو استعماله للتجربة والافتحان ولا يعتقد ولا يكفر وحينئذ والمستثنى احد عشر  
واعلم ان كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا جماعة المردة والخنثى ومن اسلامه يتعاون الصبي  
اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا زاد في الاستباه ومن  
ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين انتهى ولو شهد بضرائين على بضرائي انه اسلم وهو ينكر له  
تقتل بمهادتها ويقتل قبل ولو على بضرائية قبلت اتفاقا وتعامه في آخر كراهية الدرر ويلحق  
بالصبي من ولدته المردة بيتا اذا بلغ مرتبة او السكران اذا اسلم وكذا اللقيط لان اسلامه حكمي لا  
حقيقته وقيد في الخانية وغيرها المكرم بالسحر اما الذي والمستامن فلا يصح فليحفظ وحاشية فائس  
اربعة عشر شهده واعلى سلم بالردة وهو منكرا لا يعرض له لالتكذيب الشهود العدول بل كان انكارا  
توبة ويصح يعني فيمنع القتل فقط وثبت ببقية احكام المردة كحط عمل وبطلان فقه وبنوثة زوجته  
لو فيما تقتل توبته ولا قتل كالردة بسببه عليه الصلوة والسلام كما استباه زاحق في البحر وقد رايت  
من يغلط في هذا الحل واقدم المصنف وحينئذ المستثنى اربعة عشر وفي شرح الوهبانية للسرا  
ما يلي كقرا اتفاقا يبطل العمل النكاح فاوكاده او كذا تاوما فيه خلا يوم بالاستغفار والتوبة  
وتجديد النكاح ولا يترك المردة على ردة باعطاء التجزية ولا يمان منقوت ولا يمان موبة ولا يجوز  
استرقاقه بعد الحاقه بالحر بخلاف المردة خانية والكفر كله ملة واحدة خلا للسافعي ح

فلو تضرع ي اوعكسه ترك على حاله ولم يجبر على العود ويؤول ملك الميراث عن ماله زكاه وقفا  
 فان اسلم عاد ملكه وان مات او قتل على ردة او حكم بالجاقة ورت كسب ماله وارثه المسلم ولو زوجته  
 بشرط العدة زيلعي بعد قضاء دين اسلامه وكسب ربه في بعد قضاء دين ردة زكاه ميراث ايضا  
 لكسب الميراث وان حكم القاضي بالجاقة عتق مدبره من ثلث ماله وام ولده من كل ماله وحل دينه و  
 قسم ماله ويؤدي مكاتبه الى الورثة والاولاد الميراث لانه المعتبر بدائع ويلبغى ان يصح القضاء به  
 في ضمن دعوى حق العبد لغيره اعلم ان تصرفات الميراث على اربعة اقسام فينفذ منه اتفاقا ما يعتد  
 تمامه ولاية وهي حشر الاستيلاء والطلاق وقبول الهدية وتسليم الشفعة والحجر على عبده المالك  
 وبطلان منه اتفاقا ما يعتد الملة وهي خمس النكاح والذبيحة والصبي والشهادة والارث وقب  
 منه اتفاقا ما يعتد المساواة وهو المفاوضة او ولاية متقدمة وهو المقر على ولده الصغير  
 يتوقف منه عند اكمام وينفذ عند هاكل ما كان مبادلة مال بال او عقد تبين كالمبايعة  
 والبصر والسلم والعتق والتبديل والكتابة والهبة والرهن والاجارة والصلح من اقرار وقبض الد  
 لانه مبادلة حكمية والوصية تبقى امانه وعقله ولا شك في بطلانها واما ايداعه واستيداعه  
 والقاطه ولقطه فيبقى عدم جوازها لغير ان اسلم نفذ وان هلك بموت او قتل او لحق بدار  
 الحرب فحكم بالجاقة بطلان ذلك كله وان جاء مسلما قبله اى قبل الحكم فكانه لم يرد ومخارجه بعد  
 الموت الحقيقي زيلعي وان جاء مسلما بعد وماله مع وارثه اخذ بقضاء ادرضاء ولو في بيت  
 لانه في المهر وان هلك ماله او ازاله الوارث عن ملكه لا يأخذه ولو قام الصحة القضاء  
 وله ولا مدبره وام ولده ومكاتبه له ان لم يؤد وان عجز عا د ريقا له بدائع ويقضي ما ترك  
 من عباده في الاسلام لان ترك الصلوة والصيام معصية والمعصية تبقى بعد الردة ومال  
 متها فيه يبطل ولا يقضي من العبادات الا الحج كونه بالرد صار كافرا اصيل فاذا اسلم وهو غني  
 فعليه الحج فقط مسلم اصاب ماله او شيئا يجب القضاء من السرقة يعني المال الموقوف لا المحل  
 خلية واصله انه لو اخذ بحق العبد واما غير فقيه التفضل او الالية ثم ارتد او اصابه وهو غني  
 في دار الاسلام ثم لحق محاربنا زمانا ثم جاء مسلما يؤخذ به كله ولو اصابه بعد ما لحق مرتدا فاسلم  
 الا لو استأنس من ذلك لان الحرب لا يؤخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حال كونه محاربا لنا انما اخبرت



يارتد ادوزجها قلها التزوج باخر بعد العدة استحصانا كما في الاخبار من ثقة بموته او تطبيقه لمنا وكذا  
 لو لم يكن ثقة فانها ما بكتاب طلاقها واكبرها انه حق لا باس بان تعتد وتزوج ملبس ولو تدة ولو صغيرة  
 او حتى يخرج تجلس ابد ولا تجالس ولا تاكل حقائق حتى تسلم ولا تقتل خلافا للشافعي رحمه ان قلها  
 احد لا تضمن شيئا واواة في الاصح وتجلس عند مولاهما حتى دمه سوى الوطى سواء علم ذلك  
 ام لا في الاصح ويتولى ضربها جمع بين الحقين وليس للمرتدة التزوج بغير زوجها به يفتر وعن الاما  
 لشترق ولو دار الاسلام ولو اتي به حسيا لقصد ما السى لا باس به فتكون فدية لا زوج بالاستيلاء  
 بحسبى وفي الفتح انها في المسلمين فيشتريها الامام او يهبها له لو مصرق او صريح تفرقها لاها لا تقتل  
 واكتسابها مطلقا اورثتها ويرثها زوجها المسلم لو مرضية وماتت في العدة كما امر طلاق للمريض قلت  
 وفي الزواهر انه لا يرثها لو صحيحة لاها لا تقتل فلم تكن فارة فامل ولدت منه فلدعاة فهو ابنه  
 حرية في امته المسلمة مطلقة فادته لا قل من نصف حول او اكثر لسلامته يتعامله والمسلم  
 يرث المرتدة ان مات المرتدة او تحت يد ابرهم وكذا في امته النصرانية اي الدناوية الا اذا اجاعت كالنكر  
 من نصف حول منذ ارتدت وكذا النصفه لعلقه من ماء المرتدة فينبه لقوله الاسلام بالحجر عليه لا  
 يرث المرتدة وان لحق بماله اى مع ماله ظهر عليه فهو اى ماله في لا نفسه لان المرتدة لا يترق فان  
 رجح اى بعد ما لحق بلامال سواء قضى بلحاظه او لا في ظاهر رواية وهو الوجه فتح فتح ثانيا بماله  
 وظهر عليه فهو لوارثه كان ملكا قديما وحكما مامرا له قبل قسمته بلاثين وبعدها بقيته ان شاء  
 ولا ياحده لو ضلوا لعدم الفائدة وان قضى بعبد شخص مرتد لحق بدارهم ابنة فكانت له الابن فجاء  
 المرتد مسلما فبند لها ولاها للاب الذي عاد مسلما يجعل الابن كالوكيل مرتد قتل رجلا خطاء فلحق  
 او قتل فدينه في كسب اسلام ان كان والا ففي كسب السادة بجرع الخانية وكذا الواقف بفساد اموالهم كان  
 الغصب بالمعاشة او بالبيعة فانه في الكسبيات اتفاقا طهيرية واعلم ان جناية العبد والامة والكا  
 والمدبر كجنايتهم في غير الحره قطعت يده عدا فارتد والعياد بالله تعالى مع اتتمه او لحق فحكم به  
 فجاء مسلما فمات منه ضمن القاطع نصف الدية في ماله لو ارثه في المسلمين لان السرية حلت  
 على غير معصوم فاعدت قيد بالعمد لانه في الخطاء على العاقلة وقيد نابلحكم لمجاوزه لانه ان  
 عاد قبله او اسلم هويتا ولم يلحق فمات منه بالسرية ضمن الدية كلها لكونه معصوما وقت السرية

ايضا ارتد القاطع فقتل او مات ثم سرى الى النفس فهدر لوعظت محل القوم ولو خطا فعالة  
 على العاقلة في ثلث سنين من يوم القضاء عليهم خانية ولا عاقلة لم تهاولوا ارتد مكنت وحق  
 والتشرب لا واخذ بالهولم يسلم فقتل فبدل مكنته لمكة وما بقى من ماله لو ارتد كان الردة  
 لا تؤخذ في الكتابة زوجان ارتدوا لحقوا بالثلاثة ولدا وولده اى ذلك المولود ولد فظهر  
 عليهم جميعا فالولدان في كاصليهما والولد الاول يجبر بالضرب على الاسلام وان جلت  
 ثمة لتبعيته لا بويه لا الثاني لعدم تبعيته الجدة على الظاهر فحكمه كحرى وقيد بردها لانه لو  
 مات مسلم عن امرأة حامل فارتدت ولحققت فوالدت هناك ثم ظهر عليهم اى على اهل تلك  
 الدار فانه لا يسترد ويرث اباها كانه مسلم ولو لم تكن ولده حتى سببت ثم ولده في دار الاسلام  
 فهو مسلم تبع لابيه مرقوق بتعكلامه فلا يرث اياه لرقه بدايع واذا ارتد صبي عاقل صح خلافا  
 للثان ولا خلاف في تحليده في النار لعدم العفو عن الكفر تلويح كاسلامه فانه يصح اتفاقا فلا  
 يرث ابويه الكافرين تقرير على الثان ويجبر عليه بالضرب تقرير على الاول فالعاقل والمميز هو  
 ابن اربعين فالكفر محبتى ~~وهو وسراجه~~ وقيل الذى يعقل ان الاسلام سبب النجاة بين  
 الخبيث من الطيب المحل من المراقلة الطرسوسى انفع الوسائل قائلا ولم ار من قلة <sup>تسن</sup>  
 قلت وقد رايت نقله ويؤيده انه عليه الصلوة والسلام عرض الاسلام على علي رضي الله تعالى  
 عنه وسنه سبع وكان يفتخر به حتى قال سبقتكم الى الاسلام طرأ فلما بلغت اوان حلت  
 سبقتكم الى الاسلام فصر اصباح همتى وعنان غرقتى ثم هل يقع فرضا قبل البلوغ ظاهر كلامهم  
 نعم اتفاقا وفي الخبر المختار عند الماتريدى انه مخاطب باداء الايمان كالبالغ حتى لو مات بعده بلا  
 ايمان خلد في النار وهو في شرح الوهبانية بدر وريش درويشان كفر بعضهم ومخلفان لا كفر  
 وهو المحرك اقول شئ قبل بكفرة ويا حاضر بانظر ليس بكفرة ومن يستحل الرض فالوا بكفرة ولا  
 سيما بالدف يلهو وينمرد من لولى قال طي مسافت يجزى لى ثم بعض يكفر واثباتها في كل ما جاء  
 عن النسق النعم روى وينشر **باب البغاة** البغاة الطلبي منه ذلك ما كنا نرى ومنها  
 طلب لا يجزى من جوى وظلم ففهموا هم الخارجون عن طاعة الامام الحق بغير حق فلو حق  
 فليسوا ببغاة وتامه في جامع الفضولين ثم الخارجون عن طاعة الامام ثلثة قطع طاعت

وعلم حكمهم ديناً ولحي حكمهم خارج وهم قوم لهم منعة خرجوا عليه بتاويل يرون انه على باطل كفر  
 او معصية توجب القتل ويأثم ليعتقون دماؤنا واموالنا ويسبون نساءنا ويكفرون اوصيا بنيينا عليه  
 الصلوة والسلام وحكمهم حكم البغاة باجماع الفقهاء كما حققه في الفتح وانما لم تكفرهم لكونه عن تاويل  
 وان كان باطلا بخلاف المستحل لا تاويل كما مر باب الامامة والامام يصير اماما من بابا من بابا من  
 الاشراف والاكابر وان ينقل حكمه في رعيته خوفا من قهره وجبروته فان يائع الناس اكلام  
 ولم ينقل حكمه فيهم لغيره عورهم لا يصير اماما فاذا صار اماما فجارا لا ينقل ان كان  
 قهره غلبة لعونه بالقهر فلا يقيد ولا ينقل به لانه مفيد خائفة وقامه في كتب الكلام فاذا  
 جماعة مسلمون عن طاعته او طاعة نائبه الذي الناس به في امان دره وعلوا على يده دعاهم  
 اليه اى الى طاعته وكشف شبهتهم اسحسانا فان تحيروا واجتمعوا حل لما قاله من يداه  
 نقرت جميعهم اذا الحكم يدار على ليله وهو الاجتماع والامتناع ومن دعاه الامام الى خلاف  
 اى قتالهم افترض عليه اجابته لان طاعة الامام فيما ليس بمعصية فتر في كيف فيما هو طاعة بدافع  
 لو قادرا ولا لزم بيته در في المبتغى لو بغوا لاجل ظلم السلطان ولا يمنع عنه لا ينبغي للناس  
 معاونته السلطان ولا معاونتهم ولو طلبوا المواجهة اجيبوا اليها ان خيرا المسلمين كما في اهل  
 الحرب والا يجابوا بالحرب ولا يؤخذ منهم شئ فلو اخذ منهم رهوتا واخذ منار هوتا ثم غدروا  
 بنا وقتلوا هوتا لا تقتل رهوتهم ولكنهم يحبسون الى ان يهلك اهل البغي او يتوبوا وكذلك  
 اهل الشرك اذا اقبلوا برهوتنا ذلك لا نفعل برهوتهم ولكن يجبرهم على الاسلام او يصير اذمة  
 لنا ولو لهم فنة اجهز على حرسهم اى اتم قتله وابع مولاهم والا لعدم الخوف والامام بالحق  
 في اسيرهم ان شاء قتله او ان شاء حبسه حتى يتوب اهل البغي فان تابوا حبسه ايضا حتى يتوب  
 بقية براح ونفالتهم بالمخير والافراق وغير ذلك كاهل الحرب وما لا يجوز قتله من اهل الحرب  
 كنساء وشيوخ ولا يجوز قتله منهم مالم يقالوا لا يقتل عادل محرمه مباشرة مالم يد قتله  
 ولم تشبههم قديما وتحبس اموالهم الى ظهور تقويم فيرد عليهم ومع الكراخ اولى لا يفتقر  
 ونفاس عليه العبد لهم ونفالتهم بسلحهم وخيلهم عند الحاجة ولا ينتفع بغيرها من اموالهم  
 مطلقا ولو عند الحاجة براح ولو قال الباغ تبت والى السلاح من يده كف عنه لو قال كف عني نظر



في امرى على اتوبى الفى السلاح كفت عنه ولو قال انا على دينك ومعه السلاح كان وجود السلاح معتقرا  
 بقاء بغيته فنتى القاه كفت عنه والا لا فتح ولو قتل باغ مثله وظهر عليهم شئ فيه لكونه سلاح  
 القتل فتح فلا اثم عليه ايضا وقتلا شامدا ولا يصل على بغاة بل يكفون ويذفون بدليل وبكر  
 نقل رؤسهم الى الاقاق وكذا لك رؤس اهل الحرب فامثله وجوز بعض المشايخ لو فيه كسر شوكتهم  
 او قراع قلبنا فتح وخر الجهاد ولو غلبوا على مصر فقتل مصرى مثله عمدا فظهر على المقتل بهان  
 يحجر على اهله اى للمصلح حكمهم وان جرى كالا نقطاع ولاية اهلهم عنهم وان قتل عدل باغيا  
 ورثه مطلقا وبالعكس اذا قاتل الباقي وقت قتل انا على باطل لا يرثه اتفاقا لعدم المشبهة وان قال  
 انا على حق في الخروج على اهلهم واصر على دعواه ورثه اهلهم يرجع تبطل ديانتهم فلا يرثه ابن كل  
 وفى الفقه لو دخل باغ يمان فقتله عادل عمدا لزمه ادية كما فى المستامن لبقاء شبهة الا بالاحة  
 وبكره تحريم بيع السلاح من اهل الفتن ان علم لانه اعانة على المعصية وبيع ما يتخذ منه كالحديد  
 ونحوه يكره لاهل الحرب لا لاهل البغي لعدم تفرغهم لعمله سلاحا لقرب زوالهم من اهل  
 الحرب يلحق قتل واذا دكلهم من اقامت المعصية بعينه يكره بيعه تحريما ولا فتزهايه  
 وفى الفقه ينفذ حكم قاضيه لو عاد ولا ولا ولو كتب قاضيه الى قاضيه ان كان علم انه قضى لهما  
 عدلين نفذوا ولا والله سبحانه اعلم

## كتاب القبط

عقبه مع القطة بالحق  
 عرضت على القوت النفس والمال وقدم القبط لتعلقه بالنفس هي مقدمة على المال مولفة  
 ما يقط فيعمل بمعنى مفعول ثم غلب على الولد المبتغى باعتبار المال وشرع اسم لى مولود طرحة  
 اهله خوفا من العيلة او قرار من خيمة الربة مصنعه اثم ومحروزة غام القاطه فخر كفاية ان  
 غلب على ظنه هلاكه لو لم يرقعه ولو لم يعلم به غيره ففرض عين ومثله رؤية اعلى يقع في باب شتم  
 والا فمندوب لما فيه من الشفقة والاحياء وهو حر مسلم يتعالى الاراء لا يحجة رقة على  
 وهو المتلقط السبق له وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة وسكنى ودواء ومهر اذا زوج به  
 السلطان في بيت المال ان يرهن على القاطه وان كان له مال او قرابة ففي ماله او على قرابته  
 وارثه ولو دية في بيت المال كجنايته لان العزم بالعلم وليس له اخذ منه قهرا واهل الحكم  
 الا عظم خذ بالولاية العامة في الفسخ واقره المصنف بتعالى البحر وحرر في القهر نعم لكن لا ينبغي

أخذه إلا بموجب فلو أخذ أحد خصمه الأول رد إليه إلا إذا دفعه باختياره لأنه أبطل حقه  
وهذا إذا التزم الملتقط فلو تعدد وترجع أحدها إلى الوجود مسلم وكما قرئنا في حقه في العلم  
لأنه أنفع للقطر خانية ولو استقر رأي القاض بغير بحثنا وثبت نسبه من واحد يخرج دعواه  
ولو غير الملتقط استحسننا الوجهاً والقبول بالبينة خانية ومن اثنين مستويين كالأمة مشتركة  
وعبارة المنية ادعاء أكثر من اثنين فغير. الأمام أنه إلى خمسة ظاهرة في عدم قبول دعوى  
الزائد ولا يشترط اتحاد الأمام ههنا كفي القهستان عن النظم ما يفيد بثوبه من الأكثر  
فليجوز ولو ادعته امرأة وأخذت ذات زوج فان صدقها زوجها أو شهد له القابلة أو  
أقامت بينة ولو رجلاً وامرأتين على الولادة صحَّت دعوتها والأحكام ما يفيد من تحصيل النسب على  
الغير ولو لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين ولو ادعته امرأتان وأقامت أحدهما  
البينة فهي أولى به وإن أقامت جميعاً فهو بينهما خلافاً لها الكل من الخانية وإن ادعاه <sup>رجال</sup> خا  
وصف أحدها علامة به أي بحجده لا بنسبه وهو الحق إذا لم يعارضها أقوى منها  
كبينة الآخر وحرثته وسبقه وإسلامه وسنده إن أرخا فان انتسبه فبدينهما ولو اد  
أحدهما أنه ابنه والآخر أنه ابنته فاذا هو خشي فلو سكتا قضى لهما والأفلمن ادعى أنه ابنه أو  
شهد للمسلم ذميان وللذمي مسلمان قضى به للمسلم تارة خانية وثبت نسبه من ذمي  
ولكن هو مسلم استحسننا ما يفرع من يده قبيل عقل الأديان ما لم يبرهن بمسليته أنه  
فيكون كافراً لغيره لم يكن أي يوجد في مكان أهل النعمة كقرتهم أو بعية أو كنيسة والمشهد  
رباعية لأنه إما أن يجده مسلم في مكاناً مسلم أو كافراً في مكانه كافراً أو كافراً في مكاناً أو عكسه  
فظاهر الرواية اعتبار المكان كسابقه ختيلاً وثبت من عيب وهو حر وإن ادعى أنه ابنه  
من زوجته الأمة عند محمد رح وكلام الزبلي ظاهر في اختياره ولو ادعاه حران أحدهما  
أنه ابنته من هذه الحر والآخر من هذه الأمة فالذي يلحقه من الحررة أولى بالشبهة من جانبين  
زبلي وإن وجد معه مال ففوله عملاً بالظاهر وهو نفي فله وأحقه أودابه هو عليها لا مكان بغير  
منصرفه الولد أو غيره إليه بامر القاض في ظاهر الرواية لأنه مال ضايع ولو قرى القاض وكلاءه للتم  
صح طهريه لأنه ضامن في فضل مجتهديه فيه فم له بعد بلوغه أن يوالى من شاء ما لم يعقل عنه

بيت المال خانية ويدفعه في حرفة ويقيض هبته وصدقة وليس له ختنة فلو فعل فهو كالممنون  
 علم الخائن انه ملتقط ضمن ذخيره ولو نقله حيث شاء ويتبع منه من مصر الى قرية يجرى  
 ولا ينفذ للملتقط عليه كساح وبيع كذا اجازة في الاصح لا الولاية عليه من ماله ونفسه للسلطان  
 لحديث السلطان ولي من لا ولي له **فروع** لو باع او كفل او دبر او كاتب او اعتق او وهب  
 او تصد وسلم ثم اقره عيه لزيد لا يصدق في ابطال شيء من ذلك لانه متهم وتامه في الخانية  
 ويجهل نسب كل قطب والله اعلم **كتاب اللقطة** هي بالفتح وتسكن اسم وضع للمال  
 الملتقط علقى وشرعا ما يوجد ضائعا ابن كمال في التا اار خانية عن المضمرات مال يوجد ولا  
 يعرف مالكة وليس بمباح كمال الحربي وفي المحيط دفع شيء ضائع للحفاظ على الغني لا للتمليك  
 وهذا ايم ما علم مالكة كالواقع من السكان وفيه امانة لا لقطة لانه لا يعرف بل يدفع لما  
 ندب رعيها لصاحبها ان امن على نفسه تعريضها والا فالترك اولى وفي البلد اعوان ان اخذها  
 حرم لانه كالغصب ويجب اي فرض فخر وعينه عند خوف ضياعها كما مر ان مال المسلم حرمه كما  
 لنفسه فلو تركها حتى ضاعت اثم وهل يضمن ظاهر كلام التتكملة وظاهر كلام المصنف نعم لما في  
 الصيرفة حاريا كل حطة انسان فلم يمتعه حتى اكل قال في البدائع الصحيح انه يضمن انتمى وفي  
 الفتح وعنده لورقهم رد ما لمكانهم يضمن في ظاهر الرواية وصح التقاط صبي عبيد لا صبيون  
 ومد موش ومنه وسكران لعدم الحفاظ منهم فان استلمه عليه بان اخذوا ليد على  
 ربه ويكفيه ان يقول من سمعتموه ينشد لقطة فدلوه على وعرف اي نادى عليها حيث  
 وجدها وفي الجامع الصغير الى ان علم ان صاحبها لا يطلبها او انها تفسد ان بقيت كالاطعمة  
 والتماريك امانة لم تضمن بالخذ فلو لم يشهد مع التمكن منه او لم يعرفها ضمن ان الكرميا  
 للرجل وقيل الثاني قوله بمينية وبه نأخذ حاوي واقرة المصنف وغيره ولو من الحرم او قبيلة  
 او كثير فلاقرا بين مكان ومكان ولقطة ولقطة فينتفع الراعي بها الفقير والاضدق بها  
 على فقير ولو على اصله وفرعه وعمره الا اذا عرف انها لذي فالحاقه بوضع في بيت المال تانها  
 وفي القنية لو ربح المالك وجب الاضياء فان جاء مالها بعد التصديق بين اجازة  
 فله ولو بعد اكلها وله ثوابها او تضمينه والظاهر انه ليس للوصي والاب اجازة فانه في الوصاية



الصبي كيان فيضمن ان لم يشهد ثم لا يثبت له او وصيه التصديق وضمانها في مالها كمال الصغير ولو  
 قصد قه بامر القاضي في الاصح كما له ان يضمن القسط او الامام لو فعل ذلك لانه قصد قه بالغير  
 بغير اذنه صغيره او يضمن المسكين واليهما ضمن لا يرجع به على صاحبها ولو العبد قاعة اخذها من  
 الفقير ولا شيء للملتقط لما لا وجهية او ضال من الجمل اصلا الا بالشرط ان رده فله كذا  
 فله اجر مثله تاخذ خانيه كسجارة فاسدة وتداب النقطة اليه في الضالة وتغريها ما لم يحث  
 ضياعها فيجب وكبر لو معها ما تدفع به من نفسها كقرب لبقرة وكلم لا بل تاخذ خانيه ولو كان النقطة  
 في الصحراء ان ظن انها ضالة جاري وهو في الاتفاق على اللقيط واللقطة متبرع بقصود ولا يثبت له  
 اذا قال له قاض النقت لترجع فلو لم يذكر الرجوع لم يكن دينيا في الاصح او يصح اللقيط بعد بلوغه  
 كذا في الجمع اي يصح على ان القاضي قال له ذلك كما زعم ابن مالك لانه المديون بالنفقة ز  
 اللقطة و ابو اللقيط اوسيداه او هو بعد بلوغه وان كان لها نفع اجرها اذن الحاكم وانفق عليها  
 منه كاضال بخلاف لا يكون سيجي في بابه وان لم يكن نفع باعها القاضي وحفظا عنها ولو  
 الاتفاق اصح امر به لان ولايته نظرية اختيار فلو لم يكن ثمة نظرا لم يتقدما امر به فتحجبا وله  
 منعها من رها لياخذ النفقة فان هلك بعد حبله سقطت قبله لا ولا يدفعها الى مديونها  
 حبله عليه بالهينة فان بين علامة حل لا تقع بالاجر وكذا اجل ان صدقه مطلقا بين اولاه  
 كميل الامع الهينة في الاصح فاية القطة لقطة فصاعت منه ثم وجب في يد غيره فلا خصم  
 بينهما بخلاف الوديعة مجتبي وتواز الكثر في البيع الصحيح انه له الخصومة لان يده اقر عليه  
 ومظالم جعل اليها وايسر من عليه ذلك من معرفتهم فعليه التصديق بقدرها من ماله وان استقر  
 جميع ماله هذا لم يصبها بنا لا نعلم بينهم خلافا ثم في يده عروضا لم يعلم مستحقها اعتبار الديون  
 بالاعتيان وموقوف على ذلك سقط عنه المطالبة من احوال الديون في العقبى مجتبي وفي العمد وجد  
 لقطوع عرفها ولم ير رها فان نفعها الفقير ثم ليس يجب عليه ان يتصدق بمثلها مات في البادية فجلد  
 لرفيقه سبع متاعه ومركبه وحمل ثمنه الى اهله حطب فجلد في الماء ان له قيمة فلقطة والا فجلد  
 لاخذ كسائر البياحات الاصلية درو في الحيا وغريبات في بيت انسان ولم يعرف وارثه فجلد  
 كلقطة ما لم يكن كثيرا فلبيت المال بعد التخصيص من ورثته سنين فان لم يجد هم فله لو مصرف

محضه اى بوج حمام اختلط بها اهل البيت لا ينبغي له ان يأخذ وان اخذ فله عليه ليرده عليه لانه  
 كاللقطة فان فرغ عنه فان كانت ادم غريبه لا يتعزى لغيره لانه ملك الخيرو ان ادم صاحب  
 المحضه والغريب ذكر الفرج له ولو يعلم ان يدرجه غريبا لاشئ عليه ان شاء الله تعالى واذالم بالم  
 الفرج فان فقيرا اكله وان غنيا صدق به ثم اشتراه وهكذا اكل يفعل اكله بالحلواني ظهيرة  
 وفي الوهبانية مرتجارت تحت اشجار وفي غير امصار لا بأس بالتناول ما لم يعلم النوى صريحا او كذا  
 وعليه الاعتماد وفيما نظم فلذلك تقاها من الوهب جاري بالبحر وكثير وفي البحر ينكر +  
**كتاب الايق** مناسبة عرضية التلف والزوال والاباق انطلاق المرقوم  
 كذا عرفه ابن الكمال ليدخل الحارب من مؤجره ومستغيره ومودعه ووصيه اخذ فوض  
 ان خاف ضياعه ويحرم اخذ لنفسه ويتلذذ اخذ ان توى عليه والا فلا تذب لما في البيع  
 حكم اخذ كالمقطة فان ادعاه آخر دفعه اليه ان يرهن واسترق منه بكفيل ان شاء لجواز  
 يدعيه آخر ويخلفه الحكم ايضا بالله ما اخرج به عنه لكره بوجه وان لم يرهن عطف على ان  
 يرهن واقر العبد انه عبده او ذكر المولى علامه وحلية دفع اليه بكفيل فان انكر المولى اياه فقا  
 جعله حلف ان لا يرهن على اباقة او على اقرار المولى بذلك زبلي فان طالت المدة اى مدة  
 بجى المولى باعه القاضى ولو علم مكانه لئلا يتضرر المولى بكثرة النقمة وحفظ ثمنه واما  
 من ثمنه ما انفق عليه منه وان جاء المولى بعده وبرهن ليعلم دفع باقى الثمن اليه ولا يملك  
 المولى فوض بعبه اى مع القاضى لانه بامر الشرع حكمه لا يقضى قلت لكن دأبت في معروضا  
 المرحوم الى السوء مفتى للروم انه صدر امر السلطان بمنع القضاة عن اعطاء الاذن ببيع  
 عبيد العسكرية وحينئذ فلا يصح بيع عبيد السامية فلهذا اخذها من مشتريها ويرجع المشتري  
 بثمنه على البايع قال واما في عبيد الرعايا فكذا اذا كان بعين فاحش والافلارعايا الثمن لهذا  
 ورد الامر ايضا انتهى بالمعنى فليحفظ فانه مهم ولو زعم المولى تدبيره او كتابته او استيلاها  
 لم يصدر في نفسه الا ان يكون عتله ولاد منها او يرهن على ذلك فهو خالف في الدال  
 قيل اخذ افضل وقيل تركه فهو يتيه فالصالح اليه اولى ايق عبيد فاجاء به رجل فقال لم جد  
 معه شيئا من المال صدق ولا شئ عليه ولكن رده خبر لقوله الا ان اربعين درهما اليه من ماله

سفر فالكثير من اى والحال ان الرد ولو صبياً او عبداً لكن الجمل اولا من يفتق الجمل قيد به لانه  
 لا جعل لسلطان وشحنة وخفير وصوى يتم ومائة من استعان به كان وجده فخذ فقال  
 نعم او كان في عياله دابن واحد الرضين مطلقا يلبي وشريك شقة ومبانية والواجبة فالمستغنى  
 احد عشر اربعون درهما فيطل صالحة فيما زاد عليها ولو بانه شرط استخسانا ولو دامة ولها  
 ولا يعقل الا باو فمجلان فخر بجناوان لم يعدها عند الثاني لثبوته بالنصر فلا اعول عليه اربا  
 المتون ان استهد انه اخذه ليرده والا لاشئ له ولراده من اقل منها بقسطه وقيل فيخرجه  
 برأى الحكم او يقدر باصطلاحهما به يقتضى تارة خانية بجر لو من المصير فيرضخ له او يقسط  
 كما مر ام ولد ومدبر وما ذون كقر في الجمل وان مات المتولى قبل وصوله اى الا بقر وهو غدا  
 او ام ولد فلا جعل له لاعتقها بموتيه وان ابق منه بعد لستباهه المتقدم لم يضمن كانه امانة  
 حتى لو استعمله حلبة نفسه ثم ابق ضمن ابن مالك عن القنية وفي الوهبانية لو انكر المتولى بالغة  
 قبل قوله بمبينة ويلزم مراد الرح قيمته ما لم يبين اباؤه وضمن لو ابق اوصاف قبله مع تملكه  
 منه لانه غاصب لا جعل له في الرجاء خلافا للثاني في الثاني لان الاستهاد عنده ليس بشرط  
 فيه وفي اللقطة ولا جعل ليرد مكاتب حرته يدا وجعل عبد الرحمن على الداهن لو قيمته ومائة  
 للدين او اقل ولو اكتر من الدين فعليه بقدر دينه والباقي على الراهن لان خقه بالقدرا المضرون  
 وجعل عبد الوصى بقبلة لانه انسان بخدمة لاخر على صاحب الخدمة في الحال لان المنفعة له فاما  
 انقضت الخدمة رجع صاحبها على صاحب القبلة او بيع العبد فيه اى في الجمل وجعل ما ذون مائة  
 على من استقر له الملك فان بيع بلاء بالجمل والباقي للغرماء كما يجب جعل ابن حتى خطا على يد  
 الاخذ على من سيصير ومغضوب على غاصبه وموهبة موهوبه وان رجع الواهب بعد  
 الرد كان ذوال ملكه بالرجوع بتقصير وهو ترك النضر وجعل عبد صبي في ماله اولا من نفقة  
 كفقة لقطعة حامد له حبة ادين نفقة ولا يجوز المقاض خشية اباؤه ثانيا ولكن يجلس  
 نضرا له وقيل في جرة النفقة وبه جزم في المداية والكافي بخلاف اللقطة والفضال وقد في  
 التارخانية مائة جلسة بسة اشهر ونفقة فيها من بيت المال ثم بعد بيعه القاضي كما  
 شرع اوصى بالبيع قبل القبض للمشتري رفع الامر للقاضي ليفسخ والله سبحانه اعلم



## كتاب المقوق

موافقة المعدم وشرا غائب لم يدعى موقوق قارعه اصبحت  
 اودع المحل بالمقع الفقر جميعه بلانغ فدخل الاسير ومرة لم يدعى التواولا وهو في حق نفسه  
 حتى بالاستصهار هذا امر كمال فيه فلا تنكح عرسه غير ولا تقسم اياه قلت وفي معروضات الفق  
 ابى السعوى انه ليس لامر بيت المال نزعه من يد من بيده ممن يامنه عليه قبل ذهابه لما يحجر  
 معز بالخرابة المقتنين ولا تقض اجازته ونصب القاضى من اى وكيل يخدمه كعلاقته ودونه  
 المقربا ويحفظ ماله ويقوم عليه عند الحاجة فلما وكيل فله حفظ ماله لا تقرب داره الا باذن  
 الحاكم لانه عليه مات ولا يكون وصيا تجنيس لكنه اى هذا الوكيل المنصوب ليس يضم فيما يدعى ولا  
 المقوق من دين ووديعة وشركة في عقار ورقق ولحقه لانه ليس بالملك ولا نائب عنه وانما هو  
 وكيل بالقبض من جهة القاضى وانه لا يملك الخصومة بل اختلاف ولو قضى بخصومته لم ينقل  
 زاد الزيلعي في القضاء وتبعه الكمال لا بتفنيته قاض آخر لكن في الخلاصة الفتوى على التفاتين  
 لو القاضى مجتهد المهر ولا يبيع القاضى ما لا يباح فساد في نفقة ولا في غير ما يباح من  
 فساد فانه يبيعه القاضى ويحفظ ثمنه قلت لكن في معروضات المفتى ابى السعوى ان القضاء  
 وامناء بيت المال في زماننا مودون بالبيع مطلقا وان لم يحفظ فساد فان ظهر حيانه  
 القن لان القضاة غير مامون بفسخه نعم اذا بيع بغير فاحش له فسخره انتهى فليحفظ  
 وينفق على عرسه وقريبه وكاد او هم اصوله وذروه ولا يفرق بينه وبينها ولو بعد  
 اربع سنين خلا للمالك روح وميت في خر غيره فلا يفرق من غيره حتى لو مات قبل عز  
 وابن مفقود والتركة في يد البنيتين والكل مقرون بفقد الابن وانما القاضى لا ينبغي له  
 ان يجرى المال عن موضعه اى لا يترعه من يد البنيتين خراة المقتنين ولا يفتق ما الوصى له  
 اذا مات الموصى بل يوقف قسطه الى موت اقرانه في بليه على المذهب لانه الغالب اصدار  
 الزيلعي تقويضه للامام وطريق قبول البينة ان يجعل القاضى من في يده المالى حفظا عنه  
 ينصب عليه فيما تقبل عليه البينة ثم قلت وفي واقعات المفتى لقد رى اقلد امير  
 للفتية انه انما يحكم بموته قبضا لانه امر محتمل فالتم ينضم اليه القضاء ولا يكون حجة  
 فان ظهر قبله قبل موت اقرانه حيا فله ذلك القسط وبعد يحكم بموته في حق ماله يوم علم

ذلك أي موت أقرانه فتعده عرسه للموت ويقسم ماله بين من يرثه الآن ويجعل موته  
 في حوال غير من فقرة فيرد الموقوف له إلى من يرث مورثه عند موته لا تقبل إلا  
 وهو ظاهر الحال جهة دافعة لا مشبته ولو كان مع المفقود وارث يحجب لم يعط الوارث  
 شيئا وان انتقض حقه أعطى أقل النصيبين ويؤقف الباقي كالحال ومحله الفراض ولد  
 القدرى وغيره **فروع** ليس للقاضي توزيع امة غائب ومجنون وهما وله ان يكاتبها  
 ويبيعها والله اعلم **كتاب الشركة** لا يخفى مناسبتها للمفقود حيث  
 الامانة بل قد يتحقق في ماله عند موت مورثه هي بكثر فسكون في المعرف لغة الخلط  
 سمي لها العقد لانه بسببه وشرا عبارة عن عقد بين المتشاركين في الاصل والربح جهتها  
 ودكتها في شركة العين اختلاطها وفي العقد اللفظ المفيد له وشرط جوازها كون الوا  
 قابلا للشركة وهي ضربان شركة ملك وهي ان يملك متعدد اي اثنان فاكثرا عينا او حفظا  
 كتراب هبته الربح في دارها فاتها شركان في الحفظ فهستاني اودينا على ما هو الحق  
 فلو دفع المديون لاحدهما فلاخر الرجوع بنصف ما اخذ فتح وسيجي متنا في الصلح  
 وان حيل اختصا به بما اخذه ان هبته المديون قد حصته وهبته رب الدين حصته  
 و هبانية بارت اوسع او غيرها باي سبب كان جريا او اختياريا ولو متعاقبا كما واشترى شيئا  
 ثم اشرك فيه آخر منية وكل من شركاء الملك اجنبي في الامتاع عن تصرف مضر في مال  
 صاحبه لعدم تضمنها الوكالة فصع له بيع حصته ولو من غير شركه بلا اذن الا في ملكه الخاص  
 لما لهما بفعله كخطه لشعير وكتاء وغيره من مشترك فهستاني وتامه في فصل الثلاثين  
 من التهادية ونحوه في فتاوى ابن نجيم وفيها بعد ورقتين ان المطبخة كذلك لكن فيها بعد  
 ورقتين آخرتين جواز بيع البناء او الغير المشترك في الاخر المختارة ولو الاجنبي فنتبه  
 ببيع من شركه لا من اجنبي الامانة ولو كانت الدار مشتركة بيني ما يباع احدهما بيت معين او  
 نصيبه من بيت معين من الدار فلاخر ان يبطل البيع وفي الواقعات دار بين رجلين  
 يباع احدهما نصيبه لاخر لم يجز لانه لا يخلو اما ان يباعه لشركه او يشترط القاع والله  
 اعلم الاول فلا يجزى لانه شرط منفعة للمشتري سواء البيع فصار كشرط اجارة في البيع ولا يجوز

بشرط الهدم والقطع لان فيه ضررا بالشريك الذي لم يبيع وفي الفتوى بفتح بين قوم باع احد  
 نصيبه متاعا ولا سوار قد انتهت اوان القطع حتى لا يضر لها القطع جازا للشراء والمشتري  
 ان يقطع لانه ليس في القسمة ضرر وفي النوازل باع نصيبه من الشجرة بلا عرض لاخت شريكه  
 ان بلغت اوان قطعها جاز البيع لانه لا يضر بالمشتري بالقسمة وان لم تبلغ فسد بشرط  
 لها وفيها باع بناء بلا عرضه على ان يترك المشتري البناء فالبيع فاسد عمادية من الفصل <sup>الثالث</sup>  
 من مسائل الشيوخ والاختلاف بلا صنع من احد فلا يجزى بيعه الا باذنه لعدم شيوخ الشراة  
 في كل حية منها خلاف حتى جام وطلحون وعيد وداية حيث يصح بيع حصته اتفاقا كما  
 بسطه المصنف في قواها ثم الطاهر ان البيع ليس يقيد بل المراد بالخراج عن الملك ولو هبة  
 او وصية وتامة في الرسالة المباركة في الاشياء المشتركة وهي نافعة لمن ابتلى بالافاء وزادوا  
 محشى الدرر الشفعة ايضا فراجعها واما الانتفاع به بغية شريكه ففي بيت وخادم وارض ينتفع  
 بالكل ان كانت الارض ينفعها الزرع والا فلا يجر خلاف الداية صحتها وتامة في الفصل <sup>الثالث</sup>  
 من الفصولين وشركة عقد اى اقله لسيد عقد قابلية للوكالة وركننا اى ما هيتها اكيها والقبول  
 ولو معنى كما لو دفع له الفاد قال الخرج مثلها واشتروا الريج بيتا وشرطها اى شركة العقد كى  
 المعقود عليه قابلية للوكالة فلا تقع في مباح كاحتطا. وعدم ما يقطعها كشرط درهم مائة من  
 الريج لاحدهما لانه قد لا يريج غير المسمى وحكمها شركة في الريج وهي أربعة مفاوضة وعنا  
 وتقبل وجوه وكل من الاخيرين يكون مفاوضة وعنا كما سيبي اما مفاوضة من التقدير  
 بمعنى المساواة في كل شئ ان تقسمت وكالة وكفالة لصحة الوكالة بالجهن ضمنا لا قصدا  
 تساويا ما لا يقع به الشركة وكذا ان يحاكم لحققة الوافى ونصرا ودينلا يخفى ان التساو في  
 التصرف يستلزم التساو في الدين واجازها ابو يوسف مع اختلاف الملة مع الكراهة فلا  
 تقع مفاوضة لان صحى عننا بين حرم وعبد ولو مكاتب او ما ذواتا جنى بالغ وسلم وكذا  
 عدم المساواة وافادها لا تقع بين صبيان لعدم اهليتهما للكفالة ولا ما ذواتين لتفاوتها  
 قيمة وكل موضع لم تقع المفاوضة لفقد شرطها ولا يشترط ذلك في العنان كان عننا كما مر  
 الاستجماع شرطها كما سيظهر وتقع المفاوضة بين خفي وشافى وان تفاوتتا نصرا في متروك



التسمية لتساويهما مدة ولاية والا لزام بالحجة ثابتة ولا تضع لا بلفظ المفاضلة وان لم يعقلا  
 سراج أو بيان جميع مقتضياتها ان لم يتذكر لفظها اذا العبد للمعنى لا للمبنى اذا حجت فاشدرا  
 احدهما يقع مشتركا الاطعام اهله وكسوتهم استحسانا لان العلوم بديلة الحال كالمشروط بالمقال  
 واداء المستثنى ما كان من حوائجه ولو جارية للوطى بالغت شريكه كما ينبغي للبائع مطالبة الجاهل  
 بشتمهما اي الطعام والكسوة ويرجع اكثر بما ادى على المشتري بقدر حشته ان ادى من مال الشريك  
 وكلين لهما احدهما تجارة واستقرار وخصب استهلاكه كحالة مال بالمرز كآخر ولو لزم  
 باقراره الا اذا اقرين لا قبل شهادته له ولو معتدته فيلزمه خاصة ثم مخرج وبنائة وكل  
 ما لا يقع الشركة فيه وقاعدة للزوم انه اذا ادى على احد مما افله تحليف الآخر وادعى على الغائب  
 فله تحليف الحاضر على علمه ثم اذا قدم له تحليفه البتة ولو السحبة وبطلت ان ذهب احدهما او  
 ودر ما تقع فيه الشركة مما لم يجز ووصل ليد ولو بصدقة او ايصاء لغوات المساواة بقاء وهي شرط <sup>تلا</sup> كانه  
 لا تبطل قبض ما لا يقع فيه الشركة كعروض عقار واذا اطلت باذكر صارت حائنا اي تغلب البيع ولا  
 يقع مفاوضة وعنان ذكر فيهما المال فلا نفعا قبل وجوه بغير التقديس والفلوس النافذة في  
 والمفطرة اي فضة وذهب يصير بان جرى مجرى النقود التعامل لهما والا فكل عرض وصحت بغيره  
 المتاع غير النقدين ويجوز قلموس ان يباع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم عقلا  
 مفاوضة او عناء لمصلحة نصحتها بالمرز وهذا ان تساوي اقيمة وان تفاوت باباع صاحب العمل قبله  
 ما تثبت في الشركة لثبات كمال نقوله بنصف عرض الآخر اتقاني ولا تقع بالخاص او دين مفاو  
 كانت او عنانا لتعذر المضى على موجب الشركة واما عنان بالكسر فتفتح ان تضمنت كالة فقط بياك  
 بشرطها فتفتح من اهل التوكيل نصبي ومعنى يعقل البيع وان لم يكن اهلا للكفالة لكونها لا تقتضي  
 الكفالة في الكفالة فتأكد انصح علما وخصوصا ومطلقا وموقتا ومع المفاضل في المال دون الربح  
 وعكسه وبيع المال دون بعضه ونحوه الجسرة نال من احدهما فدراهم من الآخر ونحوه  
 الوصف كبيض وسود وان تفاوتت قيمتها والربح على شرط لمع عدم الخط لا استنادا للشرك  
 في الربح الى العقل لا المال فلم يشترط مساواة واتحاد وخطوط الجسرة باليمن فقط لعدم تضمن  
 الكفالة ورجع على شريكه بحصته منه اذا ادى من مال نفسه اي مع بقاء مال الشراكة والا فالشراء

خاصة لتلا يصير مستدينا على مال الشركة بلا اذن بحر وتبطل الشركة لجلال المالكين واحدهما قبل  
 الترامو لجلال على مالكة قبل الخلل وعلية ما بعده وان اشترى احدهما باله وهلك بعد مال الا  
 قبل ان يشترى به شيئا فالمشترى بالفتح بينهما شركة عقد على ما شرط ورجع على شريكه بحصته منه  
 اي من الثمن لقيام الشركة وقت الشراء وان هلك مال احدهما ثم اشترى الاخر باله فان صرح  
 بالوكالة في عقد الشركة بان قال على ان ما اشتراه كل منهما باله هذا يكون مشتركا فهو صدق والمشر  
 فلو اشترى مشترك بينهما على ما شرط في اصل المال لا البيع لطريقها شركة ملك لبقاء الوكالة للمص  
 لها ويرجع بحصة ثمنه والا اي وان ذكر مجرد الشركة ولم يتصا دقا على الوكالة فيها ابن كمال فهو  
 لمن اشتراه خاصة لان الشركة لما بطلت بطل ما في ضمنها من الوكالة وتفسد باشتراط درهم  
 مساهمة من الربح لاحدهما لقطع الشركة تمام كالا لانه شرط لعدم ضا دها بالشرط فظاهر بطلان  
 الشرط لا الشركة بحر ومصلحة قلت صرح صدق الشريعة وابن الكمال بضاد الشركة ويكون البيع  
 على قدر المال ولكل من شري العنان والمفاوضة ان يستاجر من يتجره او يحفظ المال ويبيع  
 اي يدفع المال بضاعة بان يشترط البيع لرب المال ويودع ويعيد ويضارب لا هادون الشركة  
 فتضمنتها ويوكل لجنبا ببيع وشراء ولو لها المفاوضة الا خرج عليه بحر ويباع باخره فان خلا  
 ونقد نسبة برزية ويسافر بالمال له حل او لا هو الصحيح خلا لا لشباه وقيل ان له حل بغيره والا  
 ظهيرة ومنه السفر والكراء من مال ان لم يربح خلاصه لا يملك الشريك الشركة بلا اذن شريك  
 جوهر ولا الرهن الا باذنه او يكون هو العائد في موجب له من وجب له في حينه فيصير اقراة بالرهن والارهاق  
 سراج ولا الكتابة واذا اذن بالتجارة وتزوج آمنة وهذا كله لو ضا اما المفاوضة فله كل ذلك لو  
 فاضر ان ياذن شريكه لاجل ولا تتعقد ضا بحر ولا يجوز لها في عنان ومفاوضة تزوج بالصيد  
 ولا الاختلاط ولو على مال ولا الهبة اي لو ثبت نحو فلم يجر في حصة شريكه وجاز في نحو لم يجر وذا  
 ولا القرض الا باذن شريكه اذا صرح بحاقبه سراج وفيه اذا قال له اعمل بذلك فله كل تجارة  
 الا القرض والهبة وكذا اكل ما كان اطلاقا للمال او كان تملك المال بغيره هو لان الشركة وضعت  
 للاسترباح وتوابعه وما ليس كذلك لا ينظمه عقلا وصح بيع شريك مفوض من تزوج شهادة  
 له كانه وابيه ويفقد على المفاوضة اجماعا لا يصح اذ اريد به ان يفقد على المفاوضة عنه بزيادة

وفي الحصة اقر شريك العنان بجارية لم يحجز في حصة شريكه ولو باع احدهما ليس للآخر اخذ ثمنه  
 ولا الحصة فيما باعه او ادائه وهو الشريك امين في المال فيقبل قوله اي بمبيعه في مقدار  
 البيع والخسائر والضايغ والدفع لشريكه ولو ادعاه بعد موته كما في البحر مستدك بافي وكالة الوكيل  
 كل من حكم امره بملك استيناقه ان فيه ايجابا لضمان على الغير لا يصدر ان فيه نفي الضمان <sup>لنفسه</sup>  
 صدقاتي فليحفظ هذا الضابط ويضمن بالتدك وهذا حكم الامانات وفي خانية التقييل  
 بالمكان صحيح فلو قال لا تجاوز خوارزم فجاوز ضمن حصة شريكه وفي الاشباه هي احدها شريكه  
 عن الخروج وعن بيع النسبة جاز كما يضمن الشريك عتلا او مفاوضة بجرم موته مجمل نصيب  
 على المذهب والقول بخلافه غلط كما في وقت الخيانة وسيجي في الوديعة خلافا للاشياء  
**فروع** في المحيط قد وقع حادثان الاولى لها عن البيع لسيئة فباعه فاجبت بنفاذه في  
 حصته ونوقته في حصة شريكه فان اجاز فالبيع لها الثانية لها عن الاخراج فخرج فخرج شريكه  
 فاجبت له غاصبة شريكه بالاخراج فيلزم ان لا يكون البيع على الشرط انتهى ومقتضاه  
 فساد الشركة فيه فخرج على كونه امانة ماسر قارئ الهداية من طلب محاسبة شريكه فاجاب  
 لا يلزمه بالتفصيل ومثله المضار والوصول المتولي لفرط وقضاة زماننا ليس لهم قصد بالمحاسبة الا  
 الوصول الى نعت المحصول واما قبل وسمى شركة صنايع واعمال ابدان ان اتفق صانعان خياطة  
 او خياط وصباغ فلا يلزم اتحاده صنعة ومكان على ان يتقبلا الاعمال التي يمكن استحقاقها  
 ومنه تعليم كتابة وقرآن وفقه على المفتي به بخلاف شركة دالين ومغنين وشبههم بحكم  
 وقرأ الشرحان ووعاط وسوال لان التوكيل اسبق لا يصح قسمة واشباه ويكون الكسبة بما على ما  
 شرط مطلقا لا يصح لانه ليس ببيع بل بدل عمل فصع تقويه وكل ما قبله احدهما يتهمها وعلى  
 هذا الاصل فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب كل منهما بالاجر ويبرء دافعا لا يدفع اليه اي  
 احدهما والحاصل من اجز عمل احدهما بينهما على الشرط ولو اخرجت ايضا بمسافر او امتنع  
 بلا عذر كان الشرط مطلق العمل لا القابل لا ترى ان العصار لو استعان بجيرة او استلجزة حتى  
 اخرجت رازية واما وجه هذا رابع وجه شركة العقدان عقلاها بلان على ان يشتريان في عا  
 انواعا بوجهي هما اي بسبب حاجتهما ويبيعا فاحصل بالبيع يد ولان منه من ما اشتريا بال



وما بقي بينهما ويكون كل منهما من القبل والوجه عنا ومفاوضة ايضا بشرطه السابق واذا  
اطلقت كانت عنا وتتضمن شركة كل من القبل والوجه الوكالة لا اعتبارها في جميع انواع الشركة  
والوكالة ايضا اذا كانت مفاوضة بشرطها والربح فيهما على ما شرط من مناصفة المشتري بفتح الهمزة  
او مثالة ليكون الربح بقدر الملك فلا يؤدي الى ربح مالم يضمن بخلاف العنان كما مر في الذكر  
لا يستحق الربح الا باحد ثلث مال او عمل او قبل والله اعلم

## فصل في الشركة

**الفاسدة** لا تقع شركة في احتطاب واحتساش واصطياد واسنقاء وسائر المباحات  
كاحتشاء ثمار من عبال وطلب معدن من كنز وطبخ جرم من طين مباح لتضمنها الوكالة والتوكيل في أخذ  
المباح لا يصح ولا حصله احدهما فله وما حصله معا فلهما نصفين ان لم يعلم ما لكل ما حصله احد

بإعانة صاحبه فله ولصاحبه اجر مثله بالعامة بلغ عند محمد رحمه وعند ابى يوسف رحمه لا يجاوز به  
نصف من ذلك قيل قديمهم قوله من ربح بوثن باختياره هزم غنايه والربح في الشركة الفاسدة  
تقدر للمال ولا غيره بشرط الفضل فلو كل المال لاحدهما فلا يخرج لغيره كما لو دفع ذاته لرجل آخر  
واخرج بينهما فالشركة فاسدة والربح للمالك والآخر لغيره مثله وكذلك السفينة والبليت ولو  
ليبيع عليها البر فالربح لرب البر والآخر لغيره مثل الدابة ولو احدهما بغل والآخر بعير فالاجر  
بينهما على مثل اجر البغل والبعير هزم وتبطل الشركة اى شركة العقد بموت احدهما علم الآخر  
لانه غرل حكى ولو حكما بان يقضى لمجاءه مترا ولو تبطل ايضا بانكارها وبطلانها لا عمل معك ففتح وينسخ  
احدهما ولو المال عروضا بخلاف المضاربة هو المختار بتراذيه خلافا للزبلي ويتوقف على علم الآخر  
لانه غرل قصد ويجوز له مطبقا بالربح بعد ذلك للعامل لكنه يتصدق بربح مال الجبن

بأن خانبة ولم يترك احدهما مال الآخر بخير اذنه فان اذن كل فاديا معا او جهل ضمن كل نصيب  
صاحبه وتقام اذ روح بالزيادة وان اديا متعاقبا كان الصان على المتأخر علم باداء صاحبه  
او لا كما متى اداء الزكاة او الكفارة اذا دفع للفقير بعد اداء الكافر نفسه لان قيل لا مر غرل غيره  
وفيه لا يشترط العلم خلافا لما استدرى احد المتقاضين بامه باذن الآخر من يحايلكم سرك  
ليطأها فني له لا للشركة فلا شئ لضمن كاذن بالشئ للوطى الهبة اذ لا طر في حله الاصل  
وطى المشتركة وهبة المتاع فيما لا يضم جائزة وقالا يلزمه ضعفان من المباح والمستحق

بتمتعها لتضمن المفاوضة للكفالة ومن اشترى عبدا فقال له آخر اشركني فيه فقال  
 قلت انت قبل القبض لم يصح وان بعد صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم  
 به ولو قال اشركني فيه فقال نعم ثم لقيه آخر وقال مثله واجيب فان كان القابل عالما بمشركة  
 الاول فله دعيه وان لم يعلم فله نصفه لكون مطلوبه شركته في كامله وحينه خرج العبد  
 من ملك الاول ما اشترى اليوم من انواع التجارة فهو بني وبنيك فقال نعم جازا شيئا وفيها <sup>تقتل</sup>  
 ثلاثة عمال بلا عقد شركة فعوله احدى ثلث الاشياء <sup>للاخرين</sup> **فروع** القول المنكر  
 الشركة برهن الورثة على المفاوضة لم يقبل حتى يبرهنوا انه كان مع الحق في حق المبيت بهتوا  
 على الارش والحق على المفاوضة قضى له بنصفه فتح نصرت احد الشريكين في البلاد والاخر في السفر  
 واراد القسمة فقال ذواليد قد استقرضت القفا والقول له ان المال في يده شره اكره ما فيها ثمرة ودع  
 لاحدهم ليحفظه قدسك التراب لم تجرد حلفت فقط ادفع لآخر ما اقترضه نصفه وعقد الشركة في الكل  
 نشي امتعه فطلب رب المال حصته ان لم يصير لنصفه اخذ المتاع بقيمة الوقت بتيه متاع على دابة  
 في الطريق سقطت فاكزى لآخرها دابة بغيبة الآخر خوفا من هلاك المتاع ونقصه وجع بحصته  
 فبنيه دابة مشتركة قال البيطارون لا يد من يراها فلوها الحاضر فهاكت لم يضمن ارباب اثنين سكن  
 احدنا وخربت ان خربت <sup>بالسكن</sup> ضمن طاحونة مشتركة قال احدهما لصاحبه عمرها فقال هذه العمارة  
 تكفيتم لا ارضى بعمارتك فمرهم يرجع جواهر الفتاوى وفي السرحية طاحونة مشتركة انفرد احدهما  
 في عمارتها فليسقطع ولو انفرد على عبد مشترك او ادى خراج كرم مشترك فهو متطوع الكل من غير  
 المصنف قلت فاضابط ان كل من اجبر ان يفعل مع شركه اذ افعله احدهما يلا اذن <sup>ميتطوع</sup> ولا  
 الا ولا يجبر على العمارة الا في تلك وصى وناظر ضرورة تعدد قسمته ككره ضرورة قناة وبئر  
 ولا في سفينة معيبة ومائط لا يقسم اساسه فان كان الكاظمي لاحتل القسمة ويبني كلوا  
 في بضيقه السارة لم يجبر ولا اجبر وكذا كل ما لا يقسم كحمام وسخان وطاحون وتامه في متفرقات <sup>تقتل</sup>  
 البحر والعين والاشياء <sup>المحتجب</sup> زرع بلا اذن شركه فرفع له شركه نصف البذر وليكن الزرع  
 بينهما قبل البناء <sup>المجبر</sup> ويجوز ان اراد قلعه يقاسمه فيقلعه من نصيبه ويضمن الزرع <sup>تقتل</sup>  
 الارض بالقلع والصواب يقصان الزرع وفي قسمة الاشياء المشتركة اذا اهدم فالي احدهما <sup>تقتل</sup>

فان احتمل القسمة لأجل وقسم كالتقسيم في البيع وتماثل في شركة المنظومة الجيدة وفيها باع شريك  
 شققة لأخر ولو بالإذن شريك ناظر فيما عدا الخلط والاختلاص حتى ذلك البيع والمعاملة في شركته  
 ههنا لو باع حصته من شركته ابتاع ذلك منه الأجنبي وهلكا وكانا بغير إذن الشريك فان بطل  
 ضمنوا الشريك أو من اشتري على ما قلنا وإذا كان يكون كل شريك لجزء خاصة عام لا من آخر وكان شخص  
 منها قد اذنا ذلك في تعديها بالبناء فلا يرجع صاحب المستجير في البناء على الشريك الآخر ولو  
 واحد من الشريكين سكن في الدار مدة مضت من الزمن فليس للشريك ان يطالبه بأجرة السكنى ولا  
 المطالبة بأنه يسكن مثل الأول لكنه ان كان في المستقبل يطالب بالحيث الشريك يوجب فانه يرجع  
 التثمين **كتاب الوقف** مناسبتة للشركة ادخال غير معه في ماله غير ان ملكه با  
 فيها لا فيه هو لغة الحليس وشرا حليس العين على حكم ملك الواقف والمصدق بالمنفعة ولو في الجملة  
 في الأصح انه غده جائز غير لازم كالعارية وعندهما وحسبها على حكم ملك الله تعالى ومنفعتهما  
 على كل من أحب ولو غلبا نيلته فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه وعليه الفتوى ابن الكمال وابن الشحار  
 وسببه ارادة محجب النقر في الدينيين الاحياء في الآخرة بالتواضع بالبيضة من اهلها  
 لانه مباح بدليل محته من الكافر وقد يكون واجبا بالنذر في تصدقها او ثمنها ولو وقفها على من كان  
 يجوز له الزكاة جاز في الحكم وبقي نذره ولهذا عرف صفة حكمه ما مر في تعريفه وعمله المالي  
 المتقوم وركنه الالفاظ الخاصة كارضى هذه صدقة موقوفة مؤبدة على المساكين  
 من الالفاظ كموقوفة لله تعالى وعلى وجه الخير والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر  
 الشهادة ونحن نفتي به للعرض وشرطه شرط سائر التبرعات كحرية وتكليف وان يكون قرية في ذاته  
 معلوما مستجرا لامعلا لا بكاش ولا مضافا ولا مقننا ولا بخيار شرط ولا ذكر معه اشتراط بيعه وصرف  
 ثمنه لحاجته فان ذكر بطل وقفه بزازية وفي الفتح لو وقف المراء فقتل او مات او ارتد المسلم  
 بطل وقفه ولا يصح وقف مسلم او ذمي على بيعه او حر أو قتل او مجوسي و جاز على ذمي لانه قرية بخير  
 لوقا على ان من اسلم من ولده او انقل الى غير النصرانية فلا شيء له لزم شرطه على المذهب بالملك  
 ينزل عن الموقوف باحد امور الاربعة بافراز مسجد كما سيحى وبقضاء القاضي لانه فيجوز فيه  
 وصورته ان يسلمه الى المتولي ثم يظهر الرجوع معين المفتي مغر بالفتح المولى من قبل السلطان



لا الحكم وسيجي ان البينة تقبل بلا دعوى ثم هل القضاء بالوقف قضاء على الكفاية فلا تسع  
 فيه دعوى ملك آخر ووقف آخرام لا تسع افي السع مفتي المروم باكلول وبه جفر في المنطق  
 المحبة ورجحه المصنف صوفاعن الحبل لا بطلاله لكنه نقل بعده عن البحران المقعد الثاني  
 وصححه في الفواكه البدرية وبه افي المصنف او بالثبوت اذا علق به او بموته كادامت فقد سقطت  
 على ما انا الصحيح انه كوصيته قلزم من الثلث بالموت لا قبله قلت ولو وارثه وان رد ولا لكنه يقسم  
 كالثاني فقول الزاوية انه ارشاي حكما فلا تخل في عبارته فاعتبر الوارث بالنظر للعلة والوصية  
 وان رد وبالنظر للغير وان لم تنفذ لوارثه لانها لم تخصص له بل لغيره بعده فاقسم او بقوله و  
 وقفها في حياتي وبعد وفاتي مويدا فانه جازن عندهم لكن عند الامام مدام حيا هو نذر بالتصدق  
 بالعلة فعليه الوفاء وله الرجوع ولو لم يرجع حتى مات جازن من الثلث قلت ففي هذين الامرين له  
 الرجوع مادام حيا غنيا او فقيرا بامر قاض او غيره شرعية فقول الدرر لو اوقف بفسحة القاض  
 لو قيل بمحل منظر فيه ولا يتم الوقف حق يقبض لم ينقل للموقوف لان تسليم كل شيء مما يليق به ففي  
 المسجد لا قراز وفي غيره بتصرف المتولي وتسليمه اياه ان كان محال ويفرز فلا يجوز وقف مشاع يقسم  
 خلافا للثاني يجعله اخر لجهته قرية لا تقطع هذا بيان شرطيته الخاصة على قول مسجد كانه <sup>المسجد</sup> كانه  
 وجعله ابو يوسف كالاغناق واختلف الترجيح واخذ بقول الثاني احوط واسهل لجروقي  
 الا ان مصدر الشرعية وبه يفتي واقرة المصنف اذا وقته بشهر او سنة بطل اقلاد  
 وعليه قال وقف على رجل بعينه عاد بعلموته لورثة الواقف به يفتي خاينة وفتح قلت وجرم  
 في الخاينة بصفة الوقف مطلقا فتنبه واقرة الشر تنبأ في فاذا تم ولزم لا يملك ولا يملك ولا يدار  
 ولا يهر من بطل شرط واقف الكنية المهر كالحق التدبير لو سكنه المشتري او المهرن ثم بان انه وقف <sup>لصغير</sup>  
 لزم اجر المثل قنية ولا يقسم بل يتماون لا عندهما فيقسم المشاع وبه افي قارى الهداية وغيره  
 اذا كانت القسمة بين الواقف وشريكه المالك او الواقف الاخر او باظه ان اختلف جهة وقفه فله  
 الهداية ولو وقف نصف عقار كله له فالقاضي يقسمه مع الواقف صدر الشرعية وابن الكمال بعد من  
 اورشاه ذلك فيقر القاضى الوقف من الملك ولهم بيعه به افي قارى الهداية واعتلوا في النظم  
 المحبة لا الموقوفين بلهم فلا يقسم الوقف بين مستحقه اجماعا وهو كافي وخلاصه وغير

لان حقهم ليس في العين وبه خبر من نجيم في قلاوه وفي قلاوه في الهداية هذا هو المذهب وبعضهم جند  
 ولو سكن بعضهم ولم يجلد الاكثر موضعاً يقيه فلا يسر له اجرة ولا له ان يقول انا استعمله بقدر  
 ما استعملته كان للمهايات اما تكون بعد الخصومة فنية نعم لو استعمله كل واحد منهم بالغبلة بلا  
 اذن الاكثر لم يجر حصة شريكه ولو وقف على سكنها بنحو الملك المشترك ولو معد للادارة  
 فنية تلت ولو بعضه ملك وبعضه وقف ياتي في العصب بيزول ملكه عن المسجد والمصلحة بالفعل و  
 بقوله جعلته مسجداً عند الثاني وشرط محرم رح والامام الصلوة فيه بجماعة وقيل بقي واحد  
 وجعله في الخانية طاهر الرواية **فروع** اراد اهل المحلة تفقير المسجد وبناءه احكم من يلو  
 ان كان الباني من اهل المحلة لهم ذلك والا فلا بزازية وان جعل تحتها سراجاً بالمصلحة اي المسجد  
 جاز مسجد القدس ولو جعل لغيرها او جعل فوقه بيتاً وجعل باب المسجد الى طريق وغرله عن ملكه  
 لا يكون مسجداً اوله ببيعته ويورث عند خلافها كما لو جعل وسط دارة مسجد او اذن للصلوة فيه  
 حيث لا يكون مسجداً الا اذا شرط الطرقتين بلعي **فروع** لو بنى فوقه بيتاً للامام لا يضر كرامة من  
 المصالح اما لو تمت المسجد به ثم اراد البناء منع ولو قال غنيت ذلك لم يصح ان تارخانية فاذا  
 هذا في الواقع فكيف بغيره فيجب هدمه ولو على جدار المسجد ولا يجوز اخذ الاجرة منه ولا ان يجعل  
 شيئاً منه مستغلاً ولا سكنى بزازية ولو خرج حلاله واستغنى عنه بقي المسجد عند الامام والناظر  
 ابد الى قيام الساعة وبه يفتي حاشاؤا القدي وعاد الى الملك اي ملك الباني او ورثته عند هدمه ومن  
 الناظر ينقل الى مسجد آخر باذن القاضى ومثله في الخلاق المذكور حشيش المسجد وحشيش مع الاستغناء  
 عنها وكذا الرباط والبئر اذا لم يتلفع بها فيصرف وقف المسجد والرباط والبئر والحق هو ان يقر بمسجد  
 او رباط او بئر او حوزة اليه تقرب على قولها در وفيها وقف صيغة على الفقراء وسلمها للعتوى  
 ثم قال لو صبه اعطى من غلتها فلا تأذ لم يصح فخر وجهه عن ملكه بالتبجيل ولو قبله صح قلنا  
 لكن سيحى مغيراً لفتاوى مريد زاده ان للواقف الرجوع في الشرط لو سجد استحل الواقف والجماعة  
 وقال مرهون بعض الموقوف عليه بسبب خراب وقف احد هاجات الحاكم ان يصرف من فاضل الوقت الاخر  
 اليه كلها حيثما يشاء كشيء واحد وان اختلف احد هاجات بني رجلان مسجد او رجل مسجد او مدرسة وقف  
 عليها او فاقا ولا يجوز زله ذلك ولو وقفه فقار ببقرة واكرته بفتحتين عبده الجرائون صح استخدا

بتعال العقار وجاز وقف القرن على مصالح الرباط الخاصة ونفقته وجناته في مال الوقت لو قبل عمل  
 فيه بزازية بل بحجته ليشترى لها بدله كصح وقف مشاع تقضى بجازه لانه مجتهد فيه والمحنى  
 المقلدان يحكم بصحة وقف المشاع بطلانه كالمثلان الترجيح واذا كان المسئلة وكان مصححان جاز  
 اكفاء والقضاء بلحدهما بحج ومضف وكما صح ايضا وقف كل متقول صداقيه تعامل بالناس  
 كفا وقدم بل ودرهم ودناير قلت بل ورد الامر للقضاة بالحكم به كما في معروضات المفتي  
 الى السعي ومكيل ومودون فيباع ويدفع ثمنه مضاربة او بضاعة فعلى هذا لو وقف كذا على  
 شرط ان يقضه لمن لا يذره له ليزرعه لنفسه فاذا ادرك اخذ مقداره ثم فرضه لغيره وهكذا  
 جاز خلاصه وفيها وقف بقرة على ان ما خرج من لبنها او سمها للفقراء ان اعتادوا ذلك  
 حتى ان يجزى وقد عجزان وثياها ومصحف وكتب كذا التعامل بتركه به القياس لحدوث ما  
 راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن نجل و كذا تعامل فيه كتاب ومثاع وهذا قول محمد رحمه  
 الفتوى اختيار الحق في البحر السفينة بالمتاع وفي البزازية جاز وقف لأكسبة على الفقراء  
 في دفع اليهم ثم يردونها بعده وفي الدرر وقف مصحف على اهل مسجد للقراءة ان يحصل  
 جاز وان وقف على المسجد جاز ويقرا فيه ولا يكون محصورا على هذا المسجد وبه عرف حكم نقل  
 كتب الاوقاف من حالها للانتفاع بها والعقهاء بذلك مبتلون فان وقفها على مسجد في وقفه  
 لم يجز نقلها وان على طلبة العلم وجعل مقرها في خزانة التي في مكان كذا ففي جواز النقل تردد  
 ثم يبدأ من قبله بعمارة ثم ما هو اقرب لعمارة كمام مسجد ومدرسة يعطون بقا  
 كفايتهم ثم السراج والبساط كذا الى آخر المصالح وقامه في البحر وان لم يشترطه الواقف لبنوته  
 اقضاء وتقطع الجهات للعمارة ان لم يخف ضررين فتح فان خيف كمام وخطيب فاشترطها  
 فيعطى المشروط لها ما الناظر والكاتب الجاني فان عمل من العمارة فلهما حصة المشروط  
 بحر قال في النهر هو الحق خلافا لما في الاشياء وفيها عو الخيرة لوصف الناظر في الحاجة الى النهر  
 ضمن هل يرجع عليهم للظاهر لا بعدية بالرفع وما قطع للعمارة ليقط رأسا وفيها المشروط  
 الواقف تقليم العمارة ثم الفاضل للفقراء او للمستحقين ثم الناظر اسالك قد العمارة كل سنة  
 وان لم يجز له كان لجواز ان يجزى عتدا ولا غلة بخلاف ما اذا لم يشترط فيلخص الفرق بين الشرط



وعلمه في الوهبانية لو زاد المتولى دافعا على اجر المتل عن الكل لو وقع الاجارة له وفي شرحها للشرابي  
 عند قوله عز وجل في وقف المصلح يتم امام خطيب الموفن بعشر الشعائر التي تقدم شرط ام لم يشترط بل  
 العمارة هي امام وخطيب ومدرس وقاد وفراش وموفن وناظر وثمان زب وقاديل وحصير وفاه وحنود  
 بكلفة نقله للميضاة فليس بها شاهد وشاد وجا وخذت وكتب من الشعائر فتقدمهم في دفع الحاشيا  
 ليس شيعي ويقع الاستبانه في ابواب فخر ملاقي قاله في البحر قلت ولا ترد في تقديم ابواب فخر ملاقي و  
 خادم مطهرة انتهى قلت انما يكون المدر من الشعائر لو مدر من المدرسة امام مدر من الجامع فلا  
 لا يتدخل لغيبته بخلاف المدر حيث تفعل اصلا وهل يلخذ ايام البطالة كعيد ورمضان  
 لم اره وينبغي الحاقه ببطالة القاضى واختلفوا فيها والاصح انه ياخذ لانها للاشترجة اشباه من  
 قاعدة العادة محكمة وسيجيئ ما لو غاب فليحفظ ولو كان الموقوف دارا فعمارة على من له السكنى  
 ولو مستقلا امن ماله لامن الغلبة اذ الغرم بالغنم حذر ولم يزد في الاصح بيني انما تجب العمارة عليه  
 بقدر الصفة التي وقفها الواقف ولو ابي من له السكنى او غير فقره عم الحاكم اي اجزا الحاكم  
 منه او من غيره وعمها بالجرها انما الواقف لم يزد في الاصح الا رضاء من له السكنى  
 زيلعي ولا يجزى الا على العمارة ولا تضع اجارة من له السكنى بل المتولى او القاضى ثم رد لها  
 بعد التعمير الى من له السكنى رعاية للحقين فلا عمارة على من له الاستقلال لانه لا سكنى  
 له فلو سكن هل يلزمه اجارة الظاهرة لا لعدم القاعدة الا اذا اتيح الى العمارة في اخذها التمسك  
 ليعمرها ولو هو المتولى ينبغي ان يجبره القاضى على عمارتها مما عليه من الاجرة فان لم يفعل  
 نصبت قليا ليعمرها ولو شرط الواقف غلها له وموئنتها عليه صحا وهل يجبر على عمارتها انما  
 لا يخر في الفقه لو لم يجبر القاضى من يستاجرها لم اره وخطري انه يجبر بين ان يعمرها او يرد لها  
 لوثة الواقف قلت فلو كان هو الوارث لم اره وفي قناوى قارى الهداية ما يفيد استبدال  
 اورد ثمنه للوارث او للفقراء او لغير الحاكم او المتولى حاو ونقصه او ثمنه ان تعذر اعادة ج  
 الى عمارته ان احتاج ولا يحفظه ليجتاح الا اذا خاف ضياعه في بيعه ويمسك ثمنه ليجتاح  
 حاو ولا يقسم النقص او ثمنه بين مستحقى الوقت لان حقهم في المنافع لا الحين جعل شيئا  
 اي جعل الباني شيئا من الطريق مسجد الضيقة ولم يعثر بالباري حاد لانها للمسلمين بحكم

أي يجوز عكسه وهو ما إذا جعل في المسجد ممر لتقارن أهل الأوصاف في الجامع مع جواز كل أحد  
 يمر فيه حتى الكافر لا الجنب والدوا. زيلعي كما لو جعل الإمام الطريق مسجدًا لا عكسه يجوز  
 الصلوة في الطريق لا المرو في المسجد تؤخذ أرض ودار وحانوت بجانب مسجد ضاقت على  
 الناس بالقيمة كبرها ددرو عادية جعل الواقف الولاية لنفسه جاز بالاجماع وكذا الوهم  
 ليشترطها أحد فالولاية له <sup>عنه</sup> الثاني وهو ظاهر المذهب لغيره خلافا لما نقله المصنف ثم  
 لو صبه ان كان والا فلحكم قاضي ابن نجيم وقاضي الهداية وسيجي ويتبع وجوباً زائراً  
 أو الواقف در فقيره أولى غير مأمون أو عاجز أو ظهر به فسق كشر بجنس ونحوه فتح وكان  
 يصرف ماله في الكيمياء لغيره بغيره وان شرط عدم ترعه أي لا ينزعه قاض ولا سلطان لمخالفته  
 لحكم الشرع فيبطل كالوصي فلو ما أم نالم بضع قليلة غيره أشباهه وجاز جعل غلة الوقف  
 أو الولاية لنفسه عند الثاني وعليه الفتوى وجاز شرط الاستبدال به أرضاً أخرى حيث  
 أو شرط بعبه وليستري بتمته أرضاً أخرى إذا شاء فإذا فعل صارت الثانية كالأولى في  
 شرائطها وان لم يذكرها لم لا يستبدلها بثالثة لأنه حكم ثبت بالشرط والشرط وجد الأولى  
 لا الثانية وأما الاستبدال ولو للمساكين بدون الشرط فلا يملكه إلا القاضى بدر شرط  
 في البحر خروجه عن الانتفاع بالكلية وكون البتة عقاراً والمستبدل قاضى اللجنة المقتضى  
 العلم والعمل والتميزان المستبدل قاضى اللجنة فالنفس به مطمئنة فلا يجتنب ضياعه ولو بالذم  
 والدنا يرد كذا الوشرط عدمه وهي أحد المسائل السبع التي يخالف فيها شرط الواقف كما بسطه  
 في الاستباه وزاد ان المصنف في زواجر نائمة وهي إذا نزل الواقف ورأى الحكم فتم مشارف جلا كلاً  
 وغراها لانفع الوسائل وفيها لا يجزى استبدال العامر إلا في أربع قلت لكن في معروضات المفتي  
 أي بالسعد أنه في سنة أحد نحو حسين واستحالة ورد الأمر الشريف بمنع استبدال له وأمران بغيره  
 السلطان يتبع الترجيح صدر الشريعة انتهى فليحفظ وفيها أيضاً الوشرط الواقف الغرض والنصب  
 وسائر التصرفات لمن يتولى من وكاهه ولا يملك أحد من القضاة والأمران وان دخلوا فخلعهم  
 لعنة الله هل يمكن مداخلتهم فاجاب بأنه في سنة أربع وأربعين واستعملت وحررت هذه الو  
 المشروطة هكذا والمتولى لو من الأمراء بعرضت للدولة على مقتضى الشرع ومن

دولهم رتبته تعرض بالهم مع قضاة البلاد على المستوع من المراء لا يخالف القضاة المتقنين  
 ولا المتعاونين القضاة لهذا اوردنا كرام الشرف والواقفين لو ارادوا فساد صد يصدر واذا اقام  
 القضاة والامراء وغيرهم اللعنة قهر الملعونون من اقران الشرايط المخالفة للشرع جميعا  
 لغزو باصل انتهى فليحفظ في على ارضه وقف البناء فسادا بلهنا ان الارض معلولة لا يصح  
 وقيل مع وعليه الفتوى سئل قارئ الهداية عن وقف البناء والقرش بل ارض فاجاب الفتوى  
 على صحة ذلك ورجحه شاح الوهبانية فافره المصنف معلا لايه منقول فيه تعامل  
 فيتعين به كافتاء وان موقوفة على ما عين البناء لهيجاز يتعا اجماعا وان الارض لمجة خمر  
 فمختلف فيه الصحة كما في المنظومة للحمية وسئل ابن نجيم عن وقف الاشجار بلا ارض فاجاب  
 يصح لو الارض وقفا ولو لغيا الوقت وسئل ايضا عن البناء والقرش في الارض المحكرة هل  
 يجوز بيعه ووقفه وهل يجوز وقف العين الموهونة او المستأجرة فاجاب نعم وفي الزاوية  
 لا يجوز وقف البناء في ارض عارية او اجارة وامام حكم الزاوية في الارض المحكرة ففي المنيحة  
 لوجلي في ارض وقف فالي صاحبه ان يستأجر الارض باجر المثل ان العمارة لو رقت تستأجر  
 بما يستأجر امر برفع العمارة ويؤجره لغيره ولا يترك في يده بل ذلك الحجر ومثله في الجرد  
 لو زيد عليه ان اجارته مشاهرة تقضى عند راس الشهر ثم ان ضرر رفع البناء لم يرفع وان  
 لم يضر رفع او يملكه القيم برضاء المستأجر فان لم يرض بقى الى ان يخلص ملكه فيعطى لولجا  
 مساهمة او مدة طويلة والظاهر انه لا يقبل الزيادة دفعا للضرر على الوقف ان الزيادة انما كانت  
 البناء لا الزيادة في نفس الارض انتهى اما وقف الاقطاعات ففي التمهيد لا يجوز الا اذا كانت الار  
 مولانا او ملكا للامام فاقطعها رجا قال واغلب اوقاف الامراء بمصر ناهوا اقطاعات يجعلها  
 مشرقة صورة من وكيل بيت المال وفي الوهبانية ولو وقف السلطان من بيت مالنا المظفر  
 عمت يجوز ويؤجر قلت وشرحها للشرنبلالي وكذا ايصح اذ نه بانك ان فتحت عنوة لا  
 صلح البقاء ملك ما لكها قبل الفسخ اطلق القاضي بيع الوقف غير المسجل وارث الوا  
 فباع صح وكان حكما بطلان الوقف لعدم تسجيله حتى لو باعه الواقف او بعضه او ج  
 عنه ووقفه لمجة اخرى وحكم بالثاني قبل الحكم بلزوم الاول صح الثاني لوقوعه في فعل لا



كما حققه المصنف وأفتى به تبعاً لشيخه وقارئي الهداية والملايين السعدى قلت لكن حملاه في التهرع  
القاضي المجتهد فراجعوه ولو أطلق القاضي البيع لغيره أي غير الوارث لا يصح بيعه لأنه إذا بطل  
علا إلى ملك الوارث وبيع مال الغير لا يجوز در يعني بغير طريق شرعي لما في العارية بأمر  
الوقف بامر القاضي ورايه جاز قلت وأما المسجل انقطع بثبوته واراها اولاد الوقف ابطاله  
فقال المفتي أبو السعد في معروضاته قد منع القضاة من استماع هذه الدعوى فليحفظ  
الوقف في مرض موته كهيئة فيه من الثلث مع القبض فان خرج الوقف من الثلث أو لجا  
الوارث فقد في الكل ولا يطل في الثلث ولو اجازة البعض جاز بقدره وبطل و  
راهن محضره مرض ومديون بمحيط بخلاف صحيح لو قبل الحجر فان شرط وفاء دينه من قبلته صح  
وان لم يشترط يوفي من الفاضل عن كفايته بلا شرط ولو وقفه على غيره فغلبته لمن جعله له <sup>ص</sup>  
ضاوى ابن نجيم قلت قيد بمحيط لان غير المحيط يجوز في ثلث ما بقى بعد الدين لولاه ورثة ولا يقع  
كله فلو باعها القاضي ثم ظهر مال شركه ارضها لها وتامه في الاسعاف في باب وقف المريض وفي  
الوهبانية فان وقف المهر من فائدة شجر فان مات عن عين بقى لا يغير اى والا فينبطل او للغلة  
يمهل فليتا مل قلت لكن في معروضات المفتي الى السعدى سئل عن وقف على اولاده وهرب من  
الدين هل يصح فاجاب لا يصح كالبذر والقضاة ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف بمقدار  
ما سئل بالدين انتهى فليحفظ الوقف على ثلثة اوجه اما للفقراء والاعنياء ثم للفقراء او لبيت  
فيه الفريقان كراباطوخان ومقابر وسقايات وقطار ونحو ذلك كساجد وطواحين وطست كاحتياج  
الكل لذلك بخلاف الادوية فلم يخرج يعني لا تقبل او تنصيص قيد خل الاعنياء بتعال الفقراء قسبة  
**فراج** اخر بوقف صحيح بانه اخبر به من يده ووارثه يعلم خلافة جاز الوقف ولا تشع دعوى دار  
قضاء در روى الوهبانية ويطل اوقاف امر بار تدا ده فقال ار تدا منه لا وقف **فصل**  
يراعى شرط الواقف في لجارته فلم يزد القيم بل القاضي لانه له ولاية النظر لفقير وغائب ميت  
فلو اهل الواقف مدتها قيل تطلق الزيادة للقيم وقيل بقييد بسنة مطلقا اى بالسنة يفيق  
في الارض وثلث سنين في الارض اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا ما يختلف زمانا وموقعا  
وفي البرازية لو احتج لك بعقد عقو ان يكون العقد الاول لازما لانه باجر والثاني لانه مضى

قلت لكن قال الرجوع للفتوى على ابطال الاجارة الطولية ولو بعقد ذكره الكرماني في الباب التاسع عشر  
واقدم القدوري افدى وسيجي في الاجارة ويوجر باجر المثل ولا يجوز بالامل وهو المستحق قارى  
الهدياة الا بنقصان سيرا واذا لم يرغب فيه الا بالامل اشباه فلور حضرا جرم بعد العقد لا يفسخ  
العقد للزوم الضرر ولو زاد اجر على اجر مثله قيل بعقدنا ثانيا به الاصح في الاشباه ولو زاد جر  
مثله في نفسه بلا زيادة احد المتولي فسخها به يفتى ومالم يفسخ فله المسعى وقيل لا يعقد به ثانيا  
كن زيادة واحد ثانيا فافها لا يقتصر سيجي في الاجارة والمستاجر الاول ادلى من غيره اذا قبل الزيادة  
والموقوف عليه الغلبة او السكنى لا يملك الاجارة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف لا بتولية او اذا  
القاضي ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادية لانه حقه في الغلبة لا العين  
وهل يملك السكنى من يفتح الرابع في الوهبانية لا وفي شرحها للشرنبلالي والتحريم والموقوف اذا  
اجر المتولى بدون اجر المثل لزم المستاجر المتولى كما غلط فيه بعضهم تامه اى تمام اجر المثل كما  
وكذا اوصى خاينة اجر منزل صغير بدونه فانه يلزم المستاجر تامه اذ ليس لكل منهما ولاية المحل  
والاستقاط وفي الاشباه عن القينة ان القاضي يامر بالاستيجار بالاجر المثل وعليه تسليم زود السنين  
المأصنية ولو كان انقيم ساكن مع قلدته على الرفع للقاضي لا غرامة عليه وانما هي على المستاجر ولذا  
نظر الناظر بالساكن فله اخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه قضاء وجبانه انتهى فليحفظ قلت  
وقيد بلجارة المتولى لما في تحصيل الاشباه لو اجر العاصب ما منفعه مصفونة من مال وقف او يتيم او  
للاستغلال فعلى المستاجر السعي لاجر المثل وعلى العاصب ما قبضه لا غير لتأويل العقد انتهى  
فليحفظ يفتى بالضمان في غصب عقار الوقف وغصبه او اطلاقها كما لو سكن بلاذن او اسكنه المتولى  
بلا اجر كل على الساكن اجر المثل ولو غير معد للاستغلال به يفتى صيانة للوقت وكذا اضرار مال  
اليتيم د. ر. كذا يفتى بكل ما هو انفع للوقت فيما اختلف العلماء فيه حاوى القدوري متى قضى  
بالقيمة شري بها عقار الخرفيكوت وقابله الاول والذي تقبل فيه الشهادة حسبه بدون الاثبات  
اربعة عشر منها الوقف على ما في الاشباه لان حكمه التصديق بالغلة وهو حق الله ما بقي ولو  
على معنيين هل يقبل بلا دعوى في الخاتمة يفتى كما اتفقا وفي شرح الوهبانية للشيخ حسن هذا الفصل  
هو المختار وفي التمار خاتمة ان هو حق الله يقبل الا لا بالدعوى فليحفظ قلت لكن يفتى فيه

ابن النخعي ووافق المصنف بقبولها مطلقا لثبوت اصل الوقف لما له الفقهاء وبإشراط الدعوى  
 لثبوت الاستحقاق لمصلحة الخاتمة لو كان منه مستحق ولم يدع لم يدفع له شيء من الغلة ونصرف كلها  
 للفقراء قلت ومقاده انه لو ادعى استحقاقها لسمع منه على المفتي به الا بتولية كما فتر  
 وفي الاشياء لنا شاهد حسبة في اربعة عشر ليس لنا مدعى حسبة الا في دعوى الموقوف عليه  
 اصل الوقف فانها تسمع عند البعض والمفتي به لا الا بتولية فاذا لم تسمع دعواه فالا جنبى او  
 وقد مر فتنبه ويشترط في دعوى الوقف بيان الوقف ولو الوقف قديما في الصحيحين بازية فلا يكون  
 اثباتا للجهل وفي العمادية يقبل وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال  
 والشهادة بالسيرة لا ثبات اصله وان صرحوا به اى بالسماع في المختار والوقف على معينين  
 حفظا للاوقات القديمة عن استعماله لا يجازى غيره لا تقبل بالسيرة لا ثبات شرائطه في  
 الاصح درر وغيره الكثر في المجتبى المختار فتولها على شرائطه ايضا واغتمده في المعراج وقرره  
 الشنبلالى وقواه في الفتح بقوله لم يسلك عنقطع الثبوت المجتبى لشرائطه ومصارفه ما كان  
 عليه في دواوين القضاة اتمنى وجوابه ان ذلك للضرورة والمدعى عام بحجج وبيان المصروف  
 كقولهم على مسجد كذا امن اصله لتوقف صحة الوقف عليه فقبل بالتسامع وبعض مستحقه  
 وكذا بعض الورثة وكالاتها كما في الاشياء قلت وكذا الوثب اعساره في وجه احد الفقهاء  
 كما ينبغي فتأمل وقالوا اقبل بنية الا فلا خير بخفيه المدعى وكذا الاعتراض بعض الاولياء  
 المتساوين يثبت الاعتراض لكل كذا وكذا الامان والقود ولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن  
 طريق المسلمين والتبع يقتضى عدم الحصر ثم انما ينتصبا احد الورثة خصما عن الكل لو في دعوى  
 دين لا غير ما لم يكن بيده فيلحفظ ينتصبا عن الكل اى اذا كان وقف بين جماعة ووافقه  
 واحد فلو احد منهم او وكيله الدعوى على واحد منهم او وكيله وقيل لا ينتصبا يصح القضاء  
 الا بعد ما في يد الحاضرين وهذا اى انتصاب بعضهم اذا كان اصل الوقف ثابتا والا فلا ينتصبا  
 اخلا المستحقين خصما وتامه في شرح الوهبانية اشترى للتولى بالوقف واما للوقف لا يلحق  
 بالمازلة الموقوفة ويجوز بيعها في الاصح لان للزومه كلها كثيرا ولم يوجد ضمانات الموقن  
 والامام ولم يستوفىها وطبقها من الوقف سقط لانه كالصلوة كالقاضي قبل لا يسقط



لانه كالأجرة كذا في الدرر قبل باب المرتبة وغيرها قال المصنف في ظاهر ترجيح الاول بحكاية الثاني بقوله  
 قلت ودخري في البغية تلخيص القينة بانه يورث بخلاف رذوق القاض كذا في وقف الاستبارة ومغرم  
 التهر ولو على الامام دار وقف فلم يستوف الأجرة حتى مات ان أجزها المتولي سقط ولن أجزها  
 الامام لاعهادية أخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب بل تمام السنة لاسترد منه غلة ما  
 السنة مضاركا الجزية وموت القاض قبل الحول يحل للامام غلة باقي السنة لو فقيرا وكذا انكم  
 في طلبية العلم في المدارس ودرر ونظم ابن النخبة الغنية المسقطه للمعلوم المقتضية للعزل ومثله  
 ما ليس بد منه اذ لم يزد على ثلث شهور فهو يعطى ويغفر وقد طبق في اخذ السهم مطلقا لما قد  
 والحكم في الشرع ليس بقرينة وهذا كله في سكان المدن وفي غير فرض الحج وصلة الرحم اما فيما  
 فلا يستحق العزل وسقوط المعلوم كما في شرح الوهبانية للشربلاني وفي المنظومة الجيبة كذا حكم سائر  
 الارباب ولم يكن عذر فدا من باب لا يخرج استنابة الفقيه الا في المدارس بعد حصول المتولي ولو  
 اجز الكنته في منعه ما ذكرنا اي من جهة تولى الوقف ما يجوز اذ ذلك حيث يلغى ومثله الوصي اذا تخلف  
 حكمها في ذاهل ما يعرف بحسب التقليد والنقض في كل النصف كيدا لتفسير قلت لكن السيوطي  
 رسالة سماها الضيابة في جواز الاستنابة ونقل الاجماع على ذلك فيلحفظ ولاية نصيب تيم الى الوفا  
 ثم لو صي به لقيامه مقامه ولو جعله على امر الوقف فقط كان وصيا في كل شئ خلافا للثاني ولو جعل  
 للنظر لم يزل ثم جعل آخر وصيا كانا ناظرين مالم يخصر وقامه في الاستعاقب لم يجد كتابا وقف في  
 كل اسم متولى وتاريخ الثاني متأخر اشتركا في **شرح** طالب التولية لا يولى الا المشروط له النظر  
 لانه مولى فيرث الشفيعه ثم اذ اقامت المشروط له بعد موت الواقف لم يوص الى احد فولاية المنصب  
 للقاضي او لولاية المنفق لا بتولية كما مر وما دام يصلح احد التولية من اقرار الواقف لا يحصل المتولي  
 من الاجانب لانه اشقوق ومن قصده نسبة الوقف اليهم اراد المتولى اقامة غيره مقامه في حياته  
 وصحته ان كان التقويض له بالشرط عاما صح ولا يملك عزله الا ان كان الواقف جعل له التقويض  
 والعزل والا فان وفري في صحته لا يصح ان مرض من موته صح ويبنى ان يكون له العزل والتقويض  
 الى غيره كالا بهاء استبارة قال وسئل عن ناظر معين بالشرط ثم من بعد الحاكم فهل اذا فوض  
 النظر لغيره نعموات ينقل الحاكم فاجبت ان فوض في صحته فمعه وان مرض موته لا مادام الموقوف

له بأفيا لقيامه مقامه وعن واقف شرط مرتباً لرجل معين ثم من بعده للفقراء فخرج عنه لغيره  
 ثم مات هل ينقل للفقراء فأجبت بالانتقال وفيها للواقف عزل الناظر مطلقاً به يعني ولم يحكم  
 عزله لمدرس وإمام ولا هو لم يجعل ناظر فنصب القاضي مالك الواقف لخراجه ولو عزل الناظر  
 نفسه ان علم الواقف والقاضيه صحيح والألا باع داراً ثم باعها المشتري من آخر ثم ادعى اني كنت وقفتها  
 اوقال وقف على لم تصح فلا يحلف المشتري واذا قام بنية او برزجة شرعية قبلت فيبطل البيع  
 ويلزم لغير المثل فيه لا في الملك لو استحق على المقنن بزيادة وغيره ولو ليس للمشتري حبسه بالتمن  
 منه من الاستحقاق وهي أحد المسائل السبع المستثناة من قولهم من سعى في تقض ما تم من حبه <sup>فسيحبه</sup>  
 محدود عليه واعتد في الفتح وفي البراهة اذا ادعى وقفاً فحكموا بلزومه قبل الألا وهو تفصيل حسن  
 اعتمده المصنف في باب الاستحقاق لكن اعتمدها اول آخر الكتاب تجاللكم وغيره وفي العادة لا قبل  
 عند الامام وهو الخيار وصوبه الزيلعي قال وهو حوط وفي دعوى المنظومة المجيبة وهذا في وقف  
 هو حق الله تعالى اهلها كان على العباد لم يحرقك وقد مناقبوا لها مطلقاً ثبت اصله لئلا للفقراء قد  
 وفي فتاوى ابن نجيم نعم تسمع دعواه وبيئته ويبطل البيع الباقي للمسجد اولى من القوم بنصب الامام  
 والمؤمن في الخيار الا اذا عين القوم اصلح من عينه الباقي مع الوقف قبل وجب للقوف عليه فلو وقف على ولد  
 ولا ولده او على مكان هياكل بناء مسجد او مدرسة مع في الاصح ونصرف للفقراء الى ان يولد  
 لزيد او يبنى لمسجد عمادية زاد في التمهيد ينبغي انه لو وقفه على مدرسة يدرس فيها المدرس مع  
 طلبة فدرس في غيرها لتعذر التدرس فيها ان تصرف العارضة له لا للفقراء كما يقع في الروم **ومع**  
 مهمتها للفتوى رصد الامام ارضاء على ساقية ليصرف خراجها لكلفتها فاستغنى عنها الخراج <sup>باليد</sup>  
 فنقلها وكيل الامام لساقية هي ملك هل يصح اجاب بعض الشافعية بان الارصاد على الملك ارضاء  
 على المالك يعني فيصح فحينئذ يلزم المرصد عليه ادارتها كما كانت لما في الحار والموهن اذا خرب  
 صرفت اوقانه في حوض آخر فزيد دار كبيرة فيها بيت وقف بتمامها على عتيقة فلبت والباقي على  
 قدرته وعقبه ثم على عتيقائه قال الوقف الى العتقاء هل يدخل من خصه بالبيت الثاني اختلف  
 الامراء اخذوا من خلوات مذكورة في الذخيرة لكن في الخاينة اوصى لرجل بال والفقراء بال والموهن  
 له محتاج هل يعطى من نصيب الفقراء اختلفوا والاصح نعم استاجر داراً موقوفة فيها اشجار ثم قهر





قسم على ذكرهم واما الحكم بالنسبة هو الخيار المنقول عن الخيار كتحققه مفتي الاستاذ في المتن  
 في الرسالة المرصية على الفريضة الشرعية ونحوه في فتاوى المصنف فيهما متى ثبت بطريق شرعي وقفية  
 مكان جعفر البيع ولا يتم على البايع مع عدم علمه والمتولى اجر مثله ولو بنى المشتري او غيره فذلك  
 لما فيسلك معهما بالانفع للوقف وفي النزائية مغر بالجامع اما يرجع بقيمة البناء بعد نقصه كان  
 سلمه المشتري للبايع وان امسكه لم يرجع لست بخلاف مالوا استحق البيع وانقطع ثبوته فما كان في  
 دواوين القضاة والافرن يراهن على شيء حكم له به والاصح للفقراء ما لم يظهر وجه بطلانه  
 بطريق شرعي فيعود اليه واقفه او وارثه او وليت المال فلو وقفه السلطان عاملا جزو لوجه  
 خاصة فظاهر كلامهم لا يصح لو شتمه المتولى مع آخر بوقف مكان كذا على المسجد فظاهر كلامهم  
 فتبطل لا تلزم المحاسبة في كل عام ويكتفى بالقاض منه بالإجمال ولو مخرجا لأمانة ولو منها يجوز  
 على التعيين شيئا فشيئا ولا يحبس بل يبيده ولو اتهمه بحلفه قنية قلت فله في الشركة  
 ان الشريك والمضار والوصى والمتولى لا يلزم بالتفصيل فان عرض قضائيا للبر لا الوصول  
 لسحت المحصول ولو ادعى المتولى الدق قبل قوله بلايين لكن افتى الملاء ابي السعوانه ان ادعى الدق  
 عن غلة الوقف في وقفه كالأده واو لاده قبل قوله وان ادعى الدق الى الامام بالجاء  
 واليواب ونحوها لا يقبل قوله كما لو استاجر شخصا للبناء في الجامع باجرة معلومة ثم ادعى  
 تسليم الاجرة اليه لا يقبل قوله قال المصنف وهو تفصيل في غاية الحسن فيعمل به واعتما  
 ائنه في حاشية الاشياء قلت وسيجي في العارية مغر بالآخر زاده لو اجر القيم ثم غرل فقبط  
 الاجرة للمتصوف في الاصح وهل يملك المتعوله مصادقة المستاجر على التعديل قبل نعم  
 قال المصنف والذي ترجح عند لا ليس للمتولى اخذ زيادة على ما قرره الواقف امسكه  
 ليصرف جميع ما يحصل من ثماره وما يدره عينية وعرفية لمصار الوقف الشرعية ويجوز على  
 امر الرثى برد الرشوة على الراسني على الدعوة الشرعية الكل من فتاوى المصنف قلت لكن يبي  
 في الوصايا والمرعى للمتولى اجر مثل عمله فقلبه ولو وقف لفقراء قرابة لم يستحق مدعيها  
 ولو وليا لصغيرا لا يندية على فقره وقرابته مع بيان جهتها فاذا اقصاه استحقه من  
 حين الوقف عليه فتاوى ابن نجيم وفيها مثل من شرط السكنى لزوجه فلا تبيد

وفاته مادامت غرايات وتردجت وطلقت هل ينقطع حقها بالزواج اجاب نعم قلت قلنا  
لو وقف على امهات اولاده الا من تزوج او على بني فلان الا من خرج فخرج بعضهم ثم عا  
او على بني فلان ممن يتعلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فلا شيء له الا ان شرط انه لو عاد فله  
في حفظ خزانة المفتين وفي الوهبانية قضى بدخول ولد البنت بعد مضي سنين فله غلة  
الا في الماخر ومستملكة وقف على بنيه وله ولد واحد فله النصف والباقي للفقراء  
وعلى ولده له الكل لانه مقرر مصداق نعيم للمتولي الا قاله لو خير الجرا بعض معين <sup>خصا</sup> صحوه  
بالنقود للمستاجر غير المشتر بلا اذن الناظر اذا لم يضرب الاض ولا يبر له الحضار الا باذنه  
واذن لو خير او اكاد وما ينافه مستاجر وغيره فله مالم يبقه للوقف والمتولي بناء وغيره  
لوقف مالم يشهد به لنفسه قبله ولو اجر لابنه لم يجز خلافا لما عيده اتفاقا وهذا هو  
باشتر بنفسه فلو القاضى صح وكذا الوصى بخلاف الوكيل وقف على اصحاب الحديث لا يدخل فيه  
الشافعي اذ لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفى كان في طلبه او لا بنازية اى يكونه يعمل بالمال  
ويقدم خبر الواحد على القياس وحاز على حفر الفتوى والاكهاف لا على الصوفية والجماعات  
هو كصح ولو شرط النظر لا ارشد فالارشد من اولاده فاستوى با اشتركا به افق الملا ابو  
السعد معللا بان فعل التفضيل يبيظم الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي التمر عن الاستعا  
شرطه لا فضل اولاده فاستوى اقلهم ولو احدثها ورع والاخر اعلم  
بامور الوقف فهو اولى اذا امر بخيامة انتهى جوهره وكذا الشرطه لا ارشد هم كما في انفع  
الوسائل ولو ضم القاضى للقيم ثقة اى ناظر حسبه هل للاصيل ان يستقل بالتصرف لم  
واقفى الشيخ الاخ انه ان ضم اليه لخيانة لم يستقل واقله ذلك وهو حسن لم يرفق  
فتوى مويد زاده معزيا بالخانية وغيرها ليس للمفتى التصرف بل الحفظ ليس للمتولي ان يبدل  
على الوقف للعمارة الا باذن القاضى والمتولي والحياء يدعون تسليم الغلة اليه في حياته  
ولا بينة لهم صدقوا بيمينهم لانهم الضمان لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كانت  
مستحقة ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه المشروط بما لم يثبت والامام والمعلم وان كان  
صالحا انتهى جوهره في جواهر الفتاوى شرطه لنفسه مادام حيا ثم لولده فلان ما مات ثم من

بعد العتق لا يرشد من أولاده فالحق تصرف للابن لا للواقف لان الكفاية تنصرف  
 لا قرب المكنيات بمقتضى الوضع وكذلك مسائل ثلثة وقف على زيد وعمر وبناتهما  
 لعمر فقط وقفت على ولد وولد الذكور فالذكور راجع لولد الولد فحسب عكسه وقفت  
 على بني زيد وعمر لم يدخل بني عمر ولا هم اقرب الى زيد فينصرف اليه هذا هو الصحيح و  
 قد منا ان الوصف بعد متعاطفان للاخير عندنا وفي ابن يلعب من باب المحرمات وقولهم  
 ينصرف الشرط اليهما وهو الاصل قلنا ذلك في الشرط المصريح به والاستثناء عينية  
 الله تعالى واما في الصفة المذكورة في آخر الكلام فننصرف الى ما يليه حتى جاء زيد وعمر  
 العالم الى آخره فيلحفظ وفي المنطق المجيبة قال \* والوصف بعد حمل اذا اتى \* يرجع للجميع فيما  
 ثبنا \* عن الامام الشافعي فيما \* ان كان ذا العطف بواو اما \* ان كان ذا العطف بتم وقفا \*  
 الى الاخير باتفاق رجعا \* ولو على البنين وقفا فيجعل \* فان في ذلك البنات تدخل ولا  
 الابن كذلك البنت \* يدخل في ذرية يثبت \* لو وقف الواقف على الذرية \* من غير  
 ترتيب فبالسوية \* يقسم من بين علاه ولا سفل \* من غير تفصيل البعض فانقل \* وتنقصر  
 القسمة في كل سنه \* ويقسم الباقي على من عينه \* ولو على اولاده ثم على \* اولاد اولادهم  
 جلا \* وقفا فالاولى في ذيلهم \* اولاد بنته على ما يقتل \* بني اولادى كذا القاري \*  
 واخوتي لفظ ابائي احسب \* يشترك الاثبات والذكور فيه وذلك واضح مسطور \* وما  
 يكن وقوعه ما لو وقف على ذرية مرتبوا جعل من شرطه ان من مات قبل استحقاقه وله  
 ولد تام مقامه لو كان جافا قبل له حظ ابيه لو كان حيا ويشترك الطبقة الاولى او  
 اقل السبكي بالمشاركة وخالفه السيوطي وهذه المخالفة ولجبة كما افاده ابن نجيم في  
 الاشباه من القاطعة التاسعة لكنه ذكر بعد ورقين ان بعضهم يعين بين الطبقات  
 بتم وبعضهم بالواو والواو يشارك في شرفه فلهجه متاملا مع شرح الوهبانية في  
 نقل من سبق واقعتين اخريتين يحتاج اليهما ولم ينزل العلماء في حيز في فهم شروط  
 الواقعتين الامين رحم الله وقد ائتمت فيمن وقف على اولاد الظرفي وذلك انما كانت مستحقة على ابن ابيهما من  
 اولاد الظرفي بانه ينقل نصيبا اليهما لصلة كونهما من لوكه فالظرفي باعتبار ابيهما كما يعلم من



الاسعاف والثأر خافية لو وقف على حقيقته يكون لولده وولد ولده ابدا ما ناسلوا من اولاد  
 دون الاثبات الا ان يكون ازواجه من ولده الذكور كل من يرجع نسبه الى الوقت  
 بالاباء فهو من عقبه وكل من كان ابوه من غير المذكور من ولده الوقت فليس من عقبه  
 انتهى وسيجي في الوصايا انه لو وصى لاه او جنسه دخل كل من ينسب اليه من قبل ابائه  
 ولا يدخل اولاد البنات والها الى وصت الى اهل بيتها او جنسها لا يدخل ولدها الا ان  
 يكون ابوه من قومها لان الولد انما ينسب بيه لا بامه قلت وبه علم حاجب معاذة لو  
 على اولاد الظهور دون اولاد البطون فمات مستحقه عن ولدين ابين هما من اولاد الظهور  
 هل ينتقل نصيبها لهما فاجبت نعم ينتقل نصيبها لهما لصدقتهما من اولاد الظهور  
 باعتبار والدهما المذكور اليه والله تعالى اعلم **فصل فيما يتعلق بوقف**  
**الاولاد** من الذر وغيرها عبارة الواجب الوقف على نفسه وولده ونسله وعقبه  
 ربعة لنفسه ايام حيوته ثم ثم جاز عند الثاني وبه يفرض كجعله لولده ولكن يختص بالصبي  
 الا اني ما لم ينفذ بالذكور ويستقل به الواحد فان انتفى الصبي فالفقراد دون ولدا الولد  
 ان يكون حين الوقف صلبا فيختص بولده الا ان ولوا في دون من دونه من البطون ودون  
 ولد البنات في الصحيح لو زاد ولد ولدي فقط اقتصر عليهما ولو زاد البطر الثالث علم  
 ويستوي الاقرب والابعد لان يذكرها يدل على الترتيب كما لو قال ابتداء على ولدي  
 بلغظ الجمع او على ولدي واولاد او لادي ولو قال على ولدي ولكن ساهم فمات احد حصص  
 نصيبه للفقراد ولو على امراته واولاده ثم مات لم يختص ابنها بنصيبها اذ لم يشترط  
 في نصيب من مات منهم الى ولده ولو قال على بناتي وعلى اخوتي دخل الاثبات على الاخوة وعلى بناتي  
 لا يدخل البنات ولو قال على بناتي فقط اقول على بناتي وله بنات فالغلة للمساكين يكونان فافضل  
 فان شئ ما ذكر عاد اليه ويبدل في قسمه الغلة من ولده دون نصف على من طوع الغلة لاكثر الا اذا  
 ولا مبانته او ولد المعققة الذي سنتين لبيت نسبه بطل وطهرها ولو قيل فلا خلاف ان طوع الغلة  
 وتقسيمهم بالسوية ان لم يرب البطون والذكر كاشين فكما قال بنو نصيبه فذكر مع كذا واشي مع الذكر  
 للثبوت لعدم صحة الوصية للمعد ولابد من فرضه ليعلم ما يحرم للثبوت ولو قال في ابدانهم

كان بضيقه لنسبه فالعلة لجميع ولده ونسبه جميعهم وميتهم بالسوية ونصيب الميت لولده ايضا بار  
 عملا بالشرا ولو قال وكل من مات منهم من غير نسل كان بضيقه لميتهم ولم يكن فوقه طرد وسكت عنه  
 يكون راجعا لاصل العلة كاللغيره ما دام نسبه باقيا والنسل اسم للولد وولده ابدا واولاد ابني  
 والعقب للولد وولده من الذكور ابني دون الاناث الا ان يكون ازواجهن من ولده ولده الذكور  
 وآله وجنسه واهل بيته كل من يناسبه الى اقصى اب له في الاسلام وهو الذي ادرك الاسلام مسلم  
 او لا وقرابته وارحامه وانسابه كل من يناسبه الى اقصى اب له في الاسلام من قبل ابويه سوى  
 ابويه وولده لصلبه فاهم لا يسمى قرابة اتفاقا وكذا من علامتهم او سفل عندهما خلافا للمخرج فعدم  
 منها وان قيد بفقرهم بغير الفقر وقت وجب العلة وهو المخرج كخذ الزكوة فلو اخبره فها سينزل  
 لعارض فان فقر الغني واستغنى الفقير شارك المفتقر وقت القيمة الفقير وقت وجود العلة لان  
 الصلات انما تملك حقيقة بالقبض وطرد الغني والموت لا يبطل ما استحققه وامام من ولده منهم ولد  
 نصف حوله بعد مجيء العلة فلاحظ له لعدم احتياجه فكان بمنزلة الغني وقيل يستحق لان الفقير  
 من كاشي له والحمل لا شيء له ولو قيد بصلح اهر او بالاقرب فالاقرب او فالأخارج او بمنزلة  
 منهم او بمن سكن مصر فقيد الاستحقاق به عملا بشرطه وتامه في الاسعاف ومن اوجبه  
 حواذث زمانه الى ما خفي من مسائل الاوقات فليست في كتاب الاسعاف المخصوص بالحكام الاوقات  
 المحض من كتابي هلال والخصاف كذا في البرهان شرح مواهب الرحمن للشيخ ابراهيم بن  
 موسى بن ابي بكر الطرابلسي الخفي تذييل القاهرة بعد دمشق المتوفى في اوائل القرن العاشر سنة  
 اثنين وخمسين وستمائة وهو ايضا صاحب الاسعاف الله اعلم بالصواب قوله الاستباه اخلاف  
 الشاهدين مانع الا في احد واربعين قال في زواهر الحج احاشيتها للشيخ صالح بن المصنف قد ذكر  
 في الشرح الحال عليه مسائل لا يضر فيها اختلاف الشاهدين وانا ذكرها سر افاقا قوله الاولى شهيد  
 احدهما ان عليه درهم وشهيد الاخر انه اقرب بالالف درهم تقبل الثانية ادعى كرم خطه جيدة  
 شهيد احدهما بالسحر والآخر بالدية تقبل بالدية يقضى بالاول الثالثة ادعى مائة دينار فقال  
 احدهما نيا بورية والآخر بخارية فولد ادعى نيا بورية وهي ابو يقضى بالخارية بالاختلاف  
 الاربعة واختلاف في الهبة والعتبة الخامسة لو اختلفا في نكاح والتزويج السادسة شهيد

احدهما انه جلها صدقة موقوفة ابد على ان يزيد ثلث غلتها وشهد اخوان ان يزيد ينفقها يقتل  
 على الملك السابعة انه باع مع الوفاء فشهد احدهما به واكثر ان المشتري اقرب لك تقبل الثامنة  
 شهد احدهما لها جارتيه واكثر انها كانت له تقبل التاسعة ادعى الفام مطلقا فشهد احدهما  
 على اقراره بالف قرض واكثر بالف ودیعة تقبل العاشرة ادعى الابراء فشهد احدهما به واكثر  
 انه وهبه او تصدق عليه او حله جان الحادية العشرة ادعى الهبة فشهد احدهما بالبراءة والا  
 بالتصديق او انه حله جان الثانية عشر ادعى الكفيل الهبة فشهد احدهما لها واكثر بالبراءة  
 ثبت كبراء الثالثة عشر شهد احدهما على اقراره انه اخذ منه العبد واكثر على اقراره بانه اودعه  
 منه هذا العبد تقبل الرابعة عشر شهد احدهما انه مضيه منه واكثر ان فلانا اودع منه هذا  
 العبد يقضي للمدعي الخامسة عشر شهد احدهما انها ولدت منه واكثر انها حبلت منه تقبل  
 السادسة عشر شهد احدهما انه ولدت منه فذكرها لاخر انشى تقبل السابعة عشر شهد احدهما انه  
 اقرب الدار له واكثر انه سكن فيها تقبل الثامنة عشر انكر ان عبده فشهد احدهما على اذنه  
 في الشئاب واكثر في الطعام تقبل التاسعة عشر خلف شاهد الاقرار بالمال في كونه اقربا <sup>اقر</sup> بالعزة  
 بالفارسية تقبل بخلافه في الطلاق العشرون شهد احدهما انه قال لعبده انت حر واكثر انه قال  
 ارادى تقبل الحادية والعشرون قال لامرأة ان كلمت فلانا فانت طالق فكلمته بشهد احدهما  
 انها كلمته عدلة واكثر عشية طلقت الثانية والعشرون ان طلقك فعدك حر فقال احدهما  
 طلقها اليوم واكثر انه طلقها امر يقع الطلاق والثالث الثالثة والعشرون شهد احدهما انه  
 طلقها ثلث المنة واكثر انه طلقها اثنين البتة يقضى بطلاقين ويملك الرجعة <sup>العشرون</sup> الرابعة والعشرون  
 شهد احدهما انه اعتق بالعربية وشهد الاخر بالفارسية تقبل الخامسة والعشرون اختلفا في  
 مقدار المهر يقضيه بالاقل السادسة والعشرون شهد احدهما انه وكله بخصومة مع فلان في دار  
 سماه وشهد الاخر انه وكله بخصومة فيه وفي شئ آخر تقبل في دار اجتمعوا عليه السابعة والعشرون  
 شهد احدهما انه وقفه في محته واكثر بانه وقفه في مرضه قبل الثامنة والعشرون ولو شهد  
 بالله اوصى اليه يوم الخميس و آخر يوم الجمعة حازت التاسعة والعشرون ادعى ما لا شهد احدهما  
 ان المختار عليه احوال غيره لهذا المال وشهد الاخر انه كفل عن غيره لهذا المال تقبل الثلثة



شهيد احدهما انه باع كذا الى شهود شهيد الاخر بالبيع ولم يذكر الاجل تقبل الحادية والثلاثون  
 شهيد احدهما انه باعه بشرط الخيار ثلثة ايام وشهد الاخر بالبيع ولم يذكر الخيار تقبل الثانية  
 والثلاثون شهيد واحد انه وكله بالخصومة في هذه الدار عند قاضي الكوفة واخر عند قاضي  
 البصرة جازت شهادتهما الثانية والثلاثون شهيد احدهما انه وكله بالقبض والاخر انه اخذ<sup>تقبل</sup>  
 الاربعة والثلاثون شهيد احدهما انه وكله بالقبض والاخر انه سلطه على قبضه تقبل الخامسة  
 والثلاثون شهيد احدهما انه وكله بقبضه والاخر انه اخذ تقبل السادسة والثلاثون شهيد احدهما انه وكله  
 بطريقه والاخر بقاضيه تقبل السابعة والثلاثون شهيد احدهما انه وكله بقبضه والاخر بطريقه تقبل الثامنة والثلاثون  
 شهيد احدهما انه وكله بقبضه والاخر انه امر باخذه او ارسله ليأخذه تقبل التاسعة والثلاثون  
 اخلفا في زمن اقراره في الوقف تقبل الاربعون اخلفا في مكان اقراره به تقبل الحادية والاربعون  
 اخلفا في وقفه في صحته او في مرضه تقبل الثانية والاربعون شهيد احدهما يوقفه على زيد والاخر  
 على عمر وتقبل وتكون وقفا على الفقراء انتهى قلت وزدت بفضل الله على ما ذكره المصنف مسأ<sup>ل</sup>  
 منها لو اخلفا في تاريخ الرهن بان شهيد احدهما انه رهني يوم الخميس والاخر انه رهني يوم الجمعة  
 تسع عند هبطها للمحمل رح جواهر الفتاوى ومنها لو ايقن الشاهدان على اقرار من واحد بالمال  
 واخلفا فقال لحدما كنا جميعا في مكان كذا او قال بالاخر كنا في مكان كذا اتقبل ومنها لو قال  
 احدهما والمسئلة بجملها كان ذلك بالعادة وقال بالاخر كان ذلك بالعنى تقبل وهما في الوطعية  
 ومنها شهد اعراس رجل انه طهر امراته واحدهما يقول انه يتيك حبة بنت فلان والاخر يقول ما  
 عينها اني اعلم واشهد ان المرأة التي كانت له سق ابنه فلان قد طلقها واخرجها من داره قبل  
 التطليق قال فخر الدين اذا شهدا على الطلاق الا انه عيت احدهما للمرأة وذكرها باسمها ولم يعين  
 الاخر التي هي في كسحة غير امرأة واحدة تصح الشهادة وهي في جواهر الفتاوى ومنها ادعى ملك  
 داره قسده لحدما اتاه او قال ملكه وشهد الاخر انها كانت ملكه تقبل مائة المفتي ومنها  
 ادعى العين او الف او خمسمائة فشهد احدهما له بالف والاخر بالف وخمسمائة فقول له بالالف  
 اجماعا مائة ومنها لو شهد ان له على هذا الرجل الف درهم وشهد احدهما انه قد قضاه للطلوب  
 منها خمسمائة والطلب ينكر ذلك فان شهادتهما على الف مقبولة ولو الحجية ومنها ادعى جارية

في يد رجل وجاء بشاهدين فشهد أحدهما أنها جارية غصبها منه هذا وشهد الآخر أنها جارية  
 ولم يقل غصبها منه قبلت الشهادة بجميع الفتاوى ومنها شهد بسرقته بقرة واختلاف في لوها  
 تقبل عنده خلافا لها جامع الفصولين ومنها شهد أحدهما بكفالة والآخر بحالة تقبل  
 في الكفالة لأنها أقل جامع الفصولين ومنها شهد أحدهما أنه وكله بطلاقها وحلها ومنها  
 الآخر أنه وكله بطلاقها وطلاق فلانة الأخرى فهو كليل في طلاق التي اتفقا عليها وهي  
 في أيضا ومنها شهد أبو كالة وزاد أحدهما أنه غلله تقبل في الوكالة لافي الغل وهي منه  
 أيضا ومنها ادعت أرضا شهد أحدهما أنها ملكها بالأذن لأن زوجها دفعها إليها عوضا  
 من الأسيان وشهد الآخر أنها ملكها لأن زوجها أقرها ملكها تقبل لأن كل بائع مقر بالملك  
 لمشتريه فكانما شهد أنه ملكها وقيل تزاد لأنه لما شهد أحدهما أنه دفعها عوضا وشهد  
 بالعد وشهد الآخر بأقراره بالملك فختلف المشهود به أما لو شهد أحدهما أن زوجها دفعها  
 عوضا والآخر بأقراره أنه دفعها عوضا تقبل لاتفقا كما لو شهد أحدهما بالبيع والآخر بأقراره  
 به وهي في جامع الفصولين انتهى كلام الشيخ صالح بن الشيخ محمد بن عبد الله الغزالي في الاستبانه  
 السكوت كالنظر في مسائل عد منها سبعة وثلاثين قلت وزاد في تنوير البصائر مشايرو  
 الأولى مسألة السكوت في الإجارة قبول ورضاء كقولها لسكن داره أسكن بكذا أو أنقل فكذا  
 لزمه المسعى ذكر المؤلف في الإجارة الثانية سكوت الموعى قبول دلالة قال المؤلف في البحر  
 سكونه عند وضعه بين يديه فإنه قول دلالة انتهى وزاد عليها في زواهر البحار مسائل منها  
 عند قوله الرتبة العشر سكوت عند بيع رخص فقال ولا أسكنها عند بيع وجهها للبراءة الفوق على عدم سماع الدعوى  
 في القربى إلى درجة انتهى مصحح قاض خان أنها تسع فليتامل عند الفتوى قلت وينها في مصفقا  
 التنوير من سكوت الجار عند نصرت المشتري فيه فراقا وبناء وغير بناء للبرازية وهكذا  
 ذكر في تنوير البصائر مغربا إليها فالعجب من صاحب البحار الزواهر كيف ذكر عدم البرازية وترك  
 الآخر ومنها لو تزوجت من غير كفوف فسكت الولي حتى ولد شكل سكوت به رضا زلي ومنها ما في  
 المحيط حل زوج ولا يغيره فهذه القوم قبل التهنئة فخير من قبول التهنئة دليل الإجارة ومنها ابن الوكا  
 كما ثبت بالصريح ثبت بالسكوت لولا أن الطهين لوقل بن العم للكبيرة إلى أربلا أربك من فسكت بها

في جرحه من تحت الاولياء ومنها سكوت اهل العلم والصلاح في التعديل كما في شهادت البحر  
 قال ويكتفى بالسكوت من اهل العلم والصلاح فيكون سكوته تركية للشاهد لما في المتن  
 وكان الليث بن مسافر قاضيا فاحتياح الى تعديل وكان المزكي مرضيا فعاده القاضى  
 سئل عن الشاهد فسكت المحدث ثم سألته فسكت فقال اسئلك ولا تجيبني فقال المحدث  
 اما يفيك من مثل السكوت قلت قد عد هذه في الاشياء مغريا للشهادت شره فكيف  
 تكون زانكا ذهي فيه نعم زاد تقييده بكونه من اهل العلم والصلاح فعلا من الزوايد  
 منها لو ان العبد خرج لصلوة الجمعة فراه مولاة فسكت حل له الخروج اليها لان السكوت  
 معتزلة الرضاء كما في جملة البحر ومنها ما في القنية بعد ان رقم بعلامة رلوت و  
 زفت اليه بالاجمأز فله ان يطالب باعت اليه من الدنانير وان كان الجهاز قليلا  
 فله المطالبة بما يليق بالمبعوث له في عرفهم حيث يدعي انه ان لم يحضر ما يليق فله استرد  
 ما بعث والمعتبر ما يتجده للزوج كما يتجده لها ولو سكت بعد الزفاف وما يعبر بذلك رضاه لم يكن له  
 ان يخاصم بعد ذلك وان لم يتجده له شيئا ومنها اذا ابراهه فسكت صح ولا يحتاج الى القبول هكذا  
 ذكره البرهان في الاختيار في كتاب الاقرار ومنها سكوت الراهن عند بيع المرقن الوهن يكون مبطلا  
 في احد الروايتين ذكر الزبيعي وغيره وهي تعلم من الاشياء اول القاعدة الحمد لله الغري الوهاب  
 وهو علم بالصواب قول الاشياء لا يحلف المنكر في احد وثلاثين مسألة بينها في الشرح قال الشيخ  
 شرف الدين في حاشيته عليها المسماة بتقريب البصائر على الاشياء والنظائر قوله قال في شرحه  
 لحال عليه ثم اعلم ان المصنف اقتصر على عدم الاستحلاف عنده على الاشياء السبعة وفي الحاشية  
 انه لا يستحلف في احد وثلاثين قضية بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فذكر من الاختصار  
 السبعة وفي تزويج البنت صغيرة او كبيرة وعندها لا يستحلف الا في الصغيرة وفي تزويج المهر  
 امته خلافا لما وفي دعوى الدائن الاضياء فانكر لا يحلف ودعى الدين على الوصي في الدعوى  
 على الوكيل في المسئلتين كالوصي وفيما اذا كان يدبر شيئا فادماه رجلان كل اشترى منه فاقربه  
 لاحدهما وانكر الاخر لا يحلفه وكذا الوالكه ما خلفت لاحدهما سئل له وقضى عليه لم يحلف الاخر  
 وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم من ذي اليد فاقرا لاحدهما لا يحلف الاخر وفيما اذا ادعى كل



منهما انه رهنه وقبضه فاقربه لاحدهما او حلف لاحدهما فكل لا يحلف الاخر وفيما اذا ادعى  
 احدهما الرهن والتسليم والاخر الشراء فاق بالرهن وانكر البيع لا يحلف للمشتري ولو ادعى احدهما  
 الاجارة والاخر الشراء فاقربهما وانكره لا يحلف لمدعيه ويقال لمدعيه ان شئت فانتظر انقضاء  
 المدة او حلف الرهن ان شئت فاقض وفيما اذا ادعى احدهما الصلح والقبض والاخر الشراء  
 فاقربهما لا يحلف وفيما اذا ادعى كل منهما الاجارة فاقربهما او كل لا يحلف بخلاف ما لو  
 ادعى كل منهما على ذي اليد العصب منه فاقربهما او حلف لاحدهما فكل لا يحلف للثاني كما لو  
 ادعى كل منهما الادعاء فاقربهما لا يحلف للثاني وكذا الاجارة ولا يحلف ماله عليك كذا او  
 قيمة وهي كذا او كذا وفيما اذا ادعى البائع رضى الموكل بالعييب لا يحلف وكيله وفيما اذا انكر  
 وكيله له في النكاح وفيما اذا اختلف الصانع والمستصنع في المأمور به لا يمين على واحد  
 منهما وكذا الوادعي الصانع على رجل انه استصنع كذا فانكره لا يحلف الحادية والثلاثون  
 لو ادعى انه وكيل عن الغائب يقبض دينه وبالحضرة فانكره لا يحلف المديون على قوله خلافا  
 لما ذكر بعضهم وقال الحلواني لا يحلف في قولهم جميعا انتهى وبه علم ان ما في الخلاصة تساهل  
 وتصوير حيث قال كل موضع لو اقر لزمه فاذا انكره لا يحلف الا في ثلث منها الوكيل بالشراء اذا و<sup>جد</sup>  
 بالمشتري عيبا فاراد ان يرد به بالعييب لا يحلف فاذا اقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرجوع الثانية  
 لو ادعى على الامر رضاه لا يحلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل يقبض الدين اذا ادعى للمدين ان  
 الموكل ابراء عن الدين وطلى عيت الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر لزمه انتهى وزدت على  
 الواحد والثلاثين السابقة البائع اذا انكره قبل العيب لا يحلف عند الامام واقر به لزمه كما مر قبل العيب هذا انكر  
 رجوعه لا يستلزم لو اقر به ضمن مالها والساق اذا انكرها لا يستلزم ولا يثبت مال الصبي الاوصى مال اليتيم ولا  
 المتولى المسجد والاوقاف الا اذا ادعى عليهم العقد فيحلفون حينئذ انتهى قلت وزدت على ما  
 ذكره مسائل الاولى لو ادعى على رجل شيئا واراد استخلافه فقال المدعي عليه هو كذا بنى الصغير  
 فلا يحلف وفي فتاوى الفضل عليه السلام في قولهم جميعا فاذا اختلف فكل والمدعي ارضاه <sup>يقض</sup>  
 بالارض للمدعي ثم ينتظر بلوغ الصبي ان صدق المدعي كان كما قال وان كذبه ضمن الوالد  
 قيمة الارض ويخذه الارض من المدعي وتُدفع للصبي وهذا بمنزلة ما لو اقر غاسم بظهر

صحيح ولا تصدق لا تسقط عنه اليقين فذلك هنا قلت وعلى الأول رجوع هذه إلى قول القن  
 ولا يستخلف الأب في مال الصبي لأنه لما أقر بها للصبي ظهر لها من ماله وفيه تأمل الثانية واشترى  
 دار فحضر الشقيق فأنكر المشتري الشراء قال في النوازل ولو أن رجلاً اشترى دار فحضر الشقيق  
 فأنكر المشتري الشراء أو أن الدار لابنه الصغير ولا بنته فلا يمين على المشتري لأنه قد لم يهر  
 الأقرار لابنه فلا يجوز الاكتراث بغيره بعد ذلك الثالثة لو كان يدخل غلام أو جارية أو ثوباً فها  
 رجلان قدماه إلى القاضي ثم الباد الآخر تحلفه فإن ادعى ملكاً مرسلاً أو شراً من جهته لم يكن له  
 يحلفه فإن ادعى عليه الغصب فله تحلفه لأنه لو أقر بالغصب يجب عليه الضمان كذا في النوازل الرابعة  
 اشترى الأب لابنه الصغير داراً ثم اختلف مع الشقيق في مقدار الثمن فالقول للأب بلا يمين كما في أكثر  
 من المذهب الخامسة لو ادعى السارق أنه استهلك المرق ورب المرق أنه قائم عنده فالقول للسا  
 ولا يمين عليه قال أبو الليث في النوازل مثل أبو القاسم عن السارق إذا استهلك المرق بعد ما قطعت  
 يده هل يضمن قال لا وليست بحكمه فيما استهلكه قبل القطع وبعد القطع له فان قال السارق قد  
 هلك وقال صاحب المال لم تستهلكه وهو عندك قائم هل يحلف قال يجب أن يكون القول قول  
 السارق ولا يمين عليه السادسة إذا وهب رجل شيئاً وأراد الرجوع فادعى الموهوب له هلاك  
 الموهوب فالقول قولي له ولا يمين عليه كما في الحائنة وغيرها السابعة ادعى عليه أنك رضى من  
 الميت فأنكر لا يحلف الثامنة ادعى عليه أنك كيل فلاز فأنكر أنه وكيل فلاز لا يحلف وهما في النوازل  
 التاسعة قال الواهب اشترط العوض وقال الموهوب له لم يشرطه فالقول له بلا يمين العاشرة اشترى  
 العبد شيئاً فقال البايه أنت محجور فقال العبد أنا ما ذوت فالقول له بدون اليمين الحادية عشر  
 إذا اشترى عبداً بعد فقال أحدهما أنا محجور فقال الآخر أنا وأنت ما ذوت لنا فالقول له بلا يمين الثانية  
 عشر باع القاضي مال اليتيم فزعم المشتري عليه بغيره فقال بواثق منه فالقول له بلا يمين  
 وكذا لو ادعى رجل قبله إجارة أرض اليتيم وأراد تحليفه لم يحلفه لأن قوله على وجه الحكم  
 وكذا في كل شيء يدعى عليه الثالثة عشر لو طالب الزوج زوجته زوجها بالمهر فله ذلك لو صغيره أو  
 كبيرة بكم ولو اختلف الأب الزوج في بكارتها ولا يمين للزوج في التمس من القاضي تحليفه على العلم  
 بذلك عن أبي يوسف رحمه الله يحلف وذكر الخصام أنه لا يحلف كما لو قيل بغيره إذا ادعى

المدعيون ان صاحب الدين ابرأة وانكر الوكيل لا يحلف الوكيل وكذلك هنا **كذا** في الطهيري  
 الرابعة عشر شترى امة فادعى ان لها زوجا فقال البائع لها زوج عبدك فطلقها قبل البيع او مات فادعى  
 له بلا يمين كذا في السراجية والله اعلم هذا التحريم من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية الاستبانه للشيخ  
 الغزالي ايضا قلت وفي حاشيتها للشيخ صالح زاد سبعة آخره فقول الخامسة عشر لو طعن المدعي  
 عليه في الشاهد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه قبل شهادته فانكر فاراد تحليفه لا يحلف بجمع  
 الفتاوى السادسة عشر اذا كانت التركة مستقرة بدون جماعة باعيانها فجاؤهم لغزو ادعى  
 دينها لنفسه على الميت فالحكم هو اوارث لكنه لا يحلف لانه حينئذ لو اقر له لم يقبل فلم يحلف  
 بجمع الفتاوى السابعة عشر رجل له على رجل الف درهم فاقربها ثم انكر اقراره هل يحلف بالله ما  
 اقرت قال الدبوسي نعم وقال الصفاة لا وانما يحلف على يقين الحق بجمع الفتاوى الثامنة عشر دفع  
 لآخر ما لا يتم لخلافه فقال قبضت وديعة وقال الدافع بل لنفسك لا يحلف المدعي عليه قال القاض  
 القول لرب المال لانه اقرب سبب الضمان وهو قبض المال الغير بجمع الفتاوى التاسعة عشر رجل قدم رجلا  
 للقاضي وقال ان فلان ابن فلان توفي ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا فلكذا من المال فانكر  
 المدعي عليه دعواه فقال الابن استخلفه ما لم يعلم اني ابنه وانه مات لم يحلف بل يدعي هو الابن  
 عليهما ثم يحلف على ما يدعي لادعيه من المال وقيل يستخلف على العلم الاول قول الامام والناظر  
 وقال المحل الصريح قول الثاني انه يحلف ولو لبيعة وسنها العشرون لو ادعى عليه الف درهم  
 فقال المدعي عليه للقاضي انه قد كان ادعى على هذه الادعي عند قاض بلدي كذا ثم خرج من دعواه  
 ذلك فابرأ من هذه الادعي فحلفه انه لم يبرأ مني فان حلف حلفت له ماله على  
 شئ اختلف فيه والصحيح انه يستخلف على دعواه ولو لبيعة ومنها انه لو ان رجلا ادعى على رجل  
 انه خرق ثوبه واحضر الثوب معه للقاضي واراد استخلافه على السبب يحلفه على السبب **فانكر**  
 قلت ولجذه مع ما قبلها اثني وخسين مسألة فليحفظ وقد افاد الامام المحلواني ان الجمالة كما تمنع  
 قبول البينة تمنع الاستطلاق ايضا الا اذا اقيم القاض وصلى اليتيم او قيم الوقف ولا يدعي عليه شيئا  
 معلوما فانه يحلف نظرا للوقف واليتيم والله تعالى اعلم قول الاستبانه القاضي اذا قص في محبتها  
 فيه فعد قضاؤه الا في مسائل الى اخره اي فيقتصر في الحكم الحاكم قال ابن المصنف الشيخ صالح



محمد بن عبد الله في حاشيته عليها السمة بزواجر الجواهر <sup>في التفسير</sup> على الاشباه والنظائر قد طهرت  
 بمسائل آخرتها تميها للفائدة وقسمتها على ثلثة اقسام الاول ما لا يختلف فيه مشايخنا والثاني  
 ما اختلفوا فيه والثالث ما لا يضر فيه عن الامام واختلف اصحابنا فيه وتعارضت فيه نصابهم  
 فمن قسم الاول اذ ابايع دارا وايقضها المشتري واستحققت منه وتعذر للبائع ردها فقصي على البائع  
 للمشتري بدار مثلها في الموضع والخطوة والزرع والبناء كقول عثمان السبتي ثم رفع لقاض آخر  
 ابطله والره برد الثمن فقط الا ان يكون احدا بناء او غرس فليزله بقضه ذلك مع الثمن ومنه  
 حاكم قضى بطلان شفعة الشريك ثم رفع لقاض آخر فانه ينقضه ويثبت الشفعة للشريك <sup>لحقه</sup>  
 لنص الحديث منه المجلود في ذلك اذا قضى بشئ بعد ثبوته ثم رفع الحكم لقاض لاراه ابطله ومنه ما  
 لو حكم اعني ثم رفع لم يره نقضه لانه ليس من اهل الشهادة والقضاء في قولنا ومنه اذا حكم بشهادة <sup>بصيان</sup>  
 ثم رفع لآخر نقضه لانه كالمجنون وكذا ما اذا نام في يومه ومنه الحكم بشهادة النساء وحدهن في شجر  
 الحمار ورفع لآخر لا يمضيه ومنه الحكم باجارة المديون في دينه لا ينفذ ومنه القضاء بخط  
 شهود اموات لا ينفذ ومنه القضاء بجواز بيع الدرهم بالدينار سنيئة ومنه القضاء <sup>بشهادته</sup>  
 اهل الذمة في الاسفار في الوصية ثم رفع لم يراه نقضه ومنه اذا قضى بشئ فرفع لآخر فينقضه  
 ولم يبين وجه النقض امضى النقض ومنه اذا باع رجل من آخر عبدا او امه ومضى على ذلك <sup>مدة</sup>  
 ثم ظهر فيه عيب يقر البائع به ولم تقم به بينة بانه كان موجودا عند فسخه القائل على البائع ثم رفع  
 حكمه لآخر فانه يبطل الرد ويعيد للمشتري ومنه اذا حكم بتجريم بنت المرأة التي لم يدخل بها  
 ثم رفع لحاكم آخر بطل حكم الاول لمخالفته المنع بانيك <sup>التي</sup> في محرم الآية ومن القسم الثاني اذا اختلف  
 على قولين ثم اخذ الناس باحد قوليهما وتركوا الآخر فحكم القاضي بالمتروك لم ينقض عندهم خلا  
 للثاني ومنه اذا حكم بوطي ام امراته وحكم ببقاء النكاح ثم رفع لآخر يري خلافه لم يبطله ثم ان الزوج  
 حياها ففوت سعة وان عالما لا يعمل ولا يجر مخالفا لا يحنقه <sup>الله</sup> كما ذكر الحكم في المنتقى  
 رجل وطى ام امراته فقصي ذلك لا يجر معها ثم رفع لآخر فرفق بينهما وذكر ذلك لا يجر معها مطلقا  
 في الظاهر ذلك مذهبه او قول الامام لمخالفته المنع لا تنكح وهو الوجه ومنه اذا قضى بخلاف  
 مذهبه فمطلوب وافق قول مجتهده ثم رفع لآخر امضاه عند الامام وقالا لا يفيضه لانه غلط ليس

مجتهد ومنه المديون اذا طبر لا يكون حجة عليه قال القاسم بن معن حجر فلو حكم به ثم رفع حكمه  
نقضه وقال لا ينفذ فلو حكم الناز نفي ولم ينقض ومن القسم الثالث اذا حكم بالشاهد واليمين الامور  
ثم رفع الحكم في خلافه فنقضه عند الثاني وعن الامام لا خلاف الاثار ومنه اذا قضى القاضى بشهادة  
الاب كانه اولجده ثم رفع لاحراز اياه امضاه عند الثاني وينقضه عند محمد ومنه اذا تزوج الزاني  
بأنثى من الزنا وحكم الحكم بحل ذلك ثم رفع لمن لا يراه ابطاله لانه ما يستشغله الناس ذكر في شرح  
الطحاوي ومنه رجل اعتق عبدا ثم مات المعتق وكوارث له ثم قضى القاضى بميلانه للمعتق ثم رفع  
لحكم اخر فنقضه وجعل ماله لبيت المال عند ابي يوسف حر وهو صحيح لقوله عليه الصلوة والسلام  
انما الولاء لمن اعتق ولا يلزم مولى المولات لانه مستحق بالعقد وهو قائم لهما واستويا كالزوجية فانتهى

هذا المقام فانه من جملة هذه الكتاب والله سبحانه اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

## كتاب البيوع

لما فرغ من حق الله العبادات والعقوبات شرع في حقوق العباد للعاملات ومناصبته للوقت  
ازالة الملك لكن لا الى مالك ومناصبته فكانا تيسير وتركيب جمع لكونه باعتبار كل من البيع والمبيع والمن  
انواعا اربعة ناذن موقوف فاسد باطل ومقايضة صرف سلم بيع مطلق ومرا بعة تولية و  
صيغة مساومة هو لغة مقابلة شئ بشئ مالا او لا بدليل وشهره ثمن بخس وهو من الامور  
وليس تعامل متغايا ومن للتاكيد او باللام يقال بعتك الشئ وبعثك فني زائد قاله ابن ع  
وباع عليه القاضى اي بلا رضاه وشرعا مبادلة شئ من خوفه بمثل خراج غير المرغوب كدرا  
ومينة ودم على وجه مفيد فخصواى بايجاب وتعاط فخر التبرع من الجانبين والجهة بين  
العوفر وخرج بمفيد مالا يفيد فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة ولا مقايضة  
احد الشريكين حصاة دار من حصاة اخرى صيرة ولا اجازة السكنى بالسكنى اشياء ويكون

يقول وفعل ما القول فالايجاب القبول وهما ركناه وشروطه اهلية المتعاقبات ومحلها المال  
 وحكمه ثبوت الملك وحكمته نظام تقاعدا المعاش والعالم وصفته مباح مكره حرام واجب  
 ونبوته بالكتاب والسنة والاجماع والقياس فالاياب هو ما يذكر ولا من كلام أحد المتعاقبات  
 فالقبول ما يذكرنا من آخر سواء كان بعث واشترت الدال على التراضي قيد به اقتداء  
 بالآية وبما بالبيع الشرعي ولذا لم يلزم بيع المكروه وان انعقد ولم ينعقد مع الهزل لعدم البر<sup>ضاه</sup>  
 بحكمه مع هذا ويرد على التعريفين ما في التاخر خاتمة لو خرجا معا صح البيع لكن في القهستان  
 لو كانا معا لم ينعقد كما قالوا في السلام على الاول ما في الاستبابة تكرار الايجاب يبطل الاول لاني  
 عتق وطلاق على مال وسيجي في الصلح وفي المنظومة المجيبة وكل عقد بعد عقد حله ا  
 فابطل الثاني لانه سدد فالصلح بعد الصلح اضحى باطلا كذا النكاح ما عدا ما لا منها الشراء  
 بعد الشراء صحى كذا الكفالة على ما صرحوا اذا اراد صلح في المحقق منها اذا زايده المؤقت وها  
 عبارة عن كل لفظين ينبيان عن معنى التملك والتملك ماضيين كبعت واشترت واذا<sup>لين</sup>  
 كضارعين لم يقربا بسوق والسين كاميعة اشترته او احدهما ماض واخر حال ولكن كيجتزأ  
 الاول الى يتجوز خلاف الثاني فان نوى به الايجاب للحال مع على الاصح الا اذا استعملوا للحال  
 كاهل خوارزم فكالماض وكاميعة الان لتحضه للحال اما التخصر للاستقبال فكلام لا يصح  
 اصلا الا الامر اذا دل على الحال تحذرة بكذا افعال اخذت اورضيت مع بطريق الاقتضاء فليحفظ  
 ونضع اضافة الى عضو يصح اضافة العتق كوجه ورجح والا لا نظهر ويطن وكل ما دل على معنى بعث  
 واشترت نحو قد فعلت ونعم ومات الثمن وهواك وعيدك او فداك او خذ قبول لكن في الاول<sup>لحظة</sup>  
 ان بدل البايغ فقبل المشتري بنعم لم ينعقد لانه ليس بتحقيق وتبعكده صح لانه يجب وفي القبة نعم  
 بعد الاستفهام كل بعث منى بكذا البيع ان نفقه الشر لان النقد دليل التحقيق ولو قال بعته  
 فباعه غير مجاز فليحفظ ولا يوقف سطر العقد فيه اى البيع على قبوله ثابت فلو قال بعث  
 فلانا الغائب فقبل لم ينعقد اتفاقا الا اذا كان بكتابة او رسالة فيعتبر صلح بلوغهما كما لا ينفق  
 في النكاح على الاظهر خلافا للثاخذ له الرجوع لانه عقد معاوضة بخلاف الخلع والعتق على ما لا يخفى  
 يوقف اتفاقا فلا رجوع لانه عين نهائية واما القفل فالتعاطي وهو الشاؤل قاموس في خيليس



وتفسير خلافا للكرخي ولو التعاطي من احد الجانبين على الاصح فتح وبه يفتى فيض اذا لم يصح معه مع  
 التعاطي بعدم الرضاء فلو دفع الدرهم واخذ البطاطيخ والبايع يقول الا اعطيت البطاطيخ لم يتعد كما لو كان  
 بعد عقد فاسد خلاصة ويزا زية وصرح في البحر ان الايجاب والقبول بعد عقد فاسد لا ينعقد  
 بهما البيع قبل مراكمة الفاسد

ففي بيع التعاطي بالاولى وعليه فيعمل ما في الخلاصة وغيرها على ذلك وتامة الاشياء من الفوايد اذا  
 بطل المتضمن بطل المتضمن والمبني على الفاسد فاسد وقيل لا بد في التعاطي من الاعطاء من الجانبين

وعليه الاكثر قاله الصراطوسي واختاره البرازي وافتى به الحلواني واكتفى الكرماني بتسليم المبيع  
 مع بيان الثمن فخر ثلاثة اقوال وقد علمت المفق به وحررتا في شرح الملتقى صحة الاقالة والاكراه  
 والصرف بالتعاطي فليحفظ **شرح** ما لي بخره الانسان من البياح اذا احاسبه على انماها بعد استملاكها

حاز استحسانا بيع البراءة التي يكتسبها الديون على العمال لا يصح بخلاف بيع خطي الامة لان ما  
 الوقف قائم به ولا كذلك هنا اشياء وقينة ومفاده انه يجوز للمستحق بيع خبره قبل قبضه من  
 المشتري بخلاف الجدي بخره تعقبه في المنه وافتى المصنف بطلان بيع الجامكة كما في الاشياء بخر  
 الدين انما يجوز من المديون وفيها وفي الاشياء لا يجوز الاعتياض عن الحقوق الجردية كحق  
 الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاقوات وفيها في آخر بحث تعاوض العرف  
 مع اللغة المذهب علم اعتبار العرف الخاص لكن افتى كثير باعتباره وعليه فيفتى بجواز النزول عن  
 الوظائف بمال وبلزوم خلوه الى ايت فليس لرب الحانوت اخراجه ولا اخارتها لغيره ولو وثقا  
 انتهى ملخصا وفي معين المفق للمصنف معربا للولولة الجية عمارة في ارض ميعت فان بناء او  
 انجار اجاز وان كرايا او كرايا اثار او نحو مما لم يكن ذاك ولا يجمع ما لم يجز اتمت قلته ومما  
 ان بيع المسكنة لا يجوز وكذا رهنها ولا يجعله الا ان فراغا كالوظائف فليجوز انتهى وسند كره

في بيع الوفاء وينعقد ايضا بلفظ واحد كما في بيع القاصد والوصى والاب من طفل وشرائه منه  
 فانه لو قد شفقه جعلت عبارته كعبارتين وتامة في الدرر واذا اوجب احد قبل الاخر ثابعا  
 كان او مشترا في المجلس لان خيار القبول مقيد به كل المبيع بكل الثمن ويزك لئلا يلزم تفرق  
 الصفقة الا اذا عاد الايجاب والقبول او رضى الاخر وكان الثمن منقسما على المبيع بالآخر

مكمل وموزون والا لا وان رضى لاخر عدم جواز البيع بالحصة ابتداء كما حره الواقي اوبين  
 ثم كل كفو له بعتهما كجمله بمائة وان لم يكر لفظ بعته عند ابي يوسف ومحمد رحم وهو المختار  
 كما في الشربلية عن البرهان او ما لم يقبل بطل لا يجاب ان رجوع الموجب قبل القبول او قام له  
 وان لم يذهب عن مجلسه على الراجح هو وان الكمال فانه كجلس خيار المخيرة وكذا اسائر التملكيات فتح  
 واذا وجد المبيع بلا خيار لا بعيب او روة خلافا للشافعي وحديثه محمول على تفرق الاقوال  
 اذا احوال ثلث قبل قبولها وبعدها وبطلانها واطلاق المتبايعين الاول مجاز الاول وفي الثاني  
 مجاز الكون في الثلثة حقيقة فيحل عليه بشرط لصحته معرفة قدر مبيع ومثل وصفه  
 كصرا او دمسق غير مشار اليه لا يشترط ذلك في مشار اليه لنفي الجهالة بالاشارة ما لم يكن ربها  
 قول بجنسه او سلما اتفاقا او راس مال سلم او مكيلا او موزونا خلافا لها سيحى **فروع** لو كان الثمن  
 في صبر ولم يغير ما فيها من خارج خير وليس له خيار الكمية لخيار الروة لعدم ثبوت معنى النقود فتح  
 وضع بمن حال وهو الاصل وموجب الى معلوم فلا يفيض الى النزاع ولو باع مؤجلا حصة لشهر  
 به يفتى ولو اختلفا في الاجل فالقول لنا فيه الا في السلم ولو في قدره فلما دعى الاقل والبيضة  
 فيها للمشتري ولو في مضيه فالقول والبيضة للمشتري ويبطل الاجل بموت المديون لا  
 الدائن **فروع** باع بحال ثم اجمله اجملا معلوما او محمولا كغيره وحصاد صار مؤجلا  
 منية له الف من ثمن مبيع فقال اعط كل شهر مائة فليس بتأجيل بزازية عليه الف من  
 حمله ربه بخي ما ان اجل بنجم حل الباقي فالامر كما شرط ملتقطا وهي كثيرا الوقوع فلتسوما  
 يكثر وقوعه ما لو شري بقطع راحة فكسدت بضرب جديد قيمتها يوم البيع من الذهب لا  
 غير اذ لا يمكن للحكام الحكم بمثلها لمنع السلطان منها ولا يدفع قيمتها من الفضة الجديدة لها  
 ما لم يغلب غشها فحيدها ورديتها سواء اجماعا اماما غلب غشها ففيه الخلاف كما سيحى في فضاء  
 القصر فتدبه وبه اجاب سعة الفتوى وهذا اذا بيع ثمن دين فلو باعين فسد فتح او نجحت جليته  
 ولم يجعها قدر لما فيه من ربا النساء اى التأجيل كما سيحى في بابيه والاجل ابتداءه من وقت  
 التسليم ولو فيه خيار فمن سقط الخيار عنده خاينة والمشتري بمن مؤجل السنة  
 منكرا اجل سنة ثانية من ثمنه **مسألة** يمنع المبيع السلعة عن المشتري سنة

لأجل المنفعة تحصيلها لقاعدة الناجل قلو معينة ولم يمتنع البائع من التخلي عن اتفاقه لأن المقصود  
 منه و الغنم المسمى بذلك لا وصفه ينصرفه طلقه الى غالب بقدر اليد بل العقد مجمع الفتاوى  
 لأنه المتعارف وان اختلف التقى مالية كذهب شرا في ويند في فسد العقد مع الاستواء في رواج  
 الا اذا اير في المجلس لندال الجمالة وصح بيع الطعام هو في عرف المقدرين اسم الحظوة ودقيقها  
 كيدا وخرايا مثلت لبيع معرب كرات المجازفة اذا كان بخلاف جنسه ولا يكون راس مال سلم لشرطية  
 معرفته كما سيحى او كان بجنسه وهو ون نصف صاع اذ لا يواقيه كما سيحى ومن المجازفة بالبيع  
 بآباء ومجرك يعرف قله قديتها والمشتري لخيار فيها هذا اذا لم يتحمل كآباء النقصات  
 المجرى التفتت فان اختلفها لم يخرج كبيعها قديما يلاء هذا البيت ولو قدر ما يلاء هذا الطست لجاز  
 سراج وصح في ماسي صاع في بيع صير كل صاع بكذا مع الخيار للمشتري لتفرق الصفقة عليه و  
 خيار التكشف وصح في الكل ان كليت في المجلس لندال المقسد قبل بقره او سمي جملة قفرا  
 بلا خيار ولو عند العقد وبه لو بعد في المجلس او بعد عنده ما به يفتى فان رضى هل يلزم البيع  
 بلا رضى البائع الظاهر نعم هو وسند في الكل في بيع ثلثة بفتح فلتشديد تطيع الغنم وثوب كل شاة  
 وزراع لف ونشر بكذا وان عدد الغنم في المجلس لم ينقلب صحا عنه على الاصح ولو رضى انشا  
 بالمعاطى ونظيرة البيع بالتمه سراج وكذا الحكم في كل معدود متفاوت كابل وعبيد وبطيخ وكذا  
 كل ما في تبعية ضرر كصقوع او ان يدايع ولو سمي عدد العلم والذرع او جملة الثمن صح اتفاقا  
 والضابط لكل ذلك ان لا افراد ان لم تعلم هاتيه فان لم تره للجمالة فلا متغرا وكيمان وتعليق والا  
 فان لم تعلم في المجلس الوحد اتفاقا كجارية وكذا اله وائرار والافان فاوتت الافراد كالغنم لم  
 يصح في شيء عنده والاصح في واحد عنده كالصيرة وصحاه فيهما في الكل في حق النهر من العيون والنشر  
 عن البرهان والتمستاني عن المحيط وغيره ويقولها يفتى تيسير فان باء صبرة على الهامالة فقير  
 بأنة درهم هي اقل واكثر اخذ المشتري لاقل بحسنه ان شاء او يبيع لتفرق الصفقة وكذا  
 كل مكيل وموذن ليس ببعضه ضرر وما زاد للبائع لوقع العقد على قدر معين وان باع  
 المذرع مثله على انه مائة ذراع مثلا اخذ المشتري الاقل بكل الثمن او تركه الا اذا قبض المبيع  
 او شاهدا فلا خيار له لأنه قضاء العزم وهو اخذ الاكثر بخيار البائع كان الزرع ونصف لتعيبه



بالتعريف عند القدر والوصف لا يقابله شيء من الثمن إلا إذا كان مقصودا بالتداول كما أفاده بقوله وإن  
 قال في بيع المذروع كل ذراع بدرهم أخذ الأقل بحصته لصيرورته أصلا بأفاده بذكر الثمن ولو  
 لتفريق الصفقة وكذا أخذ الأكثر كل ذراع بدرهم أوسع لدفع ضرر التزام الزائد وفسد بيع عشرة  
 أذرع من ذراع من أرواحا وصحاحه وإن لم يسيم حلتها على الصحيح لأن الزايد بينهما لا يفسد  
 بيع عشرة أسهم من مائة سهم اتفاقا للشروع السهم لا الذراع بقي لو تراضيا على تعيين الأذرع  
 في مكان لم يره ويتبع انقلابه صحيحا لو في المجلس لم يعبه فيبيع بالتعاطي بشره اشتري عدة من قيم ثيابا  
 أو غنما جوهرا على أنه كذا انقصا زاد فسد للجهاالة ولو اشتري أرضا على أن فيها كذا نخلة مثمر فإذا  
 واحدة فيها لا تثمر فسد بجر كالوباع عدلا من الثياب أو غنما واستثنى ولحا بغير عينه فسد ولو بعينه  
 حلت البيع غائبة ولو بين ثمن كل من القيم إن قال كل ثوب منه بكذا أو تنقص ثوب بفتح البيع بقدره كذا  
 للجهاالة وخير لتفريق الصفقة وإن زاد ثوبا فسد للجهاالة المراد ولورد الزائد وغزله هل يحل له  
 الباقي خلاف مذكور في الشرح والنهر اشتري ثوبا يتفاوت جوانبه فلو لم يتفاوت كرايس لم يحل  
 الزيادة إن لم يضر القطع وجاز بيع ذراع منه لهر على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم أخذ بعشرة  
 في عشرة وزيادة نصف بالخيار لأنه أفع وأخذ بتسعة في تسعة ونصف بخيار لتفريق الصفقة و  
 قال محمد رحمه الله في الأول بعشرة ونصف بالخيار في الثاني بتسعة ونصف به وهو عدل الأقوال  
 وافترق المصنف وغيره قلت لكن صح المصنف في غيره قول الإمام وعليه المتن فعليه الفتوى انتهى والله  
**فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل**  
 إن مسائل هذا الفصل مبنية على قاعدتين أحدهما ما أفاده بقوله كل ما كان في الدار من البناء  
 يعني كل ما هو متناول اسم البيع عزلا يدخل بلا ذكره ذكر الثانية بقوله أو متصلا به تبعا لها يدخل في  
 بيعها يعني إن كل ما كان متصلا بالبيع اتصال قرار وهو ما وضعه لأن يفصله البش دخل تبعا وما لا  
 فلا وما لم يكن من القسمين فلن من حقوقه ومرافقه دخل بذكرها ولا لا يدخل البناء والمقايض المتخذة  
 أغلاقها كضئنة وكيلون ولو من فضة لا القفل لعدم اتصاله أو السلم المتصل بالبيع والبيع المتصل  
 والرجي لو أسفله مبيئا والبكرة لا الدلو والحبل ما لم يقل برافقه في بيعها أي الدار وكذا ابنتها كما ينبغي  
 في باب الاستحقاق ويدخل في بيع الحمام العذر ولا الهضام وفي الحمام كانه إن شراه من المزارعين أهل

القرى لا لو من الحبيبتين وقد دخل قلادة عرقا يدخل البقرة الرضيع وفي الأمان لا رضيعا أو لا به صفتي  
 وقد دخل ثياب عبد وجارية أي كسوة مثلها يعطيهما هذه أو غيرها كما جعلها إلا أن سلمها أو قبضها أو سكنت  
 وتعلمه في الصدف فيه ويدخل البشري في بيع الأرض بل ذكر فيه في المستلئين فبالذكر أولى من ذكر كانت أو لا  
 صغيرة أو كبيرة لا اليابسة لها على شرف القلع فتح إذا كانت مصنوعة فيها كالبناء للقر أو فلو  
 فيها صغار تعلق بمن الربع أن من أصلها لا تدخل وإن من وجه الأرض لا بالشرط فتأمل في شرح الأثر  
 وفي القنية شري كرها دخل الوبايد المنصوبة في الأرض فلا الأعمدة المدقوقة في الأرض التي عليها  
 أعضان الكرم للسماة بأرض الخليل بركات الكرم وفي المنزك كما دخل تبعاً لا يقايله شيء من الثمر لكونها  
 كالوصف فذكر المصنف في باب الاستحقاق قبل السلم لا يدخل الزرع في بيع الأرض بلا تسمية  
 إلا إذا ثبت ولا قيمة له فيدخل في الأصح شرح مجمع ولا الثمر في بيع الشجر بدون الشرط جدر هذا الشرط  
 ونحوه بالتسمية ليفيد أن كلاً من هذا الشرط غير مفسد مخصص بالثمر ابتداء لقوله صلى الله عليه  
 وسلم الثمرة للبائع إلا أن يشترط للبتاع ويؤثر البائع بقطعها الزرع والثمر وتسلم البيع الأرض  
 والشجر عنه وجوب تسليمها فلو لم يتقيد الثمن لم يورثه خاينة وإن لم يظهر صلاحه لأن ملك  
 المشتري مشغول بملك البائع فيجب عليه تسليمه فإنما لو أوصى بنجل لرجل وعليه ليسر بغير الورثة  
 على قطع البسرة المختار من الرأية ولو أجمية وما في الفضولين بأم أرضاً ببلادون الزرع وهو البائع باع  
 مثلها محمول على ما إذا أوصى المشتري له ومن باع ثمرة بارزة أمام قبل الطهور فلا يصح اتفاقاً ظهر صلاحها  
 أو كصح في الأصح ولو برز بعضها دون بعض لا يصح في ظاهر المذهب وصححه الشيخ وأفق الحلولي بلجي  
 لو الخراج أكثر من يبيع ويقطعها المشتري في الحال جبراً عليه وإن شرط تركها على الاستجار ففسد البيع كشرط  
 القطع على البائع حاكم وقيل قاله محمد رحمه الله لا يفسد إذا انتهت الثمرة للعارف فكان شرطاً يقتضيه  
 العقد وبه يفتي بجر من كاشره لكونه في الفهستان عن المضمرة أنه على قولها الفتوى فينتبه فيه  
 باشتراط الترك لأنه لو شرها مطلقاً ويتركها باذن البائع طاب له الزيادة وإن بغير ذته يصدق  
 بما زاد في ذاتها وإن بعد ما انتهت لم تصدق بشئ وإن استاجر الشجر إلى وقت الأدران بطلت  
 الإجازة وطابت الزيادة لبقاء الأذن ولو استاجر الأرض لترك الزرع فسدت لجماله المدة ولم  
 تطلب الزيادة مطلقاً لا لجر فساد الأذن بفساد الإجازة بخلاف الباطل لجماله الزيادة في شجر

والمحملة ان ياخذ الشجر معاملة على ان لا يجرأ من العجز وان يشتري اموالا رطبة كالباذنجان  
 واشجار البطيخ والخيار ليكون الحادث للمشتري وفي الزرع الحين يشتري للموحد به بعض الثمن  
 ولينما جردا من مده معلومة يعلم فيها الادراك بياقي الثمر وفي الاشجار الموجودة ويجل له البياض  
 ما يوجد فان خاف ان يرجع يقول على اني متى رجعت في اذن تكون ماذونا في التزاد شمتي  
 ملخصا ما جاز ايراد العقد عليه بانقراده صح استثناءا منه الا الوصية بالخدمة تصح فرادها  
 دون استثناءها اشياء ثم فرع على هذا القاعدة بقوله فصح استثناءا ولا تفيد من صبر وشاة تعيشه  
 من قطع وارطال معلومة من بيع ثمرة نخلة لعهده ايراد العقد عليها ولو التزم على رد الفضل على المظهر  
 كعهدة بيع برقي سنبلة بغير سنبلة للبر لا احتمال الربو ابا قلى وارز وسمسم قشرها وجوز ولو فسق  
 في قشرها الاول وهو كالحل وعلى البايغ لخرجه الا اذا باع بما فيه وهل له خيار ردية الوجه ثم فرع  
 واما يبطل بيع ما في ثمر وقطن وصنع من ثمر واحد بالبر لانه معدوم عرفا واجرة كيل وعدد  
 وزن وذرع على بايغ لانه من تمام التسليم واجرة وزن ثمن ونقله وقطع ثم خرج طعام من  
 سفينة على المشتري الا اذا قبض البايغ الثمن ثم جاءه يده بعيب الترياقاة **فرع** ظهر بعد  
 نقد الصرف ان الداهم ذبوتد الاجرة وان وجد البعض فنقدته لغيره عن تجارة التوازن  
 واما اللال فان باع العين بنفسه باذن ربها فاجرتة على البايغ وان سعى بينهما وباع المالك  
 بنفسه يعتبر العرف وتعلمه في شرح الوهيانية وسيلم الثمن او لا في بيع سلعة بذنا يرد درهمان  
 احضر البايغ السلعة وفي بيع سلعة يمثليها او ثمن يمثله سلعا معاملا لم يكن احدهما دينيا تسلم وثن  
 مؤجل ثم التسليم يكون بالتخلية على وجه يتمكن من القبض بالامان ولا حائل بشرط في الاجناس  
 شرطان الا ان يقول خليت بينك وبين البايغ فلولم يقبله او كان بعيدا لم يصرف ايضا والناس عنه  
 غافلون فاهم شيتوت قرية ويقرون بالتسليم والقبض وهو لا يصح به القبض على الصحيح  
 وكذا الهبة والصدقة خائفة وتامة فيما علقناه على الملتقى وجده اي البايغ الثمن ذبوتد ليس  
 له استرداد السلعة وحسبها به لسقوط حقه بالتسليم وقال زفر له ذلك كما لو وجدها  
 رصا او سقوة او مستحقا او كالمهر من مزية قبض بل دراهم الحياض التي كانت له على زيد زيو  
 على ظن انها حياض ثم علم بانها زيو فريدها ويسترد الحياض ان كانت قائمة والا فلا يرد ولا يسترد



لعلم بذلك عند القبض وقال ابو يوسف حرير مثل الزين ويرجع بالحياد كما لو كانت رصاصة او  
 او سقوة اشترى شيئا وقيضه ومات مقلسا قبل نقد الثمن فالبايع اسوة للغرماء وعند الشافعي هو  
 احق به كما لو لم يقيضه المشتري فان البايع اخيه اتفاقا ولنا قوله عليه الصلوة والسلام دائما  
 المشتري مقلسا فوجد البايع متاعه بعينه فهو اسوة للغرماء شرح مجمع للعيني **فروع** باع  
 نصف الزرع بلا اضرار باعه الاكار لو دبا لا ضرر حان وبعبارة لا اذا كان البذر من الاكار  
 فيبلغ ان ينجح خاينة باع شجرة او كرما ثم لا يدخل الثمر حينئذ فيغار البذر الى الاكار ولو  
 ابى المشتري اعارته خير البايع ان شاء ابطال البيع او قطع الثمر جامع الفصولي قال في التهم ولا  
 فرق بين المشتري والبايع **باب خيار الشرط** وجه تقديمه مع بيان تقييده  
 مبين في الدرر ثم الخيارات بلغت سبعة عشر الثلاثة المبوبة وخيار تعيين وغبن ونقد  
 ومكية واستحقاق وتغريض على وكشف حال وخيانة ومراوحة وتولية وفوات وصفت مرغوب فيه  
 وتغريض صفقة لهلاك بعض مبيع ولجارة عقد الفصولي وظهور المبيع مستلجا او موهبا <sup>شاه</sup>  
 من احكام الفسوخ قال فيفتح باقالة وتخالف فبلغت تسعة عشر سببا واعلمها ذكرها المصنف  
 يعرفه من مارس الكتاب صح شرطه للمبتاعين معا ولا حدهما ولو صبا ولغيرهما ولو بعد العقد  
 لا قبله تارة خاينة في مبيع كله او بعضه ثلثه او رابعة ولو فاسدا ولو اخلفا في اشراطه فالقول لما  
 فيه على المذهب ثلثة ايام او اقل وسند عند اطلاق اقبالا اكثر فيفسد فلكل فسخ خلا  
 لها غير انه يجوز ان اجاز من له الخيار في الثلثة فينقلب صحيحا على الظاهر وصح شرطه ايضا  
 لان لم يحتمل الفسخ كزراعة ومعاملة ولجارة وقسمة وصالح عن مال ولو بعين عينه وكتابة وخلع  
 ورهن وعقود على مال او شرط لزوجته وراهن وقن ولحق ما لكفالة وحالة قار او تسليم شفعة بعد  
 الطلبين ووقف عند الثاني استباه واقالة بزازية فهي ستة عشر في النكاح والطلاق واليمين والندوة  
 وسلم واقرار العقد يقبله استباه ووكالة ووصية لغيره في تسعة وقد كنت خيرة في  
 نظمه في التهم فقلت ياتي خيار الشرط في الاجارة والبيع والاراء والكفالة والرهن والعقود وتلك  
 الشفعة والصلح والخلع كذا والقسمة والوقف والتملك واقالة الا الصرة والاقرار والوكالة  
 ولا النكاح والطلاق والسلم نذر ايمان فهذا يعتم فان اشترى شخص شيئا على اذنه او المشتري

ان لم يتدفعه الى ثلثة ايام فلا بيع صحيح استحقاقا خلافا لفرقنا لم يتقد في الثلثة فتدفع بعتقه  
 بعد ما لو في يده فيلحفظ وان اشترى كذلك الى اربعة ايام لا يصح خلافا للمحمد بن فلان فقل في الثلثة  
 حات اتفاقا لان خيار النقل ملحق بخيار الشرط فلو ترك التصريح كان اولى ولا يخرج جميع عن  
 ملك البايع مع خياره فقط اتفاقا فيهلك على المشتري بقيمته اى بدله ليم المثل اذا مضى  
 بان البايع يوم قبضه كالمقبوض على سوم الشراء فانه يعد بيازا الثمن مضمون بالقيمة بالغة  
 ما بلغت هرة ولو شرط المشتري عدم ضمانه بزازية ولو في يد الوكيل ضمنه من ماله بلا رجوع الا  
 بامره بالسوم خائفة واما على سوم النظر فغير مضمون مطلقا وعلى سوم الهمن بالاقل من قيمته  
 ومن الدين وعلى سوم القصر بقصر ساومه به وعلى سوم النكاح كامة بقيمتها هرة يخرج عن ملكه  
 اى البايع مع خيار المشتري فقط فذلك في يده بالثمن كتعيينه فيها بعيب لا يرتفع كقطع يد فيل  
 قيمته في المسئلة الاولى والبايع فسخ البيع ولحق نقصان القيمة لا المثل لبثمة الربو اعداد  
 في الثانية ولو يرتفع كمرض فان زال في المدة فهو على خياره والا لزمه العقد لتعذر الدار ان الحكم  
 ولا يملك المشتري خلافا لها كذا يصير سائبة قلنا السائبة هي التي لا ملك فيها لاحد ولا تعلق  
 ملك والثاني موجود هنا ويلزمه حكم اجتماع البدلين والعوض على موطنه بالنقص لثباته  
 ولا يخرج شيئا منهما اى من مبيع ومثل من ملك بائع او مشتر عن مالك اتفاقا اذا كان الخيار  
 لهما وليهما فسخ في المدة انفسخ البيع وليهما اجاز بطل خياره فقط وهذا الخلاف يظهر ثمرته في عشر  
 مسائل جميعها العيني في قوله استحق غرك فم الآت من الامة لو شرها ليخار وهي زوجته بقب النكاح  
 والسين من الاستبراء فمضما في المدة لا يعتبر استبراء من الحرم فلا يعتق صحرى من قران  
 لمكوجة المشتري فله ردها الا اذا انفصمها به مع من الوديعة عند بائعه فيهلك على البايع لا ارتفاع  
 القبض بالمد لعدم الملك من الزوجة المشتري لو ولدت في المدة في يد البائع لم يضرموله ولو  
 في يد المشتري لزمه العقد لان الولادة عيب دسوان كمال وفي المهر عن الخائفة اذا ولدت بطل خيار  
 وان كان الولد ميتا ولم تنقصها الولادة لا يبطل خياره واقره المصنف في الكسب للعبد في  
 المدة فهو للبايع بعد الفسخ في من الفسخ لبيع كامة فلا استبراء على البايع مع من النحر فلو شره  
 ذي من مثله بالخيار فاسلم لهما فهو للبايع على وتبعه المصنف لكن عبارة ابن كمال اسلم

المشتري من المادون وإبرأه البايع عن الثمن صح استئناسا وبقي خياره لانه على علم التملك  
كل دليل عند مخالفتها قلت وزيد على ذلك مسائل منتهات التعليل كان ملكه فهو حراً  
بختياره لم يعتق واستلامه السكتى بإجارة أو اعادة ليس بختياره وصيد شاة بختياره  
بطل البيع إذا زوال الحادثة في المدة بعد الفسخ للبائع والعصير مع مسلمين لو تخير بالمدة  
منه خلافاً لما ينبغي أن يرضيها لفظ تصدروا يضم لمرقره ولم أره لاحد في حفظ الجاز  
له الخيار ولو اجنيا صح ولو مع جهل صاحبه إجماعاً لأن يكون الخيار لها وفسخ أحدهما ليس  
لآخر الإجارة لأن المفسوخ لا يلحقه الإجارة فإن فسخ بالقول لا يصح إلا إذا علم الآخر في  
المدة فلم يعلم لزوم العقد والحيلة أن يستوثق بكفيل مخافة الغيبة أو رفع الأمر إلى الحاكم لينصب  
من يرد عليه على قيدنا بالقول لصحته بالفعل بلا علمه اتفاقاً كما أفاده بقوله وتم العقد بمقتبه ولا  
يخلفه الوارد كخيار رؤية وتقرير ونقد لأن الأوصاف لا تورث وأما خيار العيب الثابت وفوات  
الوصف المرغوب فيه فيخلفه الوارد فيها لأنه يثبت خياره بدره في حفظ ومضى المدة وأن لم يعلم  
لمرضى أو غمماً ولا اعتناق ولو لبعضه وتوابعه وكذا كل تصرف لا ينفذ ولا يحل إلا في الملك كإجارة ولو لا  
تسليم في الأصح ونظر إلى فرج داخل بشفوة والقول لمنكر الشفوة فتح ومفاده أنه لو شرها بالخيار  
على أنها بكر فطمألتها يعلم أنها بكرام لا كان لإجارة ولو وجداً شياً ولم يلبث فله الرد لهذا العيب في شيء  
في بابه ولو فعل البايع ذلك كان فسخاً وطالب الشفعة وإن لم يأخذها معراج بها أي يدار فيها خيار الشر  
بخلاف خيار رؤية وعيب معراج من المشتري إذا كان الخيار له لأنه دليل للإجارة ولو شرط المشتري  
أه البايع كما يفيد كلام الدرر وبه جزم البيهقي الخيار لعينه عاقد كان أو غيره له شيء صح استئناسا  
وثبت الخيار لها فإن إجازة أحدهما من النائب والمستنيب أو تقضى مع أن واقفه الآخر فإن إجازة أحدهما  
وعكس الآخر فامتنع أولى لعدم الزام ولو كانا معا فالفسخ آخر في الأصح إذ يلحقه إجازة بفسخ  
الفسوخ لا تجاز واعتصم بانه يجاز لما في المبسوط لو تقاسم تراصيا على فسخ الفسخ على إعادة العقد  
بينهما جاز إذا فسخ الفسخ بعترة واجب يمنع كونه إجازة بل بيع ابتداء باع عبدين على أنه بالخيار في أحد  
أن فضل بمن كل واحد منهما وعين الذي فيه الخيار صح البيع للعلم بالبيع والتمن والاعيين  
ولا يفصل أو عين فقط أو فضل فقط لا يصح لجهالة المبيع والتمن أو أحدهما وكذا لو كان الخيار



للمشتري، فإن أيضا الأنواع الأربعة **فرع** وكله ببيع بشرط الخيار فباعه بلا شرط الخيار ولو كان  
 بالشراء والحالة هذه نفذ على الوكيل والفرق أن الشراء متى لم ينفذ على الأمر لم ينفذ على المأمور به  
 البيع فتح وسيجي في الفضل والوكالة فليحفظ وصح خيار التعيين في التقييد كافي للمليات لعدم  
 تفاوتها ولو للبائع الأصح كافي لأنه قد يشترط قبضه وكياله ولا يغيره في بيعه بهذا الشرط  
 فصحت الحاجة إليه لهزيمة دون الأربعة لانعدام الحاجة بالثلاثة لو هو مجرد ووسط  
 ومدة خيار الشرط ولا يشترط مع خيار شرط في الأصح فتح ولو اشترى بياض على الثمن بالخيار فرضي  
 أحدهما بالبيع صريحا أو دلالة لا يردده الآخر بل بطل خياره خلافا لها وكذا الخلاف في خيار  
 الروية وليس أحدهما الر بعد الروية الآخر رضاه بالعيب خلافا لها لضرر البائع بعيب الشبهة  
 كما يلزم البيع لو اشترى رجل عبدا من رجلين صفقة واحدة على أن الخيار لها للبائعين  
 فرضي أحدهما دون الآخر فليس أحدهما أنفراد بإجازة أو رد خلافا لها لمجمع اشترى عبدا بشرط  
 خبزه أو كتيبه أي حرفته كذا في فقهنا بخلافه بأن لم يجمع معه أدنى ما يطلق عليه اسم الكتابة  
 والخبر لخذ به كل الثمن شاء أو تركه لغوات الوصف المرغوب فيه ولو ادعى المشتري أنه ليس  
 كذا لم يجبر على القرض حتى يعلم ذلك كذا أسرار الحرف اختيار ولو امتنع الرديس بياض  
 كاتبه وغير كاتبه بجمع بالتفاوت في الأصح بخلاف شرطه شاة على القاحل أو تحب كذا اطلاقا  
 أو تحب كذا اصاعا أو يكتب كذا أو لا يصدق لأنه شرط فاسد لا وصف حتى لو شرط القاحل لو ي  
 لبيح جاز لأنه وصف والقول للمتكلم لو اختلفا في شرط الخيار على الظاهر كما في دعوى كجبل  
 أو المضر والإجازة والزيادة اشترى بارية بالخيار فرد غيرها بدلها قائلا بأنها المشتراة فقال  
 البائع ليست هي ولا بينة له فالقول للمشتري بيمينته وجاز للمائع وطؤها درر انعقد  
 بياض المتعاطي فتح وكذا الرد في الوديعة فليحفظ ولو قال البائع عنده كان يجسر ذلك لكنه  
 ليس عندك فالقول للمشتري لأن الأصل عدم الخبر والكتابة وكان الظاهر شاهدا له ولو اشتراه  
 من غير اشتراط كتيبه وخبزه وكان يجسر لك فليست فيه في يد البائع رده عليه لتغير البيع قبل قبضه  
 زبيني قال ولو اختاره لخذ به كل الثمن لما مر أن الأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن **فرع** ما  
 بائعها من الخبز والحب والخبز والنخل فإذا لم يبين شيئا من ذلك لا خيار للمشتري

شري دارا على ان بناء ما جرحه فاذا هو بين اوارضا على ان يجرها كلها متمرة فاذا واحدة منها لا  
 تضر او ثوبا على انه مصبوع يعصق فاذا هو بزعفران فسد لو على الها بقلة مثلا فاذا هو بخلج  
 وخير وبكسده جاز بلا خيار لكونه على صفة خبير من المشترط بحيث يلاحظ الضابط البعير  
 لا يبطل بالشروط في اثنين وثلاثين موضعاً مذكورة في الاستباه شرط الها مغنية ان للشرط  
 لا يفسد وان للرغبة فسد بدائع ولو شرط حبها ان الشرط من المشتري فسد وان من البائع كما  
 لا خيارها عيب كره للبراءة منه حتى لو كان في البلاد يرغبون في شراء الاماء للزوجة فسد خيار  
 ولو شرط الها ذات لبن جاز على الاكثر قلت والضابط للاوصاف ان كل وصف لا عرفه  
 واشترطه جاز لا ما فيه عرف الا ان يرغب فيه وفي الخاتمة في فضل الشروط المفصلة متى  
 عاين ما يعرف بالعيان انتفى العذر **باب خيار الروية** من اضافة المسبب الى السبب  
 وما قيل من اضافة الشيء الى شرطه خير ظاهر لما سيحكي ان له الرد قبل الروية هو ثبتت  
 في اربعة مواضع الشراء للاعيان والاجارة والقسمه والصلح عن دعوى المال على نقى بعينه لا  
 كلامها معاوضة فليس في ديون ونفوق وعقود لا تقسم بالفتح خيار الروية فمع البيع  
 والبيع لما يراه والاشارة اليه اى البيع او الى مكانه شرط الخيار فلو لم يشترط ذلك لم يجز  
 اجماعاً ففتح ويجزى في حاشية اخى زاده الاصح يجوز وله اى للمشتري ان يردّه اذا رآه اذا  
 حله البائع لبنت المشتري فلا يردّه اذا رآه الا اذا اعاده الى البائع اشباهه وان رضى  
 بالقول قبله اى قبل ان يراه لان خياره معلق بالروية بالنص ولا وجود للمعلق قبل الشرط  
 ولو فتحه قبلها قبل الروية صح فتحه في الاصح يجزى لعدم لزوم البيع بسبب حياالة البيع فلم  
 يقع متبرعاً وبيئت الخيار للروية مطلقاً غير موقت عمدة هو الاصح عناية كطلائع الضر  
 مالم يوجب مبطله وهو مبطل خيار الشرط مطلقاً ومفيد الرضا وبعد الروية لا قبلها در  
 فله الاخذ بالسفعة ثم الاول بالروية در من خيار الشرط فيلحفظ واشترط بعض  
 علم البائع بالفتح خوف العز وكذا خيار البائع مالم يره في الاصح وكفى رويه ما يردون بالمقصود  
 كجه صبرة ورقود وجه دابة تركيبها ايضا في الاصح وروية ظاهر في معنى  
 وقال زفر كانه من شره كله وهو المختار كما في اكثر المعتمدين وقاله المصنف جرح وبطلان دار

وقال لزمنا من روية داخل البيت وهو الصحيح وعليه الفتوى جوهراً وهذا الخلاف زمن  
 لا برهان ومثله الكرم والبستان وكفى حيلة لعم ونظر جميع جسدنا تنية للأزول  
 مع ضربها ظهيرة بوضع بقرة حلب وناقاة لأنه المقصود جوهراً وكفى ذوق مطعم ثم  
 منهم كالأرج دار وصحتها المقتضية بها روية قد هي في زنجبج لوجود الحال وكفى  
 روية وكيل قهق وكيل شرا روية رسول المشتري وبإيانه في الدرر وضح عقله كعمي ولا  
 لغيرة وهو كالبصير في اثني عشر مسألة مذكورة في الاستباه وسقط خياره بخير مبيع  
 وذوقه فيما يعرف بذلك ووصف عقار ونحوه وكذا أكل ما لا يعرف بخير ثم وذوقه  
 أو بنظر وكيله ولو أصبح بعد ذلك فلا خيار له هذا كله إذا وجد المذكورات كشم الكرم وكذا روية  
 البصير بوجه الصبر ونحوها فخر قبل شرايه ولو بعد ثبت له الخيار لها أي المذكورات لأنها مستقط  
 كما ظلت فيه بعضهم فتمت خيرة في جميع عمره على الصحيح ما لم يجد منه ما يدل على الرضاء من قوله  
 أو فعل أو تبغيب إهلاك بعضه صفة ولو قبل المروية ولو أخذ للكاران يرد عنها قبل المروية فزرها  
 بطل لأن قوله بمره فعله علق ولو شراى نافجة مسك فخرج المسك منها لم يرد خيار روية ولا عيب  
 لأن لا خارج يدخل عليه عيباً ظاهره فمن رأى بعد ثوبين فاشترىها ثم رأى الآخر فله ردها  
 إن شاء لرد الآخر وحده لتصرف الصفة ولو اشترى ما رأى حل كونه فاصد الشرايه عنده  
 فلوراه لا قصد شراء ثم شرايه قبل له الخيار ظهيرة ووجه ظاهره لا يامل الباطل بالمفيد  
 قال المصنف لقوله ملذلة عولنا عليه علما بأنه مرتبة السابق وقت الشراء فلم يعلم بخبر  
 لعدم الرضاء ودرر فلخيار له إلا إذا تغير فيختار رأياً ينافي برفع البايع بعضهما ثم اشترى الباقي  
 ولا يعرفه فله الخيار وكذا لو كانا ملغوفين فتمت متفاوتاً لأنه ربما يكون الأروى بالأكثر ولو سمي كل  
 من الثياب عشرة لخيار له لأن الثمن لما لم يختلف استوى في الأصناف بخير فالقول للبايع بمبيته إذا  
 في التعديل المدة قريبة وإن بعيدة فالقول للمشتري علماً بالظهور في الظهيرة الشهر فافقه  
 بعيد وفي القح الشهر في مثل الدابة والملك قليل كما أن القول للمشتري بمبيته لو اختلفا في أصل  
 الروية لأنه ينكر الروية وكذا لو أنكر البايع كون المارود جميعاً في بيعات لا وفيه خيار شرطاً وروية فالقول  
 للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول للبايع والفرق أن المشتري يتصرف بالاضطرار في الأول والخيار استمر



علام من مقام لم يرد وبيع ولو لم يشر منه ثوبا بعد القبض أو هب ولم يرد خيار عيب كخيار  
 روية أو شرط الأصل أن رد البعض لا يقتضي رد الصفقة وهو بعد التام ما أن لا قبله خيار  
 الشرط والرؤية عيخان تامها وخيار العيب قبل القبض لا بعده وهل يجوز خيار الرؤية بعد سقوط  
 عن الثاني لخيار شرط وصحة فاضحان **فإن** **فروع** شري شيئا لم يرد ليس للبائع مطالبة  
 بالتمن قبل الرؤية ولو تباعنا عينا بعين قلها الخيار فحقيق شري جارية بعبد والفت فتقا أيضا  
 ثم رد ببيع الجارية العبد بخيار رؤية لم يبطل البيع في الجارية بحصة ألف ظهيرة لما مر  
 لا خيار في الدين أراد بيع ضيعته ولا يكون للمشتري خيار رؤية فالحملة أن يقر بقبولها  
 ثم بيع الثوب مع الضيعة ثم المقر له ليعتق الثوب المقر فيبطل خيار المشتري للزوم تقرب  
 الصفقة وهو كالحوزة لا في الشفعة ولو أجزأة شري شيئين بأحد ما عيب قبضهما له رد المعيب  
 والألامر **بأن خيار العيب** هو لغة ما يحتاج عنه أهل القطر السليمة وشرط ما إذا  
 بقوله من وجد بمشترائه ما ينقص الثمن ولو سير لوجهه عند التجار المأخوذ باب المعرفة لكل  
 تجارة وصناعة قاله المصنف أخذه بكل الثمن أو رده ما لم يتعين أماله كحداين فحما أو لوط  
 وفي المحيط وصي وكيل أو عبد ما دون شري شيئا بالف وقيمه ثلث الآف لم يرد بعيب بخيار  
 الشرط والرؤية استباه وللأضرار يستلزم مع كل ومو في التفرق ينبت الرجوع بالنقصان كالأثر  
 شري من التركة كفتا ووجهه عيبا ولو تبرع بالكفن أخيه لا يرجع وهذه أحد ستة مسائل  
 يرجع فيها بالنقصان مذكرة في البرازية وذكرنا في شرحنا للملقى غير اللقينة أنه قد يرد بأثر  
 ولا يرجع بالثمن كالأثر إذا بقى من المشتري إلى البائع في البلدة ولم يختلف عنده فإنه ليس بعيب  
 واختلف في الثوب والاحتراز أنه عيب للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل عوده من الأثر  
 ابن مالك قنية واليوقى الفراش والسرقة إلا إذا شري شيئا للأكل من الثوب أو ليسير أكفلس وفليسير  
 ولو شري عند المشتري أيضا قطع رجوع ربع الثمن لقطعته بالشرطين جميعا ولو شري للبائع يأخذه  
 يرجع بثلاثة أرباع ثمنه عيني وكلها تختلف معراي مع التمييز وقد ورد بخمسين أو ان ياكل  
 ليس حله وتامه في الجوهرة فلو لم ياكل ولم ليس حله لم يكن عيبا ابن مالك وكبر الأثر في الصغير  
 لقصور عقل وضعف مثانة عيب في الكبر ليس بخيار وداء باطن عيب فعند اتحاد الحال

بان ثبت اياه عند بانه ثم مشتبه كلاهما في صفة او كبره له الراد لا اتحاد السبب المحاذي لكونه  
 عيبا حادنا لعبد حم عبد بانه ثم حم عند مشتبه ان من نوعه له رده ولا كالا عيبا بقي بوجوه  
 بل هو ثم تعيب حتى يرجع بالنقصان تصح هل للبائع ان يسترد النقضان لزوال ذلك العيب بالبرغ  
 ينبغي نعم فتح والنجوت من خلال القوة التي لها ادراك الكميات تلوح به علم تعريف العقل  
 انه القوة المذكورة ومعدنه القلب شعاعه في الدماغ درر وهو لا يختلف لهما لا اتحاد سببه  
 بخلاف ما مر وقيل يختلف عيني ومقداره فوق يوم وليلة ولا بد من معادته عند المشتري  
 في الاصح والافلاح والافلا في ثلث زنا تجارية والتوالت من الزنا والولادة فتح قلت لكن في البرازية لينة  
 بعيب الا ان تعيب نقضانا وعليه الفتوى واعتمده في الفهرست فيه الحمل عيب بنات آدم في  
 البهائم والحذام والبصر والعمى والعور والحمل والصمم والخرس والقرح والامراض عيوب وكذا  
 الكدنة وهو انتفاخ الكشيتين والعينين والخصيتين عيبا اذا اشترى على انه خصه فجاد فلا فلا  
 خيار له جوهره والخرنبتن الغم والدفرتن لا بطو كذا انتن الاف برازية والزنا والتوالت منه  
 كلها عيب فيها لا فيه ولو امر في الاصح خلاصة الا ان يفحش الا لان فيه بحيث يمنع القرب  
 من المني او يكون الزنا عادة له بان تكرر اكثر من مرتين واللواطه بها عيب مطلقا وبه ان جانا  
 لانه دليل لا بنية وان بلغ كافيته وفيها شري حار انقلو البحر انطواع فعيب الا لا  
 اما التخت بلين صق وتكسر شي فان كثر رد لان قل برازية والكفر باقسامه وكذا الرقص  
 والاعتزال بحر عيب فيها ولو المشتري ذميا ساج وعدم الحضر لبت سبعة عشر  
 عند ما خمسة عشر ويعرف بقولها اذا انضم اليه تكلول البائع قبل القبض وبعد هو الصحيح  
 ملحق ولا شفع في اقل من ثلثة اشهر عند التار والاستحاضة والسعال القديم لا المعتاد والذئب  
 الذي يطالب به في الحال لا المثل لعفته فانه ليس بعيب كما نقله مسكين في الحذرة لكن عيب الكمال  
 وعياله بنقصان كانه وميرانه والشعر والماء في العين وكذا اكل مرقها فهو عيب معراج كسل  
 وخص وكثرة دمع والتوالت غثلته لزبور بترصغار صلب مستدير على صور شتى جمعه  
 نابل قله من وقده بالكثرة بعض شراح الهداية وكذا الكلى عيب لو عن داء الا لا وقطع الا  
 عيب اصبعان عيبان الا اصابع مع الكف عيب الخط واليسير وهو من يعمل بسياره فقط

الا ان يعمل باليمين ايضا كغيره من الخطايا فيكون له عتق الشئ من غير جهر الوفا ان عدا عيبا وعلم  
 خافها الوكيل يري مولودين وعدم فخر حرقه اكله وابطله وكذا في غنمه وتزكوة لكون  
 القنية تركها في العبد لا يوجب له وفيها الوطهر ان الدار مشحونة ينبغي ان يتمكن من الدكان النافذة  
 لا يرغبون فيها وفي المنظومة للحية والنخل عيب على الذقر او الشفة لا التحل والعيب كثير  
 برأنا الله منها حدث عيب عند المشتري بغير فعل البائع فله به العيب يرجع بحضته  
 الثمن ووجبه لا يشترط اقله اخذه اورد به كل الثمن مطلقا ولو برهن البائع على حذونه والمشتري  
 على قدمه فالقول للبائع والبينة للمشتري ولا يرد جبراماله حل وموتة الا في باب العقه بحر  
 يرجع بنقصانه الا فيما استثنى ومنه ما لو شراه تولية او خاطه لطفه زليعي او منعه البائع  
 جوهرة وله الرد برض البائع الا لما منع عيب زيادة كان اشترى ثوبا فقطعه فاطلع على عيب  
 قديم يرجع اى بنقصانه لتعذر الرد بالقطع فان قبله البائع كذا لك لانه اسقط حقه  
 ولو اشترى بعير فخره فوجد امعاء فاسدا لا يرجع لفساد البينة كما لا يرجع لو باع المشتري  
 الثوب كله او بعضه او وهبه بعد القطع لجواز رده مقطوعا لا محظا كما اذا رده بقوله فلو  
 قطعه اى الثوب المشتري فخاطه او صبغه باى صبغ كان عيبا اولت السوتق ليعين او خسر<sup>مفت</sup>  
 او خسر او خسر ثم اطلع على عيب يرجع بنقصانه لامتناع الرد بسبب الزيادة تحت الشرع المحض  
 الراحتى لو تراصيا على الرد لا يقضى القاضيه در رواين كمال كما يرجع لو باعه اى الممتنع رده  
 في هذه الصوة بعد روية العيب قبل الرضا به صريحا او دلالة او مات العبد المراهل والبيع  
 عند المشتري واعتقه او دبر واستوله او اوقف قبل علمه او كان المبيع طعاما فكله او بعضه  
 او اطعمه عبده او مملوكه او مملوكه او لبس الثوب حتى تفرق فانه يرجع بالنقصان استحصانا<sup>هما</sup> عند  
 وعليه الفتوى اختيارا وفتنتان ولو كان حايين فله رد الباقي بحضته من الثمن<sup>ثمن</sup>  
 ابن كمال وابن مالك وسيجي قلنا في الاختيار والفتنتان بترجيع القياس فتنبه ولو اعتقه على مال و  
 كاتبه او قتله او ابتر او اطعمه طفله او امرأته او مكاتبه او ضيفه محبته في البيع قبل الروية واقرة<sup>ح</sup>  
 حتى العيني فيفيد البينة بالاولوية فتنبه لا يرجع لئلا يمتنع الرد بفعله ولا حصل ان كل من  
 للبائع اخذه معيبا لا يرجع باخرجه عن ملكه ولا يرجع اختيارا وفيه الفتوى على قولها في كل قول



القهستاني وشري بغير حق او بطعن تجوز وقا وفكره فوجد فاسدا ينتفع به ولو علفا للاداء فله  
 ان لم يتناول منه شيئا بعد علمه بعيبه نقضاته الا اذا رضى البايع به ولو علم بعيبه قبل كسره فله  
 رد وان لم ينتفع به اصلا فله كل الثمن لطلان البيع ولو وجد اكثره فاسدا لجاز تحسنه عندها  
 له في المحترق لو كان سمنا ذابا فاكله ثم اقر باثعه بوقع فاق فيه رجع بنقصان العيب عنها و  
 بقي باع ما اشتريه فرد المشتري الثاني عليه بعيبه على باثعه لورد عليه بقضائه فسخ  
 ما لم يحدث به عيب عنده فيرجع بالنقصان وهذا لو بعد قبضه فلو قبله رده مطلقا غير العيب  
 كالرد بخيار روية او شرط درر وهذا اذا باعه قبل اطلاقه على العيب بعد رده فلا مطلقا  
 وهذا في غير النكاح لعدم تقيته فله الرد مطلقا شرح مجمع ولورده بضائه بلا قضاء ولا وان  
 لم يحدث مثله في كونه اذ ادعى عيبا موصوفا بالفسخ او حط من بعد قبضه للبيع لم يجز  
 المشتري على دفع الثمن للبايع بل يبرهن المشتري لاثبات العيب بحلف باثعه على نفيه ويدفع الثمن  
 ان لم يكن شهود وان ادعى غيبه شهوده دفع الثمن ان حلف باثعه ولو قال اخضر هو الى ثلثة ايام  
 اخله ولو قال لا بينة لي فخلفه ثم اتى بها قبل خلاها فافسخ ولزم العيب بكوله اي البايع  
 غير الحلف ادعى المشتري اباؤه نحو ما يشترط لرد وجود العيب عندهما قبول وقلة وجوب لم  
 يحلف باثعه اذا فكر قيامه للحال حتى يبرهن المشتري انه قد ابرق عنه فان برهن حلف باثعه  
 ما بالله ما ابرق فاسق وما برق قط في الكبير بالله ما ابرق فذبلع مبلغ الرجال لا خذله صغرا وكبرا  
 اعلم ان العيب انواع خفية كاياق وعلم حكمه فظاهر كعور وصمم واصبع زائدة او ناقصة فيقضي بالرجوع  
 بلايين للتيقن به ان لم يدع الرضا به وما لا يعرفه الا الاطباء فكيف يقول عدله ولا يثبته عنده  
 باثعه قول عدلين وما لا يعرفه الا النساء كزنت في قول الواحدة ثم يحلف البايع على قلت وثقي  
 خامس ما لا ينظره الرجال والنساء ففي شرح قاضيان شري بجانية وادعى لها خنوق حلف البايع  
 استحق بعض لم يبلغ فان كان استحقا وقتل القبض لكل خير في الكل لتقرر الصفة وان لم يثبت  
 في العتي لا في غيره لان تبعض القبيح عيبا مناسبا وان اشترى شيئا بنقص احد هادون  
 الاخر فحكمه ما قبل قبضه فلو استقر او تقيمه ما خذره وادعى خيار العيب روية العيب  
 على المزاخي على المقتضى وما في الحاقه وغريب محفل وخم ثم ترك ثم عاد وخلصه فله الرد ما لم يوجد

كذلك الرضا في فتح وفي الخلاصة ولم يجد البائع حتى هلك وجب بالنقصان والركوب والحدوة  
 له وبه عني رضي بالعيب الذي يداويه فقط ما لم يبق فيه ربحه وكذا اكل مفيد رضا يعلم بان  
 يمنع الراد والارشاد منه العرض على البيع الا الداهم اذا وجد هازيوا فاعرضها على البيع فليس  
 كعرضه على خياط لينظر كيفيه ام لا او عرضه على المقومين ليقوم ولو قال له البائع ابتعها  
 قال نعم ثم ولو قال لا فلا ينعى عرض على البائع ولا يقرب ملكه بانه لا يكون رضا الركوب للرد  
 على البائع او شراء العلفها او للسقي والحال ان المشتري لا بد له منه اي الركوب بجرا ووضعه  
 وهل هو قيد للاخيرين او للثلاثة استظهر البرجاء الثاني واعتمله المصنف تجاليد الدرر المحرر  
 والشهني وغيرهم كقول ولو قال البائع ركبها حاجتك وقال المشتري لا بل لا رد هانا فلو لم يرد  
 بحر في الفتح وجب له عيبا في السفه ففعلها فهو عذر لاختلاف بعد التقاضي عن المبيع او لعدم  
 متعده ليتوزع الثمن على تقدير الرد وفي عذر المقتضى فالقول للمشتري لا بل فالبض والقول للقاء  
 مطلقا قد اوصفت او عينيا قلها لا يرد في خيار شرط او ردة فقال البائع ليس هو للبيع والقول للمشتري  
 في تعيينه ولو جاءه ليدعي عيبا قلها للبائع كما لو اختلفا في طول المبيع حقه في اشتراكه او شين ينفع  
 وصدفقة واحدة وقيل لها وجود او لا كخر عيبا لم يعلم به الا بعد الاختصاص او رد ولو وقعها في العيب  
 بجسته سالما وصدف سجى از التفرغ بعد العام كما لو قضر كيدا او وزنيا او زوجي خف فحو  
 كثر حتى تورم الفخذها الاخر بحيث لا يعمل برونه ووجد بعضه عيبا فان له رد كله  
 او اخذه بعيبه لانه كثر في واحد ولو في وعين على الاخر غلبية وهو كالحص من هان اشتد  
 جارية فوطئها او قبلها او مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها مطلقا ولو شيا خلا فاللسا  
 واحد ولنا انه استوفى ماءها وهو حبة لها ولو الواطي زوجها ان شيا ردها وان بكرها  
 ورجع بالنقصان لا متناع الرد في المنظومة المجيبة لو شرط بكارها فبانت شيئا لم يرد  
 بل يرجع باربعين درهما نقصان هذا العيب في الحلو والمثلث الشبهة ليست بعيب الا  
 اذا شرط البكره فيرد ما لعدم المشروط الا اذا قبلها البائع لان الامتناع لحقه فاذا رضي  
 زال الامتناع ويعق الرب بالعيب لعدم زوال العيب الحادث لعق المانع بزال المانع در  
 فيرد المبيع مع النقصان الربيع فخره في يشتري البائع العائب اشتبه عند القاصر فوضعه

البائع

عند عدل فاذا ملك مالك على المشتري الا اذا قصر القاضى بالرد على يابعه لان القضاء على الغيا  
 بلا خصم ينفذ على الاظهر رد قتل العبد المقتول او قطع بسبب كان عند البائع كقتل او ردة  
 رد المقتول او امسكه ورجع بنصف ثمنه فيجمع ولخذ ثمنهما اى ثمن المقتول والمقتول  
 ولو تداولا له الايدي فقطع عند اخيرا وقل رجع اليابعه بعضهم على بعض وان علموا بذلك كونه  
 كالاستحقاق كالعيب خلافا لما اوضح البيع بشرط البراءة عن كل عيب فان لم يسم خلافا للشائع  
 لان البراءة عن الحق المحمول لا تقع عنده وتقع عندنا لعدم افضائه الى المنازعة و  
 يخل فيه الموجد والحادث بعد العقد قبل القبض فلا يرد بعيب وخصه محمد رحمه وملك  
 بالموجد كقوله عز كل عيب به ولو قال مما يحد صم عند النار وفسد عند الثالث لغير  
 ابراه من كل ادفعوه على المزدوقيل على ما في الباطن واعتمد المصنف على الاختيار والحق  
 لانه المعروف في العادة وما سواه في العرف مرض ولو ابراه من كل عائلة ففي الشراء والاباء انما  
 اشترى عبدا فقال لمن ساومه اياه اشتريه فلا عيب به فلم يتفق بينهما البيع فوجد مشترى به  
 به عيبا فله رده على يابعه بشرطه ولا يمنعه من الرد عليه اقراره السابق بعدم العيب فحاشا  
 عن التزويج ولو عينه اى العيب فقال لا عور به او لا مثل لا يردده لاحاطة العلم به اكان لا يشبه  
 مثله كلاب اصعب به زائدة ثم وجد هافله رده للتقرير بكذبه قال لاخر عبدا هذا الترتيب فاشترى  
 منى فاشترىه وباع من كخر فوجد المشتري النار ابقا كيرده بما سبق من اقرار البائع الا  
 ما لم يبرهن انه ابتاعه لان اقرار البائع الاول ليس كحجة على البائع الثاني الموجد منه السكوت  
 جارية لها النار صنعت صبيا له ثم وجد لها عيبا كان له ان يرد هافله استخدام بخلاف  
 الشاة المصلحة فلا يرد هافها مع لبنها او صاع تمر يرجع بالنقصان على المختار شرح مجمع و  
 فيما علقناه على النار كما لو استخدمه ما في غير ذلك ففي الملبس لا استخدام بعد اتمام البيع  
 ليس بضيء استحسانا لان الناس يتقربون فيه وهو للاختيار وفي البرازيه الصحيح انه ضا  
 في المرة الثانية الا اذا كان نوع آخر وفي الصعرا كانه مرة ليس بضيء اعله كرم من القن حجر  
 قال المشتري ليس به بالمبيع اصعب زائدة او نحوها كما لا يحدث مثله في تلك اللذة ثم وجد به  
 كقوله الرد بلا بيان لما راجع عبدا او قال للمشتري بريت اليك من كل عيب الا ما في قوله



بقائه الرد ولو قال ألا باق له لا كانه في الاول لم يصف كباق للعبد ولا وصفه به فلم يكن  
 باق له الحال ومن التاخر اضاقة اليه فكان اخار اباية ابق فيكون راضيا به قبل الشراء خاتمة  
 وفيها لو ابرأ من كل حقه قبله دخل العيب الذي لم يشتر لعبد او امة قال عتق البائع العبد  
 او دبر واستوله كامة او هو حر كاصل وانكر البائع حلف بغير المشتري عن كاشيات فلان حلف  
 فصر على المشتري بما قاله من العتق ونحوه لا قراره بذلك ورجع بالعيب ان علم به كان البطل  
 للرجوع اذ الله عن ملكه الى غيره بانشاءه او اقراره ولم يوجد حق لو قال باعه وهو ملك  
 فلان وصداقه فلان ولخذه لا يرجع بالنقصان لان الله باقراره كانه وهبه وجب <sup>المشتري</sup>  
 لغنيته محزنة بدارنا او غير محزنة لو البيع من الامام او امينه بغير قال المصنف فقيد محزنة  
 غير لازم حيا لا يد عليها لان الامان لا ينتص بضم بل فيصيب الامام خصا فاذ  
 على منصوص الامام لا يحلفه لان قاعدة الحلف النكول ولا يصح تكوله واقراره فاذا رد  
 عليه المعيب بعد ثبوته يباع ويدفع الثمن اليه ويرد النقص والفضل الى محله كان العيب  
 بالغلم در وجه المشتري بمشترية حيا واراد الرد به فاصطحا على ان يدفع البائع <sup>الرد</sup>  
 الى المشتري ولا يرد عليه جاز ويجعله حطام من الثمن وعلى العكس وهو ان يصطحا ان يدفع  
 للمشتري الدرهم الى البائع ويرد عليه لا يصح لانه لا وجه له خيرا الرشوة فلا يجوز وفي الصغر  
 ادعى عيبا فضلكه على مال ثم برأ او ظهر ان لا عيب للبائع ان يرجع بالدعي ولو زال معالجته  
 المشتري لا قينة رضي الوكيل بالعيب الموكل ان كان المبيع مع العيب الذي به يساوي  
 الثمن المسموع ولا يساوه لا يلزم الموكل **فروع** لا يحل كتمان العيب في بيع او ثمن كان  
 العشر حرام كافي مستلئين الاولى الاسير لو شري شيئا منه ودفع الثمن مغشوشا جاز ان كان  
 حرا لا عبدا الثانية يجوز اعطاء الزيت والنافق في الجبايات اشباه وفيها رد المبيع <sup>بغير</sup>  
 فسخ في كل كافي مستلئين احدهما الواحل البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب لم يقبض الحوالة  
 الثانية لو باعه بعد الرجوع بعيب عن غير المشتري وكان منقولا لم يجز قبل قبضه ولو كان  
 حرا وفي التزانية شيء عبدا ضمن له كل عيب به فاطلع على عيب به لم يضمن له ضمان  
 العهدة وضمنه التاخر لانه ضمان العيوب وان ضمن السرقة والحرية والجنون او العمى فوجد

كل ما ضمن الثمن وفي جواهر القلوي شري ثمرة كرم ولا يمكن قطافها الغلبة الزاوية  
القبض لم يرد به وان قبله فان انتقص المبيع يتناول الزاوية فلا يقع لتفرق الصفقة عليه

**باب البيع الفاسد** للراد بالفاسد الممنوع مجازا عرفا فيعيب الباطل والمكروه  
ولا يذكر فيه بعض الصحيح يتعاوكل ما اورث خلا في ركن البيع وهو مبطل وما اورثه في

غيره فيفسد بطل بيع ما ليس بالمال ما يميل اليه المبيع ويجري فيه البذل والمنع يد  
فخرج التراب نحوه كالمفسوخ فجار بيع كبد وطحال والميتة سوى سمك وجرد وكافر

في قول المسلم بين التي ما تتحقق انهما او نجس ونحوه والحرم البيع به اي جعله متبادرا خاليا  
عليه لان ركن البيع مبادلة المال بالمال ولم يوجد والمعدم كبيع ثوب على اي علو سقط لا

معدوم ومنه بيع ما اصله غائب كجزء فجل او بعضه معدوم كورد ياسمين وورده صادو  
جوزه مالك لتعامل الناس به افي بعض مشايخنا بما لا يستحسن وهذا اذا انبت لم يعلم نحو

فاذا علم جاز وله خيار الروثية وتكفي روية البعض عندها وعليه الفتوى شرح مجمع و  
المضامين ما في ظهور الاباء من المني والملاقيح جمع ملفوحة ما في البطن من الجنين والنتاج كبير

النوت جعل الحيلة اي نتاج التلح لباية او آدمي وسع امة تبين انه ذكر الضمير لتذكر الكبر الحيز  
عبد وعكسه نجاسة اليهايم والاصل ان الذكر الاثني من بني آدم جنسان خلكا في بطن وفي سائر

الجoints جنين واحد فيصع ويتخير لفوت الوصف متروك التسمية عمدا ولو من كافر بزازية وكذا  
ما عتم اليه لان حرمة بالنصر وسع الكراب كرا لا تار لانه ليس بالمتقوم بخلاف بناء وشجر

فيصع اذا لم يشترط زكاه ولو لحيية وما في حكمه اي حكم ما ليس بالكام الولد والمكاتب والمدبر  
ملطوق فان بيع هو كلاء باطل اي بقاء فلم يملكوا القبض لا ابتداء فصع بيعهم من انفسهم وبيع من

ضم اليهم در رد قول ابن كمان بيع هو كلاء باطل موقوف خضعه في اليه بان المرحح اشتراط رضا  
المكاتب قبل البيع وعدم فساد القضاء ببيع ام الولد وصح في الفتح تفادة قلت الاوجه توقفه على رضا  
آخرا مضاء اورد عيني وهو فليكن التوفيق وفي السراج ولد هو كلاءهم وبيع معتق البعض كمن تطل  
بيع مال غير متقوم اي غير مباح الانتفاع به ابن كمال يلاحظ كجزء وخنزير وميتة لم تمت

حلف انهما بل بالثمن ونحوه فانه مال عند الذمي بخمس وختمين وهذا ان بيعت  
 بالثمن اي بالدين كدراهم ودنانير ومكيل وموزون بطل في الكل  
 وان بيعت بعين كعرض بطل في الحجر وفسد في العرض فيملكه بالقيض بقيته  
 ابن كمال وبطل بيع قن ضم الى حر ودية ضمت الى ميتة ماتت حقا فها يقبضه لكو  
 كالحرم وان سعى ثمن كل اي فضل الثمن خلاها وما ونبى الخلاق ان الصفقة لا يتعد <sup>تفصيل</sup> بغير  
 الثمن بل لا بد من تكرار لفظ العقد عند خلاها وظاهر النهاية يفيد انه فاسد بخلاف بيع قن ضم  
 الى مدبر ونحوه او قن غيره وملك ضم الى وقف غير المسجد العام فانه كالحرم بخلاف العام بالمعجر  
 الحرام فيكدر اسبابه من قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال ولو محكوما به في الاصح خلاها لما اقي به  
 الملا ابو السعوي فيصح بحسنه في القن وعنده والملك لاها مال في الجملة ولو باع قرية <sup>لستثنى</sup> ولم  
 المساعد والمقابر لم يصح عني كما بطل بيع صبي لا يعقل ومجنون شيئا وبول ورجيع آدمي لم يغلب  
 عليه تراب فلو مغلوبا به حاز كسرتين وبعر بكيفة في البحر عرج دخله بتراب شعر انسان لكرامة الا دمي  
 ولو كافرا ذكره المصنف غير في بحت شعر الخنزير وبيع ماليس في ملكه لبطان ببيع المعدوم وما  
 خطر العدم لا بطان السلم فانه صحيح كانه عليه الصلوة والسلام فبيع ماليس عند الانسان و  
 رخص في السلم وبطل بيع صرح بنفي الثمن فيه لانعدام اركان وهو المال والبيع الباطل حكمه عدم ملك  
 المشتري اياه اذا قبضه فلا ضمان لو هلك المبيع عنده لانه امانة وصح في العينة ضمانه قتل وعليه  
 الفتوى وفيها بيع الحربي اياه او ابنه قتل باطل وقيل فاسد وفي وصاياها بيع الوصو مال اليتيم بعين  
 فاحسن باطل وقيل فاسد ورجح وفي التنقيب بيع المضطر وشراؤه فاسد وفسد بيع ما سكت  
 اي وقع السكوت فيه عن الثمن كبيعه بقيته وفسد بيع عرض هو المتاع القيم ابن كمال بالحجر وعكسه  
 فينقذه العرض لا الحجر كما مر فسد ببيعة اي العرض بام الولد والمكاتب والمدبر حتى لو تقاضا ملك  
 المشتري للعرض العرض لما مر اهن مال في الجملة وفسد بيع سمك لم يصد لو بالعرض ولا باطل لعدم  
 الملك صدر الشريعة او صيد ثم القى في مكان لا يبيخه منه الا بجملة للحجر عن التسليم وان اخذ  
 بدفعه وله خيار الروية الا اذا دخل بنفسه ولم يسد مدخله فلو سده ملكه ولم يجر لجارة بركة



لبيضاء منه السمك بحره وبيع طير في الحق لا يرجع بعد ارساله من يده اما قبل صيده اصلا فباطل  
 لعدم الملك ان كان يطير ويرجع كالجم صحت وقيل لا ورجحه في التفرع بيع السجل اي الجند  
 في البحر بطلانه كالنتاج وامة اكلها فساد به بالشرط بخلاف هبة وصية وابن في خرع  
 وجرهم الاربعة بطلانه ولو لوث في صدر الغر وصلو على ظهر غنم وجوده النار ومالك في  
 السراج لو سلم الصن واللابن بعد العقد لم ينقلب صحيحا وكذا اكل ما اصابه خلقه كجلاد حيوان  
 ولو في تمر ويزر بطيخ لما رآه معدوم عرفا وانما صحى ابيع الكراث ويخرج الصنصا واوراق التوت  
 باعضائها للتعامل في القنية باع اوراق توت لم تقطع قبله بسنة حبان وبسنتين كالا به يشبه  
 موضع قطعه عرفا وجذع معين سقف اما غير المعين فلا ينقلب صحيحا ابن كمال وذراع من  
 ثوب يضره التبعض ولو قطع وسلم قبل فسخ المشتري عاد صحيحا ولو لم يضره القطع كرايا من جاز  
 لا تنقاع المانع وضربة القافر بقاء وزن الصابون الغافر بعين معجزة الغواص والبيع بينهما باطل  
 للغر بجره وهر و ابن كمال للمصنف وقد نظمه ملاحضة وفي سلك الفاسد لفتنه في المختصر ويجب ان  
 يراد به الباطل لانه ما ليس ملكه كحمار الزانية هي بيع الرطب على الخن بتمر مقطوع مثل كيله  
 نقلا يشرح مجمع ومثله العنبر يغيبه للنهي وشبهة الربوا قال المصنف فلو لم يكن رطبا  
 لا خبلا ولا جند والملازمة للسلعة والمناذرة اي بندها للمشتري والقاء الحجر عليها وهي من  
 بيع الجاهلية فتوفي عنها كلها عني لاجد القار فكانت فاسدة ان سبوا ذكر التمر بجره وبيع  
 من ثوبين او عديد من عديد بجماله البيع فلو قبضها وملكها معا ضمن بضع فية كل اذ الفاسد معتبر  
 بالصحيح ولو مرتين فية الاول بعد رده والقول للضامن وهذا لم يشترط خيار التعيين فلو شرط  
 اخذ لهما شاء جاز للمعر وللرعي اي الكلام ولجازتها اما بطلان بيعها فلعدم الملك للحديث  
 الناس شركاء في الماء والكلام والنار واما بطلان تجارتها فلا لها على استهلاكها وعين  
 ابن كمال هذا الخائب بنفسه وان ابنته يسقى وتزنيه ملكه وجاز بيعه عني وقيل لا قال  
 بيع الفضيل والطرية على ثلثه اوجه ان يقطعها او يرسل ابنته فملكها جاز وان لم يتركه  
 لم يخرج حيلته لان يستاجر لا يضر بفسطاطه او لا يفان دوابه او لمنفعة اخرى كيقبل  
 ومراح وتامه في وقف الاشياء ونيابح ود القتر اي ابراهيم بفضه اي بزره وهو بزر الفلق

الذي فيه الدود والخل الحر وهو دود العسل وهذا عند محمد بن وهب قال المنة وبه يفتي علق  
 وابن مالك وخلافه وغيرها وجوز أبو الليث مع العلق وبه يفتي الحاجة مجتبى بخلاف غيرها من الممنوعين  
 فلا يجوز اتفاقا تحيات ضيقها في بحر كسر طاز إلا المسك وما جاز لا تنقاع بجلده أو عظمه والحاصل  
 أن جازا البيع يدور مع حل الانتفاع مجتبى اعتداه المصنف وسيجي في المتفرقات **فروع** إنما  
 يجوز الشركة في القرض إذا كان البيض منها والعمل منها وهو بينهما انصافا لا المداخلة فلو دفع بزر القرض  
 أو بقرة أو دجاجة لآخر بالعلف مناصفة فالخارج كله للمالك لحدوثه من ملكه وعليه قيمة  
 العلف ولجزم المثل للعامل عيني لمحضاه ومثله دفع البيض كما لا يخفى والابق ولو لطفله أو ليتيم في  
 حجره ولو وهبه لها صح عيني وما في الاستباه تحريفه من الأمن بنعم أنه أي الأبقار عنده فيجوز  
 لعدم المانع وهو هل يصير قابضا إن قبضه لنفسه أو قبضه ولم يتيه نعم وإن اشتبه لآله قبض أماته  
 فلا ينبغ قبض الزمان لأنه أقوى عناية وإلا إذا تبرع من الغاصب فبإذنه فانه يصح لعدم  
 لزوم التسليم ذخيرة ولو باعه ثم عاد وسلمه يتم البيع على القول بفساده ووجه الكمال وقيل لا يتم  
 على القول بطلانه وهو أظهر من الرواية واختاره في الهداية وغيرها وبه يفتي الشيخ وغيره  
 بحرم ابن كمال ولبن امرأة ولو في دعاء ولو أمته على أظهر خباء آدمي والرق مخضر بالحق ولا حية  
 في اللابن فلا يحل له الرق وشعر الخنزير لاجاسة عيته فيبطل بيعه ابن كمال وإن جاز الانتفاع بالبيوع  
 الخنزير حتى لو لم يوجد بلائع من جاز الشراء للضرورة وكرم البيوع فلا يطيب ثمنه ويفسد الماء على المصير خلا  
 لمحمد قتل هذا في المنوق ما المجدود فظاهر عناية وعن أبي يوسف يكره الخنزير لأنه نجس في الملبس  
 السلف مثل هذا الخنزير ذكره القهستاني ولعل هذا في زمانه وأما في زماننا فلا حاجة إليه كما  
 لا يخفى وجلاسية قبل الدبغ لو بالعرض ولو بالثمن فباطل ولم يفصله ههنا اعتمادا على ما سبق  
 قاله الواقي فيلحفظ ويعد أي الدبغ يباع الأجلد السنان وخنزير وحية ويتنقع به بطهارة  
 حينئذ لا غير الأكل ولو جلد ما كوى على الصحيح سراج لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا جزأ  
 وفي الجمع ويجوز بيع الدبغ المنقشر لا تنقاع به في غير الأكل بخلاف الدواب مما يتنقع به لا تنقاه  
 حيوة منها العصبان وصفي كما في الطهارة وعند شراعي ما يباع بنفسه أو بوكيله من الذي اشتق  
 ولو حكما كوارثه بأقل من قدر الثمن الأول قبل نقد كل الثمن الأول صورته ببيع شيئا بعشرة ولم

يقبض الثمن ثم يشراه بخمسة لم يجز وان خض السعر للربو اخلاقا للشافعي وشراء من لا تجوز له شهادة  
 كانه وابيه كثراته بنفسه فلا يجز ايضا اخلاقا لهما في غير عبده ومكاتبه ولا بد لعدم الجواز من  
 اتحاد جنس الثمن وكون المبيع بحاله فان اختلف جنس الثمن او تعيب المبيع جاز مطلقا كما لو شراه باز  
 او بعد النقد والدرهم والدينار من جنس واحد في ثمان مسائل منها هذا وفي قضاء دين وشفعة  
 وكره ومضاربة ابتداء وانتهاء وبقاء وامتناع مرابحة ويزاد زكوة وشركات وقيم متلفات  
 وارشحيات كما بسطه المصنف مغررا للعامة وفي الخلاصة كل عرض ملك بعقد فيفسخ  
 لهلاكه قبل قبضه لم يجز المضرت فيه قبل قبضه وصح البيع فيما ضم اليه كان باع عشرة ولم يقبضها  
 ثم شراه ماصع آخر عشرة فسد في الاول وجاز في الآخر فينقسم الثمن على قيمتهما ولا يشيع الفسأ  
 لانه طاك ولما كان الاجتهاد يبيع زيت على ان يزنه بظرفه وي طرح عنه بكل ظرف كذا اطلاقا  
 مقتضى العقل طرح مقدار وزنه كما افاده بقوله بجواز شرط طرح وزن الظرف فانه يجوز كما  
 اوعف قدر وزنه ولو اختلفا في نفس الظرف وقدره فالقول للمشتري بيمينه لانه قابض او منكر  
 وصح بيع الطريق وفي الشربلية عن الحائنة كما يصح من شمة الوهبانية وليس هو قال الامام  
 تقاسم يدك لم ينفذ كذا البيع يذكر في معانيها وارضاها في الغاز الاشياء شجرة ومالك  
 ارض ليس ملك بيعها لا غير شريك ثم لو منه يتطرح حد اي بين له طول وعرض او كاهنته  
 واذا لم يبين بقدر بعرض باب الدار العظمى يبيع مسيل الماء وهبته لجماله اذ لا يدرك قدما  
 يشغله من الماء وصح بيع حق المورث لارض بل اخلاق ومقصود احصاء في رواية وبه اخذ  
 عامة المتأخرين شتم في اخرى كما وصحه ابو الليث وكذا ابيع الشرب وظاهر الرواية فساده الا  
 بتعاقبية وشرح وهبانية وسحقه في احياء الموات كما يصح مع قبل التسييل وهبته سواء  
 كان على الارض كجماله محله كما مر على السطح لانه حق الثغر وقد مر بطلانه ولا البيع ممن  
 مؤجل الى النذر وهاول يوم من الربيع تحل فيه الشمس برج الحمل وهذا يزور السلطان  
 ونيزور المجرى يوم تحل في الحوت وغدا البرجند سبعة فاذا لم يبيننا فالعقد فاسد ابن كمال والمهر  
 هو اول يوم من الخريف تحل فيه الشمس برج الميزان وصوم البضار وفطرهم وفطر اليهود وظلمهم  
 فاكثي بل ذكرهما سراج اذ لم يلد المتعاقدان النذر وما بعده فلو عرف جاز لجواز فطر البضار



بعد ما شرعوا في صومهم للعلم به وهو حسون يوما ولا الى قلدوم الحاج والحصاد للزراعة و  
الديار للحج والقطان للعنب لا تقام وتلتزم ولرباع مطلقا عنها اي عن هذه الآجال  
ثم اجل الثمن الذي امانا اجل البيع والتمن العين فمفسد لو الى معلوم شتم اليها صبح التاجيل  
كما لو قفل الى هذه الاوقات لان الجمالة اليسيرة محتملة في الدين والكفالة كالفاحشة او سقط  
المشتري الاجل في الصو المذكورة قبل حلوله وقبل فسخه وقبل الافتراق حتى لو تقرا قبل  
الاسقاط ناكدا الفساد ولا يفتل جازا اتفاقا ابن كمال وابن ملك كجمالة فاحشة كحب الربح و  
مجي المطر فلا يفتل جازا وان ابطال الاجل عني او امر المسلم ببيع خمر او خنزير او شرهما اي وكل  
المسلم ذميا او امر المحرم غيره اي خيل المحرم ببيع صيده يعني صح ذلك عند الامام مع اشتد  
كراهة كماله مامر لان العاقد يتصرف باهلية وانتقال الملك الى الامر حكى وقال لا يصح هو  
شربا لية غر البرهان ولا بيع بشرط عطف على النير زيعني الاصل الجامع في فساد العقد بسبب  
شرط لا يقتضيه العقد ويلزمه وفيه تقع لاحدهما وفيه نفع لمبيع هو من اهل الاستحقاق  
للفنغ بان يكون ادنيا فلزم ان يكون كشرط ان لا يركب البائة المبيعة يكن مفسدا كما سيحى ولم يجز  
العرف به ولم يرد الشرع بجوازه اما لوجر العرف به كبيع فعل مع شرط تشريكه او ورد الشرع  
به كتحيار شرط فلا فساد كشرط ان يقطعه البايح ويخطه قباء مثال لما لا يقتضيه العقد  
وفيه نفع للمشتري او يستخدمه مثال لما فيه نفع للبايح وانما قال شهر المامر ان التحيار اذا  
كان ثلثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخدام در او يعتقه فان اعتقه صح ان بعد قبضه  
ولزم الثمن عنده والا لا شرح مجمع او يدبره او يكا تبه او يستولدها او لا يخرج القرع عن ملكه فما  
لما فيه نفع لمبيع يستحقه ثم فرع على الاصل بقوله فيصح البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط  
الملك للمشتري بشرط جبر المبيع لاستيفاء الثمن او لا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد ولو اجنبا  
ابن ملك فلو شرط ان يسكنها فلان او ان يقرضه البايح او المشتري كذا فلا فساد  
ذكره اخي زاده وظاهر البحر ترجيح الصحة كشرط ان لا يبيع عبر ابن كمال يركب البائة  
المبيعة فالها ليست باهل للنفع او لا يقتضيه لكن يلاجه كشرط رهن معلوم كقبول حاضر  
ابن ملك او جري العرف به كبيع ثمن اي صرم سماه باسم ما يؤول علق على ان يجده البائع

ويشترط اي يضع عليه الشراك وهو السير ومثله تسمية القنابل بحسابا للتعاين بلا تكرار هذا  
 اذا علقه بكلمة على وان بكلمة اي بطل البيع الا في عينان وفي فلاح ووقته كخيار الشرط  
 اشياء من الشرط والتعليق ويجوز من مسائل شتى واذا انقض المشتري البيع بزمان غير ان كان  
 باذن بالتمه صريحا ودلالة بان قبضه في مجلس العقد بخضرة في البيع الفاسد وبه خرج الباطل و  
 تقدم من حكمه وحينئذ فلا حاجة لقول الهداية والعناية وكل من عوضه مال كما افاده  
 ابن كمال لكن اجاب سعد بانه لما كان الفاسد يعم الباطل مجازا كما حقق اخراجه بذلك فتبينه  
 ولم يثبت البائع عنده ولم يكن فيه خيار شرط ملكه الا في ثلث في بيع الهاذل وفي شراء الاب  
 من ماله لطفه اوسعه له لذلك فاسد الا يملكه حتى يستعمله وفي المقبوض في يد المشتري  
 امانه لا يملكه به واذا املكه ثبتت كل احكام المالك الخمسة لا يحل له اكله ولا لبسه ولا طو  
 وكان يتزوج امانته البائع ولا شفعة لجاره لو عقارا اشباه وفي الجوهرة وشرح الجمع لا شفعة  
 لها فهي سادسة بمثله ان مثليا او لا بقتينه يعني بعد هلاكه او تعدد رده يعم قبضه لان به  
 يخل في ضمانه فلا تعتبر زيادة قيمته كالمعصوب والقول فيها للمشتري لانها الزيادة ويجب على  
 كل واحد منهما فسخه قبل القبض ويكون امتناعا عنه ان ملك او بعد ما دام البيع بحاله جوهرة في  
 يد المشتري اعدا ما للفساد لانه معصية فيجب فسخه لانه لا يشترط فيه قضا وقاض لان الوا  
 شرع لا يحتاج للقضاء ددروا اذا اصر احداهما على مسأله وعلم به القاض فله فسخه جبر عليها فحقا  
 للشرع بزيادة وكل مبيع فاسد رده المشتري على ياتعه بجهة او صدقة او بيع او بوجه من الوجه كما  
 ولجارة وعصبه وقع في يد بائعه فهو متاركة للبيع وبرى المشتري من ضمانه قتيبة والاصل ان المتخ  
 بجهة اذا وصل الى المستحق بجهة اخرى اعتبروا الصلاحية مستحقة ان وصل اليه من المستحق عليه  
 والا فلا وتامة في جامع العضو لئن فان باعه اي باع المشتري المشتري فاسدا بغير صحيح انا قلنا  
 فاسدا او بخيار لم يمنع الفسخ لعن بآثقه فلو منه كان نقضا للاول كما علمت وفساده بغير كراهة فلو  
 يتنقض كل نص المشتري او ربه وسلم واعتقه او كاتبه او استولاه ولم يخبر به جامع عقد  
 اتقا اسراج بعد قبضه فلو قبل لم يعتقه بل يعتق البائع بامره وكذا الوارث في الحنيفة او ذبح الشاة  
 في صير المشتري قاضيا ففساد فسد مالك المأمور ما لا يملكه الا امره ما في الحنيفة على خلاف هذا

امل ودية او غلط من الكاتب كما بسطه التمسك او وقفه فقا صحح لانه استملكه حين وقفه واخرجه  
 عن ملكه وعلق الجامع الفصولين على خلاف هذا غير صحيح كما بسطه المصنف او رهنه او ادى  
 او تصدق به نقداً البيع الفاسد في جميع ما مر وامتنع الفسخ لعلو خ العيد به الا في اربع مذكورة  
 في الاستباه وكذا اكل بغير ثمن غير اجارة وتكاح ومل يبطل تكاح الامة بالفسخ المختار وغير  
 البقية ومتى زال المانع كرجوع هبة وعجز مكاتب وفك رهن ماد حق الفسخ او قبل القضاء بالقيمة لا  
 بعده ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما فيخلفه الوارث به يبقى وبعد الفسخ كما اخذه باثمه حتى  
 يرد ثمنه المنقود بخلاف ما لو شري من مديونة بدينه شراء فاسدا فليس للمشتري حبسها  
 دينه كاجارة ورهن وعقد صحيح والفرق في الكافي فان مات احد هما اي المورث والمستقر  
 او الراهن فاسد اجبني وزيلعي بعد الفسخ فالمشتري ولو اخرب من سائر الغنم ابل قبل تجيزه  
 فله حق حبسه حتى يخذ ما له فيأخذ المشتري ذراهم الثمن بعينه بالوقامة ومثلها لو هالكة بناء على  
 تعين الذراهم في البيع الفاسد وهو كاصح وقاطب للبايع ما بيع في الثمن كاعلى الرواية الصحيحة للمقا  
 للاصح بل على الاصل ايضا لان الثمن في العقد الثاني غير متعين ولا يضر تعيينه في الاول كما افاده  
 سعد لا يطيب للمشتري ما بيع في بيع تعين بالتعيين بان باعه بازيد لتعلق العقد بعينه فتمكن  
 الخبز في البرج فيصدق به كما طاب بيع مال الدخالة على آخر قصده على ذلك نقدي اي اوفاه اياه ثم  
 ظهر علمه بتصادقهما انه لم يكن عليه لان بدل المستحق ملوك ملكا فاسدا لو لم يثبت لفساد الملك  
 انما يعمل فيما يتعين لا فيما لا يتعين واما الخبز بعين الملك كالغضب فيعمل فيها كما بسطه خسر  
 وابن كمال وقال الكمال لو تم الكذب في دعواه الدين لا يلزمه اصدوقاه في النهز وفيه الحرام ينتقل  
 فلو دخل بامان واخذ مال حر بلا رضاه واخرجه اليه املكه ومع بيعه لكن لا يطيب ولا للمشتري  
 منه بخلاف البيع الفاسد فان لا يطيب لفساد عقده ويطيب للمشتري منه لغيره كخطر الاشياء الحرة تتعدى  
 مع العلم بها الا في حق الوارث وقتل في الظهيرة بان لا يعلم ارباب الاموال وسخفقه منه به نفي عن  
 فيما اشتراه فاسدا شرع فيما يقطع حق الاستدلال من الافعال الحسية بعد الفراغ من القولية لزمه  
 قيمتها وامتنع الفسخ وقال لا ينقضها ويرى بالبيع ورجح الكمال وتبعه في النهز لصورها بتسليط  
 وكذا اكل زيادة من غير متولدة كصنع وخطاة وخطرة ولسرقة وخطا قطن ولبانة



علقته منه فلو منفصلة كولد او متولدة كسمن فله الفسخ ويضمنها باسئها كما هو منفصلة غير  
 متولدة جهرية وفي جامع الفصولين لو نقر في يد المشتري بفعل المشتري او المبيع او باقة سائر  
 اخذ الباي مع الا رش ولو بفعل الباي صار مسترد او لو بفعل اجنبى خيرا البائع وكره تحريم مع  
 الصحة البيع عند الاول الا اذا اتبعنا عيشيان فلا بأس به تعليل النهى بالاختلا  
 بالسعى فاذا انتفى انتفى وقد حضر منه من لا حاجة عليه ذكر المصنف وكره المختص بفحشين  
 وليكن ان ين يده لا يريد الشراء او يمدحه بما ليس فيه ليروجه ويحرق في النكاح وغيره  
 ثم انتهى محمول على ما اذا كانت السلعة بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ لا يكره انشاء العقد  
 عناية والسوم على سوم غيره ولو ذميا او مستامنا وذكرا لاخ في الحديث ليس قيدا  
 بل لزيادة التغير فلهذا بعد الاتفاق على مبلغ الثمن او المهر والا لا يكره لانه بيع  
 من ين يده وقد باع عليه افضل الصلوة والسلام قدحا وحلسا بيع من ين يده وتلقى  
 الجلب بمعنى الجلوب او الجالب هذا اذا كان يضر باهل البلد او يلبس السعر على التوارد  
 لعدم علمهم به فيكون للضر والضرر واما اذا انتقيا فلا يكره وكره بيع الحاضر للبادى  
 وهذا في حالة الخط وعونه والا لا لانعدام الضر وقيل الحاضر المالك والبائى المشتري  
 والاصح كما في المجتبى انهما السمسار والبايع لموافقة اخر الحديث دعواى الناس من الله  
 بعضهم بعضا وللاعدى باللام لا بمن لا يكره بيع من ين يده لما مر ليس ببيع الدلالة ولا  
 يفرق عبر بالنفى مبالغة في المنع للعنة عليه افضل الصلوة والسلام مرفق بين والد ولو  
 وانح ولجيه رواه ابن ملجاة وغيره عيني وغيره الثاني فساد مطلقا وبه قال زفر والائمة  
 الثلاثة بنى صغير غير بالغ وذى رحم محرم منه اى محرم من جهة الرحم لا الرضا كابر عم  
 هو اخ رضا فافهم الا اذا كان التفريق باعتاق وتوابعه ولو على مال او بيع من حلف بحقه  
 او كان المالك كافر العدم مخاطبته بالشرايع او متعدد او لول آخر لطفله او مكاتبه فدان  
 به او تعدد محارمه فالبيع ماسوق واحد غير الا قرب الا بوزن والمثل لما فتح او يتجسست  
 كخروجه مستحقا لدفع لحدها بالحياة وبيعه بالدين او بالهات مال الغير وذهبه بعيب كان  
 النظر في دفع الضر عن الغير لا في الضر بالغير بخلاف الكيدى والزوجين فلا بأس به خلافا

لا حمل والمستثنى أحد عشر وكما يكمل المقر ببيع وغيره من أسباب الملك كصدقة فهو صبي  
 يكره لثقله إلا من جري ابن مالك وبقسمة في الميراث والغنايم جوهره وأعلم أن فتح المالك  
 ولجس على كل واحد منهما أيضا بغير غيره لرفع الاتم جمع وفيه ويصح شراء كافر مسلما أو  
 مصنفامع الأجبار على إخراجها عن ملكه وسيجيء في المتفرقات **فصل في**  
**الفضولي** مناسبتة ظاهرة وذكر في الكفر بعد الاستحقاق لأنه من صورته هو  
 من يشتغل بما لا يعنيه فالقائل لمن يأمر بالمعروف انت فضولي يخشى عليه الكفر فتح و  
 اصطلاحا من يتصرف في حق غيره بمنزلة الجنس بغير إذن شرعي فصل خرج به نحو وكيل  
 ووصي كل تصرف صدر منه تليكا كان كبيع وتوزيع أو إسقاطا كطلاق وإعتاق وله  
 مجيزاى لهذا التصرف من يقدر على إجازته حال وقوعه انعقد موثقا وما لا يجيز له حال  
 العقد لا انعقد أسلا بياته صبي باع مثلا ثم بلغ قبل الجازة ووليته فإجازة ووليته فلجاز بنفسه  
 جاز لأن له وليا يجيزه حالة العقل بخلاف ما لو طلق مثلا ثم بلغ فإجازة بنفسه لم يجز لأن  
 وقت العقد لا يجيز له فيطل ما لم يقل أو وقته فيصح أن شاء لا إجازة كما بسطه العماد  
 وقف ببيع مال الغير لو الغير بالغ أو قلا ولو صغيرا أو مجنوناً لم ينعقد أصلا كما في الزواهر  
 معزاً للحاوي وهذا إن باعه على أنه لما لكه أما لو باعه على أنه لنفسه أو باعه من نفسه  
 أو شرط الخيار فيه لما لكه المكلف أو باع عرضا من غاصب فراض للمالك به فالبيع باطل  
 والحاصل أن البيع موقوف إلا في هذه الخمسة فباطل فيه قيد بالبيع لأنه لو اشترى لغير  
 نفذ عليه إلا إذا كان المشتري صبياً أو مجنوناً عليه فيتوقف هذا إذا لم يصفه القصور  
 إلى غير ذلك فلو ضاق به بأن قال بيع هذا العبد لفلان فقال البائع بعته لقلاز توقف بزار  
 وغيرها لأن بيعه لنفسه باطل كما في البحر والاشتباه عن البدائع كانه لأنه خاص بكذا من  
 نفسه لأن الواحد لا يتولى طرفي البيع إلا الأب كما مر وعبارة الاشتباه ببيع الفضولي موقوف  
 إلا في ثلث فباطل إذا باع لنفسه بدائع وإذا شرط الخيار فيه للمالك تنقح وإذا باع عرضا من غاصب  
 عرضا للمالك به فتح لكن ضعف المصنف الأولي لخالفها لفروع المذهب بتصحيحهم لأن  
 بيع الغاصب موقوف وبأن البيع إذا استحق فالمتحقق إجازته على الظاهر مع أن البائع باع

لنفسه لا للمالك الذي هو المستحق مع انه توقف على الاجازة ولما الثانية ففي التفرع وبني  
 ابقاء الشرط فقط قلت وحاصله كما قال شيخنا بعبه موقوف ولو لنفسه على الصحيح  
 انتهى لكن في حاشية الاشباه لابن المصنف فذكرت عليه مسئلتين من الحاوي وهما  
 بيع الفضل مال صغير ومجنون لا ينفق اطلاقا الى هنا وقف بيع العبد والصبي المجنون  
 على اجازة المولى والولي وكذا المعتق وفي العمادية وغيره لا تعتقد اقرار العبد لاعتق وسحقه بغير  
 وقف بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد على اجازة القاض ببيع المهر والمستاجر ولا ربح في ربحه الغير على اجازة  
 والمستاجر وزرع وقف شيء برفقه اى المكتوب عليه فان علمه المشتري في مجلس البيع نقد  
 واكتمل قلت وفي ملاحظة الحر انه فاسد له عرضية الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه فخر  
 مباشرته وعلى الضعيف لا ترك المصنف قول الداروي بيع المبيع من غير مشترطه  
 في بيع مال الغير ببيع المثل وبيع بآباء فلا بد البائع يعلم والمشتري لا يعلم والبيع بمثل ما  
 يبيع الناس به او بمثل ما اخذ به فلا بد فان علم في المجلس صح واكتمل وبيع الشيء بغيره فان  
 بين في المجلس صح واكتمل وافي وبيع فيه خيار المجلس وقف بيع الغاصب على اجازة المالك  
 يعني اذا باعه لملكه لنفسه على ما مر من البدايع وقف ايضا بيع المالك لنفسه على  
 البيتة او اقرار الغاصب ببيع ما في تسليمه ضرر على تسليمه في المجلس ببيع المريض لو ارادته  
 على اجازة الباقي وبيع الورثة الزكاة المستغنية على اجازة الغرماء وبيع احد الوكيلين قالوا  
 او الناظرين اذا باع بخصة اخرى توقف على اجازته او بغية فباطل واوصله في التفرع الى نصف  
 وثلاثين وحكمه اى بيع الفضل لوله صحيح حال وقوعه كما مر في قول الاجازة من المالك  
 اذا كان البائع والمشتري والبيع قائما بان لا يتغير المبيع بحيث يعد شيئا اخر لان اجازته كما يبيع  
 حكما وكذا يشترط قيام الثمن ايضا لو كان عرضا معيناً لانه مبيع من وجه فيكون ملكا للفضول  
 وعليه مثل المبيع لو مثليا ولا فتيته وغير العرض ملك للجهنم امانة في يد الفضول ملحق وكذا  
 يشترط قيام صالح المتاع ايضا فلا تجوز اجازة وارثه لبطالته بموته وحكمه ايضا اخذ المالك  
 الثمن او طلبه من المشتري ويكون اجازة عمادية وهل للمشتري الرجوع على الفضول بمثله لو ملك  
 في يده قبل الاجازة الا هو نعم ان لم يعلم انه فضول وقت الاداء الا ان علم قنية واعتاده ابن النخعة وقمر



المصنف وخبر الزبلي وابن ملك بأنه امانة مطلقا وقوله اسات ظهري ما صنعت اولي منتي  
 او اصبحت على الخارفتي وهبة الثمن من المشتري والتصدق عليه به اجازة للمبيع فاعلموا  
 وقوله لا يجوز دله اي البيع الموقوف فلا يجوز بعد لم يخرج لان المفسوخ لا يجاز بخلاف المستاجر  
 لوقال لا يجزى بيع الاجير ثم اجاز جاز وافاد كلامه جاز الاجازة بالفعل وبالقول وان المالك  
 الاجازة والفسخ للمشتري الفسخ لا الاجازة وكذا الفسخ قبلها في البيع لا التنازع لانه  
 محض ازية وفي الجمع لو اجاز احد المالكين خيرا للمشتري في حصته والنهه بعد فاسم ان  
 فضوليا باع ملكه فاجاز ولم يعلم مقدار الثمن فلما علم رد بالبيع فالمعتبر لاجازته لصيد وتبلا  
 كالوكيل حتى يصح خطه من الثمن مطلقا ازية اشترى من غاصب عبدا فاعتقه المشتري  
 او باعه اجاز المالك بيع الغاصب ادى الغاصب الضمان الى المالك على الاصح هداية اوى  
 المشتري الضمان اليه على الصحيح زيلعي نفذا الاول وهو العتق لا التنازع وهو البيع لان الاحتراق  
 انما يقتصر للمالك وقت نفاذ ولا وقت ثبوت قيد يعق المشتري لان عتق الغاصب لا ينقد بقاء  
 الضمان لثبوت ملكه به زيلعي ولو قطعت يده مثلا عند مشتريه فاجاز البيع فارشه اي  
 القطع له وكذا اكل ما يجرد من البيع كالسب والولد والعرق ولو قل الاجازة يكون للفساد  
 لان المالك تم له من وقت الشراء بخلاف الغاصب لما مر وقد تقرر ان ادعى على بصف الثمن وجبا  
 لعدم دخوله في ضمانه فتح باع عبدا غير امير قيد اتفاقا فيد من المشتري مثلا على اقرار  
 المبيع للعبد وان ادعى المشتري رد المبيع ردت ولم يقبل قوله للتناقض كما لو اقام البائع البينة ان  
 باع بلامر ورهن على اقرار المشتري بذلك واصله ان من سعى في نقض ما تم من جهته لا يقبل الا  
 في مسئلتين وان اقر البائع المذكور ولو عند غير القاضى بحسبان رب العبد لم يامر بالبيع وقوله  
 عليه على عدم الامر المشتري انتقض البيع لان التناقض لا يمنع صحته الاقرار لعدم التهمة  
 فاذا اتوا فقا بطل في حقهما ما لا في حق المالك للعبد ان كذبهما وادعى انه كان بامر فيطالب  
 البائع بالثمن لانه وكيل للمشتري خلا للثاني باع دار غيره بغير امر واقضها المشتري لها  
 واما ادخلها في بناء المشتري فثبت اتفاقا في رد رغم اعتراف البائع الفسخ والغصب وانكر المشتري  
 لم يضمنه قيمة الادار لعدم سرية اقراره على المشتري فان رهن المالك اخذها لانه قد دعوا بها

**فروع** بآءه فضوح ولجوه لخر او زوجه او رهنه فاجبت معاينة الاقوي فقصير موكلة  
 لان زوجه فتح سكوت المالك عند العقد ليس باجانة خائنة من آخر فصل الاقالة انتهى  
**باب الاقالة** هي لغة الرفع من اقال لجهت بالي وشرع رفع البيع وعم في الجوهره  
 بالعقد وتصح بلفظين ماضيين وهذا ركنها اولها مستقبل كقلني فقال اقلتك  
 لعدم المساومة فيها فكانت كالنكاح وقال محمد كالبيع قال البخاري وهو المختار وتصح  
 ايضا بها استخك وترك وتاركتك ورفعت وبالقاضي ولو من احد الجانبين كالبيع والصح  
 بنزاهة وفي السراجية لا بد من التسليم والقبض من الجانبين وتتوقف على قبول الآخر في المجلس  
 ولو كانت القول فعلا كما لو قطعه او قبضه فورا قول المشتري اقلتك لان من شرايطها التهاد  
 للمجلس ورضى المتعاقدين او الورثة او الوصي ببقاء الحل القابل للفسخ بخيار فلو زاد زيادة تمنع لفسخ  
 لم تصح خلافها وقبض بدل الصخر في اقالته وان لا يهيب البايع الثمن للمشتري قبل قبضه وان لا  
 يكون البيع باكثر من القيمة في بيع ماذون ووصي ومتول وتصح اقالة المتول ان خيرا للوقف  
 واكالا الاصل ان ملك البيع ملك اقالته الا في خمس الثلثة المذكورة والوكيل بالشراء  
 قتل وبالسلم اشباهه ولا اقالة في نكاح وطلاق وعناق جوهره وبراء بحر من باب التحالف  
 وهي مندوبة للحاش وبجبة عقد مكررة وفاسد بحر فيما اذا غر البايع ليسر اهر حشا ولو قاضيا  
 فله الرد كما سيبحث وحكمها انها تنسخ في حق المتعاقدين فيما هو من موجبات بفتح الجهر اي احكام  
 العقد اما الوحي بشرط زائد كانت بيعا جديدا في حقهما ايضا كان شرطا بينه المتوكل عينا  
 ثم تعادلا لم يعد الاجل فيصير فيه حالا كانه باعه منه ولورده بخيار يقضاء عاد الاجل  
 لانه فتح ولو كان به كفيلا لم تعد لكفالة فيها خائنة ثم ذكر لكونها فسخا فورا فالاول  
 انها تبطل بعد ولادة المبيعة لتعذر الفسخ بالزيادة المنفصلة بعد القبض حقا للشرع لا  
 مطلقا بن ملك والثاني تصح بمثل الثمن الاول وبالسكوت عنه وبث مثل المشروط  
 ولو المقبوض لحد او اذ ولو تقابلا وقد كسدت رد الخامس اذا اباع المتولى او اوك  
 للمؤقت وللصغير شيئا باكثر من قيمته او اشترى شيئا باقل منها للوقت او للصغير لم ينجر  
 اقالته ولو بمثل الثمن الاول وكذا الماذون كما مر وان وصيلة شرط غير جنسه او اكثر

منه أو أجله وكذا في الأقل كالمع تعيبيه فيكون فتحاً بالأقل لو بقدر العيب لا يزيد ولا ينقص  
 قيل لا يقدر ما يتجاوز الناس فيه والثالث لا تقصد بالشئ الفاسد وإن لم يصح تعييبه  
 به كما سيأتي والرابع جاز للبائع بيع المبيع منه ثانياً بعد قبل قبضه ولو كان بيعاً في حقها  
 لبطل كبيعها من غير المشتري عيني والخامس جاز قبض المكيل والمؤنوت منه بعدها  
 بلا إعادة ثمنه ووزنه السادس جاز هبة المبيع منه بعد الأقالة قبل القبض ولو كان  
 بيعاً في حقهما لما جاز كل ذلك وانما هي بيع في ثلث لو بعد القبض بلفظ الأقالة فلو  
 قبله فهي فسخ في حق الكل في غير العقار لو بلفظ مقلصة أو مشاركة أو زاد لم يجعل بيعاً  
 اتفاقاً ولو بلفظ البيع في بيع إجماعاً وثمرته في موضع فالأول لو كان المبيع عقاراً قسم الشفع  
 الشفعة ثم تقال لا قضى به لها لو كان بيعاً جديداً فكان الشفع ثالثاً والثمة ما و التنازل لا يرد  
 البائع الثاني على الأول بعينه بعدها لأنه بيع في حقه والثالث ليس للموهب الرجوع  
 إذا باع الموهب له الموهب من آخر ثم تقال لأنه كالمشتري من المشتري منه والمهر  
 المشتري إذا باع المبيع من آخر قبل نقد الثمن جاز للبائع شراؤه منه بالأقل الخامس إذا اشتتر  
 بعرض التجارة عبد للخدمة بعد ما حل عليها الحل ووجد به عيباً فرده بغير قضاء و  
 استرد العرض فمكنت في يده لم تسقط الزكاة فالفقير ثالثاً لأنها إذا رد بعيب لا قضاء  
 أقاله ويزاد التقابض في الصنف وجب الاستبراء لأنه خرافة تعالى فالله ثالثاً ما صدر بالشرعية  
 والأقالة بعد الكسرة والرهز والمهر ثالثاً لأنها فسخ في شعبة والأقالة يمنع صحتها هلاً  
 المبيع ولو حكماً كما باق لا الثمن ولو في بدل بالصرف وهلاك بعضه يمنع الأقالة بقدره  
 اعتبار المخرج بالكل وليس منه ما لو شري صابوناً نجف فتقائلاً لبقاء كل المبيع فسخ وإذا هلك  
 أحد البديلين في المقايضة وكذا في السلم صحت الأقالة في الباقي منهما وعلى المشتري  
 قيمة الهالك إن قيمياً ومثله إن مثلياً ولو هلك بطلت الأقالة في الصنف تقايلاً فاقتر العبد  
 من يده المشتري وهو غير تسليمه أو هلك المبيع بعدها قبل القبض بطلت بتأنيده وإن  
 اشتري أرضاً مشجرة بقطعة أو عبداً فقطعت يده ولجأ أرضها ثم تقال لا صحته لجميع  
 الثمن ولا شئ لبايعه من أرض الشجر واليدان عالمابه بقطع اليد والخروج وقت الأقالة وإن



غير المخبزين الاخذ بجميع ثمنه او الترك قنية وفيها شيء يرضاه فريضة ثم تصد ثم تقابل  
 تحت في الارض بجهتها ولو تقابل بعد ذلك لم يخرج وفيها تقابل ثم علم ان المشتري كان وطن  
 المبيعة ردها ولخذ عنها ثمنه الزه على البايع مطلقا وتصح اقله الاقالة فلو تقابل البايع  
 ثم تقابلها اي الاقالة ان تقعت عادة البيع الاقالة السلم فانها لا تقبل الاقالة لكون المسام  
 فيه ديناسقط والساقط لا يعود اشباه وفيها راس المال بعد الاقالة كهي ثلثها لا حصص  
 فيه بعد تقابلها الا في مستثنى لاختلافها بعد ذلك فالتخالف ولو تفرقا قبل قبضه جزاؤه  
 في الضم وفيها الخلف للمبتاعين في الصحة والبطالان فالقول لمدعي البطلان وفي الصحة  
 والفساد لمدعي الصحة قلت كما في مسألة اذا ادعى المشتري بيعه من باعه باقل من الثمن قبل  
 النقد وادعى البايع الاقالة فالقول للمشتري دعواه الفاسد ولو بعكسه تحالف بشرط قيام  
 المبيع الا اذا استملكه في يد البايع غير المشتري ورايت مغيرا للخلاصة تباع كرها وسلمه فاكل  
 مشتريه ناله سنة ثم تقابل لم يصح انتهى **باب المصلحة والتولية**  
 لما بين الممن شرع في الثمن ولم يذكر المساومة والوضعية لظهورها للمصلحة مصدر البيع  
 وشرع بايع ما ملكه من العروض ولو جبهه اوارث او وصية او خصية او خصية نه اذا ثمنه بما قاله  
 وبفضل مؤنه وان لم تكن من جلته كاجر قضاة ونحوه ثم باعه مرهبة على تلك القيمة بما  
 مبسوط والتولية مصدر في غير مجله واليا وشرع ببيعته بثمنه الاول ولو حكاه  
 بقتنه وعبر عنها به لانه الغالب بشرط صحته كون العرض متليا او قيميا مملوكا للمشتري  
 وكون البيع شيئا معلوما ولو قيميا مشارا اليه لهذا الثوب لا نقاء البها بالحق باعه ببيعده  
 يارده اي العشرة بلعد عشر لم يخرج الا ان يعلم بالثمن في المجلس فيخبر مخرج الجمع للعين ويضم البايع  
 الى راس المال اجر القضاة والبيع اي لو كان والطراز بالكسليم الثوب والغسل وحمل الطعام  
 وسوق الغنم وجرقة الغسل والخياطة وكسوته وطعام البايع بلا شئ وسقى الزرع والكرم  
 وكسوها وكري المشاة والافار وغير الاشجار وبخصيص الدار وجرقة السمسم هو الدال على مكان  
 السلعة وصاحبها المشروط في العقد على ما جزم به في الدرر ورجع في البحر الاطلاق وضابطه  
 كلما ين في البيع وفي قيمته يضم ذرر واعتد العيني وغيره عادة التجار بالضم ويقال قام

على ذلك أو لا يقبل اشتراطه لأنه كذب كذا إذا توهم الموت نحوه أو راع برقمه له ما قال  
في الرقعة لا يضم لغيره. يبين المعلم دود لول العالم والشه وفيه ما فيه فلا تملك في  
المسبوط بغير العلم والدلالة والرأى ولا ثقة نفسه ولا يجوز عمل بنفسه أو تطوع متطوع  
ويعمل لا يوق ولا يثبت الحفظ بخلاف جرة الحزن فالحق انتم فاصح حواره وكانه العلم  
ولا فلا فرق يظهر فتلبس ما يوقخذ في الطريق من الظلم إلا إذا جرت العادة بضمه هذا  
هو الأصل كما علمت فليكن الممول عليه كما يفيد كلام الكمال فإن ظهر خيانة في مصلحة  
بأقره أو يبرهان على ذلك أو يتكلمه عن الإيمان أخذ المشتري بكل ثمنه أو رده لفوات  
الرضا وله الحق قدر الخيانة في التولية لتحقيق التولية ولو هلك المبيع أو استهلكه في  
المصلحة قبل رده أو حدث به ما يمنع منه من الرضا به بجميع الثمن المسمى وسقط خياره و  
قد مضاهه لو وجد المولى بالمبيع عيباً ثم حدث آخر لم يرجع بالنقص إن شاء تأينا بجلب الثمن  
الأول بعد بيعه بربح فان ربح طرح ما ربح قبل ذلك الربح وإن استغرق الربح بثمنه لم  
يربح خلافاً لها وهو فرق قوله أو ثلث آخره بجرو لو بين ذلك أو باع بغير الجلس أو تخطل  
ثالث جاز اتفاقاً فتح ربح أي جاز أن يبيع مصلحة تغير سيده شري من حكايته أو ماذونه  
ولو المستغرم فيه لرقبته فاعتبار هذا القيد لتحقيق الشراء فغير المديون بالاولى على ما تشره  
المأذون كعكسه فنيا للثقة وكذا كل من لا يقبل شهادته له كاصله وفرعه ولو بين  
ذلك ربح على شراء نفسه إن الكمال ولو كان مضارباً معه عشرة بالنصف اشتري لها ثوباً  
وباعه من رب المال بخمسة عشر باع الثوب بمصلحة رب المال بأثنى عشر ونصف لأن  
الربح ملكة كذا انعكسه كما سيبي في بابيه وتحقيقه في النهر يربح رباها بإبتيان أي من غير  
بيان أنه اشتراه سليماً إمامان نفس العيب فاجب فغيب عنه بالتعيين باقة سماوية أو بجمع المنع  
ووطى الشبهة ولم ينقصها الوطى كقرضوا وحرق نار للثوب المشتري وقال أبو يوسف و  
والثلاثة لابد من بيانه قال أبو الليث دبه ناخذ ورجعه الكمال وادع المصنف ويربح بثبناً  
بالتعيب ولو فعل غيره بغير أمره وان لم يأخذ إلا شراً قيد أخذه في الهداية وغيرها اتفاقاً  
ووطى البكر كتشريح بشر وطئة لصيرة الأوصاف مقصود بالانحلال جلا أقال ولم ينقصها

الوطى اشتراه بالفنسيئة وباع ببحر مائة بلا بيان خير المشتري فان تلف المبيع لم يغيب  
 فعلم بالجل لزومه كل التمس حاكما وكذا الحكم التولية في جميع ما مر وقال ابو جعفر المختار للفتوى  
 الرجوع بفضل ما بين الحال والمحل بحر المصنف في حلا شيئا اى باعه تولية بمقام عليه  
 او بما اشتراه به ولم يعلم المشتري بتم قام عليه فسد البيع لجهالة الثمن وكذا الحكم المراجعة وخير  
 المشتري بين اخذه وتركه لو علم في مجلسه ولا بطل واعلم انه لا رد يغيب فاحضر هو ما لا يدخل  
 تحت تعويم المقومين في ظاهر الرواية وبه افق بعضهم مطلقا كما في القنية ثم رقم وقال  
 يفتى بالرد وفقا للناس عليه اكثر دوايات المضاربة وبه يفتى ثم رقم وقال ان غرواى عن  
 المشتري البائع او بالعكس او غرم الكلال فله الرد والا لا وبه افق صدر الاسلام وغيره  
 قال ونصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالغبن غير مانع منه فورد مثل ما اتلفه ويرجع بكل الثمن  
 على التواب انتهى ملخصا بقى لو كان قيميا لم اره قلت وبالاخير خبر الامام علا والدين السجستاني  
 في تحفة الفقهاء وصححه الزليعي وغيره في كفاية الاشباه عن بيع الثانية من فصل  
 الغرور والغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلث منها هذه وضابطها ان يكون في عقد بيع  
 فعه الى الدافع كوديعة ولجارة فلو هلكا ثم استحقا رجوع على الدافع بما ضمنه ولا رجوع في غرر  
 وهبة لكون القبض لنفسه الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة كبايع عبدا او ابنه فله  
 اذنت له ثم ظهر حرا فان الغير رجوعا عليه المغرور ان كان اكسرا فلا بعد العتق وهذا  
 ان اضاف له اليه وامر بمبايعته ومنه لو بنى المشتري او استولد ثم استحقا رجوع على البائع بقيمة  
 البناء والولد ومنه ما ياتي في باب الاستحقاق اشترى ثوبا عيبا بخلاف الرضى الثالثة اذا كان  
 الغرور بالشروط كما لو زوجه امرأة على الفاحرة ثم استحق رجوع على الخاير بقيمة الولد  
 ونسب في آخر الدعوى **فروع** هل ينتقل الرضى بالتعزير الى الوارث استظهر المصنف لا  
 لتصريحهم بان حقوق المجرم لا تورث قلت وفي حاشية الاشباه لا يرث المصنف وبه افق  
 شيخنا العلامة على المقدس مفتي مصر قلت وقد قدمنا في خيار الشرط مغزيا للرد ولكن  
 ذكر المصنف في شرح منظومة الفقيه ص ما يخالفه وما الى انه يورث خيار العيب ونقل عنه  
 ابنه في كتابه معونة المفتي في كتاب الفرائض وايضا ما في بحث القول في الملك من الاشباه فتبيل



الثامنة ان الوارث يرد بالعيب يصير مغرورا بخلاف الوصي فمامل وقلده عن الثانية انتهى متى

ما يعرف بالعيان انتهى الغرض فمامل انتهى

## فصل في التصرف في البيع

### والتمثيل قبل القبض والزائدة والخط فيها وتأجيل

الديون مع بيع عقار لا يخشى هلاكه قبل قبضه من بايعه لعدم الغرر بل يندفع

هلاك العقد حتى لو كان علوا او على شرط فخره كخبره كان المنقول فلا يصح اتفاقا الكتابة ولامر

بيع منقول قبل قبضه ولو من باعه كما سيحكي بخلاف عتقه وتدين وهبه والصدق به

واقراضه ورهنه واعازته من غير بايعه فانه صحيح على قولهم وهو الصحيح والاصل ان كل

عوض ملك يعقد ينفسخ بهلاكه قبل قبضه والتصرف فيه غير جائز وما لا يجاز عيني المنقول

لو وهبه من البايع قبل قبضه فقبله البايع انقضى البيع ولو باعه قبله منه لم يصح هذا

ولم ينقض البيع الاول لان الهبة مجاز عن اقاله بخلاف بيعه قبله فانه باطل مطلقا جرم

قلت وفي المواهب ومنه بيع المنقول قبل قبضه انتهى ونقي الصحة يحتملها فتنبيه المشتري

ملكه بشرط الكيل حرم اي كره تحريم بيعه واكله حتى يكيله وقد صرحوا بقساده وبانه لا

يقال لاكله انه اكل حراما لعدم التلازم كما بسطه الكمال لكونه اكل ملكه ومثله المعد

والموزون بشرط الوزن والعد لا احتمال الزيادة وهي للبائع بخلاف مجازفة كان الكل للمشتري

وقيد بقوله غير اذ راهم والدنا يد لجواز التصرف فيها بعد القبض قبل الوزن كببيع النعاط

فانه لا يحتاج في الموزونات الى وزن المشتري ثانيا لانه صار بيعا بالقبض بعد الوزن قنية و

عليه الفتوى خلاصة وكفى كيله من البايع بخبرته اي المشتري بعد البيع لا قبله اصلا او بعد

يغبينه فلو كيل بخبرة رجل فشره فباعه قبل كيله لم يجز وان اثنائه الثاني لعدم كيل الاول

فلم يكن قابضا فصح ولو كان المكيل الموزون فمنا جاز التصرف فيه قبل كيله ووزنه بجواز

قبل القبض فقبل الكيل اولى لا يجزم المذروع قبل ذره وان اشتراه بشرطه الا اذا

افرد كل ذراع فمنا فهو في حرمة ما ذكر كموزون والاصل عامر ما ان الذرع وصف لا ملك

فيكون كله للمشتري الا اذا كان مقصدا واستثنى ابن الكمال من الموزون ما يخرجه بالتعريض

لان الوزن حينئذ فيه وصف جاز المقصود في التمن بهية او بيع او فخرها لو عينا او شيئا

ولو دينا فالصرف فيه تمليك له من عليه الذي ولو بيع من ولا يجوز من غيره ان ملك  
قبل قبضه سواء تعين بالتعيين لمكيل او لا كنفوذ فلو باع ابلدا امر او بكرا يريد  
اجاز اخذ بدلها شيئا آخر فكذا الحاكم في كل دين قبل قبضه كهر فاجرة وضمان متلف  
وبدل خلع وغتوب مال وموروث وموصى به والحاصل ان التصرف في الامان والدين كما هو قبل قبضه  
سواء كان وسلم فلا يجوز اخذ بدل قبضه لقول شرط صحيح الزيادة فيه ولو من غير جلسة في المجلس بعد من  
المشترا ووارثه خلاصة ولفظ ابن ملك او من اجنبي ان في غير الضر وقيل البائع في المجلس  
فلو بعد بطلت خلاصة وفيها لو ندم بعد ما زاد اجبر وكان المبيع قائما فلا نفع بعد هلاكه  
ولو حكما على الظاهر بان باعه ثم شراه ثم زاده زاد في الخلاصة وكونه محلا للمقابل في حق  
المشتري حقيقة فلو باع بعد القبض ودبر او كاتب او ماتت الشاة فزاد لم يجز لقول محال  
البائع بخلاف ما لو جبر او رهز او جعل الحريد سيفاً او نجح الشاة لقيام الاكسوم والفقير  
وبعض المنافع وضع الخط منه ولو بعد هلاكه زاد المبيع قبض الثمن في الزيادة ولحق بالحقان  
باصل العقد بالاستناد فبطل خط الكل وان لا الخاق في تولية وطريقه وشفعة واستحقاق وملا  
وجس مبيع وفساد من لكن انما يظهر في الشفعة الخط فقط وضع الزيادة في المبيع ولزم  
البائع دفعها ان في غير سلم زيلعي وقبل للمشتري ويلحق ايضا بالعقد فلو هلكت الزيادة قبل  
القبض سقط حصتها من الثمن وكذا الزاد في الثمن عرضا فهلك قبل تسليمه انفسح العقد  
بقدره قنية ولا يشترط للزيادة هنا قيام المبيع فنقص بعد هلاكه بخلافه في الثمن كما ويصح  
الخط من المبيع ان كان المبيع دينا وان عيناً لا يصح لانه اسقاط واستقاط العين لا يصح  
بخلاف الدين فيرجع بما دفع في براءة الاستقاط لاني براءة الاستيفاء اتفاقا لو طلقها  
فقولان واما الابراء المضاف الى الثمن فيصح ولو هبة او حط فيرجع المشتري بما دفع  
ما ذكره الخسبي فيتأمل عند الفتوى بحرق قال وفي التهمة هو المناسب للاطلاق وفي  
الزيادة باعه على ان يهبه من الثمن كذا لا يصح ولو على ان يحط من غنمه كذا لا يصح  
لحق الخط باصل العقد ومن الهبة والاستحقاق لبائع او مشترا او شفيع يتعلق بما وقع  
عليه العقد يتعلق بالزيادة ايضا فلزم رد ما عدي به المشتري بالكل ولزم تأجيل

كل الدين ان قبل المديون الا في سبع على ما في مدائيات الاشباه بدلى صرف وسلم  
وتمن عند اقاله وبعدها وما اخذ به الشفيع ودين الميت والسابع القرض فلا يكره  
تاجيله الا في اربع اذ كان محجورا او حاكما ما لم يكن يلزمه بعد ثبوت اصل الدين عنده و  
احاله على آخر فاجله المقرض او حاله على مدين مؤجل دينه لانه الحق القمريه والرب  
الوصية او وصي يقرض من ماله الف درهم الى فلان الى سنة فيلزم من ثلثه وتسلم  
فيها نظر للمضى او اوصى بتاجيل قرضه الذي له على زيد سنة فيصح ويلزمه والحاصل  
ان تاجيل الدين على ثلثة اوجه باطل في بدل ضرر وسلم وصحيح غير لان في قرضه واثالة  
وشفيع ودين ميت ولا فرق فيما عدا ذلك واثارة المصنف تعقبه في التخرات الملق  
بالقرض تاجيله باطل قلت ومترحيل تاجيل القرض كغائلته مؤجلا فيتلخز عن الاصيل  
لان الدين واحد بجزوه فله خصية فليحفظ وفي جيل الاشباه حيلة تاجيل دين الميت  
ان يقر الوارث بانه ضمير ما على الميت في جوبه مؤجلا ان كان الوارث الطالب انه كان  
موجلا عليها او يقر الطالب ان الميت لم يترك والا لمار الوارث بالبيع للدين وهذا على  
ظاهر الرواية من ان الدين اذا حل بموت المدين لا يحل على كفيه قلت وسيجي في اخر  
الكتاب انه لو حل بموته او اداة قبل حلوله ليله من المراجعة لا يقد ما مضى من الايام  
وهو جاز المتلخزين **فصل في القرض** هو لغة ما يعطيه لتقاضاه و  
ما يعطيه من مثله لتقاضاه وهو حاضر من قوله عقد فحضر اي بلفظ القرض  
ولحقه يد على دفع مال بمنزلة المجلس من خرج القم لاخر ايد مثله خرج به نحو دية  
وهبة وصح القرض في مثله هو كل ما يضمن بالمثل عند الاستهلاك الا في غيره من الغيا  
لحيوان وخطب عقار وكل متفاوت لتعدد المثل واعلم ان المقتضى بقرض فاسدا  
سبع فاسد فيجرم الاستفاد به لا بيعه لثبوت المالك بجامع القرض لئلا فيصح استقرار  
الدايم والنايف وكذا كل ما يكال او يؤخذ او يعده متقاربا فيصح استقراره ويبيح  
وكا غلة اوتلم وتنا وخبز وذا وعلف الخاسي استقرض من القلوس والرجية والط  
الى فكسدت فعليه مثلها كاسدة ولا يغير قيمتها وكذا كل ما يكال ويؤخذ لما مر انه



مضمون بمثله فلا عيرة بغلايه ورخصه ذكره في المبسوط من غير خلاف وجعله في الزانية  
وغيبها على قول الامام وعند الثاني عليه قيمتها يوم القبض وعند الثالث قيمتها في آخر  
يوم رولها وعليه الفتوى قال وكذا الخلاف اذا استقرض طعاما بالعراق فآخذه صاحب  
القرض بمكة فضليه قيمته بالعراق يوم اقترضه عند الثاني وعند الثالث يوم اختصاه  
ليس عليه ان يرجع معه الى العراق فيأخذ طعامه ولو استقرض الطعام ببلد الطعام فيه  
فخصر فلقبه المقرض في بلد الطعام فيه قال فآخذ الطالب بحقه فليس له حبس المطلوب  
ويؤثر المطلوب بان يؤثر له بكفيل حتى يعطيه طعاما في البلد الذي اخذ منه استقرض  
شيئا من الفواكه كبد او وزن فلم يقبضه حتى انقطع فانه يجبر صاحب القرض على تأخيره  
الى محجى الحديث الا ان يتراضيا على القيمة لعدم وجود خلاف في الفلوس اذا كسدت وقامه في  
صرف الخانية ويملك المستقرض القرض بنفس القبض عندهما اي الامام ومحمد خلافا للثاني  
فله رد المثل ولو قام خلافا له بناء على انعقاده بلفظ القرض وفيه صححنا وينبغي اعتماد  
الانعقاد لافادته الملك للمحال بحرقان شراء المستقرض القرض ولو قاما من المقرض بلده  
مقبوضة فلو تفروا قبل قبضها بطل لانه افتراق عن دين بن ازية فليحفظ اقترض صبي  
محجى فاستملكه الصبي لا يضمن خلافا للثاني وكذا الخلاف لو باعه او ادعه ومثله المعتق  
ولو كان المستقرض عبدا محجى لا يؤخذ به قبل العتق خلافا للثاني وهو كالوديعة سواء كان  
وفيها استقرض من آخر داهم فآله المقرض لها فقا لا المستقرض منه القها في الماء والقاما  
قال محمد لا شيء على المستقرض وكذا الدين والسلم بخلاف الشراء والوديعة فان بالاتقاء يعاد  
قابضا والفرق ان له اعطاء غيره في الاول لا الثاني وغراه لغريب برواية وفيها القرض  
لا يتعلق بالجان من الشروط والفاصل منها لا يبطل ولكنه يلغى شرط رد شيء اخر فلو استقرض  
الدرهم مكسوة على ان يردى صححنا كان باطلا وكذا الواقرضه طعاما بشرط رده في مكان  
اخر وكان عليه مثل ما قبض فان قضاءه ليجزى بلا شرط جان ويجزى بالدين على قبض الجوز  
وقيل لا يجوز في الخلاصة القرض بالشرط حرام والعشر طالع بان يقرض على ان يكتبه الى بلده  
كذا اليوناني دينه وفي الاشباه كل قرض جع نفع حرام فذكره للمقرض السكنى للمرهونة باذن المهرن

**فروع** استقرض عشرة دراهم وارسل عبداً لاخذها فقال المقرض دفعته اليه واقر  
 العبد به وقال دفعته الى مولاي فانكر المولى قبض العشرة <sup>العبد</sup> بالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع  
 المقرض على العبد لانه اقرانه قبضها بحق انتهى عشر من رجلا جاؤا واستقرضوا من رجل وامرؤ  
 بال دفع كل واحد منهم دفع ليس له ان يطلب منه الا حصته قلت ومفاد صحة التوكيل بقبض المقرض  
 لا بالاستقرض قنية وفيها استقرض العجين وزنا يجوز ويلبغى جواز في النكاح بلا وزن مسئل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ميرة يتعاطاها الجيران ان يكون ربوا فقال ما راها المسلمون  
 حسنا فهو عند الله تعالى حسن ما راها المسلمون قبيحا فهو عند الله تعالى قبيح وفيها شراء  
 الشيء اليسير بغير مال لحاجة المقرض يجوز ويكره واقره المصنف قلت وفي معروضات المفتي  
 الى السعدي لو اذن زيدا العشرة باثني عشر او بثلاثة عشر بطلت المعاملة في زماننا بعد ان  
 ورد الامر السلطاني وفتوى شيخ الاسلام بان لا تعطى العشرة بان يلمن عشرة ونصف دينه على  
 ذلك فلم يمتثل ماذا يلزمه فاجاب بغيره ويجبر الى ان يظهر توبته وصالحه فيتركه وفي  
 هذه الصورة هل يرد ما اخذه من الربح لصاحبه فاجاب ان حصله منه بالتراضي و  
 الامر بعدم الرجوع لكن يظهر ان المناسب لا مر بالرجوع واقبح من ذلك اسلم حق ان بعض  
 القري قد خربت لهذا الخصوص انتهى **باب الربوا** هو لغة مطلق الزيادة ونسأ  
 فضل ولو حكما فدخل ربوا النسيئة والبيع الفاسدة فكأنها من الربوا فيجب عين الربوا  
 لو قاما لا رد ضمانه لانه يملك بالقبض قنية ويجوز خال عن عوض خرج مسئلة صرف الجلتز  
 بخلاف جلسته بمعيار شرعي وهو الكيل والوزن فليس الرباع والعدد ربوا مشروط ذلك  
 الفضل لاحد المتعاقدين اي بايع او اشتروا فلو شرط لغيرهما فليس ربوا بل بيعا فاسدا في المعاوضة  
 فليس الفضل في الهبة ربوا فلو اشترى عشرة دراهم فضة بثمن درهم وذا خذ قنار وجهه منه العدم الربوا  
 ولم يقصد الشراء وهذا ان ضرها الكسرة لها هبة مشاع لا يقسم كما في المنع عن النخبة غير  
 محمد وفي من الجمع ان حصة لزيادة والحط قول الامام وان محلا اجاز الحط وجعله هبة <sup>مشاع</sup>  
 كحط كل الثمن وبطل الزيادة قال ابن المالك والفرق بيني وبينه عندى قال وفي الخلاصة لو باع  
 درهما بدرهم واحدهما اكثر وزنا فحله زايده جان لانه هبة مشاع لا يقسم لو باع قطعه لحم

يحرّم الذرّ وزان فيه الفضل لم يخرج لانه شبهه مشاع يقسم قلت وما قد مناع الذخيرة عن  
محل صريح في علم الفرق بينهما وعليه فاكل من الزيادة والسحا والعقد صحيح عند محمد وكذا  
عند الامام سوا العقد فيفسد لعدم التساو فيلحفظ فاني لم ار من يتيه على هذا وعلة اى حله يخرج  
الزيادة القدر المعين بكيل او وزن مع المجلس فان وجد احرم الفضل اى الزيادة والنساء  
بالمد لتخير فلم يخرج مع تفريق ببقين منه متساويا واحدها نساء وان عدما بكثر المال من  
باب علم ابن مالك حلا شرعى بمرتين لعدم العلة فبقى على اصل الاباحة وان وجد احرم  
اى القدر وحده او المجلس حل الفضل وحرم النساء ولو مع التساوى حتى لو باع عبد ابعدا  
اجل لم يخرج لوجود الجنسية واستثنى في الجمع والله راسلام فتبقى في مؤنونة كىلا يفسد  
الذرّ ابوابا لاسلم ونقل ابن الكمال عن الغاية جواز اسلام الحنطة في الزيت قلت ومفاده ان  
القدر بانفراد لا يحرم النساء بخلاف المجلس فيلخر وقدره في السلام ان حرمة النساء تتحقق  
بالمجلس وبالقدر المتفقينة ثم فرع على الاصل الاول بقوله فخرج بيع كيل ووزن يجلسه متقا  
ولو غير مطعون خلافا لثاني فمن كيل وحديد ووزن ثم اخلاف المجلس يعين باختلاف الاسم  
الحام واختلاف المقصود كما بسطه الكمال حل بيع ذلك متماثلا لا متفاضلا ولا معيار شرعى  
الشرع لا يقدرنا المعيار بالازنة وبما دون نصف صاع كحفنة بحفنتين وثلاث وخمس مالم  
يبلغ نصف صاع فتعامة بتفاحتين وثلثين او اكثر باصياهما والآخر كان اولى لما في الفضل  
قيد في الكل فلو كانا غير معينين اولاهما لم يخرج اتفاقا وتمر بترتين وببضبة ببضتين ووزن  
بجوزتين وسيف بسيفين ووداد واثنتين واثنا عشر منه مالم يكن من احد النقدتين فيصنع  
التفاضل فتح وبرة بارتين وذرة من ذهب فضة مما لا يدخل تحت الوزن بمثلها فهاذا الفضل لقدر  
القدر وحرم النساء لوجود المجلس حتى لو انتفى كحفنة بحفنة شعير فحل مطلقا لعدم العلة  
وحرم الكل ومحمد رح صحيح كما نقله الكمال وما نص الشارع على كونه كيليا كبر وشعير ومروم  
او وزنيا كذ ذهب فضة فهو كذلك لا يتغير ايدا فلم يصح بيع حنطة بحنطة وزنا كما لو باع ذهبا بذر  
او فضة بفضة كيلا ولو مع التساوى لان المضاعف من العرف فلا يترك الاقوى بالادنى ومالم  
ينص عليه حمل على العرف وعن الثاني اعتبار العرف مطلقا ووجه الكمال مخرج عليه سعد المذكر



استفرض الدار مائة اوبع الدقيق و زنا في زماننا يعني بمثله في الكافي الفتوى على عادة النبا  
بحرقه المصنف والمعتبر يعين الرب في غير المصنف ومصنوع ذهب وفضة بلا شرط <sup>بعض</sup> اتفاق  
حتى لو باع رايدر بينهما وتفرقا قبل القبض اذ خلا للشافعي في بيع الطعام ولو احدهما دين فان  
هو الممنوع وقبضه وعين قبل التفرق جاز ولا كبيع مال اليد عند سرج وجيد مال الربوا  
الا في حقوق العباد ورديه سواء الا في اربع مال وقف وشيئهم ومترى وفي القلب الرهن اذا  
انكسر شبهة باع فلو ساء بمثلها او بدراهم او ذناير فان فقد احد هما جاز وان تفرقا بلا قبض احدهما  
لم يجز كما مر كما جاز بيع لحم لحيوان ولو من جلسته لانه بيع الموزون باليسير ون فيحي كيف ما كان  
بشرط التعيين اما النسبة فلا وشروطهم زيادة الجالس ولو باع مائة بوجه تجرية او بوزن  
جاز اتفاقا فكذا الملوختين ان تساويا وزنا ابن مالك واديا سلوخة المفضولة عن السقط تكثر  
وامعاء بحر وما جاز بيع كرا بر بظن مطلقا كيف كان لا خلا فيها جنسا لبيع قطن بغزل القطن  
في قول محمد وهو الاصح حاوي وفي القينة لا باس بغزل قطن بثياب قطن يدا بيد لا هما ليسا  
بموزونين ولا جنسين وكذا لك تغزل كل جنس بثيابه اذا لم تؤذن وبيع رطب برطب او تمر  
بتمر مثلا كذا وزنا خلا لليعني في الحال للمال خلا فالحما فلو باع مجازفة او موزنة لم يجز اتفاقا  
ابن ملك وعنه يعنب او بن بيب متملا كذا لك ذلك اكل ثمرة تحف كتين و زمان بيع  
برطبها وبيايسها كبيع برطبها او مبلولا بمثله واليايس وكذا ابيع تمر وزيد منقوع  
بمثله او باليايس منقوعا فالحمد زيلعي وفي العناية كل تفاوت خلق كالرطب والتمر والجيد  
والردي فهو ساقط الاعتبار وكل تفاوت بضع العباد كالحنطة بالدقيق والحنطة  
المقلية بغيرها يفسد كما سيجي وكبيع لحم مختلفه بعضها ببعض متملا يدا بيد و  
لين يقر وعتم وحل قبل يقتنين ردئ التمر وخصه باعتبار العادة بخلاف عنب وشحم بطن  
بالية بالفتح ما يسميه العامرية او لحم وخنزير لو من يدا ودقيق ولو منه وزيت مطبوخ  
بغير المطبوخ ودهن مربي بالبنفسج بغير المربي منه متفاضلا او وزنا كيف كان لا خلا  
ايضا سها فلو لم يجز متفاضلا الا في لحم الطير لانه لا يؤخذ عادة حتى لو وزن لم يجز زيلعي  
وفي الفتح لحم الدجاج والاوز وزني في عادة مصر وفي النهر لعله في زمته اما في زماننا فلا ولا

ان الاختلاف بخلاف الاصل والمقصود او بتبديل الصفة فيلحفظ وجان كخبر ولو في الخبر يشبه  
 به فيقدر اذا ان يشترط السلم لحاجة الناس الى ما يمنع اذ قل ما يقبض من جنس ما سمع  
 وفي القهستان مغير بالخبر انه احسن ان يبيع خاتما مثلا من الخبز بقدر ما يريد من الخبز ويجعل  
 الخبز الموصوف بصفة معلومة ثمنا حتى يصير نيا في ذمة الخبز ويسلم الخبز الخاتم ثم يسير  
 الخاتم بالبر وفيه معير بالاضمة يجوز السلم في الخبز ذوا وكذا اعدا وعليه الفتوى ويجوز  
 جواز استقرضه ايضا وجاز بيع اللابن بالخبز لاختلاف المقاصد والاسم حاو لا يجوز  
 بيع البر بدينق او سويق هو الحجر وشر ولا يبيع دقيق سويق مطلقا ولو تساوى بالعدم المنة ويجوز  
 لشبهة الربوا خلافا لها واما بيع الدقيق بالدقيق متساويا كمالا اذا كان ملكي مدين فياذا تقام  
 ابن ملك ببيع سويق سويق صحنه مقلية بغيرها فاسد كما مر ولا الزيت بزيت  
 والسهم محل بمهالة الشيخ حتى يكون الزيت والحل الكتمان في الزيت وسمسم يكون  
 قدر بمثله والزائد بالنقل وكذا اكل بالنقله قيمة يجوز بدنه ولين يمينه وعنب  
 بصيرة فان لا قيمة له ببيع تراب ذهب بذهب بالزيادة ولرب الفضل وليتقرر الخبر  
 وزاوعاد اعاد محله وعليه الفتوى ابن ملك واستحسنه الكمال واختاره المصنف تسيرا  
 وفي المجتبى بلع رغيفان قد ابرغيفين شبيهة جازو بعكسه لا يجوز بيع آسره كيف كانت  
 ولا ريو بين سيد وعبد ولو مدين بكماتنا اذا لم يكن دينه مستغرا قاله قتادة وسب  
 فلو مستغرا يتحقق الربوا اتفاقا ابن ملك وغيره في الحجر عن المعراج التحديق الاطلاق  
 واتايد الزيادة لا للربوا بل لمعلق الغرماء ولا ريو بين فقهاء وضين وشي كى عنان اذا اتيا  
 من مالها اى مال الشركة زيلعى ولا بين حجة ومسلم مستامن ولو يعقد فاداد قارئة لا  
 ماله ثمة مباح فيحل برياض مطلقا بلا عذر خلافا للثارة والثلاثة وحكم من اسلم في دار  
 الحرب ولم يهاجر تحري في المسلم الربوا معه خلافا لها لان ماله غير معصوم فلو هاجر النيا  
 ثم عاد اليهم فلا ريو اتفاقا لبعثرة قلت ومنه يعلم حكم من اسلم ثمة ولم يهاجر او لم يحصل الربوا  
 حراما لا في هذه الست مسائل **باب المحرم في المبيع** لحواله ببيع بترتيب  
 الجامع الصغير اشترى بيا فوكة اخر لا يدخل فيه العلو مثل العاين ولو قال بكم بخر هو له

او بكل قليل وكثير ما لم ينص عليه لان الشئ لا يستتبع مثله وكذا لا يدخل العلو شراءا مماثل هو  
 اصل فيه الا بكل هو له او بمرافقة اى حقوقه كطريق ونحوه وعند التناز المرافق المتنا  
 اشباه او بكل قليل او كثير هو فيه او منه ويدخل العلو بشراء دار وان لم يذكر شيئا ولو لا بنية  
 بترا او بنجيام او قباب هذا التفصيل عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو بلا ذكر في الصوك كما  
 فتح وكافي سواء كان المبيع بتيافوقه علوا وغيره الا دار الملك فليس من سائر ما يدخل  
 في شراء الدار الكيف وبئر الماء والاستجار التي في صحتها كذا الاستان الداخل وان لم يصح  
 بذلك الاستان الخارج الا اذا كان اصغر منها فيدخل يتعا ولومثلها واكبر فلا كذا بالشر  
 زيلجي وعليه والظلاله لا تدخل في بيع الدار لبنائها على الطريق فخذت حكمه الا بكل حق  
 ونحوه مما مر قال ان مفتحتها في الدار تدخل كما لعل ويدخل الباب الا عظم في بيع بيت ودار مع  
 ذكر المرافق لانه من مرافقها غايته لا يدخل الطريق والمسيل والشرب الا بنحو كل نحو ونحو  
 مما مر بخلاف الاجارة لدار وعرضه فدخل بلا ذكر لانها تعقد للانتفاع لا غير الرهن والوقف  
 خلاصة ولو اقر بدار او صالح عليها او اوصى بها ولم يذكر حقوقها ورفقها لا يدخل الطريق كالمبيع  
 ولا يدخل في القسمة وان ذكر الحقوق والمرافق الا برضى صريح له عن الحق وفي الحاشي البيهقي  
 ينبغي ان يكون الرهن كالمبيع اذا يقصد به الانتفاع قلت هو جيد لو اختلفه للمنفوق كما  
 صرف لفظ الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة كلاجارة واعتد للصنف يتعا  
 البحر نعم ينبغي ان تكون الهبة والتملك والخلع والعتق على مال كالمبيع الوجه فيها لا يخرج انتم  
**باب الاستحقاق** هو طلب الحق الاستحقاق نوعان احدهما مبطل للمالك  
 بالكلية كالعتق والحرية الاصلية ونحو كتدبير وكتابة وثانيهما ناقلا له من شخص الى  
 آخر كاستحقاقه اى بالمالك بان ادعى زيد على بكران ما في يده من العبد ملك له وبن  
 فالتاقل لا يوجب فسخ العقد على الظاهر لانه لا يوجب بطلان الملك والحكم به حكم على ذي  
 اليد وعلى من تلقى ذليل الملك منه ولو مورثه فيتعلم الى بقية الورثة اشباه فلا  
 دعوى المال منهم للحاكم عليهم بل دعوى التنازع ولا يرجع احد من المشتريين على با  
 ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل ما لم يقض على المكفول عنه فلا يجتمع ثمنان في ملك



واحدا لان بدله المستحق بملك ولو صالح لبقى قليل اذ ابرأ عن ثمنه بعد الحكم له برجع عليه  
 فلباؤه ان يرجع على بائعه ايضا لزال البذل عن ملكه ولو حكم للمستحق فبطل المشتري  
 لم يرجع لانه بالصالح ابطال حق الرجوع وتعامه في جامع الفصولين والمبطل بوجبه اى يوجب  
 فسخ المعقود اتفاقا فلكل واحد من الباعة الرجوع على بائعه وان لم يرجع عليه ويرجع وايضا  
 كذلك على الكفيل ولو قبل القضاء عليه لعدم اجتماع الثمنين اذ بدل المحرك بملك والحكم  
 بالحركة الاصلية حكم على الكافة من الناس سواء كان بينة او بقوله اذ ابرأ لم يسبق منه اقرار  
 بالرق اشباه فلا تتم دعوى الملك من احدى العتوق ووجهه بمن لتحرية الاصل واما الحكم  
 بالعتوق في الملك المورخ ففعال الكافة من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله كما يسطه ملا  
 خسر ويعقب باثنا وحفظه فان انزل الكتب عنه مخالفة واختل في القضاء بالوقف قيل  
 بالحركة وقيل لا فلتسمع فيه دعوى ملك آخر ووقف آخر وهو المختار صحة العاد وفي الاشياء  
 القضاء يتعد في اربعة تحريرة ونسب وكساح وكلاء وفي الوقف يقتصر على الاصل ثبت رجوع  
 المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبينة كما سيحى الهاجعة متعديا اما اذا كان  
 الاستحقاق باقرار المشتري او بنكوله او اقرار وكيل المشتري بالخصوص او بنكوله فلا يرجع لانه  
 حجة قاصرة والاصل ان البينة حجة متعديا تظهر في كافة الناس لكن كل شيء كما  
 هو ظاهر كلام الزيلعي العيني بل في عتق ونحوه كما ذكره المصنف لا اقرار بل هو حجة قاصرة على  
 المقر لعدم ولايته على غيره بقي لاجتماع ان ثبت الحق بها فبطل اقراره عند الحاجة فالبينة  
 اولى فتح وقهر فلو استحققت مبيعة ولدت عند المشتري لا بالاستيلاء ببينة يتبعها ولدها  
 بشرط القضاء به اى الولد في الاصل يلعى وكلام النزاع يفيد تفيد بما اذا سكنت الشهود  
 فلو بينا انه لذي اليد او قالوا لا نذكره لا يقضيه به ثم استيلاء لا يمنع استحقاق الولد بالبينة فيلزم  
 طرد المقر وحرار القيمة المستحقه كما مر في باب دعوى النسب وان اقرخ واليد بها الرجل لا يتبعها فيلزمها  
 وحدها والفرق ما من اكل وهذا اذا كان لم يدعه المقر له فلو ادعاه تتبعها وكذا اسائر الزوايد  
 نعم لا ضمان بملكها كزوائد المعضوق ولم يذكر النكول لانه في حكم الاقرار فاستثنى مغر بالعمادية و  
 منع التناقص في الدافع في الكلام دعوى الملك لعين او مفعة لما في الصغير طلب كساح امة يمنع

دعوى ملكها وكما يمنعها لنفسه بمنعها لغيره الا اذا اوفق وهل يكفى امكان التعقيب فخلق سنخه في  
متفرقات القضاء **وفروع** هذا الاصل كثيرة سيبحث في الدعوى ومنها ادعى على اخراجه  
اخوه وادعى عليه النفقة فقال المدعى عليه ليس هو بلنى ثم مات المدعى عن تركه فجاء المالك  
عليه يطلب ميراثه ان قال هو بلنى لم يقبل للتناقض وان قال ابى او اخو قبل لا لمحرمه ولا  
ان التناقض لا يمنع ما يخفى سببه كالنسب والطلاق وكذا المحرمية فلو قال عبد لمشتراى  
فانا عبد لنريد واشترته معتمد على مقالته فاذا هو حرى ظهر انه حر وان كان البائع حاضرا  
او غائبا غيبة معروفة يعرف مكانه فلا شئ على العبد لوجود القابض ولا رجوع المشتري  
على العبد بالتميز خلاف للثبوت ولو قال العبد اشتري فقط او انا عبد فقط لا رجوع عليه  
اتفاقا در رجوع العبد على البائع اذا اظهر به بخلاف الرهبان قال ارحمنى فاني عبد لم  
يضمن اصلا والاصل ان التعزير يوجب ضمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة باع عقدا  
ثم برهانه وقف محكوم بلزومه قبل والا لان يحرم الوقف لا ينزل المالك بخلاف الاعتاق  
فتح واعمله المصنف تبعا للبحر على خلاف ما صوبه الزيلعي وتقدم في الوقف وسيجي آخر الكتاب  
اشترى شيئا ولم يقبضه حتى دعاه آخر انه لا تسمع دعواه بدون حضور البائع المشتري  
للقضاء عليها ولو قضى لم يحضرهما ثم برهن احدهما على ان المستحق باعه من البائع ثم هو  
بأعده من المشتري قبل لزوم البيع وتعامده في الفتح لا عبرة بتاريخ الغيبة بل العبرة  
بتاريخ المالك فلو قال المستحق عند الدعوى غابت عني هذه الدابة منذ سنة تقبل القضاء  
لها للمستحق اخبر المستحق عليه البائع عن القصة فقال البائع لي بنية الها كانت ملكا لي منذ  
سنتين مثلا وبرهن على ذلك لا تدفع الخصومة بل يقضى لها للمستحق لبقاء دعواه في ملك  
مطلق خال عن التاريخ من ان طرفين العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من الرجوع على البائع عند  
اكتشافه فلم استقله مشتراه يعلم غصب البائع اياها كان الولد رقيقا لا تغداه الغد روي  
بالتميز وان اقر بملكه المبيع لم يستحق در وفي الفتية لو اقر بالملك للبائع ثم استحق من يده  
ورجع لم يبطل اقراره فلو وصل اليه بسبب ما مر بتسليمه اليه بخلاف ما اذا لم يقبل له محتمل  
بخلاف النص فيهما القاصي لاجل الاستحقاق لشهادة انه كتاب قاض كذا الان الخط يشبه الخط

فلم يجز الاعتداد على نفس السجل بل لا بد من الشهادة على مضمونه ليقضى للمتقاضي عليه بالرجوع بالتمن  
 كذا الحكم فيما سبق فنقل الشهادة والوكالة من محاضر وسجلات وصكوك لأن المقصود بكل هذه  
 الزام الخصم بخلاف نقل وكالة وشهادة لاهل الخصيل العلم للقاضي ولذا الزم اسلامهم والخصم  
 كافرا ولا يرجع في دعوى خوجي من اصوله على شئ معين واستحق بعضها الجواز دعواه فيما  
 بقي ولو استحق كلها رد كل العوض لدخول المدعي في المستحق واستيفائه منه اى من جواب المسئلة  
 امر ان احدها صحة الصلح عن مجهول على معلوم لان جهالة الساقط لا تعضى الى المنازعة والثاني  
 عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة لجهالة المدعى به حق لو برهنه يقبل ما لم يدع اقراره به و  
 يرجع المدعى عليه بحصته في دعوى كلها ان استحق شئ منها لقوات سلامة المبدل قبل الجور  
 لانه لو ادعى قدرا معلوما كثر به ما لم يرجع ما دام في يده ذلك المقدار وان بقي اقل يرجع بحسب  
 ما استحق منه **فروع** لو صلح من الدائنين على الدائم وقبض الدائم فاستحققت بعد المقر يرجع  
 بالانابن لان هذا الصلح في معنى الصلح اذا استحق البطل الصلح فوجب الرجوع در روفها  
 فروع اخر فلتظرو في المنظومة الجدية معجزة منها نظم لو مستحقا ظهر المبيع له على بائعه  
 الرجوع بالتمن الذي له قد رد فعاء الا اذا البايع ههنا ادعى بانه كان قدما اشترى ذلك  
 من المشتري بلا حرام لو اشترى خراية وانفقها شيئا على غيرها وانفقها ذلك يسوقها  
 اكاملها ثم استحق رجل تمامها فالمشتري في ذلك ليس جاعا على الذي غدا تلك باعها ولا  
 على اذا المستحق مطلقا بل الذي كان عليها انقضا وان مبيع مستحق ظهر ثم قضى القاضى على  
 من اشترى به فصالح الذي ادعاه صلحا على شئ له اذ يرجع في ذلك بكل التمن على الله  
 قد باعه فاستتب وفي المنية شري دارا وبقي فيها فاستحق رجوع بالتمن بقيته البناء ميبنا على  
 البايع اذا سلم التقض اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فالتمن لا غير كما لو استحقته بجميع بنائها لم يقرر  
 ان الاستحقاق مع ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البايع بقيمة البناء مثلا ولو  
 حفر بئر او نفى البالوعة او رم من الدار شيئا فاستحق الرجوع ببقاى البايع لان الحكيم بقاى  
 الرجوع بالقيمة لا بالنفقة كما في مسألة الخراية حتى لو كتب الصك فانفق المشتري فيها من نفقة  
 او رم فيها من مرمية فعلى البايع يفسد البيع ولو حفر بئر او طواها يرجع بقيمة النطى لا بقيمة الحفر



فاذا اشترى قسدا وكذا الوضوء ساقية ان قنطر عليها رجع ببقية بناء القنطرة لا بنفقة حفرة  
 الساقية وبالجملة فانما يرجع اذا بقي فيها او غير بقية ما يمكن نقضه وتبليغه الى البائع فارجع  
 ببقية حصن وطين ونماه في الفصل الخامس عشر من الفصولين وفيه شيء كرها فاستحق  
 نصفه له رد الباقي ان لم يتغير في يده ولم يأكل من ثمره ولو شئ ارضين فاستحققت احداهما ان  
 قبل القبض خير المشتري وان بعد لزومه غير المستحق بحبته من الثمن بالخيار ولو استحق  
 العبد او البقرة لم يرجع بما انفق ولو استحق ثياب القن او بردعة الحمار لم يرجع بشئ وكل شئ  
 يدخل في البيع تبعا لخاصة له من الثمن ولكن بخير المشتري فيه قنية ولو استحق من يد  
 المشتري الاخير كان قضاء على جميع الباعة وكل ان يرجع على بائعه بالثمن بلا إعادة  
 بينة لكن لا يرجع قبل ان يرجع عليه المشتري بعد الى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف  
 رحمه الله ان يرجع قال الا ترى ان المشتري الثاني لو ابراء الاول من الثمن كان الاول الرجوع  
 كما لو وجد العبد حرا فكل الرجوع قبله خالية لكن في الفصول ما يخالفه فتنبه ولو اشتد  
 عبد فاعتقه بمال اخذ منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على المعتق ولو شئ دارا  
 يعبد ولتخذت بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة ويأخذ البائع الدار من الشفع لطلن  
 البيع انتهى **باب السلام** هو لغة كالسلف وذنا ومعنى شرع ببيع اجل وهو المسلم فيه بما  
 وهو راس المال وركنه ركن البيع حتى يتعقد بلفظ البيع في الجمع وليسى صاحب الدائم رب  
 السلم والمسلم بكسر اللام وليسى الآخر المسلم اليه والمحنة مثلا المسلم فيه والتمن راس المال  
 وحكمه شئوث الملك للمسلم اليه ولرب السلم في الثمن والمسلم فيه لف ونشر مرتب وجر  
 فيما أمكن ضبط صفته تجوز ته ورواءته ومعرفة قدره ككيل وموزون وخرج بقوله ثمن  
 الدائم والدناير لا لها اثمان فلم يخرج فيها السلم خلافا لما لك وعلاوى منقارب كجوز وبغيره فليس  
 وكثرى ومشمش وتين ولبن بكسر الباء وتجربا بين معين بين صفته ومكان ضربه خلاصة  
 ودرعى كقوب بين قدره طولا وعرضا وصفته كقطن وكذا مركب منها وصنعة كعمل  
 الشام او مصر او زيد او عمر ورقته وغلظه وزنه ان بيع به فان الديباج كما نقل وزنه زرا  
 قيمته والحجر كلبا خف وزنه زاد قيمته فلا بد من بيانه مع الذرع لا يصح في ذلك متفاوتة هي

هو ما تفاوت ما لبته كطبيع وقرع ودر و رمان فلم يخرج عدا ابلا مينا و ملجان عدا جاز كيد  
 ووزنا هرة و يصح في سمن مبيع و مالح لغة ردية و في طري حين يوجد و زنا و ضربا اي تن عاقبة  
 لها لا عدا اللقاوت و لو صفوا جاز و زنا و كيدا و في الكبار و ايتان مجتنبى لا في جيتان ملخا  
 للشافعي و اطرافه كروى و كان ع خلا المالك و جاز و زنا في رواية و لا في حطب الحزم و رطبه  
 بلحزب الا اذا ضبط بما لا يودي الى نزاع و جاز و زنا فتح و جوهر و خرز الا صغار لؤلؤ و ثياب و زنا  
 لانه انما يعلم به و منقطع لا يوجد في الاسواق من وقت العقد الى وقت الاستحقاق و لو تقطع  
 في اقله دون آخر لم يخرج في المنقطع و لو انقطع بعد الاستحقاق خير ب السلام بين انتظار و جو  
 و الفسخ و اخذ راسه ماله و لحم و لو فترع ع عظم و جواره اذا بين وصفه و موضعها لانه  
 موقوف معلوم و به قالت الايمة الثلاثة و عليه الفتوى بحر و شرح مجمع لكن في القمستانى انه  
 يصح في المانزوع بلا خلاف انما الخلاف في غير المانزوع فنية لكن صرح غيره بالروايتين <sup>فتل</sup>  
 و احكم بجواره صح اتفاقا بزازية و في العيني انه يمتنع عندها و لا بمكيال و ذراع و حبل  
 قيد فيهما و جوده الناز في الماء قرا بالتعامل فتح و برقرية بعينها و ثم تحلة معينة الا اذا كانت  
 النسبة لثمر او تحلة و قرية لبيان الصفة لا لتعيين الخارج كفتح مرجى او بلاى بديارنا  
 فالمانع و المقتضى العرف فتح و لا في حصة حديثة قبل حدوثها لانه منقطعة في الحال و لو  
 موجودة وقت العقد الى وقت المحل شرط فتح و في الجوهر ق اسم في حصة جديدة او في ذمة <sup>ش</sup>  
 لم يخرج لانه لا يدرك ان يكون في تلك السنة شئ ام لا قلت و عليه فما يكتب في وثيقة السلام من  
 قوله جديد عامة مفسد له اى قبل وجود الجديد اما بعده فيصح كما لا يخفى و شرطه اى شرط  
 صحته التى تذكر في العقد سبعة بيان حبس كبر او مرقى بيان نوع كسعة او على صفة  
 كجيد و ردئى و قدر كذا كيدا لا يتقبض و لا ينسبط و اجل و اقله في السلام شهر به يعق  
 و في الحوائى لا باس بالسلام في نوع واحد على ان يكون حلالا بعضه في وقت و بعضه في وقت  
 آخر و يبطل الاجل بموت المسلم اليه لا بموت رب السلام فيؤخذ المسلم فيه من تركته حال لا بطلا  
 الاجل بموت للمدة ن لا الدائن و لذا اشترطوا لم وجوده لتدوم القدرة على تسليمه بموت و بيان  
 قد داس المال الى العقد مقيد مكافى مكيل و موقوف و عدا غير متفاوت و اكفيا بالار

كما في مداروع وحيوات قلنا ربما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال اين  
 كمال وقد يفتقر بعضه ثم يجد باقية معيبا فيرد ولا يستبدل له ربح السلم في مجلس التفتق  
 العقد في المدود ويبقى في غير قتل من جهة المسلم فيه فيما بقي ابن مالك فوجب بيانه و  
 السابع بيان مكان الايفاء للمسلم فيه فيما له حمل ومثله الثمن والجره والعتمة  
 وعينا مكان العقد وبه قالت الثلثة كبيع وضوابط وغصب قلنا هذا واجبة <sup>لتسليم</sup>  
 في الحال بخلاف الاول شرط الايفاء في المدينة لكل محلاتها سواء فيه اى في الايفاء نحو  
 لو اوفاه في محلة متهايرى وليس له ان يطالبه في محلة اخرى بزايه وفيها قبله شرط  
 حمله الى منزله بعد الايفاء في المكان المشروط لم يصح لاجتماع الصفتين بالاجارة والتجارة  
 وما لا حمل له كسك وكافور وصغار لو لم لا يشترط فيه بيان مكان الايفاء اتفاقا وفيه  
 حيث شاء في الاصح وصح ابن الكمال مكان العقد ولو عين فيما ذكر مكانا تعين <sup>في الاصح</sup>  
 فتح لانه يقيد سقوط خطر الطريق وبقي من الشروط قبض رأس المال ولو عينا قبل الايفاء  
 يابدا لها وان تاما او سارا غريبا او اكثر ولو دخل ليخرج الدرهم ان توارى عن المسلم اليه  
 بطل وان يجتريه لا وصحت الكفاية للحالة والاركان برأس مال السلم بزايه وهو  
 شرط بقاءه على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها في عقد صحيح ثم يبطل بالافتراق بلا  
 قبض ولو ابى المسلم اليه قبض رأس المال اجبر عليه خلاصة وبقي من الشروط كون رأس  
 المال منقود او عدم الخيار والاشتمال البديلين احد على الربوا وهو القدر المتفق  
 والمجلس لان حرمة النساء تتحقق به وعلها العيني تنبعا للغاية سبعة عشر من المصنف  
 وخير القدرة على تحصيل السلم فيه ثم فرع على الشرط الثامن بقوله فان اسلم ما تقي  
 درهم في كره بضم فتشديد ستون قفيرا او القفيرا ثمانية مكائيك والمكوك صاع  
 ونصف عيني برحاله كوز المائتين مقسومة مائة دينا عليه اى على المسلم اليه ومائة  
 نقدا انقدها ربح السلم وافتراقا على ذلك فالسلم فيه حصه الدين باطل لانه دين بدين  
 وصح في حصه النقد ولم يشع الفساد لانه طارح حتى لو نقدا الدين في مجلسه صح في الحال  
 ولو احدى لهما دنانير او على غير العاقل فسد في الكل ولا يجزى القرض للمسلم اليه في رأس



المال ولا لرب المسلم في المسلم فيه قبل قبضه بخي بيع وشركه ومراجحة وتولية ولو من عليه حتى لو  
 وهبه منه كان اقاله اذا قبل وفي الصنع قاله بعض السلم بانه ولا يجوز لرب المسلم شراءه شي  
 من المسلم اليه براس المال بعد اقاله في عقد السلم الصحيح فلو كان فاسدا جاز الاستبدال  
 كسائر المديون قبل قبضه بحكم الاقاله لقوله عليه افضل الصلوة والسلام لا تأخذوا <sup>سلك</sup>  
 اوداس مالكم الا سلك حال قيام العقد اوداس مالكم حال انفساخه فامتنع لاستبداله  
 بخلاف يدل الصن حيث يجوز الاستبدال عنه لكن بشرط قبضه في مجلس الاقاله لمحو  
 تصرفه فيه بخلاف السلم ولو شري المسلم اليه في كركرا و امر المشتري رب السلم بقبضه فقا  
 عما عليه لم يصح للزوم الكيل مرتين ولم يوجد وجه لو كان الكركرا و امر مقرضه به لانه اعارة  
 لا استبدال كما صح لو امر المسلم اليه رب السلم بقبضه منه له ثم لنفسه فاكتمل مرتين لزوال المانع  
 امر اي المسلم اليه رب السلم ان يكيل المسلم فيه في ظرفه فكاله في ظرفه اي وعاء السلم بغيبته اما  
 بحضرة فيصير قابضا بالتحلية او امر المشتري البايع بذلك فكاله في ظرفه ظرف البايع لم يكن  
 قابضا لحقه بخلاف كيله في ظرف المشتري بامر فانه قبض لان حقه في العين والاول في الذمة  
 كيل العين المشتراة ثم كيل الدين المسلم فيه وجعلهما في ظرف المشتري بقض بامر  
 الدين للعين وعكسه وهو كيل الدين او لا يكون قبضا وخبراه بين نقض البيع الشر  
 اسلامه في كره قبضت فتايل السلم فانت قبل قبضها بحكم الاقاله بقي عقد الاقاله  
 او ماتت فتايل مع لبقاء المعقود عليه وهو المسلم فيه وعليه قيمتها يوم القبض فمهما  
 في المستثنين لانه سيد الضمان وكذا الحكم في المقايضة بخلاف الشراء بالفض فيه لان الامة  
 اصل البيع والحاصل جواز الاقاله في السلم قبل هلاك الجارية وبعد بخلاف البيع فتايل  
 البيع في عبده فابق بعد الاقاله من يدا المشتري فان لم يقدر على تسليمه للبايع بطلت الاقاله  
 والبيع بحاله فنية والقول لمدعي الرذاعة والتأجيل لانا في الوصف وهو الرذاعة وال  
 ولاصل ان من خرج كلامه تعنتا فالقول لصالحه بالاتفاق وان خرج خصومة ووقع  
 الاتفاق على عقد واحد فالقول لمدعي الصحة عندها وعند المنكر لو اختلفا في مقدار  
 فالقول للطالب مع بيمينه لا بخاره الزايدة وان برهن قبل وان برهننا نقض بنية المطلوب

أي المسلم إليه لأجلها الزيادة وإن اختلفا في مضية فالقول المطلوب أي المسلم إليه بميثنه  
 ألا أن يبرهن الآخر أن برهنا فيئدة المطلوب ولو اختلفا في المسلم تعالى فافهم ولا استصناع  
 هو طلب عمل الصنعة بأجل ذكر على سبيل الاستعمال لا الاستعمال فإنه لا يصير مسلما  
 فتعبد بشرائطه جرى فيه تعامل أم لا وقالا الأول استصناع وبدونه أي لأجل فيما فيه تعامل  
 الناس كحرف وقمة وطست بمهمة وذكره في المغرب بالشين المعجمة وقد يقال طست  
 صح الاستصناع ميعا لأجله على الصحيح ثم فرع عليه بقوله فيجب للصانع على عمله ولا  
 يرجع الأمر عنه ولو كان علة ما لم يرد البيع هو العين لا عمله خلافا للابريحي فإن جازما لها  
 بمصنوع غيره أو بمصنوعه قبل العقد فخذ صح ولو كان البيع له أي الأمر بلا رضا فصح  
 الصانع لمصنوعه قبل روية أمره ولو تعين له لما صعبه وآله أي للأمر لخذ وتركه بخيار  
 الروية ومفاده أنه لا خيار للصانع بعد روية المصنوع له وهو الأصح لغيره لم يصح فيما يتبع  
 فيه كالشوب الأجل كما مر فإنه لم يصح فسدان ذلك لأجل على وجه الاستعمال وإن كان لا  
 يعلم أن تفرقه فلا كان صحيحا **فروع** السلم في الأبر لا يجوز لما في إجازة جواهر الفتاوى وكل  
 الأبر لا يجوز لأنه ليس بمنفعة لأن النار عملت فيه ولأن لا يجوز السلم فيه فلا يجب النعمة  
 حتى لو كان عينها جاز قلت وسيجي في العصب الرب والفطر والتم والتم والأجر والصابون  
 والعصفر والسكر والجود والصم وير مخلوط بشعر قيمته فيلحفظ انتهى **باب**  
**المتفرقات** من أبوابها وعبر في الكتب بمسائل منشورة وفي الدرر بمسائل شتى والمعنى  
 واحد اشترى ثوبا أو فرسا من خرف لأجل استئناس الصبي لا يصح ولا قيمة له فلا يضمن متلفه ولا  
 بخلافه يصح ويضمن قنينة وفي آخر حظر الحب عزالي يوسف يجوز بيع اللعبة وإن يلعبها  
 الصبيان وصح بيع الكلب ولو عقورا والعهد والعيل والقرف والسباع لبيار النواحي حتى  
 المرق وكذا الطيور علمت أولا سوى الخنزير وهو المختار للائتنافع بها ويجوزها كما قد مرناه  
 في البيع الفاسد والتمسح بالقرح وإن كان حراما لا يملك ببيع بل يكره بيع العصيد  
 وهبانية **فروع** لا ينبغي اتخاذ الكلب الخوف لصرا وغيره فلا بأس بمثله سائر السباع  
 عيني وإجازة لئلا يصيد وحراسة ما شئت ونزع إجماعا كما صح بيع خرما كثيرا وصح

مبنية قينة وادنى القيمة التي تشتري بها الجواز البيع فليس لو كانت كسرة خبز لا يجوز قينة كما لا يجوز  
 بيع هوام الارض كالخنافس والقناتذ والعقارب والوزغ والضرب لاهوام البحر كالسرطانات  
 وكل ما فيه سوى السمك وجوز في القينة بيع ماله من كسفتقور وجلود خنزير وحمل الماء لو  
 حيا واطلق الحسن الجواز ابو الميث بيع الحيا ان انتفع بها في الادوية والا لا ورده في البايع  
 بانه غير سديد لان المحرم شرعا لا يجوز الانتفاع به للتلاوي كالحجر فلا تنفع الحاجة الى شرا  
 البيع ويجوز بيع دهن نجس اى متنجس كما قدمناه في البيع الفاسد وينفع به للاستصباح  
 في غير مسجد كما مر والذي كالمسلم في بيع كسرة وسلم وربوا وغيرها غير النجس والخنزير وميتة  
 لم تمت حقا انفقها بل نجس حتى اذبح محوسى فالحاخذ خنزير وقدمنا بابتكرهم وما يدعون  
 وصح شراؤه اى الكافر كما قدمناه في بيع الفساد عيدا مسلما او مصفا او شفا صامتها  
 ويجوز على البيع ولو المشتري صغيرا جبر عليه وليه فلو لم اقام القاضى له وليا وكذا المسلم  
 عنده ويتبعه طفله ولو اعتقه او كاتبه جاز فان عجز اجبر ايضا ولو دبره او استولد لها  
 سعيها في قيمتها ويوجع ضربا لو طئه مسلمة وذلك حرام **فروع** من عاداته شراء المردان  
 يجبر على بيعه دفعا للفساد فهو غير وكداهم اخذ صيدا يومه بارساله ولو اسلم حقن  
 النحر سقطت ولو للمستقرض فرائتان وطى زوج الامة المشتراة القى لئلا يشتريها قبل قبضها  
 قبض مشتريها لخصه بتسليطه فصار فعله كفعله كالحجر دنكا حيا استحسنه او انقص البيع  
 قبل القبض بطل النكاح في قول الثاني وهو المختار وقيل الكمال بما اذا لم يكن بطلانه بموجبها  
 فلو به قبل القبض لم يبطل النكاح وان بطل البيع فيلزمه المهر للمشتري فتح اشترى شيئا  
 منقوكة لان العقار لا يبيعه القاضى وغاب المشتري قبل القبض فقد التزم عليه معروفة فاما  
 باعه بنية انه باعه منه لم يبع في دينه لا مكان ذهابه اليه وان جهل مكانه يبع البيع اى باعه  
 القاضى او مامو نظرا للغائب ادى الثمن وما فضل عسيكه للغائب وان نقصت ثمنه البايع اذا  
 ظفربه وان اشترى اثنان شيئا وغاب واحد منهما فالحاضر دفع كل غنمه ويجبر البائع على قبول  
 الكل ودفع الكل للحاضر وله قبضه وحبه عن شريكه اذا حضر حتى يفقد شريكه الثمن بخلاف  
 احد المستأجرين والفرق ان البايع حبل البيع لا يستيفاء الثمن بكان مضطرا بخلاف المستأجر



اللهم الا اذا شرط تجيل الاجرة باع شيئا بالفضة قال في هبة بنصفه انصفه اي بالثمن فيجب  
 خسمائة مثقال من كل منهما لعدم الاولوية وفي بيعه شيئا بالف من الذهب والفضة تقضا  
 وانصر للوزن المعبر فالنصف من الذهب مثاقيل والنصف من الفضة دراهم ومثاله  
 على آخر كرحطة وشعير وسهم لزمه من كل ثلث كرو هذا قاعدته في المعاملات كلها كهر  
 ووصية ووديعة وغصب وإجارة وبدل خلع وغيره في مؤذن ومكيل ومعدود ومذروع عيني  
 وقوله وزن سبعة تقدم في الزكاة وافاد الكمال ان اسم الدراهم ينصرف للمتعارف في بلد  
 العقد ففي مصر ينصرف للفلوس وافاد في النهران قيمته يختلف باختلاف الزمان فافاد  
 القاني بانه يساوي نصفاً وثلاثة فلوس فلو اطلق الواقف الدراهم اعتبر منه ان عرف والاصح  
 للفضة لانه الاصل كما لو قيده بالنقرة كواقف الشيخونية ونحوها فقيمة درهما نصفان  
 وافاد المصنف ان النقرة تطلق على الفضة والذهب على الفلوس الخاص بعرف مصر الا  
 فلا بد من مرجح فان لم يوجد فالعمل على الاستمارات القديمة للوقف كما عولوا عليها في نظام  
 كعرفه فخرج وسحق قال وبه افق الملا ابو السعود افندي ولو قبض نقيداً جديداً كان له  
 على آخر جملته به فلو علم وانفق كان قضاء اتفاقاً ونفقاً وانفق فلو قام رده اتفاقاً فهو قضاء  
 لحقه وقال ابو يوسف دح اذا لم يعلم برده مثل زيفه ويرجع بمجيده استجساناً كما لو كان  
 ستوقاً او بنهرجة واختاره ثلثي ابن كمال قلت ورجحه في البحر والنهر الشربلية  
 وبه يغني ولو فرخ او باضر طير في ارض رجل او تكسر فيها طير اي انكر رجله بنفسه فلكسر  
 رجل كان لكاسر لا اخذ فهو لاخذ لسبق يده لمباح الا اذا هبنا ارضه لذلك فهو له او كما  
 صاحب ارض قريباً من الصيد بحيث يقدر على اخذ لو ما يده فهو لصاحب ارض لا تمكنه  
 فلو اخذ غيره لم يملكه له فكذا مثل ما مر صيد تعلق تشبكه نصبت للجفا او دخل ارض رجل  
 ودرهم او سكر نثر فوقه على ثوب لم يعد له ما بقا ولم يكن لاحقا فلو اعه او كفه ملكه بهذا  
 الفعل **مذروع** غسل الخيل في ارضه ملكه مطلقاً لانه صار من ارضه انما شرب دارا فطلب المشتري  
 ان يكتب له البايع صكاً لا يجبر عليه ولا على الاستهاد والخروج اليه الا اذا اجاعه بعد ول  
 وصك فليس له الامتناع من الاقرار بشي فطنا فعرضته امرأته فكله له المرأة اذا كفت

زوجهما بلا اذن الورثة كفن مثله رجعت في التركة ولو اكثر لا يرجع بقول قال عمر بن الخطاب  
 ترجع ببقية كفن المثل لابيعة الكسب حراما واشترى به او بالدرهم المقصودة شيئا قالوا لا  
 ان تقدر قبل البيع تصد بالرجح والا وهذا القياس وقال ابو بكر كلاهما سواء ولا يطيب  
 فكذلك لو اشترى ولم يقل هذه الدراهم واعطى من الدراهم دفع ماله مضاربة لرجل جاهل  
 جاز اخذ ربحه ما لم يعلم انه الكسب الحرام من دعي ثوبه لا يجوز كحداخذ ما لم يقل حين  
 دعي لياخذ من اراد باع الابضية طفله ولا بفسد فاستولم بخير ببيعة استغسانا  
 شرت لطفها على ان لا ترجع عليه بالتمر جاز وهو كالمبيعة استغسانا قال الاسير اشترى  
 او فكنى قسرا رجوع بما دى كانه اقضيه ولو قال يالف قسرا بالكثر لم يلزمه الفضل  
 لانه تخلص لاشراء اشترى دارا او دينق وتاذى حيرانه ان على الدوام يمنع وعلى المذوق  
 يتحمل منه شىء لهما علانته لعم غلم فوجد لعم مغرله الذي قال زن لى من هذا اللحم ثلثة  
 ارطال فوزن له اجبر ومن هذا الخبز فوزن له لم يجبر شىء بل ان خبز يقيا فاذا هو ربيعى  
 او شرى بلذر البيطع فاذا هو بلذر القشاء ان قائما رده وان مستهلكا فعليه مثله ساوم بطلب  
 الزجاج قال فع له قلح البيطر كوقع منه على اقداح فانكسر ضمن الا قداح لا القح شىء بخر  
 باصطفا وفي قلعه صا من الاصل ضرر بالبايع يقطع من وجه الارض من حيث لا يتضرر به  
 البايع ولو اهدم من سقفه حائط ضمن القالع ما تولد من قلعه دفع الدراهم زيوفا  
 فكسرها المشتري لا تنق عليه ونعم ما صنع حيث غشه وخانه وكذا لو دفع اليه لينظر  
 اليه فكسرها باس بيع المغشوش ان اباي غشه البايع كان ظاهر ابرء ولذا قال ابو حنيفة  
 رحمه الله تعالى في خطبة خطب فيها شعير بالشعير لا باس ببيعة وان طحنه لا يبيع قال الثا  
 في عمل معه فضة نحاس كايبيعها حتى يبين وكشنى لا يجوز فانه يلغى ان يقطع ويجاب  
 صاحبه اذا انقعه وهو يعرفه شرى فلولا بادرهم فدفعها اليه وقال هي بدمك لا  
 ينفعها حتى يعدها شرى بالدراهم الزهية وداقل ما يشتري بالبحر كمال له شىء ثيابا  
 ببغداد على ان يوفى ثمنه بشمق قتل لم يخسر بلحما له اكمل بع نصف ارضه بشمق خبز كله  
 على المشتري ففسد اخذ الخبز من كاهل ربه ان يرجع على الدهقان استغسانا شىء الكسب

الغلة ومقتضاه ان رضى الكا رجاز البيع وله حصته من الثمن وان لم يرض لم يجز بيعه قضاء  
 درهما وقال بانقله فان نفق جاندا لا فقهه على فقبله ولم ينقله له رده استحقاقا لخلق جاز  
 وجدها عيدا فقال اعرضها او بيعها فان نفقت والا فخرها فعرضها على البيع سقط الرق قال  
 حنفية رحمه الله تعالى اذا وطى الرجل امته ثم زوجها مكانه فللزوج وطوعها بلا استبراء  
 وقال ابو يوسف رحم استقبح ولا يقر بها حتى تحيض حنفية كما استنزلها كما سيجى في المظهر  
 والكل من المتلقط ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به هنا اصلان احدهما  
 ان كل ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد كالبيع وما لا فلا كالقرض <sup>ثانيهما</sup>  
 ان كل ما كان من التمليكات او التقيدات كرجعة يبطل تعليقه بالشرط في الاصح لكن في  
 اسقاطا والتزامات يخلف لها كج وطلاق يصح مطلقا وفي اطلاقات ووكالات <sup>ثالثا</sup>  
 بالمال ثم بزيادة فالاول اربعة عشر على ما في درر والكنز واجارة الوقاية البيع ان علقه  
 بكلمته ان لا يبيع على ما بيناه في البيع الفاسد والقسمه للمثلي اما قسمه القيمة فتصح بخيار  
 شرط وروية والاجارة الا في قوله اذا جاء راس الشئ فقد اجرتك داري بكذا فيصح به  
 بقتى عمادية وقوله لغاصب داره فرغها والا فاجرها كل شهر بكذا اجاز كما سيجى في متفرقات  
 الاجارة مع انه تعليق بعدم التقرير والاجارة بالزء فقول التكرير في النكاح <sup>ان رضى</sup>  
 اى مبطل للاجازه بزيادة وكذا كل ما لا يصح تعليقه بالشرط اذا انعقد موقوفا لا  
 يصح تعليق اجازته بالشرط بغير نقصان على البيع قصور الرجعة قال المصنف انما ذكرها  
 تبعا للكنز وغيره قال شيخنا في بجره وهو خطأ والصواب انها لا تبطل بالشرط اعتبارا  
 لها باصلها وهو النكاح واطال الكلام لكن تعقبه في التمر وقرى بالها لا تقتصر لشهور ومهر  
 وله رجعة امة على حرق نخمها بعد طلاقها وينبطل بالشرط بخلاف النكاح والصلح عن مال  
 بمال درر وغيرها وفي النهر الطاهر الاطلاق حتى لو كان عن سكوت او انكار كان فداء في حق  
 المتكر ولا يجوز تعليقه واكبراء عن الدين لانه تملك من وجهه الا اذا كان الشرط <sup>ربعا</sup>  
 او علقه بامر كائن كان اعطيت شريكى فقد ابراك وقد اعطاه صبح كذا ايمنى ويكون وصية  
 ولو لوارثه على ما بحثه في النهر وعزها الكيل والاعتكاف فالحال ليس مما يخلف به فانما <sup>خامسا</sup>



تعليقهما بالشرط وهذا في أحد الروايتين كما يسطر في النهر الصحيح الحاق الاعتراف بالذنب  
 والمزاولة والمعاملات أي المساقات كلها الجارة الاقرار اذا علقه بجي العذر ويموت به فيقول  
 ويلزمه الحال عيني والوقف الرابع عشر التحكيم لقول الحكمين اذا حل المشرك فحكم بيننا كانه  
 صلح معني فلا يصح تعليقه ولا اضافة عند الثاني وعليه الفتوى كما في قضاء الثانية وفي  
 ابطال الاجل ففي البرازية انه يبطل بالشرط الفاسد وكذا البحر على ما في الاشباه وما يصح  
 لا يبطل بالشرط الفاسد لعدم المعاوضة المالية سبعة وعشرون على ما عده المصنف  
 تبعاً للعيني وزدت ثمانية القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعق  
 والرهن والايضاء تجعلك وصياً على ابن تزوج بنتي والوصية والشركة والمضاربة و  
 كذا القضاء والامارة كوليئك بله كما هو بداهة ويبطل الشرط فله عزله بالجنحة وهل  
 ليشترط لصحة عزله كمدبر ام لا السلطان ان يقول رجعت عن التأييد افتى بعضهم بذلك  
 واختار في النهر اطلاق الصحة وفي البرازية لو شرط عليه ان لا يرثي ولا يترك البحر ولا يمشي  
 قول احد ولا يصح ضرورة زيد ص التقليل والشرط والكفالة والحالة الا اذا شرط في الحالة  
 الاعطاء من ثمن دار الحمل فتفسد لعدم قدرته على الوفاء بالملزم كما غره المصنف للبرازية  
 واجاب في النهر بان هذا من المحال وعدو ليس الكلام فيه فيلحق بالوكالة والوكالة لا  
 اذا كان الفساد في صلب العقد اي نفس المبدأ ككاتبته على خمر فتفسد به وعليه يحل اطلاقهم كما  
 حرره خبيره اذن العبد في التجارة ودعوة الولد كذا الولد متى ان رضيت امرتي والصالح من  
 دم العمد وكذا الاباء عنه ولم يذكره اكفاء بالصالح وروى عن الحاجة التي فيها القود والوكالة  
 من القسم الاول وعن جناية غضب دية وعارية اذا ضمنها رجل بشرط فيها حوالة وكفا  
 درو والنسب البحر عن الماذون لهرو الغصب وامان القرن اشباه وعقد الدية وتعليق الرد  
 بالعيب تعليقه بخيار شرط وعزل القاض كعزلتك ان شاء فلان فينزل ويبطل الشرط لما  
 ذكرنا انها كلها ليست بمعاوضة مالية ولا تؤثر فيها الشروط الفاسدة وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط  
 وهو مختص بالاستقاطات المحضة التي يحلف بها كطلة وعناق وبالاتزامات التي يحلف بها  
 كبحر وصلوة والتاليات كقضاء وامارة عيني وزلمي و زاد في النهر اذن في التجارة وتسليم السفعة

والاسلام وحرر المصنف دخول الاسلام في القسم الاول لانهم اقراروا دخول الكفر هناك لانه  
ترك ويصح تعليق هبة وحالة وكفالة وابراء عنها بلام وماتع اضافته الى الزمان المستقبل  
الاجارة ونسختها والمرارة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصاء والوصية والقض  
والامارة والطلاق والعنق والوقف في اربعة عشر دت في الطرية والاذن في التجارة فيصالح مضا<sup>فين</sup>  
ايضا عادية مما لا تضع اضافة الى المستقبل عشرة البيع واجازته ونسخه والقسمة والشركة  
والهبة والتكاح والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين لانها تملك كات الحال فلا تصح  
للاستقبال كما تعلق بالشرط الفاسد لما فيه من معنى القمار ونفى الوكالة على قوله الثاني المقتضى  
بانه انتهى **باب الصرف** عنونه بالباب لا الكتاب لانه من انواع البيع هو لغة  
الزيادة وشرعا بيع الثمن بالثمن اى ما خلق للتمنية ومنه المصوغ مجتبا الجبس او بغيره  
كذهب فضية ويشترط عدم التلجيل والخيار والتماثل اى التساو وزنا والتقايض بالبرجم لا بالثمن  
قبل الافتراق وهو شرط بقائه صحيحا على الصحيح ان التحااجسا وان وصيلة اختلاف جودة  
وصياغة لما مر في الروا والابان لم يجاسا شرط التقايض لحرمة النساء فلو باع الثقلاب  
احدهما بالآخر جزافا او بفضل وتقايض فيه اى المجلس صرح والعوضان لا يتبعان حتى لو اشترى<sup>ضيا</sup>  
فاديا قبل افتراقهما وامسك ما اشار اليه في العقد واديا مثلها ماز ويفسد الصرف بخيار الشر  
والاجل لا خلاهما بالقبض ويصح مع اسقاطهما في المجلس لزوال المانع وصح خيار روية وعيب  
في مصوغ لا نقد **فروع** الشرط الفاسد يلحق باصل العقد عند خلافها فلهما شرط<sup>بعض</sup>  
التمن زيوف افرم ينفق ضربه فقط لا يتصرف في من الصرف قبل قبضه لوجوبه حقا لله تعالى  
فلو باع دينار ابداه واشترى بها قبل قبضها ثوبا مثلا فسد بيع الثوب والصرف بحاله باع  
امه تعدل الف درهم مع طوق فضة في عنقها قيمة الف انما يثبت قيمتها ليفيد انقسام الثمن  
على المثل او انه غير جيلن الطوق والا فلعيرة يوزن الطوق لا بقيمته فقد رده مقابل به والبا<sup>في</sup>  
بالبجارية بالتمين متعلق ببيع ونقد من الثمن الفا او باعها بالفين الف نقد والف نسئة او  
باع سيفا حليته خسون وتخلص بالجزء فباعه بمائة ونقد خسين فما نقد فممن الفضة  
سواء سكنت او قال فخذ هذا من ثمنها بشرط ان يكون ذلك الوقت قال هذا المعجل حصه السيف لانه

للحيلة ايضا لا يخلو في بيعه تبعاً ولو زاد خاصه فسد البيع لا زال له الاحتال فان افرق من غير  
 قبض بطل في الحيلة فقط وصح في السيف ان تحمل بلا ضرر كطوق البحارية فان لم يتخلص له  
 بضر بطل أصلاً ولا يصل انه متى بيع نقد مع غيره كفضض وفر كثر بتقد من جنسه شرط  
 زيادة الثمن فلو مثله او اقل او جهل بطل ولو بغير جنسه شرط التقابض فقط ومن باع انا  
 اناء فضة بفضة او بذهب نقد بعض ثمنه في المجلس ثم افرق قاصح فيما قبض واشترى كافي الاثاء  
 لانه صرف ولا خيار للمشتري لتعييه من قبله بعدم نقده بخلاف هلاك احد العبدان  
 قبل القبض فيخبر بعدم صنعه وان استحق بعضه اى الاثاء اخذ المشتري ما بقى بقسطه  
 اورد لتعديده بغير صنعه قلت ومفاده تخصيص استحقاقه بالبيضة لا بالاقرا فيلزم  
 فان لمجاز المستحق قبل فسخ الحاكم العقد جاز العقد لاختلاف متى يفسخ البيع اذا ظهر  
 الاستحقاق ظاهر الرواية انه لا يفسخ مالم يفسخ وهو الاصح فتح وكان الثمن له يلخذه البائع من  
 المشتري ويسلم له اذ لم يفرق بعد الاجازة ويصدر العاقد وكذا للحيث فتعلق احكام العقد  
 به دون الحيث حتى يبطل العقد بمقارفة العاقد دون المستحق جوهرة ولو باع قطعة ثم  
 فاستحق بعضها اخذ المشتري ما بقى بقسطه بالخيار لان التبعض لا يضرها وهذا هو الكا  
 الاستحقاق بعد قبضها وان قبل قبضها له الخيار لتفرق الصفقة وكذا الدينار والدرهم جوهرة  
 وصح بيع درهمين ودينار بل درهم ودينارين بضر المجلس بخلاف جنسه ومثله بيع كبر  
 وكبر شعير بكري بر وكري شعير وكذا ابيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار وصح بيع درهم  
 صحيح ودرهمين غلة بفتح وتسد يد ما يرد به بيت المال ويقبله التجار بدرهمين صحيحين ودينار  
 غلة للمساواة وزنا وعدم اعتبار الجودة وصح بيع من عليه عشرة دراهم دين من هي له اى من دأته  
 فصح بيعه منه دينار اهما اتفاقا وتقع المقاصة بنفس العقد اذ لا يوافق دين سقط او بيعه بعشرة  
 مطلقاً عن التقيد بل دين عليه ان دفع البائع الدينار للمشتري وتفاضل العشرة الثمن بالعشرة الا  
 ايضا استحسننا وما غلب فضته وذهب فضة وكاف لا يصح بيع الخالص به ولا بيع بعضه  
 الا متساوياً وزناً وكذا لا يصح الاستقرار لجزءها الا وزناً كما في بابه والغالب عليه العشر منهما في حكمه من  
 اعتبار الغالب في بيعه بالخالص ان كان الخالص اكثر من المعشوش ليكون قدره بمثله والزيادة بالغير



كما مر وبجسده متفاضلا وزاد على البعير الجوز فخلقه بشرط القايض قبل الافتراق في الجوز  
 في صورتين احدهما القيد وان كان الخالص مثله اى للعشوش او اقل منه او لا يملكه الا  
 البيع للرابع في الاولين ولا محالة في الثالث وهو اى من الغالب العشر لا يتعين بالمقيد ان يرد  
 للمنية حيث لا يرجع تعينه به كسلعة وان قبله البعض فله يوفى فثبتت على العقد بجسده زينا  
 ان علم البائع بحاله والا فبجسده جيدا ومع البيانة والاستقرار من راجع منه علاماته  
 فيما لا يضر فيه فان راجع وزنا فيه او علة افيه او كلها فبكل منهما والمتساوى غشيه وفضته او  
 ذهبه كغالب الفضة والذهب في تباع واستقر من فلم يجز الا بالوزن الا اذا اشار اليها كحان  
 الخلاصة واما في الصبر فبغالب غش فيصح بالاخبار لما استردى شيا به بغالب العشر هو باق  
 او يفلو من نافقة فكسرت ذلك قبل التسليم للبايع بطل البيع كما لو انقطعت عن ابدى النار  
 فانه كالسكاد وكذا الحكم الدرهم لو كسرت او انقطعت بطل وصحة بقية المبيع وبه يفتى رفق  
 بالناسخ وحقايق وجه الكساد ان تترك المعاملة لها في جميع البلاد فلو راجت في بعضها لم يطل  
 بل يجيز البايع لتعيبها وحده لا انقطاع عدم وجوده في السوق وان وجد يد العيان فيه وفي البس  
 كذا ذكره العيني وابن ملك بالعطف خلافا لما في نسخ المصنف فقد غرزة للهداية ولم اراه فيها  
 اعلم وفي البرازية لو راجت قبل فتح البائع المبيع ما دجان عدم انقضاء العقد بلا فتح وعليه  
 فقول المصنف بطل البيع اى ثبت للبائع ولاية فسخه والله للوقت وقيد بالكساد لانه لو  
 قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله اجماعا ولا يجزى البايع وعكسه لو خلت قيمتها وزادت  
 فذلك البيع على حاله ولا يجزى المشتري ويطلب بقدره للمعايير الذي كان وقع وقت  
 البيع فتح وقيد بقوله قبل التسليم لانه لو باع الدلال وكذا المصنف متاع الغير فبما اذنه  
 بدناهم معلومة واستوفاهما فكسرت قبل دفعها الى رطب المتاع لا يند  
 البيع لان حق القبض له عيني وغيره ومع البيع بالعلو من التافهة وان  
 لم يقين كالدراهم وبالكسرة لا حتى تعينها كسلع ويجب على المستقر من  
 رد مثل اقلس القرض اذا كسرت وادجب محار قيمتها يوم الكسار  
 وعليه العتق بزازية وفي النهرين يلعن صاحب الهداية دليلها

ظاهر في اختيار قولها اشترى شيئا بنصف درهم مثله فلهم صريح ببيان عدم العلم به وعليه  
 فلو سبى بتابع بنصف درهم وكذا اشترى درهم او ربحه وكذا الواشترى بالدرهم فلو سبى  
 بالدرهمين فلو سبى عند الثاني وهو اجمع للعرف كافي ومن اعطى صير فباي درهم كبير فقط  
 اعطى به نصف درهم فلو سبى بالنصف صنفه ونصفه من الفضة صغيرة الاحبة هم  
 ويكون النصف كاحبة مثله وما بقي بالفلس ولو كرر لفظ نصف بطل في الكل للزوم الرب  
 وبما تقر بظهور الاموال ثلثة اولى من بكل حال وهو المقدار صحيحة الباء او لا قبل  
 بجنسه او لا والثاني مبيع بكل حال كالتياب والدواب والثالث ممن من وجهه كالمثليات  
 فان انفصل بها الباء فممن ولا فيبيع واما الفلوس فان دابة فكم من الاقل سبعة والتمن من حكمة  
 عدم اشتراط وجوده في ملك العاقد عند العقد وعدم بطلانه اى بالعقد بطلانه اى بالتمن  
 ويصح الاستبدال به في غير الصرف والسلم لانيهما وحكم المبيع خلافة اى التمن في الكل فيشتق  
 وجود المبيع في ملكه وهلكه او من حكمها وجوب التساوي عند المقابلة بالجنس في المقدرات كما  
 تقر تذبذب في بيع العينة ويأتي متناهي الكفالة بيع التلمية ويأتي متناهي الاقرار وهو ان  
 يظهر اعتقادها لا يريد ان يبيع اليه بخوف عدو وهو ليس ببيع في الحقيقة بل كالمهر  
 كما بسطته في آخر شرحي عن المنار ونقل عن التلويح ان الاقسام ثمانية وسبعون وعقد  
 له قاضيان فضلا عن كراهة ملخصة انه بيع منعقد غير لازم كالبيع بالتخييار وجعله الباقي  
 فاسدا ولو ادعى احدهما بيع التلمية وانكر الآخر فالقول لمدرع الجحد بميثه ولو برهن  
 احدهما قبل ولو برهنا فالتلمية ولو تبايعا في العلانية ان اعتبرنا ببناءه على التلمية فباي  
 باطل لا تقاومها الفاضلة ولا فلازم ولو لم تحتضها ثمانية قبل على الظاهر منية قلت  
 ومفاده انها لو تراضعا على الوفاء قبل العقد ثم عقد الخاليا عن شرط الوفاء والعقد جائز  
 ولا حجة للمواضعة وبيع الوفاء ذكرته هنا تبعا للدرر وصورتها ان يبيعه العين بالف  
 على انه ان رد عليه التمن رد عليه العين وسماه الشافعية بالرهن المعاد ويسمى مبيع  
 الامانة وبالشام بيع الاطاعة قبل هو رهن فتمن زوايده وقيل بيع يفيد الانشاع به وفي  
 اقاله شرح للمجمع عن النهاية وعليه الفتوى وقيل ان يلفظ البيع لم يكن رهناء ثم ان ذكر

الفسخ فيه او قبله او زعماء غير لانم كان بيعا فاسدا لولبعده على وجه المبيع اذ جاز ولزمه الوفاء  
 به لان المبيع يد وتكون لازمة لحاجة الناس وهو الصحيح كما في الحاشي والخاتمة واقرة خسر  
 هذا والمصنف في باب الكراه وابن الملك في باب الاقالة بزيادة وفي الظهيرية لو فكر المشتري  
 بعد العقد يلتحق بالعقد عند الحقيقة ولم يذكر انه في مجلس العقد او بعده وفي البرازية  
 ولو باعه لآخر بآيات توقف على الجارة مشترية وفاء ولو باعه المشتري للبائع او وثقه خسر واستخذه وفاء في الشبهة  
 من البائع والمشتري يقوم مقام مورثه نظر الجانب المهر فيلحفظ ولو استأجره بآيته  
 لا يلزمه الاجارة وهو حكمنا حتى لا يحل الانتفاع به قلت وفي فتاوى ابن الحلبي ان  
 صدرت الاجارة بعد قبض المشتري المبيع وفاء ولو للبناء وحده فهي صحيحة والاجارة  
 لازمة للبائع طول مدة التولية انتهى تنية قلت وعليه ولو مضت المدة وتوفي  
 فيه فافتي علماء الروم يلزم لغير المثل ويسمونه بيع الاستقلال وفي الدد مع  
 بيع الوفاء في العقار مستحسنا واختلف المنقول وفي المتقط والمنية اختلافان البيع  
 بات او وفاء جلا وهزل قال قول لم ادعي الجحد والبيات لا بقرينة الهزل والوفاء  
 قلت لكنه ذكر في الشهادات ان القول لم ادعي الوفاء استحسانا كما يستجوع فيلحفظ ولو قال  
 البائع بعثك ببيعا ياتا قال قول له الا ان يدل على الوفاء نقصان الثمن كثيرا الا ان يدل  
 صاحبه تغير السعر وفي الاستباه في اواخر قاعدة العادة محكمة عز المنية لو دفع  
 غرلا الى جائك لينسجه بالنصف جوزه مشايخ بخاري للعرف ثم نقل في آخرها عين  
 اجابة البرازية ان به افقي مشايخ بلخ وخوارزم وابو علي النسفي ايضا قال والقول  
 على جواب الكتاب للطحان لانه منصوب عليه فيلزم ابطال التصريف من البيع الفاسد القول  
 السادس في بيع الوفاء انه صحيح لحاجة الناس من ارض الربوا وقالوا ما صفاق على الناس من الا  
 اتسع حكمه ثم قال والحاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن افقي كثيرا باعتبار  
 فاقول على اعتباره ينبغي ان يفتي بان ما يقع في بعض الاسواق من خلق السوايف لا يرد  
 ويصير الحلو في الحانوت حقا له فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارته  
 اغيره ولو كانت وقفا وكذا القول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء النزول





الكفالة فتح ونجر مشاع ككفالت بنصفه او ثلثه او رابعة فيعقد بمنته او على او على  
 اولاد به زعيم او كميل او قبيل به اي بفلا من او عزم او جميل بمعنى محلي بدايح وينعقد  
 بعقوله انا ضامن حتى يجتمعوا وحتى يلتقيا ويكون كفيلا الى الغاية تاخر خانية وقيل لا ينعقد لعدم  
 بيان المضمون به اهو نفس او قال كما نقله في الخانية عن الثاني قال المصنف والظاهر انه  
 ليس المذهب لكن استبطن منه في قدومه انه لو قال الطالب ضمنت بالمال وقال الضامن  
 انا ضمنت بنفسه لا يصح ثم قال وينبغي انه اذا اعترف انه ضمن بالنفس ان يوافق  
 الى آخره في وجهه كما لا تتعقد في قوله انا ضامن او كميل لمعرفة على المذهب خلافا للثلاثة  
 لانه لم يلائم المطالبة بل المعرفة واختلف في انا ضامن لتعريفه او على تعريفه والوجه  
 البرزوم فتح كانا ضامن لوجهه لانه يعبر به عن الجملة سراج وفي معرفة فلان على يلزمه  
 ان يدل عليه خانية ولا يلزم ان يكون كفيلا ههنا واذا كفل الى ثلاثة ايام مثلا كان كفيلا  
 بعد الثلاثة ايضا ابد حتى يسلمه لما في الملقط وشرح الجمع لوسله الحال يرى وانا المدقة لتأخير  
 المطالبة ولو زاد وانا يرى بعد ذلك لم يصير كفيلا اصلا في ظاهر الرواية وهي  
 الجملة في كفالة لا تلزم مدروا وشباهة قلت ونقله في لسان المحكام عن ابي الليث وان عليه  
 القتي ثم نقل عن الواقعات ان الفتوى انه يصير كفيلا متى كان تقريبا لاول بانه ظاهر المذهب فيه ولا يطلب  
 بالمكفول به في الحال في ظاهر الرواية وبه يفتي وصح في السراجية وفي البرازية كفضل  
 على انه متى اوكلها طلبه اجل شهر صحت وله اجل شهر من طلبه فاذا تم الشهر فطالبه لزمه  
 التسليم ولا اجل له ثانيا ثم قال كفضل على انه بالخيار عشرة ايام او اكثر صرح بخلاف البيع  
 لان مبناها على التسليم وان شرط تسليمه في وقت بعينه احضره فيه ان طلبه كدين  
 مؤجل حل فان احضره فيها ولا حبسه الحاكم حين يظهر مطله ولو ظهر عجزه ابتداء لا يحبس  
 حتى فان غاب امهله الحاكم مدة ذهابه واياه ولو ولد ار الحبيب عيني وابن ملك ولو لم يعلم  
 مكانه لا يطالب به لانه عاجز ان يثبت ذلك بتصديق الطالب الذي زاد في البحر او ببلدية  
 اقامها الكفيل مستدلا بما في القنية غاب المكفول فلا يثبت ملزمة الكفيل حتى يحضره <sup>حله</sup>  
 دفعه ان يدعى الكفيل عليه ان خصمك غائب غيبة لا تدرى فثبت لي موضعها وبرهان <sup>ذلك</sup>

تدفع عنه الخصومة ولو اختلفا فان له صراحة للفتارة معروفة امر الكفيل بالذهاب اليه والا  
حلفت انه لا يدرك موضعه ثم في كل موضع قلنا لا يراه اليه الطالب ان يستوثق بكفيل من الكفيل  
ثم لا يضيء آخر ويرى الكفيل بالنفس بموت المكفول به ولو عبدا اراد به دفع توهم ان العبد  
فاذا اتعد تسليمه لزمته قيمته وسبغى ما لو كفل برقبته وموت الكفيل وقيل بطالب وارثه  
باحضار سرج لا يموت الطالب بل وارثه او وصيه بطالب الكفيل وقيل بيراو هيانية والملة  
الاول ويرى يدفعه الى من كفل به حيث اى في موضع يمكن مخلصته سواء قبله الطالب  
ام لا وان لم يقبل وقت التكفيل اذا دفعت اليك فان ابرأ ويرأ بتسليمه مرقال سلمته اليك  
بجدة الكفالة او لان طلبه منه والا فلا بد ان يقول ذلك ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي  
سلمه فيه ولم يخرج تسليمه في غيره به يفتى في زماننا لتهاون الناس في اعانة الحق ولو سلمه عند  
الامير او شرط تسليمه عنده هذا القاضى وسلمه عند قاض اخر جاز مجر ولو سلمه في المجلس  
هذا القاضى او سجن امير البلد في هذا المصالح ابن ملك وكذا ابرأ الكفيل بتسليم  
المطلوب نفسه لمصرا لمقتضى وبسليم وكيل الكفيل لقيامه مقامه ورسوله اليه لا  
رسوله الى غيره كالجني وفيه يشترط قبول الصالح ويشترط ان يقول كل واحد من هؤلاء  
سلمت اليك عن الكفيل رد من كفالته اى بحكم الكفالة عينه ولا يبرأ ابرأ  
فليحفظ فان قال ان لم اوف اى آت به عدا فهو ضامن لما عليه من المال فلم يواف به مع  
قدرته عليه ولو عجز بحبس او مضر لم يلزمه المال الا اذا عجز بموت المطلوب او جوفته كما  
افاده بقوله او مات المطلوب في الصورة المذكورة ضمن المال في الصورتين لانه علق  
الكفالة بالمال بشرط متعارف فصح ولا يبرأ عن كفالة النفس لعدم التنازع فلو ابرأ عنه فلم  
يواف به لم يحبس المال لفقد شرطه قيد بموت المطلوب لانه لو مات الطالب طلبه وارثه ولو مات  
الكفيل طولب وارثه در فلان دفعه الوارث للطالب بئى وان لم يدفعه حتى مضى الوقت  
المال على الوارث يعنى من تركه الميت علق ولو اختلفا في الموافقة وعدمها فالقول للطالب  
لانه منكرها وحيث ان المال لان على الكفيل خيانة وفيها الخيف الطالب فلم يجز الكفيل  
بضيقه القاضى فكلا ولا يثبت الكفيل على الموافقة الا بحجة ادعى على اخر حقا عني ام فاشترط



ولم يبينها بحيدة أم دثية أم شريفة لم تضع الدعوى فقال رجل للمدعى دعه فلنا كفى بنفسه  
 وإن لم يوافقك به عدا فعليه أي فعل المائة فلم يوافق الرجل به عدا فعليه المائة أي التز  
 بينهما المدعى أما بالبينة أو بإقرار المدعى عليه وتضع الكفالة إن كانا ابين  
 التحق البيان بأصل الدعوى فتبين صحة الكفالة بالنفس فترتب عليه الثانية والتع  
 له أي الكفيل فليان لأنه يدعى صحة الكفالة وكلام السراج يفيد اشتراط إقرار المد  
 عليه بالمال فليحذر لا يجبر المدعى عليه على إعطاء الكفيل بالنفس في دعوى حرة في  
 مطلقا ولا يجبر في قود وحركات وسرة كتحريم لأنه حق ادعى والمراد بالبحر الملاحة  
 لا الحبس ولو أعطى بخصاه كفيل في قود وقود وسرة جاز اتفاقا إن كان كمال خطا  
 كلامهم انها في حقوقه تعالى لا يجزى بخر قلب وسيجيئ انها لا تصح بنفسه وقولك  
 التوفيق ولا حيز فيه ما خفى يشهد شاهدان مستوران أو واحد عدل يعرفه القاضي  
 بالعدالة لأن الحبس للتهمة مشروع وكذا انعزب المتهم بحرقوا يد لا يلزم احضار  
 احد فلا يلزم الزوج احضار زوجته لسماع دعوى بلها الا في اربع كفىل نفس سبحان  
 قاض والا في صورتين في الاشياء وحاشيتها كالأجر المصنف مغرلا كالحكامات العمادية و  
 الا بيطالب بحضار طفله اذا اتعنت وفيها القاضي يلخذ كفيل باحضار المدعى وكذا  
 المدعى عليه الا في اربع مكاتبه وما ذوته ووجوه ووكيل اذا لم يثبت المدعى الوصاية  
 والوكالة وفي شرح الجمع عز محل اذا كان المدعى عليه معروفا لا يجبر على الكفيل  
 ولو كان غريبا لا يجبر اتفاقا بل حقه في اليمين فقط انتهى بإبراء الاصيل ببراء الكفيل  
 الا كفيل النفس الا اذا قال لا حق لي قبله ولا لموكل ولا ليتبرأنا وصيه ولا  
 لو قفانا متوليه حينئذ يبرأ الكفيل اشباهه واما كفالة المال فتصح بولو المال  
 اذا كان ذلك المال يباحصيا الا اذا كان الدين مشترك كما سيأتي لأن قسمة الدين قبل قبضه  
 لا يجزى ظاهريه والا في مسئلة النفقة المقدرة فتصح مع انها تسقط بموت وطلاق اشياء  
 وكما هم لخذن واقمها بالاستحسان للحاجة لا بالقياس الا في بدل السعاية عنده بنارية  
 وكلمة الحق بدل الكتابة والا فهو لا يسقط لأنه لا يفيل بالتجيز فليعز أي من صحيح ولا

تقع الكفالة به وادى دين ضعيف ونقصه والدين الصحيح هو ما لا يسقط الا بالاداء او بالبراءة  
 ولو حكما بفعل يلزمه سقوط الدين فيسقط دين المهر بمطاعتهما لان الزوج للبراءة والبراءة  
 ابن كمال فلا تقع بيد الكتابة لانه ليسقط بدها بالتجيز ولو كفل وادى رجع بما اداه  
 بحر يعني لو كفل بامر وسبى قيدا حق بكفالت متعلق بتصح عنه بالفت مثال للمعلوم  
 مثل المجهول باربعة امثلة بمالك عليه وبما يدركك هذا البيع وهذا يسمى ضمان الدرك  
 وبما بيعت فلا نفعل وكذا قول الرجل لامرأة العير كفلت لك بالنفقة ابد ا مادامت الحرة  
 خانية فليحفظ وما غصبك فلان فعلا ما هنا شرطية اي ان بايعته فعلا لا ما استثنى به  
 لما سبى ان الكفالة بالمبيع لا تجزى وشرط في الكل القبول ولو دلالة بان بايعه او غصبه  
 للحال فهو ولو باع ثانيا لم يلزم الكفيل الا في كل ما وقيل يلزمه الا في اذا و عليه القهستانى  
 والشرنبلالى فليحفظ ولو رجع عنه الكفيل قبل المبيعة صح بخلاف الكفالة بالذوب  
 بخلاف ما غصبك الناس او من غصبك من الناس او بايعك او قتلك او من غصبته  
 او قتله فانا كفيله فانه باطل بقوله ما غصبك اهل هاته البار فانا ضامنه فانه باطل  
 حتى يسمى انسانا بعينه او صلت بشط صريح ملائم اي موافق للكفالة بل حد موثقة بكون  
 شرطا للزوم التجزى قوله ان استحق المبيع او جحدك المودع او غصبك كذا او قتلك  
 ابنك او صيدك فعلى الدية ورضى به المكفول جاز بخلاف ان اكلك سبع او شطاك كفتا  
 الاستيفاء بخان قدم زيد فعلى ما عليه من البيت وهو معنى قوله وهو اي والحال ان ذبا  
 مكفول عنه او مضاربه او مودعه او غاصبه جاز الكفالة المتعلقة بقدمه لتوسله  
 بالاداء او شرطا لتعذره اي الاستيفاء بخان غاب زيد عن المصر فعلى وامثله كثيرة فلهذا  
 جملة الشروط التي يجوز تعليق الكفالة بها ولا تقع ان علفت بغير ملائم بخان هبت البرج  
 او جاء للمطر لانه تعليق بالنظر فيبطل ولا يلزم المال وما فى الهداية سمى كماله ابر الكمال  
 نعم لجعله اجلا حتى ولفى المال للحال فليحفظ ولا تقع ايضا بحالة المكفول عنه في تغير  
 واصافة لا تحيد ككفالت بمالك على فلان او فلانة فنقص والتعيين للمكفول له لانه خصا  
 الحق ولا يجرى له المكفول له وبه مطلقا نعم لو قالت كفلت رجلا او عارقه بوجهه لا باسمه

جازواى رجل اتي به وحلف انه هو بئى بزانة وفي السراجية قال بضيفه وهو يقات على اية  
 من الذئبان اكل الذئب حمارك فاناضا من فاكله الذئب لم يضمن نحو مادة ابي ثبت لك  
 على الناس او على احد منهم فعلى مثال الاول ونحو ما يابعت به احد من الناس مغنى المغنى  
 وما ذاب عليك للناس او احد منهم عليك فعلى مثال الثاني ولا يصح بقصر حد  
 وقصاص لان النيابة لا تجرى في العقوبات ولا يحمل اية معينة مستأجرة له وخدمة  
 عبد معينة مستأجرة لهاى للحرمة لانه يلزم تعيين المعقود عليه بخلاف غير المعين  
 لوجوب مطلق الفعل للتسليم ولا يبيع قبل قبضه ومهرهون وامانة باعيانها بتسليمها  
 صح الكل وروى حجة الكمال فلو حلك المستأجر مثلك شئ عليه كقبيل النفس صح ايضا  
 لو المكفول به ثمة الكنية دينا صح على المشتري الا ان يكون صياحي عليه فلا يلزم الكنية  
 تبعا لاصيل خانية وكذا لو مضويا او مقبوضا على سوم الشراء ان سعى الثمن والا فهو امانة  
 كما ومضيا فاسدا وبطل صلح غنم وخلع ومهر خانية واكمل الخانق بالاحيان المضمونة  
 بنفسها لا يغيرها ولا امانات ولا تصح الكفالة بنوعها بلا قبول الطالب او نائبه ولو فظوا  
 في مجلس العقد وجوزها الثاني بلا قبول وبه يفق درر وبزانية واقرة في البحر وبه قالت الاثمة  
 الثلاثة لكن نقل المصنف عن الطرطوسي ان الفتوى على قولها واختاره الشيخ فاسم كذا حكم  
 الاستثناء ولو اخبر عنها بان قال انا كفيل بما لقان على فلا حال غيبة الطالب كقول وار  
 المريض الملى عنه بامر بان يقول المريض لو ارثته تكفل عني بما على من الدين فكفل به مع غيبته  
 الغرماء صح في الصوتين بلا قبول اتفاقا استحسانا لانها وصية فلو قال كجانب لم يصح وقيل  
 يصح شرح صحيح وفي الفتح الصحة اوجه وحقق انها كفالة لكن يرد عليه توقفها على المال ولوله  
 مال خائب هل يؤمر الغريم بانتظاره ويطالب الكفيل لم اره ينبغي على انه وصية ان ينظر على  
 الكفالة وقيل نايامه لان تباع الوارث بضامته في غيبته لم لا يصح وروى الحسن الصحة ولو  
 ضمنه بعد موته صح سراج ولعله قول الثاني لما مر وفي البرانية اختلاف في الاخبار والاشياء  
 فالقول للخبر لا يصح بدلين ساقط ولومن وارث من ميت مفلس الا اذا كان به كفيل او من  
 سراج او ظهر له مال فنصح بقدره ابن مالك او لحقه دين بعد موته فنصح الكفالة به بان



حفر بئر على الطريق فلفت به شيا بعد موته لزمه ضمان المال فماله وضمان النفس على عاقلة  
 لبثت الدين مستند الى وقت السبب وهو الحفر الثابت حال قيام الدفعة بجر هذا عند صحاح  
 مطلقا وبه قالت الأئمة الثلاثة ولو تبرأ به احد صح جماعة ولا تقع كفالة الوكيل بالتمن للموكل فيما  
 وكل ببيعته لان حق القبض له بالاصالة فيصير ضامنا لنفسه ومفاده ان الوصو والنظر  
 يصح ضمانها التمن عن المشتري فيما باعها لان القبض لها وكذا الوارء عن التمن صح وضمانا  
 ولا يصح كفالة المضارب لرب المال به اى بالتمن لما ركض التمن امانة عندهما والضمان <sup>تفسير</sup>  
 لحكم الشرع ولا تقع للشريك بدين مشترك مطلقا ولو بالارتكابه لو صح الضمان مع الشراكة  
 يصير ضامنا لنفسه ولو صح حصة صاحبه يودي الى قسمة الدين قبل قبضه وهذا لا يجوز  
 نعم لو تبرع جاز كما لو كان صنفين ولا تقع الكفالة بالعمدة لاستتباب المرد لها ولا  
 بالخلاص اى تخليص مبيع ليحقق الخجر عنه نعم لو ضمن تخليصه ولو بشراء ان قل  
 والا فبدر التمكن كالدرء على **قوله** متى ادى بكفالة فاسدة رجع كصحته  
 جامع الفصولين ثم قال ونظيرة لو كفل بيد كتابه لم يصح فارجع بادى اذا  
 حسبته يجبر على ذلك لضمانه السابق فتم المصنف فليحفظ ولو كفل بامر اى بالمر  
 المطلوب بشرط قوله عفا وعلى انه عا وهو غير صبي وعبد صحيح بن ابن ملك رجع  
 اليه بما ادى ما ضمنه والا فبما ضمن ان ادى اورد كملكه الدين بالاداء فكان كالطالب  
 وكما لو ملكه بجهة اوارث عيني وان تغير لا يرجع لتبرعه الا اذا اجاز في المجلس فارجع  
 عمادية وميلة الرجوع بلا امر بجهة الطالب الذي يوكله بقبضه ولو بالجهة ولا  
 بطا الكفيل اصلا بالقتل ان تودي الكفيل عنه لان تملكه بالاداء نعم للكفيل اخذ  
 رهن من الاصيل قبل ادائه ثمانية فان لزم الكفيل لازمه اى لا زمه هو الاصيل ايضا  
 حتى يخلصه واذا حبسه له حبسه هل اذا كفل بامر ولم يكن على الكفيل المطلوب دين  
 مثله والا فلا لازمة ولا حبس لرج وفي الاشياء اذا الكفيل يوجب بها الطالب الا  
 اذا اجماله الكفيل على مديونه بشرط براءة نفسه فقط ويرى الكفيل باداء الاصيل اجماعا  
 الا اذا رهن على اجماله قبل الكفالة فيدبر فقط كما لو جلب بحر ولو ابرأ الطالب الاصيل

أو أخر عنه أو جله في الكفيل تعالى لا كفيل النفس من تأخره بين عنه تعالى لا كفيل الأصل  
 المكاتب تعالى العمد بال ثم كفه انسان ثم عجز المكاتب تلخرت مطالبة الأصل  
 الى عتق الأصل وله مطالبة الكفيل لأن أسباه ولا يتعسر لعدم تبعية الأصل  
 للضرع نعم لو تكفل بالحال مؤجلا تأجل عنهما لأن تأجيله على الكفيل تأجيل عليها  
 وفيه لشرط قبول الأصل لأبراء والتأجيل لا الكفيل إلا إذا أوهبه أو تصدق  
 عليه درر قلت وفي فتاوى ابن نجيم أجله على الكفيل بتأجيل عليها وغراه للحاوي  
 القدسي فليحفظ وفي القنية طالب الدائن الكفيل فقال له اصبر حتى يحج الأصل  
 فقال لا تعلقني عليه إنما تعلق عليك هل يبرأ أجاب نعم وقيل لا وهو المختار فإذا  
 حل الدين المؤجل على الكفيل بموته لا يحل على الأصل فلو جاءه وارثه لم يرجع له  
 الكفالة بأمره إلا أن أجله خلا فالزرق أجله لا يحل المؤجل على الكفيل لتفادقا إذا حل  
 على الأصل به أي بموته ولو مات خذ الطالب درر صالح أجله ربح المال عن الف  
 الدين على نصفه مثلاً برئاً إلا أن المسئلة مربعة فإذا شرط برأتها أو براءة الأصل أو  
 سكت برئاً وإذا شرط براءة الكفيل وحده كانت منخاً للكفالة لا استقلاً الأصل على الدين  
 فيبرأ هو وحده غرضه ما دون الأصل فيبقى عليه ألف فيرجع عليه الطالب الخمسة  
 والكفيل الخمسة لو بامر ولو صالح على حشر لخرج باللف كما مر صالح الكفيل الطالب  
 على شيء ليبرئه عن الكفالة لم يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل خانية وهو بالطلاق  
 يعم الكفالة بالمال والتفسير أجله قال الطالب للكفيل برئت الى من المال الذي كفلت به  
 رجع الكفيل بالمال على المطلوب إذا كانت الكفالة بأمره لا قراره بالقبض ومقلده براءة  
 المطلوب للطالب قراره كالكفيل وفي قول له للكفيل برئت بلا الى أو برأتك لا يرجع  
 كقولك أنت في حل لأنه إبراء لا قرار بالقبض خلا لا في يوسف في الأول أي برئت فإنه  
 جعل كالأول أي إلى قيل هو قول الأمام واختاره في الهداية وهو أقرب احتمالين فكان  
 لهم معز بالعباية واجمع أنه لو كتبه في الصك كان قراراً بالقبض على العرف وهذا  
 كله مع غلبة الطالب مع حضرته يرجع اليه في البيت المراد اتفاقاً لأنه الجمل مثل الكفالة

الحالة وبطل تعليق البراءة عن الكفالة بالشرط الغير الملائم على ما اختاره في الفتح والمعرج  
واقدم المصنف هنا وفي المتفرقات لكن في النهر ظاهر ان المصلحة وغيره ترجح الاطلاق قيد  
بكفالة المال لان في كفالة النفس تفصيلا مبسوطا في الثانية لا يستلزم اصيل ما ادى الى الكفيل  
بامر ليدفعه الى الطالب ان لم يعطه طالبيه ولا يعمل فيه عن الاداء لو كفيل بامر والا  
لانه حينئذ يملك الاستراديج واقره المصنف لكنه قدم قبله ما يخالفه فليحزن وان رجع الى  
يه طالب لانه ناء ملكه حيث قبضه على وجه الاقتضاء فلو على وجه الرسالة فلا يخص  
امانة خلافا للثاني ونادى بده على الاصيل ان قضى الدين بنفسه در فيما يتعين بالتعيين  
كخطة لا فيما لا يتعين كنفق فلا يندرك لورده هل بطريق اصيل الاستبداد نعم ولو غنا غنا

امر الاصيل كفيله يبيع

العينة يبيع العير بالرجح نسبة لبيعها المستقر باقل يقضيه  
اختاره اكلة الربو وهو مكره مذموم شرعا لما فيه من الاعراض عن مبرة الاقرار  
ففعّل الكفيل ذلك فالبيع للكفيل وزيادة الرجح عليه لانه العاقل ولا شيء على الامر  
لانه اما ضمان الخسران او توكيل عجزى وذلك باطل كقول عن رجل يجاذب له او يماض  
له عليه او بالزمن له عبارة الدرر ولزم بالضمير في الهداية وهذا ما صار ابيده

المستقبل كقوله المال لله بقاءك فغاب الاصيل فبرض المدعى على الكفيل ان له على  
الاصيل كذا لم يقبل بهانه حتى يحضر الغائب فيقضى عليه فيلزمه تبعاً للاصيل وان  
برهان له على زيد الغائب كذا من المال وهو اى الخاص كقوله كفى بالمال على الكفيل

فقط ولو زاد بامر قضى عليه ما فالكفيل الرجوع لان المتكفل به هنا مال مطلق فامكن  
اثباته بخلاف ما تقدم وهذا احيلة اثبات الدين على الغائب لو خاف الطالب موت الشا  
يتواضع مع رجل ويدعى عليه مثل هذه الكفالة فيقر الرجل بالكفالة وينكر الدين فيلزم  
المدعى على الدائن فيقضى به على الكفيل والاصيل ثم يبرأ الكفيل فيبقى للمال على الغائب وكذا

الحالة تمامه في الفتح والبرهان كقوله بالدرك تسليم منه بالبيع كسفعة فلا دعوى له ككثرة  
شهادته في صك كتيبه باع ملكه او باع بغيره او باءا فانه تسليم ايضا هو الشاهد بالبيع



عند القاضي فمضى لها ولا يكون تسليمها كتب شهادته في صك بيع مطلق عما ذكرنا وكتب  
 شهادته على اقرار العاقلين لانه مجرد اخبار فلا تناقض ولم يذكر الختم لانه وقع اتفاقا باعتبار  
 عادتهم قال الكفيل فممنته لك الى شهر وقال الطالب هو حال فالقول الضامن لانه يتكبر  
 المطالبة ويكسه اى الحكم المذكور في قوله لك على مائة الى شهر مثلا اذا قال الاخر وهو المقر  
 له حالة لان المقر له يتكبر الاجل والجملة لمن عليه دين مؤجل وخاف الكذب بحلولة يأمور  
 ان يقول اهو حال او مؤجل فان قال حال انكر ولا جرح عليه زيلعي ولا يثب خدضا من الاز  
 اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالتميز اذ مجرد الاستحقاق لا ينقض البيع على  
 الظاهر كما مر ومع ضمان المخرج اى الموقوف في كل سنة وهو ما يلج عليه في الذمة <sup>بينة</sup> بقر  
 قوله والرهينة اذ الرهن يخرج المقاسمة باطل هره على خلاف ما اطلقه في البحر ويجوز ان  
 الرهن في كل ما تجوز به الكفالة بجامع المتوثق منقوض بالدرك لجواز الكفالة به دون  
 الهرة كالتنائب ولو بغير حق كخبايات زمانا فانها في المطالبة كالتنائب بل هو فحقا حتى  
 لو اخذه من اكاره فلا يرجع على مالك الارض وعليه الفتوى صدر الشريعة واقدم  
 المصنف وابن الكمال وقيدته شمس الامنة بما اذا امر به طائعا فلو كرها في الامر لم يعتبر  
 بالرجوع ذكره الاكمل وقالوا ان من قام بتوزيعها بالعدل لجره عليه فلا يستحق  
 عدل وهو نادرو في وكالة البرازية قال رجل خالص من مصادرة الى اوقال <sup>سبل</sup> الا  
 ذلك فخلصه رجع بلا شرط على الصبح قلت وهذا يقع في ديارنا كثيرا وهوان ثواب شئ  
 عيسك رجلا ويجلسه فيقول الاخر خلصتني فخلصه بمبلغ فحينئذ يرجع بغير شرط الوي  
 بل مجرد الامر فتدبر كذا الجحط المصنف على هامشها فيلحفظ والقسمه اى الضيعة من  
 النابتة الموقوفة وقيل غير ذلك واياما كان فالوكالة لها صحبة صدر الشريعة قال  
 رجل لاخر اسلك هذا الطريق فانه امن فسلك واخذ ما لم يضم ولو قال ان كان فحقا  
 واخذ مالك فانما ضامن والمسئلة نجما فامن هذا واراد على ما قدمه بقوله ولا تصح بحجالة  
 المكفول عنه كما في الشبهة لانية والاصل ان المعذور انما يرجع على الغاراذ <sup>المعذور</sup> يحصل المعذور  
 في ضمن المعاوضة او ضمن الغارضة السلامة للمعذور بضاد رد عامة في كذا <sup>المعذور</sup>

**ومرفى المراجعة فروع** ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة للكفيل منع الاصيل  
 من السفر وكفالاته حاله لتخلصه منها براءة او براءة وفي الكفيل بالمفسر من اليه بما في  
 الصنع كاليام من قام عن غيره بواجب امر رجع بادفع وان لم يشترطه كالاصل لا نفقت عليه  
 وبقضاء دينه الا في مسائل امره بتعويض عن هبة وباطعام عن كفارته وبإداء زكوة ماله وبما  
 لم ينفذ ناعني الفاق في كل موضع يملك المدفع اليه المال المدفع اليه مقابلا بملك حال  
 فان المأمور يرجع بلا شرط والافلا وتنامه في وكالة السراج والكل من الاشياء وفي الملتقط  
 الكفيل للتمتع بها على الزوج من الذي لا يبرأ تجرد النكاح بينهما ثوب غاب عن المال  
 لا تمان عليه ولو غاب عن صاحبه الحانوت وقد ساوم واتفقا على من فعليه قيمة الثوب لو  
 طاف به الدال ثم وضعه في حانوت فهلك ضمن الدال باتفاق وضمان على صاحب الحانوت  
 عند الامام لانه مودع المودع دال معروف في يده ثوب تبين انه موقوف فقال ردته  
 على الذي اخذت منه برى ولو قال طالب غريمي في مصر كذا افاذا اخذت مالي فلك عشرة  
 منه يجبر المثل لا يتراد على عشرة ملتقط واقتيت بات ضمان الدال والسمسار الثمن  
 للبايع باطل لانه وكيل بالاجرة ذكر وان الوكيل لا يصح ضمانه لانه يصير عاملا لنفسه  
**فليحذر وادله** ذكر الطهوي في موافقه ان مصادرة السلطان لا رباب لا مال لا  
 تجوز الا بعمال بيت المال مستند لان عمر رضي الله عنه صادرا باهرة انتفى وذلك  
 حين استعماله على البحر ثم عزله واخذ منه اثني عشر الفا ثم دعاه للعمل فابي  
 رواد الحاكم وغيره واراد بعمال بيت المال خد منه الذين يخيفون امواله ومن ذلك كتبت له اذا تو  
 في الاموال ان ذلك دليل على خيانتهم ويلحق كتيبة الاوقاف ونظارها اذا اتى سعى او تعاطى او  
 الله وبوالا ما كان فلما لم اخذ اموالهم منهم وغرهم فان عرف خيانتهم في وقف معير رد المال  
 اليهم والا وضعه في البيت المال خروجه وفي التخيير لو كفل الحال موجبات اخر غير الاصيل ولو  
 قصر لان الدين واحد قلت فقلنا انا حلية تاجيل القرض وسيجي ان للمديون السفر قبل حلول  
 الدين وليس للدين صتعه ولكن يساق معه فاذ احل منه ليقبض واستحسن ابو يوسف رحمه الله  
 اخذ كفيل يضمن كفيلا بالتفقة لسفر الزوج وعليه الفتوى وقاس عليه في المحيط

بقية الديون لكنه مع الفارق كما في شرح الوهبانية للشيخ لا إلى أن في التطبيق الجبلة  
لوقال مديون مراده السفر واجل الدين عليه ما استقر وطلبت التكفيل قالوا يلزم عليه  
الكفيل يعلم لو حبس الكفيل قالوا جازله اذا اراد حبس من قد كفله لانه قد كان الاجاه حبس  
فليجازه بفعله ثم الكفيل ان تمت قبل الاجل لا شك ان الدين في الحال حل عليه فالواجب  
ان اداه لم يرجع به من قبل ما التاجيل ثم **باب كفالة الحارين** دين عليهما  
للاخر باشتريامنه عبدا بآية وكفل كل صاحبه بامر جاز ولم يرجع على شريكه الا بما اداه من اجل  
النصف من حوائجه الاصاله على النيابة ولانه لو رجع بنصفه لادى الى اللودد وان  
كفلا غير رجل بشئ بالتعاقب بان كان على رجل دين فكفل عنه رجلان كل واحد منهما بجميعه  
منفردا ثم كفل كل من الكفيلين غرضه بآية يشرى بالجمع وهذه القيت خالفت الاولى فما ادى  
احدهما رجع بنصفه على شريكه لكون الكل كفالة هنا ادين جميعا بآية بآية على الاصيل لكون  
كفيله بالكل بآية وان ابراء الطالب احدهما اخذ الطالب الكفيل الاخر بآية بحكم كفالته ولو اقر  
المفاوضان وعليهما دين اخذ الغريم ايا شاء منهما بآية لادى لضمهما لكفالة كمال  
ولا يرجع على صاحبه حتى يودي اكثر من النصف لئلا يترك عبده كتابة واحدة وكفل كل  
من العبدین غرضه بآية استصانا وحيثا فادى احدهما رجع على صاحبه بنصفه لا شئ  
لكفالة ولو اعتق لئلا احداهما والمسئلة بآية اجمع واخذ ايا شاء منهما بحسبته من لم يبقه  
للمعتق بكفالة والاخر بالاصاله فان اخذ المعتق رجع على صاحبه كفالته ولو اخذ الاخر  
لا اصالته واذا قتل شخص غرضه بآية ما لا موصوفه بآية لم يظهر فحق موكاه بل في حقه بعد  
عنته كمال لزمه باقرار واستقرار او استهلاك ودعوة فهو اى المال المذكور حال وان يسه  
اى التحول لحلوله على العبد وعلم مطالبته لعتق والكفيل غير مصرح ويرجع بعد عنته لوبا  
ولو قتل مؤجلا فاجل كما مر ادعى شخص بآية عبدا فكفل به رجل فمات العبد المكفول قبل  
تسليمه فبر من المادعى انه كان له ضمن الكفيل قيمته لجوازها بالاعيان المضمنة تمام  
ولو ادعى على عبده لا فكفل بنفسه اى ينفسر العبد رجل فمات العبد بآية الكفيل بآية  
الجور لو قتل عبدا غير مديون مستغنى عن سبيله بآية جاز لان التحول فاذا اعتق فله



أو كفل سيده عنه بامر فادأ ولو بعد عتقه لم يرجع واحدا منهما على الآخر لا نكاحا غير  
 موجبة له الرجوع لأن كلا منهما لا يستوجب نكاحا على الآخر فلا تنقلب موجبة له بعد ذلك  
 كما لو كفل رجل عزرا رجل بغير امر فبلغه طهار الكفالة لم تكن الكفالة موجبة للرجوع لما قلنا  
 وقالوا فائدة كفالة المولى غير عيب وجوب مطالبته بإيقاع الدين من ساير أمواله وفائدة كفالة <sup>بعد</sup>  
 عن مولاة تعلقه أي الدين برقبته وهذا لم يثبت له المصنف متنا في شرحه والله تعالى أعلم  
**كتاب الحوالة في لغة النقل وشرعا نقل الدين من ذمة المحيل**  
 ذمة المحتال عليه وهل تعجب البراءة من الدين المصحح نعم فتح المدعيون محيل والدائن محتمل  
 ومحتمل له ومحال ومحال له ويزاد خامس وهو جوبيل فتح ومرفيقا محتمل عليه بمحال عليه  
 فالقريب بالصلاة وقد تحل من الأول والمال محال به الحوالة شرط لصحتها في الكلام بالغة  
 ألا في الأول وهو المحيل فلا يشترط على المختار شربا لية عن المواهب بل قال ابن الكمال إنما  
 شرطه القدر الرجوع عليه فلا اختلاف في الرواية لكن استظهر الكمال أن ابتداء هاتين  
 من المحيل شرط ضرورة وألا لا وارد بالرضا القبول فإن قبولها في محله لا يجب <sup>باعتقاده</sup> شرط الأول  
 بجرع من البدايع لكن في الدرر وغيرها الشرط قبول المحتال لثباته ورضا البادين لا حضورهما  
 وإفراة المصنف تصح في الدين المعلوم كافي العين زاد في الجوهرة ولا في الحقوق انتقوه  
 عرف أن حوالة الغاري بحقه من غنيمة محزنة لا تصح ولذا الحوالة المستحبة بعلومه في الوقف  
 على الناظر ثم قال بعد ورقتين وهذا في الحوالة المطلقة ظاهرة أما المقيدة ففي البحر مال  
 الوقف قبل الناظر ينبغي أن تصح كالحالة على المودع وألا لاها مطالبة انتهى ومقتضاها  
 بحر الغنيمة وعندى فيه رد دورى المحيل من الدين والمطالبة جميعا بالقبض من المحتال المحال  
 فلا يرجع المحتال على المحيل إلا بالتوى بالقصر ويمد هلاك المال لأن برانه مقيدة بسلامة  
 حقه وقيد في الجوان لا يكون المحيل هو المحتال عليه ثانيا وهو باحد أمرين: <sup>باعتقاده</sup> فيجوز المحال على  
 الحوالة ويخلف ولا يثبت له أي المحتال والمحيل أو يثبت المحال عليه مقلسا بغير عين ودين وكيفية  
 وقالها وبأن أنفسه الحالك ولو اختلفا فيه أي في موته مقلسا وكذا في موته قبل الأداء وبعد  
 فالقول للمحال مع عينه على العلم لئلا يتسكه بالأصل وهو العسر في بيع فيقول القول للمحيل <sup>باعتقاده</sup>

فتح طالب المحال عليه الحيل بما ائتمن بالمال به مدعي قضاء دينه بامر فقال الحيل  
 انما احلت بدين ثابت لي عليك لم يقبل قوله بل ضمن الحيل مثل الدين للمحال عليه <sup>تكاليف</sup>  
 وقبول الحوالة ليس اقرب بالدين لصحتها ببدونه فان قال الحيل للمحال احلتك على فلان  
 بمعنى وكنتك لتقبضه لي فقال للمحال بل احلتني بدين لي عليك فالقول للحيل <sup>تكاليف</sup> لا نه  
 ولفظ الحوالة ليستعمل في الوكالة احوال بما له عند زيد حال كونه وديعة بان اودع رجلا  
 الفائم احوال بها غريمه صحت فان هلكت الوديعة بين المودع واعاد الدين على الحيل لان  
 الحوالة مقيدة بخلاف المقيدة بالمعصية فانه لا يبرأ لان من له يحلفه وتصح ايضا  
 خاصه صارت الحوالة المقيدة لثلاثة اقسام وحكمها ان لا يملك بالحيل مطالبة المحال عليه  
 ولا المحال عليه دفعها للحيل مع ان المحال اسوة لغرماء الحيل بعد موت بخلاف الحوالة  
 المطلقة كما بسطه مختص غيره باع بشرط ان يحيل على المشتري بالثمن غريما له اى بالبايع بطل  
 ولو باع بشرط ان يحال بالثمن صح لانه شرط ملائم كشرط الجود بخلاف الاول ادى المال  
 في الحوالة الفاسدة فهو بالخيار ان شاء رجع على المحال القابض وان شاء رجع على الحيل  
 وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق بنزاهة وفيها من صور فساد الحوالة ما لو شرط فيها  
 الاعطاء من ثمن دار الحيل مثلا لعجز عن الوفاء بالمال ثم نعم لو اجاز جاز كما لو قبلها  
 المحال عليه بشرط الاعطاء من ثمن داره ولكن لا يجبر على البيع ولو باع يجبر عن الاداء  
 ولا يصح تأجيل عقد ما فلو قال ضمننت بمالك على فلان على ان احيلك به على فلان الى  
 شهر انصرف التأجيل الى الدين لانه لا يصح تأجيل عقد الحوالة بحر عن المحيط <sup>السفينة</sup> وكرهت  
 تضم السنين وتفتح وفتح الناء وهي اقراض لسقوط خطر الطريق فكانه احوال الخطر المتوقع  
 على المستقرض فكان في معنى الحوالة وقالوا اذا لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة فلا  
 بأس <sup>بأنه</sup> مع في التهرم البحر غرضت البنلزية ولو ان المستقرض وهب منه الزائد لم يجز  
 لانه مشاع يشمل القسمة ولو تكل الحيل عن المحال بقبض دين الحوالة لم يصح ولو شرط  
 المحال الضمان على الحيل صح ويطلب الايشاء لان الحوالة بشرط عدم براءة الحيل كحالة غايته  
 وفيها من التاخر لو غاب المحال عليه ثم جاء الحال وادعى جوده المال لم يصدق وان برهن

المشهور عليه فابن فلو حاضر او وجد السكينة ولا بنية كان القول له وجعل جوده منقضا  
**فروع** اهل الحق اذا اختلف باليتم فان كان خيرا لليتم بان كان الثاني املح سراجيه  
 ولا سيما في مضاربة ابيهم قلت ومفاده عدم الجواز لو تساويا او تقاربا وبه حزم  
 في الثانية والوجه له لانه حينئذ اشتغال بالايقيد والعقود انما شرعت للقاعدة انتهى  
**كتاب القضاء** لما كان اكثر المنازعات تقع في الديون والمبايعات اوجبها  
 بما يقطعها هو بالمدد ويصرفه الحاكم وشرعا فضل الخصومات وقطع المنازعات وقيل  
 غير ذلك كما بسطه في المطولات وان كانه سئل ما نظمه ابن العبر بقوله اطراف كل قضية  
 حكمية ستيلوح بعدها التحقيق حكم وفحكم به وله وفحكم عليه وحكم وطرق اهل  
 اهل الشهادة اي اداؤها على المسلمين كذا في الحواشي السعدية ويرد عليه ان الكافر يجوز  
 تقليد القضاء ليحكم بين اهل الذمة ذكره الزيلعي في التحكيم وشرط اهل بيته اهليته فان  
 كلفها من باب الولاية والشهادة اقوى لانها ملزمة على القاض والقضاء ملزم على الخصم  
 فلا قبل حكم القضاء يستفي من حكم الشهادة ابن كمال والفاسق اهلها فيكون اهلها كذا  
 لا يقبل وجوبا وانما مقلده تقابل شهادته به يفتي وقيله في القاعدة بما اذا اخطى على ظنه صدقه  
 فليحفظ درر واستثنى الثاني الفاسق ذابها والمرءة فانه يجزيه شهادته بزيادة قال  
 في النهر وعليه فلا يتم ايضا بولية القضاء حيث كان كذلك الا ان يفرق بينهما انتهى  
 قلت سيجي تضعيفه فراجعه وفي معروضات المفتي ابي السعدي لما وقع الشاوك في قضاة زنا  
 في وجود العدالة ظاهر ورد الامر بتقديم الافضل في العلم والديانة والعدالة والعدو لا قبل  
 شهادته على عدوه اذا كانت دينوية ولو قضى القاض بها لا ينفذ ذكر يعقوب باشا فلا تصح  
 قضائه عليه لما تقر ان اهل اهل الشهادة قال المصنف به افق مفتي مصر شيخ الاسلام  
 امين الدين بن عبد العال قال وقد اسجل العدو لا يقبل على عدوه ثم نقل عن شرح الوهبيا  
 انه لم ينفذها عندنا ويبنى النفاذ لو القاض عدلا وقال ابن وهبان بخلافه يعلم لم يخبر وان  
 بشهادة العدو لم يحضر من الناس حاز انتهى قلت واعتمده القاضى محب الدين في منظومته  
 ولو على عدو قاض حكمان كان عدلا صرح ذلك واخبرتم واختار بعض العلماء وفضل ان كان



العلم قضاء لم يقبل وان يكن بحضر من الملا وبشهادة العدول قبلت لكن نقل في البحر والعينه  
 والزليعي والمصنف وغيرهم عند مسألة القليل من الجائر عن الناصح في تذييل بالقاض  
 للخصم ان لم يجز شهادته لم يجز قضاؤه ولو لم يجز قضاؤه لم يعتمد على كتابه انتهى وهو صحيح  
 او كالصريح فيما اعتمد المصنف كما لا يخفى فليعتمد به اني محقق الشافعية الرولى ومن خطه  
 بقلت انه لو قضى عليه ثم اثبت عداوته بطل قضاؤه فيلحفظ وفي شرح الوهبانية للشرنبل  
 ثم ثبتت العداوة بنحو قذف وجرح وقتل ولا يخاصمة نعم هي تمنع الشهادة فيما وقعت  
 فيه الخاصة ككشهادة وكيل فيما وكل فيه ووضي وشريك  
 والفاسق لا يصلح مفتيا لان الفتوى من امور الدين والفاسق لا يقبل قوله في الديانات  
 ابن مالك زاد العين اخذت كثير من المتأخرين وبه جزم صاحب الجمع في مثله وله في  
 شرحه عبارات بليغة وهو قول الامة الثلاثة وظاهر ما في التحري انه لا يحمل استقناؤه  
 اتفاقا كما بسطه المصنف وقيل نعم يصلح وبه جزم في الكنى لانه يجتهد حذا رتبة الخطا  
 واختلاف في اشتراط اسلامه وعقله وشرط بعضهم تيقظه لحرية وذكوره ونطقه  
 فيصح افتاء الاخرين لا قضاؤه ويكتفى بالامارة منه لا من القاضى الرولى مصيغة مخصوصة  
 لحكمته والزمت بعد دعوى صحته واما الاطهر وهو من يسمع الصواب القوي فالاصح العفة  
 بخلاف الاخصم فيفتى القاضى ولو في مجلس القضاء وهو الصريح من لم يخاصم اليه ظهيرة  
 وسيضع وياخذ القاضى كالمفتى بقول ابي حنيفة على الاطلاق ثم يقول ابي يوسف ثم يقول  
 محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد وعبارة الهن ثم يقول الحنفية وهو الاصح ملية  
 وسراجية وصح في الحاوى اعتبار قوة المدرك والاول اضبطه ولا يجزى اذا لم يكن مجتهدا  
 بل المقلد متى خالف معتد مذهب لا ينفذ حكمه وينقص هو المختار للفتوى كما بسطه المصنف  
 في فتاواه وغيره وقدمناه اول الكتاب في سبيل في القريستان وغيره واعلم ان كل موضع قالوا  
 الراى فيه للقاضى فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد انتهى في الخلاصة وانما ينقل القضاء في  
 فيه اذا علم انه مجتهد فيه والا فلا ولا اختلاف مفتيان في جواب حادثة انه يقول افقهما  
 ان يكون او رعيها سراجية وفي المتن قطوا اذا اشكل عليه امر لا راي له فيه مشاور العلماء



تقين له او امنه لا يكره فتح ثمان ان يختص فرض عينا والا كفاية بحرق التقيد بخصصة اى مباح  
والترك عزيمة عند العامة بن ازية فالاولى عدمه ويحرم على غيره الا حمل للدخول فيه قطع  
من غير تردد في الحرمة ففيه الاحكام الخمسة ويجوز تقيد القضاء من السلطان العادل  
ولو كان اذكر مسكين وقين الا اذا كان يمنعه عن القضاء بالحق فحرم ولو فقد والى الغلبة  
كفار ويجب على المسلمين تعيين قبال وامام الجمعة فتح ومن سلطان الخوارج واهل البغى واذا  
صححت التولية صح الغرض واذا رفع قضاء الباغى الى قاضى العدل نقذه وقيل لا وبه جزم النا  
واذا اتقده طلب اوان قاض قبله يعنى السجلات ونظرة حال المحجوسين في سجن القاضى ولما لم يبق  
في سجن الوالى فعلى الامام النظر في احوالهم فمن لزمه اكد ب ادبه والا اطلقه ولا يبيت لحد في  
قيد الا رجلا مطلوبا بدم ونفقة من ليس له مال في بيت المال الحج فمن سجنهم بحق او قامت  
عليه بينة الزهدة الحسن ذكره مسكين وقيل الحق ولا نادى عليه بقدر ما ين ثم يطلقه بكفيل  
بنفسه فان ابى نادى عليه شهرا ثم اطلقه وعمل في الودائع وغلات الوقف بينهم وارقار ذى  
اليدين ولم يعمل الوالى بقوله المقرول لا حاجة بالرهائيا فتهادة القرع لا تقبل خصوصا بفعل نفسه  
در ومفاده ردها ولو مع آخر شرطت لكن افتى قارئ الهداية بقبولها وتبعه ابن نجيم فتنبه  
الا ان يقرض واليداته اى المقرول سلمها اى الودائع والغلات اليه فيقبل قوله فيها انها الزينة  
الا اذا اذ واليد بالقرار للغير ثم اقر بتسليم القاضى اليه فاقرا القاضى بانها آخر فيسلم  
للمقر له الاول وبعضه ثم قر قيمته او بمثله للقاضى باقراره النازي سلمه لمن اقره القاضى  
ويقبض في المسجد ويجوز مسجد اى وسط البلاد تبين للناس وليست بدير لقبلة الخطيب ومعد  
خانية واجرة المحضر على المدعى هو الاصح سج عن البزانية وفي الخانية على المتمرد وهو المصح  
وكذا السلطان والمفتى والفقهاء او في داره وياذن عموما ويرد هدية التكرير للتقيل ابن  
كمال وهي ما يعطى بلا شرط اعانة بخلاف الرتبة ابن مالك ولو تاذ المهدى بالرح يعطيه مثل  
قيمتها خلاصة ولو تعذر الرح لعدم معرفته او بعد مكانه وصنعها في بيت المال ومن خصص شيئا  
عليه افضل الصلوة والسلام ان هذا لا ياله تارة خانية ومفاده انه ليس للامام قبولها  
والا لم تكن خصوصية وفيها يجوز للامام والمفتى والواعظ قبول الهدية لانه انما هو كالعالم



عليه بخلاف القاضى كامن رابع السلطان والباشا اشباه ومحرم قرية المحرم ومن  
 جرت عادته بذلك بقدر عادته ولا حضرة لها درويز اجابة دعوة خاتمة وهي  
 التى لا يتخذها صاحبها ولا حضرة القاضى ولو من محرم ومعتاد وقيل هى كالحلية و  
 فى السراج وشرح الجمع ولا يجزى دعوة حزم غير معتاد ولو عامة للتممة وليست  
 الجازة ويعود المريض ان لم يكن لها ولا عليها دعوى شربلاية عن البرهان <sup>لنحو</sup>  
 وجوب بين الخصمين جلوسا واقبالا واشارة ونظرا ومعتد من مسارة احدهما  
 والاشارة اليه ورفع صوته عليه والضحك وجهه وكذا القياد له بالاولى وضيافته  
 نعم لو فعل ذلك معهما معا جاز لهم ولا يخرج فى مجلس الحكم مطلقا ولو غيرها لذهابة  
 عما يتبعه ولا يلقنه حجة وعن التالى لا بأس به عيني ولا يلقن الشاهد شهادته <sup>ستحسب</sup>  
 ابو يوسف رح فيما لا يستفيد به زيادة علم والفتوى على قوله فيما يتعلق بالقضاء لزبا  
 بخرته بزازية وفى بالولوية حكي ان ابا يوسف وقت موته قال اللهم لك تعلم  
 انى لم امل الى احد الخصمين <sup>بني</sup> بالقلب الا فى خصوصية نصرتنى مع الرشيد لم اسوئتهما  
 وقضيت على الرشيد ثم بكي انتمى قلت ومفاده ان القاضى يقضى على من ولاه  
 وفى الملتقى ويصير موكلا وعليه وسيجي **فروع** فى البدائع من جملة ادب القاضى انه  
 لا يحكم احد الخصمين بلسان لا يعرفه الاخر وفى التاتارىخاينة والحوط ان يقول  
 للخصمين احكم بينكما حتى اذا كان فى التقليد دخل بصير حكما بتكليمه اقضى بحج ثم امر  
 السلطان بالاستئناف بحضور من العلماء لم يلزمه بزازية طلب المقضى عليه لفضة  
 السجل من المقضى له ليعرضه على العلماء هو صحيح لا فامتنع الزمة القاضى بذلك جواهر  
 الفتاوى وفى الفقه متى امكن اقامة المختل ايقاء وصدر وكان اولى وحل قيل قصر  
 الخصم ان جلس القاضى للقضاء ولا اخذها ولا يأخذ بما فيها الا اذا اقر بلفظه  
**فصل فى الحديث** هو مشروع بقوله تعالى لو يتفقا من الارض على  
 عليه افضل الصلوة والسلام بخلاف التهمة فى المسجد والحديث على رضى الله عنه  
 بناء من قصبة تافا فنتبه للصحة فندله غلام من مالدوسا محمدا بفتح الباء وتكسر

موضع التحسين هو التذليل وفيه يقول على بن عيسى شاعره قال لا تراني كيساناً كيسانيت  
 بعد نافع فحسبنا حسناً حسينا وامينا لكساناً صفتها ان يكون بموضع ليس فيه فراش ولا طلاء  
 لم يفرق في ومفاده انه لو نجي له به منع منه ولا يمكن احداث يدخل عليه للاستيناس الا  
 اقاربه وجيرانه لاحتياجه للمساورة ولا يمكن عندا طويلا ومفاده ان زوجته لا تحبس  
 معه ولو هي الحاسبة له وهو الظاهر في الملتقى يمكن من وطئ جارتيه لو فيه خلوة ولا يخرج  
 لجمعة لا لجماعة ولا لجمع فخرج فغيره اولى ولا لحضور جنازة ولو كان بكفيل زيلعي وفي المثال  
 يخرج بكفيل بجنازة اصوله وقروعه لا غيرهم وعليه الفتوى ولو مرض مرضا اضناة ولم  
 يجد من يجده يخرج بكفيل والا لا به يفتى ولا يخرج لمعالجة وكسب بل لا يكتسب وله  
 دين اخراج ليعاقب ثم يحبس خانية ولا يصح بالحبس الا في ثلث اذ امتنع عن كفارة الظهار  
 والا لفاق على قربة او القسم من نسائه بعد فوطه والضابط ما يفتى بالتأخير لا الخلف  
 اشبهاء قلت وزاد ما في الوهبانية وان من يعتب دون قيد تادبا وقطين باب الحبس العنة  
 ينكر ولا يغفل الا اذا اتت قراره فيقيد او يحول الى سجن الصور وهل يطعن الباب الراي فيه  
 للقاضى نازية ولا يحجر ولا يجرى عن الثاني يؤجر لقضاء دينه ولا يقام بين يدي  
 صاحب الحق امانة ولو كان سبلا الا في فيها لان مدة ليا وفاراحتى يخلد حقه جوارها  
 وتعين مكانه اى مكان الحبس عند علم ارادة صاحب الحق للقاضى الا اذا اطلب المدعى مكانا اخر  
 فيجبه لاذك قنية واتفق المصنف تبعا لقارنى الهداية بان العبرة في ذلك لصاحب الحق لا  
 للقاضى انتهى وفي النهروينى ان لا يجازى لو طلب حبسه في مكان الصور ونحوه **فروع** في البحر عن  
 المحيط ويجعل للنساء سجن على حدة نقيا للقنية واذا اثبت الحق للمدعى ولو انقاوه سجن  
 وهو مبنية على حبسه بطلب المدعى بظهور المثل بانكاره والا يثبت بنية بل باقرار لم يجعل  
 حبسه بل يامر بالاداء فان ابنى حبسه وتحكسه السخى وسو بينهما في الكفر والدرر  
 الزيلعي والاول مختار الهداية والوقاية والجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا انتهى قلت وفي نسخة  
 المفتى لو ثبت بنية حبسه في اول مرة وبالاقرار حبسه في الثانية والثالثة دون الاولى  
 فيمكن التوفيق في حبس المدعى في كل دين هو بدل مال او ملقة بعقد رر ومصح ومليق مثل

الممن ولو لمنفعة كالاجرة والقرض ولولذني والمهر المحل والزمن بكفالة ولو بالدرك او بفصل  
 الكفيل وان كثروا بزانية كانه التزمه بعقد كالمهر وهذا هو المعتمد خلاف الفتوى كما يحتاج  
 لتقديم المتن والشرح على الفتاوى في حفظ نغم على الاختيار كبذل الخلع هنا خطأ  
 ظاهر فتنه وزاد القلاصني انه يجبر الفيا في عين يقد على تسليمها كالعين المعضوبة لا يجبر  
 في غيره اي غير ما ذكر وهو سبع صور بدل خلع ومعتوب ومثل دم عام وتحتو خط  
 شريك وارش حناية ونفقة قريب وذو جهة ومهر موجد قلت ظاهر ولو بعد طلاق وفي  
 نفقات البرازية ثبت اليسار بالاختيار هنا بخلاف سائر المديون لكن افتى ابن نجيم بان الفتا  
 له بمينه ما لم يثبت غناه فله وجه ولو اختلفا فقال للمديون ليس بدل مال وقال الدار ان  
 ممن متاع القول للمديون ما لم يبرهن من الدين طر سوسى تحتوا اقره في النهر **وسبع** لا يجبر  
 في دين موجد بل وكذا لا يمنع من السفر قبل حل الاجل ان بعد له السفر معه فاذا حل منه  
 حتى يوفيه بدايه وقد مناه في الكفالة ان ادعى المديون الفقر اذ حصل العسر الا ان يبرهن  
 عسرهم على غناؤه اي قلة ثقه على الوفاء ولو باقتراض او بتقاضى غيره فيجلسه حينئذ يارى  
 ولو يومها هو الصحيح بدل في شهادات الملقط قال ابو حنيفة اذا كان المعسر معروفا بالعسر  
 لم يجلسه وفي الخانية ولو فقر ظاهره سال عنه عليا وقل بنيه على اقله وفي سبيله  
 خرو في البرازية قال المديون حلفه انه ما يعلم ان معسر اجابه القاضى فان حلف جلس به بطله  
 وان نكل خلاه واقره المصنف وفيد قلة قد مناه ان الراى لمن له ملكة الاجتهاد فتنبه  
 ثم بعد جلس به بما يراه لو حاله مشكلا عند القاضى ولا عمل بما ظهر من اجتهاد المصنف  
 سال عنه احتياطا لا وجوباً من جيرانه ويكفى عدل بغية دائن واما المستور فاروا في  
 قوله راى القاضى عمل به والا لا افغ الوسايل لجننا ولا لشيء طاحضه الخصم ولا لفظ  
 الشهادة الا اذا تازعا في اليسار ولا عسار فستأنى قلت كذا في الاعسار النفي وهي ليست بحجة  
 ولا الم يجب السؤل انفع الوسايل فتنبه فان لم يظهر له مال خلاه بالكفيل الا في ثلث مال يتيم  
 ووقف واذا كان الدائن غائباً ثم لا يجلسه ثانياً للادول ولا لغير محق ثبت عسر غناه بزانية  
 وفي القنية بن من الهجرى على اقله فلا ادان لظلمه قبل تغليسه فعلى القاضى القضاء



به حتى لا يعيده الدائن ثانيا **فروع** احضر المحضو الدين وغالب به يريد بطلان حبسه ان  
 علمه وقلده احذنه او كفيله وخلاه خاينه وفي الاشياء لا يجوز اطلاق المحضو الا برضا  
 خصمه الا اذا اثبت اعساره او احضر الدين للقاضي عليه خصمه ولو قال من يارب حبسه ايم  
 عرضي وافضح بني اجله القاضي يومين او ثلثه ايام ولا يحبس له لان الثلثة مدة ضربت  
 لا بلا احوالار ولوله عقار يحبس اى لبيعه ويقضى الدين الذى عليه ولو بمن قليل بزيادة  
 وسبغى تمامه في الحبس ولم يمنع غرماء عنه على الظاهر فيلزم منه فهارا لا يلا الا ان يكسب فيه ولتأ  
 للمرأة امرأة تارزها قنية **فروع** لو اختار المطلوب المجلس الطالب الملازمة نفق جرح الهداية  
 يجب الطالب الا بضرورة وكفاه في البرازية تكفيل بالنفس والطالب الملازمة بلا امر قاض لو مقرر  
 ولا يقبل برهانه على افلاسه قبل حبسه لقيامها على النفي وصحة غرم زاده وصحة غيره قولا  
 والمعول عليه راية كما مر فان علم اعساره قبلها والا فلا يحفظ وبينة يساه الحق من بينة  
 اعساره بالقتول كالسائر عارض والبينة للاثبات نعم لو بين سبب عساره وشهدوا به فقله  
 لا يثبت امر عارض ففتح مجا واعتماده في القينة ان لم يبينوا مقدار ما يملك قبلت  
 والا لم يكن فتولها لانها قامت للحبس وهو منكرو البينة متى قامت للمتكرا لا تقبل وايد حسن  
 المؤساة بهجاء الظالم قلت وسيجى في الحجة بانه يباع ماله لادينه عند ماويه يفتى وحديثا  
 يتايد حبسه فتنبه ولا يحبس الما مضى من نفقة زوجته وولده اذا ادعى الفقر وان قضى  
 ليستبدل ماله لادينه بغيره ما مضى من نفقة يساه حبس بطلبه بالحبس ابرهنت يساه بطلبه بحال الوالي  
 ان ينفق عليه ما اود على اصوله او فروعه فيحبس احياء لهم لم يجرى قلت وهل يحبس المحرم لو ابى لم يره  
 وظاهر تقيدهم لا يكر ما مر عن الاشياء لا يحضر المحضو الا في ثلثة بغيره فقله عند الفتوى  
 وسيجى حبس الولي بدين الصغير لا يحبس اصل وان علا في دين فرعه بل يقضى القاضي دينه  
 من ماله او قيمته والصحيح عندهما بيع عقاره كمنقوله بغيره فليحفظ ولا يستخلف قاض  
 ناشيا الا اذا فوض اليه صريحا كقول من شئت او دلالة كجعلك قاض القضاة والدلالة انهما  
 اقوى لان في الصحيح المذكور نيك الاستقلال لا الغرل وفي الدلالة علىهما بقوله ول من شئت  
 واستبدل او استخلف من شئت فان قاض القضاة هو الذى يتصرف فيهم مطلقا فليقدر

او غير خلاف المأمور بأقامة الجماعة فانه يستخلف بلا تفويض لا ذلت دلالة ابن مالك وغيره  
 ما ذكره ملاحضته وقال في البحر الاصل له وانما هو فهم فهمه من بعض العبارات وتقدم في الجملة  
 نائب القاضى المفوض اليه الاستنباه فقط العزل نائب عن الاصل وهو السلطان وحيث قلنا  
 جلت ان يغزله القاضى بغير تفويض منه للعزل ايضا كوكيل وكل وكذا لا يغزل ايضا بغيره ولا  
 بموته ولا بموت السلطان بل يغزله زليعي وعلي وابن مالك وغيرهم في الوكالة واعتمله في الدار  
 والمصلحة وفي التزانية عليه الفتوى وتامه في الاشياء وفي ماوى المصنف وهذا هو المذهب  
 المذهب كما ذكره ابن الفرس مخالفة للمذهب نائب غيره اى غير المفوض له ان يقض عنده او في  
 غيبته واجازة القاضى مع قضاؤه لو اهل بل لو قضى فضولى او هو خير لوزيته واجازة جاز كان  
 المقضون حصونا له بحرقه قال وبه علم حتى الفصول في القضاء **فروع** في الاشياء والمنظومة  
 الجدية لو فرض بعد فقهه غيره صح ولو علم بنفسه لم يصح لو عثر ففقه صح بغيره صحى فاذا  
 رفع اليه حكم قاض خرج للحكم ودخل الميت والمعمول والمخالفة لاثباته لانه تكرر في سياق الشرع  
 فيهم فافهم آخر قيد اتفاقنا اذا حكم نفسه قيل ذلك لك ابن كمال بقضائه اى الزم الحكم  
 والعمل بمقتضى ما رجحتما لقيه عالما بالاختلاف الفقهاء فيه فلم يعلم لم يخرج قضاؤه ولا عينية  
 التاز في ظاهر المذهب بل يوجب وعينى وابن كمال لكن في الخلاصة ويفتى بخلافه وكانه تيسيرا  
 فيلحفظ بعده عوى صحيحة من خصم على خصم حاضر ولا يكون اثناء فحكم بذهبه لا غير  
 وسبغى آخر الكتاب انه اذا ارتاب حكم الاول له طلب منه الاصل قال وبه عرف ان تناقيد  
 زماننا لا تعتبر لك ما ذكره وقد تعارفوا في زماننا القضاء بالموجب وهو عبارة عن المغيرة للعلق  
 بما اضيف اليه في ظن القاضى شرعا من انه يقضيه فاذا حكم حتى يوجب للمدين كان معناه  
 الحكم بجلد او البيع ولو قال للوفى حكم بمقتضاه لا يصح لان الشئ لا يقضى بجلد بنفسه وبه  
 ظهران الحكم بالموجب اعم من اعمار عن دليل مجمع او خالف كتابا لم يختلف في تأويله السلف  
 كتروك التسمية او منه مشيئة كتحليل بلا وطى لمخالفة حديث العسيلة المشهورة او لمعا  
 كل المتعة لاجتماع المعصية على فساد وكبيع ام ولد على كظم وتقتل ينفذ على الاصح ومن ذلك  
 ما لو قضى بفساد يمين المدعى لمخالفة حديث المشهور بالبينة على من ادعى واليمين على من ابكى

أو بقصاص بتعيين الولي واحد من أهل الحلة أو بصحة كساح المتعة أو الموقت أو بصحة بيع عبد  
مضت البعثة أو سقوط الدين بمضى سنين أو بصحة طلاق في الدور وبقاء النكاح كما مر في باب  
وقضاء عتق وصبي مطلقا وقضاء كافر على مسلم أبا أو نحوه لك كالفرق بين الزوجين بشهاد  
المرضوعة لا يتفاد في الكل وعدمها في الاشياء يتفاوت بعين وذكر في الدار لا يفتن سبع عداد  
منها لو قضت المرأة بحد وقود وسيجي متناخا لما ذكره المصنف شرحا وأحصل ان القضا  
يصح في موضع الاختلاف لا الخلاف والفرق ان الاول دليل للنكاح هل اختلاف الشافعي معتبر  
الاصح نعم صدر الشريعة يوم المتي لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل ولو برهن على  
أبيه في يوم كذا ثم برهنت امرأة ان الميت تكلم بعد ذلك بقضيه بالنكاح ولو برهن على قتله فيه  
فبرهنت ان المقتول تكلم بعد ذلك قبل فلكه اجمع العقود والمدانيات لا في مسألة الزو  
التي معها ولد فانه يقبل بنتيها بتاريخ من اقضى لما قضى القاضيه من يوم القتل اشباه و  
استثنى محشوها من الاول مسائل منها ادعاء ميراثا فلا يستقر ما تار يخبر من الوكيل على كذا  
وحكمها فادعى المطلوب موت الطالب صح الدفع بغيره انما يشترط من ابيه مدسنة و  
ذواليد على موته مدسنتين لم تسمع وقيل تسمع وسره ان القضاء بالبيينة عبارة عن دفع الزلع  
والموت من حيث انه موت ليس محلا للزلع ليرتفع باثباته بخلاف القتل فانه من حيث هو  
محل للزلع كما لا يخفى وينقد القضاء بشهادة الزور ظاهرا وباطنا حيث كان المحل قابلا  
القاضي غير عالم بوزنهم في العقود كبيع ونكاح والفسوخ كاقالة وطلاق لقول علي رضي الله  
تلك المرأة شاهدك زوجك واولادك والثلثة ظاهرا فقط وعليه الفتوى <sup>لن</sup>  
عن البرهان بخلاف الاملاك والمسألة اي المطلقه عن ذكر سبب الملك فظاهر فقط اجماعا  
لتنظيم الاسباب حيث لو ذكر سببا معينا فخلت الخلاف ان كان سببا يكون اشتاؤه وكالا <sup>تفاد</sup>  
اتفاقا كالا رتب وكما لو كانت المرأة محرمة نحو عدة او ردة وكما لو علم القاضي بكون الشهود حيث  
لا ينفذ اصلا كالبضياء باليمين الكاذبة في بيع ونكاح الفتح قضيه في محتمل فيه فاجاب  
اي مذهبه صحيح وابن محال لا يفتن مطلقا ناسيا او عامدا عند ما ذكره في المسألة فتدبره  
صحيح ووقاية وملتقى وقيل بالتفادي في شرح الوهبانية للشرابي قضيه من ليس بمجتهد



لخيفة زمانها بخلاف مذهبه عامدا لا يتقيد اتفاقا وكذا اناسيا عندهما ولو قيد السلطان <sup>بهم</sup>  
 مذهبه كزماننا تقيد بالخلق لكونه معروفا عنه انتهى وقد غيرت بيت الوهبانية فقط  
 ولو حكم القاضي بحكم مخالفت لمذهبه ماصح أصلا لسيطرت وتاما امير الامير فمضى صادف <sup>مضيا</sup>  
 عجنده ايقه فقد امر كما قد مضى عن سائر التاثر خانية وغيرها فليحفظ لا يقصر على ثابت ولا  
 اى لا يصح بل لا يقدر على المفتوح بحج لا يحصى نائبة اى من يقوم مقام الغائب حقيقة  
 وكيله ووصيه وميتوى الوقف اذا بالاستثناء ان القاضي انما يحكم على الغائب والميت <sup>على</sup>  
 الوكيل والوصى فيكتب السجل انه علم على الميت وعلى الغائب بحضور وكيله وبحضرة وصيه  
 جامع الفضولين واذا بالكاف عدم الحصر فان احد الورثة لك ان يتنصب خيرا بواو  
 كذا الحد شرى اليدين واجنبى بيده مال اليتيم واحدا الموقوف عليهم اى لو الوقف ثابتا كما  
 مرفى بابيه او نائبة شرعا كوصى نصبه القاضي خرج المشرع كما سيجي او حكما بان يكون ما يدعى  
 على الغائب سببا لا محالة فلو شرى امة ثم ادعى ان مولها زوجها من فلان الغائب فلرادحما  
 بعيب الزوج لم يقبل لاحتمال انه طلقها وزال العيب بحال لما يدعى على الحاضر مثاله كما اذا  
 ادعى دارا في يد رجل وبن من المدعى على ذى اليد انه اشترى الدار من فلان الغائب فحكم الحاكم  
 على ذى اليد الحاضر ان ذلك حكم على الغائب ايضا حتى لو حضر وانكر لم يقبل ان الشراء  
 من المالك سبب الملكية لا محالة وله صور كثيرة ذكر منها في المجتبى تسعا وعشرين ولو كان  
 يدعى على الغائب شرطا لما يدعى عليه الحاضر كما اذا ادعى عبيدا مولاه انه علق حقه بتطلق  
 زيد زوجته وبن من على التطلق بغيبة زيد لا يقبل في الاصح اذا كان فيه ابطال من الغائب  
 فلو لم يكن كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد الدار يقبل لعدم ضرر الغائب من جيل ابناات  
 العتق على الغائب ان يدعى المسمى عليه ان الشاهد بعد فلا يرد من المدعى ان مالكة اتقا  
 اعتقه قبل ومن جيل الطلاق صيانة الكلام <sup>في</sup> معلة طلاقه وهو كماله بفقعة  
 العدة معلة الطلاق ومن اراد ان لا يرد في تحيلته ما في دعوى الزانية ادعى عليها من زوجها  
 الغائب طلقها وانقضت علقها وتزوجها فاقرب بزوجية الغائب والطلاق قد مر عليها بالطلاق  
 فيقصر عليها انها زوجة الحاضر لا يحتاج الى اعادة البلية اذا حضر الغائب ووقف على غائب

بلا نائب ينقد في الظاهر واثنين عن صاحبنا ذكره ملاحظ في باب خيار العيب قبل لا تنفذ  
 ودرجه غير واحد في المنية والزيادة وصح الفتاوى وعليه الفتوى ورجع في الفتح  
 لقوله غل امضاء قاض آخر وفي البحر والمعتد ان القضاء على المستخر لا يجوز الا لضرورة  
 وهي في خمسة مسائل اشترى بالخيار فتواري المكول له حلف ليوفيه اليوم فتعيب اللان  
 جعل امرها بيدها ان لم تصل نفقتها فتعيب الخامسة اذا توارى الخصم فالمتأخر  
 ان القاضى ينصب كليا في الكل وهو قول الثاني خاتمة قلت وتقل شرح الوهابية عن  
 ادب القاضى انه قول الكل وان القاضى نجح بمتيه مدته يراها ثم ينصب الوكيل ولاية  
 بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضى لا للورثة فهدم ملكهم حيث كان الدين لغيرهم يقرض  
 القاضى مال الوقف والغائب واللقطة واليتيم من ملى موثمن حيث لا وصى ولا من يقبله  
 مضاربة ولا مستغلا يشترى به وله اخذ المال من اب يذره ووضعه عند حال قضا  
 ويكتب الضمان تدب بالحفظه لا يقضيه الاب لو قاضيا لانه لا يقضى لولده ولا الوصي  
 ولا الملتقط فان اقضوا ضمن العجز عن التحصيل بخلاف القاضى وليستثنى اقضاهم  
 للضرورة كحرق وطمس فيجوز اتقاوا بحرق ومضى جاز للملقط الصدق فالقراض اولي  
 ولو قضى بالبحر ان فالعزم عليه في ماله ان معتمدا او اقر به اى العمد ولو خطاء فالعزم على  
 المقتضيه دروي في المنع مغيرا للشرح قال محمد لو قال نعم الجواز ان الغرض من القضاء فيه  
 عن ابي يوسف رح اذا غلب حوجه ورشوته وودت مضايقة وشهادته **وضع** القضاء  
 مظهر كالمثبت ويختص من كان في حضرة حتى لو امر السلطان بعلام سماع الدعوى  
 بعد خمسة عشر سنة فسمعها لم ينفذ قلت فلا تستمع الا ان بعد الايام الا في الوقف والآثار  
 ووجوه عند شئى فيه افعى المفتى ابو السعدي فيلحفظ امر السلطان انما ينفذ اذا وافق  
 الشرع والا فلا اشياء من القاعدة الخامسة وفي اندلس في لو امر مضايقة بتجليف المشهود  
 وعجب العلماء ان يحجروا ويقولوا له لا تكلف قضائك الى امر يلزم منه سخطك  
 وسخط الخالق تعالى قضاء الباشا وكتابه الى القاضى جاز ان لم يكن قاض مولى من  
 السلطان والحكم كالقاضى الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكواكب في البحر

وفي الفصل الاول من جامع الفصول في القاضى بتأخير الحكم بام وبغيره وبغيره في الاستبانه  
لا يجوز للقاضى تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلث احوال اولها صلح القارب واذ  
استعمل المدعى لا يصح رجوعه من قضاءه الا في ثلث احوال اولها صلح القارب واذ  
من حبه فعل القاضى حكم فلون وج القيمة من نفسه او ابيه لم يخرج الا في مسئلتين اذا  
الولى للقاضى بتزويجها كان وكلا واذا اعطى فقيرا من وقف الفقراء كان له اعطاء  
غيره امر القاضى حكم الا في مشكلة الوقف المذكورة فامر فقوى فلو صرف لغيره صح القاضى  
يخلف غريم الميت ولو اقر به المريض لا يقبل قوله امين القاضى انه حلف المخدرة الا  
لشاهدين من ائمة على امر القاضى الذى ليس لشيخى لم يخرج عن العدة انتهى وقد  
في الوقف عن المنظومة المحببة معربا للميسر ان للسلطان مخالفة شرط الواقف  
لو غالبية قريته ومزارع وانه يعمل بامره وان غير الشرط فيلحفظ قلت ولما جابى بقضى  
بانه متى كان في الوقف سعة ولم يقصر في اداء خدمته لا يمنع قنية وفي الوهبانية يجلس  
الولى بدين الصغير حتى يوفيه ويظهر فقر الصغير قلت لكن قدم شارحا عن قاضى ان الحر  
والعبد والبالغ والصبي في المجلس سواء فليتأمل فيه هنا قال الشرنبلالى قال وليس للقاضى  
البيع مع وجوب اب او وصى وهي فائدة حسنة قلت وفي القنية ومثى باعنا للقاضى نقض  
لو اصلح كما نظم الشارح ففهمه للامتن مغير البعض فقلت وينقض بيعا من باب وصية ولو  
مصلحا ولا صلح الفقير لسطر يجلس في دين على الطفل والاوصى والتاديب بعض نقضه وفي  
الدين لم يجلس اب مكاتب وعبد لمواه كعكس ومثى نعم ولو العبد مالى لولا يجلس المولى بدينه  
لانه لغفراء ولا يجلس بدين مكاتبه الا فيما كان من جنس الكتابة نفى عن قارى الوهبانية وفي غير  
جنس الحق يجلس سيدا مكاتبه والعبد فيها فخر وفي حجرها ويجلس ذوالكتب المصلح الحر  
على الدين اذ بالكتب ما هو معشر **باب الحكم** هو لغة جعل الحكم في مال لغيره  
وعرفا قولية الخصمين حاكما يحكم بينهما وركنه لفظه الدال عليه مع قول الآخر ذلك  
شرطه من جهة الحكم بالكرس العقل لا الحرية والاسلام فيصنع حكمه في ذميا وشروطه من  
جهة الحكم بافتقار صاحبه للقضا كما امر بشرط الاهلية المذكورة وفيه اى الحكم وقت



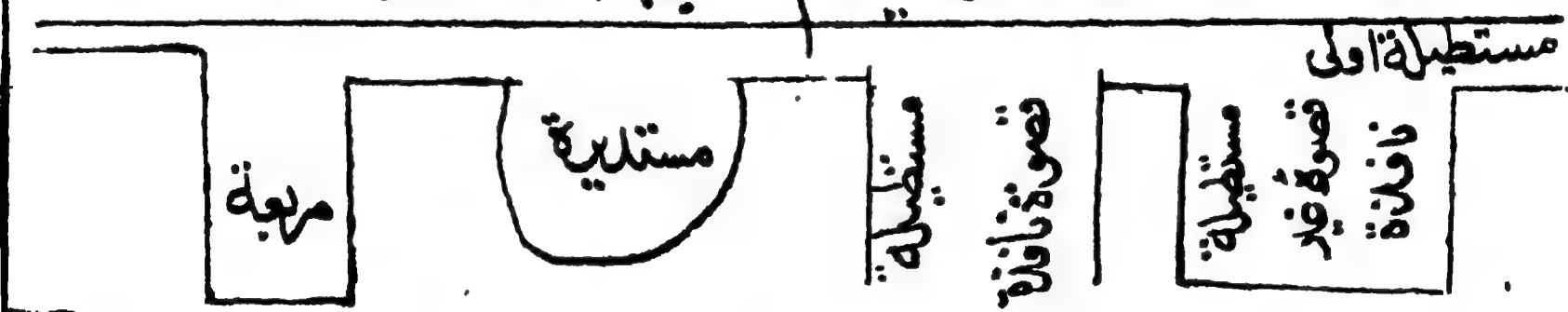
الحكم جميعا فلو حكم اعبدا فاعتق او صبيا فبلغ او ذميا فاسلم ثم حكما لا ينقد كما هو الحكم في مقلد  
 دفع الام مشددة بخلاف الشهادة وقد مرنا انه لو استقضى العبد ثم صق فقطع صم وغراه سعل  
 افدى للمبتغي حكما رجلا معلوما اذ لو حكم اول من يدخل المسجد يخرج اجماعا لجهالة تخلفك بينهما  
 ببينة او اقرار او تكول ورضيا لحكمه صم لو في غير صمد وقود دية على عاقلة الاصل ان  
 حكم المحكم بمنزلة الصلح وهذه لا تجوز بالصلح فلا تجوز بالتخليم وينفرد احدهما بنقصه اى الحكم  
 بعد وقوعه كما ينفرد احد العاقلين في مضاربة وشركة وكالة بل لا التماس طالب فان حكم  
 لزمها ولا يطل حكمه بغيرها الصدور عن ولاية شريعية ولا يتعدى حكمه الى غيرهما الا  
 في مسألة ما لو حكم احد الشريكين وغرما له رجلا فحكم بينهما والزم الشريك تعدي الشريك  
 الغائب لان حكمه كالصلح يخرج فلو حكماه في عيب مبيع فقطع بده ليس للبائع رده على بائعه  
 الا بنسأ البايع الاول والثاني والمشتري بتخليمه فتح ثم استثناء الثلاثة يفيد صحة الحكم  
 في كل المجتهدة ان حكمه يكون الكنايات رواج وفتق اليمين المضافة الى الملك وغير  
 ذلك لكن هذا مما يعلم وتكلم وظاهر الهدلية انه يجيب لا يجعل قاتل وصح اختياره باقرار  
 احد الخصمين وبعدالة الشاهد حال ولايته اى بقاء تخليمها لا يصح اختياره بحكمه لا نقضا  
 ولايته ولا يصح حكمه لا بويه وولده وزوجه تخلم القاضى بخلاف حكمهما اى القاضى  
 للحكم عليهم حيث يصح كالشهادة تحكم رجلين فلا بد من اجتماعهما على الحكم به ويمض  
 القاضى حكمه ان وافق مذهبه والا بطله لان حكمه لا يرفع خلافا وليس له الحكم بتغيير  
 التخليم الى غيره وحكمه بالوقف لا يرفع الخلاف على الصحيح خاتمة فلورفع الى موافق ملزم  
 حكم ابتداء بزمه بشرطه ولا يمضيه لانه لم يقع معتبرا والحاصل انه كالقاضى الا في مسائل  
 حد في البحر منها سبعة عشر منها لو ارتد افعزل فاذا اسلم احتاج لتخليم جديد بخلاف  
 القاضى ومنها لورد الشهادة لثمة فلغيره قتلها وينبغي ان لا يلى الحبس ثم اراد وكذا الم اراد  
 قتل الهدية وينبغي ان لا يجوز اذا اهدى اليه وقت التخليم انتهى **كتاب القاضى**  
**الى القاضى وغيره** اراد بغيره قوله والمرأء تنقض الخ القاضى يكتب الى  
 القاضى في كل حق به يفتى استخسانا في غير حد وقود للشبهة فان شهدوا على خصم حاض

حكم بالشهادة وكتب بكلمه فيلحفظ وكتاب الحكم هو السجل الحكمي اي الحجة التي فيها حكم القاضي  
 هذا في عرفهم وفي عرف كتابي يبر تضبط فيه وقائع الناس وان لم يكن الخصم حاضر لم يحكم  
 لا يحكم على الغائب وكتب الشهادة الى قاض يكون الخصم في ولايته ليحكم القاضي المكتوب اليه  
 بها على رايه وان كان مخالفا لراي الكاتب لانه ابتداء حكم وهو نقل الشهادة حقيقة  
 ليس في الكتاب الحكمي وليس بسجل وقراء الكتاب عليهم واعلمهم به وختم عندهم اي عند شهود  
 الطريق وسلم الكتاب اليهم بعد كتابة عنوانه في باطنه وهو ان يكتب فيه اسمه واسم المكتوب  
 اليه وشهادتهما ولو كان العتوان على ظاهره لم يقبل قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا يكون على  
 المظاهر فيجعل به واكتفى الثاني بان يشهدهم انه كتابه وعليه العتوان كما في الغيبة غير الكفا  
 وفي الملتقى وليس الخبر كالبيان فاذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه او لا وقبله  
 لا يقرأ الا بحضور الخصم وشهوده ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لا يعلو في شهادة  
 على فعل المسلم الا اذا اقر الخصم فلا حاجة اليهم اي الشهود بخلاف كتاب الامان في دار الحرب حيث  
 لا يحتاج الى بيعة لانه ليس عليهم وفي الاشباه لا يعمل بالخط الا في مسألة كتاب الامان ويحق  
 به البراءة ودفع ثياب وصراف وسمسار وجوزة عجر حر او وقاض وشاهدان يتقر به قبل  
 وبه يفتي ولا بد من مسافة ثلثة ايام بين القاضيين كالشهادة على الظاهر  
 جونها الثاني ان بحيث لا يعوفي يومه وعليه الفتوى شرعية وسرعية وبطل الكتاب  
 بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل القراءة واجازة الثاني  
 واما بعدها فلا يبطل قبيل يموت الكاتب رده وحده لقدف وعماية ونسقه بعد  
 عدالة الخروج عن الاهلية واجازة الثاني ولذا يموت المكتوب اليه لنفسه غير الاهلية  
 الا اذا عم بعد تخصيص اسم المكتوب اليه بخلاف ما لو عم ابتداء وجوزة انما في رده  
 العمل خلاصته لا يبطل بموت الخصم ايا كان لقيام وراثته وصيه مقامه قلت فكذلك لا يبطل بموت شاهد  
 الاصل كما سيأتي متنا في باب خلافا لما وقع في الخانية هنا فانه مخالف لما ذكره بنفسه ثمه فتنبه  
 واعلم ان الكتابة بعمله كالقضاء بعمله في الامم يحرف من جزه جزها ومن لا فلا الا ان المعتد  
 عدم حكمه عليه في زمانا الاشياء وفيها الامم يقضو بعمله في حد قدف وقوف ونقريب قلت

قبل الامام قتيلا كما قد مضى في حله ولم اراه لكن في شرح الوهبانية للشيخ زيدا في المختار كن مدم  
 بعلمه مطلقا كما لا يقضى بعده في الحدود الخالصة لله تعالى كما في ما ذكره مطلقا من به  
 اثر السبيل للتممة وعز الامام ان علم القاضي في طلاق وعتاق ونكاح ثبت الجبلية طوجه  
 الحسبة لا القضاء ولا يقبل كتاب القاضي من محكم بل من قاض مولى من قبل الامام  
 مالك اقامة الجمعة وقيل يقبل من قاضي رستاق الى قاض مصر ورستاق واعتدله  
 المصنف والكمال كتب كتابا الى من يصل الى به من قضاة المسلمين فوصل الى قاض  
 ولى بعد كتابة هذا المکتوب لا يقبل لعدم ولايته وقت الخطاب جواهر الفتاوى وفيه  
 لو جعل الخطاب للمكتوب اليه ليس لنا فيه ان يقبله والمرأة تقضى في غير حدود  
 وان اتم المولى لها الخبر بخاري لم يفلح قوم ولو امرهم الى امرأة وتصلح نازرة لو وقف  
 وصية لتليم وشاهدة فتح فيصح تقريرها في النظر الشهادة في الاوقاف ولو بلا شرط و  
 بحر قال وقد اقيمت فيمن شرط الشهادة في وقفه لفلان ثم لولده فمات وترك بنتا لها  
 لشق وظيفه الشهادة وفي الاشياء من احكام التي اختار في المسألة حوازي كونه ابينة  
 لا رسوله لبناء حاله على السند ولو قضت في حدود وقد فرغ الى قاض آخر يرى عونه  
 فامضاه ليس بغيره ابطاله بخلاف شرح علي والحنثي كالآتي بحر واعلم انه اذا وقع للقا  
 حادثة اولاد فاناب غيره وقضى نائب القاضي له اولاد جاز قضاؤه كما لو قضى للامام  
 الذي قلده القضاء او ولد الامام سر لحيه وفي البرازية كما من يقبل شهادته له وعليه  
 انتهى خلافا للجواهر الملتقط فليحفظ ويقضو النائب بما شهدوا به عند الاصل وعكسه  
 وهو قضاء الاصل بما شهدوا به عند النائب فيجوز للقاضي ان يقضى بتلك الشهادة بنا  
 النائب وعكسه خلاصه **ف** لا يقضى القاضي لمن لا يقبل شهادته له الا اذا اورد  
 عليه كتابا من من لا يقبل شهادته له فيجوز قضاؤه اشياء وفيها لا يقض لنفسه ولا  
 لولده الا في الوصية وحسب الشريعة في شرحه للوهبانية صرح قضاء القاضي لام امرة  
 وكراهية ابيه ولو في حصة امرأته وابيه وانما يقض فيها هو تحت نظر من الاوقاف و  
 تبين فقال ويقض لام العرس حال حيوة او عرس ابيه وهو حي محرر وبعد وفاة ان يخلو من



نصيبه بغير ان يقضى به قبضه او يقضى لوقف مستحق لرعية بوصف القضاء والعلم ان كان  
 ينظر هذه مسائل شتى اي متفرقة وسواء واشتق اي متفرقين يمنع صاحب  
 سفل عليه علواى طبقه لاحق من ان يتداى يدق العتد في سفله وهو البيت التحتاني او ينقب  
 كوة يفتح او ضم الطاقة وكذا بالعكس عوى الجمع بلا حتى لاحق وهذا عنده وهو القياس وقالا  
 لكل فعل ما لا يضرو لو انهدم السفل بلا صنع ربه لم يجبر على البناء لعدم التعذر ولذا في العلم  
 ان يبني ثم يرجع بالنفق ان بقي بلذنه او اذن قاضوا لا بقية البناء يوم بني وتعامه في  
 العيني زايغة مستطيلة اي سكة طويلة ينشعب عنها سكة مثلها لكن غير نافذة الى محل  
 يمنع اهل الاولى غرف فتح باب للمرو لا للاستضاء والريح عيني في القصور الغير نافذة  
 على الصريح اذ لا حق لهم في المور بخلاف النافذة وفي زائغة مستديرة لذق اي اقل  
 طرفها اي نهاية سعة اعوججها بالمستطيلة لا يمنع لانها كسعة مشتركة في دار بخلاف مالو  
 كانت مربعة فانها كسكة في سكة ولذا اعلمهم نصيب العجالة ان كمال هذه الصوة



ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بجاره ضررا يمتنع من ذلك وعليه  
 الفتوى بزاوية واختاره في العمادية وافتي به قارئ الهداية حتى يمنع الجار من فتح الطاقة و  
 هذا جواب المشايخ استحسننا وجواب ظاهر الرواية عدم المنع مطلقا وبه افق طائفة كالامام  
 طهیر الدين وابن السخنة ووالده ورجحه في الفتح وفي قصة المحتج وبه يفتي واعتمله المصنف  
 ثم قال وقد اختلف الافتاء ويبنى ان يقول على ظاهر الرواية انتمى قلت وحيث تعارض  
 منته وشرحه فالعمل على المتن كما تقر مرارا فاذ بقلت وبقي ما لو اسكل هل يضام لا وقد حرر  
 فحسب الاشياء المنع قياسا على مسألة السفل والعلوانه لا يتداى اضرو كذا ان اسكل على الخمار  
 للفتوى كما في الخانية قال المحتج فلا اتصفي في ملكه اذا اضرا اسكل يمنع وان لم يضرب يمنع  
 قال ولم ار من نبه عليه فليغتازم فانه من خواص كمالى انتمى ادعى على اخره بتهمة مع قبضه في

وقت فشل المدعى ببنية فقال قد جليتها أي الهبة فاشترىتها منه أو لم يقل ذلك أي جليتها  
 ومفادها الاكتفاء بإمكان التوفيق وهو مختار شيخ الإسلام من أقوال أربعة ولخيار التخييد  
 أنه يكفي من المدعى عليه كامن المدعى لأنه مستحق ذلك واقع والظاهر يكفي للدفع لا <sup>استحقاق</sup>  
 بترديه فأقام بنية على الشراء بعد وقتها أي وقت الهبة تقبل في الصوتين وقبله كامن  
 لوضوح التوفيق في الوجه الأول وظهور التناقض في الثاني فلم يذكرهما تاريخاً وذكره  
 تقبل كمكان التوفيق بتأخير الشراء وهل يشترط كون الكلامين عند القاض أو الثاني  
 فقط خلاف وينبغي ترجيح الثاني بحكمي به التناقض والتناقض يرتفع بتصديق  
 الخصم ويقول المتناقض تركت الأول وادعى بلكة لو تكديت الحكم وتاممه في الجرواق  
 المصنف كما لو ادعى أو لا أي الدار مثلاً وقف عليه ثم ادعاه لنفسه أو ادعاه لغيره  
 ثم ادعاه لنفسه لم تقبل للتناقض وقيل تقبل إن وقف بان قال كان لفلان ثم شتر  
 در في أو اخر الدعوى قال ولو ادعى المالك لنفسه أو لا ثم ادعى الوقت عليه تقبل كما  
 ادعاه لنفسه ثم لغيره فانه تقبل ومن قال لا حشر شتر مني هاته الجارية وانكر  
 آخر الشراء جاز للبايع ان يطاها ان ترك البايع الخصومة اقتربت تركه بفعل يله  
 على الرضاء بالفتح كما سلكها ونقلها المنتزعة لما تقررات جميع العقود ما عدا التكاليف  
 فسخ فللبائع رد ما يعيب تسليم لتام الفسخ بالتراض عيني أما التكاليف فلا يقبل الفسخ  
 أصلاً فله الوجه أنه تزوجها ثم ادعاه ويرهن على التكاليف يقبل بهاته بخلاف البيع  
 فانه اذا انكره ثم ادعاه لا يقبل لأنفسه بخلاف التكاليف اقر قبض عشرة درهم  
 ثم ادعى لها زبوناً وبه رجة صادق بمينية لأن اسم الدار هم يعم بخلاف المستوفى <sup>بغلبة</sup>  
 عشرها ولذا لو ادعى لها استوفى لا يصدق ان كان البيان مفصلاً وصدق لو بين  
 موصلاً نهاية فالتفضيل في المفصول لا في الموصول ولو اقر قبض الجيا لم يصدق مطلقاً  
 ولو موصلاً للتناقض ولو اقر أنه قبض حقه أو قبض الثمن واستوفى حقه صدق في دعواه  
 الزيادة لو بين موصلاً وألا لأن قوله جيا مفسر بالتأويل بخلاف غيره لأنه ظاهر  
 أو نصر فحتمل التأويل بأن كمال اقر بالدين ثم ادعى ان بعضه قرض وبعضه ربوا وبرهن <sup>عليه</sup>

قبل برهانه قنينة عز على والدين وسيجي في الاقرار قال لا خراك على الف درهم فزده المقدم  
 ثم صدقه في مجلسه فلا تنق عليه للمقولة لا بجهة او اقرارا بنا وكذا الحكم في كل ما فيه  
 الحق لو جحد من ادعى على آخر ما لا فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء قط فبرهن للمدعي  
 على انه له عليه يبرهن المدعى عليه على القضاء اي الايفاء او البراءة ولو بعد القضاء اي الحكم  
 بالمال اذا دفع بعد قضاء القاضى صحيح في المسئلة الخمسة كما سيجي قيل برهانه لا يمكن  
 التوفيق لان غير الحق قد يقضى ببراءته دفعا للمضونة وسيجي في الاقرار انه لو برهن على  
 قوله المدعى انا مبطل في الدعوى او شهودي كذبت او ليس لي عليه شيء مع الدفع الى آخر  
 وذكره في الدرر قبيل الاقرار في فصل الاستبراء كما يقبل لو ادعى القصاص على آخر فأنكر  
 المدعى عليه فبرهن المدعى على القصاص ثم يبرهن المدعى عليه على العقو و على الصلح  
 عنه على مال وكذا في دعوى الرق بان ادعى عبودية شخص فانكر فبرهن المدعى ثم يبرهن العبد  
 ان المدعى اعتقه يقبل ان لم يصالحه ولو ادعى الايفاء ثم صالحه قبل برهانه الايفاء  
 بحر فبرهن ان له اربعة امانه ثم اقر ان عليه للمتكسر ثلث مائة سقط عن المتكسر ثلثا  
 وقيل لا وعليه الفتوى ملقط وكانه لما كان المدعى عليه جاحدا فذمته غير مشغولة  
 في زعمه فان تقع المقاصة والله تعالى اعلم وان زاد كلمة ولا اعرفت ونحوه كما رايته  
 لا يقبل لتعذر التوفيق وقيل يقبل لان التحجب والخدعة قد يتأذى بالسعي على ما به ضار  
 بارضاء الخصم لا يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان ممن يعمل بنفسه لا يقبل فهم لو ادعى اقرارا للمدعي  
 عليه بالوصول او الايصال مع درر في آخر الدعوى لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار ان  
 بيع عنده من فلان ثم جحد صحه لان الاقرار بالبيع بلا من باطل اقرار بزيادة ادعى على خزانة بانه  
 امته منه فقال لا خراك ايعها منك قط فبرهن المدعى على الشراء منه فوجد المدعى لها عيبا  
 واراد ردها فبرهن البائع انه اي المشتري بي اليه من كل عيب لها لم يقبل بنية البائع  
 للتناقض وعن الثاني يقبل كما كان المتوفيق يبيع ويكبله و ابرأه عن العيب ومنه واقعه سمر  
 ادعت انه نكحها بكذا وبطالته بالمهر فانكر فبرهنتم فادعى انه خلصها على المهر يقبل لاختلاف  
 انه زوجه ابن وهو صغير ولم يعلم خلاصه يبطل جميع صك اي فلتوب كتيبات شاه الله

جواب



أخرى وقال آخر فقط وهو استحسان رابع على قوله فتح والتفقوا ان الضربة كعاضل السكوت  
 وعلى انضرافه لكل اى في جل عطف بوار واعقبت بشرط اما الاستثناء بالا وخواها فلا خير  
 الا لقرينة كعلى مائة درهم وخمسون دينار الا درهما فلا لاول استحسانا واما الاستثناء بانه  
 انشاء الله تعالى بعد جملتين ايقاعتين فاليهما اتفاقا وبعد طائفتين معلقتين اطلاقا متعلق  
 وعثر متعلق فاليهما عند الثالث والاخير عند الثاني ولو عطف اوبه بعد سكوت فلا خير  
 اتفاقا وعطفه بعد سكوته لغوا لا بما فيه تشديد على نفسه وتعامه في الجرمات ذمى فقالت  
 عرسه اسلمت بعد موته وقالت ورثة قبله صدقوا تحكما الحال كما يحكم الحال في مسألة جريا  
 ماء الطلحة ثم الحال انما تصلح حجة للدفع لا للاستحقاق كما في مسلم مات فقالت عرسه  
 الذمية اسلمت قبل موته فارثه وقالوا بعده فالقول لهم لان الحادث يضاهى لا قرب اوقانه  
**وضع** وقع الاختلاف في كبر الميث واسلامه فالقول المدعى الاسلام بحرق المودع بالفتح  
 هذا ابن مودعى بالكسر الميث لا وارث له غير دفعها اليه وجوب اتفاق له هذا ابن د اثني قيا  
 بالوارث لانه لو اقرانه وصيه او وكيله او المشتري منه لم يدفعها فان اقرانيا بابن اخ له  
 لم ينفذ اقراره اذا كذبه الابن الاول لانه اقرار على الغير ويضمن للثاني حظه اذ دفع للاول  
 بلا قضاء زيلعي شركة ستمت بين المورثة او الغرهاء بشهود لم يقولوا نعلم كذا النسخ المتروك الشر  
 وعبارة الدرر وغيرها لا نعلم له وارثا او غريما لم يكفلوا خلافا لها كماله المكفول له وتيلوم  
 القاضي مدعى ثم يقضى ولو ثبت بالاقرار كفوا اتفاقا ولو قال الشهود ذلك لا اتفاقا ادعى  
 على آخر دار النفسه ولا حية الغائب ارثا وبرهن عليه على ما ادعاه اخذ المدعى نصف المدة  
 مشاعا وترك باقية مع ذى اليد بلا كفيل جيد ذواليد دعواه او لم يجز خلافا لها وقولها  
 استحسانا نهائية ولا تعاد البينة ولا القضاء اذا حضر الغائب في الاصح لا انتصاب احد الورث  
 حضا للميت تقص منه ديونه ثم انما يكون حضا بشرط تسعة ميسرة في البحر والحق الفرق  
 بين الدين والعين ومثله اى مثل العقار المنقول فيما ذكر في الاصح ولكن اعتمد في الملتقى  
 انه يتخذ منه اتفاقا ومثله في البحر قال واجمع انه لا يتخذ لو مقر او وصى له بثلاث ماله  
 يقع ذلك على كل شئ لاها اخت الميراث ولو قال مالى او ما املك صدقة فهو على جنس مال الزكاة

استحسانا وان لم يجدا فيه أمسك منه قلد قوته فاذا ملك غيره بصدق تقليد في الجحافل  
ان فعلت كذا افما ملكه صدقة فحيلة ان يبيع ملكه من رجل يتوب في منديل ويقبضه  
ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يرده بخيار الروية فلا يلزمه شيء ولو قال القدرهم من مالي صدقة  
ان فعلت كذا افضله وهو يملك اقل لزمه بقدر ما يملك ولو لم يكن له شيء كان يجب  
شيء وصح لا يصاء بالعلم الوصي نصح نضرة لا يصح التوكيل بالعلم وكيل والفرق  
ان نضرت الوصي خلافة الوكيل نيابة فلو علم الوكيل بالتوكيل ولو من ميزان وفا  
صح نضرة ولا تثبت عزله الا بخيار عدل او فاسقان صدقة عناية او مستقرين  
او فاسقين في الاصح بخيار السيد بخباية عبده فلو باعه كان فختار للفداء <sup>والشفيع</sup>  
بالبيع والبيك بالتمسك والمسلم الذي لم يهاجر بالشرايع وكذا الاخبار بعيب لم يدرى  
حجرها دون وقسح شركة وعزل قاصر وصتولي وقف حتى عشر ليطرفها لمحد شرط  
الشهادة لا لفظها ويشترط سائر الشروط في الشاهد وقيد في البحر بالغزل الفصل الثامن  
اذا لم يصدق صدقة ويكون المخير غير المسلم ورسوله فانه يعمل بخبرة مطلقا كما سيأتي في  
بابه باع قاصر او امينه وان لم يقل جعلتك امينا في بيعه على الصحيح ولو لحيثة عبد الدين  
للغرماء واخذ المال فضاغ منه عند القاضى واستقر العبد اوضاع قبل تسليمه لم يضمن لان  
امين القاضى كالقاضى والقاضى كالامام وكل ضمهم لا يضمن بل ولا يجلف بخلاف نائب الناظر  
ورجع المشتري على الغرماء ولتقدر الرجوع على العاقد ولو باعه الوصي هو اى لاجل الغرماء بامر  
القاضى او بلا امره فاستقر العبد او مات قبل القبض للعبد من الوصى وضاغ الممنوع <sup>للمشتري</sup>  
على الوصى لانه وان مضيه القاضى عاقد ابتداء عز الميت فتراجع الحقوق اليه وهو يرجع على  
الغرماء لانه عامل لهم ولو ظهر عبدا للميت مال رجع الغرماء فيه بدنيه هو الاصح لخرج  
القاضى الثلث للفقراء ولم يعطهم اياه حتى هلك كان الهالك من مالهم اى الفقراء الثلث  
للورثة لئلا يملك قاض يجر او قطع في سرقة او ضرب في حد قضيه بما ذكر وسعت غفله  
لوجوب طاعة ولي الامر ومنعه عمل حتى يعاين الحجة واستحسنه في زماثا وفي العيون و  
يفتح الا في كتاب القاضى للضرورة وقيل يقبل لو عدل عالما وان عرجه اهلا ان استفسر <sup>فاحسن</sup>





لو المدعى عليه مسلما والعقدة على التميز بالسمع والبصر بين المدعى والمدعى عليه ومن السرايط  
 عدم قرابة ولا ذوا زوجية او عدو او دينوية او دفع مغرم او جرم مغرم كما سيأتي ولكنها افظ  
 اشبه كما خبر تضمنته معنى شاهدة وقسم واختيار الحال فكانه يقول اقسم بالله لقد اطلعت  
 على ذلك وانا اخبر به وهذه المعاني مفقودة في غيره فتعين حتى يوراد فيما اعلم بطل  
 للشك وحكمها وجوب الحكم على القاضى بوجوبها بعد التريكة بمعنى افتراضه فورا  
 في ثلث قاضها فلا امتنع بعد وجود شرائطها اتم لتزكه الفرض واستحق العمل لفسقه و  
 غرض لا ركنه ما لا يجوز شرعا زيلعي وكفران لم يرب الوجوب اى ان لم يعتقدا افتراضا عليه  
 ابن مالك واطلق الكافي في كفره واستظهر المصنف الاول ويجوز ان يؤخذ بالطلب ولو كانا ركن  
 وجوبه بشرط سبعة منسوبة في البحر وغيره منها عدالة قاض وقرب مكانه وعلمه بقبوله  
 او بكونه اسرع قبوله وطلب المدعى لوفى حق العبدان لم يوجد بدله اى يدر الشاهد لا يوافق  
 كفاية يتعين لو لم يكن الا الشاهدان لصل او اداء وكذا الكاتب ان تعين لكن له اخذ الا يجب  
 للشاهد حتى لو اركبه بلا قدر لم يقبل وبه تقبل الحديث اكرهوا الشهود وجوب التاخي الا كل  
 وبه يفتى بحرم اقترع المصنف يجب الاداء بلا طلب لو الشهادة في حقوق الله تعالى كذبة عدلها  
 في الاشياء اربعة عشر قال ومعتق آخر شاهد حسبة شهادته بلا عذر فسوف قد كطال في امرأة اى  
 بانها وعقوبة وتديرها وكذا اعتق عبد وتديره شرح وحبانية وكذا الرضاع كما مر بابه وهل  
 يقبل جرح الشاهد حسبة الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى اشياء فليقر ثمانية عشر وليس لنا  
 مدعى حسبة الا في الوقف على المرجع فليحفظ واسترها في الحدود ابر الحديث من بشر  
 ستر فالاولى الكلمات الا لم تترك بحرم الاولى ان يقول الشاهد في السرقة اخذ احياء  
 للحق لا سرق رعاية السرقة وضابطها للزنا اربعة رجال ليرى منهم ابن زوجها ولو علق عتقه  
 بالزنا وقع بجلدين ولا حد ولو شهدا بعتقه ثم اربعة بنات لا محصنا فاعتقه القاضى ثم جرح  
 ثم رجع الكل ضمن الاولان قيمته لمولاة والاربعة دية له ايضا لو وارثا ولبقية الحدود  
 والقود ومنه اسلام كافر ذكرا لها بقتله بخلاف الانثى بحرم ومثله رده مسلم ولو ان الان  
 المعلن فيقع ولا يجد كما مر في الولادة واستهلال الصبي للصلوة عليه ولا رث عند ما والاشاء

واحد وهو ارجح فتح والبراءة وعيوب النساء فيما لا يطاع عليه الرجال امرأة حرة مسلمة والشهادة  
 احوط والاجماع قبول رجل واحد خلاصة وفي البرجندى عن الملقط ان المعلم اذا شهد منفردا  
 في حوادث الصبيان تقبل شهادته انتمى فليحفظ ونصا لها لغيرها من حقوق سواء كان الحق  
 مالا او غيره كدخاخ وطلاق ووكالة ووصية واستئصال جدى ولولادت رجلان الا في حوادث  
 صبيان المكتبة فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا فتمستأز عن التجليل ورجل وامرأتان  
 ولا فرق بينهما لقوله تعالى فذكر احد لها الاخرى ولم تقبل شهادة اربع بل اربع لثلاث يكثر  
 خروجهن وخصن الائمة الثلاثة بالاموال وتوايها ونم في الكل من المراتب اربع فقط  
 اشهد بلفظ المضارع بالاجماع وكل ما لا يشترط فيه هذا اللفظ كطهارة ماء وروية هلال  
 فهو خيار لا شهادة لقبولها والعدالة لو جوبه في الينايع العدل من لم يطعن عليه في  
 بطن ولا فرج ومنه الكذب لخروجه من البطن لا لصحته خلافا للمشافعي فلو قضوا شهادتها  
 فاستوفى نقد وانتم فتح الا ان يمنع منه اى من القضاء بشهادة الفاسق الامام فلا ينفذ لما  
 انه يتاقت ويتفقد بزمان ومكان وحادثه وقوله معتدل حتى لا ينفذ قضاءه باقوال ضعيف  
 وما في العنية والمحتج من قبول دى المودة الصادق فقوله الثاني مجرد وضعفه الكمال بالاعتزال  
 في مقابلة النظر لا يقبل اقره المصنف وهو ان على حاضر يحتاج الشاهد الى الارشاد الى ثلثة  
 مواضع اعنى الخصمين والمشهد به لو جئنا لادينا وان على غائب كما في نقل الشهادة او ميتة  
 لعتوبها من نسبة الى جده فلا يكفي ذكر اسمه واسم ابيه وصناعته الا اذا كان يعرف بها اى بالهنا  
 الاحالة بان لا يشار له في المص غير فلو قضى بلا ذكر الجدة نفقة فالمعتبر التعريف لا كثرة الحروف حق  
 لوعرف باسمه فقط او بلقبه وحده كفى جامع الفصولين وملقط ولا يسأل عن شاهد بلا طعن  
 من الخصم الا في حدود وقود وعند ما يسأل في الكل ان جعل بحالهم محررا وعلنا به يفتى وهو  
 اخلاف زمان لا لها كان في القرن الرابع ولو اكتب باسمه جاز مجمع وبه يفتى سر لجية وكفى بالتركبة  
 قول المزكى هو عدل في الاصح لثبوت الحرية بالدارد ريعي الاصل فمن كان في دار الاسلام  
 الحرية فهي بعبارة جواب عن النقص بالعبد وبذلك لا تضر النقص بالحدود ابن كمال والتعديل  
 من الخصم الذي لم يرجع اليه في التعديل لم يصح فلو كان ممن يرجع اليه في التعديل مع بيان

والمراد بتعديله تركيته بقوله هم عدول زاد لكنهم اخطوا ولسوا ولم يزد واما قوله فلو  
 وهم عدول صدقته فانه اعتراف بالحق فيقتضي باثباته لا بالمبينة عند الجحى واختياره في  
 الجحى من التذيب يحلف الشهود في زماننا لتعذر التزكية اذ الجحى لا يعرف الجحى اقره المصنف  
 ثم نقل عن الصيرفية تفويضه للقاضي قلت ولا تنس ما مر عن الاشياء والشاهد له ان  
 يشهد بما سمع او رأى في مثل البيع ولو بالتعاطي فيكون من المراءى والاقرار ولو بالكتابة فيكون  
 صريحا وحكم الحاكم والغضب المقتل وان لم يشهد عليه ولو مخفيا بوجه المقر وفيه  
 ولا يشهد على محبب سماعه منه الا اذا تبين القابل بان لم يكن في البيت غيره لكن لو  
 قسره لا تقتل در او يرى شخصها اى القائمة مع شهادة اثنين بالهافلاته بنت فلا  
 ابن فلان ويكفي هذا للشهادة على الاسم والنسب عليه الفتوى **شرح** في الجواهر عز وجل  
 لا ينبغي للفقهاء كتب الشهادة لا عند الاداء بعضهم المدعى عليه فيضرة واذا كان  
 بين الخطين بان اخرج المدعى خطا اقرار المدعى عليه فانكر كونه خطه فاستكتب  
 فكتب بين الخطين مشاهجة ظاهرة على انهما خطا كاتب احد لا يحكم عليه بالمال هو  
 الصحيح خانية وان يفتى قارى الهداية بخلافه فلا يتبع عليه وانما يعول على هذا الصحيح  
 لان قاصين خان من يعتمد على تصحواة كذا اذكرة المصنف هنا وفي كتاب الاقرار واعتمده  
 في الاشياء لكن في شرح الوهبانية لوقال هذا خطى كذا ليس على هذا المال ان كان الخط  
 على وجه الرسالة مصدرا معنونا لا يصدر ويلزم بالمال ونحوه في الملتقط وفناوى قارى  
 الهداية فرجع ذلك ولا يشهد على شهادة غيره ما لم يشهد عليه وقيدة في النهاية  
 بما اذا سمعه في غير مجلس القضاة فلو فيه جاز وان لم يشهد شرا عليه عز الجوهري بخلافه  
 تصوير صدر الشريعة وغيره وقوله لا بد من التحلل وقتل التحلل وعدم التمسك بعد  
 التحلل على الاظهر نعم الشهادة بقضاء القاضى صحيحة وان لم يشهد هما القاضى عليه  
 وقيدة ابو يوسف بمجلس القضاة وهو الاحوط ذكره في الخلاصة كفى عدل واحد في اثني  
 عشر مسألة على ما في الاشياء منها اخبار القاضى باقرار المحبب بعد المدة للتزكية  
 اى تزكيه السر واما تزكية العلانية فشهادة اجماعا وترجمة الشاهد ونصم الرسالة من



القاضي الى المنك والامان احوط و جاز ترقية عبد وصي ووالد و قد نظم ابن وهبان منها أحد  
فقال يقبل عدل واحد في تقو و جرح وتعديل و ارش فقدر و تجة و السلم هل هو جيد  
و اولاده الارسل العيب يثرون صوم على ما مر و عند حلة و موت اذا الشاهد ينحيت  
و الترقية للذي تكون بالامانة في دينه و لسانه و يده و انه صاحب يقظ فان لم يعرفه المثل  
سألوا عنه عدول المشركين اختيار و في الملتقط عدل نصراني ثم اسلم قبلت شهادته و لو  
سكر الذي لا يقبل ولا يشهد من رأى خطه و لم يذكرها اي الحادثة كذا القاضي الراوي لمشاهدة  
الخط الخط و جاز له لو في حوزة و به تأخذ بحر عن المبتغي ولا يشهد أحد بما لم يعاينه بالاجماع  
الا في عشرة على ما في شرح الوهبانية منها العتق و الولاية عند الثاني و المهر على الصحيح  
بزازية و النسب الموت و النكاح و الدخول بزوج و ولاية القاضي و اصل الوقت قبل الموت  
على المختار كما في بابيه و اصله هو كل ما يتعلق به حقه و توقف عليه و لا فخر شرايطه فله شهادة بذلك اذا اخطأ  
بجده الاشياء من شق الشاهد من خبيثه لا يتصور توأهم على ذلك بلا شرط الة او شهادة عدلين لا الموت  
فيكفي العدل و لو اني و هو المختار ملتقى و فتح و قيده شارح الوهبانية بان لا يكون  
المحيز من محارث و موصى له و من في يده شيء سوارقيق علم رقه و يعبر عن نفسه و الا  
فهو متناع فلك ان تشهد به انه له ان وقع في قلبك ذلك اي انه ملكه و الا لا ولو عاين  
القاضي ذلك جاز له القضاء به بزازية اي اذا ادعاه المالك و الا لا وان فسر الشاهد  
للقاضي ان شهادته بالتسامع او بمعاينة اليد ردت على الصحيح الا في الوقف و الموت اذا  
فسر و اقال اخذ بابيه من شق به تقتل على الصحيح خلاصه و في الغرمانية عن الخانية معنى  
التفسير يقى لا شهادتها لا ناسمعتان الناس اما لوقال لم نعاين ذلك ولكنه اشهر  
عندنا جازت في الكل و صححه شارح الوهبانية و غير والله **باب القبول**  
**وعلمه** اي من يعمل القاضي قبول شهادته و من لم يجب لا من يصح قبولها  
او لا يصح لصحة شهادة القاسم مثلاً كما حققه المصنف بتعاليعقوب باشا وغيره  
تقبل عن اهل الامراء اي اصحاب يدع لا تكفر كجور قد ورد فرض يشبه و يقبل و كل  
منهم اثني عشر شهادة فصاروا اثنين و سبعين **الا** الخطا بيرة تصنف من الرافضين و قد

الشهادة لشيعتهم وكل من حلف أبة فخرهم لا يبدعونهم بل لتهمة الكذب لم يبق  
 لمذهبيهم ذكر يحرق من الذي لو عدل في دينهم جوهره على مثله الا في مسائل على ما  
 الاشباه وتبطل بإسلامه قبل القضاء وكذا ابعده لوعقوبة كقود يحرق ان اختلف امامه  
 كاليعون والنصارى والذي على المستامن لا عكسه ولو مرئدا على مثله في الكفر وتقبل منه  
 على مستامن مثله مع اتحاد الاركان اختلف دارهما يقطع الولاية كما يمنع التوارث  
 وتقبل من عدو بسبب الدين لانها من التدين بخلاف الدينية فانه لا يامن من التقول  
 عليه كما ينبغي واما الصديق صديقه فتقبل الا اذا كانت الصداقة متناهية بحيث  
 يتصرف كل في مال الآخر فتاوى المصنف مغربا لمعين الاحكام ومن من تركت صغيرة بلا اصرار  
 ان اجتنب الكبار كلها وغلب جوابه على صغارته درر وغيرها قال وهو معنى العدالة و  
 في الخلاصة كل فعل يرضى المروءة والكرم كبرية واقرب ابن كمال قال ومتى ارتكبت كبيرة سقطت  
 عدالته ومن اقلق لوم من غدر والا كآبه تخذل يحرق الاستهزاء يستثنى من الشرايع كقربان  
 كمال وخصو اقطع وولد الزنا ولو بالزنا خلا فاما مالك وخنثى كاشي لو مشكلا والا فلا  
 اشكال وعتيق لمعتقه وعكسه الا لقيمة كما في الخلاصة شهدا بعد عتقهما ان المهر  
 كذا عنه اختلف بائع ومشتري تقبل لجر النقع باثبات العتق ولا خينه وعمله ومن محرم  
 ضاعا او مصاهرة الا اذا امتدت الخضومة وخاصم معه على ما في الفتنية وفي الخراج  
 نخاصم الشهود والمدعى عليه تقبل لو عدل ولا ومن كافر على عيب كافر هو كافر مسلم او على  
 وكيل كافر هو كافر مسلم لا يجوز عكسه لقيامها على مسلم فصدوا في الاول فتمنا وتقبل على  
 ذي ميت وصية مسلم ان لم يكن عليه دين المسلم يحرق في الاشباه لا تقبل شهادة كافر على  
 مسلم الا بتعاجل امر ضرورة في مشككين في الايضاء شهاد كافرين على كافران او هو الى كافر  
 والحضر مسلم عليه حق للميت وفي النسب هذا ان الضرر الى ابن الميت فادعى على مسلم يحرق  
 هذا استحسن وجهه في الدرر والامال للسلطان الا اذا كانوا اعوانا على المظلم فلا تقبل  
 شهادتهم لغلبة ظلمهم كرئيس القرية والنجاري والصراف والمعرفون في المراكب والعرفاء في جميع  
 الامتياز ومحضر قضاة العهد الوكلاء المفتعلة والصكالك وضمان الجاهات كقاطعة

سوق الخاسين حتى حل الغر الشاهد لشهادته على باطل فتح وبجر في الوهبانية امير كبير  
فشهد له عماله وتابعيه ورعاياهم لا تقبل كشهادة المزارع لرب الارض وقتل اربابها  
المخترين اى بحرفة لا ثقة به وهي حرفة ابائه واجدادهم والا فلا مرة له لو دينة فلا شهادة له  
لما عرف في حد العدالة فتح واقدم المصنف لا تقبل من اعمى اى لا يقضى بها ولو قضى صح و  
قوله مطلقا ما لو علم بعد اداء قبل القضاء ومجاز بالسماح خلافا للثاني واذا علم بمقتل  
الاخر من مطلقا بالاولى ومقتل ومملوك ولو مكاتب او مبعضا وصبي ومعتق ومجنون  
الا في حال صحة الا ان يتجمل في الرق التميز واديا بعد الكربة ولو لمعتقه كما مر بعد البلوغ  
وكذا بعد ابصاره اسلام وتوبة فسقوط طلاق ووجه لان المعتر حال اداء شرح تكملة  
وفي البحر متى حكم برده لعلة ثم زالت فشبه فيها لم تقبل الا اربعة عبيد واعى وكافر  
على مسلم ادخال الكمال احد الزوجين مع اربعة سهم ومجلد في قذف تمام الحد وقيل  
بالاكثر وان تاب يتكذبه بنفسه فتح لان الرد من تمام الحد بالنقض والاستثناء منصرف  
لما يليه وهو اولئك هم الفاسقون الا ان يجلس كافر في القذف فيسلم فيقبل وان صر  
اكثر بعد اسلامه على الظاهر بخلاف عبد حد فعتق لم تقبل او يقيم المحرود دينه على  
صدقة امار بها على زناه او اثنين الى اقراره به كما لو جرت قبل المحرود فيه الفاسق  
اذا اتا تقبل شهادته الا المحرود بقذف والمعروف بالكذب شاهد الزور ولو عكلا لا  
تقبل ابدا متلفظ لكن سيحى ترجيح قبولها ومسجون في حادثة تقع في البحر وكذا لا تقبل  
شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان مسبت  
الحمامات لمنع الشرع عما يستحق به البحر وملاعب الصبيان وحمامات النساء فكان المقصير مضافا  
اليهم لا الى الشرع بزيادة صغري وشرب ليلية لكن في الحواش تقبل شهادة النساء وحظ  
في القتل في الحكم لحكم الدية كيد لا يدر الدم انتم فليتبني عند الفتوى وقدمنا قبول  
شهادة المعلم في حوادث الصبيان والزوجة لزوجها وهو لها وجاز عليها الاستئذان  
في الاستبانه ولو في حلة من ثلث لما في القينة طلقتها لثلاث هي العدة لم تحجز شهادته لها ولو  
شهادتها ولو شهد لها ثم تزوجها بطلت خاينة تعلم منع الزوجية عند القضاء ولا تحمل الا اذا



والفرع كصله وان علا الا اذا شهد المجمل ان ابنه علي ابني اسبابة قال وجاز على اصله الا  
 اذا شهد على ابني اسبابة قال وجاز على اصله الا اذا شهد على ابني كلامه ولو بطريق آخر  
 واكام في نكاحه وفيها بعد ثا ورق لا تقبل شهادة الا انسان لنفسه الا في مسألة القاتل  
 اذا شهد بعفو ولي المقتول فراجحه وبالعكس للتهمة وسيد لعبد ومكاتبه والشرك  
 لشركه فيما هو من شركته لاها لنفسه من وجه في الاشباه للخصم ان يطعن بثلاثة بروق  
 حد وشركه وفي فتاوى النسخ لو شهد بعض اهل القرية على بعض منهم بزيادة الخراج  
 لا تقبل ما لم يكن خراج كل ارض معينا ولا خراج للشاهد وكذا اهل قرية شهيد واعلى ضيعة الها  
 من قريتهم لا تقبل وكذا اهل سكة ليسمى ون يسمي من مصالحة لو غير نافذة وفي الباظة  
 ان طلقها لنفسه لا تقبل وان قال لا اخذ شيئا تقبل وكذا في وقف المدارس انتهى فليحفظ  
 والاجير الخاص المستلج مسانحة او مشاهرة او الخادم والتابع والتلميذ الخاص الذي  
 يعرضه استاذة ضرب نفسه ونفعه نفع نفسه درر هو معنى قوله عليه افضل الصلوة  
 والسلام ولا شهادة للقانع باهل البيت اى الطالب معاشه منهم من القنوع كامر القناعة  
 ومفاد قول شهادة المستاجر والاستاذة وفحنت بالفتح من يفعل الردى ويؤت  
 واما بالكسر فالمستلج في اعضائه وكلامه خلقة فيقبل بحر ومغنية ولو تقسمها كحمة رفع  
 صوتهاد ردو يلغى تقبلة بعد او متها عليه ليظهر عند القاضي كما في مله من الشرب على اللهوا  
 ذكره الواني ونائحة في مصيبة غيرها يجر درر وفتح زاد في العيني فلو في مصيبة تقبل  
 وعلمه الواني بزيادة اضطرابها وانسلا بغيرها واختيارها فكان كالشرب للتداوى  
 وعلا بسبب الدنيا جعله ابن الكمال عكس الفرع كصله فتقبل له لاجله واعتد في الوهبانية  
 والحجية قبولها ما لم يفسد بسببها قالوا والحقد فسق للنهي عنه وفي الاشباه في قلة  
 قاعده اذا اجتمع الحلال والحرام ولو العداوة لا تقبل سواء شهد على عدوة او غير  
 لانها فسق وهو لا يجزى وفي فتاوى المصنف لا تقبل شهادة الجاهل على العالم لفسقه بترك  
 ما يجب فعله شرعا فيجوز لا تقبل شهادته على مثله وغيره لتمام تعزيره على تركه ذلك ثم قال  
 والعالم من يستخرج المعنى من التركيب كما يحقق وينبغي ويجاز في كلامه او يحلف فيه

كثيرا واعتاد شتم اولاده وغيرهم لانه معصية كبيرة لتترك زكوة اجمع على رواية فورية او  
 ترك جماعة او جمعة او اكل فوق شبع بلا عذر وخرج لفرحة قدوم امير مذكوب بحجر ولبس  
 حري وبول في سوق الى قبة او شمس او قمر او طيفيل ومسنرة ورقاص وشتام للداية  
 في بلادنا يشتمون بائع الداية فتح وغيره وفي شرح الوهبانية لا تقبل شهادة البخيل لانه  
 ليجله يستقصي فيما يتعرض من الناس فيخذل زيادة على حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة  
 الا شرا ومن اهل العراق لتعصيمهم ونقل المصنف عن جماعة القتاوي ولا من انقل  
 من مذهب الحنفية الى مذهب الشافعي وقال وكذا اياك الا كفان والحنط لقيمة الموت  
 قللة الدلال والوكيل لو يثبت النكاح اما لو شهد انها امراته تقبل والتحيلة لان يشهد  
 بالنكاح ولا يذكر الوكالة بزازية ولتمهيل واعتمدا قد وردى افندي في واقعة وكذا  
 المصنف في اجازة معينة مغربا للبرازية وملخصه انها لا تقبل شهادة الدالين  
 والصكاكين والحضن والوكلاء المقتلة على ابوابهم ونحوه في فتاوى مويده و فيها  
 وصى اخبر من الوصاية بعد موته لم تجز شهادته للميت ابدا وكذا الوكيل بعد الخرج  
 من الوكالة ان خاصم اتفاقا والا فله ان ياتي عند ابي يوسف ومذاهب الشرايع لغير الخ  
 لان بقطرة منها ينكب الكبرية فترد شهادته وما ذكره ابن كمال غلط كما حره في البحر قال  
 وفي غير الخ يشترط الادمان لا يشربه صغيرة وانما قال على الله ولي يخرج الشرب للتداوي  
 فلا يسقط العدالة تشبهه الاختلاف صدق الشريعة وابن كمال ومن يلعب بالصبيان  
 لعدم مروته وكذا به غالبا في والطوبى الا اذا امسكها للاستينافس بلح الا ان يحرم  
 غيره فلا كراهة الحرام عيني وصناية والطبوق وكل هو شنيع بين الناس كالطباير والمراير  
 وان لم يكن شنيعا لغير الحد اوضرب القصب الا اذا فحش بان يرتصون به خابئة في  
 في حد الكباش بحر ومن نعى للناس لانه يجمعهم على كبيرة هداية وغيرها وكلام سعد افندي  
 يفيد تعتيبه بالاجرة فامل واما المعنى لنفسه لدفع وحشة فلا بأس به عند العامة عند  
 وصحة العيني وغيره قال ولوفيه وعظ وحكمة فحاش ان اتفاقا ومنهم من اباحه مطلقا ومنهم  
 من كرهه مطلقا انتهى ومنهم من اجاز في العرس كل ما ضرب الدف فيه وفي البحر المذهب

حرمة مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية انه كبيرة ولو لنفسه واقرب المصنف قال ولا  
 تقتل شهادة من يسمع الغناء او يجلس مجلس الغناء زاد العيني او مجلس الفجور والشرب ان  
 لم يسكر لان اختلاطه بهم وتركه الامر بالمعروف ليقطع عدالة او ترك ما يجده للفسق  
 ومرداه من ترك كبيرة قاله المصنف وغيره او يدخل الحمام بغير ازار لانه حرام او يلعب  
 بنزه او طاب مطلقا قاروا لا اما الشطرنج فلشبهة الاختلاف بشرط واحد من مستفلا  
 قال او يقام بشرط نزع او يترك به الصلوة حتى يموت وقفا او يحلف عليه كثيرا او يلعب به  
 على الطريق او يذكر عليه فسقا استنباه او يدوم عليه ذكره سعد افندي مغريا للكا في المعجم  
 او ياكل الربو قيد وبالشبهة ولا يخفى ان الفسق يمنعها شرعا الا ان القاضي لا يثبت ذلك  
 الا بعد ظهوره له فاكل سواء بحر فيحفظ او يبول او ياكل على الطريق وكذا اكله ايجل بالرف  
 ومنه كشف عورته ليستبج من جانب البركة والناس حضور وقد كثرت في زماننا فتح او يظهر  
 سب السلف لظهور فسقه بخلاف من يخفيه لانه فاسق مستور هين قال المصنف وانما قيد  
 بالسلف يتعال كلامهم والا فاولى ان يقال سب المسلم لسقوط العدالة بسبب السلم وان لم  
 تكن من السلف كما في السراج والنهاية وفيها الفرق بين السلف والخلف ان السلف الصالح هو  
 الاول من التابعين منهم ابو خليفة رضي الله عنه والخلف بالفتح من بعدهم في الحديث والسلف  
 في الشرح وفيه عن العناية غراي يوسف لا تقتل شهادة من سب الصحابة واقتلوا من تبايعهم  
 لا هم يعقلون دنيا وان كان على باطل فلم يظهر فسقه بخلاف السابق شهد ادنا باباها اوصى  
 اليه فان ادعاه صحت شهادتها استحسانا لا شهادة دائني الميت مدعيه والموصي لها وصي  
 لثالث على الايصاء وان انكره لان القاضي لا يملك اجبار احد على قبول الوصية عيني كما لا تقتل  
 لو شبهه ان باباها الغائب وكله يقبض دينه وادعى الوكيل وانكره والفرق ان القاضي لا يملك  
 نصب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي شهد الوصي اي وصي الميت بحق للميت بعد ما عزله القضاة  
 عن الوصاية نصب غيره او بعد ما ادرك الورثة لا تقتل شهادته للميت في ماله او غيره خام  
 او لا تحل الوصي محل الميت ولذا لا يملك عزل نفسه بلا عزاء قاض وكان كالميت نفسه فاستل  
 خصامه وعلمه بخلاف الوكيل فلذا قال ولو شبهه الوكيل بعد عزله للموكل ان خصم في



مجلس القاضي ثم شهد بعد عزله لا تقبل اتفاقا للتممة واكملت لعدم مخالفتها للثاني فحصله كما  
 سراج وفي قسامة الزيلعي كل حين خصما في حالة لا تقبل شهادته فيهما من كان يعرضه ان يصيب  
 خصما ولم ينقض خصما بعد تقبل وذلك الاصلون متفقون عليه وتامه فيه قيدنا بمجلس القاض  
 لانه لو خاص في غيره ثم عزله قبلت عندها كالمو شهد في غيره ما وكل فيه او عليه جامع  
 الفتاوى وفي البرازية وكله بالخصومة عند القاضي فخاصم المطلوب بالفتاوى هم عندنا  
 ثم عزله فشهد ان لو وكله على المطلوب مائة دينار تقبل بخلاف ما لو وكله عند غير القاضي  
 وخاصم وتامه فيها كما قبلت عندها خلافا للثاني بشهادة اثنين بدلين على الميت لرحلين  
 ثم شهد المشهود لها للشاهدين بدلين على الميت لان كل فرق يشهد بالدين في الذمة وهو تقبل  
 حقوقا شتى فلم تقع الشك له في ذلك بخلاف الوصية بغير عين كما في وصايا الجمع وشروطه  
 وسيجيئ منه وكشهادة وصيين لو ارتكب كبر على اخيه في غير مال الميت فالحق مقبول في قولنا  
 الرواية كما لو شهد الوصيان على اقرار للميت بشئ معين لو ارتب بالغ تقبل بزازية ولو شهد  
 في ماله اى الميت لا خلافا لهما ولو لصغير لم يجز اتفاقا وسيجيئ في الوصايا كما لا تقبل الشهادة على جرح  
 بالفتح اى فتوح مجرما عن اثبات حر الله تعالى او للعبد فان تضمنته قبلت والا بعد التعديل ولو  
 قبله قبلت اى الشهادة بل لاخبار ولو من واحد على الجرح المجزئة اعتمده المصنف بتعالما من  
 صدر الشريعة واقره ملاحضه واخذه تحت قوهم الدفع اسهل من الرفع وذكر وجهه اطلق  
 ابراهيم رعاها بتعالمة الكتي وذكر وجهه وظاهر كلام الوافي وغيره زاده الميل اليه وكذا  
 القهستاني وقال فيه ان القاضي لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن تركي الشهود سرا وعلمنا  
 فان عدلوا قبلها وعزاه للمقبر وجعله البرجند على قولها لا قوله فتنبه مثل ان يشهد  
 على شئ المدعى على الجرح المجزء باهم فسقة او زناة او اكلة الربوا او شرب الخمر او على اقرارهم  
 اهم شهدوا بنورا والهم اجراء في هذه الشهادة او ان المدعى يبطل في هذه الدعوى او انه  
 لا شهادة لهم على المدعى عليه في هذه الحادثة فلا تقبل بعد التعديل بل قبله درر واعتمده  
 المصنف وقبول لو شهدوا على الجرح المركب كاقرار المدعى بفسقهم او اقراره بشهادتهم  
 بنورا وبانه استأجرهم على هذه الشهادة او على اقرارهم اهم لم يحضروا المجلس الذي كان

كان فيه الحق عليا واهم عبدا ومحدودون يقدف آوانه ابن المدي او ابوة عناية او قاذفوا المقلد  
 يدعيه او اهتم زنا ووصفه او سرقوا مني كذا وبنينه او شربوا الخمر ولم يتقدم العهد كما مر في بابيه  
 او قتلوا النفس عمدا غيبا او شركاء المدعي والمدعي مال او انه استاجرهم بكذا لها الشهادة و  
 اعطاهم ذلك مما كانت عليه من المال ولولم يقبله لم تقبل لدعواه الاستيحاء وغيره ولا  
 ولاية له عليه او اني صلتهم على كذا او دفعته اليهم اي دسوة وكافلا صلت بالمعنى المسمى  
 ولو قال ولم ادفعه لم يقبل على ان لا يشهدوا على زورا وقد شهدوا زورا واما اطلب ما اعطيتهم  
 واما قبلت في هذه الصوكا فاختار الله تعالى او العبد فثبت الحاجة لاجلها شهد على  
 فلم يبرح عن المجلس القاضي ولم يبطل المجلس ولم يكتبه المشهود له حتى قال او همت لخطايت  
 بعض شهدائي ولا مناقضة قبلت شهادته بجميع ما شهد به لو عكسا ولو بعد القضاء وعليه  
 الفتوى خاتمة وبجر قلت لكن عبارة الملتقى تقتضيه قبول قوله او همت وانه يقضى بما بقي  
 وهو مختار السرى وغيره وظاهر كلام الاكمل وسعدى ترجيح فتنه وتبصران قال  
 الشاهد بعد قيامه عن المجلس لا يقتل على الظاهر احتياطا وكذا الوقوع الغلط في بعض الجدل  
 والنسب اياه ببنية انه اي المجرع مات من الجرح اولى ببنية الموت بعد البراء ولو اقام  
 اولياء المقتول بنية على ان زيد اخرجته وقتله واقام زيد بنية على ان المقتول قال ان  
 لم يخرج حق ولم يقتل في بنية زيد اولى من بنية اولياء المقتول جميع الفتاوى وبنية الغبن  
 من يتم بلع اولى من بنية كون القيمة اي قيمة ما اشتراه من وصيه في ذلك الوقت مثل الثمن  
 لاها تلت امر اذا اولاد بنية الفساد ارجح من بنية الصحة در خلافا لما في الوهبانية اما  
 بدون البنية فالقول لمدعى الصحة متينة وبنية كون المتصرف في نحو تدبير او خلع او  
 خصومة ذ اعقل اولى من بنية الورثة مثلا كونه مخلوط العقل او مجنون او لو قال المشهود  
 نذرت كان في صحة امره ففزع على المرض ولو قال الوارث كان هذا يصيد حتى يشهد انه كان صحيح  
 العقل بازية وبنية الاكراه في اقراره اولى من بنية الطمع ان ارخاوا التحذير تحمها فان اختلفا  
 اولى يؤرخا ببنية الطمع اولى ملقط وغيره واعتمد المصنف وابنه وغيره زادة **فروع**  
 بنية الفساد اولى من بنية الصحة وهبانية وفي الاشياء اختلف المتبايعان في الصحة والبطالان

قال قوله لم يدعى البطلان وفي الصحة والفساد لم يدعى الصحة الا في مسألة اقاله وفي الملتقط  
اختلاف في البيع والرهن فالبيع اولى باختلاف في البتات والوفاء فالوفاء اولى استحضارنا شهادة  
قاصد يقتلها غيرهم فقبل كان شهيدا بالدار بلا ذكر لها في يد الخصم فشهده به آخرا او شهده  
بالمالك في المحدود واخران بالمحدود او شهده على الاسم والنسب ولم يعرفوا الرجل بعينه فشهده  
آخرا انه المسهر به در شهده واحد فقال بالباقون نحن نشهد كشهاده لم تقبل حتى تكلم  
كل شاهد بشهادته هو عليه الفتوى شهادة الشفيع المتواتر مقبولة لشهادة اذ اهلك في الغرض بطلت في الكل  
في عيدين مسلم ونضر فشهد نضر اتيان عليهما بالعتق قبلت في حق المضري فقط الشهادة  
قبلت في ادعائها خمسة اخرى مغربة للبرازية **باب الاختلاف في**  
**الشهادة مبنى الباب على طروقة منه ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا**  
دعوى بخلاف حقوقه تعالى ومنه ان الشهادة بالكثير من المدعى باطلة بخلاف الاقل للاتفاق  
فيه ومنه ان الملك المطلق ازيد من المقيّد لثبوته من الاصل والملك بالسبب مقصر  
على وقت السبب ومنها موافقة الشهادتين لفظا ومعنى وموافقة الشهادة الدعوى  
معنى فقط وسيضع تقدم الدعوى في حقوق العباد شرطا فتوقها على مطالبتهم  
ولو بالتوكيل بخلاف حقوق الله لوجب اقامتها على كل واحد وكل احد ضمن فكان الدعوى  
موجبة فاذا وافقتها اي وافقت الشهادة الدعوى قبلت والا توافقها لا تقبل وهذا  
احد الاصول المتقدمة فلودعي ملكا مطلقا فشهدا به بسبب كثر اء او ارب قبلت  
لكونها بالاقل ما ادعي فطابقا معنى كما مر عكسه بان ادعي بسبب بطلان لا تقبل لكونها  
بالاكثر كما مر قلت وهذا في غير دعوى ارب ونتائج شري جملة كما بيته الحال واستثنى في  
البحر ثلثة وعشرين ولذا يجب مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى الا في اثنين واربعين مسألة  
مبسوطة في البحر زاد ابن المصنف في حاشيته على الاشياء ثلثة عشر ذكرتها خشية  
التطويل بطريق الوضع لا المضمّن اكتفيا بالموافقة المعنوية وبه قالت الثلثة ولو شهد  
احدهما بالكاح والاخر بالتزويج قبلت لاتحاد معناه كذا الهبة والعطية ونحوهما  
ولو شهد احدهما بالزنا والاخر بالافس او مائة وما بين لوطلة وطلقتين او ثلث ردت



اختلاف المعنيين كما لو ادعى عضبا او قلاصتهما لحدما به والاخر بالاقرار به لم يقبل ولو  
 شهد بالاقرار به قبلت وكذا لا تقبل في كل قول جمع مع فعل بان ادعى القاضيه لحد  
 بالدفع والاخر بالاقرار لها لا تسمع للجمع بين قول وفعل قنية الا اذا اتحد لفظا كشيئا  
 احدهما ببيع او قرض او طلاق او اعتاق والاخر بالاقرار به فقبل لاتحاد صيغة <sup>شيئا</sup> الا  
 والاقرار فانه يقول في انشاء بيع واقترضت وفي الاقرار كنت بعت واقترضت فلم  
 يمنع القبول بخلاف شهادة احدهما بقتله عمدا بالسيف والاخر به ليسكين لم يقبل العقد  
 تكرار الفعل بتكرار الالة محيط وشرنبلالية وتقبل على الف في شهادة احدهما باللف  
 والاخر باللف ومائة ان ادعى المدعي الاكثر الاقل الا ان يعرف باستيفاء او ابراء ابن كمال و  
 هذا في الدين وفي العين تقبل على الواحد كما لو شهد احدان هذين العبدتين له ولتحران هذا له  
 قبلت على العبد الواحد الذي اتفقا عليه اتفاقا در وفي العقد لا تقبل مطلقا سواء كان المالك  
 اقل المالكين او اكثرهما عزمي زاده ثم فرع على هذا الاصل بقوله فلو شهد واحد لشرء عبيد  
 او كتابته على الف ولف وخمسائة ردت لان المقصود اثبات العقد وهو يختلف بان  
 المبد فلم يتم العقد على كل واحد ومثله العتوب مال والصلح عرقق والرهن والتخلع ان ادعى لعبد  
 والقاتل والراهن والمرأة لف ولف مرتب اذ مقصودهم اثبات العقد كما مر ان ادعى لآخر  
 كما لمولى مثلا فكدعوى الدين اذ مقصودهم المال فقبل على الاقل ان ادعى الاكثر كما مر  
 والاجارة كالبيع لوني اول المدة للحاجة لاثبات العقد وكالدين بعد ما لو ادعى المورج ولو المشا  
 فدعوى عقد اتفاقا وضع النكاح بالاقل اي باللف مطلقا استحسانا خلافا لهما ولزم  
 في صحة لشهادة البحر بشهادة اربان يقول مات وتركه ميراثا للمدعي الا ان يشهد  
 بملكه عند موته او يد او يد من يقوم مقامه كستاجر ومستعير وغاصب ومودع فليستغنى  
 ذلك عن البحر لان الايد عند الموت تثقل يد ملك بواسطة الضمان فاذا ثبت الملك ثبت البحر  
 ضرورة ولا بد مع البحر المذكور من بيان سبب رآه وبيان انه اخوه لآبيه وامه او لآلها  
 بخلاف ظهيرة وبقي شرط ثلث وهو قول الشاهد لا وارت او لا اعلم له وارثا غيره ورابع  
 وهو ان يدرك الشاهد الميت والافباطلة لعدم معاينة السبب كما هو البرأى وذكر اسم

لميت ليس بشر وان شهد بيدي سوا قال لا من شهادته ولا ردت لقيامها بمجهول وقوع به  
 الحي بخلاف ما لو شهد بها كانت ملكة او اقر المذموم عليه بذلك او شهد شاهدان انه  
 اقرانه كان في يد المذموم دفع للمدعي بالعلمية الاقرار وجهالة المقرية لا تبطل الاقرار والا  
 ان الشهادة بالملك المنقضى مقبولة لا باليد المتقضية لتتوع اليد لا الملك بزارية ولو  
 اقرانه كان بيد المدعي بغير خصل يكون اقراره باليد المفتق به نعم جامع الفصولين  
**فروع** شهد بالف وقال احدهما قضى بخسمائة قبلت بالف الا اذا شهد معه آخر ولا  
 يشهد من علمه حتى يقر المدعي به شهد السرقه بقره واختلفا في لوها قطع خلافا لها واستظهر  
 صدر الشريعة قولها وهذا اذا لم يذكر المدعي لوها ذكره الزيلعي ادعى المدين الا بصا  
 متقرا وشهدا به مطلقا او جملة لم تقبل وجباية شهد في دين الحي بانه كان عليه كذا قبل  
 الا اذا سهو لهم الخصم عن بقاءه الا ان فقا لا تدمى وفي دين الميت لا تقبل مطلقا حتى يفقوا  
 مات وهو عليه بحرققت ونجافه ما في معين الاحكام من ثبوته بمجرد بيان نسبه وان لم  
 يفقوا مات وعليه دين انتهى والاحتياط لا يخفى ادعى ملكا في الماضي وشهدا به في الحال لم  
 تقبل في الاصح كما لو شهد بالماضي ايضا جامع الفصولين انتهى والله اعلم **باب الشهادة**  
**على الشهادة** هي مقبولة وان كثرت استحسانا في كل حق على الصحيح الا في حدود قوله **طريقا**  
 بالشبهة فحاز الاستهاد مطلقا لكن لا تقبل الا بشرط تعد حضور الاصل بموت اي موت  
 الاصل وما نقله القمستانى عن قضاء النهاية فيه كلام فانه نقله عن الخانية عنها وهو خطأ  
 والصلوب ما هنا او مر او سفر واكتفى بالتأني بغيثه بحيث يتعذر ان يلبث لعله واستحسنه غير  
 واحد وفي القمستانى والسراجية وعليه الفتوى واقدم المصنف او كون المرأة مخدرة  
 لا تحالط الرجال وان خرجت لحاجة وحام قنية وفيها لا يجوز الاستهاد لسلطان امير  
 وهل يجوز لمجوس ان من غير حاكم المحضومة نعم ذكر المصنف في الوكالة وقوله عنه  
 الشهادة عند القاضي قيد لكل لا يطلق جواز الاستهاد الا الاداء كما مر بشرط شهادة  
 عدة نصاب لورجال وامرات وما في الحواوي غلط يخرج عن كل اصل ولو امرأة لا تقاين فرع  
 هذا او ذاك خلافا للشافعي وكيفيتهما ان يقول الاصل فحاطب بالفرع ولو ابنته بغير استهاد

على شهادتي الى اشهد بكذا ويكفي سكوت الفرع لورده اذ التقنية ولا ينبغي ان يشهد على شهادته  
من ليس بعدل عند حاوي ويقول الفرع اشهد ان فلانا اشهد بي على شهادته بكذا او قال  
الى اشهد على شهادتي بذلك هذا اوسط العبارات وفيه خمس شينات والافضل ان  
يقول اشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادته بكذا وعليه فتوى الشرح  
وغيره ابن كمال وهو الاصح كما في الفتاوى خزانة الزاهد ويكفي تعديل الفرع لاصله ان عرف القدر  
بالعدالة والا لزم تعديل الكل كما يكفي تعديل احد الشاهدين صالحة في الجمع لان العدل لا يتم  
بمثله وان سكت الفرع عنه نظر القاضي في حاله وكذا الوقال لا عرف حاله على الصحيح <sup>شأنه</sup>  
وشرح الجمع وكذا الوقال ليس بعدل على ما في الفتاوى خزانة المحيط فتنبه وتبطل شهادة الفرع  
بامور نبههم عن الشهادة على الاظهر خلاصة وسيجي متنا مبالغ فيه ونخرج اصله عن <sup>هليتها</sup>  
كفتوى خر سرفعي وباتخاذ اصله الشهادة كقولهم ما لنا بشهادة اولم نشهد هم اوشهدنا  
وعاطنا ولو سئلوا فسلوا قبلت خلاصة شهد ا على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان فلاز <sup>بها</sup>  
وقال اخبرنا بمعرفتها وجاء المدعي بامرة لم يعرفها الفاهي قيل له هات شاهدين لها هي فلانة  
ولو مقرر ومثله الكتاب الحكمي وهو كتاب القاضي لانه كالشهادة فلو جاء المدعي  
برجل لم يعرفه كلفه اثبات انه هو ولو مقرر لاحتمال التزوير مجرب ويلزم مدعي الاشتراك  
البيان كما بسطه قاضيان ولو قال امينها التسمية لم يخرج حتى ينسبها الى فخذها <sup>بها</sup>  
ويكفي نسبتها الزوجي والمقصود الاعلام اشهد على شهادته ثم هاهنا لم يصح اي هنيه قوله  
ان يشهد على لك درر واقره المصنف هناك قد تم ترجيح خلافة عن الخلاصة كافت <sup>شهادة</sup>  
على شهادة مسلمين كافر على كافر لم تقبل كذا اشهد لها على القضاء لكافر على كافر وتقبل  
رجل على ابيه وعلى قضاء ابيه في الصحيح ودخلوا للملحق من ظهر انه شهد بزوجان اقر  
على نفسه ولم يدع سهوا ولا غلطاً لم حرمه ابن الكيال ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفي  
غرم بالتشهير وعليه الفتوى سراجية وزاد اضربه وجسده مجمع وفي البحر وظاهر كلامهم ان للقاء  
ان ليتم وجهه اذ اراه سياسة وقيل ان ترجع مضارب اجماعاً وان تابنا بغير اجماعاً  
تفويض امدية نوبته لرائي القاضي على الصحيح لو فاسقا ولو حلاً او مستورا لا تقبل شهادته اذ لا



قلت وعن الثاني تقبل وبه يفتي علي وغيره والله اعلم **باب الرجوع عن**

**الشهادة** هو ان يقول رجعت عما شهدت به ونحو قولوا انكم هالكون رجعت عما اذيع

شرطه مجلس القاضى ولو غير الاول كانه فيسحق وقوة وهي بحسب الخيانة كما قال عليه الصلوة

والسلام السب بالسب والعلائية بالعلائية فلو ادعى المشهود عليه رجوعها عند غيره

وبرهن او اراد يمينها لا يقبل لفساد الدعوى بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاضٍ و

تضمينه اياها ملتقى او برهن لهما اقرب رجوعهما عند غير القاضى قبل وجعل انشاء الحال

ابن مالك فان رجعا قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان وعزروا عن بعضها كانه فسق

نفسه جامع الفضولين وبعده لم يفسخ الحكم مطلقا لترجعه بالعصاة بخلاف ظهور النشا

عبدا ومحدودا في قذف فان العصاة يبطل ويرد ما اخذه وتلزمه الدية لو قصدا

ولا يضمن المشهود لما مر ان الحكم اذا اخطأ فالغرم على المقتض له شرح تحمله وضمنها

اتلفا للمشهدود عليه للتسبب بها بقدر ما مع تغذر تضمين المباش كانه كالمبايع الى القضا

قبض المدعى المال ام لا به يفتي بحر ورازية وخلصة وخيانة المفتين وقيد في الوقاية

والكز والدرو الملتقى بما اذا قبض المال لعدم الاتلاف قبله وقيل ان المال عينيا فكلاول

وان دينيا فكالثاني وافرقه القهستانى والعيرة فيه لمن بقى من المشهود كالمزجج فان رجعت

احدها ضمن النصف وان رجعت احد الثلاثة لم يضمن وان رجعت اخر ضمن النصف وان رجعت

امراة من رجل امرأتين ضمنه الربع وان رجعتا فالنصف وان رجعتا ثلثة فثلثا من رجل

وعشر لسوة لم يضمن فان رجعت اخرى ضمن التسع ربعا لبقاء ثلثة ارباع الضابطان

رجعوا فالغرم بالاسداس وقالوا عليهم النصف كما لو رجعت فقط ولا يضمن راجع في النكاح شهيد

بمهر مثلها او اقل اذا اتلف بعوض كالاتلاف وان زاد عليه ضمنها لو هو المدعىة وهو

المنكر غرمي زاده ولو شهد باصل النكاح باقل من مهر مثلها فلا ضمان على المعتد لا تغذر

الماملة بيز البضع والمال بخلاف ما لو شهد عليها بقبض المهر او بعضه ثم رجعا ضمن

طها لا تضمن المهر وضمن في البيع والشراء ما تقصرت عنه فيه المبيع لو الشهادة على البائع او

زاد او الشهادة على المشتري للاتلاف بلا حيف ولو شهد بالبائع وببطل الثمن فلو في شهادة

واحدة ضمنها القيمة ولو في شهادتين ضمننا التزج على ولو شهدا على البائع بالبيع بالفقر إلى سنة  
 وقيمتها ألف فان شاء ضمن الشهود قيمته حالا وان شاء اخذ المشتري إلى سنة وإياها اختار  
 بينا أكرم وقامه في خزنة المفتين وفي الطلاق قبل وحى وخلوة ضمننا نصف المال المسمى  
 أو المتعة إن لم يسم ولو شهدا أنه طلقها لثا وآخران أنه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعا  
 فضمن نصف المهر على شهود التثنية لا غير المحرمة الغليظة ولو بعد وحى أو خلوة فلا ضمان  
 ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول وآخران بالدخول ثم رجعا ضمن شهود الدخول ثلاثة أرباع  
 المهر وشهود الطلاق ربعه اختيار ولو شهدا بعقوبة جميع ضمن القيمة لمرة واحدة طلقا ولو عسر  
 لأنه ضمان التلاق والوكلاء للمعتق لعدم تحول العتق إليهما بالضمن فلا يجوز الولاء هداية  
 وفي التدبير ضمننا ما نقصه وهو ثلث قيمته ولو مات المولى عتق من الثلث ولزمها بقية  
 قيمته وقامه في البحر وفي الكتابة يضمنان قيمته كلها وإن شاء اتبع المكاتب ولا يعتق حتى  
 يوتى ما عليه إليهما وصدق بالفضل والاموكة ولو عجز فاد لموكة ورد قيمته على  
 الشهود وفي الاستيلاء يضمنان نقصان قيمتهما إن تقوم قنة وام ولد لوجان بيعها فيضمنان  
 ما بينهما فان مات المولى عتقت وضمننا بقية قيمتهما أمة للورثة وقامه في العتيق وفي  
 القضاة الدية في مال الشاهدين وورثاه ولم يقتصا لعدم المباشرة ولو شهدا بالعق  
 لم يضمنان لأن القضاة ليس بالاختيار وضمن شهود الفرع رجوعهم لا ضافة التلف إليهم  
 لا شهود الأصل بقوله بعد القضاء لم تشهدا الفرع على شهدا دنا واشهدا تأهم وغلطنا  
 وكذا الوقاوار جعنا عنها لعدم اتلافهم ولا الفرع لعدم رجوعهم ولا اعتبار بقوله  
 الفرع بعد الحكم كذب الأصوات وغلطوا فلا ضمان ولو جع الكل ضمن الفرع فقط وضمن  
 المذكور ولو بالدية بالرجوع من التزكية مع علمهم بكونهم عبيدا خلافا لها إماما مع الخطأ  
 فلا إجماع ما جرح وضمن شهود التعليق قيمة القرن ونصف المهر ولو قبل الدخول لا شهود ولا  
 لأنه شرط بخلاف التزكية لأنها علة والشرط ولو وحدهم على الصحيح عني قال وضمن  
 شاهد الإيقاع لا التقويض لأنه علة والتقويض سبب انتهى وإليه اعلم **كتاب**  
**الوكالة** مناسبة أن كلام الشاهد والوكيل سماع في تحصيل مراد غيره التوكيل صحيح بالكل

والسنة قال الله تعالى فابعدوا الحدكم بوزنكم وكل عليه افضل الصلوة والسلام بحليم بن  
 خزام يشترى بجنحية وعليه اجماع وهو خاص عام كانت وكيل في كل شئ من كل شئ الا  
 وقال الشهيد وبه يفتي وخصه ابو الليث بغير طلاق وعتاق ووقف اعتماد في الاشياء  
 وخصه قاضيان بالمعا وضات فلا يل العتق والتبرعات هو المذهب كما في تنوير البصائر  
 وزواهر الجواهر وسيجي انه به يفتي واعتمده في الملتقط فقال واما الهبة والعتاق فلا  
 يكون وكيل عند ابي حنيفة خلافا لجمهور في الشريعة لانه لو لم يكن للموكل صناعة معروفة  
 فالوكالة باطلة وهو اقامة الغير مقام نفسه تفهنا او عجزا في تصرف جازين معلوم فلو قيل  
 ثبت الادنى وهو الحفظ بمنزلة اى التصرف نظر الى اصل التصرف وان امتنع في بعض  
 الاشياء يعارض التي ابن الكمال فلا يصح تفكيك محضون وصبي لا يعقل مطلقا وصبي  
 يعقل ينصرف ضار نحو طلاق وعتاق وهبة وصدقة وصح بما ينفعه بلا اذن وولي  
 كقول هبة وصح ما تزديين ضرر ونفع كبيع واجازة ان ما دوننا ولا توقف على اجازة  
 وولي كما لو ياشه بنفسه ولا يصح تفكيك عبد نجور وصح لو ما دوننا او مكاتبها وتوقف تفكيك  
 صرنا فان اسلم فقد وان مات او الحق او قتل لا خلافا لها وصح تفكيك مسلم ذميا ببيع خمر  
 خنزير او شاة كما في البيع الفاسد ومحرر محلا لا ببيع صبي وان امتنع عليه الموكل  
 يعارض التي كما قد مضى فتيه ثم ذكر شرط الوكيل فقال اذ كان الوكيل يعقل العقدة  
 لو صبي او عبدا محجرا لا يخفى ان الكلام لان صحة الوكالة لا في صحة بيع الوكيل فلذا  
 لم يقل ويقصد به تبع للذكر ثم ذكر ضابط الموكل فيه فقال بكل ما ياشه الموكل بنفسه  
 لنفسه فشمل الخصومة فلذا قال قطع بخصومة في سقوط العباد برضاء الخصم جازة بلا فساد  
 وبه قالت الثلثة وعليه فتوى ابى الليث وغيره واختاره العتابي وصححه في النهاية والختار  
 للفتوى تفويضه للحاكم در الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدر  
 ان كمال او غائبا مدة سفر او مراد اله وتكفي قوله انا اريد السفر ان كمال او محذرة  
 لم تخاطب الرجال بحامر او حائضا او نفساء والحاكم بالمسجد اذ لم ير صراطا ليل بالخبر  
 بحر وهو سامن غير حاكم هذه الخصومة فلو منه فليس بعذر بزانة نجنا او يجهل الذي



خائفة لا يكون من الاعذار ان كان الموكل شريفا خالصا من دونه بل الشريف وغيره سواء  
 بحروله الرجوع عن التصاع قبل سماع الحاكم المدعى لا يبعد قنية ولو اختلفا في كونها مخدرة  
 ان من نبات الاستراف فالقول لها مطلقا ولو ثيابا فيرسل المينة ليحلفها مع هذين بحر وافر  
 المصنف وان من الاوساط فالقول لها لو بكر او ان هي من الاسافل فلا في الوجهين عملا  
 بالظاهر بنائية وضع بايها لها وكذا باستيفائها الا في حدود غيبة موكله عن المجلس وحقوق  
 عقد لا بد من اضافته اي ذلك العقد الى الوكيل كبيع ولجارة وصلاح عرا ربيعان  
 مادام حيا ولو غائبا ابن ملك ان لم يكن محجرا كسليم مبيع وقبضه قبض من ورجوع به <sup>عند</sup>  
 استحقاقه وخصومة في عيب لا فصل بين حضور موكله وغيبته كانه العاقد حقيقة  
 وحكما لكن في الجوهر لحضر افعاله على اخذ المثل لا العاقد في اصح الاقوال ولو اضاف  
 العقد الى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل اتفاقا ابن ملك فليحفظ فقوله لا بد فيه ما فيه  
 ولذا قال ابن الكمال يتقني باضافته الى نفسه فافهم ونشر طموكل عدم تعلق الحقوق  
 به اي بالوكيل لغو باطل جوهر والملاك يثبت للموكل ابتداء في الاصح فلا يعتق قري <sup>الوكيل</sup>  
 لشرائه ولا يفسد نكاح زوجته به ولكن هاتان ايتان على الموكل لو اشترى وكيله قريب موكل  
 وزوجته كان الموجب للعتق والفساد الملاك المستقر في كل عقد لا بد من اضافته الى  
 موكله حتى لو اضافته الى نفسه لا يبيع ابن بحال كسكح وخلع وصلاح عزوم عمدا وانكار وعتق  
 على مال وكتابة وهبة ونسب وعاورة وايداع ورهن واقرار او شركة او مضاربة  
 عيني تتعلق بموكله لا بد لكونه فيها سفيرا محضا حتى لو اضافته لنفسه وقع النكاح له <sup>فان</sup>  
 كالرسول فلا مطالبة عليه في النكاح بمهر وتسليم الزوجة والمشتري الا بامعز دفع الثمن للموكل  
 وان دفع له صح ولو مع لفي الوكيل استحسانا ولا يطالبه الوكيل ثانيا لعدم الفائدة نعم تقع المقام <sup>مئة</sup>  
 بلين الوكيل لو وحده ويضمنه لو كله بخلاف وكيل يتيم ضرعي ومثله اي مثل الوكيل  
 عبد ما دون لا دين عليه مع مولاة فلا يملك قبض دينونه ولو قبضه استحسانا ما لم يكن  
 عليه دين لانه للفراء بنازية <sup>في</sup> **في** التوكيل بالاستقراض باطل لا الرسالة ودور التوكيل  
 به بضالقه من صحيح والله اعلم **باب الوكالة بالبيع والشراء**

ان اعمت او علمت او جهلت جهالة قسيمة وهي جهالة النوع المحض كقوله صحت وان فاحشة وهي  
 جهالة الجنس كدابة بطلت وان متوسطة كعبد فان بين الثمن والصفة كثرة صحت وكلاهما  
 وكله لشيء ثوب هوى او فرس او بغل صح بما يتجمله حال الامر زبلي فراجعه وان لم يسم غنما  
 لانه من القسم الاول ولبشء دار وعبد جان ان سمي الموكل غنما يخصص نوعا ولا يجر او نوعا  
 كجشني اذ في البرازية او قدرا كذا قفيزا او الا يسم ذلك لا يصح والتحق بجهالة الجنس وهي مال  
 وكله لشيء ثوب دابة لا يصح وان سمي غنما للجهالة الفاحشة ولبشء طعام وبين فله  
 او دفع غنمه وقع في عرفها على المعتاد المهيأ للاكل من طعام مطعوم يمكن اكله بلا اداء كل مطبوخ  
 ومشوي وبه قلت الثلاثة وبه يقتضي عيني وغيره اعتبار المعروف كما في اليدين وفي الرصيدة له اي الشجر  
 بطعام يدخل كل مطعوم ولود واء به حلاوة كسكنجبين بزازية وللوكيل المرح بالعيب مادام  
 المبيع في يده لتعلق الحقوق به ولو ارضاه او وصيه ذلك بعد موته موت الوكيل فان لم يكن نافلا  
 كله ذلك اي الرد بالعيب وكذا الوكيل بالبيع وهذا اذا لم يسلمه فلو سلمه الى موكله امتنع رد  
 الا بامره لانتهاء الوكالة بالتسليم بخلاف وكيل باع فاسدا فله الفسخ مطلقا حتى الشرح  
 قينة وللوكيل حبس المبيع بتمن دفعه الوكيل من ماله او لا بالاولى لانه كالبايع ولو  
 اشتراه الوكيل بنقد ثم اجله البايع كان للوكيل المطالبة به حالاً وهي الجيلة فخلاصة  
 ولو وهبه لكل الثمن رجع بكله ولو بعضه رجع بالباقي لانه حطب بجر فلو هلك المبيع من  
 يده قبل حيلته هلك من مال موكله ولم يسقط الثمن لان يده كيد ولو هلك بعد  
 فهو مبيع فيملك بالثمن وعند التاركة هو ولا اعتبار بمفارقة الموكل بل بمفارقة الوكيل ولو  
 حاضر كما اعتمد المصنف بتعاليج خلافا للعيني وابن مالك بل بمفارقة الوكيل ولو صبيها  
 في صرف وسلم فيبطل العقد بمفارقة صاحبه قبل القبض لانه العاقد والمراد بالسلم الاسلام  
 لا قبول السلم لانه لا يجزى ابن كمال والرسوق فيما اى الصر والسلم لا تعتبر مفارقة بل بقبول  
 مرسله لان الرسالة في العقد لا القبض واستفيد صحة التوكيل بها وكله لشيء عشرة  
 ارطال لحم بدرهم فاشترى صنعه بدرهم ما يباع منه عشرة بدرهم لزوم الموكل منه عشرة  
 بنصف درهم خلافا لها والثلاثة قلنا انهما مورد ارطال مفردة فينفذ الزائد على الوكيل

ولو اشترى ماله يساوي ذلك وقع للوكيل اجماعا كغيره موزون ولو وكله بشراء شيء بعينه بخلاف  
الوكيل بالتكاح اذ تزوجها لنفسه مع منية والفرق في الوافي غير الموكل لا يشترى به لنفسه ولو  
لموكل آخر بالاولى عند غلبته حتى لم يكن مخالفا لغير الضرر فلو اشتراه بغير التقيد او بخلاف  
ما سمي الموكل له من الثمن وقع الشراء للوكيل لمخالفة امره وينعزل في ضمن المخالفة عني  
وان اشترى شيء بغير عينه فالشراء للوكيل الا اذا اتوا الموكل وقت الشراء او شرا به ماله اى بال  
الموكل ولو تكاد باقية النية حكم بالنقد اجماعا ولو توافقا لهما لم يحضره فروايتان نعم انه  
اشترى عبد الموكل ففعلك وقال موكله بل شريته لنفسك فان كان العبد معيناً وهو  
قائم بالقول للمامور اجماعاً مطلقاً فقد الثمن او كاختار عن امر مالك استيفاه وان ميتاً  
والحال ان الثمن منقوض فذلك الحكم واهل يكره منقوض اذ القول للموكل لانه ينكر الرجوع عليه  
وان العبد غير معين وهو حي وميت فله اى يكون للمامور ان الثمن منقوض لانه معين  
واذا فلا امر للميت بخلافها قال يعني هذا العمر وباعه ثم انكر الامر انكر المشتري ان عمر امر  
بالشراء اخذه عمر ولغا النكاح الامر ملنا قضته لا واره بتوكيله بقوله يعني لعمر ان  
يقول عمر لم امر به اى بالشراء فلا يخلو من عمر وان اقرار المشتري اذ تدبره اذ ان يسلمه  
المشتري اليه اى الى عمر وان التسليم على وجه البيع ببيع بالتعاطي وان لم يوجد نقد  
الثمن للعمر امره بشراء شيئين معينين او غير معينين اذا اتوا الموكل كما هو محرم  
الحال بانه لم يسم غنا فاشترى له احدهما بقدر قيمته او بزيادة يسيرة يتغابن الناس فيها  
صريح عن الامر والا لا اذ ليس لو وكيل الشراء الشراء بغير فاحش اجماعاً بخلاف وكيل البيع كما  
يسمى وكذا اشترى بالثمن فقيمتها سواء فاشترى احدهما بنصفه او اقل صح ولو بالاكثرو لو سيرا  
يلزم الامر لان يشتري الثاني من المعينين مثلاً ما بقي من الالف قبل الخصومة لخصم المقصود  
وجوز ان يبقى ما يشتري بمثله الآخر ولو امر رجل مديونة بشراء شيء معين بدين له  
عليه وعينه او عين البايع صح وجعل البايع وكيله بالقبض كالة فيد العريم بالتسليم  
اليه بخلاف غير المعين لان توكيل المجهول باطل ولذا قالوا ولا يعين فلا يلزم الامر  
ونقد على المامور ففعله عليه خلافا لهما ولكن الخلاف لو امر ان يسلم ما عليه او يصره



بناء على تعيين النفقة في الوكالات عند عدم تعيينها في المعاوضات عندها ولو امر اي امر  
رجل مديونه بالتصدق بما عليه مع امره بجعله المال لله تعالى وهو معلوم كما صح امره ولو امره  
المستاجر بمرمة ما استاجر ما عليه من الاجرة وكذا الوامر بشراء عبد بسوا الدابة وتفق  
عليها صح اتفاقا للضرورة لانه لا يجدر الاجر كل وقت فجعل الموثق كالموثق في القبض قلت  
في شرح الجامع الصغير لقاضي خان ان كان ذلك قبل وجوب الاجرة لا يجوز بعد الوجوب  
فيل على الخلاف فراجع ولو امره بشراؤه بالف ودفع الالف فاشترى وقيمته كذا  
فقال الامر اشترى بنصفه وقال المأمور بل بكمه صدق لانه امين وان كان  
قيمته نصفه فالقول للامر بلا عين ذرروا ان الكمال يتعال صدرا الشرعية حيث قال  
في الكل غير الحلف وتبعم المصنف لكن جزم الوافي بانه تحريف وصوابه بعد الحلف وان  
لم يدفع الالف وقيمته نصفه فالقول للامر بلا عين قاله المصنف تعالى الله عما أمرت  
الكن في الاستباه القول للوكيل بميمية الالف اربع فبالبيينة فتنبه وان كان قيمته الفا  
يتخالفان ثم يفسخ العقد بينهما فيلزم المبيع المأمور وكذا الوامر بشراء معين من خير بيان  
من فقال المأمور اشترى بكمته بكذا وان صدقه باثعه على الاظهر وقال الامر بنصفه من الفا  
الاختلاف في الثمن وموجبه الحالف ولو اختلفا في مقدار اي الثمن فقال الامر ترك بكمته  
بمائة وقال المأمور بالف فالقول للامر بميمية فان برهن براهان المأمور كذا اثباتا  
ولو امره بشراء احية فاشترى الوكيل فقال الامر للسري هذا المشتري باخي فالقول له بميمية وكذا  
الوكيل مشتريا لنفسه والاصل ان الشراء متى لم ينقل على الامر فيقتل على المأمور بخلاف البيع  
كما في خيار الزوية وعتق العبد عليه اي على الوكيل لزعمه عتقه على موكله فيؤخذ به  
ولو امره عبد بشراء بغير الامر من موكله بكذا او دفع المبلغ فقال الوكيل لسيدة اشترته  
لنفسه فباعه على هذا الوجه حتى على المالك ووكله لسيدة وكان الوكيل سفيها وان  
قال الوكيل اشترته ولم يقل لنفسه فالعبد ملك للمشتري والالف للسيدة فيها كانه كسب  
عبده وعلى هذا العبد الف اخري في الصلوة الاولى بدل الاعناق كما على المشتري الف مثلها  
في الثانية لان الاولى مال للوكيل فلا يصلح بدلا وشراء العبد من سيدة اعتاق فليغو احكام

الشراء فلهذا قال فلو شري العبد نفسه الى العطاء جمع الشراء مجر كما صح في حصته اذا اشترى  
 نفسه من مولاه ومعه رجل اخر وبطل الشراء في حصته شريكه بخلاف ما لو شري كلاً ولده  
 مع رجل اخر فانه يصح فيهما بيع الخاينة من حيث الاستحقاق والفرق انعقاد البيع الثاني  
 الا وكان الشرع جعله اختاقاً ولذا ابطال في حصته شريكه لئلا يجمع بين الحقيقة والمجان قال العبد  
 اشترى نفسه من مولاه فقال مولاه يعني نفسه لقان ففعل اي باعه على هذا الوجه فهو  
 للامر فلو وجد به عيباً ان علم به العبد فلا رد لان علم الوكيل بعلم الموكل وان لم يعلم فالرد  
 للعبد اختيار وان لم يقل لقان حتى كانه ان يتصرف اخر فنقد عليه وعليه الثمن فيما  
 لزوال حجره بعقد باشره مقتراً باذن الموكل **در رد** الوكيل اذا خالف ان خلتا الى غير  
 في البيع ببيع بالف درهم فباعه بالف ومائة نقد ولو بمائة دينار كولو خير لخاصة  
**در رد** لا يعقد وكيل البيع والشراء والجاراة والصرف والسلم ونحوها مع من  
 شهادته له للتممة وجوزة بمثل القيمة الامر عبدي ومحاكمة الا اذا اطلق عليه الموكل ببيع  
 من شئت فيجوز بيعه لم يمثّل القيمة اتفاقاً كما يجوز عقده معهم بالكثير من القيمة اتفاقاً اي  
 ببيعة كاشراؤه بالكثير منها اتفاقاً كما لو باع باقل منها بغبن فاحش لا يجوز اتفاقاً وكذا ليس له  
 عند خلافها ابن مالك وغيره وفي السراجية لو صح لهم جاز اجماعاً الا من نفسه وطفله  
 وعبد غير المديون وصح بيعه بما قل واكثر وبالعرض وحضاه بالقيمة وبالنقد وبه يفتي  
 بزازية ولا يجوز في الصرف كدينار بدرهم بغبن فاحش اجماعاً لانه بيع من وجه شره من وجه  
 صيرفيه وصح بالنسيئة التوكيل بالبيع للتجارة وان كان للحاجة لا يجوز كالمراة اذا فعت  
 غرلاً الرجل لبيعه لها ويتعين النقد به بقى خلاصة فلهذا في كل موضع قامت الدلالة  
 على الحاجة كما افاده المصنف وهذا ايضا ان باع ببيع الناس نسيئة فان طول المدة  
 لم يجز به يفتي ابن مالك ومثي عين الامر شيئاً تعين الا في بيعه بالنسيئة بالف فباع بالنقا  
 بالف جازي قلت وقد مضى انه ان خالف الى غير ذلك الجوز جازي ولا ولها تنقيح بزمان  
 ومكان تكن في البرازية الوكيل الى عشرة ايام وكيل في العشرة وبعدها في الاصح وكذا الكفيل  
 لكنه لا يطالب الا بعد اكل كافي في تنوير المصاير وفي زواهل الجواهر قال بعه يشهد او لا

فلان او علمه او معرفته وبيع ببلوطهم جاز بخلاف لا تبع الا بشئ ولا بمحض فلاز به يفتى  
قلت وفيه علم حكم واقعة الفتوى دفع له املا وقال اشترى زيتا بمعرفة قلبي فذهب واشترى  
بلا معرفته فذلك الرهن لم يضم بخلاف لا تشرك الا بمحض فلاز فليحفظ وصح اخذ رهنا وكفلا  
بالتميز فلاضار عليه ان ضاع الرهن في يده او تولى اي المال على الكفيل لان الجواز الشرعي هاتين  
الضمان وتقييد شراؤه بمثل القيمة وعين يسير وهو ما يقوم به مقوم وهذا ان لم يكن بيع  
معروفا وان كان سعره معروف فابن الناس كخبر وكلم وموز وجان لا ينفذ على الموكل  
وان قلت الزيادة ولو فلسا واحدا به يفتى بحرمه وبنايه وكلاه يبيع عبد فباع نفسه مع كذا طلاق  
التوكيل وقالا ان باع الباقي قبل الخصومة جاز والا فلا وهو استحسان ملحق وهداية وظاهر  
ترجيح قولها والمفتي به خلقه بحرمه قيد ابن الكمال الخلاق بما يعيب الشركة والاحراز  
اتفاقا فليراجع وفي الشراء يتوقف على شراء باقية قبل الخصومة اتفاقا ولو رد مبيع يعيب  
على وكيله بالبيع ببينة او تكوله او اقراره فيما لا يحدث مثله في هذه المدة رده الوكيل  
على الامر ولو باقراره فيما يحدث لا يبرده ولزم الوكيل الاصل في الوكالة الخصومة وفي  
المضاربة العموم وفرع عليه بقوله فان باع الوكيل بشئ فقال امرتك بنفذ وقال  
اطلقت صدق الامر وفي الاختلاف في المضاربة صدق المضارب عملا بالاصل لا ينفذ  
لصرف احد الوكيلين معا لو كلتكما بكذا او احده ولو اخذ جديا او صبي او مارتا وجزا فلما  
اذا وكلهما على المعاينة بخلاف الوصيين كما سيجي في بابيه وفي الخصومة بشرط ان لا يخبر  
لاحضرتة على الصحيح الا اذا انتميا الى القبط فحتى يجتمعا جوهرهم وعقوب معين بطلاق معينة  
لم يعوضا بخلاف عموم غير معين وتعليق بمشيتها اي الوكيلين فانه يلزم لمعتمدا العمل  
بالتقليد قاله المصنف قلت وظاهر عطفه على امر يعوضا كما يعلم من العيني والدرر رفعت  
العبارة ولا طلاق بمشيتها فان ذلك في تدابير ورد عين كوديعة وعارية ومغصوب ومبيع  
فاسد خلاصة بخلاف استردادها فلو قبض احدهما ضمن كله لعدم امره بقبض شيء منه <sup>جدا</sup>  
سراج وفي تسليم هبة بخلاف قبضها ولو احيية وقضاء دين بخلاف اقضائه عيني وفي  
خلاف الوصاية كالماتن وكذا المضاربة والقضاء والتكليف والتولية على الوقف فان هذا



الستة كالوكالة فليس لهما الا ان يجرأ في مسألة ما اذا شرط الواقف النطق <sup>بشيء</sup> والا  
 مع فلا من فان للواقف ان يقره دون فلا ان يشبهه والوكيل بقضاء الدين من ماله او من  
 مال موكله لا يجبر عليه اذ المولى للموكل على الوكيل دين وهو واقعة الفتوى كما سطره  
 العماد واعتلله المصنف قال ومقاده ان الوكيل يبيع عين من مال الموكل لو فاء منه  
 لا يجبر الوكيل بخوطه ولو بطلها على المعتد وعقوبة من فاحز وبيع منه لو  
 اعتبر عا الا في مسائل اذا اوكلاه بدين غير غائب يبيع رهن شرطيه او بعدة في الاصح  
 او بخصومة بطل المدعى وغالب المدعى عليه اشياء مخرقة لما افتى به قاضي الهدياه قلت وطا  
 الاشياء ان الوكيل بالاجرة يجبر فديها لا تنسب مسألة واقعة الفتوى وراجع تنوير المصنف  
 فلعلة اوفى وفي فقه الاستباه التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عند الكاهن الا ان يكون  
 الموكل حاضرا بنفسه او مسافرا او مريضا او مجذرة الوكيل لا يوكّل الا باذن امره لو جرد  
 الرضاء الا اذا اوكلاه في دفع زكاة فكل الاخر ثم قد دفع الاخير جاز ولا يتوقف بطل  
 شيء الا بصحة اصبحة الخاينة والا الوكيل في قبض الدين او وكل لمن في عياله صلح ابن  
 ملك والا عند تقدير الثمن من الموكل الاول له اي لو كيله فيجوز بلا ايجازته للحصول  
 المقصود درر والنقوض الى رآه كاعمل بآيك كالأذن في التوكيل الا في طلاق وعناق كآخر  
 ما يحلف به فلا يقوم غيره مقامه فنية فان وكل الوكيل غيره بدونهما بدون اذن وتوقيض  
 ففعل الثاني بحضرة او غيبته فاجازه الوكيل الاول صح وتتعلق حقوقه بالعاقلة على الصحيح  
 الا في مال ليس بعقد بخوطه وعناق لتعلقها بالشرط فكان الموكل علقه بلفظ الاول  
 دون الثاني وابرا عز الدين فنية وحضورية وقضاء دين فلا تلغ الحضرة ابن ملك  
 خلافا للخائنة وان فعل الجنب فاجازه الوكيل الاول جازا الا في شراء فانه يشترط عليه  
 ولا يتوقف مقوجا ففقد او ان وكل به اي بالامر او بالتوقيض ففوق الثاني ووكيل  
 الامر وحينئذ فلا يغزل يغزل موكله او موته وينعزل بموت الاول كما مر في القضاء  
 وفي البحر عز الخلاصة والخائنة له غرله في قوله اصنع ما شئت لرضا لصنعته و  
 من صنعته بخلاف ما عمل بآيك قال المصنف فعليه لو قتل للقاضي اصنع ما شئت فله

عزل نائبه بالتفويض العزل صريحاً لا بالتأشير كوكيل الوكيل واعلم ان الوكيل وكالة عامة  
 مطلقة بمقتضىة انما يملك بالمعاوضات لا الطلاق والعناق والتبرعات به يفتى  
 زواهر الجواهر وتنوير البصائر قال الرجل فوضت اليك امراة في صاروكية بالطلاق  
 وتقيد طلاقه بالمجلس بخلاف قوله وكلتك في امر امراتي فلا تقيد به درر منزه ولايته له  
 على غيرهم بخلافه في حقه وحيتته فاذا باع صيدا ومكاتب او ذى او حربي عيني ما كان صغير  
 الحرة المسلم او شري واحد منهم به او زوج صغير كذلك اي حرة مسلمة لم يجز لعدم الوكالة  
 والولاية في مال الصغير الا بتم وصيه ثم وصى وصيه اذا الوصى عليك الا بصاء ثم ان الجدة  
 اب الاب ثم الى وصيه ثم وصى وصيه ثم الى القاضى ثم الى من نصبه القاضى ثم وصى وصيه  
 وليس لوصى الام ووصى الاخ ولاية النفس في تركة الام مع حضرة الاب او وصيه ا  
 وصى وصيه او الى اب لاب وان لم يكن واحد ما ذكرنا فله اي لوصى الام الحفظ وله  
 بيع المنقول لا العقار ولا يشتري الا الطعام والكسوة لا طائر حيلة حفظ الصغير  
 خاينة **زوج** وصى القاضى كوصى الاب اذا قيد القاضى وامينه بنوع تقيد  
 به وفي الاب يعم الكل عمادية وفي متفرقات البحر القاضى وامينه لا ترجع حقوق  
 عقد باشرة لليتيم اليها بخلاف وكيل وصى واب فلو ضمن القاضى وامينه فز  
 ما باعه لليتيم بغد بلوغه صح بخلافه وفي الاشياء جاز التوكيل بكل ما يعقد الوكيل  
 لنفسه الا الوصى فله ان يشتري مال اليتيم لنفسه لا لغيره بوكالة وجاز التوكيل  
 بالتوكيل **باب الوكالة بالخصومة والقبض** فيكون الخصومة  
 والقاضي اي اخذ الدين لا يملك القبض عند ذم فريه يفتى لفساد الزمان واعتمد في البحر  
 العرف ولا الصلح اجماعا بحر ورسول القاضي يملك القبض لا الخصومة اجماعا <sup>ستلك</sup> بحر  
 او كن رسول اعوانا لصال وامراتك بقبضه توكيل خلافا للزلي ولا يملكها اي الخصومة  
 والقبض ووكيل المدعى كمال يملك الخصومة ووكيل الصلح بحر ووكيل قبض الدين  
 يملكها اي الخصومة بخلافه الوكيل الدائن ولو وكيل القاضى لا يملكها اتفاقا ووكيل  
 قبض العين اتفاقا واما وكيل قسمة ولخذ شفعة ورجوع هبة ورد عيب فملكها مع

القبض اتفاقاً بين ملك امره بقبض دينه وان لا يقبضه الا جميعاً فقبضه ادا درهماً لم يقبض  
 المذكور على الامر لمخالفته له فلم يصح وكذا و الامر له الرجوع على الغريم بكله وكذا لا يقبض  
 درهما دون درهم محرر ولو لم يكن للغريم بنية على الايقاء فقبض عليه بالدين وقبضه الوكيل  
 فضايع منه ثم برهن المطلوب على الايقاء للموكل فلا سبيل له للدون على الوكيل وانما  
 على الموكل لا نية كيد وخيرة الوكيل بالتخصيص اذا اتي الخصومة لا يجبر عليها  
 الا اذا كان وكيلاً بالخصومة بطلب المدعى وفاء المدعى عليه في الاشياء لا يجبر  
 الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لتبرعه الا في ثلث كما مر بخلاف الكفيل فانه  
 يجبر عليها للالزام وكله بخصومة ما لا خلاف حقوقه من الناس على ان لا يكون  
 وكيلاً فيما يدعى على الموكل جاز هذا التوكيل فلو ائبت الوكيل المال له اى موكله ثم اراد  
 الخصم الرفع لا يصح على التوكيل لانه ليس بتوكيل فيه در وجه اقرار الوكيل بالخصومة  
 لا بتغير عام مطلقاً بتغير الحدود والقصاص على موكله عند القاضى دون غيره استثناء  
 وان انزل الوكيل به اى بهذا الاقرار حتى لا يدفع اليه المال وان برهن بعد على  
 الوكالة للتناقض در رد ذلك اذا استثنى الموكل اقراره بان قال وكلتك بالخصومة غير  
 الاقرار صرح بالتوكيل والاستثناء على الظاهر نزاهة فلو اقره عنده اى القاضى لا يصح جرح  
 به عن الوكالة فلا استماع خصومته در وجه التوكيل بالاقرار ولا يصح اى بالتوكيل  
 مقرراً بجر وبطل توكيل الكفيل بالمال لئلا يصير عاملاً لنفسه كما لا يصح لو وكله  
 بقبضه اى الدين من نفسه او عبده لان الوكيل متى عمل بنفسه بطلت الا اذا وكل المدعى  
 ببراءة نفسه فيصير ويصير عزله قبل ابرائه نفسه اشياء او وكل المحتال المحيل بقبضه  
 من المحتال عليه او وكل المديون وكيل الطالب بالقبض لم يصح لاستحالة كونه قاضياً ومقبضاً  
 قنية بخلاف كفيل النفس والرسول ووكيل الامام ببيع الغنائم والوكيل بالتزويج  
 حيث يصح ضمها لان كلامهم سفير الوكيل بقبض الدين اذا اكل صلح وتبطل الوكالة لان  
 الكفالة اقوى للزمها فصلح نافعة بخلاف العكس كما ان كفاية الوكيل بالقبض بطلت  
 وكالته تقدمت الكفالة او تاخرت لما قلنا ووكيل البيع اذا ضمن الشرع للبايع عن المشتري لم



المحيى لما مر به يصير عاملا لنفسه فأدى بحكم الضمان رجع لبطلانه وبدفعه لا يثبت له ادعى  
 انه وكيل الغائب يقبض دينه فصدقه الغريم امر بدفعه على اقراره ولا يصح لو ادعى الايفاء  
 فان حضر الغائب فصدقه في التوكيل فيما او نعمت والا امر الغريم بدفع الدين اليه اي الغا  
 ثانيا لفساد الاداء بانكار منع عييته ورجع الغريم به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكما  
 باز استهلكه فانه يضمن مثله خلاصة وان ضاع لا عمل بتصدقه الا ان كان قد ضمنه  
 عند الدفع لقد رما ياخذ الدائن ثانيا كما اخذه الوكيل لانه امانة لا يحوز بها الكفالة زيلعي  
 وعيني او قال له قبضت منك على اني ابرأتك من الدين فهو كما لو قال اكتب للحق عنه  
 اخذ مهر بنته اخذ منك على اني ابرأتك من مهر بنتي فان اخذته البنت ثانيا رجع الحق  
 على اكتب فكذا هذا بزازية وكذا ايضته اذا لم يقبل على الوكالة يعم صور التكاليف والسكون  
 ودفع له ذلك على زعمه الوكالة فهذه اسباب الرجوع عند الهلاك فان ادعى الوكيل  
 هلاكه او دفعه لموكله صدق الوكيل بحلقه وفي الوجه المذكورة كلها الغريم ليس له <sup>شرا</sup> الا  
 حق بحضر الغائب وان برهن انه ليس بوكيل او على اقراره بذلك او اراد استخاذه لم يقبل  
 لسميه في نقض ما اوجبه للغائب نعم لو برهن ان الطالب جحد الوكالة ولقد منى المال بقبول  
 ولومات الموكل وورثه غريمه او وهبه له اخذه قائما ولو حال كاضمه الا اذا اصدقه على  
 الوكالة ولو اقر بالدين وانكر الوكالة حلف ما علم ان الدائن فكله عيني قال اني وكيل  
 يقبض الدية فصدقه الموع لم يؤثر من بالدفع اليه على المشهور خلافا لابن الشحنة ولو  
 دفع لم يملك الاسترداد مطلقا لما مر وكذا الحكم لو ادعى شراءها من المالك وصدقه الموع  
 لم يؤثر بالدفع لانه اقرار على الغير ولو ادعى انتقالها بالارث او الوصية منه وصدقه امر  
 بالدفع اليه لا تقاها على ملك الوارث اذا لم يكن على الميت دين مستغرق فلا بد من  
 التلوم فيهما لاحتمال ظهور الوارث آخر ولو انكر موته او قال لا ادري لا يورثه مالم يبرهن  
 دعوى لا يصح كوكالة فليس لموع ميت ومدبره الدفع قبل ثبوت انه وصي ولو لا وصي  
 فدفع لبعض الوارثه برقي عن خصته فقط ولو وكله يقبض مالي فادعى الغريم ما يسقط  
 حق موكله كداء او ابراء واقراء بانه ملكي دفع الغريم المال ولو عقار اليه اي الوكيل

لان جوابه تسليم عالم يبرهن له تخليف الموكل لا الوكيل لان النية لا تجري في اليقين خلافا  
 لزمن ولو وكله بعينة وادعى البائع ان المشتري رضى بالعيب لم يرض عليه حتى يحلف المشتري و  
 الفرق ان القضاء هنا فتح لا يقبل النقص بخلاف ما مر خلافا لو ردها الوكيل على البائع بالعيب  
 فحصل الموكل وصدة على الرضى كانت له لا للبائع اتفاقا في الاصح كان القضاء لا عن دليل بل  
 للجعل بالرضا ثم ظهر خلافه فلا ينفذ بطلانها في الامور بالاتفاق على اهل او بناء او لقضاء  
 الدين او الشراء والصدق عن زكاة اذا امسك ما دفع اليه ونقد من ماله نأويل للرجوع  
 كذا في القدر الخامسة في الاشياء حال قيامه لم يكن متبرعا بل يقع القاصر استحسانا اذ لم يصف  
 الى غيره فلو كانت وقت اتفاقه مستهلكة ولو بصر لدين نفسه او اضاف العقد الى درهم  
 نفسه ضمن وصار مشتريا لنفسه متبرعا بالاتفاق كان الدرهم تعيين في الوكالة لها فيكون اذ  
 نعم في الملتقى لو امره ان يقتصر من ماله في الفاء ويتصدق فصدق بالعنايين جمع على المديون  
 جاز استحسانا وصى انفق من ماله الحال ان مال اليتيم غائب فهو اى الوصى كالا بمتطوع  
 الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع عليه جامع الفصولين وغيره وعلا في الخلاصة بان  
 قول الوصى ان اعتبر في الاتفاق لكن لا يقبل في الرجوع في مال اليتيم لا بالبيعة **فروع**  
 الوكالة المجرى لا تدخل تحت الحكم وبيانه في الدرر ووصح التوكيل بالسلم لا يقبل عقد السلم  
 فللناظر ان يسلم من رعيه في زنته وحصيد وليس له ان يوكل به من يجعله يجعل امينا على  
 القرية فيامره بعقد السلم ويسلم منه على ما قرره باطنا لانه وكيل الواقف والوكالة العامة  
 لا يصح بيعها وتامه في شرح الوهبانية انتهى والله اعلم **باب عزل الوكيل**  
 الوكالة من العقود الغير اللازمة كالعارية فلا يدخلها خيار شرط ولا يصح الحكم بها بقصد  
 او انما يصح في ضمن دعوى صحيحة على عزيم وبيانه في الدرر فلم يملك الغرض متى شاء علم يتعلق  
 به حق الغير كوكيل حضومته بطلب الخصم كما يسيح ولو الوكالة دورية فطلاق وعقار على ما صحه  
 البرازي وسيحى عن العينة خلافا فتنبه بشرط علم الوكيل اى في القصد لما الحكم فيثبت وينقض  
 قبل العلم كالرسول ولو غرله قبل وجود الشرط في المعلق به اى بشرطه يفق شرح وبيانها و  
 يثبت ذلك اى الغرض بمشافهة به وبكتابته مكتوب يعزله وارساله رسول امير اهل او غيره

اتفاقاً او عبداً صغيراً او كبيراً صدقة او كتيبة ذكره المصنف في متفرقات الفتاوى اذا قال  
 الرسول الموكل ارسلني اليك لا يبلغك خبره اياك عز وكالته ولو اخبره فغضوب بالغرض لا بد  
 من احد شرطى الشهادة عدد او عدالة كما خولها المتقدمة في المتفرقات وقد هنا انه متى  
 صدقه قبل ولو فاسقاً اتفاقاً ابن ملك وخرج على علم لزومها من الجانبين بقوله فلولا  
 اى بالخصومة وبشرء المعين لا الوكيل بنكاح وطلاق وعتاق وبيع ماله وتبشء شئ بغير  
 عينه كما في الاستبالة غرض نفسه بشرط علم موكله وكذا الشترط علم السلطان بغيره فاضراً امام  
 نفسه كما لا يخفى كما بسطه في الجواهر وكله بقبض الدين ملك غرضه ان بغير خصومة للمديون وان  
 وكله بخصومة لا لتعلق حقه به كما مر الا اذا علم به بالغرض المديون فتح ينقض ثم فرغ عليه  
 بقوله فلو دفع المديون دينه اليه اى الوكيل قبل عليه اى المديون بغيره يبرأ وبعد لا دفعه  
 لغيره وكيل ولو غرض العبد الموكل ببيع الرهن نفسه بخصومة للمقرض ان رضوه بالغرض ثم غرض  
 والا لا لتعلق حقه به وكذا الوكالة بالخصومة بغيره يبرأ عن غيبته كما مر ليس منه  
 توكيله بطلانها بطلانها على الصحيح لا لا خولاً فيه ولا قوله كلما غرضت فانت وكيل  
 لغرضه بكما وكلتك فانت مغرول حينى وقول الوكيل بعد القول تجبى الموكل المقت  
 توكيل او انا برئى من الوكالة ليس بغيره تجبى الموكل بقوله لم اوكلك لا يكون غرضاً الا ان يقول  
 الموكل للوكيل والله لا اوكلك بشئ فقد عرفت انها ونك فعله زيلعى لكنه ذكر في الوصايا  
 ان جرد غرض وحمله المصنف على ما اذا وافقه الوكيل على الترك لكن اثبت القهر سنا  
 اختلاف الرواية وقدم الثاني وعلا به بان جوده ما بعد النكاح فسمع ثم قال وفي رواية لم ينقض  
 بالبحر انتهى فليحفظ وينقض الوكيل بلا غرض بنهاية الشئ الموكل فيه كما لو وكله بقبض  
 بقبض دين فقبضه بنفسه او وكى بنكاح فزوجية الوكيل بزاوية ولوباع الموكل بالوكيل  
 معاً او لم يعلم السابق ببيع الموكل اولى عند محمد وابي يوسف بشتى كان ويجوز ان كما في الكلام  
 وغيره وينقض بموت احدهما وجوبه مطبقاً بالكسرى مستوفى سنة على الصحيح رد وغيره  
 لكن في الشربلية عن المضمرات شهر به يفتى وكذا في القسريناتى والبالغاتى وجعله قاضياً  
 في فضل فيما يقضى بالجهادات قول ابى حنيفة وان عليه الفتوى فليحفظ وبالبحر المحرقه



مرتدا ثم لا تعود بمسما على المذهب لا بأفائه بحرقه شريح المجمع واعلم ان الوكالة اذا كانت  
 لازمة لا تبطل بهذه العوارض قلنا اقال الا الوكالة اللازمة اذا وكل الراهن العبد او المهر  
 ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا يتغير بالغرل ولا يموت الموكل وجوبه كما لو وكيل بالامر باليد  
 والوكيل ببيع الوفاء لا يتغير لان يموت الموكل بخلاف الوكالة بالخصومة او الطلاق بنذية قلنا  
 والحاصل كما في الجبران الوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالغرل حقيقيا او حكما ولا بالخروج عن  
 الاهلية يجزون وردة وفيما عداها من اللازمة لا تبطل بالحقيقي بل بالحكمي وبالخروج عن  
 الاهلية قلت وطلاق العرفية نظر ويتغير بافتراق احد الشريكين ولو بوكيل ثالث  
 بالخصم وان لم يعلم الوكيل لانه عزل حكمي ويتغير بعجز موكله لو مكاتبنا وصححه اي موكله  
 لو ما ذونا كذا اي علم به او كانه عزل حكمي كما مر هذا اذا كان وكيل في العقود والخصومة  
 اما اذا كان وكيل في قضاء دين واقضائه وقبض رديعة فلا يتغير بعجز وجر ولو عزل الموكل  
 وكيل عبده الماذون لم يتغير ويتغير يتصرف اي الموكل بنفسه فيما وكل فيه بغير وكيل  
 عز التصرّف معه واكالا كما لو طلقها واحدة والعدة باقية فللوكيل تطبيقها اخرى لبقاء المحل ولو  
 ارتد الزوج او تحرر وقع طلاق وكيله ما بقيت العدة وتعود الوكالة اذا عاد اليه اي الموكل فليكن  
 ملكه كان وكله ببيع فباع موكله ثم رد عليه بما هو فسخ بقي على وكالته او بقي اثره اي ان ملكه كسبه  
 العدة بخلاف ما لو بخرق الملك **روى** في الملقط عزل وكسبه لا يتغير ما لم يصله الكتاب  
 وكل غائبا ثم عزله قبل قبوله صح ويعد لا دفع اليه فمقة ليدفعها الى انسان يصحبها فمدها  
 ونفق لا يضمن الوكيل بالدفع ابرأه ماله عليه برئ من الكل قضاء واما في الاخر فلا يقدر  
 ما يتوهم ان له عليه وفي الاشباه قال بلديونة من جارية بعلمه كذا ومن اخذ اصبعك  
 او قال لك كذا فادفع اليه لم يصح لانه توكل بموكل فلا يدرك بالدفع اليه وفي الوهبانية ومن  
 اعطى المال فابض خصم فاعطاه لم يدرك وبالمال فخصم فبعه وبالنقد او بيع بخلافه  
 قالوا يجوز التعذر في الدفع قل قول الوكيل مقام كذا قل رب الدين والخصم محذور ولو قبض  
 بالمال مال البائع يسلم منه وضاع ليشتر كتاب **الدعوى** لا يفي مناسبتها  
 الوكالة بالخصومة هي لغة قول يفصديه الانسان بالحق على غيره والقها للتأنيث فلا

تكون وجعها دأوى بفتح الواو كفتوى وقاوى در ذلك جزى في المصباح بكسر الهمزة ايضاً فيها  
محافظة على الف التائيت وشرها قول مقبول عند القاضى يقصد به طلب حق ولا غير  
الاستثانة والاقرار او دفعه اى دفع الخصم عن حق نفسه دخل دعوى التعرض فتسمع به ليقع  
بنازلة نجلان دعوى قطع النزاع فلا تسمع سرلجية وهذا اذا اريد بالحق في التعريف لا  
الوجودى فلو اريد ما يعم الوجودى والعلمى لم يخرج لهذا القيد والمدعى من لدا ترك  
دعواه ترك اى لا يجبر عليها والمدعى عليه بخلافه اى يجبر عليها فلو في البلدة قاضيا  
كل في كل محلة فالحيار للمدعى عليه عند محله وبه يفتى بنازلة ولو القضاة في المحل  
الاربعة على الظاهر وبه افيت مرار البحر قال المصنف لولاية لقاضيين فالكث  
على السوء فالعبرة للمدعى نعم لو امر السلطان باحابة المدعى عليه لزم اعتبار الغرض  
بالنسبة اليها كما مر مرار قلت وهذا الخلاف فيما اذا كان كل قاض على محلة على محلة اما  
اذا كان في المصنفى وشافى ومالكى وجنبه في مجلس واحد والولاية واحدة فلا ينبغي ان  
يقع الخلاف في احابة للمدعى لما انه صاحب الحق كذا يحفظ المصنف على عامش الزاوية فيحفظ  
وركنها اضافة الحق الى نفسه لو اصيل اكل عليه كذا او اضافة الى من نأى المدعى منابه  
كوكيل ووصى عند النزاع متعلق باضافة الحق واهلها العاقل للميت ولو صيالى ما ذونا في  
الخصومة والا لا استباه وشرطها اى شرطها ان الدعوى مجلس القضاء وخصم خصمه فلا  
يقضى على غائب هل يحضره بمجرى الدعوى ان بالمصر او بحيث يبيت بمنزلة نعم والا فحق  
يدفع او يحلف منية ومعلومية المال المدعى اذ لا يقضى بمجمل ولا يقال مدعى فيه وبه لا  
ان يتضمن الاخبار وشرطها ايضا كونهما ملزمة شتيا على الخصم بعد بثوقها والا كان عتبا  
كون المدعى ما يحتمل البتوت قد عوى ما يستحيل وجوده عقلا او عادة باطلا لتيقن الكذب  
في المستحيل العقل كقوله لمعرف النسب او لم يولد مثله مثله هذا البى وظهوره في المستحيل  
العادى كدعوى معرف بالفقر اموا لا عظيمة على اخراته اقرضها اياها دفعة واحدة او غصبها  
منه فالظاهر عدم سماعها لغيره وبه خبر ابن الفرس في فوكلة البدرية وحكمها وجوب الجواب على  
الخصم وهو المدعى عليه بلا او تبعم حتى لو سكت كان انكارا فتسمع البينة عليه الا ان

يكون الخس اختيار وسببها تعلق البقاء المقدرة على المعاملات فلو كان ما يدعيه منقو  
 في يد الخصم ذكر المدعي انه في يده بغض حو لا احتمال كونه مرهونا في يده او محبوسا بالتمن  
 في يده وطلب المدعي احضاره ان امكن فعلى الغريم احضاره ليشار اليه في الدعوى والتمن  
 والاستحلاف وذكر المدعي قيمته ان تعذر احضار العين بان كان في نقلها مؤنة وان  
 ابن الكمال مغربا للخرابة هلاكها او غيبته بالانه مثله معنى وان تعذر احضارها مع نقا  
 كرجى وصيرة طعام وقطيع غتم بعث القاضى امينه ليشار اليها والا مكن باقية الكفة المدعي  
 في الدعوى يذكر القيمة فقالوا لو ادعى انه غصب منه عين كذا ولم يذكر قيمتها لستمع فيحلف خصمه  
 او يجيز على البيان دريد ابن ملك ولهذا لو ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة  
 وذكر قيمة الكل جملة كفى ذلك الاجمال على الصحيح وتقبل بينته او يحلف خصمه على الكل  
 مرة وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة لانه لما صح دعوى الغصب ببيان فلان يصح اذا  
 بين قيمة الكل جملة بالاولى وقيل في دعوى السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها ضايا  
 فاما في غيرها فلا يشترط عمادية وهذا كله في دعوى العين لا الدين فلو ادعى قيمة شيء  
 مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه في الدعوى والشهادة ليعلم القاضى بماذا يقصر  
 وقد اختلفت في بيان الذكوة والاثوة في الدابة فشرطه ابواليث ايضا واختاره في  
 الاختيار وشرط الصمد الشهيد بيان السن ايضا وتاممه في العمادية وفي دعوى الايداع  
 لا بد من بيان مكانه اى مكان الايداع سواء كان له حمل او لا وفي الغصب له حمل ومثونه  
 فلا بد لصحة الدعوى من بيانه والا حمل له لا وفي غصب غير المتاليين قيمته يوم  
 غصبه على الظاهر عمادية ويشترط التحديد في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه  
 ولو كان العقار مشهور اختلفوا الا اذا عرف الشئ والمدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها  
 كما لو ادعى من العقار لانه دعوى الدين حقيقة بحسب ما لا بد من ذكره بلادة فيها الدار ثم المحلة ثم  
 فيبدأ بالاعم ثم بالاضغر فالاضغر في النسب وتبقى يذكر ثلثة فلو ترك الرابع صح وان ذكره  
 وغلط فيه لا ملحق لان المدعى يختلص به ثم انما يثبت العطل باقرار الشاهد فضرر ليز وذكر  
 اسماء اصحابها اى الحدود واسما ابائهم ولا بد من ذكر الجرد لكل منهم ان لم يكن الرجل



مشهورا والاكتفى باسمه لحصول المقصود وذكر انه اى العقار في يده ليصير حضما  
 ين يد عليه بغير حق ان كان المدعى منقولا لما مر ولا تثبت يده في العقار بتصادقها باليد  
 من بينة او علم قاصر لاحتمال تدويرها بخلاف المنقول لمعاشة يده ثم هذا ليس على الطلاقه  
 بل اذا ادعى العقار ملكا مطلقا اما في دعوى العصب دعوى الشراء من ذى اليد فلا يفتقر  
 لبينة لان دعوى الفعل كما قطع على ذى اليد يقع على غيره ايضا بنزاهة وذكر انه يطالب  
 به لتوقفه على طلبه واحتمال رهنه او حبسه بالتمسك وبه استغنى عن زيادة بغير  
 حق فافهم ولو كان ما يدعيه ديناميكيا او موزونا نقدا او غيره ذكره صفه لانه لا يغير  
 الا به ولا يدعى دعوى المتليات من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب العجب  
 فلو ادعى كره ديناه عليه ولم يذكر سببا لم تسمع واذا ذكر في السلم انما له المطالبة في مكان عينا  
 وفي الحق ضرر وعصب استهلا في مكان القرض ونحوه يحرق ليحفظ ويسأل القاضي  
 المدعى عليه عن الدعوى فيقول انه يدعى عليك كذا فماذا تقول بعد صحتها والا لصد  
 صحة لا يسأل لعدم وجوب جوابه فان اقر فيها او انكر فبرهن المدعى قضى عليه  
 بلا طلب المدعى والا يبرهن حلفه الحاكم بعد طلبه اذ لا بد من طلبه اليمين في جميع الدعاوى لا عند  
 الثاني في اربع على ما في النزاهة قال اجمعوا على التحليف بلا طلب في دعوى الدين على الميت  
 واذا قال المدعى عليه لا اقر ولا انكر لا يستخلف بل يحبس ليفر او يتكرر دروكة الوكعة <sup>السكون</sup>  
 بلا آفة عند الثاني خلاصة قال في البحر وبه افيت لما ان الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق  
 بالقضاء انتهى ثم نقل عن البدائع الاشبه انه انكار فيستخلف قيدا بالتحليف الحكم لانها لو <sup>اصطحا</sup>  
 على ان يحلف عند غير قاصر ويكون بريئا فهو باطل لان اليمين حق القاضي مع طلب الخصم ولا عبرة  
 ليمين ولا كونه عند غير القاضي فلو يبرهن عليه اى على حقه يقبل ولا يحلف باثباته عند قاصر بنزاهة  
 الا اذا كان حلفه الاول عند فيكفي درو ونقل المصنف عن القينة ان التحليف حق القاضي فالم  
 يكن باستخلافه لم يعتبر واذا الو اصطحا ان المدعى لو حلف بالخصم فالحضم ضامن للمالك <sup>حلف</sup>  
 اى المدعى لم يضمن الخصم لان فيه تنقيح الشرع واليمين لا تدر على مدعى الحديث البينة على  
 المدعى وحديث الشاهد واليمين منجف بل رده ابن معين بل انكره الراوى عني <sup>بعت</sup> المدعى

على دعواه وطلب من القاضى ان يحلف المدعى انه محق في الدعوى او على ان الشهادة صادقة او يحقون  
في الشهادة كالتجبية القاضى الى طلبه لان الخصم لا يحلف مرتين فكيف الشاهد لان لفظ الشهادة  
عندنا يمين ولا يكره اليمين لاننا امرنا باكرام الشهادة ولذا لو علم الشاهد ان القاضى يحلفه  
ويحل بالمنسخ له للامتناع عن اداء الشهادة لانه لا يلزمه بزاوية وبينة الخارج في الملك  
المطلق وهو الذي لم يذكره سبب آخر من بينة ذي اليد لانه المدعى والبينة له بالحكم  
بخلاف المقيّد بسبب كنتاج ونكاح فالبينة لذي اليد اجماعا كما سيأتي وقضى القاضى  
عليه بتكوله مرة لو تكوله في مجلس القاضى حقيقة بقوله لا الحلف او حكما كان سكت وعلم انه  
من غير اقامة كسر وطش في الصحيح سراج وعرض اليمين ثلثا ثم القضاء لحوط وهل يشترط  
القضاء على قول النكول بخلاف رد ولم ارفيه ترجيحاً قاله المصنف قلت قد مرنا انه يفترض  
القضاء قول الا في ثلث قضا عليه بالنكول ثم اراد ان يحلف لا يلتفت اليه والقضاء على  
ماض رد فبلغت طرق القضاء ثلثا وعلها في الاشياء سبعة بينة واقار ويمين وتكول ومنه  
وقسامة وعلم قاض على المرجوع والسابع قرينة قاطعة كان ظهر من دار خالية انسان خائف ليكن  
متلو تبليد فدخلوها قورا فزادوا مذبحا لحية اخذ به اذ كان يترى احداته قائلة شك فيما يدعى  
عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يحلف تخرا عن الوقوع في الحرام وان ابي خصمه اكله ان  
البرائة ان المدعى يبطل حلف والا بان غلب الظن انه محق لا يحلف بزاوية وتقبل البينة  
لو اقامها المدعى وان قال قبل اليمين كالبينة في سراج خلافا لما في شرح الصحيح عز الحيط بعد يمين  
المدعى عليه كما تقبل البينة بعد القضاء بالنكول خائفة عند العامة وهو الصحيح لقول  
شيخ اليمين الفاجرة اخوان قد من البينة العادلة ولا ان اليمين كالحلف غير البينة فاذاجا  
الاصل انتهى حكم الحلف كانه لم يجلد صلاحه ويظهر له باقامتها اي البينة لو ادعاه اي  
المال بلا سيد فحلف اي المدعى عليه ثم اقامها حتى يثبت في يمينه وعليه الفتوى في طلاق النكاح  
خلافا لاطلاق الدرر وان ادعاه بسبب فحلف انه لا دين عليه ثم اقامها المدعى على السبب  
لا يظهر كذا به يجوز انه بعد القرض ثم وجد الابراء او الايفاء وعليه الفتوى في فضولين وسراج  
وسنمى وغيرهم ولا تحلف في نكاح انكره هو او هي ورجعة جملها هو او هي بعد عدة وفي بلاد

انكر احد هاهنا المدعى واستيلا تدعيه الامة ولايتاني عكسه لبثته باقراره ودرق ولسبب  
 ادعى على مجهول انه قتله او ابنه وبالعكس ولا عتاة او مولاة اذ ما اه الا على او لا سفلى  
 ولعان والعتق على انه يحلف المنكر في الاشياء السبعة ومن عد هاسته الحق امومية الولد  
 بالنسب المرق والحاصل ان المفتي به التحليف في الكل الا في العبد ومنها حد قذف ولعان فلايين  
 اجماعا الا اذا تضمن حقا بان علق حتى عبدا بئنا نفسه فلا لعبد تحليفه فان نكل ثبت العتق  
 لا الزنا ولا يستحلف المسارق لاجل المال فان نكل ضمن ولم يقطع وان اقربها قطع وقالوا <sup>يستحلف</sup>  
 في التعزير كما سطره في الدرر وفي الفصول ادعى نكاحها فجيلة دفع عينيها ان تنزوج  
 فلا يحلف وفي الخانية لا استحلاف في الحد وتلثين مشقة النيابة تجري في الاستحلاف  
 لا الحلف وفرع على الاول بقوله فالوكيل والوصي والمتولي واب الصغير يملك الاستحلاف  
 فله طلب عيدين خصمه ولا يحلف واحد منهم الا اذا ادعى عليه العقد وصرح اقراره على <sup>صلى</sup>  
 فيستحلف كالتوكيل بالبيع فان اقراره يصحح على الموكل فكذا انكوله وفي الخلاصة كل مو  
 لواقر لزمه فاذا انكره يستحلف الا في ثلث ذكرها والصواب في اربع وتلثين لما مر من  
 الخانية وزاد ستة اخرى في البحر زاد اربعة عشر في تغيب البصائر حاشية الاشياء  
 والظاهر ان المصنف ولو لا خشية التطويل لا وردتها كلها التحليف على فعل نفسه يكون  
 على التبتات اي القطع بانه ليس كذلك في التحليف على فعل غيره يكون على العلم اي بانه لا يعلم  
 انه كذلك لعدم علمه بما فعل غيره مظاهر اللهم الا اذا كان فعل الغير شيئا يتصل به  
 بالحلف وفرع عليه بقوله فان ادعى مشتري العبد سرقة العبد او اباقه وانبت ذلك يحلف  
 البائع على التبتات مع انه فعل الغير انما صبح باعتبار وجوب تسليمه سليما فراجع الى فعل نفسه  
 فحلفه على التبتات لانها الاول لا تعتبر مطلقا بخلاف العكس ودرع الزيلعي وفي شرح المجمع  
 هذا اذا قال المنكر لا علم لي بذلك ولو ادعى العلم حلف من التبتات كودع ادعى فبضرها  
 وفرع على قوله وفعل غيره على العلم بقوله اذا ادعى بكونه سيقا لشراء له على شراء زيد ولا يبنية  
 يحلف خصمه وهو بكر على العلم اية لا يعلم انه اشتراه قبله لما مر من ادعى دينا او مينا على وارث  
 اذا علم القاضي كونه ميراثا او اقربا المدعى او بغير الخصم عليه فيحلف على العلم ولو ادعاهما



اى الدين والعين الوارث على غيره يحلف المدعى عليه على البينات كموهوب له وشراعه  
 يحلف جاحدا لقوله ابعاء فان نكل فان كان في النفس جبر حتى يقرأ ويحلف وفيما دونه يقتصر  
 لان الاطراف خلقت وقاية للنفس كالمال فيجري فيها الايمان خلافا لها قال المدعى ببنية  
 حاضرة في مصر وطلب علي حضه لم يحلف خلافا لها ولو خاضعة في مجلس الحكم لم يحلف  
 اتفاقا ولو غائبة عن مصر حلف اتفاقا ابن ملك وقدر في المجتبى الغيبة عمالة السفر ويخلف  
 القاضى في مسئلة الممتن فيما لا يسقط بشبهة كفيلا ثقة يؤمن به روية بحرف ليحفظ من خصمه  
 ولو وجبها والمال حقيق في ظاهر المذهب عيق بنفسه ثلثة ايام في الصبح وعن الثاني الى مجلسه  
 الثاني وصح فان امتنع من اعطاء ذلك الكفيل لازمة بنفسه او امينه مقدار مدة الكفيل  
 لئلا يغيب الا ان يكون الخصم غريبا اى مسافرا فلا زمر او يكفل الى اتمها ومجلس القاضى دها  
 للضرر حتى لو علم وقت سفره تكفله اليه وينظره في ربه او استخبر فقاه وانكر المدعى  
 بترديه قال لا بينة لي وطلب عينية فحلفه القاضى ثم يهرن على دعواه بعد اليمين قبل ذلك  
 البرهان عند الامام منه وكذا الوقال المدعى كل بينة اتي بها فهي شهود زور او قال اذا حلفت  
 فانت بر من المال فحلف ثم يهرن على الخرق قبل خاتمة وبه جزم في السراج كما مر وقيل لا يقبل  
 قائله محمد كما في العمادية وعكسه ابن ملك فلهذا الخلاف لو قال لا دفع لي ثم اتي بدفع او قال  
 الشاهد لا شهادة لي ثم شهد وكلاصم الفتوى لجواز النسيان ثم التذكر كما في الدرر واقره  
 المصنف ادعى المليون الاصيل فانكر المدعى ذلك ولا بينة له على مدعاه فطلب عينية فحلف  
 المدعى اجعل حقي في الخاتم ثم استخلف له ذلك عينية واليمين بالله تعالى حديث من كان حالفا فليحلف  
 بالله تعالى او ليدر وهو قول والله خزائنه وظاهر انه لو حلف بغيره لم يكن عينا ولم اره مرجحا  
 لا بطلاق وعناق وان الخ الخصم وعليه الفتوى بانها خاتمة لان التحليف بها حرام خاتمة وقيل  
 ان مست الضرر وفرض الى القاضى ابتداء للبعض ولو حلفه القاضى به فكل ففرض عليه بالمال لم  
 ينفذ صتاؤه على قول الاكثر كذا في خزائنه المفتين وظاهر انه مقرر على قول الاكثر اما على القول  
 بالتحليف لهما فيعتبر تكويله ويقضيه به والا فلا فائدة لجروا اعتدلة المصنف قلت ولو حلف بالله  
 انه مال عليه ثم برهن المدعى على المال ان شهدوا على السبيل كما لا يفرقوا ان شهدوا على

قيام الدين بغيره كانت السبيل لا تستلزم قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يثبت  
 لاحتمال حمله خلافاً لابي يوسف كذا في شرح الوهبانية للشرنبلالي وقد تقدم ويغلط  
 بذكر اوصافه تعالى وقيده بعضهم بفاسق ومال خطير والاختيار فيه وفي صفته الى القائل  
 ويحتمل العطف كيداً تكرر اليمين فلو حلف بالله وتكل عن التعليل لا يقضي عليه به اى بالتكليف  
 لان المقصود الحلف بالله وقد حصل في يمين لا يستلزم التعليل على المسلم بن مان ولا يمكان  
 كذا في الحاوي فظاهر انه مباح وليست حلف اليمين بالله الذي انزل التوراة على موسى وانزل  
 بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالله الذي خلق النار فيغلط على كل معتقده  
 فلو اكتفى بالله كفى كالمسلم اختياراً ولو نفى بالله تعالى لانه يقر به وان عبد غيره وجزم  
 ابن الكمال بان الدهرية لا يعتقدونه تعالى قلت وعليه فيما ذاب الحلقون وبقي تحليف  
 الاخر سران يقول له القاضى عليك عهد الله وميثاقه وان كان كذا او كذا فاذا اوفى براسه  
 اى نعم صار حالاً ولو اصرم ايضا كتبت له ليحجب خطه ان عرفه والا فبإشارته ولو اصرم ايضا فافهم  
 او وصيه او من نصبه القاضى شرح وهبانية ولا يخلقون في بيوت عباد الهتم لكرامة <sup>هم</sup>  
 بحر ويحلف القاضى في دعوى سبب يرتفع على الحاصل اى على صورة انكار المتكرر وقوله  
 اى بالله ما بينكم وبينكم قائم وما يرجع عليك رده لوقائماً او بدله لوها الكاوما هي بائن منك وقوله  
 الا ان متعلق بالجميع مسكين في دعوى نكاح وبيع وعصية وطلاق فيه لف ونسركا على السبب  
 اى بالله ما نكحت وما بعته خلافاً للثاني نظر المدعى عليه ايضا لاجتماع طلاقه واقالته الا اذا  
 لن من الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعى فيحلف بالاجماع على السبب اى على صورة دعوى  
 المدعى كدعوى شفعة بالجار ونفقة ميتوته والتضم لا يربها لكونه شافيعا لصدق حلفه  
 على الحاصل في معتقده فيتضرر المدعى قلت ومفاده انه لا اعتبار بمذهب المدعى عليه واما  
 مذهب المدعى ففيه خلاف واوجه ان يسئله القاضى هل تعتقد وجوب شفعة الجوار او لا  
 واعتقده المصنف وكذا اى يحلف على السبب اى عانى سبب يرتفع برفع بعد ثبوت كعبه مسلم  
 يدعى على مولاة عتقه بعدم تكريره وامام في اقامة ولو مسلمة والعبد الكافر فلتكرر رقمها بالحق  
 حلف مولاها على الحاصل والحاصل اعتبار الحاصل الا لضرر مدعى وسبب غير متكرر وصح فاذ

اليمين والصلح منه لحدوث ذلوعن اعراضكم باموالكم وقال الشهيد لا يجوز عن اليمين الصلح  
 واجبال في الجرائ ثابت بدليل جواز الحلف صادقا ولا يحلف المنكر بعد ابداله اسقط حقه  
 وقيد بالفداء والصلح لان المدعى لو اسقطه اى اليمين فسد بان قال برئت من الحلف وتركه  
 عليه او وهبته لا يصلح وله التحليف بخلاف البراءة عن المال لان التحليف للحاكم بزيادة وكذا  
 اذا اشترى يمينه لم يجز لعدم ركن البيع **در شرح** استخلفه حصه فقال حلفتى مرتين  
 عند حاكم او محكم وبرهن قتل والاقله تحليفه **در شرح** قلت ولم ار ما لوقال اني قد حلفت بالطلاق  
 اني لا احلف **باب التحالف** لما قدم بين الواحد ذكر يمين الاثنين اخلفا  
 اى المتبايعان في قدس من او وصفه او حبسه اذ في قدس مبيع حكم لمن يرهن لانه نود دعواه بالحق  
 وان يرهن فلمثبت الزيادة اذ البينات للاثبات وان اخلفا فيها اى الثمن والبيع جميعا قدم برهن  
 البايع لو اخلف في الثمن وبرهان المشتري لوفى المبيع نظر الاثبات الزيادة وان عجزا في الصلح  
 التلت عن البينة فان رضى كل بمقالة الاخر فيها وان لم يرض واحد منهما بدعى الاخر تخالفا  
 ما لم يكن فيه خيار فيفسخ من له الخيار وبدأ بيمين المشتري لانه البادى بالتكاثر وهذا لو كان بيع  
 عين بدلت والا بان كان مقايضة او صرفا فهو مخير وقيل بغير ابن مالك ويقتصر على النفي  
 الاصح وفتح القاضى البيع بطلب احدهما او طلبهما ولا يفسخ بالتخالف ولا يفسخ احدهما بل يفسخهما  
 بحر ومن نكل منهما الزمه دعوى الاخر والقضاء واصله قوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلفا  
 المتبايعان والسلعة قائمة بعينهما تخالفا وتزاد وهذا كله لو اختلفا في البدل مقضى اقله  
 ضمن شئ كخلافهما في الزنق فالقول للمشتري في انه الزنق ولا تخالف كما لو اختلفا في وصف  
 المبيع كعقله اشترته على انه كائت او خيار وقال البايع لم اشترطه فالقول للبائع ولا تخالف  
 ظهيرية وقيد باختلافهما في ثمن ومبيع لانه لا تخالف في غيرهما لانه لا يحتل به قوام العقد  
 نحو اجل وشرط رهن او خيار او ضمان فبضر بغير ثمن والقول للمنكر بيمينه وقال زفر الشافعى  
 يتخالفان ولا تخالف اذا اختلفا بعد هلاك المبيع او خروجه عن ملكه او تعيبه بما لا يرد  
 به وحلف المشتري الا اذا استهلكه في يد البايع غير المشتري وقال محمد والشافعى  
 يتخالفان ويفسخ على قيمة المالك وهذا لو اثنى دينافلو متفائضة يتخالفان على ما لان



البائع كل منهما ويد مثل الهالك او قيمته كما لو اختلفا في جنس الثمن بجعل ذلك السلعة بان قال  
 احدهما درهم والاخر ذنانير تحالفا ولزم المشتري رد القيمة سراج ولا تحالف بعد ذلك  
 بعضه او خروجه عن ملكه تعبدت ما تاحدهما عند المشتري بعد قبضهما ثم اختلفا في  
 الثمن لم يتحالفا عند ان حيفه رجلا به تعا الا ان يرضى البائع بترك حصه الهالك اصلا  
 فيثبتان تحالفات هذا على التحريم ليجوز صرف ما يبيع بلغ الاستثناء الى بيت المشتري ولا ي  
 قدر بدل كتابة لعدم لزومها وقد راس مال بعد اقالة عقد السلم بل القول للعبه  
 والمسلم اليه ولا ينعى السلم وان اختلفا في المتعاقدات بمقدار الثمن بعد اقالة  
 ولا بنية تحالفا وعاد البيع لو كان كل من البائع والمشتري مقبوضا ولم يرد المشتري الى باعه  
 بحكم الاقالة فان رده اليه بحكم الاقالة تحالف خلافا لمحمد وان اختلفا في الزوجان  
 في مقدار المهر او جنسه فقتل من اقام البرهان وان برهنا فللاية اذا كان مهر المثل  
 شاهدا للزوج بان كان كمقالته او اقل وان كانت شاهدا لها بان كانت كمقالتها او اكثر  
 فبنيته اولى لا يثبت خلاف الظاهر وان كان غير شاهد لكل منهما بان كان بينهما قاتلتا  
 للاستواء ويجوز المثل على الصحيح فان عجز البرهان تحالفا ولم يفسح النكاح لتيقن  
 المهر بخلاف البيع ويبدأ بيمينه لان اول التسليمين عليه فيكون اول اليمينين عليه  
 ظهريه ويحكم بالتشديد اي يجعل مهر متواكفا لسقوط اعتبار التسمية بالتخالف  
 فيقتضيه بقوله لو كان كمقالته او اقل فيقولها لمقالتها او اكثر به لو بينهما اي بين  
 ما عليه ويدعيه ولو اختلفا في الثمن المستاجر في بدل الاجارة او في قدر المدة قبل  
 الاستيفاء للمنفعة تحالفا وتزاد او بداء بيمين المستاجر لو اختلفا في بدل المجرى  
 المدة ولو بينهما قاتلتا للوجوب في البدل والمستاجر في المدة وبعد ولا القول للمثاق  
 لانه منكر الزيادة ولو اختلفا بعد التمكن من استيفاء البعض من المنفعة تحالفا  
 العقد في الباقي والقول في المأجر للمستاجر لا يعقلها ساعة فساعة فكل حين كعقد  
 بخلاف البيع وان اختلف الزوجان ولو لمولوك او مكاتبين او صغيرين والصغير  
 يباع او ذمية مع مسلم قاصر النكاح اولى في بيت لها او لاحدهما خزنة الاكمل لان العجز

لليد لا للمالك في متاع هو منها ما كان في البيت ولو ذهبها او فضته فالقول لكل واحد منهما  
 فيها يصلح له مع عينه الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح للاخر فالقول له لتع  
 الظاهريين دور وغيها والقول له في الصالح لهما الا انها وما في يد ما في يده والقول لذي اليد  
 بخلاف ما يخصها لا في ظاهرها اظهر من ظاهرة وهو يد الاستعمال ولو اقاما بينة يقضي  
 ببيتها الا انها خارجة خانية والبيت للزوج الا ان يكون لها بينة بجر وهذا الوحي وان مات  
 احدهما واختلف وارثه مع الحي في المشكل الصالح لهما فالقول فيه للحي ولو رقيقا وقال الشافعي  
 ومالك الكل بينهما وقال ابن ابي ليلى الكل له وقال الحنابلة الكل لها وهي السبعة وعد  
 في الخانية ستة اقوال ولو احدى عملوكا ولو مادة ونا او مكاتب او قاكه والشافعي هما كالقائل  
 للحي في الحيوة وللحي في الموت لان يد الحر اقوى ولا يد للميت اعتقت الامة او المكاتبه او لئله  
 واختلفت نفسها فما في البيت قبل العتق فهو للرجل وما بعده قبل ان تختار نفسها فهو على ما اعتقنا  
 في الطلاق بجر وفيه طلقها ومضت العدة فالمشكل للزوج ولورثته بعد كل ما صارت اجنبية  
 لا يد لها ولما ذكرنا ان المشكل للزوج في الطلاق فكذا الوارثه اما الوما ت وهي في العدة فالمشكل  
 لها كانه لم يطلقها بدليل ارثها واختلف للموجب المستاجر في متاع البيت فالقول للمستاجر  
 بممينه وليس للرجل حرجا ما عليه من ثياب يلبسها ولو اختلف اسكان في وعطار في آلات الا ساكنة  
 و آلات العطارين وهي في ايديهما فهي بينهما بلا نظر لما يصلح لكل منهما وتامه في السراج رجل  
 معروف بالفقر والحاجة صار يبذل غلاما على عنقه يدره وذلك بداره فادعاه رجل عرف  
 باليسار وادعاه صاحب الدار في المعروف باليسار وكذا كاس في منزل رجل وعلى عنقه قلقة  
 يقول الذي على عنقه هي لي وادعاه صاحب المنزل في يصلح المنزل رجلان في سفينة لهما  
 دقيقتان في كل واحد السفينة وما فيها واحد ما يعرف ببيع الدقيق والآخر يعرف بانه ملاح  
 فالدقيق الذي يعرف ببيعه والسفينة لمن يعرف انه ملاح علاما بالظاهر ولو فيها راكب واخره  
 واخر يجلبها واخر عيها وكلهم يدعونها فمن يبر السئلة ان لا تأكل شي بلما دخل فيقول قطار بل  
 آخر راكب ان على الكل متاع للراكب فكلها له والقائد الجدير وان لا تنبي عليها فالراكب هو كانه  
 والباقي للقائد بخلاف البقر والغنم وتامه في خزانة الكل **فصل في دفع الدعاوى**

لما قدم من يكون خصما ذكر من لا يكون خصما قال ذواليد هذا الشيء المدعى منقولا كان او  
 عقارا او دعيته او اعارنيه او اجريته او رهنه زيد الغائب او غصبته منه من الغائب  
 وبرهن عليه على ما ذكره العيون قائمة كماله وقال الشهابي تعرفه باسمه ونسبه او بوجهه  
 وشرط محمد بن معرفته بوجهه ايضا فلو حلف لا يعرف فلا تاوه ولا يعرفه الا بوجهه  
 لا يثبت ذكره الزيلعي وفي الشرح بلاية غرض العلامة المقدسي عن البرازية ان يقول  
 على قول محمد بن انتفى فيلحفظا دفعت حصوه المدعى للملك المطلق لا زيد هو كما  
 ليست يلحقه حصة وقال ابو يوسف ان تعرف ذواليد بالحيث لا تدفع وبه يخذل <sup>ملتقى</sup>  
 واختاره في المختار وهذه خمسة كتاب الدعوى لان فيها احوال خمسة علماء تأسطه  
 في الادراك لان صورها خمس عيني وغير قلت وفيه نظرا اذا الحكم كذلك لو قال  
 وكلني صاحبه فيحفظه او اسكنني فيها زيد الغائب او سرقة منه او ابتزعت منه  
 او ضل منه فوجده بجره او في يد غيره بزازية فالصواب واحد عشر قلت كن  
 الحق في البرازية المزارة بالاجارة او الوديعة قال ملايزاد على الحق قد عرفت في شرح  
 الملتقى وان كان هالكا او قال الشهابي او دعه من لا يعرفه او امر ذواليد ببيع الحصة  
 كان قال ذواليد اشتريته او ائتمته من الغائب او لم يبيع الملك المطلق بل ادعى عليه  
 الفعل بان قال المدعى غصبه مني او قال سرق مني وبناء للمفعول للستر عليه فكان  
 قال سرقة مني بخلاف غصب مني او غصبه مني فلا الغائب كما سبق حيث تدفع  
 وهل تدفع بالمصدر الصحيح لا بزازية وقال ذواليد في الدفع او دعيته فلا وبرهن  
 عليه لا تدفع في الكل لما قلنا قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه وديعة  
 عندي اورهن من فلا تدفع مع البرهان على ما ذكره لو برهن المدعى على مقالته الاولى يجعله  
 خصما ويحكم عليه لسبق اقراره بالدفع بزازية وان قال المدعى اشتريته من فلان الغائب  
 وقال ذواليد في الدفع او دعيته فلا ذلك اي بنفسه فلو يوكيله لم تدفع بلاينة دفعت  
 الحصة وان لم يبرهن لتوافقه ان اصل الملك للغائب الا اذا قال اشتريته وكلني بقضه  
 وبرهن ولو صدقه في الشراء لم يبرهن بالتسليم لئلا يكون قضاء على الغائب باقراره وهي غيبة



ثم انقصار الدرد وغيرهما على دعوى الشراء قيدا لتفاتي فلذا قال ولو ادعى انه له خصيه منه  
فلان الغائب برهن عليه وزعم ذواليدان هذا الغائب ادعى عنه انما عتلتها فتمت ان اليد  
لذلك الرجل ولو كان مكان دعوى الخصم على سرقه لا يتدفع بزعم ذى اليد ايداع ذلك  
الغائب استحقاقا بزازية وفي شرح الوهبانية للشرنبلاني ولو اتفق على الملك لزيد وكل يد  
الاجارة منه لم يكن الثاني ضمما للاول على الصحيح ولا مدعى رهن او شراء اما المشتري  
فخضع لكل **توقيع** قال المدعى عليه لي دفع عيمل الى المجلس الثاني صغرى للمدعى تخلف  
مدعى الايداع على البنات درو له تخليف المدعى على العلم وقامه في البزازية وكل ينقل  
امته فبرهنت انه اعتقها قبل للدفع لا للعتق ما لم يحضر المولى ابن ملك **باب**  
**دعوى الرجلين** تقدم حجة خارج في ملك مطلق اى لم يذكر له سببا  
مر على حجة ذواليد وان وقت احدهما فقط وقال ابو يوسف في وقت الحق وثمرته فيما لو  
قال في دعواه هذا العبد لي غاب هذا العبد لي غاب عنى منذ شهرين قال ذواليد لي منذ سنة  
فرض لك انما ذكر تاريخ غيبته كمالك فلم يوجد التاريخ من الطرفين ففرض بينية الخارج  
قال ابو يوسف يقضى للموخر ولو في طالة الاقرار ويلتزم ان يقضى بقوله كانه اخف  
واظهر كذا ذكره في جامع الفضلاء واقره المصنف ولو برهن خارجا على شيء ففرض له لها  
فان برهنا في دعوى كلاهما سقطا لتعدد الجمع لوجبة ولومية قضى به بينهما وعلى كل نصف  
المهر ويزان ميراث زوج واحد ولو ايت يثبت النسب منهما وقامه في الخلاصة وهي ان  
صدقة اذا لم تكن في يد من كذبه لم يكن دخل من كذبه بها هذا اذا لم يورثها فان رثا فلنا  
اخرها فلورث احداهما فلي صدقة او لذي اليد بزازية قلت وعلى امر الثاني ينبغي اعتبار  
تاريخ احدهما ولم ار من نبه على هذا فاقابل لو اقرت لمن لا حجة له فلي وان برهن الاخر قضى له  
ولو برهن احدهما وقضى له ثم برهن الاخر لم يقض له الا اذا ثبت سبقه لان البرهان مع التا  
اقرى منه بدونه كالم يقض برهان خارج على ذى يد ظهر كاحه الا اذا ثبت سبقه اى ان كان  
اسبق وان ذكر اسبب الملك بان برهنا على شراء شيء من ذى اليد فكل نصفه بنصف الثمن  
ان شاء او تركه انما خير لتقرير الصفة عليه وان ترك احدهما بعد ما قضى لهما لم ياخذ الا حصة

كله لا يفسخه بالقضاء فلو قبله فله وهو اي ما اذ صاغر له السابق تاريخا ان ارجا وبيع  
ما يقضيه من الحق اليه سراج وهو الذي يلدن لم يؤرخا وارخ احدهما واستوى تاريخهما  
وهو الذي وقت ان وقت احدهما فقط والحال انه لا يدلهما وان لم يوقفا فدمر كل نصفه  
بغيره والشراء الحق من هبة او صدقة ورهن ولو مع قبض وهذا ان لم يؤرخا فلورخا  
ولتحد الملك فلا سبق الحق لقوته ولو ارخت احدهما فقط فالمورخة اولى ولو اختلف  
الملك استويا وهذا فيما لا يقسم اتفاقا واختلف التقييم فيما يقسم كالدار والصح ان الكل لمد  
الشراء لان الاستحقاق من قبيل الشئ للمقارنة لا الطاري هبة الدبر والشراء والمهر سواء  
فينصف وترجع هي بنصف القيمة وهو بنصف الثمن يفسخ لما مر هذا اذ لم يؤرخا او  
ارخا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ احدهما كان الحق قيدا لشراء لان النكاح الحق من هبة  
او رهن او صدقة عادية والمراد من النكاح المهر كما حوره في المجموع لجامع نعم يستوي  
النكاح والشراء لو تنازعا في الامة من رجل واحد ولا مرجح فتكون ملكا له مشكوكه لا  
فتدبر ورهن مع قبض الحق من هبة بلا عوض معه استحسانا ولو به فهي احقر لا يابيع  
انتماء والبيع ولو بوجه اقوى من الرهن ولو العين معها استويا مال لم يؤرخا واحدهما  
اسبق وان برهن خارجا على ملك مورخ او لشراء مورخ من واحد غير ذي يد او برهن  
خارج على ملك مورخ وذو يد على ملك مورخ اقدم فالسابق الحق وان برهن على شر استحق  
تاريخهما او مختلف عيني وكل يدعي بالشراء من رجل اخر او وقت احدهما فقط استويا ان تعد  
البائع وان لتحد فلان الوقت احقر من ذكر المدعي وشهوه ما يفيد ملك بائعه  
ان لم يكن المبيع يد البائع وان شهدوا ابيده فتكون بنازية فان برهن خارج على الملك  
ذو اليد على الشرائه منه او برهن على سبب ملك لا يتكرر كالنتائج معاني معناه كبيع لا  
يعاد وغزل قطر حليب وخر صوف ونحوها ولو عند بائعه درر فله واليد الحق من  
الخارج اجماعا الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا كغصن او دجاجة او نحوها في رواية  
درر او كان سببا يتكرر كبناء وغيره وبيع خر ودرع برهنه او اسكل على اهل الخبرة فهو  
للخارج لانه الاصل وانما عدلنا عنه بعد ثبت النتائج وان برهن كل من الخارجين

او ذوى الايدى او الخارج وذى اليد عني على الشراء من الآخر بلا وقت سقطا وترك المال له  
 به في يد من معه وقال محمد يقضى للخارج قلنا الا قدم على الشراء او اقر منه بالملك له ولو  
 اثبتا قبضاتهما تنا اتفاقا در ولا يرجع بزيادة حصة الشئ فان الترجيح عندنا بقوة الدليل  
 لا بكنة ثم فرع على هذا الاصل بقوله قلوا قام احد المدعيين شاهدين والآخر اربعة  
 سواء في ذلك وكذا لا ترجح بزيادة العدالة لان الاعتبار اصل العدالة اذ لا حد للاء رلية  
 دار في يد الثماني رجل نصفها واخر كلها وبرهنا فللول ربحها والباقي للآخر بطريق المنازعة  
 وهوان النصف سالم لم يدعي الكل بلا منازعة ثم استوت منازعتهما في النصف الآخر فينصف  
 وقالا الثلث له والباقي للثاني بطريق العول لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين  
 وقول الى ثلثة واعلم ان انواع القسمة اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا هو ثمانية ميراث  
 وديون ووصية ومحابات ودرهم مرسله وسعاية وجناية رقيقا وبطريق المنازعة اجماعا  
 وهي مسئلة الفضولين وبطريق المنازعة عنده والعول عندها ومثلت مسائل مثل  
 الكتاب اذا اوجو لرجل بكل ماله او بعبد بعينه ولاخر بنصف ذلك وبطريق العول  
 عنده والمنازعة عندها وهو جنس كما بسطه الزبيدي والعيني وتامه في الحجج والاصل عنده  
 ان القسمة متى وجبت لم تكن ثابتة في حين او دمة شائعا فعولية او ميرا او لاحد هاشائعا  
 والآخر في الكل فمنازعة وعند ما متى ثبنا معا على الشروع فعولية والا فمنازعة فيلحقنا  
 ولو البارق ايديهما فهي للثاني بنصف كلا بالقضاء ونصف به لانه خارج ولو في يد ثلثة و  
 ادعى احد همر كلها واخر نصفها واخر ثلثها وبرهنا فاقسمت عنده بالمنازعة وعندها بالكم  
 وببائة في الكافي ولو برهنا على ثلث دابة في ايديها او احدها او غيرها وارخا فصر لم يوافق  
 سنها نارينه بسمادة الظاهر فلولم يورخا فصر به لذي اليد ولها ان في ايديها او في يد  
 ثالث وان لم يوافقهما بل خالف او اشكل فلهما ان كانت في ايديها او كانا خارجين فان  
 يد ايديهما قضى لهما له هو الاصح قلت وهذا اول ما وقع في الدرر والكنز والملتع فتجبر  
 برهن احد الخارجين على الغصب من زيد والآخر على الوذعية منه استقيا بالحجج فتجبر  
 غصبا الناصر احرار بلا بيان الا في اربع الشهادة والحدود والقصاص العقل كذا في نسخة



المصنف في نسخة والعقل وعبارة الاستباه والدية وحديثه فلو ادعى على من الحال الحرام  
لا انه عبده فانكره قال انا حر اصله فالقول له تمسكه بالاصل والابس للتوب الحق  
من اخذ الكم والراكب احق من اخذ الحمام ومن في السرح اولى من رديفه وذو حملها  
من علق كوزه بها لانه اكثر تصرفا والجالس على البساط والمتعلق به سواء كجاسيه وراكب  
سرج كمن معه ثوب وطرفه مع الاخر لا هديته اى طرفه الغير مستوحجة لانها ليست  
ثوب تجارى جالسي اذ تنازع بينهما حيث لا يقضيهما لاحتمال انها في يد غيرهما وهنا علم  
ليس في يد غيرهما عيني والحائط لمن جذوعه عليه او متصل به اتصال تبيع بان تدار <sup>خل</sup>  
الاضاف لبنانه في لبنات الاخر ولو من خشب فبان تكون الخشبة مركبة في الاخرى <sup>لن</sup>  
على انها بنيا معا ولذا سمي بذلك لانه حينئذ يبني مريعا لمن له ملازمة او نقتبذ  
او مرادى كقصب يوضع على الجذوع بل يكون بين الجارين لوتنازعا ولا يختص به  
صاحب الجذوع بل صاحب الخبزوع الواحد احق منه خانية ولو لاصدما جذوع وللاخر  
اتصال فلذى الاتصال وللآخر حتى الوضع وقيل لذى الجذوع ملحق وتامه في العنق  
وغيره واما حق المطالبة برفع جذوع وضعت تغديا فلا يسقط ببراءة ولا صلح وعقود  
بيع ولجارة استباه من احكام الساقط لا يعود فيلحفظ وذو بيت من دار فيها بيت كثيرة  
لذى بيت منها في حق ساخرهما منى بينهما نصفين كالطريق بخلاف الشرب اذ تنازعا فيه فاقدر  
بالاخر بقدر سقيمهما الى الخارج على يد كل منهما في ارض قضى بيدها فتضمنت لو برهن  
عليه اى على اليد احدها او كان نصرت فيها بان لبن او بنى قضى بيده لوجود نصرة اذ  
الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا العين كان ملكه تقتل لان ما ثبت في زمان الحكم  
بقائه مالم يبعد المتزيل درصبي يعبر عن نفسه اى يعقل ما يقول قال انا حر فالقول له كانه  
في يد نفسه كالبائع فان قال انا عبد فلاحن لغرضي اليه قضى به لذى اليد من لا يعبر عن  
نفسه لا قراره بعدم يده فلو كبر وادعى الحرية لسمع مع البرهان لما تقر به التناقض في دعوى  
الحرية لا يمنع صحة الدعوى والله سبحانه وتعالى اعلم **باب عوى النسب**  
الدعوة لزعمان دعوة استيلاء وهوان يكون اصل العلوق في ملك المدعى ودعوى تحرير

وهو خلافة وكا لاول اقوى سببه واستنادها لوقت العلق وانقضاء دعوى التحريم  
على الحال وسيضع مبيعة ولدت لافل من ستة اشهر منذ بيعت فادعاء البايع ثبت  
نسبه منه استحقاقا للعلاقة في ملكه ومبنى الاستحقاق الخفاء فيعفيه التناقض  
فادعيت استندت فصار تام ولذا فيفسخ البيع ويرد المهر ولكن ان ادعاه المشتري  
قبله ثبت نسبه منه لوجود ملكه وامثلهما باقراره وقيل بخلافه على انه تكهنا واستولاهما  
ثم اشترىها ولو ادعاه معه اى مع ادعاء البايع او بعده لا كان دعوته تحريم البايع  
استيلا فكان اقوى كما مر وكذا اثبت من البايع لو ادعاه بعد موت الام بخلاف  
الولد لقوات اكله ويأخذ البائع بعد موت امه وسيترد المشتري كل الثمن وقاصصته  
واعتاقها اى اعتاق المشتري الام والولد كونهما في الحكم والتدبير كالاعتاق لانه ايضا  
لا يحتمل الابطال ويرد حصته اتفاقا ملق وغيره وكذا احصتها ايضا على الصحيح من مذهب  
الامام كما في القسطناز والبرهان ونقله في الدرر والمنع عن الهداية على خلاف ما في  
الحكا في عن المبسوط وعبارة المواهب وان ادعاه بعد عقوبتها او موتها ثبت منه وعليه رد  
الثمن واكتفي برب حصته وقيل لا يرب حصتها في الاعتاق بالانفاق انتهى فليحفظ ولو  
ولدت الامة المذكورة لاكثر من حواين من وقت البيع وصداقه المشتري ثبت النسب  
بصدقته وهي ام ولده على المعنى اللغوي تكا حاصلا كاه على المصالح بقي لو ولدت فيما  
بين الاول والاكثر ان صدقه في حكمه كالأول لاحتمال العلق قبل بيعه والا لا ملق ولو  
تنازعوا فالقول للمشتري اتفاقا وكذا البينة له عند الثاني خلافا للمالك مشرطية  
وسمع مجمع وفيه لو ولدت عند المشتري ولدين احدهما له ونسبة اشهر والاخر  
لاكثر ثم ادعى البائع الاول ثبت نسبهما بلا تصديق المشتري باع من ولد عنده وادعاه  
بعد بيعه مشريه ثبت نسبه لكون العلق في ملكه ورد بيعه لان البيع يحتمل البقصر وكذا الحكم  
اي كاتب الولد او رهنه منه او لجه او كاتب الام او رهنها او لجهها او زوجها ثم ادعاه فيثبت  
نسبه وترد هذه التصرفات بخلاف الاعتاق كما مر باع احد التوأمين المولودين يعني علقا  
وولد اعده واعتقه المشتري ثم ادعى البائع الولد الاخر ثبت نسبهما منه وبطل عتق المشتري

بامرفقه وهو حرة الاصل لانها علقان ملكه حقوا اشتراها جليل لم يطل عتقه لانها  
 دعوة تشرى فيقتصر حقي وغيره ويجزى به المصنف ثم قال وحيلة اسقاط دعوة البايع  
 ان يقر بالبايع انه ابن عبد فلان فلا يقع دعواه ايد المحتج به وقد افاده بقوله قال عمر  
 لصبي معه او مع غيره عيني وهو ابن زيد الغائب ثم قال هو ابني لم يكن ابنه ايدا وان  
 وصيلة بجد زيد بنوتها خلافا لها لان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوتها حتى لو صدقه  
 بعد تكذيبه صح وكذا لو قال لصبي هذا الولد مني ثم قال ليس لي لم يصح نفيه لانه  
 بعد اقراره لا ينتفى بالنفي فالحاجة الى اقراره ثانيا ولا سهو في عبارة العادية  
 كما زعمه ملاحضه كما افاده الشرح لعل وهذا اذا صدقه الابن املا بونه فلا اذا ادعى  
 الى التصديق لبقاء اقراره ولو انكر الابن لاقراره فبرهن عليه الابن قيل واما الاقرار  
 بانه اخوه فلا يقبل لانه اقرار على الغير **فروع** لو قال لست اارثه ثم ادعى انه وارثه و  
 بين جهة الارث مع اذ الشافعي في النسب فهو ولو ادعى بوقته الم لم يصح ما لم يذكر اسم  
 السجد ولو برهن انه اقراى انه تقبل لثبوت النسب باقراره ولا تسع الا على خصم هو وارث  
 او دائن او مديون او موصوله ولو اصر رجلا ليدعى عليه حقا لانيه وهو مقرب له او  
 فله اثبات نسبه بالبينة عند القاضي بحضرة ذلك الرجل ولو ادعى ارضا غريبة فلو اقر به  
 امر بالدفع اليه ولا يكون قضاء على كاذب حتى لو جاء حيا يخلصه من الدافع والدافع على الا  
 ولو انكر قتل الابن برهن على موت ابيه وأبوك وارثه ولا يمين والصحيح تحليفه على العلم  
 بانه ابن فلان وانه مات ثم يكلف الابن للبينة بذلك وتامه في جامع القصص لابن الفضل  
 السابع والعشرين ولو كان الصبي مع مسلم وكافر فقال للمسلم هو عبدك وقال الكافر هو ابني  
 فهو حر ابن الكافر اينما الحرية خاصة والسلام مالا لكن جزم ابن الكمال بانه يكون مسلما  
 لان حكمه حكم دار الاسلام وغراه الحقة فيلحفظ قال زوج امرأة لصبي معها ابني  
 من غيرها وقالت هو ابني من عيني فهو ابني ان ادعى معا ولا فقيه تفصيل ابن كمال  
 وهذا لو غير معطر لان كافر غير ابنه لصدقه لان قيام ابيه بها وقرانها ينفذ في  
 ولو ولدت امة اشتراها فاستحققت غم ابي فية الولد يوم الخصومة لانه يوم النسخ



حرمانه ولا مغرور والمغرور من يظن امرأة معتدلة على ملك يمين او نكاح قتله منه ثم لم يتحقق  
 فلذا اقال وكذا الحكم لوملكها بسبب رباى سبب كان عيني كما لو تزوجها على الهاجرة قوله  
 له ثم استخضت غم فتيته ولده فان مات الوالد قبل الحضور فلا تنقض على ابيه لعدم المبيع كما  
 حرر ان فيه له لانه حر كاصل في حقه فبرئته فان قتله ابوه او غيره وقبض الاب من دية ولا  
 قيمته غم الاب قيمته المستحق كما لو كان حيا ولو لم يقبض شيئا لانتفى عليه وان قبض اقل  
 لزمه بقدره عيني ورجع لها اي بالقيمة في المصوتين كما يرجع ثمنها ولو هالكه على بائنها  
 وكذا لو استولى ها المشتري الثاني لكن انما يرجع المشتري الاول على البايع الاول بالثمن  
 فقط كما في المواهب وغيرها لا يعجزها الذي اخذ منه المستحق للزوم له باستيفاء منافعها كما  
 حرر في باب المربحة والاستحقاق مع مسائل التناقض وغالبها في متفرقات القضاء و  
 يجي في الاقرار **فروع** التناقض في موضع الخفاء عقول استمع الدعوى على غريم الميت  
 الا اذا وهب جميع ماله لا حصة وسلمه له فاما تسمع عليه لكونه زائدا لا يجوز للمدعى  
 عليه الا انكار مع علمه بالحق الا في دعوى العيب يبرهن فيتمكن من الرد وفي الوصي اذا  
 علم بالدين لا تحليف مع البرهان الا في تلك دعوى دين على ميت واستحقاق مبيع دعوى  
 ابق الاقرار لا يجامع البينة الا في اربع وكالة ووصاية واثبات دين على ميت واستحقاق  
 عين من مشرو دعوى الابن لا تحليف على حق محمول الا في ست اذا اهرم القاضى وصي له  
 ومتولى وقف في رهن محمول ودعوى سرقة وغصب وخيانة مودع لا تحليف المدعى اذا  
 حلف المدعى عليه الا في مسئلة في دعوى البحر قال وهي غريبة يجب حفظها استباه قلت  
 وهي ما لو قال المتعصب منه كانت قيمة ثوبى مائة وقال الغاصب لم ادر ولكنها لا تبلغ  
 المائة صدق بيمينه والزم بيمينه فلو لم يبين يحلف على الزيادة ثم يحلف المتعصب منه  
 ايضا ان قيمته مائة ولو ظهر خير الغاصب بين اخذ او قيمته فيحفظ **كتاب الاقرار**  
 مناسبتة ان المدعى عليه امامتكر او مقر هو اقر بغلبة الصدق هو لغة الاثبات بقوله  
 اقر الشئ اذا ثبت وشرعا الخيار الحق عليه للغير مزوج به انشاء من وجه قيد بعليه لا  
 لو كان لنفسه يكون دعوى الاقرار ثم فرع على كل من الشبهتين فقال فالوجه الاول وهو

اخبار صح اقراره بملك الغير وموافق اقرار ملك الغير يلزمه تسليمه الى المقر له اذا ملكه برهنة  
 من الزمان لنفاذه على نفسه ولو كان انشاء لما صح لعدم وجوب الملك وفي الاستباه اقرار  
 بحرية عبد ثم شراء عتق عليه ولا يرجع بالثمن او بوقفية دار ثم شراها او ورثها صارت  
 وقفا مواخذا له بنعمه ولا يصح اقراره بطلاق وعناق ملكها ولو كان انشاء لما صح لعدم  
 وصح اقرار الماذون بعين في يده والمسلم بخر ونصف داره مساعا والمراة بالزوجية من  
 غير شهود ولو كان انشاء لما صح ولا تسمع دعواه عليه بانه اقر له بنتي معين بناء على اقرار  
 بذلك به يفتى لانه اخبار يحتمل الكذب حتى لو اقر كاذبا لم يحل له لان الاقرار ليس سببا للملك  
 نعم اوسله برضاه كان ابتداء حبة وهو الاوجه بذاته الا ان يقول في دعواه هو ملكي واقرار  
 به او يقول لي عليه كذا او هكذا اقر به فلتسمع اجماعا لم يجعل الاقرار سببا للوجوب ثم لو انكر اقراره  
 هل يحلف الفتوى انه لا يحلف على الاقرار بل على المال ولما ادعى الاقرار في الدفع فلتسمع عند  
 العامة وتلوجه الثاني وهو الانشاء لو رد المقر له اقراره ثم قيل لا يصح ولو كان اخبار صح  
 واما بعد القول فلا يرتد بالرد ولو اعاد انقرا اقراره مضدقه لزمه لانه اقرار لمن ثم لو انكر  
 اقراره الثاني لا يحلف ولا تقبل عليه بينة قال في البديع والاشبهه بقوله واعتد به ابن  
 السخنة واقره الشرنبلالي والملك الثابت به بالاقرار لا يظهر في حق الزوايد المستمكة لانه  
 يملك المقر له ولو اخبار الملكها اقر حرم مكلف يقظان طائعا او عبدا وصبي او معتوق ماذون  
 لهم ان اقر باجارة كاقرا بحجر بحد وقود ولا يفعد عتقه واثم ومغرم عليه كيجنون وسيجي السكوا  
 ومن المكر بحق معلوم او مجهول صح لان جمالة المقر به لا تقصر الا اذا بين سببا لقصره لجمالة  
 كبيع واجارة واما جمالة المقر فتقصر كقوله لك على احدنا الف درهم لجمالة للمقصر عليه  
 اذا جمع بين نفسه وعبده فيصح وكذا انقصر جمالة للمقر له ان فحشت كل واحد من الناس على  
 كذا او كذا لا حله هذين على كذا فيصح ولا يجبر على البيان لجمالة المدعى بحره ونقله في  
 الدرر لكن باختصار محل كما بينه غرمي زاده ولزمه بيان ما جهل كشيء وحق بذا قيمة  
 كفسد جوز لا بما لا قيمة له كحبة خنطة وجلد ميتة وصبي كانه رجوع فلا يصح والقول  
 للمقصر مع حلفه لانه المنكر ان ادعى المقر به اكثر منه ولا بينة ولا يصح في اقل من درهم في

في على مال من النصاب اي نصاب الزكاة في الاصح لاختيار وقيل ان المقر فقيرا فغضاب السرقة  
 وصح في مال عظيم لو بنيه من الذهب والفضة ومن خمس وخمسين من الابل كالفاد في نصاب  
 يوخذ من جليته ومزق النصاب قمية في غير مال الزكاة ومن ثلثة نصاب في اموال عظام  
 ولو من غير مال الزكاة اختير قيمتها كما مر في دراهم ثلثة في دراهم او دنانير او ثياب كثيرة غير  
 كالفادية اسم الجمع وكذا دراهمهم على المعتد ولو حفظه لزمه مائة درهم وفي درهم او درهم  
 عظيم درهم والمعتد الوزن المعتاد الا بحجة زيلعي وكذا كذا درهم واحد عشر وكذا او كذا  
 عشرون كان نظيره بالواحد وعشرون ولو ثلث بلاوا وواحد عشر اذا كان نظيره فعمل على التكرار  
 معها مائة واحد وعشرون وان ربع مع الواو زيد الف ولو خمس زيد عشرة آلاف ولو سدس زيد  
 مائة الف ولو سبيع زيد الف الف وهكذا يعتد بنظيره ابداء ولو قاله على اوله قبله فهو اقر بدين  
 لان على الايجاب قبل الضمان غالباً وصدق ان وصل به هو ودبجة لانه يحتمل مجازاً وان فضل  
 لا يصدق لتقر به بالسكوت عندى او معى او في بيتي او في كيسي او صندوق اقرار بالامانة عملاً بالعرف  
 جميع مالى او ما املكه له او له من مالى او دراهمى كذا فهو هبة لا اقرار او عيني مالى او بقرى دراهم  
 كان اقراراً بالشركة فلا بد لصحة الهبة من التسليم بخلاف الاقرار واكصل انه متى اضاف  
 المقر به الى ملكه كن هبة ولا يرد ما في بيتي كذا اضافة نسبة كمالك ولا الاخرى التي حله  
 كذا لطفه فلا بد فانه هبة وان لم يقضه لانه في يده الا ان يكون مما يحتمل القسمة فيشترط  
 قبضه مقرراً للاضافة تقدير ابدليل قول المصنف ان كذا بمعين ولم يصفه لكن من المعلوم  
 لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقراراً او تملكاً ينبغي التاخر في اعمى فيه شرايط التملك  
 فرجيه قال لي عليك الف فقال اتته او انقذه او اجلني به او قضيتك اياه او ابرأتني منه او  
 صدقت به على او وهبته لي واخذت بك به على زيد ولحق ذلك فهو اقرار به بما الرجوع الضمان  
 اليها في كل ذلك غير مزاحه فكان جواباً وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستعزاء فان كان وشيئاً  
 بذلك لم يلزمه شواها الوادعى الاستعزاء لم يستد ولا ضير مثل انك الى اخيه وكذا  
 او ما استقرضت من احد سواك او عيك او قبلك او بعدك لا يكون اقراراً بعدم انصرافه الى  
 المذكور فكان كذا ما مبتدأ واكصل ان كلها يصح جواباً بالانقضاء ويجعل جواباً وما يصح



لا للبناء او يصلح لها يجعل ابتداء لتلايلزمه المال بالسك اختيار وهذا اذا كان الحق  
 مستقلا فلو غير مستقل كقوله نعم كان اقرارا مطلقا حتى لو قال اعطني ثوب عبي  
 هذا او افتح لي باب داري هذه او حصص لي داري هذه او اسرج دابتي هذه او احطني  
 سرهما او لجامهما فقال نعم كان اقرارا منه بالعبد والدار والداية كافي قال ليس عليك  
 الف فقال لي فهو اقرار له بها وان قال نعم لا وقيل نعم لان اقرار يحمل على العرف لا  
 على دقايق العربية كذا في الجوهر والفرق ان في جواب الاستفهام المنفي بالاثبات ونعم جوابه  
 بالنفي والاياء بالراس من الناطق ليس باقرار بمال عتق وطلاق وبيع وتكاح ولجارة و  
 بخلاف اثناء ونسب وسلام وكفر وامان كافر واشارة محرم لصيد والشيخ براسه في رد  
 الحديث والطلاق في انت طالق هكذا او اشار بثلاث اشارات الاستبانه ويزاد اليه يحلف  
 لا يستخذه فلا اولا ولا نظهر سره ولا يدل عليه واشار حنت عمادية فتحرر بطلان اشارة  
 الناطق الا في تسع فليحفظ وان اقر بدين معجل وادعى المقر له حله لزمه الدين  
 حالا وعند الشافعي موجبا بيمينه كاقارره بعبد في يده انه لرجل وانه استاجر منه  
 فلا يصح في تلجيل واجارة كانه دعوى بلا حجة وشح يستحلف المقر له فيها بخلاف ما لو  
 اقر بالدار هم السوق فكله في صفتها حيث يلزمه ما اقر به فقط لان السوق ع والاجل  
 عارض لبثوته بالشرط والقول للمقر في النوع والمذكور في العاود من اقرار الكفيل بدين محمل  
 فان القول له في الاجل لبثوته في كفاية المؤجل بلا شرط وشراؤه امة متنبية اقرار بالملك  
 للبايع كوثب جراب كذا الاستيلاء والاستيلاء وقبول الوديعة بحجر والاعارة والاستيلاء  
 والاستيلاء ولو من وكيل فكل ذلك اقرار بملك تدي اليه فيمنع دعواه لنفسه ولغيره  
 لو كاله او وصاية للتناقض بخلاف ابرائه عن جميع الدعاوى ثم الدعوى بها لعدم  
 التناقض ذكر في الدرر فتبين اقراره وصحة في الجامع خلافا لتصحيح الوصاية وقد  
 شارحها الشرنبلالي بانه ان قال يعني هذا اذا كان اقرارا وان قال يتبع هذا اي بطلان  
 كتابته وخفته على صك البيع فانه ليس باقرار بعدم ملكه فله على مائة ودرهم  
 كلها درهم وكذا المكيل والموزون باستحسانا وفي مائة وثوب ومائة وثوبان بغير الملة

لأفامهم وفيه ثلاثة وثلاثة أنواب كلها ثياب خلاء للشاقي فلما كان أنواب لم تذكر  
 بحرف العطف فاضرت التفسير اليهما الاستواء في الحاجة اليه والاقتراب بداية في أصل  
 تلزمه الآية فقط وأصل أن ما يصلح طرفا أن يمكن نقله لزماة وألا لزما المظروف  
 فقط خلافا للحمل وإن لم يصلح لزما أول فقط كقولهم درهم في درهم ددد وقلت ومفاد  
 أنه لم قال داية في خيمة لزماة ولو قال ثوب درهم لزماة الثوب لم اره فليحرز وبجائته  
 لزماة حلقته وقصه جميعا وسيف جفنه وحماله ونصله ولحمله بجاء في بيت من  
 ليسترد وسر العبدان والكسوة ويتر في قوصرة أو بطعام في جوالق أو في سفينة أو ثوب  
 في منديل أو في ثوب يلزمه المظروف لما قلناه ومن قوصرة مثلا لا تلزمه  
 القوصرة ونحوها ثوب حشرة وطعام في بيت فيلزم المظروف فقط لما مر إذا العشرة  
 لا تكون طرفا لو أحد عادة ولحشة في خبسة وعنى معنى على أو الصرب خبسة لما مر  
 الزمه زقر بحشة وعشرين وعشرة أن عنى مع كما مر في الطلوع من درهم إلى عشرة أو  
 ما بين درهم إلى عشرة تسعة لدخول الغاية الأولى ضرورة إذا وجب ما فوق الواحد  
 بدأ به بخلاف الثانية وما بين الحائطين فلما قال وفي له كرحطة إلى كرى شعير لزماه  
 جميعا لا تقتزى لأنه الغاية الثانية ولو قال له على عشرة دراهم إلى عشرة دنانير يلزمه  
 الدراهم وتسعة دنانير عند أن خيفة لما مرهاية وفي له من دارى ما بين هذا الحائط  
 إلى هذا الحائط له ما بينه فقط لما مر صرح الأقارب بالحمل المحتمل وجود قتله أى وقت الأثر  
 بأن تله دون نصف حول لو مزرعة أولادون حولين لو معتدة لبثت نسبته ولو الحمل  
 غير آدمي ويقدر بادي مدة يتصور ذلك عند أهل الخبرة زيلعى لكن في الجوهر أقل مدة  
 حمل أنشأة أربعة أشهر وأقلها البقية إلى دوا بستة أشهر وصح له أن بين المقر سببا  
 يتصور الحمل كالوث والوصية كقولهم مات أبو توفته أو أوصوله به فلا يجوز  
 والأقوال كما يأتي فإن ولدته حيا أقل من نصف حول مذاق قوله ما قرأه ولدت حيين  
 فلهما نصفين ولو أحدهما ذكر أو أنثى فكذلك في الوصية بخلاف الميراث أى فإنه يعطى  
 للذكر مثل حظ الأنثيين فإن ولدت ميتا فزيد لورثة ذلك الموصى والمورث لعدم اهلية

المحنين وان قسروا بالايتصو كعبه او بيع او اقراض او الهبم الاقرار ولم يبين سببا لغا وحل  
 محمد المبرم على السبب الصالح وبه قالت النكتة واما الاقرار للرضيع فانه صحيح وان بين المقر  
 سببا يتصلح منه حقيقة كالاقرار من او من مبيع لان هذا المقر محل لبثوت الدين للصغير  
 في الجملة اشباه اقربى على اية بالخيار ثلثة ايام لزمه بالخيار لان الاقرار لخيار فلا يقبل  
 الخيار وان وصليته صدقة المقر له في الخيار لم يعتير بتدقيقه الا اذا اقر بعقد بيع وقع  
 بالخيار له فيصح له باعتبار العقد اذا صدقه او برهن فلا قال الا ان يكد به المقر له فلا  
 يصح لانه منكر القول له كاقراءه بدين بسبب كفاية على انه بالخيار في مدة ولو المدة  
 طويلة او قصيرة فانه يصح اذا صدقه لان الكفاية عقد ايضا بخلاف ما مر لها افعال لا  
 تقبل الخيار زيل على الامر بكتابة الاقرار اقرارا حكما فانه كما يكون باللسان يكون بالبيان فلو  
 قال للصكاك اكتب خط اقرارى بالفعل او اكتب بيع دار او طلاق امرأتى صح كتبت امر  
 لم يكتب حل للصكاك ان يشهد الا في حدود قبحاينه وقدمنا في الشهادات عدم اعتبار مشاهة  
 الخطين احد الورثة اقر بالدين المدعى به على مودته ووجه الباقيون يلزمه الدين كله  
 يعنى ان وفي ما ورثه به في برهان وشرح مجمع وقيل حصته واختاره ابو الليث دضا النصر  
 ولو شهد المقر مع آخر ان الدين كان على الميت قبلت ولهذا علم انه لا يحل الدين في  
 نصيبه بمجرد اقراره بل بقضاء القاضى عليه باقراره فيلحفظ هذه الزيادة درر اشهد  
 على الف في مجلس واشهد رجلين اخرين في مجلس آخر ببيان السبب لتمام المالان الفان بحال  
 اختلفت السبب بخلاف ما لو اختلف السبب او الشهود او اشهد على صا وحده واقرب عند  
 الشهود ثم عند القاضي او يعكسه ابن مالك واكمل ان المعروف او المنكر اذا اعيد عرضا  
 كان الثاني عين الاول او منكر فغيره ولو سبق الشهود في موطن او موطنين فمهما كان  
 صا لم يعلم اتحاده وقيل واحد عامه في الخانية اقر ثم ادعى المقر انه كاذب في الاقرار حلفت  
 المقر له ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره عند الثاني وبه يفق دروكة الحكم بغيرى لو ادعى  
 وارت المقر فحلفت وان كانت الدعوى على ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم انا لا تعلم انه  
 كان كاذبا صدر الشريعة **باب الاستثناء وما في معناه**



كونه مغيبا كالمشروط ونحوه هو عندنا تكلم بالباقي بعد الثنيا باعتبار الحاصل من مجموع  
 التركيب ونحوها ثبت باعتبار الاجزاء فالقائل له على عشرة الاثنية له عبارة من معطولة  
 وهي ما ذكرناه ومختصرة وهي ان يقول ابتداء له على سبعة وهذا معنى قولهم قلم بالباقي  
 بعد الثنيا اي بعد الاستثناء بشرط فيه الاتصال بالمستثنى منه الا ضرورة لنفسه وسما  
 او اخذتم به يفق والنداء بينهما لا يضر لانه للتنبيه والتأكيد كقولك لك على الف درهم يافلا  
 الا عشرة فجاء لك على الف فاشهدوا الا كذا ونحو ما بعد فاصلا لان الاستثناء يكون بعد  
 تمام الاقرار فلم يصح الاستثناء من استثنى بعد ما اقرب به مع استثناءه ولو الاكثر عند الاكثر  
 ولنزله الباقي ولو ما لا يقسم هذا العبد فلان الاثنية او ثلثية صح على المذهب والاستثناء  
 المستغنى باطل ولو فيما يقبل الرجوع كوصية لان استثناء الكل ليس برجوع بل هو استثناء  
 فاسد هو الصحيح جوهرية وهذا ان كان الاستثناء معين لفظ الصلة ومساولة كما يافلا  
 بغيرها كجسد احوار الا هو كذا او الاسلاما وغائا وراشدا ومثله نساء طوالق الا هو كذا او  
 زينة وعرة وهند وهم الكل صح استثناء وكذا اثنتا مالى لزيد الا الف والثلث الف صح فلا  
 يبيح شيئا اذ الشرط اياهما بالبقاء كالحقيقة حتى لو طلقها استاكام ربعا صح ووقع ثنتان  
 صح استثناء الكيل والوزن والمعدود الذي لا تفاوت احاده كالفلوس والجوز من الدراهم  
 والدنانير ويكون المشتى القيمة استحقاقا بشروطها في الذمة فكانت كالتمين وان استغرت القيمة  
 جميع ما اقرب به لاستغراقه بغير المساوى بخلافه على دينار الا مائة درهم لاستغراقه  
 بالمساوى فيبطل لانه استثناء الكل يحرك في الجوهرية وفيها على مائة درهم الا عشرة دنانير  
 وقيمتها مائة او اكثر لا يلزمه شئ فليحذف اذا استثنى عدد من بين ما حوت الثلث كان  
 الاقل من ثلثها نحو له على الف درهم الا مائة درهم او خمسين درهما فيلزمه تعاقبه وخسرون  
 على الاصح محذورا اذا كان المستثنى محققا ثبت لاكثر نحو له على مائة درهم الا شيئا او  
 الاقل او الا بصا لزمه احد وخسرون لوقوع الشك في المخرج فيحكم بخروج الاقل ولو  
 وصل اقراره بان شاء الله او فلان او علقه بشرط على خطر لا يثبت كان مت فانه تخير  
 بطل اقراره بقي لو ادعى المشيئة هل يصح ان لا يثبت في الطلاق ان المعتد لا يملك الا

لك لتعلق حق العبد قاله المصنف وصح استثناء البيت من الدار ولا استثناء بالنار  
 منهما لدخوله بتعاقد كان وصفا واستثناء الوصف كايحوز وان قال بناؤها في و  
 عرستها لك فكما قال كان العرصة هي البقعة لا البناء حتى لو قال وارضاها لك  
 له البناء ايضا لدخوله بتعاقد الا اذا قال بناؤها الزيد والارض لغيره فكما قال واستثناء  
 ضر الخاتم ونحلة البستان وطوق الجارية كالبناء فيما مر وان قال مكلف له على الف من  
 من عبد ما قبضه الجملته صفة عيده وقوله موصولا باقراره حال منها ذكره في الحاقه فلحقه  
 وعينه اي عين العبد وهو زيد المقر له فان سلمه الى المقر لزمه الف ولا اعمال باع  
 وان لم يعين العبد لزمه الف مطلقا وصل ام فضل وقوله ما قبضه لغو لانه لو  
 كقول له من ثمن خرا وخذي يا مال قمارا وحرا وميتة اودم فيلزمه مطلقا وان وصل  
 لانه رجوع الا اذا صدقه او اقام بينة فلا يلزمه ولو قال له على الف درهم حرام او  
 ربحا فمضى لازمة مطلقا وصل ام فضل لاحتمال حله عند غيره ولو قال زورا او باطلا  
 لزمه ان كذبه المقر له والا بان صدقه لا يلزمه والاقرار بالبيع تلجئة هي ان يلجئك  
 الى ان تاتي امر باطنه على خلاف ظاهره فانه على هذا التفصيل ان كذبه لزم البيع  
 والا لا ولو قال له على الف درهم زيف ولم يذكر السبب فكما قال على الف درهم  
 ولو قال له على الف من ثمن متاع او قرض وهو زيف مثله لم يصدق مطلقا لانه  
 رجوع ولو قال من غصبة او دية الا انها زيف او بمرجعة صدق مطلقا  
 ام فضل وان قال سققة او رصا صقات وصل صدق وان فصل الا انها دراهم مجازا  
 وصدق بمينه في غصبة او اودعني ثوبا اذ جاء بمعيب لا بينة وصدق له على  
 الف ولو من ثمن متاع مثلا والا انه ينقص كل اى الدراهم وزن خمسة كاور  
 سبعة متصلا وان فصل بل ضرورة لا يصدق صحة استثناء القدر لا الوصف كالثياب  
 ولو قال لا حق اخذت منك الف او دية فهاك في يدي بلا تعد وقال لا حق اخذت منك  
 غصبا فمن المقر لاقراره باخذ وهو سبب الضمان وفي قوله انت اعطينني دية و  
 قال لا حق بل غصبة من لا يضمن بل القول لا تارة الضمان وفي هذا كان دية او قرضا

لي عندك فخذته منك فقال المقر له بل هو لي اخذ المقر له لوقائما والا فقيمة لا قراره باليد  
 له ثم بالاختلاف منه وهو سبب الضمان وصدد من قال اجرت فلانا فربى هذه او ثوبى هذا فترى  
 او ليسه او اعتره ثوبى او اسكنه ببق ورده او خاط فلان ثوبى هذا بكذا فقبضته منه وقال  
 فلان بلخ لكى فاقول للمقر استعسانا لان اليد في الاجارة ضرورة بخلاف الوديعة هذا الا  
 وديعة زان كابل وديعة فلان فالالف الاول وعلى المقر الف مثله للثاني بخلاف هي فلان  
 كابل فلان بلان ايداع حيث لا يجتبه عليه للثاني شئ لانه لم يقربا يداعه وهذا ان كانت <sup>معينة</sup>  
 وان كانت غير معينة لزمه ايضا لقوله غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكيفية  
 بل فلانا لزمه كل واحد منهما كله ولو كانت بعينها فمضى الاول وعليه للثاني مثلها ولو كان المقر  
 له واحد يلزمه اكثرهما قدرا وافضلها موصفا فاحوله الف درهم كابل الفان او الف درهم  
 جيا كابل ليوف او عكسه ولو قال الدين الذي لي على فلان فقبض ان الوديعة التي عند فلان  
 هي فلان فمها قرار له وخر القبض للمقر لكن لو سلم الى المقر به في اقراره خلاصه لكنه في  
 لما مر به ان اضاف لنفسه كان حجة فيلزم التسليم ولذا قال في الحاوي القاسم ولو لم يسلطه  
 على القبض قال قال واسم في كتاب الدين عارية صح وان لم يقبله لم يصح قال المصنف وهو <sup>كورد</sup>  
 في غامة المعبر استخلافا للخلاصة فتأمل عند الفتوى **باب اقرار المريض**  
 يعنى مرض الموت وحده في طلاق المريض وسبب في الوصايا اقراره يدين لاجنبى فاذا من  
 كل ماله باثر عمر ولو بعين فذلك الا اذا علم عليك لها في مرضه فيتقيد بالثالث ذكره <sup>المصنف</sup>  
 في معيته فيلحفظ واخره لا رث عنه ودين الصحة مطلقا وما الرضا في مرضه بسبب معروف  
 بعينة او بمعاينة قاض قد علم على ما اقر به في مرض موته ولو المقر به وديعة وعند الشافعي الكل سواء  
 والسبب المعروف ما ليس بتابع ككساح مشاهدات يجرى المثل اما الزيادة فياطلة وان جاز التبع عينا  
 وبيع مشاهدا وآلاف كذلك اي مشاهدا المريض ليس له ان يقضه دين بعرض الغرماء دون <sup>بعض</sup>  
 ولو كان ذلك اعطاءهم وايفاء لجرة ولا يسلم لها الا في مسئلتين اذا قضى ما استقرض في مرضه  
 او نقد من ما اشترى فيه لو عتبل القيمة كما في البرهان وقد علم ذلك اي ثبت كل منهما بالبرهان  
 لا باقراره للثاني بخلاف اعطاء المهر ونحوه وما اذا لم يود حتى مات فان البايع اسوة للعقراء في



الثمن اذا لم تكن العين المبسطة في يده اي يدا اليابيع فان كانت كان اولى واذا اقر المريض بدين  
 ثم اقر بدين تحاصلا وصل او فصل للاستواء ولو اقر بدين ثم يوديعه تحاصلا ويعكسه الوديعة  
 او لو ابراء مديونه وهو مدين غير جائز اي لا يجوز ان كان اجنيا وان كان وارثا  
 فلا يجوز مطلقا سواء كان المريض مديونا او لا <sup>للمهمة</sup> ومهمة صحته ان يقول لا حق لي عليه  
 كما افاده بقوله وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شي ليشمل الوارث وغيره صحيح قضاء  
 لا ديانة فتقع به مطالبة الدنيا لا مطالبة الآخر حاوي الا للمهر لا يصح على الصحيح ترازية  
 اي لطهي انه عليه غالب ليجل انت اقرار البنت في مرضها بان الشيء الفلاني ملك ابى او امى كالحق  
 لي فيه وانه كان عندى عارية فانه صحيح ولا تنسخ دعوى زوجها فيه كما بسطه في الاستنباه  
 قائلا فاعتلم هذا التحريف انه من مفردات كتابي وان اقر المريض لو ارثه بمفرده او مع اجنبي  
 بعين او دين بطل خلافا للشافعي ولتأصيل لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين الا ان  
 يصدق ببقية الورثة فلو لم يكن وارث آخر واوصى لمزوجه او هي له وصت الوصية واما  
 غيرها فثبت الكل فرضا اورد اولا يحتاج لوصيته شرعية لية وفي شرحه للوهبانية اقر  
 بوقف ولا وارث له فلو على جملة عامة صح لصديق السلطان او نائبه وكان الودف فلا  
 لما زعمه الطرسوسى فيلحظ ولو كان ذلك اقرارا يقبض بنيه او غصبه او رهنه ونحو  
 ذلك عليه اي على وارثه او عياله وارثه او مكاتبه لا يصح لوقوعه ملكا ولو فعله ثبأ  
 ثم مات سائر كل ذلك لعدم مرض الموت اختيارا ولومات المقر له ثم المريض وورثة المقر  
 من ورثة المريض جاز اقراره كاقراء الاجنبى بحر وسبى عن الصيرفية بخلاف اقراره  
 له اي لو ارثه يوديعه مستملكة فانه جائز وصورته ان يقول كانت عندى وديعة  
 لهذا الوارث فاستملكها جوهرة والحاصل ان اقرار الوارث موقوف الا في ثلث  
 مذكورة في الاشياء منها اقراره بالامانات كلها ومنها النفى كالحق قبل  
 ابى او امى ومذهبه الحيلة — في ابراء المريض وارثه ومنه هذا الشيء الفلاني  
 ملك ابى او امى كان عندى عارية وهذا حيث لا قرينة وقامه فيها فيلحظ فانه مهم  
 اقر فيه اى مرضه موته لو ارثه يؤمر في الحال بتسليمه الى الوارث واذا مات يرد به ترازية

وفي الفتنة تصرفات المريض نافذة وانما ينقض بعد الموت والعبرة بكونه وانما وقت الموت لا وقت  
 الاقرار فلو اقر كخيه مثلاً ثم ولد له صبي كذا اقرار لعدم ارثه الا اذا صار وارثاً وقت الموت بسبب جليل  
 كالترقيج وعقد المولاة فيجوز كما ذكره بقوله فلو اقر لها اي كاجنية ثم تزوجها صبي بخلاف اقراره  
 لاجنه المحرم بغير اوابن اذا زال جبهها سلامه او بموت الابن فلا يصح لان ارثه ليس بقديم  
 لا جدي ولا بخلاف الهبة لها في مرضه والوصية لها ثم تزوجها فلا تصح لان الوصية تملك  
 بعد الموت وهي ح و ارثه اقرب اليه انه كان له على ابنته الميثة عشرة دراهم قد استوفيتها  
 وله اي المقرب ينكر ذلك مع اقراره لان الميت ليس له وارث كما لو اقر كراثة في مرضه  
 بدين ثم مات قبله وترك منها وارثاً مع الاقرار وقيل لا قاله بدعي الدين صير فيه ولو  
 اقربيه لو ارثه ولا يجزي بدين لم يصح خلافاً للمحكم عمادية وان اقر كاجني محمول نسبته ثم  
 اقر بنوته وصدقه وهو من اهل التصديق ثبت نسبته مستنداً لوقت العلوق واذا  
 ثبت جمل اقراره لما مر ولم يثبت بان كذبه او عرف نسبته مع الاقرار لعدم ثبوت النسب  
 شرعية معزياً للنسب و لو اقر لمن طلقها ثلثاً يعني باثامته اي في مرضه فلهما الاصل  
 من الادب والدين في ذلك الحكم لا اقرار الحكم الادب حتى نصير شريكة في اعيان التركة شريكاً  
 وهذا اذا كانت في العدة وطلقها تسوياً لها فان مضت العدة جاز لعدم التهمة غرمية  
 وان طلقها بلا تسوياً لها فلهما الليرات بالغامابلع ولا يصح الاقرار بها لانها وارثة اذ هو فار  
 اهل الكثر المشايخ لظهوره من كتاب الطلاق وان اقر لغلام محمول النسب فمولد او في يده  
 فيها وهما في السر بحيث يولد مثله مثله انه ابنه وصدقه الغلام لوميزا والام يحج لصدقه  
 كما مر وح ثبت نسبته ولو المقر مرضاً واذا ثبت شرك الغلام الورثة فلان انتقلت هذه الشروط  
 يواخذ المقر من حيث استحقاق المال كما اقر باخوة غيره كما مر عن النساب كذا في الشريعة لانه  
 فيجوز عند الفتوى وصح اقراره اي المريض بالولد والوالدين قال في البرهان وان علينا قال المقدس  
 وفيه نظر لقول الزيلعي لو اقر بالجد وابن الابن لا يصح لان فيه حمل النسب على الغير بالشروط الثلاثة  
 المقدمة في الابن ومع الزوجة بشرط خلوها عن زوج وعلمه وخلوها اي المقر عن اختها مثلاً  
 وادع سواها وصح بالمولى من جهة العتاقة ان لم يكن ولا كونه ثابتاً من جهة غيره اي غير المقر والمأ

مع اقرارها بالدين والزوج والحق الاصل ان اقرار الانسان عن نفسه حجة على غيره قلت وما  
ذكره من حجة الاقرار بالام كالب هو المشهور والذي عليه الجمهور وقد ذكر الامام العتباتي في  
فرائضه ان الاقرار بالام لا يصح وكذا في فروع السراج لان الاقرار بالاباء لا للامهات وفيه  
حل الزوجية على الغير فلا يصح انتفى ولكن الحق صحته بجامع الاصاله فكانت كالب فيحفظ  
وكذا اصح بالولدان شهدت امرأة ولو قابله بتعيين الولد اما النسب القرائن شعبة ولو معتد  
بجدها وكذا في حجة تامة كما في باب ثبوت النسب او صدق الزوج ان كان لها زوج او كما  
معتد منه وصح مطلقا ان لم تكن كذلك اي من جهة ولا معتد او كانت مريضة وادعت  
من غيره مضاركا لو ادعاه منها لم يصدق وحققها لا بقصد يقربا قلت بقي لو لم يعثر لها زوج غيره  
لم اره في خبر ولا بد من تصديق هو كالب في الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه للمرايه ح كالمحتاج  
ولو كان المقر له عبدا غير اشتراط تصديق مع كالب لان الحق له وصح التصديق من المقر له بعد  
موت المقر لبقاء النسب والعدا بعد الموت الا تصديق الزوج يورثها مقررة لا لقطاع النكاح  
بموته ولهذا البير له غسل بخلاف عكسه ولو اقر رجل بنسب فيه فميتل على غيره لم يقل من  
غيره وكذا كما في الدرر لفساده بالجد وابن الابن كما قال كالب وخ واهم والجد وابن الابن لا يصح الا  
في حق غيره الا بغيره ان ومنه اقرار اثنين كما في باب ثبوت النسب فيحفظ وانه الوصل له المقر  
عليه او الورثة وهم من اهل التصديق ويصح في حق نفسه حتى يلزمه اي المقر الاحكام من الثقة  
والحصانة واكثر اذا اصادق عليه اي على ذلك الاقرار وكان اقرارها حجة عليها فان لم  
يكن له اي لهذا المقر وارث غيره مطلقا لا قريبا كذوي الارحام ولا بعيدا كمولي الموالي وغيره  
وغيره ورثته والا لا كان نسبته لم يثبت فلا يلزم الورث للمعروف والمراد غير الزوجين لان  
وجودها غير مانع قاله ابن الكمال ثم للمقر ان يرجع عن اقراره كانه وصية من وجهه فيلحق اي  
ان صدقه المقر له كما في البديع لكن نقل المصنف عن شرح السراجيه ان البصديق يثبت  
النسب لا يتفع الرجوع فليجوز عند الفتوى ومن مات ابوه فاقربا له شاركه في الارث فيبقى  
نصف نصيب المقر ولم يثبت نسبته لما تقر بان اقراره مقبول في حق نفسه فقط قلت بقول  
اقر الخ باب هل يصح قال المشافهة لا كان ما ادى وجوده الى اغنيه انتفى من اصله ولم اره كالب



مريجا وظاهر كلامهم نعم فلا يرجع وان ترك شخص ابنتين وله على ابن مائة فاقول لهما يقبض  
 ابيه خسين منها فلا شيء للمقر لان اقراره ينصرف الى نصيبه ولا حق خسين بيد حلفه انه  
 لا يعلم ان اباه قبض شطر المائة قاله الامام قلت وكذا الحكم لو اقر ان اباه قبض كل اليمين  
 لكنه هذا يحلف بحق الغريم **فصل في مسائل في ثبوت اقرار المرأة**  
 بدين لا حق فكلها زوجها مع اقرارها في حقه ايضا عند ابى حنيفة فتجلس المقر وتلازم  
 وان قصر الزوج وهذه احد المسائل الست الخارجة من قاعدة الاقرار حجة قاصرة  
 على المقر ولا يتعدى الى غيره وهو في الاشياء ويلتقي ان يخرج ايضا من كان في جارة غيره  
 فاقرا خرايين فان له جلسه وان قصر المستلجرح في واقعة القتوى ولم ترها صريحة  
 وعندها لا يثبت في حق الزوج فلا تجلس الا تلازم درقلت <sup>بشأن</sup> ان يقول على قولها افتادوا  
 قضاء لان الغالب ان الاب يعلمها الاقرار له او لبعض اقرارها ليتوصل بذلك الى منعها بالخير  
 عنده عن زوجها كما وقفت عليه مرارحين ابتليت بالقضاء كذا ذكره المصنف في بنية النسب  
 اقرت بالرق كذا نسان وصدقتها المقر له ولها زوج واو كاد منه اى الزوج وكذا نهار زوجها مع  
 حقها خاصة فولد علق بعد الاقرار فيتحل خال فالحمل في حقه يرد عليه انما هو طلاقها  
 كما حققه في الشريعة وحق الاولاد وخرج على حقه ببقوله فلا تبطل النكاح وعلى الاولاد  
 ببقوله واو كاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقته احرار لخصوصهم قبل اقرارها بالرق  
 مجموع النسب بعد ثم اقر بالرق كذا نسان وصدقتها المقر له مع اقراره في حقه فقط دون <sup>اطال</sup>  
 العتق فان مات العتيقين به وادبه ان كان له وارث يستغرق التركة والا فيرث الكل والباقي  
 كافي وشربلاية المقر له فان مات المقر ثم العتيق فادبه لعصبة المقر ولو جنى هذا العتيق  
 سعى في جنائنه لانه لا عاقل له ولو جنى عليه يوجب من العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان  
 حرته بالظاهر وهو يصلح للرفع والاستحقاق قال رجل كخونى عليك الف فقال في جوابه الصدق  
 او الحق او اليقين او انكر كقول له الحق الحق او حقا حقا ونحو او قرن بها الا ان كقول له البرحق او الحق  
 بالحق فاقار ولو قال الحق حق او الصدق صدق او اليقين يقين لا يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما  
 مر لانه لا يصح للابتداء فنجعل جوابا فكأنه قال ادعيت الحق الحق قال كادته يا سارق يا زانية يا

محترقة يا بقة او قال هذه السارقة فعلت كذا او باعها فوجدتها واحدا منها اي من هذه العيوب  
 لا ترحبه لانه نداء او شتمه لا اخبار بخلاف هذه سارقة او هذه ابقة او هذه زانية او هذه  
 مجنونة حيث تدعي باحدها لانه اخبار وهو تحقيق الوصف بخلاف باطالق او هذه المطلقة فعلت  
 كذا حيث تطلق امراته لتمكنه من اثباته شرعا فجعل ايجابا ليكون صادقا بخلاف الاول في ردا  
 السكون بطريق محظوظ اي ممنوع محرم صحيح في كل حق فلو اقر بقوله اقيم عليه الحد في سكره و  
 سرقة بضم الميم كالمسروق كما سبطه سعد افندي في باب حد الشرب الا في ما يقبل الرجوع كارد و  
 حد الزنا وشرب الخمر وان سكر بطريق مباح كشربه مكرها لا يعتبر بل هو كالغشاء الا في سقو  
 القضاء وتامه في احكامات الاشياء المقررة اذ اكد المقتضى اقراره لما ظهر انه يتد بالحد  
 الا في ست على ما هنا بتعالا لاشياء الاقرار بالحربة والنسب كذا العتاقة والوقف في الاسعاف  
 نودت على رجل فقبله ثم رده لم يتد وان رده قبل القتل ائذ بالطلاق والرق فكأنها  
 لا يتد ويزاد الميراث بزيادة والسكاح كما في متفرقات قضاء الجرح وتامه نعم واستثنى غده  
 مستثنين من البراء وها ابراء الكفيل لا يرتد وبراء المديون بعد قوله ابرأت فابراه لا يرتد  
 فالمستثنى عشرة فليحفظ وفي وكالة الوهبانية ومتى صدقة فيها ثم رده لا يرتد بالرق  
 وهل يشترط لصحة الرد مجلس ابراء خلاف والضابط ان ما فيه عليك من الممن وجه  
 يقبل الرد والا فلا كابطال شفعة وطلاق وعتاق لا يقبل الرد وهذا ضابط جيد فليحفظ  
 صالح احد الوزنة وبراء ابراء ما د قال لم يتبق حق من تركه الى عند الوصا وقبضت  
 الجميع ونحو ذلك ثم ظهر في يد وصيه من التركة شيء لم يكن وقت الصلح وتحققه تسع  
 دعوى حصته منه على الاصح صلح البرازية ولا تناقض لجل قوله لم يتبق حق اي مما  
 قبضته على ان ابراء عن الاعيان باطل وح فالوجه عدم صحة البراءة كما افاده ابن  
 الشحنة واعتدل الشرب لابي وسحقه في الصلح اقر رجل بالمال في صك واشهد عليه  
 به ثم ادعى ان بعض هذا المال المقر به قرص وبعضه ربا عليه فان اقام على ذلك بينه  
 فقبل وان كان متناقضا لانا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار شرح وهبانية قلت  
 وحرب شارحها الشرب لابي انه لا يبقى لهذا الفرع لانه لا عذر لمن اقر غايته ان يقا

بانه يحلف المقر له على قول ابي يوسف المختار للفتوى في هذه ونحوها انتهى قلت وبه جاز  
المصنف فيما مر فتدبر اقر بعد الدخول من هنا الى كتاب الصلح ثابت في نسخ المتن سابقا  
من نسخ الشرح انه طلقها قبل الدخول لزمه من بالدخول ونصف بالاقرار اقرارا بشرط  
له الويع او بعضه انه اى ربع الوقف يستحقه فلان دونه صح وسقط حقه ولو كتاب  
الوقف بغيره ولو جعله لغيره او اسقطه للاحد لم يصح وكذا المشروط له المنظر على  
هذا كما مر في الوقف وذكره في الاستبانه وهما في السابق لا يعوج فرأيه المقتصر المرفوع  
الى القاصي لا يواخذ رافعا بما كان فيها من اقرار وتناقض لما قدمنا في القضاء انه لا  
يواخذ بما فيها الا اذا اقر بلفظه صريحا قال له على الف في على او فيما اعلم او حسبك او ان  
لا شئ عليه خلا للثاني في الاول قلنا هي للشك عرفا نعم لو قال قد علمت لزمه اتفاقا قال  
غصبا القام من فلان ثم قال كذا عشرة انفس مثلا وادعى القاصي كذا في نسخ المتن وقد  
علمت سقوط ذلك من نسخ الشرح وصوابه وادعى الطالب كما عبر به في الجمع وقال شرحه  
اى المقتضى منه انه هو وحده غصبا لزمه الالف كلها والزمه زفر بعشرها قلنا هذا <sup>المعنى</sup>  
لا يستعمل في الواحد والظاهر انه يجب بفعله دون غيره فيكون قوله كذا عشرة رجوعا فلا  
يصح نعم لو قال غصبا كذا ناصح اتفاقا لانه لا يستعمل في الواحد قال رجل اوصى ابنى  
بثلث ماله لزيد بل لعمر بل لبكر فالتك للاول ليس بغيره شئ وقال لزيد كل ثلث و  
ليس للابن شئ قلنا انفاذ الوصية في الثلث وقد اقر به للاول فاستحقه فلم يصح رجوعه  
بعده لك للثاني بها بخلاف الدين لنفاذه من الكل الكل من الجمع والله اعلم <sup>فروعه</sup>  
اقر بئى ثم ادعى الخطاء لم يقبل الا اذا اقر بالطلاق بناء على اتمام المقتضى ثم تنزع عدم  
الوقوع لم يقع ديانة فنية اقرارا للمكره باطل الا اذا اقر بالسارق مكرها فاقضى بغيره  
بعضه ظهيرية الحق اقر بئى محال وبالدن بعد الابراء منه باطل ولو لم يبرأ منه بئى  
على كاشبه نعم لو ادعى بئى بسبب جازت بعد الابراء العام وانه اقر به يلزمه ذكره المصنف  
فتاويه قلت ومفاده انه لو اقر بقاء الدين ايضا فحكمه كالاول وهي افقة الفتوى فتا  
الفعل في المخرج من فعل المحبة الا في مسألة اسناد الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه



صحيح في المصالح في الصحة تمامه في الاستبانه وفي الوهبانية **للشخص** واستناد بيع فيه الحق  
 اقبله في القبض من ثلث التراث يقدره اقربهم بالمثل في ضعف موته فبينة الايات  
 من قبل لحدوده وليس بلا تشديد مقرا بغيره ولو قال لا تخبر فخلت لسيطره ومن قال ملكي ذاك  
 كان منشأه من قال هذا ملك ذاك فهو مظهر ومن قال لا دعوى الى اليوم عند ذاك فإيدعي  
 من بعد منها فنذكر **كتاب المصالح** مناسبتها ان انكار المقر سبب للمصلحة  
 المستدعية للمصلحة هو لغة اسم من المصلحة وشرع لعقد بين فع النزاع ويقطع الخصومة  
 ركنه الايجاب مطلقا والقبول فيما يتعين اما فيما لا يتعين كالدارهم فيتم بلا قبول عناية وشي  
 وشرطه العقل لا البلوغ والحريه صح من جسي ما ذون ان عري صلحه عن ضرر بل يد مع  
 عبد ما ذون ومكاتب لو فيه نفع وشرطه ايضا كون المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج  
 الى قبضه وكون المصالح عنه حقا يجوز الاعتياض عنه ولو كان غير مال كالقصاص والتعدي  
 معلوما كان المصالح عنه او مجهولا لا يصح لو المصالح عنه مما لا يجوز الاعتياض عنه وبنيه بقر  
 كحق شفعة وحقوق وكفالة بنفسه ويطل به الاول والثالث ولذا الثاني لو قبل الرق لم يحكم  
 لاحد زنا وشرب مطلقا وطلب المصالح كات عن القبول من المدعي عليه ان كان المدعي به بما لا  
 يتعين بالتعيين كالدارهم والذناير وطلب المصالح على ذلك كانه اسقاط للبعض وهو يتم  
 بالاسقاط وان كان ما يتعين بالتعيين فلا بد من قبول المدعي عليه لانه كالبيع بجر وحكمه  
 ووقع البراءة عن الدعوى ووقع الملك في مصالح عليه وعنده لو مقر او هو صحيح مع اقرار  
 او سكوت او انكار فكل حكمه كبيع ان وقع عن مال بمال وقع فحيز فيه احكام البيع كالشفعة  
 والرق بغير خيار روية وشرطه ويقصد بهالة البدل المصالح عليه لاجمالة المصالح عنه  
 لانه يسقط وتشتط القدرة على تسليم البدل وما يستحق من المدعي في المصالح عنه يرد  
 المدعي حصته من الموضع اي البدل ان كلا او بعضا فبعضا وما استحق من البدل  
 يرجع المدعي بحصته من المدعي كما ذكرنا لانه معاونة وهذا حكمها وحكمه كالاجل  
 ان وقع المصالح عن مال بمنفعة كخدمة عبد وسكودا رفسط التوقيت فيه ان يبيع  
 اليه والا لا يصنع ثوب يبطل بموت احداهما وبلاك المحل في المدة وكذا لو وقع عن منفعة

بمال او بمنفعة عن حيز آخر اين كمال لانه حكم الاجارة والاخران اى الصلح بسكوت و  
 انكار معاوضة في حق المدعى وفلا يعين وقطع نزاع في حق الآخر ورح فلا شفعة في صلح  
 عز دار مع احدهما اى مع سكوت او انكار لكن للشفيع ان يقوم مقام المدعى فيك في الحجة  
 فان كان للمدعى بنية اقامها الشفيع عليه واخذ الدار بالشفعة لان باقامة الحجج  
 تبين ان الصلح كان في معنى البيع وكذا الوهم يكن له بنية فخلف المدعى عليه فكل شرا  
 ويجب في صلح وقع عليها باحدهما او باقراره ان المدعى ياخذها من المال فيؤخذ بزمه  
 وما استحق من المدعى رد المدعى حصته من العوض ورجع بالخصومة فيه فخاصم المستحق  
 لمخالفة العوض عن الغرض وما استحق من البديل رجع الى المدعى في كله او في بعضه هذا اذا  
 لم يقع الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجع بالمدعى نفسه لا بالدعى لان اقدامه على  
 المبايعة اقرب بالملكية عينى وغيره وهلاك البديل كلا او بعضا قبل التسليم له اى للمدعى  
 كاستحقاقه كذلك في العضدين اى مع اقرار او مع سكوت وانكار وهذا البديل ما يتغير  
 والا لم يطل بل ين مع بمثله عينى صلح عن كذا نسخ الماتن والشرح وصوابه على بعض  
 ما يدعيه اى عين يدعيها الجواز في الدين كما سيجي فلو ادعى عليه دار افضا له على  
 ثبت معلوم منها فلو من غير ما صبح فمستأن لم يصح لان ما قبضه من عين حقه وحيلة فغير  
 ما ذكره بقوله الا بن زيادة شئ اخر كوثب درهم في البديل فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما  
 اولي حقه به الا براء عن دعوى الباقي في لكن ظاهر الرواية الصحة مطلقا شر نبلاية ومضى عليه  
 في الاختيار وعواه في العزيمة للبرازية وفي الجلاية لشيخ الاسلام وجعل ما في الماتن رواية  
 ابن سماعة وقوله ابراء عن الاعيان باطل معناه بطل ابراء عن دعوى الاعيان ولم ي  
 ملكا للمدعى عليه ولذا لظفر بتلك الاعيان محل له اخذها لكن لا تمنع عواه في الحكم واما الصلح  
 على بعض الدين فيصير ويبرأ عن دعوى الباقي اى قضاء لا ديانة قلذا لو طفر به اخذ فمستأنى و  
 قامه في احكام الدين من الاشياء وقد حققته في شرح الملتقى وفتح الصلح عن دعوى المال مطلقا  
 ولو باق ارا ومنفعة و عن دعوى المنفعة ولو بمنفعة من جئنا نحن وعن دعوى الروت  
 وكان عتقا على مال وثبت الوكلاء لو باقرار والا لا الا ببينية درر قلت ولا يعنى بالبينية

رقيقا وكذا في كل موضع اقام بنية بعد الصلح لا يستحق المدعى لانه يأخذ البذل باختياره نزل  
 بانعا فليحفظ وعن دعوى الزوج النكاح على غير زوجة وكان خلع او لا بطيب لم يمتطلا  
 ويجعل لها الزوج لعدم الدخول ولو ادعت المرأة فصالحها لم يصح وقاية ونقاية ودرر وملتي  
 وصحة في الحبتي واختيار وصح العدة في درر الجار فلم يلزم المولى لكن يسقط به القود و  
 لو اخذ بالبذل بعد عتقه وان قتل عبدا له اى للماذون رجلا محلا وصلحه الماذون عنه  
 حازه من تجارته والمكاتب كالححر والصلح عن المعصية الهالك على اكثر من قيمته قبل  
 القضاء بالقيمة جازن كصلحه بعرض فلا تقبل بنية الغاصب بعبد اى الصلح على ان قيمته اقل  
 ما صالح عليه ولا يرجع للغاصب على المعصوب منه بشئ لو تصادقا بعد الهما اقل لم يرجع ولو اقر  
 مؤسس الشريك على اكثر من نصف قيمته لا يجوز لانه مقدس شرعا يبطل الفضل اتفاقا كالصلح  
 في المسئلة الاولى على اكثر من قيمة المعصية بعد القضاء بالقيمة فانه لا يجوز لان تقدير القضا  
 كالمشاع وكذا الوصالح بعرض صحيح وان كانت قيمته اكثر من قيمة معصوب تلفت لعدم الزوا  
 وصح في الجناية العمد مطلقا ولو في نفس مع اقراره بالكثر من الدية واكثر من اقل عدم الربا  
 وفي الخطاء كذلك لا تقع الزيادة لانه في الخطاء مقدرة حتى لو صالح بغير مقاديرها  
 صح كيف كان بشرط المجلس لئلا يكون ديني بالدين وتعيين القاضى احدها يصير غيره <sup>مختل</sup>  
 اخر ولو صالح على خمر فسد فكثر الدية في الخطأ ويسقط العقد لعدم ما يرجع اليه اختيار  
 وكل زيد عمر بالصلح من دم عمدا وعلى بعض دين يدهيه على آخر من مكيل او مؤنون لزوم بنية  
 الموكل لانه اسقاط فكان الوكيل سفيرا الا ان يضمته الموكل فيؤخذ بضمانه كالووقع الصلح  
 من الوكيل عن مال بجال عن اقرار فيلزم الوكيل لانه ح كبيع لما اذا كان عن انكار لا يلزم الوكيل  
 مطلقا بجر ودرر صالح عنه فضولي بالا امر صحيح ان ضمن المال او اضاف الصلح الى ماله  
 او قال على هذا او كذا وسلم المال صحيح وصار متبرعا في الكل الا اذا ضمن بامر غير زاده  
 ولا يسلم في الصورة الرابعة فهو موقوف فان لجازة المدعى عليه جاز ولزمه البذل  
 والا بطل الخلع في جميع ما ذكرنا من الاحكام الخمسة كالصلح ادعى وقفية دار ولا بنية له فصحة  
 المنكر لقطع الخصومة جاز وطاير له البذل لو صادقا في دعواه وقيل قاله صاحب الجناس



لا يطلب له لأنه بيع معنى بيع الوقف لا يبيع كل صلح بعده صلح فالثاني باطل وكذا النكاح بعد  
النكاح والحالة بعد الحوالة والصلح بعد الشراء والاصل ان كل عقدا عيدا فالثاني باطل  
الا في ثلث مذكورة في بيع الاستبابة الكفالة والشراء والجاراة فلا تراجع أقام المدعى عليه  
بينه بعد الصلح عن انكار ان المدعى قال قبله قتل الصلح ليس قبل فلان حق الصلح ما  
على الصحة ولو قال المدعى بعدة ما كان لي قبله قتل المدعى عليه من بطل الصلح  
قال المصنف وهو مفيد لاطلاق العمادية ثم نقل عن دعوى البرازية أنه لو ادعى المدعي  
بجهة اخرى لم يبطل فيلزم بطل الصلح عن الدعوى الفاسدة يصح وعمل باطله لا والفاسدة  
ما يمكن تصحيحها بحجج وحرف في الاستبابة ان الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد الا  
في دعوى مجهول فحاشا فيلحفظ وقيل اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح <sup>مطلقا</sup>  
فيصح الصلح مع بطلان الدعوى كما اعتلوه صدر الشريعة اخرا الباب اقره ابن الكمال  
وغيره في باب الاستحقاق كما مر فراجع وصح الصلح عن دعوى حق الشرب وحق الشفعة و  
حق وضع الجذوع على الاصح الاصل انه متى توجهت اليمين نحو الشخص في اي حق كان  
فاقضى اليمين بادرهم جاز حتى في دعوى التقرير بحيث ينجاز دعوى جحد ونسب في الصلح  
ان كان بمعنى المعاوضة بان كان دينيا يعين ينتقض بنقضها اي يفسخ المصالحين وان كان  
لا بمعناها اي المعاوضة بل بمعنى استيفاء البعض واستقاط البعض فلا يفسخ اقلته ولا  
نقضه لان الساقط لا يعود قينة وصيرفية فيلحفظ ولو صالح عن دعوى دار على سكنى  
بيت منها ايدا او صالح على دراهم الى الحصاد او صالح مع المودع بغير دعوى الهلاك لم يصح  
الصلح في الصور الثلاث سراجيه قيد بعدم دعوى الهلاك لا لانه اوداعه وصلحه قتل اليدين  
صح به بفوق خائية ويصح الصلح بعد حلفت المدعى عليه دفعا للزاع باقامة البينة و  
لو بعت المدعى بعدا على اصل الدعوى لم تقبل الا في الوصي غر مال البتة على انكار اداء  
صالح على بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو حلف عينيه لا يحلف استبابة وقيل لا  
يغير الاول في الاستبابة والثاني في السراجيه وحكمها في القنية مقدما الاول طلب الصلح

والإبراء عن الدعوى لا يكون إقراراً بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون  
والأول أصح بناءً على بخلاف طلب الصلح عن المال والإبراء عن المال فإنه إقرار باستبراء  
صلح عن عيب الدين وظهور علمه أو زال العيب بطل الصلح ويندم المخذة استبراء ودر  
**فصل في دعوى الدين** الصلح الواقع على بعض طين ماله عليه من دين  
أو غضب أخذ لبعض حقه وحط لباقيته معاوضة للربواح فصح الصلح بلا اشتراط  
قبض يدايه عن الف حال على مائة تحالة أو على الف مؤجل وعن الف جياذ على مائة زيو  
ولا يصح عن درهم على دينار مؤجلة لعدم الجسز فكان صرفاً فلم يخرج استيثة أو عن  
مؤجل على نصفه طاهراً إلا في صلح المولى مكاتبة فيجوز زيلي أو عن الف سق على نصفه بقض  
والصلح إن أحسن إن وجد من الدائن فاسقاط وإن منعه ما فعاوضة قال الغزالي  
إذا اتى خصامة عن من الف لي عليك على أنك برئ من النصف الباقي فقبل وادى فيه  
برئ وإن لم يثب ذلك في العقد عاد دينة كما كان لغوات التقيد بالشرط ووجهها  
أحد ما هذا الثاني أن لم يوقت بالغدم بعد لأنه إبراء مطلق والثالث ذلك الوصلح من  
على نصفه يدفعه إليه غدا وهو برئ مما فضل على أنه ان لم يدفعه غدا فالكل عليه كان  
الأمم كالوجه الأول كما قال لأنه صرح بالتقيد والرابع فإن أبرأه عن نصفه على أن يعطيه  
ما بقي غدا فهو برئ ادنى الباقي في غدا ولا بدأته بالإبراء لا بالأداء والخامس لو علق نصبر  
الشرط كان ادبته إلى كذا إذا أومئ لا يصح الإبراء لما تقر بأن تعليقه بالشرط صحيحاً  
باطل لأنه تمليك من وجه وإن قال المديون لاخر سراً أقول لك بمالك حتى تؤخره عن  
أو تحط عني ففعل بالدائن التلخير والخط صرح لأنه ليس بمكبر عليه ولو أعلن ما قاله من  
أخذ منه الكل الحال ولو ادعى القابض فقال أقبل لي بها على أن أحط منها مائة جازن فلا  
على أن أعطيك مائة لأنه رشوة ولو قال ان اقررت لي حطت لك منها مائة فاقصر  
الأقار لا الخط مجتبي الدين المشترك بسبب مخد كمن مبيع ببيع صفقة واحدة أو دين  
موردت أو قيمة مستهلك مشترك إذا قبض أحدهما شيئاً منه شاركه الآخر فيه إن شاء  
أو اتبع الغريم كما يأتي روح فلو صلح أحدهما عن ضيقه على أن يوبى على خلاف جسر الدين

لشرك الشريك الآخر نصفه إلا أن يضمن له ذبح أصل الدين فلا حق له في الثوب ولو لم يملك  
 بل اشترى بنصفه شيئاً ضمنه شريكه الربيع لعقبه النصف بالمقاصة أو ابتع غيره  
 في جميع ما مر لبقاء حقه في ذمته وإذا أبرأ أحد الشريكين الغريم عن نصيبه كإبرأ  
 لأنه تلافٍ لا قبض وكذا الحكم أن كان المديون على أحدهما دين قبل وجوب دينه عليه  
 حتى وقعت المقاصة بدينه السابق لأنه قاض لا ما قبض ولو أبرأ الشريك المديون عن البعض  
 قسم الباقي على سهامه ومثله المقاصة ولو أجل نصيبه صح عند الثاني والعقب الاستيفاء  
 بنصيبه قبض لا التوقيع والصلح عن جناية عم وحيلة اختصامه بما قبضت عليه  
 الغريم فلا دينه ثم يبريه أو يبيعه به كفا من مثله ثم يبريه ملتقط وخيرة و  
 مرت في الشركة صالح أحد إلى سلم عن نصيبه على ما دفع من رأس المال فإن جاز له الشريك  
 الآخر فقد عليهما وأن ردده رد لا فيه قسمة الدين قبل قبضه وأنه باطل نعم لو كانا  
 مفاوضة جاز مطلقاً **فصل في الخارج** <sup>لشركة الورثة أحدهم عن الشركة</sup>  
 وهي عرض أو هي عقار بال إعطاه له أو أخرجوه عن تركته هي ذمة بقبضه دفعها لها وعلى  
 العكس وعن تقديراتهما صح في الكل صرفاً للمجنس بخلاف جنسه قل ما أعطوه أو كذا لكون شرط  
 التقاضي في ما هو صرف وفي أخراجه عن تقديرات غيرهما باحد التقديرات لا يصح إلا أن يكون  
 ما أعطى له أكثر من حصته من ذلك المجلس تخير عن الربوا وكلاهما من حضور التقديرات عند  
 الصلح وعمله بقدر نصيبه شريكية وجلاية ولو بعرض جاز مطلقاً لعدم الربا وكذا  
 لو أنكر الورثة لأنه ليس بيد بل لقطع المنازعة وبطل الصلح أن أخرج أحد الورثة وفي أكثر  
 ديون بشرط أن تكون الديون لبقية ثم لأن عليك الدين عن غير من عليه الدين باطل  
 ثم ذكر أصح حيل فقال وصح لو شرطوا إبراء الغرماء منه أي من حصته لأنه عليك الدين  
 من عليه الدين فيسقط قدر نصيبه عن الغرماء أو قضوا بنصيب المصالح منه أي الدين  
 تبرعاً منهم وأحاطهم بحصته أفاقضوه قدر حصته منه وصلح عن غيره يا صلح بك  
 وأحاطهم بالقرض على الغرماء وتقبلوا الحوالة وهذه أحسن الحيل إن كمال ولا وجه أن يبيعي  
 كفامن ثم ادفعه بقدر الدين ثم يجيئهم على الغرماء ابن مالك وفي صحة صلح عن تركته يجوز



ولا دين فيها على مكيل او موزون متعلق بصلح لاختلاف والصحيح الصحة في بيعي لعدم  
 اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال ان في التركة جنس بدل الصلح لم يخرج الاجازة  
 ان لم يدر فعل الاختلاف ولو التركة بمجسولة وهي غير مكيل او موزون في يد البقية من  
 الورثة صح في الاصح لانها تقضي المنازعة لقيامها في يدهم حتى لو كانت في يد المصلح  
 او بعض المخرجين لم يعلم جميع ما يدره الحاجة الى التسليم ابن مالك وبطل الصلح  
 والقسم مع احاطة الدين بالتركة الا ان يضمن الورثة الدين بالرجوع او يضمن  
 احبني بشرط براءة الميت او يوفى من مال آخر ولا ينبغي ان يصلح ولا يقسم قبل القضاء  
 للدين في غير دين صحيح ولو فعل الصلح والقسم صح لان التركة لا تخلو عن قليل دين  
 فلو وقت الكل بضر الورثة فيوقف قدام الدين استحسانا وقاية ليدلجوا الى  
 نقص القسم يخرج ولو خرجوا واحدا من الورثة فخصته تقسم بين الباقي على السواء ان  
 كان ما اعطوه من ما لهم غير الميراث وان كان المعطى مما ورثه فعلى قدر ميراثهم  
 يقسم بينهم وقبده الخصام بكونه عن ائثار فلو عزا فصار فعلى السواء وصلاح احدهم  
 عن بعض الاعيان صحيح ولو لم يذكر في صك الخارج ان في التركة دين ام لا فالصك صحيح  
 وكذا لو لم يذكر في الفتوى فيفتى بالصحة ويجعل على وجود شرطها جميع الفتاوى وانما  
 له بمبلغ من التركة كوارث فيما قدمناه من مسألة الخارج صلى الى الورثة احدهم  
 وخبر من بينهم ثم ظهر للميت دين او عين لم يعلم لها هل يكون ذلك دخلا في الصلح  
 الملك كورق فان اشهرها بئب الكل والقولان حكاهما في الخاتمة مقدما لعدم الدخول وقد  
 ذكر في اول فتاواه انه يقدم ما هو الاشهر فكان هو المعتقد في البحر قلت وفي البراءة  
 انه الاصح ولا يبطل الصلح وفي الوهبانية شعر وفي مال طفل بالشئ فلم يخرج وما يدعي  
 خصم ولا يتنور وصح على الاباء من كل غائب ولو زال عينه صلح يدره ومن  
 قال ان يجلف فقدر فلم يخرج ولو مدع كالا بنه يصور **كتاب المضاربة** هي لغة  
 مفاعلة من المضرب الارض وهو السيد فيها وشرعا عقد شركة في الربح بالمرحان  
 وبالمالك وعمل من جانب المضارب وكنها الايجاب والقبول وحكمها انواع لانها ابتداء

ومن حيل العتقان ان يقرضه المال الادرها ثم يعقد شركة عتقان بالادهم وبما اقرضه على  
ان يعملوا الربح بينهما ثم يعمل المستقر من فقط فان هلك فالقرض عليه ولو قيل مع  
العمل لتصرفه بامرهم وشركة ان يربح وخصيب يتخالفان لجان رب المال بعده لصير  
خاصيا بالخالفه ولجانة فاسدة ان فسدت فلا يربح للمضارب حتى بل له اجر مثل عمله  
مطلقا يربح او لا بل ان زيادة على المشروط خلت فالحد والثلاثة الا في وصي اخذ مال يقيم  
مضاربة فاسدة كشرطه لنفسه عشرة دراهم فلا شيء له في مال اليتيم اذا عمل اشتباه  
فهو استثناء من اجر عمله والفاسدة كضمان فيها ايضا كجنيته لانه امين ودفع المال  
الى آخر مع شرط الربح كله للمالك بضاعة فيكون وكيله متبرعا ومع شرطه للعامل  
قرض لقلة ضرره وشرطها امور سبعة كون راس المال من الاثمان كما في الشركة وهو  
معلوم للعائد فكفت فيه الاشارة والقول في قدره وصفته للمضارب بمينية والبيئة  
للمالك واما المضاربة يدري فان على المضارب لم يتجز وان على ثالث جاز وكرم ولو قال  
اشترى عبدا نسيت ثم تبعه وضارب يثمنه ففعل جاز كقوله لغاصب او مستقر دع او  
مستبضع اعلم بما في يدك مضاربة بالضعف جاز محبتي وكون راس المال عينا لا دينيا  
كما تبسطه في الدرر مسلما الى المضارب ليمكنه التصرف بنجاء الشركة لان العمل فيها من  
الجابتين وكون الربح بينهما شائعا فلو عين قدر افسدت وكون نصيب كل منهما معلوما  
عند العقد ومن شرطها كون نصيب المضارب من الربح حتى لو شرط له من راس المال  
او مئة ومن الربح فسدت في الجلايلة كل شرط يوجب بها له في الربح او يقطع الشركة  
فيه يفسدها ولا يطل الشرط وصح العقد باعتبار الوكالة ولو ادعى المضارب فسادها  
فالقول له ب المبال وعكسه فلم يضارب الاصل ان القول لمدعى المصلحة في العقود الا  
اذا قال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة وقال المضارب الثلث والقول لرب المال ولو فيه  
فسادها لانه ينكر زيادة يدعيها المضارب بغاية وما في الاشباه فيه اشتباه فاقم وبذلك المضارب  
في المطلقة التي لم تقيد بمكان او زمان او نوع البيع ولو فاسدا بنقد ونسيئة متعارفة والشراء و  
التوكيل لهما والسفر بها او بحرا ولو دفع له المال في بلاد على الظاهر لا بضاعة اى دفع المال بضاعة

ولولرب المال ولا تقسدية المضاربة كما ينبغي ويملك الايداع والرهن والاقراض والاجارة  
 والاستيجار فلو استاجرا رضا ايضا ليزرعها او يغرسها جاز فله يريه والاحتياال اى قبول  
 الحوالة بالقرن مطلقا على الايسر ولا عسر لان كل ذلك من صنيع التجار لا يملك المضاربة  
 والشركة والمخلط بما ل نفسه الا باذن او اعمل برأئك اذ الشئ لا يتضمن مثله ولا  
 الاقراض والاستدانة وان قيل له ذلك اى اعمل برأئك لانها ليس من صنيع التجار  
 فلم يدخل في التعيين ما لم ينص المالك عليها فيملكهما واذا استدان كانت شركة  
 وجهى وحفوا اشتري بما ل المضاربة ثوبا وقصر بالماء او حمل متاع المضاربة بماله وقد  
 قيل له ذلك فهو متطوع كانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة وانما قال بالماء لانه  
 لو قصر بالنشاء فتحكمه كصنيع وان صبغه احمر فشارك بما زاد الصبغ ودخل في اعمل  
 برأئك كالمخلط وكان له حصة قيمة صبغه ان بيع وحصة الثوب ابيض في مالها ولو  
 لم يقل اعمل برأئك لم يكن شريكا بل عاكبا وانما قال احمر لما مر ان السواد نقص عند الامام  
 فلا يدخل في اعمل برأئك بجمرك لا يملك ايضا تجاوز زبله او سلعة او وقف او شخص عليه  
 المالك لان المضاربة تقبل تعقيد المقيد ولو بعد العقد ما لم يصير المال عرضا كانه ح  
 لا يملك غرضه فلا يملك تخصيصه كما ينبغي قيدنا بالمقيد لان خير المقيد لا يعتبر <sup>صلا</sup>  
 كنهيه عن بيع الحال واما المقيد في الجملة كسوق من مصرف ان صرح بالانهي صح والا  
 فان فعل ضمن بالمخالفة وكان ذلك الشراء له ولو لم يتصرف فيه حتى حاد للوفات  
 عادت المضاربة وكذا الوعد في البعض اعتبار الجزاء بالكل ولا يملك تزيج قن من مالها ولا  
 شراء من يعتق على رب المال بقراءة او بين بجلات الوكيل بالشراء فانه يملك ذلك عند  
 عدم القرينة المقيدة للوكالة كاشترى عبدا اباعه او استخدمه او جارية اطعمها وكمه  
 من يعتق عليه اى المضارب اذا كان في المال ربح هو هذا ان تكون قيمة هذا العبد اكثر  
 من كل راس المال كما بسطه العيني فليحفظ فان فعل شراء من يعتق على واحد منهما  
 وقع الشراء لنفسه وان لم يكن ربح كما ذكرنا صح للمضاربة فان ظهر الربح بزيادة قيمته  
 بعد الشراء عتق حظه ولم يضمن نصيب المالك لعنقه لا بصنعه وسعى العبد المقتدر



في قيمة نصيب المالك ولو اشترى الشيء من يعتق عليه شيكاه او الاب والوصي من يعتق عليه  
 الصغير فلان على العاقل اذا نظر فيه للصغير الماذون اذا اشترى من يعتق على المبيع صح  
 وعق عليه ان لم يكن مستغنيا بالدين والا خلا فالهاذيلعي مضارب معه الف بالنصف اشترى  
 امه فولدت ولدا مساويا له اي للاف فادعاه موسى مضارب قيمته اي للولد وحده كما  
 ذكرنا الف والنصفه اي خمسمائة وبلغت دعوته لوجود الملك بظهور الرجح المذكور فعتق  
 سعي لرب المال في الاف وربعه ان شاء المالك او اعتقه ان شاء ولرب المال بعد قهر  
 القه من الولد تضمن المدعي ولو معسر لانه ضمان تملك نصف قيمتها اي الامة لظهور  
 نفوذ دعوته فيها ويحمل على انه تزوجها ثم اشترى لها حبل امنه ولو صارت قيمتها الف او  
 نصفه صارت ام ولد ضمن للمالك الف وربعه ولو معسر فلا سعاية عليها لان ام الولد  
 لا تسعى وتعامه في البحر **باب المضارب يضارب** لما قدم المفعة شرع  
 في المركبة فقال ضارب المضارب اخبرك ان المالك لم يضمن بالدفع مالم يعمل الثاني يرجح  
 الثاني او لا على الظاهر لان الدفع ايداع وهو يملكه فاذا عمل بتبين انه مضاربة فيضمن  
 الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان يرجح بل للثاني اجر مثله على المضارب الاول و  
 الاول يرجح المشروط فان ضاع المال من يده اي يد الثاني قبل العمل الموجب للضمان فلا ضمان  
 على احد وكذا الاضمان لو غصب المالك من الثاني والضمان على الغاصب فقط ولو استملكه الثاني  
 او وهبه فالضمان عليه خاصة فان عمل حتى ضمنه خرب المال ان شاء ضمن المضارب  
 الاول راس ماله وان شاء ضمن الثاني ولو اختار اخذ الرجح ولا يضمن لغيره ذلك بحرف فان اذن  
 المالك بالدفع ودفع بالثلث وقد قيل للاول ما رزق الله فيبتنا نصفان قلنا المالك بالنصف على  
 بشرطه وللادول السدس الباقي وللثاني الثلث المشروط ولو قيل ما رزقك الله بكاف الخطأ  
 والمسئلة نجعلها قللنا ثلثه والباقي بين الاول والمالك نصفان باعتبار الكاف فيكون لكل  
 ثلث ومثله ما رجحت من شئ او ما كان لك فيه من ربح ونحو ذلك وكذا الوشرط للثاني اكثر من  
 الثلث او اقل فالباقي بين المالك والاول ولو قال له ما رجحت ببشئ نصفان ودفع بالنصف فلنا  
 النصف واستحق يا فيما بقي لانه لم يربح سواه ولو قيل ما رزق الله فليضقه ارمكان من فضل

الله فيشأن نصفان قد رفع بالنصف قلالمالك المصنف والثاني كذلك ولا شيء للاول يجعله  
ماله للثاني ولو شرط الاول للثاني ثلثيه والمستلة بجعلها ضمن الاول للثاني سداً بالنتيجة  
لأنه التزم سلامة الثلثين وان شرط المضارب للمالك ثلثه وشرط لعبد المالك ثلثه وتو  
على أن يعمل معه عادي وليس بقيد وشرط لنفسه ثلثه صح وصار كأنه اشترط للمو  
البيع كذا في عامة الكتب في نسخ المتن والشرح هنا خلط فاجتنبه ولو عقلها الماذون  
مع اجنبي شرط الماذون عمل موكله لم يصح ان لم يكن الماذون عليه دين لأنه كاشترط  
العمل على المالك والاصح لا ينجح لا يملك كسبه واشترط عمل رب المال مع المضارب مفسد  
للعقد لأنه يمنع التحلية فيمنع الصحة وكذا اشترط عمل المضارب مع مضاربه او عمل رب المال  
مع المضارب الثاني بخلاف مكاتب شرط عمل موكله كما لو مضارب موكله ولو شرط بعض الربح  
للمساكين او للرحم او في الرقاب او لامرأة المضارب او مكاتبه صح العقد ولم يصح الشرط  
ويكون المشروط لرب المال ولو شرط البعض من شاء المضارب فان شاء لنفسه او لرب المال  
الشرط والا بان شاء لاجنبي لا يصح متى شرط البعض لاجنبي ان شرط عليه عمله صح الشرط  
والا قلت لكن في القهستاني انه يصح مطلقاً والمشروط للاجنبي ان شرط عمله والا قلنا ان  
ايضا وغراه للذخيرة خلافاً للابرحبدي وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب  
او دين المالك جاز ويكون للمشروط له قضاء دينه ولا يلزم بدفعه لغرماءه بمجرد تطل  
المضاربة بموت احدهما لكونها وكالة وكذا ابقته وحجراً على احدهما ويجنون احدهما  
مطابقاً لقهستاني وفي البرازية مات المضارب المال عروض باعها وصيه ولومات  
المال والمال نقد تبطل في حق التصرف ولو عرضها تبطل في حق المسافرة لا التصرف فلا يبعه  
بعرضه ونقد وبالحكم بلحق المالك مردها فان عاد بعد الحقه مسلماً فالمضاربة على ما  
حكم بلحاظه ام لا عناية بخلاف الوكيل لأنه لا حق له بخلاف المضارب لو ارتد المضارب فهو على  
حاله فان مات او قتل او سحر يداً للحرب وحكم بلحاظه بطلت وما تقررنا قلنا وعمله على  
المالك عند اكتمامه بجهوده لو ارتد المالك فخطاى لم يلحق بنقصه اي بالمضارب موقوف  
وردة المرأة لأنها لا تقبل فلم ينعقد بسبب التلف في حقها غير مؤثرة وينعزل بغيره لأنه وكيل

ان علم به بخبر جليل مطلقا او فسخ عدل او رسول مامين ولا يعلم لا ينغرل فان علم بالعثر  
ولو حكما لموت المالك ولو حكما والمال عروضا ما كان خلاصا من اسر المالك بالذم  
والدناين جستان باعها ولو نسيت وان لها عنها ثم لا يتضح في ثمنها ولا في نقد من حين  
راسماله وليست خلاصه به استحسننا الوجوب رد جسته وليظهر الربح ولا يملك المالك  
فستهما في هذه الحالة بل ولا تخصيص الاذن لانه غلب من وجه نهاية بخلاف احد الشرطين  
اذا فسخ الشركة وما لها امتعة مع افتراق في المال ديون وبيع يجبر المضارب على اقتضاء  
الديون ان حينئذ يعمل بالاجرة والاربح لا يجبر لانه حينئذ متبرع ويومر ان يملك المال  
عليه لانه غير المعاهد وحق فالوكيل بالبيع والمستبضع كالمضارب يؤمران بالتوكيل <sup>السهم</sup>  
يجبر على التقاضي وكذا الدال لا يما يملان بالاجرة **فصل** استوجر على ان يبيع وليشتر  
لم يجز عدم قدرته عليه والحيطة ان يستاجر مدة الخدمة ويستعمله في البيع زليعي  
وما هلك من مال المضاربة فيصرف الى الربح لانه تبع فان زاد المالك على الربح لم يضر  
ولو فاسد من عمله لانه امين وان قسم الربح وبقيت المضاربة ثم هلك المال او  
بعضه زاد الربح ليأخذ المالك راسماله وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن  
لما مر ذكر مفهوم قوله وبقيت للمضاربة فقال وان قسم الربح وفسخت للمضاربة والمالك  
في يد المضارب ثم عقداها فقلت المال لم يتبادر او بقيت المضاربة لانه عقد جديد  
وهي الحيطة النافعة للمضارب **فصل في المتفرقات المضاربة**  
لا تقصد بدفع كل المال او بعضه تقيد الهداية بالعرض اتفاق عناية الى المالك بضاعة  
لامضاربة لما مر وان اخذه اى المالك المال بغير المضارب وبيع واشترى بطلت ان كان  
راسمالا نقدا لانه عامل لنفسه وان صار عرضا لكان **النقل الصريح** لا يعمل بهذا  
اولى عناية ثم ان باع بغير رخصت وان ينقل بطلت لما مر اذا سافر ولو يوافطعامه وشربه  
وكسوته وركوبه بفتح الراى ما يترك ولو يكرهه او كلما يحتاجه عادة اى في عادة التجار بالمعروف  
في ما لها الوصية لا فاسدة لانه اجير فلا فقه له كاستبضع ووكيل شريك كافي وفي الاخير  
خلاص وان عمل في المصنوع سواء ولد فيه او اتخذه دارا فنقته في ماله كدوابه على الظاهر



اما اذا اتى اقامة عبس ولم يتخذ مدارا فله النفقة ابن مالك ما لم يأخذ ملكا لا يتم بحبس  
 بالها ولو سافر بآله وماله او خلط باذن او بالين لرجلين انفق بالحصصه واذا قدم ردما  
 بقية جمع ويضمن الزائد على المعروف فلو انفق من ماله ليرجع في ماله له ذلك ولو هلك  
 لم يرجع على المالك ويأخذ المالك قدرا ما انفق المصارف من راس المال ان كان ثمة  
 ربح فان استوفاه وفصل شيء من الربح اقتسماه على الشرط لان ما انفقه يحيل كالمالك  
 والها لك يضرب الى الربح كما صروا ان لم يظهر ربح فلا تنق عليه اى المصارف وان  
 باع المتاع مربحة حسب انفق على المتاع من الحملان ولجرة السمسار والقتصار والصياغ و  
 نحو مما اعتد به ويقول البايع قام على بكذا وكذا ايضم الى راس المال ما يوجب زيادة فيه  
 حقيقة او حكما او اعتاده للتجار كغير السمسار هذا هو الاصل نهاية لا يضم ما انفق على  
 نفسه لعدم الزيادة والعادة مصاريف بالنصف شري بالمقايضا اى ثيابا وباعه بالقيت  
 وشري بها عبدا فضا في يده قتل نقدها لبايع العبد عمر المصارف بنصف الربح  
 ربحهما وعمر المالك الباقي ويصير ربع العبد ملكا للمصارف خارجا عن المضاربة  
 لكونه مضمونا عليه ومال المضاربة امانة وبينهما ثبات وباقيه لها ورأس المال جميع ما دفع  
 المالك وهو الفان وخسمائة ولكن رابع المصارف في بيع العبد على القين فقط كانه  
 شراهما ولو بيع العبد بضعفهما باربعة آلاف فخصتهما ثلثة آلاف لانه ربيع للمضارب  
 والربح منها نصف الاف بينهما لاني راس المال الفان وخسمائة ولو شري من رب  
 يالف عبدا شراه رب المال بنصفه رابع بنصفه فكذلك عكسه لانه وكيله ومنه علم حوات  
 شراء المالك من المضارب وعكسه ولو شري بالعبدا قيمته الفان فقتل العبد حلا  
 خطاء فثلثة ارباع الفاء على المالك ربعه على المصارف على قدر ملكها والعبد يخدم  
 المالك ثلثة ايام والمضارب يوما خروجه عن المضاربة بالفداء للشافى كما صروا ولو اشترا  
 المالك لدفع المصارف الفداء فله ذلك لتوهم الربح ايضا استرى بالعبدا  
 هلك الثمن قتل التقيد للبايع لم يضمن لانه امين بل دفع المالك للمصارف الفاء  
 ثم وثم اى كلما هلك دفع اخرى الى غير نهاية ورأس المال جميع ما دفع بخلاف الوكيل

لا يدرى ثانياً استيفاء امانته معه الفات فقال للمالك دفعت الى الفاء تحت الفاء  
 قال للمالك دفعت الفات فالقول للمضارب لان القول في مقدار المقيض للقايض امينا  
 اوضحيننا كما لو انك اصدنا ولو كان الاختلاف مع ذلك مقدار الربح والقول لرب المال في مقدار  
 الربح فقط لانه يستفاد من جهته وايها اقام بينة تقبل وان اقامها فالبينية بينة  
 رب المال في دعواه الزيادة في راس المال وبينية المضارب في دعواه الزيادة في الربح <sup>فقد</sup> لا  
 يكونه في المقدار لانه لو كان في الصفة فالقول لرب المال فله اقال معه الفات فقال هو  
 مضاربة بالصف وقدر ربح الفاء قال للمالك هو بضاعة فالقول للمالك لانه مشترك ولا  
 لو قال المضارب هي قرض وقال رب المال هي بضاعة او ودعية او مضاربة فالقول لرب  
 المال والبينية بينة المضارب لانه يدعى عليه التمليك والمالك ينكر واما لو ادعى المالك  
 القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب لانه ينكر الضمان وايها اقام البينة قبلت  
 وان اقاما فبينية رب المال اولى لانها اكثر اثباتا واما الاختلاف في النوع فان ادعى المضارب  
 العموم او الاطلاق وادعى المالك الخصوص فالقول للمضارب لتمسكه بالاصل ولو ادعى  
 كل نوعا فالقول للمالك والبينية للمضارب فيقيمها على صفة بضره ويلزمها نفي الضمان  
 ولو وقت البينات قضى بالمتأخرة والا فبينية المالك **فروع** دفع الوصي مال الصغير  
 الى نفسه مضاربة حاز وقيد الطرس بان لا يجعل الوصي لنفسه من الربح اكثر مما يجعل  
 لأمثاله وتعامه في شرح الوهبانية وفيها مات المضارب لم يوجد مال المضاربة فيما  
 خلف عا دينا في تركته وفي الاختيار دفع المضارب شيئا للعاشر كيف عده ضمن كانه ليس من  
 أموال التجارة لكن صرح في مجمع الفتاوى بعدم العمان في زماننا قال وكذا الوصي لا يما يقصد  
 الاصلاح وسيجيء آخر الوديعة وفيه لو شئ بالها متاعا فقال انا امسكه حتى اجدر بحاجتي  
 او اراد المالك بيعه فان في المال بيع اجبر على بيعه لعلمه بالجر كما امره ان يقول للمالك اعطيتك  
 راس المال فحسنتك من الربح فيجبر المالك على قبول ذلك وفي التزانية دفع اليه الفاضل  
 مضاربة فقلت يضمن حصته الهبة انتهى قلت والمفتي به انه لا ضمان مطلقا في المضاربة  
 لانها امانة ولا في الهبة لانها فاسدة وهي تملك بالقبض على المعتمد المفتي به كما سيأتي فلا

ضمان فيها وبه يضعف قول الوهبانية **لشعر** وادعه عشر على ان خبثه له  
 هبة فاستهلك الحسن خبير **كتاب الايداع** لا خفاء في اشتراكه مع ما  
 قبله في الحكم وهو امانة هو لغة من الودع اي التوك وشرا تسليط الغير على حفظ  
 ماله صريحا او دلالة كان انفق رجل فاحذر رجل بغيبة ماله ثم تركه ضمن لانه  
 بهذا الاخذ التزم بحفظه دلالة بجر والوديعة ما يترك عند الامين وهي حضن الامانة  
 كما حققه المصنف وغيره وركننا الايجاب صريحا كما ودعتك او كناية كقوله لرجل عطنة  
 الف درهم او اعطى هذا الثوب مثلا فقال اعطيتك كان وديعة بجر لان الاعطاء بمثل  
 الهبة لكن الوديعة ادنى وهو متيقن فصار كناية او فعلا كما لو وضع ثوبه بين يدي  
 رجل ولم يقل شيئا فهو الايداع والقبول من المودع صريحا قبلت او دلالة كما لو سكت  
 عند وضعه فان قبوله دلالة كوضع ثيابه في حمام بمنزلة الثياب وكقوله لرجل انك  
 ابن اربطها فقال هناك كان ايلا عا خانية وهذا في حق وجوب الحفظ واما في حق الامانة فتتم  
 بالايجاب وحده حق لو قال للغاصب ودعتك المصوب برئ عن الضمان وان لم يقبل الضمان  
 وشرطها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه فلو اودع الابن او الطير في الهو لم يضمن ولو  
 المودع مكلفا شرط اوجب الحفظ عليه فلو اودع صبيا فاستهلكه لم يضمن ولو عبدا  
 عجي را ضمن بعد عتقه وهي امانة هذا حكمها مع وجوب الحفظ والاداء عند الطلب  
 واستيجاب بقبيلها فلا تضمن بالهلاك الا اذا كانت الوديعة باجر اشباهه معنى بالزرعي  
 مطلقا سواء امكن التخرام لاهلك معها شي او لا كحديث الدارقطني ليس على المستوع  
 غير المغل ضمان واشتراط الضمان على الامين كالحامي والخاني باطل به يفتي خلاصة وصلة  
 الشرعية وللمودع حفظها بنفسه وعياله كماله وهم من ليسكن معه حقيقة او حكما  
 لا من يموت فلو ضمنها لولده الامين وزوجته ولا يسكن معها ولا ينفق عليها لم يضمن  
 خلاصه وكذا الودعتهما الزوجي كاني العبرة للمساكنة لا للنفقة وقيل يعتبران معا عيني  
 وشرط كونه اي من في عياله امينا فلو علم بغيابته ضمن خلاصه وجاز لمن عياله الدفع لمن  
 ولو هاهن الدفع الى بعض من في عياله فمدفع ان وجد يدا منه بان كان له عيال غيره ابن



ملك ضمن واكالا وان حفظها بغيرهم ضمن وعن محمد بن حنفية عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 وما ذونه وشريكه مفاوضة وعنا جاز وعليه الفتوى ابن ملك واعلم بان الكمال وغيره  
 واقره المصنف الا اذا خاف الحرق او الخرق وكان فاليا عيطا فلو غير محيط ضمن فليها  
 الى جاره او الى ذلك آخر الا اذا امكنه دفعها لمن في عياله او القاهما فوقت في البحر ابتداء او  
 بالتدريج ضمن زيلعي فان ادعاه اي الدافع لجاره او قلك آخر صدق ان علم وقوعه الى الحرق  
 ببينة اي بدار المودع ولا يعلم وقوع الحريق في داره لا يصدق لا ببينة فحصل بين كل  
 الخلاصة والهداية التوفيق بالله التوفيق ولو متعه الزوجية ظلما بعد طلبه لردود بغيته  
 فلو حملها اليه لم يضمن ابن ملك بنفسه ولو حكما كوكيله بخلاف رسوله ولو بعلامته  
 على الظاهر قادر على تسليمها ضمن واكالا بان كان عاجزا وخاف على نفسه او ماله بان كان  
 مدفوعا معها ابن ملك لا يضمن كطلب الظالم فلو كانت الزوجية سيفا اراد صاحبه ان  
 ياخذة ليضرب به رجلا فله المنع من الدفع الى ان يعلم انه ترك الرأى الاول وانه ينتفع به  
 على وجه مناجى جواهر كما لو ادعت امرأة كتابا فيه اقرار منها للزوج بما لا او يقبض منها  
 منه فله متعه منها لا يذهب حق الزوج خاينة ومنه اي من المنع ظلما موته اي موت  
 المودع بجهل فانه يضمن فتصير ديتا في تركته الا اذا علم ان وانه يعلمها فلا ضمان ولو  
 قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وانا علمتها وهلكت صدق  
 هذا وما لو كانت عنده سواء الا في مسألة وهي ان الوارث اذا دل السارق على الزوجية  
 لا يضمن والمودع اذا دل ضمن خلاصة الا اذا امتعه من اخذ حال لاخذ كما في سائر  
 الاكفانات فانها متقلب مضمونة بالموت عن تجهيل مشترك ومفاوضة الا في عشرين على ما في  
 الاشياء منها فانه لا يضمن فلات الوقف ثم مات بجهل فلا يضمن قيد بالعلية لان الناظر لو مات  
 بجهل لمال البلد ضمنه اشياء اي لعن الارض المستبدلة قلت فلعين الوقف بالاولى كالدائم  
 الموقوفة على القولي سجادة قاله المصنف واقر ابنه في الترواهر وقيد بموته بجهل بالجهة ولو  
 بمصر ونحوه ضمن لتمكنه من بيعها فكان ما نالها ظلما فيضمن ويد ما يجتهد في اقع الوسا  
 فتنبه ومنها قاض مات بجهل كموال يتأخر زاد في الاشياء عنه من ادعيا ولا بد منه

لورضعها في بنية ومات بجهل ضمن لانه مودع بخلاف مال الودع غيره لان للقاضي  
ولاية ايداع مال اليتيم على المعتمد كما في تنوير المبصائر فيلحفظ ومنها سلطان اودع بعض  
الغنيمة عند غان ثم مات بجهل وليس منها مسألة احد المتقاولين على المعتمد لما نقله المصنف  
هنا وفي الشركة عن وقف الحانية ان الصواب انه يضمن نصيب شريكه بموته بجهل بخلافه غلط  
قلت واقره محشوها بقى المستحق تسعة فيلحفظ وزاد الشربل في شرحه للوهبانية على  
العشرة تسعة الجحد ووصيه ووصى القاطع وستة من المحجرين لان البحر شيل سبعة  
فانه لصغر ورق وجنون وعقلة ودين وسفه وعنده والمعتوم كصبي وان بلغ ثم مات  
يضمن الا ان يشهد وانها كانت في يده بعد بلوغه لزوال المانع وهو الصبا فان كان الصبي  
والمعتوم ماذونا لهما ثم ماتا قبل البلوغ والافاقه ضمنا كما في شرح الجامع الوجيز قال قيلغ  
شبه ونظم عا طفا على بقي الوهبانية بيتين وهي **لشعر** كل امين مات والعين بحجر  
وما وجدت عينا اذ ين تصيد سوى متولى الوقت ثم مفاوض ومودع مال الغنم وهو  
المؤمر وصاحب الدابة البرج مثل ماء او القاء ملاك لها ليس بشعر كذا او الجد وقاض  
صبيهم جميعا ومجرا فوارث ليطر وكذا لو خلطها المودع بغيرها او بغيره بآله او مال اخر ابن  
كحال يغير اذن المالك بحيث لا يتميز الا بكلفة كحطة بشعر ودرهم جارية بغيره فحجتي  
ضمته لا استملا كه بالخط لكن لا يباح تناولها قبل اداء الضمان ومع الاجراء ولو خلطه بردي  
ضمته لانه عيبه وتعبسه شريك لعدم محجتي وان باذنه اشتركا شركة املاك كما لو خلطت  
بغير صنعه كان الشق الكثير لعدم التغدي ولو خلطها بغير المودع ضمن الخاط ولو صغيرا  
ولا يضمن ابو خلاصة ولو انفق بعضها فرد مثلها فخلطه بالباقي خلطا لا يتميز معه ضمن  
الكل خلط ماله بها فلو تاتي التميز وانفق ولم يرد او اودع وديعتين فانفق احداهما ضمن  
انفق فقط محجتي هذا اذا لم يضره البعض واذا تغدي عليها فليس ثوبا او ركب ايتها او اخذ  
بعضها ثم رد عيبه الى يده حتى زال التغدي زال ما يوقد الى الضمان اذا لم يكن من نية العثر  
اليه اشباه من شروط البنية بخلاف المستعير والمستاجر فلواذا لم يرد لعمليهما لا يضمنهما  
بخلاف مودع ووكيل بيع او حفظ او امانة او استيجار ومضارب مستبضع وشريك عاينا او مفعلة

ومستعيناً من أشياء والحاصل ان الامانة اذا اعدى ثم ازاله لا ينزل الضمان الا في هذه  
 العشرة لا يدر كيد المالك لو كان به في عود الوفاق فالقول له وقيل للموع عادية فبطل  
 اقراره بعد جوده اي جود الايداع حتى لو ادعى هبة او بيعاً لم يضمن خلاصه وقد يقولون نقلها  
 من مكانها وقت الاختار اي حال جوده لانه لو لم ينقلها وقتها فهلكست لم يضمن خلاصة  
 وقد يقول له وكانت الوديعة منقولة لان العقار لا يضمن بالحكم عند ما خلاصه المحل في  
 الاصح غضب الزبلي وقد يقول له ولم يكن هناك من يخاف منه عليها فلو كان لم يضمن لانه من  
 باب الحفظ وقد يقول له ولم يحضرها بعد جودها لانه لو وجدها ثم انصرفها فقل له ربحاً عما  
 وديعة فان امكنه اخذها لم يضمن لانه ما يداع جديد ولا ضمنها لانه لم يتم الود اختياراً  
 بقوله لما اكها لانه لو وجدها لغيره لم يضمن لانه من الحفظ فاذا امت هذه الشروط لم يبرأ  
 باقراره الا بعد جديد ولم يوجد ولو وجدها ثم ادعى ردّها بعد ذلك ربح من عليه قبل و  
 برئ كما لو ربح ان ردّها قبل الجحوم وقال غلطت في الجحوم او نسيت او ظننت اني دفعتها قبل  
 برهانه ولو ادعى هلاكها قبل جودها حلف المالك ما يعلم ذلك فان حلف ضمنه وان نكل  
 برئ وكذا العارية منها ج وضمن قيمتها يوم الجحوم ان علم ولا يقوم الايداع عادية بخلاف مضار  
 جحوم اشترى لم يضمن خاينة والموع له السفر جاً ولو لم يحمل درر عند عدم في المالك  
 عدم الخوف عليها بالخراج فلو فاه او خاف فان له بد من السفر ضمن والا فان سافر بنفسه  
 ضمن وباهله لا اختيار ولو اودع أشياء مثلية او قيمية لم يجز ان يدفع الموع الى احد ما حظه في  
 عينة مصلحة ولو دفعه لغيره يضمن في الدار ثم وفي البحر لا ضمان لان كان هو المختار فان اودع  
 رجل عند رجلين ما يقسم انشاء وحفظه كل نصفه كرهين مستبضعين ووصيين وطلي  
 رهن ووكيلي شراء ولو دفعه لغيره الى احد ما الى احد ما يضمن الا ان دفعه لغيره يضمن الجواز حفظاً  
 باذن الآخر ولو قال لا تدفع الى عيالك او احفظ في هذا البيت فدفعها الى من لا بد منه او  
 حفظها في بيت آخر من الدار فان كانت بيت الدار مستوية في الحفظ او لم يضمن والا ضمن  
 لان التقييد مفيد لا يضمن موع الموع يضمن الاول فقط ان هلكت بعد مفارقة وان قبلها  
 لا ضمان ولو قال المالك هلكت عند الثاني قال بل ردّها وهلكت عندي لم يصدر في الغضب



فيه يصدق كونه أمين سراجية وفي المجتبى القصار اذا غلط فلدفع ثوب رجل الى غيره فقطعه <sup>مكلا</sup>  
 ضامن وعن محمد اصاب الوديعة شئ فامر المودع رجلا ابعا لهما فعطيت من ذلك فلهما تغير  
 من شاء لكن ان ضمن المعالج رجع على الاول ان لم يعلم انها لغيره وكلام يرجع انتهى بخلاف  
 مودع العاصب فيضمن ايا شاء واذا ضمن المودع رجع على العاصب وان علم على الظاهر در  
 خلا والمناقلة القسستاني والباقراني والبرجندی وغيرهم فتنبه معه الفادى رجلان  
 كل منهما اذ له اودعه اياه فكل عن الحلف لهما فمؤلها وعليه الفأخر بينهما ولو حلف كلاهما  
 وتكل للاخر فالكلف لمن تكل له دفع الى رجل الفادى قال ما دفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها  
 ضاعت لم يضمن اذ لا يلزمه ذلك كما لو قال له احمل الى الوديعة اليوم فقال افعل ولم يفعل  
 حتى مضى اليوم وهلك لم يضمن لان الواجب عليه التحية عمادية قال رب الوديعة للمودع  
 ادفع الوديعة الى فلان فقال دفعت وكذبه في الدفع فلان وضاعت الوديعة صدق المودع  
 مع عينية لانه أمين سراجية قال المودع ابتداء لا ادرى كيف ذهبت لا يضمن على الاصح كما لو  
 قال ذهبت ولا ادرى كيف ذهبت فان القول قوله بخلاف قوله لا اذكر اضاغت ام لم تضع  
 او لا اذكر وضعتا او دفنتما في دار او موضع اخر فانه يضمن ولو لم يبين مكان الدفن لكنه  
 قال سرقت من المكان المدفون فيه لا يضمن وتعامه في العمادية **فروع** هدر المودع  
 او الوصى على دفع بعض المال بان خاف تلف نفسه او عضوه فدفع لم يضمن <sup>ان</sup> خاف المجلس  
 القيد ضمن وان خشي اخذ ماله كله وهو عذر كما لو كان الجار هو الاخذ بنفسه فلا ضمان  
 عمادية خيف على الوصيعة الفساد رفع الامر للحاكم لم يبيعه ولو لم يرفع حتى فسد فلا ضمان فلو  
 انفق عليها بلا امر قاصر فهو متبرع قل من مصحف الوديعة او الرهن فهلك حالة القراءة  
 فلا ضمان كان له وكاية هذا المصنف حيدريه قال وبكذا الوضع السراج على المنارة وفيها اودع  
 صكا وعرف اداء بعض الحق ومات الطالب انكر الوارث الا اذا جبر المودع الصك ابدا و  
 وفي الاستنباه ولا يبرع ماديون الميت بل دفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين ليس للميت اخذ  
 ووديعة العبد العامل لغيره لعمارة لا اجرة الا الوصى والناظر اذا عملا قلت فليعلم منه ان لا يمر  
 للناظر المسقط اذا اميل عليه المستحق بغير حفظ وفي الوصاية **فصل** في دفع الف مقرر

ومقارضا ويرجع القراض الشرط جاز ويجزى وان يدل على ذوالمار فمضاه خصمة تراضاف قرب المال  
قد قيل لجدة وفي العكس بعد الرجوع فالقول قوله كذلك في الايضاع ما يتغير وان قال قد  
ضاعت من البيت وحدها ويصح وليست خلف فقد يتصور وتارك في قوم لا مصلحة فيه  
وراء من ضمن المتأخر وتارك لنشر التصويفا وقت لم يضمن وقرض الغاء بالعكس  
يوثق اذ لم يسد النقب من بعد علمه ولم يعلم الملاك ما هي تفرقت بقي لوسل مرة  
فقحه الفاروا منه لم يذكر ويبلغى تقضيه كما مر فتدبر الله أعلم **كتاب العارية**  
اخرها عن الوديعة لان فيها تملك وان اشترى في امانته وصح - ثانيا البناية عن الله تعالى  
اجابة المضطر لانها لا تكون الاحتياج كالقرض فلو كانت الصدقة بعشرة والقرض ثمانية  
عشر هي لغة مشددة وتحقق اعارة الشيء قاموسا وشرعا تملك المنافع مجانا افاد  
بالتملك لزوم الايجاب والقبول ولو فعلا وحكمها كونه امانة وشرطها قابلية الاستعارة  
للانتفاع وخلوها عن شرط العوض لانها تصير اجارة وصرح في العمادية بجواز اعارة المشا  
وايداعه وبيعه بعين لان جماله العين لا تقضي الى المنازعة لعدم لزومها وقالوا علف  
الدابة على المستعير وكذا اتفقه عليه اما كونه فعلا المعير هذا اذا اطلق الاستعارة فلو قال  
الموكل اخذ واستخدمه من غير ان يستعيره ففقته على المولى ايضا لانه ودبحة وتحم  
با عرنك لانه صريح واطعمتك ارضى اي غلبها لانه صريح فجاز ان يطلق اسم المحل على  
الحال ومنحك بمعنى اعطيتك ثوبى او جاريته هذه وحملك على اتي هذه اذ المرح به  
بمختك وحملك الهبة لانه صريح فيفيد العارية بلائيه والهبة بما اى فجاز وان لم يملك  
واجرتك دارى شهر مجانا ودارك مبتدا لك خبر سكنى بغيرى السكنى ودارك عمر  
مفعول مطلق اي امرها لك عمرى سكنى بغيره يعني جعلت سكنها لك مدة عمرى ولعدم  
لزومها يرجع المعير متى شاء ولو موقفة او فيه ضرر قبطل وتبقى العين بغير المثل كن  
استعار امه قلنت ضع ولده وصار لا يخذ لانها قلها بغير المثل الى القطام وتامه في الاشياء  
وفيها مغزى للقنية تلزم العارية فيما اذا استعار حمار غيره لوضع جذوعه فوضعا ثم  
باع المعير الحمار ليس للمشتري دفعها وقيل نعم الا اذا شرطه وقت البيع قلنت وبالقيلا

حزم في الخلاصة والبرازية وغيرهما واعتمده محشيها في تنوير البصائر ولم يتعقبه ابن المصنف  
 فكانه مرقضاة في حفظه ولا تضمن بالهلاك من غير تقدير شرط الضمان بل كسر على في الرهن خلافا للجمهور ولا يجوز  
 ولا رهن في الشيء لا يتضمن ما فوقه كالوديعة فالهنا لا توجد رهن بل ولا توجد ولا تعارض خلاف  
 العارية على الخيار ولما المستاجر في واجد يودع ويعارض كاي رهن واما الرهن فكان الوديعة وفي الرهن  
 نظم تسع مسائل لا يملك فيها تملك الغريم بل دون اذن سواء قبض او لا فقال **شعر** مالك  
 امر لا يملكه بلده لم يركب مستعين موجر ركوبا وليساقية ما مضى وهرق ايضا وفاق  
 يومه ومستودع مستبضع ومزارع اذ لم يكن من عبد البذر يبدل رقتا والعاش  
 وما للمساقي ان يساقى غيره وان اذن المولى له ليس ينكره فان اجر المستعين او رهن  
 فهلكت فمضته المعين للتدري ولا رجوع له للمستعين على اطلاقه بالامان ظهر انه  
 ملك نفسه ويتصدق بالاجر خلافا للثانية اوضح من المستاجر سكت عن الرهن وفي  
 شرح الوهبانية الخامسة لا يملك المرهون ان يرهق فضمن للمالك الخيار ويرجع الثاني على  
 الاول ورجع المستاجر على المستعين اذ لم يعلم بانه عارية في يده دفعا لضرر الغرول ان  
 يعيد الخلف استعماه اوله ان لم يعين المعين منتفعا ويعيد ما لا يختلف ان عين وان اختلف  
 لا للتفاوت وغرارة في زواجر الحواجر للاختيار ومثله اي كالمعار الموجه وهذا عند عدم  
 النسي فلو قال لا تدفع لغيرك قد دفع فذلك ضمن مطلقا خلاصة من استعار دابة او  
 استاجرها مطلقا بلا تقييد بحمل ما شاء ويعيد له الحمل ويركب بلا اطلاق ولا فعل او  
 بعين مراد او ضمن بعينه ان عطيت حتى لو البس او اركب غيره لم يركب نفسه بعده هو الصحيح  
 كافي وان اطلق المعيد الموجه لا انتفاع في الوقت والنوع انتفع ما شاء في اي وقت شاء لما  
 وان قيده بوقت او نوع او بهما ضمن بالتخلف الى شرط فقط لا الى مثل او خير وكذا التقييد كالمع  
 ينوع او قد مثل العارية عارية التمين واكل والموزون والمعدود والمقارب عند الاطلاق  
 قرض ضرورة استهلاك عينها فيضمن المستعين كما قبل الانتفاع لانه قرض حتى لو استع  
 ليعيد الميزان او وزن الدكان كان عارية ولو اعاره قصعة ثيابة ضرو لو بينهما ماسطة فاما  
 ونقص عارية السهم ولا يضمن لان الرمي يجري مجرى الهلاك صين ولو اعاره رضا للبناء والقر



مع العلم بالمنفعة ولما كان يرجع متى شاء لما نقر بها غير لازمة ويكلفه قلعها ألا إذا كان فيه مضر  
 بالأرض فيترك بالقيمة مقلوعين لئلا يتلف لوصفه وإن وقت العارية خرج قبله كلفه  
 قلعها وصغر المعين للمستعين ما نفقر البناء والغرس بالقلع بأن يقوم قائما إلى المدة المضرة  
 وتعتبر القيمة يوم الاسترداد بمجرد إذا استعارها ليزعم ألم تخدمته قبل أن يحصد الزرع  
 وقتها ولا فتترك بأجر المثل مراعاة للحقير فلو قال المعير أعطيتك الزرع مكلفتك إن كان  
 ينبت ثم يخرجك بيع الزرع قبل نياته باطل وبنيانته فيه كلام أشار إلى الجواز في اللغو نهاية وموتة الرد على  
 المستعين فلو كانت موقفة فامسكها بعد فهلكت ضمنها لأن موتة الرد عليه نهاية إذا  
 استعارها ليزعمها فتكون كالأجارة ومن الخاتمة وكذا الوصول بالخدمة موتة الرد  
 عليه وكذا الموجر والغاصب والمرهق موتة الرد عليهم لصحوا بالمنفعة لم هذا ولا يخرج إذا  
 رب المال ولا موقنة رد مستأجر أو مستعار على الذي خرج به اجارة البرازية بخلاف شركة و  
 مضاربة وهبة فحق بالرجوع مجتبي وإن رد المستعير الدابة مع عبده أو أجرين مشاهرة  
 مياومة أو مع عبده رجها مطلقا يقوم عليها أو لا في الأصح وأجيرة أي مشاهرة كما مر فهلك قبل  
 قبضها يرى لأنه أتى بالتسليم المتقارن بخلاف تفسير جوهرة وبخلاف الرد مع الأجنبي أي بأن كانت  
 الوديعة موقفة فمضت مدها ثم بعثها مع الأجنبي لتعديله بالملك بعد المدة والألا المستعير  
 يملك الأيداع فيما يملك الإجارة من الأجنبي به يفتى زيلعي فنعين كل كلامهم على هذا بخلاف رد و  
 دية ومغصوب إلى دار المالك فإنه ليس ببيع وإذا استعار أرضا بضيعة للزراعة يكتب للمستعير  
 أنك اطعمتني أرضك لأزرعها فيخصر ثلثي البنا ونحوه العبد المأذون يملك لأزارع قولي  
 إذا استعار واستهلكها ضمن بعد العتق ولو عار عبدا مجرى عبدا مجرى أمثله فاستهلكها ضمن الثلث  
 للخال ولو استعاره بباطل حيا فمات الذهب منه أي من الصنفان كان الصبي مضطربا عليه  
 من الثياب لم يضمن ولا ضمن لانه اجارة والمستعير يملكها وضمها أي العارية بين يديه فنام فضما  
 لم يضمن لو نام جالسا لانه لا يعد مضيا لها وضمن لو نام مضطربا الزكاة المحفوظ ليس للاب  
 مال طفله لعدم البذل وكذا القاضى والوصى طلب شخص من رجل يوزع عارية فقال أعطيتك غدا  
 فلما كان الغد ذهب الطالب وأخذ بغير إذنه واستعماله فوات الثوب لا ضمن عليه خاتمة غرابهم

بن يوسف لكن في المجتبى بغيره انه يضمن من ابنته ما يحزن منها ثم قال كنت اعرها لامتعة  
 ان العرق مستمر بين الناس ان الابطاح يدفع ذلك الجواز ملكا لا اعادة لا يقبل قوله انه اعاد  
 لان الظاهر بكه به وان لم يكن العرق كذلك او تارة وتارة فالقول له به يفتى كما لو كان اكثر ما يحزن  
 مثلها فان القتل له اتفاقا والامور في الصغيرة كالكاتب فيذكر وفيما يدعيه المجتبى بعد الموت  
 لا يقبل الا ببينة شرح وبيانته ويقدم في باب المهر وفي الاستبانه كل امين ادعى ابطال الامانة  
 الى مستحقها قبل قوله بمينه كالمزوج اذا ادعى الرد والوكيل والناظر اذا ادعى الصلح الى الموقوف عليهم  
 يعني من الاموال والفقراء او امثالها واما اذا ادعى الصلح الى وظائف المرتزقة فلا يقبل قوله في حق  
 ارباب الوظائف المرتزقة فلا يقبل قوله في حق ارباب الوظائف لكن لا يضمن ما اكرهه له بل يدفع ثمنها  
 من مال الوقت كما بسطه في حاشية اخي زاده قلت وقد مر في الوقت عن المولى الى السعد واستحسنه <sup>المصنف</sup>  
 واقره ابنته فيلحفظ وسواء كان في حق مستحقها او بعد موته الا في الوكيل يقبض اليه من ادعى بعد  
 موت الموكل انه قبضه ودفعه له في خيوته لم يقبل قوله الا ببينة بخلاف الوكيل يقبض العين  
 كوديعة قال قبضتها في حياة وهلك وانكرت الورثة او قال دفعها اليه فانه يصدق كانه  
 ينفي الضمان عن نفسه بخلاف الوكيل يقبض الدين لانه يوجب الضمان على الميت وهو ضمان قبل المقتضى  
 فلا يصدق فكالة الوالدية قلت وظاهره انه لا يصح لاني خرق نفسه ولا في حق الموكل وقد افق  
 بعضهم انه يصدق لاني خرق نفسه ولا في حق الموكل وقد افق بعضهم انه يصح في خرق نفسه لا  
 في حق الموكل وحمل عليه كلام الوالدية فيتامر عند الفتوى **فروع** اوصى بالعارية ليس للورثة  
 الرجوع العارية كما تجارة تلفت بموت احداهما مات وعليه دين وعنده ووديعة بغير عينها  
 فالتركة بينهم بالخصر استاجر بعير الى مكة فعلى الذهاب في العارية على الذهاب والمجنى لان رد  
 عليه استعاره اية للذهاب فامسكه في بيته فهلك فممن لانه اعادها للذهاب لا للمساك استقر  
 ثوبا فاعاد عليه الا تراك لم يضمن لانه عارية عرفا استعار ارضا لبنى ويسكن واخرج فالبناء  
 للمالك فلما لك بعير مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير لان الاعارة قبلا عوض فكانت لاجاره ومن  
 وفست بجملته المدة وكذا الوشط الخارج على المستعير بجملته البدل والجملة توجب الادوية سنين  
 معلومة بيد معلوم ثم يامر باداء الخارج دونه استعار كتابا فوجد فيه خطأ اصلحه ان علم

بضله صاحبه قلت ولا يا ثم بتركه الا في القران لان اصلحه واجب فخطبنا سب في الوصاية  
وسقراط اصلحه مستعين يجوز اذا مولا لا يثاثر في معايلها <sup>شعر</sup> اي معين ليس ملك <sup>ما</sup> اخذ  
اعار وفي غير الرهان التقوى وهل واهلها يجوز رجوعه وهل مودع ماضع المال بحسبه  
**كتاب الهبة** وجه المناسبة ظاهر هو لغة التفضل على الغير ولو غير مال بثروا عليه <sup>الغير</sup>  
مجانا اي بلا شرط لان عدم العوض شرط فيه واما عليك الدين من غير من عليه الدين فان  
يقبضه صحت لرجوعه الى هبة الغير وسيما ارادة الخير للواهب ديني كعوض وصحة وحسن  
واخرى قال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولد له الجود والاحسان كما يجب عليه ان  
يعلمه التوحيد والايمان اذ حسب الدنيا راس كل خطيئة طافية وهي متدوبة وقبورها سنة قال عليه  
الصلوة والسلام تحادوا وتحابوا وشرائط صحتها في الواهب العقل والبلوغ والملك فلا تصح هبة صغير  
ورقيق ولو مكاتب او شرايط صحتها في الموهوب ان يكون مقبوضا غير مشاع ميمز اغني مشغول كما  
سيتضح وركبها هو الايجاب والقبول كما سيحكي وحكمها بثبوت الملك للموهوب به غير لازم فله  
الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو شرطه صحت ان اخاوها قبل تفرقها وكذا لو اراه  
الابراء وبطل الشرط خلاصة وحكمها انها لا تبطل بالشرط الفاسد الهبة عبد على ان يصفه  
تصح ويبطل الشرط وتصح باليجاب كوهبت ونخلت واطعمتك هذا الطعام ولو ذلك على وجه  
المزاج ينخلون اطعمتك ارضي فانه عارية لوقيتها والطعام لغلتها بحر او اضافة الى ما اقره  
يعبر به غير الكل كوهبت لك فرجها وجعلته لك لان الام للتملك بخلاف جعلته باسمك  
فانه ليس هبة وكذا هي لك سلال الا ان يكون قبله كلام يفيد الهبة خلاصة واعترتك هذا  
الشيء وخملك على هذه الالة ناويا بالكمال الهبة كماله وكسوتك هذا الثوب خادى لك هبة  
او عمري تشكفي لان قوله تسكني هامة لا تفيد لان الفعل لا يصلح تفسير الاسم فقد اشار  
عليه في ملكه بان يسكنه فان شله قبل مشورته وان شاء لم يقبل الا لو قال هبة سكني او سكني  
هبة بل يكون عارية اخذ بالمتيقن وحاصله ان اللفظ ان ابناء ان تملك للرقية هبة او المتأ  
فغارية او احتمل اعتبار النية نوازله وفي الجراعة باسم ابني الاخرى الصحة وتصح بقبول  
اي غير الموهوب له اما في غير الواهب فتصح بالاياب وحدها تنب مع حتى نوحلف ان هبة



فقلت فوهي لم يقبل برع بعكسه حيث بخلاف البيع وتصح قبض بلا إذن في المجلس فإنه ضا  
 كالقبول فاختصر المجلس وعلما به أي بعد المجلس بلا إذن وفي المحيط لو كان أمرا بالقبض حين  
 وهبه لا يفتيد بالمجلس ويجوز قبضه بعده والتكليف من القبض كالقبض ولو وهب لرجل يتلاني  
 صندوق مقفل ودفع إليه الصندوق لم يكن قبضا لعدم تمكنه من القبض وإن كان قبضا لم تكن  
 منه فانه كالتحلية في البيع اختيار في الدار والمختار صحته بالتحلية في صحيح الهبة لا فاسدها وفي الننف  
 ثلاثة عشر عقلا لا تصح بلا قبض ولو طاه غر القبض لم يصح قبضه مطلقا ولو في المجلس كان الصريح  
 أقوى من الدلالة وتتم الهبة بالقبض الكامل ولو الموهوب شاغلا لمالك الواهب لا مستغلا به  
 والاصل أن الموهوب إن مشغولا يملك الواهب منع تامها وإن شاغلا لا فلو وهب جارا بانيه  
 طعام الواهب دار فيها متاعه أو دابة عليها سرجه وسلمها كذا لك لا تصح وتبعكسه و  
 المتاع والسرج فقط لأن كلا منها شاغل لمالك الواهب لا مشغول به لأن شغله بغير ملك  
 واهبه لا يمنع تمامها كره وصدقة لأن القبض شرط تمامها وتامه في العمادية وفي الآ  
 هبة المشغول لا يجوز إلا إذا وهب لأب لطفله قلت وكذا الدار المعارة والتس  
 وهبتها الزوجا على المذهب لأن المرأة ومتاعها في يد الزوج فصم التسليم وقد غارت بيت  
 الوهبانية فقلت ~~نفس~~ ومن وصفت للزوج دارا لها بها متاع وهم فيها تصح المحرم وفي  
 الجوهرة وحيلة هبة المشغول إن يورع الشاغل أو لا عند الموهوب له ثم يسلمه الدار مثلا  
 فتصح شغلها بالمتاع في يده في متعلق يتم يجوز مفرغ مقسوم ومتاع لا يبقى منتفعا به  
 بعد أن يقسم كبيت فحام صغيرين لا لها لا تتم بالقبض فيما تقسم ولو وهبه لشريكه أو  
 لأجنبي لعدم حضور القبض الكامل كما في عامة الكتب فكان هو المذهب في الصيرفة عن العتالي  
 وقيل يجوز لشريكه وهو المختار فإن قسمه وسلمه صح لزوال المانع ولو سلمه شاغلا لا يملكه  
 فلا ينفذ تصرفه فيه فيضمنه وينفذ تصرف الواهب ولكن فيها عن الفصول الهبة ألفا  
 تقيد المالك بالقبض وبه يفتى ومثله في البرازية على خلاف ما صح في العمادية لكن لفظ  
 العتوي أكد من لفظ الصحيح كما بسطه المصنف مع بقية أحكام المتاع وهل المقرب الرجوع  
 في الهبة الفاسدة قال في الدرر نعم وتعقده في الشربلية بانه غير ظاهر على القول المفتي

من أقادها الملك بالقبض في حفظ المانع من تمام القبض شيوع مقارن للعقد لا طاري كان  
يرجع في بعضها شائعا فانه لا يقصد ما اتفاقا ولا استحقاق شيوع مقارن لا طاري يقصد  
الكل حتى لو وهب ايضا وزنا وسلمها فاستحق الزرع بطلت في الارض لاستحقاق البعض الشائع فيما  
يحتل القسمة والاستحقاق اظهر بالبينة كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لما  
لا طاري بما ذكره صدر الشريعة وان تبعه ابن الكمال فتنبه ولا تقع هبة لبن في صرع و  
صوف على غنم وتخل في ارض وتر فخل لانه كشاع ولو فضله وسلمه يازل زوال المانع وهل  
يكفي فضل الموهوب له ياذن الواهب ظاهر الرواية نعم بخلاف دقوت في برود هبة في موسم ومن  
في لبن حيث لا يصح اصلا لانه معدوم فلا يملك الا بعقد جديد ومالك بالقبول بالهبة  
قبض جديد لو الموهوب في يد الموهوب له ولو قبض او امانة لانه ح عامل لنفسه والكل  
ان القبضين اذا اتجا سانا بحدما عزا لآخر واذا انفار اطلب الاعلى عن الادنى لا عكسه هبة  
من له ولاية على الطفل في الجملة وهو كل من يعوله فدخل الاخ والعم عند عدم الاب لو في  
عيالهم تم بالعقد لو الموهوب معلوما وكان في يده او يد مودعه لان قبض الولي ينوب عنه  
والاصل ان كل عقد يتوكله الواحد يكفي فيه بالاجابة ان وهب اجنبي تم بقبض وليه  
وهو اربعة ابي ثم وصيه ثم الجدم وصيه وان لم يكن في حجرهم عند علمهم تم بقبض  
من يعوله كعمه وامه واجنبي ولو ملقطا في حجرها والا لافوات الولاية وقبضه لو مبرا  
يعقل التحصيل ولو مع وجود ابيه مجتبي لانه في النافع كالمحض البالغ حتى لو وهب له اعمى لا  
نفع له وتلقاه مؤنته لم يصح قبوله اشباه قلت لكن في البرجند اخلف فيما لو قبض من يعي  
والاب حاضر فقيل لا يجوز والصحيح هو يجوز انتق وظاهر القمستان في ترجيح وغراه الفخر  
الاسلام وغيره على خلاف ما اعتمد المصنف في شرحه وغراه الخلاصة لكن مثله يحتمل  
بوصل ولو بامه واجنبي ايضا فامل ومع ردها لقبوله سراجيه وفيها حسنات البصير له  
ولا بويه اجر الثعلب ونحوه ويباح لو اديه ان ياكل من مأكول وهب له وقيل لا انتق فلا ادان فبد  
المأكول لا يبالح لها الا للحاجة وضعوا هدايا الختان بين يدي البصير فما يصلح له كشياب البصيان  
فالهدية له والا فان للميت من اقارب اب او معارفه فلا اب من معارف الا فلام قال هذا البصير او لا

ولو قال اهتديت للادب والحق فاقول له وكذا ان فاف البنت خلاصة وفيها التقدير لولد اول ثمانية  
 نيا يا ثم اراد دفعها لغيره ليس له ذلك ما لم يبين وقت لا تحل لها طارية وفي المبتغى ثياب  
 يملكها بلبسها نجلا ونحو ملحفة ووسادة وفي الثانية لا بأس بتفضيل بعض الاوصاف في الحجة  
 لا كما عمل القلب وكذا في العطايا اذ لم يقصد به الاضرار وان قصد له يسوي بينهم يعطى البنت  
 كالاب عند الثاني وعليه الفتوى ولو وهب في صحته كل المال للولد جاز واثم وفيها لا يجوز ان  
 يهب شيئا من مال طفله ولو عوضا لطفاته اذ ابتداء وفيها ويباع القاض ما وهب للصغير حتى  
 لا يرجع الوهب هبته ولو قبض زوج الصغيرة اما البالغة فالقبض لها بعد الزفاف ما وهب  
 لها صح قبضه ولو قبض الاب الصحيح لثيابه عنه فصح قبض الاب لقبضها عمدة وقوله  
 اي الزفاف لا يصح لعدم الولاية وهب اثنا دار الواحد مع لعدم الشروع وبعبارة لكبير  
 لا عنده للشروع فيما يحتمل العتمة اما ما لا يحتملها كالبيت فيصح اتفاقا قيدا بكبير لا نه لو  
 وهب لكبير وصغير في عيال الكبير او لابنه صغير وكبير يحجز اتفاقا وقيدا بالهبة لجواز الوهب  
 والجار من اثنين اتفاقا واذا انصدق بعشر دراهم او وهبها لفقيرين مع لان الهبة <sup>للفقير</sup>  
 صدقة والصدقة يراها وجه الله تعالى وهو احد فلا شئ مع لا يغنيان لان الصدقة  
 على الغنى هبة فلا تصح للشروع اى لا تملك حتى لو قسمها وسلمها مع **فروع** وهب لثلاثين  
 درهما ان صحها وان مغشوشا لانه ما يقسم لكونه في حكم العرض مع درهما نقدا  
 لرجل وهبت لك احدهما او نصفهما ان استويا لم يحجز وان اختلفا جاز لانه مشاع لا يقسم  
 ولذا لو وهبت لثلاثين مطلقا تجوز هبة حايط بين داره وبين دار جاره بجاره وهبة <sup>ليست</sup>  
 من الدار فهذا يدل على كون سقف الواهب على الحايط او اخلاط البيت يحيطان الدار  
 لا يمنع صحة الهبة مجتبي والله اعلم بالصواب **باب الرجوع في الهبة**  
 صح الرجوع فيها بعد القبض اما قبله فلم تتم الهبة مع انتفاء مآلقه الآتى وان كره الرجوع فيها  
 وقيل تنجزها نهاية ولو مع اسقاط حقه من الرجوع فلا يسقط باسقاطه خانية وفي النجاص  
 لا يصح الاجراء عن الرجوع ولو صالحه من غير الرجوع على شئ مع وكان هو ضامن الهبة لكن  
 سعى اشتراطه في العقد ونمى الرجوع فيها حروف دمع خرقه اى الموانع السبعة كالتية



فالمدال الزيادة في نفس العين الموجبة لزيادة القيمة المنفصلة فان زالت قبل الرجوع كان له الرجوع  
 كان شئتم شاخ لكن في الخاتبة ما يخالفه واعتمد القهستاني فليتبته له لان الساقط لا يعود  
 كبناء وغرس ان عدا زيادة في كل الارض والارجع ولو عدا في قطع منها لم يمنع فيها فقط زيلعي  
 وتسمى وجمال وخياطة وصنع وقصر ثوب وكبر صغير وسماح اسم وابصار اعني واسلام<sup>عبد</sup>  
 ومداراته وعصا جناية وتعليم قرآن وكتابة او قراءة ونقط مصحف باعرا به وحمل غرمن  
 بغداد الى بلخ مثلا ونحوها وفي الزاوية والحبل ان زاد خيرا منع الرجوع وان نقص لا ولو  
 اختلفا في الزيادة ففي المتولة تكبر القول للواهب في نحو بناء وخياطة وصنع للموهوب له  
 خاتبة وحاوي ومثله في المحيط لكنه استثنى ما لو كان لا يبنى في مثل تلك المدة لا يمنع الزيادة  
 المنفصلة كولد وارش وعقر ثمرة فيرجع في الاصل لا الزيادة لكن لا يرجع بالام حتى يستغنى  
 الولد عنها كذا انقله القهستاني لكن نقل البرجندی وغيره انه قول ابي يوسف رح فليتبته  
 له ولو جلت ولم يلد هل للواهب الرجوع قال في السبج لا وقال الزيلعي نعم وفي الجوهري مرض  
 مديون بمستغرق وهبة فمات وقد وطئت رد حامع عقرها هو المختار والميم موت احد  
 المتعاقدين بعد التسليم فلو قبله بطل ولو اختلفا والعين في يد الوارث فالقول للوارث وقد  
 نظم المصنف ما يسقط بالموت فقال كفارة دية خراج ورابع ضمان لعقن هكذا انفقات كذا هبة  
 حكم الجميع سقوطها بموت لما ان الجميع صلات والعين العوض بشرط ان يذكر لفظا علم<sup>هو</sup> ان  
 انه عوض كل هبة فان قال غدا عوض هبتك او بدلها او في مقابلتها ونحو ذلك فقبضه الواهب  
 سقط الرجوع ولو لم يذكر انه عوض رجح كل هبته ولذا يشترط فيه شرائط الهبة كقبض واقرار  
 وعدم شيوخ ولو العوض محالنا او يسيرا وفي بعض نسخ الملتن بدل الهبة العقد وهو تحريف  
 ولا يجوز للاجر ان يعوض عما وهب للصغير من ماله ولو وهب العبد للتاجر ثم عوض فلكل منهما  
 الرجوع عجز كما يجوز تقويض مسلم من نصري عن هبته ثم اوجدها اذ لا يصح تملكها  
 من المسلم بحر بشرط ان لا يكون العوض بعض الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقي لا يصح  
 فله الرجوع في الباقي ولو الموهوب شيئين فغوضه احدهما عجزا لا غير ان كانا في عقدين مع  
 والا كانا في العقد كاختلاف العين والدرهم فتعين في هبة ورجوع محبتي ودين

الخطة يصلح عوض عنها الحد منه بالطهر وكذا الوصع بعض النيات قلت بعض السويع ثم  
 عوض عن خائنة ولو عوضه ولد لمدى جاريتين موهوبتين وجد ذلك الولد بعد <sup>الهيئة</sup>  
 امتنع الرجوع وصح العوض من اجنبى ويسقط حق الواهب الرجوع اذا قبضه كبدل <sup>العلم</sup>  
 ولو التعويض تغير اذن الموهوب له ولا رجوع ولو باع الا اذا قال عوض عنى على انفسه  
 عدم وجوب التعويض بخلاف قضاء الدين والاصل ان كل ما يطالب به الانسان بالحبس  
 والملازمة يكون الامر بادائه مبتدئا للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا الا اذا  
 شرط الضمان طهيرية وح فلا وار المديون رجلا بقضاء دينه رجوع ليه وان لم يضمن رجوع  
 عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال بانفق على بناء دارى او قال الاسير اشتري فانه يرجع  
 فيهما بلا شرط رجوع كغالة خائنة مع انه لا يطالب بها لا بحبس ولا بلازمة فتأمل وان  
 استحق نصف الهبة رجوع بنصف العوض وعكسه لا ما لم يربح باقى لانه يصلح عوضا ابتداء  
 فكذا ابقاء ملكه يجبر ليسلم العوض ومراه العوض الغير المشروط فان المشروط فبأدله كما يشي  
 فينزع البديل الى المبدل لنهاية تمام الاستحقاق كل العوض بحيث يرجع في كلهما ان كانت قائمة لا  
 ان كانت هالكة كما لو استحق العوض وقد اذادت الهبة لم يرجع خلاصة وان استحق  
 جميع الهبة كان له ان يرجع في جميع العوض ان كان قائما وبمثله ان العوض هالكا وهو مثله  
 وبقيته ان قيميا غايته ولو عوضا لنصف رجوع بالمعوض ولا يضر الشروع لانه طاري  
**تليها** نقل في المحتجبى انه يشترط في العوض ان يكون مشروطا في عقد الهبة اما اذا  
 عوضه بعد فلا ولم ار من صرح به غيره وفرع المذهب مطلقه كما مر فتدبر والخامس خروج  
 الهبة عن ملك الموهوب له ولو بهبة الا اذا رجع الثاني فلا ولا الرجوع سواء كان بقضا  
 او رضاء لما سيحى ان الرجوع فسخ حتى لو عادت ليمسك جليد بان تصدق لها الثلث  
 على الثاني او باعه منه لم يرجع الاول ولو باع نصفه رجوع في الباقي لعدم المانع وقيد  
 الخروج بقوله بالهبة بان يكون خروجها عن ملكه من كل وجه ثم فرع عليه بقوله فلو حى  
 الموهوب له بالشاة الموهوبة او نذر البضيق بها وصارت كما لا يمنع الرجوع ومثله المنة  
 والقران والنذر محتى وفي المنهاج وان وهب له ثوبا فجعله صدقة لله تعالى فله الرجوع

خلافاً للثاني كمال ذبحهما من غير نصية فله الرجوع **فرع** عبد عليه دين أو جناية خطأ  
 فوهبه مولا أو غريمه أو لولي الجناية سقط الدين والجناية ثم لو رجع مع استئصاله لا يعود  
 الدين والجناية عن محمد ورواية عن الأمام كما لا يخفى النكاح لو وجبها الزوجان ثم رجع خائفة  
 والزمان الزوجية وقت الهبة فلو وجب مرة ثم نكحها رجع ولو وجب مرة لا تعكسه انتفى  
**فرع** لا يقع هبة المولى كام ولده ولو في مرضه ولا تغلب وصية إذا لا يدلل على إعمال الوصية لها  
 بعد موته لا يقع اعتضا بموته فيسلم لها كافى والعاقبة القرابة فلو وجب لذي رحم محرم منه نسباً  
 ولو دنيا أو مستأمناً لا يرجع شئ ولو وجب لمحمم بل لرحم كاخيه رضاعاً ولو ابن عمه ولحم  
 بالمصاهرة كأمهات النساء والربائب لغيره وهو عبد كجنى ولو عبد لغيره رجع ولو كانا  
 أى العبد ومولا ذارحم محرم من الواهب لا يرجع فيها اتفاقاً على الأصح لأن الهبة ++  
 كمالاً وقت تمتع الرجوع بغير **فرع** وهب لغيره ولا يجنب ولا يقسم فقبضاً له الرجوع في خط  
 الأجنبى لعدم المانع ددد والماء هلاك العين الموهوب ولو ادعى أى الهلاك صدق  
 بالتحلف لأنه ينكر الرد فان قال الواهب هى هذه العين حلف المنكر أنها ليست هذه خلا  
 كما يحلف الواهب أن الموهوب له ليس باخيه إذا ادعى الآخر ذلك لأنه يدعى سبب النسب  
 لا النسب خائفة ولا يصح الرجوع إلا بتراضيهما أو بحكم الحاكم للاختلاف فيه فيضمن بمنعه  
 بعد القبض لا قبله وإذا رجع أحدهما بقضاء أو رضاً كان فنحاً لعقد الهبة من الأصل  
 وإعادة ملكه القديم لا هبة للواهب فهذا لا يشترط فيه قبض الواهب وصح الرجوع  
 فى الشائع ولو كان هبة لما صح فيه وللواهب رده على بائعه مطلقاً بقضاء أو رضاً  
 بخلاف رد العيب بقدر غير قضاء لأن حق المشتري وصف السلامة لا فى الصنع فتر  
 ثم مرادهم بالفسخ من الأصل أن لا يترتب على العقد أثر فى المستقبل كإبطال أثره أصلاً  
 والاعاد المله فصل إلى ملك الواهب رجوعه فصولين اتفاقاً الموهوب له على الرجوع فى  
 موضع لا يصح رجوعه من الموضع السبعة السابقة كالهبة لقرايته جاز هذا الاتفاق  
 منها جوهرية وقوله المجتبى لا يجوز إلا قالة فى الهبة والصدقة فى المحارم إلا بالمعسر لا فى  
 هبة ثم قال كل شئ غير **فرع** الحكم إذا اختصا إليه فهو حكمه ولو وجب لغيره لغيره



لم يخرج كانه غير موقوف في الدار رقصو بطلان الرجوع مانع ثم زال المانع عاد الرجوع تلفت العين  
الموهوبة واستحقها مستحق ومن المستحق الموهوب له لم يرجع على الواهب فمن كانه عقد  
تبيع فلا يتحقق فيه السلامة والاعارة كالهبة هناك بقصر المستعير كان لنفسه ولا غرور لعدم  
العقد وتامه في العمادية واذا وقعت الهبة بشرط العوض المعين فهو هبة ابتداء فيشرط التقابل  
في العوضين ويطل العوض بالشروع فيما يقسم بيع انتهاء فترد بالحيث الروية ويخذل المستحق  
هذا اذا قال وهبتك على ان تعوضني كذا الما لوقال وهبتك بكذا فهو بيع ابتداء وانتهاء وقيد  
بكونه معيناً كانه لو كان مجهولاً بطل اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتهاء **فروع** وهب الواقف  
ارضاً بشرط استبداله بلا شرط عوض لم يجز وان بشرط كان كبيع ذكره الناصح وفي الجمع  
واجاز مجهولة مال طفله بشرط عوض مساو ومنعاه قلت فيحتاج على قولهما الى الفرق  
بين الوقف ومال الصغير **فصل في مسائل متفرقة** وهبة الهبة  
حليها او على ان يرد ما عليه او يعتقها او يسوق لها او وهب داراً على ان يرد عليه شيئاً  
منها ولو معيناً كثلث الدار او ربعها او على ان يعوضني الهبة والصدقة شيئاً من الهبة  
وبطل الاستثناء في الصوة الاولى وبطل الشرط في الصور الباقية كانه بعض او محمول والهبة  
لا تبطل بالشرط لا تنضم من اشتراط معلومية العوض احتج بحيل امة ثم وهبها بجمع  
ولو دبره ثم وهبها لم يصح لبقاء الحمل على ملكه فكان مشغولاً به بخلاف الاول كما لا يصح  
تعليق الابراء عن الدين بشرط محض كقول له لمدينه اذ اجاء عدا وان مت بفتح التاء  
فانت بريء من الدين او ان مت من مرضك هذا وان مت من مرضي هذا فانت في حل  
من مهر فهو باطل كانه مخاطرة وتعليق الا بشرط كائن ليكون تجزأ كقوله لمدينه ان كان  
لي عليك دين ابراءك عنه صح وكذا ان مت بضم التاء فانت بريء منه او في الحل جاز وكان وصية  
خانية جاز العمري للعم له ولورثته بعد لبطلان الشرط لا تجوز الرقي كانه تعليق بالخطر واذا لم  
تصح تكرر عارية شتى لمحدث لحد وفيره من اعرجي فهي لعمرة في حياته ومماته لا ترقوا  
من ارقب شيئاً فهو سبيل الميراث يثبت ان امراته متاعاً هدايا اليها ويثبت له ايضاً  
هدايا عوضاً للهبة صرح بالعوض او لا ثم افتراق بعد الزفاف وادعى الزوج انه عارية

كاهية وحلفت فلا زاد الا شتر زاد و ارادت هي لا شتر زاد ايضا ليسترد كل منهما ما اعطى اذ كاهية  
 فلا عوض ولو استملك احد ما بعته الاخر فتمنه كان من استملك العارية ضمنها خاتية  
 هبة الدين من عليه الدين و ابراءه عنه يتم من غير قبول اذ لم يوجب انفساخ عقد صرف او سلم  
 لكن يرتد بالرد في المجلس وغيره لما فيه من معنى الاسقاط وقيل بتقييد بالمجلس كذا في العناية  
 لكن في الصيرة كالم يقبل ولم يرد حتى افتراقهم بعد ايام رد لا يرتد في الصحيح لكن في المجتبى  
 الاصح ان الهبة عليك والابراء اسقاط عليك الدين من ليس عليه الدين باطل الا في تلك  
 حالة او وصية واذا اسلطة اى سلط للملك غير المديون على قبضة اى الدين فصح حينئذ  
 ومنه ما لو وهبت من ابنها ما على ابيه فالمعتمد الصحة للتسليم ويتفرع على هذا الا  
 لو قبضه دين غيره على ان يكون له لم يجز ولو كان وكلا بالبيع فصول ولا يبرئ منه ما اذا  
 اقر المايتر ان الدين لفلان وان اسمه في كتاب الدين عارية حيث صح اقراره لكونه اخبارا  
 عليك فلم يقر له قبضة بزازية وعامة في الاشياء من احكام الدين وكذا لو قال الدائن لك  
 اى على قلبي ثقتك بزازية وغيرها قلت وهو مشكل لانه مع الاضافة الى نفسه يكون عليك  
 وتعليك الدين من ليس عليه باطل فقام له وفي الاشياء في قاعدة تصرف الامام معز بالعلم  
 البرازية اصطلاحا ابن يكتب اسم احدهما في الديوان فالعطاء لمن كتب اسمه النسخ والصدقة كالقبض  
 بجامع التبرع ونحو لا تصح غير مقبوضة ولا في متاع يقسم ولا رجوع فيها ولو على غنى كان  
 المقصود فيها الثواب لا العوض ولو اختلفا فقال الواهب هبة والاخر صدقة فالقول للواهب خاتية  
**ورع** كتب قبضة الى السلطان يسئله عليك ارض محدودة فامر السلطان بالتوقيع فكنت كاتبه  
 جعلتها ملكا له هل تجلب الى القبول في المجلس القيام نعم لكن لما تقرر الموصول اقيم السؤال بالقبضة  
 مقام حضوره اعطت زوجها ما لا يشاؤه ليقبض فظفر به بعض غرماؤه ان كانت وصيته او  
 اقرب منه ليس لها ان تسترد من الغريم ولو ان اعطته ليتصرف فيه على ملكها قلها ذلك لا لو دفع  
 لابنه ما لا يتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فبات الا بان اعطاه هبة فاكل له ولا في ذوات وتماثل  
 في جواهر الفتاوى بعث اليه هدية في اناء هل يباح اكلها فيه ان كان زيدا ونحوه ما لو حوله الى  
 اناء آخر هبت لذاته يباح الا وان كان بينهما انبساط يباح ايضا والا فلا دعى قوما الى طعام

وفرهم على اخوته ليس كل خان مناولة اهل خوات آخر ولا اعطاء سائل وخادم وهرمة  
 لغير رب المنزل ولا كل ولد لولد البيت الا ان يتاوله الخبز المحترق للذين عادة وتعامه  
 في الجوهرة وفي الاشياء لا جبر على الصلوة الا في اربع شفعة ونفقة زوجة وعين  
 موصى بها ومال وقف قد حررت ابيات الوهبانية على وقت ما في شرحها للشربللي  
 فقلت لشعري اهد بين ليس يرجع مطلقا وابي الذي نصف صحيح المحرر على جميعها وترك  
 ظله لها اذ اوهبت مهر اولم يوفى بخبر معلق تطبيق ببراءة مهرها وانفاح اخرى لو يرد  
 فيظفر وان قبض الانسان مال مبيعه فبراءة يخذ منه كالدين باظهر ومن دون ارض  
 في البناء صخرة وعندى فيه وقفه فحزبه قلت وجه توفيقى بصرى في كتاب الرهن  
 بان رهن البناء دون الارض وعكسه لا يصح لانه كالشايخ فتامله واشترت باظهر لما في العمادة  
 عن خواهر زاده انه لا يرجع واختاره بعض المشايخ وبخطري بنجاح ضربها لانه يرد للبراءة  
 ابطاله فلا تحت فيحفظ **كتاب الاجارة** قدم الهبة لانها تملك عين وهذه عليك  
 منفعة هي لغة اسم الاجرة وهو ما يتحقق على عمل الخير ولنا يدعى به يقال اعظم الله اجره  
 وشرا تملك نفع مقصود من العين بعوض حتى لو استأجر ثيابا او اواني ليحمل بها اودابة  
 ليحتمل يدين يديه اودا لا يسكنها او عبدا او دراهم او غير ذلك لا يستعمله بل ينظر الناس ان  
 له فالاجارة فاسدة في الكل ولا اجرة لانها منفعة غير مقصودة من العين بزيادة وسيجي وكل  
 ما يصلح ثمن اى يبدل في البيع مع اجرة لانها من المنفعة ولا ينعكس كذا لا يقال ما لا يجوز  
 تحتها لا يجوز اجرة لاجرة الاجارة بالمنفعة اذا اختلفا كما سيجي وتغفل باعرتك قد  
 الدار شهر اية الان العارية بعوض اجارة بخلاف العكس او هبتك او اجرتك منافعها  
 شهر اية اذا دان ركنها الايجاب والقبول بشرطها كون الاجرة والمنفعة معلومتين لان  
 جميعا منها تغضو الى المانعة وحكمها وقوع المالك في البدلين ساعة فساعة وحل تغضه  
 والتعاطى ظاهر الخلاصة نعم ان علمت المدة وفي البرازية ان قصرت ثم والا فلا ويعلم النفع ببيان  
 المدة كالسكنى والزراعة ملائكة اى مدة كانت وان طال ولو مضافة كاجرتكها عند  
 للجر ببيعها اليوم وتبطل الاجارة به يوفق خابئة ولم تر في الاوقاف على ثلاث سنين في الاجارة



وعلى سنة في غيرها كما هو عليه والسبب ان يعقد عقود متفرقة كل عقد سنة بكذا فيلزم العقد  
الاول لانه لا يبرأ الباقي لانه مضاف فلم يتولى فسخه خاتمة وفيها الوشرط الواقف مدة يتبع الا  
اذا كانت اجارتهما اكثر فغاين جرها القاض لا المتولى لان ولاية عامة قلت مدة ما في الوقت  
المتولى على ابطال الاجارة الطويلة ولو بقوم ويبقى متافيرا ليج ويحفظ فلو لجرها للمتولى اكثر من يوم  
الاجارة وتنقضي في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد في كله فتاوى قارئ الهداية و  
وجه المصنف على ما في النفع الوسائل وافاد فساد ما يقع كثيرا من اخذ كرم الوقت او القيمة  
مساقاة فيستاجر ارضه الخالية من الاشجار بمبلغ كثير فيساقى على اشجاره يسهم من الف  
سهم فالحظ ظاهر الاجارة لا في المساقاة ففساده فساد المساقاة بالاولى كان كذا منها  
عقد على حدة قلت وقيد والبراية الفساد في باب البيع الفاسد بالفساد القوي للمجوع عليه  
فليس كجمع بين حرم عياله بخلاف الضعيف المختلف فيقتصر على محله ولا يتعداه لجمع  
بين عياله ومطلب فتدبر جعلوه ايضا من الفساد الطاري فتنبه ومن حوادث الروم وهو  
زيد باع غصيبة من تركته لدين على انها ملكه ثم ظهر ان بعضها وقف مسجد هل يصح البيع في  
الباقي لجانبه فتمنعهم وفرق بينه وبين الف بعضهم رسالة ملخصها ترجيح الاول فتأمل في جوابه  
الفتاوى آجر صنية وفتاوت سنين وكتب في الصك انه آجر لا يكتسب عقد كل عقد غيب الخ  
لا نفع الاجارة وهو الصحيح عليه الفتوى صيانة للآفات ثم قال ولو قضى قاض بفسادها لم  
ويرفع الخلاف انتهى قلت سيجي ان المتولى والوصي لو جردوا عن اجر المثل يلزم المستاجر  
اجر المثل وانه يعمل بالانفع للوقف وفي صلح الخاتمة متى فسد العقد في البعض لم يفسد مقدار  
يفسد في الكل ويعلم النفع ايضا ببيان العمل كالصباغة والصنع والنخاطة بما رفع الجاهة فيفسد  
في الاستجار والاداية للركوب بيان الوقت والموضع فلو غلط عنها ما فهي فاسدة بزانة ويعلم  
ايضا بالاشارة كقول هذا الطعام الى كذا واعلم ان الاجر لا يلزم بالعقد فلا يجب تسليمه به  
بتجمله او شرطه في الاجلوة المتجرة ما المضافة فلا تملك فيها الاجرة بشرط التجمل لاجمال  
وقيل تجمل عقود في كل احكام فيبقى براءة تملكها بشرط التجمل للحاجة شرح وجانية للشك  
ولا استفاد المنفعة او يمكنه منه الا في ثلث مذكورة في الاشياء ثم فرع على هذا بقوله في

الاجر لا يقبضت ولم تسكن لوجوه تمكنه من الانتفاع وهذا اذا كانت الاجارة صحيحة اما في النقص  
 فلا يجب الاجر لا بحقيقة الانتفاع كما بسطه في العمادية فظاهره ان في الاستعانة خارج الوقف  
 فحجب اجرة في الفاسدة بالتمكن كذا في الاشياء قلت وهل مال اليتيم والمعدل لا يستغل <sup>المستأجر</sup> ولا يبيع  
 في البيع وفاء على ما افق به علماء الروم كذلك محل تدفلات ارج وبقوله ويسقط الاجر  
 بالغصب اي بالحيلولة بين المستاجر والعين لان حقيقة الغصب لا يتجوز في العقار <sup>هل</sup>  
 تنفس بالغصب في الهداية نعم خلاف القاضي خان ولو غصب في بعض المدة فصاحبه <sup>المتأجر</sup> اذا  
 اخرج الغاصب من الدار مثلا لستفاعة او حاية اشياء ولو انكر ذلك اي الغصب المخرج  
 وادعاء المستاجر كالبينة له يحكم الحال كسئلة الطاحونة ولا يقبل قول الساكن لانه قد <sup>خل</sup>  
 وبقوله ولا يعتق قريب المؤجر لو كان لجره لانه لم يملكه بالعقد المخرج من تمكنه من الاستيفاء  
 تسليم المحل للمستاجر بحيث لا مانع من الانتفاع فلو سلمه العين المؤجرة بعد مضي بعض المدة  
 المؤجرة فليس لاحد من الامتناع من التسليم والتسلم في باقي المدة اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت  
 يرغب فيها لاجله فان كان فيها اي في العين المؤجرة وقت تلك البيوت فكله ومضى وحوايتها  
 زمن المؤجراته لا يرغب فيها بعد التسليم فلم يسلم في الوقت الذي يرغب لاجله خيرة قبض  
 الباقي كما في البيع كذا في الجور ولو سلمه المفتاح فلم يقدر على الفتح لضياحه ان امكنه الفتح بلا  
 تكلفة وجب الاجر والاشياء قلت كذا الوجه المستاجر عن الفتح بهذا المفتاح لم يكن تسليمه  
 الخلية لم تصح صيرفيه ولو اختلف تسليم الحال ولو برهنا فبينة المؤجر خيرة فكله البيع  
 وقيل ان قال له قبض المفتاح وافتح الباب فهو تسليم والا كما بسطه المصنف للمؤجر  
 طلب الاجر لا دار ولا أرض كل يوم وليلة كل مرحلة اذا اطلقه ولو بين تعين والخيطة ونحوها  
 من الصنائع اذا فرغ وسلم فكله قبل تسليمه يسقط الاجر فكله اكل من عمله اثر وماله  
 اثر له كمال له الاجر كما فرغ وان لم يسلم بحر وان وصيلة عمل في بيت المستاجر نعم لو مر بعد  
 مخطط بعضه او اهدم بعد ما بناه فله الاجر بحسبه على المذهب بحر وان كمال ثوب خالطه  
 الخياط بالجر فقتله بطل ان يقبضه ربه بالتعريف لا بجره بل بالمقتنين الفائق ولا يجر  
 على الاعادة وان كان الخياط هو الفائق فعليه الاعادة كانه لم يعمل بخلافه فمقتن الاجر يجرى على

الخياط اجر التفصيل بالخطاطة الاصح استنباه لكن في حاشيتها مغيرا للضمير المفتي به نعم وقال  
 المصنف ينبغي ان يحكم العرف انتهى ثم رايت في التاتارخانية مغيرا للكبرى ان الفتوى على  
 الاول قائل وللخياط اطلب الاجر للخزفي بيت المستاجر بعد اخراجه من التوركان تمامه بذلك  
 بلخراج بعضه بحسب به جوهرة فان احترق عليه اى بعد اخراجه بغير فعله فله الاجر لتسليمه  
 بالوضع في بيته ولا غرم لعدم التقدي وقالا يغرم مثل دقيقه ولا اجر وان شاء ضمن الخزفي  
 واعطاه الاجر ولو احترق قبله لا اجر له ويغرم اتفاقا للقضيين بجرود ردوان لم يكن اجر  
 فيه اى في بيت المستاجر سواء كان في بيت الخياط او لا واحترق او سرق فلا اجر له لعدم التسليم  
 حقيقة ولا ضمان لو سرق لانه في يده امانة خلافا لما هو مسئلة الاجير المشترك جوهرة وان  
 احترق الخزفي وسقط من يده قبل اخراجه فعليه الضمان ثم المالك بالخيار فان ضمنه  
 قيمته غيورا فله الاجر وان ضمنه قيمته دقيقا فلا اجر له للمالك قبل التسليم ولا ضمن الخطيب  
 والمخ وللطنخ بعد العرف الا اذا كان لاهل بيته جوهرة والاصل في ذلك العرف فان افسد  
 اى الطعام الطبخ او اسرقه او لم ينهجه فهو ضامن للطعام ولو دخل بنار الخبز او لطبخ بها  
 فوقت منه شرارة واحترق البيت لم يضمن الا اذا كان يضمن صاحب الدار ولو احترق شيء  
 من السكان لعدم التقدي جوهرة وليس بضمير اللان بعد اقامته وقالا بعد اتمهجة اى  
 بعضه على بعض ويقولها يفتي اين كمال مغيرا للعيون وهذا اذا ضمير في بيت المستاجر ولو في غير  
 ملكه فلا اجر حتى يعد منصوبا عنده ومسرحا عنه هازيل يروى **فروع المالك** على اللبان والذرا  
 على المستاجر وادخال الحمل المنزل على كمال كاسبه في الجوار او صعوده للغرفة الاثر  
 والحيات دابة للحمل على المكاشي وكذا الحمل والجوار والحيات على المكاشي واشتراط الورق  
 عليه يفسد ما ظهر به ومن كان عمله ان في العين كاصباغ والقصار حبسها لاجل الاجر  
 وهل المرام بالان عين مملوكة للعامل كالنشا والغرام مجرود ما يعان ويتركه فان احصاها  
 الثلث فغاسل الثوب وكاسر الفستق والحطب الطحان والخياط والخفاف ومعالق راس  
 العبد لهم حبيل العين بالاجر على الاصح محبت به وهذا اذا كان حالا اما اذا كان الاجير حيا  
 فلا يملك حبسها كعمله في بيت المستاجر لتسليمه حكما ويضمن بالتقدي ولو في بيت المستاجر



غاية فان جلس فضاء فلا يجوز ضمان لعدم التقدي ومن لا ان عمله كالحال على ظهر اودابة  
 والملاح وغاسل الثوب اي لتطهيره لا لتحسينه محبتي فليحفظ لا يجلس العين للاجرة فلو جلس  
 ضمن ضمان العصب وسعى في بابه وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها اي بدلهما شرعا محمولة  
 وله الاجر وان شاء غير محمولة ولا اجر جوهرة واذا شرط عمله بنفسه بان يقول له اعمل بنفسك  
 او بيدك لا يستعمل غيره الا انظر فلها استعمال غيرها بشرط وغيره خلاصة وان اطلق كان له  
 اي للاجير ان استاجر غيره افاد بالاستيجار انه لو دفع لاجنتي ضمن الاول والثاني وبه صرح في  
 الخلاصة وقيد بشرط العمل لانه لو شرطه اليوم او غدا قلما يفعل وطالبه مرارا ففطر حتى سرق  
 لا يضمن ولجانب شمس لائمة بال ضمان كذا في الخلاصة وقوله على ان تحمل الملاح ولا يقتيد مستغن  
 فله ان يستاجر غيره استاجر ليا في بيعا له فمات بعضهم فخلع بمن بقي فله اجر مجسايه كانه او  
 بعض المعقود عليه وقيد بقوله لو كان في اي حيا له معلوم بين اي للعاقدين ليكون الاجر مقابلا  
 بجملتهم والا يكونوا معلومين فكله اي كل اجر ونقل ابن الكمال ان كانت للثلاثة نقل بقصا  
 عددهم فمجسايه والا كله استاجر بجلا لا يصل قط اي كتاب اوزاد الى ايلان رده اي  
 المكتوب والزاد لموته اي زيدا او غيبته لا شيء له لان نفقته يعوده كالحيا اذا خاطم فني  
 وفي الثانية استاجر ليا في بيعا له فمات بعضهم فخلع بمن بقي فله اجر مجسايه كانه او  
 وجب الاجر فان دفع العقط الى ورثته في صورة الموت او من يسلم اليه اذا حضر في ورثته  
 وجب الاجر بالذهب هو نصف الاجر المسمى كذا في الدرر والعرب ويتبعه المصنف ولكن تعقبه  
 المحسن وعولوا على لزوم كل الاجر لكن في القهستاني عن النهاية انه اذا شرط المثل بالجر اجب  
 والا فكله فليكن التوفيق واذا وجد ولم يوصله اليه لم يجبه شيء كالتقاء المعقود عليه وهو  
 الاتصال واختلف فيما لو فرق متولى ارض الوقف لجرها بتغير المثل يلزم مستاجرها اي  
 مستاجر ارض الوقف لا المتولى كما غلط فيه بعضهم تمام لجر المثل على المفق به كما في البحر المحم  
 وغيره وكذا احكم وصي داب كما في جميع الفتاوى يفتي بال ضمان في غصب عقار الوقف وغصبه  
 وكذا يفتي بكل ما يقع للوقف فيما اختلف فيه العلماء حتى يقضوا الاجارة عند الزيادة الفا  
 نظرا للوقف وصيانة الحق تعالى حاوي القدي مات الاجر وعليه ديون حتى قسم العقد بعد

تجمل اليد فالمستاجر لو العين في يده ولو بعقد فاسدا شبهة الحق بالمستاجر من غير ما به حق  
يسبق في الاجرة المججلة الا انه لا يسقط الدين بهلاكه اي بهلاك هذا المستاجر لانه ليس به  
من كل وجه بخلاف الرهن فانه مضمون باقل من قيمته ومن الدين كما سيأتي في باب جمع  
الفتاوى **فروع** الزيادة في الاجرة من المستاجر تصح في المدة وبعدها واما الزيادة على  
المستاجر فان في الملك ولو لئيم لم يقبل كما لو رخصت وان في الوقف فان كجارة  
فاسدة اجرها الناظر بلا عرض على الاول لكن الاصل احتجها بالجر المثل ولو ادعى رجل انها  
بغيره فاحترق ان اخبر القاضى وخبره انها كذلك فنعى او يقبل الزيادة وان شهدوا وقت  
العقد انها بالجر المثل والا فان كانت اضرارا وتعتال لم يقبل وان كانت الزيادة لجر المثل  
فالمختار قبولها فيفسخها المتكوفان امتنع فالقاضي ثم يجرها من زاد فان كانت دار او  
حانوتا او ارضا فارغة عرضها على المستاجر فان قبلها فهو حرق ولن يملك الزيادة من وقت  
قبولها فقط وان انكر زيادة لجر المثل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم  
يقبلها اجرها المتولى وان كانت ضرورة لم تصح اجارها لغير صاحب الزرع لكن تضم عليه  
الزيادة من وقتها وان كان بنى او غرس فان كان استاجرها مشاهرة فلها ثوب جري غير  
اذا فرغ الشهران لم يقبلها لان عقادها عند راس كل شهر والبناء يتملكه الناظر بعتمية حتى  
القلع للوقف او يصدر حتى يتخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم توجب لغيره وانما تضم عليه  
الزيادة كالزيادة ولها اندع واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد المتولين  
فنعىها وعليه الفتوى ومالم ينعى كان على المستاجر المسبب شبهة معزيا للصغر قلت وظاهر  
قوله والبناء يتملكه الناظر الخ انه يتملكه لجملة الوقت قصر على صاحبه وهذا الوأكل  
تنقص بالقلع والاشطار رضا لا كما في عامة الشرع منها ليجر والمنع فيقول عليها لانها  
الموصوفة لنقل المذهب بخلاف بقول الفتاوى وفي فتاوى موكدا زاده من الوقف غير  
للفصولات حانوت وقفية فيه سلكه بلا اذن متوليه ان لم يضر رفعه رفعه وان  
ضرر فهو المضيع ماله فليتركه الى ان يتخلص له من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناؤه متنا  
من جهة كجارة لغيره اذ لا بد له على ذلك البناء حيث لا يملكه فله ولو اصرط على ان

يجعلوا ذلك الموقف بمن لا يجاوز اقل القيمتين منزوعا ومبنيافيه ضح وتوالتح الآخر دين رفع  
 الامر الى القاضي ليضع العقد وليس للاخر ان يفسخ بنفسه وعليه الفتوى ويجوز مثل الا  
 او يكثر او باقل مما يتعاضد فيه الناس كما يتعاضد به فتكون فاسدة وينجس اجارة صحيحة  
 اما من الاول او من غيره باجر المثل او بزيادة بقدر ما يرضى به المستاجر انتهى وفي قوله  
 الحانوتى بنية الاثبات مقدمة وهي التي شهدت بان الاجرة او الاجرة المثل وقد اقبل  
 بها القضاء فلا تنقض قال وبه اجاب بقية المذاهب والله اعلم **باب ما يجوز**  
**من الاجارة وما يكون خلافا فيها** اي في الاجارة صح اجارة حالوت  
 اي دكان وداد بلا بيان ما يعمل فيها لصفه للمعارف وبلا بيان من يسكنها فله ان يسكنها غيره باجارة  
 غيرها كما يشي وله ان يعمل فيها اي الحانوت والده اكل بالراد فيتدوير بطد وابه ويكس طيه و  
 يستحق بجلاره ويتخذ بالوجه ان لم تضرب يطي برح اليد وان ضربه يفتي قنية غير انه لا يسكن بها  
 للفاعل والمفعول حلا او مضارا او محلا من غير رضى المالك واشترطه ذلك في عقد الاجارة  
 لانه يوهن البناء فيتوقف على الرضاء ولو اختلف في الاشتراط فالقول للرجح كما لو انكر اصل العقد  
 وان اقام البنية فالبنية بنسبة المستاجر لثباتها الزيادة خلاصة وفيها استاجر للقضارة فله المحدث  
 ان يحد ضررها ولو فعل باليسر له لئلا يجره ان الهدم به البناء ضمنه ولا اجر لها لا يجتمع  
 وله السكنى بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرها وكذا اكل ما لا يختلف بالمستعمل بطل المقتيد لانه  
 غير مقيد بخلاف ما يختلف به كما يشي ولو اجر بالكثر بصدق بالفصل الا في مستلذين اذا اجروا  
 بخلاف الجنس او اصلح فيها شيئا ولو اجرها من المؤجر لا تقع وتنسخ الاجارة في الاصح بحر مغزا  
 للوهرة وسيجي يصح خلافه فتنبه ونقص اجارة ارض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها او قال على  
 ان ازرع فيها او قال على ان ازرع فيها ما اشاء كذا تقع المنازعة والافق فاسدة للجمالة وتقلب  
 صحيحة بزرعها ويحب المبنى والمستاجر الشرب والطهي ويزرع زرعين يبيعان خريفا ولو لم يمكنه  
 الزراعة للحال كاحتياجها السق او كرى ان تمكنه الزراعة في مدة العقد جاز ولا ولا وقامة  
 القنية اجرها وهي مشغولة بزرع غيره ان كان يحق لاجرة لكن لو حصد وسلمها انقلب  
 جائزة مالم ليحصد الزرع فتجوز ويؤثر بالحصاد والسيلا به يفق بزازيه الا ان يؤخرها مضادة



الى المستقبل فجوز مطلقا وان كان الزرع غير خرمحت لا مكان التسليم بحجبه على قلعه اذ  
 اوكفا وى قارى الهداية وفي الوهبانية تضع اجارة الدار المشغولة يعنى ويؤمر بالتفريغ وابتداء  
 المدة من حين تسليمها وفي الاستباه استاجر مشغولا وفاز عاصم في الفارع فقط وسيجي في المتفرقا  
 وتضع اجارة ارض البناء والغرس وسائر الانتفاعات كطبخ اجر وخرق ومقيلة ومرا حاشى يلزم  
 الاجرة بالتسليم امكن زرعها ام لا بحر فان مضت المدة قلعهما وسلمها فارغة لعدم نهايتها لان  
 يغرم له الموجر قيمته اى البناء او الغرس مقلوعا بان تقوم الارض لها ويدفعها فيضمن ما بينهما اختيار  
 ويملكه بالنصف عطف على يغرم لان فيه نظر المما قال في البحر هذا الاستثناء من لزوم القلع على  
 المستاجر فافاد انه لا يلزمه القلع لو رضى الموجر ببيع القيمة لكن ان كانت تنقص بملكها جبرا  
 على المستاجر الا برضاه او يرضى الموجر عطف على يغرم بتركه اى البناء او الغرس فيكون البناء  
 والغرس لهذا والارض لهذا وهذا الترك ان باجر فاجارة والانتفاع فلهما ان يواجرهما الثالث  
 يقتسم البحر على قيمة الارض ببناء وعلى قيمته البناء بلا ارض فيأخذ كل حصته مجتبي وفي وقف  
 القنية تبقى في الدار المسبلة بلا اذن القيم وترع البناء يضرب بالوقف بحجبر القيم على دفع قيمته  
 للبانى النخ ولو استاجر ارض وقف وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فللمستاجر استبقاها  
 باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر بالوقف لو ابي الموقوف عليهم الا القلع ليس له ذلك كذا  
 القنية قال في البحر وهذا تعلم مسألة الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف النخاض والتمت  
 عدم نهايتها كالشجر فنقلع بعد مضي المدة ثم المراد بالوطبة ما يبقى اصله في الارض ايدا وانما يقطع  
 ورقه ويباع او زهره واما اذا كان له نهاية معلومة كما في الفحل والبحر والبادنجان فينبغي ان  
 يكون كالزرع يترك باجر المثل الى نهايته كذا حرره المصنف في حاشى الكنز وقوله بما في معاملة  
 الخانية فليحفظ قلت بقى لوله نهاية معلومة لكنها بعيدة طويلة كالقصب يكون كالشجر كما  
 في فتاوى ابن الجلبى فليحفظ والزرع يترك باجر المثل الى اذراكه رعاية للجانبين كان له نهاية كما  
 بخلاف موت احدهما قبل اذراكه فانه يترك بالمسمر على حاله الى الحصاد وان انقضت الاجارة كان  
 ابقاؤه على مكان اولى مادامت المدة باقية اما بعدها فباجر المثل ويخفى بالمستلزم المستعير فيترك  
 الى اذراكه باجر المثل واما الغاصب فيؤمر بالقلع مطلقا نظله ثم المراد بقوله يترك الزرع باجرا

بقضاء أو عقد مما حق لا يجبر الأجر إلا بأحدهما كما في القنية فيلحفظ بحرقه أو نفع اجارة الدابة للركوب  
 والحمل والتوب ليس إلا نفع اجارة الدابة ليجنبها أي لجل أن يجعلها خبيبة بين يديه ولا يركبها  
 ولا نفع اجارتها أيضا لجل أن يربطها على باب داره ليراهما الناس فيقال له قسرا ولا جارات  
 يزينيته أو حانوته بالتوب لما قد مضى من هذه منفعة غير مقصودة من العيت وإذا فسد  
 أجر ذلك الاستاجر يتأصل فيه أو طيبا ليشمه أو كتابا ولو شعر باليقله أو مصحفا شرحا  
 وإن لم يقيد بالركب ولا السير وركب من شاء وتعين أول ركب ولا يسر ولم يبين من يركبها  
 فسكن للجمالة وتنقلب صحيحة بركوبها وإن قيد بالركب أو لا يسر فخالف ضمن إذا عطيت ولا أجر عليه  
 وإن سلم بخلاف حانوت اعتد فيه حدا مثل حيث يجبر إذا سلم لأنه لما سلم تبين أنه لم  
 يخالف عنه فلا يوهن الدار كما في الغاية لأنه مع الضمان تمتنع ومثله في الحكم كل ما يختلف بال  
 كالفسطاط وقيل لا يختلف فيه بطل تقييده به كما لو شرط سكنى واحدا له أن يسكن غيره لما طرأ  
 التقييد غير مفيد وإن سمي ثوبا وقد أكره له حمل مثله واخف لا اضرك الملح والاصل أن  
 استحق منفعة مقدرة بالعقد واستوفى أو مثلهما أو دونهما جاز ولو أكره لم يخرج منه بحمل  
 وزن البرقطن لا شعير في الأصح ولو أرف من يستمسك بنفسه وعطيت الدابة <sup>نفسه</sup> ضمن  
 ولا اعتبار للثقل لأن الأذى غير موزون وهذا إن كانت الدابة تطير حمل الاثنين والآخر  
 فالحمل بكل حال كما لو حمله الراكب على عاتقه فإن ضمن الكل وإن كانت تطير حملها لكونه في مكان  
 واحد وإن كان الرديف صغيرا لا يستمسك بضمير بقدر ثقله كحمل شيئا آخر ولو من ملأ صا  
 كوالد الناقة لعدم الأذن وليس للمراحم الرجل يوزن بل إن يسأل أهل الخبرة كم يزيد ولو ركب  
 على موضع الحمل ضمن الكل لما مر ذكره بالركوب ثانيا بالكثرة ولو ما يلبسه الناس ضمن بقدر ما زاد  
 وإذا هلك بعد بلوغ القصد وجب جميع الأجر لركوبه بنفسه مع التضمن أي لنصف القيمة  
 لركوب غيره ثم إن ضمن الراكب لا يرجع وإن ضمن الرديف يرجع لو مستاجر من المستاجر والآخر  
 بكونها عطيت لأنها لو سلمت لزم المسعر فقط ويكون له إردفه لأنه لو أقرده في البيع صار خاصا  
 فلا أجر عليه بغير الغاية لكن في السراج الوهاج عن المشكل ما يخالفه فليتأمل عند الفتوى  
 كيف وفي الاستنباه وغيرها أن الأجر بالضمان لا يجتمعان وإذا استاجر لحمل عليها أكره منه

فخطبت ضمن ما زاد النقل هذا اذا حملها المستاجر فان حملها صاحبها بيده وعدله فلا ضمان  
 على المستاجر لانه هو المباشر عادة وان حمل الحمل معا ووضعاه عليها وجب النصف على المستاجر  
 بفعله وهدر فعل ربهما مجتبي ولو كان البر مثلا في جولين فحمل كل واحد منهما جوا قاي وعاء  
 كعدل مثلا وسدرة ووضعاه عليها معا او متعاقبا لضمان على المستاجر ويجعل حمل المستاجر ما كان  
 مستحقا بالعقد غاية ومفاده انه لضمان على المستاجر سواء تقدم او تأخر وهو الوجه ومن ثمة  
 عوته عليه على خلاف ما في الخلاصة كذا في شرح المصنف قلت وما في الخلاصة هو ما يوجد في  
 بعض نسخ المتن من قوله وكذا الاضمان لو حمل المتاجر ولا ثم ربا لداية وان حملها ربا او لا ثم  
 المستاجر ضمن نصف القيمة انتهى قينة وهذا اي ما مر من الحكم اذا كانت الداية المستاجرة  
 تطبق مثله اما اذا كانت لا تطبق فجميع القينة لازم على المستاجر بل يبيح عليه كل الاجر الاجر  
 للحمل والضمان للزيادة غاية واقاد بالزيادة الهام من حين المسمى فلو من غيره ضمن الكل كمالو  
 حمل المسمى وحده ثم حمل عليه الزيادة وحدها لم يحرق قال ولم يتعزوا للاجر اذا سلمت نظري وجوب  
 المسمى فقط وان حملها المستاجر كان منافع الغصب تضمن عندنا ومنه علم حكم المكارى في طر  
 مكة وضمن بضرها وكبحها يلجأها لتقيده الاذن بالسلامة حتى لو هلك الصغير ضرب الا  
 او الوصي للتاديي ضمن لوقوعه بنجر وتريك وقال لا يضمنان بالمتعارف وفي الغاية عن التهمة  
 الاصح رجوع الامام لقولهما لا يضمن بسوقها اتفاقا وظاهر الهداية ان للمستاجر الضرب <sup>دون</sup> للا  
 العربي واما ضربه داية نفسه فقال في القينة عن الحنفية لا يضرها اصلا ويخامم فيما زاد  
 على التاديي ضمن بنوع السبح ووضع الايمان سواء او كف بمثله او لا وبالسبح بلا يسر  
 هذا الحمار بمثله في جميع قيمته ولو بمثله او اسرجها مكان الايمان لا يضمن الا اذا زاد وزنا <sup>فيضمن</sup>  
 بحسابه ابن كمال كما يضمن لو استاجرها بغير الجمار فابحها بالجمام لا يلزم بمثله وكذا الوايدله  
 لان الحمار لا يختلف بالجمام وغيره غاية او سلك طريقا غير ما عينه المالك وتفاوتا بعدد وراؤفا  
 بحيث لا يسلكه الناس بن كمال او حمله في البحر اذا قيد بالبر مطلقا سلكه الناس ولا يخطئ البحر فلو  
 يقيد بالبر كضمان وان بلغ المنزل فله الاجر لحصول المقصود وضمن ببيع رطبة وقدره  
 بالبر ما نقص من الارض لان الرطبة اضر من البر فلا يضمن لانه غاصب فيها استثنى كما سيجي قيد



بنزع الاضطرار بالاكل ضررا لا يضمن ويجب الاجور ضمن بخياطة قباء وامر بقيمة ثوبه  
 اي لصاحب الثوب اخذ القباء ودفع اجر مثله لا يجاوز المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة وكذا  
 اذا الخطأه سراويل وقد امر بالقباء فان الحكم كذلك في الاصح فتقييد الدرر بالقباء اتفاق  
 وضمن بصغره اصغر قد امر بالجرمية ثوب ابيض وان شاء المالك اخذه واعطاه ملاذاد  
 الصبغ فيه ولا اجر له ولو صبغ رديا ان لم يكن الصبغ فاحشا لا يضمن الصباغ وان كان فلحقا  
 عند اهل فيه يضمن قيمة ثوب ابيض خلاصة **فروع** قال للخياط اقطع طول وعرضه  
 كمه كذا فجاءنا فضا ان قدر اصبع ونحوه عقود ان اكثر ضمنه قال ان كفا في قميصا فاقطعه  
 بدمهم وخطه فقطعه ثم قال لا يكفيك ضمن ولو قال ايكفيني قميصا فقال نعم فقال اقطع  
 فاقطعه ثم قال لا يكفيك لا يضمن نزل الجمل في مفازة ولم يرتحل حتى فسد المال بسرقه  
 او مطر ضمن لو السرقة والمطر غلبا خلاصة وفي الاشياء استعان برجل في السوق ليبيع  
 متاعه فطلب منه اجرا فالجدة لعادتهم وكذا الوادخل رجلا في حانوته ليعمله وفي الدرر  
 دفع علامه او ابنه لحاكم مدة كذا يعلمه النسخ وسرط عليه كل شهر كذا اجاز ولو لم يشتر  
 فعلى التعليم طلب كل من المعلم والمولى اجرا من الاخر اعتبار عرف البلدة في ذلك العمل  
 فيها استاجرداية الى موضع فجاوزها الى آخر ثم عاد الى الاول فعطبت ضمن مطلقا في  
 الاصح كما في العارية وهو فوقها واليه رجع الامام كما في مجمع الفتاوى وفيه خرقا للمالك  
 فرجع واعاد الحمل لحله الاول لا اجر له وينبغي ان يجبر على الاعادة وفيه دفع ابريسا  
 ارا صباغ ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغه وردة على فلم يرد ثم هلك الاضمان وفيه شل  
 ظهير الذي عمن استاجر رجلا ليعمل له في الضيعة فلما خرج نزل المطر وامتنع بسببه  
 هل له الاجر قال لا استاجرداية ليجملها كذا افترضت فعملها دونه هل للمستكرى الاجر  
 بجسته قال لا لانه رضى بذلك استاجر رضى فمتعه الجيران عن الطحن لتوهين  
 البناء وحكم القاضى بمنعه هل تسقط منه مدة المنع قال لا ما لم يمنع حسا من الطحن  
 استاجر حاما سنة فغرق ملة هل يجبر كل الاجر قال انما يجبر يقبل ما كان مستغافرا في الواسية  
 قال شعره ويسقط في وقت العمارة مثل ما هو له في غير الدار والهدم به نحو خالفه وقد

العارية أمر يقدم فيما قبلها المعرف قبلت ومفاده رجوع المستاجر بانتهى على الموجب بحرم الامر في الا  
 في تنوير بالوعة فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خرب الدار سقط كل الاجر ولا تنقضي ما لم يقضها  
 المستاجر بحضرة الموجب ولا يصح واذا ابتدئ الخيار له وفي سنتي عشرتها لا يجب الاجر قاله ابن الشخ  
 قلت في نفيه نظروا له اريد المستاجر ما جرة المثل وحصة العروة فلا مانع من لزومها فاما  
 وسيجي في نسخها ما يفيد فتيده استاجر حاما وشرط حط اجرة شهرين للعطلة فان شرط  
 قد العطلة صح بنزاهة اجرة السجج البجان في زمانها يجب ان تكون على رب الدين خزائن الفتاوى  
 انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فمكن المستاجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الا ان كان له  
 السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستاجر غائب الدار في يده  
 امراته لان المرأة لم تسكنها باجرة آجر داره كل شهر بكذا افلحل الفسخ عند تمام الشهر ولو غاب المستا  
 قبل تمام الشهر وترك زوجته ومناعه فيها لم يكن للاجر الفسخ مع المرأة لانه ليست بحضرم  
 والحيلة اجارها لآخر قبل تمام الشهر فاذا اتم تفسخ الاول فيستعقد الثانية فتخرج منها  
 المرأة وتسلم للثانية خانية والله تعالى اعلم **باب الاجارة الفاسدة**  
 الفاسد من الحق ما كان مشروعا باصله دون وصفه والباطل ما ليس مشروعا اصلا  
 باصله ولا بوصفه وحكم الاول وهو الفاسد وجب اجز المثل بالاستعمال والمسمى معلوماً بان محال  
 بخلاف الثاني وهو الباطل فانه لا يجر فيه بالاستعمال حقايق ولا تلك المنافع في اجارة الفاسد  
 بالقبض بخلاف البيع الفاسد فان المبيع ملك فيه بالقبض بخلاف فاسد الاجارة حتى لو قبضها  
 المستاجر ليس له ان يجرها ولو جرها وجب اجز المثل ولا يكون غاصبا وللاول بقصر الثانية بجر مغيرا  
 للمخالصة وفي الاشباه المستاجر فاسد الواسع جاز وسيجي نقسدا لاجارة بالشروط المخالفة  
 لمقتضى العقد فكل ما فسد البيع عامه فيسدها كالماله ما جردا لجرة او مدة او عمل وكسر طما  
 عبد وعلف دابة ورممة دار ومغارمها وعشر وخراج وموتة رذ اشباه ونفس ايضا باليتي  
 بان يوجر نصيبا من ارضه او نصيبه من ارضه من غير تركه او من احد تركه تقع الوسائل  
 وعمادية في الفضل الثلثين وتحرر بالاصل عن المطاير فلا يفسدها على الظاهر كان الجمل ثم فسخ  
 في البعض او الجز الواحد فان احدها او بالعكس هي الحيلة في اجارة المشاع كما لو فسخ بجوازه الا اذا جاز

كل نصيبه او بعضه من شريكه فيجوز وجوزاه بكل حال وعليه الفتوى زيلعي وبجر مغزيا للمعنى لكن رد  
العلامة قاسم في تصحيحه بان ما في المعنى شاذ مجهول القائل فلا يعول عليه قلت وفي البدايع لواجب  
مشاعا يحتمل القسمة فقسم وسلم جازل زوال المانع ولو ابطالها الحكم ثم قسم وسلم لم يجز وبقي يجوز  
لو البقاء لرجل العروة لآخر فضولين من الفصل الحاد والعشرين يعني الوسط منه ونفسد  
بجهالة المسمى كله او بعضه كسمية ثوب او دابة او مائة درهم على ان يردها المستاجر بصيرة المرة  
من الاجرة فيصير الاجر مجهولا ونفسد بعدم التسمية اصلا او بتسمية خمر او خنزير فان فسدت  
بالاخرين بجهالة المسمى وعدم التسمية وجب اجرا مثل يعني الوسط منه ولا ينقص عن المسمى كالتكليف  
بل باستيفاء المنفعة حقيقة كما مر بالغام بل بلغ لعدم ما يرجع اليه ولا ينقص عن المسمى ولا ينفسد بها  
بل بالشرط واليتبع مع العلم بالمسمى لم يزد اجر المثل على المسمى لرضاها به وينقص عنه فساد  
واستثنى الزيلعي ما لو استاجر ارا على ان لا يسكنها فسدت ويجب ان يسكنها اجر المثل بالغام بل بلغ وحمله  
في البحر على ما اذ جهل المسمى لكن ارجعه فاضحان في شرح الجامع الى جهالة المسمى فافهم وعلى كل حال  
استثناء فمتنب قلت وينبغي استثناء الوقف لان الواجب فيه اجر المثل بالغام بل بلغ فامل فان اجر  
داره بغيره على جهالة المسمى بعد مجهول فسكر مدة ولم يدفعه فعليه للمدة اجر المثل بالغام بل بلغ ونفسد  
في الباقي من المدة اجر حانونا كل شهر بكذا اصح في واحد فقط ونفسد في الباقي لجهاليتها واكمل  
انه متى دخل كل فيما لا يضر منتهاه وتعين ادناه واذا تم الشهر فكل نفسها بشرط حضور الآخر  
لا انتهاء العقد الصحيح وفي كل شهر سكن في اوله هو النسيئة الاولى ويومها عرفا وبه يفقح العقد  
فيه ايضا وليس للموجس اخراجه حتى ينقضي الا بعد ذلك لو عمل لجرة شهرين فالكفر لكونه كالمسمى زيلعي  
الا ان يسمى الكل اى جملة شهر معلومة فيصح لزوال المانع واذا اجرها سنة بكذا اصح وان لم  
يسمى اجر كل شهر تقسم سوية واول المدة ماسى ان سمي والا فوقت العقد هو اولها فان كان العقد  
حين يخل بضم ففتح اى يبصر الهلال والمراد اليوم الاول من الشهر ثمنى اعتبار الاهلة والا فلا يلزم  
كل شهر ثلثون يوما وقالا يثم الاول بالايام والباقي بالاهلة استاجر عبدا باجر معلوم وبطعامه  
لم يجز لجهالة بعض الاجر كما مر وجاز لاجارة الحمام لانه عليه الصلوة والسلام دخل حمام بالحفة  
لمتعارف الناس قال عليه السلام ماراه الموتى حسنا فحق عند الله حسن قلت والمعروف



وقعه على ابن مسعود كما ذكره ابن حجر وبارئواؤه للرجال والنساء هو الصحيح للحاجة بل مجتهداً بأن لا كراهة  
 أسباب اغتسالهن وكراهة عتاق محبولة على ما فيه كشف عودة زليعي وفي أحكام الاستبراء ويكره لها  
 دخول الحمام في قول وقيل لا لمريضه او نقساء والمعتد ان لا كراهة مطلقاً قلت وفي زماننا لا شك  
 في الكراهة لتحقيق كسوف العورة وقد مر في النفقة والحجامة لانه عليه الصلوة والسلام اجتمع واعطي  
 اجتهاده وحديث التمي عن نسبه منسوخ والطائر بكسر فهم المرصعة باجر معين لتعامل الناس بحلها  
 بقية الحيوانات لعدم التعارف وكذا ابطعها او كسوها وها الوسط وهذا عند اهلهم بحريان  
 العادة بالتوسعة على الطائر شفقة على الولد وللزوج ان يطأها خنزيراً الا ان كان في بيت المتاجر  
 لانه ملكه فلا يدخله الا باذنه والزوج له في نكاح ظاهره اي معلوم بغير الاقرار فسخها مطلقاً شأنه بها  
 او لا في الاصح ولو غير ظاهر بان علم باقرارها لا يفسخها لان قولها لا يقبل في حق المتاجر والمستاجر  
 فسخها لجعلها ومضمونها فخرها بنحو ابيها ونحو ذلك من الاعذار لا بكفرها لانه لا يضمن بالصود ولو  
 مات الصبي او الطائر انتقضت الاجارة ولو مات ابوه لا وعليها غسل الصبي وتيابه واصلاح طعامه  
 ودهنه بفتح الال اي طليه بالدهن للعرف وهو معتبر فيما لا يضر فيه لا يلزمها من شيء من ذلك  
 وما ذكره محل من ان الدهن والريحان عليها فعادة اهل الكوفة وهو اي غنمه ولجوة عملها  
 على ابيه ان لم يكن له للصغير مال والا فقي ماله لانه كالنفقة فان ارضعته بلين شاة او غنمه  
 بطعام ومضت المدة لا اجر لها لان الصحيح ان المعقود عليه هو الارضاع والتربية لا اللبن والعقد  
 غاية بخلاف ما لو دفعته الى خادمها حتى ارضعته او استأجرت من ارضعته حتى تستحق الاجرة  
 الا اذا شرط ارضاعها على الاصح شره بل الى عن الذخيرة ولو اجرت نفسها لذلك لقوم اخرين ولم  
 يعلم الاولون فلا رضاءها وفرغت اتمت ولها الاجر كاملاً على الفريقين لشبهها بالاجير الخاص  
 والمشترك وتامه في العناية لا تقع الاجارة لعسب التليس وهو زده على الاثان ولا لاجل المعام  
 مثل الغنم والنوح والملاهي ولو اخذ بلا شرط يباح ولا لاجل الطاعات مثل الاذان والجمع والامامة  
 وتعليم القرآن والفقهاء ويفتي اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقهاء والامامة والاذا ان ويجبر المشتري  
 على دفع ما قبل فيجب التمسك بعقد واجر المثل اذ لم يذكر مدة شرح وبيان من الشركة ويجلس به يفتي  
 ويجبر على دفع الحلو المرسومة هي ما يهدى للعلم على رؤس بعض سور القرآن سميت لها لان العاد

اهداء المحل ولو دفع غركا لحق لبيعه له بنصفه اى بنصف الثمن او استاجر غلا ليجل طعامه ببعضه  
 او نور اليطبخ به ببعض دقيقه فسدت في الكل لانه استاجره بمنجز من عمله والاصل في ذلك تحريمه  
 عليه الصلوة والسلام عن تغيب الطمان وقد مناه في بيع الوفاء والحيلة ان يفر له الاجر ولا يؤ  
 تغيب الا بتعيين ثم يعطيه تغيزا منه فيجز ولو استاجر ليجل له نصف هذا الطعام بنصفه لآخر لا حرج  
 له املا يصير رتبه شيئا وما استشكله الرابعي اجاب عنه المصنف قال وصرحوا بان دلاله النفر  
 لا عموم لها فلا يخصص عنها شي بالعرف كما زعمه مشايخ بلخ او استاجر خارا ليجز له كذا الكفيرة قتي  
 اليوم بدله هم فسدت عند الامام كجده بين العمل والوقت ولا ترجح لاحد هاهنا فيفسد المنازعة حتى  
 لو قال في اليوم او على ان تفرغ منه اليوم جازت اجماعا وارضاء بشرط ان يثنيها اى يحضرها من  
 او يكرى اثارها العظام او ليس قوما لبقاء ان هذه الافعال لم يتركها لم يتوهم تفسد او بشرط  
 ان ينزعها بن راعة ارض اخرى لما يحى ان الجنس بافراط ويحرم النساء وقوله فسدت جواب الشرط  
 وهو قوله ولو دفع الخ وصحت له استاجرها على ان يكرى لها دينرها او يقيمها وفيه عيب لانه شرط  
 يقضي به العقد ولو استاجر ليجل طعام مشرا بينهما فلا اجر له لانه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويقع بعضه  
 لنفسه فلا يستحق الاجر كما من استاجر الرهن من المهرق فانه لا اجر له لتفعله بملكه وفي جواهر  
 الفتاوى لو استاجر حمارا فدخل الثوب مع بعض اصدقائه الحمار لا اجر عليه لانه ليس له بستر المعقود  
 عليه وهو منفعة الحمار في الملاء ولا يسقط شي من الاجرة لانه ليس معلوم استاجر ارضا ولم يذكر  
 انه ينزعها او اى شي ينزعها فسدت الا ان يبيع بخلاف الدار لو وقع على السكنى كما مر واذا فسدت بغير  
 فمضى الاجل عاد صحيحا فله المسمى استحسانا وكذا الوهم عيص الاجل لا ارتفاع الجمالة بالزراعة قبل  
 تمام العقد قلت فلو حذف قوله فمضى الاجل كفاضخان في شرح الجامع كان اولى وان استاجر حمارا  
 الى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فذلك الحمار لم يضمن لفساد الاجارة فالعين امانة كما  
 في العيص فان بلغ فله المسمى لما مر في الزراعة فان تنازع قبل الزرع في مسئلة الزراعة او الحمار  
 في مسئلة فسدت الاجارة ففها للفساد لقيامه بعد استاجرة اية ثم جحد الاجارة في بعض  
 الطريق وجب عليه اجها وكتب قبل الانكار ولا يجب لما بعده عند ابي يوسف حرك لانه بالحجود صار قاصدا  
 والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب المسمى درر وكرانه لا قول للامام وفي الاشباه قصر الثوب

المحذور فان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنسيج تجارة بالمنفعة بقوله اذا اختلفا  
 حينئذ استجار سكنى دار بزراعة ارض واذا اختلفا لا يجوز كاجارة السكنى بالسكنى والديس بالديس  
 والركوب بالركوب بخلاف ذلك لما تقر ان السكنى بافراجه يحرم النساء فيجب احب المثل باستيفاء  
 النفع كما مر فساد العقد استاجره ليصيده او يحتطب له فان وقت لذلك وقتا جازا ذلك  
 الا فلا ولم يوقت وعين الحطب فسد الا اذا عين الحطب وهو اي الحطب ملكه فيجوز بيعه وبه  
 يفتى فيه **فروع** استاجر امرأته لتغبر له خبز الاكل لم يجز ولبيع جاز صير فيه آجر دارها وزاد  
 فسكناها فلا اجر خائنة واشباه قلت لكن في حاشيتها تنوي البصائر عن المضمر مغريا للذكر  
 قال قاضيان هذا الفتوى على صحتهما لبتبعيتهما له في السكنى فيلحفظ وجاز اجارة الماشقة  
 لتزني العروس لان ذكر العمل والمدة بزازية وجاز اجارة القناة والنهر مع الماء به يفتى لعموم  
 البلوى **مضمر** **باب ضمان الاجير** الاجراء على ضربين مشترك وخاص فالاول من  
 يعمل لا لو احد كالحياط ونحوه او يعمل له عملا غير موقت كان استاجره للحياطة في بئيه غير مقيد  
 بمدة كان اجير مشترك وان لم يعمل لغيره او موقتا بالاختصاص كان استاجره لزم غنمه شهر ابدوم  
 كان مشترك الا ان يقول ولا تنعني غنم غنمي ويستيفع وفي جواهر الفتاوى استاجر حائكا ليسج ثوبا  
 ثم اجر الحائك نفسه من اخر اللبس مع كلا العقدين لان المعقود عليه العمل بالمنفعة ولا يحق  
 المشترك الاجر حتى يعمل كالقصار ونحوه كقتال وحال وملاح ودلال وله خيار الرؤية في كل عمل  
 يختلف باختلاف المحل مجتبي فلا يضمن آدميا مطلقا ولا متاما ملك باعماله وقيل يصلح  
 على نصف قيمته ويجوز عليه واجر بحسابه ان ضمنه في مكان كسره والحجار ونحوه ان جاوز  
 المعتاد ضمن الزيادة ما لم يهلك فيضمن بضمفدية النضر ففي قطع الختان الحشفة الدابة ان  
 يرى وضمنها ان مات لموته بفعلات ماذون ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان لان  
 الضمان في الامانة باطل كالمودع وبه يفتى كما في عامة المقربات وبه جزم أصحاب الميتون فكان  
 هو المذهب خلافا لما في الامتياز وافق المتأخرون بالصالح على غفلة القيمة وقيل ان الاجير يصلح  
 لا يضمن ان يخلقه يضمن وان مستور الحال يؤمر بالصلاح عمادية قلت وهل يجبر عليه من  
 في تنوير البصائر نعم لمن تمت مدته في وسط الجوار او البرية بئى كاجارة بالبحر ويضمن



ما ملك بعمله لغزيق الثوب من دقة وزلق الحال وغرق السفينة من مدة جاوز المعتاد  
 لم لا تجلات الحجام ونحوه كما ياتي عمادية والفرق في الدرر وغيرها على خلاف ما لخصه صدر  
 الشريعة فتأمل لكن قوى القهستانى قوله صدر الشريعة فتنبه وفي المنية هذا اذا لم يكن  
 رب المتاع او وكيله في السفينة فان كان لا يضمن اذا لم يتجاوز المعتاد لان محل العمل غير  
 مسلم اليه وفيها محل رب المتاع متاعه على الدابة وزكيا فساقتها المكارى فغشيت وفقد  
 المتاع لا يضمن اجماعا قلت وقد متاعنا عن الاستبلاء معزى الزليجى ان الوديعه باجر مضمونة  
 فليحفظ ولا يضمن بنى ادم مطلقا من غرق في السفينة او سقط عن الدابة وان كان  
 لسببه او قوه هـ لان اكدى لا يضمن بالاعتدال بالجناية ولا جناية لا ذنوبه فيه وان انكسر  
 في الطريق ان شاء المالك ضمن الحال قيمته في مكان حمله ولا اجر او في موضع الكسر لجره ونجنا  
 وهذا وانكسر بصنعه ولا بان زاحه الناس فان كسر ضمان خلاصهما ولا ضمان على حجام  
 وبزاع اى يطار وفساد ولم يجاوز الواقع للمعتاد فان جاوز المعتاد ضمن الزيادة كلها اذا  
 لم يملك الجنى عليه وان هلك ضمن نصف دية النفس لتلفها بما ذون فيه وغير ما ذون  
 منه فيتنصف ثم فرع عليه بقوله فلو قطع الحنان الحشفة وبرئ المقطع بحد عليه  
 كاملة لانه لما برئ كان عليه ضمان الحشفة وهي عضو كامل كاللسان وان مات فالواجب  
 عليه نصفها لحصول تلف النفس بفعلين احدهما ما ذون فيه وهو قطع الجلد والاخر ما  
 فيه وهو قطع الحشفة فيضمن النصف ولو شرط على الحجام ونحوه العمل على وجه لا يسهى لا  
 يصح لانه ليس في وسعه الا اذا فعل غير المعتاد فيضمن عمادية وفيها سئل صاحب المحيط عن  
 فساد قال له قلام او عبدا افضلنى ففصد فصد المعتاد افادت بسببه قال تجب دية الحر  
 قيمة العبد على عاقلة الفصاد لانه خطأ وسئل عن فصد ثا ثا وذكاه حتى مات من السيلان قال  
 يجب القصاص والثاني وهو الاجير الخاص وليس له اجرة حد وهو من يعمل لولد عملا مؤقتا  
 وليس له الاجر بتعليم نفسه في المدة وان لم يعمل لم يكن استوجب شهر الخدمة او شهر الرعي الغنم المسمى  
 باجره من خلاف ما لو اخرج المدة بان استاجر للرعي شهر حيث يكون مشتركا الا اذا شرط ان لا  
 يخدم غيره ولا يرعى لغيره فيكون خلاصا وتحقيقه في الدرر وليس للخاص ان يعمل لغيره ولو عمل

نقص من اجرة بقدر ما عمل فتاوى التوازل وان هلك في المدة نصف الغنم او اكثر من نصفه  
 فله الاجرة كاملة مادام يرعى منها شيئاً لما مر ان المعقود عليه تسليم نفسه جوهره وظاهره  
 التقليل بقاء الاجرة لو هلك كلها وبه صرح في العمادية ولا يضمن ما هلك في يده او بعلمه  
 كتحريم الثوب من دقه الا اذا تعذر الفساد فيضمن كالمودع ثم فرع على هذا الاصل بقوله فلا  
 ضمان على ظئر في صبي ضاع في يدها او سرق ما عليه من العمل لكونها اجير وحدوكة الاضمان  
 على حارس السوق وحافظ الخان وصح ترد يد الاجير بالتزديد في العمل كان خطه فارسيافند  
 او روميافند همين وزمانه في الاول كذا بخط المصنف لمحقا ولم يشرحه وسيشرح قال شيخنا  
 الرضائي ومغناه يجوز في اليوم الاول والثاني كان خطه اليوم فبدرهم او عذرا فنصفه  
 ومكانه كان سكتت هذه فبدرهم او هذه فبدرهمين والعامل كان سكتت عطارا فبدرهم  
 او حلاله فبدرهمين والمساة كان ذهبت الكوفة فبدرهم او الهصرة فبدرهمين والعمل كان  
 حملت شعير فبدرهم او ير فبدرهمين وكذا الوخير بين ثلثة اشياء ولو بين اربعة لم يجز كما  
 في البيع ويجب اجرا وجد الا في تخيير الزمان بخياطته في الاول ما سمي وفي العذر الجرح المشل لا يزداد على  
 درهم ولو خاطه بعد ذلك لا يزداد على نصف درهم وفيه خلافتها بيني المستاجر توفدا او دكانا في الله  
 المستاجر فاحترق بعض بيوت البحيران او الله اركضمان عليه مطلقا سواء بني باذن رب  
 الدار ام لا الا ان يجاوز ما يصنعه الناس في وضعه وايقاد نار لا يوقد مثلها في التوبة والكا  
 استاجر حمارا افضل عن الطريق ان علم انه لا يجده بعد الطلب لا يضمن كذا اراعند من طبيعة  
 شاة فخاف على الباقي لهلاكه ان يتبعها لانه انما ترك الحفظ بعذر فلا يضمن كدفع الوديعة حارسا  
 الغرق وقال ان كان الراعي مشتركا ضمن ولو خلط الغنم ان امكنه التمييز لا يضمن القول له  
 في التمييز الا دوابها فلان وان لم يمكنه ضمن قيمتها يوم الخلط والقول له في قدر القيمة عما  
 وليس للراعي ان ينزى على شئ منها بلا اذن ربه فان فعل فعطبت ضمن ان ترى لا فعله فلا  
 ضمان جوهره ولا يسا في عبدا استاجر للخدمة لمشفته الا بشرط ان الشط املك عليك  
 ام لك وكذا الوعر بالسفر كان المعروف كالمشر وطبخا في العبد الموصى بخدمته فان له  
 ان يسافر به مطلقا لان مؤنة عليه ولو سافر المستاجر به فذلك ضمن قيمته لانه فاصب

ولا اجر عليه وان سلم كان الاجر الضمان لا يجتمعان وعند الشافعي له اجر المثل ولا يسترد مستاجر  
من عبد او صبي مجور اجر ادفعه اليه لاجل عمله لعوده ما بعد الفراق صحيحة استحسانا ولا يضمن  
غاصب ما اكل الغاصب من اجر الذي اجر العبد نفسه به لعدم تقومه عند ابى خيفة كما لا يضمن  
اتفاقا لاجر الغاصب لان الاجر له لا لما ملكه وجاز للعبد قبضها لاجر نفسه لا لاجر المولى  
الا بوكالة لانه العاقد عناية فلو جدها موكلة فائمة في يده اخذها لبقاء ملكه كسرق بعد  
القطع استاجر عبدا شهرين شهر اربعة وشهرا فمشتصر صرح على الترتيب المذكور حتى لو عمل في الا  
فقط قل له اربعة وتبعه خمسة اخلفا الاجر المستاجر في اباق العبد او ماله او ماله او ماله او ماله  
حكم الحال فيكون القول قول من شهد له الحال مع عينية كما يحكم الحال لوباع بشرا فيه ثم اخلفا  
في بيعه اى الثمر معها اى البخر فالقول قول من في يده الثمر والاصل ان القول لمن يشهد له الظاهر  
وفي الخلاصة انقطع ماء الرخى سقط من الاجر بحسابه ولو عاد عادت ولو اخلفا في قدر  
الانقطاع فالقول للمستاجر لو في نفسه حكم الحال والقول قول الثوب بعينه في القميص  
والقباء والحرم والصفرة وكذا في الاجرة وعلمه وقال ابو يوسف ان كان الصانع معاملا له  
فله الاجر والا وقل اى وقال محمد ان كان الصانع معر فله هذه الصنعة بالاجر وقيام حاله  
لها اى هذه الصنعة كان القول قوله بشهادة الظاهر الا فلا وبه يفتى زيلعي وهذا بعد العمل  
اما قبله فيتحالفان اختيار **فروع** فعل الاجير في كل الصناعات بصناعات لا استاذة فما تلقه  
يضمنه الاستاذ اختيار يعنى ما لم يتعد فيضمنه هو عمادية وفي الاشياء ادعى نازل النخيل واما  
الحمام وسالن المعد للاستغلال الغصب يصدت الاجر واجبت وكذا مال الميتم على المفتي  
به قنية وفيها الاجرة للارض كما يخرج على المعتمد فاذا استاجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة  
يجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعد قلت وهو ما اعتمد في الوالدية لكن خبره  
في الخانية برواية عدم سقوط شئ حيث قال اصاب بالزرع آفة فهلك او غرق ولم يتب  
لزم الاجر لانه قد زرع ولو غرق قبل ان يزرع فلا اجر عليه انتهى **باب فسخ**  
**الاجارة** فسخ بالقضاء او الرضاء بختيار شرط وادوية كالبيع خلافا للشافعي ونحوها  
حيث حصل قبل العقد او بعد العقد او قبل القبض او قبله يفتى النفع به صفة عيب كخيار



الدار وانقطع ماء الرعي انقطع ماء الأرض وكذا لو كانت تسقي بماء السماء فانقطع المطر فلا  
يجز خانية اى وان لم تنفع على الاصح كما مر في الجوهرة لو جاء من الماء ما يندع بعضها فالمستأجر  
بالخيار ان شاء فسخ الاجارة كلها او ترك ودفع بحساب ما روى منها وفي الرولية لم يستلجرها  
بغير ثمنها فانقطع ماء الزرع على وجه لا يرجي فله الخيار وان انقطع قليلا قليلا ويرخي منه  
السقي فالايجر واجب في لسان الحكماء استلجر حاما في قرية فقرعوا ودرعوا سقط الاجر عنه  
وان نفر بعض الناس لا سقط الاجر او يخل عطف على يعقوب به اى بالنفع بحيث ينتفع به في  
الجملة كمرض العبد ودر الدابة اى قرعتها وسقوط حائط دار وفي التبيين لو انقطع ماء الكر  
والبديت ما ينتفع به لغير الطي فعليه من الاجرة بحسبه لبقاء بعض المعقود عليه فاذا  
استوفاه لزومه حصته فان لم يخل العيب او ازاله الموجب وانتفع بالخل سقط خياره لزوم  
السبب عمارة الدار المستلجر وقطينيها واصلاح الميزاب ما كان من البناء على ربه الدار وكذا  
كل ما يخل بالسكنى فان ابي صاحبها ان يفعل كان للمستلجر ان يخرج منها الا ان يكون  
المستلجر استلجرها وهي كذلك وقد رآها لرضائه بالعيب واصلاح ماء البئر والبالوعة  
والمخرج على صاحب الدار لكن بلا جبر عليه لانه لا يجبر على اصلاح ملكه فان فعله المستأجر  
فمؤثر له ان يخرج ان ابي ربه خانية اى الا اذا رآها كما مر في الجوهرة وله ان يتفرغ  
بالفسخ بلا قضاء ولو استلجر ادين فسقطت او تعبدت احديهما فله تركها لو عقد عليها  
صفقة واحدة قلت وفي حاشية الاشباه مغزيا للنهاية ان العذر ظاهر بتفرد وان  
مشتريا لا ينفرد وهو الاصح وبعد عطف على خيار شرط لزوم ضرر لم يستحق بالعقد  
ان بقى العقد كما في سكن خرس استلجر لقلعه وموت عرسه اختلاعا استلجر  
طباخ لطبخ ولينيتها وعذر لزم مدين سواء كان ثابتا ببيان من الناس او بيان اى بنية  
او اقرار والحال انه لا مال له غيره اى غير المستلجر لانه يجبر به فيضر الا اذا كانت الاجرة  
للجملة تستغرق قيمتها اشباه وبعد اطلاق مستلجر كان ليخر وبعد اطلاق خيار  
يعمل باله لا يبرته استلجر عبدا ليخيط فتركه عمل بعد بداء ملكته دابة من سفر  
ولو في نصف طريقه فله نصف الاجر ان استوفى صعوبة وسهولة ولا يفقد سائر

وهبانية وحائية بخلاف ذلك المكارى فإنه ليس بعدل اذ يمكنه ارسال اجارى وفي الملتقى ولو من  
فوق عدل في رواية الكرخي دون رواية الاصل قلت وبالاولى يفتى ثم قال ولو استاجر مكانا  
لعمل الخياطة فتركه لعمل آخر فعذر وكذا الاستاجر عقارا ثم اراد السفر انتهى وفي القسطنطينية  
سفر مستاجر دار للسكنى عذر دون سفره مؤجرها ولو اختلفا فالقول للمستاجر بخلافه  
عزم على السفر وفي الولولجية تحوله عن صنغته الى غيرها عذر وان لم يقبل حينئذ لم يمكنه  
ان يتعاطاها فيه وفي الاشبه لا يلزم المكارى الذهاب معها ولا ارسال غلام وانما يجب الاجر  
بتخليتها بخلاف ترك خياطه مستاجر عبد ليحيط ليعمل متعلق بتركه في الصنف كما كان  
الجمع وبخلاف بيع ما لم يبرأ منه ايضا ليس بعدل بدون حقوق دين كما مر بوقف بيعه الى فقهاء  
مدنها وهو المختار لكن لو قضى بجوازه نفذ وتامه في شرح الوهبانية وفيه معر بالفتا  
لو باع الاجر المستاجر اراد المستاجر ان يفسخ بيعه كما يملكه هو الصحيح ولو باع الراهن الزم  
للمرته فسخه وتنفخ بالاجابة الى الفسخ بموت احد العاقدتين عندنا لا يجزئ به مطبعا عقد  
لنفسه الا ضرورة كونه في طريق مكة وكالحاكم في الطريق فبقى الى مكة فرفع الامر الى  
القاضي ليفعل الاصل فيجبرها له لو امينا او يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة الايام ان برهن  
على دفعها وتقبل البيعة هنا بل اخضع لانه يريلا الاخذ من ثمن ما في يده اشباه وفي الخبانية  
استاجر دارا او حاما او ارضا شبرا فسكر شهرين بل يلزمه اجر الشهر الثاني ان معدل الاستغلا  
نعم والا لا به يفتى قلت فكذا الوقف واليتيم وكذا الوقف والمالك طالبا بالاجر فسكر  
يلزمه الاجر بيكاه بعد ولو سكن المستاجر بعد موت المؤجر هل يلزمه اجر ذلك قيل نعم لم يصح  
على الاجارة وقيل هو كالمسئلة الاولى وينبغي ان لا يظهر كالتفاسخ هنا ما لم يطالب به الوارث  
بالتفريغ او بالتزام اجر آخر فلو معدل الاستغلا لانه فضل مجتهد فيه وهل يلزم المستقر  
او اجر المثل ظاهر القضية الثاني وتامه في شرح الوهبانية وفي المنية مات احدهما والزرع  
بقيل بقي العقد بالمسمى حتى يدر كذا وبعد المدة بالجر المثل وفي جامع الفصولين يورث الوارث  
وهو كيب بقاء الاجارة وورث به المستاجر بازاتقى فيجعل الرضاء بالبقاء ما نشأ عقد  
اي يجوزها بالتعاطى فتأمل وفي حاشية الاستغلا المستاجر والمطهر المشتري احقر بالعين من

سائر الغرأء ولو العقد صحيحاً ولو فاسد فاسوة الغرأء فيلحفظ فان عقدها لغرض لا تنفسح كقول  
 اى بالاجارة واما الوكيل بالاستيجار اذا مات تبطل الاجارة لان التوكيل بالاستيجار توكيل  
 بشرء المتافع فصار كالنوكيل بشرء الايمان فيصير مستأجر لنفسه ثم يصير مؤجر للموكل  
 فهو معقوق لنا ان الوكيل بالاستيجار بمنزلة المالك لانه انقله المصنف عن الذخيرة قلت  
 ومثله في شرح الجمع البرازية والعمادية ثم قال المصنف قلت هذا مستقيم على ما ذكره الكرخي  
 من ان الملك يثبت للوكيل ثم تنتقل الى الموكل واما على ما قاله ابو طاهر من انه يثبت للموكل  
 ابتداء وبه جزم في الكزن وهو لا يصح كما في البحر فلا يستقيم والله اعلم انتهى قلت وتعبه  
 شيخنا بانه غير مستقيم على ما ذكره الكرخي ايضا لاتفاقهم على عدم معقوق قريب الوكيل  
 لان ملكه غير مستقر الموجب للعقود والفساد الملك المستقر ثم قال والحاصل ان الامع  
 ان الاجارة لا تنفسح بموت المستأجر والنقل به مستفيض انتهى والله اعلم ووصى وارجو  
 وقاض ومتولى الوقف لبقاء المستحق عليه والمستحق لو مات المعقود له بطلت درة ولا  
 اذا كان متولى وقف خاص به وجميع غلته له كما في وقف الاشياء مغنيا للوهابية قال  
 واطلاق المتن بخلافه قلت وباطلاق المتن افق قارى الهداية فكان هو المذهب  
 المعتمد كما قاله المصنف في حاشية على الاشياء ولذا اقال في الاشياء بعد اربع اوراق لا  
 تنفسح الاجارة بموت مؤجر الوقف الا في مسئلتين ما اذا اجرها الواقف ثم ارتد ثم مات لم يطل  
 الوقف برده وفيما اذا اجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات تنفسح وفي وقف فتاوى ابن  
 نجيم سئل اذا اجر الناظر ثم مات فلجاء لا تنفسح الاجارة في الوقف بموت المؤجر والمستأجر  
 كذا رايته في عدة نسخ لكنه مخالف لما في اجارة فتاوى قارى الهداية فتنبه وفيها ايضا لا  
 تنفسح بموت المتولى ولو الغلة له بمفرده فتنبه وفي الفيض الواقف لاجر الوقف بنفسه  
 ثم مات ففي الاستحسان لا تبطل لانه اجر بعينه ومثله في البرازية وفي السراجية وحكم  
 عزى القاضي والمتولى كالموت فلا تنفسح وتنفسح ايضا بموت احد المستأجرين او مؤجرين في  
 حصته الميت لو عقدها لنفسه فقط وبقيت في حصه الحي **ترفع** في وقف الاشياء تحلية  
 البعيد بلطه فلا استأجر فيه وهو بالمصلح نعم تحلية على الامع فينبغي للمتولى ان يذهب للفتن



مع الاستأجر لو غير فخل بنية وبنيها او يرسل وكيله او رسوله احياء لما ان الوقت فيلحفظا قلت  
 لكن نقل محشيها ابن المصنف في زواجر الجواهر عن بيع فنادى قارى الهداية انه متى مضى  
 مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها كان قابضا ولا فتنه انتهى **مسائل شتى**  
 احرق حصانك اى بقايا اصول قصبت محصود في ارض مستجرة او مستعارة ومثله ارض ربيت  
 المالك المعدة لحط القوافل والاحمال ومرعى الدواب طرح الحصان قلت وحاصله انه لم  
 يكن له حق الانتفاع في الارض يضمن بالحق في مكانه بنفسه الوقوع كما نقلته الريح على ما  
 عليه الفتوى قاله شيخنا فاحرق شئ من ارض غيره لم يضمن لانه تسبب مباشرة ان لم تضطر  
 الريح فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر في ارضه فيكون مباشرا وكذا اكل من  
 كان للواضع حق الوقوع فيه اى في ذلك الموضع لا يضمن على كل حال اذ اتلف بذلك الموضع  
 شئ سواء تلف به وهو في مكانه او بعد ما زال عنه بخلاف ما اذا لم يكن للواضع فيه حق الوقوع  
 حيث يضمن الواضع اذ اتلف به شئ وهو في مكانه وكذا بعد ما زال لا بمنزىل كوضع حربة في  
 الطريق ثم اخذ اخرى فتدحرجتا فان كسرتا ضمن كل جرة صاحبه وان زال بمنزىل كرمح وسيل  
 لا يضمن الواضع هذا هو الاصل في هذه المسائل كما حققه في الخانية ثم فرع عليه بقوله  
 فلو وضع جرة في الطريق فاحترق بذلك شئ ضمن لتعديده بالوضع وكذا يضمن في  
 كل موضع ليس له فيه حق المرور الا اذا ذهبت به اى بالموضع الريح فاحتمان للخصم ان يفسده  
 وكذا لو خرج السيل البحر وبه يفتى خاينة لو خرج الحداد الحديد من الكين في مكانه ثم  
 ضربه بمطرقة فخرج الشر الى الطريق واحرق شيئا ضمن ولو لم يضربه واخرج به الريح لا  
 زيلعى سقى ارضه سقيا لا يحملة فتعدى الماء الى ارض جاره فافسدها ضمن لانه مباشر  
 لا مسبب افعل بخياط او صباغ في خانقته من يطرح عليه العمل بالنصف سواء التحلل  
 ام اختلفت كخياط مع قصار صبح استحسن ان لانه شركة الصانع فهذا ابو جاهته يقبل وهذا  
 بخداقة يعمل كاستجار رجل لعمال عليه عملا او راكبين الى مكة وله العمل المعتاد وروية آ-  
 وكذا اذا لم ير الطريحة والحقاق وفي الولوية ولو تكادى الى مكة بالاسماء فغير عياله فاجاز  
 ويجعل المعق عليه حلا في ذمة البخاري ولا لبل الة وجهها لئلا لا تفقد قلت فان فعله البخاري

من الاجارة للحمل الركوب الى مكة بلا تعيين الا بل صحيح والله اعلم استاجر جلا محل مقدار من  
 الزاد فاكل منه رد عوضه من زاد ونحوه قال الغاصب ان قرعها والا فاجرها كل شهر بكذا فلم يفرغ  
 وجعل الغاصب المسمى كان سكوتة رضا الا اذا انكر الغاصب ملكه وان اثبتته ببينة لانه اذا انكر  
 لم يكن راضيا بالاجارة او اقر عطف على انكره اى بملكه ولكن لم يفرغ بالاجارة صرح بعدم  
 الرضاء في الامتثال السكوت في الاجارة رضاء وقبول فلو قلل للساكن اسكن بكذا والا فانتقل  
 او قال الراعي ارضى بالمسمى بل بكذا افست لزم باسمه في لو سكت ثم لمطالبة قال لم اسمع كلامك  
 هل يصدر ان به صمم نعم والا عملا بالظاهر للمستاجر ان يؤثر المؤجر بعد قبضه قبل قبضه  
 من غير موجب وامام مؤجره فلا يجوز ان تخلل ثالث به يقتضي لزوم تملك المالك وحل  
 تبطل الاولى بالاجارة للمالك الصحيح والحياتية قلت وصحة قاضيان وغيره في المضار عليه  
 الفتوى وقد مناعن البحر مغزى بالجملة الاصح نعم واقرو المصنف عنه ونقل مناعن الخلاصة  
 ما يفيد انه ان قبضه منه بعد ما استاجر بطلت والا فلا فيكون التوقيف قاضيا وهل يستقط  
 الاجرة ما دام في يد المؤجر خلاف مبني في شرح الوحياتية وكله با ستجار عقار ففعل  
 الوكيل وقبض ولم يسلمها اى لم يسلم الوكيل العين المؤجر اليه اى الى الموكل حتى مضت المدة  
 ولم يطلب كمال ادا منه فانه يرجع ايضا لصيرة الامر قابضا بقبضه مالم يظهر المنع وان طلب  
 الامر الدار وبان الوكيل لتجمل الاجرة لا يرجع لانه للمجر الدار يجوز لم يتوكل يد نيابة فلم يصير الوكيل  
 قابضا حكما فلا يلزمه الاجر ليقتر القاضى الاجر على كتب الوثائق والحاضر والجلات قدر ما يجوز  
 لغيره كالمفق فانه يستحق اجر المثل على كتابة الفتوى لان الوجبة عليه الجواب باللسان دون  
 الكتابة باليد ومع هذا الكف اولى احتراز عن القيل والقال وصيانة ملء الوجه عن الابتداء  
 برازية وتامه في قضاء الوحياتية وفي الصيرفية حكم وطلب اجرة ليكتب شهادته جاز وكذا المفق  
 لو في البلدة غيره وقيل مطلقا ان كتابه ليست بواجبة عليه وفيها استاجرة ليكتب له تعويلا  
 لاجل السحر جاز ان بين له قدر الكافذ والخط وكذا المكتوب المستاجر يكون حضا للمدعي  
 الاجارة والرهن والشرع كان الدعوى لا تكون الا على مالك العين بخلاف المشتري والموهوب  
 له ملكهما العين وهل يشترط حضوره كالحجر مع المشتري فانه من وقع الاجارة وقضيا





يفتى فيه اجارة بنه مكة وكمر اجارة ارضها وفي الوهبانية لشعر وفي الكتب البدي قولان البناء  
 كام القرى او ارضها ليس لغير جبر ولو دفع الدلال ثوبا لتاجر يقيله لو دفع ليس ينجس ومن قال  
 قصدا ان اساق فاضح فحلفه او فاسأل رقا قال يدكروا ويغض من ترك التجارة ما اكثرى ولو  
 كان في بعض الطريق ومؤخر له فسخها الوات منها معين واطلق يعقوب وبالصنفين  
 ويجازى ضعف من الكل جائز ولو ان لمثل من ذلك اكثره ومن مات مديونا ولو  
 عقارة فوفاه للمستاجر الجسد **كتاب المكاتب** مناسبتة للاجارة ان في كل  
 منها ملك الرقية لشخص ومنفعته لغيره الكتابة لغة من الكتب وهي جمع الحروف سمي بذلك  
 ضم حرية اليد الى حرية الرقية وشرعنا تحريم المملوك يد اي من جهة اليد كالورقة ما لا يفي  
 عند اداء البذل حتى لو اداه حلالا اعتصم به وركننا الى جانب القول بافظا الكتابة او ما يوحى  
 معناه وشرطها كون البذل المذكور فيها معلوما قدره وجنسه وكون الرق في الحال قائما  
 لا كونه ضمنيا او مؤجلا فصحتها بالحال وحكمها في جانب العبد انقاء الحجر في الحال وثبوت  
 الحرية في حق المالك الرقية الا بالاداء وفي جانب المولى ثبوت ملاءمة مطالبة البذل في الحال  
 ان كانت حالة والمالك في البذل اذا قبضه وعوده لملكه اذا عجز كاتب عنه ولو اقرن صغيرا  
 يعقل بال حال اي نقل كله او مؤجل كله او ضم اي مسقط على شهر معلومة او قال جعلت عليك  
 الفاتورية بنحو ما اولها كذا او اخرها كذا فان ادتيه فانت حرة ان عجزت فقن وقيل العبد ذلك  
 صح وصار مكاتب لا طلاق قوله تعالى فكا بئوههم والامر للنائب على الصحيح والمراد بالخيار لا  
 يضرب بالمسلمين بعد العتق فلو اضربا لفضل تركه ولو فعل صح ولو كانت نصف عبدا جانا  
 ونصفه آخر ما دون له في التجارة ولو اراد منعه ليس له ذلك كيلا يبطل على العبد حتى  
 العتق وتعلمه في التنازع خافية فاذا اجبت الكتابة خرج من يده دون ملكه حتى لو بدى  
 كل البذل لحدث الى داود المكاتب عبدا ما بقي عليه درهم ثم فرغ عليه بقوله عز  
 المولى العقران وطمى مكاتبته كسرته عليه او جنى عليها فانه يغفر له شيئا او جنى على ولدها لا تلغ  
 المولى ملها لانه بعد الكتابة صار كل منهما كالا جنى ثم كسره ولا قد على المولى المشبهة بتمن  
 ولو اعتقه عتق محابا لا سقط حقه وفقدان كتابته على من ادخله في عدم ماليته في حق

المسلم ولو كانا ذميين بان أو على قيمته أي قيمة نفس العبد لجمالة القدر أو على عين معينة  
لغيره لغيره عن تسليم ملك العبد أو على مائة دينار ليد سيد عليه وصيفا غير معين لجمالة  
العقد فهو أي عقد الكتابة فاسد في الكل ما ذكرنا فان أدى للمكاتب الخمر عتق بالاداء وكذا الخمر  
لما ليتها في الجملة وسعى في قيمته بالغة ما بلغت يعني قبل ان يترافعا للقاضي ابن كمال واعلم  
انه متى سعى ما لا وفسدت الكتابة بوجه من الوجوه لم ينقص من المسمى بل يزداد عليه ولو كان  
على ميتة ونحوها كالدوم بطل العقد لعدم ماليتهما اصلا عند احد فلا يعتق بالاداء الا اذا  
علقه بالشرط صريحا فيعتق للشرط لا للعقد وصح العقد على حيوان بين جلسته فقط أي لا  
نوعه وصفته ويؤدي الوسط او قيمته ويجوز على ثوبها وصح ايضا من كافر كاتب قنا  
كافر امثله على خمر المائته عندهم معلومة أي مقدرة ليعلم البديل وأي من المولى والعبد  
اسلم فله قيمة الخمر وعتق نفسه بالتعلق بعتقه ياداء الخمر لكن مع ذلك يسعي في قيمته كما  
وصح ايضا على خدمته شهر الله أي للمولى او لغيره او حفر بئر او بناء دارا اذا بين قدر المسمى  
والأجر بما يرفع النزاع لحصول الركن والشرط لا تقصد الكتابة بشرط ليشبهها بالتكاح ابتداء  
لانها مباداة بغير مال وهو النضر الا ان يكون الشرط في صلب العقد فتقصد ليشبهها بالبيع  
انتماء لانه في البذل فله هو الاصل والله اعلم **باب ما يجوز للمكاتب ان يفعل**  
وما لا يجوز للمكاتب البيع والشراء ولو صحا لآ لسيده والسفر وان شرط المولى عدمه وتزوج  
امته وكتابة عبده والواجب ان اذا الثاني بعد عتقه والا بان اداه قبله او اداه ما طسده  
لا التزوج بغير اخت موالة لا الهبة ولو بعوض ولا المصدق الا بيسير منها ولا التكفيل  
مطلقا ولو باذن موالة بغير لانه تبرع ولا الاقراض واعتاق عبده ولو مال وبيع نفسه  
منه وتزوج عبده لنقصه بالمهر والنفقة واب ووصى وقاض وامينه في رقيق صغير تحت  
حجره مكاتب فيما ذكر بخلاف مضارب وما دون وشريك ولو معاوضة على الاشبه لا خفيا  
نضر فقم بالتجارة ولو اشترى اياه او ابنته يكاتب عليه بتعاو والمراء قرابة الوالد لا يجوز ولو  
اشترى فخره غدا الوالد كالاخ والعم لا يكاتب عليه بخلافها ولو اشترى ام ولد منها وكذا الو  
اشترى هاتم ثم شره جوهرة لم يخرجها بالبعثتها لولدها ولكن لا تدخل في كتابتها ثم فرغ عليه

بقوله فلا تعتق بعثقه ولا يفتح كسبه لانه لم يملكها فجاز له ان يطاها بملك التماس وكذا المحابة  
 اذا اشترت بعلمها غير ان لها بيعه مطلقا لان الحرية لم تثبت من جهتها ولو ملكها بدونها اي  
 بدون الولد جاز له بيعها خلافا لما وان ولد له من امته ولد فاعاده فكتب عليه بتعالده  
 كان كسبه له لانه كسبه زوج المكاتب امته من عبده فكتبها فولدته دخل في كتابتها  
 وكسبه وقيمه لو قتلها لان تبعيتها ارجح مكاتب وما ذون تلح امته زعمت انها حره باذن  
 مولاه متعلق بنكح فولدت منه ثم استحققت فالولد يوق فليس له اخذ بالقيمة خلافا للمحمل  
 ولد المغرور وخضا المغرور بالحرب باجماع الصحابة واستشكله الزليبي ولو اشترى المكاتب امه  
 شرا فاسدا فوطئها ثم ردها للفساد لشراها او شراها صحيحا فاستحققت وجب عليه العقر  
 في حالة الكتابة قبل عتقه لدخوله في كتابته لان الاذن بالشراء اذن بالوطئ ولو وطئها بغير  
 بلا اذن اخذ به بالعقر منذ عتق اي بعد عتقه لعدم دخوله فيها كحرام والمأذون كالملك  
 فيها في الفصليين واذا اولدت مكاتبه من سيدها فلها الخيار ان شاءت مضت على كتابتها  
 وتلخذ العقر منه او ان شاءت عجزت نفسها وهي ام ولده ويثبت نسبه به لا تصدقها  
 لانها ملكه رقية ولو كانت مختصا مولده او مديرة صح وعتقت ام الولد مجانا بموته بالاد<sup>ستبد</sup>  
 وسعى المديرة في ثلثي قيمته ان شاء او سعى في كل البذل بموت سيده فقير لم يترك خذ ولو  
 به مكاتبه صح فان عجز بقى مديرا ولا سعى في ثلثي قيمته ان شاء او في ثلثي البذل بموته  
 اي المولى معسر لم يترك خذ وان كان مات مؤسرا بحيث يخرج المديرة من الثلث عتق  
 بالتدريج سقط بدل الكتابة كما لو اعتق المولى مكاتبه فانه يعتق مجانا بقيام ملكه كاتبه  
 على الفم وجيل ثم صلحه على نصفه كالمعتق استحسننا من غير كاتب عبدا على الفين الى  
 سنة فمات للمريضة الحال ان قيمة المكاتب الف درهم ولم تجز الورثة التاجيل ولم يترك  
 غيره ادى المكاتب ثلثي البذل وعند عهد ثلثي القيمة كالا والباقي الى ابيه او در رقيا فاما  
 المبدل مقام الرقية فتقدر في ثلثه وان كاتبه على العتلى سنة والحال ان قيمته الفان  
 ولم يجز وادى ثلثي القيمة كالا وسقط الباقي او در رقيا اتفاقا لوقوع الحجاب في القدر  
 والتأخير فتقدر بالثلث حرم قال لمولى عبد كاتب عبدك فاحنا الغائب على الف درهم على ان



ان اديت اليك الفان فوجز كتابته المولى على هذا الشرط وقبل المولى ثم ارجى الحرفا فاعتق  
 العبد بحكم الشرط وكذا لو لم يقل ان اديت فادى يعتق استحسانا لنفق بصيرة الفضولي في  
 كل ما ليس بصيرة ولا يرجع الحرف على العبد لانه متبرع واذا بلغ العبد هذا الامر فقبل  
 صار مكاتباً انما يحتاج لقبوله لا قبل لزوم المبدل عليه قال عبد حاضر لسيدة كاتبة  
 عن نفسي وعن فلان الغائب كتابته ما قبل العبد الحاضر صح العقد استحسانا في الحاضر  
 اصاله والغائب يتعاوانهما ادى بدل الكتابة عتقا جميعا بلا رجوع ويجوز المولى على القبول  
 للمبدل احدهما ولا يطالب العبد الغائب بشئ لعدم التزامه وقبوله الكتابة لغوا لا يعتد  
 كرده اياها ولو حرره سقط عن الحاضر حصته ولو حرر الحاضر او مات ادى الغائب حصته  
 حالا ولا رد قنا ولو ابرأ الحاضر او وهبه له عتقا جميعا وان كانت كرامة عن نفسها وعن  
 ابنين صغيرين لها وقبلت صح استحسانا لما مر وادى من ذلك لم يرجع على الآخر لانه  
 متبرع ويجوز على المقتول الى آخر ما مر **فروع** كاتب يصف عبدا فادى الكتابة عتقه  
 وسعى في بقية قيمته وقال العبد كله مكاتب على ذلك المال وبه ملأه حاوى القدر **باب**  
**كتابة العبد المشترك** عبد لشريكين اذن احدهما لصاحبه ان يكتب خطه  
 بالفت ويقبض بدل الكتابة فكاتب الشريك الماذون له نفذ في حظه فقط عند الامام لا تجز  
 الكتابة عنده وليس شريكه فسخه لادنه واذا قبض بعضه ببعض الالف فجزا لمقتوض  
 كله للقابض لادنه له بالقبض فيكون متبرعا ولو قبض الالف عتق خط القابض امة **باب**  
 كتابتها فوطئها احدهما فولدت فادعاه الواطئ ثم وطئها الشريك الاخر فولدت فادعاه  
 الواطئ الثاني صحت دعواه لقيام ملكه ظاهر لخلها فان عجزت بعد ذلك جعلت  
 الكتابة كان لم تكن وح فني في الحقيقة ام ولد للابول لزوال المانع من الاشتغال ووطئ  
 سابق وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن شريكه عقرها كاملا  
 لو طئه ام ولد الغير حقيقة وقيمة الولد ايضا وهو ابنه لانه بمنزلة المغرور وادى من الشريكين  
 دفع العقر الى المكاتبه صحى قبل الجزا لاختصاصها بمنافعتها فاذا عجزت تدلى الى وان دبر  
 دبر الثاني ولم يطأها والمسئلة بمالها فجز بطل التدبير وضمن الاول لشريكه نصف

قيمتها ونصف عقرها والولد الاول وهي ام ولد وان كانتا محزورهما احداهما موصرا فحقت  
 ضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها لما تقر ان الساكت اذا حضر  
 المعتقين جميع عند لا حدهما **فرع** عبد الرحيم دبره احداهما ثم حوزة الاخر ختينا او  
 عكسا اعتق المديون شاء او استسعى في الصوتين او ضمن شريكه في الاولى فقط والله تعالى  
**اعلم باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى مكاتب عجز**  
 عن اداء عجزه ان كان له مال سيصل اليه لم يعجزه الحاكم الى ثلاثة ايام لا تمامة ضمت كايلا  
 الاعذار ولا عجزه الحاكم في الحال ونسخها بطلب مولا او وضع مولا برضاة ولو كانت الكفا  
 فاسدة فالمولى له الفسخ بغير ضارة ويملك المكاتب نسخها مطلقا في الجائزة والفاصلة وان  
 لم يرض المولى وعاد رقه بفسخها فمافي يده لمولاة والمكاتب اذا مات وله مال بقي بالبدل  
 لم تنسخ وتودي كتابته من ماله وحكم ببقته في اخر خيرة من اجراء حياته كالحكم بعتق او كراه  
 المولودين في كتابة لا قبلها والباقي من ماله ميراث لورثته ولو يترك مالا وترك ولدا اولاد  
 في كتابته ولا وفاء بقت كتابته وسعى الابن في كتابة ابيه على يمينه مطلقا فاذا ادى  
 حكم بعتق ابيه قبل موته وبعتقه بعبا ولو ترك ولدا استثنى في كتابته ادى البدل له اورد  
 الى خاله رقيقا وسويا بينهما واما الاخوان فيردان للرق كإمات وقال ان اديا حلا عقلا  
 لا اشترى المكاتب ابنة فوات عن وفاء ورثة ابنه لموته حر ابن حر كإمات كذا يريه لو كان هو  
 اى المكاتب وابنه الكبير مكاتبين كتابة واحدة لصيرورهما كسخص واحد ضرورة اتحاد العقد  
 فلن ترك المكاتب ولدا من حرة اى معتقه وترك دينيا بقي ببدلها فحقت المولا ففصى به بمخ  
 على عاقلة امه ضرورة ان الاي لم يعتق بعد لم يكن ذلك القضاء بغير الابنية لعدم المتافاة  
 ولا رجوع قيد الدين لان في العين لا يثاني القضاء بالاحاق بكم لا مكان الوفاء في الحال  
 ولو قضى به بالوكلاء لقوم امه بعد خصومتهم مع قوم الاب في ولايته فهو اى القضاء بما ذكره  
 لانه في فصل مجتهد فيه وطالب لسيد وان لم يكن مصر للصدقة مادي اليه من الصدقات  
 بغير تبدل الملك واصله حديث بريه هي لك صدقة ولنا هدية كما في وارث شخص فقيل  
 عن صدقة اخذها وارثه العتق كما في ابن السبل اخذها ثم وصل الى ماله وهي في يده اى بالزك

كفتير استغنى وحى في يدك فانها تطيب له بخلاف غير ارباح لعنى او هاشمي عابن زكوة اخذها  
 لا ميل لان الملك لم يتبدل فان حنى عبد وكاتبه سيد جاهلا بجنايته او حنى مكاتب قلم  
 يقض به با حنى فحجر فان شاء المولى دفع العبد او فدى لنزول المانع بالجحز وان قضيه به على  
 حال كونه مكاتباً فحجر بيع فيه لانتقال الحق من رقبته الى قيمته بالقضاء قيد بالجحز لان جنائيا  
 المكاتب عليه في كسبه ويلزمه الاقل من قيمته ومن الارش وان تكررت قبل القضاء فعليه  
 قيمة واحدة ولو بعد فقيم ولو اقر بجناية خطأ لزمت في كسبه بعد الحكم بها ولو لم يحكم  
 عليه حتى عجز بطلت وان مات السيد لم تنسخ الكتابة كالترتيب وامومية الولد وكابل  
 الدين اذ اقامت الطالب وتودي المال الى ورثته على نحوه كاجل الدين بخلاف موت المطلوب  
 لخرا بتمته هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو في مرضه لا يصح بيعه الا من الثلث وان حرره اى كل  
 الورثة في مجلس واحد حتى مجازا استحسانا ويحيل ابراء اقضاء فان حرره بعضهم في مجلس آخر  
 في آخر لم ينفذ عتقه على الصحيح لانه لا يملكه ولو عجز بعد موت المولى عادته مكاتب تحت طهقها  
 اثنتين فملكها لا يحل له ان يطاها حتى تنكح زوجها غيره كذا الشرح كما نقر في محله كاتباً عبداً كتابة  
 واحدة اى بعقد واحد وعجز المكاتب لا يحجزه القاضى حتى يتجمل لانها كواحدة بخلاف الورثة  
 فان القاضى يحجز بطلب لخدم محبته وفيه كاتب عليه بمرة فحجز احدهما ذمة المولى في الوقاد  
 القاضى ولم يعلم بكتابة الآخر لم يصح فلن فاب هذا المردود وجاء الآخر ثم عجز فليس للاخر ذمة  
 في الرق **فصل** في اختلاف المولى والمكاتب في قدر البدن فالقول للمكاتب عندنا ولا يبيع المكاتب في  
 مولاة في الكتابة وفيما سوا دين الكتابة فان سراجية قلت وفاعات الوهبانية **فصل** في غير  
 جنس النسخ بحسب سيد المكاتبه والعبد فيهما محذور ولا ذمة وجن حر المولى ابيهم ليس له  
 معبوت في ذمته او في قامة الميث من الولد يبيع ولو لم يبيعه ويحضر اى وان لم يكن معها ولا بيعت وان  
 كان استعت على نحو ماله صغيراً كان ذمته او كبيراً وعند هاشمي مطلقاً **كتاب الولاء**  
 هو لغة النصرة والمجبة مشترقة من الولي وهو القربى شرعاً عبارة عن التناصر بكونه العتاقة  
 او بولاء المولاة زليعى ومن اثار الارث والعقل وولاية الاتباع ولهذا علم ان الولاء لا يفسد الميراث  
 بل قرابة حلية تعلم سبب الارث وسببه العتق على ملكه لا الاضاق لان بالاستيلاء وارث



القريب يحصل العتق بلا عتاق واما حديث الولاء لم يعتق فخرجي على الغالب من اهلنا حصل  
 له عتق باعتاق ولومن وصيه او بفرع له ككتابة وتديروا استيلا د او بملك قريب فولاؤه  
 لسيده ولو امرأة او ذميا او ميتا حتى تنفذ وصاياه وتنفق ديونه منه ولو شرط عدمه لم يلحق  
 للشرع فيبطل ومن اعتق أمته والحال ان زوجها من الغير فولدت لاقل من نصف حوله  
 ما ذعتقت لا ينقل ولا الحمل الموجد عند العتق عن مولى الأم ابدا وكذا الولدت ولا ينقل  
 لاقل من ستة أشهر ولا في أكثر منه وبينهما اقل من نصف حوله ضرورة كونهما تامين فاذا  
 بعد عتقها لا أكثر من نصف حوله فوكلاء المولى الأم ايضا التقدر بتبعيته للاب لرقه فان عتق  
 القن وهو الاب قبل موت الولد لا بعد موته ولا ابنه الى مواليه لنزول المانع هذا اذا لم تكن  
 معتدة فلو معتدة فولدت لا أكثر من نصف حوله من العتق ولدون حولين من الفراق  
 لا ينقل لمولى الاب عتق له مولى موكلة او لم يكن له ذلك وقيد بالجمع كان وكلاء الموكلة  
 لا يكون في العرب لقوة انسابهم تنكح معتقه ولو لعربي فولدت منه فوكلاء ولدها لموكلاها لقوة  
 وكلاء العتاق حتى اعتبرت فيه الكفاءة كافي الجمع وكلاء الموكلات والمعنى مقدم على الرحم  
 مقدم على ذوى الارحام موخر عن العصبة النسبية لان عصبة سببية فان مات ملكو  
 ثم المعتق وكذا اثاره لنسب فخير انه لا قرب عصبة المولى المذكور وسحقه في بابيه وليس للنساء  
 من الولاء كما اعتقن كما في الحديث المذكور في الدرر وغيرها لكن قال العيني وغيره انه حديث  
 منكرا اصله هو يبيح الحجاب عنه في الفرائض ثم فرع على اصل المذكور بقوله فلو مات المعتق  
 ولم يترك الا ابنة معتقة فلا شيء لها اي لابنة المعتق ويوضع ماله في بيت المال هذا ظاهر  
 الرواية وذكر الزيلعي معزيا للنهاية ان بنت المعتق تترك في ذمات الفساد بيت المال وكذا  
 ما فضل عن فرض احد الزوجين يرد عليه وكذا المال يكون لابن او البنت رضا كذا في  
 فرائض الاشباه واقرباء المصنف وغيره واذا ملك الذي عبدا ولو مسلما فاعتقه فوكلاء  
 له لان الولاء كالنسب فيقارنون به عند عدم الحاجب كالمسلمين فلو مسلما لا يرثه ولا يعقل عنه  
 ولهذا اتفق فسله القول بان الولاء هو الميراث حق الاقضاء ولو اعتق حر في جوارح عبد  
 حربيا لا يعتق بحره واهل حقه الا ان يخل سبيله فاذا خلا عتق حر وكلاء له حتى يخرج اليها مسلمين

لا يربيه خلافاً للثاني وكان له ان يوالى من شاء لانه لا ولاء لاحد عليه ولو دخل مسلم في دار الحرب  
فاشترى عبداً منه فاعتقه بالحق اعتقه بالحق تحلية ولو كان العبد مسلماً فاعتقه مسلم احر في دار  
الاسلام فكاؤه له اى باعتقه **فروع** ادعياءه سميت برهن كل انه اعتقه يقضى بالولاة  
والميراث لها المولى يستحق ميراث الولاء ولا حصة تتقلد منه وصاياه وتقضى منه دينه الكفا  
تعتبر في ولاء العتاقة فعتقه التاجر فهو كمعتق العطار دون الدباغ الام اذا كانت حق الا  
معنى عدم الرق في اصلها فلا ولاء على ولدها والاب اذا كان كذلك فلو عربي يكاؤه عليه مطلقاً  
ولو عجمياً يكاؤه عليه لقوم الاب يربى معتق اكر وعصبته خلافاً للثاني **فصل في**  
**ولاة المولاة** اسلم رجل مكلف على يد آخر واولاءه والى غيره الشرط كونه عجمياً  
لا مسلماً على ما مر وسيجي على ان يربيه اذا مات ويعقل عنه اذا اخفى صح هذا لعدم المانع كما  
لو والى العبد ياذن سيده احر فانه يصح ويكون وكيلاً عن سيده بعقد المولاة ولو لم يذنه  
ذى الرحم لضعفه وله النقل عنه بحضرة الى غيره ان لم يعقل عنه او عن ولد او ابن عقل  
عنه او عن ولد لا ينقل لتاكيد ولا يوالى معتق احد للزوم ولاء العتاقة امرأه فالتثم ولدت  
النسب يتبعها المولود فيما عقلت وكذا الواقت بعقد المولاة او انشاءه والولد معها لانه نفع محض في حق صغير لم يند  
له اب وعقد المولاة شرطه ان يكون حراً مجتوباً بالنسب بان لا ينسب اليه غير ما نسبته غيره اليه فغير مانع غيبة والثاني  
ان لا يكون عربياً وان لا يكون له ولا معتادة ولا ولاء مولاة مع احد وقد عقل عنه والرابع ان لا يكون عقل عنه  
بيت المال والخامس ان يشترط العقل والارث واما الاسلام فلا يشترط فحق وولاة المسلم الذمى وعكسه والذمى  
وان اسلم الاصل لان المولاة كالوصية كما بسط البائع في الوهبانية شعر معتق عبداً عن ابنة كاهن له والى بالنيابة فوجز في  
عبد عن ابنة البيت فالولاة كالاثر الاب او شاء الله تعالى من غير ان ينقص من احوال ابن وكذا الصداق  
والدعوات لا يبرأ به وكل مؤمن يكون الاجر لهم من غير ان ينقص من الاجر من شيء فطرت  
واهم **كتاب الاكراه** الا هو لغة حمل الاكراه على شيء يكرهه وشراً فعمل يوجب من الكراهة  
فتحدث في المحل معنى يصير به مد فورا الى الفعل الذي طلب منه وهو ان يعان تلم وهو الملقى بتلف  
نفسه او عضواً او ضرباً مبرح والا فافق وهو غير الملقى بشرطه اربعة اهل قدرة المكنى على العقل  
ما هدر به سلطاناً او لصاً او نحوه والثاني خوف المكنى بالفتح ليقاهاه اى ايقاع ما هدر به في الخ

بغلبة ظنه لم يصير مجاهداً والثالث كون الشيء المكرم به متعلقاً بنفسه أو عضواً أو موجباً عما بعده  
 الرضاء وهذا ادنى مراتبه وهو يختلف باختلاف الاختصاص فإن الاشتراط يعنون بكلام خشن أو كرم  
 رياء لا يعنون إلا بالضرب المبيع ابن كمال والرابع كون المكرم مستغنياً أكرم عليه قبله إما  
 لحقه كبيع ماله أو كحق شخص آخر كإطلاق مال الغير أو كحق الشرع كشراب الخمر والزنا فلو أكرم بقتل  
 أو ضرب شديد متلف لا بسوط أو سوطين الأعلى المذاكير العين بزانية أو جسد أو قيداً بل  
 بخلاف جبري يوم أو قيد أو ضرب غير شديد إلا الذي جاءه درر حتى باع أو اشترى أو اقرا أو  
 أجر فسخ ما عقده لا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما ولا بموت المشتري ولا بالزيادة المنفصلة  
 وتضمن بالتعدك وسيأتي أنه سترد وإن تداولته الأيدي أو أمضى لأن الأكره الملبى وغير  
 الملبى بعيدان الرضاء والرضاء شرط لصحة هذه العقود وكذا الصحة الأخرى فلا إضرار  
 له بخلاف الفسخ والامضاء ثم أن تلك العقود نافذة عندنا وقح يملكه المشتري أن يقبض فيبيع  
 اعتاقه وكذا أكل تصرف لا يمكن نقضه ولزومه قيمته وقت الاعتاق ولو معسر أهلك  
 لا تلافياً بقدر فاسد فان قبض ثمنه أو سلم المبيع طوعاً قيداً للمذكورين نقض يعني لزم لما صار  
 أن عقود المكرة نافذة عندنا والمعلق على الرضاء والأكسار لزومه لانفاذه إذا التزم  
 أمر وراء النفاذ كما حققه ابن الكمال قلت والضابط أن ما لا يصح مع الغير لا يتعدى ما  
 فله إبطال ما يصح فيضمن الحامل كما سيأتي وإن قبض الثمن مكرهاً لا يلزم رده ولم  
 يضمن إن هلك الثمن لأنه أمانة ديدان بقي في يده لفساد العقد لكنه يخالف البيع الفاسد  
 في أربع صور يجوز بإكسار القولية والفعلية والثاني أنه ينقض تصرف المشتري منه و  
 أن تداولته الأيدي والثالث بقبر القيمة وقت الاعتاق دون وقت القبض والرابع الثمن للمؤمن  
 أمانة في يده المكرة كخذه بأذن المشتري فلا ضمان بالتعد بخلافه في الفاسد بزانية أمر السلطان  
 أكره وإن لم يتوعد وأمر غيره لا أن لم يعلم المأمور بدلالة الحال أنه لو لم يمثل أمره بقتله أو بقطع  
 يده أو بغيره ضرباً ينافي على نفسه أو تلف عضو مينة المفتي وبه يفتي وفي الإزانية الزوج  
 سلطان زوجته فيحقق منه الأكره أكرم الحرم على قتل صيد فابى حتى قتل كان ما جرد عنه  
 الله أمتهاء ولو أكرم البائع على البيع لا المشتري وخالف المبيع يده ضمن قيمته للبائع لقبض



بعقد فاسد و البايع المكر له ان يضمن ايا شئ من المكره بالكسر المشتري فاق ضمن المكره  
 على المشتري بقيته وان ضمن المشتري نفذ اي جاز لما صر كل شئ بعده ولا ينفذ ما قبله لو  
 ضمن المشتري الثاني مثله لصيرته ملكه فيجوز ما بعده كما قبله فيرجع المشتري الضامن  
 بالثمن على بائعه بخلاف ما اذا اجاز المالك لحد البياعات حيث يجوز الجميع ياخذ الثمن  
 من المشتري الاول لنزول المانع بالاجازة فان اكره على كل ميتة او دم او لحم خنزير او شرب  
 خمر باكره غير ملحق بجلبس او ضرب او قتل لم يحل اذ لا ضرورة في اكره غير ملحق نعم لا يحد للشرب  
 للشبهة وان اكره ملحق بقتل او قطع عضو او ضرب مبرح ابن كمال حل بالفعل بل فرض فان  
 صبر فقتل اثم الا اذا اراد به مغايطة الكفار فلا بأس به وكذا البول يعلم الا باعته بالاكراه لا ياتم تخاف  
 فيعذر بالجمل كالجمل بالخطاب اول الاسلام او في دار الحرب كما في محضه كما قلناه في الجمع  
 وان اكره على الكفر بالله او بالسبب عليه الصلوة والسلام مجمع وقد ورد بقطع او قتل شخص  
 ان يظهر ما امر به على سانه ويؤدى وقلبه مطمئن بالايمان ثم ان ذكر لا يكفر وبانت امراته وقضا  
 لا ديانة وان خطر بآله التورية ولم يوبكفر وبانت امراته ديانة وقضاء نوازل وجلالية وحر  
 لو صير لتركه اكله المهر ومثله سائر حقوقه تعالى كفساد صوم و صلوة و قتل صيد حرم او في  
 احرام وكل ما ثبت فرضيته بالكتاب اختيار ولم يخص الاجراء بغير ما يغير للقطع والقتل بغير  
 بغير الملحق ابن كمال اذ التكلم بكلمة الكفر لا يحل ابدا و رخص له اطلاق مال مسلم او ذمي اختيار بقتل  
 او قطع ويوجب لو صير ابن ملك وضمن رب المال المكره بالكسر لان المكره بالفتح كالا لا يضر  
 قتله او سبه او قطع عضوه وما لا يستباح بحال اختيار ويقاد في القتل العمل المكره بالكسر  
 مكلفا على ما في المبسوط خلافا لما في النهاية فقط لان القاتل كالا لا و اوجه الشافعي <sup>عليها</sup>  
 ونفاه ابو يوسف عنهما للشبهة ولو اكره على الزنا لا يرضى له لان فيه قتل النفس بضياها  
 لكنه لا يجحد استحصانا بل يعقر المهر و لو طاعة لاهلها لا يسقطان جميعا شرح وهبانية و  
 في جانب المرأة يرضى لها الزنا بالاكراه الملحق لان نسب العلة لا ينقطع فلم يكن في معنى القتل من  
 جانبها بخلاف الرجل لا يغيره لكنه ليسقط الحدة زناها لا زناه لانه لما لم يكن الملحق رخصة له  
 لم يكن غير الملحق شبهة له **فرفع** قاهر عليه ان حكم اللواطة حكم المرأة لعدم الولد فتضمن

بالمعنى ان يفرق بكونها اسديحة من الزنا لانها لم تباع بطريق ما وتكون قبحها عقليا وهذا  
 لا يكون في الجنة على الصحيح قاله المصنف وصح نكاحه وطلاقه وعتقه لو بالقول لا بالقر  
 كسواء قربه ابن كمال ورجع بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يطاق ونذره وبيمينته ونظر  
 وجيمته وايلأوه وفيه فيه اى في الايلاء بقول اوفى واسلامه ولو ذميا كما هو الملاحق  
 نيز من المشايخ وما في الخاتمة من التفصيل فقياس الاستحسان صحته مطلقا فيلخص بالآ  
 قتل لو رجع للشيعة كما في باب المثل وتوكيله بطلاق وعناق وما في الاشياء من خلافه  
 فقياس استحسان وقوعه والاصل عندنا ان كل ما يصح مع الهزل يصح مع الاكراه لان ما يصح  
 مع الهزل لا يحتل الفسخ وكل ما لا يحتل الفسخ لا يؤثر فيه الاكراه وعدها ابو الليث في  
 خزانة الفقه ثمانية عشر عدلتها في باب الطلاق فطاعشرين لا يصح مع الاكراه ابرأوه مد  
 او ابرأوه كقوله بنصر او مال لان البراءة لا تصح مع الهزل وكذا الواكراه الشفع على ان يكت  
 عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل شفيعته ولا دته بلسانه وقليه مضمان بالايان فلا تبين  
 زوجته لانه لا يكفر به والقول له استحسانا قلت وقد مضى عن التواتر خلاقه فلعله  
 قياس قما له اكره القاضى رجلا ليقرب ليرة او قتل رجل بعدا وليقر بقطع يد رجل بعدا فمزيد  
 فقطعت يده او قتل على ما ذكر ان كان المقر موصوفا بالصلاح نقص من القاضى وان متها بالقر  
 معر فاجها وبالقتل لا يقتصر من القاضى استحسانا للشبهة خاتمة قيل له اما ان تشرب هذا الشراب  
 او تبيع كرمك فهو اكره ان كان شرايا لا يحل كالحجر والا فلا قنية قال وكذا الزنا وسائر المحرمات صا  
 السلطان ولم يعين بيع حاله قباعه صح لعدم تعيينه والحيلة ان يقول من اين اعطى ولا مال  
 لى فاذا قال الظالم بيع كذا فقد صار مكرها فيه بزازية حتى فيها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها  
 لم تصح الهبة ان قدر الزوج على الضرب وان هله ما بطلاق او تزوج عليها او تفرس في كراه  
 خاتمة وفي جميع الفتاوى منع امرأته المريضة عن المسير الى ابوها الا ان له فيه مهرها فوهبت  
 بعض المهر فلهية باطلة لانها كالمكرهة قلت ويؤخذ منه جواز حادثة الفتوى وهي زوج  
 البنت البكر من رجل فلما ارادت الزفاف منعها الاب لا ان يشهد عليها انها استوفت منه  
 مدينت امها فاقبعت ثم اذن لها بالزفاف فلا يصح اقرارها لكونها في معنى الكراهة وبه افق ابو

السعد مفتي الروم قاله المصنف في شرح منظومته تحفة الاقوان في بحث الهبة المكره باخذ المال  
 لا يضمن ما اخذ اذا انوى الاخذ وقت الاخذ انه يرد على صاحبه ولا يضمن ما اذا اختلفا في  
 المالك والمكره في النية فالقول للمكره مع يمينه ولا يضمن محجبه وفيه المكره على الاخذ والبيع  
 انما يسعه ما دام حاضر عند المكره والا لم يحل لزوال القدرة والنجاء بالبعد منه وبهذا تبين  
 انه لا عذر لاعتوان الظلمة في اخذ عند غيبة الامير او رسوله فيلحفظ **موضع** الكره  
 على اكل طعام نفسه او اجانبه لا ربح وان شيعانا رجع بيمينته على المكره لحصول منفعة اكمل  
 له في الاول لا الثاني قال اهل البحر ليس يخذوه ان قلت لست بنبي تركناك والاقلناك  
 لا يسعه قول ذلك وان قيل غيبي ان قلت هذا ليس بيمينتك وان قلت بيمينته فقلنا  
 وسعه كاستماع الكذب على الانبياء قال حري لرجل ان دفعت جارتك لاني بها دفعت  
 لك اسير لم يحل اقرعتك عبد مكرها لم يعتق في الاصل وهل الاكره باخذ المال معتبر شرعا  
 على ظاهر الفقيه نعم وفي الوهبانية قال **الشعر** ان يقل المديون اني مرفوع لتيثي فاكثرا  
 معنى مصروفه في الاستحسان اسلام مكره ولا قتل ان يريد بعد **كتاب** **الحجر**  
 هو لغة المنع مطلقا وشرعا منع من نفاذ تصرفي لا فعله لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن  
 رده فلا يتصور الحجر عنه قلت ليس كل عليه الرقيق منع نفاذ فعله في الحال بل بعد العتق **مما**  
 به في البدايع الاكام يقال الاصل فيه ذلك لكنه اخذ بعتقه لقيام المانع فتأمل في سببه  
 صغير وجنون يعم القوي والضعيف كما في المعتق وحكمه كمين كما سيح في الماذون ودر  
 فلا يصح طلاق صبي ومجنون مغلوب اي لا يفتقر بحال واما الذي يجن ويفيق فحكمه كمين  
 لهاية ولا اعتاقها وارقارها نظرهما وصح طلاق عبد وارقاره في حق نفسه فقط لا **سيدا**  
 فلو اقر بال اخر الى عتقه لو غدر مولا له هادر ويجازي في الحال لبقائه على  
 اصل الحرية في حقها ومن عقد عقدا يدور بين نفع وضرر كما سيح في الماذون فتعلم  
 من هو كلاء المجنون وهو يعقله يعرف ان البيع سالب للملك والشرء جالب اجاز وليه ودر  
 وان لم يعقله فباطل نهاية وان اتلفوا اي هو كلاء المجنون سواء عقلا او لا درر شيئا مقوما  
 من مالي او نفقته **مما** **الحجر** في الفعل لكن ضمان العبد بعد العتق على ما مر في الاشباه



الصبي المحجور مواخذ بافعاله فيضمن ما ألفه من المال الحال واذا قتل فالدية على عاقلة الا في  
 مسائل لو ألفت ما اقرضه وما اودع عند بلا اذن وليه وما اعيره وما بيع منه بلا اذن  
 وليه تستثنى من ايداعه ما اذا اودع صبي محجور مثله وهي ملك غيرها فلما لك تقنين الدار  
 او الاخذ ولا يجزى على حركته بسفه هو تبادر المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع  
 او العقل ودرول في الحثي كان يصرفه في بناء المساجد وسحق ذلك فيجوز عليه عندها وتامه  
 في فوائد شتى من الاستباه وفسق ودين وغفلة بل يمنع مفت ما حرم يعلم الحيل الباطلة <sup>تعليم</sup>  
 الروح لتبيين من زوجها او تسقط عنها الزكاة وطبيد جليل ومكارم فليس وعندها يحجر على الحر  
 بالسفه والغفلة به اي بقولها يفتى صيانة ماله وعلى قولها المفتى به فيكون في احكامه كصغير  
 ثم هذا الخلاف في تصرفات تحتل الفسخ ويبطلها الهزل واما ما يجهل به ولا يبطله الهزل فلا  
 يحجر عليه بالاجماع قلنا قال الا في نكاح وطلاق وعتاق واستيلاء وتدريب وجوب زكاة  
 وقطرة وحج وعبادات وزوال ولاية ابيه وجاره وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الاقفا  
 وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث فهو في هذه وكبايع وفي كفارة كعبه اشباه والحال  
 ان كل ما يستوى فيه الهزل والجد ينقد من المحجور وما افلا الا باذن القاضى خاينة فان بلغ  
 الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خسا وعشرين سنة فصح تصرفه قبله اي قبل  
 المقدار المذكور من المدة وبعد يسلم اليه وجوب بيعه لو منعه منه بعد طلبه كاختار <sup>يقدر</sup> تحتها  
 كلام المحتجب وعينه قاله شيخنا وان لم يكن رشيدا وقاله لا يدفع حتى يؤمن رشده ولا يجوز  
 تصرفه فيه والرشد المذكور في حق له تعالى فان اشتهر منه رشدا هو كونه موصيا في ماله  
 فقط ولو فاسقا قاله ابن عباس والقاضى بحسب المحر المديون لبيع ماله لدينه وقضى راسم  
 دينه من دراهمه يعني بلا امره وكذا لو كان دنانير وباع دنانيره لدراهم دينه وبالعكس استثنى  
 لاتحادهما في التمنية لا يبيع القاضى عرقه ولا عقلة ولادين خلاهما وبه اي بقولها يبيعهما لادين  
 يفتى اختيار وصحة في يصح القدوري ويبيع كل ما لا يحتاجه في الحال ولو اقر باليلزومه  
 بعد الديون ما لم يكن ثابتا ببينة او علم قاض فزاحم الغراء كمال استملكه اذ كسح في القفل  
 كحمار افلس ومعه عرق من شراء فقبضه بالاذن من ياتعه ولم يؤمنه فبايعه اسقى للغراء

في ثمنه ولن يفسد قبل قبضه او بعد لكن بخلافه كان له استرداده وحبسه بالثمن وقلا  
 الشافعي للبائع الفسخ جبر القاض عليه ثم رفع الى قاض اخر فاطلقه ولما كان ما صنع الجور كذا في الثاني  
 وهو ساقط من الدرب والمخ جاز لطلقة وما صنع الجور فإله من بيع او شراء قبل اطلاق الثاني  
 وبعده كان جائز لان جبر الاول مجتهد فيه فيوقف على امضاء قاض آخر **فروع** يصح الجبر  
 على العتبات لكن لا ينجي ما لم يعلم خائفة ولا يرفع الجبر بالرسد بل باطلاق القاض ولو ادعى  
 الرسد وادعى خصمه بقاءه على السفه وبرهنا ينبغي تقديم بنية بقاء السفه بشبهة في الاول  
 قال **شعر** ومن يدعى قراره قبل الجبر فمن يدعيه وقته فهو جاز ولو باع والقاض جاز  
 وقال لانه توفى فاداه من بعد **فصل** بلوغ الغلام بالاختلام والاحبال والاكتر  
 والاصل هو الاكتران والجارية بالاختلام والحض والحبل ولم يذكر الاكتران من غير كونه قل  
 ما يعلم منها فان لم يوجد فيها شئ منها فحتى يتم لكل منها خمسة عشرة سنة به يبقى بقصر  
 اعمار اهل زماننا وادنى عدته له اثني عشرة سنة ولها تسع سنين هو المختار كما في احكام  
 الصغار فان رافعا اي بان بلغا هذا السن فقالا بلغنا صدق ان لم يكن لهما الظاهر في اقيده في  
 العمادية وغيرهما فعدا اثني عشرة سنة بشرط شرط اخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون  
 بحال يحكم مثله والا فلا يقبل قوله سرح وهبانية وهما ح كالبالغ حكما فلا يقبل جوده البلوغ  
 بعد اقراره مع احتمال حاله فلا تنقض شتمته ولا بيعه وفي الشبهة لية يقبل قول المراهقين  
 قد بلغنا مع تفسير كل باذ ابلغ بلايين وفي الخرافة اقرب بالبلوغ فقبل اثني عشرة سنة لا  
 نصح الا بالبينية وبعد تصح انتهى **كتاب الماذون** الاذن لغة الاطعام ونشأ  
 بك الحجة اي في التجارة لان الجبر لا ينفك عن العبد الماذون في غير باب التجارة ابن كمال واسقاط  
 الحق المسقط هو للمولى لو الماذون رقيقا والولى لوصيا وعبد زفر والماسن هو توكيل لامة  
 ثم يتنص العبد لنفسه باهليته فلا يتوقف بوقت ولا يختص بموقع تفريع على كونه اسقاطا  
 ولا يرجع بالعبد على سيده له كالجبر فلا ذن لعبد تفريع على فاك الجبر نوبيا او شهر صابر  
 ماذونا مطلقا حتى يجر عليه لان الاسقاطات لا تتوقف ولم تختص بموقع فاذا اذن  
 نوع ثم اذنه في الاذن اذنه فاك الجبر لا توكيل ثم اعلم ان الاذن بالنص النوعي اذن بالتجارة

وبالسنخى استقام ويثبت كاذن دلاله فبعد رآه سيد يبيع ملك اجنبى فلو ملك مولا لم يخرج  
حتى ياذن بالخطب تازية ودر عن الثانية لكن شئ بينهما الزيلعى وغيره جزم بالنسبة ابن النخاس  
وصاحب الملتقى ورجله فى الشريعة لية بان ما فى المتن والشرح او كما فى كتب الفتاوى فيحفظ  
ويشتري ما اراد وسكت السيد ما ذون خبر المبتداء الا اذا كان المولى قاضيا امثاله ولكن لا يكون  
ما ذونا فى بيع ذلك الشئ او شرائه فلا ينفذ على المولى بيع ذلك المتاع لانه يلزم ان يصير ما ذونا  
قبل ان يصير ما ذونا وهو باطل قلت لكن قيد القهستانى مغزى للتخيرة بالبيع دون الشراء  
من مال مولا اى فيصح فيه ايضا وعلية فيفتقر الى الفرق والله الموفق ويثبت صريحا فلو اذن  
مطلقا بلا قيد صح كل تجارة منه اجماعا اما لو قيد فصدنا ببيع خلافتنا فى بيعه وليسترى ولوغب  
فاخت خلافا لها ويؤكل بها ويرهن ويغير الثوب الداية لانه من عادة التجارة ويصالح  
من قصاص وجب على عبد ويبيع من مولا بمثل القيمة واما باقل منه فلو يبيع مولا منه بمثل  
القيمة او اقل ولو لم يبيع لم يقض منه من العبد ويبطل الثمن خلافا لما صحى شارح المجمع  
مغزى الحيط لو سلم المبيع قبل قبضه لانه لا يجزى على عبد دين فخرج عجا ناحتى لو كان الثمن  
عرضا لم يبطل لتعينه بالعقد وهذا كله لو الماذون مديونا والا لم يجز بينهما بيع نهائية  
ولو باع المولى منه باكثر من الزائد ونسخ العقد اى يؤمر السيد بان يفعل واحدا منهما حتى الغنا  
فيما كان من التجارة وتقبل الشهادة عليه اى على العبد الماذون بحق ما وان لم يجز مولا و  
لو مجزى لا تقبل يعنى لا تقبل على مولا بل عليه فيؤخذ به بعد العتق ولو حضر معافان  
الدعوى باستملاك مال او خصبه قضى على المولى وان استملاكه ودية او بضاعة على  
المجهر يستمر على العبد وقيل على المولى ولو شهدوا على اقرار العبد لم يقض على المولى مطلقا  
وتعامه فى الهادية ويأخذ الارض اجارة ومساقاة وزارعة وليشتري بذر ازرعه ويحجر  
وينارع ويشارك عانا لا مفاوضة ويستاجر ويؤجر ولو فقهه ويقرب دية وغصب دين  
ولو عليه دين لغير زوج وولد والد وسيد فان اقراره لهم بالدين باطل عند خلافا لها  
دررو لو بعين صحان لم يكن مديونا وحيانية وهيك طعاما يسيرا بما لا يعد صرفا ومقاده  
انه لا يهدى من غير المأكول اصلا ابن كمال وجزم به ابن السخنة والحجى لا يهدى شيئا وعن الثاني



اذ دفع المحرقة يومه فذبح بعض رفقائه للأكل معه فلا بأس بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر  
 ولا بأس للمرأة ان تتصدق من بيت سيدها او زوجها باليسير كترغيف ونحوه ملقح ولو علم  
 منه عدم الرضاء لم يجز ويصيف من يطعمه ويتخذ الضيافة اليسيرة بقدر رآله وبحيط  
 من الثمن بحيث لا يلبس الحارة ويحالي ويؤجل مجتبه ولا يتزوج الا باذن ولا يتيسر  
 وان اذن له المولى ولا يتزوج زقيقة وقال ابو يوسف في زوج الامه ولا يجازيه الا ان  
 المولى ولا دين عليه وولاية القبط للمولى ولا يعتق بماله الا ان يجيزه المولى الى غير ما مر  
 ولا يغير ولا يقرض ولا يهب ولا يعوض ولا يكفل مطلقا بنفسه او مال ولا يصالح عن قصاص  
 وجب عليه ولا يعفو عن القصاص ويصالح عن قصاص وجب على عبده خيانة الفقه وكلم  
 دين وجب عليه تجارة او بما هو في معهما امثلة الاول كبيع وشراء واجارة واستجارة امثلة الثاني  
 غرم ودية وغصب امانة جدها عبارة الدار وغيرها محلها بالقيم فقبته وعقره وجب  
 بوطى مشربة بعد الاستحقاق كل ذلك يتعلق بقبته كدين الاستملاء وللمهر ونفقة  
 الزوجة يباع فيه ولهم استسواة ايضا يبيع مفاده ان زوجته لو افارت استعاه  
 لنفقة كل يوم ان يكون لها ذلك ايضا يخرج من النفقة بحضرة مولاة او نائبة لاحتمال ان  
 يفديه بخلاف بيع الكسب فانه لا يحتاج لحضور المولى لان العبد خضم فيه ويقسم ثمنه باجم  
 ويتعلق بكسب قبل الدين او بعده ويتعلق بما وهب له وان لم يحضر مولاة هذا قيل للكسب  
 والاقاب لكن يشترط حضور العبد لانه الخضم كسبه ثم اتايد بالکسب وعند علمه ليستوفى  
 من الرقبة قلت واما الكسب الكامل قبل اذن فحق المولى فله اخذه مطلقا قال شيخنا ومفاده انه  
 لو اكتسب المحرقة شيئا وادعه عند آخر وهلك في يد المودع للمولى تضمنه لانه كودع القنا  
 فتامله لا يتعلق الدين باخذه مولاة منه قيل الدين وطول الماذون بما بقي من الدين  
 زائدا عن كسبه وثمنه بعد عتقه ولا يباع ثانيا ولمولاة اخذ غلة مثله بوجود دينه وملازا  
 عليه للغرماء يعني لو كان المولى يخلص من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل الحق الدين  
 كان له ان ياخذها بعد الحق وانه استصان لانه لو وقع منها في البحر عليه ليسد باب الكسب  
 ويجوز بحره ان علم هو نفسه لدفع الضرب عنه واكثر اهل سوقه ان كان اذن مشاعا

اما اذا لم يعلم به اى بكاذن الا العبد وحده كفى في حجه علمه به فقط ولا يشتد مع ذلك علم الكاذب  
 اهل سوقه لا تنقأ الضرر وفي الزانية باع عبد الماذون ان لم يكن عليه دين جارحورا  
 عليه علم اهل سوقه ببيعها ام لا لصحة البيع وان عليه دين لا حرام يصح منه المشتري لغنا  
 البيع وهل للغراء فسخه ان ديوهم حالة نعم الا اذا كان بالثمن وفاء او ابرؤ العبد او اوده  
 المولى وقامه في السراية وموت سيده وجنونه مطبقا ونحوه وكذا يجوز الماذون ونحوه  
 ايضا بدار الحرب مرتدا وان لم يعلم لحده لانه موت حكما ونحو حكما باباؤه وان لم يعلم احد كجبن  
 ولو عاد منه او افان من جنونه لم يعد الكاذن في الصحيح بل يبي وتضمنان وباسيلا وها بان ولا  
 منه فاعاده كان جرحا كالة مالم يصح بخلافه لا تنجز بالتهبير وضمن بها قيمتهما فقط للغراء  
 لو عليهما دين محيط اقراره مبتداء بعد حجه ان مامعه امانة او غضبه دين عليه لا تنجز  
 خبر في قضيه منه قال لا يصح لسا طدينه باله ورقبه لا يملك سيده مامعه فلم يعتق عبدا من  
 من كسبه بخرين وكاه وقال لا يملك فيعتق عليه قيمته موصرا ولو فسر اقلهم ان يضمنوا العبد المعتق  
 ثم يرجع على المولى ابن كمال ولو اشترى دارهم محر من المولى لم يعتق ولو ملكه يعتق ولو ائلف  
 المولى ما في يده من الرقيق ضمن ولو ملكه لم يضمن خلافا لما بناء على بقاء الملك وعده وان لم  
 يحيط ديت به باله ورقبه مع تحرره اجماعا وصح عتاقه حال كون الماذون مديونا ولو محيط  
 وضمن المولى للغراء الاقل من دينه وقيمه ولان شأنا اتبعوا العبد بكل ديوهم وباتباع احداهما  
 لا يدين الاخر فهما ككفيل مع مكفول عنه وطوبى باق من دينهم اذا لم تقف به قيمته بعد  
 عتقه لقرنه في ذمته وصح تدبيره ولا يجوز بيع الغراء لعتقه الا ان من اختار الحل للشين  
 ليس له الرجوع شرح تكملة وفي الهداية ولو كان الماذون مديرا وامواله يضمن قيمتهما  
 لان حق الغراء لم يتعلق بقيمتها لانه لا يباع بالدين ولو اعتقه المولى باذن الغراء ظهم  
 تضمن مولا ولا يلزم الماذون ان باعه سيده باقل من الديون وغنية المشتري قبله  
 لان الغراء اذا قدر واعلى العبد كان لهم فسخ البيع كما ضمن الغراء البائع قيمته لتقديره فان  
 رد العبد عليه بعين القبض مطلقا او بخياره او بغيره او بغيره بقتل رجح السيد بغيره  
 على الغراء ولاحق في العبد لزوال المانع ولان رد بعد القبض لا يقضه فلا ينسب له رد العبد

ولا للمولى على العتق لأن الزاد بالتراضى اقاله وهي بيع في مخرج غيرها وان فصل من دينهم فهو حراً  
 به على العبد بعد الحرية كما مر اذ تمتوا مشترية عطفت على البائع او لجازو البيع واخذوا المهر  
 لا قيمة العبد وان باعه السيد معلماً بدينه يعني مقرابك لا منكراً كما ينبغي لتحقق الخاصة ويسقط  
 خيار المشتري لا الغرماء فلغرماء رد البيع ان لم يصل ثمنه اليهم لان قبضهم الثمن دليل على  
 الرضاء للبيع الا اذا كان فيه شكاً بالاداء فان تقع او ينقض البيع ابن كمال وقال للصنف هذا  
 اذا كان الدين حلاً وكان البيع باحطاب الغرماء والتمسك لا في بلديهم ولا في البيع نافذ بن والى المات  
 وان غلب البائع وقد قبضه المشتري فالمشتري ليس يضمن لهم لو منكر ادينه خلافاً للثاني  
 ولو مقر لخصم كما مر لو قبله بان غاب المشتري البائع حاضر فالحكم لك اي لا خضوة  
 اجما ما حتى يحضر المشتري لكن يضمن البائع قيمته او لجازة البيع واخذ المهر عبد قدم مراً  
 وقال انا عبد فلان ما دون التجارة فباع واشترى فهو مأذون وح لزمه كل شيء من التجارة و  
 كذا الحكم واشترى العبد وباع ساكناً عن اذنه وحجره كان ما دوننا استخسانا لضرورة النفا  
 وامر المسلم محمول على الصلاح في حال عليه ضرورة شرح الجامع ومفاده تقييد المسئلة بالمسلم ان  
 كان ولكن لا يباع لادينه اذا لم يفتكسبه الا اذا اقر مولاه به اي بالاذن او اثبتة الغريم  
 بالبيته ويصرف الصبي المعتق الذي يعقل البيع والشراء ان كان نافعا مخصصا كالا سلام والاكنا  
 صح بلا اذن وان ضار كالظلاق والعناق والصدقة والقرض لا وان اذن به وليهما ما ردت  
 من العتق بين نفع وضرر كالبيع والمشتراى توقف على الاذن حتى لو بلغ فلجازه نفذ فان اذن  
 لها الولي ففيها في شراء وبيع كعبد مأذون في كل احكامه والشرط لصحة الاذن ان يعقل  
 البيع سالباً للثالث عن البائع والمشتراى لبالله زاد الزليعي وان يقصد الربح ويعرف العين بالسيرة  
 من الفاحش وهو ظاهر ووليّه ابوه ثم وصيه بعد موته ثم وصي وصيه كما في التمهتاني عن  
 العبادية ثم بعدهم جده الصحيح وان علا ثم وصيه ثم وصي وصيه فمستثنى زاد الزليعي والتمهتاني  
 ثم الوالي بالطريق الاولى ثم القاضي او وصيه ايها تصرفه يصح فلا الم يقل ثم دون الام او وصيه هذا  
 في المال بخلاف النكاح كما مر في باب راي القاضى الصبي والمعتق او عبداً ما او عبد نفسه كما مر في بيع وبيعت  
 منك لا يكون سكوته اذنا في التجارة والفاضة له ان يأذن للبيعت والمعتق اذا لم يكن له ولي و



ولعبدهما اذا كان لكل واحد منهما من العبد والمعتق والى وامتنع الولي من الاذن عند طلبك  
منه أي من القاضي زيلعي قلت وفي البرجند عن الخزانة لوابي ابوه او وصيه مع اذن القاضي له ذاك  
شارح الوهبانية ولا يخبر بعد ذلك اصلا لانه حكم لا يجوز قاض من قبله **فروع** لواقعة الاذن  
بما معهما من كسب فثبت مع على الظاهر كما دون در الماذون ولا يكون ماذونا قبل العلم به الا  
في مسألة ما اذا قال بالنعوا عبيد فاني اذنت له فبايعوه وهو لا يعلم بذلك صار ماذونا ولا يلزم  
قوله بايعوا ابني الصغير لا يصح الاذن للاتب والمغصوب المحجى لا بدينة ولا يصير محجرا  
لها على الصحيح استبانه وفي الوهبانية **للشعر** ولواذن القاضي لطفل وقد ابى ابوه يصح الاذن  
منه فيجوز ضمن يعقوب الصغير ودبابة وتخليقه يفتق به حيث ينكره ولورده المحجور  
اوباع او شرى وجوزها المولى فما يتغير لتوقف نص المحجور على الاجازة فلو لم يجز بل اذن له  
في التجارة فلجازها العبد جاز استحسانا ولو لم ياذن له فاعتقه فلجازها لم يقع اجازته  
قال وكذا الصبي المميز قلت ولا يخفى ان ما هو تبيع ابتداء صار فلا يصح باذن ولي الصغير  
كالقهر **كتاب الغصب** هو لغة اخذ الشيء مالا او غيره كالحر على وجه القلب  
وشرعا ازالة يد محققة ولو حكما كالحجى ولما اخذ قبل ان يحوله باثبات يد مبطله واعتبر الشافعي  
رحمه الله تعالى اثبات اليد فقط والتمس في الزوائد فتمت بستان مغصوب لا تضمن عند اخلا  
له در في مال فلا يتحقق في ميتة وحر متقوم اي مباح شرعا فمستأنى فلا يتحقق في حر  
مسلم محترم فلا يتحقق في مال حربي قابل للتقل فلا يتحقق في العقار خلافا لمحمد بن عبد الله  
مالك احتز به عن الوديعه واعلم ان الموقوف مضمون بالانلاق مع انه ليس بمملوك مالا  
كما صح به في البدائع فلو قال بلا اذن من له الاذن كما فعل ابن الكمال لكان أولى ولا خفية  
احتز به عن السرقه وفيه لابن الكمال كلام فاستخدام العبد وتحويله لاداة غصب كاذلة يد للمالك  
لا جلوسه على سباط لعدم ازالته فالا فلا يضمن مالم يهلك بفعله وكذا الوضاح دار انسان واخذ  
متاعه وجعل مقوضا من وان لم يحوله ولم يجز لم يضمن مالم يهلك بفعله او يخرج به من الد  
خانية وحكمه الاثم لمن علم انه مال الغير ورد العين قائمة والغرم مالكه بفعله او غيره  
او آفة تسبوية فمستأنى وغير من علم كاختيار فلا اثم لانه خطأ وهو مرفوع بالحديث

المعصوب منه محذرين بغير تعيين العاصب فاصب القاصب الا اذا كان في الوقف المعصوب بان عصبه  
وقيمة اكثر وكان الثاني املا من الاول فان الضمان على التاركة ان في وقف الخانية وفي عصبها عصب  
فاستملكه ويسبب لبن امه ضمن قيمة الجمل ونقصان الام وفي كراهيتها من هدم حائط غير ضمن فقضا  
ولم يورث بجارته الا في حائط المسجد وفي القنية تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه  
فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فمات وادعى انه كان باذنها وانكر الوارث والقول  
للزوج ويجب عين المعصوب مالم يتغير تغيرا فاحشا محب في مكان غصبه لتفاوت القيمة باختلاف  
الامكان ويدبر اربها ولو تغير علم المالك في البزاذية غصب اهراسان من كسبه ثم ردها  
فيه بلا علمه برئ وكذا الوصلها اليه بجهة اخرى كهبة او ايداع او شراء وكذا الواطمة فاكله  
خلافا للشافعي رحمه الله تعالى يلزم او يجب مثله ان هلك وهو مثله وان انقطع المثل بان كان  
يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيت ابن بحال فقيمه يوم الخصومة  
اي وقت القضاء وعند ابن تيمية يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع ورجا قهستان  
ويجب القيمة في القيمي يوم الغصب كما هو المثل المخلوط بخلاف جسته كبر مخلوط بشعر وشيخ مخلوط  
بنيت ويحق ذلك كدهن نجس فقيمه يوم غصبه وكذا اكل موزون ويختلف بالصعنة  
لهم وقد رد ردو ليس ذكره في البحر زاد المصنف ورب قطر لان كلا منهما يتفاوت بالصعنة  
ولا يصلح السلم فيها ولا تثبت دين في الذمة قلت وفي الذخيرة والحبس فقي في الضمان مثلي في غلا  
كالسلم وفي المحتج السوي فقي لتفاوتها بالقتل وقيل مثله في الاستباه الفهم واللحم ولونيا والجر فقي  
وفي حاشيتها ما كان للمصنف هنا وفيما يجب التسير مغريا للفضولين وغيره وكذا الصابون والقران  
والورق والابر والعصفر والصم والجلاد والدمن المتبخش وكذا الحفنة وكل مكيل وموزون  
مشروف على الهلاك ومضمون بقيمته في ذلك الوقت كسقفية موقرة اخذت في الغرق  
والقي الملاح ما فيها من مكيل وموزون يضم بقيمتها ساعة في المحتج وفي الصيرفية  
صبا في حنطة فامسدها وزاد في كيلها ضمن قيمتها قبل صبه الماء لا مثلهما هذا اذا لم ينقلها  
فلو نقلها المكان ضمن المثل لانه غصبه وهو مثله بخلاف ما لو صب الماء في الموضع الذي فيه  
الحنطة بغير نقل انتهى والحاصل كما هو للبر وغيره وان كل ما يوجد له مثل في الاسواق بلا نقل

يعتد به فهو مثل وما ليس كذلك فيبقى فليحفظ فان ادعى هلاكه من يتطو بوجوب رد العين  
لانه الموجب الاصل ورد المثل بالقيمة فخلص على الربح جلتى يعلم الحاكم انه لو بقي  
لظهر اى لا ظهر ثم قضي الحاكم عليه بالبدل من مثله وقيمه ولو ادعى الغاصب الهلاك عند  
صاحبه بعد الرد وعكس المالك اى ادعى الهلاك عند الغاصب واقام البرهان فبرهان الغائب  
انه رده وهلك عند المالك اولى خلافا للثاني ملتقى ولو اختلفا في القيمة وبرهانا بالبينة للمالك  
وسيجى ولو في نفس المصوب بالقول للغاصب والغصب انما يتحقق فيما من قبل فلو اخذ عقارا وهلك  
في يده بافة السواوية كغلبة سيل لم يضمن خلافا لمحمد ويقول له قالت الثلاثة وبه يفتى في الوقت كذا  
الغير وذكر ظهير الدين في فتاواه الفتوى في غصب العقار والدور الموقوفة بالضمان والى الفتوى  
في غصب منافع الوقف بالضمان وفي فؤاد صاحب المحيط اشترى دارا وسكنها ثم ظهر لها وقف  
كانت للصغير لزمه المثل صيانة لمال الوقف والصغير في اجارة المقتض انما لا يتحقق  
الغصب لهما في العقار في حكم الضمان اما فيما وراء ذلك فيحقق الا ترى انه يتحقق في المرح  
فكذلك في استحقاق الاجرة انتهى فليحفظ قيل قال له الاستدلال في وعاد الدين في ضوابطها  
والاصح انه اى العقار يضمن بالبيع والتسليم وكذا باليحق في العقار والوديعة وبالرجوع  
عن الشهادة بعد القضاء وفي الاشياء العقار لا يضمن الا في مسائل عدل هذه الثلاثة فاذا  
نقص العقار سكناه وذرأته ضمن النقصان بالاجماع فيعطى ما زاد البذر وصحبه في المجهنى وعن  
الثاني مثل يذره وفي الصيرفية هو المختار ولو بنت له قلعه وتامه في المجهنى كما يضمن اتفاقا في  
النفق ما نقص بفعله كما في قطع الاشجار ولو قطعها قبل احرازها وحرم البناء ضمن هو الغاصب  
كما لو غصب على ابيه فنقص في ملكه الاجارة بالاستعمال وهذا ساقط من نسخ الشرح لا خوله  
نحت قوله وان استغله فنقصه الاستغلال واوجر المستعار ونقصه من النقصان ونقصه  
بما بقي من الغلة والاجرة فمدا كما لا يوسف كذا في الملتقى لكن نقل المصنف عن البرازية ان  
الغنى يصدق بكل الغلة في الصحيح كما لو تصرف في المصوب والوديعة بان باعه وبيع  
فيه اذا كان ذلك متعينا بالاشارة او بالشراء بالدرهم الوديعة او الغصب ونقصه ما فيه  
يصدق ببيع حصل فيها اذا كانا ما يتعين بالاشارة وان كانا ما لا يتعين فعلى اربعة



اوجه فان اشار اليهما ونقد هاهنا فكذلك يتصدق وان اشار اليها ونقد غير هاهنا اشار الى  
 غير هاهنا ونقد هاهنا او اطلق ولم يشتر ونقد هاهنا لا يتصدق في الصور الثلاث عند الكرخي قيل وبه يفتي  
 والمختار انه لا يحل مطلقا كذا في الملتقى ولو بعد الضمان هو الصحيح كما في فتاوى الموائد واختار  
 بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا كله على قولها وعند ابن سبوت  
 لا يتصدق بشيء منه كما لو اختلفت الخبز ذكر الزيلعي فيحفظ فان غضب وغضب المعضوب قال  
 اسمه واعظم منافعه اي اكثر مقاصده احتراز عن دراهم فسيبها بالاضرب فانه وان زال اسمه  
 لكن يبقى اعظم منافعه ولذا لا ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط وظهر فلم يكن زوال الاسم  
 مغنيا عن اعظم منافعه كما ظنه ملاحظ وغيره او اختلط المعضوب بملك الغاصب بحيث يمتنع  
 امتياز مكانها بغيره او يمكن بحرج كبير بشعير ضمنه وملكه باحل لا تنقاع قبل اداء ضما  
 اي رضاء مالكة باداء او ابراء او تقنين قاض والقياس حله وهو رواية فلو غضب طبعا لمضعة  
 صار مستملا كما يتلوه حلا في رواية حراما على المعتمد حسا لمادة الفساد كذا في شاة بالتقنين  
 بدل الاضافة اي شاة غير ذكره ابن سلطان وطبخها او شها وطحن بر او زرعه ونحوه جديدا  
 سيف او صفر انبه والبناء على ساحة بالحجر خشبة عظيمة تثبت بالهند وقيمتها اي البناء اكثر  
 منها اي من قيمة الساحة يملكها الباني بالقيمة الساحة يملكها الباني بالقيمة وكذا لو غضب ارضا  
 فبنى عليها او غرس او ابتلعت مساحة لو لوة او ادخل البقر رأسه في قدر او ادع فضيلا  
 فكبر في بيت اللوح ولم يكن له حاجة الا لهدم الجدار او سقط دينار في محبرة غيره ولم يكن  
 له حاجة الا بكسها ونحو ذلك يضمن صاحب اكثر قيمة الاقل والاصل ان الضرر لا يشترى الا  
 بالاختلاف كما في هذه القاعدة من الاشياء ثم قال ولو ابتلع لوة فمات لا يشترى بطنه كان  
 حرمه الا دمي اعظم من حرمه المال وقيمتها في تركه وجوزته الشافعية قياسا على الشوكلة  
 الولد قلت وقد مناني الجنان عن الفقه انه يشترى ايضا اختلاف وفي توويل البصائر انه الاصح  
 فيحفظ بقي لو كانت قيمة الساحة والبناء سواء فان اصطلح على مقاييسه وان تنازع في بيع  
 البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر ما لها من بلاية عن البرازية ففي لو اراد الغاصب  
 نقص البناء ورد الساحة هل يفتد ذلك ان يقضى عليه بالقيمة لا يحل وقوله فان كان ليعين المالك

بلا فائدة وتعلمه في المحبة فان ضرب البحر درهما او دينار او انا لم يملكه وهو ملكه مجانا  
خلافا لها فان ذبح شاة فغيره ونحوهما ما يוכל من حرمها المالك عليه ولخذ قيمتها او اخذها  
وصمته نقضا لها وكذا الحكم لو قطع يدها او قطع طرف دابة غير ما كوله كذا في الملتقى قتل الو  
غير غير سديد هنا قلت قوله غير سديد غير سديد لبثوث الخيار في غير المالك او لا ايضا  
لكن اذا اختار ربها اخذها لا يضمنه شيئا وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العادة فليحفظ  
بخلاف طرف العبد فان فيه اضرار اخرى باخرى فافحشا وهو ما في بعض العبد ونحو  
نفعه لا كله فلو كله ضمن كلها وفي خرق لسيب نفسه ولم يفوت شيئا من النفع ضمنه النقصا  
مع اخذ عينه ليس غير لقيام العين من كل وجه مالم يجرد فيه صنعة او يكون ربيا كما بسطه  
الزيلي قلت ومنه يعلم جواب حادثة وهي غصبت جياصة فضة موهبة بالذهب قال تمويها  
يخيرها لكها بين تضمينها موهبة او اخذها بلائق لاها تابع مستملكة ولو كان مكان الغصب  
قري يوتها فضة فلا رد ليعيها ولا رجوع بالنقصان للزوم الربا فاعتنه فقل من صرح  
به قاله شيخنا ومن بنى او غرس في ارض غيره بغياذنه امر بالقلع والرد لوقية الساجدة  
كما مر وللمالك ان يضمن له قيمة بناء او بنجر امر بقلعه اى مسحق القلع بد وطما مستحق القلع  
فيضمن الفضل ان نقصت الارض به اى بالقلع ولو زرعها يعتبر العرف فان اقتسموا العلم  
انصافا او ارباعا اعتبروا الا فالخارج للزارع وعليه اجر مثل الارض واما في الوقت فتحجب الحنة  
والجرى كل حال فصولين غصب في باضغته لا عدة للالوان بل الحقيقة الزيادة والنقصا  
او سويقا قلته بمن قلنا لك مختار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومن السويق عبد الميسر  
بالقيمة لتغيره بالقلع فلم يتغير مثليا وسماه هنا مثلا لقيام القيمة مقامه كذا في الاختيار  
قد مر قولان عن المحبة وان شاء اخذ المصروع او المملوق وغرم ما زاد الصبع وغرم المصروع  
لان في وقت اتصاله بملكه والصبع لم يتغير مثليا قبل اتصاله بملكه لا مترجعه بالماء محبة  
رد غاصب الغاصب المصروب الاول يبرأ عن ضمانه كما لو مال المصروب في يد غاصب الغاصب  
فادى القيمة الى الغاصب فانه يبرأ ايضا لقيام القيمة مقام العين اذا كان قبضه القيمة معروفا  
بقضاء او بنية او بقصد تو المالك لا باقرار الغاصب كذا في خرق نفسه وغاصبه عادية غصب شيئا

ثم قصيه بغير منه نوارا للمالك ان يأخذ بعض الثمن من الاول وبعضه من الثاني فله ذلك  
 سراجيه والمالك بالخيار تضمين ايها شاء واذا اختار تضمين احدهما لم يكن تركه تضمين الآخر  
 وقيل بملكه عادية اذ لا يجوز الا لخلق الاذعان فلو انفق مال غيره بقدر ما يقال للمالك لم يثبت  
 او رقيت لم يبرأ من الثمن مغيرا للبرازية لكن نقل المصنف عن العمادية ان الاجازة قتل  
 الافعال هو الصحيح قال وعليه قتل الاذعان كانه من جملة الافعال فيلحظ كسر الغاصب  
 الخشب كسر اذ لا يملكه ولو كسر المو هو سوله لم ينقطع حق الرجوع استباه وفيها الجوا  
 الغاصب يبرأ الى المالك تطبيقه لان اخذ الاجرة اجازة **فروع** استعار منشارا  
 فانقطع في النش فوصله بلا اذن ماله انقطع حقه وعلى المستعين قيمته منكسرا  
 شرح ومبانية زكيت اذ غير لا طفاء حرق وقع في البلد فاهدم شيء يركوبه لم يضمن  
 لان خسر الحرق عام فكان لكل حقه جوهره لا يجوز دخوله بيتا نسان الا باذنه الا في  
 الغزو وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو اعله اخذه حرقا قدر فيه اخر ميتا  
 فهو على ثلثة اوجه ان الارض الحاق فله نيشه وله لتوئيه وان مباحة فله قيمة حفر  
 وان وثقا فله ذلك ولا يكره لو الارض متسعة لان الحافر لا يلد باى ارض يموت لا ينجى المصنف  
 في مال غيره بلا اذنه ولا ولايته الا في مسائل مذكورة في الاشياء غصب حجارة فبتمتعها  
 فاكله الذي ضمنه كما في معايان الوهبانية **الشعر** والغاصب شيء يضمن غيره وليس له  
 فعل بما يتغير وغاصب من هل له منه شره وهل ثم ضرطا هر لا يطهر **فصل**  
 عيب عمة ما ضمه وضمن قيمته للمالك ملكه عندنا ملكا مستند الى وقت الغصب فسلم له  
 الا كسابك الا ولا ملتقى والقول له بيمينه لاختلاف قيمته ان لم يبرهن المالك على الزيادة  
 فان برهن او برهنا فللمالك ولا تقبل بنية الغاصب لقيامها على نفي الزيادة هو الصحيح ينبغي  
 ونقل للمصنف عن الجواهر او قل الغاصب او المودع المتعدي لا يعرف قيمته لكن  
 علمت انها اقل مما يقوله فالقول للغاصب بيمينه ويجوز على البيان فان لم يبين حلف على  
 الزيادة فان نكل لزمته ولو حلف المالك ايضا على الزيادة اخذ ما ثم ظهر المصنوب فالحلف  
 اخذه ودفع القيمة او رده واخذ القيمة وهي من خواص كتابنا فيلحظ فان ظهر المصنوب



وهي اي قيمته اكثر مما ضمن او مثله او دونه على الاصح حناية فاكول ترك قوله وهو ان قد ضمن  
 بقوله اخذه المالك يريد عوضه او امضى الضمان ولا خيار للغاصب لو قيمته اقل للزومه  
 باقاره ذكره الواقفي نعم متى ملكه بالضمان فلا خيار عيب ودية صحته ولو ضمن يقول المالك  
 او برهانه او نكول الغاصب في قوله ولا خيار للمالك لرضاه بحيث ادعى هذا المقدار فقط  
 وان باع الغاصب المغصوب فضمنه المالك فقد بيعه وان حرى الغاصب لان مخرب المشتري  
 الغاصب فاذا في الاصح عناية ثم ضمنه لان الملك الناقض يكفي لنفاذ البيع العتق وزوليد الغنى  
 مطلقا متصله كانت كمن بخس او منفصلة كد وثمانية لا تضمن الا بالتعدي او المنع بعد طلب  
 المالك لانها امانة ولو طلب المنفصلة لا تضمن وما نفقت الجارية بالولادة مضمون ويجب بولدها  
 بقيمته او بعزته ان وقى به والا فيسقط بحسابه ولو ماتت وبالولد وفاء كفى هو الصلح اختيارا  
 مغضوا في خصما ثم حاملات بالولادة ضمن قيمتها او علفت بخلاف ذلك لانها لا تضمن بالغصب يسقي ضمان الغصب  
 الرد ولو رد مجهول فانت لا تضمن كذا لورث عند فودها فجلدت فانت به ملتقى ولو زنى بها واستولدها ثبت  
 النسب ولو رد رقيقا ورؤي بخلاف منافع الغصب استوفها او عطلها فانها لا تضمن عند ناوحي  
 في بعض المتون ومنافع الغصب يضمنونه الى الخدم لكن لا يلايه ما ياتي من عطف خمر المسلم  
 الخ مع انه احضر فديرا في ثلث فيجبر المثل على اختيار المتلخرين ان يكون المغصوب وفقا  
 للسكنى او للاستغلال او مال يتيم الا في مسألة سكنت امه مع زوجها في داره بلا اجر ليس  
 لها ذلك ولا اجر عليها كذا في الا شباه مغريا لوصايا القينة قلت ليستثنى ايضا اسكنه  
 الميتم فقد نقل المصنف غيره عن العينية انه شئ عليه وكذا الاجنبى بلا عقد وشئ  
 دار الميتم كالموقوف انتى قلت ويمكن حمل كلا الفرعين على قول المتقدمين بعدم اجرة و  
 اما على القول المعتمد انها كالوقوف ففتح الاجرة على الشريك والزوج فيكون سكنى المرأة واجبة  
 عليه وهو غاصب اذا الميتم فلزمه الاجرة وبه افق ابن نجيم وما في الميراثية من التفضيل لو  
 الميتم بقدر على المنع فلا اجر والا فليجوزها غير ظاهر وعليه فهو عليه لا عليها كما اذا دفن في توب  
 البصائر ثم نقل عن الخائنة ان مسألة الدار كمسألة الارض وان الحاضر اسكن فيما اذا كان لا  
 يضرها فلغايب ان يسكن قدر شريكه قالوا وعليه الفتوى او معد الى اعلاه صالحة للاستغلال

بان بناء ذلك واشترائه لذلك قيل اوجبه ثلث سنين على الوكيل وفي الاستبانة لا تصير الدار  
 معدة له باجارتها بل ببنائها او شرائها ولا باعداد البائع بالنسبة للمشتري ويستأجره علم  
 المستعمل بكونه معدا حتى يحجب الاجر ان لا يكون المستعمل مشهورا بالغضب ولو اختلفا في العلم  
 وعلمه فالقول له بحمينه لانه منكره الآخر مدع قال شيخنا وموت رب الدار وبعده يبطل <sup>علا</sup> الا  
 لو بقي لنفسه ثم اراد ان يعده فان قال بلسانه ويحجب الناس حيز ذكر المصنف الا في المعد  
 للاستغلال فلا ضمان فيه اذ اسكن بناويل ملك كبيت سكه احد الشركاء في الملك ولو  
 لبيتهم كحماهم عن القنية فتنبه اما في الوقت اذ اسكنه احدهما بالغلبة بلا اذن لزم الاجر <sup>عقد</sup>  
 كبيت الرحمن اذ اسكنه المهر ثم بان للغير معد للاجارة فلا تنفي عليه بقي لولي الغاصب احدهما  
 صلى المستأجر المسلم كاجر المثل ولا يلزم الغاصب الاجر بل يرد ما قبضه للمالك واستأجره وقنيه  
 وفي الشربلية وينظر ما لو عطل النفعة هل يضمن الاجرة كما لو سكن بخلاف خمر المسلم وخيزره  
 بان اسلم وهما في يده اذا اتلفهما مسلم او ذمي فلا ضمان وضمن المثل للمسلم قيمتهما لان الحر في حقنا  
 قيمه حكما لو كان اذمي والمثل غير الامام او مأموره يرى ذلك عقوبة فلا يضمن ولا الزق  
 خلافا لمحمد يجب ولا ضمان في ميتة ودم اصلا بخلاف ما لو اشترى اى الحر منه اى الذمي  
شربها فلا ضمان ولا ضمان لانه فعله بتسليط بائعه بخلاف غصبه يجب وفيه اتلف ذمي حر  
 ذمي ثم اسلم او احدهما لا شئ عليه الا في رواية عليه قيمة الحر غصب حر مسلم فخالها بالقيمة  
 له كحظته او ملح ليسير لقيمة له او تميمين اع غصب جلد ميتة فذبحه به بالقيمة له كذا في شعر  
 اخذها المالك مجانا لكن لو اتلفها ضمن لا ولو تلفا في شرح الوهبانية يضمن ما يوفى او غنى في المتفق ولو  
 ين قيمة كالمع الكثير والخل ملكه ولا شئ عليه لملكه خالها ولو ذبحه اى بذبحه كقره فحصر الجاهل اخذ المالك <sup>الباع</sup> زاد  
 والغاصب حاسبه حتى يأخذ حقه ولو اتلفه فلا يضمن كما لو تلف الميته ولو اذمي ولا  
 بالتلف متروك التسمية عمدا ولو لم ين يجهل ملتقى لان ولاية الحاجة ثابتة وضمن بكسر مكسر  
 الميم الله الله ولو كافر ابن كمال قيمته خشيا معنى تاصالى العبد لله وضمن القيمة لا المثل <sup>بداقة</sup>  
 ومنصف يبيح بيانه في الاشربة وصح بيعها كلها ولا يضمن ولا يصح بيعها وعليها الفسق ملتقى ودر  
 وزيلعي وغيرهما وقره المصنف واما بطل العزاة زاد في خطر النخاسة والصيدان والاد الذي





ومثلت أخرى في دينين ليسم البقية والجمع منه يحضر قلت وعن أبيي عنك لا يضمن إلا السلعة  
التي ألقها وفي الإنزاية هو الخيار واقرة الشربلاي وذكر ما يفيد أن السلطان ليس بقيد وانه  
ينبغي القول بتضمين القاضيه أيضا سيما في استبدال الوقف ومال اليتيم فلحفظ والله علم  
**كتاب الشفعة** مناسبتة تلك مال الغير بغير ضالة هي لغة الضم وشرعا

تملك البقعة جوار على المشتري بما قام عليه بمثله لو مثليا ولا فبقية وسببها اتصال  
ملك الشفعيع بالمشتري بشركة أو جوار وشرطها أن يكون المحل عقارا سفلا كان أو علواً  
أن لم يكن طريقه في السفلى كانه الحق بالعقار بآله من حق القار در دقلت وأما ما جزم به  
ابن الكمال في أول باب ما هي فيه من أن البناء إذا بيع مع حق القرار لمحق بالعقار فزمه شيخنا <sup>ط</sup>  
وافتي بعدهما بقا للبنزاية وغيرهما فيلحفظ وركنهما أخذ الشفعيع من أحد المتعاملين عند وجوب

سببها وشرطها وحكمها جواز الطلب عند تحقق السبب ولو بعد سنين وصفتها أن لا أخذها  
بأن لا تشاء مبتداء فيثبت بها ما ثبت بالشراء كالرد بخيار روية وعي يجب له لا عليه <sup>السليم</sup>  
ولو فاسدا انقطع فيه حق المالك كما يأتي أو بخيار للمشتري ولستقر بالإشهاد في مجلسه أي طلب  
المواثبة فلا تبطل بعده وتلك بالأخذ بالتراض أو بقضاء القاضي حطفت على الأخذ بشوب ملك

الشفيع بمجرد الحكم قبل الأخذ كما حره ملخصه بقدر رؤوس الشفعاء لا الملك خلافا للشافعي  
للخليط متعلق بتجب نفس المبيع ثم إن لم يكن أو سلم له في حق المبيع وهو الذي قاسم وبقيت  
له شركة في حق العقار كالشرب الطريق خاصين ثم فتر ذلك بقوله كثر بظهر صغير لا يترتب  
فيه السفن والطريق لا ينفذ فلو عامين لا شفعة لها بآية شرب بظهر مشترك بين قوم لستقي

أرضهم منه بيعت أرض منها فلكل أهل الشرب الشفعة ولو ألتهم عاما والمثلية بآلهما  
الحار الملائق فقط ثم الجار ملاصق ولو ذميا أو مادونا أو مكاتبيا به في سكة لشركه وظهر داره  
لظهرها فلو بآيه في تلك السكة فهو خليط كما مر وواضع جذوع على حائط وشربك في

خسبة عليه جارد لو في نفس الجدار فشربك ملحق قلت لكن قال المصنف ولو كان بعض الجدار  
شربك في الجدار لا يقدم على غيره من الجيران لأن الشركة في البناء الجدر بدون الأرض <sup>شحق</sup>  
لها الشفعة وفي شرح الجمع وكذا الجار المقابل في السكة الغير النافذة الشفعة بخلاف النافذة

اسقط بعضهم حقه من الشفعة بعد القضاء فلو قبله فلن يبقى أخذ الكل لزوال المراحة ليس  
 لمن يبقى أخذ نصيب النار لأنه بالقضاء قطع حق كل واحد منهم في نصيب الآخر يلي ولو كان  
 بعضهم غائباً يقضى بالشفعة بين الحاضرين في الجميع لاختلال عدم طلبه فلا يخر بالثبوت  
 كذا لو كان الشريك غائباً فطلب الحاضر يقضى له بالشفعة كلها ثم إذا حضر وطلب قضاها  
 فلو مثل الأول قضى له بنفسه ولو غرقه فبكله ولو دونه منه خلاصة اسقط الشفيع  
 الشفعة قبل الشراء لم يصح لفقد شرطه وهو البيع أراد الشفيع أخذ البعض وترك الباقي لم  
 يملك ذلك جبراً على المشتري لصرف تقريظ الصفقة ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض  
 لم يصح وسقط حقه به لأعراضه وتقسيم بين البقية بل لو طلب أحد الشريكين النصف بناء على  
 أنه يسقطه فقط بطلت شفعة إذا شرط أصحابها أن يطلب الكل كما سطره الزبيعي فيلحفظ  
 وصح بيع دور مكة فنجح الشفعة فيها وعليه الفتوى استباه قلت ومفاده صحة جاراتها بالكل  
 وقد قدمناه فليحفظ لكنه يكره وسحقه في الخطر فيها ويصح الطلب من وكيل الشراء  
 أن لم يسلم إلى موكله وإن سلم لا وبطلت هو الخيار ولا شفعة في الوقف ولا له توازل ولا  
 بحار شرج جمع وخانية خلافاً للخلاصة والبرازية ولعل لا سقاطه قاله المصنف قلت  
 محل شيخنا الرمي الأول على الأخذ به والثاني على أخذه بنفسه إذا بيع ففي القبض حق الشفعة  
 بينة على صحة البيع انتهى فمفاده أن ما لا يملك من الوقف بحال لا شفعة فيه وما يملك بحال  
 ففيه الشفعة وأما إذا بيع بحجارة أو كان بعض المبيع ملكاً وبعضه وقفاً وبيع الملك فلا  
 شفعة للوقف والله أعلم **كتاب طلب الشفعة** ويطلبها الشفيع  
 في مجلس عام من مشتراؤ رسوله أو عدله أو عدل بالبيع وإن امتد المجلس كالمخبرة هو الأصح رد  
 وعليه المتن خلافاً في جواهر الفتاوى أنه على الفور وعليه الفتوى بلفظ يفهم طلبها  
 تطلبت الشفعة ونحوه كانا طالبا أو اطلبها وهو يسمى طلب المباشرة أي المبادرة والاستناد  
 فيه ليس يلزم بل الحافه الجود ثم يشهد على البايع أو العقار في يده أو على المشتري وإن لم  
 يكن ذلك لأنه مالك أو عند العقار فيقول فلان هذه الدار وأنا شفيعها وقد كتبت طلبت الشفعة  
 واطلبها الآن فاستندوا عليه وهو طلب الاستناد ويسمى طلب تقرير وهذا الطلب لا بد منه

حتى لو تمكن ولو بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلت شفيعته وإن لم يتمكن منه لا تبطل ولو استند  
 في طلب الموثبة عند أحدهما وكفاه وقام مقام الطالبين ثم هذين الطالبين يطلب عند  
 قاض فيقول اشترى فلان دار كذا وأنا شفيعها بدار كذا إلى لو قال السبب كذا في الملتقى لشمل  
 الشريك في نفس المبيع فهو يسلم الدار إلى هذا الموقضها المشتري وطلب الخصومة لا يوقف  
 عليه وهو ليس بطلب عليك وخصومة وبتأخير مطلقا بعدد وبغير شهر أو أكثر  
 لا تبطل الشفعة حتى يسقطها بلسانه به يفتى وهذا ظاهر المذهب قبل يفتى بقوله  
 إن آخر شهر أبلا عذر بطلت كذا في الملتقى يعوض فالضرر قلنا دفعه برفعه للقاض  
 ليأمره بالاختار أو الترتك وإذا اطلب الشفيع سال القاض الخصم عن مال كذا الشفيع لما  
 يشفع به فان اقر بها أي بملكه ما يشفع به أو نكل عن الحلف على العلم أو برهن الشفيع لها  
 ملكه سأل عن الشراء هل اشتريت أم لا فان اقر به أو نكل عن الجواب على الحاصل في شفيعته  
 الخليط أو على السبب شفعة الجوار لخالق الشافعي كما مر في كتاب الدعوى أو برهن الشفيع  
 قضيه بها هذا إذا لم ينكر المشتري طلب الشفيع الشفعة فان أنكر فالقول له بميمنه أو  
 بحال وإن لم يحضر الثمن وقت الدعوى وإذا قضى لزمه إحصاره وللمشتري حبس المدة <sup>بغير</sup>  
 عنه فلو قيل للشفيع أي بعد القضاء وأما قبله فبطل عند محكم <sup>بغير</sup> تعال عدم التكاليف  
 الزيلعي إذا لم يخلو بطل شفيعته والخم للشفيع المشتري مطلقا والبايع قبل التسليم  
 لأول حمله والثاني بيد ابن حمال ولكن لا تسع البينة عليه حتى يحضر المشتري لأنه المالك  
 ويفسخ لخصومه ولو سلم للمشتري لا يلزم حضور البايع لزوال الملك واليد عنه ابن حمال  
 ويقض القاض بالشفعة والعمدة لضمان الثمن عند الاستحقاق على البايع قبل تسليم المبيع  
 إلى المشتري والعمدة على المشتري لو بعده لما مر للشفيع خيار الرؤية والعيب شرط المشتري  
 البراءة منه دون خيار الشرط ولا جمل اختيار وفي الاستباه الشفعة بيع في كل الأحكام <sup>فإن</sup>  
 الغرور والجور وإن اختلف الشفيع والمشتري في الثمن والدار مقبوضة والثمن منقود  
 صدق المشتري بميمنه لأنه منكر ولا يتحالفان وإن برهن الشفيع حق لأن بينه ملزمة  
 ادعى المشتري ثمنًا ودعى بائعه أقل منه فلا قبضه فالقول له أي للبايع ومع قبضه



المشتري ولو كساف بعد قبضه القول للمشتري وقوله يتالفان دأى لكل اعتبار قول صاحبها وان  
 حلفا فضع البيع ويأخذ الشفيع بما قاله البائع ملتقى وحط البعض يظهر في حق الشفيع فيأخذ  
 بالباقي وكذا هبة البعض اذا كانت بعد القبض اشباه وحط الكل والزيادة لا يأخذ  
 بكل المسمى ولو حط النصف ثم النصف يأخذ بالنصف الاخير ولو علم انه شراء بالفضل  
 ثم حط البائع مائة فله الشفعة كما لو باعها بالفضل فمشم ثم زاد البائع جارية او متاعا قتيته والشراء  
 ولو حلف في حق المسلم ان قال ليخذ بمائة وفي الشراء بالقيمة اي يوم الشراء ففي بيع غنار بخار يأخذ الشفيع  
 كل من الحقوق ببقية الآخر وفي الشراء بغير مؤجل يأخذ بحال او طلب الشفعة في الحال لاخذ بعد الاجل  
 ولا يتجمل ما على المشتري لو اخذ بحال ولو سكت عنه فلم يطلب في الحال وصار يطلب عند  
 حلول الاجل بطلت شفعته خلافا لابي يوسف ويأخذ بمثل الشمر وقيمة الخنزير ان  
 كان البائع المشتري والشفيع ذميا لا بد ان يكون البائع ايضا ذميا ولا يفسد البيع فلا تثبت  
 الشفعة ابن كمال معبرا للمبسوط ويأخذ بقيمتها لما مر لو كان الشفيع مسلما لمنعه عن  
 ثمنها وتبليها ثم قيمة الخنزير هنا قاعة مقام الدار لا مقام الخنزير ولذا لا يحرم ثمنها  
 بخلاف المروى على العاشر وطريق معرفة قيمة الشمر والخنزير بالرجوع الى ذي اسلم او فاسق  
 تاب ولو اختلف فيه فالقول للمشتري عناية ويأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء والغرس  
 مستحق القلع كما مر في الخصيب فليتوا ما لو دهنها بالوان كثيرة او طلاها بجص كثير خيل الشفيع ان  
 تركها او اخذها واعطاء ما زاد الصنع فيها لتعذر نقضه ولا قيمة لنقضه بخلاف البناء وحك  
 الزاهد وسيجي لو بقي المشتري او غرس او كلف الشفيع المشتري ثمنها الا اذا كان في القلع  
 نقصان الارض فان الشفيع له ان يأخذها مع قيمة البناء والغرس مقلوعة غير ثابتة فمستأ  
 وعن الثار ان شاء اخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس او ترك وبه قال الشافعي ومالك وجمهور  
 الله قلنا بنى فيما اخبر فيه خرافى ولذا تقدم عليه فينقضه كما ينقض الشفيع جميع ثمنها  
 اي المشتري حتى الوقف والمسجد والمقبرة والهبة زيلعي زاهد واما الزوج فلا يعلق ثمنها  
 له نهاية معلومة ويبقى بالاجر ورجع الشفيع بالثمن فقط ان اخذ بالشفعة ثم بنى او غرس  
 ثم استحققت ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على احد لانه ليس بمجرور بخلاف المشتري ويأخذ

لكل الثمن ان خربت الدار وجفت البئر بلا فعل احد والاصل ان الثمن يقابل الاصل لا الوصف وهذا  
 اذا لم يتوثنى من نقص او خيب فلو بقي واخذ المشتري كلفه من الارض حيث لم يكن يتبعها  
 للارض تسقط حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الارض يوم العقد على قيمة النقص يوم اخذ  
 زيلعي قلت فلو لم يأخذ المشتري كان هالك بعد انفصاله لم يسقط شيء من الثمن لعدم جبره اذ هو  
 من المتابع والتابع لا يقابلها شيء من الثمن وبالأخذ بالسفعة تحلت الصفقة الى الشفيع فله  
 هالك ما دخل بتعاقب القبض ولا يسقط بمثله شيء من الثمن قاله سقنا بخلاف ما اذا ائلف بعض  
 الارض بفرض حيث يسقط من الثمن بحصته لان الغاية بعض الاصل زيلعي وياخذ بحصته المصونة  
 من الثمن ان نقص المشتري البناء لانه قصد الاتلاف وفي الاول اقامة السماوية ويقسم الثمن  
 على قيمة الارض والبناء يوم العقد بخلاف الهدامة كما امر بقومه بالحبس ونقص الاجنبي كلفه  
 اى المشتري والنقص بالكسر المنقوص له اى للمشتري وليس للشفيع اخذه لزوال السبعية  
 بانفصاله وياخذ بثمنها استحقاقا اتصاله ان اتباع ابعنا ونخلد وغلا واما بعد الشراء  
 في يله وان جده المشتري فليس للشفيع اخذه لما مر او هالك باقية سماوية وقد اشترها بثمنها  
 سقط حصته من الثمن في الاول اى شراها بثمنها بكل الثمن في الثاني لحدوثه بعد القبض  
 قضى بالشفعية للشفيع ليل له تركها مع وجهانية لتي بالصفقة اليه بخلاف ما قبلها  
 الطلب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البائع اتفاقا وفي هبة بعوض مشروط ولا يتوثنى فيها  
 وقت التقاير وفي بيع فضوى او بخيار بائع وقت البيع عند الثاني ووقت الاجازة عند الثاني  
 وبخيار مشد وقت البيع اتفاقا محبتى من لم يراف السفعة بالخيار كالشافعى رحمه الله تعالى من اجلها  
 عند حاكم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم اعتقد ذلك حكم له بها ولا ينقل له الا  
 يحكم منية وبزازية **فروع** اخر الشفيع ايجاب الطلب يكون القاضى لا يراها فهو معذور وكذا لو  
 من القاضى لا يراها فهو معذور وكذا لو طلب من القاضى احضاره فامتنع بخلاف سبب التيمم  
 كما ياتي شري ارضا بامانة فرفع تراها وباعه بمائة ثم اخذها الشفيع بالسفعة اخذها بخمس  
 لان ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب على قيمة التراب الذى باعه وهما شيء  
 ولو كبها كما كانت فالحجاب يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كسبت فيها فهو ملك حار

الزاهر وفيه شري دار الى الحصار فليس الشفع ان يجعل الثمن وياخذها بالشفعة لانه ملكها  
 ببيع فاسد انتهى قلت وسيجي انه لا شفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم  
 اذا سقط الفسخ ببناء ونحو وجبت في المبسوط الهبة بشرط العوض انما ثبت الملك للهون  
 له اذا قبض الكل فلو وهب ا على عوفر الفدرهم فقبض احد العوضين دون الآخر ثم  
 سلم الشفع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر كان له ان ياخذ الدار بالشفعة  
**باب ما ثبت في اوله** ثبت لا ثبت فصد الا في حق  
 ملكه بعوض خرج الهبة هو مال خرج المهر وان لم يكن يقسم خلافا للشافعي رحمه الله كرهى  
 اى بيت الرحي مع الرحي طاية وحلم وبئر وفرد بيت صغير لا يملك قيمته لا في عرض بالسكن  
 ماليس بعقار فيكون ما بعد من عطف الخاص على العام وفلك خلافا للمالك وبناء ونخل اذا باع  
 فصد ولو مع حق القراض خلافا لما فهمه ابن الكمال بخلافه المنقول كما افاده شيخنا الرطوي  
 لافي ارض ومدة وهبة لا بعوض مشروط ودار شتمت او جعلت لجرة او بدل خلع او عتق  
 او صلح عن دم عمدا ومهرا ان قابل ببعضها اى الدار مال لان معنى البيع تابع فيه واوجبها في  
 حصة المال او دار بيعت بخيار البائع ولم يسقط خياره فان سقط وجبت ان يطلب عند سقوط  
 الخيار في الصحيح وقيل عند البيع وصحيح او بيعت الدار بيعا فاسدا ولم يسقط فتحه فان سقط  
 حرقه كان بنى المشتري فيها ثبت الشفعة كما مر ورد بخيار روية او شرط او عيب متعلق  
 بالاخذ فقط خلافا لما زعمه المصنف بتعالل الدرر بعد ما سلمت اى اذا بيع وسلمت الشفعة ثم  
 رد البيع بخيار روية او شرط كيف ما كان او بعيب تقضاء فلا شفعة لانه فسخ لا بيع بخلاف  
 الذي بعيب القرض بالتقضاء او باقالة فان له الشفعة لان الذي بعيب لا قضاء واقالة بمنزلة  
 بيع مبتدأ وثبت الشفعة للعبد المأذون المستغفر بالدين احاطة الدين برقبته وكسبه ليس  
 بشرط ابن كمال في بيع سيده وثبت لسيده في مبيعه بناء على ان الاخذ بالشفعة بمنزلة  
 الشراء وشراء احد هليجوز من الآخر وثبت لمن شرا اصالة او وكالة او اشترى له بالوكالة  
 وفالدية انه لو كان المشتري او الموكل بالشرا عشر يكا وللدار شرا يشترى فيها الشفعة لمن باع امنا  
 او وكالة او بيع له اى كل بالبيع او ضمن الدرك والاصل ان الشفعة تبطل باظهار الرغبة غير الا في



**باب ما يبطل** يبطلها ترك طلب المواتية تركه بان لا يطلب في مجلس فيه  
 بالبيع ابن نكل وتقدم ترجيحها او ترك طلب الاستهاد عند عقار او ذي يد لا الاستهاد عند طلب  
 المواتية لانه غير لازم مع القدرة كما مر ويبطلها تسليمها بأمر البيع علم بالسقوط او لا فقط  
 لا قبله كما مر ولو تسليمها من اب وصي بخلاف المحرم فيما بيع بغيره او اقل ملحق الوكيل بطلبها اذا  
 اذا سلم الشفعة او اقتر على الموكل بتسليمه الشفعة صح لو كان التسليم او الاقرار عند القاء  
 والام بيع لكنه يخرج من الخصومة وسكوت من يملك التسليم تسليم ويبطلها اصلحه منها  
 على عو من اي غير المستفوع لما ياتي وعليه رده لانه رشوة ويبطلها بيع شفعته بمال ولا يلزم  
 المال وكذا الكفالة بخلاف القود ولو صالح على اخذ نصف الدار ببعض الثمن صح ولو صالح على  
 اخذ بيت بخصته من الثمن لا لجماله الثمن عند اخذ ولا تسقط شفعته ويبطلها موت  
 المستفيع قبل اخذ بعد الطلب قبله ولا تورث خلافا للشافعي رحمه الله ولو مات بعد القضاء لا  
 تبطل لا يبطلها موت المشتري لبقاء المستحق ويبطلها بيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة  
 مطلقا علم ببيعها ام لا وكذا الوكيل ما يشفع به مسجد او مقبرة او وقف مسجد او رر ولو باع  
 لبشر الخمار لنفسه لا تبطل لبقاء السبب ويبطلها شراء الشفعين من المشتري فلم يذونه او شبه  
 اخذ هاتمه بالشفعة بالعقد الاول او الثاني بخلاف ما لو اشتراها ابتداء حيث لا شفعة  
 لمن ذونه وكذا يبطلها ان استاجرها او ساومها بغير او ايجارة ملحق او طلب منه ان يوق  
 عقلا لشراء او ضمن الدرك مستدرك بامر انفا فبطل في الكل للادلة الاعراض يلغى  
 قيل للشفيع انها بيعت بالفسخ فلم تم علم انها بيعت باقل او برب وشفيع او بعد مقتار  
 قيمته الف او اكثر فله الشفعة ولو بان انها بيعت بدنانير او بغيره فقيمها الف فلا شفعة  
 والفرق بينهما ان هذا يقتضي ذلك مثل فربا يسئل عليه وان كثر ولو علم ان المشتري  
 زيد فلم تم بان انه بكر فله الشفعة ولو علم ان المشتري هو مع غيره كان له اخذ نصيب  
 غيره لعدم التسليم في حقه ولو بلغه لشراء النصف فلم تم بلغه شراء الكل فله الشفعة  
 في الكل وفي عكسه بان اخبر بشراء الكل فلم تم ظهر شراء النصف لا شفعة له على الظاهر  
 لان التسليم في الكل تسليم في كل ابعاضه بخلاف عكسه ثم شرع في التحيل فقال وان

باع رجل عقارا اذا عايناه في جانب حد الشفع فلا شفعة لعدم الاتصال والقول بان  
 نصيبه عاينوه وكذا الاستفحة لو وهب هذا القدر للمشتري وقبضه وان اتباع سهما  
 منه بثمر بثمر اتباع بقيمتها فالشفعة للحار في السهم الاول فقط والباقي للمشتري لانه ستر  
 وحيلة كله ان يشتري الذراع او السهم بكل الثمن اكد رهما ثم الباقي بالباقي وليس له حليفه  
 بالله ما اردت به ابطال شفعتي وله حليفه بالله ان البيع الاول ما كان بلحقة مويد  
 معزيا للوجيز وان اتباعه بالثمن كثير ثم دفع ثوبا عنه فالشفعة بالثمن لا بالشوب فلا  
 يرغب فيه وهذه حيلة نعم الشريك والحار لكها نظر بالبايع اذ يلزمه كل الثمن اذا استحق المنزل فله  
 بيع دراهم الثمن بدنيا راسط الصر اذا استحق وحيلة اخرى احسن واسهل وهي المتعارفة في  
 الاخصار ذكرها بقوله وكذا لو اشترى بدراهم معلومة بوزن او اشارة مع قبضه فلو سرق  
 اليها وجعل قدرها وضيع الفلوس بعد القبض في مجلس كان جمالة الثمن تمنع الشفعة ددر  
 قلت ونحوه في المضمت وينبغي ان الشفع لو قال انا اعلم قيمة الفلوس وهي كذا ان يأخذها بالدرهم  
 وقيمتها كما لو اشترى دارا بغير او عقار للشفع اخذها بقيمتها كما مر قاله المصنف ثم نقل  
 عن مقطعات الظهيرية ما يوافق قلته ووافقه في تنوير البصائر واقدم شيخا لكن تعقبه  
 ابنه في زواجر الجواهر بانه مخالفت للاول وما في المتن والشرح مقدم على الفتاوى كما مر  
 مراد انتهى وقد مضى انه لا شفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط  
 الفسخ بالبناء ونحوه وجبت والله اعلم تكرر الحيلة لاسقاط الشفعة بعد ثبوتها وفاقا لقرن  
 للشفع اشتره مني ذكر البزاني واما الحيلة لرفع ثبوتها ابتداء فعند ابي يوسف لا تكره  
 عند محمد تركه ويفتي بقول ابي يوسف في الشفعة فيه في السلبية بما اذا كان الحار  
 غير محتاج اليه واستحسنه بعض الاشياء وبضده وهو الكراهة في الزكاة والبيع وآية البطلان  
 جوهر ولا حيلة موجودة في كلامهم لاسقاط الحيلة بتأزيمه قال وطلبنا ما كثيرا فلم نجدها  
 اذا اشترى جماعة عقارا او البائع واحد يتعدد الاخذ بالشفعة يتعدد هم فللشفيع ان يأخذ  
 بعضهم ويترك الباقي وبعبارة وهو ما اذا تعدد البائع واخذ المشتري لا يتعدد الاخذ بها بل  
 يأخذ الكل او يترك لان فيه تفريق الصفقة على المشتري بخلاف الاول لقيام الشفع

مقام احدهم فلم تفرق الصفقة بل فرق بين كونه قبل القبض او بعده سمي كل بعض ثنائيا  
 سمي الكل جملة لان العبرة هنا بالاتحاد الصفقة للاتحاد الثمن واعلم انه لو طلب الحصصه فهو  
 على شفعته ولو اشترى دارين او قريتين بمصرين صفقة اخذهما شفعتهما معا وتكفاهما  
 ولو اعد لهما بالمشرق والاخرى بالمغرب شرح مجمع وياتي والمعتبر في هذا اي العدد والاتحاد العامة  
 لتعلق حقوق العقد به دون المالك فلو وكل واحد جماعة فللشفيع اخذ نصيب بعضهم  
 اشترى نصف دار غير مقسومة فقامم المشتري البائع اخذ الشفع نصيب المشتري الذي  
 حصل له بالقسمة وان وقع في غير جانبته على الاصح وليس له اي للشفيع نقضها مطلقا  
 سواء قسم بقضاء او رضاء على الاصح لانها من تمام القبض <sup>للمشفيع</sup> لو قامم الشريك كان  
 النقض كما ذكره بقوله بخلاف ما اذا باع احد الشريكين نصيبه من دار مشتركة  
 وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبع حيث يكون للشفيع نقضه كنقض بيعه وهبته  
 كما لو اشترى اثنان دارا وهما شفيعان ثم جاء شفيع ثالث بعد ما اقتسما بقضاء او غير  
 فله اي للشفيع ان ينقض القسمة ضرورة تصير دولة النصف ثلثا مخرج وهبانية اختلعت  
 الجار والمشتري في ملكية الدار التي يسكن فيها الشفع هو الجار فالقول للمشتري لانه  
 ينكر استحقاق الشفعة والجار تخليفه اي تخليف المشتري على العلم عنداني يوسف  
 وبه يفتي كما لو انكر المشتري طلب المواثبة فانه يحلف على العلم وان انكر المشتري طلب  
 الاستهاد عند لقائه يحلف المشتري على البتات لانه محيط به علما دون الاول حاوي الزا  
 ولو برهنا فبينة الشفع اخرو قال ابو يوسف بينة المشتري **فروع** باع ماني  
 اجارة الغير وهو شفيعها فان لبان البيع اخذها بالشفعة والابطالت اجارة وان رد  
 شري لطفله والاب شفيع له الشفعة والوصى كالاباذ اكانت دار الشفع ملاصقة  
 لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لازقه فقط قلت لكن في شرح المجمع ما يخالفه فتنبه  
 وفيه تفرق الصفقة ابراء العام من الشفع بطلها قضاء مطلقا كذا يانه ان لم يعلم  
 بها اذ اصنع المشتري المبناء فجاء الشفع خيران شاء اعطاه ما زاد الصنع او ترك آخر الجار  
 طلبه ليكون القاض لا يراها فهو معدن ورهوي سمي بالبيع يوم السبت فلم يطلب حريرين فلهما



قلت بخدمته ان اليهود اذ اطلب حظه من القاضى احضاره يوم سبته فانه يكلفه الحضور  
ولا يكون سبته حذرا وهي واقعة الفتوى قاله المصنف قلت في واقعات المحاكم ادى الشفع  
على المشتري انه احتال لا بطلها يحلف في الوهيانية خلافه قلت وسند كماله ان ابن المصنف  
في حاشيته للتشبه ايدى بالامر عليه فيحفظ تقليد ابطالها بالشرط جائز له دعوى في  
رقبة الدار وشفعته فيها يقول هذه الدار دارى وانا ابيعها فان وصلت الى والا فانا على  
شفعته فيها استولى الشفع عليها بلا حصة ان اعتمد على قوله عالم لا يكون ظالما والا كان ظالما  
اشباه على حد الرؤى والعقل والشفعة ولبق القسام والطريق اذا التلوا فيه الكل في الاشياء  
لا شفعة لمرة عناية صبي شفع لاولى له لا تبطل شفعته وان نصب القاضى فيها يطلبها جان  
جواهر شري كرها وله شفع فابى فامرت الاستجار فاكلها المشتري ثم اتى الشفع واخذ ان  
الاستجار وقت القبض ثم سقط بقدره والا لانه لاحصة له من المخرج مؤثرا زاده من  
لواقعات الحسامى وفي الوهيانية **شعر** ويلخذ فيما يشتري لصغيرة اب وصى بلوغ خوي  
وليس له يفرق دارين بيعناه ولو غير جار فالفرق اجدد وماض اسقاط الخيل مسقطاه  
وتحليفه في التكر لا شك انكره **كتاب القسم** ومناسبتة ان احد الشريكين  
اذا اراد الا فتراق باع فوجب الشفعة او قسم هي لغة اسم للاقسام كالقدرة للاقدار وشرع اجمع

تصليبت شاع له في مكان معين وسببها طلب الشركاء او بعضهم للانتفاع بملكه على وجه الخصم  
فلو لم يوجد طلبهم لا تصح القسمه وركبتها هو الفعل الذى يحصل به الافراز والتمييز بين الاشياء  
مكيل وذرع وشرطها عدم فوت المنفعة بالقسمه وكذا لا يقسم نحو حائط وحمام وحكمها تعيين  
نصيب كل من الشركاء على حدة ويشمل مطلقا على معنى الافراز وهو اخذ عين حقه وعلى معنى  
المبادلة وهي اخذ عوض حقه والافراز هو الغالب المتل وما في حكمه كالعدة المتقارب فان  
معنى الافراز غالب فيه ايضا ابن كمال عن الكافي والمبادلة غالبية في غيره اى غير المتل وهو القمى  
اذ انقر هذا الاصل في اخذ الشريك حصته بغية صلجه في الاول اى المتل لعدم التقارب  
لا الشاذ اى القمى لتفاوته في الخانية مكيل او موزون بين حاض وغائب او بالغ وصغير فاخذ الحاض  
او البالغ نصيبه نفدت القسمه ان سلم حظ الاخرين والا كصبرة بين دهقان وزراع

امر الدفان بقسمها ان ذهباً افرزه للدفن او لا فلاك الباقي عليها وان يحفظ نفسه  
 او لا فلا فلاك على الدفان خاصة كذا قاله بعض المشايخ انتهى لمختصا وان اجبر عليها اي على  
 قسمة غير المتل في محل الجلس منه فقط سوى رقيق غير المغنم عند طلب الخصم فيجبر لما  
 فيها من معنى الاقرار على ان المبادلة قد يجري فيها الجبر عند تعلق حق الغير كما في السقفة  
 وبيع ملك المديون لوفاء دينه وينصيب سهم يترك من بين المال ليقسم به اخذ اجرهم  
 وهو واجب وما في بعض النسخ واجب غلط وان نصيب جبر المتل صحيح لانها ليست بقضاء حقيقته  
 فيجازه اخذ الجرة عليها وان لم يجز على القضاء ذكره اخذ زاده وهو على عدد الرؤس  
 مطلقا لا انصباؤه خلافا لها فيدنا بالقاسم لان الحق الكيال والوزان بقدر الانصباؤه اجزا  
 فلكه اسائر الموث كالجرة الراعي والحمل والحفظ وغيرها شرح مجمع زاد في الملتقى ان لم يكن  
 للقسمة وان كان لها فعل التخلات لكن ذكر في الهداية بلفظ قتل وتامه فيما علقه عليه  
 والقاسم يجب فيه عدد امينها الما بها ولا يتعين واحد لها لئلا يتحكم بالزيادة ولا  
 لشيء من القسام خوف طاعتهم وصحت براءة الشركاء الا اذا كان فيهم صغير ومجنون  
 لا يثبت عنه او غائب لا وكيل عنه لعدم لزومهاح الا باجازة القاض او الغائب او الصبي  
 اذا بلغ او وليه هذا لو رثة ولو شكا وبطلت منهية المفتى وغيرها وقسم نقل يدعي  
 ان رثة بيتهم او ملكه مطلقا او شراء صدر الشريعة فلا فرق في النقل بين شراء وارث  
 وملك مطلق قلت ومن النقل البناء والانتجار حيث لم يتبدل بالمنفعة بالقسمة  
 وان تبدلت فلا جبر قاله شيخنا وعقار يدعون شراءه او ملكه مطلقا فان ادعى  
 انه ميراث عن زيد لا يقسم حتى يبرهنوا على موته وعدله ورثته وقال لا يقسم بغيرهم  
 كما في الصور الاخرى لان برهنا ان العقار معها حتى يبرهنوا انه لها اتفاقا في الاصح  
 لانه يحتمل انه معها باجارة او امانة فتكون قسمة حفظا والعقار محفوظ بنفسه  
 ولو برهنوا على الموت وعدله ورثة وهو اي العقار قلت قال شيخنا وكذا المتنقل بالاولى معها  
 وفيهم صغير او غائب قسم بينهم ونصيبا لبعضهما نظر للغائب الصغير ولا بد من ابيته  
 على اصل الميراث عنده ايضا خلافا لها كما مر فان برهن وارث واحد لا يقسم اذ لا بد من حضور

اثنين ولو احدىهما مغيرا والاخر موصى له او كانوا اى الشركاء مشترعين اى شركاء بغير الارث  
 وغاب احدىهم لان فى الشراء لا يصح الحاضر حصما عن الغائب بخلاف الارث او كان فى صورة  
 الارث العقار او بعضه مع الوارث الطفل والغائب او كان شئ منه لا يقسم للزوم التقضا  
 على الطفل او الغائب بلا حصص حاضر منها وقسم المال المشترك بطلب احدىهم ان انتفع كل حصته  
 بعد القسمة وبطلب ذى الكبر ان لم ينتفع الاخر لقلة حصته وفى الخاتمة يقسم بطلب كل واحد  
 الفوى لكن المتن على الاول فعليها المعول وان قصر الكل لم يقسم الا برضاهم فلا يبعد  
 علمه منوعه بالنقص فى المحبة حانوت لما يملك فيه طلب احدى القسمة ان لم يكن لغيره بالقسمة ما كان  
 يعمل فيه قبلها قسم والا لا وقسم عرض لحد جلسهما لا الجلسان بعضهما فى بعض ووقوعها  
 معاوضة لا تمثيل افعال التراضى دون جبر القاضى ولا الرقيق وحده لفحص التفاوت  
 فى الآدمى وقالا يقسم لو ذكر ا فقط او انا ف فقط كما يقسم لابل والغنم ورقم المغنم ولا  
 الجواهر لفحص تفاوتها ولا الحمام والباقر والرى والكتب وكل ما فى قيمته ضرر الا برضاهم  
 لما مر لو اراد احدهما البيع وابى الآخر لم يجز على بيع فضليه خلافا لمالك وفى الجواهر  
 لا تقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع كل بالمهاياة ولا تقسم بالاوراق ولو برضاهم كذا  
 لو كان كتابا ذا اجلاد كثيرة ولو تراضيا ان تقوم الكتب ياخذ كل بعضا بالقيمة لو كان  
 بالتراضى حاز والا وفى التنازخانية دارا وحانوت بين اثنين كما يمكن فتحها بتساجرا  
 فيه فقال احدهما لا اكرى ولا انتفع وقال الآخر اريد لك امر القاضى بالمهاياة ثم يقال لمن  
 لا يريد الامتاع ان سئدت فانتفع وان سئدت فافلق الباب ومشاركة اودار وضعه اودار  
 وحانوت قسم كل وحدها منفردة مطلقا ولو متلازمة او فى محلتين او معبر يسكن اذا كانت  
 كلها فى مصر واحد والا وقال ان الكل فى مصر واحد فالراى فيه للفرقة وان فى مصرين فقولها  
 كقولهم يصون القاسم ما يقسمه على قرطاس ليرفعه للقاضى ويعد له على ما فى القسمة ويلزمه وهو  
 البناء ويفرز كل نصيب بحرقه وشربه ويلقب الانبياء بالاول والثاني والثالث وعلم جبر او يكت  
 اساميهم ويقترح لطيب القلوب فمن خرج اسمه او اقله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم  
 الثاني الى ان ينتهى الى الاختيار اعلم ان الدوام لا تدخل فى القسمة لعقار ومنقول الا برضاهم



فلو كان احدى بناء او منقول قسم بالقيمة عند التنازل وعند الثالث بد من عريضة بمقابلة البناء ما  
 بق فضل لا يمكن التسوية رد الفضل د راح للضرورة واستحسنه في الاختيار قسم واحد هم ميل ماء  
 او طريق في ملك الاخر والحال انه لم يشترط في القسمة صرف عنه ان امكن والا فتحت القسمة اجماعا  
 واستوفيت ولو اختلفوا فقال بعضهم ابقيناها مشتركا كما كان ان امكن افرز كل فعل كما بسطه  
 الزيلعي اختلفوا في مقدار عرض الطريق جعل عرضها قدر عرض باب الدار واما في الارض فبقدرهم  
 الثور زيلعي بطله اي ارتفاعه حتى يخرج كل واحد منهم جناحا في نصيبه ان فوق الباب كما  
 دونه لان قدر طول الباب من الهواء مشترك والبناء على الهواء المشترك لا يجوز الا برضاء  
 الشركاء جلاية ولو شرطوا ان يكون الطريق في قسمة الدار على التفاوت جاز وان وصيلة كان  
 سهامهم في الارض متساوية ذلك لان القسمة على التفاوت بالتراضي في غير الاموال الربوية  
 جائزة فجاز قسمة المأين بالكرار لانه ليس بوزن لا العيب بالسريحة على الصحيح بل بالقبول او الميزان  
 لانه وزني سفلي له اي فوقه لو مشترك في سفلي مجرد مشترك والعلو لا يرد على مجرد مشترك والسفلي لا يرد  
 كل واحد من ذلك على حدة وقسم بالقيمة عند محمل وبه يفتي انكر بعض الشركاء بعد القسمة  
 استيفاء نصيبه وشهد القاسمان بالاستيفاء لحقه يقبل وان قسما يلج في الاصح ان ملك  
 وان شهد قاسم واحد لانه قد ولو ادعى احدهم ان من نصيبه شيئا وقع في يد صاحبه غلطا  
 وقل كان اقر بالاستيفاء او لم يقرب به ذكر البرجند لم يصدق الا ببرهان او اقرار الخصم او تكوله  
 فلو قال الا بحجة نعمت ولا تناقض لانه اعتمد على فعل الامين ثم ظهر غلظه وان قال قبضته  
 فخذت شيئا بعينه وانكر شريكه ذلك حلف لانه منكر وان قال قبل اقراره بالاستيفاء  
 اصابني من ذلك كذا الى كذا ولم يسلمه الى وكذا به شريكه تحالفوا تفسخ القسمة كالاختلاف  
 في قدر المبيع ولو اقتسم ادا واصاب كالاغنية فادعى احدهما بيتاني يد الاخر انه من نصيبه و  
 انكر الاخر فعليه البينة لانه ملع وان اقاما ما فالغبة لبينة المدعى لانه خارج وان كان  
 قبل الاستهاد على الغبض تحالفوا فتحت كذا واختلفا في الحدود وان استحق بعض معين  
 من نصيبه لا تفسخ القسمة اتفاقا على الصحيح وفي استحقاق بعض شائع في الكل تفسخ اتفاقا  
 وفي استحقاق بعض شائع من نصيبه لا تفسخ جبر خلافا للثاني بل المستحق منه يرجع بحجة

ذلك في نصيب شريكه ان شاء او نقض القسمة دفعا لضرر الشقيص قلت قد بقي ههنا احتملا  
 آخر وهو ان يستحق بعض من نصيب كل واحد فان كان شائعا فصحت ان كان معيناً فان شائعا  
 فظاهر والا فالحكمة لذلك ان ائدا كما مر فلا الم يفرضها بالاذكر ظهورين في التركة المقتومة ففتح  
 القسمة الا اذا اقضوا اي الدين او ابراء الغرماء ذم الورثة او بقي فيها اي من التركة ما بقي به  
 لزوال المانع ولو ظهر غيب فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمة فان كانت بقضاء  
 بطلت اتفاقا لان نصيب القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي تبطل  
 ايضا في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها بخلاف التصحيح  
 قلت فلو قال كذا لكن تفسخ لكان اولى ولستم دعواه ذلك اي ما ذكر من الغيب للتناقض  
 الا اذا ادعى الغصب فستمع دعواه وتامه في الخانية ادعى احد المتقاسمين للتركة ديناً  
 في التركة فصح دعواه لانه لا تناقض لتعلق الدين بالمعنى والقسمة بالصورة ولو ادعى عينا باي  
 سبب كان لا تتم للتناقض اذا اقدم على القسمة اعتراف بالشركة وفي الخانية اقتسموا  
 دارا وارضائهم ادعى احدهم في قسم الاخر بناء او نظارة زعم انه يناه او غرسه لم تقبل بنبه  
 وقعت شجرة في نصيب احدها اغصانها متدللية في نصيب الآخر ليس له ان يجبر على  
 قطعها به يعني لانه استحق الشجرة باعضائها اختيار بيني احدهما اي احد الشريكين بغير ادان  
 الاخر في عقار مشترك بينهما فطلب شريكه رفع بناءه قسم العقار فان وقع البناء في نصيب  
 الباقي فيها ونعمت والاهدم البناء وحكم الغرس كذلك بزاية القسمة تقبل النقض ولو اقتسموا  
 ولخذوا لصنتهم ثم تراضوا على الاشتراك بينهم صح وعادت الشركة في عقارا وغيره لان قسمة  
 التراضي مبادلة ويصح فسخها ومبادلتها بالتراضي بزاية المقتوض بالقسمة الفاسدة كقسمة  
 على شرط هبة او صدقة او بيع من المقتوم او غيره يثبت الملك فيه ويضيد جواز النقض  
 فيه لتقاضيه ويضمنه بالقيمة كالمقتوض بالشراء الفاسد فانه يغيد الملك كما مر بابه وقيل لا  
 يثبت جزم بالقتل في الاشباه وبالاول في البرزانية والقبية ولو هاتيا في سكنى دار واحدة  
 يسكن هذا البعض وبعضا وهذا اشهر واشهر اودارين يسكن كل دارا او في خدمة عبد  
 يخدم هذا ابيهما وذا او عيدين يخدم هذا والاخر الاخر او في غلة دارا او دارين كذلك صح

يوثق الوجه الستة استحقاقا اتفاقا والاصح ان القاضي يأتى بينهما جبرا يطلب لهما ولا  
 تبطل بموت لهما ولا بموتهما ولو طلب لهما القسمة فيما يقسم بطلت ولو اتفقا على <sup>نقطة</sup> <sup>جدة</sup>  
 كل عبد على من يجده حيا استحقاقا انجلاى الكسوة وما زاد في نوبة احدهما في الدار الو  
 مشتركة لا في الدارين وتجز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا في كل مختلف للنفقة  
 ملتقى وتامه فيما علقته عليه ولو تهايا في غلة عبد او غلة عبد او تهايا في غلة بغل  
 او بغلين او في ركوب بغل او بغلين او في ثمرة شجرة او لبن شاة لا يصح في المسائل الثلاث  
 وحيلة الثمار ونحوها ان تشتري خطا شريكه ثم يبيع كلها بعد صفى نوبته او ينتفع بالدين  
 بمقدار معلوم استقرضا لنصيب صاحبه اذ قرض المشاع جائز **فروع** الغرامات  
 ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان لحفظ الا لنفس وغلة عدد الرؤ  
 ولا يدخل صبيان ونساء فلو غرم السلطان قرية تقسم على هذا ولو خيف الغرم وانفقوا  
 على القاء امتعة والغرم بعد الرؤس لانها لحفظ الا لنفس المشترك اذا الهدم فالى احد  
 العمارة ان لحتم القسمة كالجبر قسم والابنى ثم ليرة يرجع بما انفق لو باهر القاضى ولا فبقية  
 البناء وقت البناء وله النصيب في ملكه وان تضر جاره في ظاهر الرواية الكل في الاشياء  
 وفي الجبر وبه يفتى وفي السراجية الفتوى على المنع قال المصنف فقد اختلف لافقا  
 وينبغي ان يعول على ظاهر الرواية انتهى قلت ومرفى متفرقات القضاء وفي الوهبانية ونحوها  
**شعر** لو زرع الانسان ارضا بداره فليس لجار منعه لو يضره وحبط له اهل فحل واحد  
 ولا حمل فيه قتل ليس لغيره وما لشرى ان يعال حبطهم وقيل التعلل جائز فيمنع ومنوع  
 قسم عند مشاركة من الزرع قاض مؤجر من غير وينفق في المختار قاض باذنه ويمنع نفعا  
 من ابي قتل بخسر وخد منفعيا باذن منه تحكم وخد قيمة ان لا وهذا المحرم **كتاب**  
**المزارعة** مناسبة ظاهرة هي لغة مفاعلة من الزرع وشرا عقدا على الزرع ببعض  
 الخارج واركانها اربعة ارض وبذر وعمل وبقر لا تنقص عند الاثم لانها كحقير الطمان و  
 عندها تنقص وبه يفتى للحاجة وقياسا على المضاربة ليس وطعانية صلاحية الارض  
 للزراعة واهلية العاقلين وذكر الملة اى مدة متعارفة فنفسد بالاجتناب فيها منها وبما



يعتبر اليها لهما غالباً وقيل في بلادنا قسماً بلحيان مدة ويقع على أول ذرع واحد وعلمه  
الفتوى مجتبه وبنازية واقره المصنف قد ذكر رب البذر وقيل يحكم العرف وذكر حنبلة لا  
قد علمه باعلام الارض وشرطه في الاختيار وذكر قسط العامل المختار ولو بينا حظ  
رب البذر وسكتا عن خط العامل جازاً استحساناً بشرط التخليط بين الارض ولو مع البذر  
والعامل بشرط الشركة في الخارج ثم فرغ على الاختير بقوله فتبطل ان شرط احدهما قسراً  
مساهة او ما يخرج من موضع معين او رفع رب البذر بذرده او دفع الخراج الموقوف و  
تصف الباقى بعد فقه خلاف شرط رفع خراج المقاسمة كثلث اربع او شرط رفع العشر للارض  
او احدهما لانه مشاع فلا يؤدي الى قطع الشركة او شرط التبن لحددهما ولحب لانه يقطع  
الشركة فيما هو المقصود او شرط تنضيف الحب التبن لغير رب البذر لانه خلاف مقتضى العقد  
او شرط تنضيف التبن ولحب لحددهما لقطع الشركة في المقصود وان شرط تنضيف الحب والتبن  
لصاحب البذر كما هو مقتضى العقد ولم يتعرض للتبن صحت ووج التبن لرب البذر وقيل بينهما  
بتعال الحب اقاله المصنف بتعال للصدر وغيره لكن اقل صاحب الملتقى التار حيث قدمه فقال  
والتبن بينهما وقيل لرب البذر قلت وفي شرح الوهبانية عن القينة المزارع بالربع لا يفتق  
من التبن شيئاً وبالتلث يستحق النصف وكذا اصحت لو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعمل  
للحق والارض له والباقي للآخر والعمل له والباقي للآخر فهذه الثلاثة جائزة وبطلت  
في اربعة اوجه لو كان الارض والبقر لزيد والبقر والبذر له والآخران للآخر والبقر  
البذر له والباقي للآخر ففى بالتقسيم العقل سبعة اوجه لانه اذا كان من احدهما واحده  
الثلاثة من الآخر ففى اربعة واذا كان من احدهما اثنان واثنان من الآخر ففى ثلثة ومتى  
دخل ثالث فاكتر بحصة فسدت واذا اصحت فالخارج على الشرط ولا متى للعامل ان لم يخرج شيئاً  
في الصحوة ويجوز من ابى عن للمضى لادب البذر فلا يجبر قبل القاؤه وبعده يجبر رد ومتى  
فسدت المزارعة فالخارج لرب البذر لانه غلام ملكه ويكون للآخر اجر مثل عمله او ارضه ولا يرا  
على الشرط بالعامة بلع محسب وان لم يخرج شيئاً في الفاسدة فان كان البذر من قبل العامل فعليه  
اجر مثل الارض والبقر وان كان من قبل الارض والبقر وان كان من قبل الارض فعليه اجر مثل العامل

حاوى ولما منع رب الارض من المضى فيها وقد كرم بالعامل فى الارض فلا يتولى له لكرابه حتما اى انقضا  
 اذ لا قيمة للمنافع وليست فوق ديانة فيفتى بان يوفيه اجر مثله لغرضه وتفتح المزارعة بدري  
 صحيح الى بيعها اذ لم ينبت الزرع لكن يجب ان يسترضى المزارع ديانته اذا عمل بحامها اذا انبت  
 ولم يستصلح لم تبع الارض لتعلق حق المزارع حتى اذا جاز جان فان مضت المدة قبل ادراك  
 الزرع قبل العامل اجر مثل نصيبه من الارض الى ادراكه اى الربح كما فى التجارة بخلاف  
 لو مات احد هما قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل على العامل او وارثه لبقاء العقد  
 استحسانا كما سيخى دفع رجل ارضه الى اخر على ان يزرعها بنفسه وبقره والبلد بينهما  
 نصفان والخارج بينهما كذلك فعلا على هذا فالزراعة فاسدة ويكون الخراج بينهما  
 نصفين وليس للعامل على رب الارض اجر شريكه فيه والعامل يجب عليه نصف اجر الارض  
 لصاحبها لفساد العقد وكذا لو كان البذر ثلثا من احدهما وثلث من الآخر والربع بينهما  
 نصفين او على قدر بذرها فهو فاسد ايضا لا شرائطه الاعارة فى المزارعة عمادية واعلم  
 ان نفقة الزرع مطلقا بعد مضى مدة المزارعة عليها بقدر الحصر اما قبل مضىها فكل  
 عمل قبل انتهاء الزرع كنفقة بذر ومونة حفظ وكري لضرر على العامل ولو بلا شرط فاذا انتهت بقي  
 ما لا مشترك بينهما فيجب عليهما مؤنة تحصاد وديار كنز احره المصنف وحمل عليه اصل  
 صدر الشريعة فليحفظ فان شرطاه على العامل فسد كما لو شرطاه على رب الارض بخلاف  
 ما لو مات رب الارض والزرع بقل فان العمل فيه جميعا على العامل او وارثه لبقاء هذا العقد  
 والعقد يوجب على العامل حله يحتاج اليه الى انتهاء الزرع كما لو مات قبل البذر بطلت ولا  
 شئ لكرابه كما مر في كذا الوصية بدين محجج محجج وصح اشتراط العمل تحصاد وديار وسف  
 على العامل عند الثاني للتعامل وهو صحيح وعليه الفتوى ملتقى الغلة فى المزارعة مطلقا  
 ولو فاسدة امانة فى يد المزارع ثم فرغ عليه بقوله فالايمان عليه لو هلكت الغلة فى يده بلا  
 صنعة فلا تقع بها الكفالة نعم لو كلفه بحصته ان استهلكها صحت المزارعة والكفالة ان لم  
 تكن على وجه الشرط ولا فسد المزارعة خاينة ومثله فى الحكم للمعاملة اى المساقاة فان حصة  
 الدهقان فى يد العامل امانة واذا فسد المزارع فى سقى الارض حتى هلك الزرع لهذا السبب

يضمن للزارع في المزارعة الفاسدة يضمن في الصيحة لوجوب العمل عليه فيها كما مروى في بريدة  
امانة فيضمن بالتقصير السراجية اكار ترك السق عمدا حتى يدبر الزرع ضمن وقت ما ترك السق قيمة  
ثابتا في الارض وان لم يكن للزرع قيمة فومت الارض من مزرعة وغير مزرعة فيضمن فضل  
ما بينهما **فروع** احسن الاكار السق ان تاخير امتداد الا يضمن الا ضمن شرط عليه خصوصا  
فتعاقل حتى هلك ضمن الا ان يؤخر تاخير امتداد اترك حفظ الزرع حتى اكله الدواب  
ضمن وان لم يرد الجراد حتى اكل كله ان امكن طرده ضمن واكالا من ازية زرع ارض رجل  
بلا امر طالبه بحصة الارض فان كان العرب جرى في تلك القرية بالنصف والثالث  
ونحوه وجب للشعث بين دجلين الى احدهما ان يسقيه اجير فلو فسد قبل رفعه للحكم  
لا ضمان عليه وان رفع الى القاضى وامره بذلك ثم امتنع ضمن جواهر الفتاوى شرط لبذر على  
المزارع ثم زرع عمارب الارض ان على وجه الاعانة فمزارعة ولا نفقضا لها دفع الارض المستأجرة  
من الاجر فمزارعة جازان البذر من المستاجر ومعاملة لم يجز استاجرا ضمانا ثم استاجر صاحبها  
ليعمل فيها جاز الكل من نسخ المصنف قلت وفيه في اخر باب جناية البهيمية مغزيا بالخلاصة بستان  
ضيق امر البستان وغفل حتى دخل الماء وتلفت الكروم والسحيطان قال يضمن الكروم لا السحيطان ولو  
فيه حصص ضمن بالحصص ولا العنب لثمانيته فصار حفظه عليهما قلت قال ق ويضمن العنب  
في عرفنا انتمى انفق بلا اذن الاخر ولا امر قاضى فهو متبرع كرمه دار مشتركة فان الغال  
فقال وارثه انا اعمل الى ان يستصدق له ذلك وان ابى رب الارض ملتقى وفي الوهبانية  
شعر وياخذ ارضا لليتيم وصية فمزارعة ان كان مأموبيد ولو قال بذا الارض من  
مزارع له القول بعد الحصد والخم يذكر **كتاب المساقاة** لا تحق مناسبتها في  
المعاملة بلغة اهل المدينة فهي لغة وسرا معاقله دفع البخر والكروم وهل المراد بالشجر ما يعم  
غير المتمر كالجوز والصفصاف لم اره الى من يصلح به شجر معلوم من ثمره وهي كالمزارعة حكما  
وخلقا وكذا شرطها تكن هذا يخرج بيان البذر ونحوه الا في اربعة اشياء فلا تسترطها  
اذا امتنع احدهما يجبر عليه اذ لا ضرر بخلاف المزارعة كما مر واذا انقضت المدة تترك بلا اجر  
ويعل بلا اجر وفي المزارعة باجر واذا اسحق النخيل يرجع العامل باجر مثله وفي المزارعة بقية



الزرع والرابع بيان المدة ليس بشرط هذا استحسننا للعلم بوقته عادة وحق يقع على اول ثم يخرج  
 في اول السنة وفي الرتبة على ادراك بذرها اذ الرغبة فيه وحده فان لم يخرج في تلك السنة  
 ثم قسدت ولو ذكر مدة لا يخرج الثمرة فيها فسدت ولو تبلغ الثمرة فيها او لا تبلغ صح لعدم <sup>التعق</sup>  
 بغوات المقصود فلو خرج في الوقت المسمى على الشرط لصحة العقد والافسدت فللعامل اجر  
 المثل لم يدوم عمله الى ادراك الثمر ولو دفع غراسا في ارض لم تبلغ الثمرة على ان يصليها فخرج كما  
 بينهما فنفسر هذه المساقاة ان لم يذكر احوال معلومة وان ذكر ذلك مع وكذا الدفع اصول رتبة  
 في ارض مساقاة ولم يسيم المدة بخلاف الرتبة فانه يجوز وان لم يسيم المدة ويقع على اول جزي يكون  
 ولو دفع رتبة انتهى جذاذها على ان يقوم عليها حتى يخرج بذرها ويكون بينهما نصفين جاز  
 ببيان مدة والرتبة لصاحبها ولو شرط الشركة فيما اى في الرتبة فسدت شرطها الشركة فيما  
 لا يتم ابعاله ونقص في الكرم والبشر والوطاب المراد منها جميع البقول واصول الباذنجان النخل  
 وحصى الشافعي رحمه الله بالكرم والنخل لوفيه اى الشجر المذكور ثمرة غير مدركة بعينه تزيد بالعمل  
 وان مدركة قد انتهت لا تضع كالمزارعة لعدم الحاجة دفع ارضا بيضاء مدة معلومة  
 ليعرس وتكون الارض والشجر بينهما لا تضع لا شراط الشركة فيما هو موجود قبل الشركة فكان  
 كقفيز الطحان فنفسد الثمر والغرس لرب الارض تبعاً لارضه وللآخر قيمة غرسه يوم الغرس واخر  
 مثل عمله وحيلة الجواز ان يبيع نصف الغراس بنصف الارض يستاجر ب الارض العامل فلا  
 سدين متلاشي قليل يعمل في تضليله صد الشريعة ذهبت الربح بنواة رجل والقتما في كرم  
 آخر فثبت منها بجرة فهي لصاحب الكرم اذ لا قيمة للنواة وكذا لو وقعت خوخة في ارض غيره <sup>فثبت</sup>  
 لان الخوخة لا تثبت الا بعد ذهاب كجها وبطل المساقاة كالمزارعة قصوت احدها ومضى مدتها  
 والشرطي هذا قيد لصوتي الموت ومضى المدة فان مات العامل تقوم ورثته عليه ان شاء الحق  
 يدرك الثمر وان كرم الدافع اى رب الارض وان اراد والقلم يجوز اولى العمل وان مات الدافع يقوم  
 العامل كما كان وان كره ورثته الدافع دفعا للضرر وان ماتا فالتحيز في ذلك لورثة العامل كما امر  
 وان لم يميت احدهما بل انقضت مدتها اى المساقاة فالتحيز للعامل ان شاء عمل على ما كان و  
 يفسر بالعقد كالمزارعة تحا في الاجارات ومنه كون العامل عاجزا عن العمل وكونه سارقا ونحو

على ثمره وسعفه منه دفعا للضرر **فروع** ما قبل الادراك كسقي وتلقيح وحفظ فعل العامل و  
 بعد كجناذ وحفظ فعليهما ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا ملحق واكصل ان ما كان من عمل  
 الادراك كسقي فعل العامل وبعده كحصاد فغلبها كما بعد القسمة فيلحفظ ادفع كرمه معايلة <sup>نصف</sup> با  
 ثم زاد احد على المصنف ان زاد رب الكرم لم يجز لانه هبة مشاع يقسم ان زاد العامل جان  
 لانه اسقاط دفع البحر لشريكه مساقاة لم يجز فلا جزم له لانه شريك يقع العمل لنفسه وفي <sup>هاتين</sup> **شعر**  
 مع المساق ان يساق خيره وان اذن المولى له ليس يتكر وفي معايلاتها وادى بناء دون  
 ذبح يحلها وادى المساق والمزان يكفر **كتاب الذبائح** مناسبتها للزراعة كوهنا  
 اتلاف في الحال الانتفاع بالنبات والحم في المال الذبيحة اسم ما يذبح كالذبح بالكسر واما بالفتح  
 فقطع الاوداج حرمة حيوان من شاته الذبح خرج السمك والجراد فيحلان بلا ذكاة ودخل  
 المتروية والنطيحة وكل ما لم يذك ذكاة شرعية اختياريا كان او اضطراريا وذكاة الضرورة  
 جرح وطعن والتهادم في اى موضع وقع من البلد وذكاة الاختيار ذبح بين الحلق  
 واللبة بالفتح للمخر من الصدر وعروقه الحلقوم كله وسطه او اعلاه او اسفله وهو <sup>مصح</sup>  
 النفس على الصبح والمرى هو مجرى الطعام والشراب والوجان مجرى الدم وحل للذبح  
 يقطع اى تلت منها اذ لا اكثر حكم الكل وهل يكفي قطع اكثر كل منها خلاص وصح البراءة  
 قطع كل حلقوم ومرى واكثر وذبح وسيجي انه يكفي من الحيوة قدر ما يبقى في المذبوح وحل  
 الذبح بكل ما اوى الاوداج اراد بالاداج كل الادوية تغليا فاهل الدم اى اساله ولو باراد  
 بليطة اى قشر مضب او مروة هي حجر ابيض كالسكين يذبح بها الاسنة وظهر اعين ولو كانا  
 من ذروعين حل عندنا مع الكراهة لما فيه من الضرر بالحجوان كذبجه لشفرة كلية ونذ  
 احدا شفرته قبل الاصحاء وكثر بعد كالجرب جلها الى المذبح وذبحها من قفاها ان بقيت  
 حية حتى تقطع العروق والام تحل بموتها بلا ذكاة والخض يفتح فسكون بلوغ السكين الخاضع هو  
 عرقه ابيض في جوف عظم الرقبة وكثره كل تعذيب بلا فائدة مثل قطع الراس والسرعة قبل ان يبرد  
 اى تسكن من <sup>الاصطربة</sup> هو تعذيب بالادرم كما لا يخفى وكثر ترك التوجه الى القبلة لخالفه السنة  
 وشرط كون الذبح مستمرا لا خارج الحرم ان كان صيدا فصيدا محرما لا تحل الزكاة في الحرم <sup>مطلقا</sup>

الكتابيا ذميا او حريا الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر الميخ فحل ذبيحته بما ولو بالذبايح محقنا ابو  
 امرأة او صبيا يعقل التسمية والذبح ويقرب او اقلف او اخس لا تحل ذبيحة غير كتابي من و  
 ومجوسي ومرتد وجني وجنك لو ابوه سيناء ولو ابوه جبريا حلت اشباهه لانه صار كمرتد فنتبه  
 بخلاف يهودي او مجوسي تنصر لانه يقر على ما انتقل اليه صندا فاعتبر ذلك عند الذبح حتى  
 لو تجسس يهودي لا تحل ذكوته والمتولد بين مشرك وكتابي لكتابي لانه اخف وتارك التسمية  
 عبد اخلافا للشافعي وهو مخالف للاجماع كما بسطه الزيلعي فان تركها ناسيا حل خلافا لما لك  
 وان ذكر مع اسمه تعالى غيره فان وصل بلا عطف كره قوله بسم الله اللهم تقبل من فلان  
 او مني ومنه بسم الله محمد رسول الله بالرفع لعدم العطف فيكون ابتداء لكن يكره للو  
 صورة ولو بالجراو المضطربم رد قتل هذا اذا عرف النحر والا وجه ان لا يعتبر الاعراب  
 بل يحرم مطلقا بالعطف لعدم العرف زيلعي كما افاده بقوله وان عطف حرمت نحو بسم  
 الله واسم فلان او وفلان لانه اهل به لغير الله قال عليه الصلوة والسلام موطنان  
 لا اذكر فيهما عند العطاس عند الذبح فان فصل صورة ومعنى كاللحاء قبل الاجتماع  
 الدعاء قبل التسمية او بعد الذبح لا بأس به لعدم القران اصلا والشرط في التسمية هو الذكر  
 الخالص عن شوب الدعاء وغيره فلا يحل لقوله اللهم اغفر لي لانه دعاء وسؤال بخلاف  
 الحمد لله او سبحان الله مريدا به التسمية فانه يحل ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل  
 في الاصح لعدم قصد التسمية بخلاف الخطبة حيث يحزبه قلت ينبغي حمله ما اذا نوى و  
 الا لا يوفق بنبيه وبين ما مر في الجملة فتأمل والمستحب ان يقول بسم الله الله اكبر بلا و  
 وكرهها لانه يقطع نود التسمية كما عراه الزيلعي للحواني وقال قبله والمتداول المنقول  
 عن النبي عليه الصلوة والسلام بالواو ولو سعى ولم تحضر النية صح بخلاف ما لو قصد  
 لها التبرك في ابتداء الفعل او نوى به امر آخر فانه لا يصح فلا تحل كما لو قال الله اكبر  
 واراد به متابعة الموفن فانه لا يصير شارعا في الصلوة بزاوية وفيها ولشرط التسمية  
 من الذبح حالة الذبح او الرمي بصيد او الارسال او حال وضع الحديد لحمار الوحش اذا  
 لم يفقد عن طلبه كما سيجي والمعتبر الذبح عقب التسمية قبل تبدل المجلس حتى لو اجتمع شاتين



احدهما فوق الاخرى فذلجهما ذبحة واحدة بتيمة واحدة حلها بخلاف ما لو ذبحهما على النقا.  
 لان الذبح يتعد فيتعذر التسمية وذكره الزبيني في الصيد ولو سمي الذبح ثم استقبل بكل او  
 شرب ثم ذبح ان طال وقطع الفؤاد حرم والا لا وحده الطول ما يستكثر الناظر اذا احدث  
 الشفرة ينقطع الفؤاد بازية وحسب الحاء الحنا كابل في اسفل العنق وكرة ذبحها والحكم في  
 غنم وبقر عكسه فذبح ذبحها وكرة خمرها لترك السنة ومنعه مالك ولا بد من ذبح صيد  
 مستأنس لان ذكاة الاضطرار انما يصار اليها عند المعجز عن ذكاة الاختيار وكفى جرح نعم كبقر  
 وغنم تؤخذ كصيد فيخرج او تغد ذبحة كان تردى في بئر او نداء صال حتى لو قتله المصطول عليه  
 مريدا ذكاة حل وفي النهاية بقرة تعست ولادها فادخل رجا يده وذبح الولد حل وان جرحه  
 في غير محل الذبح ان لم يقدر على ذبحه حل وان قدر لا قلت نقل المصنف ان من التذرر مالو  
 ادرك صيده حيا واشرف ثوراه على الهلاك وصاق الوقت على الذبح او لم يجد الهالك الذي  
 فجرحه حل في رواية وفي منظومة السقشعر ان الجنين مفرد بحكمة لم يتذك ذكاة  
 امه فحذف المصنفان وقال ان تم خلقه اكل لقوله عليه الصلوة والسلام ذكاة الجنين  
 ذكاة امه وحمله الامام على التشبيه اى كذكاة امه بدليل انه روى بالنصب وليس في ذبح الام  
 اضاعة الولد لعدم التيقن بموته ولا يحل ذناب صيد بتابه فخرج نحو البعير ومخلب صيد  
 بمخلبه اى ظهره فخرج نحو الحمامة من سبع بيان لذى ذاب السبع كل مختطف منتهب خارج  
 قاتل عادة او طير بيان لذى مخلب لا الحشرات هي صغار ذاب الارض واحده حشرة و  
 السمكة اهلية بخلاف الوحشية فاتها وابنها حلال والبغل الذى امه حماره فلو امه يفرق  
 اكل اتفاقا ولو فرسا فكامه والحمل وعندها والشافعي يحل قيل ان ابا حنيفة رجح من حر  
 قبل موته بثلاثة ايام وعليه الفتوى عادية ولا بأس بلبسها على الاوجه والضبع والغلبان  
 لها نابين وعند الثلاثة يحل والسلحفاة بريد او بحرية والغراب لا يقع الذى ياكل الجيف لانه  
 ملحق بالجنات قاله المصنف ثم قال النجس ما استحقته الطباع السليمة والغريزة بوزن  
 الشريعة غلافان قاموس والفيل والضب ما روى من اكله محمول على الابتداء واليربع و  
 وابن عربس والرخم والبغات هو طائر ذى الهمة يشبه الرخم وكلها من سباع اليمائم وقيل الخنا

لأنه ذوات لا يحل حيوان مائي إلا السمك الذي مات باقاة ولو متولد في ماء لم يحضر ولو طاف به  
 مجرورة وبهانية غير الطافي على وجه الماء الذوات حقت انقذه وهو ما بطنه من فوق  
 ولو ظهر من فوق فليس يطاف فيؤكل كما يؤكل ما في بطن الطافي وما مات بمجر الماء أو بره و  
 لم يطاف به أو القاء شيء فموته باقاة وبهانية ولا البحر يبتسمك أسق والماء ما هي سمك  
 صورة النجاسة وافق مما بالذكر للحق والخلاص وحل الجراد وإن مات حقت انقذه بخلاف السمك  
 وأنواع السمك بلاد كاهل حديث احلت لنا ميتتان السمك والجراد ودماوان الكبدة والطحال  
 يكسر الطاء وحل غراب المزرع الذي يأكل الحب والارنب والعق هو غراب يجمع بين أكل الحب  
 والجيف وأصله معها أي مع الذكوة وذبح ما لا يؤكل يطهر لحمه ونحوه وجلده تقدم  
 في الطهارة تنجس خلافه إلا الأدمى والخنزير كما مر ذبح شاة مريضة فخرت أو خرج الد  
 حلت والأكل أن لم تدر حيوته عند الذبح وإن علم حيوته حلت مطلقا وإن لم تحرك ولم  
 يخرج الدم وهذا يأتي في متخنة ومتريفة ونظيفة والذي يفقر الذب بطمأنينة ذكوة هذه  
 الأشياء تحلل وإن كانت جيا لها خفية وعليه الفتوى لقوله تعالى إلا ما ذكيت من غير  
 فصل وسيجي في الصيد ذبح شاة لم تدر حياتها وقت الذبح ولم تحرك ولم يخرج الدم  
 أن فحنت فاما لا تؤكل وإن ضمه أكلت وإن فحنت عينها لا تؤكل وإن ضمها أكلت وإن  
 ملأت رجلها لا تؤكل وإن قبضتها أكلت وإن نام شعرها لا تؤكل وإن قام أكلت لأن  
 الحيوان ليستخى بالموت ففزع فم وعين ومدريل ونور شعر علامة الموت لأن استرخاء  
 مقابلها حركات تختص بالحى فدل على حيوته وهذا كله إذا لم تعلم وإن علمت جيا لها أو  
 قلت وقت الذبح أكلت مطلقا بكل حال ينبغي سمكة في سمكة فإن كانت المظروفة مصححة  
 حلتا يعني المظروفة والظرف انتهى المبلوعة بسبب جاذبة والأكلن مصححة حل الظرف للمظرو  
 كما لو خرجت من دبرها لاستحالة تعذر جوهرة وقد عرفت المصنف عبارة مشتهرة إلى ما سمع  
 ولو وجد فيها دارة ملأها حلا لا ولو خافا أو ديارا مضروبا لا وهو لقطعة ذبح لقدر  
 الأماير ونحوه كواحد من العطاء يحرم لأنه أهل به بغير الله ولو وصليته ذكر اسم الله تعالى  
 ولو ذبح للضيف لا يحرم لأنه سنة التحليل وأكرام الضيف أكرام الله تعالى والفارق أنه

ان قدمها لياكل منها كان الذبح لله والمنفعة للضيف او للولية او للرجح وان لم يقدمها لياكل  
 متعابلا يدفعها لغيره كان لتعظيم غير الله تعالى التحرم وهل يكفر قوله بزازية وشرح وجبانية قلة  
 وفي صيد المنية انه يكره ولا يكفر لانه لا يستحق الظن بالمسلم انه يتقرب الى الاذى بهذا الشر ونحو  
 في شرح الوجبانية عن الذخيرة ونظمه فقال **شعر** فامله جهودهم قال ياقون و  
**فضل** واسمعي ليس بكفر العتق يعني الجرح المنفصل من الحي حقيقة وحكما لانه مطلق فيصير  
 للكمال بحقيقته في تنوير البصائر قلت لكن ظاهر المتن التعليم بدليل الاستثناء فامله كميته  
 كالاذن المقطوعة والسن الساقطة الا في حق صاحبه فظاهر وان كثر اشباهه من الطهارة  
 وهو المختار كما في تنوير البصائر الا من مذبح قبل موته فيحل اكله لو من الحيوان لما كوله  
 لان ما بقي من الحيوان غير معتبر اصاب بزازية قلت لكن يكره كما مر مرنا في الطهارة قوله الوجبانية  
**شعر** قد حلالهم البغال وامهاتهم الخيل قطعوا والكرامة تذكره وان بين اكل فوق عنقها  
 نبلح له راس كلب فينظر فان اكلت الحما فكلب جميعها وان اكلت تنافذ الراس ميت ويوكل  
 باقيها وان اكلت لذأ وذافضرت بها والاصابع يخبز وان اشكلت فلا ذبح فان كثر شهايداً فعنزوا  
 الا في نكاح فطر وفي معايلها **شعر** واي شياه دون ذبح يحلها ومن ذالذي ضحى وكذا  
**بعض كتاب الاضحية** من ذكر الخاص بعد العام هي لغة اسم ما يذبح ايام الاضحية

من تسمية الشئ باسم وقته وشرعاً ذبح حيوان مخصوص ببنية القرية في وقت مخصوص وشرائطها  
 الاسلام والاقلية واليسار الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر كاملاً المذكورة فتجب على كل انثى  
 خانية وسبها الوقت وهو ايام النحر وقيل للرأس قدامه في التاتار خانية وركن فاذبح مليح  
 ذبحه من النعم لا غير فيكرم ذبح دجاجة وديك لانه تشبه بالحيوان بزازية وحكمها الخروج  
 من عمدة الوجبة الدنيا والوصول الى الثواب بفضل الله تعالى العقبى مع صحة البنية اذ لا  
 ثواب بدونها فتجب التضحية اي اراقة الدم من النعم عملاً لاعتقاد اقدرة مكنة هي ما يجب  
 بغير التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها بقاء الوجوب لانها شرط محض لا مبسرة هي ما يجب  
 بعد التمكن بصفة اليسر فغيرته من العسر الى اليسر فيشترط بقاؤها كما في شرط في معنى العلة  
 كما في الفطرة بدليل وجوب تصدقه بعينها او بقيتها لو مضت ايامها على حاله مسلم مقم



بمصر افقره يا ابادية عيني فلا تجب علي حاج مسافر ما اهل مكة قلن منهم ان حجوا قتل لا تزي  
 بالحجر سراج موسى يسار الفطرة عن نفسه لا عن طفله على الظاهر بخلاف القطرة شاة بالرقع  
 بدل من ضمير تجب افعاله او سبع بذنة هي الاكل والبقر سميت به لصقامتها ولو كان لهم  
 اقل من سبع لم يخرج عن احد ويخرى عمادون سبعة بالاولى فجر يضرب على الظفيرة يوم النحر  
 الى آخر ايامه وهي ثلثة افضلها اولها ويضحى عن ولده الصغير من ماله صحه في الهداية  
 وقيل لا صحه في الكافي قال وليس للاب ان يفعل من مال طفله ورجحه ابن النخعة  
 قلت وهو المعتدل لما في متن مواهب الرحمن من انه اصح ما يقفه به وعمله في البرهان يانه  
 ان كان المقصود الاثبات فلاب لا يملكه في مال ولده كالعتق والتصدق باللم فلا يصح  
 لا يتحمل صدقة التطوع وغراه للمبسوط فيحفظ ثم فرع على القول الاقل بقوله قال  
 منه الطفل وادخله قد حلقه وما بقي بيدل بما ينفع الصغير بعينه كقوله خفف  
 لا بما يسهلك كخبر ونحوه ابن كمال وكذا الجرد والوصي وصح اشتراك ستة في بدنة شريت لا  
 اى ان توفى وقت الشراء لا اشتراك صح استحسانا والا لا استحسانا وذا اى لا اشتراك قبل  
 الشراء لا حب للهم وزنا لا جزا قال اذا ضم معه من الكارح او الجارح صرفا للجنس بخلاف حب  
 واول وقتها بعد الصلوة ان ذبح في مصر اى بعد استبوت صلوة عيد ولو قبل الخطبة لكن  
 بعدها لا بعد مضى وقتها ولم يصلوا العذر ويجوز في العدة بعده قبل الصلوة لان الصلوة  
 في العدة تقع قضاء لا اداء زيلعي وغيره وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره ولو قبل غروب  
 يوم الثالث وجوزه الشافعي في الرابع والمعتبر مكان الاضحية لا مكان من عليه فحيلة مصر  
 اراد التحيل ان يخرجها خارج المص فيضحيها اذا اطعم الفقير محبة والمعتبر آخر وقتها للفقير  
 وضد والولادة والموت فلو كان غنيا في اول الايام فقيرا في آخرها لا تجب عليه وان ولد في اليوم  
 الاخر تجب عليه وان مات فيه لا تجب عليه تبين ان الامام صلى بعير طهارة تعاد الصلوة دون الاضحية  
 لان من العلماء من قال لا يعيد الصلوة الا امام وحده فكان للاحتياط فيه ما غزى زيلعي في الحبس  
 انما تعاد قبل التفرق لا بعد وفي البزازية بلدة فيها فتنة فلم يصلوا وضوا بعد طلوع الفجر جاز

في المختار لكن في الينابيع ولو تعدت الترك فسن اول وقتها لا يجوز الذبح حتى تقول الشمس انشأ  
 وقيل لا يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز في بقية الايام قلت وقد منا انه مختار الزيلعي وغيره  
 وبه جزم في المواهب فتنبه كما لو شهدوا انه يوم العيد هذا امام فصولا ثم صحت ان بان انه يوم  
 عرفة اجزأهم الصلوة والتضحية لانه لا يمكن التحرز عن مثل هذا الخطاء يحكم بالبحر ان صيانه للجمع  
 المسلمين عن الخطاء ذيلعي وكرة تنزيها للذبح لئلا لا احتمال الغلط ولو تركت التضحية ومضيت ليا  
 تصدق لها حاجة ناذر فاعل بصدق لمعنية ولو فقيرا ولو ذبحها بصدق لجمعها ولو نقصها بصدق  
 بقيمة النقصان ايضا ولا ياكل النار منها فان اكل بصدق بقيمة ما اكل وفقير عطف عليه شرها  
 لها لوجوبها عليه بذلك حتى يمنع عليه بيعها وتصدق بقيمتها غنى شرها او لا لتعلقها بذر  
 شرها او لا فالمراد بالقيمة قيمة شاة تجزى فيها وصح الجذع وستة اشهر من الضان ان  
 كان بحيث لو خلط بالثيا لا يمكن التميز من بعد وصح الشاة فصاعدا من الثلاثة والشي  
 هو ابن خمس من الابل وحولين من البقر والجاموس وحول من الشاة والمغزو المتولد بين الابل  
 والوحش يتبع كاه المصنف **فروع** الشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة  
 واللحم والكبد افضل من النجعة اذا استويا فيهما والاتي من المعز افضل من التيس اذا استويا  
 قيمته والاتي من الابل والبقر افضل حاو وفي الوهبانية ان الاتي افضل من الذكر اذا استويا في قيمة  
 والله اعلم ولا شك الاضحية ولا قبل الذبح يذبح الولد معها وعند بعضهم يتصدق به بلا ذبح ضلت  
 او شت فاشتري اخرى ثم وجدها فافضل ذبحها وان ذبح الاولى جاز وكذا الثانية ولو قيمتها  
 كالأولى او اكثر وان اقل ضمن الزائد ويتصدق به بلا فرق بين غني وفقير وقال بعضهم ان جئت  
 عن يساره فلكه الجواب وان عن اعسار ذبحها يباح ويصح بالجماء والنحر والتكادى للحقنة  
 اذا لم يمنعهما من السوم والرعي وان منعها لا يجوز التضحية بها والجرباء السمينة فلو هروا فلم  
 يجز لان الجرب في اللحم نقص لا بالجماء والعوراء والبعفاء المهزولة التي لا فتح وعظامها والعرج  
 التي لا تمشي الى الناسك أي المذبح والمرضية لبين مرضها ومقطوع اكثر اذن او الذنب او العبد  
 أي التي ذهب اكثر نوزعينها فاطلق القطع على الذهاب مجازا وانما يعرف بتفريق العلفا واكثر

آية لان لاكثر حكم الكل بقاء وذهابا فيبقى بقاء الاكثر وعليه الفتوى بحجته وبالمقتضى  
 الكفى لا اسنان لها ويكفى بقاء الاكثر وقيل ما تعلقت به والسكاء التي لا اذن لها خلقه فلو  
 اذن صنعيت خلقت اجزاء ذليعي والجداء مقطوعة رؤس وعما او يا بسما ولا ليج  
 مقطوعة الالف ولا المصرة اطباؤها وهي التي عولجت حتى انقطع لبنها ولا التي لا آية  
 لها خلقه فتجبت ولا بالخلق لان لحمها لا ينضج شرح وحيانية وعامة نية ولا الجلالة التي  
 تاكل عذرة ولا تاكل غيرها ولو اشترتها سليمة لم تعبت بحبسها كما مر فعليه اقامة  
 غيرها مقامها ان كان غنيا وان كان فقيرا اجزاء ذلك وكذا لو كانت معيبة وقت الشراء  
 لعدم وجوبها عليه بخلاف الغنى فلا يضرب عليها عن اضطرارها عند المذبح وكذا لو ما  
 فعل الغنى غيرها للفقير ولو ضلت او سرق فتشترى اخرى فظهرت فعلى الغنى احداها  
 وعلى الفقير كلاهما شتم وان مات احد السبعة المشركين في البدنة وقال الورثة ادخوها  
 عنه وعنكم صح عن الكل استحسانا لقصد القرية من الكل ولو نجحوا بلا اذن الورثة لم  
 يجزهم لان بعضهم لم يقع قرية وان كان الشريك الستة نصرانيا او مرديا اللحم لم يجز عن واحد  
 منهم هـ روه هـ بجري هديت ما مر شرح ولو ان بنته نصران شري كل واحد منهم شاة  
 للاضحية احد عشرة والاخر بعشرين والاخر ثلثين وقيمة كل واحدة منها مثل غيرها فاختلطت  
 حتى لا يعرف كل واحد منهم شاة بعينها فاصطلى اهل ان يأخذ كل واحد منهم شاة فيضحي بها لجزأهم  
 ويتصدق صاحب الثلثين بعشرين وصاحب العشرين بعشرة ولا يتصدق صاحب العشرة بشيء وان ادنا  
 كل واحد منهم تصاحبه ان يذبح بها عنه اجزائه ولا شئ عليه كما لو ضحي اضحية غيره بغيره  
 ينابيع وياكل من لحم الاضحية ويؤكل غنيا ويدخر وتلب ان لا ينقص الصدقات عن الثلث ذلك  
 قوله لذي عيال توسعة عليهم وان يذبح بيده ان علم ذلك ولا يعمل به يشهدا بنفسه وبامر  
 بالنذبح كيلا يجعلها ميتة وكرم ذبح الكفاي واما الجوسي فيجوز لانه ليس من اهله دردد يتصدق  
 بجلبها او يعمل منه نحو غراب وجراب وقرية وسفرة ودلو او بيد له بما ينتفع به باقيا كما مر  
 يستهلك كحل ولحم ولحوق كذا هم فان بيع اللحم والجلبا به اى بممتلك او بدارهم تصدق بتمنه و  
 مفاد صحة البيع مع الكراهة وعن الثاني باطل لانه كالوقوف مجتبي ولا يعطى اجر اجزائها لانه كبيع



واستفدت من قوله عليه الصلوة والسلام من باع جلد اخيته فلا اخية له هذا نحوكم من  
 صوفها قبل الذبح لينتفع به فان جرة بصدق ولا يربها ولا يحمل عليها شيئا ولا يوجها  
 فعل بصدق بالاجرة حاشا الفتاوى لانه التزم اقامة القرية بجميع اجزائها بخلاف ما بعد  
 المقصود مجتبي ويكره الانتفاع بلبثها قبله كما في الصوف ومنهم من اجازها للفقير لوجوبها في الله  
 فلا تغين زيلعي ولو غلط اثنان فذبح كل شاة صاحبه يعني عن نفسه على ما دل عليه قوله غلطا  
 اولم يغلطوا فيكون كل واحد وكيل عن الآخر دالة هداية قاله ابن الكمال فظاهر كلام صدر الشريعة  
 وغيره وقوعه عن صاحبه صح استحسانا بلا غم ويحكيان ولو اكلوا ولم يعرفاهم هداية وان  
 تشاخص من الكل لصاحبه قيمة لحمه وبصدقها قلت وفي اوائل القاعدة الاولى من اشياء لو شرا  
 بنية الاخوية فذبحها غير مبل اذن فان اخذها مذبوحة ولم يضمه اجزأه وان ضمته لا  
 تجزئه وهذا اذا ذبحها عن نفسه اما اذا ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه انتهى فراجع كما يحرم  
 لوضعي شاة الغصين فمنه قيمتها حية كما اذا باعها وكذا الوالد لغيره من لصاحبها قيمتها هداية  
 لظهور انه ملكها بال ضمان من وقت الغصين الوديعة وان ضمها كان سبب ضمانه هنا بالذبح و  
 الملك يثبت بعد تمام السبب وهو الذبح فيقع في غير ملكه قلت ويظهر ان العارية كالوديعة ولو لم  
 كالمضوية لكونها مضمونة بالدين وكذا المشتركة فليرجع **فروع** لو ن اخيته عليه الصلوة  
 والسلام سوادا نذر عشرة اخيات لزمه ثلثان لمحي الا ان يها خانيه والا صح وجوب الكل لا يجابه  
 ماله من جنسه لا يباح شرح وبيان قلت ومفاده لزوم النذر بما من جنسه ولو باع عقادي او  
 قاله المصنف فيحفظ غنم بيت رحلين ضيحاها جاز بخلاف العتق لصحة قسمة الغنم لا الرقيق  
 ضعي بثلثين فلا اخية كلاهما وقل الزايد لحم والا فضل الاكثر قيمة وان استويا فلا اكثر لحما فان  
 استويا فاطيبهما ولو ضعي بالكل فالكل فرض كاركات الصلوة فان الفرض منها ما يطلق عليه اسم  
 فاذا هوها يقع الكل فرضا مجتبي شري اخية وامر بجلادتيها فقال تركت التسمية عند الزمة فتمت  
 لي شري كالمري القوي ويضحي ويتصدق ولا ياكل او ايام الخربا بية ولا تصد بقيمتها على الفقراء خا  
 وفيها اراد لتخصية فوضع يده مع يد القصاب الذبح واعانه على الذبح سمي كل وجبا فلو تركها  
 احدها او ظن ان التسمية احدهما تكفي حرمت وهي تصلح لغرافيقا اي شاة لا تحل بالتسمية مرة

بل لا بد ان يبيح عليها امرين وقد نظره شيخنا الخوارزمي **شعر** اي ذبح لا بد للحل فيه ان يثق بذكر  
 هو التنزيه فاجنبه بالقرين فانما كانا نراه نراه ولا يصح تنزيهه في الحرب **شعر** خذ جوابا لها  
 بتبعية من فقيه مروي عن فقيه هو شاة في ذبحها اشتراكا انما فتكرار الذكر شاة كان ربه ذاك ذبح  
 ضابته وضع اليد مع صاحب الذي يعينه فعلى كل واحد منهما ان يذكر الله جل عن تشبهه وفي  
 الوهبانية وشرحها قال **شعر** ولم يجز شاة معام ولحد اخل بسبب الله قال شاة فحرم وان شئت  
 منها ثلاثا ثلثة واسكن التوكيل بالذبح يحسن وكل شاة للغير شاة يصح خلق العكس  
 والقول يحسن ولو قال سقاء فغير صحيح اذ كان في قرناء عينا يغني بشتين من ينظر العشر الى  
 وتصحيح الجواب لجميع محرو عن ميت بالامر الزم تصدقاه والا فكل منها وهذا الحذر ومن مال  
 طفل فالصحيح سقوطها وعزاه في حقه وهو ظاهر واهب شاة رابع بعد ذبحها فيحرم  
 حتى عليها وتجر **كتاب الخطر والاحكام** مناسبة ظاهرة والحظ لغه للمنع  
 والحبس شرعا ما يمنع من استعماله شرعا والخطر ضد المباح والمباح ما يجوز للمكلفين فعله  
 وتركه بلا استحقاق تقارب عقاب نعم يحاسب عليه حسابا يسيرا اختيار كل مكروه اي كراهية  
 تحريم حرام اي كالحرام في العقوبة بالنار ضد محرم واما المكروه كراهية تنزيه فالى الحل اقربا  
 وعندهما هو الصحيح الخوارزمي مثله الشهية والبدعة الى الحرام قرب فالمكروه محرم باستنبه الى  
 الحرام كنسبة الواجب الى الفرض فيثبت بما يثبت به الواجب يعني بطريق الثبوت ويأثم بارتكابه كما  
 يترك الواجب مثله السنة الموكدة وفي الزلعي في بحث حوة الخيل القريب من الحرام ما قلن  
 به محذورون استحقاق العقوبة بالنار بل العتاب كترك السنة الموكدة فانه لا يغترب  
 عقوبة النار ولكن يتعلق به الحرام عن شفاعته الي المختار صل الله عليه وسلم الحديث من ترك  
 سنتي لم ينل شفاعتي فترك السنة الموكدة قريب من الحرام وليس حرام انتهى الاكل للعدا  
 والشرب للعطش ولو من حرام وميتة او مال غيبه ولو ضمنه فممن ثا عليه بحكم الحديث ولكن  
 مقدار ما يدفع الانسان الهلاك غرضه وما يوجب عليه وهو مقدار ما يتمكن به من الصلوة  
 قائما ومن ضمنه مفاده جواز تقليل الاكل بحيث يضعف عن الفرض لكنه لم يحرم كما في الملتقى  
 وغيره قلت وله نظا للبتني بالغين الفرض بقدر ما يندفع به الهلاك وعلى معه الصلوة قائما

انتهى فتنه ومباح الى الشبع لتزيد قوته وحرام عبثي الحائنه ليكره وهو ما قوته اي الشبع و  
 هو اكل طعام غلب عليه ظنه انه اسد معدته وكذا في الشرب قهستان الا ان يقصد قوة  
 صوم الغدا وثلثا يستحي ضيقه او نحو ذلك ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى تضعف من  
 اداء العبادة ولا بأس بانواع الفواكه وتركه افضل واتخاذ الاطعمة شرب وكذا اوضع الحنظل  
 فوق الحاجة وسنة اكل البسملة اوله والسملة اخره وغسل اليدين قبله وبعد وبيد الشبا  
 قبله وبالشيوخ بعده ملتقى وكرة لحم الاثنان اي الحماره الاصلية خلافا لما لك ولبنها ولبن الحمار  
 التي تاكل العذرة ولبن الرمكة اي الفرس وبول الابل واجازه ابو يونس للتداوي وكرة لحمها اي  
 لحم الجلالة والرمكة ونحو الجلالة حتى يذهب ثلث لحمها وقد بثلثة ايام للحاجة وازنة  
 لثانة وعشرة لابل وبقر على الاظهر ولو اكلت النجاسة وغيرها بحيث لم ينقن لحمها حلت  
 كما حل اكل جلد كلبين خنزير كرم لحم لا يتغير وما غلب به يصير مستهلكا لا يبعثه انزله  
 سقى ما يוכל لحمه خمر فذبح من ساعته حل اكله ويكره زيتي وصيد شرح الوهبانية وكرة  
 اكل والشرب والادهان والتطيب من انا ذهب وفضة للرجل والمرأة لا طلاق الحديث وكذا  
 يكره اكل مبلعة الفضة والذهب كحال عيولها وما شبه ذلك من الاستعمال كحكمة ومراة  
 وقلم وواة فسحقها يعني اذا استعملت ابتداء فيما صنعت لم يحسب عرف الناس والا فلا حكمة  
 حتى لو نقل الطعام من انا الذهب الى موضع آخر او صلباء او الدهن في كفه لا على راسه  
 ابتداء ثم استعماله لا بأس به محبتي وغيره وهو محرر في الارز فيلحفظ واستثنى القهستان  
 وغيره استعمال البضعة والجوشر والساعات منها في الحرب للضرورة وهذا فيما يقع الى البدن  
 واما غيره فملا باوان متخذة من ذهب فضة وسرين كذا لك ونفس عليه من ديباج ونحوه فلا بأس به  
 بل فعله السلف خلاصة حتى اباح ابو حنيفة قسدا للديباج والنوم عليه كما ياتي ويكره الاكل  
 في نحاس وصقر والفضل النخرف قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ او اتي ببيتة خرفا زارته الملائكة  
 اختيار لا يكره ما ذكر من انا رصاص وزجاج وبلور وعقيق خلافا للشافعي رحمه الله وجل الشرب من  
 انا مفضل اي مرق بالفضة والوكوب على سرج مفضل والجلوبس على كرسى مفضل و  
 لكن بشرط ان يبقى اي يجنب موضع الفضة بغير قبل ويدجلوس سرج ونحوه وكذا انا المصطب



بذهب فضة والكرسي المصنوب وحيلة امرأة ومصحف بها كمال وجعله اي التفضيف في فصل  
 سيف وسكين او فضة او ارجام او ركاب لم يضع يده موضع الذهب والفضة وكذا كتابة التوب <sup>بذهب</sup>  
 او فضة في الحبس باس بالسكين المفضض والجار والركاب عن التناز مكر الكحل والحلاف في <sup>المفضض</sup>  
 اما المظلي فلا بأس به بالاجماع بلا فرق بين لجام وركاب وغيرهما لان الطلاستهم لا يخلص فلا علة  
 للوته عيني وغيره ويقبل قوله كافر ولو محو سيا قال اشترت اللحم من كتابي فحل او كتابي فحل  
 او قال اشترت من محو سي فحرم ولا يرد بقول الواحد واصله ان خبر الكافر مقبول بالاجماع  
 في المعاملة لا في الديانة وعليه يحل قوله الكذب ويقبل قول الكافر في الحل والحسم يعني الحاصل  
 في ضمن المعاملة لا مطلق الحل والحسم كما توهه الزيلعي ويقبل قول المملوك ولو اتى والصبى  
 في الهدية سواء اخبر باهداء المولى غيره او نفسه والاذن سواء كان بالبخارة او بدخول الدار  
 مثلا وقيد في السراج بما اذا غلب في رايه صدقه فلو شري صغير نحو صابون واشتان  
 لا بأس ببيعته ونحو ذلك لا يمنع بعيه لان الظاهر كذبه وتامه فيه ويقبل قوله الفاسق  
 الكافر والعبد للعاملات لكثرة وقوعها كما اذا اخبرانه وكيل فلا يبيع كذا في حق الشراء منه  
 ان غلب على الرأى صدقه كما مر وسيطى آخر الخطر وشبه العدالة في البيانات هي التي بين العبد والرب  
 كما اخبر عن نجاسة الماء فيتم ولا يتوضأ ان اخبر بها مسلم عدل من غير ما يعتقد حرمة ولو  
 عبدا او امة ويخبر في خبر الفاسق بنجاسة الماء وخبر المستور ثم يعمل بغالب ظنه ولو اراق  
 الماء فيتم فيما اذا غلب على رايه صدقه ويتوضأ فيتم فيما اذا غلب على رايه كذبه كان احوط  
 وفي الجوهرة يتممه بعد الوضوء احوط قلت واما الكافر اذا غلب صدقه على كذبه فادائه له  
 قسنا في خلاصه وخاتمة قلت لكن لو يتم قبل الازالة لم يخرج يتممه بخلاف خبر الفاسق <sup>خبره</sup>  
 ملو كما في الجملة بخلاف الكافر ولو اخبر عدل بطهارته وغدل بنجاسته حكم بطهارته بخلاف  
 الذبيحة وتعتبر الغلبة في اوان طاهرة ونجسة وذكية وميتة فان الاغلب ظاهر تجري  
 وبالعكس سواء لا الا لعطر وفي الثياب تجري مطلقا دعي الى دليمة وثمة لعباغناء تعدوا كل  
 لو المنكر في المنزل ولو على المائدة لا ينبغي ان يقعد بل يخرج معضا الفولة كما لا تقعد بعد ذلك  
 مع القوم الظالمين فان قدر على المنع ففعل والا يقدر صبرا ان لم يكن من يقتل به فان كان

ولم يقد على الشرح ولا يقعد كان فيه شين الدين والحكمي عن أكمام كان قبل ان يسير مقتد  
 به وان علم اولا بالعب لا يحضر لصلواته كان من يقعد به اولا كان حق الدعوة انما يلزمه به  
 الحضور لا قبله ابن كمال في السراج ودلت المسئلة ان الملاحم كلها حرام ويحل عليهم بلا  
 اذنه كما نكر المنكر قال ابن مسعود وصوت الله والعتاء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء  
 البنات قلت وفي البرازية استماع صوت الملاحم كضرب قصب ونحو حرام لقوله عليه الصلوة  
 والسلام استماع الملاحم معصية والجلوس عليها فستور والملاذ بها كفر اي بالنعمة ضربت  
 الجوارح الى غير ما خلق لاجله كفر بالنعمة لا مشكوا الواجب كل الواجب يحجب كيد ليسع  
 لما روي انه عليه الصلوة والسلام ادخل اصبعة في اذنيه عند سماعه واشعار العرب لو  
 فيها ذكر الفستق كره انتمى او لتغليظ الذنب كما في الاختيار او للاحتلال كما في النهاية  
**فائدة** ومن ذلك ضرب التوبة للتفاخر ولو للتبني فلا بأس به كما اذا ضرب في ثلث اوقات  
 لتذكير ثلث نفحات الصلوة مناسبة بينهما فيبعد العصر للإشارة الى نفخة الفرج وبعد العشاء  
 الى نفخة الميت وبعد نصف الليل الى نفخة البعث وقامه فيما علقته عن الملتقى  
 والله اعلم **فصل في اللبس** لیس الحری ولو بجا بل بينه وبين بدنه على المذنب  
 الصبيح ومن أكمام انما يحرم اذا مس الجلد قال في القنية وهي رخصة عظيمة في موضع عمت به  
 البلوى او في الحرب فانه يحرم ايضا عنده وقال لا يحل في الحرب على الرجل الا ان يترك  
 اربع اصابع كاحلام الثوب مضمومة وقيل منشورة وقيل بين يمين وظاهر المذهب عدم جمل  
 المتفرقة ولو في عامة كما سيط في القنية وفيها عامة طرانا قدر اربع اصابع من ابرسيم من  
 اصابع عمر **فصل في القنية** لا يشرى بياض خضف فيه وكذا الثوب المنسوج يذهب يحل اذا كان هذا  
 المقدار اربع اصابع الا لا يحل الرجل يلبس في الجب العلم في العامة في موضعين او اكثر  
 بجمع وتل بوفيه عن بحيفة عملة عليها علم من قصب فيه قدر ثلث اصابع لا بأس ومن  
 ذهب بكراهة وقيل لا يكره وفيه تركة الحجة المكفوفة تحريق قلت ولهذا ثبت كراهة ما انما  
 اهل اعمام من القمص البصرية وفيه المرخص العلم في عرض الثوب قلت ومفاده ان القليل  
 في طوله يكون انتمى قال المصنف فيه جزمنا لا ختم وصدر الشريعة لكن اطلاق الحديث

وغير ما يحتاجه في السراج من السيد الكبير العلم حلال مطلقا صغيرا كان او كبيرا قال المصنف وهو  
 محال ما من من التقيد بأربع اصابع وفيه رخصة عظيمة لمن ابتلى به في زماننا انفق قلت قل  
 يستحسنوا ان ان الرأية وما يعقد على الريح فانه حلال ولو كبير لانه ليس بلبس به يحصل التوفيق  
 ولا بأس بكلمة الديباج هو باسداء ونحوه ابراهيم شرح وبيانته وللرجال الكلمة بالكس  
 الشفاعة والناموسية لانه ليس بلبس منقطه شارح الوهابية فقال المشعر وفي كلمة الديباج  
 فالنوم جائز وفي قنينة والملتقى فامسح ونكر الكلمة منه اى من الديباج وهو الصحيح  
 وقال لا بأس بها وكذا انكره العنقوسه وان كانت تحت العمامة والكيس الذي يعلق قنينة واختلف  
 في عصاية الجراحة به اى بالحريكة اى بالحق وفيه ان له ان يزين بنية بالديباج ويجعل رداء  
 ذهب فضة يلائق وفي القنينة يحسن للفقهاء لعمامة طويلة ولبس ثياب واسعة وفيها  
 لواء سليل خمار اسود على عينيه من ابراهيم بعد قلت منه الرمد وفي شرح الوهابية عن  
 الملتقى لا بأس بجمعة القميص وذرره من الحريكة به تبع وفي التاثير خاتمة عن السيد الكبير  
 لا بأس بازار الديباج والذهب فيها عن مختصر الطحاوى لا يكره علم الثوب من الفضه و  
 يكره من الذهب لو اوهذا مشكل فقد رخص الشرح في الكفاف والكفاف قد يكون من  
 الذهب نته ويجل يوسد وافترشه والنوم عليه وقالوا الشافعي ومالك حرام وهو الصحيح  
 كما في المواهب قلت فليحفظ هذا الكفة خلاف المشهور واما جعله خنارا او زارافانه يكره بالاجماع  
 سراج واما الجلس على الفضه فحرام بالاجماع شرح صحيح ويجل لبس باسداء ابراهيم ونحوه فلا  
 لكان وقطر وخر كان الثوب ايا صير ثوبا بالبيع والبيع بالهبة فقلت هي المعتبرة دون السداء  
 قلت وفي الشريعة عن المواهب يكره باسداء ظاهر كاعتباري وقيل لا يكره ونحوه في اختيار قلت  
 ولا يخفى ان الاصح اعتبار الهبة بما يعلم من العزيمة بل في المعتبر ان اكثر المشايخ اختلفوا فيه و  
 شرح الجميع انهم صنفهم الجرح انفق قلت وهذا كان في زمانهم والا لان فمن الجرح وشرح فيجزم به  
 بجحد وتاثير خاتمة فليحفظ وحل عكسه في الحرب فخط لو منفيقا يحصل به ابقاء العدو ولو قفا  
 حرم بالاجماع لعدم الفائدة سراج واما ما اصابه فيكره فيها عند مخالفا لها ملحق قلت ولم ارا الا خلافت  
 الهبة بالبيع وغيره والظاهر اعتبار الغالب في كل الزاها يكره ما كان ظاهرة في خط منه فخر وقطع



فنظّمه لئلا يعلم جمع المتفرق إلا إذا كان خط منه قرء وخط منه فليس بجيت يحمله قرء فاما إذا  
 كان كل واحد مستبليا كما اطرأ في العامة فظاهر المذهب به يجمع انتهى واقرة شيخنا قلت وقوله  
 علمت ان العبرة لله لا للظاهر على الظاهر فافهم وكره لبس المعصفر والمنزعر الاحمر والاصفر للز  
 مفاده انه لا يكره للنساء ولا بأس بساتر الا لوان وفي المحتج والمهستان في شرح النفاية لا يكره  
 لا بأس بلبس الثوب الاحمر انتهى ومفاده ان الكراهة تنفيضة لكن صرح في التحفة بالحرم  
 فاقادها التحريمية وهي الحمل عند الاطلاق قال المصنف قلت ولست ابالى فيها رسالة نقل  
 فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب ولا يتحلى الرجل بذهب وقضه مطلقا لا بجامع ومنطقة  
 وحلية سبقت منها اي الفضة اذ لم يرد به الترتين وفي المحتج لا يحل استعمال منطقة وسطها  
 من دياج وقيل يحل اذ لم يبلغ عرضها اربع اصابع وفيه بعد سبع ورق ولا يكره في المنطقة  
 حلقة جديدة ونحاس وعظم وسيجيء حكم لبس اللؤلؤ ولا يتحلى الا بالفضة لحصول الاستتار  
 بها يغرم بغيرها في وجه الشخص جواز اليسب والعقيق وعم لا تحسر وذهب حديد وصفر  
 ورمال من زجاج وغيرها لما مر فاذا ثبت كراهة لبسها للتحريم ثبت كراهة بيعها وضيغها لما فيه  
 من الاعانة على ما لا يجوز وكل ما ادى الى ما لا يجوز ولا يجوز وتامه في شرح الوهبانية والعبد  
 بالحلقة من الفضة لا بالقصر فيجوز من حجر وحقيق وياقوت وغيرها وحل سائر الذهب  
 في حجر الفضة ويجعله لبطن كفه في يد اليسر وقيل اليمنى لانه من شعار الرواخر فيجوز التحريم  
 عنه فمستانى وغيره قلت ولعله كان وبان قبضه فنيقشه اسمه واسم الله تعالى لا تمثال  
 انسان او طير ولا محمد رسول الله ولا يزيد على مثقال وترك التحريم لغيره سلطان والقاض  
 وذى سلطة اليه مكنول افضل فلا يشترطه المحرك بذهب بل بفضة وجوزها محمد  
 ويحذر اقامتها لان الفضة تنسئ وكراه الباسر الصبي صبا او جريا فان ملس لبسه  
 وشربه حرم الباسر واشربه لا يكره خرقه لوضوء بالفتح بقاء بالله او غطا او عرق  
 حاجته ولو التكبى تكرم ولا ابرمية هي خيط يربط باصبع او ثمة لتذكر الشئ والحاصل ان  
 كل ما فعل يجبر الكرمي افضل بحاجة لا ضاية **فرع** في اجتناب العتية المكروهة ما كان  
 بغير العربية انتهى **فصل في النظر** والبس ينظر الرجل من الرجل ومن غلظ

بلغ حد الشهوة بحيث لو لم يصح الرجوع وقدم في الصلوة والاولى تنكير الجبل لئلا يتوهم  
 ان الثاني عين الاول وكذا الكلام فيما بعد في استئذان قلته وقرينة المقام تكفي فذكر ثم نقل  
 عن الزاهد انه لو نظر بعورة غيره باذنه لم ياتمه قلت وفيه نظر ظاهر بل لفظ الزاهد  
 نظر بعورة غيره وهي غير يادية لم ياتمه انتهى فليحفظ سو ما بين سرية الى تحت كتبه  
 فالركبة عورة لا السرقة ومن عرقه وامته الحلال له وطئها فخرج المحرمية والمكاتب  
 المشتركة ومنكوحة الغير والمحرمه برضاء او مصاهرة فحكمها كالاجنبية وليس كل المصاهرة  
 فانه لا يحل له وطئها فيظهر اليها فاستأني قلت وقد يحاب بانه اغلبي الى فرجها بشهوة وغيرها  
 والاولى تركه لانه يورث الشيان ومن محرمة هي من لا يحل له نكاحها ابدا بسبب كونها  
 الى الرأس والوجه والصدور والساق والعنق من شهوته وشهوةها ايضا ذكر في الهداية  
 فمن قصر على الاول فقد قصر اي محال الا الا الى الظهر والبطن خلافا للشافعي رحمه الله  
 والفخذ فاضله قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن الآية وتلك المذكورات مما  
 الزينة بخلاف الظهر ونحوه وحكم امه غيره ولو مدبرة او ام ولد كذلك فينظر اليها بحرية  
 وملح نظره مما مر من ذكر او اني حل لمسها اذا امن الشهوة على نفسه وعليها لانه عليه  
 الصلوة والسلام كان يقبل اسفاطمة وقال عليه الصلوة والسلام من قبل رجل امه فكان  
 قبل عبته ابنة وان لم امن ذلك لو شئت فلا يحل له النكاح والنظر كشف الحقائق لابن  
 سلطان والمجتبي كامن اجنبية فلا يحل من وجهها وكفها وان امن الشهوة لانه اخطأ  
 ولذا اثبت بحرية المصاهرة وهذا في الشابة اما العجوز لا تشتهى فلا بأس بمصافحتها ومن يدها  
 ان امن ومتى جاز للسن والنظر اذ سغرها ويحل اذا امن عليه وعليها والا كما وفي  
 الاستبانه الخلوة با لا جنبية حرام الا ملازمة مدونة هربت ودخلت خفية او كانت  
 عجزا مشوها او مجايل والخلوة بالحرر مباحة الا لاخت رضاعا والصهرة الشابة وفي الشربة  
 معزيا للحرمة ولا يكلم الا جنبية العجوز اعطست او سلت فيبشمتها ويرى السلام عليها  
 ما الا لا انتهى وبه بان ان لفظة لا في نقل القسطنطيني ويكلمها بالاحتياج اليه زيادة فتنبه  
 وله من ذلك اي محل نظر ان اراد الشراء وان خاف شهوته للضرورة وقيل لا في زماننا

وبه بمنزلة الاختيار ولما بلغ حد الشهوة لا تغرم على البيع في اذار واحد ليسقر ما بين السرد  
 الزكية لان ظهورها وبطنها عورة وينظر من الاجنبية ولو كافتة محبتى الى وجهها وكفيها  
 فقط للبضرة قتل والعذر والذراع اذا اجرت نفسها للخبز تارخانية وعبد كالا  
 معها منظر لوجهها وكفيها فقط نعم يدخل عليها بلا اذنها ابما عا خلاصة وعند الشا  
 ينظر حرمة فان خاف الشهوة او شك امتنع نظره الى وجهها فحل النظر مقيد بحده  
 الشهوة والاجرام وهذا في زمانهم اما في زماننا فيمتنع من الشابة فيستأني وغيره  
 الا بالنظر والمس الحاجة كحاض وشاهد يحاكم ويشهد عليها انه ونشربت لا لتحل  
 الشهادة في اكلهم وكذا امر يتركها ولو عن شهوة بنية السنة لافضاء الشهوة وشرها  
 ومداولها فينظر الطبيب الى موضع مرضها بقدر الضرورة اذا الضرورات تتقد ببقده  
 وكذا انظر قباله وختان ينبغي ان يعلم امرأة نكاحها لان نظر الجلس الى المجلس الخف ونظر  
 المرأة المسلمة من المرأة كالرجل من الرجل وقيل كالرجل المحرمه والاول اصح سراج وكذا انظر  
 المرأة من الرجل كنظر الرجل للرجل ان امنت شهوة فلولم تامن اخافتا وشكت حرم استحضانا  
 كالرجل هو الصحيح الفصلان تارخانية معزى للمضمر واللامية كالرجل الاجنبى في اكلهم فلا  
 الى بدن المسلمة يجتنب وكل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الافصال لا يجوز بعد ولو بعد الموت  
 كستر عانة وشعر رأسها وعظم ذراع حرة مينة وساقها وقائمة ظفر رجلها دون يدها يمتنع  
 وفيه النظر الى ملاء الاجنبية يشهق حرام وفي الاختيار وصل الشعر يشعر اكدى حرام مؤ  
 كان شعرها او شعر غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشقة  
 للستوشة والواشقة والمستوشة والنامصة والمتنصصة النامصة التي تنشق الشعر من الو  
 والتمصصة التي تفعل بها ذلك والحصى الجيب والحخت النظر الى الاجنبية كالفصل في  
 لا بأس بجيب خفاقة لكن في الكبرى ان من جوزه فمن قلة البحرية والديانة وجاز غلظه عن  
 بعث اذنها وعن عرسه به اى باذن حرة او مملوكة وقيل يجوز بدونه لفساد الزمان ذكر  
 ابن سلطان **باب الاستبراء وغيره** من ملك استمتاع امة بنوع من انواع  
 الملك كسراء وارث وصي وضع جنابة وفتح بيع بعد القبض ونحوها وقيدت بالاستمتاع ليخرج شراء



المذمومة كما سيجي ولو بكرة او مشترية من امرأة او عيلة او عيلة مكاتبته وما ذونه لو مشتغرا بالدين  
 والا لا استبراء او من محرمتها عيلة معها كيد لا تقتر عليه او من مال عيلة ولو طفله حرم عليه  
 لو طمأنت له ذوا عيلة في الاصح لا تحمل وقومها في غير ملكه بظهورها حيلة حتى يستبراء بحبضة  
 فمن تحيض ولشهرتها ذات اسم هو صغيرة وآيسة ومنقطعة حيض ولو حاضت فيه بطل  
 الاستبراء بالايام ولو ارتفع حيضها بان صارت ممثلة الطهر وهي ممن تحيض استبراءها  
 بشهرين وخمسة ايام محبلة وبه يفتي والمستحاضة يدعيها من اول الشهر عشرا ايام رجعة  
 وغيرها فليحفظ ويوضع الحمل في الحامل ولا يعتد بحبضة ملكها فيها ولا التي بعد الملك قبل قبضها  
 ولا بولادة حصلت كذلك اي بعد ملكها قبل قبضها كما لا يعتد بالحاصل من ذلك اي من حبضة  
 ونحوها الباع قبل لجانة بيع فصول وان كانت في يد المشتري ولا يعتد ايضا بالحاصل بعد الفطر  
 في الشراء الفاسد قبل ان يشترها شراء صحيحا لانقضاء الملك ويجوز شراء نصيب شريكه من امة  
 مشتركة بدينهما لتام ملكه الا ان لا يجزى بحبضة خاصتها وهي محسوبة او مكاتبته بان  
 اشترى امة محسوبة او مسلمة وكاتبتهما بعد الشراء قبل الاستبراء فحاضتا ثم اسلمت المحسوبة او فطر  
 المكاتبته لوجودها بعد الملك ولا يجب عود الآفة اى دار الاسلام خانية ورد المعضية اى اذا  
 لم يصيبها العاصب خانية والمستاجر وفك المهرونة لعدم استحداث الملك ولو اقال الباع قبل الفطر  
 لا استبراء على البايع كما لو باعها بخيار وقبضت ثم ابطله بخياره لعدم خروجها عن ملكه وكذا  
 لو باع مدبرته او ام ولده وقبضت ان لم يطل المشتري وكذا لو طلقها الزوج قبل الانحلال كان  
 زوجها بعد الاستبراء وان قبله فله الخيار وجوبه زيلعي قلت وفي الجارية شري معتدة العدة  
 في قبضها ثم مضت عدتها لم يستبراء لها لعدم حل وطئ البايع وقبض السلب لا بأس بحيلة اسقاط  
 الاستبراء اذا علم ان البايع لم يقربها في طهرها ذلك والا لا يفعلها به يفتي وهي اذا لم تكن تحت  
 حرة او اربع باماء ان يتكهن او يقبضها ثم يشترها قبل ان يملكه لانها بالملك لا يجب ثم اذا اشترى  
 زوجته لا يجب ايضا ونقل في الدرر عن ظهير الدين اشراط وطئه قبل الشراء وذكر جهده وان كان  
 تحت حرة فالحيلة ان يتكهن البائع اي زوجها من ثوبه كما سيجي قبل الشراء وان يتكهن المشتري قبل  
 قبضه لها فلو بعد لم يسقط من موثوق به ليس تحت حرة او زوجها لئلا يكون امرها يدها

لبيده يطلقها متى شاء ان خلعان لا يطلقها ثم يشتري الامه ويقبض ويقبض فيطلق الزور  
 قبل الدخول بعد قبض المشتري فيسقط الاستبراء قبل المسألة التي اخذ ابو يوسف عليها  
 مائة الف درهم ان زيدا خلعت الرشيديان لا يشتري عليها جارية ولا يستوجبها فقال شتر  
 نصفها ويوهب له نصفها ملتقطا ويكاتبها المشتري بعد الاستبراء والقبض كما يفيد الجلاقهم  
 وعليه فيطلب الفرق بين الكتابة والنكاح بقبض وقداغله المصنف عن شيخه بخاسا  
 سند ذكره لكن في الشربلاية عن اللوامب النصيح بتقيد الكتابة بكونها قبل القبض قلح زقلت  
 ثم وقفت على البرهان شرح مواهب الرحمن فلم ار القيد المذكور قديرا ثم يفسخ بزماها فحيز  
 له الوطى بلا استبراء لزوال ملكه بالكتابة ثم يجرد بالتجيز لكن لم يحدث ملكه حقيقة فلم  
 يوجد سبب لاستبراء وهذه اسهل الجمل تارة خائفة امان لا يجتمعان كما حاشا ختان ام لا  
 قبلوها فلو قبل او وطئ احد فها يحل له وطئها وتقبيلها دون كاحري بشهوة الشهوة في القبل  
 لا تعتبر بل في المسر النظر ابن كمال حرمنا عليه وكذلك لا يحرم عليه الاداعي بالنظر والتقبيل  
 حتى يحرم من جاحدا على عليه ولو تغير فعله كاستيلاء كفار عليها ابن كمال ملك ولو لبعضها  
 باي سبب كان او نكاح صحيح لا فاسدا لا بالذم او عتق ولو لبعضها او كتابة لانها من فروعها  
 تدبر وروى اجماعة قلت والمسخران لا يمسها حتى يعق حصة على الحرمة كما بسطته في شرح الملتقى  
 ذكره ثم بما قسمنا في قبيل الرجل ثم الرجل اويدها او شتمانه وكذا ان قبيل المرأة للمرأة عند لقاء او وداع فنية  
 وهذا الوجه شهوة واما على وجه البرهان عند اكمل خانية وفي الاحتيار عن بعضهم لا بأس به اذا قصد  
 به البراء من الشهوة كقبيل وجهه وغد فقيهه ونحوه وكذلك معانقته في ازار واحد وقال ابو يوسف  
 لا بأس بالتقبيل والمعانقة في ازار واحد لو كان عليه قميص او حبة جاز بلا كراهة بالاجماع و  
 صحه في المداينة وعليه المتن وفي النفاة والقبلة على وجه المبرقة دون الشوق جاز بالاجماع كالمداينة  
 اي كما يجوز المصافحة لانها سنة قديمة متواترة لقوله عليه الصلوة والسلام من صلح اخاه  
 المسلم وحرك يده تاترت ذنوبه ولطاف المصنف بتعالل الدر والكنز والوقاية والنقاية و  
 الجمع والملتقى وغيرها يفيد جوازها مطلقا ولو بعد العصر وقهر انه بدعة اي بطلانة حسنة  
 كما افاده النووي في اذكاره وغيره في غيره وعليه يحمل ما نقله عنه شارح الجمع من انها بعد العصر والعصر

ليس شيء في مقام عمله وفي القينة السنة في المصافحة بكتاينيه وتعامه فيما جعلته على اللقمة  
ولا يجوز للرجل مضاجعة الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب من القرائن قال عليه الصلوة والسلام  
لا يفضي الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا تقص المرأة الى المرأة في الثوب الواحد اذا بلغ الصبح او  
المسبة عشر سنين يحجب القربى بينهما بين اخيه ولخته وامه وابنيه في المصباح لقوله عليه الصلوة  
والسلام فرقوا بينهم في المضاجع وهم ابناء عشر وفي النكاح اذا بلغوا مستاكذا في الحجج وفيه القلام  
اذا بلغ حد المشهورة كالفحل والكافرة كالمسلمة عن ابى حنيفة حر لصاحب الحمام ان ينظر الى العورة  
وحجته الختان وتيل في ختان الكبر اذا امكنه ان يجتنب نفسه فلزام يقبل لان لا يمكنه الختان  
او شراء الجارية والظاهر في الكبر ان يمتنع ويكفي قطع الاكثر ولا بأس بتقيل يدا الرجل العالم  
والنوع على سبيل البدل دون نقل المصنف عن العامة انه لا بأس بتقيل يدا الحكم المتكلم في السلطان في سنة يفتي في  
رأسه اي العالم نحو كافي البرازية ولا رخصة فيه في تقبيل اليد لغيرهما اي لغير عالم وعادله هو الختان مجتوب في  
ان لتعظيم اسلامه وكرامه جاز وان لبس الدين اكره طلب من علم اوزاهدان يدفع اليه قدميه ويمكنه من قدميه  
ليقبله لجايله وقيل لا يرخص فيه كما يكره تقبيل المرأة فمخرى او خداما عند الفاعل والرداع كما في القينة مقدما للقبيل  
قال وما يفعلها لجمال من قبيل يدا نفسه اذا القى غيره فهو مكره فلا رخصة فيه واما تقبيل يدا  
صاحبه عند اللقمة فمكره اجماعا وكذا ما يفعلونه من تقبيل الارض بين يدي العلماء والخطباء  
فحرام والفاعل مما الرافض به اثنان لانه يشبه عبادة الوثن وهل يكفران على وجه العبادة والتعظيم  
كفر وان على وجه التحية لا وصار انما تركها للكبرية وفي المتقطعات القرائن لغير الله سلام في الوجاهة  
يجوز بل يندب القيام تقطعا للقادم كما يجوز القيام ولو القارئ بين يدي العالم وسبحي نظام **قال لا تقبل**  
على خمسة اوجه قلة المودة للولد على السيد وقلة الرحمة لوالديه على الراعي وقلة الشفقة لاخيه على  
الجميلة وقلة المشهورة لامرأة او امته على القوم وقلة المحبة للمؤمنين على اليدوزاد بعضهم قلة الدنيا  
للمحجر الاسود جوهره قلت وتقدم في الحج تقبيل عتبة الكعبة وفي القينة في باب ما يتعلق بالمقابر تقبيل  
المصحف قبل بدعة لكن كره عن عمر بن الخطاب عنه انه كان يأخذ المصحف كل صلاة ويقبله ويقول  
عبدالله ومنشور يدي غر وجل كان عثمان رضي الله عنه يقبل المصحف ويمسحه على وجهها واما  
تقبيل الخبز في الشافعية انه بدعة باطلة وقيل حسنة وقالوا لكرهه وسهولة تقبيله ذكره



قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن حجر في بحث الويلمة وقواعدنا لا نأباه وجاء لا تقطعوا  
 اتخذ بالسكين واكرهه فان الله اكرمه **فصل في البيع** كره بيع العذرة رجميع  
 الا خلاصة لا يكره بل يصح بيع السرقين اي الزبل خلافا للشافعي رحمه الله ويصح بيعها فخلوها  
 بتراب او ادخل عليها في الصبح كما صح لا تقام بخلافها اي العذرة بل هي خلاصة على ما صح  
 الزبيعي وغيره خلافا للمصحيح الهادي فقد اختلف المصحيح في الملتقى ان الاشتقاع كالبيع اي في الحكم  
 فافهم وجاز لخددين على كافر من ثمن خمر لصحة بيعه بخلاف دين على المسلم لطلانه لا اذا  
 وكل في ميال بيعه فيجوز عنده خلافا لها وعلى هذا الوات مسلم وترك ثمن خمر باعه مسلم لا يجل  
 لورثته كما بسطه الزبيعي وفي الاستبالة الحرة تنقل مع العلم الا للورث اذا علم به قلت و  
 في البيع الفاسد لكن في البصق وكسبه حرام فالمرث حلل ثم رفر وقال لا تأخذ بهذه الرواية  
 وهو حرام مطلقا على الورثة فتنبه وجاز تحلية المصحف لما فيه من تعظيمه كما في نقش المسح  
 وتفسيره ونقطه اي اظهار اعرابه وبه يحصل التفرقة لخصو بالبيع فليست تحسب على هذا الباب  
 بكتابة اسامي السوء والكمي وعلاجات الوقف ونحوها ففي بدعته حسنة درر وقينة  
 وفيها كلاس بكواعل اخبار ونحوها في مصحف وتفسيره وتكره في كتب نجوم وادب يكن  
 تصغير مصحف وكتابته بقلم دقيق نخبها ولا يجوز لفشي في كاذفة ونحوه وفي  
 كتب الطبحية وجاز دخول الذي مسجد مطلقا وكرهه مالك مطلقا وكرهه محمد والشافعي  
 واتخذ المسجد الحرام قلنا النهي تكويني لا تكليفي وقار جودا عاب السبيل جنبات فمغنى قرا  
 لا يجوز ولا يعتزم اعارة بعد بيع عامهم هذا عام تسع حيل امر الصديق وتاد على عبادة يسوع  
 براءه وقال لا يجوز بعد عامنا هذا مشرك ولا يطوف عربان رواه الشيخان وغيرهما قلنا  
 قلت ولا تنس ما روي في فضل الجربة وجاز عبادته بالجماع وفي عبادة الهوى في كان وجاز عبادته  
 فاسق على اقص لا يه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين وجاه خصا باليهما يه حتى الهرة واما خسا  
 الا كخرام قتل والفهر وقيدوه بالمنفعة والافهم واتوا المحير على الخيل لعكسه ففستان و  
 التحفة للنداء ولولول بل يطاهر لا يجس فكذلك لا يجوز لا يطاهر وجوه في النهاية فخرم  
 اذا اخبر طبيب مسلم ان فيه شفاء ولم يجد ما يقوم مقامه قلت وفي البرازية ومعوق له

عليه الصلاة والسلام ان الله لم يجعل ثقلكم فيما حرم عليكم نفى الحرمة عند العلم بالشقاق عليه جواز اشارة  
 الرقعة بالخروج منه كذا قال العطشاني وقد قلنا مناه و جاز رزق القاص من بيت المال  
 بيت المال حلالا جمع بحق والام يل وعبر بالرزق ليعيد تقديره قدام ما يتيقنه واهل من كل زمان  
 ولو غني في الاصح وهذا الوجه لا شرط ولو به كالجحش فحرام لان القضاء طامة فلم تجز كسائر الطامات  
 قلت وهل يجري فيه كلام المتلخرين بحسب و جاز سفر الامه وام الولد والمكاتبه والمبعضه  
 بالاحرم هذا في زمانهم اما في زماننا فلا لغلبة اهل الفساد وبه يفتي ابن كمال و جاز شراء

ما لا يد للصغير منه وبيعه اي بيع ما لا يد للصغير منه كاخ وهم ولم وملقط هو في جرحهم  
 اي في كفهم و الا و جاز اجارته لامة فقط لو في جرحها وكذا الملقط على الكهف كذا اعراه المصنف  
 لشرح الجمع ولم اره فيه و ياتي متنا مائة فتنه وكذا العمه عند الثاني خلافا للثالث ولو  
 اجر الصغير نفسه لم يجز الا اذا فرغ العمل لتخصه نفعا فيجب المسئوضه اجارة اب  
 جد وقاض لو بدون اجر المثل في الصحيح كما يعلم من الدرد فبتصر و جاز بيع عصير عبد  
 من يعلم انه يتخذ من امر لان المعصية لا تقم بعينه بل بعد تغيره وقيل بكونه لامة على  
 المعصية ونقل المصنف عن السراج المشكل ان قوله من اي من كافر ما يبيعه من المسلم  
 فيكون ومثله في الجوهرة والباقي وغيرهما زاد القسستاني مغريا للخائنة انه يكون بالافاق  
 بخلاف بيع امر من يلو طابه وبيع سلاح من اهل الفتنة لان المعصية تقوم بعينه ثم  
 الكرامة في مسألة الامر مصرح بها في بيع الخائنة وغيرها واعمله المصنف على  
 خلاف ما في الزيلعي واليعني وان اقره المصنف في باب البغاة قلت وقد مناه مغريا للنهر  
 ان ما قامت المعصية بعينه بكونه ببيع ثم او لا فتدريها ليحفظ توفيقا و جاز تعبير كنيته بامر  
 ثم في نفسه او حابته ببيع لا عصرها فقام المعصية بعينه و جاز اجارة ببيت بسواد الكوفة اي  
 قراها لا غيرها على الكهف واما الامصار و قري غير الكوفة فلا يكون نظير شعرا الاسلام فيها وحض  
 سواد الكوفة لان غالب اهلها اصل لامة ليحاذ بيت نار او كنيته او ببيع فيه الخمر فلا  
 ينبغي خلط لاهلها على المعصية وبه قالت الثلاثة زيلعي و جاز بيع بناء بيت مكة وارضها بالامر  
 وبه قال الشافعي رحمه الله و يفتي حقي وقد مر في الشفعة وفي البرهان في باب العشر ولا يكره بيع ارضها

أنبأها وبه يعمل في مختارات النوازل نصاحب الهداية لا بأس ببيع بناها ولجارتها لكن في الزلج  
 وغير يكنه لجارتها وفي آخر الفصل الخامس من التلخيص خاتمة ولجارة الوهبانية قالوا في خاتمة  
 الكرم لجارة بيت مكة في أيام الموسم وكان يفتي لهم أن ينزلوا عليهم دورهم لقوله تعالى سواها  
 فيه والبادور خصر في غير أيام الموسم انتهى فليحفظ قلت وهذا يظهر الفرق واليقين  
 وهكذا كان ينادى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيام الموسم ويقول يا أهل مكة لا تتخذوا البيوت  
 أربابا لينزل البادي حيث شاء ثم يتلو الآية فليحفظ وأجاز قيدا لعبد حرزاعن الترمذ  
 وأما باق وهو سنة المسلمين في الفسق وقبول هدية عبد زاجر فلجارية دعوته واستعارة  
 دابته استحسانا وكره كسوته أي قبول هدية العبد أو باءا واهداؤه المقدين لعدم الضرورة وتخط  
 التحصن ظهر الأطلاق وقيل بل دخوله على الحرير وسنة خمسة عشر وكره اقراض أي اعطاء  
 يقال تخباز وغيره درهم أو بر النخوف حرامه لو بقي بيده ليشترط ليأخذ متفرقا منه بذلك  
 ما شاء ولم يشترط حال العقد لكن يعلم أنه يدفع لذلك شربلا لية لأنه قد صجر نفعها وهو  
 بقاء ماله فلا وده لا يكره لأنه لو هلك لا يضمن كذا الوشيط ذلك قبل الاقراض ثم اقرضه  
 لم يكره اتفاقا فمستأنى وشربلا لية وكره تحريم العيال بالزاد وكذا الشترنج بكسره ولهيل ولا يفر  
 إلا نادرا وأباحه الشافعي رحمه الله وأبو يوسف حر في رواية ونظمها شارح الوهبانية فقال نظما  
 شعر ولا بأس بالشرنج وهي رواية عن الجبر قاضي الشرق والغرب تؤيده وهذا إذا لم يقام  
 ولم يداوم ولم يخل بواجب الإقراء بالإجماع وذكره كل هو لقوله عليه الصلاة والسلام كل  
 هو لم يحرر أم لا ثلاثة ملاعبة أهله وتاديبه بفرسه ومناصلة بفرسه وكره جعل الغلق  
 له راية عن عبد الله يعلم بأياقه وفي زماننا لا بأس به لغلبة الأباق خصوصا في السوان وهو  
 المختار كما في شرح الجمع للعيني بخلاف القيد فإنه حلال كما مر ذكره قوله في دعائه بمقعد  
 الغر من عرشك بتقديم العين وعن أبي يوسف لا بأس به به أخذ بالليت للأثر وأكثروا  
 الامتناع لكونه خير ولحد في المثل القطعي إذا المشابهة أنا شئت بالقطعة هدية في التلخيص  
 معزى للمنفعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله لا ينبغي حلال يدعوا به إلا بهو الدعاء المأذون  
 فيه المأمور به ما استفيد من قوله تعالى والله أعلم بالصواب فادعوا لها قال وكذا لا يصح



احد الاعلى النبي صلى الله عليه وسلم وكره قوله بخبر رسلك واولياك وادبوا بحق البيت  
 لانه لا يجوز للخلاف على التواتر ولو قال الحق بخبر الله او بالله لن تغفل كذا الا بقرينة ذلك وان كان  
 الا وقرينة ذلك في الخيارات قال ابن المبارك سال لوجه الله او الحق الله يعني ان لا يعطيه شيئا  
 لانه عظم لمحق الله وفيها قرينة اخرى ولا يعمل بموجبه ثانيا على قرآنه كن يصل ويصير  
 هل يكره رفع الصلوة بالذكر والدعاء قبل نعم وتامه فتيل جبايات البزازية وكره احتكار قوت البشر  
 كتيق وعنب ولعنوا البهائم كتيق وقت في بلد يضربا له كحديث الجالب مرفوع والمحتكر ملوك  
 فان لم يضرم يكره ومثله تلقى الجلب بيجات يامر القاضى ببيع ما فضل عن قوته وحق له  
 فان لم يبيع بل خالف امر القاضى عزه بما يراه رادعاه وباع القاضى عليه طعامه وفاقا على  
 الصحيح في السراج لو خاف اكله على اهل بلاد الهلاك واخذ الطعام من المحتكرين وفرق عليهم  
 فاذا وجدوا سعة ردوا مثله وهذا ليس بواجب بل بالضرورة ومن اضطر المال غيره وخاف الهلاك  
 تناوله بلا رضاء ونقله الزيلعي عن الاختيار وقرنه ولا يكون صحتا الجلب فله ارضه به  
 خلاف وصح لويه من بلد آخر خلافا للباري وعند محمد بن كان يجلب منه عادة كره وهو المختار  
 ملتقى ولا يسع الحكم لقوله عليه السلام لا تستعروا فان الله هو المسعر القابض الباسط  
 الرزاق الا اذا تعدى الارباب عن القيمة تعديا فاحشا فيسعر مستورة اهل الراي وقال مالك  
 على الوالى التسعير عام الغلاء وفي الاختيار ثم اخبر وخاف البائع ضرب الامم لو نقص لا يجلب  
 للمشتري وحيلة ان يقول له يعنى بما تجبه ولو اضطر على سعر الخبز واللحم ووزن ناقصا رجع  
 للمشتري بالنقصان في الخبز لا اللحم لشبهة سعره عاد بخرافات اللحم قلت واذا ان التسعير القويين  
 لا غيره به صرح العتاني وغيره لكنه اذا اعتدك ارباب غير القويين وظل اهل العامة فيسعر عليهم  
 الحاكم بناء على ما قاله ابو يوسف مدح ميني انه يجوز ذكره القهستاني فان اباب يوسف رح يعتبر حقيقة الضرر  
 كما تقر به في يكره امساك الحمامات ولو في برجمها ان كان يضربا للناس بظن او جلبا لا حياطة ان يتصل  
 بها ثم يشتريها او توجب له محبة فان كان حطيرها فوق السطح مطعوا على عورات المسلمين ويكثر جارات  
 الناس برميده تلك الحمامات غرض منع امثال المنع فان لم يمنع بذلك ذبحها او الحمامات المحسب  
 وصرح في الوهبانية بوجوب التعزير في الحمامات ولم يقيد بامر لعله اعتقد ما دلتهم وان الاستتباب

فبإباحة كثره عصافير ليقتفها ان قال من اخذها فني له ولا تخرج عن ملكه باعتاقه قيل يكره  
 لانه يفتن المأل جامع الفتاوى في المختارات سيدنا به وقال هي لمن اخذها لم ياخذها من اخذها  
 وعرف في الحج وجاز ركوب الثور وتحميله والكراب على الحمار لا يجهد وضرب اعظم الدابة اشده من  
 ظلم الذي وظلم الذي اشده من ظلم المسلم ولا بأس بالمسابقة في الرمي والفرس والبغل والحمار كذا  
 الملتقى والجمع واقدم المصنف هنا خلافا لما ذكره في مسائل شتى فتنبه ولا يبل على الاقدام لانه  
 من اسباب الجهاد فكان مندوبا وعند الثلاثة لا تجوز في كذا امرى بالجمل وامام يدونه فيباح في  
 كل الملاحى كما يأتى حل الجمل وطايكه انه يصيد مستحقا ذكره البرجيني وغيره وعلمه البراز  
 بانه لا يستحق بالشروط شئ لعدم العقد والقبض انتهى ومفاده لزومه بالعقد كما يقول الشافعية  
 فتبصر ان شرط المال في المسابقة من جانب واحد محرم لو شرط فيها من الجانبين لانه يصير  
 قمارا الا اذا اختلفا في الناحية بينهما بغير من كفى لغرضيهما يتوهم ان يسبقهما او لا لم يخرج  
 اذا سبقهما اخذ منهما وان سبقاه لم يعطهما وفيما بينهما اليها سبقت اخذ من صاحبه وكذا الحكم في  
 المتفقة فاذا شرط لمن معه الصواب صح وان شرطه لكل على صاحبه كادرو ومجتبى والمصارعة  
 ليست ببدعة الا لتلهي فكرة رجبى واما السباق بل جعل في كل شئ كما يأتى وعند الشافعية  
 المسابقة بالاقلام والطير والبقر والسبلحة والصولجان والبندق والسفن ورمي الحجر واسالمة  
 باليد والشباك والقوت على رجل ومعرفة ما يبدى من زوج او فرد واللعب بالخاتم وكذا الجمل كل  
 خطر لحاذق تغلب صلاته كرمي الرام وصيد الحجة ويجل استفرج عليها مرة وحديث سعد بن  
 بنى اساميل في رجل سماع الا عجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن كذبه بقصد الفرجة لا الحجة  
 بل مما يتيقن كذبه لكن بقصد ضرب الامثال الموعظة وتعليم نحو الحاجة على السنة  
 ادميت او حيوات ذكرا بن حجر يستحب قلم طافير والجاهل في دار الحرب فيستحب غير شاة  
 واطفاره يوم الجمعة وكونه بعد الصلوة افضل الا اذا اخرج اليه تاخير انفسا فيكره لان من  
 كان خلفه طويلا كان رزقه ضيقا وفي الحديث من قلم طافير يوم الجمعة اعلاه الله من البلايا  
 الى يوم الجمعة الثانية وزيادة ثلثة ايام ررو عنه عليه الصلوة والسلام من قلم الطافير فوالقا  
 لم ترد عنه ليدل على كقول الله عز وجل **فصل في طافير** **فصل في طافير** **فصل في طافير** **فصل في طافير**

يسارها وخشيانه وتامه في مفتاح السعادة وفي شرح الغزوية وذكر انه صلى الله عليه وسلم بدأ بحجة  
 اليماني الى المختصر ثم بخصر اليسر الى الابهام وختمه بالابهام اليماني وذكر له الغزالي في الاحياء  
 وجهها وجهها ولم يثبت في اصابع الرجل ثقل ولا ولى تعليمها التحليل لها قلت والموهب اللاتية  
 قال الخافض ابن حجر انه ليستحي كيف ما احتاج اليه ولم يثبت في كفيته شيء ولا في تعين  
 يوم له عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يغري من النظم في ذلك للامام علي ثم ابن حجر قال شتبا  
 انه باطل وليستحي خلق عاتقه وتنظيف يده بالافستال في كل اسبوع مرة والا فضل يوم الجمعة  
 وجاز في كل خمسة عشر وكرم تركه وراى الاربعين محبة وفيه خلق السائر بدعة وقيل سنة ولا  
 بأس بنقل الشيب ولخذ اطراف اللحية والسنة فيها القبضة وفيه قطعت شعر راسها ثم  
 ولعنت زاد في البرازية وان باذن الفرج كانه كاطاعة لخلق في معصية الخالق ولذا يحرم  
 على الرجل قطع لحية والمعنى المؤثر التشبه بالرجال انتهى قلت واملحوظ راسه ففي الوضوء  
 شعره وقد قيل خلق الراس في كل جمعة يحجب ويحجب بالحجاب يعبر رجل تعلم علم الصلوة او نحو يعلم  
 الا انه واحد ليحجب فاذا افضل لانه متعدد وروى ذكره العلم ساعة خير من اجاء ليلة وله الخروج  
 لطلب العلم الشرعي بلا اذن والديه لو طجيا وتامه في الدرر واذ كان الرجل يصوم يصلح يصير الناس يده  
 ولسانه قد ذكره بما فيه ليس بغيبه حتى لو اخبر السلطان بذلك ليرجوه لا اثم عليه وقالوا ان علم ان اثم  
 بقدره على متعه اعلمه ولو بكتابة والا كالا تقع العداوة وتامه في الدرر وكذا لا اثم عليه لو ذكر  
 مسأله اخيه على وجه الاهتمام كما يكون غيبة انا الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يد السب ولو اغتاب  
 على قرية فليس بغيبه لانه لا يريد به كلهم بل بعضهم وهو مجهول خائفة فتباح غيبه مجهول ومثله  
 بقبيح المصاهرة ولو اعتقاد تحذير منه ونشوى ظلامته للحاكم شرح وهبانية وكما تكون الغيبة  
 باللسان صريحا تكون ايضا بالفعل والتعريض والكتابة وبالحركة وبالرمز وبغير العين والاشارة باليد  
 وكلما يفهم منه المقصود فهو اختلغ الغيبة وهو من ذلك ما قالت عائشة رضي الله عنها دخلت عليا  
 امرأة فلما اولت اومات بيدي اي قصيرة فقال عليه الصلوة والسلام اغتبتكما ومن ذلك الحكايات  
 بمشي متعارفا او كما عشتي وهو غيبة بل اقبح لانه اعظم في التصويير والتقديم ومن الغيبة ان  
 يعجز من مرئيا اليوم او بعض من رايته اذا كان الخاطب يفهم شخصا معينا لان الحذر ومقهوره



دون ما به التقدير واما اذا لم يفهم عينه جاز وتعلمه في شرح الوحيانية وفيها الغيبة ان  
 اخاك حال كونه غائبا بوصف يكرهه اذا سمعه عن ابى هريرة قال قال عليه الصلوة و  
 السلام اذكرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكرك اخاك بما يكره قيل اقرأيت  
 كان اخي ما قولي قال ان كان فيه ما نقول اغتبتك وان لم يكن فيه فقد هبته واذا لم تبلغه  
 يكفيه الذم والشرط بيان كل ما اغتابه به وصلة الرحم ولجبة ولو كانت بسلم ونجدة  
 وهدية ومعاونة ومجالسة ومكالمة وتلطفت احسان وتودم غبا ليزيل جبال يزور  
 اقرباء كل جمعة او شهر في كل صلوة منهم لا هم من القطيعة في الحديث ان الله يصل من وصل  
 ويقطع من قطعها وفي الحديث صلة الرحم تزيد في العمر وقامه في الدردوس لمسلم على اهل الذ  
 لوله حابة اليه والاكراه وهو الصحيح كما ذكره للمسلم مسابقة الذي كذا في نسخ الشرح واكثر المتن  
 بلفظ وليس فاولها هكذا لكن بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو لاحسن الاسلم فافهم في شرح البخار  
 للعين في حديث اي الاسلام خير قال يطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ولم تعرف قال و  
 هذا التميم مخصوص بالمسلمين فلا يسلم ابتداء على الكافر لقوله عليه الصلوة والسلام لا بداء  
 اليهود ولا النصارى بالسلام فاذا القيت احدهم في طريق فاضطروه الى اضيقه رواه البخار  
 وكذا يخبر منه الفاسق بل دليل آخر ولما من شك فيه فاحصل فيه البقاء على العموم  
 بينت الخصوص ويمكن ان يقال ان الحديث المذكور كان في ابتداء الاسلام لمصلحة التاليف ثم  
 ورد التمام في حفظه ولو سلم يهود او نصر او مجوس على مسلم فلا بأس بالرد ولكن لا يزيد على  
 قوله وعليك كما في الخيانة ولو سلم على الذي تجب عليه كغيره كان يحل الكافر كغيره ولو قال المجوس يا استا  
 تجبلا كفر كما في الاشباه وفيها لو قال لذي الحلال الله بقاءك ان نوى بقلب له لعله ليس  
 او يوحى بالخبر ذللا فلا بأس به ولا يجب رد سلام السائل لانه ليس للحجة ولا من يسلم وقت الخطبة  
 خائنة وفيها واذا الى دار انسان يجب ان يستاذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم او لا ثم يتكلم و  
 لو في قضاء يسلم او لا ثم يتكلم ولو قال السلام عليك يا زيد لم يسقط برده ولو قال يا فلان او  
 اشار لمعين سقط ونشط في الرد وجواب العاطس سماعه ولو احمر يده فخر بك شفيعه انما قلت  
 وفي اللبتي ويسقط عن الباين برصى يقول لانه من اهل اقامة الغرض في الجملة بل دليل من يجهل ذلك

الحق وليقطر دجوني في رد الثابة والصبي المحتون قكان وظاهر التلمحة ترجع عدم السقوط وليعلم على  
 الواحد بلفظ الجمع وكذا الرد ولا ينال الرد على بركاته ورد السلام وتسميت العاطس على الفون فيجب تركها  
 المحيرة كره السلام ولو قال الحق اقرأ فلانا السلام يحل عليه ذلك ويكره السلام على الفاسق ولو فعلنا ولا  
 كما يكره على علي بن أبي طالب في الرد حقيقة كمال أو شراً كصل وقار و لو سلم لا يستحق الجمع باب تنقيد منافي  
 باب ما يقيد الصلوة كراحتة في نيف وعشرين موضعاً وأنه لا يجب سلام عليكم بخير الميم ولو فعل ولم ي  
 احد اقبل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **رفع** يكره إعطاء سائل المسجد الا اذا لم يتخط رقاب  
 الناس في المختار كما في الاختيار ومتى مواهب الرحمن كان عليها فرض تصد بجماعة في الصلوة فمدحه الله  
 بقوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون احب الاسماء الى الله عز وجل عبد الله وعبد الرحمن وجاز التسمية  
 بغيره وشيد وغيرها من الاسماء المشتركة ويراجع حقنا غير ما راجع في خواص السكك التسمية بغير ذلك  
 زماناً اولى لان العولم صغير وهما عند النداء كذا في السجدة وفيها من كان اسمه محمد لا يمان كني  
 ابا القاسم لان قوله عليه الصلوة والسلام هو باسحق ولا كثر الكنى قد نسخ كان عبد الله بن محمد كني ابنه محمد  
 ابن الحنفية ابا القاسم ويكره ان يدعى ابو جيل اياه وان تدعى المرأة زوجها باسمه انتهى لفظه وفيه ليكر  
 الكلام في المسجد وخلف الجنازة وفي الخلا في حالة الجمع وزاد ابو الليث في البستان وعند قراءة القرآن  
 وزاد في الملتقى بتعالى سرار وعند التذكير فلهذا عند العلماء الذي يسمونه وحيد العربية فضل على  
 ما بين الاسن وهو لسان اهل الجنة من تعلمها او علم غيره فهو حاجي وفي الحديث لجوا العرب ثلاثة  
 لاني عربي والقرآن عربي ولسان اهل الجنة في الجنة عز وفيها تطيبين القبور لا يكره في المختار وقيل كره  
 وقال البرزخي لو اجتمع للكتابة كيا ليد هذا لا ولا يمتنع في باسبه ذكره المصنف في خبر باب العصية فلا  
 وقد ساءه في الجنائز يكره تمنى الموت بغضب او ضيق حشر الا تخوف الوقوع في المعصية اي فيكم الحوف  
 الدنيا لا الدين لحديث فبطر الارض خير لكم من ظهرها خلاصة باسب السبب الصبي اللؤلؤ وكذا البالغ  
 كذا في شرح الوهبانية مغرباً للمنية وقاس عليه الطرسوبقية كاجار كيا قوت وزمرو فازعه  
 وهبنا بانه يحتاج الى قتل صريح وخبر في الجوهر بحجة اللؤلؤ قلت وحمل المصنف ما في المنية على  
 قوله وما في الجوهر على قولها قال وقد رجحوا قولها تنق الكا وقولها اقرب الى عرف دارنا فيسببه ثم قال  
 وعليه الفتوى فالمعتد في المذهب حجة ليس اللؤلؤ ونحوه على الرجال لانه من حلى النساء ويكره للمها البيا

الخيال أو السوار للصبي ولا بأس بتقريب البيت والطفل استحسننا ما لم تقطعت دمل لحيوز الحرام في الآ  
 لم اره ويكره للذكر والافق الكتابة بالعلم المتخذ من الذهب والفضة او من دواة كذلك سراجية ثم قال لا  
 بأس بتجويده السلاح بذهب فضة ولا بأس بسرج ولجام وفقر من الذهب إلى حنيفة ربح خلافة  
 يوسف ربح جارية لزيد قال بكر وكلني زيد ببيعها كل عمر وشراؤها ووطئها ليقول قول بكر ان الكبرياء  
 صدقه كما مروا ان الكبرياء كذبه لا يقبل قوله ولا يشتري منه ولولم يخبره ان ذلك الشئ  
 لعينه فلا بأس بشراؤه منه كما حل وطئ من فقت اليه وقال النساء هي امرأتك وحل نكاح من قال  
 طلقني زوجي وانقضت عداؤك كنتامة لفلان واعتقني ان وقع في قلبه صدقها وتعامه في  
 الخيانة قلت وحاصله انه متى اخبرت بامر متحمل فان ثقت او وقع في قلبه صدقها لا بأس بتزويجها  
 وان يامر مستنكر كما يستفسر **فروع** كتب ما قول الشافعي ربح يكتب جواب الحقيقة واذا كتب  
 المفتي بدين يكتب ولا يصدر قضاء ليقضي القاض تجبته التبرج بالقران واذا ان بالصوت  
 الطيب ان لم يزد فيه الحروف وتاد ان زاد كره له ولم يستعمله وقوله احسنت ان لسكوت فحسن  
 وان تلك القراءة تجتنب عليه الكفر المناظرة في العلم لنصرة الحق عبادة ولا حد ثلثة حوام لغير  
 مسلم و اظهار علمه ونيل دنيا او مال او قبول التدين على المنابر للوعظ والاعتقاد سنة الا نبيا و  
 المسلمين ولرياسة ومال وقبول عامة من ضلالة اليهود والمضار قراءة القرآن بقراءة معروفة  
 وشاذة دفعة واحدة مكروه كما في الحاوي القدي يستحب للرجل خضاب شعره ولحيته ولو في  
 غير حرب الا حرم و الاصح انه عليه الصلوة والسلام لم يفعله ويكره بالسوق وقيل لا يجمع القلوي  
 والكل من مخ المصنف الكتب التي لا ينتفع بها محي عنها اسم الله ولا ثلثته ورسله وحجراته الباقي  
 ولا بأس ان تلقى في ما عار كما هي او تدفن وهو حسن كما في ابناء القصر المكروه وان يحل لهم  
 باليسر اصل معروف او يعظمهم بما لا يعظي به او يزيد وينتصر يعني في اصله اما الترتين  
 بالعبارات اللطيفة للرقابة والشرح لقوائده فلذلك حسن لا فضل مشاركة أهل محلته في  
 اعطاء النابتة لكن في زماننا اكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فحسن وان اعطى فليعط  
 من عجز ليس الذي المحر ان يخذل غير حقه وجوز الشافعي هو الاوسع معل طلب من الصبيان  
 اثمان صغيرها وشري بعضها واخذ بعضها له ذلك لانه تملك له من الايام ولا بأس



بولي المتكوفة بمعاينة الامة دون عكسه وجدا لا قيمة له لا بأس بالانقلاب به ولو له قيمة وهو  
 غنى تصدق به لا بأس بالجماع بيت فيه مصحف لليل لا تكب مسلمة على السبح للحديث هذا الذي  
 ولو بحاجة غزو اوج او مقصد او ديني لا بد لها منه فلا بأس به تغنى بالقران ولم يخرج  
 عن قدره هو صحيح في العربية مستحسن ذكره من طلوع الفجر الى طلوع الشمس اولى من قراءة القران  
 واستحب القراءة عند الطلوع او الغروب لا بأس الا ما عقيب الصلوة بقراءة آية الكرسي وختم  
 سورة البقرة واخفاء افضل قراءة الفاتحة بعد الصلوة جهر للمهدات بدعة قال استاذنا  
 لكنها مستحسنة للعادة والاعمال الرشوة لا تملك بالقبض لا بأس بالشهوة اذا خاف على دينه و  
 عليه الصلوة والسلام كان يحط الشعر ولم ينحرف لسانه وكفى بسهم المؤلفة من الصدقات  
 دليلا على امثاله جمع اهل الحلة للامام فحسب من السمت ما يخذل على كل مباح ملح وكلاء ومعاذ  
 وما يؤخذ غار لغزو وشاعر لشعره مسخرة وحكواتي قال الله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث  
 واصحاب المعازنة وقاد وكاهن ومقامر واشمة وقروعة كثيرة قتل له يا خبيث ونحوه جاز له في  
 في كل شئ لا توجب الحد تركه افضل كره قول الصائم المنطوع اذا شل اصام قال حتى انظرنا  
 نفاق او حرم من له اطفال ومال قليل لا يوصى بفعل من صله وتصديق ما ياتي به الناس ولا يعاقب  
 بتلك الصلوة ولا يثاب بها قتل هذا في الفريضة وحمله الزاهد للنوافل لقوله الري لا يدخل القران  
 غزل الرجل على هيئة غزل المرأة يكره للمرأة سوار الرجل وسودها له وله ضرب زوجته  
 على ترك الصلوة على الاظهر لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة لا يجوز الوضوء من الحيض المعلن  
 للشرب في الصحيح يمنع من الوضوء منه وفيه وحمله كاهله ان ما ذونا به جاز ولا كذا الكذب مباح  
 لا حياء حقه ودفع الظلم عن نفسه والمراد التعريض لان عين الكذب حرام قال وهو الحق قال الله  
 تعالى قتل الخراصون الكل من الجحيم في الوهابية قال شعر وللصالح جان الكذب دفع ظالمه  
 واهل لترقى والقتال لينطق ويكره في الحكم تمييز خاد من شاء تنويرا فقالوا ابو من قام  
 اجملا لا يختص فحاش وفي غير اهل العلم بعض يقر ويقتسم معتاد المرء يجامع ومن علم الاثبات  
 فيه ويؤذ ويجوز قتل الميت البعض مطلقا وعن بعضهم ما فوق صلبين يحظر وللزوجة القسيتين  
 الا فوق شبعها ومن ذكرها العقوب للحظ ويكره ان تسقط حملها وجاز لعذر حيث

لا يتصور وان اسقطت ميتا في السقط غرق لوالده من عاقل الامم يحضر وفي يوم عاشوراء يكره  
كلهم ولا بأس بالمعتاد خلطا ويؤجر وبعضهم المختار في الكل جاز لفعل رسول الله فهو المقر  
وضرب عبيد الخبز جاز بامر ومجاز في حرار كلاب يامر واتوا من ذكر القرآن استماعه قالوا  
توب الطفل الطفل يحسن ودرسك باقي الذكر اولى من الصلوة تقلا ودرس العلم اولى وانظر وقلنا  
والله اعلم ونحوه لاعلام ختم الدين حين يقر **كتاب الحياء الموت** لعل مناسبة ان فيه  
ما يكره وما لا يكره الحياة نوعان حاسة ونامية والمراد هنا النامية وهي موطن البطائن الانتفاع  
بها والحياة ببناء او غرس او كرب او سقى اذ الحيا مسلم او ذي ارضا غير منتفع بها ليست بمملوكة  
لمسلم ولا ذمي فلو كانت مملوكة لم تكن مواتا فلو لم يعرف مالها فهي لقطعة يتصرف فيها الامام ولو  
ظهر مالها لكانت اليه ويضمنه فقضاها اذا هضمت بالذبح وهي بعيدة من القرية اذا صاح من باب  
العامر وهو مورد الصوت بنانية لا يبيع بياضت ملكها عند ابي سفيان وهو المختار كما في المختار  
وغیر واختار محمد بن عمر عدم الاتفاق اهل القرية به وبه قالت الثلثة قلت وهذا ظاهر الرواية وبه  
يفتت كما في زكاة الكبرى ذكرها القهستاني وكذلك في البرجند عن المنصورية عن قاض خان انما يفتت  
على قول محمد بن عمر فالحي من الشرب لا يبيع كيف لم يذكر ذلك في حفظان من الامام فتلك الاملاك بلا اختار  
لومسما في ميتا شربا لان اتفاقا ولو متنا من مالها اصل اتفاقا فمستأولون كالحياة ذرية غير ذرية  
اختلاف في كسح والحيا ارض مملوكة ثم احاط الايجل بنسبها الاربعة من اربعة نفر على النفاذ تعين طريق  
الاول في الارض الاربعة ومن حجار رضا اي منع غيره منها بوضع علامة من حجر او غيره ثم  
اهلها ثلث سنين دفعت الى غيره وقبلها هو حقها وان لم يملكها انما يملكها بالحياة والتميز  
لا يخرج التحريم ولو كرها او ضرب عليه المساة او شق لها فزا او بذر ما انفرا جانا مبسوطين ولا يجز  
احيا ما قرب من العامر بل يترك مرمى لحم ومطر كالحصايد لهم لتعلق حقهم به فلم يكن مواتا و  
لذا لو كان محتطبا فاعلم انه ليس الا بامر ان يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه من المعادن الظاهرة  
وهي ما كان جوهرها آلة او دمه الله تعالى جواهر الارض بارز اكعادن الملح والكحل والفساد  
والنفط والابار القلم تلك بالاستنباط والسعي في المستنبط بالسعي كالماء الصريح والماء المحر  
في الظرف فذلك المحر والمستنبط وقامه في شرح المصباح في حديث المسلمين شربا في ثلث

في الماء والكلا والنار التي استقي منها الناس زيلني يعني التي لم تملك بالاستنباط والسعي فلو قطع  
 هذه المعادن الظاهرة لم يكن لقطعها حكم بل المقطع وغيره سواء فلو منعهم المقطع كان بمنه  
 متعدياً وكان لما اخذه ما كالا له متعدياً بالمنع لا بالخذ وكف عن المنع وحسن عن مداومة  
 العمل لا يشبهه اقطاعه بالصحة او يصير في حكم الاملاك المستقرة ذكر العلامة <sup>في</sup> رسالة  
 احكام اجارة اقطاع الجند وحريم يثر النافع وهي التي ينزع الماء منها بالبعد  
 كثير العطن وهي التي ينزع الماء منها باليد والعطن مناخ الايل حول البئر اربعون ذرا  
 من كل جانب وقالا ان النافع فستون وفي الشريعة لا ية عن شرح الجمع لو عمق البئر فوق  
 اربعين يرا وعليها انتهى لكن نسبته القهستاني للحمد ثم قال ويفتي بقول الامام عز  
 التمه ثم قال وقيل التقدير في يثر وعين بما ذكر في اراضيهم لصلابتها وفي اراضيها  
 فيراد ثلثا ينتقل الماء الى النار وعزاه للهداية وعزاه البرجند الكافي فليحفظ اذا حفر حلق  
 موات باذن الامام فلو في غير موات اوفيه بلا اذن الامام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكره المصنف  
 وعبارة القهستاني وفيه رقم الى انه لو حفر في ملك الغير لا يستحق الحريم فلو حفر في ملكه  
 فله من الحريم ما شاء والى ان الماء لو دخل على ارض تركها الملاك او مات او انقرضوا لم  
 يخرج اياها فلو تركها الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن عينا لعامة جازا لياؤها وغزاه للظفر  
 وحريمه ثلثة ذراع من كل جانب كما في الحد يشي والذراع هو المكسرة وهو ست قبضات و  
 كان ذراع الملك اى ملك الكاسرة سبع قبضات فكس منه قبضة ومنع غيره من الحفر وغيره  
 فيه كالا ملكه فلو حفر الاول به عه او تضمنه وتماه في الدرر ولو حفر النار يثر في مستور  
 حريم البئر الاولى باذن الامام فذهب ما بالبئر الاولى وتحوّل الى الثانية فلا شيء عليه كالا غير  
 متعد والماء تحت الارض لا يملك فلا خاصة لمن بني خانة بجانب حائوت غير فكس الجانب  
 الاو بسببه فانه لا شيء عليه درر زيلني وفيه لو حفر مجلد غيره فلصاحبه ان يتولاه <sup>بقيته</sup>  
 لا بناء الجدار وهو الصحيح والحاف النار الحريم من الجانب الثلاثة دون الجانب الاولى سبق  
 ملك الاولى فيه وللقناة هو مجرى الماء تحت الارض حريمه قدر ما يصلح لائق الطين ويحفر عن  
 محمد بن كالبث ولو ظهر الماء فكالمعين وفي الاختلاف فوضعه لاي الامام لاي لوباذنه ولا فلتشي له



ذكر البرجد وحريم شجر غير من في الارض الموت خسة اذرع من كل جانب فليس لغير ان يغرس  
 فيه ويلحق ما امتنع هو حيلة والقرات اليه بالموت اذ لم يكن ذلك حرميا لعامة ان كان حرميا  
 ايجاد عوق لم يخرج لياوة لانه ليس بمجوات والنهر في ملك الغير حريم له الا بغيره ان  
 له مسناة النهر لشيء والقاء طينه وقدره محمد بن بقدر عرض النهر من كل جانب ودار في  
 ملتقى وقلد ابو يوسف بنصف بطر النهر عليه الفتق فمستان مغربا للكرمان وفيه  
 مغربا للاختيار والحوض على هذا الاختلاف وفيه مغربا للكافي ولو كان النهر غير يحتاج  
 الى كربة في كل حين فله حريم بالاتفاق وفيه معزيا للكرمان  
 ان الخلاف في نهر ملوك له مسناة فارغة بلزقها ارض غير صاحب  
 النهر فالمسناة له عندهما ولصاحب الارض عنده وفيه معزيا للتممة الصحيح  
 ان له حريميا بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لالقاء الطين ونحوه  
 انتهى قلت ومن تقل الاتفاق الشريعة لاختيار وشرح الجمع والله  
 تعالى اعلم **فصل** الشرب هو لغة نصيب الماء وشرعا  
 نوبة الانتفاع بالماء سقيا للزراعة والدواب والشفة شرب بنى آدم  
 والبهائم بالشفة وكل حقها في كل ما لم يحز باناء او جب وكل سقى  
 ارضه من بحر او نهر عظيم كدجلة والفرات ونحوهما كان الملك بالاحراز ولا  
 احراز كان فخر الماء يمنع فخر غيره وكل سقى ارضه منها او لنصب النهر  
 ان لم يضربا لادبه لان الانتفاع بالمباح انما يجوز اذا لم يضرب احد  
 كالانتفاع بتمس وشم وهو لا سقى دابة ان خيف تحريق النهر لكثرها ولا سقى ارضه ونحوه  
 وزدعه ونصب في كل ونحوها من فخر غيره وقناته وبثه الا باذن لان الحق له فيتوقف على  
 اذنه وله سقى نهر او خضر ندر في داره حلا اليه بجراره واوانيه في الاصح وقيل لا الا باذنه  
 والمخزفي كذا وجب بمهنة مضومة الخانية لا ينتفع به الا باذن صاحبه ملكه بالحراره  
 ولو كانت البئر والحوض والنهر في ملك رجل فله ان يمنع مرهبا للشفة من الدخول في ملكه اذا  
 كان يجلب ماء بقر به فان لم يجد يقال له اي لصاحب البئر ونحوه اما ان تنسج الماء اليه او تتركه

لياخذ الماء ليشرب ان لا يكسر صفته اي جانيه النهر ونحوه لان له ح حق الشفة لمحدث المثلث  
 مشركا وفي ثلث في الماء والكلام والناز وحكم الكلام حكم الماء فيقال للمالك اما ان تقطع وتد  
 اليه ولا تتك له لياخذ قدر ما يريد يلبى ولو منعه الماء وهو يحتاج على نفسه ودائمه <sup>لعه</sup>  
 كان له ان يقايله بالسلاح لان عمره وان كان محمرا في الاوان قاله بغير السلاح كطعام <sup>عند</sup>  
 المحضة دررا اذا كان فيه فضل عن حاجته لملكه بالارض فصار نظير الطعام وقيل في  
 البئر ونحوها الاولى ان يقايله بغير سلاح لانه ارتكب معصية فكان كالتغري كافي وكري  
 لغزاي حق غير مملوك لمن بيت المال فان لم يكن ثمة اي في بيت المال متى يجبر الناس على  
 كربه ان امتنعوا عنه دفعا للضرر وكري النهر المملوك على اعماله ويجبر من ان منهم  
 على ذلك وقيل في الخاص لا يجبر وهل يرجعون ان يملوا القاضى نعم ومثله كرى النهر مشركا  
 عليهم من اعماله فاذا اجاز ارض رجل منهم برئ من مؤنة الكري وقالوا لهم كرى  
 من اوله الى اخره بالخصر كما يستقون في استحقاق الشفة ولا كرى على اهل الشفة  
 وتضع دعوى الشرب بغير ارض استحسانا واذا كان لرجل ارض ولا من فيها لغيره فاما  
 رب الارض ان لا يجري النهر في ارضه لم يكن له ذلك ويتركه على حاله وان لم يكن في  
 يده ولم يكن جاريا فيها اي في الارض فعليه البيان ان هذا النهر له وانه فلكان قدما  
 له عجرة في هذا النهر مسوقة لسق اراضيه وعلى هذا المصنف نهر او على سطح والميزاب  
 او الممشى كل ذلك في دار غيره فحكم الاختلاف فيه نظيره في الشرب <sup>يملو</sup> نهرين قوم <sup>يختصرون</sup>  
 في الشرب فهو بينهم على قدر اراضيهم لانه مقصود بخلاف اختلافهم <sup>الطريق</sup> فالنهر <sup>لستور</sup>  
 في ملك رقبته بلا اعتبار سعة الدار وضيقها لان المقصود الاستطراق وليس لاحد من المشركا  
 في النهر ان يستق منه نهر او ينصب عليه رعى الارض وضع في ملكه ولا يضرب نهر ولا بناء وقاية  
 او دالية كعورة او جبر او نظرة او يوسع في النهر او يقسم بالايام والحال انه قد كانت  
 القصة بالكوى بكسر الكاف جمع كوة بعضها الشفتان القديم بترك على قدمه ظهور الحق  
 فيه اويسق لضيقه الى ارضه اخرى ليس له منه من النهر شرب بل ارضاهم يتعلق  
 بالجميع ولهم نقضه بملكه جازة ولو شتم من بعدهم وليس الاصل بل النهر بل ارضاهم

وان لم يشرب ارضه بدونه ملتقى كطريق مشترك ا راد احدهم ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى ساكنها  
غير ساكن هذه الدار التي مفتحة في هذا الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن الدارين واحدا حيث لا  
يمنع كان للساكنين ادوية الشرب يوصى بالاستقاع به اما الايصاء ببيعه فيبطل ولا  
يباع الشرب لا يوهب ولا يوجب ولا يتصدق به لانه ليس مال متقوم في ظاهر الرواية وعليه  
الفتوى كما سيحكي ولا يوصى بذلك اي ببيعه واخويه ولا يصلح الماء بدل الخلع وصلاح عن  
دمه ومهر نكاح وان صحت هذه العقود لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة لان  
الشرب لا يملك بسبب ملحق لومات وعليه دين لم يبع الشرب بلا ارض فلو لم يكن له  
ارض قيل يجمع الماء في كل نوبة في حوض فيباع الماء الى ان ينقضي دينه وقيل ينظر في  
لارض لا شرب لها فيضمه اليها فيبيع بارضاء ربا فينظر لقيمة الارض بلا شرب ولقيمة الماء  
معه فيضرب تفاوت ما بينهما للدين الميت وتامه في الزيلعي ولا يضمن من ملاء ارضه  
ماء فنزلت ارض جاره او غرقت لانه متسبب مستعد وهذا اذا اسقاها سقيتها  
تحملة ارضه عادة ولا يضمن عليه الفتوى وفي الذخيرة وهذا اذا سقى في نوبته مقد  
حقه واما اذا سقى في غير نوبته او زاد على حقه يضمن على ما قال الساعيل الزاهد قسنا  
ولا يضمن من سقى ارضه او زاده من شرب غير بغير اذنه في رواية الاصل وعليه الفتوى  
شرح وهبانية وابن الكمال عن الخلاصة لما مر به غير متقوم ولو قصد في تركه في ابقاء  
الماء الحرام فيه بخلاف العلف المغصوب فان الالة واذا اضمنت به الغنم وصار شيئا  
آخر فمستلاني فان تكرر ذلك منه لا ضمان واذا به الامام بالضرب الجبر ان راي الامام  
ذلك خائفة وتعلمه في شرح الوهبانية وقال وجوز بعض متأخري بلح بيع الشرب لتعامر اهل  
بلح والقياس يترك بالتعامل وتوقض بانه تعامل اهل بلدة واحدة وافق الناصح بضمه  
ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم ببيعة ببيعة فيلحفظ قلت وفي الهداية وشرح  
من البيع الفاسد انه يضمن بالاتفاق فلو سقى ارض نفسه بما فيه منه وبه جزم في  
التقاية هنا فانهم قلت وقدم ما عليه الفتوى فثبت في الوهبانية بضمه وساق شرب  
الغير ليس بضمه وضمه بعض ما مر اظهر وما يجوز والخذ للتراث الذي على جوابه هردون



اذن يقره ولو خفوا نهر او القوا تربة فلو فحرم ليس بالنقل يؤمر **كتاب**

**الاشربة** هي جميع شراب الشرب لغة كل ما شرب واصطلاحاً ما يسكر

لحم منها اربعة انواع الاول الخمر وهي التي يكسرها فتشرب الماء من ماء العنب اقل

واشد وقدت اي رمى بالزبد الى الرغوة ولم يشترط اذنه وبه قالت الثلثة وبه اخذ ابو

حنبل الكبير وهو الاظهر كما في الشربلية عن المراهب ياتي ما يفيد وقد تطلق الخمر

على غير ما ذكره جازا استمر في احكامها العشرة فقال وحرم قليلها وكثيرها بالاجماع

لعيها اي لذاتها وفي قوله تعالى اما الخمر والميسرة عشرة دلائل على حرمتها مبسطة

في الجسد وغيره وهي نجاسة نجاسة طيبة كالبن ويطعم مستعملها وسقطت قومها

في حرم المسم كماليتها في الاصح وحرم استنقاها ولو اسقى دواب وطين او نظر للطمع

او في داء او دهن او طعام او غيره ذلك الا لتخليل او لحرق عطر بقدر الضرورة

قلونا قد فكرت في معنى لا يجوز بيعها لمحدث مسلم ان الذي حرم من جملهم بيعها وبيدها

شارها وان لم يسكر منها ويحذر شارها غير ان سكرها لا يثبت فيها الطبع اذ انه لا يثبت

بالمسكر منه كخصا من الحد بالي ذكره الزبيدي واستظهر المصنف وضع ما في القية

المجتمعي ثم نقل عن ابن وهبان انه لا يلتفت لما قاله صاحب الفتية تحالفا للقواعد ما لم يصح

نقل من غيره انتهى وفيه كلام لابن المصنف ولا يجوز لها التداء على المعقولة قاله المصنف

فلت ولو باحتقار او اقطان في احليل نهاية ويجوز تخليلها ولو بطرح شيء فيها خلافا للثنا

رحمة الله انما لطلاء الكس هو الصيد بطيخ سقي يذهب قبل من نلته ويصير مسكرا وصح

المصنف ان هذا اليم الباذق واما البلاء فما ذكره بقوله وتيل بالجنح من ماء العنب حتى ذهب

ويبقى نلته وصار مسكرا وهو الصواب كالجمر عليه صاحب المحيط وغيره يعني في التسمية كافي

الحكم لان محل هذا المثلث المسم بالطلاء على ما في محيط نابت بشراب كبار العجالة **فصل**

كما في الشربلية قال وسى بالطلاء لقول **عنه** ما شابه هذا بطلا البعيد هو القطر

الذي يطا به البعيد الجريان وبجاسته اي الطلاء على التفسير لانه اقاله المصنف كالحمر

به يعني والثالث السكر بفتحين وهو الذي من ماء الرطب لانه اشد وقذرت بالزبد والبر

نقيع الزبيب هو النبي ماء الزبيب بشرط ان يقذف بالزبد بعد الغليان واكل اي الثلاثة المذكورة  
 حرام اذا غلب واشتد ولا لم يحرم اتفاقا وظاهر كلامه ببقية المتون انه اختياره ههنا  
 قاله البرجستاني ثم قاله القهستاني وترك القيد هنا لانه اعتمد على السائر انتهى فتنبه  
 بين حكم نجاسة السكر والنقيع ومفاد كلامه انها خفيفة وهو مختار الشري واما  
 في الهداية انها فليظة وعزيمتها دون حرمة الخمر فالاخير مستطاع لان حرمتها بالاجتماع  
 والحلال منها اربعة انواع الاول نبيذ التمر والزبيب الطبخ اذ في طبخه يحل شربه وان  
 اشتد وهذا اذا شرب منه بلا هو وطرب فلو شرب للهو فقليله وكثيره حرام ومالم  
 لسكر فلو شرب بما يغلب على طعمه انه مسكر فيحرم لان السكر حرام في كل شرب والثاني  
 الخليلجان من الزبيب التمر اذ الطبخ اذ في طبخه وان اشتد يحل بلا هو والثالث نبيذ  
 العسل والتمر والشعير والذرة يحل سواء طبخ او بلا هو وطرب والرابع المسك  
 العنبى وان اشتد وهو ما طبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه اذا قصد  
 استمرار الطعام والتداوى والقوى على طاعة الله تعالى ولولاهو لا يحل اجاءا لحقائق  
 وصح بيع خمر مأمور ومفاد صحة بيع الخشيشة والاميون قلت وقد سئل ابن نجيم  
 عن بيع الخشيشة هل يجوز فكتبت لا يجوز فيحمل على ان مراده بعدم الخمر ان عدم العمل  
 قاله المصنف وتضمن هذه الاشربة بالقيمة لا بالمثل لمنعا عن تملك عينه وان حاز  
 فعلم بخلاف الصليحيات تضمن قيمته صليبا لانه مال متقوم في حقه وقدمنا  
 وما يدعون زيلعي وحرمه ههنا حرام اي الاشربة المتخذة من العسل والتمر ونحوها  
 قاله المصنف مطلقا قليلها وكثيرها وبه يفق ذكر الزيلعي وغيره واختاره شارح الوقت  
 وذكر انه مروي عن الكل ونظمه فقال الله عز وجل في عصا نازلة بحد او قعوا  
 طلاقا من مسكر الخبيث ومن كلهم يروى وافق محمل بنجر من قد قل وهو المحرم  
 قلت وفي طلاق النزائية وقال محمل حراما اسكر كثيرا فقليله حرام وهو محرم ايضا  
 لو سكر منها الخمر في زماننا انه يجد زاد في الملتقى ووقع طلاقا من مسكر منها تاثير  
 الحرمة والكل حرام عند محمل وبه يفق والخلاف انما هو عند بعض الفقهاء اما عند

قصد الله في حرام اجماعنا انتق وتامه فيما علقه عليه زاد القمستان ان ابن ابي ابي اشد لم  
 يحل عند محمد حر خلاها والسكر منه حرام بلا خلاف والحد والطلاق على الخلاف وكذا  
 لبن البهائم اي الفرس اذا اشتد لم يحل ويصح في الهداية حله وفي الخزانة انه يكره تحريمه عند  
 عامة المشايخ على قوله وحل الانتباه لانتهاذ النبيذ الدباء جمع دباءة وهو القرع وانما  
 جرثومة خضراء والمزقة المطلى بالزفت اي القير النقي الخشبة المنقوبة وما ورد من  
 النهي لشيخ وكرم شرب دروي الخمر اي عكره والامتناع بالدروي لان فيه ابراء الخمر وقبله  
 لكثيره مما مر لكن لا يحد شاربها عندنا بالسكر وبه يحد اجماعا ويحرم اكل البعج والحشيشة  
 ورق القنب والافيون لانه مفسد للعقل ويصل عن ذكر الله تعالى وعن الصلوة لكن دون  
 حرمة الخمر فان اكل شيئا من ذلك لاحد عليه وان سكر منه بل يعذب بما دون الحد الذي  
 الجوهرة وكذا تحريم حوزة الطيب كخندون حرمة الحشيشة قاله المصنف ونقل عن الجامع  
 وغيره ان من قال يحل البعج والحشيشة فهو نذيق مبتدع بالجم الذي انما هو كانه يكره  
 ويباح قتله قلت ونقل شيخنا الشيخ الغري الثاني في شرحه على منظومة آية البدار <sup>لمعلقة</sup>  
 بالكبار والصغار عن ابن حجر المكي انه صرح بتحريم حوزة الطيب جامع الائمة الاربعة و  
 انه امسكه آية قال شيخنا الشيخ الثاني لا يحد شره كادساره بل مشتقة عنه  
 بعد الان في شاربها انه لا يسكر ان سلم له فانه مفتر وهو حرام الحديث احمد عن سلمة  
 رضي قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر قال ليس من الكبار ثاوله المرق والمراين  
 ومع لفي ولي الامر عنه حره قطعاً على استعماله ربما اضر بالبدن نعم كاهن ارض عليه كبيرة كسائر  
 الصغيرة انتق بحروفه وفي الاشباه في قاعدة الاصل الاباحة او التوقف يظهر انهما الشكل  
 حاله كالحيوان المشكل امره والنبات المجهول سميته انتق قلت في فهم منه حكم النبات انما  
 شاع في زماننا المسي بالتان قتيبه وقد كرهه شيخنا العماد في حديثه لما قاله بالتوم  
 والبصل الاولي فتدبر من جنم محرمة الحشيشة شارح الوضائية في الخطوط ونظمه فقال  
 الشعر وانما يحرم الحشيش وحرقة وتطيق محشر انجر وقره وابايعه التاديب  
 والفتن ابوا وندقة للمستحل حرماً **كتاب الصيد** لعل مناسبه



ان كلا منهما ما يورث السرور وهو مباح بخمس عشرة شرطاً مبسوطة في العناية وسنقر  
 في انشاء المسائل الاظهر في غير الحرم والله اعلم كما هو ظاهر وصرفه على ما في الاشياء قال المصنف  
 وانما زدت بتعاله والا فالحقيق عند اباحة اتخاذ حرفة لانه نوع من الكتاب وكل النوع  
 الكسب في الاباحة سواء على المذهب الصحيح كما في البرازية وغيرها نصيب شبكة الصيد  
 ملك ما تعلق به خلق ما اذا انصبت الجفاف فانه لم يملك ما تعلق بها وان وجد المقلش او  
 غير خاتما او دينار مضروب يا ضرب الاسلام لا يملكه ويجب تعريفه اعلم ان اسباب الملك ثلاثة  
 ناقل كبيع وهبة وخلافة كارث واصالة وهو الاستيلاء حقيقة بوضع اليد او حكماً بالنتية  
 كصبيكة لصيد كالجفاف على المباح الخالي عن مالك فلو استولى في مفازة على حطب  
 غيره لم يملكه ولم يحل للمقلش ما يجده بلا تعريف وتام التعريف في المطويات وحل الصيد  
 بكل ذي ناب ومخلب بقدر ما في الذيل من كلب وبار ونحوهما بشرط قابلية التعليم بشرط  
 كونه ليس بخنزير العين ثم فرع على ما مهد من الاصل بقوله فلا يجوز الصيد باليد واسد  
 لعدم قابليتهما التعليم فانهما لا يعلمان للغير الاسد لعلو همتة والذئب لخساسته والخنزير  
 بالذئب لحداه لخساستهما ولا يخنزير لبحاسة عينه وعليه فلا يجوز بالكل على القول بخساسته  
 عينه الا ان يقال ان النض ورد فيه فتنبه وبه يندفع قول القهستاني ان الكلب يخنزير  
 العين عند بعضهم والخنزير ليس يخنزير العين عند بعضهم رحم على ما في الجريد وغيره  
 فتأمل بشرط علمهما علم ذي ناب ومخلب وذئب كالاكل اما الشرب من الصيد فلا يضرب  
 قهستاني ويأتى ثلثا في الكلب ونحوه وبالرجوع اذا ادعوه في البازي ونحوه بشرط جرحه ما في  
 موضع منه على الظاهر وبه يفتي وعن الثوري يجل بالجرح وبه قال الشافعي رحمه الله وبشرط ارساء  
 مسلم او كتابي وبشرط التسمية عند الارسال ولو حكماً فالشرط عدم تركها عمداً على حيوان متمتع  
 اي قادر على الامتناع بقوامه او بجناحه متوحش فالذي وقع في الشبكة او سقط في البازي او  
 استأثر لا يتحقق فيه الحكم المذكور ولما قال يוכל لان الكلام في صيد الكلب وان حل صيده  
 غيره كما سيجي او اعم حل الانتفاع بالجلد مثلاً كما ياتي فامل وبشرط ان لا يشترك الكلب المعلم بكل  
 لا يحل صيده ككلب غيره علم وكلب مجوسي او لم ير محل او لم يسم عليه وبشرط ان لا يطول وقته

بعد رساله لكون الاصطباذ مضافا لارسال بخلاف ما ذكر واستخف كالقيد على وجه  
 الحجة لا الاستراحة وللفيد خصال حسنة ينبغي لكل عاقل العمل بها كما بسطه المصنف  
 فان اكل منه البازي اكل لان تعليمه ليس بترك اكله وان اكل الكلب منه ونحوه لا يؤكل مطلقا  
 عندنا كاكله منه اي كما لا يؤكل الصيد الذي اكل الكلب منه بعد تركه للاكل ثلث مرات لانه  
 علامة الجمل وكذا لا يؤكل ما صاد بعد حتى يعلم باننا يترك الاكل ثلثا او ما صاده قبله  
 بقي في ملكه فان ما ألفه من الصيد لا تظهر فيه الحرمة اتفاقا لقوات المحل وفيه اشكال ذكره  
 القهستاني كصقر فهو صحيحه فمكت حينئذ يرجع اليه فارسله مضادا لم يؤكل لتركه باصا  
 به معلما فيكون كالكلب اذا اكل ولو اخذ الصياد الصيد من الكلب قطع منه بضعة والقاما  
 اليه فاكلها او خطف الكلب منه واكله اكل مانع كما لو شرب الكلب من دمه لانه من غايته علم  
 ولو هشر الصيد فقطع منه بضعة فاكلها ثم ادركه فقتله ولم ياكل منه لا يؤكل لاكله حاله  
 الاصطباذ ولو القى ما هشبه وتبع الصيد فقتله ولم ياكل منه حتى اخذه صحيحه ثم اكل ما  
 حل لانه لو اكل من نفس الصيد لم يصير كما مر اذا ادرك المرسل والرامي الصيد جمل الحياة  
 فزوما في المذبوح ذكاه وجوبا وشرط لحمله بالرمي التسمية ولو حكما كما مر وشرط البحر  
 ليتحقق معه الزكوة وشرط ان لا يفقد عن طلبه لو غاب الصيد متحاما لسميته فان لم  
 في طلبه يحل وان فقد عن طلبه ثم اصابه ميتا لا يؤكل لاحتمال موته لسبب آخر وشرط  
 في الخائنة لحمله ان لا يتقارر عن بصره وفيه كلام مبسوط في الزيلعي وغيره فان ادركه الراي  
 او المرسل حيا ذكاه وجوبا فلو تركه احمر وسيجيء بالحياة المعبرة ههنا ما يكون فوق ذكاه المذكور  
 بان يعيش يوما وركا اكثره جمع امام مقدارها وهو ما لا يتوقهم بقاؤه كما في الملتقى فلا يعتبر  
 ههنا حتى لو وقع في ماء لم يحرمه المعبر في المزدية والخوافا نظحية وموقوذة وما اكل  
 السبع والمرضية مطلق الحياة وان قلت كما اثنا اليه وعليه الفتوى وتقدم في الذبايح  
 فان تركها اي الذكوة علام مع القدرة عليها فان حرمه ولا يجوز عن التزكية في ظاهر  
 الرواية وعن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما جل وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى المصنف  
 متني ومن الوفاية اشارة الى حمله والظاهر ما سمعته انتهى قلت وجه الظاهر ان العجز عن

التذكية في مثل هذا لا يحل الحرام أو أرسل مجوسى كلبه فرجرة مسلم فارتجروا قتله معرض  
 بعرضه وهو سهم لا ريش له سمي به كصائته بعرضه ولو رأسه حدة فاصاب بحل  
 أو بتدقة ثقيلة ذات حدة فاصاب بحل أو بتدقة ثقيلة ذات حدة لقتلها بالمنقل لا  
 بالحد ولو كانت خفيفة لها حد فحل لقتلها بالسجّح و لو لم يخرجها لا يוכל مطلقا و شرط  
في السجّح ألا دماء و قيل لا ملتق و عامه في ما علقته عليه أو رمى صيدا في قعر في ماء لا قتلها  
 قتله بالماء فيحرم ولو الطير ما ثاقب فيه فإن الغنم خرجت فيه حرم ملتقى أو وقع على سطح  
 أو جبل فتردى منه إلى الأرض حرم في السائل كلها لأن احتراز عن مثل هذا أمكن فإن وقع  
 على الأرض ابتداء إذا احتراز عنه غير ممكن فيحل أو أرسل مسلم كلبه فرجرة أي أغراه  
 بصيده مجوسى فارتجروا إذا الزجر و ن الأرسال والفعل يرفع بما هو فوقه أو مثله كسفع  
 الحديث لم يرده أحد فرجرة مسلم فارتجروا إذا الزجر سأل جلالا: رعي ما أرسل إليه  
 عرضه أخذ كل صيد يتمكن منه حتى لو أرسله على صيد كثيرة بسمية واحدة فقتل الكل  
 أكل الكل أكل في الوجه المذكورة لما ذكرنا كصيد رمى فقطع عضو منه فإنه يוכל لا العضو  
 خلا فالشافعي ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ما بين من السحى فهو ميتة ولو قطعه ولم  
 يئنه واحتمل الشامة أكل العضو أيضا والألا ملتقى وأن قطعه الراعى الثلاثا وأكثر مع غيره  
 أو قطع نصف رأسه أو أكثره أو قد نصفين أكل كله لأن في هذه الصور لا يمكن حياة فوق  
 حياة المذبح فلم يتناولها الحديث المذكور بخلاف ما لو كان أكثره مع رأسه للإمكان  
 المذكور وحرم صيد مجوسى و وثى و مرتد و محرّم لا هم للسوا من أهل الزكاة بخلاف  
كتابي لأن ذكوة الأضطرار كذكوة الاختيار وإن رمى صيدا فلم يشجته فرماه آخر فقتله  
 فهو للثاني وحل وإن لثخته الأول بأن أخرجه من حيز الامتناع وفيه من الحياة ما لا  
 فالصيد الأول وحرم لقدرته على ذكوة الاختيار فصار قاتلا له فيحرم وضمن الثاني للأول  
 قيمته كلها وقت الألفه غير ما انفصلته جزلخته وحل اصطيد ما يוכל لحمه وما لا يוכל لحمه  
 لمنفعة جلده أو شعره أو ريشه أو لدفع شره وكله مشروع كاطلاق البصر في القينة يجوز  
 ذبح الهرة والكلب لمنفعه ما و الأولى ذبح الكلاب الخدنة مرارة الموت وبه يظهر لم غيب نجس  
 العين كخنزير فلا يطهر أصلا وجلده و قتل يطهر جلده لا يحكمه



وهذا أصح ما يفتى به كما في الشريعة عن المباحين ومرفط الطيرة أخذ الصيد بالبيع  
والأولى عدم فعله خائفة ويكره تعليم البازي بالطير المحي لتعذيبه سمع الصائد حسنان أو غيره  
من الأهليات كفر من وشاة فرمى إليه فأصاب صيداً لم يحل بخلاف ما إذا سمع من أسد أو غيره  
فرمى إليه أو أرسل عليه فإذا هو صيد حلال أكل حل ولو لم يعلم أن الحرس صيداً أو غيره  
لم يحل جوهره لأنه إذا اجتمع البيع والحرم غلب المحرم على طيباً فأصابته أو أطلقه فأتى  
أدماه أكل فوجو الجرح والآلا والعبرة بحالة الرمي فحل الصيد بدونه إذا رمى مسلماً باليد  
ووجب الجزاء بحاله إذا رمى محرماً لا بأساً به ويسعى قبيل كتاب الديارات **فصل** لو أن بازياً مطلقاً  
صيداً فقتله ولا يدرى أرسله إنسان أو كلب أو كل لوقع الشك في إرسال ولا بأساً بدونه  
وإن كان حرساً فقتل بالعين فلا يجوز قتاله إلا إذا كان صاحبه زيلعي قلت وقد وقع في عصرنا  
حادثة الفتوى وهي أن رجلاً وجد شاة مذبوحة ببستان حل يحل له أكلها أم لا ومقتضى ما ذكرنا  
أنه لا يحل لوقع الشك في أن الذليج من تحل ذكوته أم لا وهل سعى لله تعالى عليها أم لا لكن  
في الخلاصة من اللقطة قمر أصابوا بعيداً مذبوحة في طريق البادية وإن لم يكن ذلك قرباً  
من الماء ووقع في قلبه أن صاحبه فعل ذلك إلا أنه للناس كلاً سر بالخذ ولا كل  
لأن الثابت بالدلالة كالتأيت بالصريح انتهى فقد أبيع أكلها بالشروط المذكورة فحل العلم  
بكون الذليج أهلاً للذكو ليس بشرط قاله المصنف قلت قد اختلفت في حادثة الفتوى واللقطة  
بأن الذليج في الأول غير المالك قطعاً وفي الثاني يحتل رأيت بخط ثقة سرق شاة فذبحها بتيمة  
فوجد صاحبها هل توكل أصح لا كفره بسمية على الجوارم العقلي بل لا مال ولا ذن شرعي انتهى  
في خبر وفي الوهبانية قال **المصنف** إمامات لا تقطعه كلباً فإنه خبيث حرام رفعه مستعد  
وتعليك عصموا لولجده آبق وأحقاقه بعض الأئمة ينكر وإن يلقه مع فئتين جاز لخذ  
كفش لربان رماه المقشر وفي معانيها **المصنف** وإي سلال لا يحل اصطياً به صيوا وما  
صيداً ولا يفتقر هو صيد دخل أو دخل فعلق عليه بأبه ملكة فلا يحل خيره ولو بعد  
خرفجه انتهى **كتاب الرهن** مناسبتة أن كل من الرهن والصيد به لتسهيل  
المال هو أجرة جبر الشيء وشرط جبر الشيء مالي أي جعل الشيء محبوساً لأن الرهن هو الرهن

الحق يمكن استيفاؤه أي أخذه منه كلاً أو بعضاً كان قيمة المهر من أقل من الدين كالدين  
 كاف الاستقصاء لأن العين لا يمكن استيفاؤه من الرهن إلا إذا صار ديناً حكماً كما سيأتي حقيقة  
 وهو دين واجب ظاهراً وباطناً وظاهراً فقط أكثر عبداً وخل وبعدهما وتماماً وحكماً كالإيمان  
 المضمونة بالمثل أو القيمة كما سيأتي وينعقد باليجاب قبوله حال كونه غير لازم وحق فللراهن  
 تسليمه والرجوع عنه كما في الهبة فإذا سلمه وقبضه المرهن حال كونه محوراً لا مستقراً أكثر  
 على شجر مفرق لا مشعراً لا بحق الراهن كمن يدون التمر بميز لا مشاهداً ولو حكماً بان الفصل  
 المرهون بغير المهر من خلقه كالشجر وسيصح لزومه إذا كان القبض شرطاً للزوم كما في الهبة و  
 صح في المجتبى أنه شرط الحيوان والتولية بين الرهن والمرهن قبض حكماً على الظاهر كالبيع فالهبة  
 أيضاً قبض وهو مضمون إذا هلك بالأقل من قيمته ومن الدين وعند الشافعي رحمه الله هو ما  
 والمعتبر قيمته يوم القبض لا يوم الهلاك كما ترجمه في الاستبصار لمخالفته للمنقول كاحرره المصنف  
 للقبض على سوم الرهن إذا لم يبين المقدار أي مقدار ما يريد أخذه من الدين ليس بمضمون في الإجماع  
 كما في القنية والاستبصار فإن هلك ساءت قيمته الدين ما رستوفيا دينه حكماً أو زادت كانت  
 الفضل لهاته فيضمن بالتعدي أو نقصت سقط بقدره ورجع المرهن بالفضل لأن الاستيفاء  
 بقدر المادية وضمن المرهن بدو الهلاك بلاجرهان مطلقاً سواء كان من أموال الظاهر أو الباطنة  
 وخاصة ماله حر بالباطنة وله طلب دينه من رايسته وله حبيسه به  
 وإن كان الرهن في يد رايسته المحبس إن مطلقه وله حبيسه به بعد الفسخ للعقد حتى يغير  
 دينه أو يبرئه لأن الرهن لا يبطل بغير الفسخ بل يبقى رهناً ما بقي القبض والدين معا فإذا مات  
 أحدهما لم يتورثا بل يورثه غيره كما لا ينقاع به مطلقاً لا باستخدام ولا سكن ولا هبة ولا  
 اجلوة أو اعارة سواء كان من مرهق أو رايسته إلا بإذن كل لا يخرق قبل لا يحل للمرهن لأنه رباو  
 لا وفي الاستبصار والجواهر الرابع الراهن للمرهن أكل الثمار أو سكنى الدار أو لبن الشاة المرهونة فأكلها  
 لم يضمن وله منه ثم أفاد في الاستبصار أنه يكره للمرهن أن يقام بذلك وسيجيئ آخر الرهن ما أتت الشاة  
 في يد المرهن قسم الدين على قيمة الشاة ولبنها الذي شرط به فحفظ الشاة لا يقطع بحفظ اللبن بل أخذ  
 المرهن قلو قتل أو انتفاع قبل إذنه صار مستغنياً ولم يبطل الرهن به وإذا طلب المرهن دينه أمر بأخذه

رهنه فلا يصير مستوفيا مرتين الا اذا كان له حمل او عند العدل لانه لم يأمنه شرح مجمع فان  
 احسن سلم له كل دينه او لا ثم سلم المرهن رهنه تحقيقا للمستوية وان طلب دينه في غير بلد العا  
 للرهن قلنا ان الحكم ان لم يكن للرهن مؤنة وان كان لحمله مؤنة سلم دينه وان لم يحضره لا  
 الواجب عليه التسليم معي الخلية كالمقل من مكان الى مكان ونقل القهستانى عن الزخيرة  
 انه لو لم يقدر على احضاره اصله مع قيمته لم يؤمر به انتهى فيحفظ ذلك للراهن ان يحلفه  
 بالله ما هلك وهذا كله اذا ادعى الراهن ملكه اما اذا لم يدع فلا فائدة في احضاره وكذا  
 الحكم عند كل نجم حل كالجور ان الشحنة ونظمه شارح الوهبانية وقال لا دفع  
 ما لم يحضر الرهن او يكن في غير مكان العقد والحمل بعينه كذا النجم اولى دون غيره مدنيه  
 هلا كما وهذا في النهاية يذكر ولا يكلف مرهن قد طلب دينه احضار رهن قد وضع عند العا  
 بالمرالراهن ولا احضار من رهن باعه المرهن باقره اى بامر الراهن حتى يقبضه كذا نص بذلك  
 وح اذا قبضه اى المثل يكلف احضاره لقيام البديل مقام للبدا ولا يكلف مرهن معه رهنه  
 تمكن الراهن من بيعه ليقض دينه بثمنه لان حكم الرهن الحبس اليائيم حتى يقبض دينه ولا يكلف  
 من قرض بعض دينه او ابراء بعضه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين او يراها اتماما  
 بحبس المبيع ويجوز على المرهن ان يحفظه بنفسه وعياله كما في الوديعة ومن ان حفظا بغير  
 كما مر فيها ومن يابداعه واعارته واستخدمه وتقدمه كل قيمته فيسقط الدين بقدره وكذا  
 بعض كل قيمته يجعل خاتم الرهن في شخصه سواء جعل نفسه لباطن كفه او لظاهره في شخصه  
 الدين واليقى على ما اختاره الرضى لكن قد مرنا في الخبر عن الجبل فيقال له من شعار الروا  
 لانه يجب التحرز منه فبینه قلت ولكن جرت العادة في زماننا بلبسه كذا في قتيبة لزوم الضمان  
 قياسا على مسلة السيف كالبية فليحذر كالحمل اجمع اخرى الا اذا كان المرهن امرأة فنضمن  
 لان النساء يلبسن كذا لان يكون استعماله لا يحفظا ان كان معريا للزيلي ومثله تقليد سيفي  
 الرهن كالثلمة فان الشحان يتقلدون في العادة لسيفين كالثلمة وفي لبس خاتمة اى خاتم  
 الرهن فوق آخر يرجع الى العادة فان كان من قبل بل بغير خاتمة فمنه واذا كان حافظا فلا يضمن  
 ثم ان قرضه بياى بالقيمة المذكورة من حبس الدين بليقين قضا صا بجرده اى بجرده القضا



بالقيمة اذا كان الدين سالا وطلب المرهن الرهن بالفضل ان كان ثمه فضل وان كان الدين موقفا  
 يضمن المرهن قيمته ويكون رهنا عنده فاذا حصل الاجل اخذ بدنيه وان قضى بالقيمة من غلة  
 حبسه كان الضمان رهنا عنده الى قضاء دينه لانه بدل الرهن فخلد حكره ولجوة بيت حنظله  
 وحافظه وماوا الغنم على المرهن ولجوة راحيه لوجيوانا ونفقة الرهن والمخرج والعشر على الرهن  
 ولا صل فيه ان كل ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبعيته فعلى الرهن لانه ملكه وكلما  
 كان يحفظه فعلى المرهن لان عيسته له وعلم انه لا يلزم شي منه لو اشتد على الرهن فمستأ  
 عن الذخيرة وامام مودة رده يجعل آبي او رده عن عنته كذا واتهجرح الى يده الى بدل الرهن  
 فتقسم على المضمون والامانة فالمضمون على المرهن والامانة مضمونة على الرهن لو قيمته اكثر  
 من الدين ولا فعل المرهن وكذا امعانة امره وقروح وفداء جناية وكل ما وجب على امره  
 فاذا اثار الاثر كان متبرعا الا ان يامر القاضيه ويجعله دينيا على الاثر فيجوز يرجع عليه و  
 يجزم امر القاضيه لا يصرح يجعله دينيا عليه لا يرجع كما في الملتقط وعن الامام لا يرجع لو  
 صلحه حاضر مطلقا خلافا للشافعي وهي مسألة الجرح يلبي قال الرهن الرهن غير هذا و  
 قال للرهن بل هذا هو الذي رهنته عندي فالقول للرهن لانه القابض بخلاف ما لا يدعي المرهن  
 رده على الرهن بعد قبضه فان القول للرهن لانه المنكر فان برهنا للرهن انضيا ونسقط  
 الدين لا بانه الزيادة ولو قبل قبضه فالقول للرهن لا ينكره دخوله في ضمانه وان برهنا للرهن  
 لا بانه الضمان بزانية يجوز له السقر به بالرهن اذا كان الطريق آمنا كما في الجملة وان كان له  
 محل وموثة وكذا انتقال عن البلد وكذا العدل الذي الرهن في يده كما في العادية مغريا للعد  
 على ما في فتاوى تاجيخان ولعل ما في العدة قول الامام وما في الفتاوى قولها كما يفيد كلامهم  
 القينة **فائدة** في الحديث اذا عي الرهن فهو بافيه قالوا معناه اذا استبقت قيمته بعد  
 ماله بان قال كل لا اذكر كم كانت قيمته ممن بافيه من الدين كذا ذكر المصنف اجل البيا  
 والله اعلم **باب ما يجوز ارضاءه وما لا يجوز** لا يجوز من  
 مشاع لعدم كونه مميذا كما مر مطلقا مقلنا او طاريا من شي كيا وغيره يقسم او لا ثم  
 الصلحه فاسد يضمن بالتبصر في هذه الناقص في الاشياء ما قبل البيع قبل الرهن الا في

ضيق  
 القاتل

أربعة للمشاغول والمتصل بغيره والمعلق بحقه لئلا يترك وجوده غير المدين بغيره  
 بيعها لأرهنها وفيها الحيلة في جواز ذم المشاع أن يبيعه المصنف بالخيار فخير منه أن يصف  
 ثم يبيع المبيع قال المصنف وفيه نظر ولعله مفرع على الضعيف في الشيوع قلت بل ولا على  
 الصحيح لأنه بالخيار لا يخلو إما أن يبقى في ملكه أو يعطى لملكه وعلى كل يكون ذم المشاع ابتداء  
 كما بسطه في توفيل البصائر فتنبه قلت والحيلة الصحيحة ما في جعل مزية المفقى لأرهن  
 نصف داره مشاعاً يبيع نصفها من طالب الرهن ويقبض منه الثمن على أن تشتري النصف  
 ويقبض الدار ثم ينقض البيع بحكم الخيار فيبقى في يده بمنزلة الرهن بالثمن واعتاد ابن المصنف  
 في ذل هذا الوجه وفيها الشيوع الثابت ضرورة لا يضر لما في الوالو الحيلة ولو جاء بثبوت  
 وقال خذ أحدهما رهناً والآخر بضاعة عندك فإن نصف كل منهما يصير رهناً بالدين  
 لأن أحدهما ليس بأولى من الآخر فيشيع الرهن فيما بالضرورة فلا يضر ولا ذم  
 ثمرة على نقل دونه ولا نزع أرض أو نقل أو بناء بدونهما وكذا عكسها كره من المصحح البصر  
 ولا أرض ولا النقل والأصل أن المرهون مقبض أو فصل بغير المرهون خلقه لا يجوز كاستناع  
 قبض المرهون وحده وروى عن الإمام جواز رهن الأرض بلا قبض ولو رهن المصحح بأرضها أو الدار  
 بما فيه أجاز ملحقاً لأنه متصل اتصال مجاورة وفي القينة رهن دار أو المحيطان مشاركة بينهم  
 وبين الجيران صح في العروة ولا يضر اتصال السقف بالحيطان المشتركة لكونه متعاضداً  
 البحر والمد يد والمكاتب وأم الولد والوقت ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز الرهن  
 به فقال ولا بالأمانات كوديعة وأمانة ولا بالدرك خوف استحقاق المبيع فالرهن به  
 باطل بخلاف الكفالة تكامراً ولا بعين مصنونة بغيرها أي بغير مثل أو قيمة مثل التيسر  
 في يد البايع فإنه مضمون بالثمن فإذا هلك ذهب الثمن ولا بالكفالة بالنفس ولا بالثمن  
 مطلقاً في نفس مائة وثلاثين بخلاف الجناية خطأ لا مكان استيفاء الأرض من الرهن ولا بالثمن  
 وبايع الناجية والغنية وبالعيد الجاني أو المدنون وإذا المبيع الرهن في هذه الصلح فالرهن  
 أخذ فلو هلك عند الرهن قبل الطلب لم يمانا إذ لا حكم للباطل فيبقى القبض بأذن المالك صدق  
 الشرعية وإن كمال ولا ذم من خمر أو قماراً من مسلم أو ذمي المسلم أي لا يجوز للمسلم أن يرهن

ختموا ويقتضيان مسلم او ذمي ولا يضمن كنه اى للمسلم من هبتها حال كونه ذميا وفي فقه الفهم القضا  
 لتقوم بها عند هدم لا عند اوجع الرهن بعين مضمونة بنفسها اى بالمثل او بالقيمة كالمغصوب و  
 بدل الخلع والمهر بذكر الصالح عن دم عمدا اعلم ان الاعيان ثلاثة عين غير مضمونة أصلا  
 كالأمانات وعين غير مضمونة ولكنها تشبه المضمونة كبيع في يد البالغ عين مضمونة  
 بنفسها كالمغصوب ونحو وتامة في الدرر وصح بالدين الموعود بان هن ليقرضه كذا كاف  
 مثلا فلو دفع اليه البعض وامتنع كجبر استيلاء فاذا هلك هذا الرهن في يد المهر كانت  
 مضمونة عليه بما وعد من الدين فيسلم الالف للراهن جبرا اذا كان الدين مساويا للقيمة  
 او اقل لما اذا كان اكثر فهو مضمون بالقيمة هذا اذا سمى قدر الدين فان لم يسمه لم يكن مضمونا  
 في الاصح كما مر في المقتضى على سوم الرهن بان رهنه على ان يعطيه شيئا فهلك في يده هل  
 يضمن حلف بين الامامين مذکور في الترازية وغيرها والاصح انه غير مضمون وقد  
 تقدم ان المقتضى على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار فحين مضمون في الاصح وصح برأس  
 مال السلم يغتن الصر والمسلم فيه فان هلك الرهن في المجلس ثم صرف وسلم وصار المهر  
 مستقيا لم يخلو خلافا للثلاثة وان افتراق قبل نقد هلاك بطلا اى السلم والصرف واما السلم  
 فيه فيصح مطلقا فان هلك الرهن تم العقد وصار عوضا للمسلم ولو لم يهلك ولكن تقاضى  
 السلم وبالسلم فيه رهن فهو رهن اسر المال استحسانا لانه يبدله فقام مقامه وان هلك الرهن  
 بعد الفسخ المذكور هلك به اى بالمسلم فيه قلزمه بالسلم دفع المسلم فيه لبقاء الرهن حكما الى  
 ان يهلك وللاين يبرهن يدين كابر عليه عبد الطفلة لانه ايداعه فهذا اولى لهلاكه  
 مضمونا والوجبة امانة والوصى كذلك وقال ابو يوسف قدح لا يملك ان ذلك ثم اذا هلك  
 ضمنا قدر الدين للصغير الفضل لانه امانة وقال التمر تاشي يضمن الوصى القيمة لان لا  
 ان يتوقع بالصدى بخلاف الوصى لكن جزم في النخبة وغيرها بالتسوية بينهما وله  
 لا يبرهن ماله عند ولد الصغير يدين له اى للصغير عليه اى على الاب ويجلسه كاجل  
 اى لاجل الصغير بخلاف الوصى فانه لا يملك ذلك سرلية وكذا عكسه فلا يبرهن متاع  
 طفله من نفسه لانه لو قد شفقتة جعل كخصين وعبارتين كسر انه مال طفله بخلاف



الوهي لانه وكيل محض فلا يتولى طرفي العقد في رهن ولا بيع وتمامه في الزيلعي وصح من  
 عبد او غلب او ذكية ان ظهر العبد حرا والتخل خيرا والذكية ميتة وصح بيعه عن ابائهم  
 ان اقر بعد ذلك ان لا دين عليه ولا من ماله من وجب الدين ظاهر ان يكفي لصحة الرهن  
 والكفيل وصح رهن الحجرين والمكيل والموزون فان رهن المذكور بخلاف جنسه هالك  
 بقيمته وهو ظاهر وان نجسته وهلك هلك بمثله وزنا او كذا لا قيمة خلافا لها من  
 الدين ولا عبرة بالسجدة عند المقابلة بالجنس نعم ان تساوى اقطار وان الدين ازيد فالزاد  
 في ذمة الراهن وان الرهن ازيد فالزاد امانة درر وصدور الشريعة باع عبد اعلى ابن  
 يرهن المشتري بالتمن شيئا بعينه او يعطى كفيلا كذلك بعينه صح ولا يجبر المشتري على  
 الوقاء لما مر انه غير لازم للبائع فضله لفوات الوصف المرغوب الا ان يدفع المشتري  
 الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن المشروط رهن الحصى المقصود ان قال المشتري لبائعه قد  
 اعطاه شيئا غير مبيعه امسك هذا حتى اعطيت الثمن فهو من تلفظه بما يفيد الرهن  
 والعبرة للمعاني خلافا للثاني والثالثة ولو كان ذلك الشيء الذي قال له المشتري امسكه هو  
 المبيع الذي اشتريه بعينه لو بعد قبضه لانه يحل ان يكون رهنًا بثمنه ولو قبله لا يكون رهنًا لانه  
 محبوس بالتمن كما مر في لو كان المبيع مما يفيد بمكته حكمه وخبر وجهه فابطاء المشتري وخاف البائع تلفه  
 جاز بيعه وشرأوه ولو باعه يازيد بصدق به لان فيه شبهة رهن رجل عينا عند رجلين بدين  
 لكل منهما صح وكله رهن من كل منهما ولو غير شريكين فان لها شيئا فكل واحد منهما في ثوبته كما  
 في حق الآخر هذا الوهم لا يتجزئ وان ما يتجزئ فعلى كل جسر المصنف فلو دفع له كله ضمن عنه  
 خلافا لها واصوله مسألة الوديعة زيلعي ولو هلك ضمن كل حصته ليجزئ الاستيفاء فان قضى  
 دين احدهما بطل رهن الآخر كما مر ان كل العين رهن في يد كل منهما بلا تقف وان رهن رجل  
 رهنًا واحدًا بدين عليهما صح بكل الدين ويمسكه الاستيفاء كل للدين اذ لا شوبع ولو رهن عبد  
 بالفا لا يأخذ احدهما بقضاء حصته لجسر الكل لكل الدين كما لم يبيع في يد البائع فان سعى كل واحد  
 منهما شطرا من الدين له ان يقبض احدهما اذ ادنى ما سعى به بخلاف البيع لتعدد العقد تفصيل  
 الثمن في الرهن والبيع هو الموضع وبطل بنية كل منهما اي من الرجلين على رجل انه اي ان كل واحد

رهنه هذا الشيء كعبد مثله عند وقضه لاستحالة كون كله رهنا لهذا كله رهنا لان ثبات  
 واحد ولا يمكن تنصيفه للزوم الشيوع قهاترتا وحيد فيملك امانة اذا الباطل يحكم له هذا  
 اذا لم يؤخذ فان ارخا كان صلح التارخ الاقدم اولى وكذا اذا كان الرهن في بلد واحد كان ذو  
 اليد اخر لقربته سبقه قلوب مات رهنه اي رهن العبد مثله والحال ان الرهن معهما اي في اي  
 اولا اي اولى العبد معهما فان الحكم واحد يلبي فبرهن كل كذا ان كما وصفتا كان في بلد واحد  
 منهما نصفه اي العبد رهنا بحقه استحسانا كانه لا بالموت استيفاء والشايع يقبله اخذ  
 حمانة المديون لتكون رهنا عنده لم تكن رهنا فاذا اهلكت فذلك هلاك المهرت قال وهذا  
 ظاهر اذا رضى المطلوب بترك رهنا عمادية ومفاده انه ان رضى بتركه كان رهنا و الا لا وعليه  
 يحل اطلاق السراجية وغيرها كما افاده المصنف وفي المجتبى لرب المال سلك حال المديون رهنا بلا  
 اذ به وقبل اذا ائيرقله اخذ مكان حقه قضاء عن دينه اقره المصنف في نوبت فقال اخذ  
 الميا شئت رهنا بكذا اذا اخذها لم يكن واحد منهما رهنا قبل ان يخار احدهما سراجية **فروع**  
 غصب الرهن كالهلاك الا اذا غصب في حال اشتغال مرقن باخذ الرهن امر يدفعه للمالك لعدم  
 قهالك لم يضمن حتى وضع المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه قصعة ماء على الشئ  
 فانصب الماء على المصحف فذلك ضمن ضمان الرهن لا الزيادة والموقع لا يضمن شيئا قنية  
 في الرهن يفسد سلطه ببيع الرهن ومات للرهن ببيع بلا محض وارتبه غاب الرهن غيبة  
 منقطعة فرغ للرهن امر للقاض ببيع بدنيه ينبغي ان يحوز ولو مات ولا يعلم له وارث  
 فباع القاض دار مجاز كذا في متفرقات يبيع الرهن في الدخيلة ليس للرهن ببيع امر الرهن  
 وان خافت تلفها لان له ولاية الحليس البيع ويمكن دفعه الى القاض حتى لو كان في موضع  
 لا يمكنه الرفع للقاضي فكان يجال يفسد قبل ان يقع جاز له ان يبيعه **باب الرهن**  
**على عدل** سمي به لعدالة في زعم الرهن والمراد اذا وصفا الرهن على عدل  
 مع ويتم قبضه ولا يخلو احد هامة وضمن لو دفع الى احدهما لتعلق حقه باله فلو دفعه  
 فملك ضمن فتعديه واخذ امانة قيمته وجب لها عنده او عند غيره وليس للعدل جعلها  
 في يده لانه يصير قاضيا ومقتضيا وهل للعدل الوجع ميسوط في المطولات واذا اهلك ذلك

من ضمان المرهق فان وكل الراهن المرهق او وكل العدل او غيره ما يبيعه عند حلول الاجل صح توكيله  
 لها لو قيل اهلا لذل اي للبيع عند التوكيل ولا يكون اهلا لذل عند التوكيل لان نص الوكالة  
 وح فلو وكل ببيعه صغيرا لا يعقل فباعه بعد بلوغه لم يصح خلافا لهما فان شرطت الوكالة  
 في عقد الرهن لم يغزله يغزله ولا يمت الرهن ولا المرهق للزومها بلزوم العقد فهي مخالفة  
 الوكالة المفردة من بيعه لاحد ههنا والثاني ان الوكيل هنا يجبر على البيع عند الامتنان  
 وكذا الوشرط بعد الرهن في الاصح زلمي على خلاف ظاهر الرواية وان صحا قاضيا وزم غيره  
 على ما نقله القهستاني وغيره فتنبه بخلاف الوكالة المفردة والثالث انه يملك بيع الوالد ولو كان  
 الرابع اذا باع بخلاف جسر الدين كان له ان يصير الى جنسه اي الدين بخلاف الوكالة المفردة  
 والخامس اذا كان عبدا وقتله خطا عقدا وقع بالجناية كان له بيعه بخلاف المفردة متعلق بالجميع  
 وبيعه في غيبته قد اى ورثة الرهن تمام كان له حال حياته البيع بغير حضرته اي حضور الرهن تبطل  
 الوكالة بموت الوكيل مطلقا وعره الثاني ان وصيه يخلفه لكنه خلاف موجب الاصل ولو اوصى  
 الى آخر ببيعه لم يصح الا اذا كان مشروطا لذل في الوكالة ولا يملك بعهن ولا مرهق ببيعه  
 بغير رضاء الآخر فان حل الاجل وغاب الرهن اجبر الوكيل على بيعه كما هو الحكم في الوكيل بالخصومة  
 اذا غاب مع كله واباها فانه يجبر عليها بان يجلسه اياها لبيع فان لم يجز ذلك باع القاضى ودعا  
 للضرر فان باعه العدل فالتمس بهن كالمتمس فيهلاك كذا قاله فان اوفى ثمنه بعد بيعه المرهق  
 فاستحق الرهن وضمن فان كان المبيع مالا كان في يده المشتري ضمن المستحق الرهن ان شاء الله فاعا  
 وح صح البيع والقبض املكه بضمائه او ضمن المستحق العدل لتعديده بالبيع ثم هو اي العدل  
 يضمن الراهن وصحا ايضا او ضمن المرهق ثمنه الذي اداه اليه وهو اي التمن له اي للعدل  
 لانه بدل ملكه ويرجع المرهق على رهنه بدنيه ضرورة بطلان قبضه وان كان الرهن قائما  
 في يده لمشتريه اخذه المستحق من مشتريه ورجع هو اي المشتري على العدل بثمنه لانه  
 العاقد ثم يرجع هو اي العدل على الراهن اي ثمنه واذا رجع عليه صح القبض وسلم  
 التمن التمن او رجع العدل على المرهق بثمنه ثم يرجع هو اي المرهق على الراهن به  
 اي بدنيه زادها في الدار والوقاية وان شرطت الوكالة بعد الرهن رجع العدل على



على الراهن فقط سواء قبض المرهن عنه أو لا فان هلك المرهن عند المرهن فاستحق الرهن ومن  
 الراهن قيمته هلك الرهن بدنيه وان ضمن المرهن القيمة يرجع على الراهن بقيمتها التي ضمنها  
 لصرفه وبدينه لا يتقاضي قبضه **رفع** في الوالدية ذهبت عين دابة الرهن في طريق البيع  
 وسبغ انتمى والله **باب التصرف في الرهن للحناية عليه**  
**وحنايته** اي الرهن على غير توقف بيع الراهن منه على اجازة مرهونه او قضاء منه  
 فان وجد احدها نفذ وصار منه رهنا في صورة الاجازة وان لم يجز المرهن بالبيع وفسخ البيع  
 لا يفسخ بفسخه في الاصح واذا بقي موقوفا المشتري بالتماران شاء صاب الى حكاك الرهن ورفع  
 الامر الى القاضي ليقض البيع وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن ابن كمال ولو باعه الراهن  
 من رجل بخر بابه الراهن ايضا من اجل الخوف ان يجبر المرهن بالبيع فالتا موقوف ايضا  
 على اجازته اذ الموقوف لا يمنع توقف التا فلهما اجازة لذلك وبطل الاحت ولو باعه الراهن  
 ثم اجره او دهنه او وهبه من غير فاجز المرهن الاجازة او الرهن والهبة جاز البيع الاول  
 النفع بغير اسحقه للمر على ما تقر وفي محله كسر دون غير من هذه العقود المذكورة اذ  
 لا منفعة للمر في هاتيك اجازته اسقاط الحق فزال المانع فينفذ البيع وفي الاشياء  
 باع الراهن الرهن من زيد بخر بابه من المرهن انفسح كاول وصح اعتاقه وتدينه **استيلاء**  
 اي نفذ اعتاق الرهن منه فان كان غنيا وكان دينه اي المرهن حلالا اخذ للمر دينه من  
 الرهن وان مؤجلا اخذ قيمته للرهن بدله اى زمان حلوله فاذا حل استوفى حقه لو من حليته  
 ورد الفضل وان كان الراهن معسرا ففي العتق سبع العبد في اقل من قيمته ومن الدين ورجع  
 على سيده غنا وفي التدين **استيلاء** سبي اي كل في كل الدين بلا رجوع لان كسب المدين وام الولد  
 ملك المولى فاذا تلف الراهن فحكمه حكم ما اذا اعتقه غنيا كما مر الرهن اذا تلفه **حطب**  
 اي غير الراهن فالمرهن يضمنه اي المتلف قيمته يوم هلك وتكون القيمة رهنا صندره  
 كما مر وامضمانه على المرهن فمقتضى قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق زلمي وبما  
 اي للمرهن الراهن من رهنه يخرج من ضمانه بقيمتها عارية مجاز فلو هلك الرهن في يد الراهن  
 هلك مجازا حتى لو كان اعطاه به كفيلا لم يلزم الكفيل شيئا لوجه من الرهن نعم لو كان الراهن

اخذ بعينه ضا المرهن جاز ضمن الكفيل بالارخانية فان عاد قبضه عاد ضامه والمرهن  
 استرداده عنه الى يده فلو مات المرهن قبل ان يقبل الاسترداد فالمرهن اخذته من يده  
 الغرماء ببقاء حكم الرهن ولو اعاره او اودعه احدهما اجنبيا باذن الآخر سقط ضامته  
 وكل واحد منهما ان يعيده رهنه كما كان بخلاف الجارة والبيع والهبة الرهن من  
 المرهن لو من اجنبية اباشرها احدهما باذن الآخر حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود لا بعقله مبتدلا  
 حقوق لازمته بخلاف العارية وبخلاف بيع المرهن من الرهن لعدم لزومها بقى لو مات الراهن  
 قبل رهنه ثانيا فالمرهن اسوة الغرماء ولو اذن الراهن للمرهن في استعماله او اعارته للعمل فملك  
 الرهن قبل ان يشرع في العمل او بعد الفراغ منه هلك بالذات بقاء عقد الرهن ولو هلك في حيا  
 العمل ولا استعمال هلك امانة لتبوت يد العارية ح ولو اختلفا في وقته اى وقت هلك  
 فقال المرهن هلك في حالة العمل فقال الراهن في غيره فالقول للمرهن لانه منكرو البينة للراهن  
 لانها اتفاقا على زوال يد الرهن فلا يصح للراهن في عوقه الا بحجة بزانة وفيها اذن للمرهن في  
 ليس ثوب الرهن يوما فجاء به المرهن متحرا وقال تخلف في للبشر لك اليوم وقال الراهن ما ليستأ  
 فيه ولا تخلف فيه فالقول للرهن ان اقر الراهن بالبشر ولكن قال تخلف قبل لبسه او بعده  
 فالقول للمرهن في قدر ما عاد من الضمان **وع** دهن الاب من مال طفله شيئا يدين  
 على نفسه جاز فلو الرهن قيمته اكثر من الدين فذلك ضمن الاب قدر الدين دون الزيادة  
 بخلاف الوصي فانه يضم قيمته والفرق ان الاب ان ينسحق بالالصغير عند الحاجة ولا كذلك  
 الوصي ولو ادرك الابن ومات الاب ليس للاب ان ينفذ قبل قضاء الدين ويرجع الابن في مال الاب  
 ان كان رهنه لنفسه لانه مضطر كغير الرهن ولو رهن شيئا ثم اقر بالرهن غيره لا يصح في حق  
 للمرهن ويؤمر بقضاء الدين ورده الى المقر ولو رهن دار غيره فجاز صاحبها جاز وبينة الرهن على  
 قيمة الرهن لولى وزائد الرهن كى لا يضمن رهن لا غلة دار وارض وعبد ولا تصير رهنه  
 الرهن الفاسد كالصحيح ضمانه وصح استعارة شيء لغيره في رهنه باشاء اذا اطلق ولم يقيد  
 بشئ وان قيد بقدر ما وجلس او مرهن او ببلد تقيد به وح فان خالف ما قيد به المعير ضمن  
 المعير المستغيار او المرهن لتعد كل منهما الا اذا خالف الى غير ما بين حين له اكثر من قيمته

فرسته باقل من ذلك لم يضمن الخلفه الى خليفان ضمن المعين المستعير ثم عقد الرهن  
 لشملكه بالضمان وان ضمن المرهن يرجع بما ضمن وبالدن على الراهن كفاي الاستحقاق فان وافق  
 وهلك عند المرهن صار المرهن مستقيا لدينه ووجب مثله اي مثل الدين للمعير والمستعير  
 الراهن لقضاء دينه به ان كان كل مضمونا ولا يكن كل مضمونا ضمن كل المضمون والباقي  
 امانة وكذا الوعيتي هب من الدين بحسابه ويحب مثله للمعير ولو افتركه اي الرهن المعير  
 احبب المرهن على الفتوى ثم يرجع المعير على الراهن لانه غير متبرع بالتخليص ملكه بخلاف  
 المعيني بما ادى بان ساوى بالدين القيمة وان الدين ازيد فالزائد يتبعه وان اقل فلا يجزيه  
 لكن استشكله الريلي وغيره واقول للمصنف فلا لم يعرج عليه في مثله مع كمال متابعتة لادرت

ولو هلك الرهن المستعار مع الرهن قبل رهنه او بعد فله لم يضمن وان يستخرمه او ركبته  
 ويحذرك من قبل لانه امين خالف نعم عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافا للشافعي لكن في الشبهة  
 عن العمادية المستاجر والمستعير اذا خالف عام عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى  
 انتهى بقولنا لاختلفا فالقول للرهن لانه ينكر الايحاء به لانه ولو اختلفا في قدر فامره بالرهن به  
 فالقول للمعير هداية لاختلفا في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للرهن في قدر الدين  
 وقيمة الرهن شرح تكمل ولو مات مستعير مقلسا مديونا فالرهن باق على حاله فلا

يباع الا برضا المعير لانه ملكه ولو اراد المعير بيعه وادى للرهن البيع بيع بغير رضا  
 الكائن اي بالرهن فاءد الا ببيع الا برضا اي للرهن ولو مات المعير مقلسا وعليه دين بالرهن بقضاء دين نفسه  
 الرهن ليصل كل ذي حق حقه وان عجز لفقره فالرهن على حاله كما لو كان المعير ولورثته اي رثة المعير اخذ اي الرهن بقضاء  
 كونه فان طلبه المدين وثقه ببيعه فان بيعه فبيع واذا فلا يباع الا برضا المرهن كما مرها من علم  
 ان جناية الراهن على الرهن كلا او بعضا مضمونا بحماية المرهن عليه ويسقط من دينه اي  
 دين المرهن بقدر حاي الحماية لانه انك ملك غيرة فلن يرضاه واذ الزمه وقد حل الدين  
 سقط بقدره ولن يرضاه الباقي بالانفاق لا بالرهن وهذا لو ادين من حبس الضمان والالم  
 يسقط منه شئ والحماية على المرهن والمرهن ان يستوفى دينه لكن لو اوعى عنه يسقط  
 نصف دينه عنه فمستأنى ويرجى جناية الرهن عليها اي على الراهن والمرهن



وعلى مالها هدرى باطل اذا كانت الجناية غير موجبة للقصاص في النفس دون الاطراف اذ لا فرق بين  
 طرفي سر وعبد وان كانت موجبة للقصاص فمعتبرة فيقتص منه ويطلق الدين خاتمة وعبرة  
 القهستانى وشرح الجمع بطل الرهن بجنايته اى الرهن على ابن الرهن او على ابن المرهن فالرهن معتبر  
 في الصحيح حتى يدفع لها او يفدى وان كانت على المال فيباع كما لو جنى على الجاني اذ هو جانيه تنبأ  
 الاملاك زيلعي ولورهن عبد ايساوى الف بالفسخ فرجعت قيمته الى مائة فقتله رجل وعمره  
 مائة وحل الاجل فالمرهن يقضها اى المائة قضاء لحقه ولا يرجع على الراهن بشئ كونه قاتل والاصل  
 ان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين بخلاف نقصان العين فاذا كان الدين باقيا وبطل الرهن  
 يد الاستيفاء فيصير مستوفيا للكل من لا بداء ولو باعه اى العبد المذكور بمائة بامر الراهن فيبقى  
 المائة قضاء لحقه ويرجع بشتعائة كانه لما كان الدين باقيا وقد اذن ببيعه بمائة كان الباقي في ذممه  
 وصار كانه اسائه وباعه بنفسه ولو قتله عبد قيمته مائة فدفع به امته الراهن وجوبا بكل الاله  
 وهو الالف لقيام الثاني بمقام الاول كما ودا وقال محمد رحمه الله ان شاء افكته بكل دينه او تركه على المرهن  
 بدينه وهو المختار كافي الشربلالي عن المواهب لکن عامة المتون والشرح على الاول فان جنى ترك  
 التصريح اولى الرهن خطاء فداء المرهن لانه ملكه ولم يرجع على الراهن بشئ ولا يملك ان يدفعه  
 الى ولي الجناية لانه لا يملك التملك فان ابى المرهن من الفداء دفعه الراهن ان شاء او فداءه بسقط  
 الدين بكل منهما لو اقل من قيمة الرهن او مساويا ولو اكثر يسقط قدر قيمة العبد فقط ولا يسقط  
 الباقي من الدين ولو استهلك ما لا يستغفر رقبته فداء المرهن فان ابى باعه الراهن او فداءه ولو قتل  
 ولدا المرهن انسانا او استهلك ما لا دفعه الراهن فخرج عن الرهن او فداءه وبقي ضمانه وامانته  
 الاله ففداءه ويصير كانه هلك باقة سماوية وقامه في الجناية مات الراهن باع وصيه رهنه  
 باذن ماله وقضى دينه لقيامه بمقامه فان لم يكن له وصى نصب القاضي له وصيا وامره ببيع  
 لان نظره عام وهذا الورثة ضعا رافلو كبارا خلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه جوف  
**فروع** رهن الوصي بعض التركة لدين على الميت عند غريم من غيرها ثم توقف على رضا البقية  
 ولهم رد حقه في قصدهم قبل الرهن فلو ائتمل الغريم جاز وبيع في دينه واذا الرهن بدين  
 للميت على آخر جاز رهنه في معين المفتى بالمصنف لا يبطل الرهن بموت الراهن لا بموت المرهن

ولا يجوز لها ويقي الرهن رضا عند الوفاة **فصل في مسائل المتفرقة برهن**

صداق قيمته عشرة عشرة فتمزج ثم تخلط وهو يساوي العتق فهو رهن بعشرة كما كان ثم المعتبر فيه الزيادة والفصلان القدر لا القيمة على ما افاد من الكمال وعليه الفتوى فان انقص شيء من قدره سقط بقدره واكفلا ولو رهن شاة قيمتها عشرة عشرة هذا قيد لا بد منه لانه لو كان قيمتها اكثر من الدين يكون الجلاء ايضا بعضه امانة لجسايه فتنبه فانت بلا ذنب فداي جلاها بما لا قيمة له فله قيمة ثبت للرهن فحسبه بما زاد وباقه وهل يبطل الرهن قولا وهو اى

الجلاء يساوي درهما فهو رهن به بخلاف ما اذا امانت الشاة المبعة قبل القبض فداي جلاها حيث لا يوجب البيع بقدره على المشي والفرق ان الرهن يتقرر بالهلاك والبيع قبل القبض يفسخ به

ولو ايق عبد الرهن وجعل العبد بالدين ثم عاد يبيع الدين والرهن خلا فالزهر حر ونماء الرهن كالولد والتمر والمالين والحق والوبر والاشجار ونحو ذلك للرهن لقوله من ملكه وهو رهن

مع اكصل تبعا لخلق ما هو بدل عن المنفعة كالكسب والجرعة وكذا الهبة والصدقة فلما فيه اخلة في الرهن وتكون للرهن اكصل ان كل ما يتولد من عين الرهن ليس له حكم

الرهن وما لا يجمع القتاو واذا هلك النماء المذكور هلك بجائنا لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا واذا بقي النماء اى ولو حكما بان اكل بالاذن فانه لا يسقط حصته ما اكل منه فيرجع على الراهن

كما اذا هلك اكصل بعد اكل فانه يقسم الدين على قيمتهما فمستان كما ذكره بقوله بعد هلاك اكصل فكبحسته من الدين لانه صار مقصودا بالهلاك والتبع بقابله شئ اذا كان مقصودا

وح يقسم الدين على قيمته يوم الفكاك بقيمة اكصل يوم القبض ويسقط من الدين حصته اكصل وفك النماء بحسته كما لو كان الدين عشرة وقيمة اكصل يوم القبض عشرة وقيمة النماء

يوم الفكاك خمسة فثلثا العشر حصته اكصل فليسقط وثلث العشر حصته النماء فيفك به ولو اذن الراهن للرهن في اكل الزوائد اكل الزوائد الرهن بان قال له مهنا زاد فكلها فاكلها

ظاهره يعم اكل ثمنها وبه افتى المصنف قال لا ان يوجد نقل يخص حقيقة الاكل فتبيع فلا ضمان عليه اى على للرهن لانه ائلفه باذن المالك والاطلاق يجوز تعليقه بالشروط والمطل

بخلاف التملك ولا يسقط شئ من الدين قاله الجاهل رجل درهم داوا واباح السكنى للرهن

فوقع لسكانه دخل وخرب البعض لا يسقط من الدين لأنه لما أبيع له السكن أخذتكم العربية  
 حتى لو أباد منه كان له ذلك وفي المصنف ولو رهن شاة فقال له الرهن كل ولها واشتر  
 لبنها فلا ضمان عليه وكذا الواذن لا يقر البستان فصار أكله ككل للرهن ثم نقل من التمتة  
 أنه يكره للرهن أن ينقح بالرهن وإن أذن له الرهن قال للمصنف عليه يحمل ما من محمد بن  
 أسلم حج من أنه لا يحمل للرهن ذلك ولو أذن له ربا وقت وتعليقه يفيد لها التحريمية فقام له  
 وإن لم يفتك الرهن بل يبقى عند المرهن على حاله حتى هلك الرهن في يد المرهن قسم  
 الدين على قيمة النماء أي الزيادة التي أكلها المرهن وعلى قيمة الأصل فما أصاب الأصل سقط  
 وما أصاب الزيادة أخذ المرهن من الرهن كما في الهداية والكافي والخانية وفيها وفي الجواهر  
 الأصل إن أذنت بأذن الرهن كاتلاف الرهن بنفسه لتسليطه وفيها أبيع للرهن دفعه  
 هل للرهن أن يبيع قال لا قيل فلو أبيع ومضت المدة فأكسرت له أم للرهن قال له أن  
 أبيع بلا إذن وإن أذنت فللما لك وبطل الرهن وفيها رهن كره ما وتسلمه المرهن ثم  
 دفعه للرهن ليسقيه ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن من كره ما وأبيع ثم باع الكرم فبضر  
 المرهن الثمن ثم حصل البيع فالمشترى وإن قبله فالرهن إن قصدين المرهن ولا يكون  
 رهنا ويجعل البيع رجوعا من الأمانة فالحاق بقتل الرجوع كما مر وفيها رهن الرهن أن أبيع له  
 الأمتاع كشيء وإن لم يبيع منه فقصات الأرض وضمان الماء لو من قناة مملوكة فليحفظ زرعها  
 الرهن أو غرسها بأذن المرهن ينبغي أن تبقى رهنا ولا يبطل الرهن بتبذره حتى للرهن ليس للرهن طلبية مقام  
 شئ من الرهن أو شاة يبطل الرهن فيما بقي وإن مفروزا بقي فيما بقي ويجبر كل الدين لكن ملكه بحسبه  
 آجر داره لغيره ثم رهنا منه مع وبطلت الأمانة ولو أقر رهن ثم لم يرد منه فأكسرت بالملء  
 ابن الرهن سقط الدين كما ذكره فان عاد سقط بحساب نقصه لأن الأباق عيب حدث فيه ثم  
 لما فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة القصدية فقال والزيادة في الرهن تقع وتعتبر قيمتها  
 يوم القبض الضيا وفي الدين لا يضح خلافا للثاني والأصل إن ألتحق بأصل العقد أنا يتصور  
 إذا كانت الزيادة في معفوية أو عليه والزيادة في الدين ليست منهما فان رهن تسع المائتين  
 والشرح بالقاء مع أنه منه في سرعه على أنه أتا عطفا بالواو لا بالقاء ليفيد لها مسئلة



لا يقع للاولى فتيته عبد بالفتح فبلغ عبد من رهنه كان الاول اذ يملك كل من العبدان الفكاك الاول رهن  
 حتى يريه الى الراهن والمرهون في الاخر امين حتى يحيله مكان الاول بان يرد الاول الى الراهن فيصير  
 الثاني مضمونا ابرأ المرهون الراهن عن الدين او وهبه منه ثم هلك الراهن في يد المرهون هلك بغير شيء  
 استحسانا لسقوط الدين الا اذا امتعه من صاحبه فيضيد غلضا بالمتع ولو قبض المرهون دينه  
 كله او بعضه من رهنه او غيره كطوع او شري المرهون بالدين عينا او صلح عنه او عن  
 دينه على شيء لانه استيفاء او حال الراهن مرهونه يدينه على الحق ثم هلك رهنه معه  
 اى في يد المرهون هلك بالدين ورد ما قبض الى من ادى في صورة ابقاء رهن او متطوع او شراء او حبل  
 وبطلت الحوالة وهلك الراهن بالدين لانه في معنى ابراء بطريق الاداء هداية ومفاده عدم بطلان  
 الصلح وان الدين ليس بالكثير من قيمة الرهن والافينغ ان لا تبطل الحوالة في قدر الزيادة فمستثنى  
 وكذا اى كما يهلك الراهن بالدين في الصورة المذكورة يهلك به ايضا لو تضاد قاعدا ان لا دين  
 عليه ثم هلك الراهن بالدين لتوهم وجوب الدين لتضاد قصدا على قيامه فتكون المطالبة  
 به باقية بخلاف ابراء فانه ليسقط الدين اصلا كل حكم عرف في الرهن الصحيح وهو الحكم في الرهن الفا  
 كما في العمادية قال وذكر الكرخي ان المقتضى بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان وفيها ايضا  
 في كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمونا الا انه فقد بعض شرط ابطال الجواز كرهه المشايخ  
 فيعتقد الرهن لوجود شرط الانقضاء لكن بصفة الفساد كالفاسد من البيع وفي كل موضع لم  
 يكن الرهن كذلك لم يكن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا لا ينعقد الرهن اصلا وحينئذ اذا  
 هلك هلك بغير شيء بخلاف الفاسد فانه يهلك بالاقط من قيمته ومن الدين ومن مات له  
 غرماء فالمرهون احر به كما في الرهن الصحيح **من** رهن الرمي باطل كما حرزناه في العارية معزى بالوجوب  
 وفي معايلها **شعر** راي رهن لا يرام انفكاكه ومجنية لومات بالموت ليشط قال وهذا للبيعة  
 كل نفس بما كسبت رهينة والمعنى كل نفس من يكسبها عند الله بجاؤه الله علم بالصلوب **كتاب**  
**الجنائيات** مناسيته ان الرهن بصيانة المالك بحكم الجناية لصيانة الانفس والمال  
 مسيلة للتفريق فقدم ثم الجناية لغة اسم ما يكتب من الشر وشرا اسم لفعل محرم بل بالانفس  
 وخص الفقهاء الغصب السرقة باحل مال والجنابة باحل نفس والطرف القتل الذي يتعلق به

الأحكام الآتية من فدية وكفارة وأثم وحرمان ارت خسر والافان له كثيرة كمن <sup>يقتل</sup> ~~يقتل~~ <sup>يقتل</sup>  
 حرب الأول جلد وحرمان يعتمد فيه أي ضرب الأعداء في أي موضع من جسده بالة تقرب  
 الاجزاء مثل سلاح ومنقتل لوم من حديد جوهره ومصاد من خشب ونجاش وعجوبة من  
 مقتل برهان وليطة وقوله ذار عطف على محدد لأنها لشق الجسد وتعمل عمل الزكاة حتى لو <sup>صنعت</sup>  
 في المذبح فاسقت العروق كل يعني أن سال لبالدم والآلة كما في الكفاية قلت وفي شرح الوهبانية  
 كلامه الذكاة يجب بالقود والآلة انتهى وفي البرهان وفي حديد غير محدد كالصخرة رايان <sup>لهما</sup>  
 أنه محدد وفي المجتبى وأما التوزيع في القود وان لم يكن فيه نار وفي معين المفتي للمصنف الآية إذا  
 أصابت المقتل ففيه القود والآلة فيلحظ قوله والآلة ضربه قصدا بالاطيقة ابتداء كمن  
 عظيم عدا وموجبه الأثم فان حرقته أشد من حرقه إواء كلمة الكفر لجأه لمكره بخلاف القتل وتوجيه  
 القود عينا فلا يصيب ما لا إلا بالتراضى فيصح صلحا ولو بمثل الدية أو أكثر ابن كمال عن الحقايق كالكفا  
 لأنها كبيرة محضنة وفي الكفارة معنى العباداة فلا ينأها قلت لكن في الخاتمة لو قتل ملوكه  
 أو دله المملوك لغن عدا كان عليه الكفارة والثاني شبهه وهو أن يقصد ضربه بغين ما ذكر أي بالآلة  
 يفرق الجناح ولو بجر وخشب كبين عند خلاف الغير وموجبه الأثم والكفارة ودية مغلظة  
 على العاقلة سيجي تفسير ذلك لا القود بشبهه بالخطأ نظر الآلة لأن يتكرر منه فلا مام فله سياسة  
 اختيار وهو أي شبهه العدا فمادون النفس من الأطراف عدا موجب للعصا فليس فيما دون النفس شبه  
 عدا والآلة خطأ وهو في مكان الآلة بالخطأ في ظن الفاعل كان يرى مستحاضا فله صيدا أو حربيا  
 أو ميتا فإذا هو مسلم أو خطأ في نفس الفعل كان يرى عرقا أو صيدا فإصاب دميأ أو رمي غرضا فإصابا  
 ثم يرجع عنه أو تجاوز عنه إلى ما وراء فإصاب بجلا أو بشد بجلا فإصاب بخير أو أراد بد رجل فإصابا  
 عنق فغيره ولو رقتة فغير قطعا أو أراد رجل فإصاب بجلا ثم رجع السهم فإصاب الرجل فهو خطأ لأنه  
 أخطأ في إصابة الحييط ورجوعه بسبب أن الحكم يضاف لاحتمال أسبابه إن كان في الخطأ  
 وكان الواسق من يله شبهة أولية فقتل رجلا يحق الخطأ في الفعل ولا قصد فيه فلامر  
 صدر الشريعة فيه مأفيه وفي الوهبانية رحمه الله للرافع **باب**  
 وقاصد شخصين أن ضا حيلة فذا أخطأ والقتل فيه محنة وقاصد

شخص حاله النور ان يمت ققتصر ان يقع دما منه ينه والى مع ما جرح بجراح محرمي الخطاء كما  
 انقلب على رجل فقتله لانه معذور كالحمل وموجبه اي موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطا  
 ومجر مجراه الكفارة والدية على العاقلة ولا تم دون اثم القتل اذ شرع الكفارة بوجوبه بالاشتمال لترك  
 الغريم والخامس قتل بسبب كفاف البدن وقمع الجرح في غير ملكه بغير اذن من السلطان ابن كمال  
 وكذا اوضح خشية على قارعة الطريق والحرف ذلك الا اذا مشى على البدن ونحو بعد علمه بالحق ونحو  
 دمه وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة ولا اثم القتل بل اثم الحضر والوضع في غير ملكه  
 دبر وكل ذلك يوجب ان اكره لو الجاني مكلفا ابن كمال اهذ اي يقتل بسبب لعدم قتله هو الحضر  
 الشافعي بالنساء في احكامه **فصل فيما يوجب القود وماله**  
**يوجبه** يوجب القود اي القصاص يقتل كل محقق الدم بالنظر لقائه حدر ويستطيع عند  
 قتله ولو قتل القاتل اجنبى على التابيد عمل او هو المسلم والذي لا المستامن الحربي بشرط كون  
 القاتل مكلفا لما تقر به ليس لصبي ومجنون عمدا في البرازية حكم عليه بقود مجن قتل دفعه لكو  
 انقلب على قتل من يحرق فيقتل في اواقه فان جرح بعد ان مطبقا سقط وان غير مطبق قتل  
 قتل عبد مولا عمدا لا رواية فيه قال ابو جعفر يقتل قتل عبد الوقف لا لا قود فيه قتل خنثى عمدا  
 او بنته في نكاحه سقط القود انتمى وشروط انتقاء البشيرة كولا او ملك او اعم كقوله اقلنه  
 فقتله بينهما كما ينبغي فيقتل الحربي بالعبد غير الوقف كما مر خلافا للشافعي رحمه ولنا  
 اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه ناسخ لقوله تعالى الحربي بالحر الاية كما رواه السيوطي في الدرر  
 المنيرة عن الحسن بن عمار عن ابن عباس على انه تخصيص بالذكر فلا ينبغي ملءه كيف ولو دل لوجب  
 ان لا يقتل الذكر بالانثى ولا قاتل به قتل ولا الحر بالعبد ورديد خاله بالاولى ولا ابى الفتح البستي فلما  
 لشعر في السخا وبدي من هذا الغرال فانه رمانى بسهم مقلته على عمده واقتلوه اتى انا عنه  
 ولم احرأ قط يقتل بالعبد فاجابه بعض الحنفية راداعليه **شعر** خذوا بدي من راقبا  
 بلخنة ولم يجتهد بطريق الله في قاتل العمد وقود وابه جرحا وان كنت عبدا لم يعلم ان الحر يقتل  
 بالعبد والمسلم بالذي خلفه لاجل ما يستامن بل هو بمنزلة قياس المساواة لا استحسانا لقيمة  
 المبيع هلاية **شعر** وروى ما قال المصنف ينبغي ان يعول على الاختصاص لبعض الجيم بالعمل



به الا في مسائل مضبوطة ليست هذه منها وقد اقتصر ملاحظتي في منه على القياس انتهى في  
 فتبعه المصنف رحمه الله فادته قلت وبعضها عامة للموتى حتى الملتقى ويقتل العاقل المجنون  
 والبالغ بالصبي والصبي بالاعم والزمن واقتصر اطراف والرجل بالمرأة والاجماع والفرع باصله وان  
 علا كعكسه خلا لما لك من فيما اذ ذبح ابنه ذبحا اي لا يقتصر الاصل وان علوا مطلقا ولو انما  
 من قبل اكرم في نفس اطراف بغير وعدهم وان سفلوا قوله عليه الصلوة والسلام لا يقاد الى  
 بواله وهو وصف معل بالخرقة فيستدل من علا كهم اسبابا لحياءه فلا يكون سببا كذا فيهم  
 وح فيجب الدية في مال الا في ثلث سنين كان هذا عدا والعاقل لا تقتل العمد وقال الشافعي رحمه الله  
 تعالى بجنب حالة كبدل الصلح زيلعي وجوه في شجر في العاقل وفي الملتقى قصاص على شريك الاب او المولى او  
 او الصبي والمجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله لما تقر من عدم تجزئ العضاض فلا تقتل العا  
 عندنا خلا للشافعي رحمه الله ولا سيد عبدنا في عبيده ومدين ومكاتبه وعبيد ولدا هذا في  
 تحت قتلهم ومن ملك قضا صا على ابيه سقط كما سيحى ولا يعبد بملك بعضه لان  
 لا يجزئ ولا يعبد الرهن حتى يجمع العاقدان وقال محمد رحمه الله لا قود وان اجتمعوا في مرقه عليه  
 يحل ما في الدر معز باللكاني كما في المنع لكن في الشرب لا يلية عن الظن بانه امرب الى الفقه بقى  
 اختلافها القيمة تكون هناك مكانه ولو قتل عبدا كجاء فالقوي والبيع اذا قتل في يد ياتيه قبل القبض ان جاز  
 المشتري فالقوله وان رده قبل ان يعثر القوي قبل القصة جرمه ولا مكانه كذا ابن عمر عند شرب لا يلية قبل كالحاجة لقيه كذا  
 في كل قود عن وفاء ووارث وسيد وان اجتمعا لا اختلاف في الصحابة في موته حرا او رقيا فاشبهه كذا  
 فارفع القود فان لم يلدع وارثا غير سيد سواء ترك وفاء او لا او ترك وارثا ولا وفاء فاد سيدا ليقضه  
 وفي اولى الصلح الاربع خلات في محمد رحمه الله وليقط قود قد فقه على ابيه اي اصله لان الفرع لا يستوجب  
 العقوبة على اصله وصورة المسئلة فيما اذا قتل كلاب امرأة ميلا ولا وارت له غير هاتين ماتت  
 المرأة فان ابنها منه يرث القود الواجب على ابيه فسقط لما ذكرنا واما تصوير صلب الشريعة فتوته  
 فيه لا دين ابتداء لا ارثا عند ابخيفة رخص وان اتحد الحكم كما لا يخفى وفي الجوهرة لو عفا الجرح او  
 وارثه قبل موته مع استحيانا لا انعقاد السبب لاقود يقتل مسلم مسلما طنه مشركا من الصنفين  
 لما مره من الخطاء وانما اعماده طينين موجه بقتله بل المقاتل عليه كفارة ودية قالوا هذا اذا قتل

فان كان في حقه المشركون لا يجب شئ لسقوط عصمته قال عليه الصلوة والسلام من كنت  
سوا قوم فقوم فقوم قلت فاذا كان مكره من قوم منهم وان لم يترى بنوهم فكيف بمن قويا  
قاله الى هذا قال المصنف حتى لو شغل حني بايحاء قتله كحجة فيلبن في الاقدام على قتله ثم اذا تبين  
انه حتى فلا شئ على القاتل والله اعلم ولا يقاد الا بالسيف وان قتله بغيره خلا للشافعي رحمه وفي ذلك  
عن الحاق المرد بالسيف السلاح قلت به صرح في جمع المظالم حيث قال والتخصيص باجمع العدد  
لا يمنع الحاق غيره به الا ترى انا الحقنا الرمح والنجح بالسيف في قوله عليه الصلوة والسلام لا تق  
الا بالسيف فمات السراجية من له قود قاد بالسيف فلو القاه في بئر او قتله بحجر او بوقع او غيره  
وكان مسترقيا يحمل على ان مراده بالسيف السلاح والله اعلم فلا في المعنى تشفيا للصدر  
اذا ملكه مثل الصلح لاولي لا العفو مما نابقطع يده اي يد المصنوع وقل قريبه لانه ابطال  
حقه ولا يملكه وتقدر صلحه بقدر الدية او اكثر منه وان وقع باقل منه لم يصح الصلح و  
تجسد الدية كاملة لانه انظر للمعتق والقاضي كالا في جميع ما ذكرنا في الاصل من قتل ولا  
ولي له لظلم قتله والصلح لا العفو لانه ضد للعامة والوصي كالاخ يصالح عن القتل فقط  
بقدر الدية وله العود في الاطراف استحقاقا لانه ليس له بها ممالك الامو والصلح كالمعتق  
كما ذكره الكبار القود قتل كبير الصغار خلاها والاصل ان كل ما لا يتجرى اذا وجد سببه  
كما ثبت لكل على الكمال كونه انما امان الا اذا كان الكبير يشيأ عن الصغير ولا  
يمالك الحق حتى يبلغ الصغير بما عاز يبغي فيلحفظ ولو قتل القاتل اخي فيجب العصاص عليه في  
القتل العمد لانه محضون الدم بالنظر لقائه كما مر الدية على العامة اي المقاتل في الخطاء  
ولو قال ولي القاتل عدا القاتل اي يقتل اخي كمن امرته بقتله ولا بينة له على قتله لا يصيد  
ويقتل اخيه في رجلان من حفر يفي دادر جل فمات فيها شخص فقال رب الدار كنت امرته بقتله  
فقتلته يعني كانه يملك استيئانه الحال فيصدق بخلاف الاول لغوات الحل بالقتل كما هو القا  
وظاهر ان حق الولي ليسقط راسا كما لو مات القاتل جفت انفة ولو استوفاه بعض الاولياء لم  
يضمن شيئا في الدار والحجة في جميع بين اثنين فعفا احدهما وقله الاخر ان حق بعضهم ليسقط  
حقه قاده الاول والآخر في ماله بخلاف ممالك جل يقتل عدا فضل في القتل ليسك فعليه

لقوله كما لا يشك على الناس جميع انسا ندمات الجروح فاقام اولياء المقتول ببينة انه قاتل بسبب الجرح  
 واقام انصار ببينة انه برئ من الجرح ومات بعد مدة ببينة ولي المقتول اولى كذا في معين الحكم  
 معزى الجاوي القدسي قالم اولياء المقتول البينة على انه جرحه زيد وقله واقام زيد البينة على ان  
 المقتول قال ان زيد لم يجر حتى ولم يقتل ببينة زيد اولى كذا في الشمل معزى الجمع الفتاوى قال  
 الجرح لم يجر حتى فلان ثم مات الجرح ليس لورثته الا حصي على الجرح لهذا السبب مطلقا قيل  
 ان الجرح معروف فعند القضاة والناس قبلت قتله وفي الدرر عن المسعودية لو عفا الجرح او  
 الاولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استحقاقا وفي الوهبانية جرح قال قتل فلان ومات  
 فبرهن وارثه على ائتمانه قتله لم تسع لانه حق الموت وقد اذنبه ولو قال جرح حتى فلان ومات  
 فبرهن ابنه على ان اخاه جرحه خطأ قبلت لقيامها على حرمانه الارث سقاه سما حتى مات  
 ان دفعه اليه حتى اكله ولم يعلم به فمات لا قصاص ولا دية لكنه يجسر ويغزو واوحيو السم لهما  
 بجب الدية على عاقلة وان دفعه له في سرية فمات منه فكالاول لانه شرب باختيار  
 الا ان الدفع خدعة فلا يلزم الا التعزير والاستعفار خائفة وان قتله بمر بفتح الميم ما يعمل به  
 في الطين يقتض ان اصابه حد الحديد او ظهره وجرحه اجماعا كما قتله للمصنف عن المجتبى ولا  
 يصيبه حد بل قتله بظهره ولم يجرحه لا يقتضي رواية الطحاوي وظاهر الرواية انه يقتصر  
 بلا جرح حد يد ونحوها ذهب نحوها وغراه في الدرر لقاصحان لكن نقل للمصنف عز الخاتمة  
 ان كاصح اعتبار الجرح عند الامام لوجوب القود وعليه جرح ابن الكمال وفي المجتبى ضرب بسيف  
 في عمده فخر السيف العمود وقله فلا قود فيه عندنا الى خيفة روح كالحق والقرينة خلافهما  
 الشافعي رحمه الله تعالى ولو ادخله بيتا فمات فيه جوعا لم يضمن شيئا ولا بجب الدية ولو دفعه جافا  
 فيه جوعا لم يضمن شيئا ولا بجب الدية ولو دفعه جافا فمات عن محمد بن قباد به مجتبى بخلاف قتله بموت  
 ضرب السوط كما يصح وفيه لو اعتاد التحرق قتل سياسة ولا يقتل لوقته لو بعد مسكه كالسحر  
 قطار جلع طرعه قدام اسد او سبع فقتله فلا قود فيه ولا دية ويغزو ويضرب ويجس الى ان يموت  
 في البرازية وعن الامام عليه السلام في مطايب الفاه في الشير والبر حتى مات في عاقلة الدية الثانية فقط  
 والله في قبره في الفاه فاعاقلة الدية بخيمة زروا في ساعة ثم غرق فلا دية غرق في البحر وفي الكو



غرق بطنه في الماء قطع عنقه وطمع الحنوم قليلا وفيه الرجح فقتله آخر فلا توفيه عليه لانه في حكم الميت ولو قتله  
 وهو في حالة الترع قتل به الا اذا كان يعلم انه لا يعيش منه كذا في الحنانية وفي البرازية شوطه بطنه  
 وقطع اخر عنقه ان تقوم بقاؤه حيا بعد الشق قتل قاطع العنق والقتل الشاق وعمر القاطع ومن جرح  
 رجلا بعد اصابه افراسه ومات هتقصر الا اذا اوجده ما يقطع به كجز الرقبة والبر من منه وقامنا انه وفي  
 الجرح او الاولياء قتل موته مع استحضار ان مات مختصر بفعل نفسه وزيد واسد وحية من زيد  
 ثلث الدية في ماله ان كان القتل عمدا والا فاعل عاقلة لان فعل الاسد الحجة حشر واجل لانه  
 هاز في الدارين وفعل زيد معتبر في الدارين وفعل نفسه حذر في الدنيا لا العقب حتى ياشم بالاجماع  
 تضارت ثلاثة اجناس مفاده ان يعتبر في المقتول التكليف ليكون فعله جلستا آخر غير حشر فعل  
 الاسد والحجة وان كان يد على الثلث لو تعدد قاتله لان فعل لكل جنس واحد ان كمال يجب قتل من  
 شهر سيفا على المسلمين يعني في الحال كما قرع عليه ابن كمال حيث قال غير عبارة الوقاية فقال ويجب  
 دفع من شهر سيفا على المسلمين ولو قتلته ان لم يمكن دفع ضربه الا به صرح به في الكفاية اي لانه  
 من باب دفع الصائل صرح به الشهر وغيره ويأتي ما يؤيده ولا شيء يقتله بخلاف الجمل الصائل  
 ولا يقتل من شهر سلاحا على رجل ليل او نهار في مصر وغيره او شهر عليه عصا ليل في مصر  
 او نهار في غيره فقتله المشهور عليه وان شهر الحجون على غيره سلاحا فقتله المشهور عليه  
 بحجة الدية في ماله ومنه الصبي والدابة الصائلة وقال الشافعي رحمه الله ان كل لانه لدفع الشر ولو  
 ضربه الشاهر فانظر وكف عنه على وجه لا يرد ضربه ثانيا فقتله الاخر اي المشهور عليه او  
 غيره كذا عمه ابن الكمال تبعه الكافي والكفاية قتل القاتل لانه لا يضرك عادت عصمته قلت  
 فخر زانه ما دام شاهر السيف له ضربه والا فلا يحفظ ومن دخل عليه غيره ليل فاشج السرة  
 من بنيتها فاتبعه رب البيت فقتله فلا تنقض عليه لقوله عليه الصلوة والسلام قاتل دون مالك  
 وكذا الوقت له قبل اخذ لانه قصد اخذ ماله ولم يتمكن من دفعه الا بالقتل صدد الشريعة وفي  
 الصغر صدد ماله ان عشرة او اكثر له قتلوه وان اقل قاتله ولا يقتله وهل يقبل قوله انه كابر  
 ان ببينة نعم والا فان المقتول معروف بالسرقه فالشتم يقتصر على مسأله الدية في ماله لورثة  
 للمقتول بزارية هل اذا لم يعلم ان له صك عليه طرح ماله وان علم ذلك فقتله مع ذلك فقتله

القصاص بقتله بغير حق كالمعضر بدمه اذا قتل الغاصب فانه يجب الفدية لقدر وعمل دمه بالاستقنا  
 بالمسلمين والقصاص مباح بالدم القاتل الى الحرم لم يقتل فيه خلافا للشافعي وعمر لم يخرج عنه للقتل لكن  
 يمنع عنه الطعام والشراب حتى يضطر فخرج من الحرم فعيندا يقتل خارجا واما فساد النفس  
 فيقتضيه في الحرم اجماعا ولو اشتهر القتل في الحرم فيه اجماعا ساجية ولو قتل في البيت كاهتر  
 فيه ذكره المصنف في الحج ولو قال اقلني فقتله بسيف فلا قصاص بحسب الية في ماله في العيص  
 لان الاباحة لا تجري في النفس وسقط القود لشبهة الاذن وكذا لو قال اقل اخي او اخي ابوان فقتله  
 الية استحسانا كما في البرازية عن الكفاية ومنها عن الواقعات لو ابته صغيرا يقتل في الخانية بترك  
 دمي بفلس او بالفت فقتله يقتل في اقل ابي عليه دية لابته وفي اقطع يده تقطع يده يقتصر في شجر  
 ابني فقتله لا شيء عليه فان مات فعليه الدية وقيل لا يجب الية ايضا وصحة ركن الاسلام كما في  
 العمادية واستظهره طر موسى لكن رده ابن وهبان كما لو قال اقل عبدا او اقطع يده ففعل فلا  
 ضمان عليه اجماعا كقوله اقطع يدي او رجلي وان سري لنفسه ومات كان الاطراف كالا مال فصح  
 الامر ولو قال اقطعه على ان تعطيني هذا الثوب في هذه الدار ثم تقطع يدي او يده القود بطل  
 الصلح بزازية **فروع** هبة القصاص بغير القاتل لا يجوز كانه لا يجري فيه العتلك عقو المولى  
 عن القاتل افضل من الصلح والصلح افضل من القصاص كذا عقو لمجروح لا تنفع توبة القاتل  
 حتى يسلم نفسه للقود ومباينة الامام شرط استيفاء القصاص كالحرد وعند الامويين وقرئ  
 الفقهاء اشباه وفيها في قاعدة الحرد وتند في السبها والقصاص كالحرد والاف مبيع يجوز القضاء  
 بعلمه في القصاص دون الحرد والقصاص يورث والحد لا يصح عقو القصاص لا الحد السادس لا  
 يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد شئ حد القذف وثبت باشارة اخرين وكذا بته بغير  
 الحد يجوز الشفاعة في القصاص كالحدا السابعة لا يد في القصاص من العتلى بخلاف الحد  
 حد القذف انتهى وفي القنية نظر في باب اذ رجل يفتق الرجل عينه لا يضمن ان لم يفتقها  
 من غير قتها وان امكنه ضمن وقال الشافعي لا يضمن فيها ولو اذ رجل راعه فراه بغير ففعلها  
 لا يضمن اجماعا انا النحلي فمن نظر من خارجها والله تعالى اعلم **باب القود فيما**  
**دون النفس** وهو كل ما يمكن فيه رعاية حفظ المأله وح تيقظ قاطع اليد عمل

من المعقل فلو انقطع من نصف ساعد او ساق او من قصبة انف لم يقدر استماع حقا المائلة  
 وهي كالحصل في جريان القصاص ان كانت يدا الكبريهما لا تهاد المنفعة وكذا الحكم في الرجل والماء  
 والاذن وكذا عين ضرت فزال ضررها وهي قامة عين مخسفة فيجعل على وجهه قطن رطب  
 وتقابل عينه بماء حارة ولو قلعت لا قصاص لتعذر المائلة في المجتبى فقاء اليمنى وليس الفأ  
 ذاهبة اقصر منه وترك اعلم عن الثاني لا قود في نقي عن حولا وكذا هو ايضا في كل شجة يراعى  
 ويتحقق فيها المائلة كوضوءه ولا قود في عظم الا السن في كل شجة وان تفاوت اطولا او كبرا الماهر  
 فنقلع ان قلعت وقيل يرد الى اللحم موضع اصل السن ويسقط ما سواه لتعذر المائلة فاذربا  
 تعذر لها به اخذ صاحب الكافي قال المصنف وفي المجتبى به يفتى كما يرد الى ان يتساويا ان كسرت  
 وفي المجتبى ويجعل حولا فان لم ينبت يقتصر وقيل يجعل البصر كالبائع فلو مات البصر في الحول  
 برأ وقال ابو يوسف رحمه الله حكومة عدل وكذا الخلا في اذ ايل في تحريكه فلم يسقط فعند ابو ي<sup>وسف</sup>  
 بحجب حكومة عدل اكله اى ليرة القالع والطبيب يشترى وسحقه وتؤخذ النية بالنية والثنا  
 بالثابت لا يؤخذ الا على الاسفل ولا الاسفل بالا على المجتبى والحاصل انه لا يؤخذ عضو الا بمثلها ولا  
 حذافى طرف رجل وامرأة وطرف حرم وعيد وطرف عباد لتعذر المائلة بدليل اختلاف ديتهم وقسمهم  
 ولا طواف كالموتى في الوفاة او قطعت المرأة يد رجل كان الحق لان الناقض يشوب الكمال  
 فهو حيا الحق فلا فرق بين حرم وعيد ولا بين عبد وراقة التهميش والى حنك وطرف المسلم والكافر يساوي لا فرق  
 لرحم كل من يقتل به يقطع به ومن لا فلا ولا في قطع يد من نصف الساعد لما مر ولا في جاذفة برئت  
 وان لم تدرك فان سارية يقتصر ولا ينتظر الهرا او السارية ابن كمال ولسان وذكر ولو من اهلها به يفتى  
 شرح وبيانها وادق المصنف لانه يقتصر وينسب قلت لكن جزم قاضيان بلزوم القصاص جعله  
 في المحيط قول الامام ومثله قال ابو حنيفة رحمه الله قطع فكم من اصله او من الحشفة اقصر منه اذله  
 بعد معلوم وادق في الشريعة في حفظ الا ان يقع كل الحشفة فيقتصر على بعضها لا وشي بالقطع  
 بعض اللسان ويجب القصاص في الشفة ان استقصاها بالقطع لا مكان المائلة والا تقصرها لا يقتصر  
 مجتبى وجوهه وفي لسان لغيره لا يتكلم حكومة عدل وان كان القاطع اسفل او ناقص الاصابع  
 او كان راسا المشاج اكبر من المبتور خير المجتبى عليه بين القوي ولذا الارسل وعلى هذا في السن سائر



الأطراف التي تقاد إذا كان طرف الضارب القاطع معيباً يتخير الجني عليه بين أخذ المعيب والآثر  
 كاملاً قال بمان الدين هذا والسلام ينتفع بها فلم ينتفع بها لم تكن محلاً للقود فله دية  
 كاملة بلا خيار عليه الفتى مجتنب وفيه لا تقطع العصية بالسلاء وليسقط القود بموت  
 القاتل لغوات المحل وبعض بعض الأولياء وبصلحهم على مال ولو قليلاً ويجب ألا عند  
 الإطلاق ويصلح أحدهم وعقود ومن بقي من الورثة حصته من الدية في ثلث مائة  
 على القاتل هو الصحيح وقيل على العاقلة ملقاً امر المحر القاتل وسيد العبد القاتل بجلاء  
 بالصلح عن مهنا الذي اشتراك فيه على الف بفعل الما من الصلح عن دمها فالألف على  
 أحدهم السيد الأمرين نصفان لأنه مقابل بالقود وهو عليها سوية قبله كذلك قتل  
 جمع بمفرده ان جرح كل واحد جرحاً مهلكاً لان زهوق الروح تحقق بالمشاركة لأنه خير تجري  
 نجات الأطراف كما في السلامة قاسم في الجثة انما يقتلون اذا وجدوا كل  
 جرح يصلح لزهوق الروح فاما ان كانوا انظاراً او مقرين او معنيين بامساك واحد فلا  
 عليهم وأولى ان يعثر الجمع بلام العذر فانه لو قتل فرد جمع أحدهم ابوه او مجنون سقط  
 القود فمستأن ويقتل فرد بجمع الكفاء به للباقيت خلافاً للشافعي حان حضور ليهم  
 فان حضر ليهم فان حضر ولي واحد قتل له وسقط عتدا حق البقية كوت القاتل جف  
 انقه لغوات المحل كما قطع رجلان فالكثير يدرك او رجله او قلعاسنه ونحو ذلك مما دون  
 النفوس مرة بان اخذ اسكيناً وامر بها على يده حتى انفصلت فلا قصاص عندنا على واحد  
 او منهم لانعدام المأثلة لان الشرط في الأطراف المساواة والمنفعة والقيمة بخلاف النفوس فان  
 الشرط فيها المساواة في العصة فقط درر وضمناً او ضمناً او ضمناً على عددهم بالسوية  
 وان قطع واحد يمين رجلين فلهما قطع يمينه وديه يدينهما ان حضر امما فان حضر  
 احدهما قطع له فلاحر عليه اي على القاطع نصف الدية لما مر ان الأطراف ليست كالنفوس  
 ولو قنعى بالقصاص يميناً ثم عفا احدهما قبل استيفاء الدية فلا خير القود وعندنا له آثر  
 ويقاد عبداً فقتل عداً خلافاً لفرس ولو اقترن بظاء او بال لم ينفذ قراره على مولا بل يكون  
 في رقبته الى ان يمتنع كما نقله المصنف عن الجوهرة قال وظاهر كلام الزليعي بطلان اقواله

بالخطأ أصلاً يعني لا في حقه ولا في حرمه ولا في أحكام العبيد من الاستيلاء معلل بأن  
 موجب الدفع والفداء انتهى فتأمل له لكن علله القهستاني بأنه اقرار بالدية على العاقلة التي  
 قد برز اذ قد اجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه الصلوة والسلام لا تقتل العواقل عبد  
 ولا عدا ولا صليحاً ولا اعتراقة حتى لو اقر بالقتل خطأ لم يكن اقراره اقراراً على العاقلة  
 أي إلا ان يصيد قوه وكذا اقره القهستاني في المعاقلة فمتنبه رضى رجلاً عما فقد السهم  
 منه إلى آخره فما يقتصر الأول لأنه غداً والثاني الدية على عاقلة لا خطأ وقت حية  
 عليه فدفعها عن نفسه فسقطت على آخر قد دفعها عن نفسه ففقدت على ثالث فسلخته أي الثا<sup>لث</sup>  
 فهلك فعلى من الله كما سئل أبو حنيفة رحمه الله عن جماعة فقال لا يضمن الأول لأن الحياة لا تقتصر  
 الثاني وكذلك لا يضمن الثاني والثالث وكثيراً وأما الأخير فإن سلخته مع سقوطها فزاد من غير  
 مهلة فعلى النافع الدية لورثة المالك والآتسعه فولا لا يضمن. دافعها عليه ايضاً فاستقر  
 جميعاً وهذه من مناقبة رضي الله عنه <sup>صيرة</sup> وجميع الفتاوى قال المصنف وهذا التفصيل اجبت  
 في حادثة الفتوى وهي ان كلباً عقوراً وقع على الخن فاقام على الثاني والثالث على الثالث والله <sup>علم</sup>  
**فروع** القحية او عقرباً في الطريق قد دغيت رجلاً من الأذخولت ثم لدغته و  
 سيفاً في الطريق فعثر به انسان ومات وكسر السيف فدينه على ربه بالسيف وقيمته على  
 العاشر نور يطوح سيده للمرعى فخط ثور عيون فمات ان استمد عليه ضمن ولا وقال في البدع  
 لضمان لان الاستماد ان يكون في الحايطة لا في الحيوان تلحية واعلم انه اذا اشتراك قاتل العمد  
 مع من لا يجب عليه القود كاجنبى شارك اكله في قتل ابنة وكلجتي شارك الزوج في قتل زوجته  
 وله منها ولد وكعائد مع محطى وعاقل مع مجنون وبائع مع صغير وشارك في حية وبيع كما  
 في الخانية فلا قود على أحدهما أي لا قصراً على واحد منهما فيما ذكره من رجل رجل بنية فرائى رجلاً مع  
 امرأته او جاريته فقتله حل له ذلك كما قصاصه عليه هذا ساقط من نسخ المتن ثابت في نسخ  
 الشرح مغرباً لشرح الوجيه <sup>أينية</sup> وقد حقهته في باب التعزير **فروع** صبي مجنون قال له حل  
 شد فرسى فاراد شاره اقرقسته فمات فدينه على عاقلة الأمر وكذا الواعظ صبياً عصياً وسلا  
 او امرء مجنون او كسر خطبه ونحو ذلك بلا اذن ولديه فمات ولو اخطاه السلاح ولم يقتل

امسكه فقولان قصدي على حائط صاح به رجل فوقع فوات ان صاح به فقال لا تقع فوقع  
 بعضهم ولو قال وقع فوقع ضمن به ففيه وقيل لا يضمن مطلقا ناجية **فصل في**

**الزنا** **باب** قطع يد رجل ثم قبله لخذ بالامرئ اي بالقطع والقتل ولو كانا عمدا  
 او كانا خطائين او كانا مختلفين اي احدهما عمدا والاخر خطأ تخلل بينهما برء او لا فيؤخذ  
 بالامرئ في الكل بلا تدخل الا في خطائين لم يتخلل بينهما برء فاما يتدخلان فيجب فيه دية وحل  
 فيدخلان فيجب فيه دية واحدة وان تخلل برء لم يتدخل كما علمت فالحاصل ان القطع اما عمدا  
 او خطأ والقتل كذلك لئلا صار اربعة ثم اما ان يكون بينهما برء او لا صارت ثمانية وقيل علم  
 حكم كل منهما مكن ضربه بمائة سوط فبئر من تسعين ولم يتوانها اي اثر الجراحة و  
 مات من عشرة ففيه دية واحدة لانه لما لم يتوانها لم يتوانها اي اثر الجراحة و  
 وكذا كل جراحة اذا لم يتوانها لم يتوانها اي اثر الجراحة و  
 حكومة عادل وعن محمد بن محبوب الطبري من الادوية درر صلبا الشريعة و  
 وهداية وغيرها وتجب حكومة عادل مع دية النفس في ما اثر سوط جرحته وبقي اثرها بالاجابة  
 لبقاء الاثر وجوب الارش باعتبار الاثر هداية وغيرها وفي جواهر الفتاوى رجل جرح رجلا ففجر  
 الجرح عن الكسب على الجرح النفقة والمداواة وفيها رجل جاء بعوان الى رجل فضربه العوان و  
 عجز عن الكسب مداواة المضر وبنفقته على الذي جاء بالعوان انتهى قال المصنف والظاهر  
 انه مفرع على قول محمد بن حرقلة وقد قلنا مغربا للبحث عن ابى يوسف رحمه ونحوه وسحقه  
 في النجاء ومن قطع اي عمدا او خطأ بدليل ما ياتي وبه صرح في البرهان كما في الشرح لاجلنا لكن  
 في الفهرستاني من شرح الطحاوي ان الدية على العاقلة في الخطاء ومن ظن لها على القاطع في الخطا  
 فقد اخطأ وكذا الوشيع اخرج فعفا عن قطعه او شجته او جرحته فمات منه ضمن قطعه الا  
 في ما له خلافا لما قلنا انه عفا عن القطع وهو غير القتل ولو عفا عن الجناية او عن القطع  
 وما يحدث منه فهو عفو عن النفس فلا يضمن شيئا وح فالخطأ يعتبر من ثلث ماله فان  
 خرج من الثلث فيها والا فبالعاقلة ثلثا الدية كما في شرح الطحاوي فمن ظن القاطع  
 القاطع فقد اخطأ قطعا ومفاده ان عفو الصحيح لا يعتبر من الثلث ذكره الفهرستاني و



والعمد من كره لتعلق حق الورثة بالدية بالقول لانه ليس جائز والنجاة مثله لى مثل القطع  
 حكما بخلافه قطعت امرأة يد رجل عملا اى او خطا لما ياتي فلو اطلق تكا سين وكا المتفرغ  
 كان أولى فأم من فتنكم المقطوع يد على يده ثم مات فلو لم يميت من السراية فمهر الارش  
 ولو عمدا اجاء بحجب عندا بحقيقة روح مهرتها والدية في مالها ان تطلت وتقع المقامة  
 بين المهر والدية ان تساويا والارث والفضل وعلى عاقلتها ان اخطأت في قطع يد ولا يتقاسم  
 لان الدية على العاقلة في الخطي بخلاف العمد فان الدية عليها والمهر على الزوج في تقاصات  
 قلت وقال صاحب الدرر ينبغي ان تقع المقاصة في الخطاء ايضا لانها عليها دون العاقلة  
 على القول المختار في الدية لكنه ليس على اطلاقه بل في العجم ولعله اطلقه لاحاله لمحله  
 فيلحظ وان تكسرها على اليد وماله ليجل منها او على النجاة ثم مات منه وجعلها في العمد  
 مهر المثل ولا شئ عليها لرضاها بالسقوط ولو خطاء رفع عن العاقلة مهر مثلها والمبايع  
 وصية لهرى للعاقلة فان خرج من الثالث ستة طوارق مستطارت امان فقط ولو قطعت  
 يده فاقصر في مات المقطوع الاول قبل الثاني قتل الثاني به لسرايته وعن ابي يوسف روح لا  
 قد لانه لما اقدم على القطع فقد ابراء عما وراه وظاهر اشكال ابي الحمال يفيد تقوية قول ابي يوسف  
 نعم قال المصنف لو مات المقتصر منه فديته على عاقلة المقتصر له خلافا لما قلت هذا اذا  
 استوفاه بنفسه بلا حكم الحاكم واما الحاكم والحجام والختان والعضاد والبراغي فلا يتقيد  
 فعلهم بشرط السلامة كالاجير وتامة في الدار والاصل ان الواجب لا يتقيد بوصف  
 السلامة والمباح يتقيد به ومنه ضرب الاب لابنه تاديبا او الام او الولد ومن الاول ضرب  
 الاب الوصي والمعلم باذن الاب قيل انما مات لضمان فضرب التاديب لانه مباح وضرب  
 التعليل لانه واجب في الضرب المعتاد واما غيره فهو جيب لضمان الكل وتامة في  
 الاستثناء وان قطع ولي القتل يد القاتل وبعد ذلك عفا عن القتل ضمن القاطعة دية  
 اليد لانه استوفى غير حقه لكن لا يقتصر للشبهة وقال لا شئ عليه وضمان الصلح اذ مات  
 من ضرب ابيه او وصيه تاديبا اى للتاديب عليهما اى على الاب والوصي لان التاديب يحصل بالان  
 والقربى عفا لا يقتصر لو معصا او امارا المعتاد نفية الضمان اتفاقا كضرب معلم صبيا

وعبدًا بغير ذنوبه ومولاة لفد ونشر مرتبة الضمان على المعلم لجماعا وأن الضرب ياذنهما  
ضمان على المعلم لجماعا قتل هذا رجوع من إلى ضيفه رحا إلى قولها وكذا أيضا من خروج امرأته  
تأديبها في تأديبها للون كذا اعزاه المصنف لشرح الجمع للعينة قلت هو في الاستباه وغير  
كما لم يناله وفي ديانت المجتبي الزوج والوعى لا يفضيلا وخلافها فيهم لدية والفتاة في رجوع  
أهم إلى قولها فاعلمه **فروع** ضربه رة فافضاها فان كانت تتمسك بوجها ففدية ثلث لدية والافضل اليه  
وان فضر بكذا فافضاها فان مطاوعه صعد ولا عرف وان مكرهه فعليه الحد وارش الاقضاء لا العفو  
الحد قطع الحمار الحمار عليه وكان غير حاذق فعصيت فعليه نصف الدية اشباه وفي القنية  
سئل بجمل الدين عن صبية سقطت من سطح فانفتح رأسها فقال كثير من الجرحين  
ان شققتم رأسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشقوه اليوم تموت وانا اشقه  
وابرئها فشقه فماتت بعد يوم او يومين هل يصح فثا مل مليا ثم قال لا اذا كان  
الشق باذن وكان الشق معناه ولم يكن فاحشا خارج السور قيل له فلو قال ان ماتت كذا فاضا  
هل يصح قال لا انتهى قلت انما لم يعتد بشرط الضمان لما تقر ان شرطه على الإيماء باطل  
على ما عليه الفتوى انتهى والله تعالى اعلم **باب الشهادة في القتل**  
**اعتبار حاله** أي حالة القتل القود يشيت للوثبة ابتداء بطريق الخلافة  
من غير سبق ملك الموت كان شرعية القود لتشف الصدور ودرك النار والميت ليس  
بأهل وقوله تعاقد جعلنا الولية سلطانا نصفيه وقالا بطريق الارث كما لو انقلب ما لا  
وثرمة الخلاق ما افاده بقوله فلا يصير أحدهم أي أحد الورثة خصما عن النقية في استيفاء  
القصاص خلافا لها والاصل ان كل ما يملكه الوثبة لا بطريق الورثة فاحد من خصم عن  
الباقين وقائم مقام الكل في الخصومة وما يملكه الورثة لا بطريق الورثة لا يصير أحد منهم خصما  
عن الباقيين ثم رفع عليه بقوله فلو اقام حجة بقتل أبيه عمدا مع غيبة أخيه يري القود لا يفيد لجماعا  
حتى يحضر الغائب لكنه يجسر لأنه ما رمت ما فان حضر الغائب بعيدا ثانيا بالقتل القاتل وقال لا  
يعيد وفي القتل الخطاء والدين لا يحتاج إلى إعادة البينة بالإجماع لما مر فلو من القاتل على  
عفو الغائب فالخصم لا نقلا به ما لا وسقط القود وكذا لو قتل عبدا أو خطأ أو

الحال ان السيدين بعد ما غاب فوق على التفصيل السابق ولو اخبروا ليقد يعقوبانها الثالث فهو  
 اي اخبارهما عفو القصاص منهما علام بنعمهما وهي رابعة فالاول ان صدقهما اي المحبين  
 القاتل واخف الشريك فلا متى له اي للشريك عملا بتصديقه ولهما الدية الثانية ان كانا  
 هما فلا شيء للمحبين ولا ختم ما لث الدية والثالث ان صدقهما القاتل وحده فكل منهما فلهما  
 الرابع ان صدقهما الاخر فقط فله ثلثا لان اقراره اذن بتكذيب القاتل اياه فوجب له ثلث الدية  
 ولكنه يصير ذلك الى المحبين استخسانا وهو الاصح زيلعي لانه صار مقرهما بما اقر به القاتل  
 وان شهد انه ضرب به بنتي بجراح فلم ينل صلح راسه مات يقتصر لان الثابت بالبينة  
 كالثابت معاينة ولا يحتاج الشاهد ان يقول انه مات من جرحه بزاوية وان اختلف شاهدان  
 قتل في الزمان او في المكان او في الالة او قال احدهما قتله بعضا وقال الاخر لم ادر بماذا قتله او شهد  
 احدهما على معاينة القتل والاخر على اقرار القاتل به بطلت لان القتل لا يتكرر فكذلك تبطل الشهادة ولو  
 كمل الضابط في كل واحد منهما ليتقرر القاصد بكذب احد الفريقين ولا اولوية ولو كمل احد الفريقين  
 دون الاخر قبل الكامل منهما لعدم المعارض ولو شهد ابقته عموما لا يجهلنا الله بحجبه الدية  
 في ماله في ثلث سنين مذبذبة استخسانا عملا على الاذى وهو الدية وكانت في ماله لان  
 الاصل في القتل العمد وان اقر كل واحد منهما اي من الرجلين انه قتله وقال الولي قتلناه جميعا  
 له قتلها عملا باقرارهما ولو كان مكان الاقرار والمسئلة بجاهها شهادة لغت الشهادة لان  
 التكرار يفسد الشاهد يبطل شهادته اما شتم المقر لا يبطل الاقرار ولو قال الولي في  
 صودة الاقرار السابقة صدقنا لسير له ان يقتل واحدا منهما كان تصديقه بانفراج كل  
 بقتله وحده اقرار بان الاخر لم يقتله بخلاف قول له قتلناها لانه دعوى القتل لا تصيد  
 فيقتلها بما اقرارهما زيلعي ولو اقر رجل بانه قتله وقامت البينة على اخيه انه قتله وقال الولي  
 قتله كلاهما كان له للولي قتل المقر ومن المستهون عليه لان فيه تذكيرا لبعض موجبه كما مر ولو قال  
 الولي لاحد المقرين صدقت بقتله وحده كان له قتله لتصادقهما على وجوب القتل عليه وحده  
 كما لو قال ذلك لاحد المستهون عليه كان له قتله لتصادقهما على وجوب القتل عليه وحده كما  
 لو قال ذلك لاحد المستهون عليه كان له قتله لعدم تكذيبه شهود عليه وانما كذب الاخرين فكذلك



الخطأ في كل ما ذكر ذكره الزبيدي شهدا على رجل قبله خطأ وحكم بالدية على العاقلة في المشهود بقوله  
 حيا ضمن العاقلة الولي لقتضيه الدية بلا حق والشهود رجوعوا أي الشهود عليه على الولي لتكلم  
 المصنوع الذي في يد الولي والشهادة على القتل العمد في هذا الحكم كالخطأ فاذا جاء حيا  
 بخير الورثة بين تضمين الولي الدية أو الشهود إلا في الرجوع فلا رجوع للشهود على الولي  
 لأنهم ادعوا له الفوق وهو ليس بمالي وقا لا يضمنون كالخطأ ولو شهدا على قراره أي قرار القاتل  
 بالخطأ أو العمل ثم جاء حيا أو شهدا على شهادة غيرهما في الخطأ وقضى بالدية على العاقلة  
 ثم جاء حيا لم يضمنا إذا لم يظهر كذبها في شهادتها وضمن الولي الدية في الصورتين للعاقلة  
 إذا أظهر أنه أخذها منهم بغير حق والمعتبر حالة الرمي في حق المحلل والضمان لا الوصل ورجح  
 الدية في ماله وسقط الفوق للشبهة برودة الرمي إليه قبل الوصل وقا لا شيء عليه لا تجب دية  
 الرمي إليه باسلامه بالاجماع وتجب القيمة بعقده بعد الرمي قبل الإصابة فيجب الجزاء على  
 محرم رمي صيدا فحل فوصل كذا على حلال رماه فاحرم فوصل ولا يضم من رمي مقضيا  
 عليه بريم فرجع شاهد فوصل وحل صيد رماه مسلم فتجس فوصل لا يحل ما رماه محرم  
 فاسلم فوصل لما عرفت ان الاعتبار حالة الرمي لغزائ سجان لو مات مجنيه فعليه نصف الدية ولو مات  
 فالدية فقتل ختان قطع الحشفة باذن ابيه أي انسان يقطع اذنه يجب نصف الدية ويقطع رأسه  
 نصف عشرها فقتل جنتين خرج رأسه فقطعه ففيه الغرة أي شيء يجب بالاجرة دية وثلاثة اجزاء  
 فقتل دية الا سنان اشبهه والله تعالى اعلم بالصواب **كتاب الحيات الدية في الشر**  
 اسم للسمان الذي هو بدل النفس لا تسمية للمفعول بالمصدر لانه من المنقول لا الشرعية  
 والارث اسم للواجب يادون النفس دية شبه العلماء من الابل ابا عاصم بنت مخاض  
 وبنت لبون وسقاة الى جذعة يادخال الغاية وهي الدية المغلظة لا غير الدية والخطأ  
 الخماس منها ومن ابن مخاض والفديان من الذهب عشرة آلاف درهم من الورق وقال الشافعي  
 رحمه الله تعالى اثنا عشر الفا وقلها منها ومن البقرة ما تابقرة ومن العنم الفا شاة ومن الحلال ما تلحقه كل  
 حلة ثوبان ازار وذرء هو المختار وكفارتهما أي الخطأ فشيء العمد عتق من مؤمن فان هجر عنه  
 صام شهرين وكلامه ولا أعلم فيها اذ لم يرد به الضرر المقادير في فقيهه وصح اعتناق وضع

احدا بوجه مسلم لانه مسلم يتعالى الجنتين ودية المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس وما روي  
 روى ذلك عن علي رضي عنهما ورواه عن عا والذمي والمستامين والمسلم في الدية سواء خلافا للاشياء  
 فيهم ما وصح في الجوهرة انه لادية في المستامين واقوه في الشربلية لكن بالتسوية تجزئ في الاحتياط  
 وصححه الزبلي وفي النفس خبر المبتداء وهو قوله لا في الدية والآفة وما ربه وارنبته قبل  
 في اربته حكومة عدل على الصحيح والذكر والحشفة والعقل والسم والذوق والسمع والبصر  
 واللسان ان منع النطق افاد ان في لسان كل من حكومة عدل جوهرة وهذا ساقط من نسخ  
 الشرح فبكنه او منع اداء اكثر الحروف والاشتمت الدية على عدد حروف الهاء الثانية والعشرين او حروف  
 اللسان الستة عشر تصح ان فما اصاب الفات يلزمه وتامه في شرح الوهبانية وغيرها والحجة  
 حلفت فلم تثبت ويوجب سنة فان مات فيها برئ وفي بعضها نصف الدية وفيما دونهما لم  
 عدل كشارب الحية عدل في الصحيح ولا شيء في الحية كوسج على ذقنه شعرات معدودة ولو على خده  
 ايضا ولكنه غير متصل بحكومة عدل ولو متصلا بكل الدية وشعر الرأس كذلك اي اذا  
 حلق ولم ينبت كذا روي عن علي رضي عنهما الشافعي رحمه الله فيها حكومة عدل واعلم انه لا  
 قصاص في الشعر مطلقا ولو مات قبل تمام السنة ولم ينبت فلا شيء عليه كسعر صدره وساقه  
 وساق والعينين والشفنتين والجلبين والاذنين والاشنين والخصيتين  
 وثدي المرأة وحليتها والاكيتين اذا استا صلبها والا فحكومة عدل وكذا فرج المرأة من  
 الجانبين الدية وفي ثدي الرجل حكومة عدل وفي كل واحد من هذا الاشياء المتردوجة  
 نصف الدية وفي اشفار العين اربعة جمع شفرة بضم السين وتقع الجفن والهدب الدية  
 اذا قلها لم تثبت وفي احدها ربهما ولو قطع جفون اشفارها فدية واحدة لانهما كشي واحد وفي  
 جفن لا شعر عليه حكومة عدل لكن المعتزلان كل في دية كاملة جفنا او شعره وفي كل اصبع  
 من اصابع اليدين او الرجلين عشرة وفيها مفاصل ففي احدها ثلث دية الاصبع ونصفها  
 اي نصف دية الاصبع وفيها مفصلان كالا يها وفي كل من يعني من الرجل اذنية سن  
 المرأة نصف دية الرجل جوهرة خمس من الايل وخمسون دينار او خمسمائة درهم لقوله عليه  
 الصلوة والسلام في كل من خمس من الايل يعني نصف عشر دية لو حرق نصف عشر قيمته

لو عبدان قتلت تت يدح دية الاسنان كلها على دية النفس بثلاثة اخماس ما قلت نعم ولا بأس فيه  
 لانه ثابت بالنصر على خلاف القياس كما في العاية وغيرها وفي العاية وليس في اليد ما يليه  
 اكثر من قلة الدية سوى الاسنان وقد يوجد واحد اربعة فتكون اسنانه ستا وثلاثين  
 ذكرهم القهستاني قلت وح قلكوبج دية وحسادية ولعين امدية ونصف اوندلة  
 اخماس اربعة اخماس وعلمت ان المرأة على النصف فتبصر بنجبة كاملة في كل عضو  
 ذهب ففعله يضرب ضارب كيد شلت وعين ذهب ضاربها واصلب افقطع ما وكة واسلس  
 اولاد به ولو زالت الجارية بة فلا شيء عليه ولو بقي اثن الضرب فحكمه مائة عدل وتجب حكمته  
 عدل بالادف عضو ذهب ففعله ان لم يكن فيه جمال كاليد السلام او ارشاه كاملا ان كان فيه  
 جمال كالذن الشلخصة وهو الترش وسيجي مالو الصفة فالتم في او اخر هذا الفصل  
**فصل في الشجاج** وتختصر الشجة بما يكون بالوجه والراس لغة وما  
 يكون بغيرها فخرامة اي شتى جراحة وفيها حكومة عدل مجتبه ومسكين وهو الشجاج  
 عشرة الحارصة بمهمات وهي التي تخرص الجمل اي تخدشه واللامعة بمهمات التي  
 تطهر الدم كالدمع ولا تسيله والدامية التي تسيله والباضعة التي  
 تبضع الجمل اي تقطعه والملاحمة التي تاسخ في اللحم والسحاق التي ينصل الى السحاق اي حلقه  
 رقيقة بين اللحم وعظم الراس والموضحة التي توضع العظم اي تطهره والهاشمة التي تقسم  
 العظم اي تكسره والمنقلة التي تنقله بعد الكسر والامة التي ينصل الى ام الدماغ وهي الجمل  
 التي فيها الدماغ ويعد ما الدامعة بعين مجمة وهي التي تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد  
 رحم للموت بعدها عادة فتكون قلا لا يتجاوزها ولا ينبتقراء بحسب ثارها لا تنيد على العيش  
 ويجب في الموضحة نصف عشر الدية اي لو غير اصلع والا فيها حكومة لان جملها ينبتق  
 زينة من غير قهستاني عن الذخيرة وفي الحاشية عشرها وفي المنقلة عشر ونصف  
 عشر وفي الامة والجانفة ثلثها فان نقلت الجانفة فثلثها لانها اذا انفذت صار ثلثها  
 فيجب في كل ثلثها وفي الحارصة والدامعة والدامية والباضعة والملاحمة والسحاق حكومته  
 عدل اذ ليس فيه ارش مقدبر من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فوجب فيها حكومة عدل و



اى حكومة العدل ان ينظر كم مقدار هذه النجاة من الموضحة فيجب تقدير ذلك من نصف عشر الـ  
 قاله الكرخي وصححه شيخ الاسلام وقيل قائله الطحاوى يقول المخرج عبد الله لا يتم  
 معه فقد تفاوت بين القيمتين في الحسن الدية وفي العبد من القيمة فان نقص الحرس  
 قيمته اخذ عشرية وكذا في النصف والثلث فواى هذا التفاوت في اى حكومة العدل  
 كما في الوقاية والقبالة والملتقى والدرر والخاتمة وغيرها وجرمها في الجمع وفي الخلاصة انما  
 يستقيم قول الكرخي لو انما يقع في الوجه والراس فتح يفتى به ولو في غيرها او تعسر على المفتي  
 فيقول الطحاوى مطلقا انه اليسر انتهى في نحو في الجملة بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو  
 ما يحتاج اليه من النفقة لجهة الطبيب والدوية الى ان يبرأ لأخصاص وفي جميع النتائج  
 الا في موضحة هذا وما لا في فيه ليستوى العمل والخطا فيه لكن ظاهر المذهب حجب الخصام  
 فيما قبل الموضحة ايضا ذكر محمد بن احمد وهو الاصح درر في حجة وابن كمال وغيرها كما كان  
 المساواة بان يسبب غورها بسمارت ثم تحتل حديد بقدره فيقطع واستثنى في الشريعة  
 السحاق فلا يقاد اجزاء كما لا في فيما بعد كالهائنة والمنقلة بالجماع وعزاه للجمعة فيلحظ  
 ثم قال في الحجة لا في في جلد راس يلدن ولحم خد وظهر لا في اطمة وذكره ووجاهة  
 وفي سلخ جلد الوجه كمال الدية وفي كل اصابع اليد الواحدة نصف دية ولو مع الكف لانه مع  
 للاصابع ومع نصف ساعد نصف دية للكف وحكومة عدل لنصف الساعد ذلك السابق في  
 قطع كف وفيها اصبع واصبعان عشرها او خمسها فلو شرب دية في الكف عند الجحيفة  
 رح كما لو كان في الكف ثلث اصابع فانه لا شيء في الكف لجماعا اذ لا اكثر حكم الكل وفي جواهر الفقه  
 ضرب يد رجل ويرقى الا انه لا يصل يد الى فضاء فيقدر الفقهاء ان يخذل من جملة الدية ان تقصر  
 الثلثان فثلثا الدية وهكذا او اقر المصنف ولو قطع مفصلا من اصبع فثلث الباقي ولو قطع اكما  
 فثل الكف لزم دية المقطوع فقط وشققت الخصام في قيمته وان خالف الذرير كما اذكر  
 الشريعة في وسعي متناو في الاصبع الزايد وعين البصير ذكره ولما لم يعلم محضه ينظر في  
 العين وحركة في الذكر وكلام في اللسان حكومة عدل فان علمت الصحة فبالتع في خطأ العمل اذا  
 ثبت ببينة او باقرار الجاني وان انكر فقال لا اعرف صحة حكومة العدل لجمعة ودخل الراس

موضحة اذ ذهبت عقله او شعر راسه في الدية لدخول البحر في الكل من قطع اصبعاً فقتل اليد  
 وان ذهبت لوبصر او نطقه لا تدخل لاهها كاعضاء مختلفة بخلاف العقل هو نفسه  
 للكل وكافق وان ذهبت عيناه بل الدية فيها خلافاً لها ولا يقطع اصبع مثل جاره خلافاً لها ولا  
 لا اصبع قطع مفصله الا على قتل ما بقي من الاصابع بل دية المفصل والحكومة فيما بقي ولا  
 قود بكسر مضف سن أسود او اصفر او احمر باقياً بعد كسر هابل كل دية السن اذا فات منفعة  
 المضغ والافلو بما يرى حالة التكلم فالدية ايضا والافلو حكومة عدل زيلعي فقول الدرر ولا  
 فالتشئ فيه فيه ما فيه ثم الاصل ان النهاية متى وقعت على محلين متباينين حقيقة فاش  
 احدهما لا يمنع قود الاخر ومتى وقعت على محل وانفقت شيئاً فاش احدهما يمنع القود ويجوز  
 الارش على من افلسته بعد مضى حوله ثم انتهت بعد ذلك لتبين الخطأ وسقط القود  
 للمشيئة وفي الملتقى ويتناهي في اقتصاص العين والموضحة حولا وكذا الوضرب سنده فترك  
 لكن في الخلاصة الكبير الذي لا يرجح بانه لا يجوز بل به يفتى قلت وقد يفرق ما قبله المصنف  
 وغيره عن النهاية الصحيح تاجيل البالغ كبير السنة لان بناءة نادر او قلها فربت اي ردها  
 صاحبها الى مكانها ونبت عليها اللحم لعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية قال شيخ الاسلام  
 ان عادت الى حالتها الاولى في المنفعة والجمال لا شيء عليه كما لو نبت فكذلك الاذن  
 اذا الصقها فالتحت يجب ان لا يتركها لا تعود الى ما كانت عليه ذرر الا ان قلعت لم تنس  
 فنبئت اخرى فانه يسقط الارش عنه كسائر الصناعات فاما لو نبت معوجة فحكومة له لو نبت الى النصف  
 يضيف الارش ولا شيء في طفره نبتت كما كان او التحم شجة او التحم جرح حصل ذلك يضرب  
 ولم يتوله ان فانه لا شيء فيه وقال ابو يوسف جرح عليه ارش الام وهو حكومة عدل وما  
 محمل ردم ملكه من النفقة الى ان يدرأ من اجرة الطبيب عشرين دواء وفي شرح الطحاوي  
 فسرق الى يوسف ردم ارش الام باجره الطبيب والمداواة فعليه لا خلاف بينهما قاله  
 المصنف وغيره قلت وقد قلنا لم يلحق غير المحتجب وذكره ناعته روايتين فقتله ولا يباح  
 الا بعد برئه خلافاً للشافعي رحمه وعمل الصبي والمجنون والمعنوه خطأ بخلاف السكران والمنع  
 عليه وعلى عاقلة الدية ان بلغ نصف العشر فكثر ولم يكن من العجم ولا فقه ماله ذرر ولا

كنفه ولا حوان ارت خلافا للشافعي رحمه الله بعد القتل قبل وقيل لا وتامه فيما علقته على الملق  
 صبه ضرب من صنفنا نزل عنها ينقل بلوغ الصبي المضرب ان يبلغ ولم يثبت فعلى عاقلة  
 الدية ولو من الجهم ففي ماله ددد وسحقته في العاقل انتهى معونة حكومة العدة لا تحلها  
 العاقلة مطلقا على الصحيح كما في تنوير البصائر مغررا للتأثير خاتمة **فصل في**  
**الجنان** ضرب بطن امرأة حرة حامل خرج الأمانة والبهيمة وسيجي حكمها بقتل  
 الشتر طرية الجنين ونامة كاملة علق من سيدها أو من المعزور ففيه العدة على العاقلة  
 دد وعن ابن أبي العجب المصنف كيف لم يذكره فلو كانت المرأة كتابية أو مجوسية أو زوجه  
 فالقت جنيما ميتا محررا وجب على العاقلة غرة غرة الشراء وله وهذه أول مقادير الدنيا  
 نصف عشر الدية أي دية الرجل والجنين ذكر أو عشرة دية المرأة لو أنثى وكل منهما خمسة  
 درهم في سنة وقال الشافعي رحمه الله في ثلث سنين كالدية وقال مالك رحمه الله في ماله ولنا فاعله  
 الصلوة والسلام فان القته حيا فأت قلبية كاملة وان القته ميتا فأت لام قلبية في  
 الأم وغرة في الجنين لما تقر بأن الفعل يتعد ببعده أثره وصرح في التسمية بتعدد العدة  
 وميتين فالذي أنثى فلتوسطا تعدد الدية ولم يرد فلا يرجع وإن ماتت فالقت ميتا فأت  
 فقط وقال الشافعي رحمه الله ودية وان القته حيا بعد ما ماتت يجب عليه ديتان كما إذا القته  
 حيا وما دام حيا فيه من غرة أو دية يورث عنه ونزل منه أمه ولا يرث من غيره منها قبل  
 ضرب بطن امرأة فالقت ابنه ميتا ضل عاقلة الأم غرة ولا يرث منها لأنه قاتل وفي جنين الأم  
 رقيق الذكر نصف عشر قيمته أو حيا وعشر قيمته لو أنثى لما تقر بأن دية الرقيق قيمته ولا يلزم  
 زيادة لأنثى لن زيادة قيمة الذكر غالبا وفيه إشارة إلى أنه إذا لم يمكن الوقوف على كونه ذكر أو أنثى  
 فلا شيء عليه كما لو القى بذكر أسكراته أو أنجب القيمة إذا وقع فيه الروح ولا تنفع من غير رأس خيرة  
 في مال الصار إلى دية حيا ولو القته حيا وقد نقصت بالولادة فعليه قيمة الجنين لا نقضا  
 لقيمة دية وقاعبه والأفضل له إتمام ذلك محبتي قال أبو يوسف رحمه الله نقضا لها كالبيضة وقال  
 الشافعي رحمه الله عشر قيمة الأم صدر الشريعة ولا ينقصها للموت فان حرر أو الجنين سيده  
 بعد ضربه بطن بطن الأم فالقتة حيا فأت ففيه قيمة حيا للموت كاديته وإن مات





وفي غير النسخة الأولى ان يتصرف بالحد من مطلقا اضطرار لا الا باذنه لانه كالمالك الناجم  
ثم الاصل فيما جعل حاله ان يجعل حدنيا في طريق العامة وقد عاين في طريق الخاصة برجند  
فلن مات احد من الناس تسبقها عليه فذته على عاقلة اي عاقلة الخرج للتسبية كما تد  
العاقلة لو حفر بئر في طريق او وضع حجرا او قبا او طينا ملتقى فلفت به انسان لانه سبب فان  
لفت به اي بواحد من المذكورات هيية تضمن في ماله ان لم ياذن به الامام فلن اذن الامام في ذلك  
او مات واقع في بئر طريق بوجع او عطشا او غما لا ضمان به يفتي خلافا للحجج ولو سقط الميزاب فاصاب  
ما كان في المائل بجلا فقتله فلا ضمان اصلا لكونه في ملكه فلم يكن متعديا وان اصابه الخارج او  
وسطه بزانة فالضمان على واضعه لتعديده ولو مستاجرا او مستعيرا او خاصيا ولا يبطل الضمان  
بالبيع لبقاء فعله وهو الموجب للضمان بخلاف الحائط المائل كما بسطه الزليعي ولو اصابه الحائط  
من الميزاب وعلم ذلك وجب على واضعه النصف وهدر النصف ولم يعلم اي طرف منهما  
اصابه ضمن النصف استحسانا زليعي ومن نحر حجرا وضعه اخر فغضب رجل ضمن لان فعل  
الاول يشع بفعل الثاني كمن حمل على راسه او ظهر شيئا في الطريق فسقط منه على آخر او دخل بحصير  
او قذيل او حصاة في مسجد غيره اي جعل فيه حصي او بوارك ان كمال او جلس فيه كالصلوة ولو  
لقران او تعليم فغضب به احد كما عني ضمن خلافا لما لا يضمن من سقط منه رداء ليلسه عليه  
او ادخل هذه الاشياء المذكورات في مسجد حية اي محلته لان تدبير المسجد كاهله دون غيره  
ف فعل الغير مباح فيتعبد بالسلامة او جلس فيه للصلوة الحاصل ان الجالس للصلوة في مسجد حية  
او غيره لا يضمن ولو غير الصلوة يضمن مطلقا خلافا لها واستظهر في الشرب بلالية مغزيا للزليعي  
وقين قولها وقد حققته في شرح الملتقى وفيه ولو استاجر لبيني او ليحفر له في فناء حائونه او داره  
فلحقه به شيء ان قبل فراقه فعلى الاجير ان يعده فعلى الامر كما لو كان في غير فناءه ولم يعلم به الاجير  
فان علمه فعليه كما لو امره بالبناء في وسط الطريق لفساد الامر ولو قال الامر هو فتناى وليس حق  
الحفر فعلى الاجير قياسا اي لعلمه بفساد الامر فاعرضه على المستاجر استحسانا انتهى قلت وقد مر  
وغيره القياس هنا وظاهر ترجيحه سيما على دابة واية صاحب الملتقى من تعديده الا في قتل  
ومن حفر بالوعة في طريق بائرا السلطان او في ملكه او وضع خشبة فيها اي الطريق او قنطرة

بلا اذن الامام وكذا اكل ما فعل في طريق العامة فتعذر رجل المرد عليها لم يضمن لان الاضافة  
الى المياشرا دلى من المتسبب بهذا تبين ان المتسبب بما يضمن في حصر البئر ووضع الحجر اذا لم يتعد  
الواقع المرد كذا اني المجتبي فيه حق في طريق مكة او غيرها من الفيا في لم يضمن بخلاف امصار  
قلت فهذا عرف ان المراد بالطريق في الكتب الطريق في امصار دون الفيا في والصغار كانه لا  
يكن العدول عنه في امصار غالبا دون الصغار ولو استاجر رجل اربعة لحفر بئر له وقعت  
البئر عليهم جميعا من حفرهم فمات احدهم فكل واحد من الثلاثة الباقية ربع الدية.  
ولسقط ربعها لان البئر وقع عليهم ففعلهم ففعلهم ففعلهم ففعلهم ففعلهم ففعلهم ففعلهم  
ما قال فعلة خائنة وغيرها زاد في الجوهرة وهذا هو البئر في الطريق فلو في ملك المستاجر  
فينبغي ان لا يجب شيء لان الفعل مباح فما يحدث غير مضمون انتهى قلت ويوجد منه  
خارجا دثة هي ان رجلا له كرم وارضه تارة تكون مكوكة عليها الخراج كذا بيت المال اذا تكون كالو  
وتارة في يده مدة طويلة يؤدي خراجها ويملك الانتفاع بها بعرض او غيره فيستاجر هذا الرجل  
جماعة يحفرون له بئر ليغرس فيه اشجار العنب وغيره فلحقوا على احدهم هل لورثته مطالبته  
بديته قال المصنف والحكم فيها او شبهها عدم وجوب شيء على المستاجر وكذا على الكاش  
كما يفيد كلام الجوهرة ويحل اطلاق الفتاوى على ما وقع مقيد بالاتحاد الحكم والحادثة  
والله اعلم **فروع** لو استاجر رب الدار الفعلة لخرج جناح او ظلة فوقع فقتل انسانا  
ان قبل فراغهم من عمله فالضمان عليهم كانه لم يكن مسلما الرب الدار ويضمن لو دس  
الماء بحيث ينلق واستوعب الطريق فقتل جانبا باذن صاحبه فالضمان على الكاش استقنا  
وتامه في الملتقى والله اعلم **فصل في الحايطة المأكل** ملل حائط الى طريق  
العامة ضمن به اى صاحبه ما تلف به من نفس انسان او حيوان او مال ان طالب به  
حقيقة او حكما كالواقف والقيم ولو حائط المسجد فتضمن عاقلة الواقف وكالقيم الولي الرا  
والمكاتب والعبد المناو كذا الحد الشراك ولو الورثة استحسنوا انعم في الظهيرية لو مات ربه  
عن ابن فقط ودين مستغرق صح الاستهاد على الكاش وان لم يملك الدار بجند وعينه  
ينقضه مكلف مسلم او ذي يعنى من اهل الطل فبشرط طق الصبر والعبد اذن بولييه



وهو كونه بالخصومة زليحي حر ومكاتب وان لم يشهد ولا يصح الطلب قبل الميل لعدم التقدي قولا  
انه لم ينقضه وهو يملك نفسه في مدة تقدر على نقضه فيما كان دفع الضرر العام ويجب  
مألفه من النفوس فعلة العاقلة ومن احوال فعلية لان العاقلة لا تعقل المال خلافا  
الا لاشهاد على ثلثة اشياء على التقدم اليه وعلى الهلاك بالسقوط عليه وعلى كون الجدار  
ملك له اى من وقت الاشهاد الى وقت السقوط ولذا قال ولو تقدم الى من لا يملك نفسه  
من يسكنها بلجاجة او اعادة او الى المرحن او الموضع لا يعتد به لعدم قدرته على المنع  
ومع فلو سقط بعد التقدم من ذكر وانلف شيئا لخصان اصله لا على ساكن ولا على مالك كما  
لو خرج الحائط عن ملكه ببيع او خيرة كعبه حاو القدي وكذا الوحن مطبقا او ارتدو حتى  
وحكم بلجاجة ثم عاد او افاق خاينة بعد الاشهاد ولو قبل القبض زال ولايته بالبيع ونحوه وان  
عاد ملكه بعد حاوى وخاينة بنحو الجناح لبقاء فعله كما مر وان مال الى دار انسان من  
مالك او ساكن بلجاجة او غيرهما فالاضافة لا دنى ملازمة فتستأنى فالطلب اليه لان الحق  
فيصح تبجيله او ابرأ منهما اى من الجناية وان مال الى الطريق فاحله القاضى ومن طلب النقص  
بيد لانه حق العامة ونقص القاضى في حق العامة نافذ فيما يقعهم لا فيما يخصهم فخطو  
بنحو تبجيل من بالدار ولو مال بعضه للطريق وبعضه للدار فافى طلبه صرح الطلب لان  
اذ صرح الاشهاد فى البعض صرح فى الكل بجندى فلن يى مالا ابتداء ضمن بالطلب كما في اشهاد  
الجناح وغيره كميزاب لتعديده بصحانطين خسة اشهد على احد هم سقط على رجل ضمن  
حسنة لدية اى ضمن ما تلف به من مال او نفس تمكن من اصلاحه بمرافقة للحكام جاريين ثلثة  
حضر لحدهم فيها يثرا او بنى سائطة فطعن رجل ضمن بلقى الدية لتعديده فى الثلثين وقد حصل  
بيلة واحدة فيعتبر بالخصومة وقالا ايضا قالان التلغ فثمان معتبر وهذا الاشهاد على الحائط اشهاد  
على النقص بالكسر ما ينقص من الجدار ومع فلو وقع الحائط على الطريق بعد الاشهاد فغش الثمان  
بنقضه فأت ضمن لان النقص ملكه فمقرعه عليه وان حذر رجل يقتل مات بسقوطها اى الحائط  
لا يضمنه لان تفرقة الاولياء لا اليه بنحو الجناح حيث يضمن ربة القتل المتار ايضا  
لبقاء جنائته فيلزمه تفرغ الطريق عن القتل الثانى ايضا يولى انه لو باع الحائط او النقص

برى ولو باع الجناح كزبلي ولا يصح الاستهاد قبل ان يهيئ الحائط لا تقدم التعدي وابتداء وانتهاء  
 قبل فيه شهادة رجل وامرأتين لانه شهادة على التقدير لا على القتل **فروع** حائطه بعض  
 صحيح ونقصه واه فاستند عليه فسقط كله وقتل انسانا ضمنه الا ان يكون الحائط طويلا  
 فيضمن ما اصاب الواهي فقط لانه حج كحائطين فانه شهادة يصح في الواهي لا في الصحيح حائطا  
 احدهما مائل والآخر صحيح فاستند على المائل فسقط الصحيح فالتف شيئا كان هذا خاتمة  
 مسجد مال حائطه فانه شهادة على من بناه والدية على عاقلة من بناءه وحائط الوقف  
 على المساكين على عاقلة الواقف وحائط العبد التاجر على عاقلة مولاه ولو مستغرا <sup>سقط</sup>  
 قال ولي القتل اذ جاء قد عفوت عن القصاص لا يصح لانه عليك دل عليه مسئلة الا  
 جارية قلت رجل بعد افرزها والى القتل قبل ان يقتل لا يجزى لانه اصبحت مملوكة ولو الجنية  
**باب جناية البهمة الجناية عليها** الاصل ان المرو في طريق  
 المسلمين مباح بشرط السلامة فيما يملك كحماره ضمن الراكب في طريق العامة ما وطئت  
 دابته وما اصابت بيده ورجلها ورأسها او كدمت جملها او خبطت بيدها او صدت فلو جئت  
 المذكورات في السير في ملكه لم يضمن ربهما الا في الخطي وهو لا يملكها لانه مباشرة لقتله بثقله  
 فيجرم الميراث ولو حدثت في ملك غيب باذنه فهو كالكافر فلا يضمن كما اذا لم يكن صلحا معها  
 فحسبنا في ولا يملك باذنه ضمن ما التفت مطلقا التعدي لا يضمن الراكب ما لفت رجلا او  
 ذنبها سائر خلافا للشافعي رحمه الله او عطيت انسان عارا ثم اوبالت الطريق سائق او واقفة كاجل  
 ذلك لان بعض الدواب لا تفعله الا واقفا فلما وقعها لغير فبالت ضمن لتعديده بايقافه الا  
 في موضع اذن الامام بايقافها فلا يضمن ومنه سرق الدواب ما ياب المسجد كما الطريق الا اذا  
 اعد الامام لها منعا فان اصابته بيده او رجلا حصاة او نواة او اذرت غبارا او حجر صغيرا نفقا  
 عينها او افسدت ثوبها لم يضمن لعدم امكان الاحتراز عنه ولو الحجر كبير ضمن مكانه ضمن السائق  
 فالحائذ ما ضمنه الراكب وصح في الدرر انه مطرد ومنعكس فالراكب عليه الكفارة في الخطي كما مر  
 لا عليها اي لا على سائق وقائدها كان سائق وراكب يضمن السائق على الصحيح خلافا لما جزم  
 به القمستاني وخير لا زكافه الى المباشر اقل من المنسب كما مر اذا كان سببا لا يعمل

بأفراحه ألقاها كما هنا إما في سبب ميله بقرابه فيشتركان كما يأتي في مسألة نخس الدابة بأذن راعيها  
 فيلحفظ وضمن عاقلة كل فارس أو راجل دية الأخران اصطدا ما وما أمانته فو قعا على  
 لو كان أحريت ليسا من العجم ولا عامدين ولا وقعا على وجهيها ولو كانا صبيدين أو وقعا على  
 الوجه ابن كمال يحدد مهمما في العمد والخطأ شنيلا لدية وغيرها ولو كانا من العجم  
 فالدية في ما لهم كما مرارا ولو كانا عامدين فعلى كل نصف الدية ولو وقع أحدهما على وجهه هدد  
 فقط ولو أحدهما آخر الآخر عدا على عاقلة الحرمية العبد للخطأ ونصهما العمد كما لو تجاذب رجلان  
 حبالا فانقطع الجبل فسقطا وما تانا على الققاء هدد دمهما لموت كل بقوة نفسه فان وقعا  
 على الوجه وجب دية كل واحد منهما على عاقلة الآخر لموته بقوة صاحبه فان تعاكسا وقع  
 أحدهما على الققاء والآخر على الوجه فدية الواقع على الوجه على عاقلة الآخر لموته بقوة  
 صاحبه وهدد دم من وقع على الققاء لموته بقوة نفسه ولو قطع انسان الجبل بينهما وقع كل  
 منهما على الققاء فانا فديتهما على عاقلة القاطع لتسببه بالقطع وعلى سائق دابة وقع داهما  
 أي المهاكسرج ونحوه على رجل قات وقائد قطار بالكسر قطار الأبل وطى بعير منه رجلا الذئ  
 وان كان معه سائق ضمننا لاستوائهما في التسبب لكن ضمان النفس على العاقلة وضمان المالك  
 في ماله هذا والسائق من جانب من الأبل فلو تو سطها وأخذ بتمه أمر واحد ضمن خلفه  
 وضمننا ما قدماه وراكب سطها يضمنه فقط ما لم يأخذ بتمه ما لم خلفه فان قتل بعير  
 ربط على قطار سائر بلا علم قائد رجلا مفعول قتل ضمن عاقلة القائد الدابة ورجعوا لها  
 على عاقلة الرابطة لأنه دية لأخران كما تقيهم صد الشريعة فلو ربط والقطار واقف ضمنها  
 عاقلة القا ئد بلا رجوع لفتح بلا اذن ومن ارسل بهيمة أو كلبا ملتقى وكان خلفها سائقا  
 لها فاصابت في فورها ضمن لأنه الحامل لها وان لم يمشر خلفها فادامت في فورها فانقحها  
 وان تراخي انقطع السوق فالمراد بالسوق المشق خلفها والمراد بالبهيمة الكلب ذليعي وان ارسل  
 كلبا ساقا أو لا أو دابة أو كلبا ولم يكن سائقا له أو انفلتت دابة بنفسها واصابت مالا أو دابة  
 هارا أو ابلا ضمان في الكل لقوله عليه الصلوة والسلام العجماء جبارى بالنقلية هدد كما لو نحت  
 الدابة به أي بالراكب لو سكران ولم يقدر الراكب على ردّها فانه لا يضمن كما منفلتته لأنه حارس



مبيد لها فلا يضاف سيرها اليه لو حتى اُلفت انسانا فلمه هدر عمادية ومن غريب دابة  
 عليها اُكب واستغنى بها بغير اذن الراكب فتحت وضربت بيدها شخصاً اخر غير الطاعين او  
 نفرت بصدفته وقبلة ضمن هو اى الناحية لا الراكب وقال ابو يوسف رحمه يضمنان  
 بضفين كما لو كان موقفاً ابتد على الطريق لتعديه في الايقاف ايضاً وكما لو كان بائناً <sup>طريقاً</sup>  
 احداً في نوره فدمه عليها ولو تفتحت الناحية فلمه هدر ولو اُلفت الراكب فقتله  
 قد يتبعه على عاقلة الناحية ثم الناحية فما يضمن ولو وطئ نور الشخص والا فالضمان على الراكب  
 لا قطع اثر الشخص دروزانية وضمن في فحش عين دجاجة او شاة قصاب او غيرها لما  
 نقصها لاها للحم وفي عينيها يجر لها ان شاء تزكها على الفاق وضمنه قيمتها او امسكها  
 وضمنه النقصان زيلعي في عين بقره تجار وجورده اى ايله فائدة الاضاقه عدم اعتبار  
 الاعداد للحم في الحكم الا في ابن كمال وجمار وبغل وقرين ربع القيمة لان اقامة العمل لها  
 انما يمكن بربع اعين حيتها وعتما مستعملها فصار كالتها ذات اعين ربع وقال الشافعي رحمه  
 الله تعالى كالشاة والفرق ما قدمناه لكن يرد عليه لانه لو فقاء عيني جمار مثلاً ان يضمن  
 نصف قيمته وليس كذلك الحكم فالاولى التمسك بما روى انه عليه الصلوة والسلام  
 تضرب في عين الدابة بربع القيمة والتقييد بالعين لانه لو قطع اذنها او ذنبها يضمن بقضائها  
 وكذا لسان الثور والحمار وقيل جميع القيمة كما لو قطع احد قوائمها فانه يضمن قيمتها  
 وعليه الفتوى اى لو غير ما كوى وان ما كوى لا خير كما مر في العينين بكن في العين ان مسكه  
 لا يضمن شيئاً عند الجنيبة رحمه وعليه الفتوى وعمرهما كقطعها **وسمع** نقل المصنف  
 عن الدرر له كلب ياكل عنب الكرم فاشتمه عليه فيه فلم يحفظه حتى اكل العنب لم يضمن  
 وانما يضمن فيما اشتمه عليه فيما يجاوز تلف بني آدم كالحائط المائل ونظم الثور وعقر كلب عقور  
 فيضمن اذا لم يحفظه انتهى قال المصنف ويمكن حمل المتلف في قول الزيلعي ان اُلفت الكلب فعلى  
 صاحبه الضمان ان كان تقدم عليه قبل الاطلاق والا فلا كالحائط المائل على الاذى انتهى فيحصل  
 التوفيق قلب وقول وقول لا متفقاً عن له نحل يضعه في لستانه فيخرج فياكل عنب الناس  
 وفي اكرهم من يضمن بالتحمل ما اُلفه الضامن العنب ونحو امره دهل يؤمر بحمله عنهم

الى مكان آخر ام لا وجوابه ان لا يصح فيه شيئا مطلقا استهدا عليه ام لا اخذ من مسئلة الكلب  
 بل اولى وكذا ذكره المصنف في معينه لكن رايت في فتاوا الا انه افتى بالضمان في مسئلة النخل  
 فراجعوه عند الفتوى واما احتج به من ملكه فلا يؤثر في ذلك على ما هو ظاهر المذهب والجمهور  
 المشايخ فينبغي ان يؤثر به اذ كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى وفي الصيرة حاريا كل  
 لحظة الشان فلم يمنع حتى اكل الصبيح ضامه ادخل غنما او ثورا او فرسا او حمارا في زرع او كرم  
 ان ساقا ضمن ما ا تلف والا لا وقيل يصح وتامه في البرازية **باب حياية المملوك**  
**ولجناية عليه** اعلم ان جنایات المملوك لا ترجع الا دقا واحدا لو محلا ولا فقيمة واحدة  
 ولو قدرى القن ثم حتى تمكلاول ثم وتم بخلاف المذنب ولجناية فانه لا تجب الا فقيمة واحدة سيضم  
 حتى عيب خطاء التقيد هنا بالخطاء انما يفيد في النفس كمن يعمد يقتصر واما فيها دونها  
 فلا يفيد الاستواء خطائه وعمده فيما دولها ثم انما شئت للخطا عوب البينة وافرار مولا  
 وعلم القاضى لا باقراره اصلا يدانغ قلت يكن قوله وعلم القاضى على غير المفتى به فانه لا يحمل  
 يعلم القاضى في زمانا سنبلا لية عن الاشياء وتقدم دفعه مولا ان شاء لها فيملكه و  
 او ان شاء فداه بارسته لساكه لكن الواجب الاصل هو الدفع على الصبيح ولذا سقط الواجب عوته  
 بخلاف موت الحر كما ذكره المصنف وغيره لكن في الشريعة لية عن السلب الجوهرة عن الزد  
 ان الصبيح هو الفداء حتى لو اختاره ولم يقدر عليه اذاه متى وجد ولا يبرأ لاجل العبد وعاله  
 الزليح وغيره بانه اختار اصل حقم فبطل حقم في العبد عند اى خيفة حرم انتق و  
 ان اصل عند الفداء لا الدفع واما حشر الجمع في تعليل الامام ان الواجب احدها وانه  
 متى اختار احدها تعين لكنه قدم ان الدفع هو اصل وانه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه فان فدا  
 فجنى بعد فقى كالاولى حكما فان جنى جناتين دفعه بها الى وليها فداه بارسته ما فان وهبه الى  
 او باعه او اعتقه او دبره او استولى لها غير عالم بها بالجناية ضمن الاقل من قيمته والاقل من الارش  
 وان علم بها غير الارش فقط لهما ما وكيهه عالمها وكفيلت عتقه يقتل بيذا ورميه او نجح  
 ففعل العبد ذلك كما يصير فارقوله ان مرضت فانت طالق ثلثا وان قطع جيد يد حرم عدا  
 ودفع اليه فاعتقه فانت من السرية فالعبد صلحها اى بالجناية لان عتقه دليل **الصلح**

وان لم يعتقه وقد سرك على سيده فبقتل او بيع بطلان الصلح فان جنى ما ذون له مدين خطاء  
 فاعتقه سيده بلا علم جاعز لمرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه وغرم له اقل منها اي القيمة  
 ومن لا يشي ولو اطلقه اي العبد الجاني اجبني قيمة واحدة لموكة لا غير فان ولدت ما ذونه مدين  
 بيعت مع ولدها في الدين ان كانت الولادة بعد الحق للدين فولدت ثم لحقها الدين لم يتعلق  
 حق المخرم بالولد بخلاف اكسابها فان جنت فولدت لم يدفع الولد له اي لولي الجناية لتعلقها  
 بذمة المولى لاذمتها بخلاف الدين عبد لرجل بعم رجل ان سيده حرره فقتل العبد المتعتق  
 ذنبه اي ولي الزاعم جتعه خطاء فلا شيء للمر عليه لانه بنعمه عتقه اقرانه لا يستحق العبد  
 بل الدية لكنه لا يصدر على العاقلة الا بحجة فان قال معتق رقه معترف لرجل قتل لثاها  
 يجاب بموكة الذي اعتقه خطا قبل عتقى فقال لاخ الذي هو المولى لا بل بعد صد  
 الاول لانه متكر للضمان وان قال لها قطعت يدك وانت امتي قالت هي لا بل فعلته بعد  
 العتق فالقول لها لانه اقر بعد الضمان ثم ادعى ما يبرئه فلا يكون القول له وكذا القول  
 لها في كل ما اخذه المولى منها من المال لما ذكرنا استحصانا الا البجاع والغلة فالقول له لا سند  
 لحالة معروفة منافية للضمان عبد مجبور وصبي امر صبي يقتل رجل فقتله فدينه على عاقله  
 القاتل لان عمه الصبي خطأ ورجعوا على العبد بعد عتقه وقيل لا على الصبي الامر ابا القصور اهلية  
 فان كان مامور العبد عبد امثله دفع السيد القاتل او قتله في الخطاء ولا رجوع له على الامر  
 في الحال ويرجع بعد العتق العبد بالاقل من الفداء وقيمة العبد لانه مختار في دفع الزيادة لا  
 مضطر وكذا الحكم في العمد ان كان العبد القاتل صغيرا لان عمه خطأ فان كبر اقتصر منه  
 عبد حضر بئرا فاعتقه موكة ثم وقع فيها انسان او اكثر فقتل فلا شيء عليه لان جناية العبد  
 لا ترجع عليه شيئا ويجب على المولى قيمة واحدة ولو الواقع الغار يلبي فان قتل عبد عمدا وجاز  
 حزن كل منهما وليان فعفا المولى كل منهما ما دفع السيد نصفه الى المحزن الذين لم يعرفوا  
 او قد اده بدية كاملة لانه بذل لك العفو سقط القوم واقتل ما هو هوديتان وقد سقط دية  
 نصيب الغافلين وبقي دينه نصيب الساكنين او يدفع نصفه لهما فان قتل العبد احدهما  
 عمدا والاخر خطأ وعفا احد وليي العمد فدى بدية لولي الخطاء ونصيبها لولي العمد



الذي لم يعقنه ودفع اليه بما قسم الله على نفسه واربا عام نازعة عندهما فلن قتل عبدهما قريبا  
 وضعا احدهما بطل كله وقالا يدفع الذي عفا نصف نصيبه للآخر او يعديه بربع الدية وقيل عفا  
 رحمه الامام وجهه انه انقلب بالعفو ما لا والمولى لا يستوجب عليه عده دينا فلا تخلقه الور  
 فيه **فصل في الجناية على العبد** دية العبد قيمته فان بلغت دية  
 الحر بلغت قيمة الامة دية الحر نقص من كل من دية عبد وامة عشرة دراهم الهما بالخطا  
 رتبة الرقيق من الحر وتعين العشرة بارتان مسعود رفق الله عنه وعنه من الامة خمسة وتكون ح على العا  
 في ثلث سبيل خلافي الابن يوسف رحمه في الضميمة القيمة بالغة ما بلغت بالاجماع وما قدر من دية  
 الحر قد من قيمته وح ففي يد نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح رد وقيل لا ين اد على خسر آلاف  
 الا خمسة وجن مبه في الملتقى وتجب حكمة عدل في لجته في الصحيح وقيل كل قيمته قطع يد عبدا  
 فخره سيد مني فان منه وله للعبد ورثة غير المولى لا يقتصر لاستيلاء من له الحق والا  
 يكن له غير المولى اقصر منه خلافا للحد رحمه قال لعبدية احدكم حر فثما بين المولى العتق في احدهما  
 بعد البيع فادبها للسيدة كن البيان كالانشاء ولو قلا فدية حر وقيمة عبدوا القابل واحد معا وقيمتها  
 سواء وان قتل كلا واحد معا او على التعاقب لم يلد الا اول فقيمة الجسد زيلعي فقارجل عيني عبدا  
 بخير مولا ان شاء دفع مولا عبدا المفقور للفاقي واخذ منه قيمته كاملة او اسكه ولا ياخذ منه  
 المتصل مو قالا له لحد النقصان وقال الشافعي رحمه ضمنه القيمة وامسك البتة العياء ولو جنى  
 مديرا وام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش لقيام بقيمتها مقامها فان دفع القيمة بقضا  
 فجنى المديرا وام الولد جناية اخرى يشارك الثاني الاول اذ ليس بجناية كلها الاقيمة واحدة ولا شيء على  
 المولى لانه مجبور على الدفع ولو دفع القيمة لولى الاول بخير قضاء ابع السيد بحضنه من القيمة ورجع  
 لها على الاول لانه قبضه بعين حق لان المولى لا يجيب عليه الا قيمته واحدة او ابع ولي الجناية الاول  
 وقالا لا شيء على المولى وان اعتق المولى المدير وقد جنى جنايات لم تلزمه اى المولى الاقيمة واحدة  
 علم بالجناية قبل العتق او لا لان حق المولى لم يتعلق بالعبد فلم يكن مفقوتا بالاعتاق وام الولد  
 كالمدير فيما فرق المديب وام الولد الجناية توجب المال لم يجز اقرا لانه اقرا على المولى بخلاف ما اذا  
 اقرا بالعتق على اقله يصح اقراؤه على نفسه فيقتل به ولو جنى المدير خطأ فاقرا لم تسقط قيمته

عن مولاة ولو قتل المديون مولاة خطا سعى في قيمته ولو خمد اقله الوارث او استيعابه في قيمته  
ثم قتله دبر **فصل في غصب العن وغيره** قطع يد عبده <sup>فقطعه</sup>  
رجل وسرى فمات منه ضمن الغاصب قيمته اقطع وان قطع يده وهو في يد غاصب فمات  
بني الغاصب لصيرورته متلفا فيصير مستردا غصب عبد محجور مثله فمات في يده ضمن كان المحجور  
مولخذا باضاله لا باقواله الا بعد عقده مديوني عند غاصبه فمات ثم حرق عند سيده اخري ضمن  
السيد قيمته لها نصفين ورجع المولى بنصف قيمته على الغاصب فعرض المولى نصف قيمته  
الى ولي الحماية الاول لان حقه لم يجز الا والمزاحم قائم ثم رجع المولى به على الغاصب لانه اخذ  
ليسبب كان عند الغاصب بعكسه بان جنى عند مولاة ثمران غاصبه لا يرجع المولى على الغاصب  
به ثانيا لان الحماية الاولى كانت في يدها الكه والحق في الفصلين كالمديون غير ان المولى يدفع  
العبد نفسه هنا وثمة اى في المديون القيمة كما مر مديوني عند غاصبه فمات فغصب اينا فحق  
غاصبه فمات فغصب اينا فحق عند كان على سيده قيمته لها ورجع بقية على الغاصب  
لكونها عند ودفع المولى نصفها اى القيمة المأخوذة ثانيا الى ولي الحماية الاول ورجع المولى  
بذلك النصف على الغاصب وام الولد في كل ما كمد مديون غصب جعل صبيا حر او عبد عن نفسه  
والمراء بعضه الذهاب بلا اذن وليه فمات هذا الحر في يد فجاءه او محجور المرضين وان مات  
بصاعقة او هتيرة فدينه على عاقلة الغاصب استحسانا للتسببه بثقله لمكان الصو  
او الحيات حتى لو نقله لموضع يغلب فيه الحجر والامراض ضمن فتحب فيه الدية على العاقلة لكو  
قتلا تسببا هداية وغير ما قلت بقتل الحر الكبير لهذه الاماكن تعديا ان مقيدا ولم يمكن  
الحرز عنه فمن وان لم يمنع من حفظ نفسه لانه بتقصير منكم صغيرا كبيرا مقيدا عناية  
ولو غصب صبيا فقاوم عن يده جلس الغاصب حتى يجي به او يعلم موته خائنه كما لو خلع  
امراة رجل حتى وقعت الفرقة بينهما فانه يجلس حتى يثها او تموت خلاصة امره ان يختار  
صبيا ففعل الختان ذلك فقطع حشفته ومات الصبي من ذلك فاعاقلة الختان  
نصف دية وان لم يميت فاعاقلة كلها وقد تقدمت في باب ضمان الاجير وفي المعايات  
الرومانية **فصل** ومن الذي ان مات مجنية فاعليه اذا مات بالمو تشطر لمن

حل صبياً على دابة وقال مسكاً في فسقط الصبي لم يكن منه شيء من كان على عاقلة من  
 حمله دية أي دية الصبي كان الصبي من يركب مثله أو لا يركب مثله في الحائنة كصبي أودع عبداً  
 فضله أي قتل الصبي العبد المودع ضمن عاقلة الصبي قيمته وإن أودع طعاماً بلا إذن عليه و  
 ليس ما ذوناله في التجارة فأكله لم يضمن لأنه سلبه عليه وقال أبو يوسف والثاقبي حر في  
 الحال فكلنا الخلاق أو أغير أو أقرضنا ولو كان باذن أو ماذوناً ضمن بالجماع كما لو استعمل الصبي  
 مال الغير بلا ودعية ضمنه الحال قلت فذلك كله لو الصبي عاقلاً ولا يضمن بالجماع وقامه  
 في العناية والشرعية عن الشبابة وسكنت على اختلاف ما في الملتقى والهداية والزبلي فليحفظ  
**باب القسامة** هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقاً وسراً اليمين بالله تعالى  
 بسبب حضور عدل مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص سيأتي بيانه ميت  
 حو لو ذمياً أو مجنوناً شرعية به جرح أو ارتضى أو غش أو خرج دم من أذنه أو عينه وجرح  
 محلة أو وجد بدنه أو أكثره من أي جانب كان أو نصفه مع رأسه والنصر إن ورد في البدن كن  
 للأكثر حكم الكل حتى لو وجد أقل من نصفه ولو مع رأسه لا تلايودي لتكرار القسامة في قتل ذم  
 وهو غير مشروع ولم يعلم قاتله أو علم كان هو الخصم وسقط القسامة وأدعى وليه القتل على  
 أهلها أي المحلة كلهم أو ادعى على بعضهم حلف خسرو رجالتهم تحتهم الولي بالله ما قتلناه ولا  
 علمنا له قاتلاً بان يحلف كل منهم بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلاً لا يحلف الولي وقال الشافعي حر  
 إن كان نعمة لو استخلف الأولياء خمسين يمينا إن أهل المحلة قتلوه ثم يقضي بالدية على المدعى عليه  
 وقضى مالك دية بالحق لو ادعى بالعمد ثم قضى على أهلها بالدية لا مطلقاً إن وقعت الدعوى  
 بقتل حمد وإن وقعت الدعوى بخطاء فعلى أي يقضى بالدية على قاتله كما في شرح الجمع  
 مغرباً للتحفة والحائنة ونقل ابن الكمال عن اللبس أن في ظاهر الرواية القسامة على أهل المحلة  
 والدية على عواقل أي في ثلاث سنين وكذا في القصة التي خذ في ثلاث سنين فشرعية وإن لم يتم العدد كذا  
 الحلف عليهم ليم خسرو يمينا وإن تم العدد ولو ادعى الولي تكراره لا ومن كل منهم حلف حتى يحلف على الولي  
 المذكور ما هذا في دعوى القتل العمد أما في الخطاء فيقضى بالدية على قاتله ولا يحبس إن كان مغرباً  
 للحائنة ولو اتفق على نفسه أو غيره قتل أو فراه ولو على غيره فقتل الولي سقط الحلف لغيره لا تسامة



على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر به لانه ليس يقتل كان القاتل عراة  
فانت الحق سيد مباشرة الحيوانه مات خنق انقه والعزامة تتبع فعل العبد وتصيل دم من فيه  
او انقه لو دين او ذكره لان الدم يخرج منها عادة بلا فعل احد بخلاف الاذن والعين او نصف  
اي ولا قسامة في نصف ميت شوط لا او اقل منه اي من نصفه ولو معه الرأس لما مر على رقبته اي  
الميت بحية ملتوية لان الظاهر انه مات بها بزانة ومات حلقه لكبير اي وحيد سقطتاه  
الحلقة به ان الضرب جبت القسامة والدية وفي الظهيرة ما يتخالفه فان ادعى الولي على  
واحد من غيرهم كان ابرأ منه كاهل المحلة وسقطت القسامة عقيم وان ادعى الولي على  
معين منهم لا تسقط وقيل تسقط قاتل على دابة معها سائق او قائد او راكب فديته على قاتله  
دون اهل المحلة لانه في يد مضار كانه في دارة ولو اجتمع فيها سائق وقائد عدل قاله عليهم  
جميعا وان لم تكن ملكا لهم على ايديهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كالدار وقيل لا  
يجب على السائق الا اذا كان يسوقها تحقيقا وبه جزم في الجوهرة وان لم يكن معها احد قاله  
والقسامة على اهل المحلة التي فيها القاتل على الدابة وان مرت دابة عليها قاتل بين قرتين  
او قبيلتين فعلى اقربهما لما رواه انه عليه الصلوة والسلام امر قاتل جديين قرتين بان يذ  
فوجد الى احدهما اقرب يشترق فضره عليهم بالقسامة ولو استقيا فاعليهما وقيل الدابة اتفاق  
تقسما بشرط استماع الصوت منهم هكذا عبار الزليحي وعبارة الدرر وغيرهما منه وعبار  
البحر جند فلا عن الكافي لسمع صوتيه لانه ح يلحقه الغوث فينسبون الى التقصير في الضر  
والا بان كان في موضع لا يسمع منه الصوت لا تلزمهم نصرة فلا ينسبون الى التقصير فلا يجعلون  
قائلين تقديرا ويراعى حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان كان ملوكا جبت القسامة على الملوك  
والدية على عاقبتهم وكذا هو في قاعلى ارباب معلومين لان العبرة للملك والولاية كما افاد <sup>المصنف</sup>  
مستند اللولجية والبرازية قلت وسيجي البصريح به في المتن بتعالله ورواها وح فلا جزم  
للقرب لا اذا وجد في مكان مباح لا ملك فيه كحد ولا يد ولا قتل ذي الملك اليد المراد بالولاية  
واليد الخضوع ولو الجماعة يحصون فلو لعامة المسلمين فلا قسامة ولا دية على احد بل بيع لكن يبي  
وجوبها في بيت المال قتل في المراد باليد ايضا اليد المحققة واما الاراضى التي لها مالك اخذها

والظلم فيمنع ان يكون القتل فيها ذرا لا انه ليس على الغاصبية فتستأني عن الكفر في قتل  
وان مباح الكفة في أيدي المسلمين بحسب الدية في بيت المال لما ذكرنا انه اذا كان بحال البيع منه  
الصواب عليه العفو كذا في الولولجية وفيها ولو وجد قتل في ارض رجل الى جانب قرية ليس  
صاحب رضى منها اي من اهل القرية فهي عليه على رضى لا على اهلها اي القرية لان العقب للمالك  
الولاية انتهى قلت فقد اصرح في ان القربى بما يعتبدا او جد ارض مملوكة لا مملوكة ولا موقوفة  
لان تدبيره لا ربا به وسبغى متنافيه وان وجد دار انسان فعليه القسامة ولو اقلته وجعل  
دخلوا في القسامة ايضا خلافا لابي سفيان ملة في الدية على قلة ان ثبت اهلها له بالحجة كما  
يسبغى وكان له عاقلة ولا فعليه وهي اي الدية والقسامة على اهل الحطة الذين خط لهم  
الامام والفق ولو بقي منهم واحد دون السكان المشتري وقال ابو يوسف كلهم مشتركون  
فان باع كلهم على المشتري بالاجماع وان جدد دارين قيم لبعض اكثر فبى على عدد الروس  
كالشفعة وان بيعت ولم تقبض حتى وجد فيه القتل فعلى عاقلة البائع وفي البيع بخيار على  
عاقلة ذي اليد خلافا لها ولا تقبل عاقلة حتى يشهد الشهود اهلها اي الادار الذي فيها قتل  
لذي اليد ولو هو القتل كما سبغى ولا يكفى مجرد اليد حتى لو كان به لم تد عاقلة ولا فته  
در معللا بانه لا يمكن الايجاب على الورثة للورثة لشيئ ثم الورثة يخلقونه فيكون الايجاب على  
الورثة للميت لا للورثة كذا قيل قلت قد يقال لما كان هو لا يدى لنفسه فقير مبالا لى لقوة الشبهة  
فما مل وان وجد في القاتل القسامة والدية درر على من فيها من الرقاب والملاحين اتفاقا  
لانهم في ايديهم كالدابة وكذا الجملة علمها كذا وفي مسجد محلة وشارعها الخاص باهلها كما  
افاده ابن الكمال مستند الابداع وقد حققه ملاحضه ووافقه المصنف على اهلها وسوق مملوك على  
الملاك وعند ابى يوسف رضى على السكان ملقى وفي غيره اي غير المملوك والشارع الا عظم هو الثأر  
والسجن والجامع وكل مكان يكون النصف فيه لعامة المسلمين لا لخاصة منهم ولا لجماعة لا يقتص  
لا قسامة ولا دية على الجاني كمال وانما الدية في بيت المال لان الغرم بالغم ثم انما بحسب الدية  
فيما ذكر على بيت المال اذا كان ثانيا اي بعيدا عن المحلات الا يكن ثانيا بل قريبا منها ففعل القر  
المحلات اليه الدية والقسامة كما في صنف يحفظ اهل المحلة فتكون القسامة والدية على اهل

المحلة فكله في السوق الثاني اذا كان من يسكنها في اليا او كان لاحد فيها دار مملوكة تكون القسمة  
والدية عليه لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع فينصف بالتقدير فيجب عليه موجب التقدير كما في الفتا  
معزى للنهاية قلت وبه افعى المرحوم ابو السعد مفتي الروم واعتماده المصنف ان خلاصته المتن  
لانه مصرح به في غالب الفتاوى والشرح فيحفظ وليهدر ولو وجد في بنية وفي وسط القرية  
اذا كان يمر به الماء لا محتسبا كما ينبغي اذ كيد لاحد وقتل اذا كان موضع انبعاث مائه في دار  
الاسلام بحجة الدية في بيت المال لانه في ايدي المسلمين ابن كمال وفي خبر صغير هو باليقين  
به الشفعة على اهلها لاختصاصهم به ولو كانت البرثة مملوكة او وقف لاحد كما مر وسيجيء او  
كانت قرية من القرية او الاخبية او القسطا بحيث يسمع الصوت تجب على المالك اذا دعي اليه  
او على اهل القرية او اقرب الاخبية زيلعي ولو محتسبا بالسطا او بالخرقة او موطا او ملتقى  
على السط على اقرب الموضع اليه من القرية والامصار زاد في الخانية والاراضي اقره المصنف اذا  
كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والا كما مر ان التفتونم بالسكون فليجروا اي تفرقوا عن  
فلا اهل المحلة لان حفظها عليهم لان يدعي الولي على اولئك او يدعي على بعض معين منهم  
فلم يكن على اهل المحلة شيء ولا على اولئك حتى يبرهن لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق ويري اهل  
المحلة لان قوله حجة عليه ومستحلف على صيغة اسم المفعول قال قتله زيد حلف بالله ما  
ولا عرفت له قال لا خير زيد ولا يقبل قوله في حق من يزعم انه قتله بطل شهادة بعض اهل المحلة بقتل  
غيرهم خلافا لها او بقتل احد منهم بعينه للتممة ومن جرح في حق قتل منه فبقية اقراره حجة  
مات فالدية والقسامة على ذلك الحى خلافا لابي يوسف در فلو معه جريح به ومن فحله لخر  
فمكت ملة فمات لم يضمن الجامل عند ابي يوسف وفي قياس قول ابي حنيفة رحمه يضمن في رجلين بلا  
نالت وجدا احدهما قتيلا ضمن الاخر لان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه دية عند ابي حنيفة  
رحم خلافا لمحمد رحمه وفي قتل قرية لامرأة كره الحلف عليها وتدي عاقلتها وعند ابي يوسف رحمه  
القسامة على العاقلة ايضا قال المناخون والمرأة تدخل في الخمل مع العاقلة في هذه المسئلة كما  
في الملتقى وهو الامح ذكره الزيلعي وان وجد قتيلا في دار نفسه فالدية على عاقلة ورشته عند ابي حنيفة  
رحم وعندهما وزفر كما في اي في القتل المذكور وبه يفتى كذا ذكره ملاح في بيان وجه صد



الشرعية وتبعمها المصنف معالفهم بن الكمال فقال لهما ان المار في يد حين وجد الجرح فيجعل كانه  
 قتل نفسه فيكون هذا وله ان القسامة انما تجب بظهور القتل وحال ظهري المار لورثته قد  
 على عاقلته لا يقال العاقله انما يتحملون ما يجب على الورثة تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة  
 للورثة لان الايجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى يقض منه ديونه وتتقن وصاياه ثم يخلفه  
 الوارث فيه وهو نظير الصبي المعتن ان قتل ابيه تجب الدية على عاقلته وتكون ميراثا له فتبني  
 ولو وجد ارض موقوفة او دار كذا كذا يعني موقوفة على ارباب معلومة فالقسامة والدية على  
 اربابها لان تدبيره اليهم وان كانت الارض او الدار موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد فيه اى  
 المسجد يلعب ودرج وسرلية وغيرها وقد قلنا ما قلت والتقييد يكون الارباب الموقوف عليهم  
 معلومين يخرج غير المعلومين كما لو كان وقفا على الفقراء والمساكين فان الظاهر ان الدية  
 تكون في بيت المال لانه لا يكون من جملة ما اعد لمصالح المسلمين فاشبهه الجامع قاله المصنف  
 بخلاف لو وجد في معسكر في فلاة غير مملوكة ففي الخيمة والقيسطاط على من يسكنهما وفي خارجهما  
 اى الخيمة والقيسطاط ان كانوا اى ساكنيها خارجهما قبائل فعلى قبيلة وجد القتل فيما ولو بين  
 القبيلتين كان حكمهما مريد القريتين ولو نزلوا جملة مختلفين فغلب كل العسكر ولو كانوا قد قتلوا  
 عدوا قلا قسامة ولا دية ملتبقة ولو كانت الارض التي نزل فيها العسكر مملوكة فعلى المالك  
 بالاجماع لا هم سكان ولا ينسحب المالك في القسامة والدية درر لكن في الملتبقة خلافا لابي يوسف  
 رحمه الله وفيها ولو وجد في قرية لا ينام لم يكن على الايام قسامة وهي على عاقلته ثم لا يقيم له  
 من اهل اليمن وان كان فيهم مراك فغلبه لانه من اهل اليمن ولو لم يكن فروع ولو وجد دابة  
 صبر او معتق فعلى عاقلته ولو في دار ذي خلف فحسب من يملكه ولو تعاقلا فعلى عاقلتهما ولو  
 رجل في محلة فاصاياه سمع او حجروا لم يد من اين يملك منه فعلى اهل المحلة القسامة والدية  
 وفي الخاتمة وجار لهيمة او دابة مقتولة فلا شيء فيها وان وجد مكاتب او مكرام او قتيلا في محلة  
 فالقسامة والقيمة على عاقلته ثم ثلث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه فمذركه لا مديونا  
 فقيمته على مولاه مؤجلة ولو وجد المولى قتيلا في دار مولاه فمديونا او لا فعلى عاقلته المولى ولو  
 وجد الحر قتيلا في دار ابيه او امه او امرأة في دار زوجها فالقسامة وللاية على العاقله ولا يحجر

ولا يقتص من اهل المحلة ولا من اهل الدار

من المديان والله تعالى اعلم **كتاب المعاقلة** جمع مظلة يفتح فتكون تضم وهي الدية وليست

عقلا لا بها يعقل الدماء من ان تسفك اي تمسكها ومنه العقل لانه يمنع القبائح والعاقلة اهل

الديوان وهم العسكر وعند الشافعي رحمه اهل العشيرة وهم العصباء من هو منهم فنجب عليهم كل

دية وجبت بفقر القتل خرج ما انقلب ما يصح او بشبهة كقتل ابي ابنه عمدا فلدته في ماله كما

مرفى الجحائيل فتؤخذ من عطاياهم او من ارزاقهم والفرق بين العطية والرزق ان الرزق

ما يفرض في بيت المال بقدر الحاجة والكفاية مشاهرة او مياومة والعطاء ما يفرض في كل سنة

لا بقدر الحاجة بل لصيوة وعناية امر الدين في ثلث سنين من وقت القضاء وكذا اما يجب في مال

القاتل عمدا بان قتل ابيه يؤخذ في ثلث سنين عندنا وعند الشافعي يحجب الا فان خرجت العطايا

في اكثر من ثلث سنين او اقل يؤخذ منه لحصول المقصود وان لم يكن القاتل من اهل الديوان فقلته

قبيلته واقاربه وكل من يتناصرو به تنوين البصائر وتقسيم الدية عليهم في ثلث سنين ثم السنين

يعني العطيات فمستأنى فليحفظ لا يؤخذ في كل سنة ادرهم او درهم وثلث ولم تر على كل واحد

من كل الدية في ثلث سنين على اربعة على الاصح فان لم تسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل

لسببا على ترتيب العصباء والقاتل عندنا كاحد هو ولو القاتل امرأة او صبيا او مجنون فانيشاركهم

على الصحيح في عاقلة المعتق قبيلة سيده ويعقل عن مولى المولاة مولاة وقبيلة مولاة واعلم

انه لا تعقل العاقلة جناية عبدا ولا عمدا وان سقط قوده بشبهة او قتله ابنه عمدا لم يكره

يصلح او اعتراف ولا مادون نصف عشر الدية لقوله عليه الصلوة والسلام لا تعقل العو قل عمدا ولا

عبدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا مادون ارض الموضوعة بل الجاني الا ان يصدقه في اقراره او تقو حجة

وانما قبلت البينة هنا مع الاقرار مع انها لا تقتدر معه لانها تثبت بالبس ثبابت باقرار المدعى

عليه وهو الوجوب على العاقلة ولو ضايق القاتل واولياء المقتول على ان قاضي بلدك انقص

بالدية على عاقلته بالبينة وكذلك يمسأ العاقلة فلا شئ عليها اي على العاقلة ان تصادقهما

ليس بحجة في حقهما بل يعمى اعلم ان الخصم في ذلك هو الجاني لان الحق عليه ولو كانا صبيا فانهما

ابوه خاينة قلت يؤخذ من قوله الخصم هو الجاني لا العاقلة جواب عادثة الفتوى وهي ان

فقا عين صبية فانت فاراد وليها تخلف العاقلة على نفق فعل الصبي والجواب انه لا يخلف لان

ذلك فرع صحة الدعوى وهي غير متوجبة على العاقلة وبقي هنا شئ وهو ان العاقلة لو اقرت  
 بفعل الجاني هل يصح اقرارهم بالنسبة اليهم حتى يقض على من بالدية أم لا فان قلت نعم ينبغي  
 ان يجري الحلف في حقهم نظير غايلته قاله المصنف بخلافه وان جنى من على نفسه عبد  
 خطاء ففيه على عاقلة يعني اذا قتله لان العاقلة لا تحتل اطراف العبد وقال الشافعي رحمه لا تحتل  
 النفس ايضا ولا يدخل صبي وامرأة ومجنون في العاقلة اذ لم يتناصروا يعني لو القاتل غيرهم ولا  
 فيدخلون على الصحيح كما مر ولا يعقل كافر عن مسلم ولا بعكسه لعدم التناصر وللكفار يتعاقلون  
 فيما بينهم ولو اختلف مللهم لان الكفر كله حلة واحدة يعني ان تناصر او لا فعهاله في ثلاث  
 سنين كما لمسلم كما بسطه في المجتبى واذ لم يكن للقاتل عاقلة كلفيتا وحول اسم فالدية في بيت  
 المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى درر ويزازية وجعل الزبيعي رواية وجوبها في ماله رواية  
 شاذة قلت وظاهر ما في المجتبى عن خوارجهم من ان تناصروا هم قد اعدم وبيت المال قلها  
 يرجع وجوبها في ماله فيؤدي في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة كما فعله في المجتبى عن الناطقي  
 قال وهذا حسن لا يد من حفظه وافر المصنف فليحفظ فقد وقع في كثير من المواضع انها  
 في ثلاث سنين فافهم وهذا اذا كان القاتل مسلما فلو ذميا ففي ماله اجماعا يزازية ومن له واية  
 معروف مطلقا ولو بعيد او محرم ما يرق او كره لا يعقله بيت المال وهو الصحيح كما بسطه في الناطقي  
 ولا عاقلة للجم وبه جزم في الدار قاله المصنف لعدم تناصروهم وقيل لهم عواقل لانهم يتناصرون  
 كالاساقفة والصابادين والصرايين والسرارين فاهل محلة القاتل وصنفته عاقلة وكذلك  
 طلبة العلم قلت وبه افتى الحلواني وغيره خاتمة زاد في المجتبى والحاصل ان التناصر اصل في هذا  
 الباب ومعنى التناصر انه اذا احببه امرقا مومنا معه في كفايته وقامه فيه وفي تنوير البصائر فمرا  
 لحافطية والحق ان التناصر فهم بالعرف فهم عاقلة الخ فليحفظ وافر القهستاني الكفر  
 شيخنا الحانق ان التناصر منت لان الغلبة له ولا ينفق وتبقى كل واحد المذكور صلاحه فتنبه قلت حيث لا يتلوه  
 تناصر فالدية في ماله او بيت المال والله تعالى اعلم بالصواب **كتاب الوصايا** يم الوصية والايضا اعتبارا  
 اوصى الى فلاتي اي جعله وصيا والاسم منه الرصاية وسيجي في باب مستقل اوصى لفلان  
 بمعنى ملكه بطريق الوصية فتح هي عليك مضاف الى ما بعد الموت عينا كان او دنانير



بطريق التبع ليخرج نحر الاقرار بالدين فانه نافذ من كل المال كما سيأتي ولا ينافيه وجوبه لستحقه تعالى  
 فتامله وهي على ما في المجتبى اربعة اقسام واجبة بالزكاة والكفارات وقضية الصيام والصلوة التي  
 فرع فيها ومباحة لغنى ومكرهة لامل فسوق والا فسخة ولا تجب للوالدين والاقرنين لان اية البقرة  
 منسوخة بآية النساء سببها ما هو سيد التبرعات وشرايطها كون الموصى اهلا للملك فلم تجز  
 من صغير وصغير ومكاتب الا اذا اضاف لعقده كما سيأتي وعدم استغرافه بالدين لتقدمه  
 على الوصية كما سيأتي وكون الموصى به حيا وقت الحقيقة او تقدير الحمل الموصى به فانه  
 فانه به يسقط ايراد الشراعية وكونه غير وارث وقت الموت ولا قاتل وهل يشترط كونه <sup>معتق</sup>  
 قلت نعم كما ذكره ابن السلطان وغيره في الباب الثاني وكون الموصى به قابلا للملك بعد موت الموصى  
 بعقد من العقود مالا او نفعا موجد الحال امر معد وما وان يكون بمقدار الثلث ودكتها قوله  
 او صيت بلكه الفلان وما يجري مجراه من الالفاظ المستعملة فيما وفي البدايع ركنها الايجاب  
 والقبول وقال زفر حر الايجاب فقط قلت والمراد بالقبول ما يعم الصحيح والمكالة بان يموت الموصى  
 له بعد موت الموصى بلا قبول كما سيأتي وحكما كون الموصى به ملكا جديدا للوصي كما في المجتبى فليزعمه استبداد الجارية <sup>بالموصى</sup>  
 بها وجوز بالثلث للجنبى عند عدم المانع وان لم يجز الوارث ذلك لا الزيادة عليه الا ان  
 تجز ورثته بعد موته فلا تقبل لجهلهم حال حيته اصل بل بعد وفاته وهم كبار يعنى يعتبر كونه  
 وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية على عكس اقرار الموصى للوارث وتلدت باقل منه  
 ولو عند غنى ورثته واستغناهم بحتم كثرها او كمالها بقلها بلا احداهما او غنى واستغنا  
 لانه حصة وصلة وتوق من الدين لتقدم حق العبد وصحت بكل عند علم ورثته  
 ولو حكما كاستناس من بعد المزمع صلوكه بثلث ماله اتفاقا وتكون وصية بالعتق فان خرج من  
 الثلث فيما والا سعى في بقية قيمته وان فضل من الثلث شئ فهو له وبدا يذو درهم مرسلة  
 لا تقع في الاصح كما لا يقع معين من اعيان ماله وصحت ملكات نفسه او مملوك او كاهن وولده  
 استحقاقا لا ملكات وارثه وصحت للحمل وبه كقولنا وصيت بحمل جاريتي او دابتي هذه فلا  
 ثم انما يقع ان ولد الحمل لا قل من ستة اشهر ولو زوج الحمل حيا ولو ميتا وهي معتد قسرين  
 الوصية فلا قل من سنتين بدليل ثبوت نسبه اختيار وجوهه ولا فرق بين <sup>غير</sup> الاولى

من الحيوانات فلو اوصى لما في بطن دابة فلان لينفق عليه مع ومدة الحمل للدمى ستة اشهر  
 وللغنم احد عشرة سنة وللابل والحمل والحمار سنة وللبقرة تسعة اشهر وللشتر سنة  
 والكلب اربعون يوماً والطير احد وعشرون يوماً فتستأنى من ذلك الاستيفاء من وقتها اي وقت  
 الوصية وعليه المتون وفي النهاية من وقت موت الموصى وفي الكافي ما يفيد انه من كلول  
 ان كان له ومن الناز ان كان به زاد في الكثر ولا تضع الحبة للحمل لعدم قبضه ولا ولاية كماله  
 عليه ليقبض عنه زيلعي وغيره فلو صالح ابو الحمل عنه بما اوصى له لم يجز لانه لا ولاية للاب  
 على الجنين ولو الجنية قلت وبه علم جاز جاذبة الفتوى وهي ان ليس للموصى واختار النضر  
 فيما وقف الحمل بل قالوا الحمل لا يورث ولا يورث عليه وصحت بائمة اهلها لما تقر ان كل ما  
 صح افراده بالعقد صح استثناء منه وما لا فلا ومن المسلم للذمى والعكس لا يحسن في دار  
 قيد بدار لان المستامن كالذمى كما افاده الملاحض ونجما قلت وبه صح الحمل والذمى  
 وغيرهما وسبغى متنا في وصايا الذمى ولا وارثه وقاله مباشرة لاستبها كما امر الا باجازه قد  
 لقوله عليه الصلوة والسلام لا وصية لوارث الا ان يجزها الورثة يعني عند وجود وارث آخر  
 كما يفيد آخر الحديث وسحقه وهم كبار عقلا وفلم تجز اجازة صغيرة ومجنون واجازة  
 المريض كابتداء وصية ولو اجاز البعض ورد البعض جاز على المجيز بقدر حصته او يكون  
 القاتل سبياً او مجنوناً فجزى بلا اجازة لانها ليس اهلا للعقوبة او لم يكن له وارث سواء  
 كما في الخيانة اي سوى الموصى له القاتل والوارث حتى لو اوصى لزوجته او هي له ولم يكن ثم وارث  
 آخر تصح الوصية ابن الكمال نادى في الجنية فلو اوصت لزوجها بالنصف كان له الكل قلت وانا  
 قيد وابل الزوجين لان غيرهما لا يحتاج الى الوصية لانه يرث الكل زوج او زوجة وقد قلنا في الا  
 معزاً للشرعية وفي فتاوى النوازل اوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثاً الا امرته فان  
 لم تجز فلها السك والباقي للمصلى له لان له الثلث بلا اجازة فيبقى الثلثان فلها ربعها وهو سدين  
 الكل ولو كان مكانها زوج فان لم يجز فلها الثلث والباقي للموصى له ولا من صبي غير صبي اصل ولو  
 في زوجة الغير خلافاً للشافعي رحمه الله الاصح من ميراثه ان يجهز وامره فيه فيستأنا عليه  
 تحت اجازة من غيره لو وصية قايمة يعني المأخوذة من وصية مات بعد الاداء والوصية اليه

كان أدركت فبلغت أفلات لم يجز لقصور ولايته فلا يملكه تقيرا أو تعليقا كما في الطلاق فبطلان العبد  
كما أفاده بقوله ولا من عبد ومكاتب وان ترك المكاتب وفاة وميتل عند ما تقع في صورة ترك  
الرقاء وذرا لا إذا أضافها كل منهما وعبارة الدرر أضافها إلى العتق فتقع لزوال المانع  
حق المولى كما من معتقل اللسان بالإشارة إذا امتدت عقلته حتى صار له إشارة معهود  
فمنها كخرس وقدر الامتداد سنة وقيل امتدت لموته جاز اقاربه بالإشارة والاستهاد عليه  
كما خرس قالوا وعليه الفتوى رد وسيجي في مسائل شتى وإنما يصح قولها بعد موته لأن أدان بن  
حكمها بعد الموت فبطل قولها ورد ما قبله وإنما ملك بالقبول إذا أدامت موصيه ثم هو لا يقول  
فمنها المال الموصى به لو رثته بلا حجب استحقاقا كما مر في الواو صي للجنين يدخل في ملكه بلا  
قول استحقاقا لعدم من يلى عليه لنقل عنه كما مر في كفاي للموصي الرجوع عنها بقوله صريح  
أو فعل يقطع حق المالك عن التعصيب بأن ينزل اسمه وأعظم مناقضه كما عرفت في التعصبات  
فعل ينزل في الموصى به ما يمنع تسليمه إلا به كالتسويق الموصى به ليمين والبتا في الدار الموصى  
لها فبطلان بتخصيصها وعدم ثباتها لأنه تصرف في التابع وتصرف عطف على بقوله صريح و  
عطف ابن الكمال بتجالد الربا وعليه فواصل ثالث في كون فعله يقيد رجوعه عنها كما  
يقيد من الدار فتميز بئيل ملكه فانه رجوع عاد ملكه ثانيا أم لا كالبيع والهبة وكذا إذا  
خلطه بغيره بحيث لا يمكن تميزه لا يكون أيضا بغسل ثوب أو صبي به لأنه تصرف في التبع و  
أن التعيين بعد موت الموصي لا يضر صلاح ولا يجزى ما درر وكثرة وقاية وفي الجمع به يقتضي  
ومثله في العتق ثم نقل عن البيهقي أن الفتوى على أنه رجوع وفي السرية وعليه الفتوى  
واقعه المصنف وكذا أنه تكون ولو ما قبله كل وصية أو وصيت بها فخرام أو دوا أو غيرها بخلاف  
قوله تركتها ونحو ذلك لأنه كل وصية أو وصيت بها فهي باطلة أو الذي أوصيت به تريد قولهم أو نقله  
وإلى نقل ذلك رجوع من الأول أو يكون وارثه بالجزء كما لو كان كذا من آخر ميتا وقتها فاعلم من  
الوصيتين لهما المطلق الثانية ولو جاز وقتها فبطلت قبل الموت بطلت الأولى بالرجوع والثالثة بالموت  
وتبطل وصية الميراث ووصيته من تحبها بعد ما أوصى بها لهبة والوصية للمفقير رانه يعتبر بحوائز  
الوصية كون الموصي له وارثا أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية بخلاف الأول لأنه



يعتبر كون المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار فلو اقر لها فتكسبها فمات جاز ويبطل اقراره  
وصيته وهبته لابنته كافر او عبدا او مكاتبان اسلم او اعتق بعد ذلك لقيام السنة وقت  
الاقرار فيودث هتمة الايتار وصية مقعد ومفلوج واشل ومسلول به علة السل وهو قرح في  
في الورثة من كل ماله ان طالت مدته سنة ولم يخف موته منه والا تطل خيف موته فمن  
ثلاثة اهلها امرض فزمنه لا قاتلة قتل من الموت ان لا يخرج لحاج نفسه وعليه اعتماد في التجزئة  
بزازية والمختار انه ما كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب راس فمستثنى عن صفة الله  
واذا اجتمع الوصايا قدم القرض وان لغو الموصى وان تساوت قوة قدم ما قدم اذا ضاق التلت عنها  
قال الزيلعي كفارة قتل ظهار ودين مقدم على الفطرة وجوبا بالكتاب ومن الفطرة والمفطر  
على الاضحية وجوبا لاجل اداء ون الاضحية وفي الفهستاني عن الطهاريه عن الامام الطوسي  
بيد امكفارة قتل ثم عين ثم ظهار ثم افطار ثم النظر ثم الفطيرة ثم الاضحية وقدم العتق على  
التخراج وفي البرجندي مذهب بجنيقة حر اخوان حج النفل افضل من الصدقة او صنى الحج اي  
حجة الاسلام اجمع عنه راكبا فلو لم تبلغ النفقة من يلايه فقال رجل انا اجمع عنه بهذا الما  
ما شيئا لا يجزيه فمستثنى مغرا بالثمة فلو من يلايه ان كفى نفقته ذلك ولا فمحيث تكفى  
وان مات حاج في طريقه ووصى بالجمع عنه يجمع من يلايه راكبا وقالا من حيث مات استحقا  
هداية ومحبي وملق قلت ومفاده ان قوله قياس عليه الموت فكان القياس هنا هو المعتمد  
فاقهر ان بلغ نفقته ذلك ولا فمحيث تبلغ ومن لا وطن له فمحيث مات لجماعا  
اوصى بان يشتري بكل ماله عبدا فيعتق عنه عن الموصى ولم تختز الورثة بطلت كذا اذا  
اوصى بان يشتري له عبدا بالف درهم زاد الالف على التلت وقال لا يشتري بكل التلت في التلت  
جمع مرضى اوصى بوصايا ثم برئ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصايا باقية ان لم  
يقبل ان مات من مرضى هذا فقد اوصيت بكذا كذا في الخيانة اوصى بوصية ثم من ان اطلق الحق  
حتى بلغ سنة اشهر بطلت الاكراه وكذا الوصى ثم اخذ بالوصى وصار معتقا حتى مات بطلت  
خيانة اوصى بان يعارثه من فلان او بان يسقى عنه الماء شهر في الموسم او في سبيل الله فهو باطل  
في قول ابن خنيفة رحمه خيانة كما لو اوصى بهذا التبن للدار فلان فان الوصية باطلة ولو قال يعلف

بها دواب فلان جاز ولو اوصى ببيت ينفق على فريسة فلا تنكح كل شهر كذا جاز ويبطل بيعها ولو اوصى تسكني دار  
 لرجل وكما قال له سواها جاز وله سكنها ما دام حيا وليس للوارث بيع ثلثيها وقال ابو يوسف دخل  
 ذلك له ان يقاسم الورثة ايضا ويفرز الثلث للوصية خائنة ولو اوصى بقطنة لرجل وبجبة لآخر  
 واوصى بلحم شاة معينة لرجل وبجلدها لآخر واوصى بجمطة في سبيلها لرجل وبالبث لآخر جاز  
 الوصية لهما وعلى الموصي لهما ان يدرس ويسلخ الشاة اوصى بثلاث ماله لبيت المقدس جاز ذلك  
 وينفق في عمارة بيت المقدس في السراجية ونحوه قالوا وهذا يفيد جواز النفقة من وقف المسجد  
 على قناديله وسراجيه وان يشتري بذلك الزيت والنفق للقناديل في رمضان خائنة وفي المجتبى او  
 بثلاث ماله للكعبة جاز ويصير لغفراء الكعبة لا غير وكذا للصعيد والمقدس في الوصية لفقير  
 الكوفة جاز لغيرهم وفي الخائنة اوصى بعبدة يخدم المسجد ويؤتون فيه جاز ويكون كسبه  
 لو ارث الموصى ولو اوصى بثلاث ماله لاهمال البر لا يصير ثلثه لبناء الجحش لان اصلاحه على  
 السلطان اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلثة ايام فالوصية باطلة كما في الخائنة  
 عن ابي بكر البلخي رح وفيها عن ابي جعفر رح اوصى باتخاذ الطعام بعد موته ويعلم الذين  
 يحضرون القرية جاز من الثلث ويحل لمن طال مقامه او مسافة لا لمن يطول ولو فضل طعام ان كثيرا  
 يضمن والا لا انتهى قلت وحمل المصنف الاول على طعام يجتمع له الناحات بقية ثلثة ايام  
 فتكون وصية لمن فطلت والثاني على ما كان لغيره **فروع** اوصى بان يصلي عليه  
 او يحمل بعد موته الى بلد آخر او يكفن في ثوب كذا او يطين قبره او يضرب على قبره او لمن  
 يقرأ عند قبره بشئ معين فمضى باطلة سراجية وستحققه اوصى بثلاث ماله لله تعالى فمضى باطلة  
 وقال محمد رحمه تصرف لوجي البر قال اوصيت لفلان بالف وهو عشرين مالا لم يكن له الا الف وفي  
 اوصيت له بجميع ما في هذا الكيفي هو الف فاذا فيه الفان وذانيذ وجوهه كله له ان خرج  
 من الثلث محبة قال بلدي عنه اقامت فانت بكم مني عليك محبة وصيته ولو قال ان ميت  
 لا يدخل الجنة يدخل الجنة في الوصية للميت وفي الوصية للعلماء يدخل المستكبر في بلاد  
 خوارزم دون بلادته ولو اوصى للعلماء يصير للعلماء الزاهد لا همهم العقلاء في الحقيقة  
 فبينهما علم ان الوصية في يد الموصي او ورثته بمنزلة الوصية سراج **باب الوصية**





وكا الثاني كل مختلف للجنس وضابطه ما لا يقسم خبرا وبالفت وله دين من جنس الالف وعين فان  
خرج الالف من ثلث العين دفع اليه وكذا يخرج ثلث العين يدفع له وكذا يخرج شئ من اية  
دفع اليه ثلثه حتى يستوفى حقه وهو الالف وثلثه لزيد وعمرو وهو اى غم وميت لن يكله اى كا  
الثلث فاكصل ان الميت والمعدوم لا يتحقق شيئا فلا يزعم غيره وصار كما لو وصى لزيد وجدا  
هذا اذا خرج الزاعم من الاصل اما اذا خرج الزاعم بعد صحة الايجاب يخرج بحجته ولا يسلم  
للاخر كل الثلث لثبوت الشراكة كما لو قال ثلث مالي لفلان وفلان ابن عبد الله ان مت وهو  
فمات الموصى وفلان ابن عبد الله غني كان فلان نصف الثلث وكذا الوما تاحدا قبل الموصى  
وفروعه كثيرة واصله الموصى عليه انه متى دخل في الوصية ثم خرج فقد شرطه لا يوجب  
الزيادة في حق الاخر - <sup>مقوله</sup> لم يدخل في الوصية فقد اهلية كان الكل للاخر ذكر الزبلي  
وقيل العبر لوقت موت الموصى وباليه يشير كلام الدرر يتعالل كما في حيث قال اوله ولولد  
بكر فمات ولده قبل موت الموصى ألحق بكر قول الزبلي فيما مر اما اذا خرج الزاعم بعد صحة  
الايجاب ألحق صحيح في اعتبار حالة الايجاب قيل فيه روايتان ولو قال بين زيد وعمرو وهو  
لزيد نصفه لان كلمة بين توجب التضييف حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت <sup>بعضا</sup> نصفه <sup>بعضا</sup>  
وثلثه وهو اى الموصى فقير وقت وصيته له ثلث ماله عند موته سواء اكتسبه بعد  
او قبلها لما تقر ان الوصية ليحيا بعد الموت اذا لم يكن الموصى به غنيا او نوعا معيننا اما اذا وصى  
بعين او نوع من ماله كثلث غنمه فمات قبل موته بطلت لتعلقها بالعين فتبطل بقواتها  
وان اكتسب غيرها ولو لم يكن له غنم عند الوصية قامت فاحها اى الغنم ثم مات صح في صحيح  
لان تعلقها بالنوع كتعلقها بالمال ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم يعطى قيمة الشاة بخلاف  
قوله له شاة من غنمي ولا غنم له يعنى لا شاة له فالحا تبطل وكذا الولم يصفها لماله ولا غنم له وقيل نعم  
وكذا الحكم في كل نوع من انواع المال كالبقرة والثوب يخفى هازيلعي وثلثه لامهات اولاده ومن ثلث  
وللفقراء والمساكين هن اى امهات اولاد ثلثة قاسم من خمسة وبهم للفقراء وبهم للمساكين  
وعند محمد رجمة الله تعالى في قسم اسباعا لان لفظ الفقراء  
والمساكين جمع واقله اثنتان قلنا الالحنة تبطل بالجمعة وثلثه لزيد والمساكين

لزيد نصفه لهم نصفه وعند محمد حرا لثلاثا كافر ولو اوصى ببلية لزيد وللفقراء والمساكين قسم الثلث  
 عند الامام وايضا فعند ابى يوسف رحوا وخماسا عند محمد رح اختيار ولو اوصى للمساكين كان  
 له صرفه الى مسكين واحد وقال محمد رح لاثنتين على ما مر فلا يجزى نصيبا للمساكين الا على من  
 اثنتين عنده والخلاف فيما اذا لم يشتر مساكين فلو اشار كجماعة وقال ثلث مالي لهذه المساكين لم  
 يجزى صرفه لو اذ اتفقا ولو اوصى لفقير بلخ فاعطى غيرهم جاز عند ابى يوسف رح وعليه الفتوى  
 خلاصة وشربلاية وبما له لرجل وبما له لآخر فقال كآخر اشركتك معها له ثلث كل فانه لتساو  
 نصيبيهما فامكنت المساواة فكل ثلث المائة ولو اربعة ثلثه وبما اثبت كآخر فقال لآخر اشركتك  
 معها له نصفها لكل منهما لتفاوت نصيبيهما فيساوى كلاهما وثلث ماله لرجل ثم  
 قال كآخر اشركتك او ادخلتك معه فالثلث بينهما لما ذكرنا وان قال لورثته لفلان على دين فصد  
 فانه يصدر وجوبا الى الثلث استحسانا بخلاف قوله كل من ادعى على شيئا فاعطوه لانه خلاف الشرع  
 الا ان يقول ان راي الوصي ان يعطيه فيجوز من الثلث ويصير وصية ولو قال ما ادعى فلان من مال  
 فهو صادق فان سبب منه دعوى في شئ معلوم فقوله واكلا محبتي فان اوصى بوصايا مع ذلك  
 اى مع قوله لورثته لفلان على دين فصد قوله غرل الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة قيل  
 لكل من اصحاب الوصايا والورثة صدقوه فيما شئتم وما بقى من الثلث فلولصايا والدين وان كان فقدا  
 على الحقيقين الا انه محمول على طريق تقديره ما ذكره في أخذ الورثة بتلتي ما اقروا به والموصى لهم ثلث  
 ما اقروا به وما بقى فلهم ويحلف كل على العلم لو ادعى الزيادة قلت بقى لو كانت الوصايا دون  
 الثلث هل يعزل الثلث كله ام بقدر الوصايا المراد وبقي ايضا هل يلزمهم ان يصدقوه في اكثر  
 من الثلث يراجع ابن الكمال به ولا يجزى وازنه او قاتله له نصف الوصية وبطل وصيته  
 للوارث والقائل لهما من اهل الوصية على ما مر لانه الصبح باجازه الوارث بخلاف ما اذا اقر  
 او دين لوارثه ولا يجزى حيث لا يصح في حق الاجنبي ايضا لانه اقرار بعقد سابق بينهما فاذا اعا  
 بعضه لغيره بآقيه ضرورة قيل هذا اذا اتفقا فان انكر احدهما شركة الآخر صح اقراره في حصته  
 الاجنبي عند محمد رح وعندهما تبطل في الكل لما قلنا زيلبي ولو اوصى بتيار متقاوتة جيرة وسطا ورد  
 لثلاثة انفس كل منهم بنصيب فصاع منها ثوب لم يرد اى هو الوارث يعقل لكل منهم حلك خلفك

بطلت الوصية لجهالة المستحق كوصيته لأحد هذين الرجلين إلا أن يسأله أو يسأل أبا بقاء منها  
 فتعوز موصيته لزوال المانع وهو الجمع فتقسم لأبي الجيد ثلثه ولأبي الردي ثلثه ولأبي الوسط  
 ثلث كل واحد منهما لأن السقوية بقدر إمكانه ولو أوصى أحد الشريكين ببنت معين من دار مشركه  
 وقسم فوقع في حظه فهو للموصي له ولا يقع في حظه فله مثل ذرعه صرح صل الشريعة وغيره  
 بوجوب القسمة ولو قال قسم فإن وقع النسخ كان أولى والأقرار ببنت معين من دار مشركه  
 مثلها أي مثل الوصية في النسخ المذكور وبالف عين أي معين بأن كانت ودية عند الموصي من مال  
 آخر فأجاز ريب المال الوصية بعد موت الموصي ودفعه إليه صرح وله المانع بعد الإجازة لأن إجازته  
 تبصر فله أن يمنع من التسليم وأما بعد الدفع فلا يرجع له شرح تكلمه بخلاف ما إذا أوصى بالزيادة على  
 الثلث أو لقائله أو لوارثه فأجازتها الورثة حيث لا يكون لهم المانع بعد الإجازة بل يرجع على التسليم  
 لما تقر بأن المجاز له بتملكه من قبل الموصي عندنا وعند الشافعي ربح من قبل الخبير ولو أقر أحد الابنين  
 بعد القسمة بوصية أبيه بالثلث فتح أقراره في ثلث نصيبه لا تصفه استحقاقا لأنه أقر له بثلث  
 شائع في كل التركة وهي معها فيكون مقر بثلث مأمعه وبثلث مأمع خيه بخلاف ما لو أقر لها  
 بدين على أبيها حيث يلزمه كله لتقدم الدين على الميراث وبإمامة فولدت بعد موت الموصي  
 ولدا أو كلاهما يخرجان من الثلث فبهما للموصي له ولا يخرج أحدهما الثلث منها ثم منه لأن البيع  
 لا يترجم لأصل ولا يأخذ منهما على السوء هذا إذا ولدت قبل القسمة وقبل الموصي له فلو بعد ما فنزل  
 له لأنه تمام ملكه وكذا الوعد القبول وقيل القسمة على ما ذكره القدرى ولو قبل موت الموصي فلو  
 والكسبي كالولي في ما ذكر **باب العتق في المرض** يجيز حال العقد في نصف مجزئ  
 هو الذي أوجب كجه في الحال فإن كان في الصحة فمن كل ماله وألا فمن ثلثه والمراد بالنصف النصف  
 هو إنشاء ويكون فيه معنى التبرع حتى إن الأقرار بالدين في المرض ينفذ من كل المال والنكاح فيه  
 ينفذ بقدر مهر المثل من كل المال والمضائق إلى موته وهو ما أوجب حكمه بعد موته كانت حر بعد  
 موت أو هذا الزيد بعد موت من الثلث وإن كان في الصحة ومضى منه كالصحة والمقعد  
 المفلوج والمسلول إذا تطاول ولم يقعد في الفراش كالحصبة حتى تم زوال المطاول سنة أو  
 في المرض المختار المبصر صلوة قاعد اعتاقه ومحاباة ووقفه وهبته وضمانه كل ذلك حكمه



حكم وصية فباعتبار من الثلث كما قد مضى في الوضآن وقت الميراث المداون بحيط باطل فيلحق بغير  
 وبنهم أصحاب الوصايا في الضرب ولم يبيع العبدان لغيره عتقه لأن المنع لحقهم فيسقط باجتماع  
 فان حالي محرر وضاق الثلث عنها فتوى إى الحياة الحق وعكسه بان حرر فحالي استوى باوقالا  
 عتقه اولى بينهما وصيته بان يعتق عنه هذه المائة عبدا تنفذ الوصية بالبقية فذلك  
 لأن الحقبة تتفاوت بتفاوت قيمة العبد بخلاف البيع وقالا هما سواء وتبطل الوصية بعقب عبد  
 بان اوصى بان يعتق الورثة عبدا بعد موته ان جنى بعد موته فوقع بالحماية كما لو بيع بعد  
 موته بالدين وان قدر الورثة العبد لا تبطل وكان القداء في اموالهم بالتزامهم ولو  
 اوصى بثلاثة اى ثلث ماله ليكر وترك عبدا فاقتر كل من الوارث وبكران الميت اعتق هذا  
 العبد فادعى بكر عتقه بالصحة لينفذ من كل المال وادعى الوارث عتقه في الميراث لينفذ  
 من الثلث ويقدم على بكر فالقول للوارث مع اليقين لانه ينكر استحقاق بكر ولا شئ لزيد  
 كذا في نسخ المتن والشرح قلت صوابه ليكر لانه المذكور ولا جناية الاخر ان القوم مثلوا الزيد فغير  
 المصنف اولا ونسبه ثانيا والله تعالى اعلم الا ان يفضل من ثلثه شئ من قيمة العبد او تقى  
 صحة على دعواه فان الموهى له حكم لانه يثبت صحة وكذا العبد لو ادعى رجل دينا على الميت  
 ادعى العبد عتقا في الصحة ولا مال له غيره ضد فقما الوارث يسعى في قيمته ويدفع الى الغير  
 وقالا يعتق ولا يسعى في شئ وهذا الخلاف لو ترك اباها والفت درهم فادعاهما رجل دينا واخر درهم  
 وضد فقما الابن فالألف بينهما نصفان عنده وقالا الودية اقوى قلت وعكس الهداية فقلا  
 عنده الودية اقوى وضد ما سواه والاصح ما ذكرنا كما في الكافي وقامه في الشريعة فلا يحفظ

**باب الوصية لا لقارب غيرهم** جاز من لصونه وقالا  
 من يترك في ماله وصية لم يجزهم من جهة الحالة وهو استحسن وقال الشافعي رحمه الله الى اربعين  
 دارا من كل جانب وصهر كل ذي رحم محرم من عرسه كابائهم واعمامهم واخواتهم واخواتها وغير  
 بشرط موته وهي منكوبة او معتدته من رجعي فلو من بائن لا يحقها وان ورثت منه قال الحاكم  
 رحمه الله في مرقمهما ما في عرفنا فيخص بابيها حنايه وغيرها واقتر العهستان قلت لكن حرر  
 البرهان وغيره بالاول واقوى في الشريعة لانه ثم نقل عن العيني قول الهداية وغيرها انه عليه

والسلام لما فرغ من صوابه جوية بنت الحارث قلت فليحفظ هذا المأثورة وخفيه ذبح كل  
 لذي النسخ قلت الموافق لعامة الكتب ذات رسم محرم منه كازواج بناته وعملاته وكذا كل ذي رحم من  
 ازواجهن قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا الصهر ابى المرأة قامها واختن دوح المحرم فقطز يلحقه  
 زاد القهستاني وينبغي في ديارنا ان يختص الصهر بابي الزوجة واختن بدوح البنت لانه المشهور  
 واهله زوجته وقا كل من عياله ونفقته خير عا اليكه وقولها استحسن شرح تحمله قال ان الكمال  
 وهو مؤيد بالنظر قال الله تعالى فنجيناها واهله الا امرأته انتمى قلت وجوابه في المطولات والله  
 اهل بيته وقبيلته التي ينسب اليها وح يدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل ابائه الى ابنته  
 اب له في الاسلام سوى الاب لا تعده لانه مصنف اليه فقهستانى من الكرماني الاقرب الى بعيد  
 والذكر الاثنى والمسلم والكاقي والصغير والكبير فيه سواء ويدخل فيه العنق والعقير وان كان  
 لا يوصون كما في الاختيار ويدخل فيه ابو وجد وابنه وزوجه كما في شرح التكملة يعني اذا كان  
 لا يرثون ولا يدخل فيه اولاد البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة امه لان الولد  
 ينسب اليه لا امه وجنته اهل بيت ابيه لان الانسان يتجنس بابيه لا بامه وكذا اهل بيته  
 اهل نسبه كاله وجنته حكمه حكمه ولو اوصت المرأة لجنسها اولادها لا يدخل ولدها اي  
 ولد المرأة لانه ينسب الى ابيه لا اليها الا ان يكون ابو اي الولد من قوم ابيها فخ يدخل كانه من جنسها  
 درو كافي وقديرهما قلت ومفاد ان الشرف من الام فقط غير معتبر كما في اولي قوافي ابن نجيم  
 وبه افي شيخنا الراملي نعم له منزلة في الجملة وان اوصى لا يورثه اولادى قرابته كذا النسخ قلت  
 لذي في اولاد عامه او لا نسبه منى الاقرب لا قرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل الولدان  
 قيل من قال للوالد قريبا فهو حاق والولد ولو ممنوعين بكفر او رق كما يفيد عموم قوله والولد  
 واما الجيد وولد الولد فيدخل في ظاهر الرواية وقيل لا يختارده في الاختيار ويكون للابنتين نصيبا  
 يعني قل الجمع في الوصية اثنان كما في الميراث فان كان له للموصى عمان وخالان ففي لعمة لا يرث  
 ارباعا ولوله عم وخالان كان له النصف ولها النصف وقال الاثنا ولهم واحد لا غير له نصفها  
 ومن النصف كالحق الى الورثة لعدم من يستحقه ولو عم وعمه استويا لا استواء قرابتهما ولو ابعد  
 المحرم بطلت خلافا لها اولاد قلت ففى للذكر والاثنى سواء لان اسم الولد نعم الكل حتى الكل ولا يلد





أي كحل ولا يسفل قبل موته فصح لزوال المانع وجيز فيه أي في المولى من اعتقه في حياته  
 مرقبه لا يدخل فيه مدبره وأمهات أولاده وعن أبي يوسف رحمه الله يدخلون أمهات بنات جده  
 إلى الضميمة دخل فيه من يدق النظر في المسائل الشرعية وإن علمت مسائل مع أدلتها كذا  
 القينة قال حتى قبل من حفظ الوفاء من المسائل لم يدخل تحت الوصية أو هي بأن يطيق قبه  
 أو يضرب عليه قبة فهي باطلة تخاف الخيانة وغيرها وقد مناه عن السراية وغيرها لكن  
 قد مناه في الكراهية أنه لا يكره تطين القبور في المختار فينبغي أن يكون القول بطلان القول  
 بالتطيت مبنيًا على القول بالكراهية لا فاح وصية بالكره قاله المصنف قلت ذلك المبنى  
 أن يكون القول بطلان الوصية لمن يقر عند قبره بناء على القول بكراهية القراءة على القبور  
 أو بعد جواز أكجارية على الطاعات أما على المفتي به من جوازها مطلقاً وتامه في حواشي  
 الاستنباه من الوقت حذر في تنويع البصائر أنه يتعين المكان الذي عينه الواقف لقراءة  
 القرآن أو للتدريس فلو لم يباين فيه لا يتحقق المشرط له لما في شرح المنظومة فيجب اتباع  
 شرط الواقف وبالمباشرة في غير المكان الذي عينه الواقف يغتفر غرضه من إساءة تلك  
 البقعة قال وتحقيقه في الدرة السنية في مسألة استحقاق الحماكية انتهى **باب**  
**الوصية بالخدمة والسكنى والتمتع** تحت الوصية بخدمة  
 عبده وسكنى داره مدة معلومة وأبداً ويكون محبوساً على ملك المبت في غير المنفعة تخاف  
 الوقت كما بسطه في الدرر وبغلتها فإن خرجت الرقبة من الثلث سلمت إليه أي إلى الموصي  
 لها أي كجها الوصية والآخر من الثلث تقسم الدار أثلاثاً أي في مسألة الوصية بالسكنى ما في  
 الوصية بالغلة فلا تقسم على الظاهر كافي ونهايا العبد فيخدمهم أثلاثاً هذا إذا لم يكن له مال  
 العبد والدار والخدمة العبد وقسمه الدار بقدر ثلث جميع المال كما أفاده صدر الشريعة و  
 ليس للورثة بيع ما في أيديهم من ثلثها على الظاهر لثبوت حقه في سكنى كلها بغير مال آخر  
 أو بخراب ما في يد قريتهم في باقيها والبيع نافي به فمتعوا عنه وعن أبي يوسف رحمه الله  
 وليس للموصي له بالخدمة أو السكنى أن يبيع العبد الدار لأن المنفعة ليست بالصلنا  
 فإذا ملكها بغير كان ملكاً كذا ما ملكه بغير لا يجوز ولا للموصي له بالغلة استقلامه أي العبد

أو سكنها أي الدار في الأصح ومثله الدار الموقوفة عليه وعليه الفتى شرح الوهبانية لأن حقهم  
 في المنفعة لا العين وقد علمت الفرق بينهما ولا يخرج الموصي له العبد الموصى بخدمته من الكو  
 مثلاً إلا إذا كان ذلك مكاناً وأهله في موضع آخر أن خرج من الثلث والأفلا يخرج به إلا إذا  
 الورثة ليعقل حقهم فيه ويموت أي الموصي له في حياته الموصى بطلت الوصية وبعد موته  
 يعود العبد والدار إلى الورثة أي ورثة الموصى بحكم الملك ولو ألفه الورثة ضمنوا قيمته ليشترى  
 لها عبد يقوم مقام الأول ولهذا يمنع الميراث من التبذير بالكثرة من الثلث كما ذكره المصنف في الرهن  
 ولو أوصى بهذا العبد فمات وتجدد له آخر وهو يخرج من الثلث صحه تمامه في الدرر والشرارة  
 وتفقته إذا لم يطبق الخدمة على الموصى له بالرقبة إلى أن يملك الخدمة فيصير كالكبير ونفقة  
 الكبير على من له الخدمة وإن أبي الاتفاق عليه رده إلى من له الرقبة كالمستعير مع المعير  
 فإن جنى فالأصل على من له الخدمة ولو أبي فذاه صاحب الرقبة أو يدفعه وبطلت الوصية وثمر  
 بستانه فمات والحال أن يتهضر له هذه الثمرة فقط وأن زاد أيداه هذه الثمرة وما يستقبل  
 كما في الوصية بعتلة بستانه فإن له هذه وما يجث ضم أيداه أولاً ولا يكره أي البستان والشملة  
 بحالها ثم حين الوصية فهي كالوصية بالغلة في تناولها الثمرة المعدومة ما عاثر الموصى  
 له زيلعي وفي العناية السق والخراج وما فيه إصلاح البستان على صاحب الغلة لأنه هو المنفع  
 به فصار كالنفقة في فضل الخدمة **قوله** الغلة كل ما يحصل من ريع الأرض وكرها  
 واجرة الغلام ونحو ذلك كذا في جامع اللغة قلت وظاهره دخول غنم الحنظل ونحوه في الغلة  
 فليحصر ويصوب غنمه وولدها ولبتها له ما بقي في وقت موته سواء قال أيداه أولاً لأن المعدوم  
 منها لا يستحق يستحق من العقود فكذا بالوصية بخلاف الثمرة بدليل صحة المساقاة أو صحتها بحمل داره  
 ولم يخرج من الثلث وأجازو التحمل مسجد الزوال المانع بإجازتهم وإن لم يجزوا التحمل ثلثها  
 مسجد رعاية بجانب الوارث والوصية ويظهر مركبه في سبيل الله بطلت لأن وقف المتقول  
 باطل عنده فكذا الوصية وعندهما يجرى أن درر وقال المصنف فيه نظر لأن الوصية  
 تقع حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة والصود ونحو ذلك كما مر أوصى **قوله**  
 للمسجد لم تجز الوصية لأنه لا يملك وجوز له مسجد ربح قال المصنف فيقول مسجد أفتى مؤننا

صاحب البعز لا ان يقول الموصي بغيره عليه فيجوز اتفاقا قال وصيت بثلثي ثلثي اوتلان بطلت  
عند البعيفة رح لجمالة الموصي له وعند ابو يوسف رح لهما ان يصطلا على اخذ الثلث و

## فصل في وصايا الذمي وغيره

ذمي جعل داره بيعة او كنيسة او بيت نار في صحته فمات في ميراث لانه كوقف لم يسجل واما  
عند هافلاته معصية وليس هو كما يسجل لانه لم يسكنون ويدفنون فيه موتاهم حتى لو كان  
كذلك يورث قطعا قاله المصنف وغيره لانه حينئذ لم يصير محرزا خالصا لله تعالى و

ان اوصى للذمي ان يبني داره بيعة او كنيسة للمعنيين فهو جائز من الثلث وتجعل عليها  
وان اوصى بداره ان تبني كنيسة او بيعة في القرى فلو في المصر لا يجوز اتفاقا لقوم غير  
معنيين صحت عند هافلاتها المأمرانه معصية وله التهم يتكون وما يدعون فتقع كوصية

حرب مستامن لا وراث له هنا بكل ماله مسلم او ذمي كذا في الوقاية ولا عبرة بمن نكح لانه  
اموات في حقنا ولو اوصى بنصفه مثلا نفذ ورد باقية لورثته لا ارثا بل لانه لا  
مستحق له في دارنا وكذا لو اوصى لمستامن مثله ولو اعتق عبده عند الموت او دبره نفذ

من الكل لما قلنا ولو اوصى له مسلم او ذمي جاز على الاظهر ان يبي وصاحب الهوى اذا كان لا  
يكفر ممنوع من امة المسلم في الوصية لانه امرنا ببناء الاحكام على ظاهر الاسلام وان كان يكفر فهو  
بانه المريد فتكون موقوفة عندنا نافذة عندها شرح الجمع والمائدة في الوصية كذمية

في الاصح لانها لا تقتل الوصية المطلقة كقوله هذا القدر من مالي وثلاث مالي وصية  
لا تحل للفقير لانها صدقة وهي على الغني حرام وان عمت كقوله ياكل منها الغني والفقير  
لان اكل الغني منها انما يصح بطريق التملك والتمليك انما يصح لمعين والغني لا يعين ولا

يحصي ولو وضعت الوصية به اي بالغنى كقوله هذا القدر من مالي وصية لزيد وهو غني  
او بقوم اغنياء محصورين حلت لهم نصبة تملكهم وكذا الحكم في الوقف كما حرمه ملاحضه  
وفي جامع الفصول اين المتولى على الوقف كالوصي **من وصي** اوصى بثلث ماله للصلاة

جاز للموصي صرفه للورثة لو محتاجين يعني لغنى قرابة الوالد من يحوز نصف الكفالة اياهم  
تختلف مطلق الوصية للمساكين فانها يجوز لكل ورثة ولا حصر لهم يعني لو محتاجين



حاضرين بالغين راضين فلو قيم صغيرا وغائب اخصا من غير راض لم يخرج اوصى بكفارة صلوات  
 لرجل معين لم يخرج غيره به بقيت افساد الزمان اوصى لصلوقه وثلاث ماله ديون على المعسر  
 فانها الوصى لهم عن الفدية لم يخرج ولا يدين القبر ثم التصديق عليهم واوامر ان يتصدق  
 بالثلاث فمات فغصب فلما مثلوا واستهلكه فان له صدقة عليه وهو معسر به  
 لحصول قبضه بعد الموت يتكلم بالدين الكل من القينة وفي الجواهر اوصى رجل بعقار ومات  
 فقسمه التركة والموصى له في اليد وقدر علم بالقسم ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى لسمع ولا  
 يبطل بالتأخير ان لم يكن رد الوصية اوصى له بذر بانه بعد موته قبل القبر مع  
 لجواز التصرف في الموصى به قبل قبضه وفقت ضيقة على ولدها وجعلت امواله لمتوليا  
 وللولد اب فامتولى اولى من الاب شري دارا واوصى لها الرجل فلخذها الشفيع من يد الموصى  
 له يؤخذ الثمن لو استحق الدار لا يرجع الموصى له على الورقة بسبق لانه ظهر انه اوصى بالمال الغير  
**انتهى باب الوصى** وهو الموصى اليه اوصى الى زيدا يجعله وصيا وقبل  
 عنده صحيح فان رد عنده اى يعلمه يرتد ولا يصح الرد بغيره لئلا يصير مغرورا من حيث  
 ويصح اخراجه عنها ولو في غيبته عند الامام خلافا للثاني ترابية فان سكنت الموصى اليه  
 فمات موصيه فله الرد والقبول ولن عقد الوصية ببيع شيء من التركة وان جعله اى  
 يكونه وصيا فان علم الوصى بالوصاية ليس له في حصة تصرف بل ان الوكيل فان علمه بالوكالة  
 شرطا فان سكنت ثم رد بعد موته ثم قبل مع الا اذا انقضى فخر ذو فلا يصح تبوله بعد ذلك ولو اودع  
 الى وصى وصدا غيره وكافر فاستبدل اى بدله الموصى بغيرهم اتماما للنظر ولفظا بديل بغيره  
 الوصية فلو تصرف قبل الاخراج جازر لجهة فلو بلغ الصبي وعق العبد واسلم الكافر والمرتكب  
 تاب الفاسق محجبه وفيه فوضر ولاية الوقف لصبي مع استحيانا لم يخرجهم القاضى عنها اى عن الوقف  
 لزوال الموجب للعزل الا ان يكون غير معين لاختيار والى عبده والحال ان ورثته صغار حكمها  
 الى مكاتبه او مكاتب غيره ثم ان رد في الرق في العبد فالا وقال لا يصح مطلقا رد من غير عن  
 القيام بها حقيقة لا بمجرد اخبار ضم القاضى اليه غير رعاية الحق الموصى الورثة ولو ظهر للقاضى  
 عجزه اولا استبدل غيره ولو عزله اى الوصى المختار القاضى مع اهليته لا ينفذ عزله ولو كان



في ماله او في مال من عيده وقاية وصي في الترتين خلافا للشافعي رحمه الله وتصح قسمة اى الوصى حال كونه ذكرا  
 عن ورنه كبار غيب وصي مع الوصى له بالثلث ولا يرجع للورثة عليه اى الوصى له ان ضاع قسطن  
 معه اى الوصى لصحة قسمة صح واما قسمة من الوصى له الغائب والحاضر بلا اذنه منهم اى الورثة  
 ولو صلا زيلعي فلا تصح ورجع الوصى له بثلث ما بقى من المال ان ضاع قسطه لانه كالشريك  
 معه اى مع الوصى فلا يضمن الوصى لانه امين ومع قسمة القاضى اخذ قسط الوصى له ان غاب  
 الوصى له فلا شيء له ان هلك في يد القاضى وامينه وهذا في المكيل والموزون لانه اقرار وفي غيرهما  
 لا يجوز لانه مبادلة كالبيع وبيع مال الغير لا يجوز فكذا القسمة وان قاسمهم الوصى الوصية ليج  
 حج عن الميت بثلث ما بقى ان هلك المال في يده او في يد من دفع اليه ليج خلافا لها وقد تقر  
 في المناسك ولو اقرز الميت شيئا من ماله ليج مضاع بعد موته لا ييج عنه بثلث باق لانه عليه  
 فاذا هلك بطلت وصع بيع الوصى حيد من التركة بغية الغرماء للغرماء لتعلق حقهم بالمال  
 وضمن وصى باع ما وصى ببيعه وتصدق عنه بقضه فاستقر العبد بعد هلاك غنمه اى حيا  
 غنمه لانه العاقد والعهد عليه ورجع الوصى في التركة كلها وقال محمد رحمه الله في الثلث قلنا انه مغرم  
 فكان دين الحق لو هلك التركة او لم تقف ولا يرجع وفي الملتقى انه يرجع على من تصدق عليه  
 لان غنمه لهم فغرمه عليهم كما يرجع في مال الطفل وصى باع ما اصابه اى الطفل من التركة  
 وهلك غنمه معه فاستحق المال مبيع والطفل يرجع على الورثة بحصته لان تقاض القسمة  
 باستحقاق ما اصابه وصع احتيا له مال اليتيم لو خير ايان يكون الثاني املاء ولو من له لم ييج  
 وصع ببيعه وشراؤه من اجبني بما يتعاقب الناس لا بما لا يتعاقب وهو الفاضل لان ولايته نظرية  
 فلا يباع به كان فاسدا لحق عليه كالمشتري بالقصر فقسطنى وهذا اذا تابع الوصى الصغير  
 الا جنى ان باع الوصى او اشترى مال اليتيم من نفسه فان كان وصى القاضى لا يجر ذلك مطلقا  
 لانه وكيله وان كان وصى كلاب لشرط منفعة ظاهرة للصغير وهو قدر المصنف زيادة  
 او نقصا وقال لا يجوز مطلقا بيع الابل صغير من نفسه جازت بمثل القيمة وبما يتعاقب فيه  
 وهو البشير الا لا وهذا كله في المنقول اما في العقار فيبيح ولو زاد الوصى على كفن متاهل العبد  
 ضمن الزيادة وفي القيمة وقع الشراء له ورجع ضمن ما دفعه من مال اليتيم ولو لم يجز وفيها اودع



المال الى اليتيم قبل ظهور رشده بعد الادراك فضاغ صتمن لانه دفعه الى من ليس له ان يدفع اليه  
 وجاز بيعه اى الوصى على اليكبر الغائب في غير العقار الا الدين او خوف ملكه ذكره عزى زاد مغزا  
 الخائنة قلت وفي الزليعي والقهستاني الاصح لانه نادر ويجاز بيعه عقار صغير من اجتناب من  
 نفسه بجنعت قيمته او لنفقة الصغير او دين الميت او وصية مرسلة لانفاذها الا  
 او لكونه غلابة لا تنيد على مؤنة او خوف خرابه او نقصانه او كونه في يد متغلب درواشبا  
 ملخصا قلت وهذا لو البائع وصيا لا من قبل ام اولخ فالحال لا يمكن بيع العقار مطلقا ولا  
 شراء غير طعام وكسوة ولو البائع ابا فان محرم عند الناس ومستور الحال يجوز ان يمال ولا  
 يتجر الوصى في ماله اى اليتيم لنفسه فان فعل بصدق بالرجح وجاز ولو لم يتجر من مال اليتيم  
 لليتيم وتامه في الدرد قلت وفي الاشباه لا يملك الوصى بيع شئ ياقل من عن المثل الا في <sup>مشكلة</sup>  
 الوصية ببيع عبده من فلات وقيتها في الكلام في اجر المثل للمتولى اجر مثل عمله فلم  
 يعمل لا لبعوله واما وصى الميت فلا اجر له على الصحيح وهذا اذا عين القاضى للمتولى اجر فا  
 لم يعين اوسعى فيه سنة فلا شئ له وغرارة للفتنة ثم ذكر مليخا لقه فافهم قد مر في الوصف  
 واما وصى لقاضى فان نصبه باجر مثله جاز انتم في القهستان مغزا للخيرة ولو كانوا  
 صغارا وكبارا باع حصلة الصغار كحما وركة الكبار على ما مر من المقتضيل ونقل عن العاد  
 ان في بيعه للعقار وفاء لاختلاف المشايخ وجوز صاحب الهداية لان فيه استبقاء ملكه  
 مع دفع الحاجة وان لغير الوصى النقص لتخوف متغلب عليه الفتوى وتامه فيما  
 علمته على الملتقى ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشئ من تركته انه لفلان الا ان يكون  
 المقر دارنا فيصح حصته ولو اقر الوصى بعين آخر شرادى انه للصغير لا شمع درر  
 ووصى ابي الطفل احرى ماله من حده وان لم يكن وصيه فالجد كما نقر في الحجر وفي المنية لير  
 المجد بيع العقار والعروض بقضاء الدين وتيقن الوصا بالجلان الوصى فان له ذلك والله  
 اعلم **فصل في شهادة الاوصياء** ويطلق شهادة الوصيين كوا  
 صغير مال مطلقا او كبير مال بالميت وصحت شهادتهما بغيره اى بعير المال الميت لا فطاع  
 ولا يتما عنه فلا حجة في كسهادة رجلين لاخرين بلدين الت على ميتة شهادة الاخرين للآخرين

بمثله تجلج شهادة كل فريق بوصية الف وقال ابو يوسف رحمه الله لا يقبل في الدين ايضا  
 قد تقدم في الشهادات اوستهادة الاولين بعيد والاخرين بثلاث ماله والدرهم المرسلة  
 اثباتها الشك يتطاول بيع الوصية بعين كالعبد وشهد المشهور بها  
 للشاهدين بالوصية بعين الحق لانه كاشرة فلاحقة زيلعي شهد الوصيان ان الميت اوصى  
 لزيد معهما لغت اثباتها لانفسهما معينا وحق فيضم القاض لها ثالثا وجوبا لا قارها بالحق فمتنع  
 صر فها يدونه كما تقر بالان يدعي زيد ذلك اي يدعي انه وصى معهما فقبل منهما ولها  
 استحسانا لهما اسقط مؤنة التعيين عنه وكذا اننا الميت اذا شهد ان اباهما اوصى الى رجل  
 لغيرهما فغالبنا لفظ للتركة وهذا الوكيل ولو يدعي بقبول استحسانا تجلج شهادتهما  
 بان اباهما وكل زيد بقبض نيته بالوكالة حيث لا يقبل مطلقا ادعى زيد الوكالة ام كلان القا  
 لا يملك نصيب الوكيل عن الحق بطلبها ذلك تجلج الوصية وشهادة الوصي تضع على الميت  
 لاله ولو بعد الغرل وان لم يتحقق ملتقى وصى انقذا الوصية من مال نفسه رجع مطلقا  
 وعليه الفتي رد كوكيل ادى الثمن من ماله فان له ان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى  
 كسوة للصغير او اشترى ما ينفع عليه من مال نفسه فانه يرجع اذا شهد على ذلك في  
 الزائدة وانما شرط الاستمادة لان قول الوصي في حق الانفاذ يقبل لا في حق الرجوع بلا استمادة  
 انتهى فليحفظ قلت لكن في القينة والحاجصة والخاينة له ان يرجع بالثمن وان لم يشهد على  
 الابوين شي ما يفيد نفيه او حق من الميت الثابت شرعا او كفلا او ادى خراج اليتيم او عشر من مال نفسه واشترى الوارث  
 الكبير ما او كسوة للصغير او كفن الوارث الميت او قضى نفيه من مال نفسه فانه يرجع ولا يكون متطوعا ولو  
 كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله نفيه قبل هو مستلزم بقوله او كفته ولو باع الوصي شيئا من مال اليتيم  
 ثم طلب منه بالثمن باعه رجع القاض فيه الى اهل البصيرة والامانة ان اخبره اثنان منهم انه باع  
 وان قيمته ذلك لا يلتفت القاضى الى من يزيد وان كان في الزائدة يشتري بالثمن في السواقل لا ينقص  
 بيع الوصي لذلك اي لا جعل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصيرة فان اجتمع رجلا منهم على شيء  
 فخذ بقوله عند محمد ربح وكفى قول لحد في ذلك عندهما كما في التزكية وعلى هذا قيم الوقت اذا ابر  
 مستغل الوقت ثم جاء آخر في يد في الكل في الدرر مغر بالخاينة **فروع** يقبل قول الوصي

فيما يدعيه من الاتفاق بلا بينة الا في ثلث عشرة مسألة على ما في الاستباه ادعى قضاء دين الميت  
 او ادعى قضاء من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها او ان اليتيم استهلك مالا لم يرد  
 ضمانه او اذن له بخجارة فركبه ديون فقضاها عنه او ادعى خراج رضة في وقت لا تصلح للزنا  
 او جعل عبده الايق او قدا عبده الجاني او الاتفاق على محرمه او على رقيقه الذين ماتوا او الاتفاق  
 عليه ما في ذمته وكذا من مال نفسه حال غيبة ماله واراد الرجوع او انه زوج اليتيم امرأة  
 ودفع مهرها من ماله وهو مئة الثانية عشرة الجورج ثم ادعى انه كان مضاربا ولا  
 ان كل شيء كان مسلطا عليه فانه يستد فيه وما لا ينصب القاضى وصيا في سبعة مواضع  
 مبسطة في الاستباه منها اذا كان له دين ادعيه او لتنفيد وصيته وزاد في الزواجر  
 موثعين اخرين اشترى الاب من طفله شيئا فوجده معيبا ينصب القاضى وصيا ليرده عليه  
 واذا احتج لاثبات حق صغير لا غائب غيبة منقطعة بنصب الاب وعزاهما للمجمع الفتاوى وصى  
 القاضى كوصى الميت الا في ثلث ليس في القاضى الشراء لنفسه ولا ان يبيع ممن لا يقتل بهادته  
 له ولا ان يقبض الا باذن مبتدأ من القاضى ولا ان يجر الصغير لعمال قاولا ان يجعل  
 وصيا عند علمه ولو خصصه القاضى تخصص ولو نهاه عن بعض التصرفات صح له فيه  
 وله عزله ولو عكس لا في وصى الميت في ذلك كله وفي التجرئة وصى وصى القاضى كوصيه  
 لو الوصية عامة انتهى به يحصل التوقيف وفي الفتاوى الصغير تبرعه في مرقه اما  
 ينفذ من الثلث عند عدم الحجارة الا في تبرعه في المنافع فينفذ من الكل بان لم يبق  
 اجرة المثل لانها تبطل بموته فلا ضرر على الورثة وفي حياته لا ملك لهم تكن في العمادية انها  
 من الثلث قلعله روايتان باع مال اليتيم اوصيعته والمشتري مفلس يوجب ثلثة امام  
 فان نقدوا لا فسخ فان انكر الشراء وقد قبض برقع الوصى الامر للحاكم فيقول ان كان بينكما  
 بيع فقد فسخته قبل الوصاية ثم اراد غل نفسه لم يجز الا عند الحاكم دفع لليتيم ماله بعد  
 بلوغه واستد اليتيم على نفسه انه لم يتول من تركته والده لا قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا  
 في يد الوصى انه من تركته اي ويرى من لسمع للوصى الاكل والركوب بقدر الحاجة قال الله تعالى  
 ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف وله ان ينفق في تعليم القران والادب ان تاهل ذلك والا فلينفق



عليه بقدر ما لم يتعلم القراءة الواجبة في الصلوة مجتبي وفيه جعل للوصي مشرا لم يتصرف بدونه  
وقيل للمشر أن يتصرف وفيه لأب عادة طفله اتفاقا كما ماله على الكثرة وفيه يملك الأب لا المجدد  
عند علم الوصي ما يملكه الوصي يملك الأب فسمه مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف  
الوصي يملك الأب المجدد بيع مال أحد طفليه للأخر بخلاف الوصي ولو باع الأب والمجدد مال الصغير  
من الأجنبية عتق قيمته جازا إذا لم يكن فاسد الرأي ولو فاسده فان باع عقاره لم يجز وفي  
المنقول روايتان ولو اشترى لطفله ثوبا أو طعاما واشهد أنه يرجع به عليه يرجع  
به لوليه مال وأكالا لوجوبهما عليه وح وعتقه لو اشترى له دارا أو صيدا يرجع سواء كان  
له مال أو لا وإن لم يشهد لا يرجع كذا عن أبي يوسف رحمه الله وهو حسن يحفظه انتهى  
والله تعالى أعلم **كتاب الخنثى** لما ذكر من غلب وجوده ذكرنا دار الوجود وهو

ذو فرج وذكرنا من عري عن الاثنين جميعا فان بال من الذكر فغلام وان بال من الأنثى  
فانثى وان بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا فمشكل ولا تغتبر الكثرة خلافا لما هذا قبل البلوغ  
فان بلغ ومترجعت لحيتته أو وصل إلى امرأة أو احتلم كما يحتلم الرجل فرجل وان ظهر له ثدى أو  
لبن أو حاض فجل أو أكلن وطؤه فامرأة وان لم تظهر له علامة أصلا أو تعارضت العلامة  
فمشكل لعدم المريح وعن الحسن أنه تعدا ضلعه فان ضلع الرجل يمد على ضلع المرأة بواحد  
الزليلي وح فيؤخذ في أمره بما هو لأخو طاف كل الأحكام قلت كن قد مضى أنه لا يجب العسل بإيلا  
فيه وأنه لا يتعلق التحريم بلبنه فتيه فيقف بين صف الرجال والنساء وإذا بلغ حلا المشهورة  
نبتاع له أمة تختنه من ماله فتكون أمته أو ضله ويكره أن تختنه رجل أو امرأة احتياطا  
ولا ضرورة لأن الختان عندنا سنة وأن لم يكن له مال فمن بيت المال ثم تباع أو يزوج  
امرأة ختانه تختنه لأنه ان كان ذكر أصح التخلع وان أنثى فمقل الجهنم تختم بطلقها وتعدان  
خلالهما احتياطاً يكره له ليس المحرم والحل ولا ينفق عليه خير محرر وإن قبله رجل ثبت حرمة المصاهرة  
ولا يسافر بغير محرم كما حال أنه امرأة وإن قال أنا رجل لو امرأة لا عبرة به في الصيغة دعوى لا  
دليل وقيل يعتبر كونه لا يقف عليه خير لكن في الملق بعد قرأ سكا لا يقبل وقوله يقبل قلت وفيه  
يحصل التوفيق ويضعف ما نقله المهستان من شرح القريض السيد وقوله أن يحمل على

فتبته ولومات قبل ظهور حاله لم يغسل ويقيم بالصعيد لتعذر الغسل ولا يحضر حال كونه <sup>مقا</sup>  
 غسل ميت ذكر أو أنثى وندب سجيته قبره ويوضع الرجل بقرب الإمام ثم هو ثم المرأة إذا صلى  
 عليهم رعاية الحق الترتيب قام فروعه في أحكامه من الأسباب بل عتدى فيه تأليف مجمل مصنف  
 وآله في الميراث أقل التصيبين يعني أسوأ الحالين به يفتى كما استحققه وقال النصف النصيب  
 قلو مات أبوه وترك معه ابناً واحداً له سهمان ولخنثى سهم وعند أبيه سهم له ثلاثة  
 أسهم من سبعة وعند فحل له خمسة من اثني عشر وعند أبيه خمسة من ثمانية  
 لأنه الأقل وهو متيقن به فيقتصر عليه لأن المال لا يجب بالنسبة حتى لو كان الأقل قد  
 ذكر قد ابتاع زوجاً واماً وشقيقة هي خنثى أقله السدس على أنه عصبه لأنه الأقل ولو قدر أنثى  
 كان له النصف وعالت إلى غايته ولو كان محرم على أحد التقديرين فلا شيء له كزوج وام ولديهما وشقيق  
 خنثى فلا شيء له لأنه عصبه ولو قدر أنثى كان له النصف وعالت إلى سبعة ولومات عمن وولد  
 أخيه خنثى قدر أنثى وكان المال كله للعلم والله أعلم **مسائل شتى** جمع شتيت بمعنى  
 متفرقة وهو من داب المصنفين لئلا يترك ما لا يذكر فيما كان يحق ذكره فيه قلت وقد لحقت  
 غالبها بما لها والله الحمد عرق مد من الخمر خارج نجس هذه مقدمة صغرى في تسليمها كلام وقد  
 وعدتك به في أول نواقض الوضوء وكل خارج نجس ينقض الوضوء هذه مقدمة كبرى وهي مسلمة  
 عندنا فينتج أن عرق مد من الخمر ينقض الوضوء لكنه يحتاج لإثبات الصغرى وحاصله ما في النفا  
 الاشرقية لأن الشبهة مغر بالنجس عرق السجاجة الجلالة نجس قال وعليه فعرق مد من الخمر  
 نجس بل أولى ثم قال وما أسمج من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن الترمذ ينقض الوضوء  
 وهو فرع غريب وتخرج ظاهر قال المصنف بظهوره عولنا عليه قلت قال شيخنا الرملي حفظه الله  
 تعالى كيف يعول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية ولا رواية أما الأولى فظاهر فلم يرد  
 عن أحد من يعتمد عليه وأما الثانية فلعدم التسليم المقيدة الأولى وليشهد بطلانها مثله  
 الجدل إذا عتدى بلبن الخمر فقد ملأه أصل كله بغير ربه مستهلكاً لا يبقى له أثر فذلك نقول  
 في عرق مد من الخمر وكيفية ضعفه غرابته وخروجه عن الجادة فيجب طرده عن السرج من  
 مدن ومشيخ خنزير وجد في خلا له خمر مملوءة فإن كان الخمر صلباً رى به أكل الخنزير لا يفسد خمره

الفارة الدهن والماء والمخطة للضرورة ألا إذا طهر طهره أو لونه في الدهن ونحوه لفحشه وأما مكان  
 الحز عنه ح خائنة والسنن الرواتب لا يصير ولا يستفتح تقدم في باب الوتر الدعوة المستجابة  
 في الجمعة وقت العصر عندنا على قول عامة مشايخنا أشباه وقد مناه في الجمعة عن التثاوير  
 الخروج من الصلوة لا يتوقف على قوله عليكم روح فلو دخل رجل في صلوته بعد لا يصير دخلا  
 قد مناه في صفة الصلوة لف ثوب يجنس طيب ثوب طاهر يا يسر فطهرت رطوبة على ثوب طاهر  
 كذا في النسخ وعبارة الكثر على الثوب الطاهر لكن لا يسيل وعصر لا يجنس قد مناه قبيل كتاب الصلوة  
 كما لو شتر الثوب المبلول على جبل يجنس يا يسر أو غيل رجله ومشى على أرض نجسة أو نام  
 على فراش نجس فمروا ولم يظهر أثره لا يجنس خائنة نوى الزكاة ألا أنه سماه قرضا جاز في كل  
 لأن العبرة للقلب باللسان من له حظ في بيت المال كالعلماء طهر بأوجد بيت المال فله أخذه  
 ديانته قد مناه قبيل باب المصتر افطر في رمضان في يوم ولم يكسر حتى افطر في يوم آخر فعليه  
 كفارة واحدة ولو في رمضانين على الصحيح وقد مناه في الصوم ولو نوى قضاء رمضان ولم  
 يعين اليوم صح ولو غن رمضانين كقضاء الصلوة صح أيضا ولو لم يقو في الصلوة أول صلوة  
 عليه أو آخر صلوة عليه كذا في الكثر قال المصنف قال الزبلي والصح اشتراط التعيين في الصلوة  
 وفي رمضانين لم قلت وهكذا أفدته في باب قضاء الفوائت يتعالل للدر وغيرها ثم رآته  
 في البحر قبيل باب اللعان ما صدقته ونية التعيين لم تشترط باعتبار أن الواجب مختلف متعدي  
 بل باعتبار أن مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكنه مراعاة الأبنية التعيين حتى لو سقط الترتيب  
 بكثره الفوائت يكفيه نية الظهر لا غير كذا في المحيط وهو تفصيل حسن في الصلوات ينبغي  
 انتهى بلفظه ثم رآته نقله عنه في الاستباه في بحث تعيين المتوى ثم قال وهذا مشكل وما  
 ذكره أصحابنا كفاوض خان وغيره خلافه وهو المعتاد كذا في التبيين انتهى بحرقه فليتبناه  
 لذلك راس شاة متلح يد ماحرق الرأس زال عنه الدم فانتحذته مرقه جاز استعمالها  
 والحرق كالغسل وقد مناه من المظهرات سلطان جعل الخراج لرب لا رضى جاز وإن جعل له  
 العشر لأنه زكاة قلت وقد قدمه في الجهاد وقد مناه في الزكاة أيضا غير أصحاب الخراج عن زراعة  
 الأرض وأداء الخراج ودفع الامام الأرض إلى غيره هم بالاجرة ليعطوا الخراج من اجرتها المستحق



جاز فان فضل شئ من اجورها دفعه لما لكها رعاية للحقين فان لم يجد الا ما من يستلجها  
 باغها لقادر واخذ الخراج الما من الثمن لو عليهم خراج ورد الفضل لا ربالها زيلجي  
 قلت وقد منافي الجهاد يجمع سقوطه بالتدخل فيجعل على المروج او على ان مراده اخذ  
 خراج السنة الما منية فقط غنم مذبوحة وميته فان كانت المذبوحة اكثر تحري واكل  
 بان كانت الميتة اكثر واستويا لا تحري لو في حالة الاختيار بان يجز ذكية ولا تحري واكل  
 مطلقا ومرفي انا الماء اياما الاخرى وكتابته كاليان باللسان بخلاف معتقل اللسان و  
 قال الشافعي رح هاسواء في وصية وتكاح وطلاق وبيع وشراء وقود وغيرها من الاعمال  
 اى اياما الاخرى سرقما ذكر معتبر ومثله معتقل اللسان ان علمت اشارته وامتدت عقلته الى  
 موته به يفتي قلت ومرفي الوصايا وذكر هذا الاكل وابن الكمال والزليعي وغيرهم ثم مفاد كلامهم  
 انه لو اقر بالاشارة او طلق مثلي توقف فان مات على عقلته نفذ مستندا والا لا وعليه  
 فلو تزوج بالاشارة لا يخل له وطئها لعدم نفاذه لكنه اذا مات بحاله كان لها المهر من تركته  
 قاله المصنف لكن ذكر ابته في الزواجر عند ذكر الاستباه الاحكام الاربعة ان قوليهم  
 الضابط للمقتصر المستندان ما صح تعليقه بالشروط يقع مقتصر وما لا يصح تعليقه يقع  
 مستندا كما في البحر من باب التعليق بخلاف ذلك اذ مقتضاها وقوع الطلاق والعناق  
 ولحقها ما يصح تعليقه بالشروط مقتصر فتنبه لا تكون اشارة وكتابته كاليان في حدكها  
 تدرا بالشبهة لكونها حق الله تعالى ولا في شهادة مامنية وهل يصح اسلامه بالاشارة ظاهر  
 كلامهم نعم ولم اره صريحا استباه ابتلع الصائم بذوق محبوبه يقضى ويكفر ولا يكر محبوبة  
 لا يكفر ومرفي الصوم قتل بعض المحلج عذر في ترك الحج مرفي الحج منعها نوجها من الذنوب  
 عليها وهو يسكن معها في بيتهان سوز حكما كما حاراه في باب النفقة ولو كان المنع لينقلها الى منزله  
 فليست ناشئة لوجوب السكنى عليه او كان يسكن في بيت الغصب فاستغنت منه لا تكون ناشئة  
 لانها محقة اذ السكنى فيه حرام بخلاف ما لو كان فيه شبهة قالت لا اسكن مع امك واربتا  
 على حدة ليس لها ذلك وكذا مع ام ولد وكله مرفي النفقة قال لعبد ياما لكى او قال لامته  
 انا عبدك لا تغتفر لانه ليس بصحيح ولا بكاية بخلاف قوله لعبد يامولى لانه كناية على ما مر

على العار المتنازع فيه لا يخرج من يدي اليد ما لم يبرهن المدعى على وفاء من جلات المنقول أو  
 يعلم به القاضى ولا يكتفى بصديق المدعى عليه أنه في يده في الصحيح كتحال الموضوعة قلت قد يناهز فيه  
 آخر ما في باب جناية الملوكة أن المفتى به في زماننا أنه لا يعمل بعلم القاضى فاصل وهذا إذا ادعى  
 ملكا مطلقا أما إذا ادعى الشراء من ذي اليد وأقره بأنه في يده فانك الشراء موافق لكونه في يده لم  
 يحتاج لبرهان على كونه في يده لأن دعوى الفعل كما تصح على ذي اليد تصح على غيره أيضا كما سبغه  
 في البرازية مثلا في ولاية القاضى ببيع قضاؤه فيه كمنقول هو الصحيح وتقدم في القضاء أن المصير  
 لغيره ما فيه به يفتى ويكتب بالحكم لقاضى تلك الناحية ليأمر بالتسليم وقيل لا يصح ومضى عليه في الكثر  
 والمفتى بقضى القاضى بدينه في حادثة ثم قال دجعت عن قضائى لوبدلى غير ذلك أو وقت بلبس  
 الشهود أو اطلت حكم أو نحو ذلك لا يعتبر قول القاضى في كل ذلك لمعلق عن الغيبة وهو المذهب  
 والقضا ما من أن كان يعلم دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة إلا في ثلاث مرات في القضاء لو يعلمه أو  
 بخلاف مذهبه أو ظهر خطأه إذا قال الشهود قضيت أنك القاضى فالقول له به يفتى قاله  
 العرس في قوله البدئية زاد في البرازية خلافا لمحمد حمزاد في الجرح ما لم ينفذ فاضل يخرج لا يكون  
 القول قوله في أنه لم يقض لو جرد قضاء النازية قال المصنف هو قيد حسن لم يقض عليه لغرض  
 الجرح شرط نفاذ القضاء في المجهول من حقوق العباد أن يصير الحاكم في حادثة بأن يتقدمه  
 دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر منازع شرعى فلو برهن بجر على آخر عند قاض  
 نقضه به برهانه بدون منازعة ومخاصمة شرعية وتزاع بينهما لم ينفذ قضاؤه ولا يفقد  
 شرطه وهو التداعى بحضومة شرعية وكان افتاء يصح عنه لا عين كما قد مضاه في الفتا  
 وأفاده بقوله فلورفع اليه أى إلى المحنف قضاء ما لى بلا دعوى لم يلتفت اليه وعلى المحنف عقض  
 مذهبه لعدم تقدم ما يمنع من ذلك خروج قضاء المالكي مخرج الفتوى لعدم تقدم <sup>الضرورة</sup>  
 الشرعية التي هي شرط انفاذ القضاء في حقوق العباد إذا أناب القاضى في حكم القاضى  
 الأول به طلب شهود الأصل في القضاء قيم بارتياجه في حكم الأول فأفاده إذا لم يبره فيه لا  
 يتعرض له قال في القواكه البدئية فالواقضاء العدل العالم لا ينفذ ويجعل على السداد بخلاف  
 قضاء غيره يعنى إذا تبين وجه فساد بطريقه فللثاني نقضه إذا أتى ببيع التعاطى على بيع

بأصل اد فاسد لا ينبغي في أول البيع عن الخلاصة والبرازية والجر خافق ما ثم سئل رجل عن شيء  
فاقبته وهو يرويه ويسمعون كلامه وهو لا يرحم جازت شهادتهم عليه بذلك الاقرار وان سمعوا  
كلامه ولم يرويه لا تجز شهادتهم عليه لان التهمة تشبهه فتقع الشبهة الا اذا علم انه ليس فيه غيره بان  
دخل البيت ثم خرج وجلس على بابيه ولا مسك له غيره ثم دخل فجعل يسمعوا اقراره ولم يرويه وقته  
باع عقلا او حيوانا او ثوبا وابنه او امرأته او غيرهما من اقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلا  
انه ملكه لا تسمع دعواه كذا اطلقه في الكثر والملتقى وجعل سكوتة كالا فضاح قطعاً للتزوير  
الحيل وكذا الوصفي الدرك او تقاضي الثمن وقالوا فيمن يبعه بلا جهاز ان سكوتة عن طلب الجهاز  
عند الزفاف رضو فلا يملك طلب الجهاز بعد سكوتة كما مر في باب المهر بخلاف الاجنبي فان سكو  
و لو جازا لا يكون رضا الا اذا سكبت الحار وقت البيع والتسليم ونصرت المشتري فيه زرعا وبناء  
تج لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً للاطماع الفاسدة وبخلاف ما اذا باع الفضي ملك  
رجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوتة رضا عندنا خلافاً لابن ابي ليلى بزازية <sup>الفضل</sup> اخر  
الخامس عشر وغيره باع ضيعة ثم ادعى انها وقف عليه او على مسجد كذا او كنت وقفتمها واراد  
تحليف المدعى عليه ليس له ذلك اتفاقاً للتناقض وان اقام بنية تقبل على الاصح لا يحتمل المدعى  
بل لقبول البينة في الوقف بلا دعوى خلافاً لما صوبه الزيلعي وقد حققناه في الوقف باب الاصل  
وهبت مهرها لزوجها فامات وطالبت ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موته وقال  
بل في الصحة فالقول للورثة خلافاً لاعتداده في الخاتمة بتعال رواية الجامع الصغير بعد نقله لما  
في فتاوى النسغ ان القول للزوج فقالوا لا اعتماد على تلك الرواية لانهم يصادقوا على بيع  
المهر واختلفوا في السقوط فالقول لمنكره اني قلت واقفه في تنوير البصائر واعتدله شيخنا على  
خلاف ما جزم به في الملتقى كالكنز من ان القول للزوج وان جزم به شرحه كالزيلعي وان  
سلطان بانه الاستحسان فتنبه قلت واستظهر ابن التهامي أن مهر فقال وجه الظاهر ان الورثة  
لم يكن لهم حق بل لها وهم يدعون انه لا تقسم والزوج منكره فالقول له وكلها بطلاقها لا يملك عن  
لانه بين من جهته وكلتك بلذا على اني متى غرتك فانت وكيل فطريقه ان يقول في غرتك  
ثم غرتك لان متى لعمري الاوقات واما كلما فلهي الافعال فلو قال كلما غرتك فانت وكيل يقول



في عزله رجعت عن الوكالة المعلقة وغرلتك عن الوكالة المخرقة الحاصلة من لفظك كما فتح بغير قبح  
 بدل الصلح سها ان كان ديناً بدين بان صالح على درهم عن دنايتراو عن بشي آخر في الذمة  
 والا يكون ديناً بدين لا يشترط قبضه لان الصلح اذا وقع على عين تتعين لا يبقى ديناً في الذمة  
 فجاز الافتراق عنه قال المدعي لا بينة لي قهرهن ولو بعد حلفت خصمه بخاهر الفتاوى وكذا  
 لو قال عند طلبه ليمينه اذ حلفت فانت برئ من المال الذي لي عليك وحلفت ثم برهن  
 على الحق قتل وقضوله بالمال خاينة او قال الشاهد كاشهادة لي فشهد قتل كما كان  
 التوفيق بالنسيان ثم بالتذكر كما لو قال ليس عند فلان شهادة ثم جاء به تشهد او قال  
 لا حجة لي على فلان ثم اتى بها بالحجة فانها تقبل لما قلنا بخلاف ما اذا قال ليس حق ثم ادعى  
 حقاً لم تسمع للتناقض للامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع من الاقطاع انساناً من طهرت  
 المجادة ان لم يضرباً لما رة لان للامام ولاية ذلك فكذا انا بيه صادره السلطان ولم يعين  
 بيع ماله فلو عينه فمكره الا ان يلخذ الثمن طوعاً بقابح له بشي بالمصادرة صح بيعه لانه  
 غير مكره كما في الاكره كالراثن اذ اجسب بالدين فباع ماله لفضائه صح اجماعاً خوفاً من وجهها  
 او غيره بالجنس بسخة وهبت مهرها لم يصح ان قدر على الضرب لانها مكرهه عليه وان كره  
 على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المال لان طلاق المكره واقع ولا يلزم المال به لما قلنا  
 ولو لحالت انساناً على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لم يصح قالوا وهي الحيلة قلت انما تتم قبوله  
 فيعلم حيلتها لان يقال انه يتمك الحال من المطالبة برفعه الى من لا يشترط قبوله اتخذ  
 يثا في ملكه او بالوعة فزمنها بطا جاره للمخاربه حتى يله لم يجبر عليه ومفاده انه يصر  
 بالرفق دفعاً للذنى وان سقط الحائط منه لم يضمن لعدم تعديه اذ احقر في ملكه فكان  
 استنبأ ومرتى آخر كجارة انه لو سقى ارضه سقياً لا يحميه فعدى لجاره ضمن عمر داره وحيث  
 بماله باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها لصحة امرها ولو عمر لنفسه بلا اذنها فالعمارة له  
 ويكون عاصباً للعمرة فيؤثر بالمقرب بطلبها ذلك ولها بلا اذنها فالعمارة لها وهو مستطوع  
 في البناء فلا رجوع له ولو اختلفا في اكدن وعلمه ولا بينة فالقول لمنكوه بيمينه وفي ان العمارة  
 لها اوله فالقول له لانه هو المالك كما افاده شيخنا وتقدم في التصيب قال هذه وصيغتي ثم اعترف

بالتخلف وصدقته في خطائه فله ان يترجمها اذا لم يثبت عليه بان قال افاد انه لا يثبت <sup>بالقول</sup>  
 كقولنا هو بخير او صدق او كما قلت او استمد عليه بذلك فهو اوما في معنى ذلك من الثبات  
 اللفظي الدال على الثبات اللفظي الدال على الثبات النفسي وهل يكون تكرار اقراره بذلك ثباتا  
 خلاف مبسوط في المبسوط وحاصله ان التكرار لا يثبت به الاقرار ولو اخذ رجل غريمه فزعه  
 انسان من يده لم يضمن لانه تسبب في ذلك اذا دل السارق على مال غيره او امسك حاربا من عدوه  
 حتى قتله عدوه لما قلنا في يده مال لانسان فقتل به سلطان ادفع الى هذا المال ولا تدفعه الى  
 اقطع يدك او اضربك حبس يد فدفعه لم يضمن الدافع لانه مكره قال تركت دعوى على فلان فوفيت  
 امرى الى الاخوة لا سمع عوايه بعد اى بعد هذا القول ذكره في القينة الاجازة تلحق الاقرار على الصحيح  
 فلو عصب عينا لانسان فاجاز المالك عضبه صح اجازته وح فيدرا الغاصب الضمان ولو انتفع بامر  
 بالحفظ لا يبرأ عن الضمان ما لم يحفظه وتامه في العمادية وضع فحلا في الصخر ليعيد به حار  
 وحش وسمي عليه وفجاء في اليوم الثاني فيه اتفاق اذ لو وجد ميتا من ساعته لم يحل زليعي و  
 وجد الكمار مجروح حاميتا لم يكل لان الشرط ان يذبحه انسان او يحرقه والا فهو كالمنطوية  
 كره حتى يما قبل نذرها والاول اوجه من الساة سبع الحياء والخصية والعذة والمثانة والمرارة والدم  
 المسقوح والذكر الاثني الوارد في كراهة ذلك وجميعها بعضهم في بيت واحد فقال <sup>شعر</sup> فقلنا  
 وانتيان مثانة كذا دم ثم المرارة والعذة وقال غيره <sup>شعر</sup> اذا ما زكيت شاة فكلها سوى  
 فقيمين الوبال فجاء ثم خاء ثم قين ودال ثم ميمان ودال للقاضي اقرض مال الغائب والطفل  
 اللقطة بشرط تقدمت في القضاء بخلاف الاب الوصي والمملوك اذا انشدها حتى ساع صدقه  
 فاقراضه اولى زليعي قال ان كان الله يعذب المشركين فامر الله طالق لا تطلق امراته لان من المشركين من  
 يعتذب كذا في الخانية وظاهر توجيهه ان المراد بهذا البص من يصدقه عليه المشرك في الجملة بان يكون  
 مشركا في عرو ثم يختم له بالحسنة او اطفال المشركين فاقهر مشركون شرعا واذا اثبت ان البعض لا يعتذب  
 وفي ما لبه بقرينة لم تصدق الموجبة الكلية القائلة بكل مشرك يعتذب قاله المصنف وقد ورد هذا  
 اللغز على غير الوجه ابن وهبان فقال <sup>شعر</sup> وهل لا يدخل النار كافره ولكننا بالمؤمنين نقره قال  
 ومعناه ان الكفار لما يرون النار يؤمنون بالله تعالى ودسوا ولا ينفهم قال الله تعالى فلم يك ينفعهم

ايماهم لما راوا باسنا ولجج البيت معنى الحق وهوان عمار ما خزنتموها القاعون بامرها وهم مومنون فحق البني  
 سوا لان قال ابن السخنة وعندى ان هذا ما ينكر ذكره والتلفظ به ولا ينبغي ان يدرك ولا يسطر ولا  
 يقبل تاويل قائله انتهى قلت هل مع وصوح وجهه تكلم فيه فكيف كادول فلا تقفل ثم رأيت  
 شيخنا قال قد قضى ببقائه عن نفسه بالانكار وانه ما كان ينبغي له ان يذوقه وبالله التوفيق  
 صبي خشفته ظاهرة بحيث لو راه انسان ظنه مخنوقا ولا يقطع جملة ذكره الا بشد يد الم  
 ترك على حاله كشيخ اسلم وقال اهل النظر لا يطيق لختان ترك ايضا ولو ختن ولم تقطع الجملة  
 كلها ينظر فان قطع اكثر من النصف كان ختانا وان قطع النصف فما دونه لا يكون ختانا فاعتد  
 به لعدم لختان حقيقة وحكما واهل ان لختان سنة كجاء في الخبر وهو من شعائر  
 الاسلام ومضايضه ولو اجتمع اهل البلدة على تركه حاربهم الامام فلا يترك الا بعد وغلبة  
 لا يطيقه ظاهر وقته غير معلوم وقيل سبع سنين كذا في الملتقى وقيل عشر وقيل اقصاه  
 اثنا عشر سنة وقيل العدة بطاقته وهو الاشبه وقال ابو حنيفة رحمه الله علم لي بوقته  
 ولم يرد عنها فيه شيء فلذا اختلف المشايخ فيه وختان المرأة ليس سنة بل مكروه للرجال  
 وقيل سنة وقد جمع السيوطي من ولد مخنوقا من الانبياء عليهم الصلوة والسلام فقال  
 لشعر في الرسل مخنوقا لعمرك خلقه ثمان وتسع طيبت اكارم وهم زكريا وشيثا ودريس  
 يوسف وحنظلة علي بن موسى وآدم ونوح شعيب سام لوط وصالح سليمان يحيى هود وكنان  
 خاتم ويجوز في الصغير وبطفرخته وغيره من المداواة للمصلحة يجوز فسد البهائم وكما  
 وكل علاج فيه منفعة لها وجاز قتل ما يضر منها ككلب عقور وهريرة ونحو ذلك مما هو الهرة  
 ذبها ولا يضرها لانه لا يفيد ولا يضر قتلها في المبتغى بكرة لعمرك اذ وقلة وغفر ولا بأس بالجر  
 حطبها مثل القاء القملة ليس بادب جازت المسابقة بالفرس والابل والادبل والى ذلك  
 للجهد وحرم شرط الجمل من الجانبين الا اذا دخلت التحليل بشروطه كما مر في الخبر لا يحرم  
 من احد الجانبين استحسانا ولا يجوز الاستباق في غير هذه اربعة كالبيع بالجمل واما بلا  
 جعل فيجوز في كل شيء وقامه في الزليعي ولا يصلح على غير الانبياء ولا على غير الملائكة الا بغير  
 البيع وهل يجوز الاتم على النبي فلو كان زليعي قلت وفي الذخيرة اذ يكره وجوز السيوطي



تبعاً لاستقلاله فليكن التوفيق وبالله التوفيق ويستحب الترخي للصحابة وكذلك من اختلف في  
بنوته كذا في القرنين ولعمان قيل يقال صلى الله على الانبياء وعليه وسلم كما في شرح المقدمة للكر  
والنظم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الخيار وكذا يجوز عكسه وهو الترجع للصفا  
والترجي للتابعين وتبعدهم على الراجح ذكره الكرمانى وقال الزيلعي الاولى ان يدعو للصحابة بالترجي  
فالتابعين بالرحمة ولمن بعدهم بالمعقرة والتجاوز ولا عطاء باسم النيروز والمهرجان لا يجوز  
اي الهدايا باسم هذين اليومين حرام وان قصد تعظيمه كما يعظمه المشركون يكفر قال ابو  
الكبير لو ان رجلا عبد الله خمسين سنة ثم اهدى لشرك يوم النيروز ريضة يريد تعظيمه  
فقد كفر وحبط عمله انتهى ولو اهدى لمسلم ولم يد تعظم اليوم بل جرى على عادة الناس لا يكفر ويصح  
ان يفعل قبله او بعده فنيا للشبهة ولو شرى فيه مالم يشتره قبله ان اراد تعظيمه كفر وان اراد  
الاكل والشرب والتغليم لا يكفر زيلعي ولا بأس بلبس القلاست غير حري وكر بأس عليه اذ  
فوق اربع اصابع سرلية وصح انه حرم لبسها وندب لبس السود وارسال ذنب العامة بين  
كففيه الى وسط ظهره وقيل لموضع الجلس وقيل شديك اي للرجال كما مر في باب الكراهية  
لبس المعصفر والمنعصر لقول ابن عمر رضي الله عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس المعصفر  
وقال واياكم والاحمر فانهما زين الشيطان ويستحب الضم والياح الله الزينة بقواء تعالى قل من  
حرم زينة الله التي اخرج لعباده آية وخرج صلعم وعليه رداء قيمته الف درهم زيلعي  
وللساب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل ولو قرشيا قال الله تعالى والذين اوتوا العلم درجات  
فالراق هو الله فمن يضعه يضعه الله في جهنم وهم اولوا الامر على الجميع وورثة الانبياء بلا  
خلاف اتخص بك جلالتين للنساء والجرى جاز في الاحم ويكره بالسواد وقيل لا ومنه في الخطر  
كما يجوز ان ياكل متيكاً في الاحم ثاروى اذ عليه الفسولة والسلام اكل متيكاً يجمع الفتاوى  
اخذه الزلزلة في بيته فغزى لفضاء لا يكره بل يستحب لقرار النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائط  
المائل واذا خرج من بلدة بها طاعون فان علم ان كل شي بقدر الله تعالى فلا بأس بان يخرج ويدخل  
وان كان عنده انه لو خرج نجاً ولو دخل ابتلي به كره ذلك فلا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده و  
حل النهي في الحديث الشريف يجمع الفتاوى فقيه في بلاد ليس فيها غيره افقه منه يريد ان يعرف ليس

لهذا التبرازية وغيرها قضى للمدعيون الدين المتوجع قبل الحلول او مات قبل موته فلهذا من تركته  
لا يأخذ من للريجة التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام وهو جاب المتأخرين فينبغي ان  
المحرم ابو السعد اقدم مفتي الروم وعلمه بالرفق المجانبين وقد قدمته قبل فصل الفرض **فروع**  
في آخر الكتب ينبغي لحافظ القرآن في كل اربعين يوما ان يجزم مرة **كتاب الفرض** علم  
باصول من فقه وحساب تعرف بها كل من الفقه والحقوق منها خمسة بالاستقراء لان الحق اما الميت  
او عليه او لا ولا الاول التمييز والثاني اما ان يتعلق بالامة وهو الدين المطلق او لا وهو المتعلق بالدين  
والثالث اما اختياري وهو الوصية او اضطراري وهو الميراث وسمى فرائض لان الله تعالى قسمه بنفسه  
واوحيه وصنوح النهار لشمسه قلت ولذا ساء عليه الصلوة والسلام نصف العلم بشوته بالنص لا غير  
واما غيره فبالنص ثلاثة وبالقياض اخرى وقيل لتعلقه بالموت وغيره بالحياة او بالضروري وغيره بالاختياري  
وهل ارب من الحي من الميت المعتمد الثاني شرح وحياتية يبد من تركه الميت الحالية من  
تعلق حق الغير بعينها كالرهن والعبد الجاني والمأذون والمديون والمبيع الحي بالثمن والدار المستأجرة  
واما قدمت على التكفين لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركه تجهيزه يعم التكفين من غير تقييد ولا يبد  
كفن السنة او قدر ما كان يلبسه في حياته ولو هلك كفته فلو قبل تقضيه كفن مرق بعد اخرى  
وكل من كل ماله ثم تقدم دينه القها مطالب من جهة العباد ويقدم دين الصحة على دين المرض  
ان جعل سببه والا فسيان كما يسطه السيد واما دين الله فان اوصى به وجب تقديده من ثلث الباقي وكلا  
لا ثم تقدم وصيته ولو مطلقة على الصحيح خلا لما اختاره في الاختيار من ثلث ما بقى بعد تجهيزه ودينه  
واما قدمت في الآية اهتماما لكونها مظنة التضييق ثم رابعها خامسا يقسم الباقي بعد ذلك بين ورثة  
اي الذين ثبت اربهم بالكتاب او السنة كقول عليه الصلوة والسلام اطعموا الجملات السديرا والجماع  
كجعل الجمل كالباب ابن الابن كالباب ويطهر الارث ولو لمصحف به يفتي وقيل لا يورث وانما هو القدر  
من ولديه صيرفيه بلحد ثلثة بن حم ونجاح صحيح فلا تورث بفاسد ولا باطل اجماعا ولا هو المستحقون  
للتركة عشرة اصناف مرتبة كما افاده بقوله فيبدأ بذي القربى اي السهام المقدلة وهو ثمانية عشرة  
من النسب ثلثة من الرجال وسبعة من النساء واثان من النسب وهما الزوجان ثم بالعصبات آل  
الجنس فيستوي فيه الولحد والجمع وجميعه لا يورث النسبية لانها اقوى ثم بالمعتق ولو انشئ وهو العتية

السببية ثم عصبة الذكور لأنه ليس للنساء من الولد أما اتفق ثم الرو على ذوى القربى من النسبية بقدر  
 حقوقهم ثم ذوى الأرحام ثم بعدهم مولى الموالاة كما في كتاب الولد وله الباقي بعد من وجد الزوج  
 ذكر السبيد ثم المقر له بنسب على غيره لم يثبت فلو ثبت بان صدقة المقر عليه أو اقرب من مثل اقاربه أو  
 رجل آخر ثبت نسبه حقيقة وزاجم الورثة واندرج المقر وكذا الوصقة المقر له قبل رجوعه و  
 تمامه في شرح السراجية سياروح الشرح وقد خصته فيما علقته عليها ثم بعدهم الموصى له بما زاد  
 على الثلث ولو بالكل وانما قدم عليه المقر له لأنه نوع قرابة بخلاف الموصى له ثم يوضع في بيت المال  
 لا اذ ناب قياً للمسلمين موافقة على ما هنا أربعة الرق ولانفاضا كما ثبت وكذا امبعض عند ابى حنيفة ولما  
 رجمها الله وقال هو حر فيرت ويجي وقال الشافعي رح لا يرث بل يورث وقال احمد يث ويورث ويجي  
 بقدر ما فيه من الحرية قلت وقد ذكر الشافعية مسألة يورث فيها الرقيق مع رق كله صورها مستأمن  
 حتى عليه فليحيد الحرب فاستترق ومات رقيقا بسرية تلك الجناية فدينه لورثته ولم ار كما تمنا  
 فليحرر والقتل الموجب للعود والكفارة وان سقطا بجرمة الابوة على ما مر عند الشافعي رح لا يرث  
 القاتل مطلقا ولو مات القاتل قبل المقتول ورثته المقتول لجماعا واختلاف الملتين اسلاما وكفرا  
 وقال احمد حر اذا اسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث واما الميراث فيورث عندنا خلافا للشافعي رح قلت  
 وذكر الشافعية مسألة يورث فيها الكافر صورها كما مر مات عن زوجته حاملا ووقفنا ميراث الحمل  
 فاسلمت ثم ولدت ورث الولد ولم اره صريحا لا ممتثلا والرابع لاختلاف الدارين فيما بين الكافر عند  
 خلافا للشافعي رح حقيقة كحربي وذمي او حكما كمستأمن وذمي وكحربيين من دارين مختلفتين كتركبي  
 وهندي لا تقطاع العصبة فيما بينهم بخلاف المسلمين قلت بقي من الموانع جملة تاريخ المولى كغير  
 والحرق والهدم والقتل كما سيأتي ومنها جملة الوارف وذلك في خمس مسائل او اكثر ملبسطة في المحببة  
 انضعت صيا مع ولدها ومات وجعل ولدها فلا تورث وكذا الواشبة ولا مسلم من ولد نصراني  
 عند الظير وكبرا فها مسلمان ولا يرثان من ابويهما زاد في المنيعة الا انه يصطحا فلما ان يلخذ الميراث  
 بينهما ثم يبي ذوى القربى من مقدم الزوجة لانها اصل الولد اذ منها تنولد الاولاد فقال فيغير من  
 للزوجة فصاعدا القهرن مع ولدا وولد الابن وان سقل والرابع لها عند عدمها فظلل الزوجات لثاني  
 الرابع بلا ولد والثمن مع الولد والرابع للزوج فاكثر كما لو ادعى رجلان فاكثر نكاح ميتة ورفنا



ولم تكن في بيت واحد منهم ولا دخل بها فاقسمت ميراث زوج واحد لعدم الأولوية مع  
 أحدهما أي الولد أو ولد الابن والنصف له عند علمها فلزوج حالان النصف والرابع وثلاث  
 والجد ثلاثة أحوال الفرض المطلق وهو السدس وذلك مع ولد أو ولد ابن والتعصيب المطلق عند  
 علمها أو الفرض والتعصيب مع البنت أو بنت الابن قلت وفي أشباه الجد كالأب إلا في  
 ثلاث عشرة مسألة حسن في القرائن وباقيها في غيرها وزاد ابن المصنف زواجه أخرى من  
 الفصولين ضمن الأب مهر صبيه فادى رجع لو شرطوا الأول ولو ليأخذه أو وصيها رجع مطلقاً انتهى  
 فقوله أو ليأخذه يعم الجد في جميع الأحوال بخلاف الأب ولأن ثلاثة أحوال السدس مع أحدهما أو  
 اثنين من الأخوة أو من الأخوات فصاعداً من أي جهة كانوا ومختلفين والثالث عند علمهم  
 وثالث الباقي مع الأب واحد الزوجين والسدس للجد مطلقاً كاملاً أو أم أب فصاعداً لا يشتركن فيه  
 إذا كن ثابتات أي صحاح كما المذكورين فإن الفاسدة من ذوى الأرحام كما سيأتي متحاذيات في الدخلة  
 لأن القرني تحجب البعد مطلقاً كما سيأتي والسدس لبنت الابن فالكثير مع البنت الواحدة ثمثلة  
 للثلاثين والسدس للأخت الأب فالكثير مع الأخت الواحدة كابوين ثمثلة للثلاثين والسدس للوالد  
 من ولد الأم والثلاث لابنين فصاعداً من ولد الأم ذكرهم كافهم والثلاث للأم عند عدم من لها  
 معه السدس كاملاً لها والثالث الباقي بعد فرض أحد الزوجين كما قد مضى في زوجة وأبوين وأم  
 فلها خ الويع أو زوج وأبوين وأم فلها خ السدس وسنرى ثلثاً نادياً مع قوله تعالى ووزنه أبو أمه  
 الثلث والثلاثان كل اثنين فصاعداً من قرنه النصف وهو خمسة البنت وبنت الابن والأخت  
 كابوين والأخت الأب الزوج إلا الزوج لأنه لا يتعد **فصل في العصبات**  
 العصبات النسبية ثلاثة عصبه بنفسه وعصبه بغيره وعصبه مع غيره يجوز العصبه بتقسيم  
 وهو كل ذكر فإلا تثنى لا تكون عصبه بنفسها بل بغيرها أو مع غيرها لم يدخل في نسبته إلى الميت  
 فإن دخلت لم يكن عصبه كولد الأم فإنه ذو فرض وكأب الأم وابن البنت فلهما من ذوى الأرحام  
 ما بقى القرائن أي حشرها وعند الافتراق يجر جميع المال بحجة واحدة ثم العصبات بأنفسهم  
 أربعة أنصاف جزء للميت ثم أصله ثم خرافاً أبية ثم خرافاً جد ويقدم الأقرب لا قربتهم لهذا  
 الترتيب فيقدم جزء الميت كالابن ثم ابنه وإن سفل ثم أصله الأب يكون مع البنت فالكثير

عصبة ذابسم كما مر ثم الجمل الصحيح وهو باب لاب وان علا واما الابن ففاسد من ذوى الارحام  
ثم بنو ابية الاخ لابون ثم لاب ثم ابنه لابون ثم لاب وان سفل لخبر الاخوة عن الجمل وان علا  
قول الجمل ربح وهو المختار للفتوى خلافا لها والشافعي قيل وعليه الفتوى ثم جزء جذ  
العم لابون ثم لاب ثم ابنه لابون ثم لاب ان سفل ثم عم الاب ثم ابنه ثم عم الجمل ثم ابنه كذا وان  
سفل فامسبها اربعة بنوة ثم ابوة ثم اخوة ثم عموة وبعد حجهم بقرب الدرجة بن حون  
عند التفاوت بابون وابكم بقوة القرابة فمن كان لابون من العصبا ولو اتى كالشقيق  
مع البنت تقدم على الاخ لاب مقدم على من كان لاب لقوله عليه الصلوة والسلام ان اعيان  
بنى الام يتولدون دون بنى العلات والحاصل انه عند الاستواء في الدرجة تقدم والقراب  
وعند التفاوت فيما يقدم الاعلى ثم شرع في العصبة بغيره فقال ويصير عصبة بغيره  
البنات باكن وبنات كائن باكن كائن وان سفلوا واخوات لابون او لاب باخير فمن  
اربع ذوات المصنف والثلاثين يجرن عصبة بانوهم ولو حكما كابن ابن ابن يعصبت مثلها وبقية  
ثم شرع في العصبة مع غيره فقال ومع غيره الاخوات مع البنات وبنات كائن لقول القر  
اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة والمراد من الجمعيت هذا الجنس وعصبة ولد الزنا وولد  
الملاعة مولى الام المراد بالمولى ما يعم المعتق والعصبة ليعم ما لو كانت لام حرة الاصل كما بسطه  
العلامة قاسم لانه لا باب لها ويفترقان في مسئلة واحدة وهي ان ولد الزنا يرث من ثمن امه ميراث  
اخ لام وولد الملاعة يرث من ثمن امه ميراث اخ لابون وتختم العصبيا بالعصبة السببية  
المعتقة عصبة بنفسه على الترتيب المتقدم لقوله عليه الصلوة والسلام الولاء لعمه ولحمته  
النسب واذا ترك المعتق اب مولاة وابن مولاة فالكل لابون وقال ابو يوسف رحم للاب السد  
او ترك له اى جلد مولاة واخاه فهو الجمل على الترتيب المتقدم وقالا بينهما كالميراث وليس  
هنا عصبة بغيره ولا مع غيره لقوله عليه الصلوة والسلام ليس للنساء من الاء الا ما اعتقر  
الحديث وهو ان كان فيه شدة وذلكة تأكد بلام كبار الصحابة فصار بمنزلة المشهور كما  
بسطة السيد واق المصنف ثم شرع في الحج فقال ولا يحرم ستة من الورثة بحال البنت  
الاب والام والابن والبنت اى الابوات والولدان والزوجان وفريون بنون بحال ويجوز حج

ن لا  
يقع

الحرمان بحال الغنى وهم غير هؤلاء الستة سواء كانوا عصباء أو ذوى فروع وهو مبنى على أصل  
 أحدهما أنه يجب الأقرب من سواهم ألا يعدل ما أمر به يقرب الأقرب فالأقرب لا يتخذ في السبب  
 والثاني أن من ادعى بمحض كبريت معه كابت الأبن لا يرث مع الأبن الأولاد الأم فيرث منها العبد  
 استغراقها للتركة بجهة واحدة والحر ومكراب كافر وقائل لا يجب عندنا أصلاً ويجب المحجب  
 اتفاقاً كاملاً يجب لأب وتجب أم الأم وكأخوة وأخوات فالحق يجبون لأب يجب حرماته  
 ويجبون الأم من الثلث إلى السدس حجب بقضاز ونحصر حجب البقضاز بخمسة بالأم وبنت الأ  
 ولاخت لأب والزوجين وليسقط بنو الأعيان وهم الأخوة وأخوات لأب أم بنتاً لأب  
 وإن سفل وأب اتفاقاً وبالجد عندنا بحقيقة روح ولا يقاسمهم على أصول زيد ويقتى بالأول وهو  
 السقوط كما هو مذهبنا بحقيقة روح وأصول زيد مبسوطه في المحلوت وفي الوهبانية **شعر**  
 وما اسقطا أولاد عين وعلّة وقد اسقط النعمان وهو المحرم وعليه الفتوى كما في الملتقى والسراجية  
 وإن قال مصنفها في شرحها وعلى قولها الفتوى ويسقط بنو العلات وهم الأخوة وأخوات لأب  
 لهم أي بنو الأعيان أيضاً وهو كالأب أي بالأبن وابنه وبالأب والجد وكذا أباً لأخت لأبوين إذا صادت **عصية**  
 كما علمته ويسقط بنو الأحياء وهم الأخوة وأخوات كام بالولد وولد الأبن وإن سفل وبالأب والجد  
 بالإجماع لأهم من قبل الكلالة كما بسطه السيد وتسقط المجلات مطلقاً أبويات أم أميات  
 بالأم والأبويات بالأب كذا أباً بالجد الأم الأبن إن علت فأنه انشع مع الجد لها ليست من قبله  
 في زوجته فكانت لأبوين وتجب القربى من أي جهة كانت للبعدى كك وإنه كانت القربى أم  
 محجوبة كما قد مضاه وإذا اختلفت لو كانت أحدهما ذات قرابة واحدة كام الأب كذا في نسخ المتن والشرح  
 والصواب الموفق للسراجية وغيرها كام الأب قد تقدم أن القربى يجب العبد مطلقاً فهم والأ  
 ذات قرابتين أو أكثر كام أم الأم وهي أيضاً أم أب الأب هذه الصورة

أب

أم

أم هذه ذات قرابتين أم هذه ذات قرابة واحدة

وتوضيحها أن امرأة زوجت ابن أيتها بنت بنتها فولدت بينهما ولد فهذه المرأة حادثة لأبوية قسم  
 محرر السدس بينهما أختاً باعتبار السجلات وهما أي أبو حنيفة وأبو يوسف رضي الله عنهما باعتبار الأ



وفي قال مالك الشافعي رحمه الله في الكفر قال ذات جنتين كذا جهة اذا استكمل البنات  
والاخوان لا يورثون فرضهن وهو الثلثان سقط بنات الابن سقط الاخوات كذا ايضا الا  
بتعصيب ابن ابن في الصوة الاولى او اخ في الثانية موازى صا وتازل اى سافل فيخذ  
بعضهن ويكون الباقي للذكر كالاثنين قال المصنف في شرحه قلت وفي الطلاقه نظر  
ظاهر لتعصيبهم بان ابن الاخ لا يعصب اخته كالعلم لا يعصب اخته وابن الغم لا يعصب اخته وابن  
المعتق لا يعصب اخته بل المال للذكر دون الانثى كالاخ من ذوى الارحام قال في السرية <sup>للمعتق</sup>  
وليس ابن الاخ بالمعصية من مثله او فوقه في النسب بخلاف ابن الابن وان اسفل فانه يعصب من مثله او  
من لم تكن ذات سهم وليسقط من نه فلو ترك ثلث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض وثلث بنات ابن ابن  
اخر كذلك وثلث بنات ابن ابن ابن كذلك بهذه الصورة

ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

العلياء من الفرقة الاولى لا يوازها احد فلها النصف والوسطى من الفرقة الاولى يوازها  
العلياء من الفرقة الثانية فيكون لها السدس ثلثة الثلثين لاشئ للسفليات الا ان يكون مع واحد  
منهن غلام فيعصبها ومن يحاذيها ومن فوقها من لا تكون صالحة فرض وسقط السفليات  
ويأخذ ابن عم كذا في نسخ المتن والشرح وعبارة السيد وغيره يأخذ احدا بنى عم هو له كالمسند  
بالفرض وكذا لو كان الآخر زوجا فله النصف ويقسمان الباقي بينهما نصفين بالعصبة حيث  
لا مانع من ارضه بها فثبت بحجتي فرض وتعصيب ما بقرض وتعصيب معا بجهة واحدة فليس  
الا الا بوابه وقلت وقد يجتمع جهتا تعصيب كابن هو ابن ابن عم بان تنسخ ابن عمها فله  
ابن او كان هو متفق وقد يجتمع جهتا فرض وانما يتصور في الجهر لكلامهم الجارم ويتوارثون بها جميعا  
عندنا وعند الشافعي رحمه الله باقوى السجنتين وتامه في كتب الفرائض وتاتي الاشارة اليه في الفرقة  
لو تركت زوجا واما واحدة ولوه لام ولخوة لا يورث اخذ الزوج النصف والام والحدة السدس  
وولد الام الثلث ولا شئ للاخوة لا يورث لانهم عصبة ولم يتولهم شئ وعند مالك والشافعي

يشرك بين الصنفين الآخرين كان الكل اولادهم وكذلك يفرض مالك والتافعي رح للاختلاف بين  
 اولاد الصنف والجد السادس مع زوج وام فتعول الى تسعة وعند الجعفي رح واحد تسعة  
 الاخت قلت وحاصله انه ليس عند الجعفي مسألة المشتركة اتفاقا ولا مسألة الاكثريّة  
 على المفتي به كما مر **باب العول** وضد الرد كما سيأتي هو زيادة السهام اذا كثرت  
 الفروض على مخرج الفريضة ليدخل البقصر على كل منهم بقدر فرضه كقصر ارباب الدين  
 بالخاصة واول من حكم بالعول عمر رضي الله عنه ثم الخارج سبعة اربعة لا تعول الاثنتان والثلاثة  
 والاربعة والثمانية وثلاثة قد تعول بالاخذ كما سيأتي في باب الخارج فستة تعول اربع عو  
 الى عشرة وتراد شفعان تعول لسبعة كزوج وشقيقتين الثمانية كهم وام ولستعة كهم واخ  
 لام ولعشرة كهم واخ آخر كهم واثنا عشر تعول ثلثا الى سبعة عشر وتراد شفعان تعول لثلاثة  
 عشر كزوجة وشقيقتين وام ولخمس عشر كهم واخ كهم ولسبعة عشر كهم واخ كهم واربعة  
 وعشرون تعول الى سبعة وعشرين فخط كزوجة وبنتين وابوين ولتسعة المتبرية والرد ضد  
 كما مر ح فان فضل عنها اي عن الفروض والحال انه لا محصة ثم يرد ذلك الفاضل عليهم  
 بقدر سهامهم كما حال فساد بيت المال الا على الزوجات لا يرد عليهم ما وقال عثمان رضي الله  
 عنه عليهم ما ايضا قال المصنف وغيره قلت وخبرني في الاختيار بان هذا وهم من الراوي فارجعه  
 قلت والاشباه انه يرد عليهم ما في بيت المال فلهذا في الولاة ثم مسائل المذاريعة  
 اقسام لان المردود عليه ما صنف اكثر وعلى كل اما ان يكون من لا يرد عليه او لا يكون فالاو  
 ان تحتل الجنس المردود عليهم كبناتين او اختين او جدتين فسميت المسئلة من عدد رؤسهم  
 ابتداء قطعاً للبطول والثاني ان كان المردود عليه جنسين او ثلاثة لا اكثر بالاستقراء فمن عدد  
 سهامهم فمن اثنين لو سدرسان وثلاثة لو ثلث وسدرس واربعة لو بصفت وسدرس خمسة كملين  
 وسدرس تقصير المسابقة والثالث ان كان مع الاول اي الجنس الواحد من لا يرد عليه وهو الزوجات  
 اعطى من لا يرد عليه فرضه من اقل مخرجيه وقسم الباقي على رؤس من يرد عليه كزوج وثلاث  
 بنات فمن اربعة للزوج واحد تبقى ثلثة وهي تستقيم عليهم فلا حاجة الى التصيب وان لم يستقم  
 فلو اقر رؤسهم اي رؤس من يرد عليهم كزوج وست بنات ضربت فيها هو هنا اثنتان في مخرج

فرض من لا ير عليه وهو هنا أربعة تبلغ ثمانية فللزوجة اثنتان وللبنات ستة ولا يوافق بل يباين فرض  
كل عدة رسم فيه أي المخرج المذكور كزوج وخس بنات فالمخرج هنا أربعة للزوج واحد في  
ثلاثة يباين الخمسة فاضرب الأربعة في الخمسة تبلغ عشرين كان للزوج واحد اضربه في المصْر  
يكن خمسة فهي له والباقي ثلاثة اضربها في المصْر تبلغ خمسة عشر فكل بنت ثلاثة والرا  
لو كان مع التار أي البناتين فقط لا أكثر هذا الحكم لاستقراره اذ لا ير مع أربع طوائف  
اصلا لا لاستقراره ولعل هذا نكته اقصاره فيما مر تنا على البناتين والا فيراد بالثاني بعضه

لا كله فتأمل من لا ير عليه فاقسم الباقي من مخرج فرض من لا ير عليه على مسألة من ير  
عليه ان استقام كزوجته واربع حبات وست اخوات كام فخرج من لا ير عليه أربعة للزوج  
واحد بقي ثلاثة تستقيم على سهم الحبات وسهمي الاخوات لكنه منكسر على واحد كل فريق

كما ينبغي وان لم يستقم ضربت جميع مسألة من ير عليه في مخرج من لا ير عليه فالمبلغ  
الحاصل لهذا الضرب مخرج فرض الفرقين كاربعة زوجات ولشع بنات وست حبات  
فخرج من لا ير عليه ثمانية للزوجات الثمن واحد بقي سبعة لا تستقيم على مسألة من ير عليه  
وهي هنا خمسة لان الفرقين ثلثان وسدين فاضرب الخمسة في الثمانية تبلغ اربعين فهي  
مخرج فرض الفرقين ثم اضرب سهام من لا ير عليه وهو سهم الزوجات في خمسة مسألة من  
ير عليه يكن خمسة فهي حق الزوجات الاربع من الاربعين وادرب سهام كل فريق من ير عليه

وهي أربعة للبنات وسهم للحبات فيما بقي أي في السبعة الباقية من مخرج فرض من لا ير عليه  
يكن للبنات ثمانية وعشرين والحبات سبعة فاستقام فرض كل فريق لكنه منكسر على واحد كل فريق  
فصح بالاصول السبعة الاية في الخارج تصح من الف اربعمائة واربعين ويصح الاولى من ثمانية  
واربعين ولو اخشية الاطالة لا وسعت الكلام هنا والله اعلم بالصواب **باب الوصية**

**ذوي الارحام** هو كل قريب ليس يذى سهم ولا عصباء فهو قسم ثالث ولا يرث مع  
ذى سهم ولا عصباء سوى الزوجين لعدم الراد عليها فيلحق بالمنفرد جميع المال بالقرابة ويجوز  
اقرهم الا بعد كذا يتبع العصباء فهم أربعة اصناف جزء الميت ثم اصله ثم جزء ابويه ثم جزء جده  
او جدته وحدهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلوا ثم اصله في



الحمد الفاسد والحجرات الفاسدت وان علوا ثم جزء ابويه وهم اولاد الاخوات لا بنى اولاد  
 الاخوة ولا اخوات لام وبنات الاخوة لا بنين اولاد وان نزلوا ويقدم الجدة عليهم خالها  
 ثم جزء جدية اجدتيه وهم الاخوال والعمالات والاعمام لام والعمات وبنات الاعمام واوكادهم  
 ثم عمات الاباء والامهات واخوالهم وخالاتهم واعمام الاباء وامهات الامهات كلهم واوكادهم  
 وان بعدوا بالعلو والسفول ويقدم الاقرب في كل صنف واذ استويا في درجة واتحد الجهة قدم  
 ولد الوارث فلو اختلفت فلقرابة الاب لثلاثين ولقرابة الام لثلاثين وعند الاستواء فان اتفقت  
 صفة الاصول في الذكورة او الانوثة اعتبر اهلان الفروع اتفاقا واما اذا اختلفت الفروع والاصول  
 كبنت ابن بنت وابن بنت بنت اعتبر محمد في ذلك الاصول وقسم المال على اول بطن اختلف بالذكور  
 والانوثة وهو من البطن الثاني وهو ابن بنت وبنت بنت فمحمد اعتبر صفة الاصول في البطن  
 الثاني في مسئلتنا فقسم عليهم اثلاثا واعطى كل من الفروع نصيبا اصله فمكون ثلثاه لبنت  
 ابن البنت نصيبا ميا وثلثه لابن بنت البنت لانه نصيبه وتمامه في السرجية وشرها  
 وهما اعتبار الفروع فقط لكن قول محمد اشهر الروايتين عن ابي حنيفة رضي الله عنهما في جميع ذوى الارحام  
 وعليه الفتوى كما في شرح السراجية لمصنفها وفي المتن وقول محمد رضي الله عنهما في بنت  
 بنت شقيقة وابن بنت شقيقة كيف تقسم فاجبت باهم قد شرطوا امدد الفروع وقال  
 في نصير الشقيقة كشتيقتين فيقسم المال بينهما نصفين ثم يقسم نصف الشقيقة

## بين اولادها اثلاثا فصل في الغر والكر وغيرهم ولا وارث بين الغرق

والغرقى اذا علم ترتيب الموتى فليوث الماخز فلو جهل عينه اعطى كل باليقين ووقف المشكوك فيه  
 حتى يبين او يصطلي شرح مجمع قلت وافر المصنف لكن نقل شيخنا عن ضؤ السراج معزيا للحج  
 انه لو مات احد هما ولم يرد ايها من فجعل كلهما مائتا معا لتحق التفاضل بينهما وهو مخالف لما  
 مر فتدبروا اذا لم يعلم ترتيبهم يقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء اذ لا توارث بالملك والكامر  
 ثبت بالنسب السيد كالمسلم ولو اجتمع له قرابتان لو تفرقتا في شخصين جحد لهما الاخر فانه يرتب لهما  
 وان لم يجحد لهما الاخر يرتب بالقرابتين عندنا كما قد مضاه ولا يورثه بالحقبة مستحقة عندهما  
 اي يستحلوا كزوج فحوى امه لان النكاح الفاسد لا يوجب التوارث بين المسلمين فلا يورثه

بن الجهمي كذا في الجوهرة قال وكل نكاح لو أسلما يقران عليه يتوارثان فمألا فلا ينقو  
 صحه في الظهيرة ويرث ولد الزنا واللعان بجملة أهم فقط لما قدمنا في العصبات انه  
 لا أب لها ووقف الحمل خطا بته واحد وولدت واحدة أيها كان أكثر وعليه الفتوة أنه الغالب  
 ويقلون احتياطا كما لو ترك أبو بن مينا وزوجة جده فان المسئلة من أربعة وعشرين إن ترك  
 الحمل ذكر أو عول لسبعة وعشرين إن فرض انتهى لأن للبنتين الثلثين قلت هذا على كون  
 الحمل من الميتة كما قبله كبادرة كما لو تركت زوجا وأما جده فللزوج النصف وللأم الثلث وللجدة  
 إن قدر ذكر السدس لأنه عصبة فيقول أنتي ليفرض له النصف وتقول الثمانية كما لا يخفى  
 قلت ولم أر ما لو كان على أحد التقديرين يرث وعلى الآخر لا لهم ولخوئهم فلم يدر ذكر لم يتوكله شيء  
 فينبغي أن يقدر أنتي وتقول لستة احتياطا وفي الوهبانية قال **شعر** وحاملة اثنتان بآب فلي

### يرثه وإن ولدت بنتا لها الثلث يقدر **فصل في المناسجات** مات بعض الورثة

قبل القسمة للتركة صحى المسئلة الأولى وأعطيت سهام كل وارث ثم الثانية إلا إذا كان مات  
 من عشرة بنين ثم مات أحد هم عنهم فان استقام نصيب الميت الثاني على تركته فيها ونعت وان  
 ليستقم فان كان بين سهامه ومسئلته موافقة ضربت وقف الصحيح في كل الصحيح الأول والأخير  
 بينهما موافقة بل مباينة ضربت كل الثاني في كل الأول يحصل مخرج المسئلتين فنضرب سهام ورثة  
 الميت الأول في المضروب أي في الصحيح الثاني أو في وقفه وسهام ورثة الميت الثاني في كل ما فيه  
 أو في وقفه من الصحيح الأول وان كان فيهم من يرث من الميتين ضربت نصيبه من الأول  
 في الثاني أو وقفه ونصيبه من الثاني فيما في يد الميت الثاني أو وقفه ولو مات ثالث قبل القسمة  
 جعل المبلغ الثاني مقام الأول وجعل الثالثة مقام الثانية في العمل وهكذا كلها مات واحد  
 بقيه مقام الثانية والمبلغ الذي قبله مقام الأول إلى ما يتناهي وهذا علم العمل فلا تغفل

### **باب الخارج** الفروض المذكورة في القرآن نوعان الأول النصف ومخرج كل كسر

سemie كالربع من أربعة إلا النصف فإنه من اثنين والربع من أربعة والثلث من ثمانية  
 والثاني الثلث والثلثان كلاهما من ثلثة والسدس من ستة على التخييف والتضعيف  
 مثلا الثلث وضعفه وضعف ضعفه أو ثلث النصف وضعفه وضعف ضعفه قلت

ولاحض الكل ان تقول الربع والثالث ونصف كل وضعفه فاذا جاء في المسئلة من هذه  
الفروض احد فخرج كل فرد منفرد سمية الا النصف كما مر واذا جاء مشي وثلاث ذهبا من نوع  
واحد فكل عدد يكون فخرجاً لغيره فذلك العدد ايضا يكون فخرجاً لضعفه واضعافه كالشتر  
مخرج للسدر وضعفه وضعف ضعفه فاذا اختلط النصف من النوع الاول بكل  
النوع الثاني اي الثلاثة اخرج او بعضه فاذا كان في المسئلة نصف وثلثان وثلث وسدس  
كزوج وشقيقتين واختين كما مر فمستة لتكبيها من ضرب اثنين في ثلثة او اختط الربع  
من النوع الاول بكل الثاثة او بعضه فاذا كان في المسئلة زوجة ومن ذكر فمن اثني عشر  
لتكبيها من ضرب الاربعة في ثلثة لموافقة الستة بالنصف او اختلط الثمن من النوع الاول  
ببعض الثاثة واما بأكمله فغير متصور الا على رأي ابن مسعود رضي الله عنه في الصايا فليحفظ فمن  
اربعة وعشرين كن زوجة وبنتين وام لتكبيها من ضرب الثمانية في ثلثة لما قد مرنا من موافقة  
الستة بالنصف ولا يجتمع اكثر من اربعة ففرض في مسئلة واحدة ولا يجتمع من  
اصحابها اكثر من خمس طوائف ولا يتكسر على اكثر من اربع فرق واذا انكسر سهام كل  
فرق على سهم ضربت عدد هم في اصل المسئلة وعولها ان كانت عائلة كامرة ولخون  
للزوجة الربع يبقى لها ثلثة لا تستقيم ولا توافق فاضرب اثنين في اربعة تقص من ثمانية و  
ان وافق سهامهم عدد ضربت وقف عدد هم في اصل المسئلة وعولها كما مر وستم  
اخوة فلهم ثلثة توافقهم بالثلث فاضرب اثنين في اربعة تقص من ثمانية ايضا  
فان انكسر سهام فرقيين او اكثر و عدد رؤسهم متماثل ضربت احد الاعداد  
في اصل المسئلة وعولها كمثل ثينات وثلثة اعمام فتكفي باحد المتماثلين  
فاضرب ثلاثة في اصل المسئلة تكن سعة منها تقص وان انكسر على ثلث فرت  
او اربع فاطلب المشاركة او لا بين السهام والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد  
ثم افعل كما فعلت في الفرقيين في المداخلة والمائلة والموافقة والمباينة فما  
حصل يسمى جزء السهم فاضربه في اصل المسئلة اشار اليه بقوله وادخل بعض  
الاعداد في بعض كاربعة زوجات وثلث جدات واثني عشر عما ضربت اكثر



الاعداد لتداخلها في اصل المسئلة وهو اثني عشر ثل مائة واربعة واربعين  
 منها نضع وان وافق بعضها بعضا كاربع زوجات وخمسة عشر حدة  
 وثمان عشر بنتا وستة اعمام ضربت وفق احد هما اي احد الاعداد  
 في جميع الاخر الخارج في وفق الثالث ان وافق والا في جميعه ثم الرابع  
 كذلك شمر المجمع وهو جزء السهم وهو في مسئلتنا مائة وثمانون في اصل المسئلة  
 وهو هنا اربعة وعشرون يحصل اربعة الاف وثلاثمائة وعشرون منها  
 صح وان بتاينت اعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم كما رأيتن وعشر  
 بنات وست جدات وسبعة اعمام ضربت احدهما اي احد الاعداد في  
 جميع المتاين والحاصل في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع يحصل ثمانية  
 السهم وهو هنا مائتان وعشرة لتوافق رؤس البنات والجدات لسهامهم بالضعف  
 فاضربها في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل خمسة الاف واربعة  
 ومنها لتستقيم واذا اردت معرفة التماسل والتداخل والتوافق والتباين بين  
 العددين هذه مقدمة يحتاج اليها في تهشير القواعد فتماثل العددين كون احد  
 مساويا للاخر كثلثة وثلاثة وتداخل العددين المختلفين باحدا من على  
 ما هنا اما بان يعد اقلهما الاكثر اي يفنيه او يكون اكثر العددين منقسما على  
 الاقل فتسده صحيحة بلا كسر كقسمة الستة على ثلاثة او اثنين وتوافق العددين  
 ان لا يعد اي لا يفني اقلهما الاكثر كون يعد هما عدد ثالث كالثمانية مع العشر  
 يعد هما اربعة فيتوافقان بالربع وتباين العددين ان لا يعد العددين المختلفين  
 معا عدد ثالث لصلكا التسعة مع العشرة واذا اردت معرفة التوافق والتباين  
 بين العددين المختلفين اسقط الاقل من الاكثر من الباقين مرارا حتى  
 اذا اتفق في درجة واحدة فان توافقا في واحد تباينا ولا وفق وان توافقا  
 في اثنين فبالضعف او ثلثة فبالثلث هكذا الى العشرة ولست بالكسر المنطقه  
 او واحد عشر فيخرج من احد عشر هكذا وليس بالاصم واذا اردت معرفة نصيب كل

فريق كالبينات والجدات والاعمام وغيرهم من التصحيح الذي استقام على الكل فانه  
 ما كان له لكل فريق من اصل المسئلة فيما اى في جزء السهم الذي ضربته في اصل  
 المسئلة يخرج نصيبه اى ذلك الفريق ثم اذا اردت معرفة نصيب كل واحد من احدى  
 ذلك الفريق ضربت سهام كل وارث في جزء السهم المضروب في نصيبه واخرج  
 طريق النسبة وهو ان تنسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤوسهم  
 وحرهم ثم تقطع بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من احدى ذلك  
 الفريق واذا اردت قسمة التركة بين الورثة والعزماء يعنى كلا وحده  
 لا معاً تقدم العزماء على قسمة الموارث كما في شرح السراجية لحيد فان كان بين  
 التركة والتصحيح مائة فظاهر او موافقة ضربت سهام كل وارث من التصحيح  
 في جميع التركة كما في نسخ المتن والشرح والموافق للسراجية وغيره فاني وفق التركة وانما  
 يضرب في جميع التركة عند المباينة وهذا المعرفة نصيب كل فرد وتعمل كذلك في  
 معرفة نصيب كل فريق منهم واما قضاء الديون فان وقا فيها وان لم يوت وتعدد العزما  
 ينزل مجموع الديون كما التصحيح للمسئلة وينزل كل دين غير كسها من وارث وتعمل  
 كما مر ثم شرع في مسئلة الخارج فقال ومن صالح من الورثة والعزماء على ثمن  
 معلوم منها طرح اى طرح سهامه من التصحيح وجعل كانه استوفى نصيبه ثم قسم الباقي  
 من التصحيح او الديون على سهام من بقي منهم فتخرج منه كزوج وام وعمر فصالح الزوج  
 على ماني ذمته من المهر وشخرج من بين الورثة فاطح سهامه من التصحيح وهي ثلثة و  
 انقسم باقي التركة وهي ما عد المهر بين الام والعم اثلاثاً بقدر سهامهما من  
 التصحيح مثل الخارج ورح يكون سهمان للام وسهم للاعم ولا يجوز ان يجعل الثلث  
 كان لم يكن لثلاث ينقلب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث الباقي لانه  
 يكون للام سهم وللعم سهمان وهو خلاف كما جاء قاله السيد وغيره قلت وهذا هو  
 الصواب وقد قلنا في قسمة هذه المسئلة صاحب المختار وصاحب مجمع البحري  
 وغيرهما على ما عرفت من النسخ فانهما قسم الباقي للامام سهم وللعم سهمان

وقد علمت انه خلافت الاجماع وقال العلامة قطب الدين محمد بن سلطان في  
شرح له للكنز وفق له فلجعله كان لم يكن فيه نظر ثم ذكر نحو ما تحرف قدس قال في  
العبد الفقير العاجز الحقير محمد علاء الدين ابن شيخ علي الحكيم الحنفى العباسى  
الامام مجامع بن امية ثم المفتى بدمشق الحميد قد فرغت من تاليفه في اواخر شهر  
الحرم الحرام سنة احدى وسبعين والفت حجة على صاحبها افضل الصلوة وازكى  
التحيات فقد بالغت في تخصيصه وتحريه وتقيقه وتبعت المصنف رحمه الله تعالى  
في تغييره لمواقع كثيرة من منه وبعثه ونهيت عليه غالباً وعلى مواقع سبهم آسن  
وبالحمة فالسلامة من هذا الخطر امر يعز على البشر فستد الله على من ستر وغفر لغيره  
ان تجد عينا من هذا الخلاجل من لافيه عرب ولا كيف لا وقد بيضته في قلبى من نار  
البه اد من البلاد والاولاد والاخوان والاحفاد ما نفتت الاكباد فرحم الله القنازاني  
حيث اعتذر ولجاد حيث قال نظراً **شعر** يوم ما يحذو ويوما بالعقيق و  
بالعذيب يوماً ويوما بالخليصاء لكن لله الحمد اولا وآخر اظاهراً باطناً فلقد  
من يابتداء تبييضه تجاه وجهه صاحب الرسالة والقدر المشيف ونجته تجاه  
قبر صاحب الماتن الشريف فلعله علامة القبول منهم الشرف والمؤلف **شعر**

شرفي افان كنت ربي قبلته	وان كان كل المناظر قد وه عن جسد
فتقلبتى مع مان ولصاتذ	وتحشرنا جميعاً مع المصطفى احمد
واخواننا المسك لتنجير ائمتنا	ودالدناد اع لنا طالب الهدى

وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم الحق ونعم البصير هذا اخى ما علفه المصنف رحمه الله تعالى  
ودرح مشائخه وتلامذته ولاخذ عنهم ولاخذين عنهم بمنه وكرمه اللهم صل وسلم  
وبارك على خاتم الانبياء وسيد الاصفياء ومحدث الاسرار ومبني الآفاق  
وجمال الكونين وشرق الباريين سيدنا محمد  
واله وصيه وسلم تسليم اجمعين  
آمين آمين آمين



# خاتمة الطبع

تتبع  
١٩٥٨

محمد الله الذي خلق الحيوان وشرقه على سائر المخلوقات لبشرنا النطق والبيان ولشكره على ما طبع  
 هذا الكتاب واختار واعطاء بحال العلم والاعمال والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي خيرا اليه  
 الله اصحابه ناطق الخمر لان ما بعد يقول العبد الضعيف الرجس الى الرحمة والعفوان **محمد حيان**  
**خان** صانه لله تعالى شرودا لا نفس حواشي الزمان ان قواي الادب والخطابة في شئ من شئ  
 قد طبع مرة في السابق من الامصار مع ذلك كثير الزمن متعبدا لاتباعه على انباء الزمن ولما رآه  
 قليل الوجه في هذه الداي فكثر اشتياقي في هذه الامصار ففت هذا المسمى بطبعه وترتبه وبت  
 الجهد في استكبابه وهذبة كيف وقد امرني النبل الفاضل المعاصر **فيما مان** حفظ الله  
 عن حسد الحاسد وبذل في طبعه ما لا كثيرا وهي سعيه يسيرا لما فرغت من طبع البحر الاول في  
 المطبع الاحمر بفضل الله الهادي اذ عرض على امر صير ما نفع انما كان ذلك جزاء اعماله الى من طبعه الصا  
 عجزت به ان اطبع ومنعت ان اجري المطبع لم ينك يخلت اليها الطالبون وسالني تبجها ما لا تقدر  
 ان تستشير خيلا عيلدي الى التسهيله سبيلا اذ بيا الى قد خطر ان تستطبع البحر الثاني في المطبع  
 ففقت امرى الى الله المستقل السبع للناز واستطعت في المطبع للناس في البحر الثاني  
 مهتم بطبعه اقلما كثيرا وانص فيه انص اما وفي اوجاف قصيدة وجهلني تفقير ذو العظم  
 والكبر صاحب الجود والعلم للولوي **محمد اسد علي** السلام ابادي نيل الله عليه  
 الولي الهادي لكن لا ندعي انه لم يتوصل الى قصيدة سهو وما جرى في تفقير لغوا اذ هذا الامر عسير  
 عن معدرة البشر ان هو الاشارة خالق القضاء والقدر يا لها الخلق ارباب العلم والحج وبأخلصان انما  
 الفضل والنهي انه لو لم تعلم على خطيائي وشعرتي بلاك في تصفحي انصف ذوي الفضل والكرم واعفوا  
 عفو اولى الامر الحكم فان الانسان لا يخلو من السيئ والسيئ من كبريت من حوادث الزمان لا من صا  
 انه الملتان فالرحمن الناطق والقاري ان لا ينسوا يدعاهم بالغدو وكصال المصطفى محمد وحي  
 وبازل المال قد حصل الفراغ عند روية ملاك رمضان سنة امدونما يث بعد الفد ما بين من  
 جرح سيد المرسلين عليه اكمل المحطات وافضل الصلوات استجوبنا ان الحمد لله رب العالمين تمام

محمد اسد علي  
 محمد اسد علي  
 محمد اسد علي  
 محمد اسد علي  
 محمد اسد علي







